



در این کتاب از دستهای این عالم
 که به این کتاب نوشته اند
 مشرکانه از کتابی است
 که به این کتاب نوشته اند
 مشرکانه از کتابی است
 که به این کتاب نوشته اند

کتابخانه
 جامع
 مسجد
 جامع
 مسجد
 جامع

کتاب الطهارة والصلوة كتاب الزكاة كتاب الصوم
 كتاب الحج كتاب النكاح كتاب الطلاق كتاب العتاق
 كتاب الايمان كتاب الجهاد كتاب السرقة كتاب السر
 كتاب الغزو والحج كتاب الكراهية كتاب الدعوة والفتنة كتاب الغصب
 كتاب الذهب كتاب العارية كتاب الشراكة كتاب الصيد والدام والافخ
 كتاب الوقف كتاب الوقف كتاب النسيئة والعتق كتاب النسيئة والعتق
 كتاب العتمة كتاب الاجارة كتاب القراض كتاب الشفعة
 كتاب الدعوى كتاب الاقرار كتاب الوكالة كتاب الكفالة
 كتاب الصلح كتاب الدفن كتاب المضاربة كتاب المزاج
 كتاب الشرب كتاب الدمار والقصاص كتاب الوصايا
 كتاب اللوازم كتاب الغايط الكفر ومسلم المنزلة

کتابخانه
 جامع
 مسجد
 جامع
 مسجد
 جامع



689

نسخه
 ۱۱۳۷

۶۸۹

SOLEYMANIYE C. KUTUPHANESI	
Kismi	Yeni Cami
Yeni	
Eski	689
Tasnif	297.4

عام نجاسة لانه لم يجد الطهر وان صلى رجل في قعره وقد جفت خمرته لقا وجب نزع ماء البير فالمعبرة في كل بئر
ولو ما لم يكن له ماء لو معروف نزع بئر لو يسع ثمانية ارطال في روايه اذا اجب نزع ماء البير كله نزع
لا يجب غسل الجبل والدلو لان نجاستهما نجاسة البير فكان طهارتهما يطهران البير كنجس الخمر لقا اصابا رجلا يطهر
لحم طهره لخل لقا وقع حيوان في بئر واستخرج جبا لا يجب نزع الماء الا ان الكلب والخنزير لان الدلالة
قد قامت على نجاستهما لما تبين هذا اذا لم يصب الماء فاما اذا اصاب ان كان سور طاهر فالماء
طاهر لا يجب نزع شيء من الماء وان كان سور نجسا فالما ونجس فيجب نزع كله وان كان سور مكروها فالما
مكروه ويستحب نزع عشرين ولو وان كان سور مشكوكا كالبعول والحمار وجب نزع ماء البير كله لانه
حكم بنجاسته احتياطا اذا نزع الماء ونجس من البير يكن ان يبل به الطين فيطين به للسجود او ارضه
لان الطين صارت نجسا وان كان التراب طاهرا ترجى الحكم بعد ان لا يزوم الى اسقاط اعتبار النجس السور
اذا بال في البير نزع الماء كلها لان بوله نجس بالاتفاق ولهذا اوصى النبي افترج اذا كان رايدا على نذر الدم
ان الكلب القوان وان وضع للصفى على الارض او اللوح ولا يصح نده وان كان ماءه ون الاية لان كتابته بمنزلة
القراءة ويستوى في قراءة الآية وماءه ون الاية فهو الصحيح فكذا الكتابة وهذا خلاف اوردوه القاضي الامام
السنبل الى استحياء محمد الله في نزع البعير اذا وقعت في اللبن عند الحلب لا باس به اذا انقأ قبل ان
تقت فظفر فيه اللون لان فيه عموم البلوى نطق القبول لا باس به خلافا لما قاله الكشي لان رسول الله
صلى الله عليه وسلم مرتين ابرهيم صلوا فزاي فم حجر افضيد وقال من عمل عملا فليقتضه الخمر لقا وقع
في الماء او الماء اذا وقع في الخمر صارا خلا يطهران لان نجاسة الماء كان بسبب المجاورة ومول الخمر فاذا لم يمت
للمجاورة ومول الخمر لم يمت من النجاسة وهذا يشبه ان دخل ايكسنة لا باس به وان اراد الاحتياط في ايكسنة
لاختلاف الاقوال فمما ذكرنا من المسلم يطبخ الايكسنة صارا حلووا خلا حلووا فلا تجعل خلا الفارة اذا
وقعت في الخمر فصارت خلا ان لم يتنجس جازا كل ارله به لقا استخراج قبل ان يصير خلا وان تفسخ لا لان
في الوجه الاول لم يمت جزؤها وفي الوجه الثاني بقي بئر بالوجه حفروا وجعلوا بئر ماء فان حفروا
مقدار ما وصلت اليه النجاسة فهو طاهر وجوانها نجس وان حفروا اوسع من الاول جاز وطهر الماء والبرك
رجل اغسل من الجنابة وبين اسنانه طعام فلم يصلح الماء نجس جاز لان ما بين الاسنان رطب للماشي
لطيف يصل الى كل موضع غالبا ولقا اعجت المرأة بنى العجيين بين اظفارها فاعسلت من الجنابة لا الخمر

لان العجين ليس غاليا والماء لا يصل نجسته ولو بقي الدرن بين اظفارها جاز لان الدرن تولد من سنان
فلا يملك اتصال الماء نجسته فيستوى فيه للذي والقروي وملا الصحيح الثلج لقا جرى على الطريق وفي الطريق
سرفين ونجاسة ان تغيب النجاسة فيها فاختلطت حتى لا يرى لونها ولا اثرها جاز النوض منه لانه في معنى
للا الجارى ماء التهر لقا كان بعضه جرى على حيفه او في حرف الحيف فان كان الماء يلائم اكثره فهو نجس وان كان
ما يلائم الحيف اقل فهو طاهر لان الاكثر يقوم مقام الكل وان كان سوادا فهو نجس ترجى النجاسة احتياطا
ونظروا هذا ماء للطهر لقا جرى في ميزاب من السطح وكان على السطح عذر فالما طاهر لان الذي جرى على غير
العذر اكثر وان كانت العذر عند الميزاب فان كان الماء كله او اكثره او نصفه يلائم العذر فهو نجس وان
كان اكثره لا يلائم فهو طاهر وكذا ماء المطر لقا امتر عذرات واستنقع في موضع كان الخواب كذلك ملا الصحيح
رجل جامع امراته فمادون الفرج فدخل من مائه فرج المرأة لاغسل عليها لان الغسل لما يجب التقاء الثمانية
او ينزل ما بينهما ولم يوجد حتى لو جعلت كان عليها الغسل لانه نزل ماؤها رجل رمى عذرة في نهو ما فانفخ
من وقعها فاصاب ثوب انسان لا نجس الا ان يظهر لون النجاسة لان في اصابه النجاسة نكس ونظروا هذا
لحمار لقا بال في الماء فاصاب من ذلك الرش ثوب رجل لم يضره لانه ما وحى يمين انه بول لقا وقت
يوم الجمعة لقم الاطفار ان راي انه جاوز الحد قبل يوم الجمعة ومع هذا يؤخر الى يوم الجمعة بكم لان من كان
ظفروا طويلا كان رزقه ضيقا وان لم يحاوز الحد ووقته بيا كالما اخبار فهو مستحب لان عابته صلى الله عليه
سلم الاظفار فيه وعن ايها روت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم اظفاره يوم الجمعة اعاده
الله تعالى من البلايا الى الجمعة الاخرى وزياقة ثلثة ايام ولقا قلم اظفاره او جرحه يجب ان يرفق وان
رمى لا باس به وان التقي في الكنيف او في الغسل فهو مكروه قبل ان يورث الداء غسالة للبت من اللار
الاول والثاني والثالث اذا استنقع في موضع فاصابه نكس نجس لان نجس ان اصاب ثوب الغاسل فاحام
في علاج الغسل فما ترشش عليه مما لا يجدد منه ولا يكتنه الاشاع عنه لا نجس لعموم البلوى وعدم امكان التحرز
عنه الماء المستعمل فيه عن لحيه ثلث روايات روى محمد بن الحسن رحمه الله انه طاهر غير ظهور الفتوى
عليه لعموم البلوى الا في النجس به اضر النعيم او اللث رحمه الله على ما ياتي في باب الطهارة بعلامه العيين
وبول ما يوكل لحمه والفتوى فيه على قول لم يضره به وله من به انه نجس نجاسة خفيفة لانه لا يبلوى فيه
المندبل الذي يمسح به الميت بعد الغسل معال بالفارسية اسحق طاهر كالمندبل الذي يمسح به للمي ما دم النائم لقا

اصاب الثوب اشيا فهو طاهر سواء كان من ماء الغيم او متقبلا من الجوف لان الغالب ان الماء الذي يخرج
من الغيم حاله النوم يتولد من البلغم فكون طاهرا كيف كان عند له ق وم رحمه الله وعلية الفتوى رحل
سبقة لحدث في صلوة فخرج ليتوضا ففتح الماء من البئر استقبل الصلوة سواء كان عند ماء احرا او لم يكن
لان البناء انا هو لولا حدث ثوبا لو احدث في الصلوة بنفسه الصلوة الا ان يكون غللا لا بد له منه
من الشئ الى وضوءه والاعتراف من الاناء وهذا فعل لا بد له منه في الحلة ولو اوجد الدلو معرقا فخرج
الدلو ثم نزع هذا اولى بالفساد وان خرج ليتوضا فاستحب استقبال الصلوة اذا ابداء عورتهم كان عليه
الاستنجاء او لم يكن لان ابداء العورة فعل منه بد في الحلة فان توضا ورجع ونسي ثوبا من ثيابه
في ذلك الموضع فذهب واحدا استقبله الصلوة لان هذا الانصراف منه بدل البناء وسباني جنب من
المسائل في باب الصلوة العلامة العلامة العيني ولو تذكر انه لم يمسح براسه فمسح براسه لم يجز لانه فعل لا بد منه
فان لم يتذكر حتى قام من الصلوة ثم تذكر استقبل لانه في جزوا من الصلوة مع الحدث ففسد ذلك الجزاء
فسد الباقي رحل فصل المشرع وتوضا ولم يكن معه غلطان فوضع على الواح للشعره وقد كان يدخل فيها من
رجليه فدرجها والجب غسل القدمين ما لم يعلم انه وضع عليه على الموضع النجس لان فيه ضرر وبلى ونظير
هذا رجل اذا دخل الحمام واغسل وخرج من غيوض لم يكن باس لما قلنا كلب متنجس على الثلج فوضع انسان
رجله على ذلك الموضع او جعل ذلك الثلج في الثلج فان لم يكن رطبا يقال بالفارسية اب ناك است الا باس به ونز
كان رطبا فهو نجس لان نجاسة نجس وكذا الكلب اذا مشى في طين وورعه فوطى انسان على رجله لم يجز غسل
رجله لما قلنا الكلب اذا عضوا انسان او ثوب انسان اخذه في حالة الغضب لا يجز غسله وان اخذه
في حالة المزاج كسب عليه لان في الاول اخذ بالاسنان لا غير ولا رطوبة في اسنانه وفي الوجه الثاني اخذ بالاسنان
والشفيرة وشفناه رطب رجل يده في من نجس ثم غسل يده في الماء ثلث مرات بغسل حصى وانظر
باق على يده ظهرت يده لان حاسة السمع بالمجاورة وقد زالت المجاورة فبقى على يده بمن طاهر هذا
كما روى عن ابي سريته الله في الدين اذا اصابته نجاسة فجعل في اناء فصب عليه الماء ثلث مرات
فيعملوا الدين على الماء فيرفع شئ هكذا في كل مرة فيطهر في المرة الثالثة رحل وعف وسال عن جرح
دم ينظر الى آخر الوقت فان لم ينقطع الدم توضا وصلى قبل خروجه الوقت فان توضا وصلى ثم خرج
الوقت وحصل وقت صلوة اخرى وانقطع الدم توضا واعاد الصلوة وان لم ينقطع في وقت الصلوة

الثانية حتى خرج الوقت حازت صلوة لان الدم اذا كان سائلا مقدار وقت الصلوة كاملة صار بمنزلة
المستحاضه وان كان اقل من ذلك لم يصبر عنه للمستحاضه اعتبارا بالنسبة بالسقوط فان
المستحاضه اذا انقطع دمها مقدار وقت صلوة كاملة خرج من ان يكون مستحاضه وان كان اقل
من ذلك فلا في الثبوت الحياط اذا كان يخط الثوب في المسجد يركع لاروى من عثمان بن عفان
رضي الله عنه انه راي خياطا في المسجد فامر به باخراجه من المسجد وكذا الوراق اذا كان يكتب
في المسجد بالاجرة فعلى هذا الفتوى اذا كانوا يكتبون النعم بالاجرة يكره وان كان بغيرة لانه لا اثم
اذا كان بالاجرة صار كعمل العبد والمسلم بين لذلك لانه بيت الله تعالى رجل غرق من حوض الحمام
وبدء نجاسة وكان الماء يدخل من الانبوت في الحوض والناس يغتفون من الحوض فقامت اركا
لم نجس لانه صار بمنزلة الجاري الخشب لانه انقضض فشر به ولم يجز يرد به لانه لم يرد وقد اصاب
جميعه من ذلك جاز لان الجنابة تحولت الى الماء فطهر الغيم البول اذا اصاب الارض واحتجج
الى الغسل بصب عليه ثم بذلك وينشف في ذلك الماء بصفوه او حرقه بفعل فذلك ثلثا فطهر وان لم يغسل
ذلك ولكن صب عليه ماء كثير حتى يغرق لا يوجد في ذلك لون ولا ربح ثم تركه حتى ينشفه الارض
وكان طاهرا وبمثل هذا اورر للثوب وهكذا يفعل بكل الارض حتى يطأه ساقه من الكرباس فدخل
في حرقه ما ونجس فغسل الخف وركبه باليد ثم ملأ الماء ثلثا واهرقه الا انه لا يهتسا عصر الكرباس
تطهر الخف لان حرمان الماء قد يقوم مقام العصر الا ترى ان البساط اذا جعل في نهر وتركه فيه
ليلة حتى جرى عليه الماء طهر الثوب النجس لانه غسل ثم تقاطر منه قطرة فاصاب ثوبا ان عصره الماء
الثالثة عصره بالبع فيه حتى صار كال لوعصر لم يسلم منه الماء فاليد طاهر والثوب طاهر وان كان خال
لوعصره سال منه الماء فاليد نجس والثوب نجس لان الاول بلة والتحرز عنها لا يمكن والثاني ماء والتحرز
عنه ممكن البول في الماء الجاري مكروه لان ايا حنفيه رحمه الله عليه سماء جاهلا فهذا يدل على انه
فعل للجبال والعالم لا يفعل مريض لا يمكنه الوضوء واليتم ولم جارية فغلبها ان توضئه لانهما علمونه
وطاعته واجب لفاعرى عن المعصية وان كان له امر او لا يجب عليها ذلك لان هذا ليس من حقوق
النكاح الا اذا تبرعت بذلك لانهما بمنزلة المسلمين والاعانة على البر من ذوب اليه للمسلمين لقوله
تعالى تعاونا على البر والتقوى السكران اذا اتفق ان كان السكران لا يعرف الرجل من المرأة

فقد انتفض وصوته لانه من قوله للمضي علم اذا افاق الحمار اذا شرب من العصير لا يجزئ شربه لانه صا وشكوكا
وقال محمد بن قائل لا باس قال العمه ابو الليث رحمه الله هذا خلاف قول اصحابنا رحمهم الله ولو اهد
انسان هذا القول ارجوان لا يكون به باسا والاحتياط في ذلك ان لا يشرب لفا احرق انسان
الخاله او غسل به ابد او اوسه ان لم يبق فيها شيء من الدقيق ومن حال يغلف بها الدواب لا باس بذلك
لانه بمنزلة اللبن العجين اذا وضع على الخبز ان عرف به الشفاء فلا باس بذلك لانه لا يكون حواو
رجل توضع ووضع رجله على الارض النجسة ثم ذهب وصلى فان كانت الارض صلبة ومسي بآبسة ولم يبق عليها
جائز صلواته لانه لا يكون بوجه نجس وان كانت الارض رطبة والرجل باس وظهور الطوبى في قدمه عليه
ان يغسلها ولو صلى بها لم يجز لانه لوق به النجس البير لفا وجب نزع المار كله فترج في كل يوم عشرة مرار
او اكثر حتى يرجوا على التراب مقدار ما فيها من الماء على التقاضيل الذي اختلفوا اجاز لان الواجب
نزع ما هو مقدور وقد وجد المرأة لفا اجامها زوجه فاعطت ثم خرج منها منى الزرع لاجب الغسل
ما لا جامع لان هذا ليس ماؤها فصار غرضه الحدث حوضين صغورين خرج للماء من امرها ويدخل
في الآخر فتوضا انسان في خلال ذلك جاز لانه ما جاز الماء اذا كان جري ضعيفا فاراد ان توضا
فان كان وجهه الى مورد الماء كوزان كان وجهه الى مسيل الماء لا يجزئ الا ان يكت بين كل غرة منى مقدور
ما يذهب لادفعه لانه قالوا لست للسئلة على فضيلة حيث يحذر طهارة علمها وجهها لم البعد اذا اجتر
فاصاب الثوب فحكم حكم سرفين لانه قد وراه من خوفه الا ترى ان ما وارى في خوف الانسان فان كان
ما يباعا كان حكمه حكم بوله كذا ههنا رجل امحط في ثوبه فوجد في ذلك الثوب اثر الدم فان لم يسل الدم
عن راس الملح لا يصير نجسا لان ما ليس بحدث لا يكون نجسا الدم اذا خرج من انفه الى موضع يجب ابطال
الماء اليه في الجنابة بك علمه الوضوء لانه يكون خارجا من الباطن الى الظاهر الجبل اذا ظهر به او
فقال الطبيب قد غلب على كل الدم فاخرجه فلم يفعل حتى مات لم يكن مواظدا لانه لا يعلم يقينا ان شفاء فيه
رجل نزع ما يدبر رجل بغير امره حتى صارت يابسه لاشي عليه لان صاحب البيروني ما لك الماء الغان
اذا وقعت في البير ومات بنوع عشرون او ثلثون ومذا معروف وانما اوردها هذه للسئلة لفا يدبر بوله
قال ابو بصير النخعي نزع كوا من اربعين لما قلنا لان نحو الشئ اكثر ذكر النخعي الا ترى ان رجلا لو قال فلان
على من اربعين اى اكثر الاربعين رجل فرج شاة بسكين ثم مسح السكين على صوفها او نزع من الاشباه

وضرب اثر الدم عنه فهو طاهر حتى لو قطع قطعة يكون طاهرا لما وى ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يغتسلون
الكفار بالسيف يحسن السيف ويصلون مع السيف حصيدا بآبسة نجاسة ان كانت النجاسة بآبسة لا بد من الكفر
حتى يلين وينزل النجاسة وان كانت رطبة يحس عليه الماء الى ان يتوهم زوالها لانه لا طريق سوى ذلك واجزاء
الماء قد يقوم مقام العصر لما قلنا من قبل النساء لفا دخل الحمام لا باس بذلك لفا كان الحمام للنساء خاصة
يميزو لعموم من البلوى رجل استنجى فدخل ما استنجى به تحت رجله فصلى مع ذلك الخف فان كان الخف
غير متخف رجوت ان يتبع الامر في ذلك وان كان متخفا فدخل تحته لان في الوجه الاول يطهر اليد مع الوضع
الا ترى ان من لا يغسل يده بعد الاستنجاء بالماء والماء يطهر يده مع طهارة الموضع وفي الوجه الثاني يغسل رجله فانه
وه دخل خفه ولم يوجد تطهير ذلك اذا توضا بماء الفخ لا يجزئ لان هذا ليس بماء لان الماء لا يجزئ في الشاة ولا يجزئ
في الصيف وهذا على العكس رجل كانت على يديه نجاسة رجله فجعل يضع يده على غرة القمعة كل اصاب للماء على اليد
قال واغسل ثلث مرات طهرت العروة مع طهارة اليد لان نجاستها نجاسة اليد وطهارة اليد بطهارة اليد
رجل اراد ان يتوضا فغسل رجله عن التوضوء بوعيد قبل ينفي ان يتم ويصلي ثم يعيد الصلوة بعد ما اراد عنه
لان هذا عز وجل من جهة العباد فلا يسقط عنه فرض التوضوء ميت وجد في الماء لا بد من غسله لان الخطأ
بالغسل توجه على بني آدم ولم يجد من بني آدم فعل الا ان يحركه في الماء بنية الغسل وقت الاخراج الميت
اذا اراد من قبل ان يغسل ويصلي عليه يصلي عليه لانه صار حال لا يقدر الغسل رجل رآى على ثوب انسان نجاسة
اكثر من قدر الدرهم ان وقع في قلبه انه لو اخفى بذلك اشتغل بغسله لم يسهه ان لا يخفى لان الاخبار رفيعة وان
وقع في ظنه انه لو اخفى لم يلبث في كلامه كان في سعة من ان لا يخفى لان الاخبار لا يفيد قالوا مشاجنا رحمهم
فاسوا الامر بالمعروف على هذا ان كان يعلم انهم يستحقون بحسب الاثام رجل مات ولم يترك شيئا يقضى
على الناس ان يكفون ان قدروا عليه وان لم يقدروا سألوا الناس ليكفون فرق بين هذا وبين الذي اذا
كان عاريا لا يجد ثوبا يصلي فيه فليس على الناس ان يسألوا ثوبا والفرق ان الذي قد روى السؤال بنفسه ولليت لا
الدم الذي يخرج من الكبد ان لم يكن ذلك الدم من غيبه ممكن فهو طاهر لان الكبد سوداء وكذا اللحم للزوال
اذا قطع فالدم الذي فيه ليس نجس هكذا هكذا ذكر وفيه نظر لانه ان لم يكن وما فقد جاور الدم والشيء ينحس
بجوارحه النجس اذا توضا انسان يريد ان يستنجى من قمعة فلما صلبت من القمعة على يده لاني للماء الذي يسيل
من قمعة البول قبل ان يقع على ربه بعد ما خرج من قمعة فهو طاهر لانه ما جاور هكذا ذكر وفيه نظر لان هذا

بعضه انما اذا استنجى لا يصير خسا وهذا ليس بشيء رجل ينهى الى القوم ومع في الصلوة وعلى ثوبه اقل من قدر
الدرهم دم وسوخت ان غسله بماء الصلوة استحب ان يدخل في صلوته لانه لو اشتغل بالصلوة كان
مؤثرا بالفض ولو اشتغل بالغسل لا رجل اصابته نجاسة في بعض اعضائه فحصرها بلسانه حتى يذهب اثرها
جاز لان ازالة النجاسة بما سوى الماء من اللابعات جاز رجل شرب خمر ان تروى في فمه من البراق ماء
لو كان كذلك لخرج على ثوبه تلك اللزاق طهره وكذلك الخمر اذا اكلت الغارة ثم شرب الماء من الاناء ان شرب
في فور لم ينجس وان شرب بعد ساعة او ساعتين لا لانه قد طهرت فمها وازالة النجاسة للحقيقة بما سوى الماء
من اللابعات جاز وكذلك اذا اصاب السيف نجاسة فحصر بلسانه او مسح برقع طهره وكذلك الصبي
اذا افاض على ثوبه ثم مضى ذلك مرارا طهر لانه لا يفسد الا بالصلوة او بغيره فخرجت من الدجاجة فوقت في الماء حتى
يرطبه او يبيت ثم وقعت لا يفسد الماء وكذلك الخلطة اذا سقطت من امها ومي طهره او يبيت ثم وقعت في الماء
في ماس قول لم يفسد الماء لانه كان في مطاها ومعدنها كافي الا في الاخرى بعد موتها فهو طاهر
عند رجل معه درهم وقع في النجاسة وصابه النجاسة الوجهين لاخر الصلوة وكذا اذا اصابه مع ثوب وطاقتين
واصابته النجاسة مقدار قدر الدرهم او اقل ونفذت الى الجانب الآخر فصار اكثر من قدر الدرهم فرق بين هاتين
للسلطين فما اذا لم يكن الثوب وطاقتين وصابته النجاسة قدر الدرهم او اقل ونفذت الى الجانب الآخر جاز
والفرق ان الثوب اذا كان في طين كان واحدا فالنجاسة من الجانبين واحدا فلا يعتبر متغيرا اما اذا كان
في طينين كان متغيرا وكذا الدرهم فان بين الجانبين فاصل الاقل في الغسل من الجانبين فلم يدخل الماء
داخل الجلد جاز لانه اظلم النائم في المسجد اذا احتمل ان امكنه الخروج من ساعة خرج وغسل حتى لا يبقى نجاسة
في المسجد وان لم يمكنه ان كان في وسط الليل فلم يقد على الخروج استحب التيمم حتى لا يبقى نجاسة في المسجد صغره
بري مات في اناء وفيه لبن فهو طاهر الا اذا انقطع فيه لانه ليس له دم حية ماتت في الاناء ان كان له دم
سائل فسد وان لم يكن لم يفسد حتى لو كان للصغرة البري وم سائل فسد ايضا حتى في عصير وقطع النور
فيه ان كان عشرين في عشر لا يفسد لانه لو كان ماء لا يفسد فكذا اذا كان عصيرا وكذا لو كان كل ما يفسد الماء
يفسد العصير كله لانه خرج فاسد فاصاب ثوب انسان افسد ولو اصاب ماء لا طهر لم يفسد
لان في الوجه الاول اصاب الجلد وجلد نجس وفي الوجه الثاني اصاب الشعر وشعر طاهر وعن ماء الانفاس
على الزوج لانه مؤنة الجماع وكذا ماء وضوءها غنية كانت او فقيقة لانه لا بد لها منه وضوء الماء الشرب غطاء للوجه

لها حمة اذا وجدت في قبورهم كغطاء للمسلمين حتى لا يكره لان الذي لما حرم افاض لزمته حال حيوته بحسبانه فنهى
عن الكر بعد وفاته الميت يضع في غسله مستلقيا على قفاه وجلاه نحو القبلة كما يوضع في الصلوة لانه انوار ثمانية
مشايخنا رحمهم الله التوضا بالنيل ان كان النجاسة اياها حيث تقاطر عن يده كحوز لانه يكون غسلا وان لم يقطر لا
لانه يكون مسحا وكذا لو اصاب بعض جسده بول فبذلك ملنا فمسحا على ذلك الموضع ان كانت البلية من يده
يتقاطر جاز والا فلا رجل اخذ عصيرا فحاجته فغلا واشتد وقذف الزبد ثم سكر وانتفض عما كان
م صادت الخمر فلا طهر له حتى يخرج الخل طاهر اذا زالت براحم الخمر عن عموم البلوى حللة الانسان
اذا وقعت في الماء او قشره ان كان قليلا مثل ما ساعد من شقوق الرجل وما اشبهه لا يفسد وان كان
كثرا يفسد ومقدار الطفر كثير لان هذا من حمة لحم الاوى ولو وقع الطفر لا يفسد رجل لم يصبه فبوات
وارفع قشرها واطراف الفرج موصول بالجلد الا الطرف الذي يخرج منه القبح فانه يرتفع ولا يصل الماء الى
ما تحت القشر كحزبه وضوءه وان لم يصل الماء تحت لانه ليس بطاهر فصاح حكمه حكم الحجيم امرأه سورت التنوير
ثم تحت التنوير خرقه فابتله تحت ثم خبوت فيها ان كانت حارة النار اكلت بلة الماء قبل الصاق الخبز
بالتنوير لا ينجس الخبز لان النجاسة لا يبقى كالبقي نجاسة الارض اذا يبيت بالنفس وان لم ياكل النار البلية
ينجس الخبز لان النجاسة قامة رجل احرق رأس شاة وكان مستطحا بالدم فلم يغسله فاحذ منه مرقه
فان زال عنها الدم خرقه بالنار جاز لانه حسد يصير الحرق كالغسل المرقص لا يطهر الصلوة الا بطلها
حقيقة فيسرخي مفاصله فكون سباحا في الدف وان نام قايما او قاعدا لا ينتقض غلام ابن عشر سنين لم
امرأه جاموها يجب عليها الغسل والايح عليه الغسل وكذلك لو كان الزوج بالغاً وكان الجواب على العكس
لان جماع الغلام ليس بسبب التناول ماء لكن يؤمر بالغسل اعتبارا كما يؤمر بالصلوة اذا اصاب الرجل وجهه
شعره رجل اكثر من مقدار الدرهم كحوز صلوته والفتوى على مثل الرواية والى هذا ذهبنا في شرح جامع الصغير
رجل باصبعيه قرحه اذ لم يزل في اصبعه والمر ان تجاوز موضع القرحه فتوضا عليها جاز لان هذا امر لا بد منه
وكذلك ايضا لو كان على يده قرحه فجعل عليها الجباير ومو يريد على موضع القرحه جاز له ان يمسح عليها بريد
اذا استوعب المسح العصابة اي موضع احد العصابة وكذلك في حق المفقود وكان القاضي الامام ابو علي الشيخ
لا يجزى للمسح على عصابة للمفقود يقول يجوز على خرقه للمفقود لا غير واما ما نأخذ عصابة بغسل عليه فرق
بينه وبين الوجه والفتوى اليوم على الاولى رجل به جرح يخاف عليه ان يغسله يضره فمسح على العصابة

سقطت العصاة فبذلها بعصاه لفي فلاحن ان بعيد للبح وان لم بعد اجزاء لان للبح على الاول غفرلة
 الغسل لما تحته بدليل انه لو اتى عليها ايام حوز ولا تقدر بوقت ضار كما في الراس ثم جتر شجرة **باب**
الطهارة **وامت** **بعلامه العين** اذا خاض الرجل في ماء الحمام بعد ما غسل قدميه فيضها اذا خرج وان لم
 يغسل ولم يعلم ان في الحمام جنب الخزانة وان علم ان في الحمام جنب فلا يغسل له كجذ حتى يغسل قدميه اذا خرج
 وعلى قايين جواب محمد بن له حنفه رحمه الله في الماء للاستنجاء اخبرنا في الفتوى في كتاب للعلامة بعلامه
 النون بجوز لكن استثنى للجنب ثم هذا موضع الاستثناء وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله لانه كان
 على الرجل خاتم ضيق فتوضا واغسل ولم يضره والاحتياط ان يحركه ليصل الماء ويغسل وان لم يكن
 ضيقا لا يجز عليه تحريكه **لذا** **توضا** بما قد غلى بالاشنان او باس جاز وضوءه ما لم يغلب في ذلك على الماء
 لانه في ماء مطلقا فاذا غلب عليه لا يجز لانه لا يفي ماء مطلقا وكذا اجناس هذا خبثا بها بول
 فاحرق فوقه وما دما في يوفد الماء وكذا دما وعذره وكذا الحار اذا وقع في محله لم يוכל للبح وهو
 قول له في خلافه لانه لا يضر الله لان الرماد اجزاء ذلك النجس في نجاسة من وجه فالتحق بالنجاسة من
 كل وجه احتياطا **رجل** **قطعت** **لفنه** او **قلعت** **سنة** فاوى لفته الى مكانه او السراية الى مكانها فضلا
 او صلى **ولفته** في كفة او سنة في كفة كعز وان كان اكثر من قدر الدرهم لان السر ليس يلزم للجلد الموت فلا ينجى بالموت
 رجل له صل اصبع في اناذ وان كثره ون الكف يبريد غسله لم ينقض الماء وان لم يبريد غسله نجس الماء
 لان في الوجه الاول ضرر وفي الثاني لا هذا على قول من جعل الماء المستعمل نجسا اما ما احسوا لا ياتي هذا الفرق
رجل **ادخل** **الحقنة** ثم اخبرها كان عليه وضوء وكل شيء اذا غلبه ثم اخبره فغلبه وضوء وقضاء الصوم
 وكل شيء اذا ادخل بعضه وطرفه خارج منقض وضوءه وليس عليه قضاء الصوم لان في الوجه الاول كان حاضرا
 مطلقا فيزني عليه احكام الخروج وفي الوجه الثاني لا **رجل** **يغسل** **الماء** **فدخل** **الماء** **لفنه** او **استوط** **فصل** **الاسم**
 ثم مكث فيه ما مكث ثم سال من افنه او من افنه لا ينقض وضوءه وليس ما وصل الى الراس كما وصل الى
 الجوف لان ما وصل الى الجوف لا يخلو عن النجس وما وصل الى الراس يخلو ولا باس ببيع عظام البعير ونجس
 من اللينة لانه لا يخلو العظام الموت وليس في العظام دم فلا ينجس الا عظم الاوى او الخنزير امرأة صلت
 وفي غنيتها فلا ينجس الكلب والاسد او الثعلب فصلونها تامة **لانه** **يقع** **عليها** **الدكا** **وكما**
يقع **عليها** **الدكا** **فقط** **لا** **يكون** **نجسا** **كخلاف** **الاوى** **والخنزير** **اذا** **توضا** **والوط** **وغسل** **وجهم** **وامر** **الماء**

كان

على الحشم ثم حلفت لحشم لم يجب عليه غسل موضعها لانه حين امر الماء على شجرة كان غزله غسل الشرة وكذا الحاج
 امرأة صلت معها صبي ميت فان كان لم يستهل وضوءها فامسح غسل او لم يغسل لان الغسل يطهر الميت الذي
 كان حيا وكذا ان استهل ولم يغسل فان غسل وضوءها تامة اذا نام وسوقا سقط على الارض ان استسقط
 حين سقط فلا وضوء عليه وان استسقط بعد السقوط عليه وضوء لان في الوجه الاول لم يوجد النوم مطلقا
 وفي الوجه الثاني وجد **رجل** **احتمل** **قتل** **الا** **انه** **لم** **يظهر** **على** **راس** **الاحليل** **لا** **غسل** **عليه** **لان** **هذا** **الوضع** **مما** **لا** **يختص**
 حكم الظاهر بحال ولو كان هذا في فرج المرأة كان عليها الغسل لان فرجها بمنزلة النعم وعليها تطهير **رجل**
 اقلع خرج بوله او مذي من طرفه كونه حتى صار في قفله كان عليه وضوء لان هذا بمنزلة الماء اذا خرج
 من فرجها بول ولم يظهر ومنه المسئلة التي يرد اشكالها على مسئلة الاقلع الذي ذكرنا في الباب للعلامة بعلامه
 النون وذكره القاضى الامام للنسب الاستيعاب في شرحها بين المستلين كذلك وان كان يريد كل واحد منها
 اشكالها على الاخرى الملتحق بالدم كان ملتقا من الدم السائل بعد ما سال كان نجسا وان لم يكن ملتقا من الدم
 السائل بعد ما سال نجسا وان لم يكن ملتقا من الدم السائل لم يكن نجسا لاوى عن غايته رضي الله عنها انما سبكت
 عن اللحم يطعم في القدر فيؤى صفرة الدم قالت لا باس بذلك **باب** **الطهارة** **بعلامه الواو**
 الماء الجاري اذا شرب من فوق فتوضا انسان ما يخرج في الهوى وقد بقي جوى الماء كان حايضا لان هذا
 ما جارى المرأة اذا وصلت شعر الاقصى الى ذواتها ثم غسلت فكل الشعر الذي وصلت اليه لم يكن مستوعلا
 وان غسل راس انسان مقتول قد بان منه بالماء كان مستوعلا والفرق اذا وجد مع البدن ضم الى البدن
 وصل عليه وكان سوعلى البدن وكان شاة مستوعلا والشعر لا يضم الى البدن فلا يكون غسلا مستوعلا
 وهذا الفرق انما ياتي على تلك الرواية ان شعر الاقصى ليس بنجس ومن الرواية التي حرمها ما هاهنا اقلع
 الرواية التي لم يحرمها فان الماء ينجس الا بيلاج في الاقصى بوجوب الغسل على الفاعل والمفعول انزل او
 لم ينزل لانه لا يبلاج في الفرج وفي البرهائم لا يوجب عالم ينزل لان هذا بمنزلة الاستماع بالكف **الرجل** **اذا** **اني**
 امراته ومن عذرا لا يغسل عليها ما لم ينزل لان العذر يمنع من التنازل الختانى للمرأة اذا انقطع مجارها
 الذي بين القبل والدبر ليس للزوج ان يجامعها الا ان يعلم انه يمكنه ان ياتيها في الفرج ولا يتعدى الجماع
 الى الدبر لان الجماع في القبل حلال فله ان ياتي به وفي الدبر حرام فلا ياتي به وان اشكل فليس له ان ياتي بالكر
 اذا جمعت فماده في الفرج فجلت كان عليها الغسل لانه قد انزلت مسلم جنب ومسلم ميت ووجد من الماء

ما يكفي لاحد الامور بعسل الجنب وشم للبت لانه الغسل للجنب ثبت في القرآن وغسل للبت ثبت بالنسبة
فهذا هو بول الشافعي لا يفسد الماء لانه لا يملكه الخمر عنه اذا كان لم يخرج سائلا وقد شد عليه حرقه فاصابه
اكثر من قدر الدم او اصاب ثوبه من قدر الدم فصلى ولم يغسل الذي جرى على الخمر وعلى الثوب ان كان حال الغسل
يتنجس ثوبا قبل الفراغ من الصلوة جاز والافلا هذا هو المختار لانه لا يمكن الخمر عنه **باب الطهارة**
علامه الباء الحذف لاصحابه روث على قول من يعتبر الكثير الفاحش انما يقدر ما دون الكعبير ولا يقدر من
اسفل القدم خاصة ولا من الخنك كمال محمد ان الدم مما دون الكعبير يمنع لان ما فوق الكعبير زيادة في الطلاق
اسم الخنك عليه امرأة احتملت ولم يخرج منها الماء وان وجدت ثوبا لا تزال كان عليها الغسل فان لم يجد فلا يغسل
عليها لان ما فوقها لا يكون واقفا كماء الرجل وانما ينزل ماؤها من صدرها الى وجهها **باب الطهارة**
بعلامة السين غدر عظيم لا يكون فيه ما في الصبغ يروث فيه الدواب والناس ثم يلا في الشاة كما يرفع
منه الناس للجد فان كان الماء الذي يدخل الغدر على كان نجس ظلما والجد نجس وان كثر الماء بعد ذلك لا ينجس
دخل صار نجسا ولا يظهر وان كان الماء الذي يدخل الغدر ينجس في مكان طاهر حتى صار عشرين في عشر ثم انتهى
الى النجاسة فالماؤه والجد طاهر لان الماء صار اكثر قبل ان يتنجس ولما اكثر لا يتنجس الحوض الكبير لا كان مقدرا
عشر لرفع في عشر فالمعتبر فراغ الكوباس لا ذراع على مساحة من المختار لانه البقي بالتوسم والحوض اذا كان
مدورا معتبرا بانه واربعون ذراعا حتى لزمادونه لاخذ النوى لانه افضى قول قالوا فيه فان منهم من قال اربعة
واربعون وكان الاخذ بهذا احوط الحوض اذا كان اعلاه عشرين واسفله اقل من ذلك وسوم على كبر
النوى والاعتقال لانه عشرة في عشر وان نقص مياه حتى يبلغ سبعا في سبع مثلا لاخذ النوى والاعتقال لكن
يعترف منه وسومنا **حوض** كبير عشرة في عشر الا ان لم يشاع فتوضا رجل في مشرعه او اغتسل ولا يتصل بالوع
المشرع لا يضطر طاق قوله الماء الراكد اقل من عشرة في عشر لاخذ النوى وان كان اسفل من الواح المشرع
قليل لاخذ النوى به يمكن مسح الرجل من الطين والروضة باسطوانه للسجدة او كبايط من جبطانه لان حكمه حكم السجدة
وان مسح به في السجدة او بقطعة خضيرة ملقاة فيه لا باس به لان حكمه ليس حكم السجدة هكذا قالوا والاولى ان يدع وان
يترايب في السجدة فان كان مجموعا لا باس به وان كان منفصلا بكره من المختار واليه ثبت القام الصغار رحمه الله
لان حكم الارض فكان من السجدة وان مسح خشبة موضوعة في السجدة لا باس به لانه ليس ابنه الخشبة حكم السجدة
ولا يكون لما حرمه المسجد التمس النجس اذا كان مستعملا في الطين ان كان يرى مكانه كان نجسا وان لم يكن مكانه

كان طامرا لانه في الوجه الاول ليس مستهلك في الوجه الثاني مستهلك وان رطب صار نجسا الغزاة افاضت عضو انسان
فامثلا وما ان كان صغيرا لا ينتقض وضوءه لان الدم فيه ليس سائلا كذا افاضت الذباب او البعوض وان
كان كبيرا انتقض لان الدم فيه سائل العلقمة اذا اخذ بعض جلد الانسان ومضى حتى امتلأ من دم بحيث
لوسقط لسال انتقض الوضوء اذا ادمن وجليه ثم توحا وامر الماء على رجليه ولم يقبل الماء وكان الرغوات
جازا الوضوء لانه وجد غسل الرجل **باب الاستنجاء** **علامه الفاء** وجعل منه الفون المرادة لفا
استنجى تجلس متفرجا بين رجليه وتغسل ما ظهر منها ولا تدخل اصبعها لانها اذا دخلت اصبعها العزل
تذهب عن رزها فيكفيها ان تغسل براحتها او يفيض اصابعها وفي الرجل كذلك هو المختار قيل الاستنجاء
بالاصبع يورث الباسور ونظيره هذا ان من غسل الوجه لا يفتح عينيه ولا يفيض فكذا هذا المستحاضة
لا يجب عليها الاستنجاء لو فت كل صلوة لفا لم يكن منها غايط لانه سقط اعتبار نجاسة دمها ولها
استنجى الرجل بثلثة اجار وال بعض الشاع كعبه ذلك انه يريد بالاج الاول ويقبل بالثانيه ويرد
مالثالثه لان هذا اقرب للنظافة موضع الاستنجاء اذا اصابته نجاسة اكثر من قدر الدم فاستنجى
بثلثة اجار يجوز هو المختار لانه ليس في الحديث للزوي فصل فصار هذا للوضع خصوصا من سائر موضع
البدن حيث يظهر من غير غسل وسائر المواضع لا يظهر الا بالغسل الاستنجاء للماء افضل الا ان يكون
على شط نهر او مشرع ليس فيها ستم فانه لا يغسل ثم ولو فعل قالوا يصير فاسقا لانه كشف العورة
من غير ضرور والفضل في الاستنجاء غني مقدر لكن يغسل حتى يطهر قلبه **باب**
الاستنجاء **علامه الواو** ولا يقرأ القرآن في الغسل والحمام الا يحرف لانه موضع النجاسة وكما
الوضوء في المسجد والمضغضه الا ان يكون موضعها فيه اخذ للموضوء ولا يصلح فيه **باب**
الاستنجاء **علامه السين** من لفظ اصبع عند الاستنجاء في جرح ينتقض وضوءه ويعقد وضوء
لان اصبعه لا يخلو عن البلة السائلة اذا استنجى في الصبغ يبالغ ايضا كما يبالغ في الشاة وان
استنجى في الشاة بما دخن كان كمن استنجى في الصبغ لكن ثوابه دون ثواب المستنجى بما دباره الرجل
اذا خرج جرح وسويام ينبغي ان لا يقوم من مقامه حتى ينشف فذلك للوضع بخرقه لانه لفا لم يغسل ولا
عسى يدخل للجوف فينتقض وضوءه المستنجى لا ينتقض في الاستنجاء لفا كان ما يما لهذا وينبغي
ان يستنجى بعد ما خطى خطوات لانه عسى يخرج من قبله شيء فيحتاج الى عاين الطهارة **باب**

معلم النون من انكر المسح على الخنثى يخاف عليه الكفر لانه ورد فيه من الاخبار ما يشبه المتواتر لاف البس للكلع
ولا يرى من كعبه الا اصبع او اصبعان جازل للمسح عليه لانه بمنزلة الخف وقد رخص في الزيادات لو كان مخف
لاسان وذكر الجواب كوا من هذا الخف الذي لا ساق له يرد به للكلع المسح على الجوربين ان كانا
من الجلدة ويلبس معهما النعلين جازل في قولهم جميعا واما اذا كان الجورب من الصوف وبما تجنسان فيه
خلاف معروف وروى محمد بن سلمة باسناده عن له حنيفه انه مسح على الجوربين قبل موته بثلاثة ايام
ورجع الى قوله ما عليه الفتوى للسافر لاف امضى عليه مدة للمسح ويؤخاف من نزح الخنثى في ثياب رجله
من البرص جازل للمسح على الخنثى وان كان لاخاف نزح الخنثى ويغسل القدمين لان في الوجه الاول
ضرورة وفي الثاني لا وتفسر للمسح ان يمسح ما بين اطراف الاصابع الى اللسان ويخرج بين اصابعه قليلا والله اعلم
باب المسح على الخنثى بعلامته الباء لاف امسح ختمه او راسه ببيل في يده فلبس ثياب رجله
بحرمة لاف كان بلبس غير مستعمل لان الواجب للمسح بالمسح مواله لانه اذا روى عن اصحابنا ان من مسح راسه
بالنخيل احزاه مطلقا ولم يغسل من بلبس ثيابا من لم يمسح ختمه في الغداء فاصاب ختمه
البلاء فكما انهم من قال العرا حاب نفس وانه يكون في البحر ينفس بالغذاء فيستل منه الاشياء وان
كان على هذا فلا يجزئ لانه ليس بباء ومنهم من قال لا بل سوما فان كان هذا فجزئ وهذا ليس يعرف
بالفقه والظاهر انه ما **باب** المسح على الخنثى بعلامته السين اذا كان في الخف شئ يدخل
فيه ثلث اصابع ان ادخل الا انه لا يرى شئ من الرجل جازل عليه المسح لان المانع هو الخنثى الظاهر الذي يرى
منه الرجل **باب** التيم بمعلم النون اذا تيم فمسح الاكثر من وجهه واكثر من ذراعه وكيفية الجوز
مواخفا لان التيم خلف عن الوضوء الاستعاب شرط فكذا في التيم حتى انه لو مسح تحت الحاجبين فوق
العينين او لم يحل خاتمته وخاتمته كان صنيغا لا يجزئ رجل كان في البادية وليس معه ماء الا فتحت من ماء الزم
في رجله وقد رصف راس التيم لاف كونه التيم اذا كان لاخاف على نفسه العطش لانه واجد للماء وكثيرا ما
يشك في الحاج الجاهل انه يجزئ فاحكم في ذلك ان يهرها من غير غنى ثم استوهها منه الماء للموضوع
في الفتاوى في الحب او نحو ذلك يجوز للسافر ان ييم لانه لم يوضع للوضوء واما وضع للشر فكان
الوضوء لانه لا باحة في نوعه ولا يستعمل في غير الا اذا كان للماء كثر استدل جسد على انه
وضع للوضوء وانما خرج جميعا الماء الموضوع في الفتاوى في الحب كونه من الغنى والفقير جميعا لانهما يتوابعان

في الحاجه اليه في هذا الموضع وكذا التمار اذا جعلت للماء فيستوى في ذلك الفقير والغنى جميعا وهذا الخالف
الصدق لان الصدقة عليك من الفقير وهذا اباحة للغنى والفقير جميعا ومثال هذا للسجدة والفقير ومثال
وفناها ولو رباط وكوفه لك من الكرامة للقراءة وغير ذلك مستوى في الغنى والفقير لا يتوابعان في الحاجه
المريض اذا افعد المرض بحيث لا يستطيع الحركة ان كان له خادم او غيره من المال مقدار ما يتاجر
اجيرا او كحضرة من المسلمين من الاستعانة به على الوضوء اعانه ويؤكل لانه لا يدخل له الضرر لا كونه
له التيم لانه قادر على الوضوء فرق بين هذا وبين المريض اذا لم يقدر على الصلوة قايما ومعه قوم لو استعان
بهم في الاقامة والنيابة على القيام جازل له الصلوة قاعدا والفرق وسواءه كافي على المريض زيادة
الوجه في قيامه ولا يلحقه زيادة الوجه في وضوئه من سقط فاصاب رجله وجع لا يقدر على القيام ولا على
الغسل رجله سوادا ويمسح على ذلك العضو ولا ييم وان عجز عن غسل اكثر الاعضاء فمسح كونه التيم
وكذا في الجنابة لان في الاكثر حكم الكل وان كان سواه يغسل حتى قال محمد بن ابي الله ان كان على اليدين قروح
وفي الوجه مثل ذلك ولا تقدر على الغسل تيم وان كان يديه خاصته يغسل لاف تيم الخنثى لا يدخل للسجدة
او لقراءة القرآن لا كونه ان يصلي بذلك التيم ولو تيم لصلوة الجنابة او لسجدة التلاوة احزاه ان
يصلي المكتوبة لان في الوجه الاول التيم لم يقع لاجل الصلوة ولا يجوز من الصلوة وفي الوجه الثاني وقع
للصلوة او لجزء الصلوة اذا تيم للسافر بالماء ان كان ما شاء لم يجزئ له ليس من اجزاء الارض وان كان
جبلها يجوز لانه من اجزاء الارض **باب** التيم بعلامته العين رجل يرى التيم الى الارض
او الوتر ركعة واحدة ثم راي التيم الى المرفق والوتر ثلثا لا يعيد ما صلى وان فعل ذلك من غير ان يبذل
احدا ثم سال وامره بثلاث يعيد لان في الوجه الوجه يجتهد وفي الوجه الثاني لا رجل اصاب الغبار
فمسح وجهه وذراعيه اراه به التيم اجزاء لانه وجد التيم بصعيد طاهر تيم مر على ما في موضع
لا يستطيع النزول اليه خوفا على نفسه من العدو والسبع لا ينتفض تيم لانه غير قادر خمسة
من التيمين لاف وجدوا من الماء مقدار ما يتوضاونه اصدى انتفض تيم جميعا لان كل واحد منهم
صار قادرا رجل قال هذا الماء يتوضاونه اصدى اكم شاة انتفض تيم جميعا لانه الغنى ولو قال
هذا الماء لكم جميعا لا ينتفض تيمهم لان على قول له 2 لم يصح هذه البنية وعلى قولها ان صح فقد
اصاب كل واحد منهم ما لا يكتفي لوضوءه فلو فكل واحد منهم بالوضوء عند له 2 لا كونه لاف لان التيم

وعند سماع لفهم فانتفضت بهم ما النعم بعلامه السنين اذا تم الجل فخلل اصابعه
وان ترك لم يجز لان الاستيعاب شرط وهو المختار قوم متمم من دخلوا الى الصلوة فجاء رجل فقال
من يريد منكم هذا الماء انتفضت بهم لان كل واحد منهم قد روى على الماء قوم متمم منهم متمم من وضوءهم
متمم من جنبه وامامهم متمم فجاء رجل فقال هذا الكوز من الماء من شاء منكم فسدت صلوة للتميم
من وضوءه وصلوة للتميم من جنبه جاز لانهم لم يجدوا من الماء مقدار ما يكفيهم ولو كان امامهم متمم
من وضوءه فسدت صلوة الكل لانه لما فسدت صلوة الامام فسدت صلوة الكل فان كان متمما من جنبه
فسدت صلوة الامام وصلوة من خلفه من التوضي وصلوة المتمم من جنبه فامة وصلوة للمهم من وضوءه
فاسدت هذا اذا كان الماء لا يكفي الاغتسال وان كان يكفي فان كان الامام متوضيا وصلوة للتوضي فامة
وصلوة للمهم مطلقا فاسدت ولو كان الامام متمما عن اي شيء كان فسدت صلوة لهم باب الحض
بعلامه النون من ان امراته في حاله حيضها فعليه التوبة والاستغفار وهذا من حيث الحكم وامام حيث
الاستحباب تصدق بدينار ونصف دينار لمدى ان ما خالي سال النبي عليه السلام عن ذلك فامر ان يصدق
بدينار ونصف والاباس بان يقرب امراته ومن استحاضه لان للطلق موجود ولا نكاح وهو دم الحيض معدوم
ولا يجوز التحايض والجنب ان ليس للحيض نكاح لان نكاحه بدنه الا ترى انه لو صلى وقام
على النجاسة وفي رحله فخلل لم يجز صلوة ولو افترش فعليه اوجوبه وقام عليها جازت صلوة لانه اذا كان
لا يلبس صار كغيره جسد ولذا جرت العادة بين الناس في صلوة الجنابة انهم يفرشون للطايب ويقفون
على الطايب لا يفتحن للحايض ولا للجنب ان يقرأ التوراة والابجد والزور لان الكل كلام الله ويكره للجنب
قراءة الا ان استعجل هكذا روى عن محمد بن عبد الله لاحتمال ان هذا من القرآن وكان الطحاوي لا يسلّم
هذه الرواية على هذا يعني ويستحب للمرأة التحايض اذا كان دخل عليها وقت الصلوة وضوءا وتجلي عند
محاسنها ويسجد ويطلب الى لا يزال عليها عورة العباد كما روى عن خلف بن ايوب ان ابنه كان
يختلف الى ابن مطيع وكان خلف يقول لابنه اذا كان ابو مطيع غائبا فغيب الى مسجد واجلس هناك ساعة
ثم ارجع كي لا يزول عندك عورة الاختلاف المرأة لفاخرج ولدا ان خرج الاقل لا يكون حكمها حكم النكاح
ولا يفتن عنها الصلوة الاكثر ليس خارج والاكثر حكم الطهر وجب عليها ان تغسل ولو لم تغسل تصير عاصية ثم كيف
تغسل قالوا يوي بقدر ما يجعل خنها او يجفها حتى وحل هناك وتغسل كي لا توفى الولد المرأة لفاخرج

10 ولدها من قبل سرها فان ظهرت فجه عند سرها ثم انشفت وخرج منها ولد ميت ان سال الدم قبل السرة لا تقربوا
بل يكون مستحاضا لان دم النفاس اسم لوم فخرج من الرحم عقيب الولد ولو سال الدم من الاسفل صارت نساء
لوجود دم النفاس ولو كانت معتدة انقضت علقها لانها وضعت حملها فدخلت تحت النفس ولو كانت امة
تصبرام ولدان كان الولد من المولى ولو كان الزوج قال لها ان ولدت فانك طالق لانها ولدت ولدا للباقي
اذا ظهرت من الحيض فتمت ثم وجدت الماء جاز للزوج ان يقربها لكن لا يقرأ القرآن لانها لم تمت فقد خرجت
من الحيض فلما وجدت الماء وجب عليها الغسل فصارت بمنزلة الحنفية باب الحض بعلامه الباء
امراة حاضت في آخر الوقت ومعنى وقت لو كانت فيه طاهرة لا يمكنها ان يغسل فيمنع عنها فرض الوقت وكذلك
لو كان لا يسع فيها صلواتها لان الوجوب بآخر الوقت سواء كان الوقت قتلما او كثر افقد وجوبه الوجوب
يت من اهل الصلوة فلم يجب عليها الصلوة فلا يجب عليها القضاء صاحب جرح سابل لفا امتنع عن الصلاة
بعلل نخرج من ان يكون صاحب جرح سابل فرق بين سدا ومن الحايض فانها اذا جبت الدم عن الدور
لا تخرج من ان يكون حايضا والفرق وهو ان القياس يخرج من ان يكون حايضا لانعدام دم الحيض حتمه
كما يخرج من ان يكون صاحب الجرح سابل الا ان الشئ اعتبر دم الحيض كالحائض جرحها حايضا مع الامن
بالجرح ولم يعتبره حتى صاحب الجرح سابل فعلى هذا المقتصد لا يكون صاحب جرح سابل باب
الحض بعلامه السين نعم الصبيان حوا حوا ولا تغل ايه كاملة لان الضرر ينفع بالاقل والمستطس
الضرر الجنب والحايض اذا كانا نكثان الكتاب وفي بعض السطور اية من القرآن وفي بعض السطور
اية غير اية لا يقرأه ان كره لهما فلكل الاثنا من بين من القرآن وفي الكتاب من لانها نكثان بطرف
قلها والفلم في بدنها هكذا ضرر للس امامه صاحب الجرح سابل لاصحا لا يجوز لان طهارتها ضرورة
فلا يقرأ في حق حوا الصلوة القوم امراة كحيض في جرح لا تدع الصلوة لان سدا من حيض ويستحب
ان يغسل عند انقطاع الدم ولو امسك زوجها عن الاثنا كان احب الى ما كان الضرر وهو الدم عن الزوج
باب الصلوة بعلامه النون رجل دخل في الصلوة وراى في ثوبه نجاسة
اقل من قدر الدرهم ان كان في الوقت سحنة فلا يغسل ان يغسل ثوبه ويستقبل الصلوة وان كان يغتوي للجماعة
اذا كان يجد الماء للجماعة في موضع آخر فذلك لكون مؤثرا للصلوة الجائز وان كان في آخر الوقت لا يذكر
جماعة في موضع آخر مضى على صلوة ولو ان رجلا زاد في صلوة ركعها وسجودا متعمدا لم تصد صلوة لان الركعة

والسجود على الأضراس ليس بركعة مقصورة وتطوعا وهذا على قول له حنفية رحمه الله بناء على أنه لا يرى سجدة
الشكر وحل قراءته في صلوة الحمد بالهاء أو الرحمن الرحيم بالحاء أو قراءته في التهليل بالهاء بالحاء
أو قال في ركوعه سبحان ذي العظم والجلال أو غير ذلك من صلواتهم بالذال أو قل أعرف بالذال أو
قل سوا الله الصمد بالسين أو قال سمع الله من حمده بالحاء أو كان يجزئ بالليل والنهار في صحيح ولا
يقدر على كل صلوة جائزة لأنه عاجز وإن ترك جهده فسلوته فاسدة وإن بذل جهده في بعض عن
فلا يصح أن يترك جهده في باقي غيره وإن ترك صلوته فاسدة إلا أن يكون في صحيحه إذا قرأ في صلوته
بسم الله بالثني أو بالثاء وسوا ذلك أو قرأ مكان اللام باء ولا يطاوعه لسانه غير ذلك فإن كان
فيه تبدل الكلام فسدت صلوته ولو قرأ خارج الصلوة لم يكن مأجورا لأنه يصير كلاما آخر من كلام التكاليف
فإن أمره أن يتخذ من القرآن آيات ليس فيها تلك الحروف يتحدوا لا فسدت وعلى قياس المسئلة الأولى
أن كان بذل جهده ولم تقدر لا تقدر صلوته وبه نأخذ وإن كان لا يتبدل الكلام أن كان يمكنه أن يتخذ
من القرآن آيات ليس فيها تلك الحروف يتحدوا لا فسدت بالباء لا يصح مداتها في الصلوة وإن كان تارة استعان
بالسين أو خذ ذلك ولا ينبغي لغيره أن يتقدي به لأن صلوته ناقصة لما أصلي غير أزار وهو محمول للجنب
جاء سواد كان طول الحجة أو قصير الحجة أو المختار لأن السراغاب على الغير لأن حكم العورة إنما ينظر
في حق الغير رجل نظر إلى فرج امرأته قد طلعت من شقوقه وسوى الصلوة يصير رجعا ولا يفسد صلوته أما
الرجم لكونه النظرة لا وأما عدم فساد الصلوة فإنه ليس بركعة كثيرة ولو قبلها أو لمها بشهوة فسدت
صلوته لأنه في معنى الجماع والجماع على أكثر المصلي إقامته في صلوته فإن كان مقدرا نصف أحد لا يفسد
صلوته لأنه قليل وإن كان مقدرا نصفين فمشتق فهو واحدة فسدت صلوته حتى لو مشى من صف إلى صف
فسدت صلوته لما أنت في الوتر فالمقتدي بعد الدعاء يقرأ خلفه لأن الإمام يقرأ وحده فبذلك للمقتدي
أن يقرأ ويضع للمصلي يد اليمنى على اليسرى وقت القنوت لأن هذا قيام فيه ذكر مسنون وكل قيام فيه
فيه ذكر مسنون فالجنازة رسول الوضع وكذا في صلوة الحنازة وأما الركوع والسجود المختار وهو الإرسال
الآخر إذا اقتدى بالتأدي فمضى ركعتين علم سورة مضى على صلوته لأنه إذا كان خلف الإمام لم يكن
عليه سورة فرق من هذا ومن القاري خلف الإمام لفوا جرد ثوبا في وسط صلوته حيث يستقبل الصلوة
أن علمه في العورة المؤخر إذا أقام فهو مختار أن شاء مكث حتى يرفع من الإقامه وإن شاء مشى بعد

بعد انتهى إلى قوله قد قامت الصلوة لأن كل ذلك ما تقرر رجل نكث شتم في الصلوة أن نكث ثلاث مرات فسدت
صلوته لأنه على أكثر وإن نكث أقل من ذلك لأنه قليل المصلي إقامته إزاره فسدت صلوته ولما أحل لأنه
على أكثر لأنه يحتاج فيه إلى الدين والثاني لا وكذا إن لم يركع وأبته فسدت وإن نكح لا ولما انحرف فسدت صلوته
ولما أخلع وسوا ذلك لا رجل لم يعرف أن الصلوة للحسن على العباد فرفضه إلا أنه كان يعطيها في مواضعها
لا يجوز وعلمه أن يفضيها لأنه لم ينو الغرض لأنها شرط وكذلك أن علم من أفضيها فرفضها سنها ولا يعرف الغرض من السنة
لم يجوز لها قلنا رجل سبي ولم يعرف التأمل من المكتوبة فإن كان يظن أن كلها فرفضه أجزاء ماضية إلى أن ينقل
يتأوى بنسبة الغرض أمّا الغرض لا يباح إلا بنسبة الغرض وإن كان يعلم أن بعضها فرفضه وبعضها سنها إلا أنه لا يعرف
التمييز فعليه أن يعيد جميع الغرضين وإن كان لا يعلم أن بعضها فرفضه وبعضها سنها وكل صلوة صلى
خلف الإمام أجزاء إذا نوى صلوته وإن كان يعرف الغرضين من التوافل لكن لا يعرف ما في الصلوة من الغرض
والسنة حازت صلوته لأنه لفاء الغرضين سوى الغرضين الرجل إذا كان يعلم بعض القرآن ولم يعلم الكل
فاذا جدد الغرض كان يعلم القرآن أضل من صلوة التطوع لأن حفظ القرآن على الأمانة فرض وتعلم الفقه أولى
من ذلك لأن تعلم جميع القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين والاستغفار بفرض العين أولى
للمصلي إذا قلل للقلل مرارا في صلوته أن كان قتيلا متداركا حتى كثر فسدت صلوته وإن كان بين القتلات
فرجه أو نحو لا يفسد صلوته لأنه قليل والكف عنه أفضل المأموم إذا كان أطول من الإمام وصلى جنبه أن كان
بحال لو سجد يقع راسه قبل رأس الإمام فسلوته حايث لا روى من عبد الله بن مسعود أنه صلى على جملته واسوره
وأقام أصمعا عن عيسى والأخر عن يسار وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه صغير الحنة المصلي لفأخر
من الصلوة ورفع يديه لا يرسلها بل يضع لأن هذا قيام فيه ذكر مسنون رجل مات وقد فاتته صلوة
عشر أشهر ولم يترك ما لا قال أن استغفر من ورثته فغير حفظه ودفعت إلى مسكين ثم ذلك المسكين يقصد
على بعض ورثته ثم يقصد على مسكين ولم يفعل كذلك حتى يتم لكل يوم فغير حفظه أجزاء ذلك لأن المختار
العدو في المسكين أتعاف في كفارة اليمن فلم يعتبر غير ما كان في صدقة الفطر الأجدر بلوغ حد رتبة الركوع
يشترطه الركوع لأنه عاجز عما سوى المصلي إذا أدى في صلوته أن روى ما طرف أصابعه لا يكفيه أحد أو اثنين
لا يفسد صلوته لأنه قليل وإن روى ثلثا فسدت لأنه أكثر والأباس أن يتخذ للسير بيت توضع فيه البواري
لتعامل الناس من بكبر والأباس أن يفرس شجرة الفضل لتعامل الناس من غير تكبر وروى عن محمد بن عبد الله

ينزل

مكروهه لان يسميه البيعه والكنسه لاهل الكتاب وجعل مات من مسجد قوم مقام صدم وجعل الدراهم على الكفنة
 ففضل من ذلك شيء فان عرف الذي اخذ منه قد علمه وان لم يعرف قد اختلط صرف الى كفن من اهل الحاج
 وان لم يعرف صرفها الى الكفن تصدق على الفقراء وجعل جمع ما لا من القوم ليتفق من بناء المسجد فانفق من
 تلك الدراهم في حاجتهم ثم زيد ما في نفقة المسجد ليعلم ذلك فان فعل ما في صرف صاحب ذلك المال رده عليه
 او سألته جديدا لا قبل فيه لانه دخل في ضمانه الا ان يرد الى المالك او الى نائب المالك ولم يوجد فان لم يعرف صاحب
 ذلك المال استاجر من الخامل فما استعمل وان تعذر عليه رجوع في الاستحسان ان ينفق من ذلك من ماله على المسجد فيجوز
 لكن هذا واستيما للحاكم يجب ان يكون في دفع الوبال المتضمن فانه واجب كونه كتابا للبيسوط في كتاب الكفنة
 الوكالة ان الوكيل يتقاضي الدين اصرافا للوكيل الى قضاء دينه ولذا المعنى فسد امور الباعين والستامه على ما باني
 في باب الزكوة علامة النون ان شاء الله وبنى على هذا ما يدل على اهل العلم والصلح منها ان العالم اذا سار
 اشياء وخطب بعضها ببعض يصير صانعا محب ذلك ولذا الفى صار مؤقيا من مال نفسه وصير صانعا لهم والبراهيم
 من زكوتهم فوجب ان متاخذ الفقير لبا من له نال في نصيبه خالط ماله بماله ومنها ما يأتي مؤقيا اقام وسال للغير
 شيئا بغير امره فهو أمين وان خطب مال البعض مال البعض يصير مؤقيا من مال نفسه وبصير صانعا لهم ولا يخفى من
 زكوتهم مهم يجب ان يامر الفقير ولا بذلك لانه لقا امره صار وكلا بنفسه وبالنصف في نصيبه خالط ماله بماله للصلح
 في الزكوة لقا سمع شخص جايئا يقول الركوع ليدرك الجاي في الصلوة وان كان عرف الجاي بكنه لان ذلك شبه لليل اليه
 وان لم يعرف فلا بأس به مقدار سهم او سيجتهد مقدار ما لا ينقل على من خلفه لان في ذلك اعانه على الطاعة
 الامام اذا طوى القزاة في الركعة الاولى لكي يدرك الناس ركعة فان كان التطويل يطول لا شق على الناس فينبغي
 ان لا يفعل لانه يصير سببا لتقليل الجماعة ولو اقر المؤذن الا انه ان ليدرك الجماعة الصلوة مجاز الامام اذا رفع
 راسه من الركوع قبل ان تهل المقتدى ثلث تسبيحات تكلموا منهم من قال بتم المقتدى ثلثا لان من العلماء من قال
 لا يجوز الصلوة باقل من ثلث مرات وكان عليه ان ياتي ومنهم من قال يتابع الامام ويصحح لان التسبيحات
 سنة ومتابع الامام فرضه وكان الاشتغال بالفرضه اولى وقد فكلنا هذا في شرح الجامع الكبير في الصلوة في
 باب صلوة العبد الربا لا يدخل في صوم الفرضه وفي سائر الطاعات يدخل لان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال يقول الله في الصوم لي وانا اجزي به نفي شركه الغير وهذا لم يذكر في حق سائر الطاعات للصلح اذا
 قام في صلوة ونوى مقام ابراهيم ولم يبرأ الكعبه ان كان الرجل قد ادى ملكه لم يجز وان كان هذا الرجل لم يات ملكه

ثم قضى من المذبح ماله بغير مال
 الموكر ويكون شبهة على قضاء

وعند ان للعام والبيت احد اجزاه لانه نوى البيت وجعل افتح الصلوة ثم نام في صلوة وموقام يجوز
 هذا عن القزاة لان الشرح جعل النام كالمستب في حق الصلوة تعظما الامر لله ثم عرف بالحدث بهذا
 فارق الطلاق ثم استشهد في الكتاب الفرق فقال الاترى ان الصبي والمجنون لو صليا كانت صلواتهما
 صلوة ولو طلق لا حظ لهما وللمنار انه لا يجوز الاختيار بشرط انه العبد ولم يجد على ما ياتي بيانه
 في اخذ الباب للمعلم علامة الواو المرأة اذا صلت لم يفتي طهر قدما بجز صلواتها لان طهر قدما ليس بعبادة
 الاترى انه كذا للاجنى ان ينظر الى ذلك للوضع وجعل نوى القرآن فكلما انتهى الى قوله ياها الذين امنوا
 وقال ليس سيدي او فعل ذلك في الصلوة فالاحسن ان لا يفعل ذلك ولو فعل لا يفسد ولا وجه في الصلوة
 لانه ليس من القرآن وجعل نوى الصلوة فذكر ما بعد نوى فصلي بعد الوقت وموافقا لاجراء لان الترتيب
 بين الفايه وبين هذه الوقت لم يكن واجبا لان للختلاف بينهما كثر وهذا احتيارا للطحاوي وابو الليث
 رحمه الله وبه اخذنا وجعل صلى الى غير الكعبه متعديا فوافق ذلك الكعبه قال ابو حنيفة لم يفسد لانه
 كالمستحب به وبه اخذ الفقيه ابو الليث به وكذلك الصلوة بغير طهارة والصلوة مع الثوب النجس قال القائل
 الامام ابو الحسن على السدي به لو صلى الى غير القبلة متعديا او صلى مع الثوب النجس متعديا لا يفسد لان ذلك
 نوى في حالة الاحتياط حال ولو صلى بغير وضوء ومتعديا يكفر وبه نأخذ امرأه فتعلم القرآن من الاعى
 ان فعلت من امرأه ما كان احب لان نغمة المرأة عورة ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم التسبيح للرجال
 والنصفين للنساء فلا يحسن ان يسمعها الرجل وجعل صلى التطوع قاعدا فان اراد الركوع قام بركع فالتفتل
 له ان يقوم ويقرا شائنا ثم يركع يكون موافقا لسنة فلو لم يقرا واستوى قايما وركع اجزاء وان لم يتو
 قايما وركع لم يجز ان ذلك لا يكون ركوع قايما ولا ركوع قاعد وجعل يدعو وسواسي القاء فان دعاه على
 الربة فجوا فضر وان لم يدع وسواسي فالدعاء افضل من تركه لانه ليس في وسواسي من ذلك لقا اراد
 الرجل ان يصلي او يقراء القرآن فيخاف ان يدخل عليه الربا ولا ينبغي ان يترك لان ذلك امر موصوم اذا نال
 في صلوة اللهم ارزقني الح لا تفسد صلوة لانه لا يشبه كلام الناس وان قال اللهم افقني ديني بفسد لان هذا
 يشبه كلام الناس اذا ضاق المسجد لمن خلف الامام لا ينبغي ان يقوم فيه لانه يشبه تباين المكانيين للصلح
 اذا دعى احد ابوه فلا يجيبه مالم تفرغ من صلوة الا ان يستقيت بشي منه لان قطع الصلوة لا يجوز الا بضر
 وكذلك الاجنى اذا خاف ان يسقط من سطح او حرقه النار او يقره الماء وجب عليه ان يقطع الصلوة وان كان الوضوء

مال الطحاوي هذا الحجاب في الغرايب واما في النوازل اذا ناداه احد ابويه ان علم في الصلوة وناواه لالباس
بان لا يجيبه وان لم يعلم يجب لما غضب الرجل على ابنه فلا بأس به اذا حمل عليه على العتس لان طبع الانسان
هذا قال النبي صلى الله عليه وآله انما انا بشر ارضى كما يرضى البشر واغضب كما يغضب للصوف اذا صار كسنا جال لا يوافق
وظف ان يصنع لجعل في غرة طاهره فيدفع لان المسلم يدفن والصوف اذا صار كذلك كان منته افضل
من وضعه موضعاً خاف ان يقع عليه النجاسة او خوفه ان اذا تعلق بشباب للصلي بعض ما يلقي في المسجد والوارد
فليس عليه ان يروح على المسجد لئلا يسمع لان ما في المسجد يخرج من خارج المسجد ولا يرفع خارج المسجد ولا يجيب
الاعان الى المسجد رجل يخرج في المسجد فيخرج طرقة فان كان بغير عذر لا يجوز وان كان بعذر كونه اذا
يجاز يصلي في اليوم مرة واحدة لاني كل مرة لان في ذلك عزم رجل افتح يريدها وجه الله ثم دخل بعد
الافتتاح ربا فالصلوة على ما استس اولاً ولان القوي يعرضه في انشاء الصلوة لا يمكن رجل يضع العكس
في الصلوة فالصلوة فاسدة يريده لكان العمل اكثر لان العمل الكثير يفسد الصلوة وكذا اذا كان في فيه
اصليج فلا كظم انتفضت صلوة لما قلنا قوم ضاق مسجد من فبنوا مسجداً اخر فيبعثون المسجد الاول
فيستغفون به على بناء المسجد الاخر لا يجوز البيع اما عند له توقف فلا تبنى مسجداً وان استغنى عنه القوم
وعند محمد لما استغنى القوم عنه صار ملكاً للباني او لورثته الباني فلا يكون لهم ولا يبيع المصلي اذا
ابتداء الصلوة في الطريق وبين ارضان فلا يخلو من وجهين اما ان كانت الارض مزروعة او غير مزروعة
فان كانت مزروعة فالافضل ان يصلي على الطريق لان له حق في الطريق ولا حق له في الارض فان كانت
غير مزروعة فهذا على وجهين اما ان كانت الارض لليهود او نصراي او مسلم ففي الوجه الاول كذلك في
الوجه الثاني الافضل ان يصلح الارض لان صاحب الارض لهن له ولانته لانه اذا بلغه سر ذلك ان يبار
اخرا من غير الكتاب منه وفي الطريق الاذن له لان في الطريق حق للعامة واسم العامة فنادى المسلم
والكافر رجل افتح الصلوة في وقت مستحب ثم افسد ما ثم اراد ان يفسدها بعد صلوة العصر قبل غروب
الشمس الاجرم فرق بين هذا وبين سائر الصلوات الثانية والفرق ان قضاء الثانية واجبه من كل وجه
فتشابه عصر الوقت واما من اوجبت لغيب فلا يظهر الوجوب في حق مد الحكم الا ترى انه لو افتتح النطق
في هذه الحالة يؤمر بظهورها ويمنع عن انماها ولا يقال بالشرع صار واجبا فصار بالانعام موديا للتواجب مع
هذا منع من الانعام كذا انها وكذا على هذا سنة الفجر اذا شرع انسان فيها ثم افسد ما ثم قضاها بعد الفجر لا يجوز

خبر

ولا يصلي خلف من كان معروفاً باكل الربوا لان هذا من اهل الاهانة من الافتداء من الكرامة رجل مضى للمسجد
والوقوف فيقيم بنفسه ان يقعد ولا يركب فلما لان هذا السراوان الترفع في الصلوة رجل لم يسجد في محلة فحضر
مسجد الجامع بكثرة جماعة فالصلوة في مسجد ما اختلفت فان اهل مسجد حق عليه وليس كذلك للمسجد حق عليه فلم
يقع التعارض الترفع كثر الجمع الحل لا يمكن ان يصلي بالليل ينظر بالهارة العلم فعل وان لم يمكنه ان ينظر
بالهارة العلم فان كان له من فهم ويعقل الزمان كان النظر العلم افضل من الصلوة لانه جاز في العلم
ان يذكره مسامحة خبير من احياء ليلة رجل نزلوا الدار ان كلم في يوم واحد والاخر بقرا قل هو الله خير
الف من فان كان هذا قاربا فقرأ القرآن افضل لان جاز في ختم القرآن ما لم يحى في غيب الغالبه اذا اشتغلت
بالصلوة في ان عوت الولد فلا بأس ان يؤخر الصلوة وقبل علم الولد لان تأخير الصلوة عن الوقت كونه عذر
الا يرى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخرج الصلوة عن وقتها يوم خندق وكذا للمساكين اذا خاف من القصور
وقطع الطريق جاز لهم ان يؤخروا الوقت لان لهم عذر مرض يصلي حالاً فلما رفع راسه من المسجد الاخرى
يؤدبه في الركعة الرابعة ظن انها الثالثة فقرأ فركع وسجد سجدة بالاياء فسدت صلوته لانه انتقل الى العاقل
قبل الفراغ من الغريضة ولو لم يكن في الرابعة ولكن كان في الثالثة فظن انها الثالثة فقرأ ثم علم انها الثالثة
لا يعود الى التردد لكن معنى في قراءته وسجدتين للسهوة لقول الصلوة اذا صلى على التلج ان يكون جاز
لانه بمنزلة الارض وان لم يلبس وكان يغيب وجهه فيه ولا يحمله بحج لانه عن الساجدة الهواء وعلى هذا
اذا القى في المسجد حشيش كثير ان وجهه كوز سجود وان لم يجد لا رجل كان في موضع طين وورعه
فان كان الارض ندية مبتلة ولم يكن طينا يغيب وجهه صلى هناك وان كان طينا وورعه يغيب وجهه
ينظر ان كان يجد موضعاً لغيبه الى ذلك الموضع يصلي وان كان لا يوجد ان كان مسافراً يصلي قائماً
متموجها الى القبلة بالاياء وان كان راكباً صلى على حاله راكباً مستقبل القبلة بالاياء من لا يحسن الدعاء
في التوراة العرسه فاما ان يقول اللهم اغفر لنا وبكره هذا انكث مرات او اكثر ومواحبنا والنفس ابو الحسن
لانه اذا غفر صار اهلاً للخيرات كلها واما ان يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنهم الى ابراهيم ومواحبنا وصالحينا
لهم الله اه اذ حل الرجل في الصلوة وفي كنهه فرحة حية فلما فرغ من صلوته راباً مبتتة فان لم يكن غالب ظنه
انها ماتت في الصلوة او كان مشكلاً لا بعيد الصلوة لانه لم يجب عليه الاعان غالباً وان كان في غالب اية
انها ماتت في الصلوة اعادها لانه وجب عليه الاعان غالباً الرجل اذا ترك التردد فقام الامام قبل

والاصلي

قبل ان يتم القنوت الشهادتين وسلم الامام في آخر الصلوة قبل ان يتم للقنوت الشهادتين وسلم الامام
للحائز وعندك ان يتم لان الشهادتين الواجبات في الخلعة وان لم يفعل لغيره ويستحب القوم ان يتوجهوا
للامام عند الخطبة لما روى عن زكري وعطاء انهما قالوا نلت من السنه وقدم من حمله لك لما روى الاستقبال
الى الامام يوم الجمعة يعني الخطبة رجل صلى بالناس ثم قال اني كنت مجوسيا فصلوني جابين وبصر هذا ضربا
شديدا ويجوز على الاسلام لان الصلوة بالحاجه وبدل على الاسلام فاما اذا اخبر انه مجوسي يكون هذا الزندلوا
لا ينبغي ان يدفن الميت في الدار وان كان حبيبيا صغيرا لان سنة النبي صلى الله عليه وآله ان يدفنون حيث ماتوا
اذا عطي له لاداة لا يابس في ثيابها الا ان يكون شابه لانا فيه فتنة رجل قام الى الصلوة ففرق منه شيء كانت فتنة
درمالة ان يقطع الصلوة والفرقة والقطع سواء لان الدرهم مال بدليل انه لو اقر لرجل بال درهم ففرد
فالتقول قوله ولو ستر اقل من درهم لا يقبل قوله وقال النبي صلى الله عليه وآله فانك من ما لك من غير فصل
ولا وصل على النبي صلى الله عليه وآله في القنوت ومواحيبا ومشاينا رحمهم الله لان هذا السنه وضع واحبا الغيبة
ابوالبقيث ان يصلي لان القنوت دعاء ويستحب في كل دعاء وان يكون فيه الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله اذ امان
الرجل وعليه صلوات فابنه يعطى لكل صلوة نصف صاع من بذر فرق بين هذا وبين الصوم والفرق بين الصوم
يوم واحد كل يوم واحد فجاز ان يكون فدينه نصف صاع اما ههنا كل صلوة عليه على صفة فيكون
فداؤنا نصف صاع قد مر هذا مسلم يدل على هذا رجل ادرك الامام في الركوع يستغل تسبيحات الركوع
ولا يستغل بالشاذ من هذا ومن كسرات العبدان ثم تاتي بكسرات العبد في الركوع ولا ياتي بالتسبيحات
والفرق وسوان الشاذ سنة تسبيحات الركوع والتسبيحات في محلها والشاذ لان الانبان بها اولى واما تكسرات
العبد واجبه ولذا يجب بحججه الهوتير كما علم يقع الغرض ليرجع هذا بالحمل اذ اراد الرجل ان يكبر لا فتاح
الصلوة لا يجب عليه ان يفرج بين اصابعه لارض بديه وكذا في الشهادتين بين هذا وبين الركوع فان في الركوع
بفرج لانه يحتاج الى الاخذ فانه لا يتساوى الا بالانفراج ولا يبرر بالتباه عند قوله اسعد الله لاله الا الله
وعلمه الفتوى لان بناء الصلوة على السكينة والوقار وحمل كان في المغان فاشبهت عليه القبله فاخبرني
رجلان ان القبلة الى هذا الحانب ووقع اجزها الى جانب آخر فان لم يكونا من اهله لكان للوضع وبما سافر
منه لا يلتفت لاقولها لانه يقول بالاجتهاد فلا يترك الاجتهاد واجتهاد غيره وان كانا من اهله لكان للوضع يجوز
له ان ياخذ بقولها لان الخبر في كونه جوف الاجتهاد لانه اصل على النبي والعتق للحجج فيجوز عليه ان يستقر

جهنم وانتم على ذلك وجوزوا ان لم يستقوله لان في الوجه الاول في معنى الاض وفي الوجه الثاني لا الفراه
في الركعتين من آخر الصلوة افضل من الصلوة بنهاية ينظر ان كان اخر الصلوة اكثر اتم من الصلوة التي اراد قرائتها
كان الافضل له ذلك وان كانت الصلوة الكزاية ففراة الصلوة افضل لانه كلما طال قرائته كان ذلك افضل
لكن يعني ان يقرأ آخر صلوة واحدة اما لا ينبغي ان يقرأ في كل ركعة آخر الصلوة على حدة لانه ذلك عند اكثر
مشايخنا رحمهم الله مكره ومكره ان يصلي انسان على احد من آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الزواجر فيقول
الامام صلى الله عليه وآله فلان لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا يصلي احد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله اذ اذكر
على اثر الرسول فذلك تعظيم الرسول عليه السلام بان يذكر على اثره من ثم التوان في الصلوة لافزع من العوقظ
في الركعة الاولى يركع ثم يقوم في الركعة الثانية ويقرا ويصلي ثم الكتاب وشما من سورة البقرة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال خير الناس الحال المحتل يعني الخاتم للفتح واذا ختم القرآن فقد حله وله الفتح فقد اتمحل فيه امراته
مات ولدها عن غير بلدها يدفن هناك والامراة لا يصبر عنه هل لها ان ينش القبر ويحمل الى بلدها
ليس لها ذلك لانه لا ينش الميت بعد دفنه وينبغي للامام ان نصبه على مصيبتها فراه للقرآن في الركعتين الاخرتين
احب من السكوت والتسبيح لكون موديا للصلوة الحان بينين امام يصلي التراويح في مسجد في كل مسجد على
الكامل لا يجوز لان التراويح سنة وسائر السنن لا تكررة واحد فكذا هذه السنة وان كان غير امام واستقبل
التراويح في مسجد لا يابس بان يدخل معهم لانه يكون اقتداء والقطع عن يصلي السنة فيجوز كما صلى المكتوبة
ثم لو ركع الجماعة حازله ان يصلي مع القوم قوم صلوا التراويح ثم ارادوا ان يصلوا بعد ذلك يصلون فراه
لانه تطوع وصلوة التطوع بجماعة ليست مستحبة لانه لو كانت مستحبة لكان افضل من الصلوة فراه ولو كانت
افضل لفعلاها اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن لكان حاضرا لا يذهب القوم الى مسجد آخر بل يفترون
ويقيم ويصلي وان كان واجدا لان حق المسجد عليه في صلاته موديا حق المسجد امام صلى الله عليه وآله وسلم صلوة العبد
ثم علم انه غير وضوء ان علم قبل التروال بعيد في العبدان لان الوقت باق وان علم بعد الزوال خرج في الغد
من العبدان لا فخر اخر بعذر وان علم في الغد بعد الزوال يعني عيدا الاضحي يخرج في اليوم الثالث لان الوقت
باق وفي بعد الفطر لان الوقت لم سبق وان علم في الاول الاول بعد الزوال وكان عيدا الاضحي وقد كان فزع
الناس بجري من فزع اذا نام الرجل في صلوة فضحك فتهتم لا ينقض لها ربه لان الزمان انما جعلت حدنا
حكما بشرط ان يكون جنانه وفعل النائم لا يوصف بكونه حنانه ولو تكلم في صلوة نفسه صلوة هو المختار لان الكلام

قاطع الصلوة مطلقا لقوله يوم ان صلوتنا منه لا يصح فيها شيء من كلام الناس الحديث اذا خرج من الجماعة
ليتوضا فاذا توضا لم ان توضا ملنا ملنا المصلي اذا بسط كبره ويجوز علمه ان بسط لينفي التراب
من وجهه يكره له ذلك لان هذا نوع فكبر وان بسط لينفي التراب عن ثيابه ويجوز عليه لباس لان هذا
ليس بتكبير المصلي لقا ابلغ سمعه ان كانت بين اسنانه لم يفسد صلوته لانه على تلبس وان كان الغم فاخذها
وابتلها فسد صلوته لانه اكل الاكل على كثر للصلي لقا احب اليه على اسم يبدوا ولم يفسد صلوته
وان اخذ وعاء الدين بيد واحدة من راسه بيد اخرى فسد صلوته لانه على كثر وكذلك لقا جعل يدا الورود
فوق على هذا التفصيل غرس الاشجار في المسجد ان كان حال فيه يقع المسجد لابس به والا فلا ويتبع المسجد ان
يكون للمسجد ذات ببر واسطوانتها لا يستحق فيغزو الاشجار ويجوز ان لا يكون الاشجار في كل البيوت فسد كوز
والا فلا لان غرس الاشجار في المسجد تشبه بالبيع وذلك لاقبال الحاجة للمصلي لقا انظر الى شيء مكتوب
وفهم فهذا على وجهين اما ان نظر مستفهما او غير مستفهم ففي الوجه الاول يفسد عند مجرد رؤيته اذا الغيبة
ابو الليث وفي الوجه الثاني لا يفسد بالاجماع وعند له شيء لا وجه اخر من اجابهم الله لان الغار
في مثل هذه الصور بالكلم ولم يصح من كلام العبد لقا اقل على ناحيه فصل الناس حازت صلوتهم بالحديث للوقوف
فوق بين هذا وبيننا اذا استقصى فقصي حيث لا كوز لان اهل العظام كان اهلا لثيها في المداة لقا اصلت
وشعرا ما تحت الاذن من كشوف قدر الريح لا كوز صلوتها لان المستور من شعرا روايتنا ذكرنا ما في شرح
جامع الصغير واختار الفقيه ابو الليث هذه الرواية سورة احتياطا لان تلك الرواية التي اوصفت ان كوز
الاجنبى النظر الى طرف صدره الاجنبية وطرفنا منها كما في سبب اليه ابو عبد الله التلجي وهذا امر يورى الى الفتنة
فكان الاحتياط في اخذ هذه الرواية ان شعرا كلها عورة حتى قلنا بهذه الرواية انه لا كوز للحمم ان تطمع
شعرا من شعرا وان كان ما تحت الاذن من مالم يكن وقت الحلق كشعر الداس للفتنة اذا كان بينه وبين الامام
طريق فقدر ان الطريق الذي يمنع الاقتداء اقله ان يعرفه العبد او لا يعرفه وان كان اقل من ذلك لا يمنع لانه
يسرى ويكره ان يغض الصلي عينيه في الصلوة لانه فان الهمود اذا صلى الرجل خلف فاسق او مبتدع ينال
فضل الجماعة لقوله يوم صلوا خلف كل بدوفا جركن لا ينال لقا صلى خلف نبي ورع لما روى عن النبي يوم انه قال
من صلى خلف نبي عالم فكأنما صلى خلف نبي من الانبياء اذا اراد الانسان ان يصلي في بيت عالم رجل فمصلاه
ان استافنه كان احسن لجهة الحديث وهو قوله يوم لا يؤم الرجل في بيته ولا يجلس على كرسيه الا ما فنه فان لم يتأخر

وصل الى ما فيه لان الظاهر ان صاحب الدار واضيا به وجل ترك السنن ان تركها بعذر فهو حذر
وان تركها بغير عذر ونحوه لا ونسأل الله العصمة عن تركها لما روى عن النبي صلعم انه قال من نهان
بالا حاب يوم السنن ومن نهان بالسنن يوم الغرايين ومن نهان بالغرايين يوم الاخرة الامام
اذا فزع من التهمة في الفروع ينظر ان علم الزيادة على قدر التهمة لا ينقل على القوم بغيره وباني بالدعوات وان
علم انه ينقل عليهم لا يزيد على كون معتصرا على التهمة لان الدعوات ليست لغرض ولا سنة لكن اذا كثر باقي
بالثناء في كل تكبير منها لا يتجزأ للسجدة والما لان كل سجدة من المجد فانه يدخل الحجب والحجاب وان حفره
صان من لما وقع الا ان ما كان قدما يتوكل كبير زمزم في المسجد للحمام العبي اذا الم ولا يمكن ان يحدله
وذكره ليقطع الا بئس عليه وضغنة ظاهرا اذا راها ان لا يراه كانه اختفى ينظر اليه التفات
واهل البصر من الحيا من فان قالوا فهو على خلاف ما يمكن الاختلاف فانه لا يشتد عليه ويترك لان
الواجبات يقطع بالاعذار فالسنن اولى وكذا من اهل الجوس اذا اسلم الشيخ الضعيف وقال من
اهل البصر لا يطعن لثان يترك وانما الورود منه للسئلة في كتاب الصلوة لاقبالها بما لا يصلح
في حق الطهارة رجل صلى القوم في صلاة من الاذن فمقدار ما ينبغي ان يكون بين الامام والقوم حتى يفسد
صلوتهم فاقبل فذلك مقدار ما يمكن ان يصطف فيه القوم فرق بين هذا وبيننا اذا صلى الامام في الصلوة يوم العبد
حيث يجوز ان كان بين الصنف فضل والفرق وموان مصلي العبد عزلة للسجدة لان ذلك لا يجعل للصلوة
ولا كذلك الغلاة امام صلى القوم في طريق فاصطف الناس في الطريق على طول لقا لم يكن بين الامام وبين القوم
مقدار ما يعرفه الخ حازت صلوتهم والا فلا وكذا بين الصف الاول والصف الثاني لان المانع من الاقتداء
ههنا هو الطريق لان الاثر جازا يكون الطريق مانعا وقدنا الطريق المانع بهذا لما قلنا من قبل خلاف
للسئلة الاولى لان المانع ثم مجر الانفصال فقدرنا بالصف وجلان ام اذما صاحبه في فلاة من الارض
في اذ الثالث وهو دخل في صلوتها فيقدم الامام حتى جاوز موضع سجود جاز لان في الابتداء لو كانوا ثلثة وكان
بينهم وبينها هذا القدر جاز فلذا اذا قدم هذا القدر وجل صلى مسبقا لادف في قيامه في موضع التواضع فترتب
ليتوضا وفسح في ذكر الوقت قبل ان يتوضا في صلوته تام وان قرا وفضلته فاسد لانه لقا من الصلوة
مع الحديث وسوى الجواب بينهما اذا قرا فاسبا او جابيا خلافا لمن فرق بينهما ثم اختلفوا منهم من قال ان قرا
فاسبا يفسد وان قرا جابيا لا ومنهم من قال على العكس ولاننا ما قلنا لانه ان قرا فاسبا فقد لقا ركننا

من الصلوة مع الحدث وان قرا جابيا فقد أدى ركبا من الصلوة مع تلك السبب فيفسد رجل صلى على سباط
وفي إحدى طرفيه خاصة فصل على الجانب الآخر جاز تحرك الطرف الذي فيه الخاصة بتحريك الصلابة لم يتحرك لانه
صار بمنزلة الارض فلا يصير مستوعلا للنفس هكذا اجاب العنبر ابو جعفر قال هو لله وانما اعتبر المحركة
اذا كان لا بأس للثوب كالمندبل الملاء وفي إحدى طرفيه خاصة والطرف الذي فيه الخاصة على الارض
فان كان النجس يتحرك يتحرك للصلي لم يتحرك لانه لم يتحرك لانه في الوجه الاول صار مستوعلا في الوجه
الثاني لا قال محمد بن مسلمة رحمه الله وكذلك على هذا القياس لو حلف ان لا يلبس من عزل فلانه يلبس
ثوبا فيه من عزل فلانه وكان عزلا في طرف الثوب فان لم يتحرك فذلك الطرف يتحرك باللباس لا تحت فيه
رجل نزل به ضيف ولم يرد من صلوة الطوع فان كان هذا الرجل كثر الضيافة فلا يتحرك وروى لانه يضر
بترك وروى وان كان في الاحاسيس من يتحرك من قبل الضيف لانه لا يضر به مريض يخرج تحت ثياب نجسة
ان لا كان لا يسطح تحت في الانجس من ساعته ان يصل على حاله لانه ليس فيه فائدة وكذلك ان لم يتحرك الثاني
ولكن يزله مريضه ويلحقه مشقة لان الحج مدفوع رجل اراد ان يقرأ في صلوة بسورة فجرى على لسانه
سورة اخرى فلما قرا منه اية او ايترا اراد ان يتكلم وينتجح السورة التي ارادها بكلمة فذلك لقوله نعم اذا انتحيت
سورة فاقرا ما على نحو قراء القرآن على التاليف في الصلوة لا بأس به لما روي عن انس بن مالك رضي الله عنه
ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقرأون القرآن في الفراش على التاليف وشايعنا رحمه الله
استحسنوا قراءة الفصل بسمع وتعلموا قوم اجتمعوا واقرها اجبر واستاجر فارد رجل ان يصل في فراها قايما
يوم ما فن الساجد لان الصرف للساجد وضائف الدار الى الساجد سجد بنى على سور للدينه لا ينبغي
ان يصل فيه لان السور للعامة فلا يحصل خالصا لله ثم فصار ركبا لو بني للسجد على ارض مغصوب للمرض
يصل في عدا في قصور حال قيامه اختلاف طاهر عند علمائنا رضيهم الله بقدر مرتعا مجتنبيا وقال زفر رحمه الله
يقعد كما يقعد في التهاد وبه اخذ الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى لان ذلك ايسر على المريض اذا اراد الا
قراءة القرآن يستحب ان يكون على احسن احواله فيلبس صالح ثيابه وينعم ويستند القبلة لان القاري
يجب عليه تعظيم العزاة والعالم تعظيم العلم رجل له عيب مريض لا يستطيع ان يتوضأ يجب على مولاه ان يوضئه
فرق بين هذا وبين قراءة المرأة المريضة لا يجب على الزوج ان يعاها والفرق وهو المعاهدة اصلاح ملكه
واصلاح الملك على المالك واملا المرأة حرة فكان اصلاحها عليها افاض على الامام بالقوم ثم قال بعذر ذلك اني

اني صليت بها بغير وضوء فان كان ثقبه يجب عليهم ان يعيدوا فرق بين هذا وبين تقدم انه لو قال كنت محسبا والذين
وسوان منها وسوان ههنا وليس له مكذب ظاهري وغيره اخبر ولم يكد يظا ههنا فان الصلوة بالمخافة دليل الايمان
للمتقدي اذا دأى البول على نيب الامام اقل من قدر الدرهم وسويدي انه لا يجوز الصلوة معه والامام يرى ذلك
جائزا اما المتقدي بعد الصلوة لانه لم يرد الامام في الصلوة فلم يوافقوا جابزا ولو كان الامام رأى ضا
الصلوة وللمتقدي رأى جوارزا ولم يعلم به الامام وعلم به المتقدي لا يعيد للمتقدي الصلوة لانه رأى الامام
في الصلوة فزاد الاقتدا جائزا رجل استند ظهره الى سارية او مريض يسكنه انسان ولو لا السارية
او ذلك الانسان ما استمكن وان كان البناء مشقوقين على الارض فلا وضوء عليه لعدم البلوى وعدم
خروج الحدث غالبا القراء في الاسباع جائز وفي المصحف أحب لان الصحابة رضي الله عنهم اجمعين كانوا يقرأون
بالمصحف رجل جالس قام سرعا ان بلغ مقارنا لو كان قايما وركع حربة عن الركوع وكبي للافتتاح لا يجزى
لان تكبير الافتتاح حاله الركوع لا يجزى وسباني هذه المسئلة في آخر الباب المرأة اذا حصلت نفرض بطنها على
فخذها اذا سجدت لان هذا استرخا اذا خرجت من السجدة مثل الثعلب ونحوه يظهر جلد وهل يظهر لحمه
قال بعض المشايخ لا يظهر لحمه حتى لو صلى ومع لحمه اكثر من قدر الدرهم فصلوته فاسد وبه اخذ الفقيه ابو جعفر
والفقيه ابو الليث رضيهم الله والمختار انه يظهر حتى كانت ثيابي للمسئلة على خلاف هذا وسباني للمسئلة
في كتاب الصيد ولو كان مذبوحا او غير المأزى من الطيور او الفان والحية كوز الصلوة مع لحمها اذا
كانت مذبوحة لان سور هذه الاشياء ليس نجس وكل ما لا يكون سور نجسا كوز الصلوة مع لحمه اذا
كان مذبوحا لان لحمه لا يكون نجسا رجل توضأ وصلى الظهر جازت الصلوة والقبول لا يرد في سواها
اما كوا فلان الامر بشئ يقتضي الاجزاء واما القبول فلان الله تعالى قال انما انا بقبول الهدى من المتقين وشرايط
التقوى عظيم الاعمى اذا صلى ركعة على غير القبلة فجاو رجل سوا واقامه واقفاه هذا على وجهين اما
ان وجد الاعمى وقت الافتتاح انما ناساله اولم يجد في الوجه الاول لا يجوز صلوة الامام ولا اقتدا
المتقدي لانه قادر على اداء الصلوة الى جهة الكعبة وفي الوجه الثاني كوز صلوة الامام لانه عاجز ولا يجوز
اقتدا للمتقدي لان عند اول صلوة امامه على الخطا اذا قال الرجل بسم الله الرحمن الرحيم هذا على وجهين
اما ان اراد به قراءة القرآن او افتتاح الكتاب كما يقرأ التليد على الاستاذ في الوجه الاول يتوقف قبل قوله
واذا امرت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان وفي الوجه الثاني لا لانه لم يرد قراءة القرآن الا ترى ان

ان رجلا لو اراد ان يشكر فيقول الحمد لله والصلوات على محمد وآله لم يخرج الى القوم قبله فعلى هذا ايضا الجنب
اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم فان اراد به قراءة القرآن لم يجز وان اراد به افتتاح الكلام او التسمية
لاباس به اهل القبة اذا اجتمعوا على ترك الوقوف امام جبريل ووجههم وان لم يستغفروا فانهم
ولو استغفروا عن اداء السنن فجوزاية بخارا ان الامام يقاتلهم كما يقاتلهم على ترك الفرائض
لما روى عن عبد الله بن المبارك رضي الله عنه انه قال لو ان اهل بلد انكروا سنة السواك يقاتلهم كما يقاتل
للمردين الفرائض في الحمام على وجهين اما ان يرفع صوته او لا يرفع ويقرأ خفيا ففي الوجه الاول يكره
وفي الوجه الثاني لا يكره من الخمار واما التسبيح والتهليل للباس به وان رفع صوته واما الصلوة ان كان
في الحمام صوته ومماثل يكره وان لم يكن وكان الموضع طامرا للباس به لانه صلى في موضع طامر قالوا وكثر
من ائمة خارا كانوا يفعلون ذلك حتى حكى ان الامام اسماعيل بن ابي عمير كان يصلي الفريضة جماعة
مع الخادم وغيره فزارا من غلبة العام البزاق في المسجد لا يلقى لافوق البواري ولا تحت البواري للحديث
للعرف ان المسجد ليس بذي من النجاسة وبأخذ النجاسة بكرة او شئ من ثيابه وان اضطر الى ذلك كان البزاق
فوق البواري خير من البزاق تحت البواري لان البواري ليست من المسجد حقيقته وان كان اما حكم للمسجد
وما تحت البواري اما حكم للمسجد فاذا ابتلى فاذا ابتلى من بلبين مختارا هو نما ولعاصلي وليس بينه وبين
الامام ستر واراد رجل ان يمر بين يديه كم مقدار ما بين يديه يحتاج الى ان يكون مرون مكرها والصح
مقدار انتهى به وهو موضع سجود وقال ابو نصر مقدله ما بين الصف الاول وبين مقام الامام وهذا
عين الاول لكن بعبارة اخرى اذا اتى انسان الى دار انسان يجب ان يتأذنه ثم لفاهض لم
لقوله ثم لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأذوا وتسلموا على اهلها بدا ما لا يستيناس قبل السلام
هذان البيوتان اما في القضاء بسلام او لا ثم تكلم لقوله ثم من كل قبل السلام فلا يجيبوه رجل صلى
وفي مكة فادرك فيها بول لاخذ الصلوة سواء كانت عملة او غير عملة لانها ليست بمصانة النساء
اردن ان يصلين صلوة الضحى يوم العید يصلين بعد ما صلى الامام لان التطوع قبل صلوة العید للرجال
مكروه في الحائض وغيره من المختار خلافا لعمدة من متأدع حيث فصل الحائض وقيل الخروج الى الجبانة
فكذا للنساء تبعاً للرجال لا ينبغي للرجل ان يقرب اباه النصراني من البيت الى البيعة لانه اعانته
على العصية ويقوه من البيعة الى البيت لانه غير اعانته على العصية ولا يحل الخمر الى الخمر للتحليل ولكن

الحمد لله والصلوات على محمد وآله ولكن حمل الهبة الى الجنب ولا يحل السجود من السجود الى بدنه ولا باس
بان حمله من البيت الى المسجد ولا ينبغي ان يخرج العجايز الى الصلوة في هذا المكان لان الناس لم يتعارفوا
ذلك فربما يقع العاس في الغيبة يخرجهم المصلي اذا لم يركع والسجود فلا باس بالتخفيف لما روى
عن النبي ع انه كان اخفا لباس صلوة في تمام رجل اصابه طين او شئ في لائق ولم يغسل قدمه وصلى بحره
ما لم يكن فيه اثر النجاسة لان المانع هو النجاسة ولم يوجد الا ان حشاها اما في الحكم لا يجب ولذا قال خلفه
لا ينبغي ان كان له اربعة آلاف درهم يبلغ ان يشتري في الاسواق رجلا لكي لا يصيبه لقي الطارق الميت فافانته
الصلوة بقضائها وثمة باسم لاخذ وقد مر هذا من قبل وفروا بين هذا وبين الجنب الميت والفرق
ان الصلوة عبادة بدنية فلا يجوز فيها النيابة وفي الحج ايضا لا يجوز الا ان السبب ثم يقوم مقامه سند
اعاجبه والتسبب عبارة ما يليه حاز ان يجوز فيها النيابة كالركعة الاسراء اذا كان في ابدي العذر فانه يتم
وروى ابياء لانه عجز عن اصل الصلوة والوضوء جميعا فيصير الى الخلف في الصلوة وهو الايام والتميم فاذا
خرج يجب عليه الصلاة لانه لم يظهر طهارة التيمم في حق منع وجوب الاعان والجوس في المسجد لاجد والزمير
والكان الطامر والجد لا يتم ويصلي فاذا خرج بعيد فكذا همنا رجل يصلي التطوع في مسجد جامع ولو كان
يدرون بين يديه فصلوة تامه لانهم عليه لانه لم يباشروا المنزى والاشم على اليكلا يمدون لانهم يباشروا المنزى
حتى قال ابو مطيع لا يحل للرجل ان يعطي سوالا للمسجد لان فيه وعيد وروى عن الحسن البصري انه قال ينادون
يوم القيام بفتح بعضن الله فيقوم سوالا للمسجد والمختار اذا كان السائل لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر
بين يدي المصلي ولا يستأثر الحائض ويسأل من لا بد منه فلا باس بالسؤال والاعطاء لانه لان السؤال كانوا
يسئلون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد حتى روى عن علي بن ابي طالب انه تصدق خاتمه وسوى الركوع فخره
الله ثم يقول ويؤتون الركوع ومعهم والكعون وان كان يتخطى رقاب الناس ويمر بين يدي المصلي ولا يباي
فيكم هذا والتصدق على مثل هذا مكروه لما قلنا السائل اذا قال على الباب السلام عليكم لا يحل السلام
لان عبد السلام ليس يتجمل بل يتعارف سوالا ملاجب الرجل اذا صلى مع مرارة الساء فمراة كل شئ لموله
اذا صلى ومع جلد حية اكثر من قدر الدرهم لاخذ الصلوة مذوومة كانت وغيره مذوومة لان جلد ما لا
تحتل الربايع ليقوم الذكاة مع الربايع المصلي اذا لم يضع ركبتيه على الارض عند السجود ولا يجنح لانا امرنا بان
نجد على سبعة اعضاء وهذا اختيار القصة ابو الليث وهو فتوى مشايخنا على انه لو كان موضع الركبة نجسا

ان رجلا لو اراد ان يسكن فيقول الحمد لله والصلوة على محمد وآله لم يخرج الى المسجد قبله فعلى هذا ايضا الجنب
 اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم فان اراد به قراءة القرآن لم يخرج وان اراد به افتتاح الكلام او التمجيد
 لاباس به اهل القرية اذا احتضروا على ترك النوازلهم الامام وجسمهم وان لم يغتسلوا فاتهم
 ولو استغفروا عن هذه السنن فجوزاية بخارا ان الامام يقاهاهم كما يقاهاهم على ترك الغرايب
 لما روى عن عبد الله بن المبارك رضي الله عنه انه قال لو ان اهل بلد انكروا سنة السواك يقاهاهم كما يقاهاهم
 للزندن القراء في الحمام على وجهين اما ان يرفع صوته او لا يرفع ويقرأ خفيا ففي الوجه الاول يكره
 وفي الوجه الثاني لا يكره من الخمار واما التمسح والتهليل لاباس به وان رفع صوته واما الصلوة ان كان
 في الحمام صوته وغائلا بكرة وان لم يكن وكان الموضع طاهرا لاباس به لانه صلى في موضع طاهر قالوا او كثر
 من ائمة بخارا كانوا يفعلون ذلك حتى حكى ان الامام اسماعيل بن ابي عمير كان يصلي في الغرضة جماعة
 مع الخادم وغيره فزارا من غلبة العام الزقاق في المسجد لابلقي لافرق البواري ولا تحت البواري للحديث
 للعرف ان المسجد ليس في من الغمامة وبأخذ الغمامة بكرة او شيء من ثيابه وان اضطر الى ذلك كان الزان
 فوق البواري خيرا من الزان تحت البواري لان البواري ليست من المسجد حقيقته وان كان لها حكم للمسجد
 وما تحت البواري لها حكم للمسجد فاذا ابتلى فاذا ابتلى من ثيابه محتارا هونما ولفا صلى وليس بينه وبين
 الامام ستر واراد رجل ان يمر بين يديه كم مقدار ما بين يديه يحتاج الى ان يكون مرون مكرها والصبح
 مقدار من يده وهو موضع سجود وقال ابو نصر مقدار ما بين الصف الاول وبين مقام الامام وهذا
 عين الاول لكن بعبارة اخرى اذا اتى انسان الى داره ان يجب ان يتأفنه ثم لفاه وصل سلم
 لقوله ثم لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على اهلها بدارا لا استئناس قبل السلام
 هذا في البيوتات اما في الغضا وبسبب اولائه فكلم لقوله ثم من كلم قبل السلام فلا يجيبوه رجل صلى
 وفي مكة قارون فيها بول لاخذ الصلوة سواك كانت عليه او غير مثله لانها ليست بمصانة الشاواذ
 اذن ان يصلي صلوة الضحى يوم العبد يصلي بعد ما صلى الامام لان التطوع قبل صلوة العبد للرجال
 مكروه في الحائض وغيره من المختار خلافا لما روي من مكانه حيث فصل الحائض وقبل الخروج الى الجبانة
 فكذا النساء تبعن الرجال لا ينبغي للرجل ان يقرأ اياه النصران من البت الى البيعة لانه اعانه
 على العصية ويقوه من البيعة الى البيت لانه غيى اعانه على العصية ولا يجوز الخرج الى المحل للتجديد ولكن

يحمل الى المحل ولا يحمل الحنفية الى البيت ولكن يحمل الهبة الى الحنفية ولا يحمل السلاح من المسجد الى بيته والاباس
 بان كلمة من البيت الى المسجد ولا ينبغي ان يخرج الحاجب الى الصلوة في هذا الزمان لان الناس لم يتعارفوا
 ذلك فربما يقع الناس في الغيبة بخروجهم المصلي اذا تم الركوع والسجود فلا يابس بالتحشف لما روي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اخفا الناس صلوة في تمام رجل احببه طين اوشى في لاق ولم يغسل قدمه وصلى بحره
 ما لم يكن فيه اثر الخباسة لان المانع من الخباسة لم يوجد الا ان احتاط اما في الحكم لا يجب ولهذا قال خلفه
 لا ينبغي ان كان له اربعة آلاف درهم يبلغ ان يشتري في الاسواق رجلا لكي لا يصيبه لذي الطارق الميت فاقامه
 الصلوة بقضائها ورثته بامر لاخذ وقد مر هذا من قبل وقرئوا بين هذا وبين الحج يعني البيت والفرق
 ان الصلوة عيان بدنه فلا يجوز فيه النيابة وفي الحج ايضا لا يجوز الا ان السبب ثم يقوم مقامه عند
 حاجته والتسبب عيان ما لم يجرى فيها النيابة كالركعة الاسراء اذا كان في ابدي العذر فاقامه
 وروى اياه لانه عجز عن اصل الصلوة والوضوء جميعا فيصير الى الخلف في الصلوة وهو الايام والتميم فاذا
 خرج يجب عليه الساعات لانه لم يظهر طهارة التيمم في منعه وجوب الاطراف والجوس في المسجد لاجل جوارحه
 والمكان الطاهر والاجل لا يتم ويصلي فاذا خرج بعيد فلذا همنا رجل يصلي التطوع في مسجد جامع للمساكين
 يدرون بين يديه فصلوة تامة الا ان عليه لانه لم يباشر التيمم والاشم على اليك يعبدون لانهم باشروا التيمم
 حتى قال ابو مطيع لا يحمل للرجل ان يعطي سوالا للمسجد لان فيه وجب وروى عن الحسن بن علي انه قال يابون
 يوم القيام بغير غيبض الله فيقوم سوالا للمسجد والمختار اذا كان السائل لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر
 بين يدي المصلي والاستئصال الحائض ويسال عن لادنه فلا يابس بالسؤال والاعطاء له لان السؤال كانوا
 يسألون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد حتى روي عن علي بن ابي طالب انه تصدق خاتمه وسوى الركوع فخرج
 الله به بقوله ويؤتون الركوع ومع الكعوب وان كان يتخطى رقاب الناس ويمر بين يدي المصلي والاباس
 فيكم هذا التصديق على مثل هذا مكره لما قلنا السائل اذا قال على الباب السلام عليكم لا يجزى السلام
 لان هذا السلام ليس بنجته بل شعار سوالهم ولا يجب الرد اذا صلى مع مرارة الساء فمراة كل شيء لعله
 اذا صلى ومع جلد حية اكثر من قدر الدرهم لاخذ الصلوة مذروحة كانت وغیر مذروحة لان جلد مالا
 تحت الدباغ ليقوم الذكاة مع الدباغ المصلي اذا لم يضع ركبته على الارض عند السجود والاباس لانا امرنا بان
 نسجد على سبع أعضاء وهذا اختيار القصة ابو البت وروى عن شاذل عن علي انه اخذ لانه لو كان موضع الركبة

ابنهم اولاً فانت يداً ما بين شاة لانه زله على يوم وليلة ولا يبقى الزميت والحب ولو فانت مسلوتان من منزله
ظاهر عصر يصلي الظهر ثم العصر في قولهم لا لانه لم يجاوز يوماً وليلة فبقي الترتيب رجل فانت صلوة واحدة
من يوم واحد ولا يدري اني الصلوة من بعيد صلوة يوم وليلة لان صلوة يوم وليلة كانت واجبة بيقين
فلما خرج عن عهد الواجب بالشك رجل جاء الى الامام وسو راع فكبّر الرجل وسو الى الركوع اقرب
فصلوته فامدح ولم يجد الافتتاح قاياً وقد مرني من هذه المسئلة من قبل وال جواب هكذا رجل شك
في صلوة صلاته ام لا فان كان في الوقت فعليه ان يعيد لان السبب الجواب قاياً وانما لا يعلم بشرط الاداء
وفيه شك وان خرج الوقت ثم شك فلا يخفى عليه لان سبب الجواب قد فات وانما الجواب بشرط عدم الاداء
فبطل وفيه شك وان شك في نقصان الصلوة انه تركه ركعة فان لم يرفع من الصلوة فعليه ان يات بها وتعمل في كل ركعة
وان شك بعد ما رفع لا شيء عليه لما قلنا رجل صلى خلف الامام ومو يظن انه خلفه واقتدى بهذا الامام وخلفه
في ركعة فاذا سوغى بركعة وان نوى حين كبر الخليفة واقتدى بالخليفة بالركعة لان في الوجه الاول اقتدى
بالامام مطلقاً وفي الوجه الثاني اقتدى بالخليفة ولم يوجد رجل دخل في صلوة الظهر ثم شك في صلوة الفجر
انه صلاته ام لا فاذا فرغ من صلوة تيقن انه لم يصل الفجر بعد الظهر لانه لا حق في صلوة فصار ركعة في الابتداء
متيناً كالساعة اتم وصل وراى في صلوة سراً باعضى على صلوة ثم ظهر بعد ما فرغ من الصلوة انه
كان ما يتوضى ويبعد الصلوة رجل سبقه للركعة ولما بعد وبكره بيزيد الى الماء لانه لو نزع الماء
استقبل الصلوة على ما اخبرنا في باب الطهارة للعلامة العلامة النور رجل صلى فخرى على سانه نعم فان كان
هذا الرجل يعني وان جرى في كلامه في غير صلوة نعم فسد صلوة لانه من كلامه وان لم يكن له عاقبة في غير الصلوة
لا يفسد صلوة لانه يجعل ذلك من القرآن وان قال بالفارسية ارى ينبغي ان يكون على الاختلاف هكذا ذكره الفقيه
ابو البيث لله الله والصحح انه لا يفسد ان العزى اذا جعل القرآن فصار كما لو قرأ القرآن بالفارسية ولو قرأ
بالفارسية لا يفسد بالاجماع انما الاختلاف في الاعتياد وقد ذكرنا في شرح جامع الصغير رجل استخفى الصلوة
ففي التعويض حتى قرأ فاتحة الكتاب لا يغور لان التعويض في اول القراءة ولو اقرا بعض القراءة فسد
التعويض فسقط عنه التعويض ما الصلوة بعلامة العين الامام امة التكبير وجزم رجل من
خلفه فرفع قبل ان يرفع الامام على قياس قول ابي حنيفة ومحمد ويجزيه على قياس قول لسان البناء
على ان عند لسان محمد لو قال الامام الله ولم يرفع على ذلك بعد عن الافتتاح فكذلك لو كان قول المعتز

اكثر قبل فروع الامام او الم يكن اول كلامه قبل الامام لان افتتاحه يقع مع افتتاح الامام وعند لسان
ما لم يقل الامام الله اكبر لا يجوز فيفتح افتتاحه قبل افتتاح الامام او ارفع راسه من السجود قبل
ثم سجود فري مان كان الى السجود اقرب لا يجوز لانه بعد ساجدا وان كان الى السجود اقرب جاز لانه بعد ساجدا
رجل سجد على ظهر رجل ان سجد على ظهر رجل في الصلوة جاز لكان الحاجة في الحكم وان سجد على ظهر رجل في غير الصلوة
لا يجوز لانه لا حاجة وان سجد على فخذ وان كان بغير وضوء عذر فالحتم لانه لا يجوز الا الساجد يجب ان يكون
غير محل السجود وان كان عذر فالحتم لانه لا يجوز اعتبر بهما حقيقة العذر في الحال وفي السجود على الظهر في
الحكمة وان سجد على ركبته لاجز به عذر كان او غير عذر لكن بخلاف كان بعذر بكنهه الايام ويصل هذه المسئلة
فضل لفرسان في باب الصلوة للعلامة العلامة السبني وان سجد على ظهر لبيت ان كان على ظهر ليد لاجز لبيت
جاز لانه سجد على اللبد وان وجد جزم لم يجز لانه سجد على البيت من اصابه وجع فقال سم الله فسد صلوة
في قياس قول قول لسان محمد وم لا لانه صار كلام اذا سرج راسه او جتم فسد صلوة لانه يقوم بالبدن طابا
وكذلك كل من يراه بحسبه خارج الصلوة فكان ملاكشرا المصلي اذا سلم على انسان او دابة او الام فسد صلوة
لانه كلام المصلي اذا اصاح انسانا يريد بذلك التسليم فسد صلوة لانه سلام رجل فزجده الناس يوم الجمعة
خفاف ان يضيع نعله فزفوها وكان فيها فذرا اكثر من قدر الدرهم فقام وكان النعل في يده ثم وضعها لم يفسد
صلوة حتى يركع ركوعا تاما او يسجد سجدة تاما والنعل في يده يصير موديا ركنا مع ما في النجاسة من غير
حاجة كلاف القيام لان له في رفع النعل القيام حاجته لا يرفع رجل صلى العشاء فقام صلى ركعتين ظن انما
ترادح فسلم او صلى الظهر ومو يظن انه يطلى الجمعة فسلم استقبال الصلوة لانه سلم ومو يظن انه صلى ركعتين
رجل كتب في صلوة خطا متبينا لا يفسد صلوة الا ان يطول ذلك فيصير علامة كبره او رجل صلى خلف الامام فزجده
الناس حتى وقع في صف النساء فلم يبرح حتى فرغ الامام من صلوة فلما وجد مسلكا تخرج عن النساء ثم صلى
فصلته تحابين لانه لم يجد ركن مع النساء ولو كان ركن مع النساء فسد صلوة فان وقع فدام الامام او
برك الى القبلة فهو على هذا لا يفسد ما لم يركع او يسجد فاذا ركن او يسجد ففسد فسد صلوة المصلي اذا سبقه
البدل في صلوة واصاب ثوبه منه في كثر جاز له ان يتوضا ويصل ثوبه ويصلي على صلوة هكذا ذكرهنا على
قياس ما ذكرنا من جنس هذه المسائل في باب الطهارة للعلامة العلامة النور لا يجوز لان هذا فعل لم منه
للبناء في الحكم ومو الاغتسل رجل ام حلا واحدا فاحدنا جميعا وخجا جميعا من السجود فصلوة الامام تامة

لانه ينزوي ويبقى على صلوة وصلة المصطفى فاصدق الله مقتدي الامام في السجدة امام احدته وتقدم رجلا من آخر
الصف ثم خرج من المسجد فان نوى الثاني ان يكون اماما من ساعته جازت صلواته لانه صار اماما مضافا امام
المسجد ان نوى ان يكون اماما او اقام مقام الامام الاول فسدت صلواته اذا خرج الاول قبل ان يقوم الثاني
الى مقامه لانه خرج وليس لهم امام في المسجد فيفسد صلواتهم الامام اذا احدث وتوضي في جانب المسجد والقوم ينظرون
فرجع الى مكانه ويبقى على صلواته امرأته واجرامهم لان امامهم في المسجد بعيد ولو لم يكن خلف الامام الا رجل واحد
فتوضي في جانب المسجد ورجع ينبغي ان ياتم بالثاني لان الثاني يتبع اماما غير الامام او لم يسمع رجل صلى
يقوم في الصحوة فاصدق فيقدم امامهم خطرت قبل ان يقدم احد مقتديا لو تخرج من الصف فسدت
صلواتهم لانه لو تخرج كان كذلك فكذا لو تقدم في حق هذا الحكم ولو صلى في البيت ما خرج من البيت كما خرج من
من المسجد معقود بغير اجابا الا انه ليس لافاقته وقت معلوم فهو في حالة الافاقته بمنزلة الصحيح حتى لو صلى يوم
في حال افاقته جاز لان في حالة الافاقته صحيح حقه رجل قرا ركع وسجد وسوينا بصلواته فاسد لانه زاد
ركعة لا يعتد بها فيفسد صلواته ولو نام في ركوع او سجدة جازت صلواته ولا يعتد بها ولو سجد ركع وسوينا بصلواته
معنى السجدة فرق بين هذا وبين القراءة فان القراءة في الصلوة يعتد بها والفرق ان السجدة ركن الصلوة
لا يسقط بحال ما اما اصله او خلفه وانما القراءة ركن زايد من وجه مضار ان يظهر التقاوت بينهما
باب الصلوة بعلامه الواو وهو من سجدتين احد يوفى ويتم ويصلي وحده احب الى من ان يصلي في غير
لان حق هذا للسجدة عليه وحتى مسجد آخر ليس عليه مكره ان يكون الامام صاحب الهوى او بدعه او فاسقا ويكن
للرجل ان يصلي خلفهم وان صلى اجزاء لما روينا من الحديث رجلا من سمان في الغنم والصلح سواء الا ان احدهما
اقرا وتقدم اهل المسجد الاخر وتروا افواهها ففداسا ولا ياتون وكذلك القاضي لافا على القضاء وسوينا
للقضاء الا ان غير افضل منه وكذا الوالي واما الخليفة فليس لهم ان تولوا خلفه الا افضلهم هذا خاص في
في حق الخلفاء وعلى هذا اجماع او اصلي لا يخفى بالامتنع فضلة الامم من تمامه وصلوة الامير فاصدق ولو كان
على العكس فصلواتهم تامة لان الامم قار حكام لقيام الات ومي القدر والاعز من لا يترك الاخرى مع الاى
بمنزلة الامم مع القاضي امام صلى يقوم فلما قيل ان بعضهم من الظاهر وقال بعضهم من العصور فان كان في وقت الظهر في
الظهر وان كان في وقت العصر في العصر لان الظاهر شاهد من بدعي ذلك ان كان مشكلا جاز للغير في الناس
بغيره قطي الدم وقعت من خلف الامام ولا يدري عن سوا لان الشكل وقع في وجوب الاعانة فلا يترك رجل يصلي

ونوى ان لا يؤم احدا يصلي خلفه رجلا ان اجزاء ما لان نيته الامام للعامة الرجال ليس بشرط الصحة اقتدار الرجال
فان كان الامام خلف ان لا يؤم احدا لم يثبت واجزاء من الصلوة لان شرط الخفت ان مقصدا لامة ولم يرد
وان كان خلف ان لا يؤم على رجل حينه فبطل مع الناس خلفه ولا يعلم ثم علم خفت لانه لما نوى ان يؤم الناس
والناس جماعة يدخل فيه هذا الواحد ويبقى فتحقق شرط الخفت امام صلى يقوم ثم اختلفوا فقال القوم
صليت ثلثا وقال الامام صليت اربعا وهذا على وجهين اما ان يكون بعض القوم مع الامام او لم يكن فان كان
بعض القوم مع الامام بوضعه يقول الامام لانه يرجح قول من كان مع الامام بسبب الامام وفي الوجه الثاني بنظر ان
كان الامام على يقين لا بعيد الامام وان لم يكن الامام على يقين اعاد بقوله امام ام قوما ثم قال كان
في نوى قدز بعيد الصلوة الا ان يكون فاحشا لانه ظهر كذبه فظلم الحال رجل تحرى القبلة واخطأ فدخل
في صلواته وسوا لا يعلم ثم حل وجهه الى القبلة ثم دخل رجل في صلواته وقد علم حاله الاول لا يجوز صلوة الرجل وروى
عن بعض من هو انه كثر وانما لم يحرك لانه دخل في صلواته وعلم ان الامام كان على الخطا ولو دخل في اول صلوة وعلم
ان الامام على الخطا لم يحرك صلواته وكذا امرنا امام صلى العشاء على غير وصوة وسوا لا يعلم ثم صلى بهم امام
اخر التراويح ثم علموا كان يلجم ان يعيدوا التراويح والعشاء اما العشاء فظاهر واما التراويح فلا تامة
في غير وقتها لان وقتها ما بعد العشاء على ما اخبرنا من الجواب على ما ذكرنا في مسائل التراويح قوم صلوا على امر
ظلمة في المسجد وتختم فدامهم نساء لا يجزئهم صلواتهم وكذلك الطريق الحديث المعروف الذي جاءه ما لم يكن طريق
او نساء ولهنا ثلث نوبة فاذا كن ثلث نوبة فهو صنف فكذا امرنا وفي ظاهر الرواية لا يحمل الثلث صفا حتى
قال بفسد صلواته ثلثه من كل صنف الى اخر الصنف وجاز اقتدار الباقي والفتوى على ظاهر الرواية وان كان
الرجال الذي فوق الظلم كذا بهم من تختم نساء اجزاء من صلواته ليس بينه وبين الامام او فلو فسد الصلوة
انما فسد لمن كان الحوادث وسنها حائل فصار قوله امرأته كذا رجل يصلي وبينهما وسنه حابط من قرب
للختم صلى ولم يصلي فاه لا يجزئ لانه خيس اكثر من قدر الدرهم الا ان يكون ما احصاه اقل من قدر الدرهم فان انى
على ذلك ساعات سباني هذا في هذا في الباب المعلة بعلامه النساء رجل فتى جبهة فوجد فيها فاق بينه
وسوا لا يعلم متى دخل فيها فهذا على وجهين اما ان لا يكون للجبهة نقب او كان في الوجه الاول بعيد الصلوة كلها
متديوم تدف القطن وفي الوجه الثاني عند لهج به بعيد ثلثة ايام وليا لها وعند لهج متى لا بعيد الا ان
يعلم متى دخلت متى تبا على سلم البير رجل به جرح ان صلى موقفا يبرى اياما ولا يسيل جرحه وان ركع

وسجد سال جرحه صلى قايما وبوي للركوع ثم جلس للسمع لمكون لهاء الصلوة مع الطهارة فان لم يفعل
كذلك صلى قايما هكذا وبوي لها ولا يجزئ صلوة لان لا يما للسمع وجالسا اقرب الى حقه للسمع
ويكره ان يدخل انسان في صلوة وبه غايضا او يركل لانه يحتمل له من يشغل عن الصلوة قطعها لانه قطع بعد
وان مضى عليها اجزاء وقد اساء فاما الجواز فلانه لو دام الاساءة فلما قلنا هذا اذا كان قبل الافتتاح
وان كان بعد الافتتاح فكذلك لان المعنى بجهرها رجل يصلي الظاهر فجاء رجل ولم يصل السنة قبلها يترك
مع الامام في الجماعة ولا يشرط في ذلك لخلاف فوات ركعتين من الظاهر فرق بين هذا وبين صلوة الخ
فان ثم لفا كان لا يخاف فوات الركعتين يصل السنة وان كان خاف فوات الركعة لا والفرق من جهتين
احدهما ان وعيد الذي جاء في نزل ركعتي الفجر لم يرد في الرابع قبل الظهور والثاني ان سنة الفجر فوات لا يخلف
لانه لا يقضى وسنة الظاهر يقضى ما دام الوقت باق ويكره للجنب ان يقرأ دعاء الوتر اللهم انا نستعينك
لان قبل آية من القرآن هكذا افكرهنا فظالم للجنب لانه لا يكره على ذكرنا في شرح كتاب الجنب لانه ليس
بقران وعليه الفتوى من نام في الصلوة فهو في الصلوة بالنسب فلا يكون مصليا لان الاختيار بشرط او اداء
العبادة فلم يجز والحدث الذي سبقه الحدث يكون في الصلوة حتى يتكلموا ولا يكون مصليا لما قلنا وتبين
على هذا مسائل منها لو صلى بالمعنى فذهب وقت وسوى الصلوة انتقضت صلوة فلو احدث فذهب
ونوضا ونوضا ونوضا فذهب وقت للسمع له ان يخل خفيه ويتم وضوءه ويبني على صلوة لان حاله الوضوء لم يكن
مؤثرا للصلوة وفي غير حالة الصلوة له ان يخل خفيه ويتم وضوءه وفي حالة الصلوة ليس له ان يخل خفيه
ولو فعل ذلك فسدت صلوة اذا عطف انسان خارج الصلوة ينبغي ان يجده الله فيقول الحمد لله رب العالمين
او يقول الحمد لله على كل حال ولا يقول غير ذلك وينبغي له ان يقول بركم الله ثم يقول العاطس بركم الله
لنا ولكم او يقول بركم الله ولا يقول غير ذلك وان عطف ثلث مرات ينبغي ان حمد الله في كل مرة ولين
حضره ان يشتمه ما بينهم وبين ثلث مرات فاذا زاد على الثلث والعاطس حمد الله ثم واما من حضره ان يشتمه
فحين لم يفعلوا بعد الثلث فحين لما اراد الرجل روبا بعجبه لمحمد الله ثم لان ذلك نعمة فليشكر على ذلك
ولما اراد روبا بركها فليشكر بالله من شرها وان يقصرها وان شاء لا يقصرها على احد ما يـ
الصلوة بعلاوة الباء المسبوقة اذا اكل في صلوة فكبر ينزل الاستقبال يخرج عن صلوة لان حكم
صلوة للمسبوق حكم صلوة للغير بخلاف ان الانزال بالمسبوق والافتداء بالمنفرد صحيح

ولما انقلب

ولما انقلب على احد مما وكبر ثبت الانتفال عن الاخرى كما انتقل بالركعة من ضرب الى ضرب او من نفل الى
فرض رجل صلى الصلوة فخرج من موضع قيامه فالتفت رايته لا يفسد صلوةه وعينه مقدار سجدة من خلفه
ومن عينه وعن يمينه كاني وجه القبلة سواء فالتمس ما يخرج من هذه المواضع لم يتأخر عن السجدة لانه لا يفسد
ولو خط خطا ولم يخرج من الخط لكن تأخر عما ذكرنا من الموضع فسدت صلوةه لان الخط ليس بشئ رجلان
يصليان في الفجر واحد ما يتم بعصا حبه وقد قام على منتهى فجا ثالث واخذ الموضع الى نفسه قبل ان يكبر
هذا الثالث لا يفسد صلوة الموضع لان توجهه هذا الثالث وقيامه مقامه يصير ذلك الموضع مسجدا له لانه
كان الداخل في صلوةها حكما وان لم يكبر يفسد الا ترى ان الامام يكبر للجمعة قبل القوم يصح وان كانت
الجمعة والشركة بشرط صحة الجمعة صاروا كان الداخلين لما لان القوم لما توجهوا للجمعة وان لم يكبروا
بعد المصلي اذا سلم فاسبابا وعلمه بحد التلاوة فيجوز ان يخرج عن الصلوة قبل ان يتعدى التشهد
فسدت صلوةه لان العهد الى سجدة التلاوة برفض القعدة ولو انه سهر عن قراءة التشهد حتى سلم
ثم ذكر فعاد قراءة التشهد ثم انه خرج عن الصلوة قبل ان يتم قراءة التشهد لم يفسد صلوةه هكذا ذكر
هنا وقال زفر وجدت الرواية عن محمد بن العوف الى قراءة التشهد لا يرفع القعدة وذكر غيره
انها سواء في رفض القعدة لانه عاد الى شئ موضع قبل القعدة وسد المعنى موجود ههنا والفتوى على
الاول لان التشهد محل القعدة والسجدة لامن عطف فقال الذي سوي الصلوة الحمد لله لا يفسد صلوةه
وان اراد به الجواب ولو قال بركم الله فسدت صلوةه لان جواب موغى العاطس ليس بتوحيد فلم
يات بما يصير فجيبا للعاطس فلم يكن جوابا من قاضي صلوةه ملا التي ينتقض طهارته لانه حدث
ولا يفسد صلوةه لانه ليس بحدث عدا فيتوضى وبغسل فيه ويبني على صلوةه فان لم يغسل فيه بعد ما مضى
على تلك ساعات يجب ان يكون على قياس مسئلة من ترك الخمر على ما ن بعد هذا وان ابتلعه بعد ما قاء وهو
قار على لحم فسدت صلوةه لانه عمل فان قاء انزل من ملا فيه لا ينتقض صلوةه ولا يفسد طهارته لانه ليس بحدث
وهل يخفى فيه على ذكرنا في اول جامع الصغير ان ما ليس بحدث هل ينجس فاه ابتلعه ولم يحكم وموقار على
ان يحكم يجب ان يكون على قياس قولهم في الصوم عند له من لا يفسد صومه ههنا لا يفسد صلوةه وعند محله
روايتان لكن الاظهر ان يفسد صومه ههنا يفسد صلوةه من لم يمسح خفيه ومشي في الغداة واصاب خفه
وحار فان كان ماء كحل للرجل وان لم يكن لا والظاهر انه ماء رجل مثل في البوتر وهو في حال انه في الثالثة

ام في القيام الثانية ثم تلك الركعة ويعتق فيها جواز اخذ الثالثة ثم يتعد فيقوم بضعيف اليها ركعة اخرى
ويعتق فرق بين هذا وبين المسبوق بركعتين في وتره شيء رمضان لما اقيمت مع الامام في الركعة
الاخرى من صلوة الامام حيث لا يثبت الركعة الاخيرى لافاقام الى الغضا وفي قوله جميعا والنزوع هو
ان تكرار القنوت في موضع ليس بشرع وبهنا احد ما في موضعها والاضحى غير موضع فانما في السهرن
موقعا موريا في وقت مع الامام فصار ذلك معصاة فلو اني ثالثا كان فذلك تكرار القنوت في موضع
من بعض الصلوات والادوات وقت في الادوات لانه لو كان عليه الوتر كان عليه القنوت فان لم يكن عليه
الوتر فالقنوت في التطوع لا يضر من تر بغيره صلى من ساعته لا يجوز والسلم مرت بعلامه الواو
ان ان عليه ساعات يجب ليركن للسلم على الاختلاف عند ابي سى كوز وعند محمد لا يجوز امام
عام الى الثالثة والمام لم يفرغ من الشهد بعد قال يتم ما بين ولا يتبع الامام وان فانه الركوع لان الركوع
لا يقوم حقيقة لانه مدرك فكان خلف الامام وان سلم الامام في آخر الصلوة قبل فراغ الماموم من الشهد
بتم ما بين ولا يتبع لان سلام الامام على قول من يخرج من الصلوة ولا يخرج عليه شيء وان بقي عليه شيء
من الدعوات سلم وكذا ان لم يصل على النبي عم سلم لانه لم يبق عليه شيء واجل ان الصلوة على النبي عم سلم
بواجبه امر الله صلى فظنت انها احداث فاستدبرت القبلة ان يركب عن صلاتها فندت صلواتها لان صلاتها
بغيره المسجدة حتى الرجل وبينها ليس بغيره للمسجدة حتى الرجل سجد للامام لافترغ من الصلوة ان يخرج
الى بين القبلة وكذا لافصل الامام للكتوب وان اراد ان يصلي بعد ركعة تطوعا سجد ليركن تطوعه في بين
القبلة لان المني فضلا على اليسار وبين القبلة ما خذا يسار للمستقبل لها ويسار القبلة ما خذا بين
للمستقبل لها للصلي لفا انكشف ما بين يديه وبين عاتقه ان انكشف ربه بفسد صلواته لان ما بين الشرف
والعانة مضمون كامل فالمراد منه جميع البدن ولها انكشف ربه فقد انكشف انكشافا فاحتمل جواز
الصلوة رجل صلى وجهه ناخجه مسك ان كانت النافخه منى اصباها الما لم يفسد صلواته لانه اعزله حله مبنه قد بين
وان كانت منى اصباها الما يفسد هذا على وجهين اما ان كانت الدابة التي فيها النافخه ذكبه او لم يذك وفي الوجه
الاول جاز لانها من لفاء الدابة وقد ظهرت الدابة بالتذكير وفي الوجه الثاني لانها باعزله جاز مبنه لم يذك
رجل في يديه نصا وبر ومو يؤم الناس لا يركب امامته لانها مستور بالشباب فصا ركضون في نقش خانم ومو
غير مستبين قوم يصلون خارج المسجد او في الصحراء او وسط الصفوف لا يقوم فيها احد مقدرا حوض او فارق

خورد

خورد الصلوة من وراء كل الموضع اذا كانت الصفوف متصلة حوالى ذلك الموضع لان الصفوف لكانت منفصلة
صار الكل في حكم المسجد **باب** الصلوة بعلامه النبي رجل صلى على مكان طاهر ويجز على مكان
طاهر الا انه اذا سجد ومع قيامه على ارض خمسة بابسة او ثوب نحو جازت صلواته لانه لفي الصلوة في مكان طاهر
اذا اراد ان يقضي الغائب بنى اول ظهر ربه عليه وكذلك كل صلوة يقضيها فاذا اراد ان يقضيها فافضل
اول ظهر ربه عليه لانه لما قضى الاول صار الثاني اول ظهر ربه عليه للصلي اذا كثر نية ان يعلم غير انه في الصلوة
حاز صلواته وللحج لم يوجب قوله يوم النسيح للرجال والضعيف النساء لافترغ راسه من الركوع ثم ذكر
انه لم يسجد من الثانية الا يسجد واحد فيسجد تلك الجوز ثم يشهد للثانية ثم يسجد للثالثة سجدة ثم اكل ما بين
من صلواته لان في الثالثة العود الى تلك السجدة لا يرضى الركوع وعليه هو لانه لفر السجدة عن الركعة الثانية ولز
ومو راكم في الثالثة ان عليه يسجد من الثانية فرفع راسه ورفض الركعة ثم سجد السجدة التي تركها في الثانية
ثم يشهد للثالثة ثم يقوم فصلى الثالثة والرابعة بركوعها وسجودها لان الركوع محل الارتفاع فاذا ارضها انفر
رجل مراد الوتر في غير الصلوة لا يجب عليه ان يخوض عند افتتاح كل سورة لان الكل مجلس واحد فكيفه التعوض
رجل دخل المسجد والمام والقوم في صلوة الطهر فاحد من الامام تقدم هذا الرجل وسوا يعلم كم صلى امامه قال
ينبغي ان يصلي اربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطا لجوز صلواتهم وصلواته يثبت من اركل الامام
في صلوة العبد الركعة وتابعه في الركوع فلي قياسي ما ذكره انه بكثر تكبيرات العبد في الركوع ينبغي ان يرفع
اليدين لان رفع اليدين سنة في تكبيرات العبد رجل يكتف القم وعينه رجل يقرأ القرآن ولا يكتف ان سمع القراءة
كان على القاري الاثم لانه قراء في موضع اشتغل الناس فيه باعمالهم ولا شيء على الكاتب رجل سبقه كذرت
فخرج ليتوضا فانه الى اى وجا وزعمه الى انه كثر وتوضا فيه استقبال الصلوة لانه اشتغل بالاحتياج لله
من اراد ان يصلي ركعتين تطوعا فلما صلى ركعة طلع الفجر كان الاقام افضل لانه وقع في التطوع بعد طلوع
الفجر لا عن قصد فكان الاقام افضل يسجد ان يصلي الرجل في اقدمها سالان لم يبارح حرف فان كان سوا
سمن منزلة منها ويصلي في اقدمها فان اسنوبا فهو خير لانه لا رجع لاصدا على الاخر ولم كان قوم احدهما
الكفر وان كان فقيرا يذهب الى الذي مو اقل ليكن الناس بذكره الصلي سبحان الله بعد ما ناداه صا
لا يفسد صلواته لان هذا ليس كواب بل اخبار فيه انه في الصلوة اذا فاته ركعة او ركعتان او تكبير الاولى
في مسجد فالافضل له يصلي ثم ولا يذهب الى مسجد لولا ان المسجد عليه من الامام او انكلم والمفتي لم يقرأ الشهد

او قال

فقد اتفقوا ان احداث عمدا لم يقرأ التهنيد لان الكلام بمنزلة السلام والامام لم يقرأ التهنيد لم يقرأ
التهنيد يقرأ اوله يجوز ان يقرأ للتقدي في حرمه الصلوة بعد سلام الامام اذا كان عدا اذا افتح الصلوة وجوز
وذكر ويجوز ركوع مصلّي آخر ويجوز بقعوده لا يفسد صلوته لانه ربما يكون صاحب سوسة
فيقول ان صليت معتمدا على فني سمع على اما اذا افتح الصلوة واعتمد على صلوة غيره قوم من التقديس فانهم
اول الصلوة واشتبهوا على واحد ما فانه فاعتمد على راي صاحبه وجعل يصلي بعده ما يصلي هو كونه لانه الصلوة
حاليا ففسد ما ذكره الله تعالى عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن بحاجته لان هذا لم يقبل عن النبي
وعن الصحابة رضي الله عنهم حين ولدوا قال ابو القاسم الصفار رحمه الله لان اهل هذه البلدة قالوا يمنعنا من الدعاء
والاستغفار لان هذا شيء لا ينبغي له لانه لا يقال للعامة ما ينهون لا يصلي على الباغي لان الصلوة تبرأ
وقد نهينا عن تبرئنا من الباغي في الدين من انتهى الى الغم في الصلوة وعلى غيره بحاجته اقل من قدر الدرهم ومضى
ان غسله بغيره الجماعة قال احب الي ان يدخل في الصلوة ولا يغسله لان غسله ليس بغيره عليه ومن دخل في الصلوة
صا ومواليا للفرس قوم يصيبهم للظفر فيكثر للظفر ان لم يستطيعوا ان يزيلوا او موا على الدواب لان الالباء
خلف وللصبي الى الخلف عند العجز عن الاصل حايروا ان او موا والدواب تسير لم يجمع ان كانوا قاصدين على
ايقان الدواب ان لم يقدر واجاز وان قدروا على التزول ولم يقدروا على القعود والسجود او موا قايما
وان قدروا على القعود او موا قعودا وان لم يقدروا على الاخراف الى القبلة اجزاهم ان يصلوا الى غير
القبلة رحل مصلّي حسن صلوات ثم علم انه لم يقرأ في الاول ليس من احدى الصلوات الخمس ولا يعلم تلك الصلوة
فانه بعيد صلوة الفجر و صلوة المغرب لانه اذا قرأ في الاخرين من الظهور والعصر والعشاء اجزاء خلاف الفجر
والغروب فيعيد ما احتياطا وما ينصل سابل الصلوة وان لم يكن عين مسلمة الصلوة اذا نعلم الرجلان
علم الصلوة او علم غير الصلوة احدهما يعلم يعلم الناس والآخر يعلم فاذن يعلم يعلم الناس افضل
لان منفعة اكثر للخلق وبلغ في امر الدين والتعليم على من اذا قاتنه صلواتان من يومين الظهور والعصر
والا بدري ايها فاته اول الفجر ويصل الفجر وان لم يقع تحته على شيء عند له من وجهه يبدوا بياها شاد
ثم يصلي الاخر ولا بعيد الاول وقال ابو حنيفة يبدوا بياها شاد ويصلي الاخر ثم بعيد الاول حتى لو بداء
بالظهور يصلي العصر ثم يصلي الظهور يخرج من المهدى يتقاسم وبه نأخذ ولو قاتنه صلوات من ثلثة ايام الظهور
والعصر والمغرب اما عند ما فظاير واما عند له رحل اختلاف المشايخ فيه منهم من قال لا يجب الترتيب عند

حتى سدا بياها شاد ثم يصلي الثاني والثالث ولا يعيد شاد وموفا اخبرنا فاما تقدم في باب الصلوة للعلماء علامة الترتيب
ان من ترك صلوة ونسبها حتى صلى ثم اثم فكرها جاز لغا الوقتية قبل قضاءها بنا وعلى الغفولات بوصف الصلوة بضم
الى الغائبين في حق فليكن الغائبين فكذا اصرها وعلى قول من اوجب الترتيب بذكر الطائفة به وان كان لا يعمل عليه
فيقول مصلّي سبع صلوات الظهور ثم العصر ثم الظهور ثم المغرب ثم الظهور ثم العصر ثم الظهور والاصل الترتيب الغائبين
لو انصرفنا فبعد ما قلنا ثم اني الثالثة ثم يفعل بعد الثالثة ما كان بدونه في الصلوة من فعل هذا الوفاة اربع
صلوات من اربع ايام على قول من اخبرنا قوله لا يجب الترتيب على قول اوليك يصلي خمسة عشر صلوة فانه لو قاتنه
ثلث صلوة يصلي سبع صلوات ثم يصلي بعد المغرب العشاء فصارنا تام بعيدا كان يفعل قبل المغرب وذلك
سبع صلوات مضار خمسة عشر صلوة فعلى هذا الوفاة خمس صلوات من خمسة ايام الظهور والعصر والمغرب والعشاء
والفجر يصلي الفجر وثلثين صلوة لانه لو نزل اربع صلوات يصلي خمسة عشر صلوة ثم يصلي الفجر بعد ذلك فبغير ستة
سته عشر ثم يفعل كما يفعل قبل الفجر وذلك خمسة عشر صلوة فيصير الحلة اثنى وثلثين صلوة لو ان راعيا في بعض الغياني
صلى الفجر في وقتها وصلى الظهور في وقتها والمغرب والعشاء ففعل كذلك اثنى وثلثين صلوة لو ان راعيا في بعض الغياني
لقد ولا فائتة عليه وما بعد ما من اربع صلوات لا يجوز والفجر الثاني لا يجوز لانه صلى على اربع صلوات والفجر الثالث
جوز لانه صلى عليه اكثر من صلوة يوم وليلة وكذلك كل الفجر جايز وغير الفجر لا يجوز وجواب السنة على هذا الترتيب
من اراد ان يصلي القطع بنية المحضوم ولا ينبغي ان يفعل لان بنية المحضوم لا يعتد لانه لو صلى لوجه الله وان كان
له خصم لم يجزيسه وبينه عفا اخذ من حسنة ورضع اليه في الاخر نوى اوله بنو نفع الموفن عند الاذان والافتاء
مكون لا بد من امام يصلي الفجر للسجد الداخل فجاو رجل يصلي ركعتي الفجر الخارج اختلاف المشايخ فيه منهم من قال يجوز
وهم من قال بركه لان فلكل كلمة مكان واحد بدليل جواز الاقتداء من كان في المسجد الخارج فاذا اختلف المشايخ كان
الاحتياط ان لا يفعل للفصل اذا اخل وجهه عن القبلة هذا على وجهين اما ان اخل صدره او لم يخل في الوجه
الاول فسررت صلوته وفي الوجه الثاني لا لانه قل ما يمكن التحريم هكذا قالوا وهذا الجواب البين يقول ابن سب
ومر اما على قول له رحل ينبغي ان لا يفسد في الوجهين جميعا بناء على انه عندما الاستدبار له لم يقصد اصلاح
يفسد الصلوة وعند له رحل اذا لم يكن القصد ترك الصلوة لا يفسد الصلوة ما دام في المسجد واصل هذه المسئلة اذا
اخرق عن القبلة على ظن انه اتم الصلوة ثم تبين انه لم يتم عند له رحل بنى ما دام في المسجد وعند ما لا وقد ذكرنا من
المسلم في شرح الجامع الكبير في كتاب الصلوة رجلان سبغاني بعض الصلوة فلما يقضيان اقتدى احدهما

بصاحب مصلو المقتدى فاسد فراء اول بقراءه متوالت لانه اقتدى في موضع الانفراد وصلو الامام
جابر اذا ادرك الامام وموراكع فكبر وموراكع تكبير الركوع ينظر ان كبر وموراكع جازت مصلوته لان
نية لغوي التكبير حال القيام وان لم يركع وموراكع فسدت مصلوته لغوات القيام وجعل يقول سمع الله وحسن
مكان النون السلام بعد مصلوته لانه صار لغوا فان كان له ان لا يطأ وركع المصلي اذا كان يؤمن
رجل من مقامه ثم قام للمصلي ولم يحمله عن القبلة لم يفسد مصلوته لان عدم المفسد من شكل في وضوء امامه جازت
مصلوته لم يستيقن انه ترك بعض اعضائه سواء اعدا لان الظاهر انه لم يكن افاضلي من المغرب وكعبين
وزعم قدر الشهد وزعم انه ما وسلم ثم قام وكبر بنوى الدخول سنة المغرب ثم تذكر انه لم يتم للمغرب وقد جدد
للسنة اول سجدة مصلو المغرب فانه كبر ونوى الدخول في مصلو لغوي فكون نغلا من الغرض الى المغرب فليس
انماها واما اذا سلم ثم تذكر انه لم يتم فجب ان مصلوته قد فسدت فقام وكبر للمغرب ثانيا وصلى ثانيا الى
وكعبين واحدة وقدر الشهد اجزاء للمغرب الا فلا لان بنية للمغرب ثانيا يصح في سجود التكبير وذا لا يخرج عن القلوة
وله اصلي وجعل يقوم الغداة وسلمه فقال رجل من القوم تركت سجدة من صلب المصلو فقام الامام وكبر استأنف
المصلو لا يخرج من الاول ولا الثاني لان هذا التكبير لا يخرج من خط المكتوب بالقطيع قبل التفرغ من المكتوبة اذا سلم
الامام وقد تفرق القوم ثم تذكر في مكانه انه ترك سجدة التلاوة بسجدة ويقدر قدر الشهد وان لم تقدر قدر الشهد فسدت
مصلوته وجازت مصلو القوم اما مصلوته لان العود الى سجدة التلاوة برفض القعود واما جواز مصلو القوم
لان ارتفاع قعود الامام ثبت بعد انقطاع المتابعة فلا يظلم حتى يقوم افاضلي الامام يقوم ركعة فسبقة للركعة
قديم وحلا وضوح من السجدة وقضاء ثم جاء ودخل للسجدة فامر قوما في السجدة الخارج ان يؤمنهم فلم يكلم وكبر تكبيرا
جديدا جازت مصلوته ومصلو القوم لانه لما كبر نسي الامامة فخرج من المصلو الاولى لانه كان مقتديا بالثاني ومصلو
الامام مع مصلو المقتدى مصلواتان مختلفتان لانه اصلي الظاهر اربعا فلما سلم تذكر انه ترك سجدة فربما ساجدا ثم قام
واستقل المصلو فسلم اربعا وسلم ونسي فسد ظاهرا لان نية دخوله في الظاهر ثانيا لغوا لافاضلي ركعة ففقد خط المكتوب
بالثالثة قبل الفراغ من المكتوبة المصلي لافا فخرج من فاتحة الكتاب فقال امس بتدبر اليك قبل مصلوته
لان هذا ليس بشئ وقيل عند لم تن لا بعد مصلوته لانه يوجد في القرآن امن بغير قيد ولا تقدير ومو اختار
الا اذ اوقن بالمداد من التدبير وعلم الفتوى ومو احتيا والعقراء واصلمه يا امين استجب لنا الا انه لما اخطا
الغداة دخل للركعة مرتين صلى فبطلت مصلوته عند القيام وعند الاخطا لم يمسك الله بالحق من الشقة والرجح لا يفسد

مصلوته لان قوله بم الله ليس في الاصل من كلام الناس ولم يخرج جوابا بصيرا كلاما رجل على العصر خسا فخرج في الركعة
ثم تذكره كذا لا يضيف اليها سادسة لانه لا ينقطع بعد العصر ولا هو عليه لان سجود السهو خرج في اخر المصلو
ولم يوجد آخره لانه لم يجد آخر العصر ولا آخر النطق بدخول الواسطة وهي الركعة الخامسة وروى مشام عن
محمد انه يضيف اليها سادسة لانه دخل في النفل لانه قد ذكرنا من هذا الباب ان من صلى ركعة من النفل
ثم طلع الجاهل يضيف اليها الفري ولا فرق بينهما والفتوى على رواية المشام المصلي اذا كان قايما ينبغي ان يكون
بين قدميه قدر اربع اصابع فراعيم لان هذا اقرب الى الخشوع وكذا روى ابو نصر الدبوسي انه يفعل كذلك
افاضلي الامام والقوم وفرغوا واستيقن واحد منهم بالتمام وواحد بالنقصان وشك الامام والقوم كلام
ليس على الامام والقوم شيء لان الشكل اذا وقع بعد الفراغ من المصلو لا يلتفت اليه ولا يستحب للامام ان يعيد
لما تبين وعلى الذي استيقن بالنقصان الاعاق لانه استيقن انه لم يؤمن فان كان الامام مستيقن بالنقصان
واحد منهم مستيقن بالتمام يعيد القوم مع الامام لان الامام تبين انه لم يؤمن ولا يعيد الذي استيقن بالتمام
لانه تبين انه لوى اذا شل الامام فاخبره عدلان ياخذ بقوله لانه لو اخبره عدل بسحب ان ياخذ بقوله فاذا
اخبر عدلان فاولى ان يؤخذ بقوله خلاف ط اذا شك الامام والقوم واستيقن واحد من القوم بالتمام واستيقن
واحد من القوم بالنقصان حيث يعيد الذي استيقن بالنقصان ومصلو الامام والقوم تامه وان اخبره استيقن
بالنقصان لان قول المستيقن بالنقصان عارضه قول المستيقن بالتمام فكانا لم يجز ولو شك الامام والقوم
واستيقن واحد من القوم بالنقصان الاحب ان يعيدوا وان لم يعيدوا ليس عليهم شيء حتى يكون عدلان
عدلان رجل ترك سنن الصلوات الخمس ان لم ير الشئ حقا فقد كفر لانه ترك استخفافا وان راي
حقا منهم من قال لا بانهم والصحح انه بانهم لانه جاء الوعيد بالترك رجل صلى الظاهر ونوى ان الظاهر من يوم
هذا ويوم الثلثا فتبين ان اليوم يوم الاربعاء جاز ظاهرا لانه نوى مصلو بعضها وهي مصلو الظاهر في وقت
بعضه الا انه غلط في تعيين الوقت رجل صلى سبع الا اذا ان فقال مثل ما يقول المؤمن ان اراد اجابته يستدلونه
وان لم يره لا يفسد وان لم يكن له نية بفسد لان الظاهر انه اراد الاجابة وكذلك في اسم النبي يوم هذا بفسد المصلو
وان صلى عليه ولم يسمع اسمه فمصلوته جازية لانه ليس باجابة الرجل اذا كان يصلي للمغرب في السجدة فاره ان يصلي
الركعتين بجمع ينظر ان خاف انه لو رجع الى المنزل يشتغل يصلي في السجدة لانه يتأخر له اذ لم ووقت المغرب
وقت ضيق وان كان لا يخاف صلى في المنزل لان النبي لم قال جئ مصلو الرجل في المنزل الا المكتوبة

باب صلوة للسافر بعلامة النون وجعل خرج مسافرا من غارا فلما بلغ
 الى كسان كورستان او الى رباط ولبال اختلف للشايع فيه المختار انه يفصل الصلوة لانه جاوز الصلوة
 الرض فقد جاء زعم ان البلدة اذا سافرت المرأة مع زوجها لا بأس لانه يحرم لكن لا يرضها ولا يرضها
 لانه يخاف ان يقع في قلبه شيء مسافرا ثم قوما مسافرا قد علموا ان النون الثانية لا يجب في القوم
 الرابع لان حكم صار حكم الذي سبقه لحدث فقدم مقيما فعلى المقيم ان يتم صلوة الامام ثم يتأخر ويقدم مسافرا
 حتى يتم ثم تقدم بصلية تمام اربع ركعات **باب صلوة للسافر بعلامة العين**
 وجعل على الظاهر منزله ثم سافر قبل فروع الوقت فلما دخل وقت العصر صلى العصر ثم ترك السفر قبل غروب
 الشمس تبين انه صلى الظهر والعصر على غير وضوء فانه يصلي الظهر ركعتين والعصر اربعاً ولو صلى الظهر والعصر
 مقيم ثم سافر قبل ان تغيب الشمس ثم ذكر انه صلى الظهر والعصر على غير وضوء يصلي الظهر اربعاً والعصر ركعتين
 ان الوجوب في آخر الوقت صبي ونضرائي خرج الى السفر سبب ثلثة ايام فلما سار اربعين اسلم النضرائي وبلغ
 الصبي فان النضرائي يعقد الصلوة فيما بقي والصبي يتم الصلوة لان فيه السفر للنضرائي كانت صحيحة فصار مسافرا
 من وقت خروجه ونية الصبي كانت فاسدة لانه ليس من اهل النية ثلثة نفرة السفر اذ خرج جنب والآخرة
 امره طهرت من جنسها والاخر ميت ومهم من لا ومقدار ما يكن لفصل واحد منهم ان كان للآخر واحد ثم فهو
 احق وان كان الماء لم يجمع فلا ينبغي الا لو احدهم ان يغسل لان الميت فيه نصيب وينبغي لهما ان يصرنا نصيبا
 الى الميت ونجا وان كان الماء مباحا فالجنب احق لان غسله فرضه ويكون اماما للمرأة ويتم الميت لان
 غسله سنة الاعراب لكانوا ائباهم في موضع التنبؤ فيه الرعي ونووا ان يعيدوا خمسة عشر يوما
 في كل سنة روايتان في رواية لا يصبروا متبين وفي رواية يصبروا مقيمين وعليه الفتوى لاستحالة ان يكونوا
 مسافرا ابدا **باب صلوة للسافر بعلامة الواو** فخلصه اذا سافر بصلية صلوة المسافر لانه مسافر
 كبير الخليفة اذا اتم الصلوة في السفينة حالة اقامته في طرف البحر فغلبها الريح وسوى السفينة فنوى السفر
 يتم صلوة للمقيم عند كل شيء الا في الجرد لانه قد اجتمع في الصلوة ما يوجب الاربعة وما يمنع فخرج ما وجب الاربعة
 احتياطا **باب صلوة للسافر بعلامة الباء** للسافر اذا كان امامه ماء وبينه وبين الماء
 اقل من ميل وسواء في وقت لا يتم لان المقيم اذا كان بينه وبين الماء ميلا او اكثر يتم وان كان اقل لم يتم
 وان فاته الوقت وكذا المسافر لانه سافر في طلب السفر في حكم المقيم وفي حكم الصلوة على الدابة **باب صلوة**

صلوة للسافر بعلامة السين مسافرا قوما مسافرا فجلس بهم قدر الشهد ثم قام ناسيا الى الثالثة او
 متعمدا فجاء مسافرا ودخل معه في تلك الحالة فصلوة الداخل موقوفه ان فقد الامام وسلم ولم يفرغ صلوة
 فصلوة الداخل تامة لان الامام بعد في حرمة الصلوة وان نوى الاقامة وموينا في الثالثة اكل اربعاً
 لانه بعد في حرمة الصلوة وانم الداخل ما بين من صلوة وقضى للشر فانه لانه صلوة للمعتدي صار اربعاً مسافرا
 وظل مصرافا خرج غم فحسب للمسئلة على ثلثة اوجه اما ان كان موصرا او معتقدا لا يقضي حريمه ابدا او
 معتقدا ولم ينو ان لا يقضي حريمه ابدا ففي الوجه الاول صلى صلوة للسافر لان لم يفرغ على الاقامة ولا لاجل الظاهر
 حبسه وفي الوجه الثاني صلى صلوة للمعتدين لان الطالب حل جسمه فاذا غم ان لا يعطى حقه ابدا وكان
 نوى الاقامة ابدا وفي الوجه الثالث صلى صلوة المسافر لان لا غم على لا يقضي حريمه فقد غم على الاقامة
 الى مدة مجهولة وصار كمن ابتلى بها العامة وموان الحاج الى وصلوا الى بعد شهر رمضان ولم ينو الاقامة
 صلوا صلوة للمعتدين لانهم لا يفرغوا ان لا يخرجوا الامع الغافلة ويعلمون ان بين هذا الوقت وبين خروج
 القافلة خمسة عشر يوما فكانهم نواوا الاقامة مسلم اسر العدو ولا دخله في دار الحرب ينظرون ان كان مسير
 ثلثة ايام صلى صلوة للسافر وان كان دون ذلك صلى صلوة للمعتدين لانه لما اسر صار تحت يد كالعبد يكون
 تحت يد مولاه وان كان لا يعلم سبيله عن ذلك فارسله ولم يخرج ينظر موه الاصل لكان مسافرا صلى
 صلوة للسافر وان كان مقيما صلى صلوة للمعتدين فان صلى اربعاً اربعاً لم يقعد على اس الركعتين فلما سار
 اياما اخبر مولاه انه قد مضى سفره حين خرج يعبد الصلوة لانه صار مسافرا من ذلك الوقت المسافر
 اذا صلى ركعتين وسلم وعليه سجدة السهو فقبل لم يعو الى سجدة السهو نوى الاقامة صار ارجاء عن الصلوة
 عند له ولم يمس به لانه انما بنى التوقف لم يكن له اسجد السهو ولو عاد الى الصلوة لا يمكنه الا اذا لم يفرغ
 في وسط الصلوة **باب الجمل بعلامة النون** رجل صلى فقرأ آية السجدة فسيروا وسجد
 معه للصلي ان اولها اتباعه فسدت صلوة لانه اقتدى بمن ليس امامه ولا يجزئ السجدة عما يمنع لانه انما اتبعه
 الامام اذا ظن ان عليه سجدة السهو فسيروا وسجد السهو ان لم يعلم ان الامام لم يكن عليه سجدة السهو لم يفسد
 صلوة مواله لانه كثير اما يقع في هذه الآية فسقط اعتبار المفسد هنا وان علم فيفسد رجل فقرأ
 يوم الجمعة سجدة السهو فلما سجد وقام فقرأ الفاتحة ثم قراءت في جنوهم عن المضاجع لاجل عليه سجدة السهو
 لانه قراء فالحمة الكتاب مرتين ولم يقرأها مرتين متواليتين اذا قراء آية السجدة بالهجوم لم يجب عليه السجدة

لانه لا مجال لقراءة القرآن وبجاء قراء الجاه ولو فعل ذلك في الصلوة لم يقطع الصلوة لانه قراء الحروف التي في
القرآن من سجدة التلاوة في الصلوة او في غير الصلوة يقول سبحانه ربنا لا تعجل علينا قبل ان يبعث لنا نبينا
للكتب افضل من سجدة التلاوة وفي سجدة المكتوبة يقول سبحانه ربنا لا تعجل علينا قبل ان يبعث لنا نبينا
عند الابتداء وعند الانتهاء من المصاحف كما يلي في سجدة الصلوة المستوفى بركعة لقاسم مع الامام باهبا
ان سلم مع الامام لا يجب عليه سجدة السجود لانه سهي وموقوف في الوقوف بعد سجدة السجود لانه سهي
وموقوف في الوقوف بعد سجدة السجود لانه سهي وموقوف في الوقوف بعد سجدة السجود لانه سهي
باب السجدة بعلامته المعين رجل قراء اية السجدة وسور اكب
فقال ثم عاد فركب فوجد على الدائم اجزاء لانه اقل ما وجب وكذلك لو قراها عند الطلوع وسجد عند الغروب
اجزاء لانه اقل ما وجب اذا قراء اية السجدة وسجد لها ثم تلا مرة اخرى وقد تحول عن مواضع قبلها
لا يسجد ثانيا لان السجدة لا تختلف قال محمد بن ابي حنيفة ان كان تحول من عرض السجدة وطوله لا يسجد للثانية لانه بلغها
عن ابي موسى الاسدي رضي الله عنه ذلك انه كان يقرأ اصحابه وسجد خلفه كثيرا اما اذا لم يكن هكذا يلزمه
ان المجلس خلف رجل اتم الصلوة وسور اكب وانتم بها آخر فسد مع قراء احد ما انه سجدة واحدة
مرتين فسمعها صاحبها وقراء صاحبها سجدة اخرى مرة فسمعها الاول فسيء الذي قراء اية واحدة مرتين
سجد لقراءته جاز لان التلاوة اية واحدة مرتين في الصلوة لا يجب على الثاني الا سجدة واحدة وسجد لافزع
من صلوته لما سمع من صاحبها وقراء اية سجدة مرة وسجد مرة اخرى لقراءته لانه قراء مرة وسجد مرتين اذا
رفع من صلوته لما سمع من صاحبها لانه سمع تلاوة اية واحدة مرتين في مجلسين لان سماع تلك التلاوة
ليس من الصلوة وما ليس من الصلوة يتبدل المجلس بالسجدة وانما اخذ بالتحريم فما كان من الصلوة فكان الثاني
متحدا ومجلس السماع متعدها اذ في مثل هذه الصور بعد الوجوب على السامع وجب عليه سجدة ثان
باب السجدة بعلامته الواو اذا قراء فاتحة الكتاب مرتين ان كان في الاول يسجد
فعليه السجود وان كان في الاخرين لا لان في الاول يسجد عليهم السجود الى الفاتحة فكان في التكرار تاخير السجود
وفي الاخرين لا فصار قراء اية طويلة ولو في الفاتحة في الركعة الاولى او الثانية وبدأ بالسجدة فلا
قراءتها من السجدة كقراءته لم يقرأ فاتحة الكتاب يبدأ ويقرأ بقية الكتاب ثم السجدة وعلم السجود هنا
او انزل لان السجدة واجب لترك فاتحة الكتاب موضعها لا بقراءة السجدة **باب السجدة**
بعلامته السين رجل سلم وسورة الكران عليه الشهد ثم ذكر سجدة كل ان عليه سجدة التلاوة ثم تذكر سجدة

ان علم هو

ان عليه سجدة لانه سلم عدا وصلوته باقية لانه لم يترك ركنا وكذلك لو سلم وسورة الكران عليه سجدة التلاوة ثم
تذكر سجدة كل ان عليه الشهد ولا يسجد للتلاوة وصلوته باقية لما قلناه وان سلم وسورة الكران عليه سجدة التلاوة
او الشهد ثم تذكر سجدة كل ان عليه سجدة وصلوته فسدت صلوته لانه تعذر العذر وقد ركننا ركنا من اركان الصلوة
الرجل اذا كان يقرأ القرآن في سجدة او في بيت فقرأ اية السجدة ثم قراء ثانيا بكنية سجدة واحدة وان تحول
من زاوية الى زاوية لانه مشى قليلا لا يتبدل به المجلس الا ان يكون السجدة الجامع فسد عليه سجدة وان سجد الشكر
قال ابو حنيفة لا اراها واجبة لانا لو وجبت لوجب في كل خطبة وطرفة عين لان نعم الله على العباد
متواترة وفيه تكليف بالطاق اذا سلم الرجل في صلوة النحر وعليه سجدة السجود وسجد وقعد ثم نكلم ثم تذكر
ان عليه سجدة صلته ان تركها من الركعة الاولى فسدت صلوته لانا صارت ركنيا في ركنه فصارت قضا وقعود
نية القضاء وان تركها من الركعة الثانية لا يفسد الا في روايه عن ابي حنيفة لانه لم يقرأ ركنيا في ركنه فقامت
احدى سجدي السجود الصليبه ولو كانت المسلمة بجالها الا انه لما سلم النحر تذكر ان عليه سجدة التلاوة في ركنها
ثم نكلم ثم تذكر ان عليه سجدة الصلوة فصلوته فاسد في الوجهين لان سجدة التلاوة من عليه فانصرف نية الى
قضاء الدين فلم يصرف السجدة الى غير القضاء اذا اقر الرجل في الركعة الاخرين من الظاهر الغاي السجود
ساجدا لا يجب عليه سجود السجود هو المختار لانه قال في الكتاب ان شأ وقراء وان شأ وسجد وان شأ
سكت والقراءة افضل لم يعين الناحية وحدها او تلا اية السجدة بالفارسية فعليه ان يسجد على
من سمعها ففهمها الذي سمعها اولهم بعون اخبرنا اية السجدة عند لهج بولان تلاوة الفارسية كتلاوة
العربية في حق ما يتعلق به قراء القرآن عند ولولا بالعربية وجبت السجدة على من سمعهم اولهم منهم
لذا هي هنا **باب الجمع بعلامته النون** الثاني عن الخطيب يوم الجمعة اذا كان حيث
لا يسمع الخطيب لا يقرأ القرآن بل يركب هو المختار لانه ما مور الاستماع والاضافات مقصود فلم يقد على
الاستماع فقدر على الاضافات الصلوة يوم الجمعة في الصف الاول افضل وتكلموا في معرض الصف الاول منهم من
قال خلف الامام في المقصود ومنهم من قال ما يلي المقصود به اخذ الغيبة او اللبس لانه يمنع العامة من
الدخول في المقصود فلا ينفذ العامة الى نيل فضل الصف وكان الصف الاول ما يلي المقصود من مات
يوم الجمعة يرضى له فضل ذلك من مات بكنة لان بعض الايام فضل على البعض وبعض البقاع فضل
على البعض فربما ان يكون لمن مات في وقت فاضل او مقصود فاضل ان يكون له فضل صلوة الجمع خلف التعليل

الذي لا يهدله ان يشور له من الخليفة كوزان سيرته في الذين عليهم سيرة الامراء يحكم فيما بين رعيته حكم الولاية
لان هذا ثبت السلطنة متحقق الشرا امام الجمعة خارج للصرا اذا كان في فناء للصركوز فانه ذكر عن
له في ان اماما خرج مع اهل الصركوز من المصير مقدار ميل او ميلين الحاجة بهم فخصرت الصلوة جاز لهم ان
يصلي بهم الجمعة قال لان فناء للصركوز من المصير فاما كان من جوارح اهل المصركوز اذ الجمعة من جوارح اهل الصركوز
التحق بالصركوز في حق له الجمعة خلاف للسافر لافا خرج عن عمران للصركوز فيغير الصلوة لان قصر الصلوة
ليس من جوارح اهل الصركوز ولا يلحق الفناء بالمصركوز من ذلك **رجل جالس على العزاء يتعدى يوم الجمعة**
فسمع العزاء ان خاف ان يتوهم الجمعة فليحضره فرق بين سدا وبين سائر الصلوات والفرق ان الجمعة
يفوت عن الوقت اصلا وسائر الصلوات لا يفترق من سائر الصلوات لافا خاف
خضاب الوقت في سائر الصلوات ولو خاف ترك الطعام ويصلي في وقتها لا يلحق التأخير كذا هي
الامام اذا خطب يوم الجمعة ووقع منها فذهب الغوم كالم وجاد قوم لقرون لم يشهدوا الخطبة ففصل لهم
الجمعة اجزاء لان خطبة الغوم حضور وصلى والقوم حضور فتحقق شرط صلوة الجمعة **الا فان للجمعة يوم**
الجمعة سواء الا ان عند الخطبة لا الا ان قبله لان الا ان قبله لمن لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وآله افترق الامام
صلوة الجمعة ثم قدم فالا ان ان يصلي على صلوة لان افتتاحه قد صح فصار كرجل امره الامام ان يصلي
بالناس الجمعة ان يحضر عليه قبل الدخول على حجة وان يحضر عليه بعد الدخول لم يعمل حجة وبعض على صلوة في قولهم
جميعا كذا هي **اذا خطب الامام يوم الجمعة فاعدا او طبعها العزاء لان الخطبة ليست بصلوة** ولهذا
لم يشترطها استقبال القبلة **القول** اذا دخل للصركوز يوم الجمعة ان نوى ان يكمل يوم الجمعة لزوم الجمعة
وان نوى ان يخرج من الصركوز يومه ذلك قبل دخول وقت الصلوة او بعد دخول الوقت فلا الجمعة عليه لان
في الوجه الاول سار كواحد من اهل المصركوز حتى بعد اليوم في الوجه الثاني لام هذا لو صلى مع الناس
فهو ما جاور امام صلى بالناس في المسجد الجامع في غير يوم الجمعة فقام صف خلف الامام عند المقصور وقام صف
في آخر المسجد فكلموا منهم من قال لا يجوز ومنهم من قال يجوز والاعدل من الاقوال ان الامام اذا كان
في مقصور سار خاصه او الامام اذا كان مسجد مناه لا يجوز وهذا يؤيد ما ذكرنا من وجوب سجدة
بتلاوة الاخرس في موضعين في المسجد الجامع على بابنا في باب المسجد بعلامه السنن **باب**
الجمعة بعلامه العبي والى مصر مات ولم يبلغ موته الخليفة حتى مضت بهم جمع فان صلى بهم خليفة البيت

او صاحب سوطه او القاضي جاز لانه فوض اليهم احوال العامة ولو اجمع العامة على ان تقدموا رجلا
لم يامر القاضي ولا الخليفة الميت لم يحز ولم يكن لهم جعة لانه لم يفيض اليهم اموره الا اذا لم يكن في القاضي
ولا الخليفة الميت كان المكان موليت ولان حار الضرر الا ترى ان على رضى الله تعالى بالناس
وعثمان كحضور لانه اجتمع الناس على رضى الله عنه ولومات الخليفة ولم يوافقوا على الانشيان بعد
المسلمين كانوا على ولايتهم يقومون بالجمعة لانهم اقيموا للمسلمين نعم على حالهم ما لم يجرى لولا رجل سلم على
رجل والامام في الخطبة يخطب رقة عليه في نفسه ولا يجرى وكذلك لعظم جلاله في نفسه لان رقة السلام
واجب ويمكنه اقامته الواجب على وجه لا يلج بالاستماع وعليه بنى الامام اذا خطب يوم الجمعة ثم رجع
الى منزله فيبصر ثم جاء ففصل بجذ لان هذا من عمل الصلوة ولو تعدى اوجام فاعتزل ثم استقبل الخطبة
لا لان هذا ليس من عمل الصلوة ولو خطب وسوجب ثم ذهب فاعتزل ثم رجع ففصل لقوله لانه من عمل
الصلوة الرجل اذا اراد السفر يوم الجمعة لا يابى به لفادى من القرآن قبل خروج الظاهر لان هذا الوجوب
باز الوقت وآخر الوقت مسافر فلم يجب عليه صلوة الجمعة **باب الجمعة بعلامه الواو**
واجب للجمعة على اهل القرى وان كان قريبا من المصركوز لان الجمعة انا يجب على اهل الامصار قوم لا يجب
عليهم ان يحضروا الجمعة بعد اللواضع صلوا الظاهر جماعة لانه لا يؤهل الى قبلة الجماعة في الجمعة اذا احدث
الامام فقال لواحد اخطب بهم ولا يصلي بهم اجزاء ان يخطب ويصلي بهم لانه ناه عن الصلوة ان ياتي
فيصلي واذا لم يات كان هذا تفويض الصلوة اليه **باب الجمعة بعلامه الباء**
الوقت بامام في الجمعة اذا نام ولم ينته حتى خرج الوقت فسدت صلوة لانه لو انم لسار قاضيا وقضاء
الجمعة في غير وقتها لا يجوز وان انتبه بعدما فرغ الامام والوقت قائم لم يفسد صلوة لانه صار مود بالجمعة
في وقته وسجوا بزمان **باب الجمعة بعلامه السين** الامام اذا خطب ثم احدث فامر من لم يشهد
الخطبة ان يجمع بهم فامر كل الرجل من شهد الخطبة فجمع بهم جاز لان الذي لم يشهد الخطبة من اهل الصلوة
فصح التفويض اليه لكن يحجز لفظ شرط الصلوة ويوسع الخطبة فلكل التفويض الى العبي ولو كان الثاني ضربا
والاول لم يعلم بذلك فامر الذي مسلما ان يجمع لا يجوز لان تفويض الاول لم يصح لان الذي ليس من اهل
الصلوة وكذلك لو امر الاول مرضيا بوى ليا او اخر بوى او صبيا وامروا غيرهم لم يحز لان هذا ولا
لا يصحون اماما للفقوم فلم يصح التفويض اليهم ولو كان التفويض من الاول الى هذا لا قبل الجمعة بامام فامر

وبره للرخص والآخرى ويعلم الآتى فليس بهم الجمع او امر واغنى عن جاز لان التقضى بلازم وليس
بلازم كان للبقاء حكم الابتداء فصار كأنه فرض اليهم في الحال ومن في الحال اهل للصلوة وان كان الامام
دخل في الصلوة ثم احدث فقدم ضميا فقدم الذي غيره لا يجوز فان اسلم الذي بعدهما قدمه ان خطب
بهم وصلى الجمعة من الابتداء او امر غيب بان يخطب ويصلي بهم الجمعة بعدما اسلم جاز فان بنى على ترك
الصلوة لم يخرج لما قلنا من قبل الامام اذا صلى ركعة من الجمعة ثم احدث فخرج من المسجد ولم يقدم احدا
فقدم الناس رجلا قبل ان يخرج الامام من المسجد جاز ضرورة اصلاح صلواتهم وان تكلم للقدم او صلى فامر
غيب ان يجمع بهم لا يجوز لان الامام لم يفرض اليهم لكن استحسانا ان يبنى على صلوة الامام ضرورة اصلاح صلواتهم
واذا خرج من صلوة الامام لم يبن اماما اذا اقتدى رجل بالامام يوم الجمعة ونوى صلوة الامام الا انه
يجب ان يصلي الجمعة فاذا هو يصلي الظاهر جاز الظاهر معه وان اقتدى به ونوى التكبير ان يصلي الجمعة فاذا هو
فاذا هو يصلي الظاهر لا يجزئ ظاهرا لان في الوجه الاول نوى صلواته وحسب انها جمع فصح بنية للصلوة معهم
وبطل الحسبان اما في الوجه الثاني نوى ان يصلي الجمعة فاذا بنى ان يصلي الظاهر يبين انه لم يبع الاقتداء
رجل تذكر يوم الجمعة انه لم يصلي الجهر والامام في الخطبة يقول فيتنصلي النج والاصح للخطبة بقوله يوم من نام
عن صلوة او غيرها ولانه لو سمع الخطبة لغابت الجمعة **باب الجنازة بعلامه النون**
اهل البني اذا قتلوا ان قتلوا في الحرب لا يصلي عليهم وان قتلوا في غير الحرب او زاروا صلى عليهم
وكذا قطع الطريق اذا قتلوا في حال الحرب لا يصلي عليهم وان احدث الامام صلى عليهم لانه ما داموا في الحرب
كان من جمل اهل البني ولما وضع الحرب او زاروا تركوا الحرب ومشاينا جعلوا مقتولين بالعصية
حكم اهل البني حتى قالوا على هذا التفصيل رجل عريان ومعه ميت ومعه ثوب واحد ينظر ان كان الثوب
ملك للحي فلم ان يلبس ولا كفن للميت لانه محتاج اليه وان كان ملك للميت الحي وارثه يكنف للميت واليلى
لان الميت محتاج اليه للتكفين والكفن مقدم على الميراث رجل كفن ميتا من ماله ثم وجد الكفن مع رجل
فلم ان يضر منه وموافق به لان الميت لم يملكه المرأة اذا ماتت وليس لها تحريم فاهل الصلاح من جيرانها
بل دفنها ولا يدخل احد من النساء القبر لان من الاجنبى يجوز فوق الشياخ عند الضرورة في حال الكون
فكذا بعد الموت وصل فانتهم فرض التكبير على الجنازة ففرض مسابغا بلا عا ما دامت الجنازة على
الارض لانه لو فرض مع الدعاء ورفع الميت فبوت له التكبير فاذا رفعوا الميت من الارض قطع التكبير لان

لان الصلوة على الميت والميت لا يتقدم الامام اذا كبر على الجنازة حشا فالتقدم لا يتابع به لانه
منسوخ ثم ما ابايتم في نسخة ٢ روايتان في رواية يسلم للحال وينطق تحقفا للميت في رواية يكلت
حتى اذا سلم سلم معه ليصير متابعا فما وجب للتابع وعليه الفتوى رجل صلى على جنازة والولى خلفه ولم يرض
فهذا على وجهين اما ان تابعه وصلى معه او لم يتابعه في الوجه الاول لا يعيد الولى لانه صلى مرة في الوجه الثاني
ان للتبلي سلطان او الامام الاعظم او القاضي او الوالى على البلدة او امام حتى ليس له ان يعيد لان سالا
اولى منه وان كان يخبرهم فله الاعراض **باب الجنازة بعلامه العين** اذا مات الفرج
وبقيت المرأة لم يكن عليها الكفن لانه لم يكن عليها الكسوف حاله حيوة فكذا بعد وفاته وان كان على
العكس فكذا كذلك عند له محمدا لان الوجوب بالزوجية وقد انقطعت وعند له من الكفن عليها وعليه الفتوى
لانه لو لم يجب عليها لوجب على الاجانب وسواولى ومن قتل فلما غسل ولم يصلي عليه لان الغسل سنة من ادم
رجل مات وله اخوة لا يرثه كان الاكبر اولى بالصلوة لان زياره النبي سبب الاستحسان العظيم فان اوله
الاكبر ان يقدم غيبا فلا يصح ان يتبع لانها شر كان لكن كان الاكبر ان يتقدم بنفسه فان اراد ان يقدم غيب
ظهور شره صاحبها فان كان احدا لا يرثه والاقرب الاب والابن او سوا ذلك كان كبر او صغرا
فلو اراد الاقرب لا يرثه ان يقدم غيب ليس للاخ الاب ان يتبعه لانه لاحق للاخ الاب اصلا وان كان الاخ الاب
وام خارج المهر وقد امر غيب ان يصلي عليه فالاخ من الاب ان يتبعه لان الخارج من المهر في حق الصلوة غيب
الغائب عند غيبة منتظم وذكر في نواهد من رتب انها جازية لانه لا اولاد له الميت اذا اوصى بان يصلي عليه
فان كانت الوصية ماطلة وبيان ما يليق بهذه المسئلة في كتاب الوصايا من الكتاب رجل ميم في المهر
وصلى على جنازة ثم اتى باقرى فان كان بين الاول والثاني مقدار مدة يذنب ويتوضى ثم بانى اعاد التيمم
لان التيمم لم يبق كالمهرا وان كان مقدارا لا يتدر على ذلك صلى بذلك التيمم لانه بقي المهر وعليه الفتوى
حالا لما قال محمدا انه يعيد التيمم على كل حال وهذا اذا لم ينظره للصلوة اما اذا ينظره لا يحضر اليه اصلا
لانه لا يخاف الفتوى **باب ميت هل على سقط على اية فصل عليه لا يحضر صلواتهم** كالبالغ والفتوى على
من الرواية وان جاز على هذه الرواية وان جاز على رواية الفتوى الميت اذا جنس ودفن كفته ودفن
الميراث اجبر القاضي الورثة على ان يكفونه من الميراث لان الكفن مقدم على الميراث موقوف منهم على قدر
مواريثهم وان كان عليه دين فهذا على وجهين اما اذا لم يقبض القوماء او قبضوا في الوجه الاول بدى الكفن

لانه بقى على كل الميت والكفن مقدم على الدين وفي الوجه الثاني لا يرد منهم لانه زال ملك الميت كمال الميراث
لان ملك الوارث غير ملك الورث حكما ولذا يرد عليه ما عيب فضا ملك الورث قابلا ببقاء ملكه
اذا اراد كل اول التكبير من صلوة الختان فلم يكبر حتى كبر الامام كبره ولا ينظر التكبير الثاني لانه اذا كان
حاضرا كان مدركا لا يركع في تكبيرة الافتتاح بكبير ويكون له اداء وان لم يكبر حتى يكبر الامام انتبه كبر الثاني
ولم يكبر الا على حتى سلم الامام لان الاول في ركبها وكان فضا ولا يقتدى لا يستعمل بالفضاء قبل فراغ
الامام وان لم يكبر حتى كبر الامام ارجا كبره حتى قبل ان يسلم الامام لما قلنا انه يكبر ثلثا قبل ان يركع الختان
وعليه الفتوى وان روى عن محمد بن عيسى انه فاته صلوة الختان وان كبر مع الامام التكبير الاول ولم يكبر الثاني
والثالث كبرا اولاهم كبر مع الامام ما بقي غلام وقع من بطن امه ميتا لا يصل عليه لان الصلوة انما تشرع
للميت وشرط الموت تقدم الحضور ولكن يغسل ويكفن لانه من بني ادم وفي تيممه كلام رجل ظاهر من امراته
فات عنها فلما ان يغسله لان النكاح قائم رجل له امراتان فقال احدكما طالن ثلثا وقد كان دخل بها
ثم مات قبل ان يتبين فليس لواحد منها ان يغسله لحوال كل واحد منهما مطلقا ولها الميراث ولها
عدة الوفاة والطلاق ما **الحائز معلامة الواو** السقوط لا يصل عليه لانها
وفي غسله اختلاف والاحتياط انه يغسل ويدفن ملفوفا بحقه الحاكمين في المصرا بالليل بمنزلة قطع
الطريق المختار ان يصلون ولا يصل على من لم يسمع في المعنى مجموع رجل في السفينة يغسل ويكفن ويرى به في
البحر لانه تعذر الدفن من جبر على نعته في حال حيوته جبر على نعته بعد موته لان هذا كسوته بعد موته
والسبب للجهنم قائم وفي القراية حتى ان الزوجية لما انقطعت كان في اجاب الكفن على الزوج خلاف وفي
الاجرة على نعته في حال صوته لاجبر على نعته بعد موته كاولاد الامام والعمات والاحوال والحالات ويكفر
ان يشي على القبر بالجحش او بالطين او باللبس ويستحب التشم لان قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مغطا
اليوم اعتادوا التشم باللبس صبغة على النيش واول ذلك حسنا وقال النبي صلى الله عليه وسلم ما رآه لسلفي حسنا
فهو عند الله حسن ما **الحائز معلامة الباء** يكون صلوة الختان في المسجد قائم فيه
الحائز سواء كان الميت والعم في المسجد او كان الميت خارج المسجد والقوم او كان على العكس لان المسجد
لا هو المكنون **ما** **الحائز معلامة السين** العبداء اعات ولم اب حوا وح اختلافوا
منهم من قال الاب والابن اولى لان الملك انقطع بالموت ومنهم من قال المولى اولى لانه مات على ملكه عليه

وعلى الفتوى رجل مات عن امرأة وهي محرمية لم يغسل لانه كان لا يجل لها للسن حال حيوتها فكذلك بعد موته بخلاف
الذي طاهر منها زوجها لان الحلقايم وان استقبل قبل ان يغسله اعتبار حالته الميت وكذا الوفاة
عن امراته واختها منه في عدته لم يغسله فان انقضت عدتها قبل ان يغسله غسلته لما قلنا ولا يقوم
بالدعاء بعد صلوة الختان لانه صاع من لان صلوة الختان اكثر دعاء من فرا في صلوة الختان بقائه
الكتاب ان قراها بنيم الدعاء لا بأس به وان قراها بنيم القرآن لا يجوز لان صلوة الختان محل الدعاء
وليس محل الدعاء **كتاب ٣ الزكوة** ما يب الروكوع لعلام النون رجل له
كتب العلم ما يباو في رسم هل يجوز له ان يأخذ الزكوة ان كان الكتب يحتاج اليها الحفظ والدراسة
والصحح ما حل كان فقهيا او حديثا حوز لا يحتاج مشغول بما حقه الاصلية فصار كتاب اللبس واما اللصاحف
فذلك لانه كان عند ما يحتاج اليها وان كان عند زائد على قدر الحاجة ويوساوي ما في رسم لاجل
اعطى رجلا درهم بصدق بها تطوعا حتى نوى الامر ان يكون من زكوة ولم يقبل شاكما تصديق به للمعرج
عن الامر من زكوة وكذلك لو قال تصديق بها عن كفارة ايمان ثم نوى عن زكوة ماله ثم تصديق جازع
زكوة ماله لان دفع وكيله بنزله دفعه وصار كأنه نوى ثم دفع بنفسه ولو قال لن دخل الدار فقلت على ان
انصدق بهذه اللبنة رسم فدخل الدار ويوسى بذكره ان يصدق عن زكوة ماله فدخل ثم تصديق بها
لا جبرية عن الزكوة لان الاول بين وبينه لازم لا يملك الرجوع ولو ادخل الدار لزمه بجهة بين رجل مع
زكوة ماله الى اخته يجب دفعه ان كان مهرها ما دون ما في رسم او كان اكثر لكن للعجل اقل من ما في رسم
او كان اكثر لكنه معسر جاز الدفع ويؤاظم الاجر لانها فقيهة واما اذا كان للعجل ما في رسم فصاعدا والزوج
موسر فعند محمد بن ابي الجواب وعندنا لا يجل بنا على لن لا يقبل القرض هل يكون نصا با وجوب
الغطر والامنية على هذا عليها وينبغي بقولها احتياطا رجل دفع اليه رجلا كل واحد منهما درهم بصدق بها
عن زكوة ماله فخلط الدرهم قبل الدرام ثم تصديق فلو كيد ضامن وكذا للثمنى اذا كان في يد اوقاف
والاوقاف مختلفة وقد خلط غلاتها صار ضامنا لها وكذلك الهمار لفا خلط غلات الناس او غن الفلا
لناس والبياع من اصعب الناس صار ضامنا لان الخلط استهلاك يكون سببا للعيان الا في موضع
جرت العاقبة والفرق ظاهر بالافن والخلط كما جرت العاقبة بالافن من ارباب الحظم
بالخلط لفا تركوا اعلامهم عند احاطة ولا عرف في السان والبياع من يخلط الغلات وغن الامتعة وموتهم هذا

وينا على رجل ووكلم يقضه ولم يقضه حتى وجب فيه الزكاة ثم يقضه الموصوب له والزكاة على الواصب لان
الموصوب لم يملك من الواصب القليل فصار يقضه كقضاء صاحب المال العشرة لا يجزئ النصف لان العشر
قبل اهلاك الزرع كان واجبا في الساق حتى لو فصل وجب العشرة في الفصيل فاذا اهلك تحول العشر
من الساق الى اللب فلا يبقى في الساق جلد وان شجرة مثمرة لا تجزئ في ذلك عشر وان كانت تلك البلدة عشرة
فريق بين هذا وبين النار التي تكون في الجبل لفادع اليه يده كوزا ايضا وان كان لم يدفع وبأهل السهم
بنفسه لم يجز لان عدم الركن وسوا التملك رجل اشترى غلاما لم يؤتم وهو يورث ان اصاب رجلا
يسمع في حاله الحول زكاة عليه رجل الف درهم اغتصب من رجل الف درهم ثم غصبها منه رجل آخر فحال
عليها الحول على مال الغاصبين ثم ابرأها فان الغاصب الاول يركب الف الف والغاصب الثاني لا لان
الغاصب الاول انفق الف الف ربح على الثاني والغاصب الثاني ضمن الف الف ولم يربح على احد بالف فصار
الدين عليه مانعا رجل التقط الف درهم وغرقها ستم ثم تصدق بها وله الف درهم ثم تم الحول على الف
زكاة استحقا لان الف للتصدق لم يصير مينا عليه لئلا يجاوز ان يجزئ صاحبها رجل له الف
فحال عليها الحول ثم افترقها موصوب علم فلا زكاة عليه لانه ما اسهلها بنفسه وكذلك لو كان لو كان ثوبا
للجارية فاعانه فملك لما قلنا صاع اشترى عصفا او زعفرانا ليصنع به للناس بالاجرة فحال الحول على
على ماله زكي مع ماله لان هذا ما ينبغي في متاع الناس فصار له حصته من الثمن فصارت له اشترى به ليعينه
ولو اشترى صاحبها او وصفا فلا زكاة عليه في ذلك لانه لا يبقى في الثوب وكذلك الدباغ نحاس اشترى درابا
ليبيع واشترى لها حلا لا وتوافع ومقادير فان لم يربح من الاشياء معها لم يكن فيها كوة وان اراد
بيعها كان فيها الزكاة وكذلك العطار اذا اشترى القوارير رجل او دوع مالا عند رجل لا يعرف ثم اعلم
بعد سنين فلا زكاة عليه ولو او دوع رجلا يعرفه ثم نسبه ثم تذكر بعد سنين فعليه الزكاة لما مضى لانه اذا
كان من يعرفه الناس كان من يودع عنده غابا وشبان مثل هذا نادر رجل له ما يتاخره
على رجل فحال الحول عليه الاثرها فاستفاد الف الف ثم تم الحول على المائتين لا يجب عليه ان يركب الف الف ماله
ياخذ من الدين اربعين مضاعفا في قول له هو لانه ماله ما اخذ اربعين مضاعفا لا يجب الا اذا عسى الاكل
ولا يجب عن الاستفاد السلطان اذا جعل الحراج لصاحب الارض وتركه عليه كوز وهذا قول ابي حنيفة وقال
آ لا يجوز ولو جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز محذور بين الحراج والعشر ولا يوجب فرق والفرق

ان حق اخذ الحراج للسلطان فاذا ترك صح ولا كذلك العشر لانه حق الفقراء وبه يفتي باب الزكاة
بعلامته الواو لفا اجل ثاة عن اربعين ثاة وسلمها الى الصدقة فتم الحول والثناء في بد الصدقة جاز
مو المختار فرق بين هذا وبيننا لو تصدق بشاة بنية الزكاة وباني المسئلة على حالها حيث لا يجوز والفرق
وسوان الدفع الى الفقير بربيل ملكه عن الدفع ولذا لو هلك النصاب قبل تمام الحول لا يملك الاسترداد اما الدفع
الى الصدقة لا يربط ملكه عن الدفع ولذا لو هلك النصاب قبل تمام الحول لا يملك الاسترداد ولو ان للصدق ما بها
من انسان وبقية في يدي للشرى والمسئلة لما قال في الزبوات سقطت الزكاة وذكر في نواه رهنام
عن آ م انه لا يسقط وبنا وصاف يدي للشرى ككتابها في بد الصدقة وهذا الحق بما ذكرنا من التكتة
ولا ينبغي لاحد ان سئال وعند قوت يومه لان السؤال لا يجوز الا للضرورة ولا ضرر من مات وعلمه فمضى
استوفيه فمات قبل ان يورث ما عليه من الفرض رجبت ان لا يواخذ اذا كان من بنية القضاء لانه اذا
كان بنية القضاء لا يتحقق للبطل باب الزكاة بعلامته الباء الزكاة تجزئ في العطار
اذا كانت مائتين لانه اليوم من الدراهم عند الناس وان لم يكن من الدراهم في الزمن الاول وانما تعتبر في كل
زمان عاود اهل ذلك الزمان الا يرى ان مقدار المائتين لوجب الزكاة من الفضة انما تعتبر بوزن سبعين وان كان
مقدار المائتين في الزكاة في زمن النبي عم كان بوزن خمسة وفي زمن عمر رضي بوزن ستة فبغير دراهم اصل
كل مدة بوزنهم فان كان الوزن يتفاوت وما عدا العطر من قالوا كل درهم كان غشته اكثر من النصاب
لاحت في المائتين زكاة حتى لا يجزئ العدلي في المائتين زكاة وفي الف درهم ان كانت قيمتها مائة درهم وحالها
الحول زكي خمسة دراهم باب الزكاة بلامه السين نصرا في رجل عراج راسه لستين ثم اسلم
نقد عليه فراج سنة وان لقي فراج سنة ثم اسلم في اول السنة لا يربط عليه شاة لان في المسئلة الاولى اولى فراج سنة
ثم اسلم في الثانية قبل الوجوب فيربط عليه وفي المسئلة الثانية اولى فراج السنة والاولى بعد الوجوب هكذا انفس
في الجامع الصغير وعليه الفتوى رجل له ما يتاخره م على انسان هل اخذ الزكاة فهذا على وجهين اما ان يكون
من عليه معسرا او موسرا ففي الوجه الاول تكلم المتأخرون والمختار انه يجل مضاعفا لانه لا يملك في الوجه الثاني
ان كان للدينون معسرا لا يجل لان يده ثابت على ماله لانه ما اخذ من ثاة وان كان منكرا ان كانت له بينه عاولة
لاجل لانه في يده معنى وان لم يكن له بينه عاولة لا يجل ماله يدفع الى القاضى فيحلته القاضى لان الوصول اليه مأمور
واذا حلف الان يجل وعلى هذا الدين المحذور اذا لم يكن لصاحبه بينه عاولة انما لا يكون نصا با اذا حلفه القاضي

عند القاضي اما اذا لم يملكه يكون نصا باحتي لوقفه منه ترك لما قضى كذا رد عن ليس هو ايضا قوم استروا
صنيعة رجل فيها ارض وكرم وارض قراح فاشترى احدكم الكرم والآخرة العن القراح كيف قسم الخراج فهذا اعلا
وجهين اما ان يكون الخراج في ابتداء حصته كل شيء معلوم او لم يكن بان كان الخراج يخرج جملة واحدة ولا يوف
كيف كان الامر في ابتداءه ففي الوجه الاول فعلى ما عرف وفي الوجه الثاني ان كان الكرم كروما في الاصل لم يوف
الا حوكم والارض القراح كذلك كان على الكرم فخراج الكرم وعلى الارض خراج الارض وان كان الكل امة قسم
على قدر النافع وان كان موضع الكرم في الابتداء ارضا قراحا جعلت من بعد كروما قسمت الخراج على الارض
الخراج كان الكل كذلك ارض الخراج اذ لم يطلب السلطان الخراج تصديق به على القراء وان طلب السلطان فصرف
لم يجز لان الخراج حين في الذمة فاذا طلب السلطان وجب اداؤه اليه فاذا لم يؤده لم يخرج عن العهدة ولو اطلب
لا يمكن الا اداؤه وطرقه الصدق رجل اشترى ارضا غراحيه ومن فيها دارا فالخراج على الشري لانها مذكورة
عطل فصار كالتيك معنى **كتاب الصوم** **باب الصوم بعلامته النون** امة افطرت يوما
في شهر رمضان لضعف اصحابها في عمل السب من طبع او خبز او غسل ثياب فان حافت على نهارها بسبب الصوم
ولم يظفوا ان عليها قضاء الصوم لا غير لانه افطرت بعد لانها تحت يد المولى ولما ان يمنع من الايتام الامر للمولى
اذا كان يعجز عن اداء الوض لانها مبقاه على اصل الحق في حق الترابين الامم اذ اهل ضم الصيام فهذا اعلى
وجهين اما ان كان تلبلا كالقطر والقطرتين ونحو ذلك او كان كثيرا حتى وجب ملوحته في جميعه اذا اجتمع شيء
كثير وابتلعه في الوجه الاول لا يفسد صومه لانه لا يمكن التجرع منه وفي الوجه الثاني يفسد صومه لانه يمكن التجرع منه
وكذلك الجواب في عرف الوجه الدم اذا وقع من الاسنان ودخل الحلق والرجل صيام فهذا اعلى ثلثة اوجه اما ان
كانت العلة للزنا او كانت العلة للدم او كانا سواء ففي الوجه الاول لا يفسد وفي الوجه الثاني يلزم القضاء
دون الكفارة لان الغالب حكم الاول وان كانا سواء يجب له ان يكون المسلم على القياس والاستحسان على قياس
الطهارة يلزم القضاء استحسانا نرجحا للفساد احتياطيا الصيام اذا اكل شجرا غير مطبوخ يلزم القضاء
بالاتفاق وهل يلزم الكفارة تكلوا والاحتياط ان يلزمه وان اكل لحما غير مطبوخ يلزمه القضاء والكفارة بالاتفاق
ما شغى به رجل اذ دخل اصبعه في دهن وهو صائم تكلوا في وجوب الغسل والقضاء والاحتياط انه لا يجب الغسل
والقضاء لان الاصبع ليس بآلة اللعاب فصار منزلة الخشب رجل اذ دخل خشبه في دهن فهذا اعلى وجهين اما ان كان
طرفها خادحا او لم يكن ففي الوجه الاول لا ينتقض صومه لانه لم يتم دخوله وفي الوجه الثاني ينتقض وكذلك لو ابتلع خيطه

وطرفها في يومه ثم اخرجها لا يستغنى صومهم ولو ابتلع كلمة سقض وعلمه القضاء الصيام اذا دخل الى اوانغته من راسه
فادخل حلقه على بعد قال لا شيء عليه الا ان يجعله على كفه ثم ابتلع فعليه القضاء لان هذا ليس بمنزلة انفه الصيام اذا
ابتلع بزاق غيره كان عليه القضاء وكون الكفارة لان الناس يعانون البراق بعد ما خرج من انفهم فصار لمن
اكل مصر او نحو الصيام اذا ابتلع سمية فهذا على وجهين اما اذا ابتلع سمية من انسان ارتدوا لهامس الخلع
الخارج ففي الوجه الاول لم يستغنى صومهم لانه قبل جعل منزلة الروح وفي الوجه الثاني انتقص وتطواني وجوب
الكفارة والمحتار انه يجب ان ابتلعها ولم يعضها لانهما من جنس ما يغذى به الصيام اذا استغنى في استجابه
حتى يبلغ للماء مبلغ الحفنة فهذا اقل ما يكون ولو كان قطرة لان القطرة مما يدخل وقد دخل والاستغناء في الاحتياط
لا يفعل لانه يورث وادعظما الصيام اذا عالج حتى امن يجب عليه القضاء وهو المحتار ولانه وجب للجماع معنى
وهل يحل له ان يتغل فكل خارج رمضان ان اراد به قضاء والشهوة لا يقول عزم نكاح اليد ملعون وان
اراد به تسكين ياب من الشهوة ارجوا ان لا يكون عليه وبال رجل اني سمعت في شهر رمضان فامس يلوهم
القضاء وكون الكفارة لانه جماع فاصرفك في وجوب القضاء رجل سافر في شهر رمضان وخرج من المصروم
يفطر وقد نسي شيئا يرجع الى منزله فخل في ذلك الشيء فاكل من منزله شيئا وخرج كان عليه الكفارة لانه لما رجع
فقد رفض سقفي فكان مقما رجل اصبح صايما متطوعا فدخل على اخ له من اخوانه فسأله ان يفطر لابي
بان يفطر لما روى عن النبي عزم انه قال من افطر حتى اخيم تكسب صوم الف يوم ومنى قضا يوما يكنك
ثواب صوم الف يوم وان كان صايما قضا الشهر رمضان يكره له ان يفطر لان قضاء خلف وكان حكمه حكم الاصل
فعلى هذا لو ان صايما حلف لرجل بطلاق امراته ان يفطر فان كان متطوعا يفطر حتى اخيم وان كان صايما
عن قضاء رمضان لا يفطر اذا راي رجل هلال الفطر فشهد فلم يقبل فعليه ان يصوم فان افطر في ذلك اليوم كان
عليه القضاء ولا الكفارة وان راي هلال رمضان فشهد ولم يقبل شها حوته فعليه ان يصوم فان افطر فعليه
القضاء وكون الكفارة لانه تمكنت الشهية في الدوزخ فالحقت هذه الشهية بالعدم في حق وجوب الصوم وفي الوجه
الثاني احتياط فلم يلحق في حق حل الافطار في الوجه الاول وفي حق وجوب الكفارة في الوجهين لانه احتياط
الامام اذا راي هلال شوال وحده ليس عليه ان يخرج الى الصلوة ولا ان ياتر الناس بالخروج لانه تمكنت الشهية
صيام اغتسل للماء لانه لا شيء عليه وان صبت فيه منقرا قالوا عليه قضاء يوم لان في الوجه الاول لم يوجب الفطر
لاصورة ولا معنى لان للماء بما يتعلق بالصيام بوصول الى الدماغ وفي الوجه الثاني وجب الافطار صورة والمختار

انه لا شيء في الوجهين لانا جبره منى فاذا انعدم انعدم اصلا وقد ذكرنا هذا في شرح لجامع الصغير رجل قال الله
على امر اصوم شهر قبل شهر رمضان فهذا على وجهين اما ان ينوي متتابعا او لا ينوي ففي الوجه الاول كان عليه
ان يصوم متتابعا لانه نوى للثلاث في التتابع وفي الوجه الثاني كان عليه ان يصوم متفرقا لانه نوى للثلاث في العود
رجل قال قد سئلت ان اصوم ابدا فضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة كان عليه ان يفطر لانه لو لم يفطر وقع في كل
في جميع الغرضين ويطلع لكل يوم نصف صاع من حنطة لانه متيقن انه لا يقدر على قضاءه ابدا فرق بين هذا وبين
ما اذا جبر على نية حجا قدر ما يعلم انه لا يمكن ان يخرج ذلك العذر قبل موته لم يكن له ان يفرغ من الفرق
موانع القدر الذي يموت ذلك ليس معلوم ليا مرغوب بذلك اما في باب الصوم الذي فات له متيقن
معلوم رجل نظر الى طاسه ياكل ناسيا هل يسمع ان لا يذكر ان راي فيه فوقع يمكن ان يصوم حال الضعف
بالصوم فاذا اكل يتقوى به على ما يراد من يسمع ان لا ينجى لان ما يفعله ليس بمعصية عند اكثر العلماء ولو لم يكن
فيه لا يكون معصية الغارز اذا كان بازا العذر ولم يعلم بقائه العذر في شهر رمضان وموكل بالضعف على
نفسه فلم ياكل قبل الحرب سواء كان مقما او مسافرا لان الحرب في رمضان صار غاليا والصالح الكافي
فعلى قياس هذا فمن لم يوجه في فطرته اول اليوم قبل ان يظفر للحج معصية فيضعفه لاس به لانه حكم
الغلبة كالنسيان في الغارز والموافق لم يغير به ساني هذه المسئلة في باب الصوم بعلامه المسمى
الصيام اذا دخل الى المسجد الياسمين في فطره وجعل نفسه ولا يدخل عندها في حرفة لم يفطر لانه لم يدخل عندها
والفطر ما يدخل ولو فعل هذا بالناس فطره لانه يدخل عندها الصيام اذا عمل على فطره في شهر رمضان
وجب عليه القضاء والكتات وهل يجب عليه الكفارة ذكره هذا الفقيه ابو جعفر رحمه الله وحمل المسئلة على الاختلاف
على حسب الخلف وذكر القاضي النسب الى اسباب في شرح الطحاوي وقال عليه الكفارة في قوله جميعا ومختار
لان الكفارة بالزنا انا وجب لانه قضاء الشهوة على الكمال هذا المعنى ههنا موجود ولهذا انا وجب بالزنا وهذا
للعنى ههنا مفقود رجل افطر في شهر رمضان متعمدا وموقفا فقام احدى وستين يوما للقضاء والكفارة
ولم يعين الصوم للقضاء بجاز هكذا احتيا القية ابو الليث به لان الغالب ان الذي يصوم عن القضاء والكفارة
يبدأ بالقضاء والكفارة والغالب في الواقع فضا وكان نوى القضاء في اليوم الاول وستين يوما عن الكفارة
اذا اراد هلال الفطر في النهار او امر اصوم هذا اليوم او قبل الزوال او بعد الزوال لان الهلال انا جعل من
المسئلة للمستقبل من المختار شهر رمضان اذا اجاب يوم الخميس وجاب يوم عرفة يوم الخميس كان ذلك اليوم يوم عرفة

لا يوم الاضحي حتى لا يقع فيه ويصام فيه ولا يعتد قول من قال ان يوم الاضحي يكون في اليوم الذي كان فيه اول يوم
رمضان معتدا قول عمر رضي الله عنه يوم حكم يوم صومكم لانه حكم ان قال ذلك العام الذي قال فيه لا على الاخذ
لان من اول يوم رمضان الى عشرين ليلة شهره ولا يوافق يوم الفجر يوم الصوم لان يوم شهر من الثلثة ويتقضى
الواحد فاذا غابت الشمس والثلثة تافوت عنه ولذا انتقص الشهر والثلثة او الشهر ان تقدم عليه فلم يصح الاعتقاد
عليه الصيام اذا اكل العجين كان عليه القضاء ولا كفارة عليه وبه اخذ الفقيه ابو الليث لانه مما لا يوجب عاقبة
وان اكل حنطة فعليه الكفارة لانه يوجب عاقبة الصيام اذا اكل ورق النخلة اكل مما يوجب كورق الكرم الذي
سأل بالفارسية را حركه كندو بآل في الابتداء عليه القضاء ولا كفارة عليه وان اكل مما لا يوجب كورق
الكرم اذا كبر فعليه القضاء ولا كفارة عليه لانه لا يوجب عاقبة لانه صار غلظا فعلى هذا قالوا اذا اكل الذي
يقال بالفارسية الدساس ان اكل ابتداء عليه الكفارة وان اكل بعدا كثيرا لان ذاك غلظ رجل راو
ان يقول لله على موت يوم فخرى على لسانه صوم هو كان عليه صوم شهر وكذا اذا اراد شيئا فخرى على لسانه
الطلاق والعناق والنذور لزم ذلك لقوله يوم ثلث جد من جد وهن من جد الطلاق والعناق
والنكاح والنذور في معنى الطلاق والعناق لانه لا يوجب النسخ بعد وقوعه رجل نوى قبل ان تغيب الشمس
ان يكون صايما غدا لم يجز اذا نام او غشي عليه حتى زالت الشمس من العذر ان نوى بعد غروب الشمس جاز لان
تقديم النية على الصوم انا جاز باعتبار الحاجة والحاجة انما ترفع بتقدم النية في ليلة هذا اليوم رجل جامع في زمان
رمضان قبل الصبح فلما تبين الصبح اخرج فامس بعد الصبح فلم يمس عليه في لانه لم يجد بعد الصبح لجامع لا صوم
ولا معنى اذا جامع في النهار ناسيا فتذكر فدام على ذلك اوجامع بالليل فطلع الفجر فدام على ذلك فعليه القضاء ولا كفارة
لانه تمكنت الشهوة لان الجامع واحد وقد تمكنت الشهوة بسبب الاول واذا جامع ثم عاود فعليه القضاء والكفارة في المسئلة
جميعا الصيام اذا اول او ان رمضان مع امراته في رمضان وليس بينهما ثوب فان كان لا يمس فجزم فجزم لا يابى
وان كان يمس بكم لان الباشرة العاشرة قد يصير سببا للفطر والباشرة العاشرة ان يمس فجزم فجزم لا يابى
بينهما ثوب والحكم في هذا ان في الوجه الاول ان كان لا يابى على نفسه بكم ايضا لان للعنى تجزها باب
الصوم بعلامه العين اذا شهدوا على هلال رمضان فصاموا ثلثين يوما فم يروا هلالا فيؤجل لا يفطرون
حتى يصوموا يوما آخر لان الرخصة في حتى ثبت الفطر عند اكمال العدة لم يثبت هذه الشهادة السابعة ولو
صاموا بشهادة الشاهدين ففطر واخذوا كمال العدة لانا يثبت الصيام اذا اكل الطين ان كان الطين غير الارض

يلزمه القضاء ولا كفارة لانه افطار ناقص وان كان طيبا ارميا فعليه القضاء والكفارة لانه افطار كامل
لانه يكمل للاداء لو ان اهل بلد صاموا بالرؤوس فلفش يوما واهل بلد لفرى تسعة وعشرين يوما بالروية
فصل من صام تسعة وعشرين يوما فعليه قضاء وصوم يوم واحد لان الذين صاموا ثلثين يوما واهل
رمضان فبهم ليلة والعمل يقول من رأى لا يقول من لم يروا هذا افا كان بين البلدين تفاوت حيث
لاختلف المطالع وان كان مختلفا للمطالع لا يلزم اهل احد من البلدين حكم الاخر وكيف للصائم ان يتخفف
بغير وضوء او يذوق شئ بل سانه لان فيه تفريط للقضاء من غير الضرورة ولا باس للصائم ان يستنقع
الماء او يصيب الماء على وجهه او راسه او الخمار لانه ليس فيه تفريط للقضاء رجل اكل ناسبا فقبل هل انك
صائم ومولا لا يذكر ان عليه القضاء ومولا الخمار لان قول الواحد باب البيانات حجة رجل اخذ لفته من الخبز
لبا كلها ومولاى فلما مضى ان صام فابتلعها ومولا اكر ان ابتلعها قبل ان يخرجها من فيه فعليه الكفارة ولم
اخرجها ثم اعادها فعليه القضاء والكفارة وبه اخذ الفقهاء ابو الليث وهو لانها ما اعمت في فيه من الخبز فلهذا
واذا اخرجها صار حال معاف منها رجل قال لله على ان يصوم شهر فعليه صوم شهر كامل لانه التزم شهر استكرا
مطلقا ولو قال لله على ان يصوم الشهر وجب عليه بقية الشهر الذي سوفيه لانه ذكر الشهر معروفا فيصرف اليه فان
نوى اليه شهرا فهو كائى رجل قال لله على ان يصوم هذا اليوم شهر فعليه ان يصوم ذلك اليوم حتى يتم شهر يعني ان كان
ذلك اليوم يوم الخميس فعليه ان يصوم كل خميس حتى يفي شهر فكون الواجب صوم اربعه ايام او خمسة ايام لانه اوجب
صوم هذا اليوم شهر او صوم هذا اليوم في الشهر لا يكون الا اربعة او خمسة وكذا اذا قال لله على ان يصوم يوم الاثني عشر
سنة فعليه ان يصوم كل اثني عشر يوم الى سنة ولذا قال لله على ان يصوم جمعة ينظر ان اراد به ايام الجمعة يلزمه
سبعة ايام فان اراد به يوم الجمعة لزمه يوم فان لم يكن له نية لزمه جمعة ايام لان الجمعة يذكر ويراد بها يوم الجمعة
وقد يذكر ويراد بها ايام الجمعة لكن لا ايام الجمعة اغلب فانصرف للظهور اليه رجل صام يوما وطوعا ثم قال فبعث
النهار على اعتكاف هذا اليوم اعتكاف عليه قال ذلك قبل ان تصاف النهار او بعد لان الاعتكاف لا يصح الا
بالصوم واذا اوجبت الصوم من اول النهار وانعقد طوعا فتعذر حمله واجبا رجل قال لله على ان يصوم اليوم
الذي تقدم فلان شكره او اراد به الميم فقدم فلان في شهر رمضان فعليه كفارة يمين ولا قضاء عليه لانه لم يوجد
شرط البر وموئبة الصوم للشكره ان قدم فلان قبل ان ينوي شكره ولا يبرى عن رمضان بترغيبه
او جود الشرط وموئبة الصوم للشكره واجزاءه عن رمضان لان الوقت تعيين له وليس عليه قضاء رجل قال لله على

فكريم

ان الصوم

ان يصوم عشر ايام متتابعه ففضا ما متفرقه لم يجزه لانه ادى الكامل بالناقص ولو اوجب متفرقا ففضا ما متابعا
بقواه لانه ادى الناقص بالناقص الكامل ويصير هذا لوقال لله على ان اصلي اربع ركعات بتسليمه واحدة فقبلها
بتسليمه لا يجوز ولو قال لله على ان اصلي اربع ركعات بتسليمين فاداه بتسليمه واحدة جاء باب
الصوم بعلامته الواو رجل قال لا امرانه انت طالق ليلة القدر فالكلام فيه باي باب لا يابى بعلامته
النون باب الصوم بعلامته الباء المريض الذي يباح له الافطار لكل مريض يعلم انه لو صام
او وجعه او تلك العلة التي به يباح له الافطار لان محمدا ربه الله رخصه عن تركه في جامع الصغير فمن
رمدت عيناه ان كان الصوم يزيدني وجع عينه يباح له الافطار وهذا اما يعرف ما جهنا او قال الطبيب
حافق باب الصوم بعلامته السين رجل قال لله على ان يصوم هذا الشهر فصامها كلها الا
يوم الاحد والاضحى والافطار واما الشريف ليس عليه الا قضاء هذه الايام لان صوم رمضان لم يجب عليه هذا التذروا
عدا صوم خمسة ايام قد لقي ولو قال لله على صوم سنة ولم يعينه بعض خبيث فلفش يوما لان السنة المتكبر
اسم لا ايام معدومة ونسعى ان يصل ذلك الى هني السنة فان لم يصل ذلك صومها لم يجزه وهذا غلط ينبغي
ان يحرم ولو قال لله على صوم سنة متتابعه فهو كقول لله على صوم سنة بعضها لان السنة للتتابع
لا يكون الا بيمين فيها شهر رجل قال لله على ان يصوم يومين متتابعين من اول الشهر وآخره كان عليه ان يصوم
اليوم الخامس عشر والسادس عشر من اول الشهر والسادس عشر من آخر الشهر وما عداهما لا يقصوران
مكون صومين متتابعين احداهما من اول الشهر والثاني من آخره رجل غش شهر رمضان ان صام صلي قاعدا ولم
افطر صلي قايما يصوم ويصلي قاعدا حتى يخرج من اداء الواجب يعني رجل لله على صوم شوال وفلحقه
وذي الحجة فصام من الروم وكان صوم ذي الحجة وفي القعدة فلفش ثلثة وسلال الشوال تسعة وعشرين فعليه صوم
حسنة ايام الفطر والاضحى واما الشريف لانه التزم صوم ثلثة اشهر معوفا وقد صام الاهد الايام الخمسة فخرج
عن عهد ما عدا خمسة ايام ولو قال لله على صوم ثلثة اشهر فصام من كلهن فعليه قضاء سنة ايام لانه اشار الى
غايب فليزيم صوم كل شهر ثلثين يوما ولا باس للمعتكف ان يبيع ويشترى وهذا منصوص في الكتاب
لكن معناه اذا باع واشترى لنفسه وحاجته لانه امر لا يذم منه اما اذا اشترى للتجارة يكره لان للسجدة
للصلوة للتجارة اذا وجب على رجل قضاء يومين من رمضان واحد فاراد ان يقضها بيومين اول يوم وجب
عليه قضاء من هذا رمضان وان لم يوافه لانه التبع في الجنس الواحد ليس بشرط وان كان من رمضانين

ينوي قضاء رمضان الاول وان لم ينو عند بعض الناس من الحجز والمختار انه يجوز الصيام اذا ابتلع
رمانه او بيضته بغير ما يجب عليها القضاء دون الكفارة لانه لا يدخل عاونه ويستحب للصائم تعجيل الافطار
وتعجيل ما خيره من غيره وبها وردت السنة من صام وواصل الصيام ولا يفطر الا في ايام المنه كونه
معنى من اجل قوله ثم اياكم والوصال فالمختار انه لا يكره وتاويل الحديث انه اذا صام كل الايام ولم يفطر
الا ايام المنه رجل نذر ان يصوم يوم كذا ما عاش ثم كبر وضعف عن الصوم بطعم مكان كل يوم مكينا
بالنفس وان لم يقدر لعنة استفاد الله فان ضعف عن الصوم في ذلك اليوم لمكان الصيغ كان له ان يفطر
ويتنظر حتى اذا كان كائن في الشا صام يوما مكانه لانه لو سافر في ذلك اليوم ينظر ويصوم يوما اخر مكانه
كذا همنا لان للرض والسفر كلاهما سبب العذر المأذون اجعلت العظيمة في قبلها ان انتهت الى الفرج المذكور
وسورها انتفى صومها لانه ثم الدخول صائم على الاربعين فادخل الاربعين في فقه خرجت منه نفقة الصبيغ
او صغرة او حمرته فاخلف بالريق فصار الريق اخضر او اصفر او احمر فابتلع الصائم هذا الريق وسوفا كره
لصومه فطره لانه اكل الصبيغ للراه اذا اكرمت زوجها في شهر رمضان على الجاه فجامعها مكرها فذكرها انه
يجب عليها القضاء والكفارة لان الزوج لا يامرها الا بعد اللذ والانتشار واذا جاء الانتشار زال الاكرام
خلاف لو اكرهها وغلب عليها حيث لا يجب عليها الكفارة لان الزوج ياجمها وان كانت لا يجد اللذ في اوله
الانتق واحد ونفس مجرد في الاصل انه لا كفارة عليها لان هذا افطاره وبني اذا صام يوم النحر وجاز
من غيره كرايمته وسوالمختار انما الكلام في الافضلية ان كان يصوم قبله فطرعا فالافضل ان يصوم على عاونه
وان كان لا يصوم قبله فالافضل له ان لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وتعظيمه يوم حتى عن بعض الكبار
رحمهم الله انه قال لو ان رجلا عبد الله خسين سنة ثم جاء يوم النحر ووز فاهدى الى بعض المشركين ببيضه يريد به
تعظيم ذلك اليوم فقد كفر وكبى علم خسين سنة ومكره للمرأة الصيام فوق الرقة لانه تعرض للصوم على فساد
من غير ضرورة وكذا يكره للصائم ان يذوق العسل والدم من عند الشرا ليس عرف حرم من وجبه من كان له
حريم ولما كان في يوم العتار افطر على طن ان الحى معقوب ثم خلف الحى يلزم الكفارة لانه افطر في يوم لم يتمكن فيه
شهره الاباحة وكذا المرأة اذا كان لها في حيفها ايام معروفة ولما كان اليوم الذي يكون اول حيفها فافطرت
ثم لم تحض فيها يلزم الكفارة المرأة اذا اعلمت بطلوع الفجر وكنت من زوجها حتى واقعهما الزوج وهو لا يعلم
بالتلوع فغلبها الكفارة لان افطاره تعزى عن شهته الاباحة اذا صام الناس في شهر رمضان فاذا اثنان

وعشرين يوما ينظر ان راو الهلال من شعبان وعذوا شعبان ثلثين يوما وصاموا رمضان قضوا يوما
واحدا لانه علم ان رمضان انتفى يوم بيغين وهذا قد يكون وان عذوا شعبان ثلثين يوما غير روية
هلال شعبان قضوا يومين لانه لم يعلم ان رمضان انتفى بيومين فجاز انهم غلطوا في شعبان بيومين لا
عذوا شعبان ثلثين يوما من غير روية هلال **باب صدقة الفطر علامه النون** المارضى والسافر
اذا افطر في رمضان لا يبطل عنه ما صدقه الفطر لانه سبب الوجوب محقق في وقت الوجوب وهو طلوع الفجر
من يوم الفطر رجل قال لعبد الذي للخدم اذا جاء يوم الفطر فانتحى فجاو يوم الفطر عنى وعلى المولى صدقة
الفطر لانه محقق السبب وهو ليس بموت وبلى عليه في وقت الوجوب وهو طلوع الفجر من يوم الفطر لان العتق ثبت
بعد ذلك وقع الحظ في صدقة الفطر افضل في الاحوال كلها سواء كان في ايام الشدة او الا لان سدا موافقه
السنة الوقت المستحب لاداء صدقة الفطر ما بعد طلوع الفجر الى ان يصلى الامام حتى يصل الى الفقير ويصلى
الفقير فارغ البال ساكن الحال **باب صدقة الفطر علامه العين** رجل له عبد جاور وللعبد
التاجر رقيق هذا على وجهين اما ان كان العبد للتجارة ورفقه للتجارة او كان العبد للخدمة ورفقه للخدمة
في الوجه الاول لم يكن على المولى من كل واحد منهما صدقة الفطر لان الصدقة الفطرة لا يجب سبب عبد التجارة
لانعدام السبب وهو راس مونة وبلى عليه وفي الوجه الثاني يجب على المولى صدقة الفطر عن العبد لوجوب السبب
وهل يجب على المولى صدقة الفطر عن رقيقه ان لم يكن على العبد من يجب له ان كان عليه من يجب بريقته وكسبه
لا يجب في قياس قول ابي حنيفة لانعدام السبب لان لم يملكهم **باب علامه النون** اذا قال الرجل لله على ما بينه من حجة يلزمه كلها لان ما لا يقدر على اداها يظهر وجوبه
في حق وجوب الابصار عند الموت رجل حج مرة فاراد ان يحج ثانيا فالح افضل ام الصدقة فالمختار ان الصدقة
افضل لان منفعتها ترجع الى غيره بخلاف الحج رجل قال انا حج فلا تني عليه بخلاف اذا قال ان دخلت الدار فانا
احج فذلم يلزم لان في الوجه الاول لم يجعل الحج جزاء وفي الوجه الثاني جعله جزاء للشرط والحج واجب عند الشرط
فصار كالتزام وصلى للبت وضع الدرام الى رجل حج عن اللبت فاراد استرو كان له ذلك مالم يحرم لان المال
في يده فان استرو منفعته الى بلدته على من يكون فالمسئلة على ثلثة ارجح ان استرو لجنبته منه فالنفع في ماله
خاصه وان استرو لضعف يرى فيه اوجلهل بامور المناسل فاراد ان يدفع الى غيره اصله منه فالنفع في مال اللبت
لانه استرو لنفع اللبت فيكون نفعه الى بلدته من مال اللبت وان استرو لجنبته ولا لضعف فالنفع على اللبت

خاصة رجل قال له على بلون حمي فاج نلش نلش في سنة واحدة ان مات قبل ان يحمي وقت الحج جاز الطر
لانه لم يستطع بنفسه فلا يتبين ان شرط الاجحاح لم يكن وان جاء وقت الحج وسويفد رطلت حمي واحدة لانه
قادر فبقيت ان شرط الاجحاح لم يكن وان جاء وقت الحج وسويفد رطلت حمي واحدة وسويفد لم يكن
ثانيا وكذا كل سنة رجل وضع اليه درهم الحج من اللبث فخرج عن الطريق وقال منعت وقد انقفت
من مال اللبث في الطريق لم يصرف وسويفد من جميع النفع الا ان يكون امره طامرا بديل على صدق مقالته
لان سبب الضمان قد تحقق فلا يبطل الا اذا كان الامر طامرا متحققا رجل حج عن غيبه هل له ان يدخل
الحمام ويبطل له الحمام وغير ذلك فالحنا وان يغفل ما يفعل الحاج لان في امور وعذر والمعرف والمقصود
رجل امر رجلا ان يحج عن الميت في هذه السنة فاعطاه واخر الحج عن وقتها حتى مضت السنة من قابل
جاز عن اللبث ولا يصح النفع لان ذكر السنة للاستئصال لا للتقييد الامر به وصار هذا كما ذكر في
كتاب الوكالة اذا وكل رجلا عن ميت غدا او يبيع غدا فباعه او اعنته بعد جاز رجل اوصى
مان بعل هذا رجلا يحج عنه فذبح الى رجل فاكرو الرجل وانفق الكراء على نفسه في الطريق ورجع ما شيا
جاز عن اللبث استحسانا وان خالف اوصى للموتى لانه لما ملك ان يملك رقبته بالبيع والحج بالتمن
استحسانا فملك منعهما مالا جاز رجل بديل للنفع لانه لو لم يظهر في الاخرة انه يملك ذلك يكون الطر
له والحج لم يفتقر للبت فكان نظر الميت ان يظهر في الاخرة انه يملك ذلك ثم يرد البعير الى ورثته للبت
لانه ملك مورثهم مرض قال ان عافاني الله من مرضي هذا فعلى حجة فبرا لزمته حمي وان لم يقبل الله على
لان الحج لا يكون الا لله مرض قال ان برأت من مرضي فله على ان ارجع فبرا وجاز ذلك عن حمي الكلام
لان الغالب من امور الناس انهم يريدون بذلك حمي الاسلام او المكن حج قبل ذلك فان نوى غيره حمي
الاسلام جاز لانه نوى ما يحتمل لفظه رجل له منزل يبيع ومنزل ينسأ بور فبات بطالقان واوصى بان
حج عنه بنظر ان يخرج من بلده حاجا عن طالقان لان من خرج حاجا ومات في طريقه واوصى بان يحج عنه
من الموضع الذي مات فيه وان خرج غير حاجا حج من ينسأ بور لانه اقرب اوطانه الى مكة وان اوصى بحج
ففي الوجه الاول حج حمي من طالقان وحج لفرق من ينسأ بور وفي الوجه الثاني حج كلاهما من ينسأ بور رجل له
منزل يبيع فذهب الى صامان واقبل ثم يريد الحج فمات بزمده واوصى بالحج قال حج عنه من بلده لان الظاهر
انه كان يضل بلده ثم خرج حاجا لابي لحم ان يجتنب لان هذا ليس من محطرات الاحرام رجل اراد ان

ان يحج وابواه كان له ذلك فان كان الاب مستعينا عن خدمته لابي من ذلك وان لم يكن مستعينا
لا يسمي الخروج لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما من رجل ينظر الى والده نظر رحمة الا كانت له حاجة
مقبولة قبل ما روي عنه وان نظر اليه في اليوم مائة مرة قال وان نظر اليه في اليوم مائة مرة رجل وجب
عليه الحج في من مائة مائة في الطريق ليس عليه ان يرضى بالحج الا ان يتطوع لانه لم يرض بعد الاجاب
رجل حج رجلا فقطع عليه في بعض الطريق وقد انفق من مال اللبث ومضى على حجة ان مضى على حجة وانفق
من مال نفسه فالحج لا يقطع عن اللبث ومضى متطوع لان الشرح اقام السبب معام الحج وذلك لانفاق
في كل الطريق من مال اللبث ولم يجز وان لم يحج وقد بقي في يده شيء من ذلك ينفق على نفسه في رجوعه
للامور رجل لابي له مال في الطريق وموان خلط الدرهم للنفع مع الدرهم سواد كان للبت اى اول ما ياتي
بذلك للوف للامور رجل اذا فزع قبل ايام الحج ينبغي ان ينفق ذلك المال الى الغداة التي كوفه او الى مدينة
فينفق بها من مال نفسه اذا اقام هناك في ذلك الايام حتى اذا اجاد او ان الحج ثم يدخل وينفق من مال اللبث
حتى التيسير وموان لانفاق في الطريق من مال اللبث فان انفق في اقامته من مال اللبث فهو ضامن لانه
انفق بغير لقن للبت ولذا اقام للمور في موضع خمسة عشر يوما ينفق من مال نفسه لانه ليس بسافر للمور
ينفق من مال اللبث ذاهبا وجائيا الى بلد اللبث ويرد بغيره النفع الى الوصي هذا اذا لم يوصع الميت عليه
فاما اذا وصع عليه بان جعل الباقي صلته له بعد رجوعه لابي به للامور رجل اذا حج ما شيا فالحج عن نفسه
وسويفد من النفع لان الحج للعرف ان حج راكبا لان للعرف من الحج بالزاد والراحلة فان شرفت
الوصية اليه رجل مات وترك ابني واوصى بان يحج بثلثه انه وصح ترك سبعة فانكر احدهما واقر الآخر
واخذ كل واحد منهما نصف لال ثلثا ثمانية وخمسين ثم ان للفره مائة وخمسين فحج عنه ثم اقر الآخر بعد ما
حج فمات على وجهين اما ان حج عنه وصبي بامر القاضي او بغير امره ففي الوجه الاول باخذ الابن للفر
من الابن الحاج خمسة وسبعين درهما لانه اذا حج بامر القاضي حاز الحج عن اللبث عنه وخمسين درهما
وبني مائة وخمسون درهما لانه كانه فضل عن حج اللبث فكون الكل واحدا منها نصف ذلك في الوجه الثاني
حج مرة اخرى بثلثا لانه لم يحج الحج لانه امر بثلثا محرم مع ثوبه الى حلال ليعتد به من الغنم فمات كان
على الامر جواه وكذا لو اشار الى ثلثة فمات الذي وله كان عليه جوازه لان الحرم لو ذل حلالا على قبل
صبيد الحرم كان على الحرم جوازه كذا هذا مقدار الحرم من قبل الشرف ستة اميال ومن الجانب الثاني انفق

عن الميت اذا قال حجت عن الميت فانكرت الورثة والوصي فالقول قوله مع يمينه لانهم ارادوا الرجوع عليه
بالنفع وموسى كقولهم الا اذا كان الميت على امرين فقال له حج بها عنى هذا لئلا يخرج عنه بعد موته فعلم الميت
انه قد حج بها لانها بدعي الخروج عن يمينه ما عليه والورثة ينكرون اذا اوصى ان حج عنه بعض ورثته واجاز
واجاز سائر ورثته ومن كبار اجاز وان كانوا صغارا او غيبا او كانوا صغارا او كبارا لا يجوز لان هذا
سبب الوصية للوارث بالنفع فلا يجوز ان يبا حان بقية الورثة اذا اوصى بان حج عنه بالفجر ومن ذلك
النقد لا يزوج في الحج فلو اوصى ان يصرفها في الدراهم الذي يزوج في الحج وان شاء الوصي دفع الدنانير بغيرها
للا مورايج اذا اخذ طريقا اخذ بعد الى مكة واكثر نفقة فان كان الحاج سكره فله ذلك كسجدة ترك
كوفته واخذ طريق بصرى حتى اخذ منه النفع النفع لا يضمن لانه قد يكون الذهاب في هذه الطريق ابصر
للا مورايج اذا بدا بالحج عن الميت ثم بالعمرة لنفسه لا يضمن النفع للميت وما دام مشغولا فنفقة على نفسه
لان عامل لنفسه فاذا فرغ منها فنفته على مال الميت وان بدا بالعمرة لنفسه ثم بالحج عن الميت فلا
يضمن جميع النفع لانه خالف امره **باب الحج بعلامته البين** رجل مات
واوصى ان حج عنه ولم يقدر فيه مالا والوصي ان اعطى الى رجل حج عنه في محل احتاج الى الف وماتت وان
حج ركبها لاني محمل كنفه الاقل من ذلك وكل ذلك يخرج من الثلث بحسب اقلها لانه متيقن **كتاب**
النكاح باب **النكاح بعلامته النون** اذا اقرن الورثة الكتاب بالنكاح
جاز لانهم ان لم يملكوا رقبته لانه صار كالحرة لكن الاولاد لهم ائمة تزوجت بغيره فان مولانا فباعها للولي
فاجاز للشري النكاح فهذا على وجهين اما ان دخل بها الزوج اولم يدخل بها ففي الوجه الاول جاز لانه حرم
عليها العدة فلم جل فزهرها للشري فبقى النكاح موقفا فما اذا اجاز جاز وفي الوجه الثاني لم يجز لانه لم يجز
العدة فحل فزهرها للشري واذا ثبت حل مات بطل لكل الوقوف **رجل تزوج امرأة بغير اذن**
فقال نعم ما صنع او ما دل الله لنا فيها او قال احسنت او قال احسنت يكون اجاز منه موالحا
لان هذا يستعمل في الاحسان غالبا وان كان قد يراه بها الاستنار والغالب بمنزلة الطابى الا اذا علم
بيننا انه اراد به الاستنار فحسب لا يكون اجاز وكذا لو كان هذا في البيع والطلاق وكذا اذا اعتاده
القوم فتقبل التهنيت لان قبول التهنيت دلالة الاجازة **امرأة بالغت اراد ابوها ان يزوجه فقال ابوها لا يجوز**
فكلفت فزوجه ابوها ثم قالت لا ارضى لهذا المسلم على بنته ارجو اما ان لم يذكر الزوج الاب ولم يذكر الوالد

او ذكر الزوج والمهر جميعا او ذكر الزوج ولم يذكر المهر ففي الوجه الاول لا ينفذ النكاح ولما ان تزولان الزوج والمهر لان
الا بالرضا وفي الوجه الثاني ينفذ النكاح ولم يصح الرقة لانه صدر عن الرضا وفي الوجه الثالث ان وجهها بالزوج
وان زوجهها بمهر مسمى ينفذ لانه اذا وجهها فتمام العقد بالزوج والمهر متعلق بالزوج نعم الرقبه هذا العقد واذا
زوجهها بمهر مسمى فتمام العقد بالزوج وذكر البذل ومن غير عالة فلا يتم الرضا بهذا العقد هذا اذا اخبرنا بالنكاح
بالنكاح قبل العقد ولو زوجهها ثم اخبرنا فكلفت ففي الوجه الاول قال الفقيه ابو نصر بنفذه وسوف بين للمامني
والستقبل والمختار انه لا فرق ولا ينفذ وبه اخذ الفقيه ابو الليث وفي الوجه الثاني نفذ وفي الوجه الثالث
المسئله على التفصيل ايضا اختار الشيخ الامام الاجل والدي برهان الامة قدس الله روحه هذا التفصيل **رجل**
تزوج امرأة بالغت على مهر مسمى وخرج الى ابها لم يوافقها فبقيت فلما بلغها الخبر قالت لا ارضى بافعل الاب فهذا
على وجهين اما ان كان في بلد لم يجز التعارف دفع الصبيعة بالمهر او في بلد يرى التعارف ففي الوجه الاول لم يجز
اذا كانت المرأة بالغت بكرة لان هذا شرا وليس يقص المهر وليس للاب ان يشتري على ابنته بالغت وفي
الوجه الثاني جاز لان هذا قبض المهر وللاب قبض مهر البنت بالغت اذا كانت بكرة وفي بلاد اخرى
التعارف في الدسائس دون البلدان هذا اذا كانت بالغت وان كانت صغيرة فاضد الاضد مكان للمهر ليس
صبيعة لا بساوي وان كان في بلد لم يجز التعارف انهم باخذون الصبيعة بالمهر واضعاف قيمتها لم يجز لان هذا
شرا وان كان في بلد يرى التعارف بانهم باخذون الصبيعة بالمهر واضعاف قيمتها لم يجز لان هذا شرا وان كان
في بلد يرى التعارف بانهم باخذون الصبيعة بالمهر واضعاف قيمتها حاز لان هذا قبض المهر وفي الشرا
في الحقة **رجل قال لامرأة اجيبني** اني اريد ان ازوجك من فلان فقالت بالفارسية نوبه واني هذا لاكون اذا
منها هكذا احتيا الفقيه ابو الليث لان هذا قد يذكر للتوكيد وقد ذكر الرقة فلا يثبت التوكيد بالشك
وان قالت ذلك اليه فهو توكيد لان هذا لا يذكر الا للتوكيد **رجل خطب لابنة الصغير امرأة فلما اجتمعا**
للعقد قال اب المرأة لان الزوج بالفارسية واختم بنى بن خنوا به وارجوهم معال اب لابن بنوهم
كحوز النكاح للاب وان جرى بينهما مقدمات النكاح لابن موالحا لان الاب اضاف النكاح الى
نفسه وهذا امر محب ان محتاط فيه ولت هذه المسئلة على ان من قال لا تزوج بعد ما جرى بينهما مقدمات
البيع بعث هذا العبد بالف فقال لا تزوجت ببيع وان لم يقل بعث منك ولذا لو قال للمرأة بالواريه
خوتن من فزوجه بنتك وكا بين وقال الزوج بالفارسية فزوجهم ببيع وان لم يقل للمرأة منك **رجل اراد**

ان يتزوج امرأة لابنه الصغير ومن صغيرة فقال اب الصغير زوجت ابنتي من ابك فقال اب الصغير قبلت
ولم يقل قبلت لابني جوز النكاح لابن لان للزوج اصفاء الاجاب الى الابن بينين وقول للزوج قبلت جاز
واحواب بتقدير بالاول فصار كالتو قال قبلت لابني امرأة وكلت رجلا ان يزوجهما من رجل بالف رسم
فزوجها منه محسنة كحضي الشهود ثم اخبرها بذلك فقالت للمرأة لم تعجبني هذا اجل النقصان في المهر فقبلت
لا يكون لك الاما تردين يعني ههنا شوهكم ورا بايد فقالت عند ذلك ضيبت جاز النكاح لان قولها
لم يعجبني لم يكن منها رقة النكاح فلما ضيبت والعقد موقوف حاز رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل وكان
الزوج ينكر ان يشرب للسكر فوجد الاب منزبا مدينا فكبرت الصبيبة وقالت لا ارضى بالنكاح ان لم يكن
الابن معروفا فالزب للسكر وكان اهل بيته اهل الصلاح فالتكاح بالحل لان الاب زوجها على انه كفو
امرأة غزلت قطن زوجها بافنه وكانا ببيعان فلك الكرياس وبشران بالثمن امتنع لحاجبهما واتخذ
بعض الكرياس سائر البيت فخرج فلك من الكرياس واشترى به للرجل لان للمرأة بهن للرجل فكون
ذلك للرجل الاشياء اشتوا لها وسماء عند الشراء وعلم عاقبة انه اشتراه لها فيكون لها رجلا لانه
ابن صغير وللآخر ابنة صغيرة فقال اب الصغير انهدوا اني قد زوجت ابنة احمد يعني اب الصغير من ابني
فلان مهر كذا وقال اب الصغير فليس هكذا فقال اب الصغير هكذا ولم يزد على ذلك فالا لاني ان يكون النكاح
لان قوله هكذا دليل الاجازة مع الاحتمال فان لم يجد جاز لانه دليل الاجازة ظاهر ا رجل تزوج امرأة
بغير مهر فقبلها الخوف فالت بالفارسية ناكس كان هذا اجازة هكذا اختيار الفقيه ابو الليث
لان هذا دليل الاجازة ظاهر ا رجل اشترى جارية ثم تزوجها قبل القبض ان تم البيع جاز النكاح وان نقص
بطل في قول ابني حلا فالحمد والمختار قول ابن سنان لان البيع متى انتقض قبل القبض ينتقض من الاصل
مضار كان لم يكن وكان النكاح باطلا رجل زوج امته من عبد على امرأته بيد فذا على وجهين اما ان بدأ
العبد فقال للمولى زوجني امك هذه على ان امرأته بيدك فقبلها كذا تزوجها لم يصح الامر به فان بدا
المولى فقال زوجتها منك على ان امرأته بيدك فقبلها كذا اريد فقال العبد قبلت صار الامر بهدا لان في الفصل
الاول العبد فوض الامر الى المولى قبل النكاح فلم يصح وفي الوجه الثاني فوض الامر الى المولى بعد النكاح لانه
لما قال العبد قبلت صار كانه قال قبلت على ان امرأته بيدك كذا تريد تطلقها فيكون التتويض بعد النكاح
ونظير هذا رجل تزوج امرأة على انها طالق او على امرأته بيدك بطلت نفسها كما تريد لا يقع الطلاق ولا يصح الامر

بيدها

بيدها ولو بدلت المرأة وقالت زوجت نفسي منك على اني طالق احملي ان امرى بيدي اطلق نفسي كما اريد
فقال الزوج قبلت وقع الطلاق وصار الامر بيدها لانه جعل الامر بيدها بعد النكاح امر او اراد
الزوج ان يمنع ابوه للمرأة من الدخول عليها للزواج فليس له ان يمنع كل جهة ولم ان يمنهما من الكثرة
لان الزيادة في كل جهة هي الزيادة للعناق والنكاح معها على ما هو مراد الذي يشاء منه الفقه اما الكثرة
اما غير الابوين من المحارم لا يمنع في كل سنة هذا اذا اراد الدخول عليها ولو ارادت ان تخرج الى زيارته
الابوين او زيارته المحارم فهو على هذا صحيح لا يستنع زوجها ابوها فلا بد ان يطالب الزوج بهما
فوق بين المهر والنفقة والفرق بينهما ان النفقة بازاء الاحتباس حتى الزوج ومن غير محسنة حتى الزوج
لان الزوج لا يستنع بها والمهر بازاء الملك للملك ثابت رجل زوج ابنة البالغة ولم يعلم رضاهما حتى مات
زوجها فقالت ورثة الزوج انها لم تعلم بالنكاح ولم يرض بها فذا على وجهين اما ان قالت للمرأة زوجني ابني
بامري وانكر ورثة الزوج فالقول قولها في هذه الصورة ولما الميراث والمهر وعليها العدة وان قالت للمرأة
زوجني بغير امرى فقبلت فذلك فرضيت فلا مهر لها لان في الوجه الاول اختلاف في تمام العقد والقول
قول من يدعي التمام وفي الوجه الثاني انتفاء لم يقع ما دام ادعى بعد الموت فامته فلم يصدق رجل تزوج امرأة
وخلابها في السجدة وفي الحمام لا يكون خلوة لان السجدة بيت مفرد وفي قوله وكذا الحمام المرادة اذا دخلت على
على الزوج ولم يكن معه احد ولم تعرفه فكلت ساعة ثم خرجت او الزوج دخل عليه فاما ولم يعرفها لا يكون
لا يكون هكذا اختيار الفقيه ابو الليث لان الخلوة انما يقام مقام الوطى اذا حلفت للخلوة بالتبليغ وذا لا
يصح الا بالمعروف رجل تزوج امرأة شهاوة شاهدها ثم ان المرأة انكرت النكاح وتزوجت بآخر وقد مات الزوج
الاول ليس للزوج الاول ان يجامعها لان الخاصة والمقصود من الخليفة التناول ولو اقرت صمى بعدا
تزوجت الثاني لم يجز اقراؤها في امم الزوج الثاني وحلفه فان حلف برى وان نكل عن اليمين فليمان
خاصهما وحلفهما فان نكلت بعضهما للآخر وهذا الخواب عندهما والفتوى على قولها به هكذا اختيار
الفقيه ابو الليث فان زوج غير الاب والجد الصغير من رجل كان جده معترف قوم وكان للصبي
اب وكان جده كافرا ثم اسلم ثم اهركت فاجازت لم يحل لان هذا النكاح لم يكن موقفا لانه لم يكن
له خبير لان نكاح هؤلاء من غير الكفو لا يجوز وهذا ليس بكفو فلا يجوز لهذا ولا يلحقه الاجازة رجل قال
للمرأة بخبر من الشهود راجعك فقالت ضيبت يكون نكاحا فانه نص في الجامع الكبير لو قال للطلق

طالما ما يبا او طلاقا قلنا ان راجعتك فعدى في رجوعه فبذلك لان الرجوع قد يراد به الرجوع
للعرونة وقد يراد به الرجوع الى المحل والمحل هنا لا يقبل الرجوع للعرونة فانصرفت الى النكاح هذا
مراعاة في النكاح بلفظه الرجوع اما الكلام في الرجوع هل يثبت بلفظه النكاح سياتي في كتاب الطلاق
في الباب بعلامه النون رجل تزوج امرأه نكاحا فاسدا فمات بولده الى سنة اثم ثبت النسب لكن المدة
بغير عند له لا والى سنة من وقت النكاح وعندم لا من وقت الدخول الى سنة اثم والفتوى على قول
مقدم هكذا احتيارا للغير الى الليث لا لان النكاح الصحيح انما قام مقام الوطى لانه دواع اليه شرعا والنكاح الفلدي
ليس بداعي فلا يقيم مقامه رجل تزوج ابنته الصغرى من ابن كبير لرجل بغير امره خاطب عنه ابوه ثم مات
ابو الصغرى قبل ان يجزى الابن الكبير بطل النكاح لان لاب الصغرى ان يفسخ هذا النكاح لانه في النكاح قائم مقام
الصغير والصغرى لو كانت كبيرة فزوجت نفسها من ابن كبير لرجل من بني اوفه خاطب عنه ابوه كان لها
ان يفسخ النكاح قبل ان يجزى فكذا الاب فافادات كان مومنه بمنزله رجوعه وبمنه لو كان مكان الصغرى
كبيره زوجها بغير اذنه وباتى للسلم على حالها لا يبطل النكاح لموت الاب لان الاب لو اراد ان يفسخ
لا يفتقر لان بمنزلة الفضولي وللزوج ان يضرب امرأته على اربع خصال وما مومنه مع الاربع احدا على
ترك الزينة للزوج والزوجه يريد بها والثاني على ترك الاجابة ان دواعيها الى فراشه والثالث على ترك الصلوة على
ترك الغسل من الجنابة والرابع على الخروج من المنزل لان الاول يخل بعقود النكاح والثاني والثالث والرابع عصية
رجل فخر بامرته ثم تاب يكون محكما لا ينهيا واما لانه لا يجوز له نكاح ابنتها واما تزوج جده للمراة محرم لها
ان كان وحده سوا كانت من قبل ابيها او اُمها زوج بنت بنت او زوج بنت ابن محرم لها فحل بها اولم
يبدل بها لان البنت لا يحرم بنفس نكاح الام فكذا بنفس نكاح الجدة والام محرم بنفس نكاح البنت فكذا بنفس
نكاح بنت البنت رجل نكح بامرأه فنجست منه فلما استبان جملها تزوجها الذي زنا بها فالتكاح جائز
وان جاءت بولد بعد النكاح لستم اثم فسادا ثبت النسب ومرت منه لانها جاءت بالولد في مدة تكلم
بغير نكاح صحيح وان كانت لاق من سنة اثم لا يثبت النسب ولا يرت من لانها ما جادت به بطله كل
تامه رجل تزوج ابنته وبهتوك فماتت الابنة فزعم ابو ابي ان الذي وقع البها من بها زكان لانه منها لكن
اعادها فالتكاح قول الزوج وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد الزوج لان الظاهر ان الاب اذا تزوج ابنته
يدفع المال اليها بغير من الملك فلا يصدق الا بالبينه وصار كمن دفع ثوبا الى قصاص لم يقصر ولم يذكر له اجره

على الاحاق منها في الظاهر كذا هذا والبينه الصحيح ان يشهد عند التسليم الى الابنة الى اعانت هذه الاشياء
مطريق احازته او مكتبة نسخة معلومة ويشهد الاب على افرادها ان جميع ما في هذه النسخة ملك الذي عارته بيدك
لكن هذا يصلح للقضاء ولا الاحتياط لجواز ان اشترى لها بعض هذه الاشياء في حال الصغر فهذا الاقرار لا يصير
للاب فيما بينه وبين الدنف فالاحتياط ان يشترى منها ما في هذه النسخة من معلوم ثم ان البنت يبرء عن النسخ المتعار
للعنف انه كذلك لفا كان العرف مستورا ان الاب يدفع جهازا لعارته كافي وبارنا وان كان مشركا فالتكاح
قوله رجل طلب من امرأة زنا ثم قالت وهبت نفسي منك محض من الشهوة وقبل الزوج لا يكون نكاحا فرق
بين هذا وبين ما اذا وهبت نفسها منه بطريق النكاح لانه لا يطلب منها الزنا فيه المرادة نفسها منه كين من
الزنا لاهية حقة او لو كانت هبة حقة لم يكن جوابا لما التمس فاما اذا وهبت نفسها على وجه النكاح وهذا هبة
حقة فكون نكاحا فصار هذا كما اذا قال الاقوه وهبت ابنتي منك محض من الشهوة وقال الاقوه فقلت يكون نكاحا
ولو قال وهبت ابنتي منك لتحمل لا يكون نكاحا وان قال الاقوه فقلت صبي تزوج امرأه بالف وغاب الصبي
فلما حضر تزوجت للمراة بزوجه آقوه والصبي قد اجاز النكاح بعد ما بلغ هذا على وجهين اما ان تزوجت للمراة
قبل اجاز الصبي او بعد اجازته ففي الوجه الاول جاز لان الاقدام على النكاح الثاني فتح الاول ولما ولا يفسخ
وفي الوجه الثاني ان كان للام من مثلها في النكاح او ما يتغابن الناس فيه لا يجوز نكاح الثاني وان كان به كثير لا يتغابن
بشبه فكذا ان كان له اب وجد وان لم يكن له اب وجد جاز لان هذا النكاح لم ينقض لانه لم يكن له محرم
فاذا اجاز فالاجاز لم يفسد الوطى فلم يعمل المرادة اذا وصلت شوها بشعر غير محرم فذكر قولهم
لعن الله الواصلة والمستوصلة وهي التي تنقل شعرا بشعر غير ما ليزن به وانا جئت الرخصة فيما يتخذ من الوبر
فتزوي به فيزيد قرون النساء وهذا بين العبد اذا كان له شعرة في جبهته لا بأس بالنكاح لم يفعلوا ذلك
لانه يزيد في الثمن وهذا يدل على ان العبد اذا كان للخدمة ولا يبرئ البيع لا يبيح ذلك وهذه المسئلة وان كانت
يخالف مسائل النكاح غير ان مسائل هذه المسئلة وقد اوردت النظم المطلقة لفظها الزوج الثاني
واعترضت منه وعاد الى الزوج الاول نكاح جديد ثم ادعت ان الزوج الثاني لم يبدل بالزوج المسئلة على وجهين
ان كانت المنة بشرط ما قبل الاول او كانت جاهلة ففي الوجه الاول لا يصدق ولم ان يسكنها لان اقدامها على
النكاح يكون اقرا واما بشرط المحل وفي الوجه الثاني يصدق لان اقدامها على النكاح لا يكون اقرا بشرط
المحل ولو قالت ما تزوجت بزوج آخر سياتي بعد هذا في الباب بعلامه الباء رجل اشترى لامرأته امقعة

بعد ما بنى ما مرنا وضع الهادراهم حتى استعرت من ايضاً ثم اخلفنا فقال الزوج مؤمن لله وقال للمرأة من
هديم دكس للجامع الصغير ان القول قول الزوج الا ان يكون شئاً بواكل وقال الفقيه ابو الليث الخناري ان ينظر
ان كان ما كان من متاع سوى ما يجب على الزوج فالقول قول الزوج انه من المهر وان كان من متاع كان واجبا عليه
كما جاز والدفع ومتاع البيت فليس له ان يحب من المهر لان الظاهر بكذبها والحلف للملاء ليس عليه ان يثبتها لها
امر الزوج المظلم اذا ارادت ان يتزوجها الزوج فقال لا تزوجك حتى تسميني مالك على فوهبت مهرها على الزوج
ثم اتى الزوج ان يتزوجها فلم يوافق على الزوج يزوجه او لم يزوجه لانها جعلت للمال عوضاً للزوج ولا يصح ان يكون العوض
عليها في النكاح امرأة حامله فاعترض الولد في بطنها فلم يوجد الى استخراج سبيل الا انقطع الولد اربابا
ان كان ميتا في البطن او جبارا فان كان ميتا لا باس به لانه ليس فيه قتل الولد وان كان جبارا لا ينفى جوار النكاح
اربابا لان هذا قتل احيا ثم نفس لفر وهذا لم يرد به الشرع جارية لها اسم في صغرها فلما كبرت باسم تزوجت
باسمها لانها ان صارت موروثة هذا الاسم لا باس به لان هذا الاسم للتعريف فاذا عرفت هذا الاسم فيجب به التعريف
امرأة وكلت رجلا يتزوجها من نفسه وضمير اليك قال الشافعي ان قد تزوجت فلانة ولم يعرف الثمن فلانة
لا يجوز النكاح سالم بذكر اسمها واسم ابها واسم جدك لانها غايبه والغايب يعرف بالتسمية الا يرى انه اذا قال قد وكلتني
لا يجوز وان كانت حاصنة متبقة ولا يعرفها الشهوة فقال تزوجت هذه وقالت من تزوجت جاز لانها حاضرة
مولى لها والحاضر يعرف بالاشارة وان اراد ذلك الاحتياط كلف وجبها حتى يردوها الشهوة او بذكر اسمها
واسم ابها واسم جدك يكون متفقا عليه فيقع الامن ان يرفع الى قاضي وفي قول من يفسر بجي انه لا يجوز النكاح فيبطل
وهذا كله اذا كانت الشهوة لا يعرفون للمرأة اما اذا كانوا يعرفونها والمرأة غايبة فذكر الزوج اسمها لا يجوز
جاز النكاح اذا عرفوا الشهوة انه اراد به المرأة التي عرفوها لان المقصود من التسمية التعريف وقد حصل للعرف
باسمها رجل زنى بالمرأة وتزوجها وهو على بطنها فغلبه مهران مهر مثلها بالزنا لانه سقط به التحريم
تزوجها قبل تمام الزنا ومهر لفر بالنكاح وموالمسى لان هذا اكثر من الخلو رجل بعث الى امراته متاعا وبث
اب المرأة اليه ايضا متاعا ثم ادعى الزوج ان الذي بعث كان صدقا فالقول قوله مع عينه لانه مولى له للملك
فان حلف والمتاع قائم للمرأة ان يرد ويرجع بما بنى من المهر وان كان هالكا لا يرجع بالمهر واما الذي بعث
اب المرأة ان كان هالكا لم يكن على الزوج شيء وان كان قابلا فله ان يرد ما بنى من المهر وانما ان بعث من مال نفسه
او من مال البنت برضا فانما في الوجه الاول له ان يرجع لان الواجب اذا لم يكن حارم كان له ان يرجع في البسم

في الوجه الثاني لا لان الزوج اذا بعث لم يرد بها لا يرجع فيها امرأة قالت رجل زنى بك فغلبه مهران
ورسم وقال الزوج قبلت النكاح على العين حاز النكاح لانه اجاب بما احاطت به وزبارة فان قالت
للزوجة قبل ان يتزجها قبلت العين فعلى الزوج الغاوص لانه قبلت الزبارة وان لم قبل للمرافعة
حتى تزجها جاز النكاح على الالف وسباني تمامها في كتاب البيوع الخايرة للعلامة العلامة النون رجل
قال لا تزوجك حتى ابنتي على الف فقال الزوج قبلت النكاح ولا قبل للمهر فالنكاح باطل لانه لم يحرم للملك
العقد وان قبل النكاح وسكت عن المهر جاز النكاح على ما سمى من المهر لانه اذا قبل ذلك النكاح وفك
النكاح بذلك للمسمى كان قبولا لذلك المسمى رجل قال لامرأته ابراني من مهر كذا حتى أهت لك كذا وكذا
وابى الزوج على تزويجها منه شئاً بعدما ابرها قال يعقوب للمهر عليه لكان وسباني تمامه في كتاب البسم
في الباب بعلامة النون امرأة جاءت الى القاضي وقالت اني اريد ان ارجع وليس لي ولي ولا يعرفني
احد فللقاضي ان ياذن لها بالنكاح لانه اذا لم يكن لها ولي فللقاضي ان يقول لها انك ان تزوجي لان
النكاح بغير ولي صحيح ولذا سئل القاضي على السعدى ان كل من ابنتي بهذا فالاولى له بعدا وبطل
حتى يرفع الامر الى القاضي قال الاول ان بعدا لان هذا يرجع الى قول لفر رجل من امراة بتهمة عليها
رجع فان كان الدرع صفيق يمنع وصول حرارة بدنها الى يده لا يثبت حرمة للصامرة وان كانت رقيقة
يثبت لان الاول من رجوع والثاني من المرأة رجل له حارة يطاؤها ويعزل عنها فجاءت بولدان كانت
غير محصنة يدخل ويخرج واكثر ظن الرجل ان الولد ليس منه فهو سعة من نفيه وان كانت محصنة فلا يصح
النفي ولا يعتمد على العزل لانه قد يعزل في الفرج الخارج ويظن انه لا يدخل ويبدل متى عزل ثم عاد وجامع
ان عاد قبل ان يقول بحبل لانه يبقى للاد في ذكره وان عاد بعدا بال لا يحبل رجل وامرأة اقربا بالنكاح
بين يدي شهوة بان قالوا بالفارسية زن وشومهم لا يعقد النكاح بينهما سوا الحنث والان النكاح اثبات وهذا
الظهار وما متقاربان ولذا الواقع بالان كاذبا لا يصير كالمراة اذا كان لها ام ثم الاصل
زوجها محتق فالحق لا يكون كقولنا هذا المرأة لان للحق قد بقي فيه اثر من انا والحق وهو الولد والمرأة
لما كانت اتمها عن الاصل كان من حره الاصل فلا يكون كقولنا اما رجل تزوج امرأة على انها بكر وحظ بها
فوجدنا غير بكر فالمرء واجب عليه بكالم لان البكر لا يرجع مستحق بالنكاح الزوج اذا اراد ان يخرج للمرأة
من بلد الى بلد وقد اذن مهرها في الكتاب ان لها فذكر فاضيا والقيمة ان الليث ان ليس له ذلك

لأنها لا يابن على نفسها في منزلهما فكيف تسمى في سفرها ولا ذلك لولا أنهما من البلد إلى القرية من القرية إلى البلد
لأن ذلك ليس سفر رجل أراد أن يطلق امرأته بغير ذنب يسعهما بينه وبين الله تعالى إذا سترها باحسان
وسوان يعطيهما مهرها ونفقة عدتها لها دون أن يتزوج ليرى على من هو وظلمه كان كثر النكاح كثير الطلاق
ف قيل له في ذلك قال اني احب الغنا والله توجع هذين الغني يعني النكاح والطلاق لما النكاح قال الله تعالى ان
يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله وأما الطلاق وان ينفقوا يعني الله كلا من سخطه امرأة تزوجت بغير كفوف
فللولى ان يرفع الامر الى القاضي حتى يرفع وان لم يكن الولي ذاهم محرم منها كائن النكاح المختار لان حق المصوم للولى
حيث يرفع العار اليه فهو الولي البكر افا جامعها زوجها فمادون الفرج فجلت بان دخل الما فخرجها فلما فوجئت
او ان الولي ان يزال عذر زنا اما بيمينه او بحرف الدرم لانه لا يخرج الولد بدون ذلك الرجل اذا كان لا يملك
نفقة للمرأة وهي مصرع لا يكون موكلها لان الكفاية بالهرم والنفقة مصرع كانت للمرأة او مصرع لان المهر
والنفقة عليه فيعتبر هذا الوصف في حق امرأة زوجت اخوها وهي صغيرة وقضت صداقها ثم كبر هذا
على وجهين اما ان كانت الام وصيتها او لم تكن ففي الوجه الاول لما ان يطلب منها بصدقتها لانها قبضت لما حق
القبح من الوجه الثاني لما ان يطلب زوجها والزوج يرجع على الام لانها قبضت وليس لما حق القبح وكذا
الجواب في سائر الالفاظ سوى الارب والجد لان قبض للمرأة صرف في مال الصغير وليس لعينها ولاية التصرف
في مال الصغير امرأة وكلت رجلا ان يزوجه مهر سبعة درهم فزوجها الوكيل واقامته المرأة مع الزوج
سنة ثم زعم الزوج ان الوكيل زوجها منه بدينار وصدقه الوكيل بذلك فهذا على وجهين اما ان اقر الزوج
ان المرأة لم توطئ بدينار او انكره واختلفا في الوجه الاول للمرأة باختيار ان شادت اختارت النكاح
بدينار وليس لما غير ذلك وان شادت رقت ولها عليها مهر مثلها بالغا ما بلغ ولا نفقة لها في العقد
لانها لما رقت تبين ان الدخول حصل فكل نكاح موقوف فيجب مهر المثل وفي الوجه الثاني فكذا الجواب
لان القول قولها مع يمينها فيجب الاحتياط في مثل هذا الامر لانه ربما يقع مثل هذا وحصل منها اولاد
ثم ينكر المرأة قدر ما زوجها الوكيل ويكون القول قولها في النكاح وكذا هذا في سائر الالفاظ اذا كانت للمرأة
بالعنة رجل قال للشهود اشهدوا اني تزوجت المرأة التي في هذا البيت وقالت من قبلت فسمع الشهود مقالها ولم
يروا شخصا فهذا على الوجهين ايضا اما ان كانت للمرأة وصدقت في البيت او كانت معها غيرهما من النساء
ففي الوجه الاول جاز النكاح لانه زالت الجاهلية وفي الوجه الثاني لا لانه لم يزل وهكذا ووطئت للمرأة

رجلا فسمع

رجلا فسمع الشهود قولها ولم يروا شخصا فهذا على وجهين ايضا امرأة زوجها ولها من رجل غير
امرأها فبلغها الخبر فزوت ثم قالت بعد ذلك في مجلس آخر بعدها قال لها ولها ان اقواما خطبوك فعات
انا راضية بما يفعل فزوجها الولي من الاول فابت ان يجبر النكاح كان لما ذلك لها رضىت بالصرف الى
غير الولي دلالة لان قد يرعد النظام كان الولي قال لها اذا ايت ان يرعى بفلان فقد خطبوك
اقوام آخر ما ذا تقول فقالت رضىت بما يفعل وصار هذا بمنزلة من اطلق امرأته فيقول الرجل لا آخر
اني كرهت صبيحت فلانة فطلقها فزوجني امرأة تزوجنا فالي فزوجها للطلق لم يجز وكذا اذا باع عبدا ثم
امرأته بائنا بعد فاشترى ذلك العبد لم يجز لما قلناه اذا زوج غير الاب والجد للصغير فلا الخط
ان يعقد مرتين بهر مسمى ومرة مهر غير مسمى لامرأته احد ما انه لو كان في التسمية نفسان لا يصح النكاح الاول
فيصح النكاح الثاني بهر للمثل والثاني ان الزوج لو كان حلف بطلاق امرأته فزوجها بلفظ ان تزوج امرأته
او بلفظ كل امرأة تزوجهما يعقد النكاح الثاني بجل وان كان ابا وجدا فذلك عندلته من وم
وعندلته بكذا الوجه الثاني امرأة لما مالبك فقالت لزوجها اتفق عليهم من مري فاتفق عليهم
فقالت للمرأة لا اجعل النفقة محسوبة لاني استخدتهم فما اتفق عليهم بالمعروف فهو محسوب عنهما لانه اتفق
بامرأته امرأة بالعتة زوجها ولها قبلها الخبر فقالت لا اريد الزوج او قالت لا اريد فلانا في الوجه الاول
قالوا لا يكون رقا وفي الوجه الثاني يكون رقا والمختار ان يكون رقا في الوجهين جميعا لان قولها
لا اريد ارادت بذلك لاهذا الزوج ولا زوج آخر وان ارادت بغير هذا الزوج ولو قالت لا اريد فلانا
كان رقا كذا هذا الولي اذا زوج بكرا فبلغها الخبر ففحكت او بكيت فاما ففحكت جاز النكاح لان الفحل
دلالة الرضا لانه ابنة السرور واما البكاه فتكلموا في ذلك والحجج رانه ان كان مع القبيح الضرب لا يجوز النكاح
لان هذا ابنة الرق وان كان مع السكوت جاز لان هذا ابنة الرضا بغير نفقة خبر النكاح فاخره العقال
العطاس والسعال فاذا نسب عنها قالت لا ارضي جاز رقا وكذلك اذا اخذها ثم ترك وقالت
لا ارضي لان هذا سكوت ضروري فلا يكون دلالة الرضا رجل قال لابنته ان فلانا جئت فقالت لا يزوجه
من فلان فاق لا اريد فزوجها ابوها فبلغها فسكنت جاز النكاح لان الخط لالحال لا يمنع الرضا من
ولو انها قالت قد كنت قلت اني لا اريد فلانا ولم تزوجه على هذا لم يجز نكاحها لانها اخبرت انها على اباها
الاول رجل زوج ابنته البكر بالنفقة فطلب الاب مهرها فقال الزوج وضلت بها وقال الاب لا يرضى بكم

في منزلي فالقول قول الاب لان الزوج يدعي شحا حافوا ولا يثبت له فان ظل الزوج للقاضي طلب الاب ان لم يعلم
اني دخلت بها هل خلف لم يذكر في هذه المسئلة وعلم لم يخلط لانه اقرض في حق نفسه حتى لم يكن له ان
يطالبه بالمرء وكانت المطالبة الى البيت وكان الخلف مغبدا رجل يزوج امرأته بهر معلوم فادوات لم يمنع
نفسها حتى يستوفي جميع المهر ليس لها ذلك في عرفنا لان في عرفنا البعض موجب والبعض محجل وللجواب
وستبينان والموجب يسمى كزوجي وللعرف كالمشروط فينظر الى المسمى والى المراة ان مثل هذا المسمى
لمثل هذا المراة كم يكون منه محجلا ولم يكون منه موجب في العرف فيبقى بالعرف للستر من الناس فان شرط
تجبل الكل في العقد وجب التجبل لان الثابت بدلالة العرف النابع لولا لم يوجد الصريح خلافا عبد تزوج
امراة ثم امرأته ثم امرأته فبلغ المولى فاجاز الكل فهذا على وجهين اما ان لم يدخل بين مني الوجه الاول
جاز نكاح الثالث لان الاقدام على النكاح الثالث وقا النكاح الثانيه والاو على من الموقوف نكاح المراة
الثالثه في الوجه الثاني فسدت نكاح من لان الاقدام على النكاح الثالث لا يمكن ان يجعل رقا في عمل الثانيه
والا في نكاح الثالثه في عدة الثانيه والاو لا يجوز وكذا المولى لو تزوج عتقه فهو يغير لغيره فيبلغ الى
واجز من جميعا جاز نكاح التاسع والعاشرة لانه لما تزوج الخامسة كان ذلك رقا النكاح بزوج ومعه من
اجمع عددها ولم يذكر القنينة او انقضا انه بعث ليدفع ويطلع من اجتمع عندها ليطالب منه القنينة او اخلفنا
في فكر القنينة في الوجه الاول ليس له ان يرجع عليها لانهما انقضا انه شرط عليها القنينة وفي الوجه الثالث القول قولها
مع يمينها لان حاصل الاختلاف راجع الى شرط الضمان وهي منكدة رجل له والدته مشابة يخرج الى الولاء والماتم
مغير لغيره مع الزينة ولا زوج لانه لم يثبت عنده انها نسأ ويخرج ليس يسمع منه اياها لانه امرأه احسانا بالنفس
وهذا يغتفر الاحسان وان حج عنه ذلك رفع الامر الى القاضي حتى يامر القاضي بالمنع لانه لقا امرأه القاضي
المنع كان المانع هو القاضي معناه فكيف يكون ابعده من فوت احسانه امرأته اختلعت من زوجها على مهرها ونفقة
عدها وعلى ان يسكن ولها منه ثلث سنين بنفقتها فلما مضى عليه ايام وقت عليه الدار اخبرته على ان يسكنها
بنفقتها ست سنين لان الخلع هذا الشرط قد صح فوجب عليها الوفاء بهذا الشرط وان ذكرت على زوجها او توارت
وهربت الزوج فللزوج ان يأخذ قنينة النفقة منها لانهما امتنع عن ايعاء بدل الخلع فوجب عليها قنينة بدل الخلع
اختلعت على عبد وادى العبد كان عليها قنينة وهذه المسئلة واحسانها في الجامع الصغير المنسوب الى الشيخ ابى
المسكين امراة اخرجت من منزلها وتركت صهرها في المهر منسقط المهر ومات الصهر لاني عليها لانه لم ينفق

امراة اختلعت
مع زوجها

فصار كما لو اخرجت من منزلها في اوطار وطرها في البيت لاصحان عليها رجل له عبد لا ينفق عليه هل للعبد
ان يأكل من مال مولاه فهذا على وجهين اما ان كان قادرا على الكسب اعاجز اعنه في الوجه الاول ليس له ذلك
لانه قادر ان يأكل من كسبه وفي الوجه الثاني له ذلك لانه عاجز عن كسبه وان كان قادرا على الكسب ولكن
المولى منع من الكسب يقول له العبد اما ان ياذن لي في الكسب او يمتنع علي فان لم ياذن لم يملك ان ينفق
على نفسه من مال المولى رجل طلق امرأته ثلثا وكنتها عن الناس فلما حاصت حبسها وطبها فجلت فاقربط لانيها
وكان لها النفقة ما لم ينفق الخجل اذا دعت الزوجه بين الزوجين فالام احق بالولد ما لم يزوج بزوج آخر
فاذا تزوجت باخ الزوج او بذي رحم محرم من الولد كان الام احق بولدها وكذا الجدة وكل امرأه لها حق
في الولد لان الزوج اذا كان ذارح محرم من الولد لا يضر به الولد امرأه معتدة او مسكوحه ابنته لم يضر
او خبث اما ان كانت علة لا تقدر على الطبع او كانت من الاشرف كان على الزوج ان ياتى بها لمن يطبخ ويخبز
في هذه الصور لانهما غير متعينة فاما لقا قدرت مني من خدم نفسها جبر عليه لانهما متعنه فان رسول الله صلى
جعل لخدمته التي داخل البيت على المراة والتي خارجة على الزوج هكذا قضى رسول الله صلى بين علي وفاطمة
امراة لها اب وليس لها من يقيم عليه غير البيت بمنوها الزوج من معاهد جاز لها ان تعض زوجها وتطبخ
اباها كان الاب مؤمنا او كافرا لان القيام فرض جليها في هذه الحالة الامسة اذا طلق فتعد ثلثه شهر
بالنفس وهذا الاباس فكلوا والمحنه رانه خمسة وخمسين سنة فصاعدا لانه اعدل الاقارب الا لاذبه اولى
رجل طلق امرأته بالباه به وهي مع زوجها في الخنة والزوج ينتقل من موضع بالكاه والمادهل مع الزوج ان ينتقل
بها فهذا على وجهين اما ان لا يدخل عليه ضرر من في نفسه وماله في تركها في ذلك الموضع او يدخل في الوجه الاول
ليس له ان ينتقل بها ولا لانه ان ينتقل من ذلك الموضع لان الاعتدال في موضع الطلاق واجب والخروج من
الوجه الثاني له ذلك لانه مست الضرر والضرر ليس يمنع للخطورات المراة اذا ابرأت الزوج من النفقة
بان قالت انت بري من نفقة ابدما كنت امرأتك فهذا على وجهين اما ان لم يرض لها القاضي النفقة او رض
لها كل ثم عتق في الوجه الاول البراءة باطله لانه ابرأت قبل الزوج وفي الوجه الثاني صح الابراء
من نفقة اول الشهر ولم يصح من نفقة ما سوى ذلك الشهر وكذا وقالت ابرأتك من نفقة سنة لم يبرأ الا من
نفقة شهر واحد لان القاضي لما فرض لها كل شهر فلما فرض القاضي معيارا يتجود بتجود الشهر فلما تجدد الشهر
لا يتجود الفرض ومالم تجدد الفرض لا يصير نفقة الشهر واجبا ولو قال بعد ما كنت الشهر ابرأتك عن نفقة ما

وما يستقل بولي من نفقة ما مضى وهو نفقة ما استقبل بعد زفافه شهر ولا ابدان زيادة على ذلك قضاء ونفقة هذا
من اجرة من رجل خذ كل شهر بعشرة دراهم ثم ابراءة من اجرة العلام ابدان لم يبرأ الا من اجرة شهر واحد
رجل طلق امراته ثم صالحته من نفقة عدتها فان كانت عدتها بالشهر حجاز الصبح لان وقت النفقة معلوم فالصالح
رفع عن معلوم فيصح وان كان عدتها بالحيض لم يحضر لان عدتها مجهولة وكانت النفقة مجهولة فالصالح وقع عن مجهول
فلم يصح خاتمة الصغير التي لا زوج لها اذ اطلقت ان يسكنها وان يتعاهد بها قال النفقة ابو الليث بن جبر
وهذا فرع ما قاله ان الام اذا ابت ان يسكن الولد وليس لها زوج انها تجبر على اسكان الولد وما اخترنا
من الجواب ان الام لا تجبر حالها في التام اولى المختلعة بنفقة عدتها هل يخرج في حواجرها بالنها رثكلوا فيه
وقد ذكر في الجامع الصغير انها لا تخرج لانها هي التي اطلقت حتما في النفقة فلم يصح الا بطلان فما يؤخذ الى بطلان
حق الشراء وسوءه الخروج بها رافى العدة المراءه اذا ارادت الخروج الى مجلس العلم بغير رضا زوجها ليس لها ذلك
لان رضا الزوج احق من مجلسها فان وقعت لها نازلة ان سال الزوج عن العالم لا يسعها الخروج وان امتنع الزوج
من السؤال بغيرها جسد الخروج من غير رضا الزوج لان طلب العلم نفسه بغير ما يحتاج اليه فرض على كل مسلم مسلمة
والفرض بقدم على حق الزوج فان لم يقع لها نازلة لكن ارادت ان يخرج الى مجلس العلم ليسلم مسلمة من سائر الزوجه
والصلح فذا على وجهين اما ان كان الزوج يحفظ لسابله بذكره عندها او لا يحفظ ففي الوجه الاول له ان يسفها
من الخروج وفي الوجه الثاني له ان يافق لها احبا نال الخروج وان لم يافق فلا شيء عليه ولا يسعها الخروج وما لم ينزل
بها نازلة وجب له عاقبة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة لان الزوج يحتاج الى عاقمة واحدة خاصة فزوجه
الا ترى انها لا يساع في سائر الدون فكذا في النفقة وجب لزوجه امراته وان في مهرها والزوج يسكن في ارض الغصب
فامتعت لراة منه كان لها عليه النفقة لانها تحتم وليست بتامه اذا وقعت العرق بين الزوجين منها
ولصغير فادى الزوج انها تزوجت بزوج آخر وانكرت لراة فالقول قولها لان الزوج يدعى بطلان حتما
في الخصامه وان اقرت انها تزوجت بزوج آخر لكن لم يثبت ان طلقها فذا على وجهين اما ان تبين الزوج اولم
يتبين ففي الوجه الاول القول قولها لانها لم تزل على نفسها الا ترى ان كل من ادعى طلقها النكاح يحكم هذا
الاقرار لا يلزمها وفي الوجه الثاني لا يقبل قولها حتى يقر به ذلك الزوج امراته قالت للقاضي ان زوجي يريد ان
يغيب فارادت ان ياخذ منه كفيلا بالنفقة قال ابو حنيفة ليس لها ذلك لان النفقة يجب لزوجها ان يكون لها
ذلك واخذ منه كفيلا بنفقة شهر وعليه الفتوى لان النفقة ان لم يجز الخال حبت من بعد فصيحة كانه كذا كالا

على الزوج

على الزوج فوجب استحسانا ونفقا بالناس رجل كفل امرأة بنفقتها على زوجها كل شهر ثم طلقها الزوج
طلانا رجعي او باينا يوجب كفيلا بالنفقة لان نفقة العدة من نفقة النكاح الا ترى ان النكاح متى كان فاسدا
لا يوجب النفقة امراته معصرة لها سكن منسكنه ولما اخرج موثر عن جبر الا في نفقتها فالبزخ الكتابات
لا يجبر وقد ذكر الخصامه في كتاب النفقات انه جبر الا اذا كان في المنزل فصل لا يحتاج اليه السكن وقد ذكرنا
شرحها في كتاب النفقات اذا اراد الثاني ان يقضى على الزوج بنفقة زوجته والرجل اشهر
المال الخبر الخواري والتم المشوى او على العكس بعض حال من نظمو بعضهم قالوا يعتبر حال المراءه اعتبارا بالمر
فان مر مثلها بما لها فينفق الزوج عليها بغيره وكان الباقي ذبنا عليه وما لم ينفق من حال الرجل وقال الخصامه
في النفقات يعتبر حالها حتى لو كان الرجل مغرطا في العنان والمراءه في الغفر او على العكس معنى عليه بالنفقة
الوسط وقد ذكرنا هذا في شرح كتاب النفقات **باب السكاح بعلمه العبد**
بكر زوجها ولها نفقات بعد سنه اني قد كنت قلت حين بلغني النكاح لا ارضى فالقول قولها لانها مسكرة معنى لانها
ينكر وقوع الملك عليها فان كان حين بلغها الخبر كان عندها قوم فقالت قد رويت النكاح حين بلغني
لكنهم لم يسمعوا مني لم يقبل قولها لانه ثبت سلونها عندهم ذلك وهو القوم فثبت الرضا فاسم او لو كان زوجها في طام
الصغر وقالت بعد ما ذكرت اني اخبرت نفقي حين لم يركب لم يقبل قولها لان الملك ثابت عليها ومن تردد
ابطال الملك الثابت عليها فكانت مدعيه مهره ومعنى صغرى زوجها غيرها فبني بها زوجها فبلغت عند الزوج
نهي على خبارها ما لم يرض بالنكاح اما نصا او دلالة لانها صارت ثيبا وسكنت الثيب لا يكون رضاء
والرضا نصا ان يقول رضيت والدلالة التمكن من الجماع وطلب النفقة اما اذا اكلت من طعامه فخرمته
كما كانت نهي خيارا لان هذا ليس برضاء دلالة رجل زوج ابنته من رجل محضر وجلبت فسمع اهدما
ولم يسمع الاخر ثم اعاد الزوج فسمع الاخر ولم يسمع الاول فهذا فاسد لان كل واحد من النكاحين لم يسمع
سمع شاهدين رجل اشترى لابنه الصغير خادما لا يرجع عليه الا انه يهد انه اشترى له رجلا لانه منطوع
عاده وان لم ينقد الثمن حتى مات ولم يكن اشهد بوض من ماله لانه دين ولا يرجع عليه بغير الورثه فرق
بين الثمن وبين المهر يعرف في محله غلام له كاهن صحيح العقل ثم جن جنونا مطبقا جاز فغل ابيه
عليه في البيع والشراء النكاح وفيه لانه عاجز محتاج الى التصرف فيقوم تصرف الاب مقام تصرفه وادرج
لا يوقت في الجنون للطبق نشا كما موراه في التقدير ان فيقول من الى راي القاضي معونه زوجها غيرها او

او اخواتهم عقلت فلما خياري وان زوجها ابونا او جدنا ثم عقلت فلا خيار لها لان العتوه بمنزلة الصفح
 والجواب الصفح كذلك وكذا في العتوه وان زوجها ابوها فلا رواية عن ج ٢ وجوز ان لا يكون لها
 الخيار لان عنده اذا اجمع الاب والابن في الباتمة بولاية النكاح لابن فان كان الابن معتمدا على
 الاب عندنا ثم للزوج اذا كان اباه لم يكن لها خيار فاذا كان ابنا فكان اولى رجل تزوج امرأته
 على الف درهم الى سنة فاراد الزوج الدخول قبل السنة وقتل ان يعطيا شتا فهذا على وجهين اما ان
 شرط الزوج في العقد ان يدخل بها قبل السنة او لم يشترط ففي الوجه الاول جاز وفي الوجه الثاني قال محمد
 كل ذلك بالبيع والجماع بينهما ان التاجيل تاخير حتى للطالب في الباطن فلا يثبت له حق حبس
 كذا هو في آخرها في المطالبة بالهر فلا يثبت لها حق حبس فيها قال ابو يوسف في القياس ان يكون كذلك
 كالبيع لكن في الاستحسان ليس له ذلك خلاف البيع لان هذا الغبن فاحش وعلى هذا معنى لان حرم بيع بارا
 اذا ادى للعجل ولم يؤد للجعل فلم ان يبي لان الدخول عند لقاء العجل مشروط بما صار كالوكان مشروطا بفعل
 اذا كان موجبا للدخول غير مشروط بالوفاء والا فمكمل له ان يبي على قول لي بن اسحاق رجل تزوج امرأته من الابرار
 العشرة فاذا ادى اثني عشر فلما من ذلك شرع بغيرها الزوج من ذلك ما شاء عشرة قول لي بن م ٢ وعلى ما قال ج ٢
 لما اوجده العشرة ان كان هو مثلها اوجده العشرة لان للراهر احدى العشرة من اوجده العشرة او اوجدها مضافا
 ما لو تزوج على احدى العشرة فان وجدها تسع فلما تسع لا يفي في قول ج ٢ ٢ وبه يعني فرق بين سدا وبي
 اذا تزوجها على هذه العشرة الا ان ابى العروى فاذا ادى تسع حيث كانت لما تسع وفواب لفر هردى وسط
 في قوله جميعا والفرق ان في المسلم الاولي للمنطوق ثوب طلق والنزب للطلق لا يجب مهر الا بدي ان اذا
 تزوج امرأته على ثوب مطلق بحسب المثل وفي المسلم الثانية للمنطوق ثوب هردى وهذا يجب مهر رجل
 تزوج حبثه فدفعها دفعه ووضعت عندها ثم طلقها قبل الدخول بها فلها نصف المهر في قول ج ٢
 لان سدا اطلاق قبل الدخول فيجب نصف المهر بالنقص رجل زوج امته من رضيع ثم مات بولد فاذا جاء
 للمولى ثبت النسب منه لانه عبد ونسب له نسب ولو كان الزوج مجنون لم يثبت النسب لانه وان كان عبدا
 لكن له نسب من الزوج وعلى الزوج المهر كما ملا لانه ثبت الدخول حكما امرأته قالت تزوجت زيدا
 بعد ما تزوجت عمروا وادعى الزوجان النكاح في امرأته زيدا في قول ج ٢ ٢ وبه يعني لان قولها
 تزوجت زيدا اقرارها بالنكاح فصح الاقرار لزيد فقولها بعد ما تزوجت عمروا ابطال الاقرار الاول

فلا يمكن ذلك ام ولد لرجل تزوجت بغيره فان مولانا ثم اغتصبها سيدها او مات عنها فهذا على وجهين اما
 اما ان دخل الزوج بها اولا فان لم يكن يدخل لم يجز لانه يجب عليها العدة من المولى والعدة ما نفع نفاذ
 النكاح وان دخل بها جاز النكاح لانه يجب العدة عن الزوج فلا يجب العدة عن المولى رجل وكل جلا ان يكون
 امرأته نكاحا فاسدا فزوجها نكاحا صحيحا لم يجز فرق بين سدا وبين الوكيل بالبيع الفاسد والفوق لوكيل
 بالبيع الفاسد ووكيل بالبيع والبيع الفاسد بيع فاذا باع جازا فقد خالف في خبري معكروا اما الوكيل
 بالنكاح الفاسد فهو وكيل بالنكاح لان النكاح الفاسد ليس بنكاح لانه لا يبيد للكل فلهذا لا يجوز طلاقها ولا
 غيرها فاذا لم يصبر وكيل لم ينفذ تصرفه عليه جاز به مشركه بين شركين وطبها احد ما مرارا فاعلم بطريق
 نصف مهر وهذا للسلم في باب النكاح معلوم الواد رجل بعث للمراة مرفقا او تمرا او عسل ثم قال
 بعثت من المهر وقالت بعثت هديمه فالقول قول الزوج لانه سوا ذلك فكون القول قوله في جهة التملك الا فيما
 مضافا مكنه با عاق وذلك في شيء لا يبي ويضد رجل طلق امرأته ثلثا فتزوجت ما عتبر رجلا ودخل بها
 ثم فرق بينهما فاعلمها ثلث حصن منها وكان السكنى والنفقة على الاول فرق بين هذا وبينها اذا تزوجت قبل
 ان يطلقها زوجها ودخل بها الثاني حيث لا يجب لها النفقة ما اتمت في العدة والفرق ان للكوثر منعت
 نفسها عن الزوج بالعدة والمكسوم مني منعت نفسها عن الزوج لا تسحق النفقة اما المدة فامتنعت
 نفسها عن الزوج بالعدة الثانية لانه كانت عنده عن الاول نزال النكاح المرادة قبل الدخول بها اذا امرت
 وطلبت النفقة يرضى لها النفقة ان لم يكن حول بينه وبين ان يضرها اليه لانه ما امتنعت عن تسليم نفسها بل باعتبار
 ضررها من نفسها فكان لها علم النفقة الجارية اذا فعلت وفي ثلث سنين او اقل او اكثر وقد استغنت
 بالطعام ثم ارضعت لم يكن هذا ارضاعا محرما هكذا روى الحسن عن ج ٢ ٢ والخلاف عن اصحابنا
 وهذا الجواب خلاف ظاهر الرواية فان للزمت عند لي ٢ ٢ ان هذا الرضاع ستان ونصف والرضاع
 في مدة الرضاع محرم سواء عظم قل ذلك فاستغنى بالطعام اولا والغنى على هذه الرواية رجل تزوج امرأته
 وصغيرته في اوت امرأتان ولها منه ابى فارضعت كل واحد منهما احد الصبيين معا وتوثرنا الفاء
 لاصمان على واحد منهما لان كل واحد منهما يغني عن نفسه لخصمها خاصة وهذا الرجل قال لامرأتين لم في مرضه
 ان دخلتا الدار فاني انا طالق ورحلتا لا يجزمان المهرات هكذا ذكرهنا وهذا هو فان كل واحد
 منهما منفرد بنكاح التي ارضعها لصغيرها خاصة لانهما قهر ما مضى بها ابنت الزوج فحسد لايح هذا الجواب

والنكاح والاستبراء وانما هذا جواب سئل الفري وموانع لو تزوج امرأتين رضي عنهما فجاءت امرأتان
ولهما من رجل لقوبين والسئلة حالها لان في هذه السئلة بعلة الاختيم والاختيم لم يثبت لهما
فلم يضر كل واحد منهما مفسدة بصحتها كما في سئل حرمان للفرث رجل له امرأتان احدتهما صبيحة
والاخرى مجنون فاصغت المجنونة الصبيحة بانته من لانها صارنا اما وبنتا فان كانت المجنونة لم يدخلها
الزوج فلها نصف الصداق ولا يرص الزوج على المجنونة لان فعلها لا يوصف بالحايه وكذا الصغيره افا بادت
الى الكبره فاخذت نذرهما وسى ناعمة فاخذت منها بانته من ولكل واحد منهما نصف الصداق ولا يرص
الزوج على الصغيره رجل احذر بين الكبره والصغيره بانته من ولكل واحد منهما نصف الصداق
على الزوج واذا تعدد الرجل النساء يرص الزوج نصف المهر الذي لكل واحدة منها رجل له ام ولد فزوجها من
صبي ثم اعتنيتها فخيرت فاخارت فغيرها ثم تزوجت باقر وولدت فجاءت الى المصبي فاصغت بانته من
زوجها لانها صارنا ام امراة ابنه من الرضاع لان الصغيره صابنا لهذا الزوج فتوجب النكاح لصار الزوج
متزوجا امراة ابنه من الرضاع وهذا الجذر الزوج اذا طهرت عيني رجل سنة فان مرض في تلك السنة
يوصله ايضا مقدار مرضه عندم به والفتوى على هذا فرق بين هذا وبين شهر رمضان واباح جهرتها فانه
لا يجعل مكان شهر رمضان شهر آخر ولا مقدار ايام جهرتها والفرق وموانع الشروع اذا قدر مرة العتيف
السنة مع ان السنة لا تقري عن شهر رمضان واباح جهرتها كان هذا دليلنا حتى انه لا يجعل مكانها مرة
اخرى ولا ذلك للرضع فان من حكت لم تحسب على الزوج بدنة الخروج وان حج مواجب عليه لان في الوجه
الاول الجرح ما جاد في الفعل الذي به محتار فيه لجعل الجرح كالحج وفي الوجه الثاني جاد من قبله لزم
ما نت مع بعد الاجل مطاوعه له في الفناجعه لم يكن هذا رصنا كذا قال ابو يوسف ربه وعليه الفتوى
لان الرضا دلالة انما يثبت بالاقدم على فعل لا يصح بالرضا وهذا يصح فان النكاح قائم بينهما الى ان
يفرق القاضي بينهما فاذا رفته الى القاضي بعد تمام السنة وخبروا القاضي فان قامت من مجلسها قبل
ان حاشا فلا خيار لها كذا روى عن ام لا علم الفتوى لانها بمنزلة المجنونة افا قامت بطرحها
كذا هو هنا اذا تزوج الرجل امراة وموجب غلبت بعد النكاح كان لها الخيار وان سكنت زمانا لم يلا
وموجبها كانت على خيارها لان هذا ليس برضا دلالة العتيف اذا فرق القاضي بينه وبين امراته
ثم يزوج هذه المرأة لم يكن لها الخيار لانها رضيت بالمقام مع لان النكاح يباشر للمقام مع الزوج ولو تزوج

امراة لفرى عالمة بحاله ذكرهنا ان لها خيار وذكروا نكاح الاصل لا خيار لها وعليه الفتوى لانها
رضيت حاله رجل تزوج امراة فقالت للمرأة مودع محبوب وقال الزوج من رضاء فالتاضي برضاء النساء
فان شهدا انها رضاء فلا خيار لها لان الجناح انما يثبت لها اذا كانت الامساك بالمعروف من قبل الزوج
ولم يثبت لان الزوج لو كان مع الآلة لا يقدر على جهرها فلم يصح ما يجب مفتونا الامساك بالمعروف فتعزبت
للمقام زوج الامنة اذا كان غنيا فالجناح الى اللوى في قول لينة وعليه الفتوى لان القصور من اللوى
الولد والولد حق للوى ولهذا قال ابو حنيفة في الاذن في العزل الى اللوى رجل حل امراته الى
الريستان ان حل من طريق الجاه لا يكون هذا خلق لان الجاه لا يكون خاليه غالبا وان كان
من غير طريق الجاه يكون خلقا لانه يكون خاليه غالبا **باب النكاح**
بعلامة الواو الولي اذا اراد ان يزوج مكره اسمي لها رجلا فقالت له غبي احب الى هذا
ليس باذن النكاح وهذا اذا كان قبل النكاح فاما اذا كان بعد النكاح فهذا لان قولها
غبي احب الى ان تحل الاذن وعدمه فقبل النكاح النكاح لم يكن فلا يجوز ما اشك والاحتمال وبعد
النكاح قد كان فلا يبطل بالنكاح رجل اقام على امراته بينه وبين زوجها منه ابوا قبل بلوغها واقامت
من بينه وبين زوجها منه بعد بلوغها من غير رضا فبقيتها اولى لان البلوغ معنى جاد بينها فكان مستها
اكثر اثباتا ثم يثبت فساد النكاح ضرور عبد قال لمولاه ايذن لي في التزوج فقال ذلك البك فبولفن
لما قلنا في الباب بعلامة وان قال انت اعلم فليس ذلك باذن لان قوله انت اعلم عريته فارسلها فوبدان
وهذا ليس باذن رجل نظر الى فرج امته بغبي موه فتمنى ان تكون له حارته فوضع منه شهوته مع رفيق
بصره فان كانت الشهوة وقعت على ابنته حومت عليه امراته وان كانت الشهوة على ما بيناه لم يحرم لان
النظر الى فرج البنت لا يكون عن شهوة واذا نظر الى وبرا امراته بشهوة لم تحم عليها امرها لان النظر
الى فرجها محل قابلا مقام وطرها في حق الجباب الحرمه في العهره رجل قصد ان يقع امراته الى فراشه ليجامها
وسى ناعمة مع ابنتها المشتبه فوصل بين الزوج الى ابنته فقصصها باصبعه فظن انها امراته فكانت به وصلت
الى البنت وموشتى لها حومت امراته وان كانت حبسها امراته لانه قد وجد المس بشهوته فان كان لاثنين
لم يفرقت ملاستها فلا تحرم لانه لم يوجر المس بشهوته وان اختلفا فالقول قول الزوج لانه منكر فكون القول
رجل تزوج امراة على قطع شهوة وزنا عشر وهذا لا يباذل عشر مضروب جاز فلا يلزمه الفصل فرق من هذا وبين النكاح

حيث لا يقطع لان القطع في باب السرة يدور بالشبهات فينظر الكمال من حيث الوزن والقيمة جميعا
 فانما المراد بنسب مع الشبهات فينظر كماله من حيث الوزن لان من حيث القيمة امرأة لو عت على زوجها بعد وفاته
 ان لما عليه الف درهم من مهره تصدق الى تمام مهرها في قول الحق لان عند حكم من لا يملك مهره لم يملك مهره
 كان القول قوله وهذا سبيلها وحل قال لامرأة ان تزوجك على ان تعطيني عبدك هذا فاحابته بالنكاح
 جاز النكاح مهر للنكاح ولا شيء من العبد اما ان تزوجك على ان تعطيني عبدك هذا فاحابته بالنكاح
 العبد لان هذا شرط فاسد الابن لفا وطل جارية ابنه مرارا وقد اوعى الشبهة فعليه لكل وطل مهر
 ولو كان الاب وطل جارية ابنه مرارا فعليه مهر واحد لان في المسئلة الاولى الثابت للابن شبهة
 اشتباه وكان كل وطل استيفاء ملك الغير فيوجب للمهر وفي المسئلة الثانية للاب شبهة الملك فصار
 الوطن استيفاء ملكه ومن استوفى ملكه مرارا لا يلزمه البدل الامرة واحدة وعلى هذا اذا
 وطل جارية امراته جيب لكل وطل مهر لان لكل وطل شبهة اشتباه ولو وطل طاقته مرارا فعليه مهر واحد
 لان له شبهة ملك وفي النكاح الفاسد اذا وطئها مرارا جيب مهر واحد لان له شبهة ملك ولو وطل طاقته
 مرارا ثم طهر امه حلف بطلاقها يلزم مهر واحد لان له شبهة ملك ولو وطل احد الشريكين الجارية للشركة
 مرارا لم يكره في الكتاب وكان والذي يقول جيب لكل وطل مهر لان في النصف الثاني ليس له شبهة ملك
 فصار عت له جارية الاب في حق الابن المرأة قبل ان يقضى مهرها لما ان كح في جوارحها بغير إذن
 الزوج فاذا اعطاه لم يكن لها الرجوع الا بالاف من لان في الوجه الاول غير محسوس في الزوج وفي الوجه الثاني
 محسوس وجعل زوج ابنته البكر البالية لعة واواها ابوها النحول الى بلد اخر فعليه مهرها ان حملها معه وان
 كره الزوج فان اعطاه مهرها بنامة فللزوج حبسها لان في الوجه الاول ليس الزوج حق الحبس وفي
 الوجه الثاني محسوس وجعل زوج امراته محبوسا بغير طلاق فاستبان خلفته ان حاوت لاربعه شهر
 جاز النكاح وان حاوت به لاربعه شهر الا بوجاهة المحسوس لان في الوجه الاول الولد من الزوج الثاني
 في الوجه الثاني من الزوج الاول لان خلفته لا يثبت لان في مائة ومئتين يوما اربعين نطفة واربعين
 علقه واربعين مضغة **رجل عابث** ابن امراته ومهر بكره وانته عشرين شهرا متزوجا وجاوزه بالاولاد
 قال اموح الاولاد للزوج الاول حتى جاز للزوج الثاني دفع الزكوة الى هؤلاء وكوزنها فانهم لم وقال عندكم
 الجحاني عن ابي حنيفة ان الاولاد الثاني ورجع الى هذا القول وعليه الفتوى لانه يؤدى الى افساد امانات

المرأة في النكاح

المرأة ولا

المرأة ولا حال لها قال ابو يوسف عت الزوج على كفيها وقال محمد لا يجبر ولا يملك احد وقال كل من
 جبر على نفقة في حاله حوته بجبر على كفته بعد وفاته كذا في الارحام والعبد مع الوطى واصل محمد هذا
 غير انه استثنى الزوجية وعليه الفتوى واجمعوا ان من لا يجبر على نفقة حال حوته لا يجبر على كفته بعد
 وفاته كذا في الاولاد والاعمام والعمات والاخوال والحالات **باب النكاح**
بعلامته الباد وجعل قال لا تزوج ابنتك متى بالف درهم فقال ارفعها واضعها حيث
 شئت محض من الشهوة لا ينعقد النكاح لان هذا الكلام يحتمل الاجاب ويحتمل الوعد وجعل
 تزوج امرأة ووطئ بها ثم ادعت بعد الدخول انها قد ردت النكاح حتى زوجها الاب
 يقبل ذكره منها الصحيح انها لا تقبل لان التمكن كالاقرار ولو اقرت لم تقبل لانها منافضة للعدوى
 القاضية اذا زوج صغيره لا ولي لها ولم يافق له السلطان بذلك ثم افق له السلطان بعد النكاح
 فاجاز ذلك النكاح لم يجز هكذا ذكره هنا والصحيح انه كخبره فانه نكاح جامع ان العبد اذا تزوج امراته
 ثم افق له المولى بالنكاح فاجاز ذلك النكاح جاز لان الاجازة بعض النكاح فدخل تحت الامر بالنكاح
 وجعل قبض مهر ابنته من الزوج ثم ادعى عليه الرقة ثانيا فذا على وجهين اما ان كانت المرأة بكرا او نسيا
 فغ الرقة الاول لم تصدق الابنته وفي الوجه الثاني صدق لان في الوجه الاول لم يحن القبض وليس له
 حق الرقة وفي الوجه الثاني ليس له حق القبض فاذا قبض بامر الزوج كان امانته الزوج عند فاذا
 قال ردت على الزوج بصدق كالموضع اذا قال ردت الوعدة صحت لما وليان اقرب بعد
 غاب الاقرب غيبة منقطع كان لا بعد ولاية الزوج حيث زال المانع من ولاية الابعد وتكلموا
 في الغيبة المنقطع واختار اكثر للشيخ بالشهر لانه اعدل الاقارب والصحيح ثلثة ايام لانه مسبق سفي
 وبه يقضي القاضي اذا زوج صغيره لا ولي لها ان شرط تزوج الصغار في عهد القاض جاز في الاول لانه
 يستفيد الولاية من جهة السلطان فان فوض الولاية من جهة نيت الا فلا رجل كره ابنه على ان
 يوطئ بتزوج ابنته لانه لا يملك من الابن من اذن واؤفوز ندى فويزارم من جهة خواص كن فوصف له
 وزوج الابنة لا يجوز النكاح لان هذا لا يراه به التحقن قال الله في شاذ فلو توس ومن شاء فليكفر
 رجل له ابنة واحدة واسمها فاطمة قتالت وقت العتد زوجت ابنتي عاتمة منك ولم يقع الاشارة
 الى شخص لا ينعقد النكاح لانه اذا لم يقع الاشارة لا يحصل التعريف وليس له ابنة بذلك الاسم ولو قال

زوجت استى منى ولم ابنته واحدة ولم يزده على هذا جاز لان ما يمكن تصحيح النكاح بالتسمية لو كان
له ابتنان اسم الكبرى منهما عايشة واسم الصغرى منها فاطمة فانه ان يزوجه الكبرى وعقد النكاح
باسم فاطمة يتعقد على الصغرى منها ولو قال زوجت استى الكبرى منها فاطمة يجب ان لا يتعقد النكاح
على احدتهما لان ليس له ابنة كبرى بهذا الاسم وحل زوج ابنته حفصة السكاري ومن عرفنا من النكاح غير
انهم لا يذكرونه كاصحاب الامور السكون انعقد النكاح لان هذا النكاح حفصة الشهود وحل طلق امراته
وبينهما صغير وللصغيرة لعمه اراوت ان ترضيه وتسلمه بغير اجور من غير ان تمنع الام عنه والام تباي
وتطالب بالاب بالاجر ونفقة الولد فالام احق بالولد وانما مطلق حق الام اذا حكمت الام بالجر الوضاع
اكثر من اجرتها هكذا ذكرهنا والصحح ان يقال للام اما ان تسلك الولد بغير اجر واما ان تدفع الى
العمة وقد ذكرنا في الجامع الصغير واللبس وحل انهم بامرأة وظهورها حبل وزوجه ابوها منه
والزوج يكون الحبل منه جاز النكاح عند له وتم لان هذا حصل عن الزنا ولا نفقة على الزوج
لان منعه من استمتاعها وحل زوج وبنته وروى النكاح فادعى الزوج انها صغيرة واحدة منى
انها بالعمة فالقول قولها ان كانت موافقة لان النكاح يثبت بغير خبرها لانها مدعية ضرور
منكره ومعنى حيث ينكر وقوع المكالمة عليها اذا وقعت الفرية من الزوجين وبنتها ولد صغير فاختلعا
فقال الام انه ابن ست سنين فانا احق باسمه وقال الوالد ابن سبع سنين فانا احق باسمه
فالقاضي لا يشتغل بخليف الوالد لكن يدعو بالصبي فينظر حاله فان كان يستغنى عن الوالد
بان كان باطل ويترتب وحده ويلبس وحده فعت الى والد والافلا لان سبع سنين اقناه
مقام الاستغناء فاذ اوضح الاختلاف في هذا المقام مقام الاستغناء يتعرف القاضي من حقيقة الاستغناء
لان امكته التعرف **باب النكاح بعلامه السنين** وحل زوج
اختم ومضى صفته وموولها من صبي ليس له طاقه للهر وقيل ابو النكاح ومضى جاز لان الابن
الصغير يتعد عتيا في حق المهر بغنى الاب ولا يعرضيا بغنى الاب في حق النفقة لان العاقبة قد
جرت ان الابا يتحملون المهر عن الانباء ولا يتحملون النفقة وقد ذكرنا في الجامع الصغير وحل زوج
ابنته من رجل وسلمها اليه ثم ذهبت اليه ولا يدري ابن فميت ليس للاب ان ياخذ الزوج ليطالبها
لان الطلب ليس من حقوق الزوج والنكاح امرأة اذعت على رجل انه زوجها وانكر الزوج خلقه

ما دما منى زوجة لي وان كان زوجي نبي طالق باين لان الاستحلاف يجرى في النكاح عند ما
ومو المختار للفتوى وجوز ان يكون كاذبا في الحلف ولا يقع عليها الطلاق فيبقى معلنة من تزوج
امرأة بنتها في الله ورسوله لا يجوز النكاح لان نكاح لم حفزة الشهود وحكي عن ابى القاسم الصغار
ان هذا كفر محض لان اعتقاد ان رسول الله يعلم الغيب وهذا كفر صريح للمرأة بغير علمها النفقة
شخصا وتدفع اليها لان المرأة لا تغد عليها ان يتقدم الى القاضي كل يوم ولحق الاجال الشهر
فقد ربه وحل زوج ابنته من رجل ثم زعم انه نكح بكفروا ان ابنته حوت عليه والزوج منكر فالقول قول
الزوج لان ينكر الفرية ولاجل المرأة ان يقع معها غم لعل لم يكن سمعت منه كلمة الكفر لان اللوح ثابت في
حقها والممانع لان منع كانت ناشئ عاصيته لانها منعت بغير حق رجل مات فوجب له امراته فذاها
جاز لان الدين عليه الى ان تقضى نفقة البنت اذ القبول في حين الديون ليس بشرط لصحة البنت فكذا بعد
وفاته ولا يجبر الرجل على نفقة ذوي الارحام للحكم اذا كان له كفاف وفضل من قوته حتى يكون له ما ياتى
فصاعدا ثم ان نفقة ذي الرحم يجب على الزوج ونصاية اليسار ليس لهاخذ وبدابة اليسار له حد وبسبب
فقد اليسار والنصاب اذا مضى نفقة الاب على الابن سنين ولم يقض ثم ايسر او مات بطل لان
هذا اصله من وجه فلا يصير بينا من كل وجه وكذا اذا فرض القاضي الزرق من بيت المال ولم ياخذ من
ثم عزل بطل جميع ذلك وحل تزوج امرأة على الفى درسم ان كانت حيلة على الفى رسم ان كانت فيج
فان كانت فيجتم فمهر الف وان كانت حيلة فمهر الف فان لانه شرط كذلك وموول الكل وروى الزوج
بين هذا وبين ما اذا تزوجها على الف لانه لا يخرجها من كونه على الفين ان اخرجهما منها والفرق ان
المخاطرة دخلت في القيمة الثانية لانه لا يدري ان الزوج يخرجها ام لا اما هي لا مخاطرة في القيمة الثانية
لان المرأة على صفه واحدة فيجتم ارجسته غير ان الزوج لا يعرف ذلك جهالة لاوجب الخطر مريض كل سنة
فقال له حل الكون لكن وكلا في تزوج فلانه ابتك نكاح للرضى ارى ارى ولم يزده على هذا فزوجه بالمهر
لان هذا القول كمثل لمعناه وكيل مني ويحمل لمعناه وكيل كنم رجل خطب امرأة من ايها فقال ابو
بالفارس مرا كذا في يرسر هوجه بكند مرارداست ثم ان ابنته هذا زوج ابنته هذ وسكت اخته
وسى بكر ثم زوجه ابوها وسكت جاز نكاح الثاني لان الاخ ليس بولى والسكوت في غير الولي ليس برضا
صبيته ارضعها بعض اهل قرية ولا يدري من ارضعها من النساء وتزوجه رجل من تلك القرية فمضى

من اللقاع مع لانه لم يظهر المانع والواجب على النساء ان لا يرضعن كل صبي من غير ضرور فان فطن
يحتفظن او يكتسبن احتياطاً امرأة مريضه ليرها جيل وانقطع لبنها ويخاف على ولدها الملاك ليس
لاب هذا الرضيع سعة في ان يستاجر الطير يباع لما ان يباع في استئصال الدم يباع ما دام نطفه
او علقه لم يخلق له عفتو لانه ليس باقوى ومدة ما لا يام مرتين قبل امرأة لو دخلت حلة تدبها في فم
الصبي فلا تدرى لفضل اللبن في حلقه ام لا لحرم النكاح لان في المانع شكل اذا غرلت المرأة فطن زوجها
ثم ونعت منها فرفتم اخلفنا في العزل قال كل واحد منها سوي فهذا على وجهين اما ان كان الزوج
يباع العطن او لم يكن فان كان فالقول قولها وعليها مثل فطن الزوج لان الظاهر انه اشتر العطن للثقة
للعزل للمرأة فصار من عاصيته بالعزل وفي الوجه الثاني القول قوله لان الظاهر انه لما حمل الى
البيت لعزل المرأة والظاهر ان المرأة غرلت للزوج وكذا هذا فيما لقا طبع المرأة من اللحم الذي
جاء به الزوج ولو قال الزوج حين جاء بالعطن اغزى لكون في كنهه الثوب والتمتع فالقول
قول الزوج وللمراة اجر مثلها حليم لانه استاجرها ببعض الخارج فان اختلفا كان القول قول
الزوج لان هذا الشرط موثر في الاثر مستفاد من قبله فكون القول قوله مع عينه او اقال الزوج لانه
لا اتفق على احد من خدمه لكن اعطى خادما من خدمه ليجر ملك فابت المرأة لم يكن للزوج ذلك وجب على
نفعه خادوم واحد من خدمه للمرأة لان للمرأة عسى لا ينهيا لها الخدم من خدم الزوج المرأة اذا
كانت من بنات الاشراف يجوز على نفع الخادومين لانها محتاجة الى خادومين احدهما للخدمة والثاني للرسالة
امرأة وكلت وجلا بان يتصرف في امورها فزوجها من نفسه فقالت للمرأة اريدت البيوع والاشربة
لا يجوز النكاح لانه لو وكلت بتزويجها فزوجها من نفسه لا يجوز فهنا ادلى امرأة فرضت لها النفع
مشاعره يدفع اليها نفعه كل شهر فان لم يدفع فطالبت كل يوم كان لها ان يطالب عند المساواة لان
معه كل يوم معلوم فملكها المطالبة ولا كذلك ما دون اليوم لانه مقدار الساعات ولا يمكن اعتبارها العجز
بوجله سنة لكن شمسية مقرر تكلموا منهم من قال شمسية ومن يزعم على الغرة باحد عشر يوما والعقود مو
سواء الغرة لان النطوق من السنة المطلقة فيصرف الى الغرة واذا قال الرجل لامرأة هذه امرأتى
وهذه المرأة قالت هذا زوجي وهذا يحضر من الشهود لا يكون نكاحا وقد مر في الباب علامة النون
فاذا اقال الشهود لها رضىها واحترقنا لا رضىنا واجزنا لا يكون نكاحا لان الرضا والاجاز عملان

في العقد

في العقد ولا عقده منا وان قال الشهود جعلنا هذا نكاحا فانا لا نجد يكون نكاحا جديدا
رجل خطب امرأة في منزل زوج اخيها فاني زوج اخيها ان يدعى مالم يرد الخطيب اليه ورايم سارة
فاقوى فزوج هذه المرأة كان له ان يسترد تلك الدراهم لانه رشوع رجل ملك الف درهم وعلمه الف
درهم ومن الف درهم وتزوج امرأة بالف درهم وهو مثلها الف جاز وهذا الرجل كفولها وان كان
الكفاه ما قدره على المهر شرطاً لانه قادر فانه يقضي اي الدين شياء بذلك المهر تزوج امرأة وبعت
اليها هدايا وعوضته على ذلك عوضاً ثم زفت اليه ثم فارها وقال انا بعثت البكر عارية والمهر ان يسترد
واراحت للمرأة ان يسترد العوض فالقول قوله في الحكم لان ملكه كان ثابتاً وقد انكر التملك وكان كلفه احد
ان يسترد ما دفع اذا قال الرجل لرجل بالفا رسيه وخز حريش راجين واذا قال الرجل دافم
لا ينفق النكاح مالم يقبل الخطيب يد فرفتم فرق بين هذا وبين قوله وخز حريش مراد قال الرجل دافم
ينعقد والفرق ان قوله مراد هذا توكل ابا ما التزوج فيقضي الامر بالتزوج والواحد يصلح ان يكون وليا
من جانب وكبلا من جانب ومن كان من الثابتة ينعقد النكاح بقوله دافم لا غير فاما قوله واذا في ليس
بامرر بل استحباب ولا يثبت التوكيد منه فانه في الطلاق في باب الخلع لعلامة النون وهذا اذا
لم يرد بقوله واذا في التحقن فاما اذا اراد به التحقن دون السوم يصح على ما ياتي في باب الخلع بعلامة الباء
رجل زوج من ابيه البائع امرأة بغير اذنه ثم جن الابن قبل الاجاز ينفي ان يقول الاب اجرت
النكاح على ابني لانه ملك اسأل النكاح على الابن المحنون فملك الاجاز رجل بعث اقاماً خطبة امرأة الى
والدها فقال الابن زوجت نكحوا منهم من قال لا يجوز النكاح وان قبل على الزوج ان ان لان هذا نكاح
بغير شهود لان العوم كلهم مخاطبون من تكلم ومن لم يتكلم فكان الكل مخاطباً للعارف وهكذا ان تكلم واحد
وسكت الباقون والخطيب لا يصلح شاهداً ومنهم من قال يصح النكاح وهو الاصح وعليه الفتوى لانه لا ضرر
الى جعل الكل خطيباً والباقي شاهداً صغرى زوجت فذهبت الى بيت زوجها بدون اخذ تمام مهرها كان لمن
كان احق بامساكها قبل التزوج ان يمنوها حتى يزوج جميع المهر فباخذ له من لم حق الاخذ لان هذا الحق ثابت
للصغرى لو بطل انا يبطل برضاها وهي ليست من اهل الرضا نعم اذا زوج ابنته اخيه ومن صغرى بعثت
بعدها من مسمى وسلمها الى الزوج قبل قبض جميع الصداق فالتسليم فاسد بقوله الى بيتها لام لس المسمى والابن ابطال
حقها ولي صغرى زوجها رجلا كفوا وان على ذلك اياها ثم قال نسف انا بولي لها لا يصدق الذي في ما قال

على خطيب امرأة ومن تلن
في بيت اخيها ونكح
ابيض خطب هذا رجل
ان يدفع اليه درهم فقدم الخطيب
اليه درهم ويزوجها كان الزوج
ان يسترد ما دفع اليه الله شفع
وعلى هذا الباب اولاً او لا ينفق
او اقيم او الخال او ابن العم وغيرهم
اذا ارادوا ان لا يزوجوا
يجوزهم الزوج
وغيره فاعطاهم المهر ورجوع
كان له ان يسترد ذلك منهم ان
كانت قايماً وياخذ فقيسه كان
بأنها لانه رشوع فاضح خاف

لانه منافق لكن بطل ان كانت ولايته ظاهرة جاز النكاح والام بجزء لانه زوجها ولا ولاية له ظاهرا وجعل
طلق امراته طلاقا باينا وصي معتد فجاء رجل الى المرأة وقال انا اتفق عليك ما عمت في العدة بنظر
ان يتزوج نسلك في اذاعتك عندك فخصيت بذلك فاتفق عليها حتى مضت عدتها فمذا على وجهين اما
ان لم يتزوج به او تزوج به ففي الوجه الاول يرجع على المرأة مثل ما اتفق عليها لانه اتفق عليها بشرط في الوجه
الاول لا يرجع بشرط فاسد هذا اذا اتفق عليها بهذا الشرط فان اتفق عليها بغير شرط لكن علم عرفا انه يتفق
بشرط ان ينكح المرأة نفسها منه ثم لم يتزوج اختلف للشراح فيه قال بعضهم يرجع لان للعدو كالتشروط ومنهم من
قال لا يرجع وهو الصحيح لانه اتفق على قصد التزوج عاقلا لا على شرط التزوج للمرأة المنكوحه اذا اذنت
تخلوا من شراح سمرقند من قال لا يفسد النكاح زجر لها والصحيح انه يفسد لكن يجب على جبريد النكاح خيرا
لان الضرر حاصل لاخبار على التجديد ولا ضرورة الى ابقاء النكاح مع الرفض رجل قال لا فرق زوج ابنتي هذه
رجلا يرجع الى ديني وعلم بمشور فلان ولان فزوجها رجلا على هذه الصفة من غير مشورة فلان جاز لان
الامر بالمشورة تحقيق هذه الصفة في الزوج وقد وردت **كتاب الطلاق باب**

الطلاق بعلامه النون رجل اخذ اوليا المرأة فقالوا طلق ابنتنا فقال بالفارسية جيل باز
واسم من هذا الجنس اربعة الفاظ احدها بهشتم والثاني يكيم كرم والثالث بيان كشاف كرم والرابع
دست باز واسم فالتث الاول تفسير قوله طلق عفا حتى وقع بلائيه ويكون رجوعا والرابع تفسير قوله طلق
سبيلك حتى لا يقع بغيره ويكون باينا امرأة قالت لزوجها لا طاقه بالكون مكل جابضة فقال لها الزوج
ان كنت طابعم في منزلي يوما فانت طالق ثلثا فان لم يكن جابضة في غير الصوم لا يقع عليها الطلاق لانه لم يخفق
شرط البتر سكران ان قال لامراته ان تريدني ان اطلقك فقالت نعم فقال بالفارسية اكر تو زن مني
بيك طلاق واسم طلاق وهنر طلاق قومي واخرج من عندي وهو زوجك ان لم يرد الطلاق فالقول قوله
لانه لم يصف الطلاق الى المرأة وسباني هذه السلسلة في باب الطلاق بعلامه السين رجل قال لامراته ان
اعطينك درهما تشري شتا فانت طالق فزوجها دراهم وامر بها ان يعطى فلانا يشري بها شتا لعلها لم تذكر منه
واسم منها فمذا على وجهين اما ان كانت المرأة تشري الاشياء بنفسها او لا تشري ففي الوجه الاول
لم حسب وضع الى غيرها ولم يدفع اليها يشري شتا بل دفع لها مائة بالشراء وفي الوجه الثاني حيث لانه دفع
اليها درهما يشري شتا اذا شراؤها ان تامر غيرها بالشراء رجل قال لامراته بالفارسية مرا جيز نباشي

ذكره

وكرر هذه المقالة ونوى الطلاق معناه حسم الفاظ امره هذه والثانية ان قال لم يكن شتا كما هو قول
الطلاق والثالثة ان قال لم اتزوج رجل ونوى به الطلاق والرابعة اذا قال لا نكاح بيني وبينك ونوى به
الطلاق والخامس ان قال سب لي بامرارة ونوى الطلاق ففي الثالث الاول لا يقع لانه كذب محض وفي
الرابع يقع لانه نوى ما يحتمل لفظه فمحتمل قوله لا نكاح بيننا يعني سبب الطلاق وفي الخامس كذلك عند بعض
لانه يحتمل انها ليست بامرارة يعني سبب الطلاق رجل خرجت امراته الى قرية اخرى للضيافة فقال لها ان
مكنت هناك اكثر من ثلثة ايام فانت طالق باين فرجعت في اليوم الثالث الى قرية زوجها ولم تدخل القرية
ثم رجعت ومكنت هناك اباما فمذا على وجهين اما ان دخلت الى عمران القرية ثم رجعت او لم تدخل حتى
رجعت ففي الوجه الاول لم تطلق وفي الوجه الثاني تطلق لان شرط المكث هناك اكثر من ثلثة ايام في
هذا الزوج من هذه القرية بدل لانه الحال في الوجه الاول هذا المكث في خروج القرية وفي الوجه الثاني مكث
في خروج الاول رجل قال ان بلغ ولدي ثلثان فلم اختم فامرته طالق قال الفقيه ابو الليث في
ان مكث اذا اخرج عن عشرين لان ابتداء الوقت للسحب للحنا اذا بلغ نزع سبب الى عشرين لانه
اذا بلغ سبع سنين يؤمر بالصلوة فيؤمر باختان حتى يكون ابلغ في التطير لصلوته ونهاية الوقت عشرين
والحق رانه لا مكث ما لم يوجر عن اثني عشر سنة لان هذا هو وقت احتلام الذي يجب ببلوغه رجل قال
ان اغضبنيك فانت طالق فغضب صبيها لما فخصيت فمذا على وجهين اما ان ضرب في شيء ينبغي ان يؤجر
او لا ففي الوجه الاول لم تطلق لان هذا ليس موضع الغضب فلا يعتبر غضبها وفي الوجه الثاني تطلق لان هذا
موضع الغضب فيعتبر الغضب رجل قال لامراته ان شتمني فانت طالق وان لعنتي فانت طالق فلعنته
وقع الطلاق واحده ان الزوج قد بين الشتم واللعن فمذا على التمييز بينهما ان الشتم غير اللعن وذكر
كان اللعن شتم حتى لو قال ان شتمني فانت طالق فلعنته طلقه رجل قال لامرته برت من طلاقك فمذا
على وجهين اما ان لم ينو الطلاق او نوى لا يقع في الوجهين جميعا لانه نوى ما لا يحتمل لفظه لان البراءة عن الطلاق
لا يحتمل الطلاق هكذا اختيار الفقيه ابو الليث في رجل كتب الى امراته اذا طلقك جادل ثلثي فانت
طالق فوصل الكتاب اليها فاخذ الكتاب ومزقه ولم يدفع اليها فمذا على وجهين اما ان كانت الاب
موصلة في محرم امورها او لم تكن ففي الوجه الاول اذا وصل الكتاب اليها في بلدها وقع الطلاق
لان الوصول اليه وهو مقرب في محرم امورها كالوصول اليها وفي الوجه الثاني لا يقع اخبارها او لم يخبرها

ما لم ينع الكتاب التهما عنهما لان الوصول اليه لا يكون وصولا اليها رجل قال لامرأته ان شئت اتي او فركتها
 يسوء فانت طالق ثم قال الرجل لامرأته بعد ذلك كانت اكل سلام عليك فقال امرأته لا اكل اكل فان كان الخاف
 يبلغ او يبلد يستون السابل سلام عليك منع الطلاق لان بصير فانه قالت اكل سابل او مكرمه واما في بلاد
 ماوراء النهر وخراسان لا يعرفون هذا شيئا فلا بحث لان لم يوجد شرط الحنف رجل قال كل امرأه
تكون لي بخارا فان طالق ثلث فتزوج امرأه ان يزوج بخارا او طلق ثلثا وان تزوج في غير بخارا ثم نكحها
 الى بخارا لم تطلق هكذا ذكر في الكتاب ويكلم المشايخ في خروج هذا المسئلة فمنهم من قال فلا هذا الكلام يرد به
 طلاق البخاري وهذا غير صحيح بل الصحيح انه اذا طلق كل امرأه ان تزوجها بخارا لان قوله يكون
 في العرف عيان عن التخيخ رجل اتهمه امرأته بلحوم فقال بالناريسه اكر من تاك سال عوام كمن فانت
 طالق لا يقع الطلاق عليها الا بعانتها نفس الحجاج بعد اخل الزوجين وتوف انما ليست بزوجه له او مملوكة
 يملك بين او ينفذ عندها اربعة من العود على ذلك لان هذا في العرف يرد به الزنا وانما لا يشترط الا باحد فذكر
 الامر من فان اتهمه بان وقعت عندها ربه حلفت عند الحاكم فان حلفت سبها للقائم معها رجل قال في السنة اكر
 من اسال زن خرم فان طالق ثلثا يقع على اسلافه في الحجة لان قوله اسال اشار الى السنة التي موفها
 فيصرعان عن ما بقى من السنة فابتداء السنة عاوة من اللحم امرأه بلغت ثم رات يوما واما ان تقطع
 الدم حتى مضت السنة فطلعت زورها انقضت عندها بالاشهر لانها لم تحض فدخلت قوله ثم واللاتي
 لم تحض رجل قال لامرأته ان خلوت بك فانت طالق فخطاها وقع الطلاق وعليه نصف المهر لان الطلاق
 وقع عقب الخلوة بلا فصل فلم يكن متمكنا من الوطى رجل قال له امرأته يا سغلمة فقال الزوج ان كنت سغلمة
 فانت طالق وادله به التعليق لا يقع الطلاق ما لم يكن سغلمة وكلوا في معرفه السغلمة فالانوع به للسلم
 لا يكون سغلمة اما السغلمة الكافر وروى عن ابي اسيد انه قال السغلمة الذي لا يبالي ما قال وما قيل له وروى
 عن محمد انه قال السغلمة الذي بلغت بالجرام ويغامر وقال خليف اربوب من رعى الى طعام فخل من هناك
 ثوبا والفتوى على ما رواه من ابي لان سغلمة مطلقة رجل قال لامرأته انت طالق فخرى على لسانه ان ثا
 الله من غير قصد وكان قصد الطلاق لا يقع الطلاق لان الاستسنا وهو جوه حقيقه والكلام مع الاستسنا
 لا يكون ابتعا فضا فانه قال انت طالق جوى على لسانه او غير الطلاق لا يقع الطلاق رجل قال لامرأته
بالناريسه اكر توياكسى جوام كمن فانت طالق ثلثا ثم طلقها واحده باينه ثم جامعها في عدتها على قياس قول الحجة

ومحمد وجه الله يقع عليها الطلاق وعلى قياس قول أبي حنيفة لا يقع وهذا الخلاف انما هو بضعف وجهه
معتبر ان عموم اللفظ ابو يوسف معتبر الغرض من الثمن فضلا مع غيبه اذ الحامل على العسر والعسر
على قولها وجعل ثلثة للصوص بثلث تطلقات امراته ليس معهم وراسم غير الذي اخذوا منه فخلع بهذا
الجنس ثلثة مسايل احدها هذه والثانية اذا حلفوا وبالفارسية اكر باتو درمي هست جزاين كم
ما كرفتم والثالثة اذا قالوا اكر باتو قسم است جزاين كم ما كرفتم ثم ظهر مع شافعي المسئلة الاولى ان كان
معه اقل من ثلثة دراهم لا حث لانه لا يبرح دراهم وان كان معه ثلثة دراهم فصاعدا فان كان بينا بالطلاق
وقع الطلاق علم اولم يعلم وان كان عين ماله لا يجب الكفان علم اولم يعلم لاننا بين الغيوس وان لم يعلم فلاننا
بين لغو لوجود صوغ بين اللغو وفي المسئلة الثانية ان كان معه اقل من الدرهم الحث وان كان معه
اكثر من الدرهم او درهم ان كان بينه بالطلاق وقع علم اولم يعلم وان كان بينه ماله لا يجب الكفان علم اولم يعلم
لما قلنا من المسئلة الثالثة ينظر ان كان للصوص جال لوعلموا بذلك لاخذوا منه حث في عينه وان كان
لم ياخذوا منه لم حث لان هذا لا يكون قرارا امراته قالت لزوجها مرا طلاق فقال الزوج اما
ما الفارسية وافق كبر منها اربعه الفاظ احدها هذه والثاني وافق باء والثالث وافق است وكروى
والرابع كسر وافق انكار وكروى انكار وفي الوجه الاول والثاني يبنى ان نوى الابقاع يقع والا فلا لانه محتمل
للايقاع والوعيد فاباها نوى صحيح وفي الثالث لا يقع ان نوى اولم يطلاق هذا فارسية قوله عدى انت طالق
ولو قال ذلك ونوى لا يقع الطلاق وجعل قال لامراته لمن لم تفصل الساعة وكعشر فان طالق فقامت وكبرت
الصلوة فحاضت او قال لها ان لم تنصومي غدا فان طالق فقامت من الغد فحاضت حث في عينه لانه
حقق شرط الحث وجعل قال لامراته انت طالق امنا او لا وفارسية ما لم يقع الطلاق لانه اذ دخل الشكل
ومواضع فدخل الشكل في الابقاع وكذا اذا قال لنا والا وفارسية مكر لان هذا استثناء والابقاع
اذا حفته الاستثناء لا يبنى الابقاع ان هذا كله شرط الابقاع والابقاع اذا حفته الشرط لم يبنو الابقاع
وجعل قال لامراته ان تزوجت عليك مع عشت فخلال علي عوام ثم قال ان تزوجت عليك فالطلاق علي
واجب ثم تزوج عليها يقع على كل واحد منها الحديث والفدية تطليقه ويقع تطليقه لنوى نصرها الي ابنها
شاء لان الثمن الاول للطلاق عرنا فينصرف الي كل واحد منها واليمن الثانية بطلاق واحد فاذا تزوج
امراة اخلت اليمن كلاما جميعا يقع باليمن الاولى على كل واحد منها بطليقه واليمن الثانية تطليقه بغيرها

الى انما شاء له ان تزوج للطلق طلاقا رجعيا بصير مراجعا هو المختار لانه ان تعذر العمل بحصم النكاح
امكن العمل بحجانه فجعل مجازا عن الرجعية لانه يحتمل امرأته قالت لزوجها انك يغيب ولا يخلت النعمة
معضب الزوج فقالت امرأته طالق لم يكن هذا كلاما عظيما المحتاج الى العصب فقال الزوج ان لم
يكن عظيما فانت طالق واراد به التخليق ان كان الرجل ذاق حرجا كانت هذه الشكاية امانة له لا يقع
لان شكايتها منه بعيب ولا يخلت النعمة عظيمة وان كان من ذلك يقع لان شكايتها منه حرج ليس بعظيم
رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان ما دام فلان في تلك الدار فانت طالق فدخل فلان من تلك الدار ثم غاب
اليها فدخل تلك الدار لم يحنث لان اليه كانت موقفة الى غايته فاذا جاءت الغاية انتهت اليه رجل
قال لامرأته ان دخلت دار فلان فانت طالق فانت صاحبا هذا على وجهين اما ان لا يكون على البيت بن
مسحور او كان فان لم يكن لا يحنث لانها لم يدخل دار فلان يحنث وقال محمد بن سلمة قال العفة ابو البشر
لا يحنث وعليه الفتوى لان النكحة اذا كانت مستوفى بالدين لم يملكها الورثة فلم يبق ملكا لبيت حقيقته
لانه لم يبق اهلا للملك فلو بقي انا بنى حكما فلم يدخل دار فلان مطلقا فلا يحنث رجل قال لامرأته ما تاريت
الكرم من كوكبك كتمت في هذه القرية فانت طالق ثلثا فان زرع او بذر البطيخ والتفاح حنث لانه قد زرع وان بقي
زرعا قد زرع غيب او كرب او حصد لم يحنث لانه ما لم يبذر لا يسمى كشت كرهن فلان صفع لغيره مزارعة
او استاجر اجيرا فزرع اجيرا لا يحنث ان كان ذلك الرجل عابيا في ذلك بفسه لانه بفسه زرع فان نوى ان لا يامر
غيره حنث لانه نوى ما يحتمل لفظه وفيه غلط فان زرع غلام او اجير له قد كان يعمل قبل ذلك حنث لانه
كان يزرع قبل العيين بهذا الاجير فدخل بعد الزرع تحت العيين الا ان ينوي بفسه لانه نوى حقيقته كلامه
رجل حلف انما ناعلة ان لا تطلق امرأته ثم اراد الخلاص عنها فاحيلة للشرع عنه ان يزوج امرأته وصورة
وبما راخت امرأته او اتها فوضعتها فتيين منه للزنا جميعا فلا يحنث لان في الوجه بصير جامعا بين كماله
وبين الاخف من الوجه الثاني بصير جامعا بين الاخير رجل بلسانه نقل لانيه كلامه لا بعد طول مدة
فحلف بطلاق امرأته وان اراد ان يستثنى او يعلو فقال في ترويه ان يعرف انه هكذا يتكلم فجوز بان
وقضاء لان هذا مفصول صورته فصولا معنى لمكان العذر رجل قال لطلقته انت عندى كانت
او قال انت امرأتى فمذا على ثلثة اوجه اما ان نوى به الرجوع او نوى في حكم البيراث وغيره او لم ينو شيئا في الوجه
الاول بصير مراجعا لانه نوى ما يحتمل لفظه وفي الوجه الثاني لانه صاهق انها امرأته في حق البيراث وغيره

وفي الوجه

وفي الوجه الثالث كذلك لانه وقع الشك في الرجعة رجل قال ان وضعت الدار فطلقا فلي على لازم او واجب
او ثابت او فرض فدخلت الدار وتكلموا منهم من قال منع بطلق رجعية نوى الطلاق او لم ينو ومنهم من قال
لا يقع الطلاق نوى او لم ينو ومنهم من قال في قول ابي حنيفة وفي قولهما في قوله لازم يقع وفي قوله واجب قال محمد بن
لقمان لم يحنث في ذلك لا يقع في الكل وعند محمد يقع في قوله لازم وثابت وفي قوله فرض لا يقع نوى او لم ينو لعزم
ولو قال طلاقا على لا يغير لا يقع والمختار انه يقع في الكل لان نفس الطلاق لا يكون واجبا لانها ثابتا بحكم الطلاق
لا يجب ولا يلزم ولا يثبت الا بعد الوقوع وقد ذكر في آخر بيان مختصر الكافي والفرق بين الطلاق والعقار
سيأتي في باب العقار بعلامته النون ولو قال طلاقا فلي على لا يقع الطلاق رجل قال لامرأته ان خرجت
من هذه الدار فانت طالق فدخلت كروا في الدار ان كان لكم بقدر من الدار وبينهم من الكرم بذكر الدار لا يحنث
وان كان لا بعد ولا بينهم حنث لان في الوجه الاول الكرم في الدار وفي الوجه الثاني لا وانما بعد من الدار وبينهم
بذكرها اذا لم يكن كثيرا او لم يكن منفعة الى غير الدار رجل قال للعبث الشطرنج ليدفعه لغيره ثم قال
ما تاريت الكرم من كوكبك كتمت في هذه القرية فانت طالق ثلثا فان زرع او بذر البطيخ والتفاح حنث لانه قد زرع وان بقي
زرعا قد زرع غيب او كرب او حصد لم يحنث لانه ما لم يبذر لا يسمى كشت كرهن فلان صفع لغيره مزارعة
او استاجر اجيرا فزرع اجيرا لا يحنث ان كان ذلك الرجل عابيا في ذلك بفسه لانه بفسه زرع فان نوى ان لا يامر
غيره حنث لانه نوى ما يحتمل لفظه وفيه غلط فان زرع غلام او اجير له قد كان يعمل قبل ذلك حنث لانه
كان يزرع قبل العيين بهذا الاجير فدخل بعد الزرع تحت العيين الا ان ينوي بفسه لانه نوى حقيقته كلامه
رجل حلف انما ناعلة ان لا تطلق امرأته ثم اراد الخلاص عنها فاحيلة للشرع عنه ان يزوج امرأته وصورة
وبما راخت امرأته او اتها فوضعتها فتيين منه للزنا جميعا فلا يحنث لان في الوجه بصير جامعا بين كماله
وبين الاخف من الوجه الثاني بصير جامعا بين الاخير رجل بلسانه نقل لانيه كلامه لا بعد طول مدة
فحلف بطلاق امرأته وان اراد ان يستثنى او يعلو فقال في ترويه ان يعرف انه هكذا يتكلم فجوز بان
وقضاء لان هذا مفصول صورته فصولا معنى لمكان العذر رجل قال لطلقته انت عندى كانت
او قال انت امرأتى فمذا على ثلثة اوجه اما ان نوى به الرجوع او نوى في حكم البيراث وغيره او لم ينو شيئا في الوجه
الاول بصير مراجعا لانه نوى ما يحتمل لفظه وفي الوجه الثاني لانه صاهق انها امرأته في حق البيراث وغيره

خذي الطريق شئت فاذ قال ذلك ونوى بيع الطلاق ولما قال لم اتوا بقوله لان هذا الكلام يصلح جوابا
ورقا في بعد التمس والعقل قوله انه لم ينو منه رجل قال لامرأته امرك بيدك ما حثارت نفسها تكلموا والمختار انه
يقع لان هذا الموضع في التمس اليها من قوله امرك بيدك رجل قال لامرأته ان لم يكن غسيت هذه القصعة فانت
الى ان وكانت المرأة امرت بخادم ما يغسل القصعة فغسلها فذا على كنفه ارجه ان كان من عاهل المرأة انها يغسل
بنفسها لا غير يقع الطلاق لوجود النطر وان كان من عاهلها انها لا يغسل الا بخادمها وعرف ذلك الزوج المبيع
وان كان من عاهلها انها يغسل بنفسها مرة ومرة جاهدتها والظاهر انه يقع الا اذا اعني الزوج الامر بالغسل
فيجوز لا بطلان رجل قال لامرأته بالفارسيه الكرماء فوثقان من خورده فانت طالق ثلاث فجلت المرأة فحين
زوجها قد بعثت الى اخيها على وجه البتة ووضع الاق الى امرأة فخرت فاكلت الام للثمن ولا يعلم بذلك لا بطلان
لان الاق لما خبرت فخرت صار الخبز ملكا له وموضعا من ذلك الاق فصار الام اكلته خبز الام رجل قال
لامرأته ان وضعت الى قرني كذا فانت طالق ثلاثا فذهبت الى قرية لفرق حشرت بضياع تلك القرية
ولم يدخل عمرها لاجت ان الغريم للعران امرأة قالت لزوجها ما نعال او يا قلبان فقال الزوج ان كنت
انا نعال او قلبان فانت طالق بنوى الزوج فان اراد به لكافات لما قالت ويقال بالفارسيه جيم واذن فالطلاق
واقع وان اراد به التعليق لا يقع ما لم يكن الرجل كذلك والنعال وقلبان كل واحد منهما ان يكون الرجل عالما بغيره
راضيا بذلك وان لم يكن له شبهة فكلاهما منهم من جعل على الاول ومنهم من جعل على الثاني والمختار انه ينظر ان كان في حالة
الغضب جمل على الاول انه هو الظاهر وان كان في غير حالة الغضب حمل على الثاني لانه هو الظاهر رجل قال لامرأته
امرتك بتعليقات بيدك ان ابرأتني عن مهرك فقلت وكلني حتى اطلق نفسي فقال لها انت كيلي لتطلقني نفسك
فان قامت عن المجلس خرج الامر من عندها حتى لو طلقت نفسها لا يصح وان طلقت في المجلس فذا على وجهين
ان امرأته عن المهر يقع وان لم يبرأ لم يقع لان التوكيد كان مشروطا بشرط ان يبرأ من المهر رجل قال لامرأته
ان لم اشبعك من الخبز فانت طالق ان جامعها ولم يبار بها حتى انزلت لم يقع الطلاق لانه قد اشبعها رجل
قال لحلال الله على عوام فذا على ثلثة اوجه اما ان كانت له امرأة واحدة او اربع او لم يكن يزوج با امرأة
ففي الوجه الاول وقع الطلاق عليها لان مطلق هذا ينصرف الى النساء عروما وفي الوجه الثاني يقع على كل واحد
منهن مطلقا لانه ينصرف الى النساء عروما وفي الوجه الثالث يلزمه الكفارة اذا فعل لانه تعذر صرفه الى
للزوجة فيجعل بينها لان حرم الحلال بين حتى قالوا من قال بالفارسيه عوامت مرابطا تو سخن كتنن يكون

بيننا رجل قال لامرأته ان غنت على ثوبك فانت طالق فانكاه على وساق لها او وضع راسه على عنقها
او اضع على فراشها ان وضع جنبه على او اكثر من بدنه على ثوب من ثيابها حث لانه بعد نايها وان انكاه
على وساق او جلس عليها لاجت لانه لا بعد نايها رجل قال لامرأته امرك بيدك الى عشرة ايام فالامر في يدك
من هذا الوقت الى مضي عشرة ايام فيحفظ الساعات لان الامر لا يبدل التاقيت فلو اراد الزوج ان الامر
بيده اذا مضت عشرة ايام صح فيما بينه وبين الله لانه نوى ما حكمه لكن لا يصدق في العفا لانه خلاف
الظاهر رجل قال لامرأته ان ارتقت هذا السلم او مضت رجلك عليها فانت طالق فوضعت احدى رجلها
عليه فتذكرت ورجعت وقع الطلاق لانه وجد النطر وهو وضع الرجل فرق بين هذا وبين اذا احلف الرجل
وقال ان وضعت قدمي دار فلان فامرأته طالق فوضع احدى رجلها لم تحث لان هذا اصرار كناية عن الدخول
ومنه لم يجعل كناية عن الصعود والفرق بينهما ان الزوج لما ذكر الصعود اولا بقوله ان ارتقت هذا السلم
ثم ذكر وضع الرجل بقوله ان وضعت رجلك عليه فقد استقصى فكان غريمه ان لا يرتقي وان لا يضعه ولذلك
في تلك المسئلة فصار وزان مسئلتنا من تلك المسئلة لوقال لامرأته ان فرحت من منزلي الدار وضعت
رجلك في السكة فانت طالق فوضعت القدم في السكة حث رجل قال لامرأته كل امرأة تزوجهما في قرية
اذا في طالق ثلاثا ان اخبرها من تلك القرية وتزوجها لم يطلن لانه لم يتزوجها وتزوجها في القرية وان لم يخبرها
وتزوجها في غير تلك القرية ايضا لم تحث لانه لم يتزوجها في القرية ولو قال كل امرأة تزوجهما في قرية كذا حث
ايضا تزوجهما لانه تزوج امرأته من تلك القرية رجل قال لامرأته انت طالق الى سنة فوقع الطلاق بعد السنة
لان الطلاق حث التاقيت فكون هذا اضافة الطلاق الى ما بعد السنة رجل طلق لامرأته واستثنى
اولا وان قال ان شاء الله فانت طالق او ان شاء الله فوالله لا يدخل الدار لا يقع الطلاق ولا حث لعلنا
بين القدم والتاخير الا بولي ان في التعليقات لا فرق بينهما كذا هذا وقال الله انت طالق
في العفا وفي قول مجده وعند له خوف لا يقع وبه نأخذ وعلى هذا الخلاف اذا قال لزوجي والله وان طالق
رجل اقرأه طلق امرأته منذ خيبر سنة فالمسئلة على ثلثة اوجه اما ان كذبت المرأة في الاستثناء او قالت لا اذكر
او صدقه ففي الوجه الاول والثاني يجب العدة من وقت الاقرار لانه لما كذبت او قالت لا اذكر جعل انشاؤا محال
وفي الوجه الثالث قال مجده يجب العدة من وقت الطلاق والمختار المشايخ انه يجب العدة من وقت الاقرار
لانه لا يطلق نكته الطلاق وجبت العدة من وقت الاقرار رجلا ولا يجب له نفقة العدة وموئمة السكنى

فان نفقه العدة وموته السكنى حقهما ومنى اقرت انه لاقى لها ولها ان ماخذ منه هو اننا بالدخول لان الزوج اقر
 بذلك من صدقته امرأة وصحت عودها من زوجها ثم ان الزوج بعد ذلك اشهد ان لها عليه كذا وكذا من مهر لم يخطوا
 واختار النقيب ابو الليث ان اقراره جازي لان نفقه نكح تصحيم اذا امكن وقد امكن بان يجعل كان للزوج
 بعد صيته المهر زاد لها في مهرها وقبلت للمرأة الزينة ولو زلها في مهرها بعد صيته للمرأة وقبلت للمرأة الزينة
 جازت الزينة كذا هذا وانما شرطنا قبول المرأة لان الزينة في المهر لا يصح الا بقبولها وسباني في اقراره باب
 الطلاق بعد الباء رجل قال لامرأته ان كان فلان فيها كنفها البلدة فانت طالق فاستسلم على ثلثة ارجل اما
ان يريد به ما يسمونه الناس فيها في العرف او لم يريد بها او اراد به النفقة حقيقة في الوجه الاول والثاني رفع
الطلاق عليها لوجود شرط الحنف لان نفقة عرفا وفي الوجه الثالث كذا في القضاء اما فمابينه وبين الله ثم
لا لام ليس بنفقة حقيقة لما روي عن الحسن البصري ان رجلا سأل فيها فقال له الحسن وهل انت فيها قط انا النفقة
في الحنفى الزايدة الدنيا يعني للعرض عن الدنيا الواغية الا في البصير يعبرون بنفسه رجل طلق امرأته واحدة
ثم قال ان رجعتها في طائفي ثلثا فانقضت عدتها وتزوجها لا تطلق ولو كان الطلاق باينا تطلق لان في الوجه
الاول المحل قبل حصة الرجعة فانقضت له وفي الوجه الثاني لا يقبل فانصرف الى الرجوع مجازا وهو النكاح
رجل قال لامرأته انت طالق وطالقي وطالقي ان شاء وفيد فقال الزيد ثبتت نطقه واحدة لا تتبع شيء لانها ساء
الثلث وكذا لو قال شئت ارجعا لان شبهه الاربع لا يكون شبهه الثلاث عند ح ٢ ٢ امرأة اتهمت زوجها
بالعلمان فحلفت ان لا ياتي عواما فقبل ولمسته بشهوة لا يثبت ولو جامع فمأذون الفرج كحنت انزل اولم
ينزل لان الحرام يارحمتا الجامع عرفا في الفرج اذ في غيب رجل قال لامرأته قبل الدخول بها انت طالق واحدة
او اشبه وقع عليها الطلاق واحدة ولا يجوز الزوج لانها صارت اجنبية ولا يبيح الزوج ولاية التعجب رجل قال
لامرأته خذي طلاقك منات قد اخذت وقع الطلاق لان اخذ الطلاق لا يتصور الا بعد وجود الطلاق
سكان اعطى امرأته رحما فقالت له انك اذا اصحوت اخذت مني فقال لها ان اخذت منك فانت طالق
فاخذ منها وهو لو كان لا يثبت لان اخرج حواياها فسمعت بالسؤال فصار شرط الحنف لاخذ بعد زوال السكر
رجل اراد ان يجمع امرأته فلم تطاوعه فقال ان لم تدخل في بيتي فانت طالق فلم تدخل في ذلك الوقت
ودخل في وقت آخر فخرج بعد ما سكنت شهوته وقع عليها الطلاق لان شرط الحنف عليه الدخول لقضاء الشهوة منها
وقد حقق عدم الدخول لقضاء شهوته منها رجل خرج الى حفرة من غمارا وسأل من امرأته ان يخرج منها الى حفرة فخرج

فایز

فأبى فقال لها يا غاربه الكرمي من بيرون نياي مع فلانة فانت طالق ثلثا ثم قال حرج المرأة ثم رجع الزوج من عمره
وخرج من خادرا الى سرقة مرة اخرى فذا على وجهين اما ان لم تكن خرجت تلك السنة التي قال الزوج لامرأته ان لم يخرج
مع فلانة على اثرى او خرجت ولم يخرج امرأته ففي الوجه الاول لم خرجت ثلثا في نفسه ولا خرجت ابدا هكذا قال في الكتاب
ووجهه انه جعل علمه خروج فلانة شرط للخرجت معناه اذا خرجت فلانة ولم يخرج معها على اثرى فانت طالق ثلثا فاذا
لم يخرج فلانة حتى رجع الزوج مساو للثمن حال الاستصواب فيها البر قبل جوده ذلك فقد سقط الثمن هذا اذا الزوج بهذا
الكلام انتمى خرجت فلانة ان لم يخرج معها فانت طالق لتكون عدم خروجها في وقت خروج فلانة شرط وقوع الطلاق
عليها اما اذا قال ان لم يخرج انت مع فلانة فجعل عدم خروجها على اثر شرط لوقوع الطلاق عليها فاذا رجع الزوج
بمع الطلاق عليها لانه قد ضمن الشرط وهذا كلام دقيق معونه من تأمل في العرف وفي الوجه الثاني وقع الطلاق
على المرأة لان الشرط قد ضمن وجعل قال لامرأته انت طالق فسكت ثم قال ثلثا فذا على وجهين اما ان كان السكوت
لا يقطع النفس اولا ففي الوجه الاول يقع الثلث لان الفصول جهتا فالمتوصل وفي الوجه الثاني لا وجعل قال لامرأته
تد طلقك الله او لامن قد اعتقل الله وقع الطلاق والعنان اراد به الطلاق والعنان اولم يرد لانه لا يطلها
الا وهي طالق وجعل قال لامرأته ان اكلت اخربت من القدر التي تطبخين فانت طالق ثلثا وضعف القدر
في التنوير فذا على وجهين اما ان لم يكن في التنوير نار انتم اقدت النار او كان فيها نار او قد غيبت ففي الوجه الاول
ان لو قد صا من فاكل الزوج وقع عليها الطلاق لانها هي التي طبخت وان او قد صا غيرها لم تطلق لان طبخها غيرها
لان وضع القدر في التنوير اذا لم يكن فيه نار لا يسمي طبخا وفي الوجه الثاني ان او قدت النار قبل الوضع وقع الطلاق
عليها وان او قد صا غيرها تكلموا واختار الفقيه ابو الليث بانها تطلق لانها هي التي طبخت فان هذا يسمي طبخا
الا بدي ان في العانة التنوير اذا كان في السكنة يوقد النار فيها امرأة يضع وكل امرأة تدرك عليه وتسمى كل واحدة
طباخته وجعل وقع بينه وبين امرأته نشاحه فقالت للمرأة طلقني ثلثا وقال الزوج لا افضل لك اني فالت المرأة
بالناريسه واخي واخي فقال الزوج واخهم بنى افضل بكلام فذا على وجهين ان كان قوله اخهم غير متصل بوقع
الطلاق وان كان مقسلا لا يقع لان في الوجه الاول هذا جواب وفي الوجه الثاني روعرنا فيصير قوله طلق
بنزله قوله طلق على وجه الاستفهام والرد خصوصا اذا اقترن به لا وكذا لو لم يقترن به فقال واخهم بنى على التخصيص
ايضا وجعل قال لامرأته ان حلت لك الحرام منذ انت امراني فانت طالق فقالت اخذني رجل فشدت باي وطبختي
فان الاكرام خال لا تقدر على الامتناع منه لا حنت وان كان خال تقدر حنت لان وجه الاول لم يوجد منها الفعل وفي الوجه

افغانی و جبر

وجعل قال الامانة ان لم اجد عند اخي كذا بكذا في الدنيا عكس فان طالق فكذا العين لا يقع على جميع الاثر
الغيبية لان الامانة بها كذا عاقبة لان لا يقصور وانما يقع على اقسام من الغيب والغواش لانها اقل الجميع
اذا ذكره لك بين يدي اخيرا غدا بتر في ميمته لوجه الشرط وان لم يذكر حيث لوجه شرط الحنف فاذا ذكر
قال لا يفضل ان يقول للاخ من ساعته انما قلت لاهل العين الذي خلعت وهي بريئة من هذا الاشياء لا يتحقق
البينة العينية والنوبة عن هذه الجناية رجل قال ان اغسلت من الحمام فامرأة طالق فعاقب اجنبية فانزل
لا حنث لان هذا انما يقع على الجماع رجل حلف بطلاق امراته ان لا يطلق امراته قال لها فحنث للده حنث
وقع عليها طلاقا لان وجه الشرط وهو الطلاق ولو حلف بموعنة فزنى القامع بينهما لا يقع لان موطنه
والفرق ان في الايلاء انما وقع الطلاق بقوله حنث وهو الايلاء لان معنى قوله والله لا اقربك ان لم افرك اربعة
اشهر فان طالق وفي العينية لم يقع الطلاق بفعله حنث وان انزل مطلقا شرعا فلم يتحقق الشرط رجل طلق
امرأة ثلثا وقال لشرها الله ومولا بكذا اي شئ لشرها الله لا يقع الطلاق لان الطلاق مع الاستئذان
بايتاع فبعد ذلك علم المراء وعدم علمه نشان الابري ان سكوت البكر اذ جعل رضى في الشرع لم يقع الزوم فيز
العلم والجهد حتى يزوجها او ما وهي سكنت وهي لا تنكح حكم السكوت جاز امرأته عند شاهدان بالطلاق
فذا على وجهين اما ان كان الزوج غائبا او حاضرا في الوجه الاول وسرها ان يتزوج وفي الوجه الثاني لا تكن
لا يسعها ان يكن زوجها في الوجه الاول لا تكن السوال عنها فيجعل الزوم مقدر وفي الوجه الثاني يمكن ولها احدى
اجتيج الى القضاء بالزوم والقضاء بالزوم لا يجزئ الا بحضور الخصم عند القاضي رجل قال لامرأته في اول النهار
انت طالق اول النهار واخر يقع تطليقه ولو قال آخر النهار او لم يقع تطليقتان لان في الوجه الاول اذ وقع
في اول النهار كان طلاقا في آخر النهار فاستغنى عن ايتاع طلاق وفي الوجه الثاني اذ وقع في آخر النهار لم
يكن طلاقا في اول النهار فاجتيج الى طلاق وفي اول النهار رجل قال لو اديته ان تزوجت ما وعتا حين
فان طالق فتزوج امرأته طلق ولو تزوج امرأته امرأته لفرى في حيونها لم تطلق ولو قال بالعربية كل امرأة
انزوجها وبالعربية من زنى كمن ختم تطلق كل امرأة يزوجه ما اما جبين فان مات احد ما تطلقا ورك
عن محرماته سقط العين وبه اخذ العقيم ابو الليث لان شرط الحنث هو التزوج ما اما جبين ولم يوجد
هنا رجل قال لامرأته ان صعدت هذا السطح فان طالق فان طلق فارتقت بعض السلم لا حنث موطنه لانها لم
تصعد السطح امرأته يخرج من دارها الى سطح فغضب النعم فقال ان خرجت من هذه الدار الى سطح الجاراء الى الباب

ما نطالق فخرجت الى سطح لفرى لم حنث لان ولان الحال اوجبت بقيد هذا الجار ولو لم يتقدم هذه
للقمة حنث لان اللغو عام ولم يوجد التخصيص رجل قال بالعربية من زنى كمن مرابوه باي سأل نبي
طالق فهنا ما يبل احدها هذه والثانية ان يقول هر زنى كمن مرابوه والثالثة ان يقول هر زنى كمن
مرابوه وباشد اما الاول فزنى على اربعة اوجه اما ان نوى او لم ينو شئ او نوى ما يستقبل من النوبة او نوى
الحالية غير ما يستقبل ففي الوجه الاول يقع الطلاق على الذي تزوجهها ولا يقع على التي عند وقت الحنث هكذا
احتيارا لعدم اليقين لان قوله من زنى كمن مرابوه سار عبارة عن قوله هر زنى كمن مرابوه كمن عرنا فانفر
الطلاق اليه وفي الوجه الثاني كذلك لان للطلاق انما يصرف اليه بغيره مع النية اولى وفي الوجه الثالث تناول الحالب
وما يستقبل لان نوى ما حنثه لان بصير عيان عن الكناية في هذه اللفظ او عند وجه الشرط لان طلاق
بالشرط والحالية كايته والذي يستفدها كذلك وفي الوجه الرابع لم يذكر احد من الشاع في هذا الوجه جرابا والظاهر
انه وقع الطلاق على الحالية وعلى الذي يستفدها ايضا واما ان للسلم الثالثة فذلك من الظاهر ساول
ما يستفدها كذلك في السلم الثالثة لان قوله باشد تالكيد لقوله بود وفكر في فناء اهل سحر قد رانه اذا
تزوج امرأة لا تطلق في قياس قول لجة لان قوله بود وباشد بخران الى معنى واحد فصار الثاني جنوا فصار
فاصلا فلا يتقيد العين والفتوى على الاول رجل قال لامرأته ان رفعت من كسبي ورايم فان طالق فحنث
رائي الكيس وامرت ابنتها فرفعت قال في الكتاب اخاف ان تطلق لان رفع الدرهم هكذا يكون الاثر
ان جماعة لوجه خلوا وارجل رجل واحد المتاع صار كلهم سراقا لان السرقة من الجماعة هكذا يكون وبسبب كل
واحد منهم سارق كذا منا رجل تزوج امرأة ودخل ثم قال كنت طلق ان تزوجت امرأة شيئا فطلى لفرى
ولم اعلم بانها ثيبه وقع عليها الطلاق لان امر الطلاق وهو على الانشاء ثم بعد ذلك للسلم على وجهين اما امرته
المرأة او كذبته ففي الوجه الاول لها نصف المهر قبل الدخول وعليها العدة وليست لها نفقة العدة والسكنى
والاجب عليها الجدا وفي الوجه الثاني لها مهر واحد ونفقة العدة والسكنى وعليها الجدا رجل قال لامرأته
ان سرقته من دراهم الى سنة فان طالق ثم رفع اليها دراهم لينظر اليها فرفعت من ذلك شيئا بغير علم الزوج ثم
قال لها الزوج ارفعت من هذه الدراهم شيئا فقلت نعم لا على وجه السرقة ورفعت على الزوج فذا على وجهين
اما ان فارقت اولم تفرقه من الوجه الاول وقع عليها الطلاق وفي الوجه الثاني ان انكرت وقعت عليها الطلاق
لان هذا يسمى سرقة عند الناس وان لم ينكر لا لان هذا يسمى سرقة رجل قال لامرأته بالعربية راسه فزهر ارباب

طلاق وادان ثم انكر الزوج ان يكون اراه طلاقا فالقول قوله مع عينة لانه لم يكن عنده ذلك مذكورة الطلاق ولم
يوجد الاضافه اليها رجل قال لامرأته ان لم اطلقك اليوم ثلثا فان طالق واوله الجيلة كبلا بطالق المرأة فصار
لها ان طالق ثلثا على كذا وكذا الف درهم ولم تقبل المرأة وقع عليها الثلث في قياس الدوامات الظاهر لانها تفتي
بشرط الحث وهو عدم التطليق لانه اني بالتعليق والتعليق ليس بتطليق وروي عن ابي جاز انما لا تطلق عليه
العتوى وهذه جيلة الخروج عن هذا المبدأ لانه اني بالتطليق ولكن على الف درهم وان كان تطليقا مقبدا
لكن للعتوى بطل تحت الطلاق فينعدم شرط الحث فلا يطلق رجل قال لامرأته بالفارسية اكر ربيمان تو بنوشم
تا بكار آيد مرا فان طالق ثلثا فاستبدل غزل بعزل لانه لا حث في عينة لانه لم يوجد شرط الحث فانما ليس
ثوبا من غزلهما وان قال اكر بكار بريم يا اكر بكار آيد مرا حث لانه وجد شرط الحث وهو عين الانفراج بغير
غزلهما رجل قال لامرأته بالفارسية اكر رستم تو مني من اندر آيد فان طالق عا فوضع يده على غزلهما او
خاطبه فمضا لا حث لان هذا المبدأ وقع على اللبس عفا ولم يوجد وقد وقعت هذه المسئلة في لغز غير اني مطيع
سئلت في لغز عفاوي براسه ان لا يقع قال العتبه ابو الليث لا هذه المسئلة دليل على ان لغز الفقه اسئل عن مسئلة
فاوي براسه بلا او يقع بغير خلاف الشهاق والوصية لان النهاية والوصية حكم بطلان باللفظ والاشارة
لا يقع مقام اللفظ الا عند العجز فاما جواب المعنى لا يتعلق باللفظ وانما اللفظ طريق يعرف به العوارب من اللغز
فاذا حصل بدل المعنى استغنى عن اللفظ رجل قال لامرأته اكر كسي را نبيند هم فامرأته طالق ثلثا ففتي بطلا
نبينا او اهدى الى رجل نبينا فمذا على وجهين اما ان نوى بذلك الكلام شأ او لم ينو فان نوى لنوى ما نوى
ان نوى السقي لا حث بالاهداء وان نوى الاهداء لا حث بالسقي لانه نوى ما يحتمل لفظه فان لم ينو وقع عينة
على السقي والرفع جميعا لانه تحقق شرط الحث ونوعا طاء النبذ رجل قال لامرأته ترا سطلاي تنع الطلاق
لان قوله ترا سطلاي صا رعبارة عن قوله اعطيتك ثلاث تطلقات الا ترى اذا قال كره هذا الشرط كان
هبة كان بغيره قوله اعطيتك هذا القرب كذا هذا رجل قال ان لم يدخل الليلة الدبر لم يخل فلانا فامرأته
فدخل ولم يهاضم في منزله ولم يلقه الى ان اصبح فمذا على وجهين اما ان كان عالما انه غايب عن المنزل فمذا الحث
او لم يكن فمذا الوجه الاول حث وفي الوجه الثاني لا وهذه المسئلة فرع ما اذا حلف ان لم اكل الرغيف اليوم
فاكل غني قبل الغروب ومن مسئلة معروفة في كتاب الايمان رجل يدعي ارضا في بدصه فمذا قال ان تركت هذا
الدعوى حتى اخذنا فامرأته طالق ثلثا ان طالب في كل واحد منهما كل شهر مرة ولا بدعي تمام الشهر حتى يطلب الخصم

لا يطلق امرأته وهذه المسئلة فرع ما اذا حلف ليقضين حق فلان عاجلا فتقضي فمذا ومن الشهر بترقيته
ومن موقوفه في الايمان رجل قال لامرأته ترا بكي او ترا بيه قال الشيخ ابو القاسم الصغار لا يقع لان العرس
لها اضمارات والمنازعة كذا كذا والمنازعة عندى انه يقع وعليه يفتي لان هذا ليس من باب الاضمار بل هذا
من باب تعيين المحتمل لان اسم الثلث يقع على الطلاق وعلى غيره فافالم ينوشا لم ينعين الطلاق ولذا انوى
تعيين رجل قال لامرأته انت طالق تنسيت فقال لم رجل بعد ذلك اطلقت امرأتك ثلثا قال نعم ثم تزوجها بعد
ذلك بطلع جديد ان كانت المرأة سمعت جوابه لسايل الجبل لها ان تضع اليه وحل المزوج اسألهما لان المرأة
يبنى على ظاهر حاله وموافقا لثالث الزوج يبنى على حقيقته لخال وهو علم انه اراد الكذب رجل قال ان كنت الليلة
في هذه الدار فامرأته طالق وقد انجز الصبح وهو لا يعلم لا حث في عينة لان شرط الحث وهو النوم في الليلة لا ينعين
لا يقصور مضار كما لو قال ان اصبحت امس فامرأته طالق لا حث ولو قال ان لم ابث الليلة في هذه الدار والمسئلة
كأها كذا عند له ج ومعه ومن موقوفه في كتاب الايمان رجل طلق امرأته وشهد عند شاهدان انكر استنبت
موصولا ونوعا على وجهين اما ان كان هذا الرجل يحال اذا غضب نوى على لسانه ما لا يحفظ بعد اولا بغير الحال
فمذا الوجه الاول جاز الاعتقاد على قولها الشاهدين لانه صدق ظاهر وفي الوجه الثاني لا لانه يخاف سكران
صدا امرأته الى الفراض فابت عليه فقال ان امتثلت امرى وساعتين والافات طالق ثلثا فان شاعته بعد ان دعانا
في المستقبل لم حث ان لم يساعد بعد ان دعانا في المستقبل حث لان قوله ان امتثلت امرى بين اليقين
يقضي وجود الشرط في المستقبل وموافقا لما لا امرى في المستقبل ظاهر رجل قال ان اذ حلت فلانا بيني او اذ اظلم
فلانا بيني او قال ان تركت فلانا فامرأته طالق واليمين في الوجه الاول في المنزلة بامر لانه متى وحل بامر فقد
ادخله وفي الوجه الثاني على نفس الدخول امر الحالف او لم يامر علم او لم يعلم لان الشرط هو الدخول وقد دخل وفي
الوجه الثالث الممن على الدخول يعلم الحالف لان شرط الحث التوكيد للدخول فافالم لم ينع فقد تركه حتى وحل
رجل قال لامرأته اكر كسي را ازوق من بدعي فانت طالق ونوى به انها خاصة صحت نيته وبينه وبين الله
ولو قال ارجع كس ندعي لم يصح لان في الوجه الاول ذكر كس وانما لفظ خاص يتناول كل واحد مطلقا فافانوى
الام صحت نيته وفي الوجه الثاني صحت كس وانما لفظ عام فاذا نوى الخاص لم يصح وعلى قياس قول الحنفية يفتي ان
يصح فان عند بعض نيته الخاص في العام حتى ان من حلف فقال كل امرأة تزوجهما فمذا قال نعم قال نوبت
من بطله كذا اركان اليمين على الآماء فقال نوبت الروميات لا يصح نيته في ظاهره للذنب والخصاف يصح

وكذا من غصب دياره انسان ووقت ما حلت الخيم كتر اجزى بوى وادى فبست نوى ان ليس عليه منا بخر حظه
لا يصح نية في طاهر المذهب في الخصاص يصح هكذا ذكره الكتاب مطلقا لكن هذا في القضاء اما ما بينه وبين المرأة
نية تخصص العام صححه بالاجماع المذكور في الكتب اقوال الباب الخامس من ايمان جامع الكبير وما قاله الخصاص مخلص
لمن علمه ظلم والفتوى على طاهر المذهب فمن وقع في يد الظلمه واخذ بقول الخصاص فلا باس به رجل سكران
جوى بينه وبين غيره كلام فقال امراته طالق لزوجته هذا من السكر اوانا سكران فاليمن يقع على نية الناس
اياهم سكرانا واما يسي سكرانا لغير كلام ولا يعتبر ههنا حيد السكر عند لجه هو لان هذا يسي سكرانا عونا
والامان مبناه على العرف رجل قال لامرته بالنار يسي سكرانا فبست نوى به الطلاق لا يقع الطلاق
لان هذا اللفظ لا يخلط الطلاق ولا يبرأ به الطلاق عرفا رجل اتم امرته رفع دياره فقال لها بالنار يسي
الرازح من بوى هادى وانت طالق ثلثا ثم ان المرأة وجدت حرام زوجها في منديل فرفعت راعطت امرأة
وقال لها ارفعى منها شاة فرفعت للمامون بعض الدرام فدفعوها الى المرأة وقع عليها الطلاق لان المقصود هو
الاخذ وقد اخذت بعض دراهم الزوج رجل قال لامرته في حاله الغضب نرايه بار اندون فالتوى قول
الزوج لان قوله اندون كما يحل الطلاق كحل اللعن وغيره لكن فلا يتعين الا بالنية الناس او اذا اجتمع
في منزل ليعزلن لواحدة منهن على وجه الغرض كما سواد السوان فغضبت زوج واحدة منهن فقال لزوج
غزيت لاحد او عزلت لغيري فالتوى طالق ثلثا فبعثت امرأة الى بيت هذه المرأة قطنيا ليعزل غزيت
بامر هذه المرأة فالتوى على وجهين اما ان كانت عاقبة هذه المرأة انها تغزل بنفسها او يعزل بغيرها في اليوم
الوجه الاول لا تطلق لان شرط الحنف وهو عزلها لغيرها لم يتحقق وفي الوجه الثاني مطلق لان فكل عزلا
ساعة رجل قال لامرته انت طالق ان لم يكن جامع فلان الف مرة فاليمن على كثر الجماع لا على الاكراه
لان يراه بها الكثرة فلا تعتبر فيه بالواو السبعون كثر قال الله ان تستعملوا سبعين مرة فكن بغير الله لم
اراد به الكثر رجل قال لامرته ما فعلت بالدراهم فقالت اشترت اللحم فقال ان لم تزد الى الدراهم ذلك فالتوى
طالق ثلثا فالتوى المرأة العصاب فقال غاب عني لا يقع عليها الطلاق ما لم يعلم ان ذلك الدراهم قد كفيبت
او التي تحرق لان شرط الحنف لا يتحقق الا بعد هذه الشراطين رجل قال لامرته الطلاق عليك لا يقع الا ان يريد
به الايقاع لان هذا اللفظ لا يستعمله الناس الا ايقاع فلا يقع به الا عند النية رجل قال لامرته ان غسلت ثيابي
فالتوى طالق فغسلت كبر او قبله لا يقع الطلاق لان لم يوجد غسل ثيابه لان هذا لا يسي غسل الثوب رجل طلق

امراته ثلثا

امراته ثلثا وتزوج دفع ثلثا ودخل بها وفارقه الزوج الثاني فقبل للزوج الاول لم لا يزوجها فقال بالفكر
اكرها من باؤ ذلك شوه اكرها جنابت حرج من من شئت ثم طالق ثلث فالتوى على وجهين اما ان اراد به
بقوله نيلو شوه التزوج بها او اراد به ان يصير حلالا عليه في الوجه الاول اذا تزوجها طلق ثلثا لان شرط الحنف
التزوج وقد وجد في الوجه الثاني لغير تزوجها لم تطلق لان شرط الحنف قد تحقق بعد انقضاء العدة فان رفع اليمن
فاذا تزوجها واليمن مرتفع فلا يقع الطلاق ساحب برسام طلق امرته فلا يقع طلق امرته ثم قال بعد
ذلك انما قلت ذلك لاني نويت ان الطلاق وقع فالتوى على وجهين اما ان افترغ غير مذكورة الطلاق الذي كان
منه في حال برسامه او في حال مذكورة الطلاق في الوجه الاول لا يصدق لانه صحيح عاقل اقربا بالطلاق مرارا
فيواخذ به وفي الوجه الثاني يصدق لانه قل مذكورة ذلك الطلاق على اربعة الاقرار بذلك الطلاق رجل قال
لامرته ان اغسلت من جنبتي ما وضعت امرتي فالتوى طالق ثلثا واعاد هذا القول ثلثا ولم يعلم الخالف
هذا القول وكانت للمرأة حاشا ولم تجامعها معا قبل وضع الحمل فوضعت حملها بعد هذه اللقاة باربعين شهرا
فصاعدا وقع عليها واحدة بابينه بعض الاربعين الشهر وانقضت عدتها موضع الحمل لانه صار موليا بهذا الكلام
لان هذا الكلام اللفظة صارت عبارة عن الجماع فان تزوجها بعد ذلك جاز فلا حنث بعد ذلك رجل فزف
امراة رجل بالزنا فقال الزوج سي طالق ثلثا ان لم تبين زنا ما اليوم فان مضى اليوم ولم تبين وقع عليها الثلث
والثبتي انما يكون باربعين شهرا او اقرارا لان الشهور والاقرار حجة لاظهار الزنا والحيلة ان تغر رجل قال
لامرته ان مصت فالتوى طالق ثلثا يكون فاما لان شرط الحنف للزنى مطلقا وللزنى للطلاق هو صاحب القول
الذي كان اللوث غالبا وذا امضى للوث رجل قال لامرته ان يكون امرتي فالتوى طالق ثلثا وكان في من يكر
ان لم يطلوها واحدة بابينه متصلة طلق ثلثا لان الشرط قد وجد رجل قال لامرته ان غسلت ثيابي فالتوى طالق
فغسلت لغافة لا حنث فرق بين هذا وبينها اذا اوصى ثيابه حنث بدخل اللغاف والفرق ان اللغاف
هو الثياب لا يعد من الثياب اصلا فلا بد من حنث اليمن فاما الوصية الحجاب فالتوى حكمة فاما موشاب
اصلا ثبت في اللغاف تبعا رجل اخذ ضيافة قد دخل رجل من قرية اخرى فقال ان لم افزع على وجه
هذا القادم يفرق من بقوى فامرته طالق ثلثا ان فزع بقره قبل ان يرجع هذا القادم بقره عينه والاحنث
لان اليمن يقع على هذا القادم فاذا فزع بقره امرته لم يبرأ من يمينه لان شرط البرموض بقره ولم يوجد
الا اء الا اذا جوى بينه وبين امرته من الانبساط والصحة على وجه لا يبرأ من كل واحد من مال صاحبه

والاخرى بينهما مجاولة ما يتناول كل واحد منهما من مال صاحبه فقد غيبت رجوت ان يبر في عينه لان
هذا قد عُدَّ دُخْرَ بَرْتَمَ فان دُخْرَ بَرْتَمَ اجله ولكن ما اصاب بعد الذبح بلحما هذا على وجهين اما ان كانت
الفرقة التي حال لقاح قريباً من هذه القرية او بعيدة عنها مما بعد سفره في الوجه الاول بمران شرط البر
قد عُدَّ وفي الوجه الثاني اخاف ان لا يبر لان مثل هذا اذا قدم يتجدد ضيافة الجمل فيقع اليقين على الضيافة
بعد الذبح رجل يريد الخروج الى السفر فاخذته صهرته وقالت لا اهلك حتى تطلق ابنتي فقال الزوج وحضرت
رأسه طلاق فلم يخرج حتى قال لم انو امراني وانما نويت ابتك من امراني صدق ديانته لا قضاء لانه نوى
ما احتل لفظه لكم خلاف الظاهر امرأة قالت لزوجها ارق على راسي فاني اشتكي من الصداع ففعلت
شراحي اعتدى انت طالق ثلثا فقال الزوج طلعت في القضاء ثلثا علم الزوج او لم يعلم لقوله عم ثلث من
جد وهو لمن جد ولم تطلق فيما بينهما وبين الله اذ لم يعلم الزوج ولم ينو رجل قال لامرأة انت طالق
ثلثا واراد ان يقول ان دخلت الدار فاخذتني فانه ان قال بعد ان خلبه موصولا ان دخلت الدار لاتباع لانه
سكت بغيره فلا يعتبر هذا فاصلا كما لو اخذه العتاس او الجشا رجل قال لامرأة ان لم اطاك مع هذه
المقنعة فانت طالق ثلثا ثم قال وان وطيتك مع هذه المقنعة فانت طالق ثلثا فوطيها دون مقنعتها لا تحت
ما دامت المقنعة باقية وما حيا ان لان شرط الحنف الوطى مع المقنعة والعدم ايضا لا يتحقق في الحال فاذا مات
احد ما حلت في عينه لان العدم قد تحقق رجل قال ان اكلت من مال خشي ثلثا فان طالق وخاطب امرأته
فدفع اليه عجين خشن فجعل في عجين لوز وضرب فاكل لا تحت لان العجين قد فسد وكذا لو حلف لا يشرب مشاييم
ولا ياكل من ملح فاخذها وطلى وجعلها في العجين لا تحت لان ذلك قد تلاشى رجل قال لامرأة ان طلتك
وكل امرأة اصنع راسي مع راسها على الخصر فاني طالق ثلثا او قال كل جارية اطام فاني طالق ثلثا ثم تزوج امرأته
اخرى او تزوج جارية ووطيها لم تطلق ولم يعنى لانه لم يصف الطلاق والعنائ الى الملك فلم يقع البين
رجل قال له اخو الكا امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأته فاني طالق او قال انك قد تزوجت على هذه المرأة
فقال كل امرأته فاني طالق لا تطلق هذه المرأة فمن بين هذا وبين ما اذا قالت للمرأة لزوجها انك تزوج
ان تزوج على امرأة فقال ان تزوجت امرأة فاني طالق او قالت انك قد تزوجت على امرأة فقال كل امرأته
فاني طالق حنيفة تطلق هذه المرأة والفرق ان قول الزوج بناء على القول الاول فاما يدخل تحت قوله ما اخذ
الاول تحت القول الاول فقولها انك تزوجت على امرأة اسم المرأة ثلثا ولما كانت اول غيرها وان كانت للمرأة غير

ههنا

ههنا فيدخل اما قوله غير هذه المرأة لا تحتل هذه المرأة ولا يدخل تحت قول الزوج رجل قال لامرأة ان لم تنزلي
الساعة الساعه الى الطار والدتي فانت طالق ثلثا فقامت في ساعة وخرجت لبست الثياب ثم رجعت
وجئت حتى خرج الزوج فخرجت من ابوابه وادخلت في الزرع لا تحت لان خروج المرأة وحدها ما دام في البيت
لا يكون مراكا لغور الا يرى انه لو اخذت البعل فانت قبل لبست الثياب ثم لبست الثياب لا تحت وكذا اذا قال الرجل
لامرأة ان لم تنزلي الى الفرائض هذه الساعة فانت طالق وما في التناخي فطال بينهما كان على الفور حتى لو مضت الى
الفرائض لا تحت الزوج فان خافت فزت وقت الصلوة فصلت قال فخرجت الرجل لان الصلوة على قدر فيقطع به
فوز الاول وعلى قياس قول الحنف فيكون لا تحت على ما بين وبينه يعني رجل قال لامرأة انت طالق ما لم اخرج الى
الكوفة ففني ولو اشتغل وجهه بالوضوء للصلوة للكتومة واشتغل بالصلوة للكتومة لا تحت لانه عذر قضاء شئ
الى الكوفة ومكث ساعة بما كسبه فاكثري ففني لم تطلق لانه لم يقطع الفور وان مكث ساعة لاجل طلب الكفا
طلعت لانه انقطع الفور واليمين ههنا على الفور ولو اشتغل بالوضوء للصلوة القطوع او اكل او شرب حلت لان
هذا ليس بعذر رجل قال لامرأة انت طالق ان شئت واثبت لا يطلق بهذا اليمين ابدا لانه جعل المشقة والاضطرار
واحد فينظر اجتماعهما ولا يفسر اجتماعهما وكره لو قال ان شئت لم يشاء وكذا لو قال الطلاق في هذه المصروف
لان المعنى يجمع الطل ولو قال لها انت طالق ان شئت وان لم تشاء فهذا على وجهين اما ان قدم الطلاق او اخره فان
قدم ان شئت في مجلسها طلقت وان قامت من مجلسها من غير مشقة طلقت لانه جعل للثب وعدم للثب كل واحد
منهما شرط وقوع الطلاق فاذا شئت في مجلسها وجد احد الشرطين فاذا قامت من مجلسها من غير مشقة وجد احد
الشرطين وموعد المشقة في المجلس وان اخره بان قال ان شئت وان لم تشاء فانت طالق لا تطلق بهذا اليمين
ابدا لانه لا اخر الطلاق لم يكن قوله ان شئت كلاما تاما فتوقف على ذكر الطلاق فيصير شرطا واحدا فينظر
اجتماعهما واجتماعهما في حاله واحد لا يتصور رجل قال لامرأة ان اكلت وشربت فانت طالق فان اكلت
وشربت طلقت اذا وجد وان لم يجد لا تطلق ولو قال انت طالق ان اكلت وان شربت فاباها وجد وتطلق
والفرق بينهما ما بيناه في الشبهة فرق بين الاكل والشرب وبين الشبه لو قال ان شئت لم تشاء فانت
طالق لا تطلق بهذا اليمين ابدا ولو قال ان اكلت وشربت فانت طالق بهذا اليمين وهذا ظاهر اما المشقة وعدمها في طاعة
واحدة مشكل لكن رواه ابن سماعه عن محمد بن نفا فكانه ضرب على اجتماع للثب وعدمها في حاله واحد ولا لا يتصور
فالشرط لا يتصور فلم يقع واجتماع الاكل والشرب حاله واحد مقصور فالشرط يتصور فانعقدت اليمين فاذا وجد احد الاكل

يكن ان يقال اكل وقت الشرب فهذا غاية ما يتصور ان يقال لهذا الفرق رجل قال لا فخر امر امراني بيدك
الى سنة صار الامر بيده الى سنة لو اراد ان يرجع لايك فاذانت السنة خرج الامر من يده لان الامر بما يجتهد التاخير
فيتأخر خلاف ما اذا قال انت طالق الى سنة يقع بعد السنة لان الطلاق اذا وقع لا يخلد التاخير فاجعل اصنافه
الى بعد السنة رجل قال لامرأة انت طالق عدو ما في الحوض من السمك وليس في الحوض سمك يقع واحد وكذا اذا
قال انت طالق بعد كل شعرة على اليس بنوع واحد ولا يقع اكثر من ذلك حتى يعلم ان على جسد اليس شعرات لا
لان في الحوض اذا لم يكن سمك ولا على جسد اليس شعرة لم يقع على عدو السمك والشعر فصار كما لو قال انت طالق ولم يفر
عليه ولو قال انت طالق بعد الشعر على بطن كفي يقع واحد ولو قال بعد الشعر الذي على ظهر كفي وقد اطلق
ظهر الكف لم يقع الشعر لا يقع شيء لان بطن الكف لا يكون عليه شعر قط فلم يقع على عدو الشعر فصار كما انه يرد
على قول انت طالق اما ظهر الكف عليه يكون شعر فيقع على عدو الشعر التاثير فاذ لم يوجد لم يوجد هذا الشرط على
هذا اذا قال لامرأة انت طالق على عدو الشعر الذي على فرجك وكانت قد طلقت في كل اليوم بالفرقة ولم يقع على
فرجها شيء لا يقع الطلاق امرأة قالت في مرضي الزوج طلقني فطلقها ثلثا ورثت اخوانا لانا سبائات
واحدة وموطلون ثلثا فقد طلقها بغير رضا رجل قال لامرأة ما فارسية اكرام تو تحشم فانت طالق ثلثا فذا
على وجهين اما ان لم يكن له نية او كان له نية في الوجه الاول هذا ابلا لان المين وقع على الجماع عرفا من الوجه الثاني
اذا كان الرجل نام معها في العراش ونوى ذلك اليوم فهو على المضاجعة ولا يكون ابلا فان راجعها حشفة ان لم
يجمعا سكران هربت منه امرأته فنبوها ولم يظفروا فقال ما فارسية به طلاق فذا على وجهين اما ان لم
ينزل الزوج شيئا او قال عشت امراتي في الوجه الاول لا يقع لانه لم يصف الى امرأته وفي الوجه الثاني يقع لانه لما
نوى فقد الزم قوله عليها ونظر هذا ياتي في باب الايمان بعلامه الباء رجل جرى بينه وبين امرأته شاي
من قبل احت لم فقال لها ان شئت اخني بين يدي فانت طالق ثلثا ثم وصل الزوج عليها وهي تشاح مع
اخيه وسبها بين يديه رجل طلق امرأته ثلثا فلما اعتدت حمصتين اكرها على الجماع فذا على وجهين
اما ان جامعا منكرا طلاقا او مقرا لكن جامعا على وجه الزنا في الوجه الاول يستقبل العدة وفي الوجه
الثاني لا ولذا من طلق امرأته ثم اقام معها زمانا ان اقام معها منكرا طلاقا لم ينقض عدتها كذا
اختار المشايخ وان اقام مقرا طلاقا انقضت عدتها رجل قال لامرأة انت طالق من فلانة وهذا على وجهين
اما ان ينوي الوقوع او نوى في الوجه الاول لا يقع وفي الوجه الثاني يقع لان هذا محتمل الا بغير ما اذا نوى بغير رجل هدد

رجلا بالسلطان

رجلا بالسلطان فقال الرجل ان كنت اخاف من السلطان ما امرأة طالق ان لم يكن حلفه حرف من السلطان
ولا على من ان خاف منه بجنانية جنبها لم يحسن لانه لم يحسن من السلطان رجل قال ان تزجيت امرأة الى فوس
سنتين فانت طالق فتخرج في السنة الخامسة بطلق لان السنة الخامسة حطمة تحت الحنن الا يرى ان من استاجر الى
خمس سنين يدخل السنة الخامسة في الاجارة رجل قال انت طالق لامرأة ان نوى بيع لانه اذا نوى فقد نوى ما احتمله
لفظه لانه نوى تزجيم الغاف والاطعام بحمله على مالك باعمال وخارت ما حار رجل لم ينفذ فاته ما ب التلذذ به
فخلع الاستاذ ان لم يكن ما اتهم به شيء ولم يتفكر في ذلك ايضا فقال ان هذا التلذذ الصغير يقول رايته سري من قال
الاستاذ ان راي هذا السليبي اسررت معه ما امرأة طالق وقد كان هذا التلذذ صغيرا رايه سري في شيء امر
ما ينشئ شيئا او يخل الى الممل شيئا لا ينبغي له ان يعل بخبره رجوت ان لا تحت لان المين وقع على السراخ في النوع
الذي اتهم به ابو دالة فيعيد المين به الا ترى ان رجلا اذا اتهم بخله جارية فقال اكرسام ورا فانت
طالق فان مزجه لا تحت لانه وقع على مسيس ومن مسيس بدالة لخال كذا عينا رجل قال لامرأة انك هربت مني
درام فقالت مس فقال الرجل لورفعت من درامي فانت طالق فوجدت المرأة صرة مطرحة حسن لت الدار
فدفعها ووضعها في ناحية واخبرت زوجها ان رفعت لا يجسها عنه ارجوان لا يظلي لان سياتي الطام ارجب
تفصيل النوع للمرفق وموان دفع الحبس عنه رجل قال ان قرأت القرآن وامرأة طالق فقرأ اسم الله الرحمن الرحيم
هذا على وجهين اما ان نوى ما في سورة التوبة او لم يكن له نية في الوجه الاول حشفة لان الثاني بدون
قراءة ما في سورة التوبة قراءة القرآن عرفا وفي الوجه الثاني والثالث لا تحت لانه لا يريد به قراءة القرآن عرفا
رجل حشف امرأته الى قرية فقال الزوج ما فارسية اكرامش ازرسم روز باشي فانت طالق فانصرفت المرأة يوم
الثالث الى قرية اخرى ثم انصرفت اليها واقامت بها اباما فذا على وجهين اما ان كان الانصراف من تلك القرية
على ان لا يعود ثم عادت او على ان يعود في الوجه الاول لا تطلق لان شرط الحشفة الكينونة في تلك القرية اكثر
من ثلثة ايام في هذا النوع فهي خرجت من تلك القرية على ان لا يعود لم يبق الكينونة في تلك القرية فذا الكينونة قراءة
وفي الوجه الثاني تطلق لان كينونة الاولى باقية لانا ما لم يخرج لاهل عزم الانصراف من تلك الكينونة رجل قال لامرأة
اكر ترا بسر روز با من جنانك لا اكون فانت طالق ثلثا هذا طام محمل فلا بد من قرينة بصيرتها معلوما بان
كان له مقدمه يتقدمه وان لم يكن له مقدمه يرجع الى نية فان نوى ان كنت انجا وزعك والساعة لا يتجاوز
فان تجاوزها وقع عليها الطلاق لان شرط الحشفة قد وجد رجل قال لامرأة ان شربت من السك فانت طالق ثلثا

فشرى مع شربه عندنا وراوه سكرانا خراجا من مجلس الشراب مجدد وشددوا عند الحكم لمارواه والقاضي لا يحكم
المعرفة بنها من لم يعاين الشرب ومن خال منها لمعارفته اما بالعدا او غيره اما الحكم فانه لا يقضي
الا بشهادة من عاين واما المرأة فلانها علمت حقة فان لم يخلص الفداء ماذا انقضى ذكر جبر هذا للسائل
امرأة قالت لزوجهما طلقني فقال الزوج لا افعل فقالت ان لم تطلقني فاضرب فزوج فقال الزوج متى كنت
خوفا بكى خوفا وروى به لا يقع الطلاق لان هذا امر بالعصية وهو الذي يزوج بزوج فهو منسوخ عنه وهذا
وهذا لا يقضي وقوع الطلاق رجل قال لامرأة انت طالق على حوك الدار ان قبلت مع الطلاق عليها في الحال وان
لم تقبل لا لانه فكاك الدار استعمل للاعوان وكان الشرط قبول العوض لا وجوب فصار كأنه قال لامرأة انت طالق على
ان تقبلي العوض ان قبلت مع الطلاق والا فلا امرأة سمعت زوجها طلقها ثلثا ولا فدا على منع نفسها منه
بسوها ان تقبل متى علمت انه يقرها لانه لا يمكنها دفع شرم عن نفسها الا بقبله لكن ينبغي ان تقبل بدوا لانه ان
قبلت بالثوب لم يحبس عليها العوض لانها لا يمكنها الخلاص بمثل رجل قال لامرأة ان خرجت من
هذه الدار من غير اذن فانت طالق ثم لقن لها بالعربية وهي لا تعرف العربية فخرجت وقع عليها الطلاق لان العلم
بشرط صحة الاذن ولم يوجد نظير هذا اذا لقن لها وهي لا تعلم او غايبه رجل اراد ان يشترى جارية فقال لامرأة
ان اشتريني الحارية فبدخل عليك من فلك غيرة فانت طالق ثلثا فاشترى ودخل عليها الغيرة فغيب الشراء وقع
عليها الطلاق وان دخل بعد الشراء بومان لا لانه علق الطلاق بدخول الغيرة فغيب الشراء بلفظ الفصل وهذا اذا
ظهرت الغيرة منها بلسانها بكلمة غيرة او لجاج فاما اذا حصل في قلبها ولم ينطق به لا تطلق لان هذا لا يراه باليمين
عادة لان العجز عن ذلك غير ممكن فكيف ان لا يباو فلانا فعاواه بقلب ويحفظ لسانه وجوارحه لا يثبت
امرأة قالت لزوجهما كايين تراخضينم جنك ارمي بازوار ان لم تطلقها لا يبرأ من الهوان لان جعل الهوان
عن الطلاق عاقبة فان لم تطلق لم يبرأ رجل له على امرأة اسم غنم غنم فقال ان اخذت غنم ذلك الشيء فامرأة
طالق فاخذ مكان ذلك الثمن حنطة وقع الطلاق لان هذا عوض الثمن فكان اخذ الثمن الا بولي انه لو كان
له شرك فلشرك ان ياخذ نصف ذلك منه ان شاء رجل قال لامرأة ان اقررت بهرك فانت طالق ثم
بداه ان يقر وينهد العدول فهذا على وجهين اما ان كان صحيحا او مريضا فان كان صحيحا فاحيلة ان يسع
المرأة للزوج شيئا بعد اهرامه ومن يهرى الزوج محرما والزوج اقربها بالهرم وان كان مريضا فلا حيلة لانه
لا يسع اقوان لها بشئ يسع رجل قال لامرأة ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال لها ان حلفت الدار فانت

فانت طالق لانه

فانت طالق لانه لا يثبت لان الاستثناء ابطال الخاء فابطل العزم الا بولي انه لو قال ان اقررت لعل ان
بعثت دراهم وامرأة طالق ثم قال لعل ان على عشرة دراهم لا يثبت لانه لم يقر الا بشئ رجل قال لامرأة ان اقررت
مثل من جنبته فانت طالق فجاوبها وقع الطلاق وان لم تقبل لان هذا اللفظ مسار كناية عن الجماع لا فكاك
من قبل فصار كما لو قال ان جابعتك فانت طالق رجل قال لامرأة ان تركتك بعلم مع فلان فامرأتى طالق فنهاه
ولم يسمع الابن فان كان الابن بالغ لا يقوى مع الاب لا تطلق لانه اذا كان بالغ لا يقوى مع الاب بالسمع بالقول
فالسمع بالقول قد وجد رجل له ابنة يستعاري فقال اكر من ابني هركس راو مع فامرأة طالق فاعطى بعض النكاح
دون البعض لا يثبت لانه ما اعطى هركس راو رجل قال لامرأة ثلث تطليقات عليك وقع عليها ثلث تطليقات
لانه اوقع الثلث عليها الا بولي انه اذا قال لعبد العتاق عليك عتق وكذا الوفا قال آخر هذا العبد عليك بالف درهم
ثم قال فقلت يكون بيعا رجل قال لامرأة في حاله الغضب انك ان فعلت كذا الى خمس سنين فقصير مطلقه مني ولز
ار له بذلك تخونها ففعلت قبل انقضاء الدية يسأل الزوج هل كان حلف بطلاقها فان اخبر انه حلف بمثل
وان اخبر انه لم يحلف بالقول قوله مع عتقه لان قوله قصير مطلقه ختم اليمين السابق وتحتل بالاتباع للعدا
بعد فعلها فنكون القول قوله رجل قال لامرأة ان خرجت من هذه الدار غير اذني فانت طالق فاستاوتنه
للخروج الى بعض اهلها فان اذن لها لم يخرج الى ذلك لكنها كانت بكين الدار فخرجت الى باب الدار ونكس الباب
وقع عليها الطلاق لانها خرجت غير اذنه لانه لاقن لها بالخروج الى بعض اهلها ولم يخرج الى بعض اهلها فان اذنت
للخروج ثم خرجت في وقت لقن الى بعض اهلها الذي اذن لها بالخروج اخاف ان يقع عليها الطلاق لان هذا اذن
على الخروج في هذا الوقت عاقبة فيستفيد بها رجل قال لرجل انك تفعل بامرأة كذا وكانت هذه المرأة على
السطح وامرأة لقن على سطح آخر والسطح متصل ببعضها ببعض واللبيلة مظلة فقال الرجل ان فعلت ذلك
للزوجة فامرأة طالق ولم يسمها فاشترى بيرة الى المرأة الاقوى ولم يرمها جريا وقد فعل بها ذلك وقع الطلاق
على امرأة قضاء ولم يقع بربانته اما القضاء فلانه لما ذكر غيب ذلك للمرأة انصرف اليها ظاهرا واما الربانته
فلانه نوى ما يحل له لفظه وكذا من لقن على انسان مالا وانكر وطمع القاضى ماله عليك فاشترى باصبعه في كفه الى
رجل لقن ليس له عليه حق صدق به يانه لا قضاء لما قلنا رجل حلف بطلاق امرأة ان دخل دار امرأته فباعته من
تلك الدار واستأجرها الخائف من المشتري ودخلها بنظر ان كان كراسته الدخول لاجل المرأة فسقط عتقه لان
شرط الحنث دخول امرأته اليها ولم يوجد وان كان لراسته الدخول لاجل الدار وقع لان شرط الحنث دخول الدار

فذكرها للثمن وقد وجد رجل تشاخص امراته فقال لها الفارسية مهر اطلاق ترا ولم يرد على هذا وقع عليها
ثلاث تطليقات لانها فارسية قوله ثلاث تطليقات لك ولو قال فكيف وقع الثالث لانها اذ قال ثلاث تطليقات وقع مكررا
اذا قدم للزوج رجل قال لا خيم وموثره ان شاركته بعد هذا اطلاقه على حرام من المرأة الا لئلا لم يفرق قائم
ثم بدلا ان يشركا والخالف ابن كبير فالوجه في ذلك ان يدفع ماله الى ابنته مضاربة بنصيب قليل وباقى له
ان يعمل براه ثم ان الابن يشرك عنه فاذا عمل كان الزوج الذي للابن على الشرط لان الخالف لم يشرك
اخاه فلم يوجد شرط الحنفية حصل مقصود رجل قال لامراته بالفارسية اكر رصمتي نو باكار كور بر تو سوز
وزبان من اندر ايد فانت طالق ثلثا فعزلت للمرأة كيت نفسها وصيها لا يقع عليها الطلاق لان شرط الحنفية
والدخل في سوز زبانه الدخول في الملك ولم يوجد فان فصحت وبما على زوجها لا يقع عليها الطلاق الهنا
لان لم يوجد الدخول في ملك الزوج فان عانت المرأة في البيت من الجور والطغ والاضواء فلكل لا يقع عليها الطلاق
لعدم شرط الحنفية رجل طلق امراته طلعت ثم قال لها قد طلقك بغير تطليقة باينة ولو قال لها قد كنت طلقك لا يقع
شي لا م قد يدكر ويجوز كل قد لتأكيد الحال وقد يدكر لتأكيد الماضي ولا يصير للماضي بالاحتمال فاما قوله قد كنت
طلقك لا يستعمل الا للماضي ولو قال لها يا مطلقة لا يقع شيء لانها صادقة في هذا الاخبار فموران للمسئلة الاولى
من الثانية وافهم ترا طلاق والمسئلة الثانية وافهم ترا طلاق رجل قال لامرأة اجنبية بالفارسية اكر جز
از تو زن كنم او قال اكر جز از تو مر زن باشد في طالق فتزوج امراته ثم تزوج امراته اخرى تطلق الاولى
دون الثانية لان ما يقل هر زن في كان اللفظ خاصا فلا يتناول الا امراته واحدة وقد حث بتزوج الاولى
دون الثانية ولا يصح البيهين امراته قالت لولدها بالفارسية اي بلبايه زافه فقال الزوج ان كان موطايه
زلفه فانت طالق ثلثا فهذا على وجهين ثلثه اوجه اما ان اراد به الجازاء بقولها او لم يرد شي او اراد بالتعليق
فالكلام في الوجه الاول والثاني قد مر واما في الوجه الثالث لم تطلق في الحكم لعدم الشرط وان علمت المرأة
انه من الزنا وقع عليها الثلث لان وجد الشرط في حقها ولا يصح للمقام معه لانه مطلقه الثلث رجل
جري بينه وبين امراته طلام فقالت للمرأة اني تخني منه فقال الزوج ان كنت تريد مني الهجاء فامر
بيدك واراد به الطلاق ولم يعن الثلث فقالت للمرأة طلقني نفسي العا فقال الزوج قد تجوت لم يقع
عليها عند له لانها انت بالثالث قد فوضت اليها الواحدة رجل قال لامراته بالفارسية اكر فردا تو زن من باشد
الزوج صدقت وموثره بذكر الطلاق هذا وما قال لست لي بامرأة ونوى الطلاق سواء لم يقع الطلاق

عند له كذا هذا رجل جرى بينه وبين امراته تساجر معات للمرأة منع ثلث تطليقات من طلاقها كان
الزوج واقفا وكان هناك ثلثه قصبات صغار مطروحات بلا غزل يريد ما يبيع بالفارسية باي فانما الزوج
القصبات باصابع رجله وقال هذا اطلاقك حتى كاهها عرا ما كنهانم قال ارفعها الى الجانيك ليسج في ثوبك اجوا
ان لا تطلق لان هذا كذب محض الا اذ احكى الزوج عن صبي انه وضع طلائها عليها لان هذا يحتمل رجل قال
لامراته ان لم تودا الدينار الذي اخذته من كسي فانت طالق فاذا الدينار في كيسه لم يقع عليها الطلاق لان
القبض منها لا يتصور فلا يقع الدينار فلا يلزم الحنفية غير انه مسئلة الكون امراته قالت لزوجها ان كنت
مع الجارية فقال الزوج ان كنت تحت مع هذه الجارية فانت طالق قالت للمرأة ان كان يمسك هذا معي فاما
طالق فقال نعم ان لم يعن الزوج معنى سوى ما نطق به لا تطلق امراته وان غنى طلق لان الشرط قد وجد
والبيهين باق رجل قال ان كان في بيتي نار فامرته طالق فاذا في بيتي سراج والمسئلة على ثلثة اوجه اما
ان وقعت عينه لاجل ان بعض جوارنه طلبوا النار ليعتقدوا به نار او خوف ذلك او دفعت عينه لاجل
ان بعض جوارنه طلبوا الاصطلا او لخبر او خوف ذلك او لم يكن ثم سبب لا يثبت في الوجه الاول تطلق لان
الاستصاء حصل بالسراج وكان مرادها بالبيهين وفي الوجه الثاني لا لان الاصطبا والخبر لا يحصل بالسراج
وفي الوجه الثالث كذلك لانه لا يسمي نار على الاطلاق امراته قالت لها زوجها انت طالق واحد فقال له
هزار فقال الزوج هزار فهذا على وجهين اما ان نوى شي او لم ينو في الوجه الاول فهو على ما نوى وفي الوجه
الثاني لا يقع في الحكم لانه محتمل وان كان الى الوقوع اقرب رجل وضع دراهم على يدي امراته امانة ثم اتها
عند الاستدراء فقال لها بالفارسية اكر از زن درم برداشته به طلاق هستي على وجه الاستفهام فقالت
للراة هشتم ثم بان انها قد دفعت هذا على وجهين اما ان نوى الزوج الايقاع عند الحنفية او تخويلها
لكي يقر في الوجه الاول يقع عليها الطلاق وفي الوجه الثاني لا لان هذا الكلام محتمل الوجهين والقول قول
الزوج مع بيته لانه اني بكلام محتمل تكون القول قوله في بيان ما احتمله رجل قال لامراته ان لا يترك فانت
طالق فاشترى امه وشرها فهذا على وجهين اما ان كان عند البيهين ما انصرف معنى الاوى اليه سوى ما فعل
او لم يكن في الوجه الاول لا تطلق لان الثمن انصرف اليه وفي الوجه الثاني تطلق لان المرأة تعد هذا الذي
حتى لو لم تعد لا تطلق فانه ليس باقل حقيقة لانه لا ياتم به رجل قال لامراته بالفارسية اكر فردا تو زن من باشد
فانت طالق ثلثا فلما اصبح بعد طلوع الفجر قالت له زوجته من زن تو باشم فخلها فهذا على وجهين اما ان نوى بذكر

منع كونه امرأة في شيء من الزمان ولو لم يكن له في الوجه الاول ان يخرج الى بعد طلوع الفجر طلقت ثلثا لان الزمان قد جرد وموكلها امرأة لم في بعض النهار وفي الوجه الثاني اذا اخلعها قبل غروب الشمس لم تطلق لان البراءة ينصف في الزمان فلو طلعت قبل غروب الشمس ثم تزوجها قبل غروب الشمس طلقت لانها امرأته قبل غروب الشمس ولو طلعت قبل غروب الشمس ثم تزوجها من الغد كانت امرأته وبرغم عينت لانها لم تكن امرأته قبل غروب الشمس رجل قال لامرأة لست بحبيبي فقالت ان لم احبك فانت طالق ثلثا فقال لها الزوج ما فارسيه حود نوى ان قال ان قالت لا احبك قبل ان يبارقني وقع عليها الثلث وان فارقتني قبل ان تقول ثلثا لم يقع لان قوله حود نوى ينصرف الى ما ذكرت من الطلاق للعلق بالشرط وضار الزوج بل انت طالق ثلثا ان لم تحبيني امرأة قالت لزوجها كيف لا تطلقني فقال الزوج ما فارسيه توحود از سر تا ياي طلاق كروه يسأل الزوج عن امرائه لانه خبر عن الطلاق يسأل من امرائه رجل سأل جرح امرأته فقال لها ان خرجت من ههنا فان رجعت اليك فانت طالق فخرجت اليوم الى الصلوة او الى غيره ما من حاجته ثم رجعت فبطلت لان سبب الصلوة والاحتفال او السفر لا يقع عليها الطلاق لان الصلوة بعد ذلك النوع من الخروج امرأته لها بنت وكان بين بينهما ورزها خصومه وكانت الصلوة بتوسط بينهما فقال زوج الصلوة اكرتوباد اماه واورى كني بهيج روى ازنيك ويزد فانت طالق ثم قالت الصلوة لحقتها اما ان يطلوها او تسكها وينفق عليها فان لم يكن الحنفى استشاره في ذلك الامر وانا ابتداء الصلوة اخاف ان يقع عليها الطلاق لانه حصلت الشرط امرأته دفعت من كيس زوجها درهما فاشترت لحا وخلط الحام الدرع بدرهم فقال الزوج ان لم تزده على ذلك الدرهم اليوم فانت طالق ثلثا ففنى اليوم وقع عليها الثلث لان شرط الحنفى قد جرد والحكمة في ذلك ان ماخذ المرأة كبس الحام فسلم الى الزوج وقد تزوج عينته امرأة سبكت زوجها الطلاق فقال لها الزوج بك طلاق واذا فنت وود طلاق واذا فنت وقع عليها الثلث لان هذا ما فارسيه عطف على قوله وانتبي بالعربية امرأة سبكت زوجها الطلاق فقال لها الزوج انت طالق حنين تطليقة فقالت ثلث يكفيني فقال الزوج ثلث لكر والباقي لصواحبك ولم تلت نسوة غيرها وقع على الحاطبة ثلثا ولم يقع على غيرها ثلثا لان الباقي بعد الثلث صار لغوا فقد صرف الزوج اللغو الى صواحبها فلا يقع امرأته قالت لزوجها نريد ان اطلق نفسي فقال نعم فقالت طلقت نفسي هذا على وجهين اما ان نوى الزوج التفويض والزوج يعني طلعت نفسك ان استطعت مني الوجه الاول يقع مني الوجه الثاني لا لان في الوجه الاول صار الطلاق في بدو وفي الوجه الثاني لا وقد قيل

بعد هذا

بعد هذا في باب الطلاق بعلامه السين بانه يقع مطلقا والمختار ما ذكره هنا ولو قال الزوجها وكيل فو هسم على الزمان فقال الزوج هسي فانت قد طلقت نفسي ثلثا فقال الزوج ما فارسيه توبرين عوام كسني وارجذا ما يزد سد ثم بغرقا ثم اراد ان يراجعها في الكتاب يسأل الزوج عن نيته فان نوى بالتوكيل الطلاق ولم ينو العود طلقت واحدة وجب وان نوى بالتوكيل للفاخرة ولم ينو العود طلقت واحدة بانه هكذا ذكر في الكتاب ومو الجواب يستقيم على قولنا اما على قول له ج ينبغي ان لا يقع مني لان المأمورة بالواحدة اذا وقع الثلث لا يقع وقد اخبرنا بالفتوى في المأمورة بالواحدة اذا انت رجل سأل امرأته الى الفراش فقالت لا ابي فانك تعذني فقال الزوج ان عذبتك فانت طالق فجاوت الى الفراش وجامعها هذا على وجهين اما ان جامعها وهي كارهة او جامعها وهي طائعة في الوجه الاول تطلق لانه عد بها من الثاني لا رجل قال لامرأة انت طالق وارايت ليزنط فلما ان ينشط الاثنان المنزعج لان الاثنان المنزعج لرفع الاذى والجانب الآخر للزينة وهذا نظير ما لو اذمنت راسها لدفع الاذى يجوز وللزينة لا وكذا التحلل وكذا اللبس للزينة العورة يجوز وللزينة لا رجل قال لامرأة ان سررتك فانت طالق ففرضها فقال للمرأة سرتي لا تطلق لانه تعلم انها كاذبة ولو اعطانا الف درهم فقالت ما سرتي القول قولها لا يخفى انها طلبت الاغني فلا سرها الا الف رجل قال لامرأة ان دخلت الدار فنتسائي طواق فدخلت مع طلاق عليها وعلى غيرها لان العلق بالشرط عند وجود الشرط كالمسح عند وجود النسخ لو قال نسائي طواق تطلق هي كذا ولو قال لامرأة امرسائي بيدك لو قال طلقني ابي نسائي شئت فليس لي ان تطلق نفسها لانه موضع امرسائية المنكر اليها ومن عرفه في هذه التفويض فلا يدخل تحت هذه التفويض بخلاف السئلة الاولى لانها معرفة بالشرط فجاز ان يدخل في الحرام ويكون منك في الحرام اما ههنا لا يتصور ان يكون معرفه في التفويض ممكن في التفويض رجل له امرأتان فقال والله لا احاصر مولا منها لانه لا يمكنه فربان احدهما الابن يلزمه وهو تعليق الطلاق بغيران الاغوي ولو قال والله لا اقرب واحد منكما يصير مولا من احدهما انه اذا قرب احدهما يمكنه قربان الاغوي من غير شيء يلزمه رجل قال لامرأة هذه طالق هذه لامرأة لغوي طلقت الاولى دون الاغوي لان لفظ الطلاق غير متصل بالاغوي ولم يعطف الثانيان على الاولى ولو قال على العكس بان قال للاغوي هذه طالق هذه طالق لامرأة طلقت الاولى دون الاولى لاقطنا

لا امرأه اذا طلقك فانت طالق واذا لم اطلقك فانت طالق فلم يطلتها حتى مات طلق نسي لان تحقق العزم
فوقع عليها تطبيق التمسك فصار مطلقا فبقع عليها الاخرى باليمين الاولى رجل قال ان تزوجت امرأة
كان لها زوج نطق طلق فطلق امرأته تطبيقا بيمينه فزوجها لم تطلق لان اليمين وقعت على غيره ولان الظاهر
على الميز عطف المحقق بسبب زواجهما وهذا انما يكون من غير سكران قال لامرأته يا غاربه اني سرف لك بكمياه
ساند رويته كد بانوى من طلاق واذا شئت ولا نيت له فذهب على وجهين اما ان كان لعن المرأة
زوج قبل فطلقها اولم يكن في الوجه الاول لا يقع الطلاق لانها في اخصار وفي الوجه الثاني يقع لان
لا يصح اخصار الا بتقدم الطلاق وتظهر هذا اذا قال للمولى جاريتي اباد وسهي كنتم اهل
ازان دنت كم بوجازله ان كانت مولدة تعتق وان كانت سبية لا **باب الطلاق**

بعلامة للعين رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا وجعل بها ثم فرق بينهما بعد ذلك فبطل بها ان تعتد
ثلاث حيض من يوم العدة الناجب بعد ارتفاع النكاح والنكاح يرتفع بالفرقة رجل قال لامرأته
انت ضا فخذ اسنان فده لا يقع شيء نوى اولم يوحى بحى باللام ونوى الطلاق لان العرب ينقص حرفا قال
الله ثم وناخوا يا مالك لينقض علينا ربك هذا قراءة عبد الله بن مسعود هو الا انه لا يشترط النية لان
ينزله الكتابية هذا اذا قال يا طاهر اما اذا قال يا طاهر بكسر اللام باني باب الطلاق بعلامة السبي
امرأة قالت لزوجها طلقني وطلقني فقال الزوج طلقك في ثلاث نوى اولم ينو لان امرأته طلقته
بثلاث تطبيقات وهذا يصح جوابا لكل ولو قال طلقني طلقني طلقني فقال الزوج طلقك فان نوى واحدة
فواحدة وان نوى ثلثا مثلث لان هذا يحتمل التكرار للاول ويحتمل الابتداء فابها نوى الزوج صح
رجل قال لامرأته قد طلقك الله ولعبد قد اعتقك احد فان الطلاق والعتاق يقع وان لم ينو لا وذكر
في الباب بعلامة النون انه يقع نوى اولم ينو وهو المختار امرأة قالت لرجل تزوجتك فنتى فقال لها
فانت طالق يقع الطلاق ولو قال لها انت طالق لا يقع لان في الوجه الاول صار كأنه قال تزوجتك فانت
طالق لان معناه لما زوجت نفسك مني فاذا انت طالق يقع الطلاق في النكاح وفي الوجه الثاني انقص
هذا المعنى فيقع الطلاق في غير النكاح امرأة قالت لزوجها طلقني ثلثا فقال لها انت طالق او قال فانت
طالق في واحدة اني هذا ليس بحجاب ولو قال قد طلقك في ثلاث لان هذا جواب هكذا ذكر في الكتاب
وسيا في باب الخلع بعلامة النون ما يدل على نية قوله انت طالق جواب فعلى قياس ما ذكره في سبني

ان يقع

ان يقع الثلث وسوا الظاهر الدليل عليه انه ذكر منها انه اراد الثلث صح لانه اراد الجواب اولم يكن محتملا
لجواب لما صح باليمين وجعل قال امرأتي طالق ولما على الف حرم ولم امرأة موقوفة فقال لي امرأة اخرى
ولم اعني هذا لا يصدق في الطلاق واللال لانه لانا لم يصدق في حق الطلاق لانه اقرار بطلانها ظاهرا
فياخذ بهذا الظاهر احتياطا ولم يصدق في حق اللال لان الباء كناية عن تلك المرأة ولو قال امرأتي طالق
ولامرأتي على الف حرم ولم امرأة موقوفة فقال لي امرأة اخرى ولم اعني هذا للمرأة لا تسبق قوله في الطلاق
ويقبل قوله في اللال لانه ذكر المرأة في اللال على حدة فلم يس الصفة الى عدم التصديق في حق اللال
رجل اكره على ثياب وسكو حتى ضرب غلظ فطلق او اعنى وقع لانه وان اكره عليه فقد ذهب عنه
بلذة رجل قال لامرأته انت طالق من فلانة وفلانته مطلقه او غير فلانة فان عنى الطلاق يقع ونزله
يعني لا لانه نوى ما يحتمل فان معناه انت طالق لاجل فلانة رجل قال لامرأته لا حاجة لي بك او
قال ما اردك وهو نوى الطلاق لا يقع لان اللفظ لا يحتمل رجل قال لامرأته انت طالق فقبل لم بعد
سكت كم قال ثلثا قال ابو يوسف هو كان طائفا ثلثا هكذا ذكر في الكتاب فيحتمل ان هذا قوله بنا وعلى ما
روى عنه ان من قال لامرأته انت طالق فنوى به الثلث يصح ويحتمل ان هذا قول لبيد هو ايضا بنا وعلى
ما روى عنه ان من طلق امرأته ثم قال جعلتها ثلثا صح عند وسوا الظاهر رجل قال لامرأته انت طالق انت
طالق او قال انت طالق وانت يقع واحدة لان هذا يحتمل التكرار لان قوله وانت تحتمل التكرار كقوله انت
كما يقال انت انت وانت وانت ولو قال ذلك لامرأة اخرى يقع على كل واحدة منهما تطبيقا في السائلان جميعا
لان هذا يحتمل التكرار فيكون ابتاع طلاق لفر رجل قال لامرأة كلما تزوجتك فانت طالق فنزوها في يوم واحد
ثلاث مرات وجعل بها في كل مرة نوى امرأته وعليه هو ان ونصف وقد وقع عليها تطبيقا في قياس
في قول لبيد هو وهو قول ابو يوسف لانه لما تزوجها او لا وقع تطبيقا ووجب نصف مهرها فاذا اوفى بها وجب
مهر كامل لانه وطئ مع شبهة في المحل ووجب العدة فاذا تزوجها ثانيا وقع تطبيقا وهذا الطلاق بعد العزل
معناه فان من تزوج معتدة وطلتها قبل الدخول بها اعتد له خوف يكون هذا الطلاق بعد الدخول بها
فيجب مهر كامل فصار مهران ونصف فاذا حصل بهلوسى معتدة عن طلاق جعي فصار مهران لاجب بالنظر
شي فاذا تزوجها ثانيا لم يصح النكاح لانه تزوجها وهي منكوبة ولو قال كلما تزوجتك فانت طالق باني والسلم
كما لما بانث بثلاث تطبيقات وعليه خمس مهر ونصف في قياس قوله ما خرج على الاصل الذي قلناه

وجعل كتب الى امراته حواج وكتب في كتابه اما بعد فاذا جارك كتابي هذا فانت طالق فبدا له يحيى
 اذا جارك كتابي هذا فانت طالق فجاه الكتاب فاحيا تطلق ولو حي ما قبل من الحواج وترك لها جارك
 كتابي هذا فانت طالق ثم بعث اليها لم تطلق لان الكتاب الى الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر في الوجه
 الاول نحو النكاح وموجب كتابه اليها فتطلق وفي الوجه الثاني لا وان كتب اول الكتاب اما بعد فاذا
 جارك كتابي هذا فانت طالق ثم ذكر الحواج حتى ملأ الكتاب ثم بدا له المحو الطلاق فحيا ونهى ما بعد لم تطلق
 ولو حي ما بعد وترك اوله اما بعد طلعت لان شرط وقوع الطلاق حي كتابه اليها وكتابها اليها الذي علي
 وقوع الطلاق بحسب ما من كتب عليه اما بعد اذا جارك كتابي هذا فانت طالق وكتب قبله وبعد حواج
 ثم بدا له في الطلاق وترك ما قبله طلعت وان حي ما قبله او اكثر وترك الطلاق لا يقع وهذا يخرج على ما
 قلنا من الاصل ولو كتب اليها اما بعد فانت طالق فلما لم يشأ الله ان كان موصولا بكتابتها لا تطلق ولما لم
 كتب الطلاق ثم فترقتي ثم كتب له شاء الله يقع الطلاق لان الكسب الى الغائب كالملحوظ الامة اذا اعتقت
 الاباس بان حيا ونهيا حيا كانت او طامس وكذلك للصبيته اذا ادركت الحيض لان هذا ليس بطلاق
 طلاق فيه ضرر لان التأخير لا يكتفى وكذا العنينة اذا مضى الحول ومضى حيا لان هذا ليس بطلاق وقد اولا
 فيه من زرع العلام اذا قال احتلت في حال اشكال امره يصدق فيما له وفيما عليه عن له الحارثة اذا قالت
 قد حصنت في حال اشكال امره خلافا لما دوى هشام عن محمد بن ابي خنيس بن محمد بن قيس بن رجل قال
 لعبد اذا احتلت فانت حر فقال قد احتلت وذلك منه مشكل يعنى لان هذا الاحتلام لا يعرف فيه
 فتصدق بالوفال لامة اذا حصنت فانت حرة حرة اشترت زوجها فاعتقته فطلقها ومضى في العدة
 لا يقع الطلاق في قول الى بن الاخر خلافا لقوله الاول وسوق محمد بن ابي خنيس لان قبل العتق لم يبق عليها ملك
 وبعد العتق لم يبق لها ملك وكذا الرجل اذا ارتد عن الاسلام ولم يبق له ملك فبدا له الحرب امراته في العدة
 ثم جاء مسلما ومضى في العدة وقد طلقها في دار الحرب لا يقع وان طلقها بعد ما خرجت فهو على الخلاف الذي قلناه
 ايضا رجل علق طلاق امراته بدخول الدار ثم ارتد والعياء بالله ولم يبق له ملك فبدا له الحرب لان لم يبق اهل الملك
 فالطلاق لا يقع في غير الملك عبد قال لامرته ومضى حرة انت طالق للسنة فاسميه وقع عليها الطلاق اذا
 طهرت في قول محمد بن علي بن عباس بن قول له في حقه فاما كذا من السنة قبل هذا لا يقع وعليه الفتوى والحكمة اذا
 قال لامرته فذكر ثم اشترى ما لا يقع الطلاق بالانفاق لان لم يبق الملك رجل حبر بامرأة فلما خالها تزوجها

في وسط الجاه

في وسط الجاه ثم ان الجاه ثم طلقها عليه مرات ومرات الجاه وهو النكاح لان هذا لا يكون دون النكاح
 ويدور الحد عنه حيث حقت الشهادة في بعض احوال الفعل رجل له اربع نسوة فقال لو احدى منهن ان لم اب
 عندك الليلة فانت طالق ثم قال للثانية والثالثة والرابعة مثل ذلك ثم بات عند الاولى يقع على الذي
 بات عندها ثلث نكاحات لانه اخل عليها ثلث ايام ويغى على الثلث الاخر على كل واحد نكاحان
 لانه اخل على كل واحد مبيتا ولو بات مع اثنتين يقع على كل واحد نكاحان وعلى المأخوذتين
 على كل واحد نكاحا نكاحا يخرج على هذا الاصل ولو بات مع الثلث وقع على كل واحد منهن نكاحا
 لانه اخل على كل واحد منهن مبيتا ومضى اليها التي عقدت على الرابع ولا يقع على الرابع شي لان البين
 التي عقدت على الثلث ما خلفت على الرابع لانه وجد شرط البر رجل قال ان تزوجت امرأة وامرت
 بنزولها في طالق فامر رجلا فزوجه اياه لم تطلق لان حث بالامر في نكاح البين ليست باقية وحظر
 قال لامرته ان خطبتك او تزوجتك فانما طالق فان خطبتك فخطبتك فان خطبتك فخطبتك لان حث خطبتك
 حث لوجود الشرط فحين تزوجها فالبين ليست باقية وهذه النكحة اشارة الى البين منعقد اليه
 اشارة في الباب بعلمه الباء رجل لا اكمل فلانا الا ناسبا وحلف على ذلك الطلاق وكله مرة ناسبا
 ثم كلفه مرة ذاكرا وقع الطلاق ولو قال لا اكمل الى امرتي وكله وموفاي ثم كلفه ذاكرا لم تطلق لان
 في الوجه الاول البين مطلق واستثنى الكلام ناسبا فنفي الكلام ذاكرا شرط للحلف وفي الوجه الثاني
 البين موقت بوقت النسيان لان كلمة الى امرتي معنى كلمة حتى فتوفت البين وترفع بالكلام ناسبا
 فاذا اكلم ذاكرا بعد ذلك كلم والبين مرتفع رجل له ثلث نسوة فقال لاحد منهن ان طلقك فلا افران
 طالقان ثم قال للثانية مثل ذلك والثالثة مثل ذلك قال ثم طلق الاولى واحدة طلقت كل واحدة
 منهن واحدة لانه جعل طلاق الاولى شرطا لوقوع الطلاق على كل واحدة منهن وقد وجد الثواني
 الباب انه جعل طلاق الثانية والثالثة شرطا لذكر وقصر مطلقا الثانية والثالثة لكن جعل الثانية والثالثة
 بكلام يوجد بعد هذا البين وقصر مطلقا الثانية والثالثة لكلام واحدة بل هذا البين لانه ما وطلقا
 لثانية والثالثة بالبين الاولى ولو لم يطلق الاولى لكن طلق الوسطى يقع على الاولى طلقة لانه وجد الشرط
 في البين بالطلاق الاولى وسقط طبق الوسطى والافرة على كل واحد منهن نكاحان اما لو ط
 نطقه بايقاع الزوج عليها ونطقه لوقوع الطلاق على الاولى لانه جعل نطقه الاولى شرطا لوقوع الطلاق

في

الانصار

المؤيد

محمد دولان

محمد رواه جابر بن سمير بن مرق و لو انهم المدعى عليه البينة انه ادنى انه او فاه الف درهم قبل عواذ فان
مترق القاضي بينه وبين امراته باطلا لانه تبين انه اخطا وتطلق امراته المدعى ان زعم انه لم يكن على
المدعى عليه الا هذه الالف لانه تبين انه خانت وهذا انما البينة المدعى عليه على الالف واما اذا انما
المدعى البينة على اقوال المدعى عليه بالف لم يعرف القاضي بين المدعى عليه وبين امراته لان شرط الحنفية ان
الالف عليه والقاضي بالاقوال بالالف وهذا محتمل هكذا ذكرهنا وفيه نظر رجل قال ثلث شخص
طالق ولم يسم باسمها وقال لم اعن امراتي ولم يسم اباها طلفت ولم يصدق لانه خلاف الظاهر فصار
كأنه قال زينب طالق وله امراته اسمها زينب فقال ما عني به زينبا هي امراتي وكذا اولان لو لم
ينسبها الى ابها ونسبها الى امها او الى ولدها ولم يسمها باسمها طلفت لما قلنا **باب**
الطلاق عرامة الباء رجل قال لامرأته ثم قال لامرأته افري اخركت هدي في ايلالتي لم يصب ولو
كان مكان الايلال فلهما روي والفرق ان في الظاهر لو روي لا ينبغي حكم الاول وفي الايلال لا ينبغي لانه ما لم يصبها
لا حنفية رجل قال لامرأته ان لم يكن فربي احسن من فرجك فانت طالق قالت للمرأة ان لم يكن فربي
احسن من فرجك ففعل كذا ان كان وقت ما قال الزوج فابين حنفية الزوج وان كانا قاعدتين حنفية للمرأة
لان فريح الزوج في حاله العقود وفريها في حاله القيام احسن وان كان الرجل قايما والمرأة قاعدا
قال الفقيه ابو جعفر السرخسي لا اعلم هذا الفصل والظاهر انه حنفية رجل قال لامرأته ان كلت فلانا وفلانا
فانت طالق فكم ادرى ما المسئلة على ثمة اما ان نوى ان لا حنفية ما لم يكلمها او لم ينوشا او نوى ان
حنفية اكل احدما ففي الوجه الاول والثاني لا حنفية وفي الوجه الثالث حنفية لانه جعل الشرط للحنفية
معها ظاهرا فاجب العمل بهذا الظاهر ما لم يوجد للغير فاذا نوى فقد غير وطريق التغيير انه اذا نوى اذلال
الجزء بين الشرائع فصار طاقه قال ان كلت فلانا فانت طالق وان كلت فلانا فاف فان كانا في موضع
كان الزوج لا اوجه الاقرار دون الجميع كان فذكر نية الخالف وكان هو الوجه الثالث رجل قال لامرأته
انت طالق كراين كراي كراي وموكلما قال زن دى سه طلاق كراين كراي فاسئلة على ثمة اوجه اما
ان يتعارفوا بالتعليق لقوله كراي او لم يتعارفوا بقوله كراي وتصرح الشرط كراي ففي الوجه الاول لا طلاق
من ساعته لانه حنفية وفي الوجه الثاني لا لان المعروف كالمشروط فصار تعليقا وفي الوجه الثالث كان ديبارنا
فان صاحب الكتاب طلق والمختار ان لا يطلق دل عليه ما روي ابن سماعه عن له يوفى في رجل قال لامرأته

ان دخلت الدار انت طالق انما تطلق ولو قال انت طالق ان دخلت الدار انطلق لم يدخل الزوج والعطف بوجه
قوام ان دخلت الدار فتيك هذا يجب لم يكون تعليقا بكل حال فاولى ان يجعل تعليقا في موضع تعارفا
تعليقا وان عارفا التعليق بطريق آخر رجل قال لامرأته ان سلتني الليلة طلاقا ولم اطلقك وانت
طالق قلنا فقلت للمرأة ان لم اسالك الطلاق اليك جميع ما املكه صدق في السالكين فسالت الطلاق
في الليل فقال الزوج لما انت طالق ان شئت فقال لا انا فصفت المسئلة لم تطلق ولو قال الزوج انت طالق
ان دخلت الدار فصفت المسئلة تطلق قلنا والفرق ان قوله انت طالق ان شئت ابتاع لانه تعذر جعله تعليقا
بدلالة الانقضاء على المجلس وقوله ان دخلت تطلق قلنا والفرق ان قوله انت طالق ان شئت ابتاع لانه تعذر جعله تعليقا
اذا كان كالدوام طالق فذا على الباعثة في الجماع فان بالغ بغير عينة سكران قالت له امرأته سر
زمين نه قال اكرس بر زمين نهم ترا به طلاق وينفي ثم قال مكي بمراد خویش فمزا على وجهين ان كان
نفسه لا يقطع نفسه بغيره لان هذا النفس لفرضه فكان مبني وان كان لا لا يقطع النفس لا يلحق
لانه لا يفرضه اذا قال هذا السكران لست اذكر من هذا انا كان مرفور وان لم يكن له عينة لانه يراه في الغور
عاق فتنصرف اليه من غير عينة كما اذا قال اذا خرجت من هذا الدار بعد ما قامت للمرأة الخرج وكذا لو كان
ساحبا كان مرفور من غير عينة رجل قال لامرأته ان امكنك زنت فقال مو طالق قلنا ان كانت فعلت فالتول
قول الزوج انها لم بفعل اذا لم ينو اليها لما لانها مكي بشرط الطلاق رجل قال لامرأته عند خروجها
من المنزل ان رجعت الى منزلي فانت طالق ثم جلست زمانا ولم يخرج ثم خرجت فوجعت الرجل فقول
نوبت العور قال صاحب الكتاب لا يصدق وطلق قلنا والظاهر انه يصدق لانه ان قال ان خرجت فلان لم
ينصرف الى هذا الخروج فان قال ان رجعت نوى الرجوع بعد هذا الخروج فان اولى ان ينصرف الرجوع الى
هذا الخروج رجل قال لوالديه ان زوجتي في طالق قلنا فزوجها امرأته لا يصح التعليق ولا يطلق وان
كان امرأته لان التعليق لم يصح لانه غير مضاف الى ذلك النكاح لان تزوج الوالد لغيره غير امره عن نفسه
ولم يذكر الامر فذكر تزوج الوالد لغيره لا يقتضي ملك النكاح خلاف قوله ان تزوجت لان تزوج صحيح فاذا صح
اقتضى ذكر تزوج الملك فصح التعليق امراة قالت لزوجها بالفارسية ميراجار وقال الزوج ناداشتم كبر
ان اراد به الطلاق وقع انه نوى ما يجمله وقد مر من اجناس هذا في باب الطلاق بعلامه النون رجل قال
لامرأته عزرا طالق كقولان فار كني واراد به التعليق لا يعلق ولو قال كقولان كاري طلاق فاراد به

بالعقل

به التعليق سلق هكذا قال صاحب الكتاب وقال غيره من المتأخرين على الوجهين جميعا سلق لان طريق الزوج
عند تقدم الشرط لوراج الخطاب هو قيام عندنا هو الشرط رجل قال لامرأته كقولان كاري طلاق كقولان كاري طلاق
طلاق ففعلت وقع الطلاق بغير عينة الزوج لان هذا شيء معلوم عرفا معناه بك طالق هشته رجل
قال لامرأته كقولان كاري طلاق وقد كانت قبلت رجلا فاما او جمعت فمما هو في النون رجل قال
موا الحتا ولانه يولد به الجماع عاق وقد مر من هذا في اول باب طلاق بعلامه النون رجل قال
لامرأته قبل الدخول بها اكران مني توبيك وهو طلاق هشته يار هشته يقع قلنا ولو لم يقل هشته
يار هشته يقع واحد لان في الوجه الاول الكلام يتم عند قوله هشته يار هشته مفيدا عاصا فغير
الاول يقع قلنا جمله وفي الوجه الثاني الاول كلام تام فبما الاول لا الى عاق رجل قال بالفارسية كبر
وختر فلان مراد هذ ورا طلاق فتزوجها لايصح لانه لم يذكر النكاح ولو قال مرابزني وهند والمسئلة
بحالها طلق هكذا كرسا صاحب الكتاب وقال غيره هو المختار مراد هذ ومرابزني وهند سواء لا يطلق في
الوجهين جميعا لانه حث بالتزوج قبل الدخول في النكاح فصار لو قال لامرأته ان جلست في نكاحك فانت
طالق فجلس فجلس ثم تزوجها لا يطلق لانه حث قبل التزوج رجل قال لامرأته بالفارسية كبر ورجل
بكارايد باسوف وزيان من ايدرايد ترا طلاق فباعث غزلا واشترى بقمه القناع من غير علم
الزوج وسقت النزع لا حث لانه لم يدخل عن عول الزوج في سوف وزيان وعين الضرب وراكار
نيامد كرامد فكار بدل او بطا واند لا حث وهكذا في جميع هذا النوع من السابل وقد مر في باب
الطلاق بعلامه النون رجل قال لامرأته انت طالق لا قبلت الاكثر يقع قلنا هو المختار لان القليل واحد
والكثير ثلث فاذا قال لا قبلت او لا فقد قصد ابتاع الثلث ثم لا يعمل الاكثر بعد ذلك وعلى هذا التماس
الاكثر ولا قبلت يقع واحد رجل قال لامرأته قولي انا طالق تطلق لفا قالت ولم تطلق اذا لم يقدر
معرف من هذا ومن اذ قال لا تحرق لامرأتي انها طالق حيث تطلق قال اولم يقل والفرق ان
الاول امر بالاسا فمالم يوجد لايصح والثاني امر بالاختيار وانما يستدعي سبق الخبر رجل جعل
امراة مبيها فقال هشته يار هشته ولم يقل خوشتن را لا يبين لانها ما اضافت الي نفسها
الا ترى ان من خشي امرأته فقالت اخبرني لايصح ولو قالت عيت نفسي ان كانت في المجلس يصدق لانها
يملك الانشا وان قامت من المجلس لا امرأة قالت لزوجها مراسه طلاق فقال كفته بمراسه طلاق

بمر

بمر

وان نوى خلاف قوله وادفعه ونوى لان الاول لا يحتمل الجواب والثاني يحتمل رجل قال طلق امرأتى
فلانة بنت فلانة وتماها بغير اسمها لا تطلق الا ان بعين بها لان العايب يعرف بالاسم الا ان نوى
لوقال فلانة بنت فلان طالق وسماها باسمها ونسبها الى غير اسمها لا تطلق الا ان بنوى بها كذا هذا رجل
قال لامرأته بئس طلاق دست يازد واشتم يقع طلاق باين ولو قال بئس طلاق دست يازد واشتم يقع طلاق
رجعي لان دست يازد واشتم في السلم الاولى صنف للمرأة وفي الثاني صنف الطلاق فكان هذا فارسية
قوله طلق بئس طلاق يقع نطقه واحدة رجل قال اني امرأته تزوجها في طالق هذا يقع على امرأة واحدة
الا ان بنوى الزوج جميع الدنيا لان اللفظ ان المرادة واحدة وللوقوف في بعض المواضع بجميع النساء يقع
على امرأة واحدة الا ان بنوى هذا اذا قال بالعربية اما اذا قال بالفارسية هر كدام زني كم بزني كنم
هذا يقع على كل امرأة لان هذا فارسية قوله كل امرأة هكذا قال صاحب الكتاب وقال غيبي هو المختار
انه يقع على امرأة واحدة لان هذا فارسية قوله اني امرأته رجل قال هر چه دي زن بزني كنم في طالق
فهذا يقع على كل امرأة مرة واحدة الا ان بنوى التكرار لان هذا فارسية قوله كل امرأة رجل قال
لامرأته انت طالق ثلثا وثلثا لرسا والله لا يصح لان الاستثنا معتد له لان قوله ثلثا باينا مبصرا فاصلا
ولو قال هر زني كم ورايوه وباشد به طالق حيث يصح التعليق ولا يصير فاصلا والفرق اني في الاولى
لو صار فاصلا لا يبلغ الكلام لانه يصير كأنه قال انت طالق ثلثا وفي الثانية يبلغ لانه يصير كأنه قال هر زني
ورايوه امرأته قال لمارزوها اما استنكف عنك فقالت للمرأة انا كالبزاق في الغم فان كنت
تستنكف فارم به فقال الزوج تزوجت ورمى البزاق وقال ربيت ونوى به الطلاق لا تطلق لانه
لا يحتمل الطلاق الا ان نوى ان لو قال ونوى به الطلاق لا يقع هكذا اذا بزق ونوى رجل الا ان امرأته ان لم
كانت تدخل فامرأته طالق وان نوى فان كان بينهما كلام يدل على الفور كانت اليه على الفور وان لم
اوجب التعبد وان لم يكن كانت اليه على الابد ويقع اليه على الفور للعناد حتى ان الاخ لو امتنع مرة
مما كان يعتاق خنت لان اليه مطلق فيصرف الى الابد رجل قال لامرأته انت ثلث واخبر الطلاق
فالسلم على ثلثه اوجب ان اخبرها بالبيع وان خرج بالثالث واخبر الطلاق يقع وان شك انه اني بالوجه الاول
او اني بالوجه الثاني فيخرج الوجه الاول حكما وبالوجه الثاني احتياطا ونعم هذا اذا قال بالعربية وان قال بالثاني
نراسه فلكل واحد ونوى الطلاق مرة بالطلاق بعلامته النون رجل قال لامرأته لم بين بني وبينك عمل تطلق

الا ان بنوى انه لم بين النكاح ونوى به ايقاع الطلاق لانه حشد صغيرا وبما يحتمل رجل قال لامرأته ان تزكري
اوصعوك الى فراشي فانت طالق لا يصير موبيا لانه يمكنه التوبان من غير شيء يلزمه بان يدعو الى الفراش حتى
خنت ثم بقربها في اللذة رجل قال لامرأته ان فعلت علي حراما فانت طالق ثم انها اجرت كلمة الكفر على لسانها ولم
يعلم بوقوع الزمرة حتى اقاما على ذلك لم خنت الزوج لان اليه انصرف الى الزنا وسما اقاما على تأويل النكاح
فلم يكن ذلك زنا امرأته قالت لزوجها طلقني فاشار اليها بثلاث اصابع واراد بذلك ثلث تطليقات لا يقع
ما لم يقل بلسانه هكذا لانه لو وقع وقع بالضمير والطلاق لا يقع بالضمير الا ان نوى ان قال لامرأته انت
طالق وشار اليها بثلاث اصابع واراد بالثلاث لا يقع ما لم يقل بلسانه هكذا هذا رجل قال لامرأته انت مني
ثلثا لانه نوى ما يحتمل وان قال لم انو الطلاق لم يصدر ان كان في حال من كان الطلاق لانه لا يحتمل الدور رجل
قال ان زوجت فلانة مني فطالق لا تطلق لما قلنا رجل قال ان فعلت كذا وكل امرأة تزوجها طالق فتزوجها
ثم فعل لا تطلق لان اللعن بالفعل طلاق للتزوجه بعد وان نوى تقديم النكاح على الفعل صحبته لانه نوى
ما يحتمل لان الطلاق يحتمل التقدم والتأخر رجل قال لامرأته توصدره ونوى الطلاق لا يقع لانه اخبر كمالو
قال انت ثلث ونوى الثلث امرأته قالت لزوجها طلاق فقال الزوج وادفع هذا على ثلثه اوصع
ان كان هذا لغة بلد الزوج ويبريدون بهذا جارا لا يصدر ان لم يبره به الجواب لانه اجاب ظاهرا ولذلك
لفظا كان هذا لغة ابن لوى وان لم يكن بلد لانه اني بالجواب طالعوا اجاب بالعربية وان لم يكن لغة اهل البلد
من البلد ان يصدر ان لم يبره به الجواب لان الظاهر يصدره رجل قال ان اكلت من خبز الذي قبل
ان تزوج فاطمة وكل امرأة تزوجها في طالق فاكل ثم تزوج فاطمة طلق لانه اكل قبل ان يتزوج فاطمة
فصبر قابلا عند الاكل كل امرأة تزوجها في طالق فطلق فاطمة رجل طلق امرأته ثم راجعها وقال زوت
في مهر ك لا يصح لان هذا زبانه في المهر وانها مجهولة فلا يثبت وان قال راجعتك مهر الف درهم فان فلت
الزينة صححت والا فلا **باب الطلاق بعلامته السين** رجل قال لامرأته
انت طالق في الليل والنهار وتطلق واحدة لان الطلاق في الليل طلاق في النهار النكاح اذا ارتدت كان
ابو القم الصفاء او نصر الديوبى يقتضيان بعدم الزمة حسبما سلب التعصية وفي ظاهم الرواية يقع الزمة كى
احتياجا والشافعي انها تجبر على النكاح والابلام مقدم لان حكم باب التعصية جعل يجبر على النكاح وبه فتى
وحكم الحاكم في الطلاق المضاف هل ينفذ قال ابو نصر الديوبى لا ينفذ والصحيح انه ينفذ لانه فيما بينها معنى للملك
المولى

وان كان مقتضى ما في شيء كسر هذا شيء يعلم ولا يفتى به وقد ذكرنا في شرح له القاضى الكشاف رجل قال
اكره رجلا بالحسن ان يكتسب طلاق امراته فقلت فلان بنت فلان منى طالق لا تطلق لان الكتاب ان يجعل
قائما مقام اللفظ باعتبار الحاجة ومنها لا حاجة رجل وكل رجلا بان يطلق امراته وقال فلانها بين
يدي اخي فلان فظننها لا بين يديه تطلق لان ذلك مشهور وليس بشرط الا ترى انه اذا قال فلانها بين يدي
شهود جاز كذا هذا رجل قال لامرته انت طالق على سنة ثلثا يقع من ساعته ثلثا لان هذه الساعة من
السنة اذا قال انت طالق ما لا يجوز عليك من الطلاق طلقت واحدة لا ثمرة واحدة وقوله ما لا يجوز عليك
ليس بطلاق باطل لان ما لا يجوز عليها ليس بطلاق رجل قال لامرته انت طالق كذا اذا يقع ثلثا لان
في باب الاقرار يقع على احد عشر مضار كانه قال انت طالق احد عشر طلاقا رجل قال لامرته انت طالق
ونوى به كان طلاقا ولو قال لعبد انت ازاد ونوابه العتق لا يعتق لان على في الفارسية او عام الحرف الآخر
وقد جاء في العربية وهذا يؤيد الفرق بين الفارسية والعربية في قوله انت ثلث ونوابه ونوى الطلاق ما ذكرنا
من قبل وقد سويت بينهما ثم ان ذلك ليس من باب الاضرار بل من باب التفسير وذلك جاز في العربية والفارسية
انما هي لا هذا اذا قال بكسر اللام ان نوى الطلاق كان طلاقا وان لم ينو كذلك لان العرب قد سقط حرفا
من الالف مرة وبديل مكانها الكسر وقد وجدت مضار كانه اضحى وحذاكم اذ لم يكن في حال من ذلك
ذكر الطلاق ولا في حال الغضب بان كان يقع وان لم يذكر اللام كسورا فذلك لان معنى لمة الكتابة
رجل قال لامرته انت طالق ثم نوى الله لا يقع لانه عزله قوله ليرث الله رجل طلق امراته تطليقة رجعية
ثم راجعها ثم قال لها جعلت ذلك باينا لا يصح لان الرجعة ابطال عرسه على الطلاق فتعذر جعلها باينا
رجل قال لامرته اكره ان يراى مراعى الجماع فانت طالق فان اراد به خط الجماع على نفسه فهو مولى لوجود
حد الابلاء وان لم يرد خط الجماع واراها به ان الحاجة الى جماعها فهو على مولى ولا يكون مولى وان لم يكن
بنوشا فذلك لانه هو العلامة رجل قال لامرته رجل طالق لا يقع وان قال فوجك يقع وكذا في الجارية
لان الفرج ذكره ويراد به جميع البدن دون البر رجل طلق امراته وصبت هاري حرة لك ثم قال ان لم
اقل من قلبي هذا فامراني قال ثلثا ثم اتاني فلم يكون من هذا اثنا لا تطلق امراته لانه في تلك الساعة في
غاية النشاط فالظاهر ان يقول من قلبه رجل لامرته ثلث تطليقا تك سيدك فقالت له لم لا تطلقني
بلساك ثم قالت طلقت نفسي تطلق لان قولها لم لا تطلقني بلساك من يرد للملك فكان لها ان تطلق

رجل قال

رجل قال لامرته كلما ضربتك فانت طالق فضرها بكنم فوجعت الاصابع فتزوجها لا تطلق الا واحدة لان الامر
في الضرب هو الكف وانما واحد فكان الضرب واحدا وان ضرها بيده جميعا طلقت ثلثا لان الضرب
اثنان وعلى هذا القياس فانهم رجل قال لامرته ان وضعت ارجلك في فمك فدخلت فطلقت
نفسها ان طلقت حين دخلت ولم يراى ذلك لان الذي فيه سميت اخلت طلق لانهما طلقت نفسها
والامر بيدها ولو كانت خطوطا لم تطلق لانها طلقت بعد ما فرغ الامر من بيدها رجل قال
لامرته انت طالق كالصخرة نهى تطليقه رجعية هكذا ذكرهنا وهذا الخواص الموافق قول صاحب
فان عندنا اذا وجد التسمية يقع باينا على ما عرف في شرح الجامع الصغير فيقع باينة ههنا رجل قال
لامرته ولا ينفك له نوابه سائر طلاق يقع بثلثين لان الشيء او اعم الى الشيء كان كثيرا ومن الكثير
الكثير واكثر ثلث والكثير ثلثان اوليا والمراة اذا اجتمعوا وطلبوا من الزوج ان تطلقها فطلق
الطام فهم ثم قال الزوج لا يها ما تريد مني افعل ما تريد وخرج ثم طلق امراته ابوها لا يطلق لانه
قد يراه به التفويض فلا يقع بالاحتمال امراته قالت لزوجها في غضب بينهما ان كان ما في يدك
استغفرت نفسي منك فقال الزوج ما في يدي في يدك فقال للمراة طلقت نفسي ثلثا فقال لها الزوج قولي ثم
افى قالت للمراة طلقت نفسي ثلثا ثم قال الزوج لم انو بذلك الطلاق طلقت ثلثا لكرهت لهما طلقت نفسي
ثلثا بعد قوله قولي لان قوله قولي من لوى عزله قوله وقولي طلقت نفسي ثلثا ولو ضاع على هذا فقالت طلقت
نفسى ثلثا طلقت كذا هذا ولو لم يقل الزوج قولي ثم لوى وقال ما عرفت به الطلاق كان القول قوله
وبانه وقضاء لان قوله الذي في يدي في يدك محتمل فكان القول قوله في البيان رجل قال زن من بر من عوامت
ورنه عوامت كاذم ولا ينفك فهو ابلاء هكذا ذكره والمراد به انه اقرار بالابلاء لانه انشاء وقوله انت على
عوام ولم ينوشا كان ابلاء فكذا اذا فر رجل قال لامرته توبه طلاق باش ان نوى طلاقا كان طلاقا
وان لم ينوشا لا لانه احتمل توبه طلاق ملكي ولا يرد الاحتمال الا بالنية وكذا الاحتمال قائم في قوله
انت ثلث تطليقات ولكن هناك توبيي بالعرف ولا عرف ههنا والظاهر ان لم يقع في نظر الحال والقران
رجل جميع اهل الدنيا طالق يطلق امراته ولا يصدق لانها من حساب العالم من المطلقين ثلثا او
تزوجت محبوب فطلقها فهذا على وجهين اما ان لم يحبك من اللجب او جعلت في الوجه الاول لا تحل للزوج
الاول لانه لم يوجد الدحل لاحتقنه ولا حكا وفي الوجه الثاني اذا جعلت صارت محصنة عندك من طلاقا لفر

لأنه ثبت الدخول لثبات النسب منه ولهذا لا يثبت من الرضيع رجل قال لامرأته امرئك بيدك فخالق
للزوجة اعطى كذا ان طلقني فقال الزوج لا هذا فقال للزوجة ان رجعت امرئك بيدك فقد طلقني
لا تطلق لانها لما طلقته فقد قطعت مجملها امرأته قالت لزوجها ما قرطبان فقال ان طلقني
فان طلقني ثلثا لا تطلق ما لم تطلق ثلثا انك قرطبان لان طلقني ثلثا لا يوجب طلاقا
قال لامرأته بعد ما رزقها من نوى به الطلاق ونوى الطلاق لان نوى ما حمله وان قال بعد ما رزقها من
كحرف التاء من نوى الكلام لا يقع لان لم يصف اليها امرأته قالت لزوجها تزوجت امرأته لغيري فقال نعم
فقال كم طلق الاول قال اربعاً ولم يكن يزوج الا في ولا تطلق الاول ولم يرد ذلك الطلاق لان لا يرد
به الاقرار بالطلاق عاده ولو قال من قبل ان افعلت كذا نسبها الى فعل طلقته لان اقرار بالطلاق رجل
قال لامرأته من طلاق تزوجا فم هذا على ثلثه اوجر اما ان نوى الايقاع او التفويض او لم ينو شأناً في الوجه
الاول يقع حيث نوى الايقاع وفي الوجه الثاني لا لان نوى التفويض وفي الثالث يقع لان ايقاع ظاهر
فينصرف اليه ما لم ينو شأناً رجل حكى عن رجل قال بلغ الى ذكر الطلاق فخطر على يده امرأته ان يترك
عنده ذكر الطلاق عدم الحكاية واستيفاء الطلاق وكان الكلام موصوفاً لا بحيث يصلح للايقاع على امرأته
يقع انه اوقع وان لم ينو شأناً لا لان محمول على الحكاية رجل قال لامرأته حانة الغضب اترزقني
سه طلاق لا يقع في نوى لان حذف الباء فلم يكن مضميناً اليها فلا يكون موجداً وقد مر في الباب بعلامته
في ابتداءه رجل قال بالفارسية اكرما بندي جها ن زن بوف به طلاق فتزوج امرأته طلقته وتزوج
امرأته اخرى لا يطلق لان الاسم يتناول امرأته واحدة رجل اكل خبزاً وشرب خمرًا فقال بان خورم
نجان ما سه راه ثم قال له رجل بعد ما سكيت به طلاق فقال سه طلاق لا تطلق لان ما سكيت ساعة
صار هذا الكلام ابتداء رجل قال لامرأته انت طالق واحدة لدرنا والله وانت تفتين لغيرنا والله
لما لم يقل اليوم كان كلاماً باطلاً لان وجهه ليعطل من حيث صح لان نوى الطلاق كان الله شأناً لان الاقرار
كلها بمنية الله كلاماً ما اذا قال اليوم بان قال انت طالق واحد اليوم لدرنا والله ولم ينفذ فان طلق
فتنسب ففرض اليوم حيث يقع فتنسب في الباب بعلامته النون رجل قال لا اتريد ان اطلق
امرأتك ثلثا فقال الزوج نعم فقال الرجل طلقته ثلثا هكذا ذكرهنا والجواب ما مر في باب الطلاق
بعلامته النون رجل قال لامرأته طالق او طلقته امرأته ثلثا ثم قال لم امن امرأتك بصدق ولو قال طالق

وامرأة

وامرأة عمته لا يصدق في القضاء لان في الوجه الاول لم يعرف امرأته اصلاً في الوجه الثاني عرف الاسم ونظر
هذا مرة باب الطلاق بعلامته النون رجل قال لامرأته تطلقني فطلقته لان معناه تطلقان
امرأته قالت لزوجها طلقني ثلثا فقال الزوج انك طلاق لان قوله انك طلاق لا يوجب طلاقاً
قال لا تطلق امرأتك الا طالق فقال الزوج لا تطلق ولو قال الزوج نعم لا تطلق لان في الوجه الاول صار
الزوج قابلاً ليس امرأتك الا طالق وفي الوجه الثاني صار قابلاً نعم عن طالق امرأتك رجل لم اربعه نوى
فقال انت ثم انت ثم انت طالق طلقته الرابع لا يفي لان لم يذكر الخبر الا للراية رجل قال لامرأته دست اترزقني
بازو ارفقات للزوجة بازو اسم مطلق فقال الزوج من يزوجك دست اترزقك بازو اسم يزوج فان
نوى الواحدة فواحدة وان نوى الثلث فثلثه وان لم ينو شأناً لا يقع بغيره من يزوجك بازو اسم يزوج فان
لا يقع الا بالنية رجل قال لامرأته اكرتو جذا مشك كراما شاي فانت طالق ثلثا قال بعضهم يولد بها الامكر
فاذا اصبحت لم يطلوها واحدة طلقته ثلثا ولحقها رانه ينظر ان جرى شأناً يدل على الاقرار اليه
يصرف اليه والا ينوي لان محتمل رجل قال لامرأته اكرتو طلاقك فطلقته ففرضها يقع لان الاعان فليكر
المشغف ومنعهم الطلاق انها اذا اوقع يقع ويذكر في آخر كتاب الحجة **باب**
الخلع بعلامته النون رجل قال لامرأته اسعت عني يعني اشتريت عني ثلثه تطليقات بهيوك ونفتم
عندك فقالت اشتريت لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج بعثت هو المختار وروى اخذ الفقيه ابو الليث
الا اذا اراد به التحقيق دون السوم على ما ياتي في الباب بعلامته الباء فرق بين هذا وبين اذا قال
اشترى ثلث تطليقات وللأسئلة حالها حيث يقع الطلاق والفرق ان في المسئلة الثانية وجب الامر فكان
تفويضاً صريحاً في الامر بالاختلاع والواحد ينوي الخلع من جانبين وان كان الخلع معاً ومنه اذا كان
البدل مذكوراً معيناً في رواية وهو المختار وفي المسئلة الاولى لم يوجد الامر فلم يكن تفويضاً والخلع
الذي هو مفوض منه لا يتم بذكر واحد وقد مر في المسئلة في باب الخلع بعلامته السين هذا اذا كان
بلفظ العربية ولو كان بلفظ الفارسية بان قال خور فكذا الجواب وسياق حسن هذا ما في باب الخلع
بعلامته **رجل خلع امرأته بما هو عليه من المهر طناً منه ان لم ينفذها لغيره ثم تذكر انه لم ينفذها لغيره**
من المهر وقع الطلاق على مهرها فنجح عليها ان تزوج المهر لانه طلقها بطمع ما به عليه فلا يقع الطلاق مجاناً
ونظير هذا اذا قال خلعت على عبدك الذي لك عندي او على المال الذي في يدي فاذا اني يده نوى وقع الخلع على ما عليه

بأن بعد هذا رجل قال لامرأته كل امرأة تزوجها فقد بيعت طلاقا ما لم يدرهم ثم تزوج امرأة فالتفكر
البراء بعد التزوج وان قالت بعد التزوج قبلت او قالت اشترت طلاقا وقالت طلقها بغير وان قبلت
قبل التزوج فهذا ليس بشئ لان هذا النكاح من الزوج خلع بعد التزوج فيبطل القبول بعد رجل قال
لامرأته بعت منك طلاقا بهرك الذي لك على فقلت بعت بغير الطلاق باينا مهرها عنك قولها
اشترت لان هذا يصلح جوابا فيجعل جوابا وسيا في الخلع بعلامه السبع انه بيع رجعي والاعتماد على
هذا انه بيع ثانيا رجل قال لامرأته ضربتني راسي فقلت خذني فقال الزوج فزوجني بغير
تطبيق ما بينه لان الخلع طلاقا بين راسي ترق على الزوج المهر ان قبضت ولا بد لان لم يقبض ويرى الزوج
لان لفظ الخلع الذي هو موافق له يجب الرواء فان عليه مهر ويرى والا فلا في خلاف ما لو قال خالعك وتزوج
الطلاق حيث يقع ولا يبرأ عن الامر رجل قال لامرأته كل شئ سألني الله من اجلك سبب المهر وغيره
نوا فزوجني بان طلاقا ان تزوت فقلت للمرأة اشترت لا يقع الطلاق لانه باع منها ما هو فيها فلا
يصح البيع كمن قال لا فبعت منك خادك هذا بعدى هذا فاما اذا قالت للمرأة بعت منك مهرى ونفقه
سألني فقال الزوج اشترت خبره ووافقت وذهبت فالظاهر لا تطلق لان الزوج ما باع نفسها ولا
طلاقا منها انا اشترى مهرها وهذا لا يكون طلاقا لا لا يحل ان تجدد النكاح امرأه قالت
لها زوجها خوتن اذن من خي وقالت خذني ولم يقل الزوج فزوجني لا تطلق وهكذا اذا قال بالمره
اشترى منك من خوتن هذا وبينما اذا قال اختلعي فقلت اختلعت حيث يقع الطلاق لان قوله
اختلعي امر بالطلاق بلفظ الخلع والمرأة بذلك الطلاق بامر الزوج اما قوله خوتن خي واشترى
نفسك او بالخلع الذي هو موافق له فلا يقع الامر الا لم يكن البدل مقدرا فان قدر البدل ما قال
خوتن خي بهرك ونفقه عنك او قال بالمره اشترى نفسك بهرك ونفقه عنك فقلت خذني او
اشترت جميع على الحنا من القول لان الخلع الذي هو موافق له لا يصح الا بشئ البدل في السئله الاولى
لم يتم البدل فلم يصح السئله الثانيه فذكره لا معلوما فتش اما اذا ذكره لا مجهولا كالامار
المجهول شيئا امرأه وهبت مهرها زوجها ثم ان الزوج باع منها تطبيقا مهرها ويريد الزوج
انه لا مهر عليها فاشترت من بيع الطلاق رجعي ولا تورثا لانه ما طلقها بطع ما يصير عليه فلم
يصبر عودا عنك من خلع امرأته على ما في هذا البيت مع من اللناح والزوج اعلم انه لا مانع فيه

رجل خلع

رجل خلع امرأته تطليقه واحده وقال له اخر ويكرهه فقال واؤم بغير تطليقه واخرى لانه قوله
ويكرهه قوله طلقها لفرى رجل قال لامرأته بعت منك تطليقه بهرك ونفقه عنك فقلت للمرأة
بالفارسه جان فزوجني بغير الطلاق لان هذا جواب لم على سبيل المباعدة فصار كأنها قالت بار ورجعتم
رجل قال لامرأته بعت منك امرأه بغير درهم ان احتارته في المجلس وقع الطلاق ولومها
لأن لانه ملكها الطلاق بالمال واختارت فملكك رجل باع من امرأته تطليقه بهرك ونفقه عنك
واشترت مني وقال الزوج من ساعته مهرهم مهرهم خلاف لنفقه عليها لانه قوله مهرهم مهرهم
ينصرف الى الطلاق لانه السابق ذكره فصار كأنه قال اؤفقت مهرهم طلاقا رجل قال لامرأته بعت
منك ثلث تطليقات بهرك ونفقه عنك فقلت للمرأة مجيب لم بعت لم يقل اشترت قال النقيع ابو الليث
الاسكاف بانته لانه صار كأنه قال بعت مهرى ونفقه عنك هذه التطليقة وقال النقيع ابو الليث
لانفع موالحنا لان هذا ليس بجوابه فصار ابتداء رجل قال لا تطلق امرأتى وطلقها الرجل مهرها
ونفقه عنك او خالها على مهرها ونفقه عنك هذا على وجهين اما ان كانت المرأة مدخولا بها او
غير مدخول بها مال النقيع ابو جعفر يجوز في الوجهين لان الغالب من عادات الناس انهم يريدون
بالتوكيد الطلاق هكذا قال النقيع ابو الليث لا يجوز لان هذا الوجه غير محتار لان هذا يقتضي ان
التوكيد بالطلاق اذا طلق مطلقا لا يجوز لان التوكيد بالخلع اذا طلق مطلقا لا يجوز وهذا بعيد وقال
ابو بكر الاسكاف ان كان مدخولا بها لا يجوز وان لم يكن مدخولا بها هكذا قال النقيع ابو النعمان بغير
لانه اذا كان مدخولا بها كان خلافا الى شر لانه وكله بطلاق لا يبطل النكاح وقد انى بطلاق فاطع
للنكاح وان كانت غير مدخول بها فهو خلاف الى خير رجل قال لامرأته بعت منك تطليقه فقلت
اشترت بغير الطلاق رجعي فجاونا ولو قال بعت نفسك منك فقلت اشترت بغير الطلاق باينا والفرق
ان قوله بعت منك كناية ولا كنايةات بواين قوله بعت طلاقا صريح رجل خلع امرأته ثم قال لها
في العقد فان اس امرأتى فانت طالق ثلثا ان لم يرد به انها منكوحة مطلقا لا يقع لانها ليست منكوحة
مطلقا رسول المرأة الى زوجها فقال له اسكها او طلقها فقال الزوج لا اسكها لكن اطلقها فقال الرسول
ابرأك عن جميع ما لها عليك فطلقها الزوج ثم ان للمرأة انكرت ان تكون امرأته والرسول بغير هذا
على وجهين اما ان ادعى الزوج انه وكبيلها والرجل كذا لم يدع في الوجه الاول الطلاق وانع

ومن على حقها لان انذار الزوج فيما يملك صحيح ونعماله بملك لا منى الوجه الثاني للسلم على قسيتين
اما ان قال الرسول ابرائكم حقها عليكم على ان تطلقها وتطلقها على ذلك لم يقل على ان تطلقها منى
الضم الاول الطلاق غير واقع ومنى على حقها لان انقاع الطلاق بالمهر موقوف على اجازتها وفي القسم الثاني
الطلاق واقع ومنى على حقها امرأته قالت لزوجها اخلعني عن الف درهم فقال الزوج يجب لها ان
طالق صار كقول خلعك لان هذا يحتمل ان يكون جوابا رجل قال لامرأته بعثت منك تطليقة مثلثة الف
درهم فقالت اشتريت ثم قال ياينا كذلك وقالت اشتريت وهكذا في الثالثة فقال الزوج ارادت به
النكاح ولا يصدق في القضاء ويقع ثلث تطليقات ولا يجب عليه الاثنته الف درهم لان اللفظة
الثانية والثالثة صريح لان صريح بالطلاق ولم يجب البذل والصريح يلحق بالبائن وهذه للسلم بذكر ما مر
من الفرق رجل قال لامرأته بعثت منك هذا الثوب بمهر كل ونفقة عندك فقالت المهر اشتريت ثم
طلقتها فبيع الثوب باطل ويقع الطلاق رجعي اما بطلان البيع فلان نفقة العدة مجهولة واما
وقوع الطلاق رجعي لانه اني بصرح بالطلاق رجل خلع امرأته على مال ثم زلزلت في بطل الخلع
فانما يضاف بالعلمة لانها رادت بعد ملاك للعقد عليه فصار كما انقضى بدل الصلح من دم العدة
باب الخلع بعلامته الواو اذا طلق امرأته بعد الخلع في العدة
رفع عليها الطلاق ولم يجب الخلع اما الطلاق لانه سادف محله واما الخلع لانه يجب بازاء ملك النفس
والمرأه بهذا الطلاق لا يملك النفس فعلى هذا وجعل مهرها انلانا وطلقتها تطليقة على ثلث مهرها وطلقتها
ثانيا وثالثا كذلك يقع الثلاث وسقط ثلث المهر وبني للزوج ثلث مهرها رجل خلع امرأته على
ان يزوجه على الزوج جميع ما قبضت منه وقد كانت وهبت او باعت من انسان ولم تزوجه ذلك على زوجها
رجع الزوج بعتمة ذلك كالمهر خالها على عبد واستحق العبد **باب الخلع بعلامته الباء**
رجل خلع امرأته فقيل له كم ثوب قال ما شئت ان لم ينو الزوج شيئا كانت واحدة لان نفقة
نفقته المشبه اليها ليس بشئ رجل قال اكر من ان زن را بازوست بازو ارم بالان فرزند
بدلت نفقه عقر ثم خلعها حنت لانه وجد شرط الخلف رجل وامرأته خالها ولم يذكر شيئا
من المال قال في الكتاب روى عن محمد بن ابي الخلع باطل لان الخلع لا يكون الا بالمال وهذا غير صحيح
فانه ذكر في الكتاب بعلامته النون انه يصح ومرتقا مسلم في ذلك الباب رجل قال لامرأته اخلعني

شكر

نفسك مال فقال اخلعت بالف درهم لا يتم الخلع حتى يقول خلعك خلافا اذا قال اخلعني نفسك بالف درهم
والسلم بما ايا حيث يتم والفرق ان النفوس في السلم الاولى لم يصح لان البذل مجهول فله يصح بغير الواحد
مستزيدا ومستقصا هذا المعنى معدوم في السلم الثانية فلم يصح انما لم يصح لغيره في الحقوق وخوف
الخلع لا يرجع الى الوكيل والبائس رجل تزوج امرأته على الف درهم ثم خالها قبل الدخول بها على العتق
ذكر في الكتاب ان الزوج الف درهم وهذا فاس في الاستحسان الاشياء عليها لم تكن هذه التباين
والاستحسان فيما اذا خالها على الف في هذه الصور وهو فاسد اما على قول انه لا يجب عليها
شئ لان الخلع على مال مسمى فوجب براءة كل واحد منهما عن مواجب النكاح رجل تزوج امرأته
على مهر مسمى ثم طلقها طلاقا باينا ثم تزوجه باينا على مهر آخر ثم احتلعت من زوجها على مهر آخر الزوج
من المهر الثاني دون الاول لان الخلع وقع في هذا النكاح فنصف الخلع الى المهر في هذا النكاح وكذا لو قال
بالفا ربيع خوتن حرم من تزوجك باين وبهجه حقها كم مرار توست بنصرف الى المهر الثاني رجل قال
لامرأته اخلعني نفسك مني بالمهر ونفقة العدة وابرائك عن المهر والنفقة مني لا تعلم معنى هذا الكلام
قال في الكتاب ان قبل الزوج صحيح الخلع وان لم يقبل لم يصح ويؤثر الزوج من المهر والنفقة فيما
مضى لان قوله اخلعني نفسك مني من المهر ونفقة العدة تفويض لا يصح بدون العلم كالقول لا يصح بدون
علم الوكيل فاذا قالت اخلعت نفسي منك بالمهر ونفقة العدة ابتداء جاب فصح وان لم يعلم بذلك
كن طلق او اعتق او تزوجه بالعربية وهو لا يعلم معنى ذلك فاذا صح ان قبل الزوج صحيح والا فلا يبرئ
عن النفقة والمهر فيما مضى بالابراء والخنا وما مضى اليه بعض الشايع لا يصح الخلع والابراء ما لم يعلم المرأة
ذلك لان الخلع معاوضة فصار كما يصح فالعوام اذا قالوا ابينا واشترينا ولا يعلمون ذلك لا يصح فلما
هنا خلاف الطلاق والعناق والتدبير لان ذلك ليس معنى للعاوض بل اسقاط المحض
واسقاط المهر والنفقة اسقاط لكن اسقاط بخلاف الاقامة فصار شبيه البيع مطلقا لا شبيه الطلاق
والعناق والتدبير فلا يصح من غير علم رجل قال لامرأته خلعك نفسك مني بكذا فقالت خلعك
قال بعضهم يصح مطلقا وقال بعضهم لا يصح مطلقا وقال النفقة ابو جعفر يبرأ الزوج ان اراد به الخلق
دون السوم ولا يصح ان اراد به السوم دون الخلق وهو الخنا والنفقة لانه لا يراد به الخلق
لانه جسد يكون امرا وهو الخنا وفي باب الخلع بعلامته النون وفي باب النكاح بعلامته السين

غير

مهر

مهر

امراة قالت لزوجها اشترى ثوبي مني منكم اعطيت او قالت اشترى ثوبي منكم بما اعطيت
واراد به الاجاب دون العدة فقال الزوج اعطيت بيع الطلاق لان هذا يصلح جوابا هذا
اذا قالت اشترى ثوبي بالعزم اما اذا قالت بالفارسية فان قالت غروي والسلم على المباح
ولا ينو للمراة وان قالت غرم لا يصح ولا يبرأ لان في الفارسية للايجاب لفظ وهو قولها غرمي
لما بينت في العدة لفظ وهو قولها غرم فلا ينو اما في العزم لما لفظ واحد وهو قولها اشترى ثوبي
امراة قالت لزوجها وهبت ثوبي ثم قالت له عوضني فقال الزوج عوضك ثلث تطليقات طلقت
ثلثا لان العوض هبة فصار كأنه قال وهبت لك ثلث تطليقات امراة قالت لزوجها خولتني
ازوجكم غروي ونفقت عدتي واخرى فقال الزوج اري وقع الفرق لان قولها غرمي بالفارسية اجاب لان
قولها غرمي لما كان اجابا مع انه خبر فهذا اولى وقوله اري جواب فصار كأنه قال وادفع ولو قال
اري بسم لا يقع الفرق **باب الخلع بعلامه السنين** امراة اراحت
ان تخلص نفسها من زوجها فاحلتل القوم وقالوا للمراة اولا اشترت منك جميع الحقوق التي عليها قال
اشترت ثم قالوا للزوج بعث فقال بعث كان في ضمنه باع متاعا من متاع الدار الطلاق وانع
في الحكم لان جواب فيصرف الى الاول للمراة اذا قبل لها خولتني را ازين سوى مهر وكاين كم ترا
بروي وهو هزيمه عدتي كم واجب شوه ترا بروي سبب طلاق ايجبي بيك طلاق فقالت ايجبي
ثم قال للزوج اهضدي وبرا ازخولتني بدين شرطها اهضديم صح الخلع بالفارسية هذا امراة
سبكت زوجها ان يطلقها فقال الزوج ابرأني عن كل حق لك علي ان اطلقك فقالت فقد ابرأك
عن كل حق يكون للنساء على الرجال فقال الرجل قد طلقك واحدة بيع باينا وموقود خولتها
لان بيع بعضن وسوا لبراه لانه رجل خلع امراة بهوها ونفقت عدتها وكل حق مولها حليم واقرت
للمراة وقت الخلع انها حايض وانما غير حامل من زوجها ثم اوعت بعد ذلك شهرين من عند الاقر
ما نفقاء العدة انها حامل من زوجها وانكر لا يصح اعتدائها لانه منافضه امراة فقالت لزوجها اخلعني
وقالت بالفارسية غرم فقال الزوج سباه ثم خلعها بعد ذلك تطليقة واحدة لان قوله سباه
لم يقع شيء رجل قال لامراة ان دخلت الدار فقد خلعتك على الف درهم وترا مني عليه ففعلت ذلك صح
الخلع لانه تعليق الخلع في جانب الزوج بالشرط فجوز لانه طلاق رجل خلع امراة تطليقة واحدة فقال له

رفقاء لم فعلت هكذا فقال بالفارسية او سم بارا يقع بهذا شيء لانه ليس بايجاب رجل خلع امراة
على مهر وعلى لز تزوج الصبي في الخواب كل شهر بدرهم ونصف جاز ومهر مال على الرضا لان لم
يذكر الرضا بدلا معلوما جاز الخلع عليه لما مر في باب الخلع بعلامه النون فهذا الحق امراة قالت
لزوجها اختلعت منك بكذا وهو يبيع كوابسا فجعل يبيع ويخا صمها ثم قال خلعتك ان لم يطلق فهو سب
لان قوله ان لم يطلق لم يقطع المجلس فكان جوابا امراة سبكت زوجها الطلاق فقال الزوج و
فروضني ان رد وسراي بذا ان طلاق كم ترا سوى منس فقالت فرضتم فقال الزوج فريدم طلقت
ثلثا لان الطلاق الذي لما عند ثلث الا اري انه لو قال بما لك عندى من الوديعه دخلت كل زوجة
كذا هذا رجل خلع امراة ولم منها ثلث بنت احد عشر سنة فاضرت الابنة وانها خرج في كل وقت
ويترك البنت وحدها صاعم والاب لا يامن على هذا البنت لفساد الزمان فله ان يترها من الام
لانها صارت مشتهاة بالاتفاق وفي البنت المشتهاة على غير هذا الخوف رواية لان الاب يترها
وان كان حاملا ظاهرا روايته فهذا الحق امراة اختلعت من زوجها بكل حق مولها عليه فلما نفقت
ما اومت في العدة لان هذا النفقة لم يكن قالها وقت الخلع المتوسطون اذا قالوا للمراة بهي حتى كم
زنا ترا برمود ان بود بيك طلاق خولتني فريدي فقالت فريدم فقال الزوج بيك طلاق بهي دافم
رضي مدخولها وقع الطلاق رجعي لانه لو وقع باينا لم يكن سببا فكان هذا ابتداء الطلاق من الزوج
لا جواب السؤال رجل طلق امراة طلاقا رجعي بعد الدخول ثم اراد الخلع فقبل للمراة توخولتني
افمن مرد بكابين وهو نفقة عدة بيك طلاق اهضدي فقبل للزوج تو طلاق دافم فقال دافم
يقع الطلاق رجعي لان هذا ابتدا وقد مر في باب الخلع بعلامه النون انه يقع باينا لان جواب
ومو المختار الجلاء اذا قالوا للمراة اشترت نفسك بطلقة بكل حق يكون للنساء على الرجل
من المهر ونفقة العدة فقالت نعم اشترت فقبل للزوج بعث انت فقال نعم يصح الخلع ويبرأ الزوج
وان لم يقبل للمراة اشترت منك لان ثراها نفسها لا يكون الا من الزوج رجل قال لامراة بهي حتى كم
زنا ترا برمود ان بود توخولتني فريدي ازم من فقالت فريدم فقال الزوج دوكون لا يقع
الطلاق لان قوله دوكون يكون يحمل الايقاع ويحمل اطارها النفقة عنها حين علم بمخالها رجل قال
لامراة بعث منك تطليقة جميع مهركم جميع ما في البيت غنوما عليك من القبيص فاشترت للمراة فان لها

فأخضع وأفع عليها وكسوتها وحليتها وغيرها فلو لم يكن ما في البيت لا يولد به ما عليها عاقبة رجل
طلق امرأته على لرسك ولده إلى وقت الأهرار كل على لرسك المهر ثم أنها ابت الاسكال خبر وان لم يولد
كان عليها اجر الثلث في وقت الأهرار وللستة مرة في باب النكاح بعلامته النون **كتاب العتاق**
باب العتاق بعلامته النون رجل قال لعتاقه لعلان على الف درهم والاف بعد
فرم انكر للال هذا على جهين اما ان قال ليس على شيء اذ قال لم يكن عليه شيء وقت الخلف في
الوجه الاول لا يعتق لان شرط الخلف لم يتحقق وموعد الوجوب وقت الاقرار وفي الوجه الثاني
عتق لان شرط العتق قد ثبت بعد اخذ مندبل مولاه ووضع حمة فقال له مولاه بالفارسية
بار خذاي مواد ستاري يد با بر سر نهذ لا يعتق لان معناه ابن مدرك مرا فانه استهزاء
ولفظ ما ردا كفرنسي في باب من تكلم بكلام موكلف رجل قال لعتاقه باسبدهنا عشرة الفا
احدا باسبده والثاني باسبدي والثالث بازلو مره والرابع بازالو مره من الخامس لانه
باسبده والسادس باسبدي والسابع بازلو من والثامن بازلو من والتاسع ناكر ما
والعاشر ناكر ما من اما الاول والثاني على جهين اما ان لم يولد العتق او نوى ففي الوجه الاول
اختلف للشاخ قال بعضهم يعتق وقال بعضهم لا يعتق وقال بعضهم في الاول لا يعتق والثاني يعتق والمختار
انه لا يعتق لانه يولد بهذا الكلام اللطف وفي الوجه الثاني يعتق لانه لا يحتمل والواقع في
الوجه الاول اختلف للشاخ فيه والمختار انه لا يعتق به اخذ الفقيه ابو الليث لانه يولد بهذا الكلمة الاسانه
وفي الوجه الثاني يعتق لانه لا يحتمل والواقع الخامس والسادس والسابع والثامن كالاول والثاني والثالث
والرابع واما التاسع والعاشر ففي الوجه الاول اختلف للشاخ والمختار انه لا يعتق لانه لا يحتمل
وفي الوجه الثاني يعتق لانه لا يحتمل وجه اخر وهو ما اذا قال لعتاقه ما ازلو من اسقيني ماني بعد هذا
رجل تشاجر امرأته فقال بئس من ازلو الكرم من ازلو نروم با تو از غم نرمان نخرج من البلد ثم
رجع لا يعتق لانه بر في عينه رجل اعتق ام ولد على لرسك مولاه منه فقبلت وابت ان يتزوج به ثلاثي
عليها من السعانة في قياس قول له لان رفاها غير متقوم عند رجل قال لعتاقه انت حر ان مت الى
ما بين سنة فباعه جاز بيعه لانه مدبر مقيد لانه يتصور ان الاموت الى ما بين سنة وكذا اذا تزوج ام
الى ما بين سنة لا يجوز لاني هذا نكاح موقت لانه يتصور ان يعيش اكثر من ما بين سنة رجل قال اعتقوا

عبد

عبد الذي موقديم العتق نكلوا فيه والمختار ان يكون صحته سنة لقوله ثم حتى عاد كالعجز عن القدم والعجز
التي تنبى على النخل في كل سنة فيبقى الطوى الحديث فانه لا يتم الحساء وجعل الباقي سنة وهذا
اوسط الاقاويل في هذا الباب رجل قال لعتاقه الاكبر انت والذى عتق في القضاء ولم يعتق صباه اما
في القضاء لانه اقربا لبنوة فيكون اقرا بالعتق واما ديانته فانه قد يستعمل للشبهة النكاح رجل
قال لغوم معلوم في مرضه ابن بركان مرابنت ما سد هذا بعتق الوصية بعتقهم فيبقى لرسكهم
رجل قال لانه جهك اصوا من السراج يا انا عبدك لا يعتق لان هذه كلمة يستعمل للسلط لاختصم
رجل قال لعتاقه انت حر قبل العتق والاصح في عتق في اول رمضان لان شهر رمضان شهر قبل
العتق والاصح فصار كما لو قال انت طالق قبل موت فلان وظلان شهر رمضان ومات احداهما تطلق
كذا هذا رجل قال لعتاقه بالفارسية تو ازاد تو از مني نهذا على وجهين اما ان لم يولد العتق او نوى
ففي الوجه الاول لا يعتق لانه يولد به الشبهة الا يرى انه اذا قال لا اقر انت ابني الناس لا يكون كافرا
وفي الوجه الثاني يعتق لانه نوى ما يحتمل فصار كما اذا قال لا امرأته انت اطلق من فلانة ان اراد ان يطلاق
طلقت وان لم يولد لا كذا ههنا وبه اخذ الفقيه ابو الليث رجل كتب كتاب الوصية لعتاقه فلان حر
بعد موته فلم يسمع منه احد ومات ومحمد الورثة ما وجدوا في الكتاب انه مملوك لانهم انكروا اعتاقه
وان ادهى العبد علم الورثة فالقول في الورثة مع ايمانهم على علم لانهم مملكون رجل اشهد ان ام عبد حر
ثم دعاه باحرا لا يعتق لانه دعاه باسمه ولو دعاه بالفارسية يا ازاد يعتق لانه بغير اسمه ولو سماه ازاد
سماه باسمه لا يعتق ولو دعاه بالعربية يا حر يعتق لانه دعاه بغير اسمه وههنا شيء آخر باني بعد هذا
عبد مسلم اخذ الكفار وادخلوا دار الحرب ثم هرب منهم عتق لانهم مملوكه فاذا هرب فقتل استولى
على ملك الحرب فيعتق جارية هربت من مولاهما يوما ثم وجدها ووطئها وعزل عنها فطهرها فاحيل فولدت
لسته اشهر منه هربت ومات الولد وهذا على وجهين اما ان كانت الحارة وصفت الى منهم او كانت
عقصة لم يهدمها فجور في الوجه الاول نوى سنة من سبوا لان الظاهر ان الولد من جوار وفي الوجه الثاني
لا ينبغي ان يبيعه وينبغي ان يهداها ام ولده حتى لا يباع بعد موته هذا حتى لازم لان العزل ليس بعتق
لانه اذا عاد قبل ان يهداها ام ولدها رجلا مات وترك مديرا يعتق ووجب علم العتابة
في الغنة فكيف يعوم غنمة مديرا وكذا اذا اخل خطاء او جن جنابة يعوم غنمة مديرا واختلفوا في ذلك

والمختار يقوم بنفس قيمته فانا لان الانتفاع بالملوك نوعان نوع معين ونوع بديل وهو الثمن وسوا الانتفاع
بالعين فبالم بديل فاب وكان الثاني بنفس قيمة العين وجعل قال عبده بالفارسية تا تو بنده بودي
بعذاب تو اندر بودم الكون كم نيتي بعد اب تو ان ذم بعثني في القضاء لانه اقرار بالعن وجعل
دخل دار الهند وخرج هههههه وقال انا عبدك واسلم ان خرج من غير اكرام فهو حر لانه لم يبتلى
عليه وسلم فقول انا عبدك اقرار باطل العبد المادون اذا قال للمولى اشترت جارية مني كذا قال اصنع
ما شئت فاعتقها العبد لا يجوز لانه لا يراه به العن عبده دخل مولاه فقال له ابي حر فدم عقلت لا بعثني
لانه لا يراه به العن والتحقق من مرضي قال اعتقوا فلانا بعد موتي لربنا الله صم الابصار بالاعتناق
مخلافنا اذا قال هو حر بعد موتي حيث لا يصح والفرق ان في المسلم الاولي امرانا استثناء والمأمور
بالاستثناء باطل وفي المسلم الثاني انما يصح والاستثناء في الاجاب صحيح وجعل قال لعبده احد كما حر
بعد موتي ولمه وصية مائة درهم فمات عتقا ولها المائة بينهما لانه اذا مات ساع العن فيها نسخ
الوصية ايضا ولو قال لكل واحد منهما مائة درهم تبطل احد المائتين لانهما وقعت لعبده رجل قال لا هو جاري
هذه لك على ان يفتك على عبدك فلانا ورضي بذلك ورضي الحارثة لا يكون الجارية ملكه حتى يعتق عبده
لا يطلب منه عليك العبد متضمن الاعتناق بملك الجارية فام بعثني لا يوجد عليك العبد فلا يملك الجارية
عبدني يد رجل قبل له اعتقت هذا العبد فاومي براسه اي نعم لا بعثني خلاف السب فان العن
اذا كان في يد رجل فقبل له سوا بلك فاومي براسه يعني نعم ثبت نسبه والفرق ان العن تعلق بثبوته
بالعبان والاشارة لا يقوم مقام العبان الا عند العجز واما السب لا يتعلق بثبوته بالعبان فيجاز
فجاء ان ثبتت بالاياء رجل بعث غلامه الى بلد فقال اذا استقبلك واحد فقل اني حر فذهب الغلام
فاستقبله رجل فسأله فاجابه بما قال المولى فهذا على وجهين اما ان قال بملك حر ان حر اولم يقدرك
ففي الوجه الاول لا يعتق اصلا لان قوله منزله قول المولى ولو قال المولى لا بعثني وفي الوجه الثاني يعني
قضاء الادبانه فصار كما قال المولى وان اراد به الكذب دون التحقيق وجعل قال لعبده انت حر فادع
لا مته انت حر بعثني ولو قال يا زانية لا يجد والفرق وموانة فزفه بزني لا يتصور منها لان زنا النساء
من الرجال لا يتصور فلا يكون قد فاما موجبا للحر كما اذا قذف المحبوب بخلاف الحرمة فان حرمة الرجال
او النساء واحد وجعل قال عبدا اهل لمج احرار فلم ينع عبده او قال عبدا اهل بعد له احرار ولم ينع

عبده او قال كل عبدي في سبي الارض او قال عبدا اهل الدنيا او كان مكان العن طلاقا اختلف
المقدمون والمتأخرون قال ابو يوسف في قوله لا يعتق وقال محمد في قوله اشترت جارية يعتق وذكر الاخر
منا ولو قال ولولهم كلهم احرار لا يعتق عبده بالاتفاق ولو قال كل عبدي هذه الدار احرار عني
عبده بالاتفاق والمختار الفتوى قول له س وعصام لان هذا امر فاضل وسياتي نظيره في كتاب
في كتاب البيوع في الباب علامة النون ولو قال كل من دخل هذه الدار فامرأته طالق فلم ينفذ نفسه
فذكر في واقعات الناطق للجب ان يكون على هذا الاختلاف والمختار الفتوى ما قلناه وجعل قال
كل جارية اشترتها ما لم اشتر فلانة وقد سح جارية فني حر فم غاب الخلف عليها او مات فاشترى
جارية فني الغيب يعتق لان الشرط قد وجد واليمين باقية وفي الموت لا عند له ومجده لانه وجد
الشرط واليمين ساظمة رجل له امانة فقال احدا حر فم قال لم امن هذا انما يعتق الاخرى
وقوله لم امن هذا الاخرى عني في فاعتق ان جميعا وكذا في الطلاق فرق بينهما وبين الاقرار
وسياتي في باب العتاق بعلامة العين وجعل قال لعبده يا زاهر مرا سفيني قال ابو بكر الاسكاف
لا يعتق نوي اولم ينع والمختار انه يعتق وقد مر هذا وجعل قال ان اشترت عبدا من صفقة واحدة
او قال عبدين معا فمما ان فاشترى ثلثة يعتق اثنان منهم والحيث رايته لانه اذا اشترى ثلثة
صفقة واحدة فقد اشترى اثنين حقيقة صفقة واحدة لان الاشتر في الثلثة رجل قال كل عبدا اشتريت
فهو حر فان اشترى شرا فاسد ثم اشترى اخر صحيحا لا يعتق ولو قال كل امرأة اتزوجها فني طالق
فتزوج امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج اخرى بنكاح صحيح تطلق والفرق ان اليمين لم ينحل بالنكاح
الفاقد فنحل بالنكاح الصحيح وفي الشرا اختلفت بالشراء الفايده لكن لم يعتق لعدم الملك ولو
اشترى شرا صحيحا لم يعتق رجل قال ان اشتريت عبدين فمما ان فان اشترى عبدا ثم اشترى
اثنان عني اثنان منهما والحيث رايته لانه اذا اشترى ثلثة عبدا فقد اشترى ولو اشترى عبدا
فاعتقه ثم اشترى عبدا من صفقة جميعا لان الاول خرج من ان يكون حر فاقوله اثنان مسلم فمما ان
لانه تعذر جمع هذا اخبارا فيجعل اثنان والاول عتق قابل للاشتر ولو قال اول عبدين اشترتهما
فمما ان فاشترى عبدا ثم اشترى عبدين لا يعتق واحد منهم لان الاول عبدا وليس بعبدين والعبدين
الباسان ليسا باريين ولو اشترى عبدا ثم اشترى عبدا وائمة عتق العبد لانه اول عبدين

اشترى لانه لم يسهلها من امواله رجل قال له على ان تصدق بهذا العبد فقتل العبد خطا
فاخذ السيد قيمته بحسب علمه ان يصدق بمشي من القيمة ولو قال له على ان اعتنق هذا العبد فقتل
سقط الاعناق عنه والعرق ان محل الصدق المال وان فات الى خلف وحل العتق الرقبة
الموقوفة وانما فانت لا الى خلف وصار كما لو اوصى بعبد لان ان فقتل خطا بعد موته فالقيمة
للموصى ولو اوصى بعتم وللستة حالها فالقيمة للورثة رجل قال لعبد ان شئت فانت حر
ثم قال لا بارك الله لم يعتنق لان هذا ليس بشتم بل عاده عليه رجل قال لامرأته ان تكت بطلا ففكر
فبعدهم حر ثم قال لها ان شئت فانت طالق ففعلت لا اشاء لا يعتنق العبد لانه لم يتكلم بالايقاع
الا بى انه اذا قال لا اء ان تكتي ففكر فبعدهم فقال له انت فاني لست آله لا يعتنق عبدا كذا
الا ان نوى فمجرد بحث الموكل اذا اعتنق الحارثة للبيعة قبل قبض الوكيل فخذ العتق لانه فاذق المالك
واخذ البائع الوكيل بالشر لانه العاقد ولا سبيل للبائع على الموكل وكذلك التديرو والاستيلاء ولو
قتل الموكل بغير قيمته اخذ البائع منه حتى ياخذ الثمن ثم يدفع القيمة والعرق يوفى في بيعه للعبث
رجل اشترى عبدا ثم اوصاه فامدا ثم امر البائع بالعتق قبل القبض وعق جاز ولو اعتنق الامر ففكر
لم يحر لانه اذا امر البائع بالعتق فقد طلب منه ان يسلمه على القبض فاذا اعتنق البائع فقد سلم
مقتضاه سابقا عليه فالشراء ايضا صار قابضا مقصدا سابقا عليه رجل وهب نفس العبد
من العبد يعنى العبد قبل او لم يقبل لان هبة نفس العبد من العبد اعناق عبدا قال لولاء مالك
اراهى من بيدك ان فقال للمولى اراهى تويدا كره لا يعتنق لانه يحمل ان بالتعلق بالانجيز
رجل قال للمطابق لراى عبيد فانت لا يعتنق لان ان كونه عبدا له تصور وتصور في النسبة
ط اذا طلق امرأته طلاقا باينا ثم قال لها انت امرأتى فانت طالق لا تطلق كذا امرأته رجل قال حر او
طالق ثم قبل من عنت قال عبدي او امرأتى يعنى العبد وتطلق المرأة لانه يحمل رجل قال للمالك
ايكم بشرني فندوم فلان فهو فعل مملوك منهم وامرأته ان تذهب الى مولاه وسالته في هذا المملوك
فند على ثلثة اوجه اما ان يقول ايها السيد ان فلانا يقول اني مملوك فندوم فلان او قال ان فلانا ارسلني
القبول اني مملوك فندوم فلان او قال ايها السيد ان فلانا قد قدم وارسلني فلانا اني مملوك فندوم فلان او قال
والثاني من الرسل دون الرسول لان البشارة منه وفي الثالث على العكس لان البشارة من الرسول

ثم اخبرناه

ثم اخبرنا رسول وجل قال لعبد عتقك على واجب لا يعتنق خلاف الطلاق فانه اذا قال طلاق على
واجب يطلق لان نفس الطلاق لا يجب وانما يجب حكمه بعد وقوعه فافقضى هذا وتوخ الطلاق
فاما نفس العتق فوجب فلم يقض هذا اللفظ ووقع العتق المولى اذا اوصى للمالك من مكانه
حق للمالك لان هبة الدين ممن عليه الدين صحيح من غير قبول وبرى للمالك من مكانه فان قال
المالك يقول لا قبل عاودت للمالك وموخر اما العود فلان هبة الرقة يرد بالرة واما العتق
فلانه لا ختم النقص بعد وقوعه وثبوته وصار هذا كالمكفر له اذا اوصى للمالك بالطلب
والكفيل فلو رده للطلب والدين على المطلوب وبراء الكفيل يافيا **باب العتق**
بعلامة العتق رجل اعتنق عبدا وله مال فماله للسيد الا ثوب يوارى به الى ثوب
شاء المولى لان كسوته كانت عليه رجل له ثلثة ابيد فعال السيد انتم احوار الا فلان وفلان
وفلان عتقوا جميعا لانه لا يبيع الا منشاء لانه استثنى الكل من الطر رجل قال لامر عبده
اذا خدمت ابني وابنتي حتى استغنيا فانت حر فند على وجهين اما ان كانا كبيرين او صغيرين
فع الوجه الاول خدمها حتى يزوج تخاربه ونصيب العلام من الحاربه وفي الوجه الثاني حتى يدر كالا
استغناء الكبيرين والصغيرين عنها كذلك يكون في الوجه الاول ان تزوجت لشاربه وفي الثاني
خدمها جميعا لان الاطراف صدمتها حتى استغنيا وما استغنيا وكذا في الوجه الثاني كذلك اذا اذكر كل
دون الاخر يخدمها جميعا وان مات احد ما بطل الوصية لانعدام الشرط وموضعها حتى استغنيا
رجل قال لعبد اشتر نفسك بالف درهم فقال العبد قد قبلت جاز لان هذا بمنزلة قوله انت حر
على الف درهم لان بيع نفس العبد منه اعناق رجل قال لعبد رجل ان وهبك فلان مني فانت حر
فوجهه فند على وجهين اما ان كان العبد في يد الواهب او وجهه في يد الموهوب له وهو المالك
في الوجه الاول لا يعتنق قبل او لم يقبل سلم اليه او لم سلم لانه اخلت اليه بنفسه ولا ملك
وفي الثاني ان يد الواهب فقال وهبت منك لا يعتنق قبل او لم يقبل لانه اخلت اليه بنفسه قبل القبول
ولا ملك وان بدا للوهوب له وهو الخالف فقال هبة مني فقال الواهب وهبت منك عتق لان
المالك سابق فوجدت الهبة واخلت اليه والمالك موجود لوجود القبول والنسب جميعا رجل
قال لعبدية احد كما حد فقتل ابها ثوب فقال لم اعن هذا عتق الاخر فان قال بعد ذلك لم اعن الاخر

عق الاول وقد مررت وكذا في الطلاق والفرق بينهما وبين الاقرار اذ اقال لاصدق من الرجل
على الف ٢٠٠ م فقبل له هذا فقال لا يجزيه والفرق ان البيان في الطلاق والعناق واجب عليه
ولهذا جيز وكان نفي اصدقا تعينا للآخرة ضرورة اقامة الواجب في الاقرار غير واجب ولهذا لا يجزى
رجل قال لامته وهي حامل انت حرة وخرج بعض الولدان خرج الاقل بعق وان خرج الاكبر
لا بعق لان للآخر حكم الكل الا انه ومن رجل قال لنوب خاتمة مملوكة هذه خبابة حرة لا بعق
لانها يراه به التشبيه **باب العناق بعلامه الواو** رجل قال لمارية يا حبيبي
بعق ثم بعد ذلك للسلم على وجهين اما ان اراد به اللعاب والكذب ففي الوجه الاول عتقت وبانه
وقضاء لان الجدة والدة في العنق ستان وفي الوجه الثاني لا بعق وبانه لان كذب محض رجل
اعتق عبدا عن ابيه لم يثبت فالولاء والاجل للاب ليرث وللمتة اما الولاء لان للعنق واما الاجر
يؤديه من غيوان بعض من اجبر للبيت **باب العناق بعلامه الباء**
رجل قال لمارية يا مولى زلفي لا بعق لان العناق في اثبات العنق بهذا النداء رجل
قال لبعيد ابوك حرة لا بعق لان كوزان يكون ابواه قراين وموروثين بان عتقا بعد ولاته
كتاب ٩ النذور والابحان باب الاسان بعلامه النون
رجل حلف ان لا يقرب امراته فاستلقى على فناء في اوت المرأة ونضت حاجتها لا حنث لان شرط
الحنث الوطى وسواها لا يسمى واجبا وقال بعد هذا حنث وعليم الفتوى هكذا في باب الحدود وعلامه
النون رجل حلف لا يتزوج امرأة فحقت فزوج امرأته فحنث بخلاف ما اذا وكلت امرأتها بالتزوج
فان الوكيل في باب النكاح نائب من كل وجه فصار مباشرة الوكيل كالمباشرة اذ هو اهل خلاف
للجنون فانه ليس باهل فاقصرت للبشارة على الاب رجل قال ان فعلت كذا فالن ٢٠٠ م
من مالي صدقة ففعل الرجل لا يملك الامتداد رعاية ورم لا يلزم الصدقة الا بما ملك
وسمواته من المختار لان فيما لا يملك التذوق لم يجرى مضافا الى الملك والى شبيه فلا يصح ان يقال
مالي في المساكين صدقة وليس له مال كذا هذا رجل حلف لا يدخل دار فلان ونجرت اغصانها
في دار رجل فادق في تلك الشجرة اما ان كان الخالف في بلاد العرب او في بلاد الجح في الوجه الاول
ان كان بالمال لم سقط سقط في الدار حنث وفي الوجه الثاني لا حنث من المختار بمنزلة ما لو حلف لا يدخل

دار فلان

دار فلان فمصدق سطح او حاريطا من حيطا ناه لا حنث لان الجح لا يعرفون ذلك حولا في الدار
ولحلف لا يخرج من هذا الدار وفيها اغصانها خارج الدار فادق في تلك الشجرة حتى توسط الطريق
وصار بالمال لم سقط سقط في الطريق لا حنث اصلا اما على القول المختار فطاهر وعلى القول الآخر
فلان الشجرة بمنزلة بناء الدار وصار كما لو دخل كنيشا في تلك الدار ولو دخل لا حنث كذا هنا رجل
حلف لا يتزوج امرأة فزوج رجل امرأته بغير لفظه فبلغه فاجاز هذا على وجهين اما ان اجاز
بالفعل او بالقول فالفعل كدفع للزوجة وفي كل الشاع فيه قال بعضهم حنث في الوجهين فقال بعضهم
لا حنث في الوجهين والمختار انه لا حنث في الوجه الاول اذا كان بالقول ولا حنث بالفعل والنون
ان النكاح يعرف بحصص بالاقوال ففي الوجهين يتعد وفي الثاني لا يثبت بقوله ولا يتعد قوله اصلا
فانعدم الشرط في الحنث رجل حلف بطلاق امراته ان لا يشرب من دار فلان فاكل منه شاة قال
محمد بن سلمة حنث لانه قصد المنع عن جميع المأكولات يقال بالفارسية من اب خورم از خانه
فلان والمختار عندى انه لا حنث الا انوى جميع المأكولات ان اللفظ في بالامان مراعى فاذا
نوى فقد نوى ما اراد بالعوف فصح **رجل حلف لا يشرب هذا النذر فاكل الجدة لا حنث لانه**
زال اسم ما به عنه فان فاب وشرب حنث لانه عاوا اسم الماء من غير فعله فصار حاريطا وحلف للكل
على البساط فاخذ خرجا وقعد عليه لا حنث ولو فقه صار بساطا فجلس عليه حنث رجل حلف
لا تلبس من عزول فلان فلبس ثوبا خيط بغزل فلان لا حنث لانه لا بعد لباسا من عزول فلان
وبه اخذ الفقيه ابو الليث هو وكذلك لو لبس ثوبا فيه سلكه من عزول فلان لان السلك الواحد
لا يعنى بها اما العصى للبعوض ولو لبس ثوبا من عزولها حنث عند ليح قاس حلالا لجدده وبه فقه
لان شرط الحنث اللبس وبالنسبة لاسم لباسا خلاف اذا لبس ثوبا من حرير فانه يكره بالاتفاق
لان المقصود استعمال الحرير وتصير مستعملا بالنسبة سواء لبس او لا اما ههنا اللبس مقصور وكذا
اذا جعل منه الدروع والعروق يقال بالفارسية لما انكلم ولو لم يكن لا حنث في البس ولا يكره في الحرير
لانه لا بعد لاسا ولا مستعملا اباه وكذلك اللبنة والزيت ويقال بالفارسية خشك ونه وكريبان
لا حنث في البس ولا يكره في الحرير كذا قال الفقيه ابو الليث هذا يستقيم في الحرير لانه مستعمل نعا فصار
كالاعلام اما في البس رمى غير مجزى انه حنث ولو لم يفسد او سبكه يقال بالفارسية كلونه

عمر

حكنت لانه يسمى لاسا اذا كان من عزله ولو ليس من عزله ثوبا بلغ الذيل الى السرة ولو لم يدخل
يديه في كفيه ورجلاه بعد حكنت للحاف حكنت لانه ليس رجل حلف لا يدخل سكة فلان قد دخل مسجد
في السكة ولم يدخل السكة فذكره هنا انه لا يحكنت وقد ذكرنا في قول الباب علامة النون ثم اذا دخل
في هذه السكة من جانب السطح ولم يخرج الى السكة فعند ذلك الحث لا يحكنت وكذا عند ذلك بكرة الاسك
وهكذا ذكرنا في فتاوى الشيخ الامام محمد بن الفضل وعلم الفتوى لان هذا ليس بدخول في السكة وانما
يمرون بين السكة وبينه وكذا اذا دخل الدار للغصوب منه اذا حلف ان لا يقبض للغصوب
من الغاصب في الغاصب وقال سلمه اليك فقال للغصوب منه لا قبل لا يحكنت وبري الغاصب
لان شرط الحث الغيب ولم يوجد وشرط البراءة الرد وقد وجد رجل هرب في دار رجل فدخل صاحب الدار
لا يدري اين هو ان اراد به لا يدري في اين كان سو من الدار لا يحكنت رجل حلف لا ينزب خمر في هذه
الغربة فزب في لومها او ضياعها لا يحكنت الا اذا كان الكرم والضباع في العمران لان الغربة اسم
العمران وقد ذكرنا في باب الطلاق علامة النون وكذا اذا حلف لا يدخل الرمي او يلج او مدينه يلج
فهو على العمى لان البلد اسم لما سواد اخل الرمي خلاف كوي او رستان كوي قد دخل في ارضها
حيث حكنت رجل حلف لا ينزب المسكر فقبض فيه ان دخل حلقه بغير فعل لا يحكنت ولو نرب
بعد ذلك حكنت لان العبد لم يدخل لانعدام شرط الاخلال ولو لم يدخل حلقه ثم سواد دخل بعد ذلك حكنت
لانه وحد الشرط رجل قال قد علمت ان اتصدق بائة درهم فاخذ انسان منه قبل ان يتم الكلام وهو
بريد ان يقول ان فعلت كذا فالاحوط ان يتصدق خلاف العبد بالطلاق فان هناك جعل الحكم علنا
بالشرط اذا اخذ انسان فيه لان الطلاق مخطو فمخاط في عدم ايقاعه اما الصدقة عيان فمخاط
في اجابها رجل قال بالفارسية اكرم من است فزاركم تا يكسب ال فني طالق فقاموا فمناه ون الفرج
لا يحكنت ولو لم يطاها حتى مضت اربعة اشهر يقع نكاحه واحدة فانه يرد بهن الجماع عاقه رجل ربح
من مال والده شتا فقال للاب ان وجدت من ميواتي هذا فعلى كذا لا يحكنت ابدا فانه جدر للبراءة
بعد موته وبعد الموت لا يحكنت لعدم اليقين مضار ذهب من جانبته نوب لغير الفضا فانهم الاجبر
فحلف الاجبر بالطلاق بالفارسية اكرم من تزايا ن كرم فامرأة طالق ثلثا وقد كان رغبه حث
لان الفضا ربه له لجنبه فمافي يد حقه لانه ملكه حقه رجل حلف لا يغدر امرأه فمافي

نظام

نظاما فامدا فدخل بها لا يحكنت لانه ليس بحام مطلقا رجل وقال لم تغت كذا قال فم من مالى
صدقه لعل مسكين درهم حكنت وتصدق بذلك كله على مسكين واحد جاز لان اجاب العبد معتبر
باجاب الله وهناك يجوز الصرف الى صنف واحد فهنا كذلك ولو ذهب المسكين بعد ذلك
جاز لانه لم يتبين ان الصرف لم يكن رجل حلف لا ياكل خبزا فاكل فمضا فقال بالفارسية كليما او
جورينجا او مير فقال بالفارسية نواله قال محمد بن سلمة لا يحكنت في الوجه كلها والمخار ما قاله
القيمة ابو الليث رحمه الله ان في الجزية لا يحكنت لانه لا يسمى خبز مطلقا فصار هذا كما يقال بالفارسية
نان زرد الواما في القرض وليس يحكنت لان القرض حيز مطلق وزيان وليس خبز مطلق وزيان
امرأة قالت ان كلت فلانا فعلى صوم شهر كثر رمضان فكلته حكنت بحسب علمها انه ان شئت تأجث
وان شئت فزوت لان النسب ينفرد الى الوجوب لان صفة الواجب الا اذا نوت ذلك رجل قال
ان كلت فلانا فانا برى من هذين الثلثين يعني شهر رمضان فكلته فمذا على ثلثه اوجه اما ان اراد به
البرائة عن فرضها او عن لومها او لم يكن له فيه ففي الوجه الاول كما لو قال ان فعلت فانا برى من الابان
وفي الوجه الثاني لا لانه شئ غيب في الوجه الثالث لا يكون مينا في الحكم لانه وقع الشك وفي الاحتمال يكون
يكون مينا ويكفر رجل حلف لا يكلم فلانا الى الصيف او الى الشتا والمخار انه ان كان له حساب يعرف
بذلك لا فاقول الشتا ما احتاج الناس الى بس الحشو والفرو واحسن فكل ما استغنوا عنه فواكلم
بينهما اذا استغن ثياب الصيف استغن ثياب الشتا فاذا استغن ثياب الصيف فاول الربيع من ثياب الشتا
الى اول الصيف والخريف من ثياب الصيف الى اول الشتا لان موته ليس الناس رجل حلف فقال الله لا اغتبه
لا يحكنت لاجبته لان الجس ليس بخديت تام الا ان ينوبه كل لا يدخل تحت الطلق الا بالنسبة رجل حلف لا يكلم
الى قدم الحاج اذا جاء واحد من الحاج انتهت الميزان وجده قدم الحاج رجل حلف لا يسب هذا العبد
ولا يهيم بفاع نفسه وذهب نصفه لا يحكنت لان شرط الحث في الكل تبعا او هبة وقد عدم رجل حلف لا يغتبه
فوضعا في فيه فقال له رجل امرأته طالق ان اكلتها فقال لها امرأته طالق ان اخرجها من فكل فخرج
البعض واكل البعض لم يحكنت احدهما لما قلناه رجل قال والله لا اتزوج من اهل هذه الدار وليس للدار
اهل ثم سكنها قوم وتزوج منها اوقال والله لا اتزوج من بنات فلان وليس لفلان بنت ثم ولد له بنت
فزوجها لم يحكنت لان الداعي الى الميمن معنى في الاهل والبنات فيشرط قيام الاهل والبنات تحت الميمن

عزم

هكذا ذكر المختار انه كُتِبَ لان المذكور هنا يوافق قول محمد اما لا يوافق قولهما فانه اذا حلف لا يكلم امرأته فلان
وليس لعل ان امرأته ثم تزوج فحلف كُتِبَ رجل لا يكتل هذه الدار فاداه ان يخرج فوجد باب الدار
مغلقة بحيث لا يمكن النسخ ولا يمكن الخروج او قيده ولم يترك الخروج من المشايخ من فرق فقال كُتِبَ في الاولى
ولا كُتِبَ في الثانية والمختار انه لا كُتِبَ في السكتين وبه اخذ الفقيه ابو الليث ٢ و فرق بين هذا
وبين ما اذا لم يخرج من هذا المنزل اليوم فامرأته طالق فقيده ومنع من الخروج كُتِبَ وكذا اذا قال لامرأته
وصي في منزل والديها ان لم يخرج في الليلة منزلي فانت طالق فبعضها الوالد من المحذور كُتِبَ وذكر بعد
هذا انه لا كُتِبَ فعلى ما سئل فيكون ههنا بعد هذا الاحتياج الى الفرق وعلى ما سئل فيكون في فتاوى الفقهاء
وسوالمختار احتياج الى الفرق والفرق وسوان شرط الحلف في المسئلة الاولى سؤلفه وسوالمسكن وسوالمسكن
في السكنى والاكرام لم اشترى عدم الفعل وفي المسئلة الثانية شرط الحلف عدم الفعل وليس للاكرام اشترى ابطال الوعد
وجعل قال لامرأته ان اسكت هذه الدار فانت طالق وكان المهر بالليل كُتِبَ معذرة حتى يصح لانها في معنى
للكره في هذا السكنى لانها كُتِبَ بالخروج ليل فلا يطلق اما اذا قال الرجل لم يكن معذرة واحتج بالخلاف هذا
سوال المختار رجل قال بالفارسية اكر من ابني مني اني شهر يا ثم زن وى طلاق فاصابه حمى فصار حال
لا يمكن الخروج حتى اصبح كُتِبَ لانه يمكن ان يستاجر ان يخرج من البلدة بخلاف للغير رجل حلف
لا يكون من الكره وسو من الكره وفلان غايب لا يمكن من ساعته كُتِبَ لان شرط الحلف كونه من الكره فلان
وقد وجد وليس معذرة في الجملة وسبب في من جنس هذا بعد هذا رجل حلف لا يلبس هذا الثوب
فالتى عليه وسو نائم قال بعد كُتِبَ له كُتِبَ وهكذا ذكر في العيون والمختار انه لا كُتِبَ لانه ملبس بحرق
غيره ليس كمن حلف لا يدخل دار فلان فاوخله وسو نائم فان انتم ووجدوا ان الثوب الفاه
ما انتم لم كُتِبَ لانه ليس بلباس وان تركه واستقر عليه بعد الانتباه كُتِبَ علم ان الثوب الحلو فلبس
اولم يعلم لانه ليس وكذا اذا الفاه وهو منتهى ان الفاه من نفسه كما اني عليه لم كُتِبَ وان ترك كُتِبَ
علم ان الثوب الحلو فلبس اولم يعلم رجل قال لا يلبس ان اكلت من ماكلما فعلى حجة فاكل بعد موتها
لا كُتِبَ لانه لم ياكل من ماكلها ولو قال ان اكلت من ماكلما بعد موتها كُتِبَ لانه اراد له لا الذي
بعد الموت ونسبته اليها مجاز رجل حلف لا ياكل لحا اشترى فلان فاشترى فلان سحلة وظهرها
واكل لحها لا كُتِبَ لانه مال اكل لحا اشترى فلان رجل قال لامرأته ان شكوت مني الى اخيك فانت طالق فاداه

اخرها وكانت المرأة تقول مع صبي لها ان والديك فعل كذا وكذا فسمع اخوه بذلك لا كُتِبَ وان كان
الصبي غير عامل لانها ما شكوت ولو قال ان شكوت بين اخيك قال في الكتاب هذا اشد بربره
انه يحلف ان كُتِبَ والظاهر انه لا كُتِبَ لان الشكاية بين يدي فلان يراد به الشكاية اليه عرفا رجل قال
لامرأته ان لم اوهب سوي هذا الى جهنم واخرته فانت طالق كُتِبَ ظاهر لان العجز يستحق ما كُتِبَ
حلف لامرأته السماء ينعقد المهر وكُتِبَ من ساعته رجل حلف ان لم يسرق شاة ولم يهر وقد كان راء
قبل ذلك عنده لا كُتِبَ موالمختار لان دلالة الحال وجبت النفي بالنظر اليه في السرقة رجل قال لامرأته
ان س الليلة الا في حرجي فانت طالق فبانت في فراشه ولم يخذلها لا كُتِبَ لانها في حرجه وان لم يخذلها في حرجه
حقت قال الله ٢ وربا بكم اللاني في حرجكم اما اذا قال بالفارسية يلبا ومن اندر لم يذكر هذا في الكتاب
لكن يجب ان كُتِبَ رجل حلف ان السلطان ان لا يبعث غدا عملا مالم يات فلانا فلما كان من الغد لس
حمه وحلف على ميت ودخل راسه عن مكانه قبل ان يذهب الى فلان رجوت ان لا كُتِبَ لان المهر
وقعت على غير هذا العرفان رجل اجره وان من رجل سنة ثم قال والله لا اترك في دارى فاذا قال له
اخرج عن دارى فقد بترت عيشه لانه اسره حيث امره بالخروج رجل قال لاخر والله لا ادع مالي عندك
اليوم فقدم الى القاضي بترت عيشه لانه لم يترك وكذلك لو لم يقدمه الى القاضي ولا ربه الى الليل بتر لانه لم يترك
فان لم يجل ماله فعالم اعطى مالي فقد بتر لانه لم يترك رجل حلف لا يشارك فلانا في هذه البلدة ثم خرجا
جميعا عن هذه البلدة وشاركا ثم دخلوا البلدة وعلا هذا على وجهين ان اراد باليمين عقد الشركة لا كُتِبَ
لانه انعدم في البلدة وان اراد العمل بشركته كُتِبَ لانه عمل بشركته في البلدة هذا اذا اشركا وان وقع
احدهما صاحبه مضاربة مالا فذكر ذلك للضاربة عدت نوعا من انواع الشركة رجل حلف لا يدخل
لمن عزله في سورة وزمانه فباع ثوبا واشترى بثمنه كسوة لان له ان اشترى ثوبا ففرض بذلك حنا عليه
كُتِبَ اشترى باذنها او بغيره لا يشترى لان اشترى كان واجبا عليه فضا وكانه اشترى لنفسه لا لغيره
عوض عن الثوب الاول معنى لانه عوض عن عوضه وهذا موافق لما ذكرنا في باب الطلاق بعلامته النون ولما
يذكر بعد هذا وهذا ما لو حلف ان لا يدخل غزاه في سورة وزمانه فاشترى بثمنه شاة وقد مر هذا في باب
الطلاق بعلامته الباء وان اشترى افضل من كسوة مثله فبانت على وجهين اما ان اشترى باذنها او بغيره لا
من الوجه الاول لا كُتِبَ لان الشراء يقع لها حقتة وقد مر في الوجه الثاني كُتِبَ لانه يصير مشريا لنفسه حقتة معنى

ذكر للسئلة هذا هذه السئلة واستخرجت للعين بغير تكلف مع ان فيها اشكال لكن استغنى ظاهر قول السؤل
 معهم الله فجعل روع امراته فطنا فقال حلال للسلم على حوام اكراد غلغله ان زمين خانه من اندر
 اندم ان امراته دفعت فطنا لذهب الخلاج فدخلت البيت والعطن على راسها ثم خرجت تحت
 لانه وجد شرط الحنف رجل قال لجان ان امراتي كانت عندك البارحة فقال الجار ان كانت امراتك
 عندى البارحة فامراني طالق ثم قال بعد ما سكت ساعته ولا غير ما ثم يثبت انها كانت عنده امراته
 لوى قال نصير من حكي حنف وقال مجرده وهو محذور سلة لا لانا على الخالف اذا الحى الشرط باليمين المقفود
 وان كان الشرط لا يلحقى بالاجماع وان كان عليه فعل هذا الاختلاف وما قال نصير اقرب الى قول
 الى حنفه فان عند الشرط الفاسد يلحقى بالبياعات العامة والمختار قول محمد بن سلمه وعلمه القنبر
 لان التحلل السكناات يمنع تعليق الجوار بالاول فلان يمنع بالناني اولى رجل كنت حلفت بالطلاق
 ان كل امراته تزوجها في طالق فلا ادهى كنت بالغا الا لا حنف لانه وقع الشك في صحة اليمين فلا لا حنف
 بالمثل رجل حلفه السلطان ان لا يشتري طعاما للبيع ثم اشترى طعاما لبيته ثم بداه فباعه لا حنف
 لانه ما اشترى للبيع فصار كمن حلف ان لا يخرج امراته الى بيت ابها فخرجت للمجلس ثم ارادت
 بيت والدتها لا حنف رجل عاتبته امراته في شرب الخمر فقال ان تركت شربه فانت طالق فان
 كان يعزم ان لا يترك شربها ولا يشربها لا حنف لان شربها ابد لا يكون عاق فلا يرد به بالترك حنفه
 ترك الخمر واما يرد به ترك من حشا يغرم رجل سلبه اللصوص ثم حلفوه بالطلاق ان لا يجبر
 احدا بخوم فاستقبل الغافل فقال لهم على الطريق فباب فنهزم الغافل فانهضوا ان ارادوا بالذباب
 نفوس اللصوص حنف لانه اخبرهم بخوم فان اراد به الذباب حنفه ارجوا لانه لا حنف لانه لم يخبر
 بخوم رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار وكان فيها باحار او بملك فتقل متاعه منها والتي في السكة
 فكروا في شرح جامع الصغير انه حنف استدلالا بمسئلة مذكورة في الزاوات لكن هذا اذا لم يسلم
 داره الى غيره اما اذا سلم باحار وور الدار المستأجرة الى الاجر لا حنف وان لم يتخذ دار القوي
 في موضع آخر هكذا قال العقمة ابو البليث لانه لا يمتنع ساكن فيها هذا اذا كان اليمين بالعربية فان
 كان بالفارسية مالى رجل قال ان كنت حلفت فلانا اس نهدى من الله ورسوله ومويعلم انه كاذب
 اختلف الشاخ في كفره والمخار للفتوى في جنس هذه المسائل احسان ثمس الامة السرخسي انه ينظر ان كان

الخالف يعتقد ويظن ان مثل هذا المير كاذب كغيره كغيره الا فلا لان الاقدام عليها تكون وصا بالكر
 حنفه رجل حلف ان لا ينام على هذا الفراش فاخرج المشوم وبات عليه حنف ظاهرا لانه يظن
 عليه اسم الفراش ولو بات على الصوف والخشود كرجل هذا لا حنف لانه لا يسمي فراشا ويسمى بالفارسي
 حصوت رجل قال ان وضعت يدي على جاري في فوة فضرها ووضع يده عليها ان كان الخالف
 حلف لاجل امراته او لاخر فان حلف لاجل امراته لا حنف لان المرأة لا يلحقها الغيبة بهذا الوضع
 رجل قال لامرته والله لا يس فرجى فرجى بصير موليا لانه لا جاع الا بالمتى امراته حلفت ان لا يغسل
 راسها من الجنابة من زوجها فجامها زوجها وبي مكرهه ارجوا ان لا حنف لان قولها كناية عن
 عن الجماع ومعناه لا يمكنه من الجماع ولم يمكنه رجل قال والله لا قضين ما لك اليوم فاعطاه ولم
 يصل ان وضع يده على يده لواراد لا حنف لانه صار قاضيا رجل حلف ان لا يدخل هذا المسجد
 فهدم ثم بنى مسجدا اخر فدخل حنف لان اسم المسجد لا يزول بالهدم فصار كالدار سواء سواء رجل قال
 للمحر حلال وسوا يعلم انه حرام فقد كفر لانه استحل المحرم ولا يبعد الجهد لانه ظاهرا رجل قال لامرته
 انك تصد كل طعام بالطبخ فان ادخلت عليك طعاما الى شرفان طالق فادخل لها لاخر ليجل
 اليهم لا حنف لان شرط الحنف لئلا يدخل البيت ولم يجبر رجل مع نفر على سطح فارادوا ان يذهب
 فاذا اخذهم موضع احدى رجله على ناحية السطح فقال ان بت الليلة واكلت ههنا ويريد الموضع
 الذى وضع الرجل فامرته طالق فنام او اكل في غير ذلك الموضع من السطح بطلق امراته فضا ولا اوبانه
 لانه نوى ما يحتمله لكنه خلاف الظاهر رجل قال وظل على الليلة جماعة وخدموا بكل شيء الى حنفى
 ان لا اخبر باسمائهم وشم معناني السكة ثم لو كتب اسمهم حنف لان الكتابة خبر والحيلة في ذلك كفر
 بكتب اسمان في جيرانهم ويعرض عليه فيقال هل كان هذا فيقول لا فاذا انتهى الى اسمهم سكت ويقول
 لا أقول فيظهر ولا حنف لان هذا ليس بخبر رجل حلف لئلا يلبس لبعده او لا يحمل لعلامة ثوبا فلما كان
 ثوبا عشرين او اعان ثوبا للحضر والسفر لا حنف لان الثوب لم يصير للظلام بديل انه لو كان ثوبا كان
 الثياب للولى ولو كان للظلام لما عاد بالكتابة اليه رجل لم على رجل دين والابن عالم بذلك فأتى للدين
 فشهد عند الابن عدلان ان اباي قد قضى هذا الدين لا يسع لابن ان حلف عند القاضي ان لا اعلم ان له
 على ابى دين لان شهادتهما عند ليست بحجة رجل لازم غم فقال والله لا اؤكل بذهب عنى حتى يطبخ
 حنفى ثم نام

سواء

سواء

فقام الغرم وضرب لاخنت لانه لم يدعه فان قام الخائف لهذا على وجهين ان ابيعه لاخنت وان ضرب
وتولا لاخنت لانه تركه رجل حلف بالفارسيه ان لا ياكل من خبز فلان فيناول من ماء وحمله الخمر عليه
لاخنت لان الاوصام لا يبق الى هذا عرفا الا ترى انه لو اكل من قشر بطيخ او من كسرة خبز قال الفارسيه
نان بريده على ارجاء لاخنت ولو حلف ان لا ياكل من اوده فلان فاكل من حمله فلان ينبغي ان
يخنت لان الاوصام يبق الى هذا عرفا اذا كانت اليدين معفودة على اوده وحل قال ان دخل الدار فله
على ان يصدق مثلا فدخل لا يلزم شي لان للثقل بمنزلة التشبيه اجاب لاخنت لان براديه الاجاب
رجل حلف ان لا يشترى عبد فلان فاجرد ان بعد فلان لاخنت لانه ليس بشرا الا يرى انه لا يشفع للشفيع
فيها والشفيع يثبت في الشراء رجل لم يبعده فخلع بالطلاق ان لا يبيع ولا يامر غيره بان يبيع فباع نفسه
بمن الطلوع وهب منه نصف الباقي لاخنت لان شرط الخنث مع الكل ولم يوجد ههنا رجل له على امره ما يبيع
فحلف ان لا يخذ منه ذلك ثم اخذ بدله حنطة او شعير لاخنت لانه اخذ عوضه فصار اخذه معنى الا ترى
انه لو كان له شرك مع ذلك الفهم كان للشرك ان يخذ نصف كل علم ان غن عن معنى وهذا موافق لما ذكرنا في
صدر هذا الكتاب رجل حلف ان يضر بانه لا يبيع احد فلما ضربه خشبة او حشيش منع احد لاخنت
لانه وجد شرط لاخنت رجل حلف ان لا ياكل من مال فلان ثم ساعد كمال الفارسيه سم اقله يد فاكل
الخائف لاخنت لان في العرف ليس كل واحد منهم اكل ما ليس له رجل قال اللهم اني عبدك اشدتك واشهدتك ملايكتك
ان لا تدخل دار فلان ثم دخلها فاستغفر الله ولا كفارة عليه لانه لم يحلف بقوله خلاف قوله اشدت
واشهد بالله لان فلك غن عرفا رجل حلف ان يرق لهذا على ثلثة اوجه اما ان كان الخائف اكل او وكلا
او لم يكن اكل او وكلا فان كان اكل او وكلا فخذ العتب والفواكه ولم يخبر به صاحب الكرم ولصاحب الكرم
نصيب فان كان اكل او حلف الى منزله الاكل لم يخنت لان الناس لا يعنون هذا سرفه وان كان سوا ما ياكل
ويحلف الى منزله الاكل فلم يخبر به صاحب الكرم ولم يكن من رايه ان يخبر لاخنت لانه بعد سرفه واما اذا
اخذ ثقله خبازا وادخله الخبز بها اخذها لا كالا على وجه الحفظ بل على ان يفرج جنت لانه سرفه عبد حلف
ان لا يتزوج امرأة فزوجه مولاه وهو كان لاخنت فرق بين هذا وبينما اذا اكره على التزوج وتزوج الواقع
ان شرط لاخنت الفعل وقد وجد في السلسلة الثاني والثاني لاخنت ان لا يعمل مع فلان شيئا في النصارى
او غير فعل مع شركه خنت فرق بين هذا وبين ما اذا عمل مع عبده للمادون حيث لاخنت لانه لا يشاركه

حكا وحل حلف ان لا يقبل فلانا فقبله اوده او رجله تطوا فيه قال بعضهم لاخنت قال بعضهم ان عقد البين
على تقبيل الرجل للثمن خنت وان عقد على تقبيل المرأة لاخنت وهو على الوجه خاصه والمخاراة ان عقد الغرم
بالعرس فهو كما قال هؤلاء انه مفصل بين الرجل للثمن بين عبده وان عقد البين على الفارسيه فهو كما قال
اولئك انه لاخنت مطلقا لانه لا يملك الناس من التقبيل الفارسيه الا التقبيل على الوجه رجل حلف ان لا يزعم
فلانا حيا او ميتا فشيخ جنازته لاخنت وان زار قبره خنت وهو المختار لان زيارته للبت زياره
قبر عرفا لا تشيع الجنازه رجل قال ان عمرت في هذا البيت عمارا فامرته طالق فخرت حاطبا بينه
وبين جاره في هذا البيت فبني وقصده عمار بيت الجوار خنت لانه لا عبرة للاراق مع حنقه العمل
خلافا رجل قال لزوجتي من هذا الغم فله على ان يصدق هذه الدرام خبز ان ارد ان يصدق
بغتمه ولا يصدق باخبر جاز لان دفع الغم في حق الله جاز رجل قال لامرته ان غسلي ثيابي
فغسلت كذا فامرته امرته امرته ان تغسل فقال وان غسلي من ابغاسي غسلي تلك المرأة لاخنت
لان الشرط لا يلحق باليمين المعقودة وان كان بناء عليه رجل حلف ان لا يصطاد ما دام فلان في هذا
البلد وقلان امير هذه البلدة فخرج الامير الى بلد آخر فاصطاد الخائف بعد رجوع الامير الى تلك البلدة
لاخنت لان اليمين انتهت بخروج الامير رجل حلف ان لا ياكل لحم شاة فاكل لحم عنز فجازب الحرام الكبير
انه خنت لان الشاة اسم جنس وكلمة فكه ههنا انه لاخنت سواء كان الخائف قرويا او معربا وعليه القنوك
لانهم يعرفون الفرق بينهما فان رجل حلف قال باسم الله لا افعل كذا اهل كذا بيتا فاكلوا فيه وكفار
انه لا يكون عينا لان باسم الله ليس من ايمان الناس عرفا رجل قال لامته ان وطيتك ما دمت في هذه
الحفرة فانتهت ففعلت فوطيتها في حفرة اخرى او لم يطاها ثم رجع الى هذه الحفرة ووطيها لاخنت لان اليمين
انتهت بالتجول رجل حلف ان لا ياكل من مال فلان فاكل من مال فلان فاكل من مال فلان فاكل من مال فلان
بمنع ليس له ان خلفه الله ما الله لا منه عنده ولهذا من اراد ان خلف خصمه بالله فهو فقال الختم الادب
الحلف بالله يخني على ايمانه رجل حلف ان لا ياكل من لبن هذه البقرة فاكل من لبنها فقال بالفارسيه
دوغ خنت لانه من لبنها ولو اكل من مرقه احد من فخصها بالفارسيه يقال دوغ بالاحنت
لانه صغار شاة آخر رجل حلف ان لا يستعير من فلان شيئا فاردته فلان على ابنته لاخنت لان
العاريه ان يسلمها اليه اليه رجل حلف بطلاق امراته انه ليس في منزله اللسنة مرقه وصدر الخائف

في منزله مرقم فنهنا على ثلثه ارجح ان كانت للرقم قليلة وقلتها حال لو علم بها لا تقول عندنا مرقم ارجح ان الكفر
كحسب فاسدة كانت او غير فاسدة لانه لا يراه هذا المسمى عادة وان كانت كثيرة فاسدة لا ينهوا لاصد
تناولها ارجح ان لا تحسب لانه لا يراه فان كانت لا ينهوا البعض ومن بعض حنث لانها مرقمة حقيقه
فاذا وقع في قوله ما عن اليمين شكل واحتمال فلا يخرج بالشك والاحتمال رجل قال ان فعلت كذا فانا برون
من الله او من القرآن او من القبلة او صوم رمضان او من الصلوة فهذا كله بين لان البراءة عن هذه
الاشياء كفر ولو علمت بشرط الكفر كان بينا كذا هنا رجل قال لا يركب فاليمن على يار كبة الناس من الغنم
والغرس وغيرها ولو ركب ظن انسان لعبور النهر لا حنث لان اوهاهم الناس لا يبين الى هذا ولو حلف
ان لا يركب مركبا وحلف من اهل بلادنا فاليمين يقع على ركوب الغرس خاصة لان الناس اذا ذكروا
المركب في بلادنا بلغظه العريم يهيمون الغرس ومن يمين رجل حلف ان لا يضرب لانا بالقاس
فضرب رجلا بقبض الناس على الراس لا حنث فان هذا يسمى بالقاس يبرو سنة ولا يسمى تبر
رجل قال ان فعلت كذا فانا برون من حنث التي حنث او من صلاتي التي صليتها ففعلت ذلك لا يلزمه شيء
فريق بين هذا وبينما اذا قال انا برون من القرآن الذي تعلمه ففعل حنث ويلزمه كفارة بين والغرض
ان في السلسلة الاولى تبرأ عن فعله الذي فعل لا عن الحنث الشرع وفي الثانية يبرأ عن القرآن الذي علم
والقرآن قرآن فعل تعلمه فيكون التبري عنه كفرا رجل حلف فاراد ان يقول في قوله ان شاء الله
فسد انسان فله كفره من ان يكون استثناء ولكن تاويله ارادة كذا الاستثناء بعد رفع اليد عنه
موصولا لانه جعل ذلك الانقطاع عفوا فلم يصرفا صلا وقد مررت جنس هذه المسائل في كتاب الطلاق
في الباب عظامه الفون رجل قال ان فعلت كذا فانه يهدوا على النصر انه فعل فعله كفارة بين لان
هذا بمنزلة قوله ان فعلت كذا فانا نصراني ولو قال ان فعلت كذا فانا برون من الكتب الاربعة
ففعل فعله كفارة بين واحدة لانها بين واحدة ولو قال انا برون من التورم وبرى من الانجيل
وبرى من الزبور وبرى من القرآن فعليه اربع كفارات لانها اربع ايمان رجل حلف لئلا ياكل
من هذا اللحم شيئا فاكل من مرقم لا حنث ان لم يكن نية المرقم لانه لم ياكل من هذا اللحم شيئا حقيقه
رجل حلف بالقرآن كاهنا هذا على يمين امان قال والقرآن فعلت كذا وسوي علم انه كاذب او قال
سوي برون من القرآن ان فعلت كذا وكذا وسوي علم انه كاذب في الوجه الاول يستغفر الله ويوب وفي الوجه الثاني

حلف

حلف عليه ان يصير كافرا والخيار من الخواب ما مر من قبل في قوله ان فعلت كذا فانا برون من الله رجل حلف
رجلا بان بطيعة من قبل ما يامن به وبينها عنه فنهنا بعد ذلك عن حنث امراته فجامع لم حنث اقام بكر
هناك سبب يدل عليه لان الجاه لا يراه هذا المسمى وانما يراه عن الجح والذهاب والمقول فيما ياتي
وبينهنا عنه عاق رجل حلف ان لا يكذب فساله انسان عن امر فحلف واسم بالكذب لا حنث ما لم يكلم
لان الكذب انما يحصل بظلم مو كذب رجل حلف لئلا يدخل دار فلان وله دار يسكنها ودار غلته فدخل
دار غلته لا حنث لانه لم يدل الدليل على دار الغلته وغيرا لان مطلق الدار اريد يسكنها رجل حلف لئلا يخرج
امراته الا ما ذم فاذن لها من حيث لم يسمع فخرجت حنث لان الاذن لا يكون لفنا بدون السماع كالامر
رجل حلف لا يترك شرا با يسكر منه فحلف شرا با يسكره فتركه لا يسكر فتركه منه ان اراد الحنث في حال
لو شرب منه الكثير يسكر حنث لانه تركه شرا با يسكره رجل حلف لا يضرب فلانا فنقص ثوبه فاصاب
وجهه فاجتمع لا حنث لانه لا يبين حنثا با ولو حلف لا يرمي فرمى صيدا فاصابه لا حنث لانه لم يرم
رميه ان يقصد بالرمي رجلا قال لا حنث الا حنث الى عشر ايام الا ان اموت وحلف على كل وسوي برون الابد
عنى بقلبه ان ميت ابد هذا على وجهين اما ان كان اليمين بالله او بالطلاق في الوجه الاول لا حنث
لانه نوى ما احتمله لفظ وفي الوجه الثاني يصديق بانه لا قضاء لانه نوى ما يحتمله لكنه خلاف الظاهر رجل
حلف ان لا يكون مزارعا لفلان وارضه في يده فنهنا للسلسلة قد مررت من قبل لكن ذكرنا ان الزنا في تزوج
وسوان رب الارض اذا كان خارج للصرف فخرج الحالف اليه وناقضه لا حنث لان هذا القدر مستثنى من
اليمين فضا ويؤمله ما لو حلف والله لا اسكن هذا الدار فلم يجد الفتاح الا بعد ساعة لا حنث ما دام
في طلبه كذا هنا وان اشتغل بعمل آخر في السلسلة غير طلب صاحب الارض ليرى عليه الارض وفي السلسلة
الثانية عن طلب الفتاح حنث لان هذا العمل غير مستثنى عن اليمين فلو منع انسان عن الخروج الى صاحب
الارض او كان في الصرفة فنهنا انسان عن طلبه لا حنث لان شرط الحنث كونه مزارعا لفلان وفي مثل هذه المنع
عذر حتى لو قال ان لم اترك مزارعة فلان يجب لي يكون السلسلة على قولين كما مررت من قبل في مسئلة السكنى
رجل قال والله لا اكل المساكين او الفقراء او الرجال فاكل واحدا منهم حنث لانه اسم جنس محلف قوله
رجالا ونساء رجل حلف وسوي واران لا يخرج الى بغداد اليوم فخرج من بابج ارجح ان يردد الذناب
الى بغداد ثم يرد الى حنث ما لم يجد ارجح ان يردد الذناب الى بغداد اليوم فخرج من بابج ارجح ان يردد الذناب
الى بغداد ثم يرد الى حنث ما لم يجد ارجح ان يردد الذناب الى بغداد اليوم فخرج من بابج ارجح ان يردد الذناب

ان لا يخرج من دار الى جنان فلان والسلم على الماحض والفرق ان الخروج الى بغداد سفر للزوجة لا بعد
مسافرا ما لم يجر وزعران مصره ولا ذلك للسلم للثاني ولو كان منزلا من دار فخرج ثم رجع قبل ان
يخرج من باب ان لا حث لانه لا بعد خارجا الى جنان فلان ما دام في دار كما لا بعد خارجا الى بغداد
ما دام في عمران مصره فاستوت للسلمان جميعا رجل حلف لا يخرج الى مكة ماشيا من عمران مصره
ثم ركب حث لانه وجد شرطه وسو الخروج ماشيا ولو خرج ركبنا ثم نزل ومشي لم حث لانه لم يوجد شرط
رجل حلف لا ياتي بغداد ماشيا فركب حتى دنا منها فدخلها ماشيا حث لانه قد انا ماشيا جبر
حلف ان لا يدخله ارضا لان الاجري شك في بوء فتولت به بلية او صل او هدم او موت فدخل
لا حث لانه برأه بقوله شك في هذه الاشياء رجل حلف ان لا ياكل من هذا الطعام ما دام في مكة فلان
فباع نصفه ثم اكل ما بقي لا حث لان البس انتهت لان شرط بقاءها بقاء جمل الطعام في مكة فلان رجل
حلف ان لا ياكل من كسب فلان فبات للخلوف عليه قودت الخائف حث لانه من كسب فلان حث لانه لم
مال فلان امرأة حثت ثوبا من ثياب الزوج فقال الزوج ان لم تودي الثوب الساعية فانت طالق
فذهبت لزوجها الزوج ومن باخذ من العيبة لزوج فاخذ الزوج من العيبة او منها فبطلان بنوع
من لا حث استحسانا وبه اخذ الفقيه ابو الليث لانا اذا نحت العيبة لتود الى الزوج فاخذ الزوج
فصار كانه غت اليه رجل حلف لرجل فقال ان لم افض ما لك على غدا فعلى كذا ثم غاب للخلوف عليه
قال اذا دفع الى القاضي برئ ولا حث لان القاضي في هذه الصورة انتصب نيا في هذا الحكم ناظرا الى الخائف
مفسار الدفع الى القاضي عزله الدفع الى كسبه وهكذا ذكرت هذه المسئلة في واقعات الناطق وقال
بنصب الى القاضي وكبلا وبامر الدفع اليه فاذا دفع اليه لا حث وذكر في فتاوى اهل سمرقند ان
لا حث من غير هذا والخيار للفتوى المذكور منها رجل قال لله على ثلثي حجة كان عليه بقدر عرس لانه
يعبر بغيره قوله لله على ان اجمع سنة عشرين فبات قبل ذلك لا يلزمه شي لانه اجاب الفعل بعد الموت
لا يصح رجل حلف على امراته ان لا يخرج الا باذنه فقال اذنتك بالخروج كلما اردت الخروج فخرجت من
بعد من الحث لانه فروع باذن فان انا بعد ذلك فخرجت حث لانه يرتفع الاذن مضار فخرج
بغير اذن رجل حلف ان لا يطعم على هذا الماء وعلى هذا الماء طاهونه فبطل هذا الماء من هذا النهر الى
نهر آخر وعلى ذلك النهر ايضا طاهونه فطحن الخائف فان كان للخلوف عليه اقل لم حث لانه لم يطعم على هذا

لان العبرة للغالب رجل حلف لا يطعم فلانا ففتح فلان الباب فقال الخائف كبت لا حث ولو قال كى نو
حث مو المختار وبه اخذ الفقيه ابو الليث لانه قوله كبت كبت بطلب لم الا ترى انه مختار
بخطب به يعني فيقول للجاس بن يدم كبت ابن وقوله كى نو خطاب له رجل حلف لا يطعم فلانا
الفران فالحث والفتوى ان للسلم على وجهين اما ان كانت اليدين بالعربية او بالفارسية ففي الوجه الاول
ان قراء في الصلوة لا حث وفي خارج الصلوة حث وفي الوجه الثاني لا حث قراء في الصلوة او
خارجها لان من العجم من لا يعرف متظلم رجل مات ولم وارث ولم يث على رجل من بني فجار رجل
ومو وارث الميت في اصم الغرم حلف الغرم ان ليس عليه شي فذا على وجهين اما ان لم يعلم بموت المورث
او علم ففي الوجه الاول ارجو ان لا حث لانه اراد به ان ليس عليه شي بطريق الاصل وهو صادق
في عينه وفي الوجه الثاني حث مو المختار لانه لما علم بموته فقد اراد به ان ليس عليه شي اصلا لا بطريق
الاصل ولا بطريق الخلاف ومو كاذب رجل وكل رجلا يبيع عبده فباعه من رجل فباع الامر
واخذ المشتري وقدمه الى القاضي وقال لي على هذا الرجل الف درهم وسهم ان خلف هذا على شي
لانه اراد به ليس على شي بحسب تسليمه اليه رجل حلف ان لا ياكل من هذا الحل فاحذ منه سكباجا
فاكلم لا حث لانه صار مرقه وصار ثلثا لفر رجل حلف لا يدخل دار فلان والاف حلف ان لا يخرج
فقا ما على سطح هذه الدار لا حث واحدهما اما الخائف على الدخول فلما قلنا واما الخائف على الخروج
فلانه لا بعد خارجا في عاقبة اهل العجم كما لا بعد اخلا وخبر من هذا كمن حلف لا يدخل والاف ان لا يخرج
فوضع واحدهما احد قديمه اهل الدار والاف في خارجها لا حث كذا هذا رجل قال لامرأته ان لا تخرج
الليلة جئك حتى اصبرك فانت طالق فلم يقدّر الزوج على صبرها تلك الليلة ولم تنفع للمرأة جنبها بالنوم
الا انها قامت جالسة لم حث لانه لم يوجد شرط الحث وهو وضع الجنب كل من حلف بها جلا
رجل ان كان بالطلاق او بالعاقب وما شاكل ذلك فالنيت نية الخائف ظاهرا كان او مظلوما لان
الخائف مو وان كان البين باسبه فهو فيها تفصيل وموضع ذلك كتاب الجبل وسياتي في امره
في باب الايمان للعلامة معاملة العيين رجل قال لامرأته ان لا يبي غدا فانت طالق ففقت به
غدا على يد انسان فالمسئلة على ثلثة اوجه اما ان توى وصول المتاع في غدا لا يبي او توى جلتنا اولم
ينوشنا ففي الوجه الاول لا حث لانه توى ما احتمله وفي الوجه الثاني حث وفي الوجه الثالث كذلك

لانه يمينه وقعت على العمد رجل حلف وحنت فاعطى ثوبا خلفا عن كفارة يمينه لا يجوز عن القيمة
 لكن لو كان حاله يمكن الانتفاع به اكثر من نصف مئة الجديدين بان علم ان الجديدين ينتفع به ستة اشهر
 وهذا اربعة اشهر ونحوه جاز لان النشأ يتفاوت فلا يعتبر التساوي في قدر اللذة لكن انما يمكن
 اعتبار التساوي في اكثر اللذة **رجل حلف** لا يكلم فلانا فدعاه وموينا فلم يستيقظ حنث لانه كلمه
 الابري انه لو متر على قوم فسلم عليهم وموئهم ولم يسمع حنث **رجل حلف** لا يضرب عبد فقرصه
 لا حنث قال الفقيه ابو الليث ان كانت الميراثا ربيبة لا حنث لانه لا يسمى حنثا ربا في بلادنا وعلى هذا الوجه
 شعي او حنث **رجل حلف** لا يضرب من قدح فلان قدح من قدح فلان على يده فشرب لم حنث لانه
 لم يضرب من قدح **رجل حلف** لا يكلم فلانا فاراد له الحلو فسلم عليه ان يشتم انسانا واراد له الخافق ان
 يقول لم لا تفعل فتدكر بعدها فقال بالفارسية مكن فامتنع لا حنث لانه لم يسم كلاما منهوما والخالف
 اراد كلاما منهوما خلافا لو قال في الصلوة هذا حنث ففسد الصلوة **رجل حلف** في شهر رمضان
 ان لا يتغنى الليلة فاكل بعد انتصاف الليلة لا حنث لانه لم يتغنى **رجل حلف** ان لا يتغنى فاكل
 بعد انتصاف النهار لا حنث **رجل حلف** لا يدخل الحمام ازمعني سرون شيئين ثم دخل الحمام لا هذا
 بل تسلم على الحامي ثم غسل راسه في الحمام لا حنث لانه لم يدخل ابدا امرأته حلفت بالفارسية فتاقت
 اكثر من اثنى عشر ابي كوفل بدارم فجات امرأته لوفى **حنث** الصبية في الهد واسكنها الى الزكالف
 ارضعها حنث لان الرضيع لا يسكن الا بالرضاع **رجل حلف** لا ينظر الى وجهه فلانه ينظر اليها في النكاح
 قال محمد بن حنث لم يكن اكثر من وجهها مكشوفة لان الوجه اسم للكل لكن النظر الى النظر لا يقع عاقبة
 فيقام الاكثر منه مقام كلم **رجل قال** اشترت بدن الدرام ثوبا فاكلت فعبدي حنث فاشترى بها ثوبا
 وهكذا القدر لم حنث فلو عاد اليه تلك الدرام فاشترى بها ثوبا فاكل لم حنث لان العبد يبيع ثوبا ولم
 يشرا واحدا **رجل حلف** ان لا يخرج من الدار الى كوفه فخرج من الدار الى مكة فخرج من مكة الى الكوفة ان كان
 حين خرج من الدار نوى ان لا يخرج من الكوفة ثم بدله فخرج لم حنث لانه لم يخرج منها الى الكوفة ويخرج
 من هذه المسئلة جواب من السائل **رجل حلف** لا يشاء الله **رجل قال** لاؤ امرأتك طالق ان لم تقصني حتى اليوم
 فقال الرجل نعم ولم يرد جوابه فقال له الرجل نعم قال نعم واراد جوابه اليه ان لم يقصنيها
 انقطع لان النظر هو الطلاق الواحد ما لم يافق الطلاق الاقوى فخلد بينهما شي طوبى **رجل قال** ان اشربت

هذه الدرام شتا فنفذ الدار صدقة على المساكين فاشترى بها ثوبا لانه حنث الدرام في ملكه الا ترى
 ان لم ان يعطها غيره **رجل حلف** لا يضرب من بعد بالسباط حتى يموت فبائع بتره يمينه لان هذا الجباة
 في الضرب ولو قال حتى يموت او حتى يبكي او حتى يستغيت فلم يوجد حنث هذه الاشياء لا يبر لان هذا
 يقع على الامر من جميعا ولو قال لا تضربك بالسيف حتى يموت فضر لا يبر ما لم يمت لان هذا على الموت
رجل قال واسدلا اكل فلانا استغفر الله لربنا والله فهو مستغفر وبانه لا يقض لان قوله استغفر الله
 صار فاصلا طامرا **رجل حلف** وقال والله لا شرب من وسط وجلة فشر من موضع البعير عليه اسم
 الشط وذلك مقدار ثلث النهار وبعده لا حنث لانه ليس من شط النهار وكان من وسط النهار **رجل حلف**
 عثرع مساكين في كفارة بين كل مسكين مائة درهم استغنت للمساكين ثم افترقا واعاد عليهم مائة
 لا حنث لانه صاروا جال لادى اليهم لا حنث لانه صاروا اجناسا لهم وكذا لو لقى الى الكافير مائة
 ثم ردها في الرق ومواليهم اغنيا ثم كوتبتوا ثانيا ثم اعاد اليهم لم حنث لما قلنا **رجل حلف** وقال لا اكل
 ما دامت في هذه الدار فهو على ما كان ساكنا فيها ولا يسقط يمينه الا بالانتقال على وجه يبطل السكنى
 لانه قوله ما دامت عيان عما سكنت فتدجيل يمينه غاية وهو السكنى فلو انتقل منها لم يقع فيها شي
 من حصر او تدجيله **رجل حلف** ما دامت ساكنا وعنده من لا يوسى من مسابك البسوط وقال الفقيه ابو الليث
 يقول ليه يوسف ماخذ هذا اذا كان الخالف كدخا يا اما اذا كان في عيال غيره او كان ابنا كبيرا
 سكن مع ابيه او كانت امرأته حلفت لا يسكن هذه الدار فخرجت بنفسها ونزلت فماتت بها فيها لا حنث
 لان السكنى لا ينسب اليها وهذا كله اذا كانت اليه بالعرية لان في البيع لا يبعد ساكنا **رجل قال** كلما
 اكلت اللحم فقلت على ان اتصدق بدرهم فاكلت لحمه فكل لحمه درهم لان كل لحمه اكل ولو قال كلما
 شربت الماء وللسلم فاكلها فكل لحمه درهم لان كل لحمه شربة على حدة وليس عليه في نفس واحد
 اكثر من درهم يعني بكل مض لان الكل شرب واحد ولو قال كلما فعدت عندك فامرأته طالق ففعد
 عند ساعة طالقت امرأته لانه الدوام على القعود بمنزلة القعود المستأنف **رجل حلف** لا يكلم
 فلانا فخر الحلو فسلم عليه بالخالف فقال الخالف يا حابط اصنع كذا ويا حابط كان كذا يعلم ان مثل هذا
 وقع لا حنث لادى ان عبد الرحمن عوف رضى الله عنه حلف لا يكلم عثمان بن عفان فكان اذا امر به يقول
 يا حابط اصنع كذا ويا حابط كان كذا ولانه لم يخاطبه فلم يكن مكلفا اباه **رجل قال** ان ابى والله ورسوله

فعلية كقائه من واحد ان حث ولو قال انا بريء من الله وروى من رسوله فعليه كفارتان لاننا
 بينان رجل حلف لا تقرأ قرآني في الصلوة او غيره في الصلوة حث لانه قراء القرآن الاخرى انه حلف
 ان لا يرجع او لا يرجع فعل في الصلوة او في غيره الصلوة حث خلاف قوله فيما اذا حلف لئلا ينكح رجل حلف
 ان لا تقرأ القرآن اليوم فاداه ان يصلي الغايب فصلى جماعة لانه اذا صلى جماعة لم يقرأ
 القرآن فلا حث وان فاتته ركعة فقصها حث لانه قراء القرآن وان اراد الوتر وكان في غير
 رمضان ينبغي له ان يقدرى برجل حتى لا حث رجل قال والله لا اخرج من باب هذه الدار وروى
بنو باب التثب فرفع الباب ثم خرج من ذلك الموضع لا حث ولوم يرد باب التثب حث لان
 في الوجه الاول البين وقت على عين الباب وفي الوجه الثاني على موضع الباب رجل حلف لا ينام
حتى يقرأ كذا كذا فنام جالساً لا حث لانه لا ينام في النوم ولا ينام في النوم فلا حث لان
 فلان يقال له يا ابن الزانية فالحناء وان حث لانه في زماننا اذا قال ذلك بالفارسية يعتقدون رجل
 قال ان زرعني الله امراده موافقه قبل وقوع النكاح فعلى ان اصوم كل خمس فهذا على ثلثة اوج اما
 ان اراد بالنكاح وقت وقوع النكاح او وقوع النكاح حقيقة او لم ينوشا في الوجه الاول البين على وقت
 النكاح ووقته اول الشهر الذي يقال له اذار وفي الوجه الثاني البين على حقيقة الوقوع وحقيقة الوقوع
 ان يكون حال الحجاج الى كسبه ولا يعتبر ما يطير في المواد وما لا يستبين على وجه الارض الاعلى ان
 حاصط او على الخيش وفي الوجه الثالث البين على وقت الوقوع لانه موثر لادعائه والمراد بالوقت
 يربطها بالعقبة الراعية بما ينفع عليها زرعها باذله ما يريد منها من التمتع فان تزوج قبل هذا
 المرأة قبل وقوع النكاح او قبل وجوب الوقت على حسب قلناه لزمه والا فلا رجل حلف وقال بالفارسية
انه لا ينام الا بعد ان يقرأ برزمن يفتد ونوى ووقع النكاح حث لا الوقت وقوع النكاح في تلك
 لفي فكالم الحث لان البين ما قبله لان الحث يرد وقوع النكاح في البلدة التي سوفها حتى لو كان
 الحث في بلدة لا يقع فيها نكاح كانت البين ما قبله ابدأ رجل قال ان سرق من مالي شاة فاعطى طالع
سرق من مالي اجرا ينظر ان كان حال النكاح بذلك القدر حث لانه يرد ذلك البين هكذا قيل
 محمد بن عبد الله عن هذا المسئلة فلم يجب فرجع السائل الى له يرف فاجاب بما قلناه فرجع السائل
 الى محمد بن فاجب بذلك فقال محمد بن حسن مثل هذا الا يا يوف رجل خرج مع والي فحلف ان

ان لا يرجع

ان لا يرجع الامانة منقطع مني مرجع لذلك الحث لانه لا يولد هذا البين الرجوع لهذا رجل قال
 لا امرانه ان عسلت من كل الى شهر فانت طالق فجامعها في اللعان وتم حث لان البين وقع على الحث
 عرفنا رجل حلف لا ياكل من مال الله وطان بنيه وبين ابنه حث من كل فاعطى حث لانه اكل من
 ماله رجل قال بالفارسية حرام يدي كم از حذاي دارم نوميدم ان فعلت كذا وكذا كان بيننا
 لان الياس من الله كذا قال الله لا يباس من روح الله الا انقوم الخاسرون صار طانه قال
 سو كذا فان فعلت كذا رجل حلف لا يعق عبدا فكانت فاداه بدل كتابته فعق او اشترى اياه فعق
 حث لانه اعق رجل قال هذا الحث على حرام ثم نزعها اخلف ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله
 في قول احدهما حب الكفار لانه مذكور قوله والله لا اشركها وفي قول الاخر لا يجب لانه صادق في مقالته
 والمخاطبة للفقير انه ان اراد به النكاح حب الكفار وان اراد به الاخبار لا وان لم ينوشا فذلك لانه
 امكن بصيحه اخبارا فلا حاجة الى جعله انشاء رجل حلف لا يدخل دار فلان في الى الباب لا يرد
 به الدخول فشد في شبيه حتى عثر فوقع في الباب او رفعه الرجح حتى وقع في الباب ففي الوجه الاول حث
 لانه ما وجد الا فعله فقد دخل وفي الوجه الثاني لا لانه وجد فعل الرجح وكذا الدابة اذا لم يقدر على
 امساكها لانه وجد فعل الدابة لا فعله رجل حلف لا يشترى من مال فلان فاسلم اليه في ثوب حث
 لانه اشترى موجلا رجل قال لامرانه انت طالق في ليلة الورد فذا على وجهين اما ان كان الخالف
 من العوام لا يعرف اختلاف العلماء او فقها يعرف ففي الوجه الاول بطلان امرانه في ليلة السابع
 والعشرين من شهر رمضان من هذه السنة لانه يعرفون تلك الليلة ليلة الورد وروى كثير من الاخبار
 وفي الوجه الثاني اختلاف معروف عندنا وان كان الخالف في نصف شهر رمضان لا بطلان امرانه
 حتى في النصف من رمضان في السنة الثانية وعند لي ٢ حتى يضي كل رمضان من السنة الثانية
 لان عند لي ٢ ليلة القدر عسى يتقدم وعسى تأخر فلعل في هذه السنة كانت في النصف الاول
 وفي السنة الثانية يكون في النصف الثاني وعليه الفتوى رجل حلف لا يكلم فلانا فقرأ عليه كتابا
كتبه ان يصدق الاملاء اخاف ان حث لانه كلمة رجل قال لامرانه بالفارسية كذا كذا
 كذا فوجز من مامرانه طالع فصحبت فذكر ليطمئنها غيرها لا حث لان قوله كذا كذا هو بولده الطبع
رجل قال لامرانه ان خرجت من هذه الدار فغير لفي فانت طالق فعالت له امرانه تريد ان اخرج

في ليلة القدر رجل شمر
 وابتع فويسا ٢٠٠

حتى اصير مطلقه فقال الزوج نعم خرجت تطلق لان الزوج لم يافق لان هذا تهديد فان قامت على امكنه
الباب حيث لو اطلق الباب كان كذلك خارجا فهذا على ثلثة اوجه اما ان كان اعتمادا على البعض
الخارج او على البعض الداخل او على كليهما ففي الوجه الاول حث لانها خرجت وفي الوجهين الآخرين لا
رجل حلف بالفارسه وقال مسلما في كره سم اكر فلان يكن هذا ليس بهي لان لغوا الا اذا عني انه
ما سئل وصلى لم يكن حثا ان فعلت كذا وان ما حملت لم يكن حثا ان فعلت كذا فيسند يكون عينا
لان هذا كثر فصار كما لو قال سو كما فران فعل كذا فعلى هذا القياس لو قال بالفارسه والعباده
بالله ما قال الله كذب ان وضعت الدار كان عينا رجل حلف وقال ان ابنتي اما فامراني طالق
فاني بيعة لا تطلق امراني لان الادعاء لا يذهب الى ذلك الا ان يدل الدلالة على ذلك بان كان الخالف
من مريان اهل الرساتنق من مريخ رجل حلف لا يدع فلانا يدخل في هذه الدار فان
كان لا يملك هذه الدار منع بالقول والفعل جميعا رجل حلف امرأه وضعت الى قمره لفرى فنبهها زوجها
وسئلها العود الى منزله فابت فحلف الزوج بثلث تطلقات ان لم يذهب بها الى منزله تلك الليلة
فخرجت معه وضعت الى منزله قبل الفجر الصبح ان كانت اكثر الليل في تلك الغزوة يخاف عليه الحث
وان وضعت قبل ان يضي اكثر الليل ارجوا ان لا حث كذا ذكرهنا والمختار انه لا حث لانه
ذهب بها الليلة رجل حلف لا يعمل يوم الجمعة وكان عنده كرباس اراد به التقيص فحلف الى
خياط فامر ان يخط لا حث لان بيعته وقعت على العمل المعروف الذي يعمل في سائر الايام
ومن هذه المسئلة خرج كثر من المسائل رجل حلف لا يشرب من ماء فلان وكان الخالف يجلس
في حانوت الخلو ف عليه فاشترى الخالف كوزا ووضع فيه حانوت الخلو ف عليه فاستغنى اجمع كل واحد
من الزهر بذلك الكوز ووضع في الحانوت ابلا فلما اصبح الخالف وعابا بالكوز وشرب الماء فان
كان الخالف اشترى الكوز لكذا احتيا لا منه كيلا حث ارجوا ان لا حث لانه جسد يصير
الاجبر ما ملاله رجل حلف لا يخرج امراته الا بعمله فاذا لم يخرجها فخرجت بغير علمه ذكره في
في الكتاب قال محمد بن لا حث لانه لما لاقها فقد علم انها خرجت وكان الخروج بعلمه كالعلم باذن
لها وقد خرجت ومويرة ما حث لا حث لانها خرجت بغير جفقه وان لم يافق فاذ الفون فقد
خرجت بعلمه معنى رجل حلف ما له في منزله فطلبه فلم يجده فحلف بالطلاق انه وضعت ماله ان لم يافق انسان

اخاف

اخاف عليه الحث لانه لم يذهب الا لاف انوى به الذهاب عن طلبه بالوجه ان يجده لاف اطلبه رجل حلف
لا يدخل بغداد فان الجاني من دخل حث ولو حلف لا يدخل مدينة السلام لا حث لم يدخل اليها
من ناحية الكوفة لان اسم بغداد يتناول الجانبين ومدينة السلام لا رجل حلف لا يضرب فلانا فيفصل
هذه السكين او يبيع هذا الدرع فتخرج هذا الفصل او هذا الدرع ولو دخل لفر فضره لا حث لانه لم يضربه بهذا
الفصل رجل حلف وقال والله لا امس شعرك فحلفني راسه فبنت شعرا اخر ثم شعع حث وكذا لو قال
لا امسك سكر فسقط سمن ثم ثبت لان الداعي الى اليمين معنى في صاحب الشعر والسن لان نفس الشعر في
قيام هذا الشعر والسن وقت الحث رجل حلف لا يأكل طعاما فاكل دوا وينظر ان كان من الدوا الذي
لا يكون له طعم ولا يكون به غذا ويكون مرا كونه لا حث لانه لا يسي طعاما فاما اذا كان دوا له طعم
مثل السكين حث لان له طعم ويكون به غذا امرأه حلفت له من حوام نكرو سمن وعنت احام نخرم
وان الله هو الذي حرّم الزنا وقد فعلت لا حث لانها لم تفر ما احتمله العقاب وان كان الخلف من رجل حلف
بالله فذلك وان حلف بالطلاق صدق وبانه لا قضاء امرأه كانت يرفع من قال زوجها وترفع
الى امرأه ليعزل لها الفطن فقال الزوج ان رفعت من مالي شتا فان طالق فرفعت من مالي شتا
واسد من الغام شتا من جوار البيت او اقصت رخصيا او كانت الحارة جنين في بطنها فاحتاجت
الى شيء من اللقن فاعطتها والزوج لم يكن بكر منها وانما يكون ما تدفع للقول فذا على وجهين اما ان لم
يكن من يتولى شراء الحوائج بالزوج واراد به او يتولى في الوجه الاول حث الزوج وفي الوجه الثاني
لا لانه اتفاق **باب** رجل حلف لا يشرب من ماء فلان وكان الخالف يجلس
في حانوت الخلو ف عليه فاشترى الخالف كوزا ووضع فيه حانوت الخلو ف عليه فاستغنى اجمع كل واحد
من الزهر بذلك الكوز ووضع في الحانوت ابلا فلما اصبح الخالف وعابا بالكوز وشرب الماء فان
كان الخالف اشترى الكوز لكذا احتيا لا منه كيلا حث ارجوا ان لا حث لانه جسد يصير
الاجبر ما ملاله رجل حلف لا يخرج امراته الا بعمله فاذا لم يخرجها فخرجت بغير علمه ذكره في
في الكتاب قال محمد بن لا حث لانه لما لاقها فقد علم انها خرجت وكان الخروج بعلمه كالعلم باذن
لها وقد خرجت ومويرة ما حث لا حث لانها خرجت بغير جفقه وان لم يافق فاذ الفون فقد
خرجت بعلمه معنى رجل حلف ما له في منزله فطلبه فلم يجده فحلف بالطلاق انه وضعت ماله ان لم يافق انسان

باب رجل حلف لا يشرب من ماء فلان وكان الخالف يجلس

ولا يفرها انما هذا العكس وجهه وفرجها رجل قال لعبد ان لعينك فلم اضربك فامرته طالق فزاد في قدر ميل
او على طهر بيت لا يصل اليه لا خنت لانه لم تقدر على ضربه فلم يكن هذا موضع الضرب فصار كالموكل ان لعينك
في موضع الضرب فلم اضربك وكذلك لو قال لورابت فلانا فلم اعلمك عبدي حر فزاد فلانا مع هذا الرجل
لم خنت لانه اذا كان معهم لم يكن موضع الاعلام فصار كالموكل ان رابت فلانا ومعنى موضع الاعلام ولم
اعلمك رجل استأذنه خلاصه في تزويج امراته لرجل فقال للوطي ان لعنت لك بنو جها فعبدي حر ثم قال
اذنت لك بنو جها او قال اذنت لك بالتزويج خنت لان الاول عام والثاني مطلق الا يرى انه لو تزوجها
ينفذ النكاح ولو قال لعبد ان اشتريت هذا العبد باذني فامرني طالق فاذنت له في النكاح فاشترى هذا العبد
خنت ولو قال لعنت لك في شراء البر فاشترى هذا العبد حر ولا خنت والعرق ان في المسئلة الاذن عام
او مطلق فبتا دل شراء العبد بعموم او باطلاقة اما في المسئلة الثانية الاذن خاص او مفيد لكن صار
ما دونه في النكاح اجمع حكما لا باذن صدر منه حقيقة امراته قالت لزوجها ابدن لي في الخرج الى منزل
اتي فقال ان اذنت عبدي حر ثم قال لها لعنت لك في الخرج لم خنت وخرجت من هذا وبين مسئلة التزويج
وسوان التزويج لا يكون الا بالمرأة فكما ثبت الاطلاق في التزويج ثبت الاطلاق في النساء فاما الخرج
قد يكون الى منزل لو لم يكن من ضرورة الاطلاق في الخرج الاطلاق في وجهه الخرج رجل حلف ان فلانا
تقبل وسو عند الناس خنت ليس بتقبل وعند تعبد لا خنت الا ان ينوي ما عند الناس لان البهي
يقع على ما عند غالباً فتقبل عليه ما لم يتوكله رجل قال كل عبد اشتريته فهو حر الى سنة فاشترى عبدا
لا يعتق حتى ياتي سنة من يوم اشترى ولو قال كل عبد اشتريته الى سنة فهو حر وكل عبد اشتريته يعتق
من ماعته الى تمام السنة والعرق ان التاجيل ثم دخل في العتق مضى وعند الشراء قايلا انت
حر الى سنة ولو قال هكذا يعتق الى بعد السنة من حين قال وفي المسئلة الثانية دخل في الشراء فصار
تاجيلا للبهين رجل حلف لزوجن فلانا او ليعوده فاما فلم ياذن له فلم خنت فان اناه ولم يتاذل
خنت والعرق ان في الوجه الاول لم تصور البر ولم ينفذ البهي وفي الوجه الثاني يتصور هكذا ذكر للمسئلة
ههه هنا وعلى فاس ما قلنا في باب الايمان بعلامه النون واحلناه الى فتاوى الفضل ان قال ان
لم اضع من هذا المنزل اليوم فنع خنت خنت خنت في هاتين المسائلين وهو الحق ورجل قال
لاخر الله لتفعلن كذا او قال والله لتفعلن كذا فقال الاخر نعم فالمسئلة على اربع اوجه اما ان اراد المتبذر

واراد المحنت الحلف واراد للبندى الاستحلاف واراد الحلف الوعد واراد للبندى الاستحلاف واراد المحنت
الحلف اولم ينووا ومنهما نفى الوجه الاول كل واحد منهما خالف لان قوله نعم جواب والجواب يتضمن اعادة ما
في السؤال فصار كانه قال والله نعم لافعلن كذا وفي الوجه الثاني على كل واحد منهما عين لان كل واحد منهما
نفى ما يحتمل للبندى الاستحلاف والمحنت الوعد وفي الوجه الثالث المحنت حالف للبندى ايضا حالف
لان البندى نفى الاستحلاف وسوخته المحنت نفى الحلف وسوخته وفي الوجه الرابع في قوله والله المحنت
مولى الحالف وفي قوله والله الحالف مولى للبندى رجل قال كلام فلان وفلان على حرام فكل واحد منهما حلف هكذا
وفي الحسن له ح ايضا وهذا موافق لقول ابن القيسم الصغار في قوله لا اكل فلانا وفلانا لان غيره ما قاله ابو
القيسم على ما مر في باب الايمان للعلمة معلامة النون كذا هيئا وكذا لو قال كلام مولا القيسم او كلام اهل بيته
على حرام فتكلم انسانا حلت وهذا مخالف لما قلناه في قوله والله لا اكل هذين الرجلين او قال القاسم
ما من حرس فان ثم فلنا انه لا حنت بالانفاق على ما مر مولى المختار للفتوى كذا هيئا وكذا لو قال هذا العفيف
على حرام فاكل منه لفته حنت وهذا ايضا خلاف قوله والله لا اكل هذا العفيف لانه كان العفيف مولى
في مجلس واحد والفتوى على ذلك رجل حلف لا ياخذ من فلان ثوبا هروبا فاخذ منه جوابا فيه ثوب
هروى دس فنه فلان ولم يعلم الحالف به لم حنت ديانة وحنت قضاء لانه احد وكذلك لو حلف لا ياخذ
من فلان درهما فاعطاه فلانا فلو سأل في كيس دس فيها درهما وفيه الحالف فرق بين هذا والسلم
وبينما اذا اخذ من فلان فيوزن دقيق فيه درهم لم حنت ديانة وقضاء والفرق ان الدرهم يوزن مع التلكون
عاقبة فكان اخذ الدرهم ظاهرا اما الدرهم لا يوزن في الدفن عاقبة فلم يكن اخذا وكذلك لو اخذ ثوبا
فيه دراهم مفزوع ولم يعلم لم حنت لانه لا يوزن الدراهم عاقبة هكذا فلم يكن اخذا فان علم بذكر فاقضه
حنت لانه لما علم فقد قصد اخذه فكان هذا اخذا للدرهم لان يصير اخذ الدراهم ياخذ الثوب لو كانت
اليمين على هبة فقال لا اخذ منك درهما حنت في هذه الدراهم المصروفة في الثوب وان علم لانه
لم ياخذ هبة لان الاخذ هبة ان يهب الداهي الدراهم ولم يوزن ههنا رجل حلف لا يقبض ماله من الظهور
اليوم قبضه من وكلاء للطلوب حنت لان الوكيل في قضاء الدين ماب محض وان قبضه من متطوع
لا حنت وكذلك ان قبض كفيلة والمحال عليه لم حنت لانه لم يقبض من نابه وان كان الطالب احوال رجالا
ليس له على المطالب دين فقبضه ذلك الرجل حنت لانه وكيل الطالب في القبض هذا اذا كانت الخوالة بعد الميز

وان كانت قبلها لا حنت لانه ليس بوكيل ولو وكل الطالب رجلا قبل العيّن فقبض الوكيل بعد العيّن لا حنت
ولو اخذ الخالف منه رجلا فملك الوكيل بعد لم حنت لان الكتاب يعيد ملك الدقبة وكان قبضه قبض
الدين ولو اشتراه يوم حلف وقبضه في الغد لم حنت لان القبض حصل في الغد ولو حلف عنه قبضه قبضه
لم حنت لانه لم يقبض ماله من المطلوب ولو اشترى به بيا فاسدا وقبضه فان كان في قيمته وفاء حنت
لان هذا القبض موجب القمعة فيقع المقاصة فتكون هذا قبضا للدين معنى وان لم يكن وفاء لم حنت لانه
صار ماضيا للقبض فان استهلك شيئا من ماله فان كان المستهلك شيئا لم حنت لانه لم يجب القمعة ليقع
المقاصة وان كان غيورا فانه كان فيه وفاء حنت لانه وجبت القمعة فوفقت المقاصة كمن بشرط انه
غصب او لانه استهلكه وان استهلكه ولم يغصبه لم حنت لان شرط الحنت القبض فاذا غصب او كان
هذا القبض موجبا للمقاصة وبالمقاصة يصير قابضا فاما ان جعل هذا قبضا للدين معنى الا يرى
ان رجلا لو كان بينهما مال على رجل فغصب احداهما ثوبا واستهلكه وجع عليه شركه ولو كان الثوب بيد
رب المال فاستهلكه بان احرقه ولم يغصبه لم يرجع عليه لان في الوجه الاول صار قابضا وفي الوجه الثاني
لا رجل حلف لا يشترى غلا فاشترى ارضا فيه مبلغ قد نبت واشترط فلكل معها حنت وكذا لو حلف
لا يشترى رطلا فاشترى خلاص الرطب وشرط ذلك حنت لانه لو لم بشرط لا يدخل في البيع وله حصه من الثوب
مصارفها له رجل قال لا اغتسل من امرأتي هذه عن جنبانية فاصاب هذه ثم امرأة اخرى وعلى
العكس حنت لان العيّن وقعت على الجماع ولو نوى حنقه الاغتسال فكذا لو حلف لان الاغتسال وقع
عنها وكذلك لو قال لا اتوضأ من رعايت فتوضأ من رعايت وعي حنت وكذا المرأة اذا اصابها
زوجها ثم حاصنت رجل حلف لا يصالح فلانا او لا يجامع فوكل من يغفله لم حنت قال ابو يوسف فرق
بين هذا وبينها اذا حلف لا يهبط فلانا او لا يقضي او لا يصحى فامر غيبي ففعل حيث حنت لان الوكيل
في باب البينة والعقضاء والافضاء نافي محض والوكيل في باب الخصومة لا رجل حلف لا يمكن فلانا
فتزل منزله فكتنا فيه يوما او يومين لا حنت لانه لا يكون مساكننا معه حتى يقع معه في منزله خمسة عشر يوما
وهذا بمنزله رجل حلف لا يمكن الكوفة فترها مسافرا فتوى اربعين يوما لا حنت وان نوى خمسة
عشر يوما حنت رجل حلف لا يدخل دار فلان فدخل سررا باحتج اذ فلان او قناه لا حنت لانه لم
يدخل ولو كان الغناه موضع مكشوف في الدار فهذا على وجهين ان كان كثيرا يستغنى منه اهل الدار

فاذا بلغ

فاذا بلغ ذلك الموضع حنت لانه من الدار فان اهلها يستغفون به انتفاع الدار وان كان يسيرا لا يستغفون به
اهل الدار ومن الغنى لم حنت لانه ليس من الدار رجل حلف لا يدخل بعدها فترها في سفينته قال ابو
حنبل وقال ابو يوسف لا وعليه الفتوى وفرق بين هذا للسلم وبين ما اذا كان رجل من اهل بخره
فجاء من الموصل حتى دخل بخره وسفينته فاوكلته الصلوة ثم الصلوة والفرق ان الدجلة من بعدها الا
ان في باب الامان يراه به الدخول غدا رجل قال لا امرأته لا تخرجي الا بافا فيحتاج في كل خرج الى الاذن
ولو قال عني مرة واحدة يصدق وبانته وقفنا في قول له ح ولى حتى لا نرى حنقه كلام لان
قوله لا تخرجي نتناول خودجا واحدا حنقه وروى حنبل في رواية اخرى انه لا يدس في القضاء
لانه نوى خلاف النظام ملاصدق وعليه الفتوى رجل قال لا امرأته ان خرجت من هذه الدار الا بالامر
لا بد منه فانت طالق فانت طالق فادعت من حنبل ان قدرت على ان تزوك حنت لان لما منه بد ولما
لم تقدر على ان تزوك لم حنت لانه لا بد لها رجل حلف لا يمكن هذا المنزل وسواكنه فجعل ينقل كل يوم
شئ من متاعه ان نقل كما ينقل الناس لم حنت لانه غير ساكن وان نقل غنما ينقل الناس فهو حانت
لانه ساكن رجل حلف لا يدخل العسقاط وهو مضروب في موضع فتقضى من ذلك الموضع وضرب موضع
اخر فدخل حنت لانه دخل ولوحلف لا يكتب هذا الغلم فكتب ثم براه فكتب لم حنت لانه كما كسر صار
نجما ولم يبق قلم ولوحلف على فعل لا يلبسها فقطع شرها وسر كما يغني ثم ليس بها حنت لانه نفي فعلا وحلف
حلف لا ينزل بالكوفة ثم لا يمكن بها ثم فكن يوما حنت لان الشهر ليسان المدة العيّن وكان شرط
لحنت مطلق النزول والسكنى ولوحلف لا يقيم بالكوفة ثم لا حنت حتى يتم شهرنا ما لان ذكر الشهر
ليسان مدة الفعل لا غاية العيّن وكان شرط الحنت فعل ممتد رجل حلف لا يمكن فلانا مسكنا معا
في حانوت ببيعان لم حنت لان السكنى عاقبة انما يكون في المنازل التي فيها المأوى رجل حلف لا يمكن
فلانا فدخل فلان دار غصبا فان لم يخذل في النقلة حنت لانه صار ساكنا ولو سافر الخالف سكنى
للمحلف عليه مع اهل الحلف قال ابو حنبل وقال ابو يوسف لا وعليه الفتوى لان الخالف لم يسكن
حنقه رجل حلف لا يدخل ما دام فلان فيها فخرج فلان باهله ثم عاود فدخل الخالف فيها لم حنت لان
العيّن قد انتهت رجل حلف لا ياكل من كسب فلان فادى له انسان فاكل الخالف حنت وان ورنه اكل
لم حنت لان الوصية لا يجب للكل الا بالقبول وكان الحاضر بها كسبا ولا كذلك الارث ولو وجب الخلف عليه

طعاما للخالف وقبضه ثم اكل لم يحث لان هذا كسب الخالف وكذا لو ارضى له لانه ما اكل من طعام فلان رجل
حلف لا ياكل بطلا فاكل بطلا لا يحث لانه ليس يقبل الا ان يسمى البطل بطلا عند فحشد حث لان اليدين
على ما عند رجل حلف وقال لا اكل طعاما من الخلف عليه بيع الطعام فاشترى منه فاكل حث لانه اراد
طعامه مجازا ما عتبرا وما قد كان يحكم لانه لو قال لا اكل من ثيابك رجل حلف لا ياكل عرا
فاكل خبز او لحما غضبه حث ولو باع الخبز والحم فاكل لم يحث لان الاول عرا مطلق والثاني لا لانه
ملكه ولو غضب براء فطحن الحنطة اقل اعطاء مثله بل لا يحث لان اكله قبل ان يعطيه مثله
حث لانه ان ملكه فقد ملكه بسبب حث والحث في كل وقت ما في مالم يور البدل فاذا ادى زال الحث
رجل حلف ان ياكلها فاشترى لها دنانير او فلوسا ثم اشترى بالدنانير والفلوس طعاما فاكل حث
وان اشترى بها عوضا ثم باع العوض فاشترى به الطعام فاكل لم يحث لان اليدين انعقدت على اكل ما اشترى
بها ففي الوجه الاول اكل ما اشترى بها معنى لان الدنانير مقام الدرهم لان كل واحد منهما يمين وفي الوجه
الثاني لا لانه من رجل حلف لا ياكل عسبا فاكله ورمى بقره وجبهه وابتلع ماه لم يحث وان رمى بقره
وابتلع ماه وجبهه حث لان العنبي اسم هذه الاشياء الثلث ففي الوجه الاول اكل الاول فلم ياكل العنب
وفي الوجه الثاني اكل الاكثر وكان اكلا للعنب لان الاكثر حكم الكل ولو حلف لا ياكل ثوبا فاكل عسلا
لم يحث لان التمهيد اسم للصافي والعسل اسم للنجس لرجل حلف لا يشرب نبيذ الزبيب فشرب كس حث
لان الكس زبيب الا انه نوع من الزبيب رجل حلف بالطلاق لا ينظر الى المرام فنظر الى وجه
امراة اجنبية لا تطلق امراته لان النظر الى وجه الاجنبية ليس نجسا وان كان يكن ذلك رجل
حلف لا ياكل عرا اما فاضطر الى ميتة فاكل بطلوا منهم من قال لا يحث لانه استثناء عن الحرم
ومنه من قال حث لان الحرم باقية الا الام موضع رجل حلف لا يلبس من عزل فلانة فلبس من عزلها
وعزل لغوي حث لانه ليس من عزلها ولو سمي ثوبا لا يحث لانه لم يلبس من عزلها يوما وقد
مر شئ من هذا الباب بعلامة النون ولو حلف لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوبا من نسج غير نسج
حث وان سمي ثوبا لا يحث اذا كان الثوب مما ينسج واحدا وثان ولو كان لا ينسج الا الاثنان فصاعدا
حث لما قلناه ولو حلف لا يلبس ثوبا من نسج فلان فلبس ثوبا من نسج فلان كان يلبس لانه لا يحث لان للراة
بالنسيج بيد فلا يكون هذا حث فان كان لا يلبس حث لانه هذا نسج ولو حلف لا يلبس ثوبا من عزلها

فلبس كسا

فلبس كسا من عزلها حث لان هذا ثوب لكان هذا من صوف ولو حلف لا يشترى ثوبا جديدا فان
جديدا حث وتغير الجديدا لم يصير شبه الخلق هكذا حث هنا ويجب ان يكون قبل الغسل جديدا او بعد
لا اعتبار للعرف رجل والله لا اكل اليوم ولا غدا ولا بعد غد فلان يظنه بالليل لانه امان فلهما كان
قال والله لا اكل اليوم ولا اكل غدا ولا اكل بعد غد فكان كل يوم معفوه وعلى يوم واحد فلا يحث
الليل بخلاف قوله والله لا اكل اليوم وغدا وبعد غد لان هذا من قوله والله لا اكل ثلثة ايام رجل
احد وان كل شهر يدوم ثم حلف لا يواجر هذه الدار فتركها واقضى اخر كل شهر الا يوم اخر
فلو سأل اجره شهر لم يكن بعد حث لغير اعطاء الاجر لان في الوجه الاول الا نفاذ في راس كل شهر لا يتوقف
على احسان فلا يكون اجرا وجهنا لما وجدنا اجرا رجل قال لامرأته ان مشيت فانت طالق فارتدت لانه
امراة لغوي مصدر حث شعرا ففقدت شعرها حث لان هذا مشط امرأة حلف لا يخرج الى المسجد
اهلها وكان لها ذرع محرم منها فخرجت اليها فذا على وجهين اما ان كانت لها ابوان او لم يكن ففي
الوجه الاول لا يحث وفي الوجه الثاني حث لان اهلها ابواها ان كان لها ابوان وان لم يكن فاهلها
كل ذي رحم محرم منها فان كان لها اب وام لكل واحد منها فزول على حدة وكل واحد منهما قد تزوج بالآخر
فلا اهل منزل الاب رجل حلف لا يؤم احدا فافتح الصلوة لنفسه يعني نوى ان لا يام احدا فيقوم واخذوا
به حث قضاء ولم يحث ويانه لانه لم يام ظاهرا فيحث قضاء ولم يقصد امامتهم والقصد امر بينه
وبيني ربه فلم يحث ويانه حتى لو اشد على نفسه قبل شروعه في الصلوة انه يصلي لنفسه وللسلمة كاليها
لم يحث ويانه وقضاء لانه مصدق لانه لم يقصد امامتهم لوجه الدليل وهو الاشهاد وكذلك لو صلى
هذا الخالف بالناس يوم الجمعة ونوى ان يصلي لنفسه جازت الجمعة استحيانا ولم يحث ويانه حث
قضاء فلو انهم في صلوة الجنائز او في سجدة السلاوة لم يحث لان اليدين على الامامة ينصرف
الى الصلوة المعروفة المكتوبة والنافلة رجل وعاجا ربه الى فداشه فابت فقال ان لم تحي الليلة
حتى اجامعك فانت حرة فجاءته من ساعتها ولم تخامعها او قال ذلك لامرأة او قال لعمدة ان لم
تاتي الليلة حتى اضربك فاته فلم يضربه قال ابو يوسف حث وقال محمد لا وعليه الفتوى لان العاية
هو الايمان لذلك لم لا نفس هذا الحكم رجل حلف لا يشترى امرأة فاشترى صفوة غير مدركة لم يحث
فلو حلف لا يتزوج امرأة فتزوج صفوة لم يدر كحث والفتوى ان اسم المرأة مطلقا لا يشترط الصغيرة

الا ان في السلسلة الاولى اعتبر ذكر المرأة لان الشراء قد يكون للرجل وقد يكون للمرأة ولم يعتبر ذكر المرأة في باب
 النكاح فلعق فلهها نصا رطا او حلف لا يتزوج رجل قال لامرأته وقد ظننت في انسان ان اعترت على ذكر فلان
 فانت طالق فقالت لا اعتد عليك كقول فلان او قال ما يسمى كقول فلان حنت لامرأته بالمرء رجل حلف
 لا يا ترف فلانا على شيء فاداه حيا وقال انظر الى هذا ولم يفارق لم حنت لانه لم ياتمه ولو وقع اليه وابت
 قال امسكها حتى اصلي حنت لانه ابتتمه عليها رجل اخذ ثوب امرأته فذهب الى الصباح وامره ان يصبغ
 فقالت له امرأته انك لنا ذهبت به لتبيع فقال الزوج ان صبغت فانت طالق ثم صبغ الصباح لم حنت
 لان صبغ الزوج ان يامر الصباح بالصباح ولم يامر بعد العيبين رجل حلف لغيره فلانا بالسيف فصرم
 بعضهم بولائه فصرم بالسيف ان صرته وموعد لم يبرأ لانه لم يصره بالسيف رجل قال لعبد ان
 صلت ركعة فانت حر فمضى ركعة ثم تكلم لا اعتن ولو صلى ركعتين معتن بالركعة الاولى لان في السلسلة الاولى
 لم يصل ركعة لان الركعة الواحدة ليست بصلوة انتهى صاحب الشرع وموانع صلى الله عليه وسلم السرا وفي السلسلة
 الثانية صلى ركعة لانه صلى ركعتين والركعتان صلوة وفي الركعتين ركعة رجل قال لامرأته ان خرجت من
 هذه الدار الابادة في فانت طالق ثم سمع سابلان قال لها اعطى السابل هذه الكسرة فان كان
 السابل حنت لا تقدر مني على ذلك البتة الا بخروجي من الدار فخرجت لا تطلق لانها خرجت فافتم وان كانت
 تقدر تطلق لانه لم يافتم بذلك وان كان السابل حيا افتم الزوج بذلك حال تقدر المرأة على دفعه فذكر
 اليه من غير خروج فخرج السابل الى الطريق فخرجت من اليه حنت لانه لم يافتم بها بخروج جسد لان في الوجه
 الاول جعل اذا ما ضرور الامر لا عطا كسر الخبز للفقير لانها لم تقدر الا بذلك وهو هنا قد قدرت
 حين ما افتم لها فلم يكن ضرور فحنت لهذا رجل حلف لغيره سترافا فانه شاهد من فوسر
 لانه لا يتصور بدون الشاهدين وان شهد ثلثة فهو عاينة لانه يتصور بدونه رجل حلف لا يتزوج
 من نساء اهل بصرى فزوج جارية قد ولدت بالبصرة وشادت بالكوفة ووطئت بها حنت
 عند لعمري هو المختار لان للعبرة في ذلك الاول رجل حلف قال لا اقرا الا اخرج من اريك نفسي فاداه
 نفسه من مكان بعيد فان عرفه فلان اذا راه لا حنت وكذا اذا راه من فوق حابط وقال انا فلان
 وهو لا يصل اليه لانه قد راه وانتهت اليه رجل حلف لا يدخل هذه الدار الا ناسا فدخل مرة ناسا
 ثم دخلها متعديا حنت لان اليه مطلقه والسلسلة الدخول بصغى البيان فاذا دخل متعديا كان هذا القول

واظلا في المتن منه ولو قال لا ادخلها الى نسي والسلسلة الثانية لا حنت لان كلمة الى لم تعني حتى فبنته اليه
 ما لدخل ناسيا رجل حلف بطلاق امرأته لتفوت من اليوم قطنا بدرهم فاشترى استار فطلعت به
 فغرت لانه حنت لانه حنت شرط البر وكذا الرجل الحلف لتعزم اليوم بالف درهم فاشترى غنينا بالف درهم
 عداه لا حنت لانه حنت شرط البر وكذا الرجل الحلف قال ان لم اعن ملوكا بالف درهم فاشترى ملوكا بالف درهم
 يساوي شتا قليلا فاعتقه بترغيبه لوجود شرط البر رجل حلف على درهم عند انه لا ينفقها فبقي
 بها وبنها عليه ولا ينفق لانه حنت لان فقنا والدين نفقة على نفسه **باب الامان**
بعلامة الواو رجل قال الطالب الغالب لزمعت كذا ففعل فعلمه كذا بين لان هذا بين
 واهل عداه تعاد فالحلف بهذا رجل حلف لا يسلم هذه الشفعة فسكت الخصم بها حتى بطلت
 الشفعة لا حنت لانه لم يوجد شرط الحنت وهو التسليم ونظير هذا الرجل الحلف لا يؤخر فلان الحق الذي عليه
 ثمرا فسكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا حنت لانه لم يؤخر وكذا الرجل الحلف لا يافتم لعبد في العجاة فراه
 يسبع ويشترى فسكت لا حنت لانه لم يافتم باللسان يكون لكن صار ما فانه شرعا في العجاة
 لانه انزل اوما شرعا وكذلك امرأته حلفت لا يافتم في تزويجها ومي بكر فزويجها اليوم فبلغها فسكت لا حنت
 لانها لا حنت لانها لم يافتم باللسان تكون رجل قال لامرأته ان تركتني ادخل وادك فلم انزل
 حليا فانت طالق فتركته فدخل فلم يستر على الفور هل حنت بين ابى خوف ومجد اختلاف المختار انه
 حنت لان المير على الفور عارة رجل قال لامرأته اذا استبان لي جيلك فلم اخلعك فامرأته طالق
 فاستبانة على الاولان ثم مو على عيبه في الخلع الى الموت اما الاول لان ما قبل الاولان امر محتمل
 واما الثاني فلان اليه ليست على الفور عارة رجل قال لا اقرا ان ركب وابتكر فلم اعطك دابة ففسي
 فعبدي حر فركب ولم يعط وابتكر على الفور حنت لان اليه على الفور والعبي في الفور وعدم الفور
 عارة رجل قال ان تركت من السماء فعبدي حر لم حنت ولو قال ان لم امس السماء حنت من ساعته
 والعرف ان شرط الحنت في السلسلة الاولى الترك لا يتصور في غير المقدور عارة وفي السلسلة الثانية الترك
 هو العدم والعدم يتصور في غير المقدور رجل حلف لا يدخل الغرات فدخل سفينتين في الغرات او عب
 جسر لا حنت حتى يدخل الماء لانه لا يسمي واظلا في الغرات رجل قال على المنى الى بيت الله وكل علك
 لي فهو حر وكل امرأته لي طالق ان دخلت هذه الدار ثم قال رجل نفق وعلى مثل ما جعلت على نفسك

فدخل الثاني الدار ولم يمسك شي ولا يلزمه العتق والطلاق لانه لو قال على المشي الى بيت الله يلزمه
ولو قال على طلاق امراني او عتق عبدي هذا لا يلزمه شيء رجل حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا
بين فلان وغيره وقلان مسكنها حنث لان جميع الدار يضاف اليه بعضها بالسكنى وبعضها بالملك
رجل حلف لا يخرج من هذا البيت وموقعها فخرج قدمه وبيده في البيت لم يحنث لان الخروج من البيت
ان يقوم على القدمين خارج البيت فان قام على قدميه حنث لانه قد خرج هذا اذا كان قاعدا واما اذا كان
مستلقا على ظهره او على بطنه او على جنبه فان اخرج الاكثر من جسده حنث لان القائم والقاعد لا يمس
خارجا الا ما انقبض على القدمين خارج الدار واما المستلق والفضطج فيخرجون الاكثر لان الاكثر
حكم الكل رجل قال لامرأته ان غصت من هذه الدار من غير لفتي فانت طالق فظلمها طلاقا بايائهم
نزوحها ثم غصت بغير لفتي لا يقع الطلاق لان الميم قد انتهت لان الاذن يتعلق ببقاء النكاح بينهما
وقد زال بالبينونة وصار هذا كسلطان حلف رجلا ان يدفع اليه كل شيء يعرفه ثم عزلت سقطت البعز
عنه حتى لو دلى ثاينا لا يلزمه الدفع رجل حلف لا يقرأ سورة من القرآن فنظر حتى اتي على آية لا يحنث
بالايمان فابو يوفى سوى بين هذا وبينما اذا حلف لا يقرأ كتاب فلان ومحمد فرق بينهما والفرق
المقصود من قراءة كتاب فلان هو انهم قد حصلوا المقصود من قراءة القرآن على القراءة لفعل
به ثم عند محمد في قوله لا يقرأ كتاب فلان فقرأ كتابه الى آية حنث وان قرأ سطورا حنث وان
قرأ نصف سطورا لا يحنث لان نصف السطور لا يكون منهيوم غالبا والغتوى على قول ابي يوسف
رجل قال لا اكل من هذا القدر وقد اعترف بها قبل عيشه في مقعة فاكل ما في المقعة لا يحنث
لان الميم معني في القدر رجل قال لامرأته ان لم تعطيني فعبدي فاكلت لقة واحدة حنث لان اللقمة
الواحدة لا يكون غشا رجل قال ان طلت امرأته فعبدي فاكلت سبيبه لا يحنث ولو قال ان تزوجت
امرأته فتزوجت سبيبه حنث لان السبي مانع عن هجران الطام فيرلها باليمن المعقودة على الطام عاق
ولا كذلك التزوج **باب الاعمان بعلامه الباء** رجل قال ان اكلت شاة من اشياء
والدي فعلى صوم سنة ثم وجد كسرة خبز في بيت والده فاكلها ارجو ان لا يلزمه الحنث لان اليمن
يعقد عن اللع والاشان لا يمنع نفسه عن مثل هذا رجل حالس في بيت من المنازل فقال ان دخلت
هذا البيت فامرأته طالق فاليمين على قول فذلك البيت لان ما سوى هذا البيت له اسم آخر وهو الدار

عرب

والنزل هو

والنزل هذا لفاعتد الميم بالعزم وان عقد بها بالفارسية اكر من بدين خانه اندرام والسلم بحالها
فاليمين على قول المنزل وان قال غيبته بذلك قول فذلك البيت صدق وبانه لا قضاء لان اسم خانه بالفارسية
لجميع المنزل وكذلك البيت اسم خاص اما كاشانه واما زمستاني وهذا كله اقام بشر الى بيت نفسه فان
اشاد كان الحكم كذلك لان بالاشان يتعين رجل قال ان تزوجت امرأته ما دمت بالكونة في طالق
فغارق كونهم ثم حاد اليها فتزوج امرأته لا تطلق لانه جعل كونهم ككونة غيبة لليمين فلا غارق كونهم
انتهت اليمين وكذلك على هذا لو حلف ان لا يزوج ابنته ما دام بجارها ثم غارق فارق خارا
بنفسه لا يغري ثم عاد الى جارا ونزول الحنث الا اذا غني بقوله ما دمت بجارها ان يكون خارا وطنا لم
يحنث بحنث رجل قال لامرأته ان حلفت بطاقل فانت طالق ثم قال لها انت طالق لرب الله على قل
الى يوفى به لكن لا يقع الطلاق لان مشية الله لا يوقف عليها وعندكم به لا والغتوى على قول ابي يوسف
رجل قال لامرأته ان غصت الى منزل والدك فانت طالق فانت طالق فيها فلتسه الفاظ الخروج والذهاب والابناء
فالاول والثاني على الخروج لكن عن قصد وصدق لم يصدق والثالث الوصول قصد الخروج الى المنزل او لم يصدق
لان الخروج والذهاب الى منزل فلان لا يكون الا بالصدق والوصول الى منزل فلان يتحقق بدون الصدق
رجل انهم امرأته حاربه فقال ان غصت من المنزل بغير لفتي فانت طالق ثم قال لها اذنت كرامه
والدك الا بامر باطل فحنث ودخلت منزل الجار الذي كان يتهم لصاحبه لامن باطل فحنث اعل
وهين اما ان لم ينو عند الخروج ودخل تلك الدار ولا امرأه باطلا سواء او نوا في الوجه الاول لا يحنث
وان وجد منها بعدة كل امر باطل لانها لم يحنث لامر باطل وفي الوجه الثاني ان كان مدخل ذلك البيت
من الباطل عند الخروج حنث لانها خرجت لامر باطل عند الخروج رجل حلف ثلاث نكبات ان
لا ياكل نكته خلا لادوام في الغريم فجامع امرأته من غير ان ياكل نكته بان لم يكن معه سراديل او امر
غيره وكلها بهذا على وجهين اما ان نوى به عن حل النكته او نوى الجماع ففي الوجه الاول لا يحنث وصدق
وبانه وقضاء لانه نوى حقه ما نكلم وفي الوجه الثاني وجب له حنث رجل حلف بالفارسية ان لا
يشري زني خوش را خامه فاستدى لها الحار حنث لان الحار بالفارسية لا يمس حاه رجل حلف
بالفارسية اكر من يبيذ خرم فامرأته طالق فذكره هنا ان هذا على النفي لان الصالحين يسمون للنفقة
شاربين الخمر يبيذ خزان وقد ذكرني المحقق انه يقع على طمع النفي فيه غرا وسكرا او فاسدا او اغلا واشتد

ولو شرب العصير الذي صار خرا واسكر لا حنت لكن الحنا والفتور لزمه من على السكر من ماء العنب
كان او مطبوخا لان نبيد خرا وكان يشا ول بالفا رسية تناول من سر هذا ولو قال بالفارسية
اكر سكي خرم يقع هذا على السكر من العنب لان الناس يحون شارب كل مسكر من ماء العنب سكي خوار
رجل حلف وقال ان دخلت دار فلان فامرته طالق فدخل دارا لامرأة فلان وفلان فيها ساكن ان لم يكن
لعلمان دار بنسب اليه سوى هذا الدار حنت لان الخالف بين انه اول هذه الدار ولان السكن للرجل
والمرأة ناسم والدار بنسب للسكنى امرأة انت نجال لتزعم الامتعة والزوج يمنعها وقال بالفارسية اكر
كس سس اوس دورودان فردي برون براد اوس س طلاق فاخرج بعد ذلك اليوم شام للفر
غير ماسي وجرت ان لا حنت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل هو لان في باب الايجان يراى لان
كما يراى الاغراض والوقوع قال وبطل عليه مسابك بالسواقة في الجاح وكذا لو قال رجل بالفارسية اكر
من ترا سكي سى جيزى خرم ترا س طلاق فاشترى بالدرام لا تطلق لان اللفظ موافق رجل قال لامرته
قبل الدخول بها بالفارسية اكر توذن مني بيك طلاق او بدو طلاق وست باز داشت بقم فلما لم يترك
وست باز داشت لا يقع شام لان قوله باز داشت تفيد بقره فيوقوف الاولى على الاخر وفي الوجه الثاني لا يوقف
رجل قال لحامته بالفارسية اكر خانه من ممانى نى رود زن اورا س طلاق فذهبوا الى منزل ولم يطعوا
شام لا حنت في بيته لان شرط الحنت عدم الذهاب ولم يوجد رجل قال لامرته بعد ما اصبحت ان لم اجامعك
هذه الليلة فانت طالق فهذا على وجهين اما ان علم انه اصبحت ولم يكن له بيته او علم وكان بيته تلك الليلة
ففي الوجه الاول وقع بمنته على الليل القابل له لانه حلف انه بانها وينصرف الى الليلة المستقبل وفي الوجه الثاني
لا سعتد اليه عند لى وجمعهما الله فرعا مسلم الكوز **باب الاعان بعلامه السين**
رجل قال لامرته ان فربك الى سنة فانت طالق فلما حلت في هذا ان يدعها اربعه اشهر حتى تبيى بتطلقه
واحد ثم عكث ثمانية اشهر تمام السن ثم يتزوجها نكاحا مستقبلا فلا يطلق لانها لا تطلق باليهين لعدم
الشرط وهو الثوبان في السن ولا بالابلاء لانها انتهت ولو قال لها ان فربك ابدا فانت طالق فلا حيلة
له في ذلك لانه ان قرب طلقت فلما لم يزوج طلقت فلما بالابلاء رجل حلف ان لا تطلق امرته
فخالفها عنه رجل بغيا من وعلمه فبلغه الخبر ان اجاز بلسانه بان قال اجرت حنت لان الاجاز
باللسان في الانهيا كما لا يجرى في الابتداء ان اجاز بالنقل ان لم يقبل بلسانه شام ولكن اذ بدل للعلم

وفى الطلاق

ومع الطلاق ولم حنت وهذا موافق لما قلنا في الاجاز بالفعل في باب النكاح ومن قال انه حنت بالاجاز
بالفعل في باب النكاح ومن قال انه حنت بفعل ههنا ايضا انه لم حنت رجل اراد ان يتخلف رجلا يخاف لفر
يشقى سلا فوجهه ان يتخلفه ويامرته ان تقول غيب اليه موصولا سبحانه الله او غيب عن الظلام لانه
اذا فعل ذلك منع الاستثناء موصولا بالظلام رجل اوله ان يتزوج وكان له امرأة فاني اهل للمرأة
ان يزوجهما لما ان له امرأة اخرى فذهب الرجل بامرته الاولى الى القبر واجلسها هناك ثم قال لاهل هذه
المرأة كل امرأة الى سون التي في القبر هي طالق فلما غضبوا اليه ليس امرأة في الاجاز فزوجهما هن
المرأة ببيع النكاح ولا حنت وهذا الاجبال حرق في العناق ايضا رجل قال لامرته ان لم اجز بك
هذا اليوم فانت طالق فاوله ان يضربها فقالت للمرأة ان مس عضوك عضوي فغدي فاحيلة ان
لا تطلق للمرأة ولا تعتق العبد ان سح المرأة عبدها لرجل امين ثم يضربها الزوج ضربا خفيفا فبره في بيته
ويسقط المهر للمرأة ثم يستوى للمرأة من الرجل عبدها فلا يعتق هكذا ذكر في الكتاب وهذا التكليف
غير محتاج اليه فان الزوج ضربها بالخشيب لا يعتق عبدها لانه لم يمس جنس عضوا وانما احتاج الى هذا
الحيلة اذا قالت للمرأة ان ضربتي فغدي فكان ما ذكر من الحيلة مستثنى في هذه المسئلة لاني نكح للمرأة
رجل كان له ثوب فزوجه من سارق او غصب منه فاحسب ثم ان رتب الثوب حلف فقال ان كان لي
ثوب واشتري الي ذلك الثوب فامري طالق فالحسم على ثلثة اوجه ان عرف انه قام بطلق وان عوف انه
هالك لا وان حلف لم يعرف الامرين فنتطلق ايضا لان القيام اصل وصار هذا نظير رجل باع
ثوب غيب بغير لونه وقبض منه وسلم الثوب وغاب للثوب ثم ان صاحب الثوب اجاز البيع في
الوجه الاول حوز في الوجه الثاني لا في الوجه الثالث فزوجه ايضا رجل قال لمرسكنت هذه الدار مكر ايدي
وشو نيد فعلي حجة فعلي حجة هذا على الاتيان للزمان او الضيافة فان انتقل باهله ومثاعه من ساعته
ثم اجاز امر او ضيفا لا حنت لان هذا مستثنى رجل قال بالفارسية اكر با فلان سخن كويم حزارا
بر من يك سال روزه فكل حبله الصوم سنة على ما عليه جواب الكتاب وان كان الفتوى انه يجب عليه
كنان يمين وان قال هذا بر من يك سال روزه لا يجب عليه الصوم لانه لما دخل الباء فزوجه صارت
عبارة عن سنة ما صيته وضار كانه قال والله على صوم سنة ما صيته ولو قال لله على صوم اس لا يفرق شئ
لذا هذا امرأة مع زوجها في منزل والديها فقال الزوج اذ يسي معي فقالت لا اذهب فقال الزوج ان لم ترضي
مع ناطق لولا

مع ناطق لولا

فرجع الزوج وخرجت من وبلغت للزل قبله ان خرجت بعده بوقت لا بعد فوجا معها حث لوجود شرط
 الحث رجل قال لا فرق والله ليقضين وبك اني اليوم الحث فلم يقض حتى طلعت النجوم من يوم الحث حث
 ولو قال الى خمسة ايام وللستة كالم لم حث حتى غروب الشمس من الخامس لان في الستة الاولى جعل
 يوم الحث غايته وفي السبعة الثانية خمسة ايام غايته رجل قال لامرأته والله لا اكلك ما دام ابوالك
 حيان فان احدهما فكل لم حث لانعدام غايته بقاء البين وموجوبهما رجل حلف لا يتزوج امرأته
 كان لها مطلق امرأته ثم تزوجها لا حث لان البين على غيره الا اذا اتى وكذا الرجل لا يطارد امرأته
 وطبها الرجال كان له ان يطاوسها وجواربه رجل حلف لا ياكل من غزل فلانة فباع غزلها
 ثم وهبت الثمن لاهلها ثم وهب الابن الى الف فاشترى به الخائف ثوبا فاكل الحث ولم يشترى من قبل ان
 تب فاكل حث لان في الوجه الاول تبدل الملك فلم يبق بين غزل فلانة وفي الوجه الثاني لا رجل حلف لا ياكل
 هذا اليوم خمس صلوات جماعة ويجمع امرأته ولا يغسل فضل النجس والعصر جماعة ويجمع امرأته ثم اغتسل
 بعد المغرب ثم صلى المغرب والعشاء جماعة فلم يحث لان الاغتسال وقع ليلا لانها را رجل قال ان اكلت
 هذا الوجع اليوم فامرأته طالق فلما وان لم اكل اليوم فامته حرة فاكل النصف لانطلق امرأته ولا يعتز
 امته لانعدام شرط الحث وسواكل اكل من كل اكل الطل رجل قال ان لم ابع هذه الحارثية اليوم فهي حرة
 فباعها على ابنه باختياره ثم فسخ بيعه بعينه لان شرط العتق لم يوجد وتقدم البيع في اليوم رجل قال بالنارسية
 اكر من تا بنوروز خانة اندرايم فامرأته طالق فالعير على بنوروز السلم لان عيبه لم يصر في اليوم رجل قال
 ان لم احبس فلانا غدا عيانا جابعا فامرأته طالق فحبسها باجابه في الغد فجاوهر واطعمه حث
 الخائف لان ما حبه جابعا رجل قال بالنارسية سوكنه خورم فخذ ان فعلت كذا ففعل حث فرق
 بين هذا وبينما اذا قال سوكنه خورم بس طلاق زعم ان فعلت كذا ففعل لم حث والفرق ان في
 للسلم الاولى الناس تعارفوا هذا بينا وفي السبعة الثانية لا رجل قال لامرأته بالنارسية ليل
 اكر ترا حث امثب دارم توبه طالق فطلقها في الليلة طلاقا باينا نصف الليلة ثم تزوجها بنكاح جديد
 لم تطلق وكذلك لو قال اكر ترا حث امثب دارم فطلقها طلاقا باينا في هذا اليوم ثم تزوجها بنكاح جديد
 لم تطلق امثب لان شرط الحث لم يردم نكاحها بعد معنى هذه الليلة ولم يوجد فاذا تزوج كان هذا نكاحا
 جديدا رجل تزوج امرأته ببلح وهبت للراة الى ترمذ ستر من الزوج فقبل للزوج ان امرأته ترمذ

فقال ان كان

فقال ان كان له امرأته ترمذ في طالق لها هذه السبعة والسبعة التي بعدها سواء رجل قيل له هذه
 للسبعة امرأته ثم قبل له احلف بالطلاق انك ان لم يكن لك امرأته سوى هذه فحلف وتلك امرأته
 اجنبية قال ابو نصر محمد بن سلام لانطلق في السبعة جميعا وقال ابو الغم الصغار تطلق قال الشيخ الامام
 ان جواب ابى نصر على مدعيه حسن وجواب له الغم الصغار على كل عهد ومذهب محمد اصح هكذا ذكر
 ههنا قال الشيخ الامام الاجل السعيد الشهيد الاستاذ للصف حكام الدين والمختار للفتوى انما
 تطلق في الحكم لان الديانة ونظير هذا من علق تطلق امرأته وهو لا يعلم وقد رتت للسلم في باب
 الطلاق بعلامة النون قوم ظنهم السلطان على ان يؤدوا واخرج ذلك البلد الى وقت معلوم فاقى
 الخراج كله لكن بعضهم بغير امرأته اذ ادى الخراج كله رجال من غيرهم بغير امرأته لم يحث في قول الشيخ
 ومحمد ايضا لانه لما ادى واحد منهم او غيرهم لم يبق الخراج فلا يقصور شرط التبر في كل المير عندهما
 لانها موقت بوقت رجل غاب عن دار ساعة ثم رجع فنظر ان المرأة غايبة عن الدار فقال ان لم
 ات بامراتي الى دارى الليلة فاطلق فلما اصبح قالت للمرأة كنت في هذه الدار لم حث عند الشيخ
 ومحمد لان المير لم يقع وان قالت كنت غايبة فان صدقها الزوج طلق لان امر بالطلاق رجل قال
 لامرأته بالعارسية اكر من ترا موسام اكر اكر وخرش فان طالق فلما ثم ان المرأة ومفت كبريا
 الى زوجها لينجى بالاجرة فنجى واحد منها بالاجرة ثم لبس الحث لان المير وقعت على مكشوف الزوج وهذا
 مكشوف للمرأة وكذلك لو كان العطن من الزوج لان شرط الحث الباس ولم يلبسها ولم يامرها باللبس
 وقد لبست بغير امرأته فلا حث رجل ان كل واحد منهما قال لصاحبه ان لم يكن راسي اثل من راسك
 فامراتي طالق بطريق معرفة ذلك انهما اذا ناما وعيا فاباها كان اسرع جوابا فراس الا ان اثل
 من راسه رجل شاجر مع اخيه واخوته وقال لها بالنارسية اكر من شارا يكون خراذركم فامرأته
 طالق نكح للشاخ فنه من قال لا حث لان غير مقصور فلا تحقق الحث ومنهم من قال حث لان العجز
 متحقق الا اذا اتى به العذ والعلبة والتقصير عليها فحينئذ يصح النية فلا حث حتى يدرى الخائف
 المحلوف عليه قبل ان يعلم ما اتى به عليه الفتوى رجل حلف بالنارسية ان لا يتزوج اخته لئلا يمتنع فيه
 انه على الفعل وسواورون اولى العقد وقال الشيخ ابو يعقوب يمتنع على العقد لانه مو للتعارف ولم يمتنع
 رجل دعا امرأته الى فراشه فقالت للراة ما يصنع لي وبكفرك فلانة لامرأة اجنبية فقال الزوج ان كنت

انما الحث في النكاح

أخبرها فانت طالق ثلثا فكلوا ولحمنا وانما لا تطلق ما لم يقل الزوج انا اجهها لان الطلاق معلق
بالاخبار عن الحجة رجل حلف بطلاق امراته ان لا يبيع فلانا المعروى على الغنطى فان كان لا يملك البيع
الا بالقول فاذا قال له لا تفعل فقد خرج من بينه وجنس من الساب قد مر قبل هذا رجل حلف لاجماع
امراته فمادون الفرج فلا يبيعها ومن ذكره احدى فخرها اولى باطن احدى ركبتهما وانزل لا تحت لان
هذا لا يبيح جماعا فمادون الفرج رجل احب السلطان فخلعه فقال يا نيرة فقال الرجل مثل ذلك ثم قال له
كم روز لفيته بياي فقال الرجل مثل ذلك فلم يات هذا الرجل يوم الجمعة لم تحت لان ما قال يا نيرة وكنت
ولم يقل قل يا نيرة ان لم افعل كذا لم يكن بيننا ويشعب من هذه السلسلة من الساب رجل قال خذاني
بدر فتم ان لا افعل كذا ففعل كان عليه كفان بين لانه صار كقول له والله لا افعل كذا وكقول له نذرت ان لا
افعل كذا ففعل رجل قال لامراته ان لم احرب اليوم وذلك على الارض حتى يشق بفصفي فانت طالق ثلثا
ثم ضرب على الارض فلم يشق طلقت لوجه الشرط رجل قال لامراته لا تخرجي من الدار فغير لفي فاني قد خلعت
بالطلاق فخرجت بغير لفي لم تطلق بهذا القدر لان لم يقل حلف بطلاقك وكون ان يكون حلف بطلاق غيرها
فيكون القول قوله رجل حلف بطلاق امراته لا يدخل دارا اشتراها زيد فاشترهاها زيدا واشترى الخائف منه
الدار فدخل لا تحت ولو وجبها الخائف فدخل تحت لان حكم شري الاول يرتفع بالشري الثاني عاقبة فانه يقال
بالفارسية غريزة فلان ولا يرتفع بالعبية رجل حلف لا يدخل دار فلانة فدخل دارها وزوجها ساكن فيها
لا تحت لان الدار ينسب الى الزوج والكذلك رجل مر على رجل فارله الذي مر عليه ان يقوم فقال المأز
بالفارسية بالله اكرت خير فيقام لا يلزم المأز شي لان هذا ليس بميم بل هي لغو من الكلام رجل قال
لامراته ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح ونزل في دار الجار قبل كذا في كتاب الجبل
انه لا تحت قال الشيخ ابو نصر الدبوسي هذا غلط لان الكل ابواب هذه الدار وكذلك لو قال ان خرجت
من هذه الدار فخرجت من اعلاها رجلان حلف كل واحد منهما على الاخر لا يدخل على صاحبه فدخلوا معا
في المنزل لا تحت لان لم يدخل كل واحد منهما على صاحبه رجل حلف لا يدخل على فلان فدخل منزله ونزل
بالدخل الدخول على رجل آخر يكون مع الخوف عليه ان كان وان لم يكن بنو بالدخول دفع شي من ثلثه الا
التي في ذلك المنزل لا تحت لان لم يدخل عليه اي بين رجلين حلف رجل لا يملك اي فلان قد سمي احدهما
وحلف رجل آخر ان لا يملك اي فلان قد سمي الشريك الآخر فكلما الابن حشا لانها كلها ابناهما رجل حلف ان لا يخدم

لم فلان

له فلان فحاط له قيصا ان حاط باجر لا تحت لان لم يخدمه وان حاط ملاجر حاطا اخاف لئلا تحت لان
قد خدمه رجل حلف لا يترى اباه ولا ابنته لم يترى لانه لا تحت لان لا يترى اباه رجل حلف بالفارسية
ان لا يتزوج من نزل فلان فتزوج ابنته ابنته حش وان قال من اهل بيت فلان لا تحت لان اسم نزل
يتناول بنت البنت واسم اهل البنت لان ابنته لابيها رجل قال لامراته ان لم ابنت معك السلسلة مع قبلك
هذا فانت طالق معالت المرأة ان كنت ابنت معك مع قبص هذا فجاريت حرة فلبس الرجل قبصها وسان
معها لا تحت لان قصد المرأة ان تست وهي غير لابس هذا القمص وقد قصد للمرأة وان كانت معها
وهذا القمص مع رجل قال لامراته ان تكلني في هذه الليلة فانت طالق ثلثا فسلم الرجل اب المرأة
فكانت المرأة تبكي بنت نزل الرجل في بيته لانها قد كلمته رجل طلق امراته طلاقا رجعا ثم قال لها قبل المصير
بالفارسية اكرتو مرا مكا اي بالحلال باحرام فانت طالق ثم راجع حش لان مكا راجع انتفاع بعينها
وقد وجد رجل قال لامراته ان اعطيت من حنطتي احدا فانت طالق ونوى بذلك امها خاصة متدف ديانته
لا قضاء ولو قال ذلك بالفارسية اكرتو رابدهي لم يصدق لان ارافه الخاص من العام جاز في الحريم
دون الفارسية رجل قال كل امرأة اتزوجها فانت طالق وانت طلقت للحال ولو قال ان تزوجت امرأة
فهي طالق وانت لم تطلق من حتى يتزوج امرأة والفرق ان قوله ان تزوجت بكلمة شرط وقوله وانت معطوف
على الجراو فساو طلاقا معلنا بالشرط فلا يقع الا عند وجوده بخلاف قوله كل امرأة اتزوجها لان لم يفسح
الشرط فيكون قوله وانت ايضا عال الحال رجل ضرب مسكرا فوقع بينه وبين امراته كلام فقال له ذلك الرجل
يقول هذا الكلام من السكر فقال ان قلته من السكر فامرائي طالق ينظر ان تغير كلامه ومعاملته عما
كان عليه قبل الشرب رجل حلف لان شرط لا تحت ان يقول وهو مسكران والناس يسمون مسكران اذا تغير
كلامه ومعاملته رجل قال ان قلت فلانا فانا عجوز وكلمة لا تكفر لان هذا يعني بالله ولو قال انا عجوز
يكفر لان الاول تعلين وتعلين الكفر بالشرط عين والثاني تنجيز رجل له على اخيه من خلف الطالب
المطلوب بالله ان تودي هذه الدراهم في يوم كذا في موضع كذا فاجاء هذا الدين في ذلك اليوم ولم يجره
في ذلك الموضع لم تحت وكذا لو حلف رجل بالفارسية يا فلان امرو من درم من راس كني بالفلان
جاني واكرتني هر ذي كني تان سال بسم طلاق فيا والخالف هذه الدراهم اليه فلم يجره في ذلك الموضع
مضى فذكر اليوم فتزوج امرأة لا تطلق هكذا ذكرها هاتين للسلسلة وقد ذكرنا جنس شرح هذا الكلام

رجل وجب عليه الحد وهو ضعيف الخلقه خفيف عليه الملك لفا ضرب فجلد جلد اضعافا مقدار
ما حمله لما زوى له رجلا ضعيفا زنا فامر بوجده عنك في مائه ثم اخذ وضربت ولان الواجب للحد
للمزجر لا للانلاف رجل له عبد ساء الادب فلولا ان يعزى تعالى لا يجاوز به الحد لان التعزير
حق للمولى وكذلك امراته قال الله تعالى واضربوهن اياح تعزير النساء عند الخادم اليها رجل زنا بامراه
مسيبه لا يجب عليه الحد بل يجب عليه التعزير لما روى ان يهلول النباش فخل هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم ولم ينع عليه الحد فتر فيه قوله تبارك وتعالى والذين اذا فعلوا فاحشه لانه وقبلت نوبته من غير حد
من نزع مجارمه ودخل حبس عليه الحد عند علي بن ابي طالب ومعهما الله ومعهم مسابيل للسلطه قال النقيب ابو الليث
رحمه الله وبه ماخذ اتباعا لقوله السامع يقتل او يقبل نوبته فالساج على ثلثه اقسام ساج يعزى
انه خالف ما يفعله في تاب عن ذلك ويقول الله تعالى كل شئ وتبرعا كان بقوله قبل ذلك يندب نوبته
ولا يقتل لانه كافرا سلم وان لم يندب يقتل لانه كافرا واما الساج سباني جوابا في باب الحدود للعلمه
بعلامه السنين وسأه بالامتحان والخبره غير معتدله وهذا ليس بكفر ولا يقتل وسأه سحر ومجمل
لا يدرك كيف يفعل ولا يتوبه هذا لا يستتاب ويقتل لانه اخذ وثبت ذلك منه هكذا فكونها في غير هذا
الموضع والاسماء احوط رجل علم ان فلانا يتعاطى من السالك هل حل له ان يكتب الى اميه بذلك كتابا ان
وقع في قلبه ان الاب يمكنه ان يصر على ابنه حل له ذلك لانه مفيد وان وقع في قلبه انه لا يمكنه لا لان خوف وقوع
العداوه ولا قابله فيه وكذا بين الزوجين وكذا بين السلطان والوقيه رجل مسئلي على فقهه في احوال
فقدت عليه حتى قضت حاجتها حبسها لانه زنت وكذا الوطيف لانه لا يقربها حث في ميسه وان
كان نايبا لا حث وبه المسلمه تبين ان الاعتماد في مسئله الدين على الحث خلاف ما فوكش اول باب الامان
بعلامه النون **باب الحدود بعلامه العين** رجل زنى خرم فثقلها
خطا ثم رجعت اليه حبس لانه اوجبا شئين مختلفين ولو كان في امته والمسلمه خالها فوجبت القمه
فكذا يجب الحد عند علي بن ابي طالب لان اللعن جمعها رجل قد زنى امراته ثم جرد فشهد عليه شاهدان بالصدق فلا عني
عند علي بن ابي طالب ان النابت بالبينه كان ثابت معاينه رجل ضرب الخمر فضرب بعض الحد ثم هرب ثم ضرب ثانية فضرب
حدا مستقبلا ثانياين كذلك ولو ضرب الزاني بعض الحد ثم هرب ثم زنى مرة اخرى ولو ضرب العاقر بعض الحد
فهرب فقد زنى ثم قدم ذلك الى القاضي او القاضي اخر فهذا على وجهين اما ان حضر للحد في الاول والثاني

اولم يحضر

اولم يحضر الاول وحضر الثاني ففي الوجه الاول تحلل الاول وسقط الثاني اما تحلل الاول لانه يمكن بدعواه
وسقط الثاني لانه يتدخل وفي الوجه الثاني يضرب جلد مستقبلا للثاني ويطلق الاول اما الثاني لانه
يمكن لوجود دعواه ولا يمكن الاول لعدم دعواه واما سقوط فلان طناه عبد قد زنى خرم عتي قد زنى
لخر فاجتمعا ضرب ثمانين لانهما يتدخلان ولو جابه الاول فضرب اربعين ثم جابه الثاني ثم الثمانين
لان الاربعين وقع لها انما في الثاني اربعين ولو قد زنى قبل ان ياتي به الثاني ثم الثمانين ويكون
لها جميعا ولا يضرب ثمانين مستانفا لان ما بين تمام حد الاوار فجاز ان يدخل فيه حد الاوار ورجل
اعى زنى امراته فجاءه غيرها فواقع عليها يحد لانه يمكنه الوقوف على امراته ظاهرا بالنظم واخبارها ولو
اجابته قتالت انا فلان لا يحد لانه لما اجابته صارت بمنزله من قوم الى غير زوجها فلا يحد ويثبت منه
النسب امراته قتالت لزوجها بازان فتال الزوج زنت باكمل فهذا على وجهين اما ان صدقته امها
او كذبت ففي الوجه الاول يحد لانه ثبت زناه وفي الوجه الثاني لا لان في ثبوت زناها شبهه ولا العان
لانه لم يقذف امراته وثابت في الوجهين لانه حرمة للصاهره امراته ثبت عليها الزنا وهي حامل فزنا
على وجهين اما ان ثبت بالقرار او بالبينه ان ثبت بالقرار لا يحبس ولكن يقال اذا وضعت الحان ارجس
لانه لا حاجه الى الحبس لانه ان ارادت ان لا تنام عليه الحد لم تقدر او يرجع عن اقرارها اذا اقرت
ولما ان يرجع عن اقرارها وان ثبت بالبينه حبس لانه لو لم يحبس يثبت حق الله تعالى ولو لم يثبت
ولو لم يوجد من يقبل صبيها ويضعه قال ابو جرح ترك الولد معها حتى سقطت الصبي منها ولا تزعم رجل
زنى بخاريه اميه او امه او جوده وقال ظننت انها تحل لي وقالت الخارية انه على حرام فزنى الحد عنها بالانفاق
لانه بدعوى الحد نكحت الشبهه في فعل الرجل فيمكن في ثبوتها يتبع الفعل الرجل ولو كان على العكس عند
ابن يوسف ومحمد وكذلك عند علي بن ابي طالب حبس عليه الحد وزنا لان بدعواه الحث يمكن الثبوت في ثبوتها فلا يمكن
في فعل الرجل لانه ليس يبيع ثبوتها ميت قد زنى وله ابن وابن ابن وابن بنت فلم يطالب الابن
وطالب ابن الابن او ابن البنت كان له ان يافض في قول له زنى لان هذا القذف الحق العار بكل من نسب
الى السب والكل ينسبون الى الميت لكن الابن اولى لانه اقرب فاذا لم يافض كان لكل واحد منهم ان يافض
رجل قال لرجلين احدهما زاني فقتل له هذا الاحدما فقال نعم فلاحد عليه لان اصل الحد لم يكن موجبا
للحد لانه قد زنى المنكر والدعوى من المنكر لا يتصور وانما شرط في هذا الحد ولو قال لرجل احدهما زاني

حد عليه

يخرجكم مني الوجه الاول لا قطع عليه لانه ما يخرج السارق من الوجه الثاني عليه القطع لان السارق هو الذي يخرج
 جماعة نزولوا بينا او خافنا سرق بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظه او جعل تحت راسه لا قطع عليه
 ولو كانوا في مسجد جماعة وللسلعة ما يقطع والفرق ان الخائف يحرز بنفسه فلا يصير لئال محرز بالمالك فمالا لم يخرج
 عن الحرز لا يجب القطع فاما المسجد ليس بحرز فيصير لئال محرز بالمالك فاذا اخذ من المالك فقد اخذ من الحرز
 الذي لعل عليه انه سرق من مسجد جماعة ويجب صاحبه فاخذ قبل ان يخرج من المسجد يقطع ولو سرق من بيت رجل
 واحد قبل الخروج من المنزل لم يقطع وكذا الضيف لو سرق من بيت للضيف رجل فتح باب خاتونه وبئر
 متاعه فدخل رجل باذن صاحب الخاتون سرق متاعه ورب المتاع يحفظه لا قطع عليه لان الخاتون
 حرز وقد لدن له الاخل فيه وكذا لو دخل الحمام سرق متاع رجل ورب المتاع يحفظه فلا قطع عليه لان الحمام
 صرح في الجملة فلا يصير محرز بالمالك وقد ثبت الاذن بالدفول في الحمام هكذا ذكر الفقيه ابو الليث ولم يذكر
 خلافا وهذا قول محمد بن ابي عاتق لم يقطع في الحمام ايضا نقى في العيون على ذلك وعلى فاس هذا يقطع
 في المسجد ايضا لكن اختيار الفقيه الى الليث به قول محمد بن ابي عاتق ايضا هذا القول انما عاقله لجل استنبط
 المصنف ومعه مال لا يساوي عشره حل له ان يقاتلهم لقوله نعم فائذ مدون ماله والى المال مع على العلل والكثير
 المصنف وقوا على قيم واخذوا متاعهم فاستعانوا بقوم حتى غرضوا في طلبهم فالسئلة على ثلثة ارجع اما ان يكون
 ارباب المتاع معهم او غابوا لكن يعرفون مكانهم ويعتدون على ذلك المتاع ولا يعرفون من الوجه الاول
 والثاني جاز له لولا ان يقاتلهم لانهم غلبوا من رد لئال على اربابها وفي الوجه الثالث لانهم لم يتمكنوا
 من ذلك فلا يشتغلوا بالقتال للاستدراة لان الاستدراة للوقوف على الارباب عشره فطعوا الطريق
 تسعة منهم قيام واحد منهم تقبل وباخذ الاموال فاضروا قتلوا جميعا لان القتل شرع لعلمه الحواب
 والوجوب بالحراب فيكفي هذا الشرط من الواحد رجل سرق ابرق نصفه قيمتها الف وفيها مثلث او ينفذ
 لا يقطع وكذا لو سرق كلبا في عنقه طريق نفسه لان هذا الاخذ من وجه لا يوجب ومن وجه يوجب النظم ولا يجب
 القطع وكذلك لو سرق ثوبا قيمته دون العشر وعلى طرفه دينار شدة ما قلناه وسياتي تفريع في باب السرقة
 بعلامته السبعين رجل آدمي على آخر سرقة كان على المدعى البسمة وعلى السارق العيين والضرب خلاف الشرع
 ولا معنى له لان فتوى للفتي نجب ان يطالب بالشرع رجل استرق عدا فوجد سارق قد سرق اقل من العزة
 كان له دفع لانه سارقا واهل الخارج يعذون بسبب وان كان حال الاجب القطع عليه وكذلك لو ثبت انه غيب البسمة

ولم يتسلسل شيئا لما قلناه. وجعل سرق في جرحا مان فوقع القاضى بطله فلم ان يقيم الحد لان جرحا مانا وبلغ كلها
 في الاصل من عمل واحد فان كان واحدا منها من اعمال والى فاسان والسرقة وجوب في موضع فيه نايبة كان
 لوالى فاسان ولاية اقامه الحد عليه فقيم نايبة ايضا فاما اذا كان جرحا مانا عليه وجعل من اهله
 من غير تقليد من جهة والى فاسان لم يكن له ان يقيم الحد لانه ليس في ولاية نصارى كالمسوق فلو كان فليس
 لتامخ بخارا ان يقيم هذه السرقة لانه ليس في ولايته **باب السرقة بعلمه المعنى**
 رجل قال سرق من ثلث درهم لابل غنم فنانير يقطع من العشره فنانير ويضمن مائة درهم بزره اذا
 ادعى للقره لالتابى وهذا قول له لا لانه ربح عن الاقرار برقمه مائة واقر برقمه عشره فنانير فصح الرجوع
 عن الاقرار بالسرقة الاولى في حق القطع ولم يصح في حق الضمان ثم صح الاقرار بالسرقة الثانية في حق القطع ومن حجب
 القطع انتفى الضمان ضرره وان قال سرق مائة لابل مائتين قطع ولم يضمن بزره اذ لم يدع للقره لالتابى
 لانه اقر برقمه مائتين في حق القطع والقطع اذا جرت للثامه الاولى لا بدعيها للقره خلاف للسلمه الاولى ولو قال
 سرق مائتين ربح لابل مائة يقطع ويضمن للاية لانه اقر برقمه مائتين ورجع عنها وجب الضمان ولم يجب القطع ولم يصح
 الاقرار برقمه مائة لانه لم يدع المسروق منه رجل سرق عشره درهم عند انسان وبيع لعشره رجال لا يقطع
 لانه سرق العشره من يد الموضع اليه رجل سرق ثوبين كل ثوب يساوى تسعة فخرجه ثم دخل مرة لثوبين
 ثوبا يساوى تسعة لا يقطع لانها سرقتان عشر شئ فطعن الطريق واخذت المال فسلوا وضمن للمال اما القدر
 لانه محاربات واما الضمان فلا خدش للمال ولو ان عشرة قطعوا الطريق ومنهم امرأة وتولت المرأة
 القتل فقتلت واخذت ولم يفعل ذلك الرجال لا يقتل المرأة وتقتل الرجال وهذا قول له يوسف خلافا
 لمحمد لان القتل من المرأة شرط تعلق حراب الرجال فاذا اعتبر قبلها شرط ان يجرى الرجال لا يعتبر علمه الزور
 في حجبها رجل سرق دينار لابس اول عشره درهم لا يقطع كذا قال محمد بن لان القطع انما يجب على عشره درهم
 هو الاصل في نصاب السرقة رجل سرق احد عشر درهما لا يزوج عند الناس كحجب القطع هكذا ذكره عن له في
 وان كان وزنه عشره لاجب القطع ما لم يكن وزنه عشره فمساعد وسى يساوى عشره جباه او مائة عشره جباه
 ولو سرق فساوى يساوى عشره درهم جباه قطع لانه نصاب كامل رجل سرق كوزا فيه غسل وقمة الكوز تسعة
 وقمة الصل واحد درهم قطع وكذا لو سرق حمارا قيمته تسعة وعليه كاف قيمته درهم لان هذا الاخذ من طر
 موجب القطع لانه لو انقروا كل احد منها وقمته عشره يقطع خلاف للسلمه التي مرت في الباب للعلمة بعلمه

السارق اذا دخل اذا دخل فاكل وناير ثم خرج لم يقطع وعزم مثلها ولا يشترط له ان يقطعها اما عدم القطع
 فلا نه لم يخرج لانه استهلك واما الضمان فلهذا ايضا واما عدم الانتظار فلان سبب الضمان قد تحقق وهو
 الاستهلاك رجل سرق ثوبا قيمته عشره ثم ردها الى القاضى وسوى اولى تسعة لا يقطع لان كل الشبان وقت القضاء
 شرط ولم يوجد وكذا لو سرق في بلد يساوى عشره ثم ارتفعا الى القاضى في بلد يساوى تسعة لان كمال النصاب
 شرط عند هذا القاضى ولم يوجد قوم سرقوا وفيهم صبي او مخنون لا يقطع عليهم وان ذلوا اخراج المتاع كبرا
 عند له في وعند محمد بن كذا لان الفعل واحد وهذا الواحد لم يوجب القطع في حق البعض فلا يوجب
 في حق الباقى رجل سرق مائة ففطعت يده واخذت منه فسرقتها ثمانية مائة لثوب مخلوط او غير مخلوط
 قطع لانه سرق نصابا معصوما لان ما عدا تلك المائة نصاب معلوم النقص اذا دخل واحد واحد واخذ
 المتاع واخرجه فلم ان يقتله ما دام المتاع معه لقوله يوم قاتل من مالك وان رى به ليس له ان يقتله لانه
 لا يتناول الحديث رجل سرق ثوبا من حمام قال ابو جة ان كان عليه جالس سرق ثلثه من لحم قطع فاما
 على قول له لا والغنى على حد فذكر في باب السرقة بعلمه النون رجل سرق جلود السباع قيمتها مائة درهم
 لا يقطع ولذا جعل مصلى او بساطا قطع هكذا قال م لانه اذا جعله بساطا او مصلى خرج عن كونها جلود السباع
 لانها اخذت اما ان رجلا سرق شطرنج ونصب لا يقطع لانه يمكن شتمه اياحه الاخذ وقطع في الجوارح كلها التولو
 وغيرة ذلك لانها نصاب كامل ولا يقطع في النقص والى خلافا لابي يوسف اما المصحف لانه يمكن شتمه
 في الاباحة واما المالح فلان فيه شتمه عدم التقادم **باب السرقة بعلمه الباء**
 صبي مجبور عليه سرق متاعا وباع واخذ واختار المسروق منه تضمن المشتري لا يرجع المشتري على العبي
 الا بالثمن لان المشتري لم يعلم له البيع فان كان الثمن قايما في يد الصبي استوفى وان كان هالكا فلا ضمان
 عليه لانه لو ضمن ضمن باخذ والاخذ حصل بنسب ليطم وان استهلكه فكذا لك عند له في محمد بن
 لان استهلكه بنسب ليطم رجل سرق سمكة ماله لا يقطع لانه مباح الاصل وهذه الصنف التي اخذت
 في السمكة لم يوجب زيادة في قيمة السمكة على قبل قيمته قبل الصنف فلا يكون له عيب **باب**
السرقة بعلمه الميم سارق حفر في جدار رجل ولم ينفذ الحفرة حتى علم صاحب المنزل فالتى
 اليه حرا فقتله فعلى عاتقه الدية وعليه الكفارة لان هذا قبل فيه شتمه الاباحة رجل اتقى على
 رجل سرقة فقدم الى السلطان فطلب من السلطان ان يضربه حتى يقر بالسرقة فنضرب مرة او مرتين

ثم اعيد الى السجن من غير ان يعذب للحدس فيصعد خوفا من التعذيب فسقط ومات وقد حلف من
هذا الحبس مائة وقد ظهرت السرقة على يد غيره كان لو رثته ان ياخذوا صاحب السرقة بدية ابيهم
وبالقائمة التي اداها الى السلطان لان الكل جعل بنسبه وهو متعدي في هذا السبب وجعل سرق
من السطح شتا يساوي عشرة قطع لان حوز رجل وجبت عليه زكوة ماله واخرجه من ماله ووضعه باليود
الى الغزاة فسرقة رجل يقطع السارق غنيا كان او فقيرا لان ملكه باق رجل سرق فغرة فيها ما دوسى
يساوي عشرة دراهم لا يقطع لان هذا الاخذ غير موجب من وجهه لان سارق الماد وكذا اذا سرق ثوبا
لا يساوي عشرة فيها دراهم مضروبة وقد مررت للسلم في باب السرقة لعامة النون وهذا المكي الثوب
وعاء للدرهم اما اذا كان يقطع لان القصد اليه لسرقة الدراهم الا ترى ان من سرق كسبا فيها دراهم
كثرة يقطع وان كانت الكسب لا يساوي درهما رجل يقطع حابطا بغيره اذن صاحبهم ثم غاب فدخل سارق
في الثقب فسرق شتا لا يضمن الناقب ما سرقه السارق لان سبب السارق مباشر فصار كالوفاة بار
القص فطار منه ما فيه هذا هو الجواب الظاهر وكان ابو نصر الدبوسي هو يضمن فاتح القص فغلب هذا الفاعل
يضمن الناقب وكذا ان يكون بينهما فرق والمختار انه لا يضمن الناقب لانه اذا سارق انا سارق هذا
الثوب فرفع الناقب وانما يقطع ولو نزلنا ونصب الثوب لا يقطع والفرق ان في السلم الاولي
كلامه ينصرف الى السرقة الماضية كما قال سرق هذا الثوب شتا اذا قال قابله هذا فانه يبرأه قد قتل
واذا قتل هذا فانه يبرأ معناه انه يقتله سارق رجل مع حمار مثلا فيج النياب وحملها عليه ثم فرغ
من المنزل وذهب الى منزله فخرج بعد ذلك حتى جاء الى منزل هذا السارق لا يقطع يد السارق لانه لم يخرج
السارق شتا وكذا لو علق شتا على طائر له فتركه في هذا المنزل فطار بعد ذلك الى منزله ولو ساق الحمار
حتى اخرجه قطع لانه مصناف الى فعله اذا سرق غرا ان كان ربطا يقطع والمختار انه لا يقطع وفي الباب
يقطع لان في الربط يخاف الفساح من وجهه وسوان يضع بعضهم فرق بعض خلاف البابس اذا سرق
العقد بد من الدم لا يقطع لانه لم رجل سرق طبلا للعزاة وسوب اول عشرة نكاح فيه الشاخ والمختار
انه لا يقطع لانه لا يصلح للعزاة يصلح لغيرهم فتمكنت الشبهة في ذلك سارق وجب عليه القطع فرفع
الى الحاكم فلم يقطع انه لان القطع حق الله فيهم بتركه رجل خرج قاطعا للطريق على نزيل سلب منعة الناس
ويقتلهم فاستفحل الناس فقتلوا لاشي عليهم لانهم قتلوا لاجل ماله وان قتل من هؤلاء ان يلقوا في موضع

لو تركوه

لو تركوه لا تقدر على قتلهم وقطع الطريق عليهم ثم قتلوا كان عليهم الدية لانهم قتلوا لاجل ماله **كتاب**
السيرة باب السيرة لعامة النون الرباط الذي جاء فيه الاثر ان يكون
الرباط في موضع لا يكون وراؤه الاسلام لان ما دونه لو كان مرابطا فكل المسلمين في بلادهم كانوا
مرابطين وقال بعضهم اذا غاروا على موضع مرة كان ذلك للوضع ورباطا الى اربعين سنة فاذا غاروا
مرتين يكون رباطا الى مائة وعشرين سنة واذا غاروا ثلثة مرات كان ذلك للوضع ورباطا الى يوم القيام
والمختار هو الاول وجعل اسر العدو فباعه الذي اسر من رجل لقوم من العدو فقال المشتري لاسير ارجع
الى ارض المسلمين وجهه الى المال الذي اذ به من كل فخرج الرجل الى دار الاسلام لاجب عليه الدراهم لان
لم يهرط ملكا للثاني الا اذا امرت للاسوريان ينزله منه لسوء اليه ماله الان ينبغي لنزله في له على ما ينز
وان اسر عدو لقول لا يبطل عنه ذلك متعلق ببلاد الشرك فبيعوا واسلموا كانوا ام ملكهم هذا على وجهين
ان يبيعوا واستبدلهم على وجه السخرة ويستعملهم منهم الاغوار لانه لم يملكهم وان اسرهم واستعبدتهم منهم
عبية لانه ملكهم قوم حاصروا اهل الحرب فزوا على حكم رجل من اهل الامة لا يجوز ولو حكم كان حكمه باطلا
لانه ليس من اهل الحكم ولو نزلوا على حكم امرأة مسلمة كذلك لانها ليست من اهل الشهاد في باب القتل
وان حكمت بانهم ذمة جاز لانها من اهل الحكم بذلك وكذا اذا نزلوا على حكم عبد واعى او محدود في القدر
لا يعتد لان هؤلاء ليسوا من اهل القضاء والشهاد ولو نزلوا على حكم رجل من اهل الاسلام مختارون
مسل فبعد ذلك ان اختاروا رجلا كان اهلا لذلك قبل ذلك واختاروا بعض من وصفنا
لاخذ اعتبارا بالابتداء ولو نزلوا على حكم اسير في ايدهم للامام ان لا تحلف لانهم ممنون في ابيهم
كالملوك رجل هرب من العدو واختفى في موضع فاخذ العدو والكهنة على نزيل يعلم اصحابه لا ينبغي
له اعلامهم لان الاكرام على القتل لا يرضى القتل امرأه سبيت بالشرق وجب على اهل القرب
ان يستنفذوها مالم يدخل دار الحرب كذا روى خلف بن ابي رباح عن ام هانئ لانه ذكر في كتاب
الغصب من هذا الكتاب لان دار الاسلام مكان واحد امرأه سبيت منها من الجهاد وهو
بانع ان كان قلبها لا يجتمع فلا اثم عليها لانها ينظر بذلك **باب السيرة لعامة النون**
قوم من اهل الحرب غنوا البنا واخذوا في دار الاسلام فقالوا اسلمنا في دار الحرب فوافقنا لاسلمنا
عند ذلك هو ملك من ملوك اهل الحرب اهدى الى جبل من المسلمين هدية من احرارهم او من عبيدهم

فان كان الذي اهدى ليس منهم وبينه قرابة كانوا مما يكا من اهدى اليهم وان كانت القرابة بينهما
فان كان ذات دم محرم منه او امرأة قد ولدت منهم لم يكن ملوكا الذي اهدى اليه لان في الوجه الاول لو استولى
للهدى عليها ملكها فكذا المهدي اليه وفي الوجه الثاني لا اهل الحرب اذا فوجوا اليها بامان فقتلوا بعضهم
بعضا يقتضيه بعضهم بعضا في روايه سيد الكبير وفي رواية الحسن لا يجزى القصاص منهم وهذا البق بقواعدها
اهل الحرب اذا امروا بعدا مسلما لم واحرزوه بدار الحرب فابقي العبد الى دار الاسلام عتق لان
عبدانهم اذا اسلموه حل دار الاسلام عتق كذا معنا الزنا وقتة على ثلثة اضرب زندق الاصل
على الشرك او كان مسلما فتردق او كان ذميا فتردق في الوجه الاول يترك على تركه يعني ان كان
من الوجه لانه كما في اصيل وفي الوجه الثاني يعرف من عليه الاسلام فان اسلم والاقتل وفي الوجه الثالث يترك
لان الكفر ملته واحدة لا يخرج الولد الى الجهاد الا باذن ابويه فان لفن احدهما دون الآخر ما ينبغي له
ان يخرج وحاشي سعة من ان يمنحانه اذا حصل عليهم للشقة لان مراعات جهنما فرض عين والجهنما فرض
كفاية فكان مراعات فرض العين اولى فان لم يكن له ابوان ولم يجدان وجدتان فاذن له اب الاب
وام الام ولم يافن له الاقرب فلا باس بان يخرج لان اب الاب طام مقام الاب وام الام طام مقام الام فطامنا
بنزله الابوين ولو كان له ابوان فلا باس بالخروج كذا معنا هذا اذا كان السفر جهاد انا اذا كان غير جهاد
لا باس بان يخرج بغير لفظها لغيره في هذا السفر ابطال جهنما اذ ليس منه خوف الملاك حتى لو كان السفر
مخوف مثل البحر لا يخرج الا مائة في الدنم وانما يخرج الى التجارة بغير لفظها اذا كانا مستغنيين عن
خدمته اما اذا كانا محتاجين فلا ولا باس ما حال للصحف في الحرب اذا كان العسكر عظماء لقوة
القران اما اذا لم يكن عظماء فلا يجب ان لا يدخل لانه هو للوضع المتي عنه وان دخل بايمان فلا باس باظهار
الصحف اذا كان يعلم انهم يوفون بالعهد لانه يقع الامن من التعرض اذا قال الكافر من اهدى الدنم
او من اهل الحرب علمني القران فلا باس بان يعلمه ويغتمه في الدين لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن
على المشركين القليل والليلت يستحب لهما ان يدينا في المكان الذي قتل او مات في مقابر المسلمين
لا وليك القوم لما روي عن عائشة رضي الله عنها انه رأت قبور ابيها عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد المطلب وقد مات
بالشام وحمل من هناك فتألت لو كان الامر بيدي ما نقلتك وما دفنتك الا حيث قُتلت لكن مع
هذا ان نقل ميلا او ميلين فلا باس وان نقل من بلد الى بلد فلا اثم فيه فانه روي ان يعقوب بن عامر بن حارث

ع

فلا ابر

فحمل الى ارض الشام وموسى حمل وكذا نقل يوسف ثم بعد ما اتى عليه زمان الى ارض الشام من ارض مصر
ليكون عظامه مع عظام ابائه وسعد بن وقاص في ضيعة من الدنم باربع فراسخ فحملته اعناق الرجال الى
الدنم اذا احصوا المسلمين بلدة فطلب رجل من اهل الكفر الامان فامنه الامام على قرابته بان قال
امنتك وقرابتك القياس ان لا يدخل والده والدته في الامان في الاستحسان يدخل وقرن بين هذا
وبين الوصية اذا اوصى لقرابته حيث لا يدخل والدان والولد وكذا الوصية على مواله دخل في الامان مواله
وموالي مواله ولو اوصى لمواليه لا يدخل والقرن في السيرة الكبير يعرف اذا امنه الامام على متاعه ثم ادعى باز
هذا متاعه واكثر للسلب فان كان الناع في يده كان القول قوله لان اليد دليل للملك وان كان في يده
ويده للمسلمين كذلك لان يده اسبق وان في يد المسلم لا يهدف لانه اخدم دليل للملك فاذا كتب الوالي الى
امير العسكر انا قد اوفينا فلانا فامير العسكر امير على حاله ما لم يعرفه او يلحق به الثاني وجاز امر قبل
ورود الثاني فرق بين هذا وبين ما اذا كتب انا قد عزلنا كذا حيث صار معروضا لا حين وجب الكتاب
والفرق وهو ان في المسلم الاولي لو استول الاول انا بعزل من عزل صيرور الثاني امرا ولم يصير الثاني
اميرا حتى يلحق العسكر فلا ينعزل الا في الاول ولا كذلك في المسلم الثاني ولهذا لو كتب للكتب الى امير مصر
انا قد عزلنا فلانا جاز للولي ان يصلي بهم قبل ان يحضر الثاني ولو كتب انا قد عزلنا ليس له ان يصلي بهم
قبل ان يحضر الثاني امير العسكر اذا استأجر العسكر اكثر من اجر الثلث لا يتعاضد الناس بذلك فغل
الاجير وانقضت المدة فالزيادة باطله لان الامير مأمور بالعمل بشرط النظر وهذا يوجب التعيد بالجر للندر
فصار كالفاضي اذا استأجر للاجل الصبي اكثر من اجر الثلث وعمل الاجير حيث كانت الزيادة باطله ولو قال
امير العسكر والقاضي استأجرت وانا اعلم انه لا ينبغي فالاجير كله في ماله لان الغامى اذا قضى بالجر فان
اخطا كان خطاه على المعقني له وان تعذر كان الغرم عليه في ماله امير العسكر اذا استأجر فرسا مشاهرة
ليشوقوا الغنم والا وماك حيث ما يدرون جاز وان لم يبين للمكان ولم ان يزيدهم ارضا كما بعد اماكن
وعنا بعد غنم قدر ما يحملون لانه اجير واحد امير العسكر اذا قال لرجل ان قتلت ذكرا فارسلتلك
مائة درهم فقتله لاشي عليه ولو كانوا على قتال الامير من قطع هو الاظلم لجره درهم ارم جاز لان القتل
جهاد والاستيثار على الجهاد لا يجوز خلاف قطع الراس وكذلك ان كان للامير ذميا وكذلك ان كان امير
في يد امير فاستأجر رجلا ليقنله فلا يجب الاجير وكذلك ايضا في القصاص وانه بين رجلين فانه احداهما لهما يام

وابا الآخر اجرا على انه لا يجبر واحد منهما على الزمان ولا يجبر على القتال ولا يجبر
على الهتاء لا بسبب القتال ولا بسبب غير القتال عند لحيته حتى لا يمتنع واحد منهما منهم فليس لانه
لا يجبر كل واحد منهما على القتال فارسا الامام اذا قسم الغنمة فخرج اربعة اجناس الى الجند وهكذا الختم سلم
ما قبضوا وكذلك اخرج الخنس الى اهلها واربعة الاجناس في يد لان قسم الامام قد صرح بفتح التسليم الى صاحب
الحق الا يرى ان القاضي اذا عزل الثلث في الوصية عن المساكين ولم يعط واحد منهم حتى يهلك الثلث او الثلثان
كان الحاكم من ماله ولو اعطى للورثة الثلثين او المساكين الثلث وهكذا الباني يهلك من مال صاحبه خاصة رجل
باع من ثوبه ثوبا فقال للشرى قد اقلنتك في هذا الثوب فاطعمني قميصا ففعل قبل ان يتفرقا ولم يتطافا صارت
اثامه وكذلك لو قال رجل اشترت منك طعاما هذا عاين في راسه ففعل به على هؤلاء المساكين ففعل ولم يتطاف
جاء لان هذا لانه القبول وان لم يفعل شيئا في ذلك الغور حتى تفرقا لا يجوز لانه اذا وجد صرح القبول لا يجوز لانه
اول رجل قال لا تبيع هذا العبد من فلان فبلغ مبلغ الرسول فقال اشترت لا يجوز لان قول الرسول
المرسل ولو ارسل فقال اشترت لا يجوز لان شرط العقد لا يتوقف واداء المجلس رجل استاجر رجلا لاجل
له غلظا وطعاما من مكان وسماه وضمه ولم يحد شيئا فسم الاجر على بابه وحملته ورجعه فيلزمه مقدار
لان الذهاب كان له هذا اذا سمى المكان اما اذا لم يسم نظرا الى الفرق مثله في ذمائه لا يجاوز به ماسى امير
في ارض العدو اذا بعث رسولا الى ملك العدو فاجازت ملك العدو والرسول جازين فاجازها فهو للرسول
خاصة لانه ملكه حيث لم يعطيه لرغبته ولا لهيبته ولو اهدى ملك العدو الى ائمة العسكر فاره الامير
ان يعرضه من الغنمة جاز بغير غنمة وزيادته على قيمته بغيره والهدية جميع العسكر لانه اهدى اليه لكونه اميرا
وما اهدى اليه لكونه اميرا كان جميع العسكر فيجوز التعويض بالمثل رجل اراد الخروج الى العدو وعلمه ان لا يجوز
سالم بعض دينه وان لم يكن له وما لا يخرج الاباذن الغنم لانه تعلق به حتى الغنم فان كان بالخالف
فان كفل باذنه لا يخرج الاباذنها وان كفل بغير اذنه لا يخرج الاباذن الطالب خاصة لان في الوجه الاول تعلق
به جنهما وفي الوجه الثاني تعلق به حتى الطالب خاصة لا باس من الطبول يضر عند الحرب لان هذا ليس
لاجل له هو اذا جعل الاجراس على الخيل مع الخافض التي سال بالفارسه بركتوان لا باس بذلك لان
فيه منفعة وموت رهب العدو ولم يره به الهوى فيه وان جعل الاجراس في اعناق الابل والخيول التي يحمل عليها
الانقال لا يحب في المكان الهوى فان الغنم ابو البث هو انا وروى الهوى في الاجراس فاما ما اعلق في اعناق الابل

قال له واداء لا باس به اذا صلى ومعه دراهم فيها ثمانية مائة لا باس به لان هذا خفي عن العين لا باس
بان يستد الجمل جيطان البيت بالذهب وغني لا لاجل زينة البيت بل لدفع الضر والبرد اما فضل للزينة
يكره لانه تشبيه بالكلية ولا باس ان يكون في بيت رجل سرور وفرش وسباح لا يبعد عليها ولا ينام عليها
وكذا لو ان الذهب للجمال لا لشرف منها لان الانتفاع عوام والانتفاع بالزينة والفرش الفخورة
والغنم وغني وبالاواني الشرب مسلم له فق خير فشق رجل الزنق واهرق الخمر على سبيل المسببة
لا يضمن الخمر ويضمن الزنق لان الاول غيب مستوف والثاني مستوف الا ان يفعل ذلك امام برى ذلك لانه
مختلف فيه ونظير هذا الذي اذا اظهر مع الخمر والخمر بغيره واداء الاسلام بمنع فان اراقة رجل او قتل
خنزير لا يضمن الا ان يكون امام برى ذلك لانه مختلف فيه الا سيرا اذا امر رجلا بغيره من اهل الحرب
بالف ففديه بالغبين رجع عليه بالف فرق بين هذا وبين الوكيل بالشراء بالف اذا اشترى بالغبين
والفرق انه ليس ههنا عقدا فاما امره ان يخلصه فصار كمن امر رجلا ان ينفق عليه الفاء وانفق
الغبين ولو كان الامير مكانا فامر رجلا ففداه جاز عند لحيته وان كان للمامورة اكثر من قيمته فحشا
وان كان عبدا ما دون ذلك لا يجوز على مولاه ويلزمه اذا اعتق كما اذا اوصى ففداه عنه اجنبي بامره لا يجوز
على مولاه ويلزمه اذا اعتق كذا هذا رجل اجنبي بامر رجلا ان يشترى اسيرا في دار الحرب فهذا على ثلث
اوجه اما ان قال اشترى او قال له اشتره ومن مالى او لم يقل شي من الوجه الاول والثاني رجع على الامر
وفي الوجه الثالث لا الا ان يكون وقع ماله لانه ح الشراء له الماسور اذا وكل رجلا بان يديه فقال لا يكره
للرجل اشترى جاز وكذا اذا قال اشتره من مالى لان في هذين الوجهين صار كان الوكيل هو الذي
اشتراه وكان له ان يرجع عليه ولو قال الوكيل اشتره ولم يقل واحد اصدار الوكيل منطوقا لا يرجع على احد
لما قلناه الا سيرا اذا اراد ان يتزوج فان كان من امواله مسلمة او فدية او اسيرة لا باس به حتى
العنة او لم يخش فان لم يكن واداه ان يتزوج امراته منهم كانوا من اهل الكتاب ان لم يخش العنة مكن وان
خش العنة لا يكره لان ما يخاف ههنا اعلى ما وروى الهوى لاجله وان اسروا امته لمسلم يكره ان يتزوجها لان
ولن يصير عبدا لهم فان كانت مديونة لمسلم فكذب الى مولاه ولفظ جاز لان ما وروى الهوى لاجله معدوم
وان دخل مولاه باسا جاز له ان يطا ومديونة اذا لم يطاها لم يكره لانها مملوكة رجل حسن النفس
في سبيل الله ثم عشرين سنة ثم قال من مديونة على صاحبها كان باطلا لانه اذا كان الصدقات التي جاءت
بها الاثار

عبد لغيره سبأه اصل الحرب فاشترته رجل محسنة واخرج الى دار الاسلام فطلب الرضا فخذ بالثمن فان كان فتمت اقل من غيره جاز بالانفاق وان كان مثله او اكثر فذلك عند له في وليه من اهلها والجواب في تسليم الشفعة فذلك اسبر خرج من دار الحرب الى دار الاسلام وقالت له امراته انك ارتدت في دار الحرب فمذا على وجهين اما ان انكر لا او اقر وقال نعم ولكن كنت مكرها في الوجه الاول القول قول الزوج لانه مكر وفي الوجه الثاني القول قول المرأة لانه اقر بالكفر والمراد بذكر الكراه فان صدقته في ذلك فالتحلي لا يصدقها لان تصادفها في الفرج لا يجوز وكذلك اقل الرجل امراته طالق فقال الرجل عنت به طالق من وثاق وصدقته للمرأة فالتحلي لا يصدقها اصل الحرب اذا حلفوا الاسير ان لا يخرج الا باذن للذكر فعزل للذكر ثم عاد اليه فله ان يخرج بغيره لانه معتد بكونه ملكا فينتهي بانتهاء الملك فصار كالقول العبد ان خرجت فالتحلي ثم باعته ثم اشتراه ثم خرج لا تحت كذا هذا في الطلاق رجل اوصى لابن فلان من اهل الحرب ثم اسلم ابن فلان قبل موت الوصي فمذا على وجهين اما ان سماه او لم يسمه ولكنه قال لابن فلان في الوجه الاول لا يجوز لان الوصية وقعت باطله وفي الوجه الثاني جاز لان الوصية موقوفة وهذا بمنزلة ما قال رجل هذا العبد لفلان بعد موتي والعبد في ملك غيره ثم اشتراه لا يجوز ولو قال عبدي لفلان بعد موتي ثم اشتراه جاز رجل قال لا تؤخذ هذا المال واغتر في سبيل الله فهو موقوف لان قوله خذ هذا المال التبرك وقوله واغتر مشهور الا اذا عني به صلة مسلم دخل دار الحرب بامان فوجد لقطعة ينبغي له بيعها كدار الاسلام لان مال العمان التزم لهم ان لا يؤثم وهذا خيانة فاذا عرف ولم صاحبها احب الي ان يصدق في افراد المسلمين التي في دار الحرب فان لم يجد مولى ففرد اهل الحرب الحرى اذا حصل دارنا واشترى ارضا وغصبها غاصب وموكل لو ضامه قضى له بها فتكره فان زرعهما الغاصب لم يجرها لم يجر لاني ضيما ولم يزرعها فخرجهما على التمسك من ويصير ضيما لانه يقدري بغيره على اخذ ما منه هكذا ذكره في نوادره فان ان الغاصب ان الغاصب لكان مقرا وللاالك بينه عاهلة فاخرج الاجب على رب الارض ويصير للتمسك من ضيما في الوجهين وهو الصحيح حوى دخل دارنا بامان واستاجرنا عشرين سنة لا يبيع فيها في قول ابي حنيفة لان الحراج على رب الارض حوى دخل دار الحرب فخرج حيا واخرجه الى دار الاسلام فالقبيح لانه ملكه بعدما لفظه دار الاسلام ولو اشترى هناك حيا واخرجه فهو على دينه ما لم يسلم وكذا لو لم يسلم لكنه باعه من غيره لانه كان كافرا حين دخل دار الاسلام ولم يوجبه في حقه سبب الاسلام التوك

اذا سبوا

اذا سبوا اهل الحرب من اهل الكتاب فسبوا صبيانا صغارا يتقربونهم فالصبيان على من اهل الكتاب بمنزلة عبيد المسلمين اذا سبوا لا يقولون ان الزك بالشئ للمسلمين ان السرا سبوا اهل الحرب ودخل اباهم دار الاسلام واسلموا فابانهم صاروا مسلمين باسلام اباهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام لان التبعية بحكم الابن لا ينقطع حوى دخل دار الاسلام فمبايعة سبي ابنه لا يبيع ابنه مسلما بالدار لان التبعية بالاب باق فصار كالذي سبي معه وبعض سبيل هذا الكتاب في السوط غير واقع فتكره **باب السبي بعلامه الواو** اذا قبل المسلم اسيرا للدار لاقتل لاقتل فالافضل ان لا يسجد لانه كفر والافضل ان لا ياتي عاموكف موصوع وان كان في الكراه وان سجد سجود النجاسة فالافضل ان يفعل لانه ليس بكفر فكذا دليل على لزوم السجود اذا كان بنية النجاسة عند عند الخوف ليس بكفر فعلى هذا القياس ان يسجد عند السلاطين على وجه النجاسة كافر احمى رسول الكفار الى دار الاسلام مكروه لما روى عقيم بن عامر الحماني ان ابا بكر انكر ذلك فقال انما يلبس الكتاب والخبر رجل له امرأة ذمية او اب ذمي ليس له ان يقوض الى البيعة وله ان يقوض من البيعة الى المنزل لان الاول معصية من الثاني رجل له امرأة ذمية فليس لها ان يمنها من شرب الخمر وله ان يمنها من الخمر الخمر لان شرب الخمر عند صاحب ولا يجبرها على الفسل من الحناسة لانه غير واجب عليها ذمي سال مسلما عن طريق البيعة فلا ينبغي ان يدل عليه الله اعانه له على العصية الاولى اذا ذهب طمع رجل لبيع لا يجوز له ان يقبل لان الحراج صدقة الارض وهي لجميع المسلمين ولا يجوز له ان يقبض هذا اذا لم يكن اهلا اما اذا كان اهلا لا بأس بذلك وقد بينا الاهلية في كتاب العشر والحراج والقبض الثاني الخفاف ليس للفران ان يغرب في منزله في مصر المسلمين بالنفاقوس ولا ان يجمع سهم وانما له ان يبيع فيه ولا يجوزون يثمن من صلبهم من كنائسهم لان اعطاء الذمة لهم هذا الشرا واما اصدات البيعة والكتايس في الامصار والعقري يهدم ما كان في العقري والامصار موصونها **كتاب العشر والحراج باب السبي** بعلامته **الباو** رجل حوى باع ولده من مسلم دخل دار الحرب بامان فالبيع باطل لانه باع مالا بملكه وقامه باقى في باب السبي بعلامته السين مسلم دخل دار الحرب بامان فجا رجل من اهل الحرب بلامه او بام ولد او موعة او خالته وقد قهرها ببيعها من السلم التمسك من لا يقرحها منه لان الحرى اذا امكها بالعتق صارت حرة فاذا باع فقد باع الحرة فان اشترى حرى بعض لوارم ثم جاءهم الى السلم التمسك من يربوهم منه

ما يظفر

وهذا على وجهين اما ان كان الحكم عند من ان من تهره برضى صاحبه ملكه او لم يملكه ففي الوجه الاول جاز الزنا
لانه باع للملك وفي الوجه الثاني لانه باع لغيره اهل الحرب اذا اسروا اهل الذمة من بلاد المسلمين لا يملكونهم
لانهم لو اسلم تهره امرأته في دار الحرب فكانت كافرة تركته واعلى الاب صداقتها واصغر في قلبه انه يبيعها
فخرج الى دار الاسلام معها فادله بيعها فابيع باطلا ومضى حرة يريد به لانه اخرجهم لما بين في السير بالسبي
لان اهل الحرب انما يملكون بالقهر في دار الحرب فاذا لم يهره في دار الحرب واخرجت الى دار الاسلام يهره
تهر فلا يصير مملوكه ولا باس بوجه السلام على اهل الذمة لما روي عن ام المؤمنين بنت عبيد الله في السلام وذكر
دلالة على ابا حنيفة الدقة ولكن لا يرد على قوله وعلمكم هكذا ذكر الاسحابي في شرحه في كتاب الكراهية وتهم
من لا يرى السلام على اهل الذمة والاول اولى وهذا اخلاص لم يكن للمسلم حاجة اما اذا كان لا باس
بالسلام عليه لان النهي كان لتوقيف الذي فاذا كان لا يملك فيه توقف الذي **باب السر**
بطلان السر حتى دخل دارنا مامان فتفق لم يهره وفكر ثم اشترى مكانه مثله وباع الاول واراد
ان يدخل الثاني دار الحرب لا يبيع لانه لا يدخل زبايا وان اشترى انشئ منع لانه زبايا مسلم دخل دار الحرب
بامان فاشترى من احد من ابنته وتكلموا قال بعض الشايع البيوع باطل مطلقا وقال ابو الحسن الكشي
ان كانوا يرون ذلك فالبيع جائز والا باطل لان في الوجه الاول يبيعون بطريق التهر والعلية فملك
بالقهر وفي الوجه الثاني لا وللمختار ان لا يجز في الوجهين لانه ان ملكه التهر عتق فافا باع ما عا لا يملك
لكن رويهم جواز البيع معتبر في امر كوفرسن فتي تهرجه الى دار الاسلام قال بعضهم ملكه لانه ان باطل
لكن اصرحه الى دار الاسلام فقد تهرت وقال بعضهم يكون حرا لان لا يملك التهر فيه ولما
وبيعا فلا يملك للتهر والصحيح ان البايع ان راى جواز البيع جاز في ذلك مطلقا لان المشتري اذا
اخذ منه ملكه بالتهر اذا راى البايع جواز البيع وان كان لا يرى جواز البيع فهو على نفسه بان
ان اشتره وقصده به كره ملكه لانه ابتداء تهر على الحرة في دار الحرب فملكه وان ذهب به وهو
طابع لم يملك لانه لم يهره منه التهر في دار الحرب **الحري** اذا دخل دارنا مامان مع الولد لا يجز اذا
باع الولد لان الولد داخل في الامان وفي احان البيع نقض الامان **اهل البغي** اذا اقامت اهل
العدا وجب على اهل العدل ان يقاتلوا اهل البغاة ليرجعوا الى امر الله تعالى ولا ياتوا بالعدا
روي في هذا الباب القائل للقول في المارحور على ما اذا كانا عبيدين يقتتلان لاجل الدنيا

والملك

والملكة وكنا مله اهل الحلة للحمة والعصبة لا ينبغي للرجل ان تعاون احدا **كتاب**
الكراهية وفيها مسائل **سائل الاستحسان** فلفت بالكرهية لان الفعية باللفظ لم يذكر
كتاب الاستحسان وذكر بعض مسائل كتاب الاستحسان في كتاب الكراهية **باب**
الكراهية بعلامة النون رجل يحلف الى رجل من اهل الباطل والشر ليدفع ظلمه ويخرج عن نفسه
فهو يمان اما ان كان الحلف هذا مشهورا من مقتدي به او لم يكن ففي الوجه الاول كره لانه لقا
كان يحلف اليه فنظر الناس انه راضى به فكلن فيه مذلة اهل الحق وفي الوجه الثاني لا باس به
لانه والله لانه يرى عهده اللعني رجل يدعوا الامير رساله عن ابناء فان تكلم بما يوافق الحق به
لمكون لا ينبغي ان يتكلم خلافه لما روي عن النبي عم انه قال من تكلم عند ظالم بما يرضيه يغير حق يغير القلب
الظالم عليه ويسلطه عليه هذا اذا كان يلحقه مكروها اما اذا كان يخاف القتل او تلف بعض جسده
او يخذله لا باس بذلك لانه يكره عليه معنى رجل يصلي على الارض ويسجد على خصره وضربها بين
يديه يتقى به الحرة لا باس به لانه ليس فيه ما يوجب الكراهية وعن ابي حنيفة هو انه فعل ذلك فمرو به رجل
فقال يا شيخ لا تغفل هذا فانه مكروه قال ابو حنيفة من اين انت قال انا من خوزم قال ابو حنيفة الله اكبر
جاء التكبير من ورا الصنف الاخير يعني من الصنف الاخير يعني حمل العلم ومعلوم الشرع من ههنا الى خوزم
لا من خوزم الى ههنا ثم قال في مساجدكم حشش قال نعم فقال ابو حنيفة السجود على الخش والهجذ على الخفة
رجل لم يمس مال وله عيال فيحتاج وحتاج الناس اليه لحفظ الطرق والبدرقة فان قدر على العمل
هذه العمل لا يبيع عياله كان افضل لانه لم يملكه القيام بها فالقيام بامر القتال اولى به فان قام
بخط الطريق فاهدى اليه فان لم يخذ احب اليه وان اخذ فالاخذ ليس حرام وكذا الوضع ليعمل
ويضيع عياله رجل مات وكسبه من بيع الباه في ان تورع الورثة على اخذ ذلك كان اولى ويتر على
على اربابها وان تعذر الدقة فالاولى ان يصدق بصدقته لان سبيل كسب الخشب المصدق متى تعذر
الدقة وكذا الجواب فيما اخذوا رشوا او ظلموا ان تورع الورثة كان اولى فاما ما اخذ المفق والفقوال
والناحية فالامر السرا لانه اعطاه برصاه من غير عقد وسباني بعد هذا اتمامه في باب الكراهية بعلامة
السبل رجل مات في غير بلد فعلى عليه غير اهله ثم جاء اهله فخلوه الى منزله فان كان الاول صلى باه
الامام يعني السلطان او الحاكم لا يصلي عليه ناسا لان الصلوة باذن الامام كصلوة الامام اهل قهره ابتلوا

بالديانة ما حور فالت او راشت لا باس بذلك لان عموم البلوى يوجب سقوط اعتبار النجاسة رجل لم قرابة
اتخذ الضيافة او الوليمة واخذ مجلسا لاهل الفساد فهذا على وجهين اما ان كان الرجل حال لو امتنع عن الاجابة
ينفهم عن الفسق او لا يكون ففي الوجه الاول ترك الاجابة حتى يتحقق النهي عن المنكر وفي الوجه الثاني لا باس
بان يجيب ويطلع منكره لئلا يوقع في اليأس لان اجابة الدعوى مندوب اليها فله ان لا يجيب لما اقتربت اليها
من العصبية امرأة باطل الحسم بلمس الحسن لا باس بذلك ما لم تامل فوق الشبع فان اكل فوق الشبع
لاجل لانه حرام وكذا في كل مباح رجل اخذ من حانوت رجل ثوبا فنبهه هذا حتى دخل وادى لا باس
بان يدخله ان وحتى ما اخذ حقه لانه موضع الضرر ومواضع الضرر مستثناة عن قواعد الشرع
رجل لم على امرأة حتى فله ان يلازمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها لان هذا ليس بحرام فان حرمت
ودخلت فنية لا باس بذلك لانه اذا كان الرجل يامن على نفسه ويكون بعيدا منها يجوزها بعينه لان في هذه
الخلق ضرر وقبح اجدر نفسه من كافر لعصره العنيفة فيخز منه المذموم لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
لعن الله عامرا لخرقت اشكاف اجدر نفسه من انسان ليخذل خفا مشهورا على زنى المجوس والقسمة
وزله في بؤسه لا ارى له ان يفعل ذلك وكذا الخياط اذا امر ان يخط ثوبا على زنى الفاسق لان هذا
سبب تشبه الرجال بالمجوس والقسمة وكذا ركوب الرجال مع سربس لما قلناه رجل جالس مع القوم
سلم عليهم رجل قال السلام عليكم ففرق بعض القوم بنوى ذلك عن الذي سلم عليه سقط عنه الجواب لان
فعله التسليم على الكل وكوزان يشير الى خطاب الجماعة خطاب الواحد ومن كان تسليما على الكل يكتفي
جواب الواحد هذا اذا لم يسم واحدا اما اذا سمي واحدا سباني بعد ذلك في باب الكراهية بعلامة
السبن امرأة اتى على حلها شهران فادله ان يلقى العلقه على ظهره لاجل الدم شئنا عن الاطباء فان
قالوا بغيره بائيل لا تفعل ذلك وكذا الفصد والنجاسة حتى لا يضرب بالواد قالوا لا ينبغي لها ان تلقى العلق
على ظهرها والنجاسة بائيل بخول الواد فاذا تحرك لا باس بهما ما لم يقرب الولاد فاذا اقربت لا تفعل فاما الفصد
فالامتناع عنه افضل في حاله لانه يخاف على الولاد من تعلمه فخرطة نهك كذب من اخبار الرسول
عليه السلام او كتب له آية او غيبى بنام ويتوسد هذا على وجهين اما ان قصد الحفظ او التوسد
ففي الوجه الاول الايك لان لبس فيه ترك التعظيم وفي الوجه الثاني يكره اذا سال الدم من انفس انسان يكره
بنائه الكتاب بالدم على جباههم وانهم وكذا لا يستشفوا للعاجية وان كتب البول ان كان فيه شفاء

لا باس به

لا باس به وان لم يعلم فيه الشفا لا تفعل وهذا لان للزينة قد سقط عند الاستنفا والمعالج الا يرى
ان العطشان يجوز له شرب الخمر والجابع جل له اكل الميتة حتى يسمع الاحاديث وهو لا ينهها
ثم كبر حازه ان يروي عن الحديث فرق بين هذا وبينها اذا قرأ عليه الفصل وهو لا ينههم ثم كبر
لا يجوز ان يشهد والفرق ان العصبية في هذا الامر كالبالغ والعقل اذا قرأ على البالغ ولا ينههم ما في الخبر
له ان يشهد ولو سمع الاحاديث ولم ينههم معناه جاز له ان يروي عبيدا اهل الذمة بخذون بالسكينة
والاحتياط لان علامتهم الفسوق والزنا ولا يؤخذ من السلم بذلك وكسبجات النصارى ففسوق
سواء من البهيم مغتربه والزنا من الصوف فالتا لبس العامة والزنا لا يبرئهم خصا في حق اهل الاسلام
الغيلن الذي يقال لها بالفارسية بيلم بلقي في الشمس ليجوت الدبدان لا باس به لان فنية منفعه الناس لا تترك
ان السمكة تلقى في الشمس فتجوت ولا يكره امرأة وضعت ملاءها في جوارت امرأة اخرى واخذت ملاءها
ثم جارت الاولى واخذت ملاء الثانية وضعت لابسع الثانية ان يستنع بملاء الاولى لانه انتفاع بملاء
الغير وطريق ذلك ان يقصد الملاءة بهذه الملاءة على انهما ان كانت فنية على نية ان يكون الثوب لصاحبها
ان رصبت وبمس الابنة للملاء منها فبمسها الانتفاع بها لانها بمنزلة اللقطة فكان سبيلها التصديق
ولا اجل لها الانتفاع اذا كانت غنية وبجل ان كانت فقيرة وكذلك الجباب في الكعب لافترق وترك عوضا
لا باس بكر الانعام وخصاء البهائم وخصاء الدابة لانه لا طريق الى هذا الجنس من المنفعة الا به وجل دابة مكررا
وموثر بركب هذا المنكر بليز منه ان ينهى عنه لان الواجب عليه ترك المنكر والنهي عنه فاذا ترك احدا لا يترك
الاخر رجل يقرأ القرآن ويلجئ في قرانه فسمع انسان هذا على فنية اوجه اما ان علم انه ان لقنه الصواب لا يقر
عليه الحشمة او يدخل او يخاف وقوع العداوة والبغضاء والصولة في الوجه الاول والثاني بلقنة الصواب
ولم يكن من سعة في تركه وفي الوجه الثالث في سعة من الجاني لانه لا يفيد رجل استغلق بطنه او
رمدت عيناه فلم يعالج حتى اضعفه ومات منه فلا اثم عليه فرق بين هذا وبينها اذا اصام ولم ياكل
وموتاه حتى مات اثم والفرق بينهما ان الاكل مقدار قوته فرض لان فيه شفا بيقين فاذا ترك كان
مهلكا لنفسه ولا كذلك في المعالجة رجل دخل مرارة في اصبعه ليتداوى قال ابو جعفر ويكره وقال في الاك
وبه اخذ الفقيه او اللين لما كان الحاجة قتل العلة لا باس به مطلقا والاحتياط انه ان ابتدأت بالاف لا باس
بقتلها وان لم يتداوى يكره لما روي ان نبيا من الانبياء عليهم السلام فرضه غلة فافرق ميت الغلة فادى الله شهيدا

مطلوب

اليه هلا غلة واحدا هلا غلة واحدة وفيه دليل على نزلها جابر عند الافاء عوام عند عدم الافاء
وقيل الغلة جوز بكل حال رجل آثم قوما وهم لم ياروهن هذا على وجهين اما ان كانت الكواهنه لفسادته
او طافا احق بالامانة منه او مواجى بالامانة منهم ولا فساد فيه ومع هذا كرهوا فالاول والثاني مكره
وهكذا في روى الحسن البصري عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم والثالث لان الجاهل والفاقد في كل العالم
والصالح التعريف الاول ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان هذا موافق لما روي في القرآن وان قال
اعوذ بالله العظيم او قال اعوذ بالله السميع العليم جاز لكن الاجب ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
ان الله هو السميع العليم لانه بصير فاصلا بين التعوذ والفرادة فلا يحصل الفرادة بعد التعوذ سجدة ممنوع
في ارض رجل واعصاها خارجا فتنازعت رجل خارا فمر عليه في الطريق سذكة الباب علامة
العين في اباحة اظم رجل له في دار نجرة فربما وقربا اعصاها فاذا ارتقى للنزى عليها يطلع على
حورات المسلمين قال يرفعه جاز الى الحاكم حتى ينعم عن ذلك لكن المختار ان يخبرهم وقت الارتقاء في اليوم
مع او منى حتى يشتر واغنى لان هذا جمع بين المؤمنين قال لم يعقل ذلك عنوان الجار دفع الامر الى القاضي
ومنع كان له ذلك رجل دفع طبيا او نرايا من طريق المسلمين هذا على وجهين اما ان كان في ايام
الوضع والادخال او لم يكن وقد تمكن من الارض وصار كالارض واحتاج الرفع الى الفلع في الوجه الاول
الرفع اولى لانه حسب لانه تنقية الطريق وفي الوجه الثاني ان كان فيه مضر بالمارة لا يسمع فذلك لانه
يعتبر في حق العامة وفي ذلك منعه رجل لم على التوفيق لا تقدر على استيفائه كان ابراه خيرا
من ان يدع عليه لان في الابواب مخلص رقبته من عذاب الاخرة وكان فيه ثواب رجل سلم على رجل
فدفع عليه ثواب ولم يسمع لا يقطع عنه الفرض لان الجواب لا يجب عليه الا بالسمع فذلك لا يقع موقع
الا بالسمع فان كان للوجود عليه اهم ينبغي ان يريه تحريك شفتيك وكذلك في جواب العطسة رجل نزع
بالمطلة الثلثة ليحلبها على الزوج الاول عند له في رضى الله عنه النكاح جاز في كل الاول غير انه يمكن
ذلك لانه نكاح بشرط وان نزع هذه النية ولم يشترط لا يكون بل قال في التحليل ثبانه لا طريق للتحليل
الا هذا حارس يقول في حواشيته لا الله الا الله او فقا على منول عند نزع الفقا لا الله الا الله بانم لانه باخذ
من اجله اجرا بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا او الفقا يقول كبروا حيث يباب رجل يهد اعمار
البو فيقع في قلبه انه ليس بمومن هذا على ثلثة اوجه اما ان وقع في قلبه انه ليس بمومن سرا وان اعلم لا ينفقه

لانه عظيم

لانه عصى الله ثم اوقع في قلبه انه ليس بمومن لانه لم يعرف الله واستغفر قلبه على ذلك او خطييا له هذا
ووجد افكا وذلك على نفسه في الوجه الاول مومن صالح قال عليه السلام المؤمن من امن جاز بوائنه
وفي الوجه الثاني موكافرو وفي الوجه الثالث مومن لانه لا يمكن التحريم عنه رجل غنى للوت هذا
على وجهين اما ان غنى به لصيق عيشه او غنى من غنوه وما شاكل ذلك او لغيره فبانه وظهر
للخاص فيه محاشه الوقوع فيها في الوجه الاول يكن لقوله عزم لا يتنبي احدكم للوت من خزنزل به وفي الوجه
الثاني لا باس به لما روي في الحديث المعروف في مثل هذه الصورة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فبطن الارض خير لكم
من ظهوركم متوكم او حشش بنت على القبور هذا على وجهين اما ان كان رطبا او يابس ففي الوجه الاول
يكن قلعه وفي الوجه الثاني لا لانه ما دام رطبا يسج وربما يابس للثب يتسبحها وانما يسج ما دام رطبا
وعن هذا قالوا الحشش الرطب بلا حاجة لا يستحب المراة او حلفت راسها هذا على وجهين اما ان
حلفت لوجع اصابها او تشبهها بالرجال ففي الوجه الاول لا باس وفي الوجه الثاني مكروه لانه ملعونة
رجل اطلع على حائط وللرجل على الحائط ملاء يريد به لقص على حائط فخاف صاحب الدار انه لو صاح
له ياخذ للملاء ويذهب هل له ان يرميه قال بعضهم له ذلك اذا كانت الملاء بساوى عشرة فصاعدا
قال الفقيه ابو الليث اصحابنا لم يقدروا هذا التدبير والطفوا رمية مطلقا قال عزم تلوون بالكر
من غير فصل فرادة الزان على القبور هل ينفع تطوا فيه عند له آ يكن وعندم لا يكون ومثلنا
اخذوا يقول محمد بن هل ينفع قال يرمي كمت برمان باشد اما في ما عدا ذلك الفرادة عند القبور
وعبوا سواد لان الله ثم يسمع حشش فديت والمختار انه ينفع ورد الاخبار بفرادة اية الكرى وروى
الاخلاص والفائحه وغير ذلك اكل الطين مكروه لانه ليس على العقلاء قبل كان فرعون اكل الطير
ومن اكله كان فرعون وما مان وقادون ولكن ان جعل الشيء في كاهن فيها سم الله الرحمن الرحيم
ولا باس ان يجعل في كيس كتب عليه والفرق ان الكيس عظم اما الكاهن يستمر اياها رجل مضطر
لاجد ميتة وخاف الملاك فقال له رجل اقطع يدك وكلها او اقطع قطع وكلها لا يسمع ذلك لانه
يؤدي الى اهلاك النفس رجل كان في البيت واخذ به الزلزلة لا يكر الزلزلة الى الفضاء بل يستحب
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر خابط ما يد فاسرع الشئ تعلم علم الظلام والنظر فيه والمناظر فيه
وراد قدر الحاجة منه لما روي عن جابر بن له آ توكلها كان يتكلم في الكلام فنهاه ابو جرح فقال له جاد

هل رايتك وانت تكلم فما لك انهما في قال يا بني كذا تشك وكل واحد منا كان الطير على راسه فانه ان نزل
صاحبه فانه اليوم تتكلمون وكل واحد يريد ان يزل صاحبه واذا اراد ان يزل صاحبه فكانه اراد
ان يكفر ومن اراد ان يكفر صاحبه فقد كفر قبل ان يكفر صاحبه رجل اكل مثلنا تكلموا والمختار
انه لا بأس به لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل يوم الخبز رجل فقم بالسبي فمذا على جمل
اما ان خطر به اذ اعزهم عليه فمذا الاول الاثم عليه لانه معفو ما حدث في الوجه الثاني عليه الاثم لانه يمكن الخور
عنه الاضياف اذا اعطوا اللقمة بعضهم لبعض يعتبر في ذلك تعامل الناس ويترك القياس بالاستحسان
والاجوز ان يعطى سائلا لانه ليس فيه تعامل وسبب في هذا الفصل باب الكراهية لعين العبد لابي بكر
بنه الغلام مع مولاه ومولاه راكب بعد ما يطيق ذلك ويكفي اذا لم يطيق لما روى ان عثمان بن عفان
اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم راكبا وغلامه يمشي فركبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمن لم لا تركته في البيت
فاعتقه عثمان رضي الله عنه وتناوبه انه كان لا يطيق السؤال عن الاخبار المحزنة في البلد وغير ذلك كونه معهم
مطلقا ورضي بعضهم الاستخبار ولم يرضوا الاخبار وللخيار ان لا بأس بذلك لما فيه من الصلح وجعل
مات عليه وبين قد سيم ابو اخذ يوم القيامة فمذا على وجهين اما ان كان الدين من جهة الفاقة او
من جهة الغصب ففي الوجه الاول يرجى له لا يواخذ لانه ناس وقد رخص من الامة السببان وفي الوجه
الثاني لا لانه جاني في اوله وجعل مات ابيه وعلمه وبين قد سيم والابن يعلم بوجهه الابن فان نسبه الابن
حتى مات سواء يواخذ في الاخر رجل قطع مال رجل ظلم الا فمذا لصاحب المال ان يحل له لانه لو رآه
في الدنيا لا فمذا كان مكسبا ثوابا عظيما فكذا اذا انفذ من نار الاخر **باب الكراهية**
بعلمة العين اخامس الرجل موضع الحج فثلث غمرات رطاب نظاف لواءه عن الغسل لانه
يعمل على الغسل بنقي للموت ان ياخذ شئ من ثار به حتى يصير كالحاجب قال الفقيه ابو الليث
وقد استدل بعض الشايع من اصحابنا بهذه المسئلة ان رجلا لو توفنا ولم يهل للمأخرة ثار به يجوز
لانه لما رخص في مقدار الحاجب لو لم يهل للمأخرة لثا حاجب يجوز فكذا هذا وبه نأخذ وعليه الفتوى رجل
متر بالتار في ايام الصيف فارد ان يتناول منها فمذا على وجهين اما ان كانت التار سافطة
تحت الاشجار او كانت على الاشجار ففي الوجه الاول على ثلثة اقسام اما ان كان في الامصار او في الحايض
او في الرساتين الذي يقال في الفارسية بيرا سته ففي القسم الاول لا يسع ان يتناول الا ان يعلم صاحبها

وقد ابا

وقد ابا فذلك ما نسا او لانه بالعاق ولا عاق في الاباحة صمنا وفي القسم الثاني ان كان ذلك من الثمار
الذي يتبع الحواجز وغير ذلك لا يسع ان ياخذ الا اذا علم الاذن وان كان من الثمار الذي لا يتبع ثلثوا منهم
من قال لا يسع ما لم يعلم ان صاحبها قد ابا فذلك ومنهم من قال لا بأس بذلك ما لم يرضه الذي انا صرحا او لانه
وفي القسم الثالث لانه كان كذلك من الثمار التي يتبع لا يسع الا اذا علم الاذن وان كان ذلك من الثمار الذي لا يتبع
يسع بلا خلاف ما لم يسل النبي وفي الوجه الثاني الا فضل ان لا يواخذ في موضع ما الا بالاذن الا اذا كان
موضعا كثيرا ويعلم انه لا يتبع ثلثوا منهم ذلك فليسع الاكل ولا يسع ليل الرجل اذا كان متبعا عندنا
فناول لقمة من الطعام الى من كان متبعا عندنا فليسع ليل الرجل اذا كان متبعا عندنا
بل يصنع ثم يأكل من اللابدة وهكذا روى عن محمد وقال اكثرهم جاز استحسانا وكذا لو ناول الى
بعض الخدم الذي موقام على راس المائدة جاز استحسانا لانه ثبت الاذن دلالة ولا يجوز ان يعطى سائلا
لانه لا اذن من حيث العاق فلم يكن فيه تعامل فاخذ بالقياس ولا يجوز ان يعطى انسانا حصل هناك
لطلب انسان او حاجة لانه لا اذن عاق لانه لا تعامل فيه وان ناول هرة لصاحب البيت او لغيره
شئ من الخبز او قريبا من اللحم استحسانا يجوز لان فيه عاق لان فيه تعامل ولو كان فيه طلب لصاحب
البيت او لغيره لا يسع ان يعطيه شئ من الخبز واللحم الا بالاذن صاحب البيت لانه لا اذن عاق ولو
ناول الطعام او الخبز المحزون وسع ذلك لان فيه عاق فاذا تغبر في ذلك تعامل الناس فاما
رفع الزكوة عوام بكل حال ما لم يقبل صاحب البيت او دفعوا معلم في المسجد فليس اذن وان يكتب فيه فمذا
عليه وجهين اما ان كان معلما يعلم حسبة لله ثم والوراث يكتب نفسه او يعلم بالاخر والوراث يكتب نفسه
ففي الوجه الاول لا يمكن لان ذلك طاعة وفي الوجه الثاني يمكن الا ان تقع بها الضرر واما الجناح في كل
ان يخط في المسجد على كل حال قال عبد الله بن المبارك رضي الله عنه يحسب ان سال سائلا لوجه الله
ان لا يعطى شئ لان الدنيا خمس فاذ سال لوجه الله ثم قد عظم ما ضاع الله ثم فلا يعطى له رجلا
فاذا كان في المسجد عطش لظما وتقدر المسجد المسجد فلا بأس بان يرموا بها لان فيه تنقية للمسجد رجل هو
نفسه يعمل في الكنيسة ويعمرها بالاخر لا بأس به لانه ليس في عين العمل معصية رجل له امرأة لا يعطى فطنها
حتى لا يصح امرأته لا يعطى فان لم يكن له ما يعطى مهرها فالاولى ان يطلق قال ابو حنيفة البخاري هو انه
لحق الله ومهرها في غنمه احب الي من ان يطأ امرأته لا يعطى للموت اذا كان فيها حطب يجوز للاهل

ان يجتنب ما لان الخطب الياس لا يسبح وفيه تنقيح للعبقري قربة منها كلاب كثيرة ولاهلها ضررها
يوخذ ارباب الكلاب بان يقتلوا طبايعهم لان دفع الضرر واجب فان ابوا دفعوا الى الامام حتى يامرهم
بذلك لان القاضي نصب لدفع الضرر غلام حسن فلم تقطع ليلد كلها فهذا على ثلثة اوجه اما ان تقطع الكثر
من النصف او اقل منه او النصف في الوجه الاول يكون خشنا لان لاكثر حكم الكل وفي الوجه الثاني ان لا يكثر
الا لعدم الختان حقيقة وحكا رجل لم يصح قد خلق قد مرغ باب الصلوة بعلامه النون رجل استاجر
اجيرا الفصل لليت لا يقره له ولو استاجر رجل لليت او يجفر قبي اولد منه سخي لان الاول ما
يحتسبه الناس والثاني والثالث لا خيب فيه فخر فغسل ثلث مرات يظهر اذا لم يكن فيه راجح الخبز
لانه لم يبق فيه راجح الخبز اثر الخبز فان بقي فيه راجح الخبز لا يجوز ان يجعل فيه شيء من اللباعات سوى الخبز
فاذا جعل فيه لخل يظهر وان لم يغسل بالماء لان ما فيه من الخبز يتخلل بالخبز حنطة صبت عليها الخبز يغسل
ثلث مرات ويجف على اثر كل مرات لان التخفيف فيما لا يقبل العصر قائم مقام العصر ولو طخت الحنطة
في الخبز قال ابو يوسف يطبخ ثلث مرات بالماء ويجفف في كل مرة وكذلك الخبز وقال ابو حنيفة اذا طخت
بالخمر لا يظهر ابدا وبه يعني قد طخت فووقت فيه الخمر فالكلام في موضعين في القرعة والتم طمارة
لاخير فيه واما اللحم فان كان في حال الغليان فلا خير فيه لانه سرس فيه فصار عنز له الحنطة اذا
طخت بالخمر وان لم يكن في حالة الغليان فانه يغسل لانه لا يقرب فيه رجل منه في الطوبى وكان فيه
ما فليجده مسلطا الا ارض انسان لا باس بان يمشي فيه لقيام الضرر ورجل اهوى الى انسان او
انسانه فان كان غالب حال للهدى من حرام لا ينبغي له ان يقبل ولا ياكل من طعامه حتى يخفى ان ذلك
الحال حلال ورويه او استقرضه وان كان غالب حاله حلالا فلا باس بذلك وان لم يبين عنده انه حرام
او حلال لان اموال الناس لا تجوز عن طبع عوام ويكلمون عن كثير حرام فوجب الرجوع الى العاقبة
جاء الى القاضي خبز او فلس فلا باس بان يسعم منه اذا اطلب منه شئ ينتفع به في البيت كالحل وغيره
لان ذلك ما دون عاقبة وان اشترى جزا او شفا مثل ما يشترى الصبيان فلا يفضل ان لا يسع حتى يسله
هل ان كان كذلك ابوك ام لانه غي ما دون عاقبة الجدي اذا كان يرضى بلبي الا ان كان او بلبي الخبز
ان علف اياما لا باس به لانه يزره الجلالة اذا جلس اياما لا باس به كذا هذا رجل اغتاب اهله قربة
لم يكن غيبة حتى سمى قوما معلومين لان الغيبة غيبة للعلوم والى يد بذكر اهله قربة وكان المراد بجهولا

بطلان

رجل مريد رجل يقرأ القرآن لا ينبغي ان يسلم عليه لانه يشغل عن قراءته فان سلم نظوا والمخاراة حجب
عليه رد السلام وبه اخذ العقيم ابو الليث رجل مريد على رجل يمينيا ومويعا القرآن لا يجب عليه الصلوة
عليه لان قراءته القرآن على نظره وبالشفقة افضل من الصلوة على الانبياء فاذا فرغ من قراءته فان دخل
خبره ان لم يفعل فلا شيء عليه القاري اذا سمع النداء فلا يفضل له ان يسلم عن القراءة وبه سمع النداء به
ورده الا انار رجل طلب منه ان يكتب ثوبا او يهدى على عقد واني فذلك فان كان الطالب يخدمه
فلنا هذا ان يستمع والا فلا يسعه ان يستمع لانه ليس في الاول تنصيص للحقوق وفي الثاني تنصيص فان كتب
الثوبا وطلب منه الاداء عند الحاكم فان كان في الصلح ثوبا فجماعة سواء من يقبل ثوبا منهم واجابوا
وسعه ان يستمع وان لم يكن في الصلح جماعة سواء او كان ممن لا يقبل ثوبا منهم او كان ممن يقبل لكن
هذا امرع كمن يكون ثوبا منه امرع قبوله لا يسعه الاضمار عن الاداء لما قلناه من الفقه باب
الكراهية بعلامه الواو تكره ان يصغى المصحف ويكتب بقلم رقيق لان فيه تصغير للمصحف وتوقفي
احث الى امرأة عطفت هذا على مهبين اما ان كانت عجورا او شابة فان كانت عجورا يرد الوجه عليه
وان كانت شابة يرد عليها في نفسه وكان الجواب في ظاهرها هذا كالجواب في السلام رجل ابتلع حبة لجل
فما لم يبتلع ولم يدع حاله عليه القربة لا يثنى بطنه فرق بين هذا وبين الحامل اذا انت واضطرب
في بطنها شئ وكان غالب رايهم انه ولد حتى يثنى بطنها والفرق ان في المسئلة الاولى ابطال حرمه الاعلى
وموالادى لصيانة الاله في موال المال خلاف للمسئلة الثانية ولا باس باخصاء الهام اذا كان يراه
به اصلاح الهام وكذا لا باس بكبي الصبيان اذا كان لدا واصاب الصبيان ولا باس بالكل في الهام
للعلامة لان فيه منفعة ولا باس بدخول الخفسان على النساء ما لم يبلغوا الحلم وصدق ذلك اذا بلغوا خمس
عشر سنة لانه لا ينجس والواحد والكثرة سواء الا ان يكون الاصح قبل الصلوة على موكروه فيه روايتان
والخمار انه لا ينجس لكن يستحب ان لا يفعل ذلك لان الامساك ليس يوجب عليه لكنه مستحب ولا باس بالشعر
يوسف من بعد الابل والشاء فيغسل ويكحل ويباع وان كان في اخشاء البقر لم يوكل لان البقر شئ
صلب فلا يتدخل خلاف الاخشاء والنجاسات حجة من قدر القارة اذا استقطت في قارورة دهن
او حنطة فطخت الحنطة يوكل الا ان يكون كثيرا فاحشا ينزع عنه الطبع لانه لا ينجس الخبز والقليل
صوم السنة بعد الفطر متباعا كره بعضهم والخمار انه لا باس لان الكراهة كان لانه لا يؤمن من ان يعد ذكر

من دهن

ويكون تشبها بالنصارى والآن زال هذا المعنى رجل أخذ خاتم فضه وجعل نفسه من عتيق او يروج
او باقوت ونقض عليه اسمه وما بدله من اسم اسم الله ثم ونهى يجوز لانه تعامل الناس من غير تكبر وشي
ان يلبس خاتم في خضرة السرى ولا يلبس في البني لانه تشبه بالزواني ففرضهم الله وروى النجاشي
اذا سقط في الطريق في ايام يصنع فيها القرى فاخذ انسان شاة بغير اذن اربابه هذا على وجهين اما
ان كان شاة ينتفع باوراقه كالغوب ونحوه او لا ينتفع فغ الوجه الاول ليس له ان ينتفع وياخذ وان اخذ
صحن لانه ملك منتفع وفي الوجه الثاني لا يابس به واذا اخذ لا يبيض لانه يفرقه السرقين ولما سرق من ابيهم
ومات ابيهم وموارثته لم يوارثه في الاخرة وانتم في السرقه اما عدم اللواخذ لان الدين انتقل اليه
واما الاثم بالسرقه فلانه جنى على اللورث وهذا للسلم يدل على ان من له من على آخر وما ظلمه من القرض
ومات صاحب الدين انتقل الى ورثته وموانم وسباني هذا للسلم في باب الكراهيه علامه السبي
ولا ينبغي للصغير ان ينجس بده ولا ارجله لان ذلك تزيين وانما يباح للشار ولا ينبغي للرجل ان يتخذ
غوانا كلبا الاكل بحسن حاله لان كل ارضها كلب لا يدخل للملايكه رجل وابنه في الصحا وادنى اللعانه
ومعها من الاما ملكي لاحد من احدى بالامه الا بالابن اثنى بالامه لان الاب لو كان اثنى كان على الابن
ان يبنى اياه ومتى سقى اياه مات على العطش فكذلك هذا اعانه على قتل نفسه وان شرب طوي لم يمس الاب
على قتل نفسه فصار كرجل قتل نفسه ولو قتل غيب فقتل نفسه اعظم اثما رجل نسي امراته ينبغي ان يتخذ
وليمة لان الوليمة حسنة وتضيها ان يدعوا الجيران والاصدقاء والاقربا ويصنع لهم طعاما
ويذبح لهم وان اخذوا من ينبغي ان ينجس من دعاه وان لم يفعل كان اثما فان كان صايما اجاب صا
وان كان غير صايم اجاب اكل والاباس يضر ليلمة العرس بالدف لشهره واعلان النكاح والاباس
بان يدعوا يومئذ ومن غدت ومن بعد الغد ثم انقطع العرس والوليمة لان العرس والوليمة لا ينقطع
برمان قليل وينقطع برمان طويل مقدار ثلثه ايام رجل جعفر في ان يغيرو ملكه ليدفن فيه ميتا له
فدفن غيب لا ينبغي الغيب ولكن يضمن قيمة خضر جمع بينهما وان دفن الميت في ارض غيره بغير
اذن لالكه فالملك اختيار ان شاء امر باقوا الميت وان شاء سوى وزرع فوقها لان الارض ملكه
طاهر وباطنه فلم يستحلها من حيث الظاهر والباطن وله ان يتولى الباطن وينتفع بالظاهر
نهر لرجل في ارض رجل آخر ارضه صاحب النهر ليدخل ارضه ليعالج النهر ليس له ذلك لانه ملك غيب

فمنع

فيمنع بطن النهر فان كان النهر متبعا لا يقدر للشئ فليس له ان يدخل الارض لانه ملك الغيب فلا بد منها
الا ما من صاحبها **باب الكراهيه بعلامه الباء** امرأه غاب عنها زوجها في ارجل
يخبر بموته ورجلان يجزان حيوانه فان كان الذي اخبر بموته شهدانه عاين موته او شهد جنازته
وكان عدلا وسعها ان تعتد ويروج لان الذي شهد الموت عاين شيئا لم يعرفه شاهد الحيوة هذا
اذا لم يورخ شاهد الحيوة واما الفارخا بتارخ بعد تارخ شاهد الموت فربما هو اولى لانها انشا
الحيوة في زمان لم يثبت شاهد الموت **باب الكراهيه بعلامه التاء** رجل له كلب
عقور كل ما يمر عليه يعقنه فلا هل الوفيه ان يقتلوا هذا الكلب لان دمع العنبر واجب فان بعض قتل
هل يجب على صاحبه الضمان هذا على وجهين اما ان يتقدموا على صاحب الكلب قبل القبض او يتقدموا
فغ الوجه الاول لا ضمان عليه لان فعله مقصور عليه وفي الوجه الثاني عليه الضمان وحمل هذا الجوفه
الحابط للمالك وفيه نظر رجل مات واجلس وارثه رجلا بقر النران على ثوب نكلوا فتم من كره
ذلك الصحيح انه غير مكروه ويكون للاخف في هذا الباب قول محمد بن الوليد ولذا حكى عن الشيخ ان يكر
العياضي انه اوصى عند موته بذلك لو كان مكروها لما اوصى به رجل سمع اسم النبي عم لاجب الصلوة
لانه في الجملة فرض لا عند كل سماع رجال اراد ان يعلم النجوم فان كان يعلم مقدار ما يعرف بمواقيت
الصلوة والعقبلة لا يابس به لانه محتاج اليه لا اداء الصلوة وما عداه حرام رجل سمع اسم الله تعالى يجب عليه
ان يعظم ويقول سبحان او يقول تبارك الله لان التعظيم لله واجب في كل زمان لقوان العمل والعرب
بالنار مكروه لان في الحديث لا يعذب في النار الا اربابها واما طردها حيا مباح لكن بكون من طريق
الادب قتل لادب حلال لانه صيد لا سيما اذا كان فيه ضرر عام رجل غرس نخرا على حوض اهل الوفيه
ثم قطعها بعد ذلك ثم نبت اشجارا من غرقه يكون الاشجار للغارس لانه نبت من ملكه امرأه اذا
وجدت الداء والراحلة الا ان يحرقها فاسق لاجب عليها الحج لانه لا تكثر بالحج فاسق اذا ماتت فان
في الصبي يصنع به القرب وتكفن بذلك لان القرب للصبي لو وقع في نجاسة فيغسل بكني ذلك
كذا هذا التداوي بلين الاثان اذا احتاجوا اليه لا يابس به وفيه نظر لان لبن الاثان حرام والاششاء
من الحرام حرام اذا وضعت للمرأة حرقه في الموضع الذي يعد من الطاهر وابنت انتفض وصونها
ولا تعد صونها لانه خارج وانتفاض الوضوء بعند الخروج ونساء الصوم بعند الدفول واذا وضعت موضع الوضوء

عنه

ويعتقد من الباطن لا يتحقق وضوءه ويعتقد صورها لوجه العكس أصحاب السلطان اذا قبل رجل
بين يديهم الارض تعظيما لا يكفر لانه يريد به الخيرة من العباد وقد مر في باب السير بعلامه الواو
التي اذا كانت موقوفة لا ينبغي ان يعزك ويضرب فيها لكنها يسكن حارة امراده على سطح
ولدها لاننا لم يستنبي خطفته لان قبل ذلك لا يكون ولدا رجل اثار الفسق في داره فينبغي له
الناس وان انكف لم يتعوض له وان لم ينكف فالامام بالخيار ان شاء اجسه وان شاء لم يسلط
ولم يشاء ان يجسه من ان لان الكل يصلح تعزيرا له لا ينبغي ان يتصدق على السابلة في الجامع لانه اعانة
على اذى الناس قال خلف بن ابوب لو كنت قاضيا لم اقبل منها من يتصدق في الجامع قال ابو بكر
اسمعي الامام هذا فلسف واحد يحتاج في كفارته الى سبعين فلسا لكن يتصدق قبل دخول في المسجد
وبعد خروجه عنه مسلم وعاه نصراني الى دار منيا وليس بينهما صدقة ولا مخالطة غير ما جرت بينهما
من سمجة التجارة حل له ان يذهب لان فيه ضربا من البر وقد مر ان البر من لا يقام لنا في الدين امراته
في بطنها ولد غرحت احدى يديها وبني غراف كيف تقبل حتى لا تلحق بالولد ضرر ان امكها ان ماخذتها
يجعل يده فيها يفعل وان احتاجت الى ان يرضع عن يمينها او عن يسارها او عن امامها وساق او راسا
لمكها اداء الصلوة ففعل لان الجمع بين حق الله وبين حق الولد ممكن بكن وضع اللحية على الخبز لان فيه استخفا
كن يوضع الملح وحده على الخبز ولذا قال ابو القم الصغار لا يجد نية الذهاب الى الضيافة سوى ان امر
يرفع اللحية عن الخبز ويكره مسح الاصابع والسكبي على الخبز وكذا يكره وضع الخبز في جنب القصة ليشرك
القصة وكذا يكره تعليق الخبز على الخوان لما قلناه بل يوضع حيث لا يعلق الا اوب في غسل الايدي
قبل الطعام ان يبداء بالشبان ثم بالشيوخ ولذا غسل لا يمسح بالندبل لكون الغسل اثر باقيا
وقت الاكل والادب في الغسل بعد الطعام ان يبداء بالشيوخ ثم بالشبان ويمسح يده بالندبل
لكون اثر الطعام زائلا بالاكليم والسنة ان يغسل الايدي قبل الطعام وبعد رجل وجدها
في القبعة فهذا على وجهين اما ان وقع في ضيق ان هذا طريق احد ثوابه على القبول او لم يقع في الوجه الاول
لا يمسح لانه محدث وفي الوجه الثاني يمسح لانه طريق ولم يعلم كونه محدثا والقعود على القبول لا ينبغي ان يفعل
لما دل على بعض النعمان انه قال لان اجلس على الخبز احب الي من ان اجلس على القبر ليس التياب
للحيلة مباح ان كان لا يتكبر لان التكبر حرام وكذا لا بأس بجمع المال اذا كان من الحلال ولا يتكبر ولا يجمع

بها

عرب

بها

به الزايفين ولا يمنع حقوق الله في القوم والحيلة في الناطقة هل جل هذا على ثلثة اوجه اما ان نكح
متعلم مستورا ونكحه على الانصاف لا سمعت اقول من يريد السمعت ويريد ان يطرح في الوجه
الاول والثاني جل وفي الوجه الثالث لاجل بل عمل كل حيلة يدير عليها ليدفع عن نفسه لان الحيلة لدفع
السمعت شروع فكونه الله في المنام نكح المشايخ فيه قال الكز مشايخ سمعت لا يجوز حتى قبل لا يجزى
مضا ان الرخص يقول والبيع للنام فقال احمد ان مثل الاله الذي رابت في المنام كثر اما نراه في الرؤيا
في كل يوم قال ابو منصور الماتريدي رحمه الله موثر من عباد الرحمن واسحق جواب احمد والسكوت
في الباب احسن رجل قال لا تقول اكلت من غرتي فقال خمسة وقد اكلت عشرة لا يكون كاذبا وبانته قضاه
لانه اكل عشرة والخمسة موجودة في العشرة ولذا الحلف بالطلاق والعنان لا حث قال في الكتاب
وكذا اذا قيل له بكم اشتريت هذا العبد قال اشتريته بماية وقد اشتريته بأتين لا يكون كاذبا ولو حلف
بالطلاق والعنان لا حث لانه اشتراه بماية وزبادة عليها رجل له وارثوا جرحها فجاء انسان
بابل وانما في داره واجتمع من ذلك عير كثير فهذا على وجهين اما ان ترك صاحب الدار على وجه الاباحة
ولم يكن اراده ان يجمع او كان من رايه ان يجمع ففي الوجه الاول كل من اخذ منها فهو اولى لانه مباح وفي
الوجه الثاني صاحب الدار اولى لانه اعذر الدار للاخر وسياتي في كتاب الوقفة بتمامها اكل هذا الزبيب
قبل ان يفتح فيه الروع لا بأس به لانه انما يستحق اسم البينة من له روع وقد خرج منه رجل المستاجر رجلا
لضرب الطبل ان كان لله لا للجهل لانه مهصية وان كان للغزو والغنا فله كونه طاعة الله طاعة
خير النفي الذي جاوره من قبل اهل الدوم على من حلفك على من سمع ولم الزاد والرحلة ولا يجوز
التخلف الا بعد زيبين لان الجهاد عند نفوس العام فرض العين المسجد اذا ضاق على الناس وخشيه
ارض رجل يوضع ارضه بالقيمة كرها لما دوى عن عمر الهيا بنة رضي الله عنهم في ارض مسجد الحرام حين
ضائق اخذوا ارضين بكن من اهيابها بالقيمة وزادوا في المسجد الحرام حرم السبيل رفع منه رجل
جرة لا ينبغي ان يضعها على خط الحوض لانه جماعة للسائين فان فعل فاصاب شئ حتى تلف بغير
لان الانتفاع حتى الجماعة مقيد بشرط الضمان قوم جلوس من عليهم رجل فقال السلام عليك فذا على
وجهين اما ان قال السلام عليك فزيد او لم يسم كن اشار في الوجه الاول اذا اجاب بغير زيد
لا يسقط الفرض عن زيد لانه سلم عليه خاصة وفي الوجه الثاني يسقط لان قصد التسليم على الكل وقد مر هذا

بها

بها

في باب الكرامة بعلامة الفون اذا راي اللطال كمن ان يشرق اليه لان اهل الجاهلية كانوا يفعلون ذلك
للتسمية باسم لم يذكروا الله في عباده ولا ذكروه وسواه ولا استعملوا المستعملون من المسلمين تكلم للشيخ فيه
والاولى ان لا يفعل امراته ماتت وقد اتى على حملها سبعة اشهر وكان الولد يتحرك في بطنها فلم يفتن
بطنها ودفنت ثم رويت في المنام انها يقول ولدت لابن القبر لان الظاهر انها ولدت ميتا رجل
يصل ويضرب الناس باليد واللسان لا عينية فيه ذكره عاتية قال عوم او كرو الفاجر بما فيه وان العلم الطراز
ليزجوه فلا تم عليه اذا اهدى الفواكه الى الصبي الصغير يحل للاب والام الاكل لان يريد بذلك تذكير الاب
والام عاقبة لكن اهدى الصبي الصغير استغفار الهدية قوم بنوا مسجدا واحتاجوا الى مكان يسع
واخذوا من الطريق واهطلوا في المسجد فذا على وجهي اما ان كان يضر باصحاب الطريق او لا يضر في
الوجه الاول لا يجوز وفي الوجه الثاني رجوت ان يكون لابي اسبى به السلطان اذا قال يبعوا الخبازين غرة
امنا بالدرهم ولا ينفقوا من ذلك يوما او شتا فاشترى من اهدم عشرة امنا ولجنا زجاجا انه
ان نقص ضره السلطان لا يحل اكله لان في معنى الكرم والحيلة فيه ان يقول للشري للخباز بيع متى للخبز
كما يحب فيه البيع ويحل الاكل ولو اشترى عشرة امنا كما امر السلطان ثم قال للخباز اجزت ذلك البيع
جاز وحل اكله لان الكرم لو مضى بيع البيع والشفقة في حق الاولاد ان يقول الاب اذا اراد امر اخو
بودى ان يسرا ففلان كاد كما رغبوا في لانه لو امر الابن رعا بعد ارض الاب فيصير عاقا فبني
عقوبة العاق للكلوس في المسجد ثلثة ايام للصبي مكروه وفي غيره جازت الرخصة بثلثة ايام وركم
احسن لقوله عم لا يحل لامرأان يؤمن بالله واليوم الآخر ان تجلس على ميت ثلثة ايام الا على زوجها الحرة
والاختفاء احسن والاباء انما اذا الضيافة عند الثلثة ايام لان الضيافة يتخذ اجل السرور
او خاء السر على الميت مكروه وقال في السير الكبير محمد رحمه الله نضا لانه زينة وتكبر طلبه العلم
اذا كانوا في مجلس واحد ومعهم محارب فكتب واحد منهم من محبي صاحبه لابي بذلك لان الاذن
نابت بطريق الدلالة فانه لو استاذن لا يقتل رجل قال اذا تناول من مالي فلان فهو حلل فيستأذن
فلان من غير ان يعلم باباحته جاز والاضمان عليه وان قال كل انسان تناول من مالي فهو حلل قال
محمد بن سلمة للخبز ولزنا دل غنى وقال ابو نصر محمد بن سلام موجابا وبو نصر محمد بن جلال اباحة والاباحة
للمجهول يجوز ومحمد بن سلمة جعل هذا البراء والابوا لاعتن المجهول بالبيع ويقول ابو نصر عسى اذا كان في المسجد

مجمع او صهر مخوف او خشن مجمع لابي ان يمس الرجل عليها لانه لا حرم لها انما الحرة المسجد فان كان
الزنا مستظما اخلف في المشاع والصحيح ما قاله ابو القاسم الصغار لا يحل لانه في حكم المسجد رجل منع امراته
من الغزل فلم ذلك لانه ليس عليها من غزل البيت من الطيب والكس الا حضا منه الاولاد استخافا لانه
الرفاع في ايام النير والزنا بالابواب مكروه وحرام لان فيها اهانة اسم الله تعالى رجل انش السكر فرفع
في حجر رجل فاخذ ثوبه فوجاز اذا لم يكن صاحب الحجر يمنع الحجر فيمنع فيه السكر لان في الوجه الاول
ما اخذ وفي الثاني اخذ الزينة اذا اذن بها صاحبها جاز لما روي عن النبي عوم انه اخذ يوم النحر خمسة اشهر
ثم مال من شاء منكم فليقطع لابي لا كمال يوم عاشورا وهو المختار لان النبي عليه السلام تحلى بملته
يوم عاشورا ارض حلت مغية بعد ان كانت فيها قبور المشركين من الجاهلية فان لم يمس اثار للمشركين
لاباس به وان بقي من عظامهم وغير ذلك نكس في رفع الانار ويتخذ مسجدا لما روي ان مسجد رسول الله صلى
فل ان يتخذ مسجدا كان قبور للمشركين واتخذت مسجدا حرام برى دخل وارجل ودفن فيها جاز
واخذ فان كان صاحب الباب رة الباب وسد الكون فهو لصاحب الدار لانه احسن فلكه وان لم يغل
فهو لمن لانه لانه منع لم يملكه صاحب الدار ولو كان له حمام فجاها حمام ثوب ودفن فلولد لصاحب الدار
لان الولد تبسع الام النصراني افا تعلم القرآن يعلم لما قلناه خيرة جلالة سرفين فان كان
على صلاته يدي ويوكل الخبز لانه لم يتجنس رجل رفع الجمد من السقاية وحمله الى منزله يكن ولا يخل
لان المقصود هو التزج من الجمد منها السابق يجوز في اربعة اشياء في الخف من العبد والحاف من العبد
والنصر من العبد والشيء بالاقدام يعني العدو وانما يجوز اذا كان البدل معلوما من جانب واحد
بان قال احدهما ان سبقتك ففلك كذا وان سبقتني فلا شي على لك اما اذا كان البدل من الجانبين
لانه قار وانه حرام الا اذا دخل امتحنا بلا بينهما فلا شي له فيشدد كوز ويحل وهذا الماكوز اذا فرسه
ما قد سبقن وسبقن والمراد من الجواز للخل والطيب لا الاستحسان لانه لا يصير مستحفا وكذا كوز
ما يقوله الامرا ان يقولوا للامتنين ايكم فله كذا وانما يجوز هذا في الاشياء الادوية لا في غيرها لانه لم يرد
في غير الادوية ان رجل برجله حراصة يكن للعاجلة بعظم الخنزير لانه محرم الاستماع رجل له على غيره
فتقاصا فتمتع ظلمات صاحب الدين نكلوا قال بعضهم ومع كثر المشايخ منهم احد الروماني وعيسى النعماني
بان المحضومة للاول كذا قال في الكتاب لكن لم يذكر ان الدين لمن يكون ومضى محمد بن سلمة في كتاب النقيب

والضار والفقير أبو الليث ان الدين للبيت الاول وان ادى الى الوارث وابراه الوارث يبرأ لكن
الاحتياط ان الدين للوارث لكن المحصورة في النظم بالمنع للاول لاني الدين اذ الدين ينقل الى الورثة ينبغي
لحامل القرآن ان يختم في اربعين لقوله يوم بعد الله من عمره رضي الله عنهما واقراء القرآن في اربعين رجلا
مات وابنه يعلم انه كان يكتب من حيث الاجل ولكن لا يعلم ذلك بعينه يوم عليه فاليوارث حلال له لوجه
للتعلق في الحكم فيصرف فيه حيث شاء ولا يؤمر بالمصدق لما قلناه فان تورع ومصدق كان اولى لكن
يتصدق بنية خصم ابيه رجل كني ابنه الصغير بابي بكر او غير كره بعض المشايخ ذلك لانه كذب لانه ليس
لذا الابن ابني اسمه بكر حتى يكون مواليا والصحيح انه لا باس فان الناس يريدون به الغال انه سمي
ابا في ثاني الحال لا التحقق لخال الجوز الذي يلبس الصبيان بواكل لما دوى ان ابن عمر كان يشتر الجوز
لصيانته يوم العيد الاول يلبسون به وكان يأكل منه وهكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى رضي الله عنهما
وهذا اذا لم يكن على سبيل الفداء اما اذا كان هذا الصنع حرام ويستحب القبول له فالعزم قبله وان
الشیطان لا يقبل وذلك بين المجلبين بين راس الشعر وراس الخنصر امرأة ماتت وبها حصل يعلم انه
حتى ينق بطنها من الشق الايسر لان الله لم خلق حوام من الصنع الايسر فالولد يكون من الجانب الايسر
رجل قال لا افر جميع ما تاكل من مالي فقد جعلتك في حق فهو حلال له بالاتفاق ولو قال جميع ما تاكل من مالي
مقدرا اترك لا يبرأ هكذا قال جهنا وهذا غير سديد يبرأ على قول محمد بن سلمة فلان في المسئلة الاولى
طريق الجواز هو البراء واما على قول له نصر فلانه يمكن تقيح هذا البراء بان يجعل ابراهيم يلقبه بالتأخر
فيكون ابراهيم عن دين لازم لا عن العبي اهل عصر اذا اجتمعوا على ترك الختان جازهم الامام لانه سنة
كما جازهم في سائر السنن **الاب** اذا احتاج الى تناول مال ولان هذا على وجهين اما ان كان في الضر
واحتاج لقوة او كان في اللقاة واحتاج لانعدام الطعام معه ففي الوجه الاول اكل غير شيء وفي الوجه
الثاني اكل بغيره لقوله عم **الاب** احن بال ولان اذا احتاج اليه بالمعروف والمعروف له يتناول غير شيء
اذا كان فقيرا او بالقيمة ان كان موسرا **رجل** مياوي اخيه المسلم على وجه الاهتمام لا باس به لان
هذا ليس بغيب اما الغيب ان يذكر مریدا للبيت النقص **رجل** ذكر الله وسبحه في المجلس النقص فهذا
على ثلثة اوجه اما ان نوى ان النقص يشغلون بالنقص وان اشتغل بالنسج او سجد على وجه الاعتدال
او سجد على انه يجعل على النفس في الوجه الاول حسن وهو افضل من سجد الله في السوف ونوى ان اشرف

مشغلون

مشغلون بامور الدنيا وانا نسبح الله ثم كان افضل من ان يسجد وحده في غير السوف وفي الوجه الثاني
كذلك ويجوز على ذلك من الوجه الثالث بان كني الى تاجر لينتري منه ثوبا فيا والبائع يترقب فلما فتح التاجر
البائع سجد لله او على نية اياه بذلك لعل الله لا يشترى جوده كان مكروها كذا هنا **رجل** مياوي من انا
هل له ان يترى بها وينزل بها فهذا على وجهين اما ان كان لها حايطة او لم يكن ففي الوجه الاول لا لان الحايطة
ويصل على ان لم يرض بالمرور وفي الوجه الثاني لا باس لانه لا لانه على انه رضي به هكذا ذكرهنا وللغير في الباب
عاقبة الناس **رجل** اكل خبز امع اهل فاجتمع كرات الخبز ولا يشترى ثوبا فله ان يطعم الدجاجة او اثاة
او البقرة وهو الافضل لان هذه الحيوانات جازية ولا ينبغي ان يلقية في النهر او على الطريق الا اذا الفاه
في الطريق لاجل النمل لتاكل النمل هكذا فعل بعض السلف رحمهم الله التحليف بالطلاق والعناق والبيان
للعظيمة لاجد لان السنة وردت بالتحليف بالله فلا يجوز تغيير السنة ومن مشايخنا من رخص ذلك
هكذا اخي الامام علي الفضل الصمد لان الناس بها ونوا بالخلق بالله ولولم يحرم ذلك لانه هبت اموال الناس
وصماهم فاذا نعت انه لا يجوز فاذا بالغ للشفقة في الفتوى معنى بان الله للقاضي غير الاعضاء في الحام
مكروه لان الخادم اما يفعل ذلك عن شدة وهذا اذا كان من غير الضرورة فاما اذا كان عن ضرورة فلا باس
جوز اكل الفخار والكثير من النهر الجاري وان كثر لان هذا يفسد اذا ترك فيكون ما دونا ولانه اذا **اجتمع**
المسلمون والكفار بسلم عليهم ويقول السلام عليكم وينوي بذلك المسلمين ودين الكفرة ولو قال السلام مني
من اتبع النبي جوز **مسلم** قال اكل الله بقائه فهذا على ثلثة اوجه ان نوى ان الله يطبقه بقائه بسلم
او نوى انه يطبقه بقائه ليؤخر الجزية عن ذل وصغار او لم ينو ثلثا ففي الوجه الاول لا باس به لانه وقاه
بلا سلام وفي الوجه الثاني كذلك لان فيه منفعة المسلمين وفي الوجه الثالث لا يجوز **رجل** وضع طشتا على سطح
فاجتمع فيه ماء المطر فجا وجار ورفع ونزاعا ان وضع الطشت كذلك لقوله لانه الحزن وان لم يضع
لذلك فهو للواقع لانه مباح غير محرم ونظر هذا الصيد وسعر السكر للمرأة اذا كان بين نفسها وزوجها
لا باس بذلك لان هذا فعل مباح لفصل المباح حشيش للجد لادى به فزع رجل ان لم يكن له قيمة فله
ان يرفع وان كانت له قيمة فلا يرفع لانه من المسجد وان كانت له قيمة فلا اهل المسجد ان يسجد وان ذنوا
الى الحكم هو اوجب وكذا الجنابة والنفس لافاضل يسجد اهل المسجد والمخاراة ليس لهم ان يسجدوا الا
بامر الحاكم لان البيع يعتمد الولاية ولا ولاية لهم الكافر اذا دعى الله ثم هل يجوز ان يسجد بجاهه اصلح

منهم من قال يجوز ومنهم من قال لا يجوز لانه لا يدعوا الله لانه لا يعرف طاقه وان افركن وصفه بالابليق به
قد نقص اقران وماروى دعوة المظلوم وان كان كافرا يستجاب معناه ان سمع كافرا النعمة لا كافرا
الدانة قال عزم من ترك صلوة متعمدا فقد كفر فعنه كقران النعمة لا كقران الدانة ومنهم من قال يستجاب
لان الله تعالى قال حكاية عن ابليس رب انظرني الى يوم يبعثون قال انك من النظرين وهذا اجابته وبينه
وجل يبيع التعويذ في السجدة الجامع ويكتب في التعويذ التورم والنجيد والفرقان وباخذ عليه مالا ويقول اني
ادفع العدي لاجل له ذلك لانه اذا دفع العدي لاجل له اخذ المال على العدي رجل جمع المال وسكن مضيا
مطربا هل يباح له ذلك لانه كان من غير شرط يباح له لانه اعطوا المال عن طوع سماع ضرب للمالك كالفرد
بالغصب وغير ذلك حرام لانه من الملاهي قال عزم للملاهي مصيبة والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر وهذا
فرج على وجه التشديد لعظم الذنب الا ان يسمع من غير اختيار فيكون معذورا والواجب عليه الاحتراز
ما امكن لما روى انه عزم اه حله اصعب في لفظة تقبيل يد العالم والسلطان العادل جاز لما روى عن سفيان
انه قال تقبيل يد العالم والسلطان العادل سنة فقام عبد الله بن المبارك وقيل راسه وقال حسن هذا
غيرك واما تقبيل يد غيرهم قال بعضهم ان كان الرجل يامن على نفسه وينوي حسنة ويويعظم السلم والكرام
لاباس به والمختار انه لا رخصة فيه عن المتقدمين الا لما قلناه من الخطب الذي يرضى من الله ان كان لا يقبله
وقت الاخذ حلال له لانه ما دون ياخذ ولا لثة امرأة تطبخ مرققة فدخلت زوجها مع قريح من خمر فغضب
في القدر فغضب المرأة في القدر خلا حتى صارت القدر من الخمر منه محال لا يقدر على اكلها الا ان يتخذ منها شيء
من الخلاوة ان صارت للوقت بمنزلة الكل في خوضها لا باس باكلها لانه صارت خلا صارت طعمه وجلال
وقعت منها خصومة وبما من عرض الناس فذهب احدما واخذ خطوط الفتوى وذهب الى خصمه
فقال خصمه ليس كما افتموا او قال لا يعمل بهذا كان عليه التعذر لانه باشر المنكر رجل دخل الى السلطان
فقدم اليه شيء من المأكول فذا على ثلثة اوجه اما ان اشتراه بالثمن او لم يشتره وهذا الرجل لا يعلم انه من المحسوب
بعضه او يعلم فني الوجه الاول والثاني حل له اكلها اما الاول لان العقد لم يقع على الثمن للشارية لا يمكن
حسم في نفس البيع واما الثاني لان الاصل في الاشياء والاباحة الا اذا قام دليل للحرمه واما الثالث فلانه
علم حرمة الترخيص لقراءة القرآن فكل من اشاع فيه قال بعضهم لا باس بقوله عليه السلام زينوا القرآن باصواتكم
وقال ليس من امن يتقن بالقرآن وقال بعضهم لا يجل ولا يجل الاستماع اليه لانه يشبه بفعل الفسقة في حاله

فهم ولهذا المعنى كره هذا النوع في الاذان رجل قال لا احب القوم اما ان اراد انه احبهم رسول الله فاما لا احبه
او قال كل من احب الله فاولا لغير حيث استحق رسول الله والثاني لا رجل عزله امراته بغير اذنها
لما يخاف من الولد السوء في هذا الزمان فطام حجاب الكتاب لئلا يسمع وذكره من ان يسمع والزماني
ولا باس للمعلم من اخذ الابوة على تعليم القرآن في هذا الزمان صيانة للقرآن عن الضياع وحلي عن اليد
الحافظة فاكنت افني بثلثة اشياء فوجعت عنها كفت لئلا يجل للنعم اخذ الابوة على تعليم القرآن وكنت افني
ان لا يبيع المعلم ان يدخل على السلطان وكنت افني ان لا يبيع المعلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم ليجمعوا
له شئ فوجعت عن ذلك كله وانما رجع عن ضياع العلم والقرآن والمحقق وسيا في تمام اخذ الابوة على تعليم
القرآن في كتاب الاجازات يصلح على اللؤلؤ ان يعلم عبد القرآن بحسب عليه بقدر ما يحتاج اليه لا اداء الراغبين
قراءة اشعار العرب لكان فيها ذكر الخمر والعش والظلام يكن لانه ذكر الفواحش رجل اتى الفواحش
ثم تاب وانا اب الى الله ولا يعلم القاضي بفعله حتى لو علم لا يورث اقامته لانه عليه لان السر انما اخذت
كتاب ١٥ اللفظ واللفظة وفيه ما يدل المغفور والابق باب اللفظ
واللفظة بعلامه النون عزم اجتمع في مكان اجتمع من برون فجاوذا واللفظة فذا على اربعة اوجه
اما ان كان اربابا يجمعون ذلك او امرؤا غيرهم يجمعوا برون او كانوا يشجون على كل او كان غير هذه الهيئة
الثلثة في الالوه الثلثة لا يجوز لاصدان ياخذ بغير لفظهم لانه ملكهم ولم يوجد منهم الاباحة وفي الوجه الرابع
جاز لانه وجد منه الاباحة دلالة وقد مررت للسلم في باب الكراهية بعلامه السين رجل اسكن الحمام
ان كان بغير الناس يبيع وروى ان هارون او مامون راعكة من الحمام شيا كثيرا فامر ياخذ حمله منها
واخرج الى الكل وبيع وصدق بلجها واعطى لكل حمام ذبحا حراما اذا اخذ الانسان بروج الحمام في قوته
ينبغي ان يحفظها ويعلمها ولا يتركها بغير علف حتى لا يضر بالناس فان اختلط بها حمام غيرها وكان
اهلبا لا ينبغي ان ياخذ وان اخذ طلب صاحبه لانه بمنزلة الضالاة واللفظة فان لم ياخذ وانزع
عنده فان كان الامام يبيع لا يبيع من لفظه لان الفسخ يبيع وان كان الامام لصاحب الفسخ والغرب
ذكر ولا يفسخ له لان الفسخ والبعض لصاحب الام فان لم يعرف ان في بوجهه غريب لاشي عليه انشاء الله
لان عدم العيب اصل سكران فاصب العقل وقع ثوبه في الطريق والسكران نائم في الطريق فجاو رجل
واخذ ثوبه لحفظه فملك فلا ضمان عليه لان ذلك الثوب ضايع وهو بمنزلة اللفظة وان اخذ الثوب من تحت راسه

او خاناً من يده اوكيا من وسطه او راعيا من كنه ليعظمها ان يخاف منياعه فذلك ضمن لان السكران
حافظ طامعه لان الناس يخافون من السكران **رجل غاب** جعل داره في يد رجل ليعمرها فذبح اليه عالم
لحفظ ثم فذل الدافع فلم ان يحفظ وليس له ان يعمر الدار الا باذن الحاكم لانه لعل قد مات ولا يكون وصيا
موت للفقير كيف يحكم وهو من سائل للسلطان رجل مات في البادية فلما صاحبه ان يبيع متاعه وراح وحمل
الدراسم الى اهله لانه هم لهم هكذا ذكرهمنا وتمام هذه المسئلة ذكر في كتاب النفقات للخصاف السلطان
اخذ عبدا ابنا وزر على مولاه من مسيرة ثلثة ايام لا جعل له لانه فعل ما هو واجب عليه وهو غير له
الوصى اذا اخذ عبدا لبيع وجاء به لا جعل له وكذا رآه بان وشحنه كازدان اذارة للمال من ايدى النطاق
لا شيء له لما قلناه اذا جمع الدخان فانقطعت من الاوعية في انائه فهذا على رجة اوجيه اما ان كان الدخن
خال سبيل من خارج الاوعية ولا يسيل من داخلها او يسيل من داخل الاوعية او يسيل من الداخل الخارج
جميعا او لا يعلم فنفي الوجه الاول بطيب لان ما كان من خارج الاوعية ليس يمتزج وفي الوجه الثاني
للمسئلة على وجهين اما ان زاد لكل واحد من الشتر شيئا او لم يزد فنفي الوجه الاول طاب له وفي القيم الثاني
لا يتصدق ولا يستغفر به الا ان يكون محتاجا لان سئل باللفظ وفي الوجه الثالث والرابع الجواب الوجه
الثاني **باب اللفظ واللفظة بعلامه العين** رجل اخذ عبدا ابنه فجاوبه من شيء
شتر ولا دخل للصر ففر من يد الذي جاء به واخذ آخر من ثلثة ايام فجاوبه لم يكن لواحد منها جعل لانه
لم يزد واحد منها من سيرة ثلثة ايام وان جاء به الثاني من مسيرة ثلثة ايام وجعل لرجل اخذ عبدا ابنا
واخذ لانه اخذ ليرة فابن منه فقال للمولى او سلمته في حاجة ولم يابن فالفعل قوله مع عينه ضمن الاخذ لان
للمولى ينكر الامان فكان القول قوله رجل اخذ عبدا ابنا من مسيرة شهر فصار به ثلثة ايام او اكثر ليرد
على صاحبه فاعتقه صاحبه ثم هرب بعد اعنق كان له الجعل لان الاعناق قبض ولو قوت والمسلم حالها
فلا جعل له لان التدبير ليس يقبض لانه ليس بائلاف الما ليع العبد وان كان قبل ان سار به ثلثة ايام ابن
منه ثم اعنته مولاه او ورجل لا جعل عليه لانه لم يقبض المولى من يده رجل وجد لفظه مما لا تتم له اصلا
لا باس باخذه والاشناع به لانه مباح الاخذ لانه رجل ابن عبده وكل انسانا يطالبه فاصاب الوكيل
ومولاه لا يعلم ثم ان المولى باع من انسان ولا يعلم البائع والشتر ان الوكيل اخذ الغلام فالباع باطل
حتى يعلم ان الوكيل اخذ ففرق بين هذا وبين القاضى اذا اخذ وجسمه في شجته ثم باع المولى حيث جاز والفرق

ان القاضى ما يبعثه في الاخذ وبيع القاضى عنه جائز فصار اخذ القاضى وبيع عليه جائز كاخذه والا كذلك الوكيل
رجل سيب وابنه فافترقا ان فاصلا ثم جاء بها الى صاحبها فذا على وجهين اما ان قال عند السيب
جعلتها لمن اخذها او لم يقبل ذلك فنفي الوجه الاول لا يسيل لصاحبها عليها لانه مباح حيث اباح التملك
الوجه الثاني له ان ياخذ لانه لم يبع التملك كذا اختيارنا فمن ارسل عبدا له وان لم يكن من هذا الكتاب
فان اخلفا فالفعل قول صاحبها مع البين انه لم يبع لانه انكر الاباحية بجهة التملك قوم صاحبوا بعبدا
مذبوحا في طريق البادية ان لم يكن قريبا بالماء ووقع في قلبه ان صاحبه اباح ذلك للناس فلا باس الاخذ
والاكل لان الثابت بالدلالة كالثابت صرحا رجل قال لرجل ان عبيد قد ابان فان وجدته فخذ قال
نعم فاصبه للامور على مسيرة ثلثة ايام وجاء به الى مولاه فلا جعل له لانه استعان به وقد وجد الاعانة
رجل اخذ عبدا ابنا في اوبه فقبضه مولاه ثم وهبه منه فاجعل لانه على مولاه لانه ثم الرق على مولاه
قبل البينة ولو وهبه قبل ان يرد عليه فلا جعل لانه لم يبع الرق اليه قبل البينة ولو كان مكان البينة بعا
كان للجعل في ثمنه لانه وصل الى المولى عوضه فصار كموصل عنه رجل النقطة لفظه فصاعت عنه ثم وجد
في يد رجل فلا خصوصية بينهما فرق من هذا وبين الوديعه والنوف ان الثاني في ولاية اخذ اللقطة
كالاول بخلاف الوديعه رجل اخذ شاة او مغيرا فامر القاضى بالتفقه فاتفق ثم هلكت الشاة بجمع عليه
لان الاتفاق بامر القاضى كالاتفاق بامر المالك **باب اللفظ واللفظة بعلامه الباء**
الزراع اذا التقط السنابل بعد حصد الزرع وجمع كان له خاصية لانه لو لم يلتقط لم يلتقط رب الارض
فكان مباحا فصار كمنوب خلق زى به صاحبه او نواة رماها صاحبها فان رجع الراى كان الى
وان لم يرجع كان لمن رفعه كذا هنا **باب اللفظ واللفظة بعلامه السين** رجل
وجد لفظه عرضا او فريما فعرضا ولم يجد صاحبها وهو محتاج اليه فباعها وانفق على نفسه ثم اصاب
مالا لا يجلب عليه ان يتصدق على الفقراء مثل ما اتفق هو المختار لانه وضع موضع لللفظ اذا امره خالص
فذلك الصبي يضمن لانه ليس له هذه الولاية غرضات في دار رجل وليس له وارث معروف فخلق لا
بساوى حصة ورايم وصاحب الدار فقتر فلم ان يتصدق بها على نفسه بمنزلة اللقطة رجل وجد لفظه في طريق
او معارة ولم يجد من يهدى على ذلك عند الرفع فاذا اظهر يهدى عليه فاذا فعل الا يضمن لانه ليس في وسعه اكثر
من هذا فان وجد من يهدى ولم يهدى حتى جاوز ضمن لانه ترك الانها د مع القدر علم والله اعلم

كتاب الغضب باب الغضب بعلمه النون

ان يتوكلوا والمسلم يبرئ منه العفو فاذا خاضع لوجهه الى الزرع على الطائر فربطه بالمسلم والوجه الى الزرع على المؤمن وبالم كفى فيتعين العقوبة ولهذا قالوا خصومة الاربعة اشهد على الآدمي لهذا رجل لم يضمن ومات ولا وارث له يصدق عن صاحب الحق بمقدار ذلك ليكون ودية عند الله فيحصل الى خصامه يوم القيمة واثمة الرجل دخلت زرع انسان فاخرجها صاحب الزرع في ارضه فكلها فكلوا قال بعضهم يضمن لانه ليس له ان يخرجها وانما له ان يامر صاحبها بالخراج والصحيح ما قاله اكثر المشايخ ان يخرجها من الزرع ولم يبقها بعد ذلك لا يضمن لان له ولاية الاخراج لانه فعل على ما يجب على المالك لم يفعل اذا فرغ الامر الى القاضي وان اخرجها من الزرع وساقها اكثر من ذلك قال ابو نصر ان ساقها الى مكان يضمن عليها من زرعها لا يضمن لانه كان امره من زرعها وقال اكثر المشايخ يضمن وعليه العتوى وكذا الدرع اذا جرد في باد وكه بقره لغرضها فتردها قدر ما يخرج من يادوك لا يضمن لما روي عن جابر بن عبد الله السجستاني انه راع بضبعة فداى فيها بقره لغرضها فطردها وقال الا يابى يعني لا يسكن الضالة الا الضال فاذا وجد بقره في زرعها فاضرب صاحبها ليخرجها فاخرجها صاحبها فانفسد الاربعة الزرع عند الاخراج فذا على وجهين اما ان اخرجى ان واثمة في زرعها ولم يامر بالخراج او اخرجها بالخراج ففي الوجه الاول يضمن لانه لم يامر بالخراج وفي الوجه الثاني لا لانه امر وقد فعل بامر رجل غضب من انه خطئة او شغبوا فوجدوا لالكر الغاصب في بلدة لفرى وشغبوا في تلك البلدة اقل او اكثر فهو بالخيار بين ثلثة اشياء ان شاء اخذ منه الحال لانه مضمون بالمثل وان شاء اخذ قيمته يوم يخضعان في البلدة التي غصب فيها وان شاء صبر حتى يرجع الى تلك البلدة فيأخذ منه مثله رجل من اهل الجلس اذا قام وترك ثيابه عندهم فذلك فهم ضامنون فان قام واحد بعد واحد فالضمان على القوم لان في الوجه الاول النظر حافظون وفي الوجه الثاني تعين الاخر حافظا فصار هذا كمن باع ثوبي خطئة من قنبرين ثم هلك القنبر من ثيابه تعين القنبر الثاني للعقد وسياتي اجناسها في كتاب الوديعة رجل غرس شجرة على طرف نهر عام فجاو رجل ليس بشرك في النهر يريد اخذ بقلعها فان كان ذلك يضر اكثر الناس فله ذلك لان الحق للعامة والاولى ان يرفع الامر الى الحاكم حتى يامر بالقطع رجل ربط حمارا على سارية فجاو لفر وربط حمارا لفر على تلك السارية فضمن احد الثمارين الا فر فذا على وجهين اما ان ربطا في موضع كان كان لها ولاية الربط ففي الوجه الاول لا يضمن صاحب الحمار لانه لم يضمن من الربط والربط ليس بخيانة

الذي ذكره

كما في ١٦ **الغضب باب الغضب بعلمه النون** نه مضروب فاره انسان التوضي به او الشرب منه فذا على وجهين اما ان لم يحول الغاصب النهر عن موضع او حول ففي الوجه الاول جاز لان للناس شركا في الماء وفي الوجه الثاني يكن لان ذلك انتفاع بملك الغير فصار كالصلوة في الغصون خشاب يدخل الخشب في منزله في سكة غير نافذة فاره اهل السكة منعه عن ذلك فذا على وجهين اما ان وضع على ظهر الدابة او طرحه طرعا يضر بنيانهم ففي الوجه الاول ليس لهم منعه لانه لم يتصرف في الطريق الا باذخال الدابة وله ذلك وفي الوجه الثاني لهم ذلك حيث يعرف في ملكهم على وجه يضر بهم رجل له على كثر من فخره ان الغنم قد مات فقال جعلته في حقل او دهنه منه ثم بان انه ميت فليس له ان ياخذ منه لانه وهبه مطلقا غير مقيد بالنظر رجل استهلك لرجل ثوبا ثم جاء بقيمة فقال للغصوب منه لا اريد بها ولا اجعلك في حقل يرفع الى الحاكم حتى يجنب على القبول لان في الاخبار على القبول تعلق حق التملك ومو البراءة عن الدين فان لم ترفع الى الحاكم وضع عندك فذا على وجهين اما ان وضع في حقه او في يد ابيه يديه ففي الوجه الاول والثاني يبرأ لانه حصل الثمن حقيقته وفي الوجه الثالث لا يبرأ لان الوديعة وغير الغصب فان هناك اذا وضع بين يدي صاحبها يبرأ لان الواجب باب الدين قبض العين يستحق مواضعه وقبض لا يحصل الا بذلك رجل قلع ثالة من ارض رجل وغرسها في ذلك الارض في ناحية اخرى وكبرت كانت الشجرة الذي غرسها وعليه قيمة الثالة يوم قلعها لان الشجرة حصلت بيمينه يوم الغاصب بقلع الشجرة الذي غرسها فان كان قلع الشجرة بغيره لا ارض يعطى صاحبها قيمتها رجل كسر دراهم انسان فاذا هي ستوقفة لاني اعلم لانه ظهر انه استهلك مالا اطراف جذوع شاخصه على جدار رجل موجاه ومن حال لا يحمل مثله فقطعهما صاحب الدار فذا على وجهين اما ان اعلم انه يقطع حتى يرفع او قطعه ولم يعلمه ففي الوجه الاول لا يضمن لانه ومن يقطع وفي الوجه الثاني يضمن لان لصاحب الخندق ان يقول يكسني ان اخرج الخندق صحى رجل جرف غصنا بغير اذن صاحبها وحمل صوفها لئلا فالبلد له بكل حال لانه جعل بيمينه وعليه ضمانه فيبعد هذا للمسئلة على وجهين اما ان لم يضمن قيمة الغنم جزء الصوف او نقص ففي الوجه الاول عليه مثل ذلك الصوف لانه وزني فكان مثليا وفي الوجه الثاني صاحب الغنم بالخيار ان شاء اخذ صوفها مثله وان شاء اخذتة المتفان مسلم غصب مال الذي اسرق منه يعاقب المسلم يوم القيمة ويأخذه الذي في الغنمة فظلاله الطافر اشهد من ظلاله المسلم لان الطافر من اهل النار ابدى اذ وقع له على المحقق انه في النار والظلمات التي له من قبل الناس لا يبرئ

عند
ان لا يكون فاما شرا ولا طارا ولا حمارا ولا ربطا في موضع
لم يكن له ولاية الربط

في قرية مع قومن نصبت معهم حمار وقد اذبحوا فيها شاة في سكة فالتفتوا منها شاة في القصب فاختبئ
وحمل الحمار تحت سطح فوثق حطب فارتفعت النار الى الحطب فاحترت فالتفتوا ذلك الحطب والسطح فاحترت
الحمار فان كان الحطب الذي من السطح على الحمار يتوقد مع القصب فلتفت النار وملئ الحطب بغرمات جميعا
لان الحمار احترق فعملها رجل له وار تدلت اعصان الشجرة لرجل واحد موجاه فقطع صاحب
الدار الاعصان فهدا على وجهين اما ان امكن لصاحب الدار الشجرة ان يفرغ مواراه من غير قطع بان
يجمع ويشد بحبل او لا يمكنه ذلك بان كانت الاعصان غلاظا شداها في الوجه الاول بعض لان
القطع لم يتعين طريقا ليصير حثاله في الوجه الثاني للسلمه على فمها اما ان قطع من الموضع الذي كان
يقطعه لحاكم لورفع اليه او اكثر في القسم الاول لا يضمن لانه تعين حقه بدليل انه لورفع الى الحاكم او فاه
وفي القسم الثاني بعض لانه لم يصير حثاله لورفع الى الحاكم لم يوفه رجل جاء بدابة الى نهر ليغسلها فقال
لرجل واقف هناك ادخل هذه الدابة النهر فادخلها ففرقت الدابة وماتت وكان الامر سائلا اليه
لرجل لفر ولم يعلم بذلك المامور فهدا على وجهين اما ان كان الماء حيا لم يدخل الناس ووابهم فيه
للفعل والسقي او لم يكن في الوجه الاول لا يضمن للمامور والسائس لان السائس ان يقول
بيده وبغيره وفي الوجه الثاني صاحب الدابة باختيار ان مناصف السائس او ضمن للمامور ان ضمن
السائس لا يرجع على احد وان ضمن المامور يرجع بذلك على المامور او الم يعلم ان الامر سائس ظن محتمل
فكان له ان يرجع اليه امرأة زوجها في ارض الملكه يريد ارض السلطان والزوج مال اخذ من قبل
السلطان فالمرأة يقول لا افعل معك في ارض الملكه فاني اثم ولا اكل من طعامك فليس لها ذلك
لان الامتناع نشوز وليس لها الشوز والاثم على الزوج رجل بعث حارسه الى الخاس وامر
يسبها فبعثتها امرأة الخاس في حاجة لها فموتت فلصاحب الحاربه ان يضمن للمرأة وليس لها
ان يضمن الخاس وكذا في النياب رجل غصب من ثمر ارضه وزرعها ونبت فلصاحبها ان يأنذ
الارض وبامر الغاصب يتفرع الارض لانه غصب الارض فارغا فان ابى ان يفعل فله مفسد منه ان
يفعل ما لورفع الى الحاكم يفعل رجل غصب من رجل سفينة فلما ركبها وبلغ وسط البحر لحقه صاحب السفينة
فليس له ان يسزوما من الغاصب ولكن يواجره من ذلك الموضع الى الساحل لان في الاستيلاء او اهلاك
فيقتل حقه في النفس لا الخلف ولو لم يسزوما فيقتل حتى الاجر الى خلف فكان اولى وكذا لو غصب دابة

فلحقها صاحبها وسقط اللعان في موضع لا يسزوما ولكن يجرأ منه لما قلناه رجل له غرم جاء انسان
واخرجه من يده بعزركن لاصمان عليه اما التعزير فلانه جنى واما عدم وجوب اللعان فلانه لم يلق
المال رجل غصب من رجل عبدا فشده بحبل فقتل العبد نفسه فضمن الغاصب لانه في ضمانه رجل
وحمل دار انسان فغرق منها متاع هل يلقى له ان يعلم صاحب المال بان سرقة هذا على وجهين اما
ان كان لا يخاف ان يظلمه متى اخبر او يخاف في الوجه الاول يخبر ليعمل الى حقه وفي الوجه الثاني
لا لانه معذوره ترك الخبر لكن يوصل الحق اليه بطريق من غير ان يخبر بذلك الجال اذا نزل في ضمان
وميرسا له الانتقال فلم يفعل حتى نسد للشعاع بطر او سرقة فهو ضمان كذا ذكره هنا وما يعلم ان كان
المطروا سرقة غالبا لانه حسد يكون مضيقا رجلا لكل واحد منهما من اجل واحد ما من متج صاحب
تلمبا وجعله في متج فهدا على وجهين اما ان اخذ الماخوف منه موصفا يجمع فيه التلمج من غير ان يحتاج
الى ان يجمع فيه او كان موصفا يجمع فيها التلمج في الوجه الاول الماخوف منه ان يخذ من متج ان كان متجرا
او يخذ قيمته يوم خلط ان خلطه بغيره لان الاول ملكه وفي الوجه الثاني للسلمه على فمها اما ان اخذ
من الجانب الذي في حد صاحب لاسن التلمج او اخذ من التلمج في القسم الاول فهو الذي اخذ لان الثاني لم يملك
وفي الوجه الثاني الجواب فيه كالجواب في الوجه الاول لانه ملكه ونظر هذا نذر السكر والصيد فادخل
دار انسان وقد مر من قبل الكل من ارض الجوز يريد به ارض الملكه وسوارض مبان دسى فهدا على وجهين
اما ان كان ارضه او كروما او اشجارا فان كان ارضا نصيب الاكوة يطيب لهم اذا اخذوا من ارضه
واجارة لانه ملكهم وان كان كروما او اشجارا فهدا على وجهين اما ان كان يعرف اربابها او لا يعرف
فان كان يعرف لا يطيب لهم الاكوة ولا الغريم لانه ملك الغريم وان لم يعرف طاب لهم لان الغريم
في معاطنها الى السلطان مضارب بئنة ارض بيت المال هذا نصيب الاكوة واما نصيب بيت المال فيشغى
للسلطان ان يصدق فان لم يفعل فلا اثم هذا الذي ذكرنا طريق الحكم واما طريق الاحتياط مادي
عن خلف بن ايوب انه كان لا ياكل من طعام بيلج الا في حال يباح له ذلك في تلك الحالة لحالة الخضم
وكان لا ياكل قدر الشبع لان السلطان اخذ متاعا على عصى لثمة لكن في هذا الزمان الاحتياط
عن هذه الشبهات قل ما يملك ارادى عن حكمه من ابراهيم انه سئل عن هذه الشبهات فقال ليس هذا زمان
الشبهات فان الحرام عيان معنى اجتناب الحرام كمال رقى انفع وانفق فتربه رجل فهدا على وجهين

اما ان اخذه ثم تركه او لم يتركه منه او لم يدن منه ففي الوجه الاول للسلم على فتيين اما ان لم يكن المالك
حاضرا او كان حاضرا ففي القسم الاول يضمن لانه قد التزم الحفظ فيضمن بترك الحفظ وفي القسم الثاني ليس ذلك
ترك الحفظ وفي الوجه الثاني لم يضمن لانه لم يلزم الحفظ وعلى هذا اذا اراد ان يوقع من كم انسان رجل اخر
تأليف حبيب انسان فذا على وجهين اما ان اسكنه اعاده كما كان او لم يكن ففي الوجه الاول امرناه
بالاعادة لانه قادر على دفعه عن الحق فصار بمنزلة من اخذ من انسان وفروا رجلا او اخذ من
انسان وورع تخنها يومر بالاعادة وفي الوجه الثاني سلم المتعوض اليه ويضمن قيمة المصير صحها لانه
عجز عن اعاده عين حقه فصار الى القيمة رجل حل نزل رجل فذا على وجهين اما ان كان
مثل الفعل الذي استعمله العامة ههنا او كان الفعل غريبا ففي الوجه الاول لامونة في اعاده نزل
فلا يجلب عليه وفي الوجه الثاني للسلم على فتيين اما ان لا يضمن سعي ولا يدخل عيب لو اعاد او يضمن
ويدخل ففي القسم الاول يومر بالاعادة ولا يضمن شئ وفي الوجه الثاني يضمن نقصان رجل حل على حمار
غير شئ بغير امر مساجبه فتوزم ظر الحمار فتش صاحب ذلك الورم فانقص من ذلك فذا على
وجهين اما ان دخل من غير نقصان او انتقص ففي الوجه الاول لا ضمان عليه لانه قد للعصوب كما غصب
وفي الوجه الثاني المسئلة على فتيين اما ان انتقص من الورم او من الشئ ففي القسم الاول يضمن النقصان
لانه تلف في ضمان الغاصب وفي القسم الثاني لا وكذا اذا مات واذا اخلت فاعول قول الغاصب
مع عيئه لان فعل المالك وهو الشئ ظاهر كما ان الورم من الغاصب ظاهر رجل غصب مالا من رجل
فغصب فذلك المالك غرم المعصوب عنه فالجواب ان المعصوب عنه بالجواب ان الشئ من الاول والثاني
ضمن الثاني لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب لفرغ من الاول لم يرد الثاني وان ضمن
الثاني يرد الاول الشبهة الى الحرام اقرب هكذا قال ابو يوسف لانه لو كان لم يكن لذكر يرد
الى فتح باب الشبهات فيجعل كذكر احتياطا واما المكروه فكلوا فيه والاحتياط ما قال ابو حنيفة
وابو يوسف انهما انما الى الحرام اقرب كيف قدر دوى عن محمد بن يوسف ان كل مكروه حرام ما لم يجر
ما لم يجر الدليل بخلافه رجل هضم ابريق فضه من رجل فجاؤا لفرقه هضمه ههنا يرد الاول من الضمان
وضمن الثاني منكم كذا رجل صب ماء على حظه ثم جاء لفرقه فزاد في نقصانه يرد الاول من الضمان
وضمن الثاني فتمها يومر صبت الثاني لانه لا يمكن لصاحب الابريق والحظ ان يرد الابريق والحظ

للحالة الاولى

للحالة الاولى التي دخل الاول يضمن للثاني او القيمة فلو ضمه ضمان النقصان فكون دوى والورد لا يجوز
وجعل حرق سكا تكلم المشايخ فيه منهم من قال يضمن على ما يستغ به صاحبه والاحتياط ما قاله المشايخ
انه يضمن قيمة الصل مكتوبا لانه اتلف الصل فيضمن قيمة الصل مكتوبا فصارا قام حمارا وعليه
ثياب فجاؤا وكب ومزق الثياب التي عليه يورده كوشة ردى فذا على وجهين اما ان كان
الراكب يصر لحمار والثوب او لا يصر ففي الوجه الاول يضمن لانه اذا اصر كان ذلك الفعل مبنية منه
وفي الوجه الثاني ينبغي ان لا يضمن لانه ما دونه من امره ولم يكن ذلك الفعل مبنية منه فعلى هذا الوجه
الثوب على الطريق فجعل الناس يرون حتى حرقوا لانسان عليهم اذا لم يصر واذا رجل جاز الطريق
فوقع عليه انسان ولم يره ومات الجاني فلا ضمان لان المعنى جمع الخطا في القيمة ابو الليث ودوى
اصحابنا رحمهم الله خلاف ذلك ولكن لو اذن للمفتي بهذا فلا باس به وكذا القاضي اذا اراد ان يضمن
رجل غصب حمارا فطرح او حنطه فطرحها فان عليه الضمان فصار ملكا له وحل اهل عند له لانه ملكه
بالبدل وقال محمد بن في العيون لا يضمن لانه لا يضمن لانه لم يضمن لانه لم يضمن لانه لم يضمن
في باب الغصب علامة السبي رجل كف في ثوب غصب فجهل عليه الثوب ومضى ثمنه ايام او لم يضر
وجاء صاحب الثوب اما ان كان للثوب تركه او لم يكن فان كان اخذ من تركه وان لم يكن ولكن اعطى
رجل لفرقه فتمه فعليه اخذ القيمة ولا يضمن القبر استحسانا لان الجمع بين حق البيت وبين حق صاحب
الكفن ممكن فان لم يسئل اليه القيمة فهو باختيار لفرقه ولا يضمن لانه لم يضمن لانه لم يضمن لانه لم يضمن
والاول افضل لديه ودنياه فان نبش القبر واخذ الكفن واسمى الكفر فله ان يضمن الدين
كفنه ودفعه لانه صاروا خاصيين رجل غصب عبدا فصار في عيئه بياضا فزده على المالك
وضمن الارض وباعه رب العبد واخلى البيان رجع الغاصب على رب العبد ما قبض من اهل
العين لان الجناية قد زالت رجل قتل ذببا او اسدا او حمارا لم يضمن الضمان وان قتل ذرا
يضمن لان القدر له قيمة لانه خدم في البيت ويكنه فصار بمنزلة الطبيب على قدر دين فجاؤا لفرقه
فدفعها الى الطالب وامر ان ينتقد فملكته يد الطالب هكذا من مال للطلوب والدين على
حاله لان الطالب كبله في الانتقاد فكان قيام بدو كبل كيد الموطر ولو لم يقل للطلوب شيا فخذ
الطالب ثم دفع الى للطلوب لينتقد فملكته يد هلك من مال للطلوب والدين على حاله لان الطالب

وكيل في الانتقاد وكان قيام يد الوكيل كقيام يد للوكيل رجل رشي لاء في الطريق فجاو حمار وزلي
فقطب ضمن لانه تلف بجانبه وان خطب انسان لم يذكر هنا وذكر محمد رحمه الله في الكتاب انه يقضي
وتاد بلم الصحيح اذا رشي كل الطريق حيث لا يجد طريقا يتر فيه رجل رشي لاء في الطريق فجاو انسان
محارين ينفذ صاحب الحمار الى احد ما يقود فيقع الحمار الاخر فيزلق فالتكررت رجله فزال على وجهه ان
كان صاحب الحمار سابقا لهما او لم يكن سابقا للثاني ففي الوجه الثاني الاول الاضمان لان التلف كمال
الى سوفه وفي الوجه الثاني عليه عليه الضمان فلو امر انسانا برشي لاء فزلق انسان لم يلحق الضمان على
من سباني في كتاب الاجارات رجل طبع على باب دار خشبة على احد طرفي السكة فساق حمار
حمار في ناحية فحمار الخشبة فدخل رجل الحمار في ناحية الخشبة وانكرت ان لم يضر الخشبة
بلاوة ولا ضيفت عليهم طريقهم فتعد الصبي سوق حمار في ذلك الموضع مع الاستغناء وجب لانه لا يقضي
لان هذا الفعل اذا كان بين الخاتمة لا يكون جنابة رجل جاء بالخطبة الى الطحان ووضعها في صحن الطاهون
وامر صاحب الطاهون ان يدخلها بالليل في بيت الطاهون فلم يدخلها حتى نزل الحمار بالليل فسر
فان كان الصحن محوطا حائط مرتفع مقدار ما لا يرتقي عليها الاكس لم لا ضمان على صاحب الطاهون لانه
غير مضيق وان لم يكن كذلك ضمن لانه مضيق حاربه جارات الى النحاس بغير لفن سبدا وطلبت السبع
ثم قضيت ولا يرى ابن قضيت وقال النحاس ردها عليها فالفعل قول النحاس والاضمان عليه
لان الحاربه هي التي قضيت اليه فكانت امانة عنده هكذا قال في الكتاب وتفسير ذلك ان النحاس لم
ياخذ الحاربه حتى يصير فاصبا ومعنى الزجر ان يامر بالذهاب الى مولاه فكان النحاس منكرا للعصب
ولو اخذ النحاس الحاربه من الطريق او قضيت من منزل مولاه لا يصدق في هذه الصورة لانه صار
غاطيا رجل انتقد حرامه رجل ولم يحس الانتقال لاضمان عليه ولا اجمله اما عدم الضمان ولانه
مجهدا خطا في اجتهاد وعدم الاول لانه لم يات بامر به رجل يقب من رجل شاتم ابراهم للخصم
اجل لانه ذلك هذا على وجهين اما ان كان للعصوب مستهلكا او قابلا في الوجه الاول يبرأ عن الضمان
لان الدين قابل لا يبرأ وفي الوجه الثاني اجنبيا يبرأ وبصير عند امانه لان كون العين مقبونا حمة
فاذا ابراهم رجل عصب ارضا وبني فيها حايطا فجاها صاحبها واخذ الارض فاداه الغاصب
ان باخذ الحايط فهذا على وجهين اما ان بني من تراب هذه الارض او لامن هذه الارض ففي الوجه

الاول ليس له العصب ويكون لصاحب الارض لانه لو نقص حمار ترابا كما كان فكان عليه تركه لانه لا يقيد
وفي الوجه الثاني لم ذلك لانه لو نقص كان له النقص فكان مقيدا رجل عصب من ترابا فجاها الغاصب
بالثوب ووضع في حجر العصب منه ومويعلم بالوضع لكن لا يعلم بانه ثوبه فجاها انسان لو علمه قال في الثاني
اخاف ان لا يبرأ من الضمان لان للعصوب منه يقع عنده انه ورجعه ولا يعلم انه ثوبه لسانه في خطم
والخيار انه يبرأ عن الضمان فان الغاصب لو اطعم للعصوب منه يقع عنده انه ورجعه يبرأ عن الضمان
وان كان لا يعلم رجل كسر جواز انسان فوجد حايطة فاسدا او يقضي رجل فوجد حايطة فاسدا لاضمان
عليه لانه لا قيمة له وكذا اذا كسر رسم انسان فوجد حايطة فاسدا رجل منع حوله الى حال ليلها الى
بلدة في حال الى حال عظيم وفي النهج كسر حمار في الماء كالجوي في الشا فركب الجال جلاس الحمار
والجال يدخلون الماء بعضهم على اثر بعض فقص جمل من الجال من جوبان الجمل فسقط الجمل في الماء وان
كان الناس يسكنون في مثل هذا ولا يتكرون احدا لاضمان احد عليه لانه اجبر الشراك لم يجد بدا رجل
هدم بيته والى ترابا كثر الرنق الجدار بينه وبين جاره ووضع فوقه لبنا وكثيرا حتى مال الحايط
واندم بعضه فان كان مسرعا على الحايط متصلا بحيث دخل الوهن في الحايط من فقله نهوضا من لانه
حصل التلف بفعله ففان فيه وورفعطن اصدارا به بعضه ونصب عند الاصفا بار رجل وبني فوقه
غرفة فاشترى رجل في ذلك الزمان دارا ولم يكن له وقت البناء في الزمان داره ان يرفعها لانه
قام مقام البايع وجاها ابتلعت لؤلؤه لرجل ينظر الى فتممة الدجاجة والى فتممة اللؤلؤ فابها كاز
اكثر جوي صاحبها فان كان فتممة اللؤلؤ اكثر يقال لصاحبها ان شئت اعطه فتممة الدجاجة والى فتممة
وان شئت توبس الى ان يخرج اللؤلؤ منها وان كانت فتممة الدجاجة اكثر يقال لصاحبها ان شئت
اعطه فتممة اللؤلؤ واما ان تخرج الدجاجة لان الجمع غير ممكن فخرج بالكس وكذا الجواب في الاخر ا
قضت في قارون انسان لما قلناه لانه انظرها وتكون الاخرجه والقارون لانه لان للصوم يملك بارا
الضمان سنور قتلت حمامة الانسان لا يجب على صاحب السنور ضمان لقوله عام العجاو جبار فصار
كالدايم افا اصدت زرع انسان **باب الغصب والضمان بعلامه العلى**
رجل غصب ارضا وزرعها حنطة ثم اختصها وبني بيتا بعد فضا حنط ارضي بالحب وان شاء تركها
حتى ينبت ثم يقول اقلع زرعي وان شاء اعطاها ما زاد البذر فيه واما الحنطة فلان لا يطبق لتزويج الاخر

الا هذا قال اخذ اعطى الضمان كيف يفهم روى هشام عن محمد بن ابي بصير ما زاد البذر فيه ويقوم الارض
وليس فيها بذر ويقوم وفيها بذر وروى العلاء عن ابي اسحق انه عظيم مثل بذر والحناء انه يفهم قيمة بذر
لكن مبذورا في ارض غلبت وسوان يقوم الارض غير مبذورا وتقوم مبذورا لكن يبذر لغيب حتى انتفض
والقلم اذا نبت ويفصل ما بينهما قيمة بذر مبذورا في ارض غلبت وما قال ههنا محمد ان قيمة بذر مبذور
في ارض غلبت كيف او ميزاب او تخلط شارع الى الطريق نافذ من جاذبية فله عليه على كل حال يعرف
بالناس او لا يعرف في قول له لا لانه يعرف في حق العامة فلام ولاية النقص فان كان قديما فلكل لان
طريق العامة ايضا قديم ولا يتصور الحق في طريق العامة وجعل هدم بنا انسان قيمة مائة بغير اذنه
وقيمة ذرا بله دهم ثلثون قرب الارض باختياره ان يفهم مائة والثواب لله اقام وبين ان يفهم
سبعين وليس لله اقام من الثواب لله دهم في وكذا الشجرة الثابتة اذا كسر غصنا من اغصانها لان
هذا استهلاك من وجه حكم الاستهلاك من وجه في الشجرة هذا رجل غصب بغيره فخص احداهما تحت
وجاحته له وحضنته جاحته له اولى على البيضة الاخرى فالغرض ان له وعليه بيفض ان لانه استهلك
الاولى وهكذا الاخرى فكان ضمانها عليه ولو كان مكان الغصب وبعده فالتى حضنت الرجاء له صاحب
الابيضه لان الامانة هلكت وجعل قال احقرى بابا في هذا الحابط ففعل فاذا الحابط غلبت بغير
الحافر لانه متلف ملك الغير ويرجع على الامر لان الامر قد صرح بزرعه فبرج عليه وكذلك لو كان قال
احقرى في حابط وكان ساكن في تلك الدار او انها من علامات للكل وكذا الواسطة على ذلك لانه ايضا
من علامات للكل ولو قال احقرى لم يقبل في حابط ولم يكن هناك ساكنا ولم يتاجر عليه لم يرجع
لان الامر لم يبيع عليه بزرعه وتظهر هذا الوكالة بالشراء اذا مال للوكيل اشترى عبدا بالف درهم
ولم يقبل شتا من ذلك ولا دفع اليه شتا فهو للوكيل وسياتي مثل هذه المسئلة بعد هذا رجل غصب غلاما
قيمة حسنة ففصاه فصار سيادى الفاضل ههنا محمد ان صاحب الغلام باختياره ان شاء وضمنه قيمته يوم
الخصا حسنة وان شاء اخذ الغلام والاشي عليه وقال بعض المشايخ ليعوم العلام بكم يتولى العبد قبل
الخصي ويقوم بعد الخصي ويرجع بفصل بينهما وهذا ان الجوابان خلاف ما حفظنا في المسائل المختلفة ان الحوط
ان صاحب العبد باختياره ان شاء ترك العبد وضمنه قيمة حسنة وان شاء يقوم العبد قبل الخصا للعلم ويقوم
بعد الخصي للعلم فيرجع ببقضائه ما يبيعها الا هذه الزيادة حدثت به على غيات الناس بسبب جهلهم فيما لم

عند القول

عند القول رجل الفرج خاتم رجل من اصبعه ويؤنم ثم لعاه في هذا النوم يرا عن الضمان وان استغنى
ثم نام فاعاد لا يبرأ لان في الوجه الاول هو الورد الى النائم وقد روي في الوجه الثاني وجب الرد الى السيف
ولا يبرأ بالرد الى النائم وتقام هذه المسئلة بوزن شرح المختصر الكافي رجل غصب من ثوبا قيمته
ثلثون ومبغها احد ففقد الصبغ حتى صار سيادى خمسة وعشرين درهما ينظر الى قيمة ما زل الصبغ في ثوبه
فان كان خمسة قرب الثوب باختياره ان شاء ترك الثوب في يد الغاصب وضمنه ثلثين درهما لانه غصب
ثوبا قيمته ثلثون وبين ان باخذ الثوب ويضمن خمسة واسم ويصير الخمسة الباقية فضاها بانيه من الصبغ
لانه نقص من الثوب خمسة وزاد خمسة فاستوجب الرجوع خمسة فبقيت الخمسة بالحق فضاها رجل غصب
ثوبا او دابة او دراهما او ثيابا قيمتها مائة واربعة مائة منها صح فضاها كالمائة لان الاربعة من سبب الضمان
صح وقد مرت للمسئلة من قبل رجل غصب ثوبا او دابة او دراهما او ثيابا قيمتها مائة واربعة مائة منها صح فضاها كالمائة لان الاربعة من سبب الضمان
وزنا او عدو ابنى الوجه الاول صاحب باختياره ان شاء ترك وضمنه قيمة وان شاء اخذ وضمنه ثلثين لان لانه لو غصب
ضمن بازاء الجوز فيكون ربوا في الوجه الثاني فلم يخيار بان باخذ له ان يضمن النقصان لان النقصان
لا يرد الى الربوا رجل غصب حلة رتبة شابة ناهد فلبس بها فللمغصوب منه ان باخذ الحلة
ويضمن النقصان لان هذا نقصان في الجارية وسياتي هذا في باب الغصب لامة النبي رجل غصب
عبدا فادى القران فبقي النقصان لان هذا نقصان في العاقبة رجل ارهن خاتما ففعل في خضم
ثم ضاع فهو ضامن لان هذا ليس بعقار وخضر البني واليسرى سبان لان بعض الناس يحلون في البني
وان جعله في البصر لم يذكر ههنا وقد ذكر في الباب الثالث في كتاب الدعوى من الجامع الكبير وان
لم تختم في الخضر فوق خاتم عليه لا يضمن عليه وذكر محمد بن بعض السلاطين ان يلبس الخاتم فوق الخاتم
قال يلبس الخاتم هذا اشارة ان هذا ليس بعتاد ولا يكون استعوا لا فلا يكون غصبا رجل غصب
درهما رجلا ففعل فانكسر فبذل على وجهين اما ان لم يقبل له اعنه او قال له اعنه في الوجه الاول
ببعض لانه فعل بغير اذن وفي الوجه الثاني لا لانه فعل باذن وكذلك لو اراد قرضا ففزع فانكسر كان
على هذا رجل فتح باب القفص حتى فرغ منه الطير او فرغ الزنق واليمن جامد فذاب ورجع او رجل قيد
العبد حتى ابنى والعبد محبوس لا يضمن وهذا حكم قول له لا لانه لا يملك بين فكر واسطة احتيانية
لا يقوم فلا حال الى الفاتح والحال التلف **باب الغصب والضمان بعلامه الواو**

٧

رجل وكذا به رجل يغيب لونه ثم نزل فأتت اختلفت الروايات والصحيح أن تقول إلى 2 ولا يضمن
 حتى تحوّلها عن موضعها لأن غضب الغنول لا يتحقق إلا بالنقل رجل صلى فوقع فلتسوع بين يديه فحسم
 فحمله رجل فهذا على وجهين إما أن وضعه حيث ناله يده أو حاة الكثر من ذلك في الوجه الأول لا يضمن
 لأنه بعد في يده وفي الوجه الثاني يضمن لأنه ليس في يده حاة لرجل دخلت دارا فانها
 على صاحب الدار لأن ملكها اشتغل بدابة العبيد وكذا إذا برجل حات في بئر رجل فليس على صاحب البئر
 نزع الماء لأن لملك صاحب البئر رجل جاء إلى نور راس قد حن بمصبت أنقى عليه حتى انتهى
 فصب فيها ماء يضمن لأنه اتلف وكيفيه الضمان ينظر إلى قيمة التنوير كذلك وقيمة غيره كذلك فيمكن عليه
 فضل ما بينهما وكذا إذا برل الماء إذا بال فيها إنسان فكذا الجواب لما قلنا رجل نزع باب دارا من
 عن موضع أو حل سرج أو حابك نزع ثوبا فجاء إنسان وحمله ونزع حتى أعاد إلى حاله الأولى وكل
 ما كان مولفا فمضمون بالقيمة ذكرنا جنس هذه المسئلة في العلبين وكذا الوجه سفينه إنسان في يوم
 عاصف فغرفت السفينة فهذا على وجهين إما أن ثبت بعد كل ساعة أو أقل قليل من الأوقات ثم
 سارت فغرفت أو كاحل ما وقعت وسارت فغرفت ففي الأول لا يضمن لأنها إذا وقعت وانقلت لا يمكن
 مضانا إليه وفي الوجه الثاني ضمن لأنه يضاف إليه رجل جاء إلى قطار رابل فخل بعضها فليس عليه شيء لأنه
 لم يغضب رجل فصار رطب ثوبا على جبل فجاءت الريح وحملته والتمته في إجماعه صباغ فانصبغ
 بعصف منهم من نال ليس على القصار ولا على رب لال وسوا الثوب من الصبغ شيء ولكن بياح الثوب
 متصرف فيه الصباغ لقيمة صبغ ورب الثوب لقيمة ثوبه وهذا خلاف ما حفظنا من سابل الخلاف
 بأن ماخذ صاحب الثوب ثوبه ويضمن ما زاد الصبغ فيه إلا إذا أراه أن لا يباذ فيه شيء كاللحار
 كما قال منا رجل دخل على صاحب مكان بأذنه فتعلق بثوبه ما كان في مكانه شيء فسقط اليبض كذا
 قال هنا ويجب لكن تأويله إذا لم يكن السقوط بفعله ويد وكذا إذا أخذ ثوبا بغير لونه فسقط لا يضمن
 كذا قال هنا ويجب أن يضمن إلا إذا أخذ ثوبا بغير لونه وأما لانه رجل أراه سقي زرعهم فجاء
 رجل ومنعه لاحت حتى نزع الزرع لم يكن عليه ضمان الزرع لأنه غاصب الماء ومن الزرع باب الغصب
 والضمان بعلامة الباء رجل ألقي البذر في أرضه فجاء لغز والقي بذر وسقى الأرض فثبت البذر لغيره
 جميعا أو ألقي فيها بذرا وقلب الأرض قبل أن يثبت بذر صاحب الأرض فثبت البذر إن جميعا فثبت يكون

للا فغندله 2 به لأن خلط الجنس بالجنس استهلاك وعليه للأول قيمة بذر لكن مبذورا في ملكه وطريق معرفة
 ذلك ما مر في باب الغصب بعلامة العين لكن هناك يضمن قيمة بذر في أرض غيره وهنا يضمن قيمة بذر في
 أرض نفسه فان جاء صاحب الأرض وسوا الأول والقي فيها بذر نفسه ثم نالته وقلب الأرض قبل أن يثبت البذر لغيره
 أو لم يقلب سقى الأرض فانبت من البذر وكلها ثوبه وغنى للغاصب مثل بذر لكن مبذورا في أرض غيره
 لأنه اتلف كذا هنا والجواب الصحيح أنه يضمن الغاصب قيمة بذر الأول مبذورا في أرض نفسه ثم يضمن الباكر
 قيمة البذر في جميعا مبذورا في أرض غيره لأن الاتفاق كذلك وهذا كله إذا لم يكن الزرع نابا فلما إذا
 زرع للمالك ونبت ثم جاء رجل والقي بذر نفسه وسقى فهذا على وجهين إما أن يقلب أو قلب في الوجه الأول
 إذا ثبت الثاني كان الجواب ما مر من قبل وفي الوجه الثاني المسئلة على وجهين إما أن كان الزرع النابت إذا
 قلب مرة أخرى ثبت أو لا يثبت ففي القسم الأول الجواب على ما مر وفي القسم الثاني الزرع الثاني على الثاني قيمة
 زرع نابا لأنه اتلف كذلك رجل غصب من صبي درهما ثم رده عليه فان كان الصبي من قبل الأخذ
 والاعطاء يبرأ عن الضمان لأن الرد إليه قد صح وان كان من لا يعقل لأن الرد لم يصح فصار كمن غصب
 من ظاهره ثم عاد على ظاهره لا يبرأ عن الضمان وإذا استهلك الدرهم ثم رده على الصبي وسبقه فان
 كان ما ذونا يبرأ وان كان محجورا لا يبرأ لأن في الوجه الأول أدى الضمان إليه وقد صح وفي الوجه
 الثاني لا **باب الغصب والضمان بعلامة المال** رجل غصب ثوبا ففقد يدها فهذا على
 وجهين إما أن كانت هذه الدابة لا يוכל لحما أو يוכל ففي الوجه الأول لا خيار لصاحب الدابة لأنه استهلك
 من كل وجه وفي الوجه الثاني له الخيار لأنه استهلك من وجه رجل كسر ظنهور رجل فربط عما يستعمل في اللهو
 فعندما لا يضمن وعند 2 به يضمن لكن تفسير الضمان إذا كان يصلح العمل لغيره غير على اللهو ينظر بكم ينزكو
 لذلك العمل فيضمن لذلك حتى لو لم يصلح إلا للهو لا يضمن رجل استهلك سرقين إنسان بحسب عليه فغتمه لأنه
 ليس بخنثي حيث لا يكال ولا يوزن بل يحمل أو قارا فيضمن القيمة رجل غصب طعاما فمضغه حتى صار
 بالفضغ استهلكا فلما ابتلع ابتلع حلا لا خند وفي الدرهم وعند ما لا سأل أن غندله 2 شرط الطبخ المأك
 بالبدل وقد وجد وعند ما لا البدل وقد مر في باب الغصب بعلامة العين رجل غصب خاتونا ففقد
 فخرج طاب له الرخ لأنه حصل بالخانة رجل له دراهم حساب فمضغ رجل واستهلكها فلم يدر للمالك ما أخذ
 وما أعطى يضمن للمستهلك قيمة دراهم الحساب وسوان ينظر بكم اشتري ونظي من اتلف أصل إنسان وقد نزلت
 من قبل

إذا كان من قبله رجل غصب ثوبا ففقد يدها فهذا على وجهين إما أن كانت هذه الدابة لا يוכל لحما أو يוכל ففي الوجه الأول لا خيار لصاحب الدابة لأنه استهلك من كل وجه وفي الوجه الثاني له الخيار لأنه استهلك من وجه رجل كسر ظنهور رجل فربط عما يستعمل في اللهو فعندما لا يضمن وعند 2 به يضمن لكن تفسير الضمان إذا كان يصلح العمل لغيره غير على اللهو ينظر بكم ينزكو لذلك العمل فيضمن لذلك حتى لو لم يصلح إلا للهو لا يضمن رجل استهلك سرقين إنسان بحسب عليه فغتمه لأنه ليس بخنثي حيث لا يكال ولا يوزن بل يحمل أو قارا فيضمن القيمة رجل غصب طعاما فمضغه حتى صار بالفضغ استهلكا فلما ابتلع ابتلع حلا لا خند وفي الدرهم وعند ما لا سأل أن غندله 2 شرط الطبخ المأك بالبدل وقد وجد وعند ما لا البدل وقد مر في باب الغصب بعلامة العين رجل غصب خاتونا ففقد فخرج طاب له الرخ لأنه حصل بالخانة رجل له دراهم حساب فمضغ رجل واستهلكها فلم يدر للمالك ما أخذ وما أعطى يضمن للمستهلك قيمة دراهم الحساب وسوان ينظر بكم اشتري ونظي من اتلف أصل إنسان وقد نزلت من قبل

رجل دفع الى الشكاف حقا الحرف فوضعه الاسكاف في حانوته الخارج وذهب الى الصلوة وترك باب حانوته
مفتوحا من غير حافظ فزعم الخلف ضمن الاسكاف لانه ضيق رجل تعلق برجل وخاضه فسقط عن المتعلق
شيء فضاع بعضه للتعليق لانه ضاع بفعله رجل عصب سببا صغيرا فالتحق عند لا يعرف نقصان لان
المقصود من العبد العمل هذا لا ينقص العمل وقد مرت جنس هذا لا يدرك باب العصب لانه العبد
رجل دخل دار رجل فاخرج منها ثوبا ووضعها في منزل لفر منها فضاع الثوب فهذا على وجهين
اما ان لا يكونا متغايرين في الخرز او كانا في الوجه الاول لا يضمن وفي الوجه الثاني يضمن لان الخرز
اذا لم يتفاوت فكانه لم يتركه عن موضعه وهو الخرز رجل استهلك جارية معينة فعليه قيمتها غير معينة
لان القيمة بذلك السبب فبما سبب معينة وكذلك اذا استهلك ثوبا فوضعه على راسه ففقد فبما سبب معينة
مصورة ذكر هذه المسئلة في كتاب التتقي رجل رفع قلنسوة من راس رجل فوضعه على راس آخر ففقد
من راسه فضاع فان كانت القلنسوة بمراو من صاحبها وامكنه رفعها من ذلك الموضع لاضمان على الطابع
والا يضمن لان في الوجه الاول صار راء الى المالك وفي الوجه الثاني لا رجل هدم داره فانه يضمن بذلك
منزل جاره لا يضمن لانه غير متعذر رجل قطع اشجار رجل في كرمه يضمن القيمة لانه اتلف غير المشي وطريق
معروف ذلك ان يقوم الكرم مع الاشجار النابتة ويقوم مع الاشجار المقطوعة ففضل بينهما فتمت الاشجار
فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء وضع اشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه بذلك القيمة وان شاء
امسك وخرج من ذلك القيمة فتمت الاشجار المقطوعة ويضمن الباقي رجل وضع الى الدلال ثوبا ليسوع في
الدلال الى رجل على سوم الشرا ثم نسبه فذلك لا يضمن هكذا قال ههنا وهذا اذا اذن صاحب الثوب
بالرفع السوم اما اذا لم ياذن يضمن لانه اذا لم يكن الوجه تعدى سكران فاعب العقل وضع ثوبه
في الطريق والسكران ياب في الطريق فجاء رجل واخذ ذلك الثوب لم يضمن فذلك لانه ضايع
فصار كاللقطه ولو كان الثوب تحت راسه والمسئلة كالمالك ضمن لان السكران حافظ له وكذلك
لو كانت الدراهم في كفه لرفعها والمسئلة كالمالك ضمن لما قلناه فقصار وضع ثوبا في الحانوت او عند
ابن اخيه حافظا وغاب القصار فدخل ابن اخيه الحانوت الاسفل ففقد الثوب فهذا
على وجهين اما ان كان ابن الاخ في عياله بان يمتد ابو او امه او لم يكن له اب وام فوضعه لخال اليه
او لم يكن في عياله لكن اخذين عند عيسته فاقعد في هذا المكان حافظا حانوته والحانوت الاسفل

على سبيل

على وجهين اما ان كان خال اذا دخل فيها انسان عيسته عما كان موضوعا في الحانوت الاعلى او لم يغب
في الوجه الاول من القم الاول منه لاضمان على واحد منهما وفي الوجه الثاني من القم الاول منه على واحد
الضمان وفي القم الثاني الضمان على القصار والاضمان على الصبي رجل تقدم الى بائع الحرف فاخذ حماره
بأذنه لينظر فيها فوقع من يده فاصابت عضدا لفر لا يضمن قيمة العضد المأخوذة لانه اخذها منه
ويضمن ما سواه لانه لم يلف ففعله رجل جلس على طرف ثوب رجل يضمن فقام رجل الثوب فخرق الثوب
يعرف الجالس لانه صار بمنزلة الجانوب سفينته حملت عليها حمولات لا تقوم وبعض ارباب الحمولات هما
فاستقرت السفينة في جزر من رفع بعض الحمولات لحقت السفينة فجاء انسان وذهب بالحمولات التي لم تفرج
هل على الذي اخرج حماره هذا على وجهين اما ان لم يخف الفرق اذ خيف في الوجه الاول يضمن لانه صار
خاصيا وفي الوجه الثاني للسلم على وجهين اما ان ذهب بها انسان قبل ان يامن من عرفها او بعد ان امن
من عرفها ففي الوجه الاول لا يضمن وفي الوجه الثاني يضمن لان بالاخراج لم يصرف خاصيا لانه اذا خيف الفرق
فالوضع حث الاجتاف الفرق عليه احسان الى صاحبه وخرج المالك عن ماله لكن عليه اعادته الى السفينة
اذا امن الفرق فاذا لم يفعل صار ضامنا رجل بنى حائطا في كرم رجل بغير امر صاحبه فهذا على وجهين
اما ان كان التراب لقيمة له او له قيمة في الوجه الاول الحائط لصاحب الكرم والباقي معين لانه لم يصرف
خاصيا للتراب وفي الوجه الثاني الحائط للباقي وعليه قيمة التراب حيث صار خاصيا للتراب فصار ضامنا
رجل وضع ثوب كرواس الى قصار ليتصرف فذهب القصار ولف فيه الخبز وحمله الى حيث يتصرف فيه الثوب
ففرق منه الثوب فهذا على وجهين اما ان لف الثوب على الخبز فالتلف للخبز وعقد بان جعل الثوب
تحت البطه ورض فيه الخبز ففي الوجه الاول يضمن لانه استعمال الثوب لمنفعة الاستعمال فصار خاصيا
وفي الوجه الثاني لا رجل وضع الى خياط كرواسا بخيطه له قيصا فخاط له قيصا فاسد انفع صاحب الثوب
بالافساد وليس ليس له ان يضمنه لان اللبس يكون رضانا بالافساد رجل رثى المادي في الاسواق هل
يضمن قد مرت في باب العصب لامة النون ولكن هل يضمن الاباس به لتسكين القصار والزيادة عليه
لاجل جدا وبين رجلين لاصدا بنا وواحد علمه وللاقر بنان فاراد صاحب البناء الواحد ان يجعل
على نياحه القديم بنا لفر فلم يرض صاحبه فله ان يفعل مثل عمل غيره لانه لا يدر بهما سوا رجل مات
وترك عينا ودينه وغصبا في ايدي الناس ولم يصل الورثة الى الدين فالغصبا لمن يكون في الاقارب

في القياس ان يكون للورثة لانه صار موروثا وفي الاستحسان ان نوى البراة قبل الموت فالنواب والمز
نوى بعد الموت فالنواب للوارث لان في الوجه الاول لم يصر الارث لانه ناول وفي الوجه الثاني صار لانه قاي
وقد الموت رجل لم يلقه دين فخذ من ماله مثل حقه قال ابو نصر محمد بن سلام بصير غاصبا لانه
اخذ باذن الشرع لكن يصير مضمونا عليه لفظ طريق قضاء الدين فلو اخذ من الغرم غير صاحب الدين وضع
الى صاحب الدين اختلف المشايخ قال محمد بن سلم الغرم بالخيار ان شاء ضمن الاخذ وان شاء ضمن صاحب
الدين لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب لكن مضمون عليه فان اخذ رقيقين الاخذ لا يصير قصاصا
بدينه وان اخذ رقيقين صاحب الدين صار قصاصا وقال نصر بن يحيى لا خيار له وصار قصاصا لان
الاخذ كالعين له سلب اخذ حقه وما قال محمد بن سلم ليس بما قال بنصر وما قال ابو نصر الباق بقول الخشار
وعليه الفتوى رجل ساق حمارا عليه وقد حطب وكان رجلا واقفا في الطريق او يسير فقال السابى
بالعارسيم رب رب او كوست كوست فمذا على لثمة اوجه اما ان لم يسمع فاصابه الخطب فخرق ثوبه
او سمع الا انه لم يتهسا له ان يتخى حتى اصابه الخطب فخرق ثيابه او تهسا له ذلك لكن لم يفعل حتى
اصابه الخطب فخرق ثوبه في الوجه الاول والثاني يضمن وفي الثالث لا يضمن لانه عرق سوفه وكان
التلف بخبايته لكن في الوجه الثالث رضى بخبايته رجل هدم بيته ولم يبن والجيران يتفرون به لكر
كان لهم الاجبار على البناء اذا كان قادرا لان لهم ولايته دفع الضرر والخطا رانه ليس لهم ولكن لان
للراد الجبر على بناء ملكه رجل دخل الحمام ووضع الثياب وصاحب الحمام جالس فخرج احد من الحمام
وليس ثياب هذا صاحب الحمام لم يدرا انها ثيابه او لا فخرج صاحب الثياب وصاحب الحمام حاضرا
فقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي فقال الحمامي فخرج رجل من الحمام وليس الثياب فظننت انها ثيابه
ضمن صاحب الحمام لانه ترك الحفظ رجل حفر قبوا ومن فيه غيره قال هناك لا يبنش القبر ولكن
يجب فتم حفر حتى لجفنا اخر فبدر من فيه هكذا قال صهنا ولم يدريه اذا حفر في ملك الاخر لان في ملك القبر
يبنش القبر ويضع ملكه ملكه لكن الظن انه اراد حفر حفر قبره في ارض مباح ليدفن فيه ميت
فدفن فيه ميت لفر رجل وضع الى رجل ارضا وبذر وبعثا مزارعة فسلم للمزارع البقر الى راع
فصاغت لاصان عليه والاعلى الراعي لان للمزارع دفع بامر صاحب البقر واللة والراعي اجبر بشرك
رجل كمن اخر عصيرا واعاد للشركة حمارا حتى يحل عليه فلما حل للشركة عليه واره سوفه فقال له الباع

فخذ عذرا

فخذ عذرا وبعده كذلك ولا يجد في الايمسك الا كذلك فقال نعم فلما مضى ساعة خلى عذرا وانصر
في الشئ فمضط وانكسر ضمن الشئ الحمار لانه خالفه شرط ما غيبا فكان غاصبا رجل قال لا فخرق ثوبي
هذا والقمر في الماء ففعل بانه ولا يضمن اما الاثم فانه اصناع لال بلا فائدة واما عدم الضمان لانه فطر
بامره شجرة الجوز اذا خرجت جوزا صغارا رطبة فالتف انسان تلك الجوزات يضمن نقصان الشجرة
لان تلك الجوزات وان لم يكن مالا حتى لا يضمن على الشجرة فانما لها على الشجرة ينقص حمة الشجرة فيضمن
نقصان الشجرة فينظر الى الشجرة بغير تلك الجوزات بكم تشوى ومع تلك الجوزات بكم فيضمن فضل ما فيها
كتاب ١٧ الوديعة باب الوديعة بعلامته النون الموضع اذا وضع الوديعة
في مكان حصين فمضى اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يضمن وقال بعضهم لا يضمن والمختار ان هذا على وجهين
اما ان قال وضع في واري ونسب كانه او قال لا واري وضمن في واري او في مكان اخر في الوجه الاول
لا يضمن لان له ان يضع في واري وليس له ان لا يضمن في الوجه الثاني يضمن لانه لا يدرك ابن وضع في موضع
له ولا يه الوضع وضع ام لا وسياتي في تمامها بعد هذا سنوي قام من حانوته الى الصلوة وفي حانوته وطابع فصاع
شئ منها الايمان عليه لانه غير مضمين لما في حانوته ان جيرانه يظنون انه لانه يكون هذا ايداعا من الجيران
ليقال ليس للموضع ان يوضع لكن هذا موضع لم يضع وقد رجس هذا في باب الغصب بعلامته النون رجل
غاب عن منزله وحلف امرائه وكان في يده وديعة فلما رجع طلب فلم يجد هذا على وجهين اما ان كانت
للمراة امينة او خبايته ففي الوجه الاول لا يضمن لانه غير مضمين فان لم ان كخط الوديعة بيد من في بيته
وفي الوجه الثاني مضمين امرأته عند ما وديعة فلما حضرته الوفاة دفعت الى جاراتها فبكت عندها
فان لم يكن وقت دفاتها حضرتها احد من عيالها لاصان عليها لانه اودعت اجنبية لضرر نصار
بغيره لخرق الواقع في واري بل هذا اشد امرأته اودعت وديعة فدفعت الى زوجها لا يضمن وان
لم يكن الزوج في عيالها لان العبيد المساكين دون النفقة الا ترى ان الابن اذا كان معها وليس في عيالها
فخرج من المنزل او ترك المنزل على الابن لا يضمنان رجل اجريتا من واري انسانا وضع الوديعة الى هذا
المستاجر فمذا على وجهين اما ان كان لكل واحد منهما علو على حد او لم يكن وكل واحد منهما يدخل صاحبه
بغير خشيته ففي الوجه الاول يضمن لانه ليس في عيال ولا من له في عيال وفي الوجه الثاني لا لانه
بغيره من عيال له رجل قال جعلت في حل ساعة او قال جعلت في حل في الدنيا في الساعة في الدارين

فخذ الباب ص

ولو قال الاضاحك ولا اطالبك على فذلك هذا ليس شيء وحقة على حاله وسياتي في كتاب الاحاديث والنهاية
رجل وضع الى رجل ثلثين على العرش فجلس لنفسه ثلثا منه هذا على وجهين اما ان كان الدرهم من الذهب
او يكون المدفوع مكرافى الوجه الاول ليس له ان يجلس لنفسه ثلثا لانه مأمور بالتسليم وليس صدقه وليس
ان يدفع الى غيره يستثنى لانه مأمور بالتسليم ولون في على السهولة لا على الاستقصاء واما الدرهم على الاستقصاء
وهل له ان يجلس لنفسه ثلثا لانه لا يكون له ذلك امراده او دعت حسبه من بنات منه واشتغلت به
فوقعت الصبي في الماء لاصمان عليها خلل الغصب لان الوصية امانة فلا يصح بالمال للوصع اذا
دفع الوصية الى غيره او الى الجير الذي استاجر مشاهير او الى ابنه الكبير فهو عيال له لا ضمان عليه لانه
وضع الى من موثوق عياله ويضرب من موثوق عياله في حق هذا الحكم ما قلنا من قبل ولو دفعها الى رجل جري عليه
نقمة كل شيء يريد به انه لا يمكن معه يقال له بالدارية اجرا خوار يصغر لان هذا ليس فعيلة لانه غير
ساكن معه رجل له امراتان وكل واحد منهما ابن من غيره يمكن معه وينفق عليها فيما في عياله لانه جده
كونها مساكين معه قوم دفعها الى رجل درهم ليدفع الحراج وشدها على منديل وضع في كفه وظهر الجرد
فذهب الدرهم منه ولا يدري كيف خرجت ثم لا يجد ثوبه لا يصح فانه يرضى في كتاب الوصية اذا مال للوصع
وضعت الوصية ولا يدري كيف وضعت فالقول قول من يرضى حتى لا يصح لانه امين رجل اجلس عبده في جاذبه
وفي الخافوت وواجب فرقت ثم وجد المولى بعضها في يد عبده وقد تلف بعضها فباع المولى الغلام هذا
على وجهين اما ان كان للوصع بينة على ذلك او لم يكن فان كان فهو بائنا وانه اجاز واخذ الثمن
وان شاء نقص البيع وباعه في دينه لانه ظاهر ان المولى باعه مديونا وان لم يكن له بينة فلا ضمان خلف
مولاه على عياله فان حلف لم يثبت وان نكل فهو على وجهين اما ان اقر المشتري بذلك او انكر فان اقر
فكذلك هذا والثابت بالبين سواء وان انكر ليس له ان ينقص البيع ويأخذ من المولى لان الدين ظهر في حق المولى
دون المشتري الوصية اذا كانت مشتريا من الصوف وغاب الوصع خيف عليه الغاء هذا على وجهين
اما ان وضع الى الغاص حتى يبيع او لم يبيع فان وضع جاز وهو الاول وان لم يبيع حتى فسد الاضمان عليه لان
حفظ الوصية على مقدار ما تربه رجل اودع عند رجل زنبلا فيه آلات التجارين ثم جاور اسنود او
انه كان فيه قدوما قد حنت منه قال للوصع فبعت مكر الزنبيل ولم ادر عليه الاضمان عليه وهل يجوز
على البين لا يجوز الا ان يدعى عليه بانه دفع الوصية فبعت عليه الجير فان نكل عن البين لزم الضمان

وانظر

وان حلف فلا شيء عليه صنعا ولا كلف الوصع واما ان كس ولم يزن على الوصع ثم ادعى انه كان اكثر من ذلك
فلا يمين عليه الا ان يدعى عليه الفعل وهو التضييع والحيانة رجل له على الف درهم من فارس بربوا
بقيض دينه فذهب وقضى منه الدين ودفعه الى الرسل فامر الرسل بانه اليه فالقول قول الرسول
مع يمينه انه قد سلم ما قبض الى رسوله لان الرسول موضع ثلثة ارجل ارجلا مالا وقالوا لا ندفع الى رجل منا
حتى يجمع كلنا فدفع نصيب احد منهم اليه فوضا من في قول له قد لا يدعى لانه لا ينعين نصيبه الا بالقيمة
وهو لا يملك القيمة رجل اودع رجلا حيا من درهم فانفق منها ثلثا منه ودفع عليه مائتين ثم حلف انه لم يجس
من الوصية شيئا لا خفت لان ما انفق صار دينه في ضمانه فلا يكون حاسبا للوصية الوصع اذا قال دفع الوصع
في مكان كذا ونسبت موضعها هذا على وجهين اما ان قال في دارى او كرى او في موضع لقرفن الوجه الاول
لا يصح من الوجه الثاني يصح وقد مر ذلك لو لم يمس مكان الوصية الا انه قال سرق الوصية من المكان
المدفون فيه بان كان للدار والكم باب لا يصح وان لم يكن يصح الوصع اذا وضع الوصية في الدار
وضوح والباب مفتوح فجاءت ان دخل واخذ الوصية فان لم يكن في الدار احد من عيال للوصع ولانه
في موضع سيع الوصع الى بعض لان هذا تنفس اذا رقت فضاوت ضمن ولو كانت جارية لا يصح والقرن
في محقر الكافي عرف في كتاب العارية الوصية اذا كانت حنطة فسدتها الفان وقد اطلع على نص معروف
في هذا على وجهين اما ان اخبر صاحب الحنطة ان هذا ثقب معروف او لم يخبر فان اخبر فلا ضمان عليه
لان صاحب الوصية رضى به وان لم يخبر ما اطلع ولم يدره يصح لانه ضيعة الوصع اذا مات فقال
ورثته قدر الوصية في حصونه لم يقبل قوله والضمان واجب في مال للبيت لانه ما من حنطة الا فان اقام
الورثة على اقرار للبيت البينة انه قال في حصونه ورثته يقبل لان الثابت بالبينة كالثابت بمعانته
وسياي حسن هذا في باب الوصية بعلامة الواو رجل اودع رجلا ثلثا فقال للوصع في السرور
اخبرك بعلامة كذا فادفعها اليه فجاء رجل وزعم انه رسول الوصع وانى تلك العلامة ولم يصدقه ولم
يدفعه اليه حتى هلك لا يصح لانه يقصو ان غير الرسول بان تلك العلامة الوصع اذا قال ذهبت
الوصية من منزلي ولم يذهب من مالي شيء يقبل قوله مع يمينه خلافا لما ذكره لانه امين اخبر عما يشهده
فيصدق مع يمينه الوصع اذا بعث الوصية على يدى ابنه والا ابن ليس في عياله فملك هذا على
وجهين اما ان كان الابن بالغ او لم يكن بالغ فان الوجه الاول يصح لانه ليس له ان يخط الوصية بين

فلا يكون الوجه على يديه وفي الوجه الثاني لا لانه اذا كان غير مائع فتدبر الى الباب وان لم يكن في عالمه فلا يتصرف
فيه كالوكان في عالمه انه لو بعث الوجه على يد عبده والعبد قد اوجع من غيب لا يضمن فكذا الابن رجل اوجع ما
ثبأبا فوضها في جانيه وكان السلطان باخذ الناس ببال في كل شهر وطيفهم عليهم فاضربا بالوجه بجمع ووضها
عند رجل رجلا فسرقت فالوجه لا يضمن ان كان لا يقدر على منع السلطان من رفعه لانه امين واما للذين
يضمنون ان كان طابعا لانه غاصب النعمان غاصب فكان لصاحب النعمان وبين السلطان
والمرتين وبينني على هذا الجاني يقال لها ما غاربيه يا كراخت اذا اخذتنا رشنا وموطايع يضمن
وكذا لو اخذت لبيانة در اسم يضمن اذا كان طابعا وكذا الصراف اذا كان طابعا ويصر الحامي والصراف
مخرجون في ثيابها تاما الموضع اذا وضع الوجه بجمع في جانيه فقال صاحبها لا تضع في الجانيه فان خوف فركها
فيه حتى سرق لبيلا فذا على وجهي اما ان لا يكون له موضع سوى الجانيه او كان في الوجه الاول لا يضمن
لانه غير قادر وفي الوجه الثاني اذا كان قادرا على الحمل يضمن لان موضع الموضع او قال وضع الوجه
بين يدي ثم فمت فسيبها فضاغت يضمن لان نسبته فيضيع منه ولو قال وضعت بين يدي في دار
والمسلم خالها ينظر ان كان مالا لا يحفظ في محضه الدار وعرضها لا تعد حفظا له كمن الذبح غيرها
بضم او قال الموضع سقطت من فضاغت او قال ما غاربيه يعني اذن لا يضمن ولو قال سقطت
او قال ما غاربيه يضمن لان موضع امرأه او دعت كتاب وصيتها رجلا فخره زوجها وامرأة ان
يسلم ان يسلم الى زوجها بعد وفاتها فيوات من مرضها واراوت ان ياخذ الكتاب فان كان في الكتاب
اقرار الزوج ببال او اقرارها بقبض لم يوفقه ان يمنع لان في ذلك فتاب حق الزوج وان كان الزوج
معه لان في الورق اعانة لها على ظلم الزوج الا ان كان لو كانت الوجه بجمع واره للوجه ان ياخذ منه لغير
رجلا للموضع ان يمنع كذا هنا رجل اوجع صكا عند رجل مشروط وامر بان يسلم الى غريمه ان دفع الى
صاحب المال الدرهم قبل مضي ثلثة اشهر فوضع الغريم الى صاحب المال الدرهم بعد مضي ثلثة اشهر وجا للوجه
طلعت العمل ان علم للموضع المشروط يعني ان للطلب قد اعطى المال الذي هو في الشك كله وان كان بعد للوجه
يدفع العمل الى المطلوب لان في الموضع الى الطال اعانة له على الظلم رجل دخل بدابة خانا فقال صاحب
الدابة لصاحب الخان ابن اربطها فقال هناك فربط ورجع فلم يجد دابته فقال صاحب الخان ان صاحبك اخبر
الدابة بنسبها ولم يكن له صاحب فصر صاحب الخان لان قوله ابن اربطها استخفا فلما اشار الى موضع الربط

فقد اجابته

فقد اجابته الى الخط وكذا اذا دخل الحمام وقال للحامي ابن اصنع الثياب ثيابا للحامي الى مكان ثم خرج وحده
بضمن لان هذا استخفا فصار مودعا بضمن ولو كان الحامي قد اخذ الثياب ووضع الثياب في الحمام برك
عين الحامي الى موضع وضع ولم يقل باللسان ودخل الحمام فذا على وجهي اما ان لا يكون الحامي ثيابا بضم
او كان يوحا ضربه في الوجه الاول يضمن صاحب الحمام ما يضمن للموضع لان وضع الثياب يرى عينه استخفا منه
وفي الوجه الثاني لا يضمن صاحب الحمام لان هذا استخفا من الثيابي واللة الا اذا انض على استخفا
الحامي فان قال للحامي ابن اصنع هذه الثياب بضم صا للحامي مودعا وان كان هناك ثيابا بضم يضمن
الموضع باد الوجه بجملة العين رجل سال موضع انسان فقال هل
عندك مالا لانسان فقال لا لا يضمن لان الحجة عند غيبه لانه لا يعتبر ولا يبطل العقد رجل استوفى
من رجل خمسين درهما فاعطاه غلطا ستين درهما فاخذ العشرة ليرد ما فحكت في الطريق بضمن خمسة
اسداس العشرة لان ذلك العقد قد مضى والباقي وجهه وكذلك لو هلك الباني رجل استوفى من
رجل عشرين درهما فاعطاه مائة فقال خذ منها عشرين درهما والباقي عندك وجهه ففعل ثم اعاد
العشرين التي اخذ من المائة ثم دفع اليه ربا للمال اربعين درهما فقال له اخطاها بتلك الدراهم ففعل
ثم صاغت الدراهم كلها لا يضمن الا اربعين درهما بقيتها اما البقية فلان العشرين فرض والعشرين مضمون
وانه ملك للمستوفى وقد خلط بالوجه بجمع وصار مستهلكا للوجه بجمع واما الا اربعين فقد خلط ما فانه رجل بعث
الى رجل الف درهم بضاعته ليشترى بها متاعا فدفع للبعض اليه الى سمسار واشترى متاعا ثم بعث
الى صاحبه فاصيب في الطريق لا يضمن ولو لم يقل صاحب المال انها بضاعته والمسئلة خالها بضم
الا ان يكون السمسار اشترى بضرته والفرق ان المستبضع وكيل فوض اليه الراي فلا يضمن بالدفع
الى الغير والثاني وكيل لم يوض اليه الراي فيضمن بالدفع الا اذا كان بضرته واربعين رجلين غير
مقسومة فتاب لهما ان يسكن في نصيبه وكذلك اذا كان خادما بينهما لم ان يستخدم لثاوم
لحصة نفسه بخلاف الدابة اذا كان بين شركيين والفرق ان في المسئلة الاولين لا يضمن الغائب لان
الناس لا يتفادون في السكنى والاستخدام وفي المسئلة الاخرى يتضرر الارضى والكرم اذا كان بين
حاضر وغائب او بين غائبين مع موضع الامر الى القاصي ولو لم يرفع في الارض لوزع لخصه بطييل
وفي الكرم يقيم عليه فاذا لو كنت الترخ ببيعها وماخذ حصته ويوقف حصته الغائب فيبيع له ذلك ثلثا لانه

فإذا قدم الثابت ثانياً شاعفة الغنمة وإن شاء أجاز لأنه باع مال غيره ولم يملكه فلو لم يكن الخراج كان
 مبطوعاً لأنه يقضي دينه بغير امره وهو مضطر فيه الدابة الوجه أو الصابغة في فاعل للوجه أما إن
 يعالجها فخطبت من ذلك فصاحب الدابة بالحجارة والثرثاء ضمن للوجه وإن شاء ضمن للعاج وإن ضمن للوجه
 لا يرجع على للعاج لأنه فعل بالمرء وإن ضمن الذي عليها أهل يرجع على الوجه فليس له على ثمنه أو حبه أما إن
 علم أنها دابة الوجه أو لم يعلم لكن كلف يعلم أنها لغيره أو علم بأن أخيه أن هذا ليست بدابته هذا في الوجه
 الأول يرجع لأن الأمر قد صح فاستل الغنم البه من الوجه الثاني كذلك فرق بين هذا وبين مسألة الدار
 ذكرنا باب الغنم بعلامة العبيد والفرق أن موضع تلك السلسلة في الدار والدور إذا لم يكن الأمر كما لا يورث
 أنها في يد ويجوز أنها في يد غيره فأنعم دليل للملك فاما الدابة منقولة واليد على القول لا يثبت إلا بالتفكر
 فإذا لم يوجد النقل من الغير علم أنها ليست في يده واليد دليل للملك وفي الوجه الثالث لا يرجع لأن الأمر لا يصح
باب الوجه بعلامة الواو رجلان جادا إلى رجل وقال كل منهما أو عتقك دون
 الوجهية فقال للوجه لا لوري أبتأ أو عتقك هذا الوجهية وليس لواحد منهما بيعة فليكن لغيره
 لكل واحد منهما ما أو عتقك عند لأنه أنكر دعوى كل واحد منهما وإن أنى أن يكتفى على تلك الوجهية لهما
 ويضمن مثلهما لما أن كانت مثله لانه استهلك نصفه ببيعة كل واحد منهما بجهل لهما فاختلف الطالب ورثه
 للوجه في الوجهية فقال الطالب قدمات ولم يبين وصار دينا في ماله وقالت الورثة كانت قايمة بعينها
 ومات للوجه وكانت مودعة ثم هلك بعد موته فالقول قول الطالب هذا هو الصحيح لأن الوجهية صارت
 صارت دينا في التركة ظاهراً فلا يقبل قول الورثة الموضع إذا قال لرب الوجهية قد روت بعض
 الوجهية ومات فالقول قول رب الوجهية فيما اخذ مع عيئه لأن الوجهية صار دينا ظاهراً لا قدرها
 رده إلى رب الوجهية لأن الاخذ برب الوجهية فيكون القول قوله في مقدار لما خفف القاضي إذا ضمن
 أموال البتامة ومات ولم يبين فذا على وجهين أما إن وضع في بيته ولا يدري أين المال أو وضع
 إلى قوم ولا يدري إلى من وضع فنقول الوجه الأول ضمن لأنه مودع فمات بجهل وفي الوجه الثاني مودع
 للوجهية غيره ولم يمت بجهل **باب الوجهية بعلامة الباء الموحدة** إذا طلب الوجهية
 منه فقال أطلبها غدا فيأصاحبها غدا فقال للوجهية ضاعت الوجهية يستأن للوجهية عن وقت الضياع
 متى ضاع فسل القرائك أو بعد القرائك فان قال قبل القرائك يلزمه الضمان لأنه متناقض لأن قوله أطلبها

غدا أقرا به أنه متضاع فإذا قال قد ضاعت قبل ذلك كان تناقضاً وإن قال بعد القرائك لا لأنه لا تناقض
 رجل غاب وصاحبه امرأته أن في يد الأب وبيع وطالبته بالنفقة هذا على وجهين أما إن كان الأب
 مقراً أو منكراً فان كان منكراً فلا خصومة بينهما أصلاً وإن كان مقراً فعلى منهن إيماناً كان الوجه
 غير الدرامم والذين يبرأ لا يصح في نفقة الأزواج من طعام أو كسوف أو كان درهماً أو ديناراً أو ما يصح بالنفقة
 الأزواج في الوجه الأول لا حتى من شيء بينهما وفي القسم الثاني لما أن نرفع الأمر إلى الحاكم حتى يأمركم
 بالرفع إليها لأنه من جنس حقها وليس للأب أن يدفع إليها بغير أمر الحاكم رجل دفع إلى رجل مراً وقال لم
 اسق به أرضي ولا تسق أرضي غيري فسق الرجل أرض الآخر ثم سق أرض غيره فضايع للثمن فذا على وجهين
 أما إن ضاع قبل أن يدفع من السقي الثاني بأن يأخذ منه أو بعد ما دفع بأن سرق منه ففي الوجه الأول لا يضر
 لأنه مودع محال في الوجه الثاني لا لأن الساق أجبر أو معان وكيفية كان فليبرأ غيره مستأجر ولا مستأجر
 وأما مودعة فلما سق أرض غيره صار مخالفاً فإذا ترك الاستئصال عاد إلى الوفاق فيخرج عن الضمان
 وحكم الرهن كما لو دفعه خلاف الجارة والاعارة فإنها لفاد خلا في الضمان باختلاف الإخراج وترك
 الاستئصال لما عرفت موضع **باب الوجهية بعلامة السين** الموضع إذا قال لوري
 أضعف الوجهية أو لم أضع بعضي ولو قال لا لوري أضاعت أو لم تضع لا بعضي لأن في الأول لو خفف ما رتب
 بعضي وفي الوجه الثاني لا رجل جاء بشئ إلى رجل وقال له هذا الثوب بهيعة عندك ولم يقل الآخر شئاً
 وسكت ثم غاب صاحب الثوب وغاب الآخر بعد وترك الثوب هاتك وضاع ضمن لأنه قبل غنا
 ولو وضع الثوب ولم يقل شئاً والسلسلة على ما ضمن أيضاً لأنه أودع عرفاً لا فرق قبله فاهذا
 إذا لم يقل الآخر شئاً باللسان ولو قال أنا لا أقبل الوجهية فنزل كما صاحبها عند وضرب يدي بالسلسلة
 على حالها لا بعضي لأن القول غدا لا يثبت عند الرقصة كما غريب في رجل وليس له وارث معروف
 دخل على أبا بكر خنثى ورأى فضا حبله ارتقى فارقوا أن يتصدق على نفسه لذلك لأنه في معنى
 النعطة رجلان أودعا رجلاً ثوباً وقال لا يدفع إلا البنا جميعاً فدفع إلى أحدهما ضمن والسلسلة قدمت
 في الباب للعلامة النون والحيلة فيه أن يدفع الضمان عن نفسه أن لا يقرها الحاضر بالدفع إلى الغائب
 أحضر صاحبك حتى يدفع إليك **كتاب العارية باب العارية بعلامة**
 النون والد الصغير ليس له أن يعير متاع الصغير فرق بينه وبين الثاني فان لم أن يعير والفرق

ان اعاد لما دون من نواحي الجارة واما اعاد الابل الصغير ليس من نواحي الجارة رجل اعاد رجلا شيا
وقال له لا تضع الي غيرك فضعه فضعه عند هذا من لانه وضعه فضعه هكذا ذكره الفقيه ابو بصير في كتابه
من هذه المسئلة ما خالف الناس في الانتفاع به اما لو كان لا يضمن لا يضمن ولم يزل لم يزل ذلك رجل استعار من
رجل ستر الاذن بنى قال بالفارسية خور فضاع من الاذن لم يضمن المستعير لانه لم يترك المستعير حفظه لانه
امانه في يده رجل استعار من رجل دارا وبني فيها حايطا بالتراب يقال بالفارسية باخسته فاستاجر
الاجرة عشر من درهما لبناء فلما استورد للعبور الدار ليس للمستعير ان يرجع عليه بما انفق ليس له
ان يهدم الحايط اذا كان البناء من تراب صاحب الارض لانه اذا انفق بغيره لم يضمن ان يرجع بما انفق
فلو هدم كان حقه في التراب والتراب ملك صاحبها رجل رهن عند رجل خائفا وقال للمرءن اختم به ففعل
فملك الخاتم فالبين على حاله لان الخاتم صار عارضا فخرج من ان يكون رهنا ولو اخذه من الاصبع ثم هلك هلك
بالدين لانه عادت رهنا هذا اذا امر بان يختم به في الخصر اما اذا امر ان يختم في البصر فملك
في حاله الختم بملك الدين لانها لا تكون عارضة لان هذا امر بالحفظ لا باستعمال هذا هو الصحيح فلو امر
بان يختم في الخصر وجعل الفرس من جانب الكف فهذا ما لو لم يامر بان يجعل الفرس من جانب الكف سواء كان
ما ذكره الشيخ الامام الزاهد المعروف بحواشي كتاب الاجارات في باب اجارة الخلي رجل
استعار من رجل ثورا يداوي حسين درهما ففقد مع ثور يداوي مائة فغلب الثور المستعار فذا
على وجهين اما ان كان الناس يفعلون ذلك عار او لا يفعلونه ففي الوجه الاول لا يضمن لانه ما دون
عرفا وفي الوجه الثاني يضمن لانه غير ما دون عرفا رجل اراد ان يشهد عن مخبره فذاع على ثلثة اوجه
اما ان استاذنه او لم يستاذنه ولكن اعلم به او لم يفعل شيئا من ذلك ففي الوجه الاول هو الصحيح لانه
الا ان بينهما وفي الوجه الثاني كذلك لانه اذا لم يثبت فهو لغيره عرفا وفي الوجه الثالث فليس له على
اشا ان يكون بينهما انبساط او لم يكن ففي القسم الاول لا يباي به لانه ما دون فيه عرفا وفي القسم الثاني لا يجب
ذلك لان في الاذن له عرفا تزود واحتمال العبد الجور لانه استعار شيئا فهو على الاختلاف الذي لو كان موعا
فاستملكه لانهما سواء رجل دخل كرم صديق له ونشأ له ثلثا منه بغيره فذاع وعلم ان صاحب الكرم لو علم
بذلك لا يباي ارجوا ان لا يكون به باي لانه ما دون ثلثا مولى العبد اذا قال لرجل فخذ عيدي فاستخدم
واستعمله من غير ان يستعير المدفوع اليه فنفقه هذا العبد على المولى لانه وديعه ونفقه الوديعة على ربه الوديعة

رجل استعار

رجل استعار من رجل حابة فنام المستعير في اللعان ومقود في يده اي زناها فجا انسان وقطع للقوق
وهذا بالذات الاضمان عليه ولو لم يقطع من يده واخذ بالذات وسوم يشعر بذلك ضمن لان في الوجه الاول
غير مضموع وفي الوجه الثاني مضموع لانه اذا انام اضمعه امكن من اللغو من يده ولم يثبت من رقدته ففرض
بهنعم هكذا ذكره الكتاب وهذا يجب لانه يكون ثابرا ويدا انام مضموعا اما انام جالسا ففرض
الوديعة الاضمان عليه وللودع وللستعير في هذا الامر على السواء انفق على السوية ثلث الامة ابو بكر محمد بن
السرخر في شرح كتاب البرقة رجل استعار حمارا الى الطاحونة فادخلها المربط الذي هناك وجعل تحت
الباب خشبا لكن لا يخرج الحمار ففرق الحمار الاضمان عليه لانه غير مضموع رجل بعث اخيه يستعير دابة
فاعادها وعليها عباءة فسقطت الطريق فذا على وجهين اما ان سقطت من عنق الاخير او لا سقطت
ففي الوجه الاول الضمان عليه خاصة لانه مولى المضموع وفي الوجه الثاني الاضمان على احد رجل استعار كتابا
ليقرأه فوجد في الكتاب خطأ فذا على وجهين اما ان علم ان صاحب الكتاب يكن اصلاحه او لم يعلم
لا يكون ففي الوجه الاول ينبغي ان لا يصحح لانه تصرف في ماله وملكه بغير امره وفي الوجه الثاني ان لا يصح
جاز لانه ما دون دالته فلو لم يفعل لانه علم ان اصلاحه غير واجب عليه رجل استعار كتابا ففضاع
في يد صاحب الكتاب فطالبه بالكتاب فقال نعم ثم اخبره بالضياع ان لم يكن له اباي من وجوه فلا ضمان عليه
وان كان قد ايس من وجوه فعليه الضمان لكن هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية نفس في الكتاب انه اذا
اخبره بالرد ثم اخبره بالضياع فان عليه الضمان لانه تناقض رجلان سئلان في بيت احد كل واحد منهما
زاوية فاستعار احدهما من صاحبه شيئا فطالبه للغير بالرد فقال المستعير وضعت في الطمان الذي في زاوية
وانكر للغير ذلك فان كان البت ايديها الاضمان عليه وان لم يثبت الرد لم يضمن المستعير مضموعا بالوضع في الطمان
فلا يضمن رجل في يده ثوب جارية لرجل فطلب ثوب الثوب ثوبه فقال للمستعير نعم وقرط في الرد
حتى مضى عليه ثم فرق من المستعير فذا على وجهين اما ان كان المستعير عارضا عن الرد وقت الطلب
او كان قادرا في الوجه الاول الاضمان عليه وفي الوجه الثاني المسئلة على ثلثة اقسام اما ان يرض ان يستعير
على السخط او لم يرض على السخط والرضا وسكت او رض على الرضا وقال لا يباي به ففي القسم الاول يضمن لانه حجب
الرد وفي القسم الثاني كذلك لان خوف الرد ثابت بالطلب في المسقط والرضا احتمال وفي القسم الثالث الاضمان عليه
لانه اسقط وجوب الرد رجل استعار من رجل بقرا فاستعلم ثم ترك في المروج ففضاع فذا على وجهين اما ان علم

ان المعبر يرضى بكونه فيها برعى وحده كما هو معلوم بعض الراساتين اولم يعلم ذلك منه بان كانت العارة مشتركة
 في الوجه الاول لا يضمن لانه تركه في الارح باقته وفي الوجه الثاني يضمن لانه تركه بغير لقنه رجل طلب من رجل
 ثورا عارية فقال له المعبر اعطيك غدا فلما كان الغدا اخذ للثور بغير لقنه صاحبه واستعمله وما
 في يد صنف لانه اخذ بغير لقنه ولو رجع فمات عند الاضمان عليه لانه يرضى بكونه فيها برعى وحده لا يرضى
 واستعمل الطمان وانكرت الاضمان عليه وكذلك لو ترك في الفخاع فشرب وكسر الاضمان عليه لانه
 عارية **باب العارية بعلامة العين** رجل استعار رقع من رجل بخطها على فيه
 او خشيته بخلها في بناءه فهو ضمان لان هذا ليس بجارية لكنه قرض هذا العالم بخل لا اذ لم يملك فلما
 اذا قال ذلك فهو عارية لان القرض عنه لا يكون واجب الرد مضارا عارة رجل دخل منزل رجل لا فانه
 واخذ اياه بالخدمة من بيته بغير لقنه لينظر اليه فوقع من يده فانكر الاضمان عليه ما لم يجد عليه ربا البيت
 لانه ما دون فيه دلالة الا يرى انه لو تناول لكونه فشرب منه فسقط من يده فانكر فهو غير ضمان ولو
 اتى سوتها ببيع انا واخذ بغير لقنه فسقط منه فانكر فهو ضمان لانه غير مالهون دلالة لانعدام دلالة
 الاذن ولا كذلك في المسلم الاول لان الاول بالذخول لانه الاذن بذلك **باب العارية بعلامة**
الواو رجل اعاد من ثوب عبدا فتعبد على المستعير وكسوته على المعبر لان بقاء النعمة لخاله بالنعم
 ومن يعود الى المستعير فان النعمة عليه ولا كذلك الكسوة **باب العارية بعلامة الباء**
 رجل استعار ذببا فقلد صبيبا فترق هذا على وجهين اما ان كان الصبيب يفيظ حفظا عليه ولا في الوجه
 الاول لا يضمن لانه لم يبيع وفي الوجه الثاني يضمن **باب العارية بعلامة السين**
 امرأته استعار من امرأته سر او يلا التلبس فلبسته وهي غشي فزلت رجلها فيخرب السر او يلا الاضمان
 عليها لانه لا يضمن اما فيه رجل استعار من رجل ثوبا على ان يعيده ثوبه يوما ثم جاء بغير ثوبه وكان
 الرجل غايبا فاستعار من امرأته فدرغته اليه فذهبت الى ارضه ففزع صنف لانه قبضه بغير لقنه ما لم
 امرأته اعادت بغير لقنه زوجها ان كان من متاع البيت وما عونه مما يكون في ايديهن عاقه ففزع لم يضر
 لانها اعانة باذن زوجها ودلالة **كتاب الشركة باب الشركة بعلامة**
الف يعبر بين شركتين حمل عليه احداهما من الرستان شيئا بامر شركته فسقط في الطريق فخرج هذا على
 وجهين اما ان خرج هذا الشرك او غيبي ففي الوجه الاول اما ان يبرج حيوته او لا يبرج حيوته فان كان

برج صنف والا فلا لانه ما مورحفظ نصيب شركته ولحفظ عند التفتيش عند الموت لا يكون الا بالنحو لانه لو لم
 يبرج لعندت الحظ فكان الامر باحفظ اذنا بالذخ دلالة وفي الوجه الثاني يضمن لانه انعدم ما يدل على الذخ لانا
 سوا ويرجى حيوته او لا يبرج هذا هو المختار فعلى هذا من فسخ شاه انسان لا يبرج حيوته يضمن بموالتنا
 والاراعى البغالي لافادح لا يضمن لانه ما مورحفظ نصيب شركته ما يدل على الماذن بالذخ وموالا امر باحفظ
 رجلان لعا على رجل الف درهم فاخذ احدهما حصته كان لشركته ان يشارك فيه ومن عرفة فان اراد الحيلة
 لذخ الشركه يهب على من عليه الدين مقدار حصته ويغيبض موثم يبراد الغرم عن حصته رجلان اشتركا فاشتركا
 استعته ثم قال احدهما لشركته لا اعلم معك بالشركة وغاب فعلم الحاضر بالامتنعة فهو ضمان لنعمة نصيب شركته
 لان قوله لا اعلم معك بالشركة وغاب فعلم الحاضر بالامتنعة فهو ضمان لنعمة نصيب شركته لان قوله لا اعلم معك
 بالشركة بمنزلة قوله فاسحكتك الشركة واخذ الشركتين اذا افح الشركه ومال الشركه امتنع من الفسخ على المختار خلا
 للصاوية فان ثمة لا يبيع الفسخ وموضع الفرق بينهما للوسط معلان اشتركا لحفظ الصبيان وتعليم اللسان
 والقران على ما اخبرنا من الجواب للفتوى فهو جاز لان هذه شركة في علم تجز الاستعجار عليه فكون شركته
 جازبا في سائر الاعمال رجلان اشتركا شركة فنان على ان يبيعا بالنقد والنسيئة ثم نهى احدهما صاحبه
 عن بيع نسيئة جاز نسيئة هكذا اخيان الفقه ابو الليث لان الا ابتداء لو اشتركا على هذا الشرط جاز
 فكذا في الانتهاء احد الشركتين اذا قال لصاحبه اخراج الى يسا بور ولا جاوز عنه فجاز وكل
 المال ضمن حصصه شركته لانه نقل حصصه شركته بغير لقنه ثم ذكر صاحب الكتاب الفقه ابو الليث هنا ما ايل
 لا يلحق بهذا الكتاب فتدبر في اناب العتمة من هذا الكتاب **باب الشركة بعلامة العين**
 رجل قال لا تو ما اشترت هذا اليوم من انواع النجان فهو بيني وبينك وقال الا تو نعم فهو جاز وكذا لو قال
 كل واحد منهما لصاحبه لان هذه شركة في الشراء مع جازين وليس لواحد منهما ان يبيع حصصه الا تو فاشتركا
 الا باذن صاحبه لانها اشتركا في الشراء لا في البيع وكذا لو قال ما اشترت من الدقيق فهو بيني وبينك لا قلناه
 ولو قال ما اشترت عبدا فهو بيني وبينك كان فاسد فرق بين هذا وبين المسلم الاول والفرق ان
 في المسلم الاول دال شركته وهذا انوكيل والتوكيل شراء العبد لا يجوز فرق بين هذا وبينها اذا قال ان
 اشترت اليوم عبدا فهو حري بيني وبينك حلت جاز والفرق ان التوكيل شراء عبده يجوز اشتركا
 العنان اذا اقرانه استقرض من فلان الف درهم لينجيها فلهزمه خاصة لان الاستقرض ليس بجازا

على

فان كان كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزم خاصة ايضا حتى كان للمؤمن ان يباذله ليس له
ان يرضع على شركه مو الصبح لان التوكيد بالاستدانة باطل فصار الالة وعدمه سواء وجعل قال لا اقر اشترى
جارية فلان ولم يقل للمؤمن ولم يقل لاحتي فثبت اشترى فالسئلة على ثلثة اوجه اما ان قال عندنا
اشهدوا اني اشتريتها فلان او قال اني اشتريتها لنفسه او لم يقل شيئا ففي الوجه الاول كان للمؤمن ان هذا
قبول الوكالة وفي الوجه الثاني كان له ذلك لان هذا انه رآه الوكالة وفي الوجه الثالث اذا قال بعد ذلك
اشترتها فلان فهذا على قسمين اما ان قال قبل ان يملك وبعد هلكه او صدمت عسبت ففي القسم الاول
يصحف لانه غير منهم فيه وفي القسم الثاني لا لانه منهم فيه رجلا ان اشترى رجلا وقال اشترى في قليل وكثير من انواع
التجارات كلها ويعمل ذلك برأينا ونشرى للنفقة والنسب فارتفع الله في كل ذنوبنا فله شركه
عنان لا لشركه مفادته لان شركه للفاو منه بزيادة ولا يثبت تلك الشركه الا بلفظ للفاو منه او بالتصديق
على جميع الشرايط ولم يوجد ههنا رجل اشترى عبدا فقال له رجل اشركني فيه فاشركه ثم جاء اخر وقال اشركني
فاشركه ايضا فهذا على وجهين اما ان علم الثاني عن شركة الاول او لم يعلم ففي الوجه الاول له ربع جميع العبدان
طلب منه الا شرا في نصيبه ونصيبه النصف وفي الوجه الثاني له جميع نصف جميع العبدان لانه طلب منه الا شرا في
في كل العبد فيكون طالبا للنصف والاف ولا يثبت جمل النصف فيصير النصف له والنصف للآخر وخرج للمشركي
من البين رجل قال لا اقر اشترى عبدا فلان بيني وبينك فقال للمؤمن نعم ثم لقيه ثانيا فقال له مثل ذلك فقال
نعم ثم لقيه ثالث فقال له مثل ذلك فقال نعم ثم ذهب اشترى هذا على وجهين اما ان قال لثالث بغير
محضر من الاول والثاني او محضهما ففي الوجه الاول العبد بين الامر الاول والثاني ولا شيء لثالث ولا للمشركي
لانه قبل الوكالة عن الاول في النصف وعن الثاني في النصف الثاني لانه لا يمكن اخراج نفسه من وكالة الاول
من غير علم فلما بيع قبول وكالة الثالث التي لا يبيع الابرة وكالة الاول والثاني فقدره وكانها وسوكل
رآه وكانها بعلمها عبدا من رجلين فقال احدهما لرجل ثالث اشترى منك هذا العبد ولم يحضر صاحبه ما نصيبه
بينهما نصيبين فرق بين هذا المسئلة وبين البيع فانه لو كان بيعا فقد البيع في جميع نصيبه والفرق ان في مسلتنا
نقص على الشركة فلو صار جميع نصيبه له لا يبقى للشركه ولا ذلك البيع الشريك كان شركه مفادته اذا قال لصاحبه
انا اريد ان اشترى هذه الجارية لنفسه فاشترى بها لا يكون له ما لم يقل شركه نعم فرق بين
هذا المسئلة وبينها اذا قال لا اقر اشترى جارية بكذا فقبل التوكيد ثم جاء التوكيد الى الموكل وقال اني

او يد ان اشترى هذه الجارية لنفسه وسكت للموكل ثم اشترى ما حيث يكون له والفرق ان احد المتعاضدين لا يملك
تغيير موجب للفاو منه الا برئاسا صاحبه وفي وجود الوفا احتمال والتوكيد بالفرق يملك عزل نفسه عن التوكيد متى
التوكيد لم يخط وقد وجد العلم ثلثة نفر ليسوا بزر كما مقبلوا اعلاما من رجل ثم جاء واحد منهم وعلم كل كلم
فله ثلث الاجرة ولا شيء للآخرين لانهم لما لم يكونوا شركا كان على كل واحد منهم ثلث العبد ثلث الاجرة فاذا اقر
الكل كان مقطوعا عن الثلثين فلا يبقى الا ربع **كتاب العبد والذبايح والاضحية**
باب اعلام النون رجل خرج شاة قال عليها بسم الله واسم محمد الاجل لانه اهل لغيب الله به ولو قال بسم الله
ومحمد رسول الله فهذا على وجهين اما ان قال بالخفض او بالرفع ففي الوجه الاول للاجل لكن الاول ان لا يغفل
لما بين ولو قال بسم الله صلى الله عليه وعلى محمد وعلى محمد الاجل لانه ان لا يغفل ذلك لانه ان عدم تحريم التسمية رجل قال
بسم الله وباسم فلان للاجل هو المختار لما قلناه في المسئلة الاولى حتى السنور اذا كان في منفعه او دفع من
لا يابى به لان تحصيل المنفعة او تحصيل دفع الضرر مطلق فيه رجل اشترى اضحية فامر رجلا بذبحها وقال
تركت لم الله عدا يفتن قيمة الاضحية هذا الذبايح لانه جعلها ميتة وله ان يشترى بغيرها الفوى وبغنى ما يصدق
بالحرم ولا يוכל هذا اذا كان ايام النحر باقية وان كانت غير باقية يتصدق بغيرها على الساكن لان القيمة
قائمة معام الاضحية ولو كانت الاضحية باقية ومضى ايام النحر يتصدق بها كذا ههنا رجل سحر وقصد بطلحه
عن ابويه فوز لان الله ملكه فقد فسد عكلكه عن ابويه والهدية للموتى نافعة رجل خرج وقال بسم الله
ولم يظهر الما هذا على وجهين اما ان قصد ذكر اسم الله او لم يقصد ذلك وقصد ترك الهاد في الوجه
الاول جيل وفي الوجه الثاني لا لان في الوجه الاول قصد التسمية والعرب قد حذف حرفا فخما رنى
الوجه الثاني لانه لم يقصد التسمية وكل شيء يذبح فوز بيع جلد الاضحية بولان الذبح يظهر للكل كالذبايح
وجلد ما عدا الخنزير يظهر بالذكور وكذلك لحم طائر لوان في الماء لا ينجم للاد ولو سلب مع ذلك اللحم فوز
رجل سحر شاة نفسه عن غيره لم يحز لانه لم يمكن تصحيح التضحية عنه الا باثبات الملك له في الشاة ولم يثبت
الا بالقبض ولم يوجد قبض الامر لا بنفسه ولا بغيره وسواء كان ذلك بامر او بغير امر اخسأ بى ايم
مكروه لانه لا يتخلو به منفعه مشروعة ولهذا المعنى كرهوا كسبه لانه كسبه حيلة لطة التولز
رجل خرج شاة وسمى هذا على ثلثة اوجه اما ان اراد بالتسمية التسمية على الذبيح او اراد بغير التسمية
على الذبيح او لم يكن له نية ففي الوجه الاول جيل لانه انى بما أمر به وفي الوجه الثاني للاجل لانه لم يأت

بما امر به لان الامر به ذكر اسم الله تعالى والتمس به على الذبيح قال الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولم يذكر
عليه مضار نظير هذا اذا سمع الاذان فقال لله في الله اكبر فقال الله اكبر ولم يذكر اسم الله عليه ولم يذكر
بصريحنا هذا اذا كان لم يذكر اسم الله عليه والتمس به التسمية للذبيح واراد به التسمية لغير الذبيح فاما اذا سمع ولم يحضر الميتة
فلم ياكل لانه تسميه للذبيح فاما ما لم يوجد فيه الصنف منها اكل لظن ان الصنف والناخلة والعقود لا باس به لانه
ليس بذي ناب من السباع ولا في تخلب من الطيور رجل رمى سيدا فوقع عند مجوس ما يوقر على ذك
فات لم ياكل لانه قادر على ذك بتقديم الاسلام فلم يكتف بالذكوة الا اضطر ادى الصيد اذا سمع فيه من الطير
مقدار ما يبقى في الذبوع بعد الذبح الكلام ههنا في اربعة مواضع احدها الشاة اذا مضت وبقى فيها من اللحم
مقدار ما يبقى في الذبوع بعد الذبح والثاني اذا قطع الذب بطن شاة وبقى في اللحم مقدار ما يبقى في
الذبوع بعد الذبح فاحذر والثالث الكلب لعلم اذا وجع الصيد وبقى فيه من اللحم ما يبقى في الذبوع
بعد الذبح فاحذر لئلا ياكل والاربع اذا رمى سيدا فاحذر وبقى فيه من اللحم مقدار ما يبقى في الذبوع
بعد الذبح فاحذر لئلا ياكل وفي قوله في اللوح الاول والثاني عند رمي يوسف ومحمد بها الله لا يقتل الذكوة حتى
لوزكاه لا ياكل واختلف المشايخ على قول له في قوله ونظر الفاضل الامام المتنب الى الاستصحاب
في شرحه محضر الطحاوي اننا نقبل حتى لو ذكاهها بجل وكذا ذكره العقيمي ابو الليث في مختلف الرواية
وعليه الفتوى وفي اللوح الثالث والرابع لا تقبل بالانعام حتى لو اذنت للمالك في اللوح الثالث ولم يذكر
حل في اللوح الرابع ايضا لا يحرم لان الذكوة بالاول وحده الاول كان موصيدا فيقع الفرق على قول
له في هن الرابع والثالث وبين الثاني والاول والفرق ان في موضع الرابع والثالث وجد فضل
موزكوه فلا يعتبر هذا الحيوان بعد الذكوة رجل رمى سيدا فاحذر صاحبه ولم يكن من الوقت ما يقدّر
على ذكوه ياكل مولى مختار ولانه اذا لم يكن من الوقت مقدار تقديره على ذكوه لم يقدّر على الذكوة الاحتياط
فصار كالم لم يقدّر على الذكوة بان لم يكن فيه من الحيوان المقدار ما يبقى في الذبوع من الحيوان بعد الذبح
وهو الفضل الرابع للجنين اذا فرغ حيا ولم يكن من الوقت ما يقدّر على ذكوه حتى مات ياكل ما قلناه وهذا
التفريع يتأني على قول له في قوله رجل فرغ شاة او بقره فهذا على اربعة اوجه اما ان يحرك بعد الذبح وخرج
منه دم مسفوح او تحرك ولم يخرج منه دم مسفوح او كان على العكس او لم يحرك ولم يخرج منه دم مسفوح
فيغيب الوجه الاول حل لانه وجد علامه للحيوان وفي الوجه الثاني والثالث كذلك لانه وجدت العلامة اذا غلامه

علامه للحيوان

علامه للحيوان احد هذين الامرين في الوجه الرابع لم ياكل لانه لم يوجد علامه للحيوان لكن هذا اذا لم يعلم
حيوانه عند وقت الذبح فان علم حل وان لم يحرك بعد الذبح ولم يخرج منه الدم اصلا وجب صحت شاة من كلوا
قال محمد بن مسلمة لا يكون الاضحية الواحدة والمختار ان يكون الاضحية بما الدليل عليه انه نفس الحرس عن ذك
انه لا باس بالاضحية بالشاة والشاة من الدليل عليه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي كل سنة بشاة
وضحي عام الحديسية بماية بدنه شرا الاضحية بثلاثين درهما شاة من افضل من واحد فرق بين هذا وبينها
اذا اشترى بعشرين حيث كان الواحد افضل والفرق ان بثلاثين درهما يذبح شاة من على ما يجب من
كمال الاضحية في السن والكبر ولا يذبح بعشرين حتى لو وجد كان شرا الشاة من افضل ولو لم يوجد بثلاثين
ايضا كان شرا الواحد افضل رجل اوجب على نفسه عشرة اضحية قالوا لا يلزمه الا ان كان الاثر
جاء بالاثنتين هكذا ذكر في الكتاب والظاهر انه لا يوجب على نفسه ولده من جنسه لحاجب اخذ
الطير بالدليل لا باس به لان الله تعالى اباح الاصطياد مطلقا والتمس بحمل على الذبوع لا على الحرم به فلو لم
ان الاولى ان لا يفعل رجل ضحي باجرام من يحرمه المختار وهو كوز عن سبعة لانه نوع من البقرة والنوع
داخل تحت الجنس ولذا اضطر في حق وجوب الصدقة فيه رجل ضحي بقصا باليضي عنه فضحي القصاب
عن نفسه نهى للامور لان نية القصاب قد لغت فصار كانه لم يكن رجل لم ياكل الحاج الىها والحجوانه
منها ضرر فذا على وجهين اما ان يسكنها في ملكه او ارسلها في السكة في الوجه الاول ليس حل وان
منعه لانه يصرف في ملكه وفي الوجه الثاني له منعه فان امتنع والارفعوا الامر الى القاضي او الى
صاحب المجلس حتى يحسم فيمنعه عن ذلك وكذا من اسكن وجابه وكذا من اسكن المحسن والعجوز الرضا
فهو على هذين الوجهين ايضا اكل الله هذا لا باس به لانه ليس بذي تخلب من الطيور رجل لم
وجابه عليها نجاسة او شاة او ابل او بقره والدجاجة بحس ثلثة ايام والشاة اربعة ايام
والابل والبقر عشرة ايام مولى مختار لان لها رتم يحصل هذه للذة ظاهرا رجل لم يشاة حاملا
فاراد فحماها فان تعارب الاوان يكن الذبح لانه يصنع لما في بطنها من غير زيادة فائدة لانه تعارب
الولادة وهذا التفريع على قول له في قوله اذا صلى الامام يوم العيد ثم ذكر انه صلى غير وضوء هذا على
على وجهين اما ان علموا بذلك قبل الزوال وقبل ان يذبحوا او علموا به بعد الزوال في الوجه الاول بعيد
الامام والناس جميعا الصلوة ثم فرغوا لان الوقت قائم وليس ثم فوات حرم في الذبايح وفي الوجه الثاني

في

ليس عليهم شيء وجازت في ايهم اما لا صلوة عليهم لان الوقت للسنة قد فات واما جازت في ايهم
لان من لا صلوة عليه كان هذا وقت الذبح فحتم كاهل الرستان رجل صحت عن النبي جاز بالثاني
وهل يلزم التقصير بالكل تطهروا والمختار انه لا يلزم لان الاول للبيت الملك المعنى بآلة وقت فيها
ولم يبق فيها والى يصلي بهم صلوة العيد فصحوا بعد طلوع الشمس جاز من المختار لانه صارت البلداني
هذا الحكم كالسولة وقت الاضحية ثلثة ايام لان وقت الاضحية ايام الاضحية واما ثلثة ايام التشرع
ايضا ثلثة فاليوم الاول وهو اليوم العاشر للاضحية خاصة والرابع للتشرع خاصة والثاني والثالث
لما جمعاه جازت ثلثة لا يصلي اليها صاحبها فهذا على وجهين اما ان كان لا يخاف عليها الوقت
او يخاف في الوجه الاول ان رسا لا يוכל في الوجه الثاني يוכל لانه يخرج عن الذكوة الاختيار
لانه لو صعد الشجرة ماتت رجل لم يمانه يادى الى بيته رزها صاحبها او غير صاحبها يוכל لانه
صيد لا يقدر على كونه اختيارا رجل له شاه ونوى ان يفتي بها لا يجب عليه بنسب النية فتغير كان او غنيا
لانه لم يجب على نفسه اما اذا اشترى بنية الاضحية فهذا على وجهين اما ان كان فقيرا او غنيا ففي الوجه
الاول عندنا يجب عند الشافعي لا وفي الوجه الثاني لا يجب ومن من ساءد الاصل رجل له حمامة فوطا
او داما غني فهذا على وجهين اما ان كان لا يمتد الى منزله او يمتد في الوجه الاول حل الحكم لانه
يخرج من ذكوة الاختيار وفي الوجه الثاني اختلف للشافعي وقد نص محمد بن ابي ابي الحكم في الذكوة في العيون
لانه اذا كان يمتد الى منزله يادى الى منزله فيقدر على الذكوة الاختيار رجل ارسل كلبه المعلم فاخذ
صيدا واسكه فأت الصيد من اخذ او صدمه لم يוכל لانه اذا لم يحرمه صار كان للكل فسلم
حقا بغيره تغسر عليها ولاهنا فادخل رجل يد وفتح الولد او جرحه في غير موضع الذبح ففي الوجه
الاول حل لانه وجد ذكوة الاختيار وفي الوجه الثاني المسئلة على وجهين اما ان كان لا يقدر على ذكوة
او قدر في الوجه الاول حل لانه عجز عن ذكوة الاختيار كالابل اذا وقع في البئر وفي القسم الثاني لا
لانه لم يحرم الكافر اذا عار جلا الى طعامه فهذا على ثلثة اوجه اما ان كان نجسا او نصرانيا او يهوديا
ففي الوجه الاول والثاني يكره وان قال اشترى اللحم من السوق اما الاول فلان الجرح يوجب التحنق
والثاني واما النصراني فلانه لا يذبح له واما ياكل فصحى للسلم او تحنقه واما الثالث لا بأس به لان
اليهودى لا ياكل الا من ذبحه كوهى او ذبحته مسلم رجل سلم غنمه الى راع فذبح شاه منها وقال

ذبحها مع عينة وقال صاحبها لابل صحتها ومع حية فالقول قول الراعى مع عينة ولا يוכל اما القول قوله
لانه انكر الضمان بانكار السبب للرجب الضمان ولما لا يجل الحكم لانه لم يثبت للبيع وهو الذكوة ابل بين
اثنين ضحيا به فهذا على وجهين اما ان كان لاحد سابع او سبعان وما شاكل ذلك والباقي لا فرق
يكون بينهما نصفين ففي الوجه الاول يجوز وفي الوجه الثاني اختلف للشافعي فيه منهم من قال لا يجوز لان كل
واحد منهما ثلثة اسباع ونصف سبع ونصف السبع لا يجوز الاضحية فاذا حصل البعض بطل الكل وصح
انه يجوز واليه ذهب الشيخ الامام الاجل بربان الاية والذى هو والشيخ الامام ابو الليث لانهم
جاز نصفه تبعا فان كان لا يجوز مقصودا بنفس الاضحية اذا كانت بالرستان والرجل في الصرفة
ثلثة سابل مسئلة الذكوة ومسئلة الاضحية وصدقة الفطر في المسئلة الاولى يعتبر فيها مكان المال حتى
يصرف الى غير ذلك الموضع لان سبب الوجوب المال وحل الوجوب المال وحل الوجوب من عليه
موقع التعارض بينهما فتخرج المال لانه محل اقامه الواجب وفي المسئلة الثانية كذلك حتى لو امر بالضحية
ففعلا في الرستان بعد طلوع الفجر قبل الصلوة يجوز ولو كان على العكس لا يجوز لا يجوز لما قلناه من المعنى
وفي المسئلة الثالثة اذا وجب صدقة الفطر بسبب رقيقه وولد اختلف ابو يوسف ومحمد بن نافع
يعتبر مكان الولد والدقيق وقال ابو يوسف يعتبر مكانه لانه وقع التعارض بعد ذلك محمد بن رافع السبب ابو يوسف
وحمل الوجوب وعليه الفتوى الامام اذا صلى العيد يوم عرفته وضح الناس فهذا على وجهين
اما ان شهد عندك شهوة على هلال ذي الحجة او لم يشهدوا ففي الوجه الاول جاز الصلوة والتضحية لان التجرز
عن هذا الخطا غير ممكن غالبا فيكم بالجواز سيما في جميع المسلمين ومن جازت الصلوة جازت الاضحية
ممنوع وفي الوجه الثاني لم يجوز لانه لا يجوز نلجينا الى التجوز وفي لم يجوز الصلوة لم تجز التضحية ومن
لم يحرم التضحية فلو ضحى الناس في اليوم الثاني وهو اول يوم النحر فهذا على وجهين اما ان صلى العام
في اليوم الثاني او لم يصلي ففي الوجه الاول لم يجوز لانه صحى قبل الصلوة في وقت مروت الصلوة وفي
الوجه الثاني المسئلة على وجهين اما ان صحى قبل الزوال او بعد فان صحى قبله فان كان يجران الامام
يصلي لم يحرم وان كان لا يجران حرمه وفي الوجه الثاني يحرم هذا الحكم اذا تبين انه يوم عرفه اما اذا لم
لم يتبين لكن شكوا في الوجه الاول وموما اذا شهدوا عند لم ان يصحوا من الغد من اول الغد لانه
لو تبين كان لم ذلك فهذا احتق وفي الوجه الثاني وموما اذا لم يشهد عند الاحتياط ان يصحوا من الغد بعد الزوال

الامام اذا خرج صلوة العيد يوم العيد ينبغي للناس ان يخرجوا التضيعة الى وقت الزوال لان الصلوة
مؤخر فان فات الصلوة اما سهوا او عدا جاز لهم التضيعة في هذا اليوم فلو خرج الامام الى الصلوة من
الغدا وبعد الغد فبين من حتى من الغدا وبعد الغد قبل صلوة الامام اجزاء فذلك لان الشمس اذا زالت في اليوم
الاولى فات وقت الصلوة وانما يفعل الامام في اليوم الثاني والثالث على جهة القضاء ولا يظهر هذا
في حق التضيعة بخلاف ما تقدم لانه اذا تبين انه يوم التاسع تبين ان وقت الصلوة باق فذلك هو السبب في
الامام ابو الحسن المذكور في شرحه شاكرا بين رجلين في جماعة عن نكبتها اجزاء ففرق بين هذا
وبين عديني بين اثنين اعتقما معا عن كفارتها لا يجوز والفرق ان الجبر على التضيعة في الشاكري فامكن
جمع حتى كل واحد منهما في الشاة ولا كذلك الرقبي **باب الصيد والذبايح بعلمامة**
العين سمكة بعضها في الماء وبعضها على الارض ميتة هذا على وجهين اما ان كان الرأس خارج للماء
او داخله ففي الوجه الاول اكله مباح سبب وفي الوجه الثاني للسئلة على ثلثة اقسام اما ان كان
على الارض اقل من النصف او النصف او اكثر من النصف ففي القسم الاول والثاني لم يوكل لان موضع
النفس في الماء فيكون الموت باق فيه فصار بمنزلة السمك الطافي وفي القسم الثالث اكله لان الاكثر حكم
الكل فصار كما لو كان اكل على الارض رجل اشترى سمكة في حيصته مشدودة في ماء فبعضها للشري
ثم ناول الحيط البايع وقال احفظها لي فجاءت سمكة فابتلعها فالسئلة على وجهين اما ان ابتلعت
الاخرى المشدودة او ابتلعت المشدودة الاخرى ففي الوجه الاول التي ابتلعت للبايع لانه هو الذي مشدودا
ويخرج السمك للشري من بطنها ويسلم الى المشتري من غير خيار وان نقصها الابتلاع لان هذا التقصا
حصل بعد القبض حتى لو لم يقبض المشتري وبان السئلة على ما يجوز للمشتري ان نقصها الابتلاع
وفي الوجه الثاني ما جيبا للمشتري وكذلك لو لم يقبض المشتري لانه انما صار ملك للمشتري فلو كان المشتري
رجل رعى صيدا فخرجه وارسله كلبا فعق ووقع الصيد عندنايم ان كان كالا لو كان مستيقظا قد عثر على
ان يذكيه فان لم يوكل عند لم يذكيه لان النائم بمنزلة المستيقظ في كثير من السائل منها هذا للسئلة
رجل ارسل كلبه الى صيد فاخطاه ثم عرض له صيدا اخر فقتله يوكل ان جابه الصيد فوضع موضع
صيدا لفرق رجوعه فقتله لم يوكل لان الرجوع معص الا رسال والارسال شرط لجل الاكل رجل رعى صيدا
او ضيما فاصاب صيدا اكل لانه رعى الى الصيد وان كان مما لا يوكل وان رعى جوا او سمكا فاصاب صيدا

فمن لم يوكل

فمن لم يوكل روى ايتان والمختار انه يوكل وان ارسله على صيد وهو يظن انه شجرة او انسان ومن
فاذا امره بصيد يوكل للمختار لانه تبين انه ارسل على الصيد السمك اقله حر الماء او برص قال ابو ج
لا يوكل كالمطاني وقال محمد يوكل هذا الذي وافرقت الناس رجل عالج اضحية ليذبحها فانكسرت رجلها او
اعورت هذا على وجهين اما ان فوجها على الثور وترك ذبحها فوجها من الغد ففي الوجه الاول يوكل لانه
من ضرورات الاضحية وفي الوجه الثاني كذلك ايضا لان الوقت واحد رجل رعى صيدا فغشي عليه ساعة من
غير جراحة ثم ذهب عنه تلك الاضحية فاضحى فلو فلولاق ففرق بين هذا وبين ما اذا جرحه جراح لا يستطيع
معها النهوض فلبث كذلك ما شاء الله ثم برأ ورماه ففر حيث كان الصيد للادل والفرق ان في السئلة
الاولى لم يخذل الاول فصار بمنزلة من يصبب شربة فوقع فيها الصيد والمالك غايب ثم يخلص عن الشبكة
فرماه رجل فخره فخره وفي السئلة الثانية اخذ الاول فلكم رجل رعى صيدا فانكسرت رجل الصيد
بسبب فخره ثم اصابه السم فقتله اكل لانه حين رماه كان الصيد صيدا والعبي لوقت الذي وكذا رجلان
رميا صيدا معا فاصابه سهم احدهما ووقع ثم اصابه سهم الاخر فموت طاقناه بعير او ثور او شاة
نقضى للصخر في الثور والبغير ان علم انه لا يقدر على اخذ الا ان يجتمع جماعة بكثرة فله ان يرميه وفي الشاة
ليس له ان يرميها لان في الثور والبغير لا يقدر على اخذ والذكوة الاحياء رعى بنفسه لان البغير ضرور
والثور ينطق وفي الشاة يقدر على الذكوة الاحياء رعى بنفسه في المصغر غالبا رجل حفر بيرا فاجا صيدا فوقع
فيها وصار كالا يوضع بغير الصيد هذا على وجهين اما ان حفر للصيد او لغير الصيد ففي الوجه الاول
موله حتى لو اخذ غني كان سوا حق به منه وفي الوجه الثاني لا يكون له حتى كان الاخذ حق بهن الخاف
ولان حفر البير لم يوضع للاصطياد فبقي قرن به القصد التحن للموضع للاصطياد وكذا لو حصل هذا
موضعا يدخل فيه الماء ويجتمع فيه السمك فيصير السمك كالا يوضع منه بغير صيد وعلى هذا الصيد اذا صاح
في ارض رجل وانكسر لا يملكه صاحب الارض حتى كان الاخذ حق به لما قلناه فلو جاء انسان واراد ان يخذ
فمنه المالك كان المالك ذلك لانه يمنعه من الدخول في ملكه فلو اخذ مع هذا هذا على وجهين اما ان
كان صاحب الارض منه حيث لو قد يد وبأخذ اولم يملكه ففي الوجه الاول المالك الحق به لانه قد اخذ من
فقد ملكه وفي الوجه الثاني لا وعلى هذا صيد دخله ارجل واغلق صاحب الدار الباب وصار الصيد
حال يقدر على اخذ بغير صيد هذا على وجهين اما ان اراد ما علا والباب الاعلا وللصيد
اولم يرم

ففي الوجه الاول ملكه وفي الوجه الثاني لاحتى كان الاخذ احق به منه لما قلناه رجل نصب شبله فوق فمها
صيد فاضطرب حتى قطبها فخلص ثم اصطاد لفره فلولي اصطاد لان الاول لم ياخذه لان لم يهر
لما لك حال يقدر على اخذ حيث لو تدبره امكنه اخذ فلو ان الصيد لم يخلص منها حتى جاء صاحبها
وصار في موضع يقدر على اخذ فخل الجبل او فتح الشبك فخلص الصيد فصار غيبه فهو الاول لان الاول
قد اخذه وكذا على هذا الست لفرى به الرجل في اللاء فتعلق به سلك فذا على وجهين اما ان يرى
بها خارج اللاء في موضع يقدر على اخذ فاضطرب فوق في اللاء او انقطع الجبل قبل ان يخرجها من اللاء ففي
الوجه الاول ملكها لانه اخذها وفي الوجه الثاني لا لانه لم ياخذها وكذلك على هذا اذا ارسل طبا على
صيد فاحقه ثم يخلص فهو على هذا القياس وبالله التوفيق **باب الصيد والذبايح بعلامته**
الواو اذا مرقت الاضحية فلم يجدوها حتى مضى ايام النحر فعليه ان يصدق بها اذا وجدها ولا يذبحها
لان اراقته الدم ما عرفت قرينة الا في زمان مخصوص فان ذبحها ثم يصدق بالحج بها اجزاء ويتصدق
بفضل ما بينهما ان تقضها الذبح لان التصديق بغيرها يجوز فهذا اولى لكن التصديق بها حصة احقر
شك في يوم الاضحية فاجب الى ان لا يؤخر الذبح الى يوم الثالث لانه يحتمل انه وقع في غير وقته فان اضطر
احت الى ان لا ياكل منه ويتصدق بذلك كله ويتصدق بما بين الذبوح وغير الذبوح لانه لو وقع في
غير وقته لا يخرج عن عهدها الا بذكر فلو اشترى الاضحية في اليوم الثالث والمسئلة حالها ليس عليه شيء
لان وقع الاحتمال في الوجوب رجل امر بطلا ان يذبح الشاة فلم يذبحها لأمور حتى باع الامر من رجل
ثم ذبحها لأمور ضمن لأمور ولا يذبح شاة الغير بغير لقنه ولا يرجع على الامر علم البيع او لم يعلم اما
اذا علم فظاهر واما اذا لم يعلم فلا يذبح ما غي لان حيي امر امر والشاة له لا يجوز الاضحية للمسئلة للنحر
وسمى بملكه الاولى لان المسئلة في كل ليلة تسبع النهار والا في ايام الاضحية تسبع النهار وما مضى وقتا بالناكر
باب الصيد والذبايح بعلامته الباء المصطفى اذا اراده ان يذبحه
لم الاضحية في يوم الاضحية ينبغي ان يامر باجراخ الاضحية الى بعض هذه العصور ويهني هناك لان للعبة
في الاضحية مكان الاضحية مصرى وكل وكيل بان يذبح شاة له وخرج الى السوله فخرج الوكيل الاضحية الى موضع
لا يعتد من المصر وفحما هناك فذا على وجهين اما ان كان للوكيل في السوله او عاد الى مصر ففي الوجه
الاول جازت اصحيته عنه وفي الوجه الثاني للمسئلة على وجهين اما ان علم الوكيل بقدره للوكيل لم يعلم من

في القسم الاول لم يجر الاضحية عن الوكيل بلا خلاف وفي الوجه الثاني اختلفت ابي يوسف ومحمد والخيار
قول في وقت الذبح من وقت من وقت ميت فذا على وجهين اما ان ذبح بغير ايام او بامره في الوجه الاول
يتناول من لحمه من المختار لان الذبح حصل عن ملكه والثواب للميت ولذا لو كان على الذبايح الضحية
واجبة سقط عنه وقد ذكرنا شأنا من هذا الباب في الباب للعلم بعلامته النون وفي الوجه الثاني
لا يتناول من المختار لان الاضحية عن الميت وقت رجل نصب شبله فتعلق بها الصيد في انفس
واخذ فذا على وجهين اما ان اخذ قبل ان يخلص ويظهر او بعد ما خلس فطاف في الوجه الاول كان للدار
لان سبب الملك قد انعقد للاول لانه هو الواقع لها ولم يستغن السبب في الوجه الثاني يكون الثاني لانه
انتقض السبب وقد ذكرنا نظير هذا للمسئلة في الباب للعلم بعلامته النون شاة نذرت ونوحت فواما
صاحبها ونوى عن الاضحية فاصابها بجزية عنها لان بهذا لم يصير من له الوجوه حتى يستغ به جواز الاضحية
باب الصيد والذبايح بعلامته السين رجل رمى صيدا بخرصة فوق في اللاء
فذا على وجهين اما ان كان حال يربى حيوته او لا يربى ففي الوجه الاول لا يحل لانه يحتمل ان لا وقتله
وفي الوجه الثاني يحل لانعدام هذا الاحتمال سبعة اشهر وبقرة محسنة او سبع اشهر او ثور
سبع شياه بانية رسم للاضحية وفحوا تكلوا ان الافضل الاول ام الثاني والمختار ان الافضل الثاني
لان اكثر غنا وظار منفعه للفقراء فصاب ذبح شاة في ليلة مثله فقطع اعلى من الخلق او اسفل منه
يحكم اكلها لانه ذبح في غير الذبح لان للذبح الخلقوم فان قطع البعض ثم علم فقطع من لفرى الخلقوم قبل
ان يموت بالاول فذا على وجهين اما ان قطع الاول بتمامه او قطع من الاول شاة في الوجه الاول لا يحل
لان لما قطع الاول بتمامه فموتها من ذلك القطع اسرع من القطع الثاني وفي الوجه الثاني يحل لانعدام
هذا المعنى سبعة اشهر وبقرة فارهوا ان يقتلوا اللحم فذا على وجهين اما ان قتلوا وزنا او ذرا فافاض
الوجه الاول يجوز لان البيع على هذا الوجه يجوز وفي القسم الثاني لا لان البيع على هذا الوجه لا يجوز فلو
فعلوا مع هذا وطلوا الفصل بينهم لبعض لم يجر فرق بين هذا وبينها اذا باع من رجل درهما بدينار
ورجع احد الدرهمين مقدارا لا بدخل تحت الوزن فخلد صاحبها لا تؤخذ الفوق ان خلد الفصل هبة
وفي الوجه الاول هبة المشاع فاما يحتمل العتمة فلا يجوز وفي المسئلة الثانية هبة المشاع فاما لا يحتمل العتمة
لان الدرهم الواحد الصحيح مما لا يحتمل العتمة فيجوز البتة رجل سق بطن الشاة واخرج ولذا وضع الولد

في القسم الاول

ثم دفع الشاة فذا على وجهين اما ان كان الشاة لا يعين بذلك او يعين من الوجه الاول لاجل لان الذكوة
معدودة لا يصح ذكوة وفي الوجه الثاني لاجل لان الذكوة معدودة في رجل اضطر شاة ببيع وسماوتها
ومال الى اخرى فذبحها بتلك التسمية لم يحل لانه لم يسم عليها شرا الاضحية بعشر اولى من الصدوق بالفسان
القرية التي يحصل بارقة الدم لا يحصل بالصدقة رجل دفع شاة مريضه فلم يتحرك منها شيء الا فوها قال بطلان
ان تحت فاهها لا يوكل وان تحت عنقها لا يوكل وان تحت عجزها لا يوكل وان تحت رجليها لا يوكل وان تحت
لا يوكل وان تحت رجليها لا يوكل وان تحت رجليها لا يوكل وان تحت رجليها لا يوكل وان تحت رجليها لا يوكل
والبعض لا لكن هذا اذا لم يعلم انه حي وقت الذبح اما ان علم حل بكل حال وقدره كذا نظير هذا ان اباب
المعلم بعلامه النون رجل اشترى خمس شياه في ايام الاضحية واداه ان يفي بواحد منها لكن لم يعينها فذبح
رجل واحد منها يوم الاضحية بنية الضحية فوضا من لان صاحبها لم يعلم ببيعها لم يافق ببيعها ولا لانه دخل
في شاة وقطع الحلقوم والاوداج الا ان الحلقوم فيها فقطع اسنانها نصفه كل اكل الفطوح منها لانه لو لم
يحل لنا لاجل لانه مما ايسر من التي بالنقص وهذا لا يسمي حيا مطلقا فلا بد من تحت النقص الوصي او الضحية
عن الصغير بحاله ولم يصدق جاز لانه اني بما امر به وزل خير وموعني الاضحية وان تصدق بها فخر
لانه لم يات بما امر به ليس عليه الضحية وحواذ الذبح لانه ملكه لا طم له ذلك بدون التسمية فاذا زل خيرا
كان اولى هذا اذا كان للضحية وصيا فاما اذا كان ابا فذكرنا ذلك في الاضحية للسبب الى الزعفران
رجل دفع الى رجل عشرين درهما ليشري بها اضحية فاشترى خمسة وعشرين لا يلزم الامر لانه خالف امر
وان اشترى بسبعة عشر درهما فذا على وجهين اما ان كان ثمة عشرين درهما او اقل ففي الوجه الاول
يلزم الامر لانه امر بشرا الضحية ثمة عشرين وقد اشترى وخالف فاما موعني وفي الوجه الثاني لا يلزم
لانه خالف امر الاضحية ان يفي الرجل بيمينه اذا قدر وان لم يقدر فوض الى غيره لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نقل البعض بنفسه وتولى علي بن ابي طالب وحكي ان اباحني ففعل بنفسه الفقهاء اشترى اضحية فشرقت
فاشترى اخرى مكانها ثم وجد الاولى فعلم ان يفي بها فوفى بين هذا وبينها اذا كان غنيا والفقير ومو
ان الوجوب على الفقير بالشر او قد تعدد الشرا فتعد الوجوب والوجوب على الغني بايجاب الشرع والشرع
لم يوجب الاضحية الا واحدة الفقهاء اشترى اضحية فصاعت ليس عليه لغير مكانها ولو كان غنيا وجب
لان الوجوب على الفقير بالشر او الشرا يتناول هذا العين فوجب الضحية هذا العين فتي هلك هذا العين

سقط الوجوب

سقط الوجوب بسقوط حمله لملك الضحية كونه في الزكوة قبل له اياها اما ان حق الغني الوجوب بايجاب الشرع
في ذمته شاة غني موعني فتي هلكت فذبح لغيره فلا يسقط الوجوب لملك العين رجل لم يملكها حرم
واشترى بعشرين درهما اضحية يوم الثلثاء مثلا وهلكت الاضحية يوم الاربعاء وجاء يوم الخميس ويوم
الاضحية لاجل علمه ان يفي لان الاضحية وجبت في يوم الاضحية وموعني فيه **كتاب الوقف**
باب الوقف على النون رجل وقف وقفا على ايمان اوله او اوله الابن يتزوج
فانه لاشي لها فتزوجت واحدة منهم ثم طلقها زوجها هذا على وجهين اما ان لم يشترط الواقف الوقف
ان من تزوجت وطلقها زوجها فلها ايضا او شرط من الوجه الاول لاشي لها لانه استثنى من تزوج وفي
الوجه الثاني لانه ان استثنى من طلقها زوجها والمستثنى من النسيان بات وكذلك لو وقف على من طلق
ممن يعلم ان يتركهم ثم اشتغل لغيره وجهين ايضا رجل وقف ارضا على مسجد ولم يجعل
اخره للساكنين نظم الشارع والمختار انه يجوز في قولهم جميعا اما ان يترك في الوقف فلا يبرئ المسجد موبدا
فيكون الوقف موبدا واما في قولهم فليكن العرف والعاس يترك بالعرف كالوقوف المنقول
فيما عارفوا مسجد عتيق لا يعرف بانه عوب واخذ مسجرا لغيره ليس لاهل المسجد ان يسعوه ويستعينوا
بشئ في مسجد آخر لان في قولهم في مسجد ابد سراج المسجد هل يجوز ان يترك في المسجد من وقف العوب
الى العشاء هناك مسابيل احدها هذه والثانية هل يجوز ان يترك كل الليل والثالثة هل يجوز ان
يترك الكتاب سراج المسجد اما المسئلة الاولى لا باس به لان الصلوة ينشط في الصلوة اذا كان في المسجد
واما المسئلة الثانية لا يجوز الا ان يكون في موضع جوت العاقبة بذلك في المسجد كجوت المقدس والحرم
ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما المسئلة الثالثة فتعني وجهين اما ان وضع السراج للصلوة او لا
للصلوة بان فرغوا من الصلوة وذهبوا وفي الوجه الاول لا باس به وفي الوجه الثاني المسئلة على نهائين
اما ان اقر الى ثلث الليل او اكثر ففي القسم الاول لا باس به لانه لو اخروا الصلوة الى هذا الوقت والسراج
في المسجد كان له التدريس ولا يبطل عند النسيان في القسم الثاني ليس له ذلك تاخير الصلوة الى
هذا الوقت فلم يكن له ان يدرس تبعا للقاضي اذا نصب قضا على غلات المسجد وجعل له شاة معلوما
ياخذ كل سنة حل له الاخذ اه كان فذكر مقدار من مثله لان القاضي ان يستاجر احوال باجر مثله كذلك
وان لم يشترط الواقف فكان له ان ينصب قضا وعطية شاة ولو نصب قضا وما للمسجد وما في المسئلة على ما هذا على
وجهين

اما ان كان الواقف شرط ذلك في وقفه او لم يشترط ففي الوجه الاول حل له الاخذ في الوجه الثاني لا لان
في الوجه الاول للقاضي ان يفعل ذلك وليس للقاضي ان يعين شيئا مسجد لم يستغلات وادوات فراه
القيم ان يني منارة او يعرض الاجرة فله ذلك لان بناء المنارة وشرش الاجر من البناء واما اذا اراد ان
يشترى الدهن للمسجد او الخصير او الخشيش فهذا على ثلثة اوجه اما ان وسع الواقف ذلك على القيم بان يشار
يفعل ما يرى من مصلحة المسجد او لم يوسع وجعل له عمارا للمسجد وبنائه او لا يوقف شرط الواقف في اوجه
الاول له ذلك لانه فوض اليه وفي الوجه الثاني لا لانه لم يوض اليه وفي الوجه الثالث بنظره الى ما قبله فان
كان منه الدين والخصير والخشيش فلم ان يفعل والا فلا لان في الوجه الاول اية التفويض اليه ظاهر وفي الوجه
الثاني لا قيم للمسجد اذا اراد ان يني حوائط في هذا المسجد او بنا لا يجعله ان يفعل اما المسجد فلانه اذا جعل
المسجد مسكنا سقط حرمة المسجد واذا البناء فلانه تبع للمسجد وجعل اياه ان جعل حاله الوجه القربة فبناء
الرباط للمسلمين افضل من عتق العبد لان منفعة الكثر ولو لم هكذا ذكرهنا مطلقا وهذا الجواب
مفيد بشرط على ما بان بيانه في قول الباب رجل مات وترك ابني وفي يد احد ما ضيعه زعم انه وقف
عليه من ابيه والابن الاخر يقول هو وقف عليها كان القول قوله وفي وقف عليها هو المختار لانها
تصادفنا انما كانت في يديها فلا ينفرد احد بها مالا يستحق عليه الاجرة ارض وقف بجانب المسجد
والارض وقف على المسجد فادوا ان يزدوا في المسجد شيئا من الارض جاز لكن يرفعوا الامر الى القاضي
ايضا انهم بذلك ان الولاية للقاضي بميريت بالاجر في قربة فخرت القرية وانرضى اهلهما وعندهن
القربة قربة لقرب فيها عرض يحتاج الى الاجر فخران يوضد الاجر من تلك البيرة وينفق في القومين فهذا
وجهين اما ان عرف الثاني او لم يوقف في الوجه الاول لا يجوز الا باذنه لانه وجه الى ملكه وفي الوجه الثاني
الطريق في ذلك ان يصدق على فقير ثم العقر ينفق في القومين لانه بمنزلة العقر فلو اراد القاضي ان
ينفق في غير هذا الطريق لا باس به رجل باع ارضه ثم اتى اني كنت وقفها او قال من وقف على هذا
على وجهين اما ان لم ينع البينة واراد تخلف الدعي عليه او اقام البينة في الوجه الاول ليس له ذلك لان الخلف
بناء على الدعوى والدعوى لم يصح لمكان التناقض وفي الوجه الثاني نكلوا والمختار انه يسمع البينة لان
الكثرة في الباب ان الدعوى لم تصح لمكان التناقض بين الشهادتين والشهادة على الوقف تفيد من غير ذلك
كالشهادة على عتق الامنة متى قبلت بيقين البيع حاتوت وقف عاتق فاني صاحب العمار ان يستاجر بالجره

فذا على وجهين اما ان كانت العمار ورفضت مستاجر يستاجر بالجره ما يستاجر او لا يستاجر في الوجه الاول
كله يرفع العماره ويواجه من غير لان التفتات عن لجره المثل لا يجوز من غير من دفع في الوجه الثاني لا يكلف
ويترك في يده بذلك لانه لان فيه ضرر وجعل وقف منفعته على الغراء وله ابنة سفيحة ضعيفه على كثر
للقيم ان يصرف اليها مقدار حاجتها المسبلة على وجهين اما ان كان الواقف حاله الصحة او حاله المرض في الوجه
الاول جاز وهو الافضل وفي الوجه الثاني لا لان هذا يعني الامنة الموارث في حاله الصحة كونه حاله المرض لا
اعرف هذا التفصيل والشيخ الامام الى القسم الصغار ولو لم بعد هذا في قول هذا الباب يجوز مطلقا وفيه
وجعل له ارضها موضع مقدار بيت هو وقف لا يعمل الى الوقوف عليه شيء من ماله فانه ما جاز ان يستاجر
منه طوبى فذا على وجهين اما ان كان له للموضع مسلما الى الطرفين الاعظم او لم يكن في الوجه الاول لا يجوز
لانه لو جاز سدر من الوقف في الوجه الثاني يجوز في هذا الباب فقول ذلك ان كان له كثره الوقف
قيم وقف اجرة الوقف فله ان يحال الخلعة على مدين للناجوا اذا كان مليا وان اخذ كفيلا كان الحب الى
لانه اذا اخذ كفيلا كان الطالب الخلعة اسان رجل جعل ارضه مقبى وفيها اشجار واراد ورثته ان يخطوا
الاشجار لهم ذلك لان موضع الاشجار لم يصير وقفا لانه مشغول وسباني ما يدل على هذا بعد هذا في الباب
ولذلك لو جعل دان مقبى لا يدخل موضع البناء فيه لانه مشغول رجل اشترى دارا ثم اجاز فوفها
قبل القبض وقبل نقد الثمن فالامير موقوف ان لوى الثمن وقبضه جاز الوقف وان كان مات ولم يترك
مالا يباع الارض ويبطل الوقف فوق بين الوقف والعين قال للشري اذا اعتق البائع قبل القبض
صح وموضع الفرق وقف الملاك قيم الوقف لا اشترى بعلمه الوقف ثوبا فذبح الى المساكين لا يجوز
بعطل الدرايم لان الشراء وقع للقيم يعني من المساكين في الدرايم قيم وقف طلب منه الحاج والجنائيات ليس
في بين حكم من مال الوقف شيء فاداه ان يستدين فذا على وجهين اما ان امر الواقف بالاستدانة
او لم يامر في الوجه الاول له ذلك وفي الوجه الثاني نكلوا والمختار ما حال الفقه ابو الليث هو انه اذا
لم يكن الامير بالاستدانة يستدين بل يرفع الامر الى القاضي حتى يامر بالاستدانة ثم يرجع لان القاضي
هذه الالية رجل له ارض فوقها فجاؤا اسان وغصبها منه فاقام الواقف اليه بقبول بيته وبر عليه
مالا عاق اما عند له فلان الوقف لم يصح فبقيت على ملكه واما عند له فلان الوقف ان صح فاداه
باصلاحها والتولية فيها واما عندم فلان الوقف لا يصح الا بالافعال من يد ينفق على ملكه وبما يستحق

فذا على وجهين

وله غلة فهذا على وجهين اما ان يكون بقرية رباط او لم يكن ففي الوجه الاول صرفت الغلة الى كل الرباط
لانه اقرب وفي الوجه الثاني يرجع الوقت الى قرية الذي من الرباط هكذا ذكرهنا وفيه نظر فبما مل
عند الفتوى رجل وقف ارا فيها حمامات يخرجون ويصلون يدخلون في وقت الحمامات الاهلية لان هذا
من مرافق الدار والمنقول تحت الوقت تبعا كما لو وقف صبغة مع النيران والعبيد رباط وعلى الرباط
قنطرة على نهر كبير لا يقدر على الانتفاع بالرباط الا بالاجازة القنطرة هل يجوز عارة القنطرة من غلة الرباط
فهذا على وجهين اما ان ينظر الوقت في الوقف فيصرف عليها الى الرباط الى ما فيه مصلحة الرباط او لم ينظر مصلحة
الرباط وانما ذكر مرته في الوجه الاول جاز لان هذا من مصلحة الرباط وفي الوجه الثاني لا لان هذا ليس
من مرته وهذا كله اذا كان الرباط محال لولم يصرف الغلة الى عارة القنطرة ما عوب الرباط فانما اذا
كان محال لولم يصرف بحسب الرباط بحسب ذلك لان الرباط للعامة والقنطرة طريق العامة ونظير هذا
ما روي عن محمد بن ابينا في مسجد صناد عن اهلته وكنته طريق العامة لا باس بان يلحق بالمسجد الطريق
لان كلهما للسلطان مسجد له اوقاف فكله لا باس للقيم ان يخلط عليها كلها وان خرجت حائزتها فلا باس
بعارتها من غلة حائزتها لان الكل للمسجد هذا اذا كان الواقع واحدا فانه كان الواقع مختلفا فكذا
لجواب لان المعنى يحكمها مسجد راب على باب المرج فيصيب للطريق للمسجد فيصير الباب ويشق النكاح
ودخل للمسجد كان للقيم ان يخذ ظله على باب المسجد من غلة وقف المسجد اذا لم يكن في ذلك ضرر على
اهل الطريق لان هذا من مصلحة المسجد قوم جمعوا الدرام لعارة قنطرة فاشترى بها بعضا الطعام
للعامة فاجتمع هناك من لا يولد عاصم العمال الى الطعام هل يحرم ذلك وهل يبيع لهؤلاء ان يجيئهم
فالمسئلة على وجهين اما ان يفسر بهداه العمال وارشاوسم والبعض على العدل او حصر وانظرا في الوجه
الاول يبيعهم لانهم كالعمال وفي الوجه الثاني المسئلة على وجهين اما ان كانوا قليلا لا يكون باكلهم نقصان
فما جمع القنطرة او كانوا اكثر ففي الوجه الاول يبيعهم وفي الوجه الثاني لا فلو فضل من الخشب نحو شاة هذا على
وجهين اما ان كان يقدر على الوقف على اربابه او لا يقدر ففي الوجه الاول لا وبيع القيمة لان الامر لهم
وفي الوجه الثاني بفعل القيمة ما يري لان الامر له مسجد خبيث ما فانه حايط المسجد من ذلك لما ينبغي لاهل
المسجد ان يرفعوا الامر الى القاضي ليامر اهل النهر باصلاحه حتى لا يملأوا واندم حايط المسجد ضنوا
فتمت لعدم لانه لا اثره عليهم ساروا مبلغين نسيبا بترك الاصلاح ووقف على نفس استولى عليه ظالم

لا يمكن

لا يمكن انتزاعه من يده فانه على الوقف فاعلم على واحد منهم انه باع هذا الظالم وسلم اليه وسو منكر فارادوا
خليقة فلم يكن ذلك افعوا عليه معنى لواقبه لزمه لما تبين فاذا انكر سخطت فان نقل قضى عليه بيمينها او انكر
لو اقامت لهم يمينه لان الفتوى في نصب الدعوى والعقار الموقوفه بالصانع نظرا للوقف كما ان الفتوى
في غصب منافع الوقف بالصانع نظرا للوقف وفي قضى عليه بالقيمة يوض منه القيمة فيضري بها منعه او لم
فكون على سبيل الوقف الاول لان هذا بدل الاول اوقاف على قنطرة فيبس الولد وصار للمواد الى
منبعه فمن ارض تلك الحجة واصبح الى عمان فطلى هذا الراوى لجدده هل يجوز صرف غلات الاول
الى الثاني ينظر ان كانت القنطرة الثانية للعامة وليس هناك قنطرة اخرى للعامة اقرب اليها جاز
صرف الغلة اليها لما قلنا من قبل مبيع عليها اشجار عظيمة فهذا على وجهين اما ان كانت الاشجار
ناية قبل ايجاد الارض مبيعة او بنيت بعد ايجاد الارض مبيعة ففي الوجه الاول المسئلة على وجهين
اما ان كان الارض مملوكة لها او كانت من موضع لا مال لها واخذها اهل القرية مبيعة ففي الغلة الار
الاشجار باصلها على ملك ربالا من نصيب الاشجار واصلها ما شاء لان ذلك الموضع لم يدخل تحت الوقف
لما قلنا من قبل وفي الغلة الاشجار باصلها على حالها القديم وفي الوجه الثاني المسئلة على وجهين اما ان علم
لها غارس او لم يعلم ففي الغلة الاول كانت للغارس لانها ملك الغارس وفي الغلة الثاني القصر في ذلك الى الغارس
ان راى بيعها وصرف لانها ملك الغارس وفي الغلة الثاني ثمنها الى عمان المبيعة فله ذلك لانه اذا لم يعلم
غارس كانت في حكم الوقف الا يرى ان الشجرة اذا بنيت في ملك انسان ولا يعرف لها غارس كانت ملك
لصاحب الارض كذلك هي هنا قيم وقفت جمع الغلة وضمها على اربابها وحرم واحد منهم وصرف نصيبه الى الحاجة
نفسه فلما خرجت الغلة الثانية اراه الحرم ان ياخذ من الغلة الثانية نصيبه في السنة الاولى فهذا على
وجهين اما ان اخذ نصيب الغلة او ابتاع الشراة والشركة فما اخذوا في الوجه الاول ليس له ان ياخذ
من الغلة الثانية ذلك لانه لا اخذ نصيب الغلة سلم للشراة وما اخذوا ولم يبيدوا انهم اخذوا ثلثا
من نصيب هذا الحرم وفي الوجه الثاني له ذلك من نصيبهم لانه لما اخذوا ثلثا الشراة يبين انهم
اخذوا نصيبه فلم ان ياخذ من نصيبهم من الغلة الثانية مثل ذلك لانه من حيث حقته في اخذ ربعها
جميعا على القيمة بما استهلك وحصة الحرم في السنة الاولى لانه من ذلك حقا جميع ما صنع ارض يورث
على شرط صحيح عمرها اقوام واستولوها كان للسلطان ان ياخذ العشر من غلاتها هكذا ذكرها

من تلك البلدة فالمستسلم على وجهين اما ان كان اقراره بما خضعوا اولاً خضعوا في الوجه الاول لا ينقطع
وظيفتهم وفي الوجه الثاني ينقطع فبعد ذلك ينظر ان معنى هناك منهم احد او لم يبق ان بقي صرف اليه وان لم يبق
صرف الى الفقراء لانه جعل الفقراء فكفلواهم وجعلوا الى البلدة ثانياً يهل جوده وظيفتهم ثانياً يهل جوده خلافه لو وقف على ذلك
الامن خرج من البلدة ومن مسئلة اول الكتاب والفرق ان في هذه المسئلة اثبت الغلظيم الساكن في تلك البلدة
غير موقوف بوقت وفي تلك المسئلة نفى استحسان الوظيم ان يخرج فلو ثبت له بطل نفى الواقف وجعل وقفه ارضاً
وبها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كان الزرع له قمتة او ليس له قمتة ذكر المال في كتاب الوقف
ان الزرع لا يدخل تحت البيع الا بالشرط فكذا لا يدخل تحت الوقف الا بالشرط فينبغي موقوفه استولى عليها ظالم
واكثر الواقف كان لاهل القرية ان يهدوا بذلك اذ كان مشهوراً لان انتهاء على الوقف بالهدوء على ما اوضحنا
من الجواب يجوز ربطها بما تجوز للتأخير فيها ان يتناولوا منها فهدا على وجهين اما ان كان التنازل
لا قمتة لها كالتبوت وما شاكل ذلك او غار لها قمتة فالحال الاول لا بأس به وفي الوجه الثاني الاحواز
عن ذلك احوط لانه يحتمل انه جعل ذلك في الفقراء دون التارلين وهذا لم يعلم اما لقا علم اياه وقف على
الفقراء لاجل لغير الفقراء ان يتناول منها مسجد مبني ارضه رجل ان ينقصه ويبنيه ثانياً احكم من البناء
الاول ليس له ذلك لانه لا ولاية له رجل باع اشجاراً من ارض الوقف ثم بخر منه الارض وهو عن يمين
على امر الوقف فهدا على وجهين اما ان باع الاشجار بغير دفنها فدون الارض ثم بخر الارض من معلومة
له ولاية الاجازة بان لم يكن طويلاً او باع الاشجار من وجه الارض في الوجه الاول يجوز لان الارض
لا يكون مشغولاً بملك الاجرة فيصح التسليم وفي الوجه الثاني لا يجوز لان الارض مشغولة بملك الاجرة وهو عرف
الاشجار فلا يصح التسليم هذا اذا باع الاشجاراً فاما اذا وقع الاشجار اليه معاملة سنة ثم بخر الارض
باجر للثلاث سنة عند له آية للعامله لا يجوز لان عند له آية للعامله لا يجوز فلا يجوز الاجارة وعند ما
يجوز فيجوز الاجارة والاحتياط ان يبيع بوزنها ثم يواجر الارض ليكون مدفعاً عليه رجل جعل حلتاً
وملاوة ومغتلاً الذي يقال بالعارضة حوض مبيد وقفاً في محلة فوات اهلها كلها لا يرد الى الورث
بل يحمل الى مكان آخر فرق محمد بن هاشم هذا وبين المجدد اذ عذب ما حوله يصير مواتاً والفرق ان المجدد
لا يمكنه نقله الى موضع آخر وهذه الاشياء مما يمكن نقله محرم وقفته على بيت النار ولسا ورواها للرجس
لا يصح هذا الوقف ايا عند له آية لان عند له آية عند الوقف باطل واما عند ما دلان هذا وقف ما هو عليه

وذلك لا يبع عندنا فلو اوصى بذلك كان بين ابني وصاحبه رحمهم الله خلاف للمسلم قد ذكرنا هاهنا في شرح
لجامع الصغير في كتاب العصابا بناء للناتج من غلة المسجد كحرفه ذكر قبل هذا انه يجوز مطلقا والسئلة
على وجهين اما ان كان البناء مصلحة للمجدد ولم يكن في الوجه الاول لاساس به لانه من حلة البناء وبشرط
ان يكون اسم القوم في الوجه الثاني لا ويسر عدم المصلحة ان يكون للمجدد موضع يبيع كل اهل المسجد الا له بغيره
رجل قال ان مت من مرض هذا فقد رقت ارضي هذه لا يبيع برا او مات لانه علقه بالشرط وتعلق الوقف
بالشرط لا يبيع فرق بين هذا وبيننا اذا قال ان مت فاجعلوا ارضي وقفا حيث يجوز والفرق ان هذا يتعلق
التوكيد بالشرط وتعلق التوكيد بالشرط يبيع الا يرى انه لو قال ان دخلت هذه الدار فاجعلت ارضي موقوفة
لا يجوز ولو قال ان دخلت هذه الدار فاجعلوا ارضي موقوفة جاز ارضي موقوفة في يد الكار كان فيه قتل فرق
الظن فوجد الاكار في منزل رجل فاحذر صاحب المنزل وضاحه فقال صاحب المنزل ضمنت لكان اعطى
نيابة من الظن اجل للقيم ان ياخذ ذلك فاعلى ثلثة اوجه اما ان يعلم ان صاحب المنزل يعطي خوفا من هتك
الستر او لم يعلم انه سرق ذلك المقدار او اكثر او اندر ذلك او علم انه سرق لكن اقل مما يعطى في الوجه الاول
لا يجوز ان ياخذ لانه رشح وفي الوجه الثاني جاز لانه اخذ دينه عليه وفي الوجه الثالث لا يجوز الا مقدار
ما يعلم يقينا انه سرق لان الذي لم يكن اذا وقع الشك فيه لا يثبت رجل وقف ضيعة له على بناءه و
وانه يد على ذلك جماعة وكنت صكا وخطا فيه كتب للحدود فكتب حدس كما كان وجهين خلاف ذلك فذا
على وجهين اما ان كان الحدان غلط في ذكرهما في كتاب الذي بين ذلك للحدود وبين هذه الضيعة
ارض او كرم او دار لغير هذا الوقف ولا يوجد ذلك في هذا الموضع ولا ما بعده منه في الوجه الاول
جاز الوقف ولا يدخل ارض غيب في وقف لانه وقف ارضه وارض غيب فيه وقف ارضه فلم يصب في ارض غيب
وفي الوجه الثاني الوقف باطل لان هذا الحدود لم يدخل تحت ارضه فبطل الوقف اما اذا كان الارض
منهورا مستغنية عن الخدم لشهرتها مريض قال اني كنت متولى حانوت وقف على الفقراء فكنت
استهلكته من غلته ا ولم اؤد زكوة مالي فادوا ذلك من مالي بعد موتي فذا على وجهين اما صدقته
الورثة في ذلك او كذبت في الوجه الاول في الوقف على من جميع ماله وفي الزكوة من الثلث لان في
الوقف يؤخذ من تركته من غير اقراء فلم يكن الاضرمها فالاقراء وفي الزكوة لا وفي الوجه الثاني
الكل من الثلث وللوصي ان يحلف الورثة على اداء ما لم يعلموا ان ما اقر به حتى لانه يدعي عليه يعني

لواقره

لواقره ماله لزمهم وان خلفوا جعل ذلك من كلة الثلث كما قبل الحلف وان تكلموا اجل الزكوة من الثلث
والوقف من جميع المال كما لو اقر به الورثة ابتداء قيم وقف اخل جدي عاني دار الوقف لم يرفع عليها فله ذلك
لان الوصي لو اتفق من ماله على التيميم لم يرفع في مال التيميم كان له ذلك فكذا القيم في الوقف وان اراد الاحتياط
فالوجه فيها ان يبيع الخبز من ثمنه اشتراه لاجل الوقف ثم يدخلها في دار الوقف امرأه وقفت
دارا في مرضها على بناء لها وثمنها للفقراء ولا ملك لها غيرها ولا وارث لها غير هرة فلهذا الثلث
من الدار وقف والثلثان يطلن اثنى يعنعن ماشين وهذا قول له سح اما على قول آه لا يجوز
لان هذا الوقف بناء على ان وقف للشيخ صحيح عند له بوس وعبر صحيح عند آه ومنع بلح اخذوا
بقول له س ومنع جار اخذوا بقول آه وبه يعني سكة نافذة في وسطها منزلة فاراه واحد منهم ان
يفزع منزلة وكوله الى هنا ويشارك به الجيران كان لهم منعه فذلك وكذلك لكل واحد من مرض السان
لان من احدث يضر فاني سكة نافذة يقترب العامة كان لكل واحد منهم حق المنع انما يتخصص اهل السكة
بسكة غير نافذة رجل اراد ان يتخذ دارا له وقفا على الفقراء فالتصدق بغيرها افضل لو كان مطلق الدار
ضيعة فالوقف افضل لان التصديق الثمن في باب الدار انفع للفقراء والوقف الضيعة انفع للفقراء
رجل وقف وقفا صحيحا على ساكن مدرسة كذا فمكن فيها انسان لكن لا يثبت فيها ويشغل بالحراسة
للا لا يحرم عن ذلك ان كان ماوى في بيت من بيوتهم وله آلة السكنى فله ان يبعد ساكنها فلو اشتغل بالبلد
بالحراسة وبالنهار يتقصر في التعلم فذا على وجهين اما ان اشتغل في النهار يعمل حتى لا يعود من حلة
طلبة العلم في الوجه الاول لا وظيفة له وفي الوجه الثاني له الوظيفة هذا اذا وقع على ساكن مدرسة كذا
من طلبة العلم فاما اذا وقف على ساكن مدرسة ولم يقل من طلبة العلم فذلك الجواب لانه هو المتفاني
حتى لم يكن لساكن تلك المدرسة من غير طلبة العلم من الوظيفة شيء رباط المختلعة او كان فيها ساكن فانهدم
الرباط فبني فاراه الساكنون الذين كانوا فيها ان يسكنوها واراه غيرهم ذلك فذا على ثلثة اوجه اما
لم يهدم لكن زيد فيها او نقص منها او اندم بعضها او اندم كلها في الوجه الاول والثاني الذين كانوا
فيها احق من غيرهم لانه بنى سكناهم فلم يكن لغيرهم ولاية الازعاج وفي الوجه الثالث لا لانه بطل سكناهم
فكان هذا ابتداء السكنى طلبة العلم اذا اختلفوا في السبق فذا على وجهين اما ان كان لواحد منهم
بينهم او لم يكن فان كان يؤخذ بينه وتقدم سبقه وان لم يكن يعرف بينهم لانه لما فقد البينة جعل كانهم

قدموا جميعا معا بمنزلة الفرق والفرق كانهم ما ترا جميعا المنع اذا كانت لا يختلف الى الغنى بالتعلم او
الى اللدنة فمذا على وجهين اما ان كان في الصرا ووضح المصنف الوجه الاول فالسلسلة على نهجى اما اشترط
بثباته شئ من الغنى لنفسه محتاج اليه او اشترط نهجى في الوجه الاول لا باس له بان ياخذ من الوظيفة لانه
مشتغل بالتعلم لان هذا من جملة التعلم وفي الوجه الثاني لا وفي الوجه الثاني للسلسلة على نهجى اما ان يقع الى
مسيرة ثلثة ايام فصاعدا او دون ذلك الى بعض القرى في الغنى في الغنى الاول ياخذ الوظيفة لان هذه مدة سفر
فصار ما فدا وفي الغنى الثاني لا يخلوا اما اقام خمسة عشر يوما فصاعدا او اقل من ذلك فان اقام
خمس عشر يوما لا ياخذ الوظيفة لان هذه مدة طويلة وان كان اقل من ذلك ينظر ان كان له منه بقدر ما يفرج
للتفريه او لم يكن منه بد كطلب الغنى فان كان منه بد لا ياخذ ايضا وان لم ياخذ لا يلد له بد منه فيعنى
رجل يربط برباط على لونه في يده ما دام جباها هل يجوز الافراج من يده فمذا على وجهين اما ان يظهر
منه امر يستوجب الافراج كشراب الخمر وغير ذلك او ظهر في الوجه الاول لا يجوز الافراج من يده ما لم يظهر
سبب يستوجب الافراج من يده لان شروط الواقف معتبره وفي الوجه الثاني يجوز لان معناه على المزكوز
في يده ما لم يظهر سبب يستوجب الافراج من يده لا يجوز رجل تدا ب رضى للصرا لانه حصص وكان حق
الجماعة فان اقدم شئ من الرضى ولا يحتاج اليه لا باس بحكم حائز بين رجلين وقف احدما نصيبه واوله
يعزب لوح الوقف على يابه فمخيم الشريك الآخر ليس له الضرب لانه مشترك الا اذا اذن له القاضي بذلك
صيانة للوقف وهذه للسلسلة يتا على قول له شى على ما اختار من خارج بلخ اما على قول تم على ما اختار
بخارا لا يتاى رجل وقف ضيعة له على بناته واولا ومن ابدى امانا سلوا وجعل لفرز ذلك الفقراء
ثم ان هذا الواقف عرس فيها شجى فمذا على ثلثة اوجه اما ان عرس من غلة الوقف او من مال نفسه
وكفى كونه عرس للوقف او لم يذكر شيا ففي الوجه الاول والثاني يكون للوقف وفي الوجه الثالث لا
فكون لورثته لانه انعدم ما يدل على اهدائه للوقف وقد مر شى من هذا قبل هذا رجل وقف ضيعة
له على الفقراء في صحته فخرج من يده ثم قال لو صيته عند الموت اعطى من غلة تلك الضيعة كذا العطاء كذا العطاء
فقد كان قال لو صيته افضل ما رايت من الصور فمعلم لا وليك باطل لانه صار حقا للفقراء ولم يملك تغيير
حقهم الا اذا شرط في الوقف ان يصرف غلتها الى من شاء ارضى بين الشريكين وقف احد الشريكين لنفسه
منا عا جاز عند لى نوحه وبه اخذ من خارج بلخ ثم فرغ على قوله فقال اذا اقتسما فوقع نصيب الواقف

ان

سكن

في موضع لا يجب عليه ان يوقفه لان ما لقيمة سوى الموقوف واذا اراد الاجتناب عن الاختلاف
بوقف التسوم ثانيا هذا اذا كانت الارض مشركا وان كانت الارض كلها موقوف بعضها ثم اوله الغنى فالوجه
في ذلك لم يبيع ما بين ثم بتمان لان الغنى جرى بين اثنين وان لم يبيع فرجع الى القاضي لبيان انما بالغنى
معه جاز لان الغنى هنا جرت بين اثنين رجل قال في حقه جعلت نزل كرمى قفا او جعلت غلة كرمى
وقفا وفي الكرم ثمر او لم يكن صح ويصير كرمه وقفا بنفسه ان كان لان تصح كلامه واجبا يمكن وقد امكن
بجملته عيان عن قوله جعلت كرمى بما فيه من النزل والغلة وقفا رجل وقف ضيعة له على بنيه فاوله
احد من قسمتها ليدفع نصيب مزارعة فمذا حكم ان احدما الغنى والثاني الرضى مزارعة اما الغنى
فغنى الوقف لا يجوز من احد واما الرضى مزارعة فليس لارباب الوقف لم يعقدوا على الوقف عقود فمذا
واذا ذلك للقيم لان الولاية للقيم رجل وقف ضيعة له على امراته واولا و كانت للمرأة لم يكن نصيبها
لايها خاصة لفا لم يكن في الوقف شرط ان من مات منهم وقضيه الى اولاد فيكون نصيب مردوا
الى الجميع اخوة ورفوا صنعا فافسوا وجعلوا الابن الصغير راحه معلومة ومما طولها ستين ذراعا
وعرضها خمسين ذراعا لكن لم يعز لوها من تلك القطعة ثم ان هذا الاصغر طلب نصيبه راي الاخر ان
يسلموا نصيبه اليه قال الاصغر اشهدوا اني جعلتها للفقراء ثم سلموا اليه صح تصرف الاصغر ان كان ذلك
الموضع معلوما معروفا بما صنعوا بعد ذلك يسأل عما اوله بقوله جعلتها للفقراء لانه موقوفهم فيرجع
في البيان اليه فبعد ذلك للسلسلة على ثلثة اوجه اما ان اوله بذلك وقفا او صدقة او لم يكن له نصيبه في
الوجه الاول يكون وقفا على الفقراء لانه نوى ما يحتمل في الوجه الثاني والثالث يكون نذرا بالهدى
اما في الوجه الثاني فلانه نوى ما يحتمل لفظه واما في الوجه الثالث فلان هذا اولى فكان عند الاصل
اولى ومن صار نذرا كان له ان يصدق بها او يفتتها كما نص عليه رجل اوصى شى لعمان للجيح
ويصرف الى العمان والعمان ببناء دون تزويجها واما بناء المنان فهو من العمان وقد مر من قبل
رجل اوصى بان يخرج ثلث ماله فيعطى ربع الثلث لعمان وثلثه ارباعه لا قريبا له وللفقراء ثم لا يبرأ
حق الرباطين ومع فقراء سيكون في رباط فمذا على وجهين اما ان كان القرابة بصون او لا بصون
ففي الوجه الاول جعل عدو كل واحد منهم جزوا وللفقراء جزوا وحق القرابة لو كانت القرابة
عشر فقر جعل ثلثة ارباع من الثلث على اثني عشر شهرا عشر للقرابة وواحد للفقراء وواحد للرباطين

ان القرابة اذا كانوا يحرصون كانت الوصية لهم باعيانهم وفي الوجه الثاني جعل ثلثه ارباع الثلث على
ثلثه لكل واحد من الفرق سهم لان القرابة اذا كانوا يحرصون كانوا بمنزلة الفقراء مريض قال اخرجوا
نصيبي من مالي ولم يرد على هذا اخرج الثلث من ماله لان ذلك نصيبه قال النبي ع م ان الله يصدق عليكم
بناتكم في اموالكم في اموالكم وبناتكم في اموالكم وبناتكم في اموالكم وبناتكم في اموالكم وبناتكم في اموالكم
لكن للسلطان لتزبيعه ويستعين به على امر الكعبة لان الولاية للسلطان بوارى للسجد اذا صار خلفا
واستغنى اهل السجدة وقد طردوا ان هذا على وجهين اما ان كان طردا حيا او ميتا ففي الوجه
الاول من له لاننا لم نزل عن ملكه وفي الوجه الثاني اذا لم يدع له وارثا اخرجوا ان لا يأس بان يرفع اهل السجدة
الى فقراء ويستغنى بالثمن في شرا حصير لقرى للسجدة هكذا قال هنا وسباني في الباب للعلم بعلامته الواو
رواية يؤيد هذا القول والفتوى على انه لا يجوز اذا فعلوا بغير امر القاضي رجل جعل قطعة ارض له
للقبيح ووقفها ثم ان رجلا من اهل ملك القرية بنى في تلك القطعة بني لوضع اللبس ولواه العابر
واجلس فيه رجلا يحفظ المتاع بغير رضى الباقي هذا على وجهين اما ان كان في ارض القبيح سعة بحيث
لا يحتاج الى ذلك للكان اليوم او لم يكن واحتاجوا الى ذلك للكان ففي الوجه الاول لا يأس به وفي الوجه الثاني
يرفع البناء ويدفن فيه الميت لانه جعلها مقبرة حانوت موقوف للفقراء في يد وصي بني رجل يسكن
هذا الحانوت بني بغير اذن الوصي ليس له ان يرجع بذلك على الوصي لانه فعل بغير امر من يكون لنفسه
فبعد ذلك للسئلة على وجهين اما ان كان رفعه لا يضر القديم او يضر ففي الوجه الاول يرفع وفي الوجه الثاني
لا التزم في الباب انه يضر بالتأخير لكن هذا الضرر ملحقة بصنعهم حيث جعل ماله في موضع لا يمكن
رفع فترضى الى ان يتخلص ماله وان اصح الوصي على ان جعل ذلك للوقف ببذل يجوز لكن ينظر الى قيمة
مبني والى قيمة منزوعا فاتها كان اقل لا يجاوز ذلك رجل امر لابي مواليه وقفا صححا او موات
الواقف فجعل القاضي الوقف في يد القيم وجعل له عشر غلاته وفي الوقف طاحونه في يدي رجل بالمقاطعة
لاصاحبه لما الى القيم واصحاب الطاحونه يتقبضون عليها لاجب القيم عشرة غلاته طاحونه لان القيم ينزله
الاجير والاجير يستحق الاجر بازاء العمل ولا عمل في الطاحونه رجل وقف ضيعة له وكتب صكها ونهده
الشهود على ذلك ثم قال الواقف اني دفنت على ان يكون بيعي فيها حايث وان اعلم ان الكاتب لم يكتب
في الصك هذا الشرط هذا على وجهين اما ان كان الواقف رجلا فصحح بحسب العربية وفردى الصك وكتب

في الصك وقف صحيح فاقرب جميع ما موقوفه او كان الواقف غيبا اليهم العربية في الوجه الاول لا يقبل قوله
لانه اقرب وقف صحيح فالوقف مع هذا الشرط لا يكون صححا وفي الوجه الثاني للسئلة على قسمين اما ان تشهد
الشهود انه قد علم الصك بالفارسية واقرب جميع ما موقوفه او لم يشهد ففي القسم الاول لا يقبل قوله ايضا وفي الوجه الثاني
يقبل ولو اعرفت هذا في كل الوقف فكذا في كل البيع والاجارة اذا قال البائع والاجر ما علمت للكنوب في الصك
رجل ذهب لشيء فقال ان وجدتته فقلت على ان يوقف ارضه على ابناء السبيل فوجد ما يجب عليه ان يوقف
ان هذا نذر والوفاء بالنذر واجب فان وقف هذا على ثلثه اوجه اما ان على الاجانب او على القرابة التي
لا يجوز اعطاء الزكوة اليها او على القرابة التي يجوز له اعطاء الزكوة اليها ففي الوجه الاول والثاني حوز وفي الوجه
الثالث لا يجوز لان صرف الصدقة الواجبة الى من لا يجوز اعطاء الزكوة اليه لا يجوز فلو وقف على القرابة التي
لا يجوز اعطاء الزكوة اليها فالوقف صحيح والنذر بان اما الوقف صحيح لان الوقف على هذه القرابة صحيح واما
النذر بان لانه لم يوقف النذر حانوت وقف لاما على حانوت ومال الثاني على الثالث فقطعت الحانوت
وابي قيم الوقف العمارة هذا على وجهين اما ان كان الحانوت الوقف غلة يكثر غارة الحانوت منها او لم يكن
ففي الوجه الاول لصاحب الحانوتين ان يخذ القيم بقر الضر الذي حصل من حانوته لان القيم مولعين لوقف هذا
الضرر وفي الوجه الثاني يرفعها الامر الى القاضي ليا من القيم بالاستدانة لانه تعين طرفا لدفع الضرر رجل
جعل فرسه للسبيل على ان يسكنه ما دام حيا هذا على وجهين اما ان زاد به الامساك ليجاهد عليه او اراد
به الامساك لينتفع به بغير المجاهدة ففي الوجه الاول له ذلك لانه لو لم يشترط ذلك لكان له ذلك لان الجاعل
السبيل ان يجاهد عليه وفي الوجه الثاني لم يكن له ذلك وصح خطه لسبيل لان بيته باطله في النقط ومو
جعل له للسبيل حايث بين يدي اذن احد ما وقف انهم ذلك الحايث فبناه صاحب الدار في حدها والوقف
كان للقيم ان يخذ من ماله لانه يصرف في الدار للوقوف فلو اراد القيم ان يعطيه قيمة بناءه ليكون للسنن
لوقف ليس للقيم ان يجبر على ذلك لان بين فادار له ان يعطيه قيمة البناء برضاه ايضا لا يجوز
لانه لو جاز لصناع ما وراه هذا الحايث من دار الوقف فكان للعين موالين من سلطان امر لاوام
ان ارض من ارض البلدة حوانية موقوفه وامرهم ان يزدوا في مسجد هذا على وجهين اما ان كانت
البلدة فتح عنق او صلحا ففي الوجه الاول حوز امس اذا كان ذلك لا يضر بالمانع وفي الوجه الثاني لم يكن
لانه اذا فتح عنق صارت البلدة ملك الخزانة فجازا من السلطان فيها واقفا فتح صلحا بقت البلدة

على ملكه

في الصك

تلم يجوز من السلطان وعلامة الفسخ عنوة وضع الخراج على اراضيهم وعلامة الفسخ صلي او وضع العشر
على اراضيهم وبلدة غارا ففتح عنوة لوجه العلامة وهي وضع الخراج على اراضيهم ان في بعض اراضيهم عشر
لان الامام اذا فتح بلدة عنوة فلم يجز ان شاذ قسم الكل بين الغائبين ويصير عشرة ومثل الحال في
الذاري والنساء وان شاذ وضع البعض الى الغائبين ويصير عشرة ويترك البعض عليهم ويضع الخراج
على ذلك ففي بلدة غارا اراضي الريان عشرة لان للائم اعطى ذلك لورسام وكانت الاراضي عشرة وان
لم يطلب منهم السلطان العشر رجل وقف ضبعة له على ان يبيعها ويصرف ثمنها الى حاجته فالوقف الشرط
باطل موقوف لان انعم به التابيد وقد كونا هذه المسئلة في محضر الوقف المنسوب الى اهل المال والكر
لوجس فربا او سلاحا او ارضا وجعلها وقفا عشرين سنة في مروجها على صاحبها رجل وقف
باصلا هذا على ثلثة اوجه اما ان كان ينتفع بفارها او بارها او باصلها ففي الوجه الثالث الوقف
جائز اليه وقف مع الشجرة فاذا جاز في الاول والثاني لا يقطع اصلها لان يفتقر الانتفاع بفارها او بارها
الا اذا حصدت اغصانها ففي الوجه الثالث يقطع اصلها ويتصدق لانه لا ينتفع بالشجرة هنا الا بالقطع
رجل وقف شجرة باصلها على مجربيت او يفس بعضها يقطع اليابس ويترك الباقي لان اليابس
لا ينتفع به الا بالقطع وغير اليابس لا رجل وقف ارضا ثم ان القيم خاف عليها من وادى او طاف
بغلب عليها بغيرها ويتصدق بغيرها وكذا اكل قيم اذا خاف ثمنها من ذلك فلم ان يبيع ويتصدق
بالثمن هكذا ذكرهنا والفتوى على انه لا يبيع لان الوقف له اوجه بشرائط لا يحد البيع رجل
يربط دابة برباط وقفا على الرباط فخرجت الرباط ويستعين الناس عنها يربط برباط او برة
وقدمه جنس هذه المسئلة من قبل قوم عمارة من الصالحين يريدون الخروج الى الغزو ومهم
قوم لغزو من اهل الفسا ويخرجون ومهم من امير فذا على وجهين اما ان امك الصالحين
ان يخرجوا امير من غيرهم صحبهم او لا يكن ففي الوجه الاول لا يخرجون معهم لانه امكهم اقامه
الحق من غير مجاوز باطل وفي الوجه الثاني يخرجون معهم وعلى المفسدين الامم وللصالحين
الاجور لان الحق لا يترك مجاوز الباطل كما لا يترك صلوة الجنان من قبل التوبه مسجد لم علمه وكان
الواقف ذكره كتاب الوقف ان القيم يشتري جنانه لا يجوز للقيم ان يشتري جنانه وان اشتري
صفى لان الجنان ليست من مصالح المسجد رجل حفر قبورا في مقبرين وقف فاراد الاخر ان يدفن

فيها ميتة

فيها ميتة فذا على وجهين اما ان كان في المكان سعة او لم يكن فان كان لا يدفن لانه تحسن
بوصاحبه الذي حفره وان لم يكن فلم ان يدفن ونظير هذا من بسط للصلي في المسجد او نزل في الرباط
فيما ذكره فان كان في المكان سعة لا يزاحم الاول وان لم يكن فلم ان يزاحم فلو فرض في الوجه الاول
لا يكره هكذا قال الفقهاء ابو الليث به لان الذي حفر لنفسه لا يدرك باي ارض يموت رجل وقف
ارضا على حفرته من كان منهم فقرا وله حفره عند قبره فذا على ثلثة اوجه اما ان امك النوس
للجهاه او للذكور لما ان رماه او شى ما به ففي الوجه الاول والثاني يعطى له لانه فقير وفي الوجه
الثالث لا اذا كان القوس سبواي مائة درهم وليس علمه بن فلا يعطى لانه غني رجل وقف ضبعة
على اولاد واولاد اولاد ابداما سلسوا وله اولاد بينهم بالسوة لا يفضل الذكر على المائات
لانه اوجب الحق لهم على السوا واولاد البنات هل يدخلون ذكرهنا انهم يدخلون وهذا رواه الحنفية
اما في نظام الروايم لا يدخلون وذلك لو كان مكان الوقف ميتة والفتوى على نظام الروايم لان اولاد البنات
ليسوا باولاد الاولاد لانه منسوب الى الاب لا الى الام رجل وقف ضبعة له على الفقراء اني صحته ثم مات
فجاء انسان وله غنى ان الصبغة لم وامر بذلك الورثة لم يبطل الوقف لان افرادهم لم يبيع في حق باطلار
الوقف ويضمنون قيمة الضبعة من تركه لليت في قولهم رضى الله لانه يرى الضبعة مصفونة بالغصب
هكذا ذكرهنا من قبل وجوب الضمان من غير خلاف وهو الصواب لان الضبعة هل يكن مصفونة الغصب
في خلاف اما خلاف انها مصفونة بالانطاف وهذا انطاف فان امك الورثة ذلك فادخلهم فقال للذكر
يرد لخليفتهم لتأخذ الضبعة ان نكلوا او ضمنهم من الوجه الاول ليس له ذلك لانه لا يصل اليه لو نكلوا
وفي الوجه الثاني لم ذلك لانه يصل اليه لو نكلوا رجل لم يورث له صبغة سبواي عشرين الف درهم
فوقعها ونزاع صرف غلاتها الى نفسه فصد منها الى الحاطلة ونهدت الثروة على فلامه جاز الوقف جازت
الشرهان اما جواز الوقف فلمصادفة ملكه واما جواز الشرهان لانها صدقة لانه فرجت عن ملكه ولذا
لو حلف ان الامال له كان بازا في ميتة فان فضل شيء من ثمنه من هذه الغلات فلفعهاء ان ما فزوا
منه لان الغلاة ملكه رجل قال ارضي هذه السبيل ولم يورث على هذا يبطل ان كان في بلدهم تعارف
ان مثل هذا الكلام يكون وقفا صارت الارض وقفا لان الموقوف كالمصفون وان لم يكن في بلدهم تعارف
ينال منه فبعد ذلك المسئلة على ثلثة اوجه اما ان اراه به الوقف والصدقة او لم يكن شيا في الوجه الاول

وقف لانه نوى ما حمله وفي الوجه الثاني نذر فيصدق بها او بنيتها لانه نوى ما يحمله وفي الوجه الثالث اذا
مات صار ميراثا عنه هكذا ذكرهنا وذكر من قبل اذا قال جعلتها للفقراء ولم يبين كان نذرا ولا نذر بنيتها
لانه اذا صار نذرا مات صار ميراثا عنه رجل وقف صنعة له على فداء اقربائه فاداه بعض الفقهاء ان يراه
ان خلف البعض انهم اغنياه ان ادعوا عليهم دعوا صحيحة بان ادعوا عليهم مالا يصير وادعوا غنيا كان لهم
ان يلقوه لانه ادعوا عليهم معنى لو اقرروا بذلك لزمهم فان كان القيم يميل اليهم فاداه وهو الاول وان اقرروا
القيم بالمال علم انهم اغنياه ليس لهم ذلك لان القيم لو اقر بذلك لم يلزمه لا وليك شيء فاذا انكر لا يخاف
رجل قال في مرضه اشتروا من غلته حادى هذه كل ثمر بعشر دراهم خبز افرقوا على المساكين مسار الدار
وقفا لان هذا اللفظ يورى معنى الوقف مسار كما لو قال وقف على هذه بعد موتي على المساكين رجل لم
دار فاداه ان يجعلها رباطا للمسلمين او يبيعها وينصدق بنيتها او يشرى بنيتها عبدا فيعتقه
اي ذلك افضل قال جعلها رباطا افضل لان منفعة الرباط اعم وادوم هكذا ذكرهنا مطلقا والجواب على التخصيص
اما ان جعلها رباطا وجعل لها وقفا لعمارتها او لم يجعل فان جعل فاجاب قال في الكتاب وان لم يجعل لا يكون
افضل لانها اذا عرفت اضرت بالمسلمين فلا تكون جعلها رباطا افضل وكان الافضل لبيعها وينصدق بنيتها
وهو ذلك في الفضل لانه يشرى لثمنها عبدا فيعتقه مغبى كانت لشركيين ارادوا ان يجعلوها مغبى
للمسلمين فندى على وجهين اما ان كانت اثارهم قد اندست اربع فان بنى من عظامهم فان اندست فلا باس
بذلك وان بنى بنش ونغير ثم جعل مغبى للمسلمين لان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مغبى للمشركين
بنش واخذ مسجدا رجل اراد ان يوقفه من الضباع في قرية فامر بكتبة الصخرة من رصنه في الناز
ان يكتب بعض اقدحة من الارض ففرو الصل عليه وكان للكتوب ان فلان بن فلان وقف جميع ماله
من الضباع في هذه القرية ومن كذا وكذا فراحا على وجهه كثرى ومن صدقه ولم يقرأ عليه التواضع النذر
نفي الكاتب لم يسمع ذلك وقفا الا اذا علم انه اراد بذلك جميع ماله للذكر وغير المذكور وذلك معلوم فحشد
بصير الكل وقفا رجل وقف بيت الحمام ارجوا ان يكون حايضا لان الحمامات وان كانت منعولة لكن
يجوز ان يصير وقفا تبعا للبيت كما لو وضع وقف صنعة بائنها من الثيران والعبيد وكذلك لو وقف
بيتا فيه كوان العسل يجوز وبصير النخل تابعة للعسل اخوان عليها دار موقوفه غار اصدما وقصم الاق
غلته ثم حضر الغايب وقدمت الحاضر فاداه الغايب ليرجع بنصيبه في تركته فهذا على وجهين اما ان

ان كان الحاضر قما اولم يكن فان كان له ان يرجع لانه اشتغل بالغلة لانه لم يكن ان يرجع لانه اشتغل
فالغلة وان اشتغل القيم كان نصيبه على الساجر رجل استاجر ارضا موقوفه ومن فيها حائونا وسكنها فاراد
غنى ان يرد في الغلة ويخرج ان كان اجور مشاهرة اذا جاء بين الشهر كان القيم فتح الاجارة
لان الاجارة اذا كانت مشاهرة يعتقد في راس كل شهر فيصرف ذلك بنظر اما ان كان رفع اسلا لا يضر
بالوقف ويصرف على الوجه الاول له رفعه لانه ملكه وفي الوجه الثاني ليس له رفعه لانه وان كان ملكه فليس له
ان يضر بالوقف فبهذا السلسلة على وجهين اما ان كان يرضى الساجر بان يتملكه القيم للوقف فيعتقه مغبى
او منوعا اهما ما كان اقل رضى او لم يرض في الوجه الاول ملكه القيم في الوجه الثاني لا يتملك لان التملك
بغير رضاه لا يجوز فينظر الى ان يتخلص ملكه امرأته قال لها الجيران اجعلي هذه الدار وقفا على المسجد على انك
منى احييت اليها فاجابت فكتبت الصل بغير هذا الشرط وقبل فعلنا وانهد علينا هذا على وجهين اما
ان اقر عليها للكتوب عليها بالفا ربيته في جمع ونهد على ذلك او لم يقرأ عليها بذلك في الوجه الاول
جواز وقفا وفي الوجه الثاني لا لانها رصنت بالوقف بشرط والوقف بشرط البيع باطل مسعر في
يد رجل وصنعة لوى في بدلة ولوى رجل ان هاتين الصنعتين وقف عليه وقف حى على اولاده
واولاده اولاد واحد الرجلين غايب واقام للدعى البينة على الحاضر فهذا على وجهين اما ان شهد
الشهود انها ملك الواقف فزما جميعا وقفا واحدا وذكر الزايط او شهدا على انه وقف ففاز
مستوفى في الوجه الاول قضى القاضى على الحاضر بوقف الصنعتين جميعا لان الحاضر ينسحب جميعا
عن الغايب مسار كما حد

ان كان

بسم الله الرحمن الرحيم رب علم بحجرك ورسلك
كتاب الوقف باب الوقف مع الامنة النون

رجل وقف وقفا على اهلها ولان الامن يتزوج منهم فانه لا شيء لها فتزوجت واحدة منهم ثم
 طلقتها زوجها ان لم ينشط الوقف في الوقف ان من تزوجت منهم وطلقتها زوجها فلها ايضا فلها
 لانا مستثناة وان شرط ذلك فلها لانه استثنى من هذا المستثنى من طلقها زوجها والاستثناء من النون
 اثبات وكذا الوقف على بني فلان الامن يخرج من البلد فخرج بعضهم ثم عاد فمضى على هذا التفصيل وكذلك
 لو وقف على بني فلان من تعلم العلم فمضى بعضهم ثم استعمل فمضى على هذا التفصيل رجل وقف ارضا
 على مسجد ولم يجعل لها سالكين نكلوا فيه ولحقا رانه يجوز في قوله اما على قول له من فلان يرى الوقف
 على المسجد موبدا واما على قول له ملكا كان الوقف والقياس بذلك بالعرف كوقف المنقول فما عارفا وقف
 مسجد عتيق لا يعرف به عرب وبني محمد لم يسل اهل المسجد ان يبيعوه ويستعينوا ببنه على بناء مسجد
 لان عند له بوقف بني مسجد ابد سراج للمسجد على جود نركم في المسجد عامة الليل ان لم يكن من وقفه
 وما لك نركم لابي به ان كان فيه من يصلي لانه ينشط الصلوة اذا كان فيه سراج وان كان من الوقف لا يجوز
 تركه الا في موضع جرت العادة بذلك والمسجد من القدس والمسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم واما دار
 العلم من الكتاب في سراج للمسجد ان كان السراج موضوعا لها بان فرغوا من الصلوة وخرجوا ان لولا
 ثلث الليل فلا بأس لان خير الصلوة الى هذا الوقت افضل فلا يبطل هذا الحي من المسجد ان لولا الى الكفر فذكر
 ليس له ان يدرس لانه ليس له تاخير الصلوة الى هذا الوقت فلم يكن له ان يدرس تبع لذلك القاع
 اذا نصب قما على غلات اوقاف للمسجد وجعل له كل سنة له اهلوا ما حل له اخذ اذا كان له مثل
 ان شرط الوقف ذلك وان لم يشترط فلم ان يصيبه وعطية شتا لان القاع ان يستاجر باجر للتلو
 نصب من ختم للمسجد وياق للسلطنة عا لها في الوجه الاول القاع ان يستاجر باجر للتلو في الوجه الثاني
 ليس له ذلك مسجد مستغلات اوقاف فاراد القيم ان يبنى منها منارة او يفرش للمسجد بالاجر
 فلم ذلك لان ذلك من البناء هكذا ذكرها مطلقا وجوز بناء المنارة مقيد بشرط ياتي من بعد له نكاحه
 وان اراد ان يبنى دهن او حصيدا او حشيشا للمسجد ان رجع الوقف على القيم فذكر بان حال افعلا مائة
 من الصلوة فلم ذلك لانه فوض اليه الراي وان لم يوسع له وجعل الوقف لعارة المسجد وبناءه ليس له ذلك لانه

لم يفرغوا

لم يفرغ اليه فان لم يعرف شرط الوقف نظر الى من قبله وان كان يترن الاذن والتعظيم والخشيش فلم ذلك ولا
 فلا لان في الوجه الاول التعظيم اليه ظاهر اول الوجه الثاني لا قيم للسجادة اراد ان يبنى حائوتا في حجر المسجد
 او فناء لم يجوز ذلك لان فيه جعل للمسجد مسكنا وفيه ابطال حرمته والعنايع للمسجد فافضل حكمه رجل اراد
 ان يجعل ماله لوجه القرية فبنا الرباط للمسلمين افضل من عتيق العبيد لان منفعة اعم وانه وكم كذا ذكر
 عهدنا مطلقا وانه مقيد بالشرط ياتي في لغة الباب رجل مات وترك ابنته وفي يده ما منبعة نفع
 انها وقف عليه من ابيه والاخر يقول من وقف عليها ومولها لانه انما يقاومها على الخا فانت في يدها
 فلا ينفرد احد بها بالاستحسان الا للحكم وقف على المسجد حنيفة اراد ان يزداد على المسجد منه حاز ان يقول
 الامر الى القرية وانفردت اهلها وعند القرية للزينة قرية لهن فيها حوض يحتاج الى الاخر يجوز ان يوزع
 الاجر من البير ان عرف باني البير لا يجوز الا باذنه لانه رجع الى ملكه وان لم يعرف السيل في ذلك ان ينفردت
 على فقير ثم الفقير بصره الى الحوض لانه بمنزلة اللقطة رجل باع ارضا ثم ادعى انه كان وقفها او قال من وقف
 على ان لم يكن له بيعة واراد ان يخلف للفقير عليه ليس له ذلك لان الخليفة بناء على دعوى يحجه وهو
 لم يصح لكان التناقص وان قامت له بيعة نكلوا فيه ولحقا رانه سيع بينه لانه اكثر ما في الباب له دعواه
 لم يصح لكان التناقص لكن التناقص على الوقف قبل من غدر دعوى كانهما على عتق الامنة من قبلت
 ينقض البيع حائوت وقف عارنه الاخر فاراد صاحب العارة ان يستاجر باجر مثله نظرا ان كان خارا
 لو دفعت العارة يستاجر اكثر مما يستاجر في الحال كلف دفع العارة ويواحد من خبي لان النقصان في التناقص
 لا يجوز من غير ضرورة وان كان الاستاجر بذلك لا يكلف ويؤثر في يد بذلك الاجر لان فيه ضرورة جبر
 وقف صنعة على الفقراء مات ولم يترك صنعة صنعة هل يجوز للقيم ان يصرف اليها قدر حاجتها ان كان
 الوقف في حال الصحة يجوز ومول الا فضل وان كان في حاله المرض لا يجوز لانه يعني البيعة والبيعة للوارث
 في حالة الصحة دون حاله المرض وعرف هذا التفصيل من النفع الصغار وذكر بعد هذا الحزم مطلقا
 وبه نفعي رجل له دار فيها موضع مقدار بيت وموقف لا يصل الى الوقف عليه من العلة في داره صلح
 الدار ان يستاجر مدة طويلة ان امكن ان يفتح لهذا الموضع طريق الى الطريق الاعظم لا يجوز الاجارة لانه
 لو جازت الاجارة الطويلة اندرس الوقف وان لم يكن جاز في الباب فمولى ذكرنا في المختصر في الوقف
 قيم وقف لغيره او الوقف فلم ان حال بالعلم على مدون المستاجر اذا كان مليا وان اخذ كعبلا فهو حجت

مجلس علم في

لانه ان اخذ كفيلا كان له ان يطلب به الكفيل والاصيل رجل جعل ارضا مقبوع وفيها اشجار فاراد
ورثته ان يقطعوا الاشجار لم ذلك لان موضع الاشجار لم ولم يصرف وقتا لانه مشغول وسياتي في الباب ما يدل
على هذا من بعد وكذلك جعل دار مقبوع لا يدخل موضع البناء في الوقف لانه مشغول بالبناء ورجل اشترى
دارا اشترى اجابرا فوقها قبل ان يبيعها وقبل نقد الثمن فالامر موقوف في ان لهي الثمن وقبض الدار جاز
الوقف وان مات ولم يترك ما لا يتباع الا ارض وبطل الوقف فرفق بين هذا وبين العتيق فان للثمن
اذا اعتق للبيع قبل القبض صح وموضع الوقف وقف للطلاق قيم الوقف اشترى بخله الوقف ثوبا فرفع
الى فقير لا يجوز لكن بطله الدرام لان الشراء وقع للقيم فبقى حق الفقير في الدرام قيم وقف طلب منه الخراج
وليس في يد من مال الوقف شي اهل به فله ان يستدين اموال الوقف للاستدانة فله ذلك وان لم يامر
فالمختار ما قاله الفقيه ابو الليث انه لم يجد بدار من الاستدانة رفع الامر الى القاضي فيستدعي بامر ثم يرفع
في غلة الوقف لان للقاضي هذه الولاية رجل وقف ارضه فغصبها انسان فانام الواقف البيعة عليه قبل بيعة
وتصرف عليه بالاجماع اما عنده في فلان الوقف لا يبيع الا بالاخراج من يد الواقف فبقى على ملكه ما لم يخرج ارضا
عنده في فلان الوقف وان صح نواهي باصلاحه والتولى الامور وباط استغنى عنه وله وقف ان كان بقرية
رباط لا تصرف غلته اليه فان لم يكن يرجع الى ورثته الثاني للرباط هكذا ذكره ههنا وفيه نظر فبما سلم للعتيق العتق
رجل وقف دار فيها حمام بخرجين ويرجع نخل في الوقف الاصلية منهن لان الاصلية من مرفق الدار والعتق
يدخل في الوقف تبعا لكن وقف شبيعة مع النيران والعبيد رباط عند من كبر عليه ففقط لا يقدر على الانتفاع
بالرباط الا بالفتحة وليس للفتحة وقف فخرت هل كخرت عمارتها من غلة وقف الرباط ان كان في شرط الواقف
ان يصرف من غلة وقفه الى ما فيه مصلحة الرباط ومروته جاز لان هذا من مروته ومصلحة وهذا كله اذا كان الرباط
حالي بخوب او لم يصرف الى عمارته الفتن من غلة الوقف اما اذا كان حال الخبز لم يصرف يستحسن بذلك
لان الرباط للعامة والفتن طريق العامة ونظير ما روي من في مسجد فنان ما هله وكيفية طريق العامة
لاباس بان يوسع شي من الطريق لان كلاما للسلب مسجد له اوقاف مختلفة لاباس للقيم ان يخلط غلة بعضها
ببعض وان خرب حاوت منها فلا باب عمارته من غلة حاوت له لان النظر للمسجد هذا اذا كان الواقف
واحدا وان كان مختلفا فذلك الجواب لان المعنى بجمعها مسجد باب على راس الربح ببيعة الطريق بانه مقصود
وتبين على الناس دخول المسجد للقيم ان يعمل ظلمه على باب من غلة وقف المسجد اذ لم يكن في ذلك من الجاهل

لانه من

لانه من مصلحة المسجد قوم جمعوا ارضهم ليعان الفتحة واشترى ابيعها الطعام للفقير واجتمع ثم قوم
فدعاهم الفقير الى الطعام هل سبهم ان يجيئهم ان حضروا الدارهم الى العمل ارضهم سبهم ذلك لانهم
كالفقير وان حضروا النظار ان كانوا قليلا لا يفتقن ما كلهم وسبهم وان كانوا كثيرا لا يفتقن ما كلهم
من الخبز ونحوه في ينظر ان قدر على اربابه يشا ورون في ذلك لان الامر اليهم وان كانوا لا يقدر عليهم
فصل القيم بما يروي لان الامر له مسجد بخسنة ما قد اندم ما يبط المسجد من ذلك ينبغي لاهل المسجد ان يرفعوا
الامر الى القاضي فيعينهم لانه لما شاؤهم صاروا متلفين سببا بتلك الاصلاح وقف على فقير غلبة
ظالم لا يمكن ان يرفع من يده فادعى الوقف عليهم على واحد ان باع من هذا الظالم ولعله اليه وسوكني
فارادوا خليفته فلم ذلك لانهم ادعوا عليه معنى لواقفه لزمه ما بين فاذا انكر سقط فان لكل قيمه
بغيرها وكذلك اذا قامت ارض بينه لان الفتوى في غصب الدور والعتار للموقوفه بالضمان نظرا للوقوف كان
الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان نظرا له فتى ففنى عليه بالقيمة تؤخذ منه ونشرها صبيحة اخرى فتكون
على سبيل الوقف الاول لانه بدل الاول اوقاف على فتحة ولين فصار الحاد الى شعبة اخرى من ارض تلك
الحقة فاصبح الى عماره فتحة هذا الولي الجديد هل يجوز صرف غلات الاولى الى الثانية ان كانت الثانية
للعامة وليس ههنا للعامة فتحة التي جاز صرف الغلة اليها لما قلنا من قبل مقبوع عليها اشجار عظيمة
ان كانت نابتة قبل اتخاذ الارض مقبوع ان كان للارض ما كان فالاشجار باصلها له ماشاء لان مواضع
الاشجار لم يدخل تحت الوقف لما مر من قبل فان لم يكن لها ما كان فالاشجار باصلها على حالها القديم وان لم يكن
نابتة بل نبتت بعد اتخاذ الارض مقبوع ان علم لها عارس كانت له لانها ملكه وان لم يعلم فالحكم الى القاضي
ان راي بيعها وصرف غلتها الى عماره للعتيق فله ذلك لانه اذا لم يعلم لها عارس كانت في حكم الوصف لها الادرك
ان شجرة تنبت في ملك انسان لا يعرف عارسها كانت في حكم الوصف للملك كذا هذا قيم جمع الغلة ونها
من اربابها وحوم واحد منهم وصرف نصيبه الى حاجته نفسه فلما خربت الغلة الثانية طلب المحرم نصيبه من
غلة السنة الثانية ان اختار نصيبه القيم ليس له ان ياخذ من الغلة الثانية لانه لما اختار نصيبه القيم
يسلم للشركا ما اخذوا ولا يثبت انهم اخذوا نصيبه وان اختار اتباع الشركا واشتركة فما اخذوا
فلم ان ياخذ من نصيباتهم ذلك من الغلة لانه من جنس حقه فاذا اخذ جميعا الى القيم بالاستملاك
من حصه المحرم في السنة لانه من جنس حقه لجميع موات على شرط يجوز عمره ما قدم فله سلطان ان ياخذ العشر
من الخارج

كذا ذكرهنا وان متيقن على قولهم لان ما يجوز عند عشي والموت تدور مع الماد فلو اباي السلطان
 من ذلك الرباط واره للتولى ان يصرف من ذلك الى موطن الرباط فله ذلك ان كان للوطن فقيرا
 ويطلب له ذلك لان مصرف الفقر الفراء ولاجل صرفه الى الرباط لانه ليس مصرفا للفقر فان ارله وادكر
 فاجله فيه ان يصرف الى الفقراء وهم يعرفونه الى الرباط وكذا من عليه الزكوة اذا ارله زكوة الى بناء المسجد
 او العنق لم يجوز ذلك ان ارله ذلك صرفا الى الفقير والفقير يصرفها الى البناء رجل وقف كتبها تكملة في بيان
 والمختار انه يجوز لطان الشارف وبه اخذ الفقيه ابو الليث رجل جعل ارضه مقبرة او دارا للفقراء منوط
 الحياض لان سببه ارضه يصلح للزراعة وقد فقد رجل وقف بقعة على رباط على ان لا يجرد من لبنها وبها
 يصرف الى البناء السبل جاز ان كان في موضع تعارفوا ذلك لكان العرف نصرا في وقف ضيعة على اولاد
 ما نسا سوا واغفر الفقراء طموا لهم فاسلم بعض اولاد يعطى له كانه كانه سخره باسم الولد وهذا
 الاسم باق بعد الاسلام رجل وقف راع على فقراء قرية بعينها ان كان الوقف حيا بانه وصية الفقراء
 حصون لا يجوز لان الوقف لا يجوز الا بقربا ولم يقع موبدا لانه ينقطع بمرته وان كانوا الا حصون فجزا لانه
 وقع موبدا وان كان بعد وفاته جاز سواء كانوا حصون او لا اما اذا كانوا الا حصون فلقوه موبدا
 واما اذا كانوا حصون فلانه ان لم يكن نصيبهم وقفا لكن امكن نصيبهم وصية فان الوصية لغو حصون
 جابن ادا انقضوا سا راورتهم ويستثنى على هذه مسئلة اخرى وهي رجل قال وقف ضيعة هذه
 على فقراء قرايى او فقراء قريبي وجعل لهن الساكنين جاز سواء كانوا حصون او لا فان ارله انتم
 ان يفضل بعضهم على البعض ان كان فقراء قرابة وقريبه الا حصون فلم ان يجعل نصف العلم لفقراء
 القرابة ونصفها لفقراء القرية ثم يعطى لكل فريق منها من شاء وكيف شاء لان قصد الصدقة
 وفي الصدقة الحكم هذا وان كانوا حصون صرف العلم الى الفقيرين على عددهم وليس له ان يخصص
 على البعض لان قصد الوصية في الوصية الحكم هذا وان كان الاجمعي اصدى دون الاخر جعل العلم
 بين الفقيرين فيعطى الذي حصون على قدر عددهم والذي لا حصون بينهما واحد لان الذي حصون لهم
 وصية والدين لا حصون لهم صدقة والمستحق للصدقة واحد ثم يعطى هذا لهم من شاء من الفقيرين
 الا حصون ويخصص البعض على البعض وهذا التفريق بناء على قول ابي حنيفة وله آراء لان الفقراء عندنا
 اسم جنس اما لا ساقى على قولهم لان الفقراء عندنا اسم جمع واصل هذا الاختلاف في كتاب الرضا يا وقد

وقد ذكرناه

وقد ذكرناه في شرح الجامع الصغير اول كتاب الرضا يا اهل المسجد وبعضهم باعوا غلة المسجد وامروا
 رجلا ببيعها او باعوا نفق المسجد وقت استغناء المسجد عنهم او امروا ببيعها ان فعلوا ذلك باعوا ما في
 جاز لان للقاضي هذه الولاية وان فعلوا الغير امر ذكرهنا انه يجوز والعقوى على انه لا يجوز لانه ليس لهم
 هذه الولاية رجل بنى مسجدا في سكة فزارعه بعض اهلها في غارته ادنى نصب للوطن والامام فالباقي اول
 بالعمد لانه من البناء وهو الباقي وفي نصب الامام والموطن تكلوا فيه والمختار ان الباقي اولي بذلك الا اذا
 اراد القوم من مواضعه لان منفعته لك راجع اليهم وضرب عايد عليهم رجل غرس في المسجد
 مسابيل ربيع احدها هذه والثانية غرس في ارض موقوفه على الرباط والثالثة غرس في طريق العامة
 والرابعة غرس على شطرها العامة او على شطرها من القرية في السبل الا ان الشجرة للمسجد لانه بمنزلة البناء
 وفي الثانية ان كان الغارس يتولى تعاهد الارض الموقوفة فالشجر للوقف لان غرسها من جملة التعاهد فكيف
 نارسا للوقف ظاهرا وان لم يكن متوليا لذلك فالشجر له وله دفعها لانه ليس له هذه الولاية فلا يكون
 غارسا للوقف وفي الثانية والرابعة الشجر للغارس وله دفعها لان ليس له ولاية ذلك مسجد له ربه
 اراد اهلهم ان يجعلوا للمسجد رجة والرجبة مسجد او حداثا بابا او حولوا الباب من موضع فلم يملك
 فان اختلفوا فيه نظرا بهم الشر وافضل فلم يملك ذلك فان اختلفوا فيه نظرا بهم الشر وافضل فلم يملك ذلك
 لانه لا تعارض لا لعدم السواى رجل اراد ان يشتري للمسجد ثوبا او حصيرا فاباهما افضل
 ان كان للمسجد مستغنيا عن الدهن محتاجا الى الخبز فشرى للخبز افضل لان الحاجة اليه امر وشر
 كان على العكس فشرى الدهن افضل لما قلنا وان كانت الحاجة اليها على السواء فاباهما افضل على
 السواء لا استوايا في الحاجة رجل قال هذه الشجرة للمسجد لا ببيعها حتى يسلمها الى قيم المسجد لان قوله
 هذه للمسجد اما هبة او وصية واياما كان لا يتم الا بالقبول رجل اهدى كروان يدق فافر للرجل عليه
 انه وقفه بنظر ابطم وليس للهدى منه فاره خليف للهدى عليه ان ارله خليفه لياخذ الكرم اذا نكل ليس له
 ذلك لانه لو نكل لا يمكن من اخذه وان اراد اخذ فتمت ان نكل لم يخلفه لانه لو نكل امكنه تضمينه نعمته
 لما نبت من بعد مسجد لصلوة الجنان او للعيد تنزه كانه سائر للساجد هكذا ذكرهنا ساطعا
 لانه مسجد وهذه المسئلة اختلف فيها الشايع فيقول الذي لصلوة الجنان حكمه حكم سائر الساجد ساطعا
 والذي لصلوة العيد حكمه حكم المسجد في حق حوازل الاقصد والامام عند عدم اتصال الصفوف اما في اعداده
 فلا رفا بالاس

رجل قال صبيحتي هذا للسبيل ولم يزد عليه لا يحكم بكونها وقفا ما لم يكن الواقف من ناحية تعارف
أهلها الواقف الموبد بعد الضيعة لأن للطلق ينصرف إلى التعارف ينصرف إلى المنطوق به رجلا سافرا
وقال أصدا للآخرة أغنى علينا لا وفي نفسي اليك من النعمة وانفق عطية نصف النفق لأن التوبة
في ذلك غير مكتملة لتفاوتها في الأكل حسن مسجد أخرج إمام البيع أن لم يكن منقوما فلا بأس بطرحه خارج
المسجد يستغنى به من أراده وقد ذكرنا شأنا من هذا في كتاب الصلوة في طهارة السبيل ولو وقع إسان من حسن
المسجد جعله قطعا لسوراه بطل عليه صيانة لأنه مستقوم حتى يغفل عن البيع الإمام أبي حنيفة أنه أوصى في الوقف
لحسن مسجد حسين رجل أوقف على فزاة أو لاه في واحد وأوصى أنه فقير لا يعطى له ما لم يظهر فقره
عند القاضي لأنه بدعي الاستحقاق فلا يثبت له دعواه رجل أوصى بأن يوقف من ماله كذا أو كذا أو كذا الدين
يظهر عليه فالوصية باطله وقتل وقفا أولا لأن الدين ليس بظاهر في الحال وكل ما خلا عن الدين والوصية
من ماله الورثة وإن قال إن رأى الوصي ذلك ألا يعطى ذلك من ثلث ماله لأنه ما توفى إلى راي الوصي
فكانه قال يعطى الوصي ذلك القدر من شاء ولو فرض عليه تجوز الوصية فكذا إذا قلت حاله على ذلك وقف
منه ويركز الثمن في وقفه لا يظنوا فيه والمختار أنه يجوز لأن المولم يجوز أن يهلك الأوقاف وفيه أخذ
العصبة أبو الليث رجل في يد أرض ولما للفقير الفقير المأوى عن الأرض لا يقطعا أحد بل يرسله
في النهر ليصل إلى الغرارة وإلى كل من يصل إلى النهر أن يصر لئلا إلى أرض الغرارة لا غير فإذا استغثت
الأرض عن الماء أرسله رجل وقف ضيعة له وسلمها إلى قيم ثم أراده أن يأخذ ثمنه أن شرط لنفسه في الوقف
التولية والعزل فله ذلك لأن شرائطه تراعى وإن لم بشرط فعلى قول له أن ذلك يناهض على أن الوقف لا يصح
ألا بالنسبة إلى المولى عندئذ فلا يكون للمولى وكذا للواقف وعندئذ يصح نصيب المولى كونه
الواقف بذلك عزله ومشاع بل يفتون بقول له يوقف وبه أخذ الفقير أبو الليث ومشاع جارا فيقول
ببطلان وبه يفتي رجل وقف وقفا على أقارب المقربين في بلد كذا فانتقل أقارب من تلك البلدة
أن كان أقاربهم حصون لا يقطع وطبقهم فان كانوا لا حصون يقطع ثم بعد ذلك ينظر إن بقي هناك منهم
أحد صرف الكل إليه وإن لم يبق صرف إلى الفقير لأن الفقير لا يملك الفقراء فلو أنهم جمعوا إلى البلدة هل تعرف
وطبقهم تعرف خلافا لو وقف على فلان الأمان خرج من البلدة ومن مسئلة أول الكتاب لأن في هذه
للمسلم أثبت للوطيع الساكن في تلك البلدة غير موقف بوقت من هذا بني استحقاق الوطيع عن خرج منها

فلو ثبت لبطل شرط الواقف رجل وقف أرضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كان المزروع قمحة
أو لا ذكره الدلال في وقفه لأن الزرع لا يدخل تحت البيع إلا بالشرط فكذا في الوقف مدقمه موقوفه استولى
عليها طالم أو أكثر الوقف فلا يصل القربة أن يهدوا بالوقف إذا كان مشهورا بأن الثمن على الوقف الزرع
جابين وهو المختار رجل فيها غار رجل يجوز للشارعين فيه أن يبنوا ولو أمروا أن كان للشارقة فالاختار
عن ذلك أحوط لأنه محتمل أن يجعل ذلك وقفا للفقراء من النازلين فإن لم يكن لما فله فلا بأس به هذا
إذا لم يعلم أما إذا علم أنها وقف على الفقراء لا يحل لغير الفقراء التناول منها مسجد بني أراده أن ينضمه
ليسببه أحكم من الأول ليس له ذلك لأنه لا ولاية له رجل باع نخلة من أرض الوقف ثم أجزمه للأرض
منه معلومة وله ولاية الأجران أن لم تكن الأجران طويلة جاز لأن الأرض لا تصير مشغولة بذلك لا يخرج
التسليم وإن باع الأشجار من وجه الأرض لا يجوز لأن الأرض مشغولة بذلك الأجر ومن عرف الأشجار فلا يصح
التسليم هذا إذا باع الأشجار أما إذا أوقفها إليه معاملة من ثم أجرا للأجر بالجو للثمن عندئذ لا يخرج عندئذ
خو لا لأن المعاملة عندئذ فاسدة فلا يجوز الأجران وعندئذ باع في يجوز الأجران والاحتياط أن يسما
بعرونها ثم يراجع الأرض فيكون جوازها متفقا عليه رجل وقف جنازة وملاة على محلة فبأهلها لأرض
إلى الورثة بل تد إلى مكان آخر ففرق محمد بين هذا وبين المسجد إذا أوقفه حيث يصير من آثار الورثة
الواقف لأن المسجد يمكن نقله وهذا يمكن رجل وقف ضيعة على بيت النار لا يصح هذا الوقف لما عند
ليه في فالوقف باطل وأما عندنا فإن هذا وقف على العصبية يعني عند المسلمين وأنه لا يجوز عندنا ولا
أوصى بذلك وقد ذكرنا هذه المسئلة في شرح الجامع في كتاب الوصايا ساء الثاني من غلة المسجد
هل يجوز ذلك قبل هذا أنه يجوز مطلقا وأنه على التفصيل إن كان في بناء مصلح للمسلمين فلا بأس به
لأنه من جملة البناء وتفسيره أن يكون اسمع للقوم ومن يحتاجون إليه وإن لم يكن فيه مصلح لا يجوز وعزم
للمسلمين أن يكون المسجد في موضع يبيع أهله كلما لا أن بدون إلا أن على الثاني رجل قال إن مت
من مرضي هذا فقد وقف أرض هذه لأبيهم سواء صح أو مات لأنه علقه بالشرط وتعلق الوقف بالشرط
لا يصح فرق بين هذا وبينما إذا قال إن مت فأجعلوا أرضي وقفا لأن هذا تعلق التوكيد بالشرط
وأنه يصح الأثرى أنه لو قال إن دخلت هذا البلد جعلت أرضي موقوفه لم يحرم ولو قال إن دخلت من
الدار فأجعلوا أرضي موقوفه جاز أرض موقوفه في يد الكافر فيها فطن فرق فوجد الكافر في ماله

فلو ثبت

فاخذ صاحب المنزل وخاصة فقال له صاحب المنزل ضمنت لك ان اعطيك ما بين من قطن ايجل للقيم ان
ياخذ ذلك ان علم ان صاحب المنزل يعطيه خوفا من انشاك ستر لم ايجل له ذلك لانه رشوع وان علم انه سرق
ذلك القدر واكثر بان اقرب ذلك جازله لانه ياخذ جينا عليه وان علم انه سرق لكنه اقل مما يعطيه حل لم اخذ
ما سرق ودون الزيادة لان الدين لم يكن عليه فيقدر ما يتقن بنبوته اخذ وتقدر ما شاكل فيه لا يشك فلاجله
اخذ رجل وقف صنيعه على ثلثه واشهد على ذلك جماعة وكتب مكا فاختار في حد من فكتها على خلاف ما كانا
ان كان الحدان الذيان غلط بذكرهما وكتبهما بينهما وبين الصبيعة ارض او كرم او دار وغير الواقف جاز
الوقف في ارضه دون ارض غيره وان لم يكن بينهما ارض لغير ولا بالبعد منه فالوقف باطل لان هذا المحذور
لم يدخل تحت وقفه فيبطل الوقف الا اذا كانت الصبيعة مشهوره مستغنية عن التحديد لغيرها مريض قال
اني كنت متولى حانوت وقف للفقراء وكنت استهلك من ثلثه ولم اقد زكوة مالي فاذا ذلك من مالي
بعدوني ان صدقة الورثة في ذلك ففي الوقف يعتبر من جميع ماله وفي الزكوة من ثلثه لان في الوقف يوفد
من تركته من غير افراد ولم يكن الاخذ مضافا الى افراد وفي الزكوة لا يوفد بغير افراد وان كذب الورثة في ذلك
فالكل من الثلث والوصي ان خلف الورثة على العلم بالمدعى فيكون ان ما اقرب حق لانه متى علمهم معنى لوافدوا
لزمهم فان نكلوا حلقتهم ان خلفوا جعل الكل من الثلث وان نكلوا جعل الزكوة من الثلث والوقف من جميع
لال كالوافدوا ابتداء فتم وقف ادخل جزءا في دار الوقف يرجع في غلظتها جازة ذلك لان الوصي ان يشترى
من ماله على البسم ثم يرجع بذلك في مال البسم فكذا القيم في الوقف وان اراد الاحتياط فالوجه فيه ان يسبح
الجزء من ثمنه يشترى للوقف ثم يدخل في دار الوقف امرودة وقفت دار ان مرضها على ثلث بنات لها
وجعلت ثمنها للفقراء والملك لها غيرها ولا وارث لها غيرهن قال ثلث الدار وقف وثلثها مطلق لمن
بضعت ما شئى وهذا اقل له من اما على قول لا يجوز هذا الوقف بناء على ان وقف المشاع يصح عند
له من حلال المجد ومشاع بلح افتوا يقول له يوسف ومشاع خارا يقول محمد وبه نفق سكة نافذ في كوتها
مزيله اراد واحد من اهل السكة ان ينقل المزيله التي في دار الى هذه المزيله وجبرانه يتاخذون بذلك
اهم منفعة وكل واحد من سوا الناس لان من احدث شيئا في سكة يقتصر به العايشه كان كل واحد منهم
منفعة بخلاف السكة بنونا فذ رجل اراد ان يغيب دار على الفقراء فالمصدق بنوها افضل لو كان مكانها
صبيعة فالوقف افضل لان الصدوق بنين الدار انفع للفقراء ومن فقها وقف الصبيعة انفع لهم من الصدوق بنوها

رجل وقف ارضا صححا على مكان مدرسته بعينها فشكل فيها انسان لكن لا يثبت فيها ويشغل في الملبس
بالحراسة الاخدم من الوقف لكان ياولى الى بيت من بيوتها ولم آله السكنى فيه لانه بعد من سكانها وهو
اشتغل بالحراسة وفي الزمان يقتصر في التعلم ان كان يشتغل في الزمان يعمل حتى لا يعد من طلبه العلم كم تحق
الوظيفة وان كان لا يشتغل يعمل حتى يعد من جملة طلبه العلم فله الوظيفة هذا اذا وقف على مكان
مدرسته بعينها من طلبه العلم واما اذا وقف على ساكني مدرسته كذا ولم يقل من طلبه العلم فذلك لا يار
لانه هو للمقوم من هذا الكلام رباطا للثمنه اذا كان فيه سكان فانه قد فني فاره الذين كانوا يسكنون
فيه ان يسكنوه واراد غيرهم ايضا ذلك ان لم يندم الرباط بل زيد فيه او نقص منه او اندم بعضه
فالدين كانوا فيه ساكني احق من غيرهم بقاء سكنائهم فلا يكون لغيرهم ولاية ازعاجهم وان اندم
كله ليس لهم ذلك لانه بطل سكنائهم فكان هذا ابتداء سكنى بياويهم فيه غيرهم طلبه العلم اذا اخلوا
في السبق ان كان لواحد منهم بينه على تقدمه قدم ورسه وان لم يكن له منه فرع بينهم لانه قد ت
البينة جعل كأنهم قدموا معا فاشبه الغرض والحق والذين ماتوا تحت الدم اذا لم يعلم سبق موت احد
جعل كأنهم ماتوا جميعا معا فكذلك هذا المتعلم اذا كان لا يختلف الى الغنى للتعلم ان كان في العصر
ان كان يشتغل بكتابه شئ من النعمة لنفسه مما يحتاج اليه فلا بأس له ان ياخذ الوظيفة لانه متعلم لان الكتابة
من جملة التعلم وان كان لا يشتغل ايجل له ذلك وان خرج من العصر ان خرج الى مسبق ثلثه ايام لا ياخذ من
الوظيفة لان هذه مدة سفر وان خرج الى ماه من ذلك ان اقام خمسة عشر يوما فاضا عدا لا ياخذ من
الوظيفة لان هذه مدة طويلة وان اقام اقل من ذلك ينظر ان كان خرج لامر له منه بد كانه والنسخ
لا ياخذ من الوظيفة وان لم يكن له منه بد كطلب القوت ياخذ لانه قبله فعفى منه رجل يربط على اخر
يكون في يد مادام جاهد كوز الاخراج من يد ان لم يظهر منه امر يوجب الاخراج كشر الحذر وغير ذلك
لا يجوز ارجاعه من يد ان شرط الواقف مراعى وان ظهر منه ذلك يجوز لان المراد من قوله على ان يكون في يدك
ما لم يظهر منه ما يوجب الاخراج لا يجوز جعل تراب روض للصلاة من الجماعة فان اندم شئ منه لا يحتاج
اليه لا بأس بحملة حانوت بين شركين وقف احد ما نصيبه ان اراد ان يضرب على يده لوج الوقف فتم حكم
بينهم ليس له ان يضرب لانه يقر في محل مشترك بغير رضا شركه الا اذا اذن له القاضي بذلك صيانة
لوقف وهذا انما يتأتى على قول له يوسف وهو الذي اخذ مشاع بلح اما على قول محمد فلا وهو الذي

احتاج متاج بجارا رجل وقف ضبعة له على بنائه واولاد بين ابد اما تاسلن وجعل لهم المقار
ثم اخرج فيها شجرة ان غرس من غلة الوقف او من ماله لكنه ذكر انه بغيرها للوقوف ان لم يذكر
شئ في الوصية لانه ان لم يذكر الوقف وقدم من هذا شئ من قبل رجل وقف ضبعة على الفقراء
في ضبعة واخرجها من يده ثم قال لوصيه عند الموت اعط من غلتها كذا فلان وكذا فلان وقد كان قال لوصيه
اعط ما اريد من القوارب فاعطه لاولئك لانه صار حق الفقراء فلا يمكن تغييره الا اذا شرط في الوقف
ان تصرف غلتها الى من شاء ارض بين رجلين وقف احداهما نصيبه شاة باعها عند الوقف وبه اخرج متاج
بلح ثم فرغ على قوله فقال اذا قسما فوضع نصيب الوقف في موضع الجب عليه ان يوقفه ثانيا لان بالقسمة
تغير الموقوف وتغير وان اراد الاحتياط عن موضع الاختلاف وقف القسم ثانيا هذا اذا كانت الارض
مشتركة فاما اذا كانت الارض كلها له فوقف بعضها ثم اراد القسمة فالوجه في ذلك ان يبيع ما بقي ثم يقسمها
لان القسمة انما تجوز بين اثنين فان لم يبيع وورث الامر الى القاضي فامر ان يبيعها بقسمته جاز لان القسمة لما تجوز
هنا ايضا بين اثنين قال في موضع جعلت نزل كرمي وقفا او غلة كرمي غرا او لاج وبه يبره كرمي وقفا
شع ان كان فيه لان نصيب كلامه يمكن جعله عبارة عن قوله جعلت كرمي بانيه من النزل والعله فاعاد رجل
وقف ضبعة على بنيه فاراد احداهم قسمتها ليدفع نصيبه مزارعة فهنا حكاية احدهما القسمة والآخر الرفع
مزارعة اما القسمة فلا تجوز من واحد واما الرفع مزارعة فلا تجوز من الوقف عليهم واما ذكر القسم لان
الولاية له رجل وقف ضبعة على امراته واولاد فان امراته لا يعرف نفسها الى اهلها خاصة اذا
لم يكن شرط في الوقف ان من مات منهم يكون نصيبه لاولاد بل يصرف نصيبها الى الكل اخوة وورثوا
صباها واقتسموها وجعلوا للابن الاصغر ناحية معلومة ومما طولها ستين ذراعا وعرضها خمسين ركي
لم يعزلوا من تلك القطعة ثم ان الاصغر طلب نصيبه والى الاخوة ان يسلموا اليه فقالوا لا يصح انهم والى
جعلته المقفرا ثم سلموا اليه صح تصرف الاصغر ان كان للوصع معلوماً ينظر ان كان ذلك عرفاً في وقتهم وقفا
في غيرهم كان وقفا لان للوقوف عرفاً كالمقصود لفظاً وان لم يكن تعارفوا ذلك تستكشف عن مراد قوله
جعلها المقفرا لانه مولى لهم فعليه البقاء فان قال ادوت بذلك الوقف فهو وقف على الفقراء لانه نوى ان يجعله
لفظاً وان قال نويت به الصدقة فكذلك وان لم تكن له نية جعل نذراً لانه لا بد ان يكون ثباته عند الاحتمال
او الى ناذراً نذراً تصدق بها او يقيمها كما لو نص عليه رجل ارض بان يخرج ثلث ماله فيعطى ريعه فلان

ونظم اربع

ونظم اربعة لاقارب والفقراء ثم مال لا يتركوا حط الرماطين ومن فقر او يسكنون في رباط عينه
ان كان قرابته يحسون جعل ثلثه اربع الثلث على ثلثه لكل فرق منهم سهم لان القرابة اذا كانوا
لا يحسون كانوا بمنزلة الفقراء وروي قال اخبروا نصيب من مالي ولم يزد عليه خرج الثلث لان
ذكر نصيبه لقوله عليه السلام ان الله تصدق عليكم بثلث اموالكم في نواحيكم زياق على اموالكم كسوق الكعبة
اذا صار خلقا لا يجوز اخذها لانها للكعبة لكن للسلطان ان يسيرها ويستعين بها على امر الكعبة
لان الولاية للسلطان وروي لا يجوز اخذها خلنا واستغنى اهلها عنها وقد كان طرحتها اسن
اذا كان الذي طرحتها حباً في له لانها لم تزل عن ملكه وان كان ميتا ان لم تدع وارثا ارجوا ان الباب
لاهل للمعد ان يدفعوا الى فقراء او استعينوا منها على شرا وحضر لفر المسجد كذا قال ههنا وسياتي
في باب الواف روي به يورده هذا القول والفقوى على انه لا يجوز اذا فعلوا بغير اذن القاضي رجل جعل
قطعة من ارضه مقبرة ثم ان رجلا من اهل القوم بنى في تلك القطعة بنا للوضع الدين واللات الغير
واجلس فيه رجلا يحفظ بغير رضا الباقين من اهل القرية ان كان في ارض المقبرة سعة بحيث لا تفسد الحاجة
اليه اليوم لا بأس به وان لم تكن سعة واحتاجوا اليه اليوم رفع البناء ودفن فيه الميت لانه من الله
حانوت وقف على الفقراء في يد وصي بنا رجل بنا وبغير اذن الوصي ليس له ان يرجع في ذلك على الوصي
لانه فعله بغير اذنه فصار حاملا لنفسه فبعدة لك ينظر ان كان دفعه لا يضر بالبناء القديم له دفعه لانه ملكه
وان كان يضر ليس له دفعه لانه يضر بالبناء القديم اثر ما في الباب انه يضر بالتأخير لكن هذا الضرر
لحقه بصنعه حيث بنى في موضع لا يمكن دفعه فترضى الى ان يتخلص ماله ان لم يرض بموكل الوصي ما يراه
بالقمة وان اصاب مع الوصي على ان جعل ذلك بديل يجوز لكن ينظر الى قيمته مبنيا والى قيمته منزوعا فانها
كان اقل لا تجاوز ذلك سياتي جنس هذه المسئلة ليرى الله رجل وقف امولا على مواله وقفا
صحيحا ومات الواقف فجعل القاضي الوقف في يد قيم جعل له عشر فلانة وفي الوقف طاحونة في يد رجل
بالمقاطعة الاحاة لها الى القيم واصحاب الطاحونة يقبضون غلتها لا يستحق القيم عشر غلتها لان القيم بمنزلة
الاجير والاجير يستحق الاجرة بان عمله ولا يعمل في الطاحونة رجل وقف ضبعة وكتب صرخا ومند
الشهد عليه بذلك ثم قال وقفت على ان يبق لي فيها جارية ولم اعلم ما كتبت الكاتب فلان الواقف رجلا
رجلا فصحا بحسن العربية وقوى عليه الصل وكتب فيه هذا وقف صحيح لا يبدل قوله لانه اقر بهي الوقف

بعد ما وقع الكتاب ومع هذا الشرط لا يكون صحيحا فيصير ناقصا في كلامه وان كان الرجل اعجب بالانتم
بالعزم يقبل قوله ان لم يشهد الشهود انه قسره ما في الفصل الثاني عشر وان شهدوا انه قسره ما في الفصل
الثاني عشر واقرحج ما فيه لا يقبل قوله فاذا عرفت الجواب في كل الوقف فذكر الجواب في كل البيع والاجارة
لان العن بجمعها رجل متاع عنه شئ فقال ان وجدته فله عليه ان يقف ارضه على ابناء السبيل فبعد
جب عليه ان يقف لانه نذر والوفاء بالنذر واجب فان وقفها على الاجانب او الاقارب الذين يجوز صرف زكوة
اليهم جاز وخمس عن العهد وان وقفها على اقرابه الذين لا يجوز له صرف زكوة اليهم لا يجوز على معنى انه لا يخرج
عن هذه النذر ولكن يجوز وقفه لان هذا الوقف صدقة واجبة فلا يجوز صرفها الا الذي يجوز صرف الزكوة اليه
وانما جوزنا الوقف على هؤلاء لان الوقف على هؤلاء صحيح وانما قلنا انه لا يخرج عن هذه النذر لانه لم يأت بالنذر
حائز وقف مال حايطة على حائز قال الثاني على الثالث فحفظت الحائز امتنع بتم الوقف على العوان
ان كان حائز الوقف غلبه على عارته منها فلهما جى الحائز ان يطلب اليهم معارته لانهما يتصرفان بذلك
والقيم مولى العيان لدفع هذا الضر وان لم تكن له غلبة على عارته منها دفعا الامر الى القاضي ليا من القيم بالاستدانة
على الوقف لاصلاحه لان للقاضي هذه الولاية والامر بالاستدانة مقبى بطريق دفع الضر وجعل جعله في السبيل
على ان يسكه مادام ان اراد به الامساك لتجاهد عليه له ذلك لانه لو لم ينظر هذا الشرط كان له ان يجاهد
عليه لان الجاهل على السبيل امساكه للجهل وعليه فاذا شرط اولى وان اراد به الامساك يستغنى به غير الجاهل
ليس له ذلك ونحو جعله للسبيل لان بيته هذه لغت في اللفظ وجعلها للسبيل حايطة بين واصل اهلها
وقف فانهم حايطة الدار الاخرى فبناء صاحبها في حدها والوقف فليقيم ان يتقدمه لانه بناء في الوقف
ولو اراد القيم ان يعطيه بتمه بانه يكون البناء للوقف ليس له ان يبيع على ذلك ما تبين فان رضى الباني
بتمه البناء لا يجوز له ايضا لانه لو فعل ذلك بتمه ما وراه هذا الحايطة من دار الوقف فتعجب الفقهاء
سلطان لغت لقوم ان يجعلوا ارضها من ارض البلدة حوائت موقوفه على مسجد لعينه وامرهم ان يوردوا
في مسجد ان كانت البلدة مفتوحة عن حوازم اذ كان ذلك لا يضر بالبناء وان فختت ملكا لم يخر
لانها لا فختت عن مزارع البلدة للمرأة فجاز امر السلطان فيها وله ان يفتي صلى بتمه البلدة
على اهلها فلا يجوز امر السلطان وعلامة الفتح عنق ومنع المزاج على اراضيهم وعلامة الفتح صلى ومنع العشر
على اراضيهم وبلدة خارا فختت عنق لوجود العلامة وهو منع المزاج على اراضيهم لان الامام اذا فتح عنق

فانما

ان قسمها بين الغائبين وجعلها عشره وقيل الرجال وسبى النساء والذراري وان شاء من عليهم ووظف الخراج
على اراضيهم والحقبة على رؤسهم فتبقى على املاكهم وان شاء قسم بين الغائبين وصبيهم عشرها ونزل البعض
على اهلها ووضع الخراج على اراضيهم وفي بلدة خارا اراضى للرسا عشرة لان الامام اعطاهم لرسا
فصارت عشرة وان لم يطلب السلطان منهم العشر رجل وقف بتمه على اهلها وبصرف غيرها الى حاجته
والوقف والشرط باطل ولو للخصم لا لغدوم التأييده وقد ذكرنا هذا مسئلة في مختصر وقف هلال وذكر
لوحين فرسا او سلاحا له او ارضا به ايا وقفنا عشر من سنة ثم نرد على صاحبها لما قلنا رجل وقف نخوة
باصلا ان كان يتفق بشارها او باورائها او باصلها فالوقف حايطة لانه وقف الارض مع الشجرة فاذا جاز
الوقف في الوجه الاول والثاني لا يقع اصلها لانه بنوت الانشاع بشارها واورائها الا اذا افسد ارضها
وفي الوجه الثالث يقطع اصلها ويصدق به لانه لا ينتفع بها الا بالقطع رجل وقف نخوة باصلها على مسجد
فبست اوبسبب بعضها يقطع الباس ويترك الباقي لان الباس لا ينتفع به الا بالقطع والوطب ينتفع به
بدونه رجل وقف ارضا فاناف القيم عليها من وارث او متغلب ببيعها ويصدق بتمها وكذا كل قسم
خاف على شئ من ذلك له ان يبيع ويصدق بالتمن كذا ذكره هنا والمخاراة لا يبيع لان الوقف
اذا فتح بشرابطه لا يجزى البيع رجل ربط دابة او سبنا في رباط وقفنا عليه فخرى الرباط واستغنى عنه
يربط في اقرب الربط اليه وقد ترجمت هذه من قبل غزاة من الصلوات اراضى للخارج الى الغزو
ومعهم لغزون مفسدون يريدون الخروج معهم ان امكن الصلوات والخروج امناس من غزوات يصحبهم
لا يخرجون معهم لانه امكنهم اقامته حتى يذوق حجة الفسق وان كان لا يمكنهم ذلك فخرجوا معهم لان الجاهل
مؤمن وطاعة ولا يترك المعصية غيرهم كالحزب في الجنان اذا كان معها نابعم يخرج كذا هذا مسجد له غلة
وكان الواقف ذكر في كتاب الوقف يشترى القيم منها جنازة لا يجوز ان يشترى بها وان اشترى ضمن
لانه ليس من مصالح المسجد رجل حفر قبوا في مقبرة وقف ارضه الاقران بدفن فيه ميتة ان كان في
المكان سعة ليس له ذلك لان فيه ابذاء الحافوا لم يكن في المكان سعة فله ان يدفن ونظير من بسط
معملة في المسجد ونزل في الرباط فجاؤا لقرفان كان في المكان سعة لا يزام الاول وان لم يكن فله ان يقيم
وان ضمن في الوجه الاول لا يكره كذا قاله القيم ابو الليث لان الذي حفر لنفسه لا يدري بان ارضه توت
رجل وقف ارضا على حفرة الفقراء بوقفهم فرسا هل يجوز صرفه اليه ان كان يسكن القري للجهاد عليه

والكوب لزمانه به او خود ما جز لانه نفی وان كان عيسك تشرافه وتجللا لا يجوز ان كان العرس باول
ماي دريم وليس عليهم دين ولا مهر فانه غني رجل وقف ضيعته على اولاد واولاد اولاد ابد امانا سلوا
وله اولاد اولاد قسم بينهم السوتة ولا يفضل الذكر منهم على الانثى لانه اوجب الحق لهم على السواء اولاد
النسب لا يدخلون فيه ولا يورثونها انهم يدخلون ومورواهم الخفاف اما في نظام الرواية ولا يدخلون
ولو كان مكان الواقف ضيعة فذلك الجواب والفتوى على نظام الرواية لان اولاد البنات بسوا
باولاد لانهم يسبون الى الابلا الى الام رجل وقف ضيعته على الفقراء في ضيعة فادعى انسان بعد موته
ان الضيعة له واقر الورثة له بذلك لا يبطل الوقف لان اقرارهم في حق ابطال الوقف غير صحيح ويختص
للنفس قيمة الضيعة من تركه للبيت في قول محمد لانه يرى ان الغنا رمضون بالغصب كذا ذكره هنا فذكر
من قبل وجوب الضمان من غير خلاف وهو الصواب لان الضيعة وان وقع الخلاف في كونها مضمونة
بالغصب اما لا خلاف انها يضمن بالانلاف وهذا انلاف وان انكر الورثة ما ادعاه فاراد خليفهم فقال له
تريد خليفهم تناخذ الضيعة اذ انكلوا او تناخذ القيمة فان اريد الضيعة لا يخلون لانه لا يقضي له بان انكلوا
وان قال اريد اخذ القيمة حلفوا لانهم ان نكلوا يقضي له القيمة وجعل عليه ديون وله ضيعة يساوي غرض
الف دريم وقفها بشرط ان يصرف غلاتها الى نفسه ومصد امنه المطلق وشهد الشهود على اقراره حاز الوقف
لمصادفة ملكه وجازت الشهادة لكونها صدقا لانها خرجت عن ملكه وهذا الحلف للمال له بغير ضيعة
فان فضل من قوته شيء من غلاتها اخذ الفقهاء لان العلاقات ملكه رجل قال ارضي هذه السبيكة ولم يرفعه
عليه ان كان في بلد تعارفوا الوقف فمضى الضيعة صارت وقفا لان المعروف عرفنا كالمشهور
لفظا وان كان في بلد لم يتعارفوا ذلك سئل عن نيته ان قال نويت به الوقف اني وقف لانه نكر
ما جعله لفظه وان قال نويت به الصدقة بصدق بها او بغيرها على الفقهاء وان لم تكن له نية نهى
لورثته اذ اقامات كذا ذكره هنا وذكر قبل هذا اذا قال جعلتها للفقراء ولم يتوكلوا نذرا ولا فرق بينها
لانه اذا صار نذر فمات صارت لورثته رجل وقف ضيعته على فقراء فادعى فادعى بعض الفقهاء
في قوابله ان حلف البعض باسم ما خبا وان ادعى عليهم دعوى صحيحه بازاء دعوى بان اسم ما لا يصير
به اغنيا وقله خليفهم لانهم ادعوا عليهم معنى لواقفوا به لزمهم فاذا انكروا حلفوه فان كان القيم
تقبل اليهم فادوا خليف القيم الله ما تعلم انهم اغنيا وليس لهم ذلك لان القيم لو اقرهم لم يلزمه ان يترك الغنا

فاذا انكر

فاذا انكر لا يستخلف رجل قال في موضع اشترى من غلة دارى هذه كل شهر خيرا معشره باسمه وفوق على
المساكين صارت الدار وقفا لان هذا اللفظ يوقى معنى الوقف فصار كما لو قال وقف دارى هذه بحدوثي
على المساكين رجل كره ان يراه ان يجعلها وباطا للمساكين او يبيعها ويصدق بغيرها او يشتري بغيرها عبدا
فيستعمه اى ذلك افضل قال جعلها وباطا افضل لانه اعم نفعا كذا ذكره مطلقا والجواب على التفصيل ان جعلها
رباطا ووقف لغارته وقفا فهو افضل وان لم يقف لغارته وقفا لا يكون افضل ولنا الافضل ان يبيعها ويشتري
بغيرها وان اشترى بغيرها عبدا فاعتقه فهو من الصدقة في الفضل مقبوع للشركن اراه والمسلمون ان يجعلوا
مقبوع للمساكين ان اندرست ان اكرم بذلك وان بقيت اناهم نبش وتدفن في موضع لقر وقيل مقبوع للمساكين
بعد ذلك لان موضع مسجد رسول الله كان مقبوع للشركن فنبش واخذ سجدا رجل اراه ان يقف ماله في الضياع
في قرية فامر بكنبه الصل في موضع فنى الكاتب كتب بعض ارضه فنى الصل عليه وكان فيه ان فلان فلان
وقف جميع ماله من الضياع في هذه القرية ومن كذا وكذا فواضعا على وجهه او بين يديه ولم يقرأ عليه
القراخ الذي نسبة الكاتب لم يصير ذلك وقفا الا اذ اعلم انه اراه بذلك جميع ماله من الضياع للكتاب
في الصل وغير المكتوب فيه وذلك معلوم فحشد بصير الطل وقفا رجل وقف بيتا لحام ارجوا ان يجوز لان الحام
وان كان ما يستغل لكن بجهد وقفه تبع البيت طالو وقف ضيعة بانيه من النيران والعبيد وكذا لو وقف بيتا
فيكون عمل جاز ويدخل العمل والنخل تبع ارضه موقوفه على اخوين غاب احد ما فقضى الاخر غلها
ثم حضر الغائب وقدمات الحاضر فاراد الغائب ان يرجع بنصيبه في تركته فان كان الحاضر قفاله ان يرجع
لانه اشتغل كانت الغلة لها وان لم يكن قفاله ليس له وكذا ان يرجع لانه اشتغل فاعلة له خاصة فاذا
اشتغل القيم ولم يافذ الغلة كان نصيبه على المستاجر رجل استاجر ارضا موقوفه وبني فيها حائوتا وسكنها
واراد غنم ان يزند في الاجرة ويخضع من الحائوت ينظر ان اجم مشاهير فصح الاجارة اذا جاز من النهر
لان الاجارة اذا كانت مشاهير فصح الاجارة يعقد في راس كل شهر فبعد ذلك ينظر ان كان رفع بناء لا يفر
مالوقف فله ان يرفع لانه ملكه وان كان يفر ليس له وكذا لانه وان كان ملكه لكن فيه اضرار بالوقف وانما لا يملك
الاضرار ثم بعد ذلك ينظر ان رضى المستاجر ان يملكه القيم للوقف بغيره مبنيا او من غيرها كان اقل ملكه القيم
وان لم يرض لا يملك حال الغنم بغير رضاء لا يجوز فيبقى الى النهر يخلص ملكه امراده قال الهجوي انها اجعل
وارك هذه وقفا على المسجد على انكر مني اخرجت عنها فاجابت ولم تكتب في الصل هذا الشرط وانكرت عاذا

ان اقر على ذلك ان اقرى عليها الصلح باننا ربيبه ومي تسع فاشهدت على ذلك صارت وقفا وان لم يقر
عليها بالفارسيه لا تصير وقفا لاننا انما وقف بشرط البيع وانما باطل في بيعه في يد رجل وصيغه في يد رجل
اصح رجل ان هاتين الصفتين وقف عليه وقفا جاز على اولاد واولاد اولاد واحد الرجلين غايه
ما قام البيت على الحاضر ان شئت لم يورثها كانا ملكا لواقف وقفا جميعا وقفا واحدا بشرط
قضى على الحاضر بوقف الصفتين لانه انصب خصما على العايب فاشبه احد الوارثين وان شئت لم يورث
على انه وقفا وقفا متفرقين قضى له بالتقيد بالحاضر لان الحاضر لا ينصب خصما عن الغايب ههنا امرأه
جعلت قطعة ارض لها مقبوضه واخرجتها من يدها ودفنت فيها ابنتها وتلك القطعة لا يصلح للقبضه لعلية
لما عليها فيسارع اليها الفاسد فارادت بيعها ان كانت بحال لا يرغب الناس عن موتها فمات فيها
لقله الفاسد ليس لها ان يبيع لانها صارت مقبوضه وان كانت بحال يرغب الناس عن موتها فمات فيها
الفاسد فلما يبيع لانها لم تصر مقبوضه فاذا باعها فللمشتري ان ياترهبها برفع ايها عنها لانها صارت ملكا للمشتري
فيجب عليها تفرغ ملكا للمشتري عن الابن المرتد اذا قتل على رقبته لا يرفع اليه انتقل على يدها كالفاسد
واليهود ليدفعوا في مقابرهم لكن يخفون حفر فيها كالكلب رجل في يده صبيغ فاقضى رجل انها
وقف وجاء بصك فيه خطوط عدول وقضاة قد انقضوا وطلب من القاضي القضاء له به فليس له ان يقضي
لان القاضي ليس له ان يقضي الا بحجج والحجج في البيعه او الاقرار دون الصلح وكذلك لو كان على يده مضر
ينظن بوقفها لا يجوز للقاضي ان يقضي بها ما لم يثبت الشهاده بذلك منت وفي البيع لا احد الا بوجوه
طويلة او قصبه من غير عذر وجوز اخراجه بعدد وموت وان يظهر انه وقف في ارض مخصوصه او ارض احد
الشفيع بالشفيع فان كثيرا من الصحابه رضي الله عنهم وقفوا في ارض الحرب ولم يولدوا عنها الا بعد زواني
جنس هذا في كتاب الوصايا وصايا النون وقد مر ايضا في كتاب السير في سير العين رجل قال
ارضى هذه صدقه او جعلت ارض صدقه كان نذر بالصدقه حتى لو صدق بيمينها او بيمينها على الفقراء
جاز ولو ذكر الوقف كان الصدقه بان قال ارضى هذه موقوفه او ارضى هذه وقف او جعلت ارضى هذه
وقفا بغير وقفا على الفقراء في قول له تس خاصه ومشايخ بلخ يفتون بقوله ونحن ايضا نقضي بقوله كان الوقف
هذا لم يذكر الفقراء اما اذا ذكرهم بان قال ارضى هذه موقوفه على الفقراء وكذا في الاعطاء الثلثه صارت وقفا
عند لیس وهلال لزوال الاحتمال بالشفيع على الفقراء هذا افالم يذكر التابيد اما اذا ذكره ما قال

ارضى عن

ارضى هذه موقوفه موبده على الفقراء وكذا في الاعطاء الثلثه صارت وقفا عند جميع من يجيز الوقف
لا سيجع شرط جواز الا ان في هذه الفصول التسليم الى التولي ليس بشرط عند لیس وعند محمد شرط
وبه نقض وقد مر في المسئله من قبل هذا الفالم يصفه الى ما بعد الموت واما اذا اضاف بان قال ارضى
هذه موقوفه موبده على الفقراء في حياتي وبعد وفاتي وكذا في الاعطاء الثلثه صارت وقفا عند الكل الا
عند لیس موند في حيوتهم حتى انه لو صدق بيمينها جاز وصيته بعد وفاته هذا الفالم يصف على انسان
بعينه اما اذا وقف بان قال ارضى هذه موقوفه على فلان او على ولدي او على قرابتي ومن حصول المحرم
الوقف عندهم فرق ابو يوسف بين هذا وبينما اذا لم يبين لانه اذا لم يبين ولم يسم كان وقفا على الفقراء
ولما سمي وعين لا يمكن جعلها وقفا على الفقراء هذا اذا لم يذكر مع الوقف الصدقه اما اذا ذكره بان قال
ارضى هذه صدقه على فلان او على ولدي او على قرابتي وكذا في الاعطاء الثلثه جاز وتعرف الغلظه المادام
حيا فاذا مات تصرف الى الفقراء لانه لما نص على الصدقه فالصدقه لا تصرف الا الى الفقير فكان
هذا وقفا على الفقراء وقد ذكر فلان تخصيصه بالغلظه مدحه حيوتهم رجل وقف ارضا او دارا على الفقراء
او لم يذكر عمارتها يدى بعمارتها استحسانا لان التابيد من شرطه وانه لا يتابد الا بالعمان فصارت
العمان مشروطه ولانه رجل وقف ارضا على اولاد وجعل لهم للفقراء فمات بعضهم تصرف نصيبه الى
الباقى وان ماتوا صرف الوقف الى الفقراء دون ولاد الولد فرق بين هذا وبينما اذا وقف على اولاد
بان قلل وقف على اولادى فلان وفلان وجعل لهم للفقراء فمات واحد منهم حيث تصرف نصيبه
الى الفقراء لان في المسئله الاولى وقف على اولاد وقد بين بعد موت واحد منهم لم يبق مثلك للشيخ ولو وقف
على الفقراء بشرط ان باكل منه مادام حيا فاذا مات كان لولد مثل ذلك وكذا الولد ولد ابدامات لولا
جاز الوقف على هذا الشرط لانه اذا وقف على اولاد واولاد اولاد ابدامات سلوا وجعل لهم
للفقراء جاز ولم يكن ذلك وصيته للولد فكذا هذا الذي ذكرنا قول لیس لان الواقف اقره
لنفسه شيئا من الوقف جاز عنده ومشايخ بلخ اخذوا بقوله وبه نقض في ترغيب الناس في الوقف فمجد
اذا اشترى من غلظه للشيخ حائونا او دارا اشتغلها وبيعها عند الحاجة مجازا كانت له ولديه
الشرا لانه مشتغل الوقف ومشتغل الوقف ليس بوقف حتى يبيع رجل ارضه ان يقف ارضه على
المسجد وعمارته وما يحتاج اليه من الدهن وغيره كيف يقف حتى يقع الامن عن ابطاله يقول وقف ابن

التي عوص كذا احد واما ينتهي الى كذا والثاني والثالث والرابع حقوقها وموافقتها موبدا في حيوتها
وبعد ما في على ان يشغل بوجوه غلاتها ويبدأ بعلاتها بما فيه من عارها ومصلحتها وبقية الغوام
عليها فضل من ذلك تصرف الى امان للمجد الذي عوض كذا ويعرف كذا والى ههنا حبيب ومافيه
مصلحة على ان للقيم ان يتصرف في ذلك على ما يرى ولذا استغنى عن السجدة في الغلة الى اقراء المسلمين
وان اراد ان يزيد في الاحتياط وضع الاموال القامى بعد ما سلم الوقف الى المتولى حتى يخاصه عند التفكير
فيقتضى يجوز وقفه ولو لم يزل وبطلان رجوعه لان الوقف اذا كان مضافا الى ما بعد الموت لا يلزم عند حيا
للحال حتى يملك الرجوع فيه لما قلنا من قبل واما يلزم بعد الموت فاذا قضى القامى بلزومه وبطلان
رجوعه صار لزومه جمعا عليه رجل وقف على ارضه على اولاد فلان وجعل لفرع الفقراء ليس لفلان
اولاد فالوقف جائز وتصرف الغلة الى الفقراء فان حدث لفلان اولاد تصرف ما يحدث من الغلة للمستفعل
الى اولاد وان كان له اولاد وحدث له اولاد فليصرف الى ولد وقت حدوث الغلة وكل ولد له
وقت حدوث الغلة تصرف الغلة اليه لانه اجاب الغلة عند حدوث الغلة فيعتبر الموجه من اولاد وحسب
لمن اوصى الاولاد فلان ينظر الى اولاد يوم مات الموصى لان الوصية اجاب عند الموت فيعتبر الموجه
من الاولاد وقت الاجاب كذا ههنا وكذلك اذا وقف على فقراء قرابته فانفق بعضهم واستغنى
الباقون ينظر الى من كان فقيرا وقت حدوث الغلة لما قلنا رجل وقف وقفا ولم يذكر الولاية لاحد
فالولاية الى الواقف لانه اولى بالقيام عليه كذا ههنا وهذا بناء على قول لم يسن لان التسليم عند حيا
المتولى ليس بشرط اما على قول لا فلا لان التسليم عند شرط ويقول محمد بنى رجل وقف ارضه على الفقراء
يريد به في حال الصحة فاحتاج بعض ورثته بطلبه من ذلك ومما اولى من سائر الفقراء لان الصرف اليه
صدقه وصلة على ما باني فذكر في وقف الواو لكن انما يجوز باجدا منين اما ان تصرف البعض اليهم البعض
الى الاجانب الكل اليهم في بعض الاوقات دون البعض الباس انه وقف عليهم ففى طلال الامر واعتد
تحتونه ملكا لا يقيم متولى الوقف اذا ابردار الوقف بشرائطه ثم مات قبل مضي مدة الاجارة لا تطل
الاجارة لانه يجوز له الوكيل عن الفقراء ان يبيع الوكيل لا يبيع الاجارة متولى الوقف اذا ابرداروا
موقوفه الثمن سنة واحدة ان كان في شرط الواقف ان لا يواجر الثمن من سنة لم يجوز لان شرطه مراعى ولم يكن
في شرطه ذلك فكيف كان الشئ اوجف عن الجواز في الضياع فله سنة من لان مصلح الوقف

في ذلك

في ذلك لان المتأجر لا يوجب اقل من ذلك وعدم جوازها في غير الضياع الثمن سنة واحدة وكان الغنة
ابو اليث يحجزها الى ثلث سنين وكذا لكل مطلقا من غير فصل والمختار ان يفتي في الضياع بالجواز ثلث سنين
الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع بعدم الجواز فما زال على السنة الواحدة الا اذا كانت المصلحة
في الجواز وهذا امر يختلف باختلاف المكان والزمان رجل قال جعلت حجتي لاهن سراجا للمسجد ولم يزد عليه
صار الحجج وقفا على المسجد حتى لو اراد ان يرجع لا يملك يريد ما سألها الى المتولى على المختار من الفتوى ليس
المتولى ان يصرف غلتها الى غير الاهن لانه جعلها على من المسجد نصرا في وقف ضيعته على اولاد واولاد اولادها
فاذا انقرضوا فعلى فقراء المسلمين جاز الوقف بهذا الشرط لان هذا وقف على فقراء المسلمين وكذلك قال
فاذا انقرضوا فعلى الفقراء جاز فاذا انقرضوا تصرف الى فقراء المسلمين لان حق فقراء المسلمين اقول
تصرف اسلامهم فيستعينون عند الاطلاق ولو قال فاذا انقرضوا فعلى فقراء النصارى لم يجوز هذا الوقف
لانه وقف على فقراء النصارى وانه لا يجوز عند حيا لانعدام الاضافه الى ما بعد الموت وعند صاحبه
لكونه مصصم في حقنا وقف في يد الواقف يصرف انزاله على قرابته يفضل البعض على البعض ويضع
فمن شاء مات هذا الواقف اوصى الى آخر ولم يبين له شرطه في الوقف يصرف الوصى الى من كان يصرف اليه
الموصى لان الظاهر انه كان يصرف الى مصرفه رباط كقوت رواتبه وعظمت مؤنته هل للقيم ان يبيع
من ذلك وينفق غنمه في علف الدواب ومرونته الرباط ان صار البعض الى حاله لا يصلح لما ربط له
فله ذلك وان لم تصر الى تلك الحالة فليس له ذلك الا ان يسكن في الرباط مقدارا محتاج اليه ويربطه بالاحتاج
اليه في اقرب الربط اليه رجل وقف ارضه على ولد وجعل لفرع الفقراء مات ولد لا يصرف الى ولد ولد
لانه لم يجعل له وتصرف الى الفقراء لانه جعله بعد ولد اسم قال وقف على ولد وولد ولد وجعل لفرع الفقراء
يصرف الى ولد وولد ولد فاذا مات ولد لا يصرف الى ولد ولد لكن يصرف الى الفقراء ولو قال على
ولد وولد ولد وولد ولد ولدى هل يخل من سوا سفل منهم في هذا الوقف لم يذكر ههنا وذكره هلال
عند المسئلة وذكرنا في مختصر وقف هلال ولو قال على ولد واولاد اولاد يصرف الى اولاد اولاد
ابدا ما تناسلوا فلا يصرف الى الفقراء ما دام اولاد اولاد حيا وان سفل لان اسم الاولاد ينسب الى الكل
رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على اقرب الناس من قرابتي وله اخت من ابنت ام وابنة ابنت
قائمه ابنته الابنت اولى لانا اقرب لانا من صلبه والاخت من صلب ابيم ولا يعتبر بالارث الا انزى انه

لو كان مولى عتاقه فابنه الا يشبه اولى صبي مجرور وقف صنعته لم يحزن وقفه سواء فعل ذلك باذن القاضي
اولا لانه تبرع فاشبه البتة والصدقة رجل وقف ارضه على عتاقه مصاحف موقوفه لا يجوز رجل وقف
صنيعته على مسجد عتاقه على ان ما فضل عن عتاقه تقرر الى الفقهاء فاجتمعت فاجتمعت الغلة او للشيخ
الى العتاق في الحال هل يقرر الغلة الى الفقهاء تكلموا فيه والخيار ما تالمه الفقهاء ابو الميثاق انه ان اجتمع من
الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والصنعة الى العتاق امكن عتاقها منها وزياح صرفت الزياح الى الفقهاء
ليكون جعابا بين شرط الواقف حيا نه الوقف رجل بنى في ارض الوقف او نصب فيها بابا بان نوى عند
البناء انه يبنه للوقف يصير وقفا لانه جعله وقفا وقف البناء تبع لغرضه كوز وان لم ينو ذلك لم يصير
وقفا لانه لم يجعله وقفا بخلاف الرباط اذا غرس نخرا في ارض موقوفه على الرباط وقد مولى تعاهد الوقف
حيث كمن للوقف وان لم ينو وقد مرر المسئلة من قبل رجل آخر ارا موقوفه فجعل المستاجر روايتها
مربطاً يربط الدواب ونحوها ضمن لانه تقرر فيه بغيره لان المالك **باب وقف العتاق**
لاهل المسجد ان يهدوا المسجد ويجددوا بناه ويغرسوا الحصب ويعلقوا القناديل من اموال انفسهم فان ارادوا
ان يخلطوا من مال المسجد ليس لهم ذلك الا بامر القاضي لانه تقرر في الوقف وليس لهم ولاية التصرف فيه ويظهر
اذا غرس المسجد ولا يعرف من بناه فبنى اهل المسجد آخر فباع اهل المسجد الاول خشب الاول ونقصه استخوانوا
بنفسه في بناء المسجد الثاني على قول من يرى حوازه هذا البيع وان كنا لا نقتي به جاز وان كان مكان المسجد وقف
لم يحزن الا بامر القاضي لما قلنا رجل يصدق بداره على مسجدا وعلى طريق المسلمين تكلموا فيه والخيار انه كوز
كالوقف رجل جعل فريسة جسا في سبيل الله جاز لمكان العرف ولا يجوز اجارته لانه اعد لا لغيره فلا يجوز صرفه
الى امر اخر الا اذا امت الحاجة الى النفقة عليه فبواجب هذا العذر قال ابو العباس احمد بن محمد بن عمر الطبري
مولف هذا الكتاب هذا المسئلة يدل على ان المسجد اذا احتاج الى النفقة يواجر قطعة منها تغد ما ينفع على
رجل جعل ارضه منبى كوزه من الاغنياء فيها والفقراء لانه ليس ههنا ما يرجع حصصه بالعتاق او فاشبه
الحال والسقاية فانه يشترك فيها الكل فكذا هذا رجل وقف سلاخا في سبيل الله او مصونا جاز لمكان
العرف وقف الشاة لا يجوز عندم وبه نقتي فان رفع الى القاضي يرى حوازه نفق حوازه جاز عند الكل لان
بعضا به صار المختلف فيه متفقا عليه وان طلب بعضهم التهمة قال ابو جعفر لا يمتنع بها ثوئي وقاعا حيا به
يقيم واجعوا ان الكل اذا كان وقفا على اقوام فادله واقسمته لا يجوز للمولى اذا اراد ان يعوض الى غيره

عند مونة

عند مونة بالوصية جاز لانه بمنزلة الوصي والمولى ان يوصي المتولى اذا اراد ان يستدين على الوقف فله ذلك بالشرع
وليس له ذلك بدون اموه لان للقاضي هذه الولاية فان فعل ذلك بغير امر القاضي ففي المسئلة روايتان وقف
تفادهم عند موات ورثة الواقف وشهود الوقف لكان للوقف رسوم في دواوين القضاة يعلم بها لفتاهاغ
اهلها فيها لان الدليل ظاهري على لزوم الواقف ذلك وليس ههنا دليل فوقفه بغيره وان لم يكن في دواوينهم رسوم
يتوقف عن اشتراط ذلك مما قضى له لانه لا دليل ههنا اصلا فغذر القضاة به اسلا هذا المبقى ورثة الواقف
وان بقي يرجع الى ورثة الواقف الوجهان فان افروا بشي يؤخذ بانفسهم لانه هم القاضين مقام الواقف فكان
الرجوع اليهم اولى وان تعذر يرجع الى الرسوم وان تعذر بنوقف الى قيام الدليل رجل جعل ارضه صدقة موقوفه
على الفقراء وسلمها الى المتولى ثم اخذها من يده وزرعها بذر فادعى انه زرعها لنفسه وقال اهل الوقف زرعها
للموقف فالقول قوله والزرع له لان البذر له ولا يمتنع عليه اللحية وموئيد الاستحقاق فكان القول قوله فان سار
اهل الوقف من القاضي اخراجها من يده قال ههنا لا يجوزها من يده فان زرعها لنفسه ولو فعل ذلك للمولى اخراجها
من يده ومنه ما نص الاصل لكن هذا الفرق يتاى على قول من لا يشترط التسليم الى المتولى انما على قول من يشترط
وموئيد لا لغنى يخرجها من يده واما موقوفه على قوم آخرها الوصي مدة معلومة فانت بعض الوقوف عليهم
قبل انقضاء المدة لا يبطل الاجاز لانه ليس بالملك وانما ينفذ الاجاز بموت مالك الرقبة وكذلك لو مات بعضهم
بعد موت الاول بطلت بقية هذا القياس فانهم اذا اجمروا القاضي الدار للوقوفه ثم عزل قبل انقضاء المدة لا يبطل
الاجاز لانه بمنزلة الوكيل للفقراء او بموت الوكيل لا ينفذ الاجاز رجل وقف دارا على قوم باعهاهم جعل الوقف
للفقراء فاجر للمتولى الدار من الوقوف عليهم جازت الاجاز لانهم لم يملكو الرقبة الدار وانما احتلوا في غلتها فصاروا
في حق الرقبة كالاجاز رجل وقف صحته على الفقراء فصرفه الى ابي الفقراء افضل قال الى ولد الواقف افضل
لانه اقرب الى الواقف فكان معنى الصلة والصدقة اكد في القرابة الواقف لان فيه معنى الصلة والصدقة ثم الى مولى
الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره اقربهم من الواقف منزلا متولى الوقف مات بعد اخذ الغلة قبل ان يبين
ما صنع بالغلة لم يضمن والامانات بنقل مضمونة بموت الاجازي جعلا الا في ثلثة احوال هذه المسئلة ذكرها المال
في وقته والثانية ذكرها محمد في كتاب شجرة الاصل وهي ان احد للتناوضين لفاحات ولم يبين المال الذي كان في
لم يضمن نصيب شريكه والثالثة ذكرها محمد في السير الامام اذا ادع الغنم بعض الجند قبل التهمة فانت قبل البيان
لم يضمن **باب وقف الفداء** مرادة اخذت نصيبها من الوقف

ومن محتاجة ثم استغنت ثم استغنت قبل خروج الغلة روت وان استغنت بعد خروجها قبل الاوراكل لا ترو لان
الحق انما ثبت عند حدوث الغلة وحين صدورها كانت محتاجة للتولى اذا اشترى من ورثته الوقف من الاوقاف ثم
الى الموضع يسكن فيه يكن الموضع السكنى لفا علم به لان المنزل صار من شغل المسجد للتولى اذا امر الموضع ان يخدم
المسجد باجر مسمى في كل شهر جاز لان ملك الاستيجار لذلك باجر مثله وزاوة مما يتغابن الناس في مثلها فان استغنى
باجر مثله او كان مما يتغابن الناس في مثله وقت الاجارة للمسجد فاذا ادهاه من مال المسجد حل له اخذه ولو استاجر
بكثر مما لا يتغابن الناس في مثله وقت الاجارة للتولى لان ملك الاستيجار لذلك للمسجد وجب الاجرة في مال الموضع
وان لقي من مال المسجد لا يحل للموضع اخذه اذا علم بذلك رجل وقف ضيعة بلفظ الصدقة على ولديه فاذا
انقرضا فعلى اولادهما واولاد اولادهما ابدامانا سلوا فاذا انقرض احد الولدين دخلت له اصف نصف
الغلة الى الولد الباقي والنصف الى الفقراء وان مات الولد الثاني من ولدي الواقف صرفت الغلة كلها الى اولادها
واولاد اولادها لان شرط الواقف مراعى والواقف جعل الغلة لاولاد الاولاد بشرط انقرض الوالدان ولم ينزلنا
فكانت حصته المنقرض للفقراء لفظ الصدقة رجل وقف منزلا على ولديه وعلى اولادهما ابدامانا سلوا فاذا
سكنه ليس لهما ذلك لان حتمها في الغلة فقط امرأة وقت منزلان مرضها على بنتها ثم من بعدهم على اولادهم
واولاد اولادهم ابدامانا سلوا فاذا انقرضوا فللفقراء وماتت من مرضها دخلت شقيق واخا والاخت
لانهم باصنعت ولما مال لما سوى المنزل جاز الوقف من الثلث وبقي الثلثان بين الورثة على قدر سهمهم ووقف
الثلث فافترق من ثلثه قسم بين الورثة كلهم على قدر سهمهم ما عاشت البنتان فاذا ماتتا صرفت الى اولادهما كما شرط
الواقف لان هذا الوقف وصية بالغلة للورثة فاذا لم يجر الاخت بطلت الوصية للورثة وبما البنتان وجازت
لاولادهما واولاد اولادهما الا انها اذا اوصت لاولادها واولاد اولادها بعد موتها وهذا التفرع بناء على قول
له يوقف لان وقف المشاع جائز اما على قول محمد وهو المختار للفتوى فلا لان وقف المشاع يجوز عندنا بوقف خلافا له
بيت فوقه بيت وهو متصل بمسجد فيسقط منه المسجد بنصف البيت الاسفل بصل في البيت الاسفل في الشا
والصيف فاختلف اهل المسجد وارباب البيت الذي يسكنون العلوف فقال الارباب ذلك مباح لهم فالقول
مقام لان العلوف ايدهم والقول قول صاحب اليد فاذا ثبت ان العلوف ملكهم لم يبق السفل مسجدا لعدم شرطه
وهو للكل ومن وقف على سبيل الجنى والفقراء بغير اعيانهم وعلى الجامع فاجتمع من غلته ثم نابت الاسلام نايبة مثلها و
الروم فمست الحاجة الى النفقة في تلك الحال وانه هل يجوز النفقة من الغلة اما للوقوف على الجامع ان لم يحج الجامع الى مكان

في الحال فللغنى ان يعرف ذلك على وجه الوقف ولكن وبنا في الس واما وقف الفقراء ان عرف الى المحتاجين
او الى الاغنياء من بناء السبيل لا على وجه الوقف جاز لانهم مصرفه بخلاف الموقوف على المسجد الجامع حيث لا يجوز
مصرفه الا على وجه الوقف جاز لانهم مصرفه بخلاف الموقوف على المسجد الجامع حيث لا يجوز مصرفه الا على وجه الوقف
لانهم ليسوا بمصرف له واما الاغنياء من غير ابناء السبيل منهم هل يجوز مصرفهم اليهم لا على وجه الوقف ان راي
قاضي من قضاء المسلمين جواز ذلك جاز الصنف لا يطرق الوقف لان في السبيل اختلاف العلماء ونحن ونكرنا
نفق به لكن اذا راي قاضي من قضاء المسلمين ذلك ومصرفهم فقد صادف قضاء فمسلما بجهته فمجاز
وان لم يزد ذلك يعرف على وجه الوقف فيصير دينا في مال التي رجل قال في حصة جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة
على المحتاجين من ولدي وليس في ولد الا محتاج واحد فله الغلة من نصف الارض وللفقراء النصف لان الواقف
على قوله صدقة كان كالمفقراء فاذا قال على المحتاجين من ولدي وليس في ولد الا محتاج واحد استحق ذلك الولد
نصف الغلة وبني النصف للفقراء لعدم لفظ الصدقة الاشجار الممنوعة اذا كانت موقوفة لم يحسبها الا بعد الغل
لانهما غير البناء للوقف وبيع بناء الوقف لا يجوز قبل الدم وبعد جرد وكذا باب حوزت الوقف لا يجوز بيعه
قبل الدفع ويجوز بعده وان كانت غير مضمونة يجوز بيعها قبل الغل لانهما بمنزلة الغلة فيما اقام كل واحد
منهما قاضي بلد غير قاضي بلد لقرى جاز لكل واحد منهما ان ينفق بالنصف في مال البيت لان كل واحد من الفقهاء
اذا انقرض بالقرى جاز فكذا نايبه فلو اراد احد الغاضبين عزل البعير الذي اقامه الثاني الاخر ان راي الحل
في ذلك جاز رجل قال بيع مثلي هذا او اشتر بثلثه وهذا المسجد كذا مات امر ببيع حيوته ليس
ليس له ان يبيع بعد وفاته لان الامر توكيل والوكالة تبطل الموت فيصير ورثة وان امر ببيع بعد وفاته
جاز لان الامر وصية والوصية لا تبطل بموت الموصي رجل وقف دار وصيعة على المولى واولادهم فولد ولد
ان ولد لاقبل من سنة اشهر فله نصيب غلة الدار الحاصلة قبل الوفاة ومن غلة الضيعة التي اوتيت قبلها
لان العينة للولد الموجود وقت حدوث الغلة فاذا ولد لاقبل من سنة اشهر فقد تبقتا بوجوه وقت حدوث
الغلة فقير سكن في بيت الفقراء باجر فحب من نصيبه من الوقف كجز لان الرواية من علمنا ان من لم يحج
في بيت المال حسب له فراج ارضه من حصة من بيت لال جاز كذا هذا رجل وقف حمام جاز لانه وان
كان وقف مشاع لكنه وقف مشاع لا يحل القيمة فيجوز وقفه كسنة مشاع لا يحل القيمة الواقف لشرط الوفاة
نفسه ولا ولا في استبدال القوام وسلمه الى التولى جاز نص عليه في السير الكبير لان هذا شرط الاجل شرابط الوقف

فلو لم يشترط نفسه هذه الولاية واخرجه من يد مغلوبة لادلايه له والولاية للقيم وكذا الوصية له وصى فالولاية
للقيم دون الوصى وقال ابو يوسف الولاية للواقف وله عزل القيم في حياته فاذا مات بطلت الولاية للقيم لان القيم
بني الوكيل عند هذا الخلاف بناء على ان عند محمد لا يصح الوقف الا بالتسليم الى المتولى فلا يكون له ولاية وعند
ابن ابي عمير يدونه فان سلمه الى القيم بغير القيمة كالوكيل عنه فيقول يموت اما اذا جعله فيما في حياته وبعد وفاته
فحسب بغير وصية والغنى على قول محمد رجل اقر بوقف صحيح واقراؤه اخرجه من يد وارثه يعلم انه لم يخرج
من يد صحيح الوقف في الحكم لان اقراره على نفسه صحيح رجل وقف موصفا في حياته وصحة فاحرجه من يد وارثه
عليه غاصب وحال بينه وبينه يؤخذ من الغاصب قيمته وينشر اياها موضع الوقف على شرطه لان الغاصب
صار مستهلكا بالاحكام والوقف من نصيبه مستهلكا جزئيا كالغنى السبل في سبل الله اذا قلنا وهذا
استحسان اخذ به للشاخ متولى الوقف اتفق وراى الوقف في حاجته ثم اتفق مثلها في ممة الوقف من
من الضمان لانه لقي الواجب ولو جاء بمنزل ما اتفق وخطم بدرام الوقف صار ضمانا في الباني لانه
صار مستهلكا بالخط فلو اراد ان ضمانه اتفق ذلك كله في عمارته او برقع الامر الى القاضي فبما القاضي
لا يصح ذلك منه للوقف ثم يدفع اليه رجل وقف بعد وفاته وقفا صحيحا ان يرفع لان الوقف بعد الموت
وصية وللوصى ان يرفع في وصيته هل يجوز ان يبنى من وقف المسجد يجب حياطة ما يمنع من المسجد الضرر اليه
اللاص به ام لا ان كان الوقف على مصاح المسجد جاز لان هذا من مصالحه وان كان الوقف على عمار المسجد
لم يجوز لانه ليس من عمارته اراضي موقوفة على الفقراء استأجرها رجل من التولى وسرقها وعرض فيها
الاخشار ثم مات فالاشجار لو رثته لانها كانت ملكا للموروث والاجابة انفسعت بموت المستاجر وان اراد
المورث ان يرجعوا في الوقف عمارته السرق في الارض ليس لهم فلك **باب**
وقف السنين رجل غرس شجرة في الشارع ومات وترك ابنتين فجعل احداهما حصته للمسجد
والاخرى لاصح لان حصته شائعة في المتوفى رجل غرس اشجارا له في شعبة فقال لامرأته في شعبة انما ينبغي
هذه الاشجار واصرفني منها في كفن وتغني الخبز للفقراء وغني الذهب لسراج مسجد بعينه ثم مات وخلف امرأته
هذه وورثته كبارا فاشترى الورثة الكفن من التركة وفتحوا الاشجار وتحط من ثمرها قدر ثمن الكفن
ونصرف المرأة الباقي الى الخبز ووجه السراج لان السراج لان الزوج امر بصرف ثمنها في ثلثة اشياء وقيمة
الثلث على هذه الثلثة متولى وقف عليه مشرف ليس للمشرف ان يصرف في الوقف لانه قد قضى اليه الخط فخط

رجل

رجل وقف على مكتب في قرية وعلى معلم ذلك المكتب فغضب رجل الوقف فشهد بعض اهل القرية
بالوقف وليس له اولاد واليهود اولاد في المكتب يجوز ثمنها وذهب لان الشهاد ما وقعت لهم وكذلك شهد
بعض اهل المسجد للمسجد على ما بان في ذلك في شهاد النون رجل وقف منبوعة على رجل على ان يعطيه
كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال يعطيه له وعيال ما يكفيه لان كفايته عياله كفايته رجل
وقف وقفا على اقاربه في قرية بعينها وجعل ثمنه للفقراء فتحول بعض اقاربه الى قرية اخرى ان كانوا
يحصون يعطى المتحولون وظيفتهم لانهم استحقوا باعيانهم فصار كما قال لهذا الشاب فتاح لا يظلم
وظيفة وان كانوا لا يحصون لا يعطى الا من بقي في القرية فان لم يبق احد صرف الى الفقراء شجرة جوز
في دار وقف عزبت الدار ليس للمتولى ان يسيرها ويجوز الدار ثمنها لكن يكرى الدار ويكرى بالكرى يستعمل
بالجوز وعلى عمار الدار بالاشجار لانه اذا باع الشجرة لا يبقى وان ثمن الدار يبنى رجل وقف ارضيا فيها
اشجار واستثنى اشجارها لا يجوز الوقف لانه صار مستثنا للاشجار عوارضها وصير الداخل تحت
الوقف مجهولا رجل وقف منبوعة نفسها على اقاربه ونفسها على ولد بعينه على انهما مات للراثة
صرف نفسها الى اولاد ولحقه الى الفقراء فان مات للراثة فلا يبقى الموقوف عليه من نفسها بنفسه لان
الوقف شرط لا اولاد ما نصيبها والابن الموقوف عليه من اولاد رجل جعل دار مسجد الا يصح الا بالتسليم
الى التولى او بالصلوة فيها جماعة ولو جعل رجلا واحدا مؤظنا واماما فاذا قام وصلى وصعد
صار مسجدا لان صلواته كصلوة الجماعة الا ترى ان اصحابنا قالوا مؤظن مسجد لفا ان قام وصلى
وصعد ليس لمن يحى بعد ان يصلى فيه جماعة رباط تدعى الى الخراب بوليه وينفق فاذا عمر لا يورث
بعد لانه لو لم يورث يندرس رجل وقف منبوعة على الفقراء ثم افتقر الوقف الجبل له ان يبنوا ول منه
لانه هو الوقف فلا يدخل تحت الوقف رجل وقف ارضا على اهل بيت المصطفى لا يجوز ولا يصرف فيها
لان الصدقة لا تملك لالها ثم سوا كانت الصدقة فربما ارادوا وقال ما لي لاهل بيت النبي وهم محسرون
يجوز ويصرف الى اولاد فاطمة رضي الله عنها لان هذه وصية وليت بصدقة رجل وقف منبوعة وامر ان
يعطى اقاربه كفايتهم وهم قوم لا يحصون ان لم يذكر الاولاد يدخل الاولاد والاقرباء واولاد اولادهم
لان لفظ الاقرباء وثنا لهم وان لم يذكر الاولاد بان قال ثم من بعدهم لا ولا وهم ظهوره ما اراد بالاقرباء
الاولاد والكفاية قدر الحاجة لنفسه لمن يكون من اهلهم وولد وخادم واحد رجل اخذ حنظل ونعنا حلقة

فاستقل اهله واندرست الحلة لا يرد ذلك الى ورنته بل يدفع الى اقرب المحال هذه لما قلنا في غلظ الربط
رجل وقف وقفا واستثنى لنفسه ان يأكل منه ما دام حيا فان الوقف وعند معاين العنب وزبيب
من هذا الوقف يرد الى الوقف لان المستثنى هو الاكل وقد عذر الاكل ولو كان عند خبز من حنطة
الوقف فهو لورثته لانه ليس للاوصياء ان يخبروا من وقف حنطة الوقف وسوقها للبس للاوصياء
فعله فذلك للاوصياء ان يخبروا معاين العنب والزبيب ففعل موما للاوصياء ففعله فلم يملك
قيم على عان وقف استاجر اجيرا بدرهم ودينار واجر مثله درهم فاستعمله في عمارة الوقف ونفذ
الاجر من مال الوقف فمن جميع ما نفذ لان الاجارة وقعت له لا للوقف علو وقف الهدم وبطل غلظ
الوقف ما يمكن عارته بطل الوقف ورجع حق البناء الى الواقف ان كان حيا والى ورنته ان كان ميتا
كذا ذكره هنا وفيه نظر لان الوقف متى صح بغير ابط لا يبطل الا في موضع مخصوصه ومن هذا الجنس
حوص في محلة غربة حيث لا يمكن عارته واستغنى اهل المحلة عنه ان وقف واقفه فهو له ان كان حيا
ولورثته ان كان ميتا وان لم يعرف واقفه فهو كالقطعة يادهم بقصد قون به على فقير ثم الغفر يسعه
ومن هذا الجنس حانوت وقف احرق السوق والكانوت وصار محال لا يبيع به ولا يستاجر به
بطلت وقفه وصار ميراثا ومن هذا الجنس منزل موقوف على مقبوض معلومة قرب المنزل وصار
محال لا ينفع به فجاء رجل وعمر وبنائه بناء ومن ماله بغير لقن احد فالاصل لورثته الواقف والبناء
لورثته الباني ومن هذا الجنس وقف صحيح على اموال مسلمين خرب وصار حيث لا ينفع به وتعييد
من الغربة لا يردب احد في عارته بطل الوقف ومن هذا الجنس وقف صحيح على مصاح مسجد بعينه
قام بنصب اهله من يتولى امره فاجر المتولى الوقف ومرف غلظه على مصاح المسجد فظلم للشايخ في جوان
والخيار انه لا يجوز لانه ليس لهم هذه الولاية ولا يضمن المتولى ما اتفق لانه لما اجر فاصبا فصار
الاجرة له لان منافعتها توفرت بعقد نهر للعامة فحجب ارض رجل جرى الماء في حرم النهر حتى صار
يجري في ارض الرجل فاراد الرجل ان ينصب في ارضه رضى فله ذلك لانه يصرف في ملك نفسه ولو
اراد في نهر العامة فليس له ذلك لانه تصرف في غير ملكه اكار الوقف تناول من مال الوقف فصار
للتولى على شيء ان كان الاكاف غنيا لا يجوز له لخط من مال الوقف وان كان فقيرا جاز اذا لم يكن فيه عين
ظالم رجل دفع دراهم الى خادم دار سكنها الفقراء ليشترى بها خبزا ولحما وينفق عليهم فلم يحج الخادم

الى الشراء

الى الشراء لانه كان قد اشترى لحما وخبزا بدرهم تسعة فقصى منه هذه الدراهم ضمنها لانه خالف امره
رجل وقف ضيعته على بناته واولاده من ابدان ما شاسلوا وجعل لهم الفقراء ثم غرس الواقف فيها
شجرا ان غرس من غلة الوقف فالشجر للوقف وان غرس من ماله ان قال عند غرسه انه للوقف فله الوقف
وان لم يقل شيئا في ميراث عنه قرية موقوفة على ارباب مهران في يدك متولى باع المتولى ورق الخبار
النوت لانه جاز لانه بقره الغلة ولو اراد له الشجر فقط قوايم الاشجار منع لان البيع لم يتنا وما قلنا
ينعم المتولى كان ذلك خيانة منه متولى مسجد جعل في لا موقوفة على مسجد صلى الناس فيه سنيين ثم تركوا
الصلاة فيه فاعيد من لا مستغلا جاز لانه لم يبيع جعله مسجدا للمتولى اذا اشترى باللسجد ودار المسجد
ثم باعها جاز لان الشايخ اختلفوا في النحان هذه الدار بالدور الموقوفة على المسجد والمخارها لا يلحق
لان صحة الوقف بعقد التزابط ولم يوجد في جهتها فلم تقهر وقفا فصار من مستغل الوقف وقدر المسلم
من قبل وانما اعدنا هنا بيان الاختلاف في المسلم رجل اعطى دراهم في عان المسجد او فقتة او صلح
جاز فان كان لا يمكن تصحيحه وقفا لكنه يمكن تصحيحه تملكه بالبيعة للمسجد وانبات للكل المسجد على هذا الوجه
صحح قيم التملك بالقبض رجل باع كدما فيه مسجد قديم وقد اطلق البيع فهل يفسد البيع فيما عدا المسجد
ان كان عامرا فسد البيع لان المسجد لا يبطل تحت البيع بالاجماع فكان الفاسد قوبا وقد ظر في الباني
كما لو جمع بين حرم وعبد فباعها يفسد في حق العبد وان كان غرابا لا يفسد البيع في الباني لان في دخول
للمسجد تحت البيع خلاف لان عند بعض العلماء يعود ملكا للواقف او لورثته فلم يكن الفاسد قوبا فصار
كما لو باع عبدا او مديرا لم يفسد البيع في حق العبد متولى وقف رهن الوقف بدین لا يبيع لانه فيه
تعطيل منافع الوقف اهل الجماعة رهنا الوقف لا يبيع لان المتولى لو فعله لا يجوز فبيع اولي وان سكن
المؤمنين الوقف يلزم به مثله سواء كان معذرا الاستقلال او لا لانه ان كان معذرا للاستقلال
فقطا مر وان لم يكن معذرا فصيانه للوقف وهو المختار للمتولى وكذلك متولى مسجد باع منزلا موقوفة
على المسجد فسكنه لشترى ثم عزل هذا المتولى وولى آخر فادعى الثاني على الشترى للنزول بطلان شرط
عند القاضي فابطله القاضي وسلمه الى المتولى فعلى الشترى ان يعود منزلا للمتولى لما قلناه رجل استاجر ارض
وقف ثلث سنين باجرة معلومة ومن به مثلها فلما دخلت السنة الثانية كثرت الرغبات فيها وارادها
اجر للشترى الارض ليس للمتولى ان يمنعها لمتصان الاجر لان له الثلث معتبر وقت العقد وقت العقد كان ذلك

اجرتها

ارض وقف بذرعه ومن اجبه من نواحي سمرقند ولما متولى من جهة قاضي سمرقند فاستأجره رجل حاكم بذرعه
بدرام معلوم فزرعها فلما حصلت الغلة طلب المتولى الحصة من الغلة كما جرى العرف بالمزارعة بذرعه
فقال الرجل انا استأجرها باجرة معلومة فللمتولى ان باخذ الحصة لانه لا ولاية له على ارضه لانه لا يملكها
اما ان متولى هذا من القاضي قبل تغلده حاكم بذرعه القضاء او بعد تغلده فان كان قبل تغلده لم يدخل هذا
في ولاية الحاكم فان كان بعد تغلده خرج عن ولاية فلم يصح اجارته فاذا زرعتها وتجرى العرف بالمزارعة
على النصف او على الثلث صار كان المتولى دفعها اليه مزارعه على كل قدر الاجار الطويل على الوقف باطله
فان مست الحاجة اليها عقد عقودها متى اوفت كل عقد على سنة واحدة فيكتب استأجر من طان كذا بثلث
عقد اكل عقد على سنة من غير ان يكون بعضها شرط لبعض فيكون العقد الاول لازما لانه متجر فالثاني مضافا
له اكتب مثل الوصاية او التولية او لم يذكر جهة وصايتها وتوليته لم يصح لان الوصي قد يكون وصي ابي قد يكون
وصي جدي وقد يكون وصيا من جهة القاضي واحكامهم مختلفة والمتولى قد يكون من جهة الواقف وقد يكون
من جهة القاضي واحكامها مختلفة والمتولى قد يكون من جهة القاضي واحكامها مختلفة فان كتب انه وصي
من جهة الحاكم ومتولى من جهة الحاكم ولم يصح الحاكم الذي ولاه وجعله وصيا جاز لان الجهة تعينت على
هذا لما است الحاجة الى كتابة القضاء في المجتهدات كالوقف واجارة للشع وخوها تكتب وقضى
بصحته وجواز قاضي من قضاء المسلمين ولم يصح جاز وان لم يكن قضى بذلك قاضي والكاتب كتب فذكر يكون
كذبا كنه الاباس به فان لم يحذر ذكره كتاب الوقف اذا خان الواقف ان يبطل القاضي وقته كتب
في مثل الوقف انه قضاء به قاضي وهذا لان التصرف وقع صحها ولكن القاضي ربما يبطله فالواقف
يحذر عن الابطال بالكتابة على هذا الوجه فلا يكون به باس رجل استأجر من متولى وقف ارضا على
ارباب معلومين واحتاج الى الكتاب فكتب استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان من متولى وقف
منسوب الى فلان بن فلان للعرف بكذا ولم يذكر اسم اب الواقف لم يعرف جاز لانه لو كتب فلان
بن فلان بن فلان المتولى في كذا وهو وقف على ارباب معلومين ولم يذكر الواقف جاز وهذا من
الوقف على ارباب معلومين محض عند دفعه فكتبوا متوليا بدون استطلاع راي القاضي قال يصح اذا
كانوا من اهل الصلاح وقاسوا على متولى المسجد لواجتمعوا على نصب المتولى جاز لكن الشياخ للفقهاء
قالوا الاولى ان يرفعوا الامر الى القاضي ومناجاة للتأخيرين قالوا لا يرفع اليه لانه ظاهرة العقدة

للجنة

للحانة والاعراض الفاسدة وقد ذكرنا ان اهل المسجد انصبوا متوليا بغير استطلاع راي القاضي لا يصح
ومثل هذا للفتوى فكذا هذا رجل وقف ثورا على قرية لا يصح لانه وقف للنفول فلا يجوز مقصودا
الا فيما فيه تعارف ولا تعارف فيه مسجد فيه شجر تفاح يباح للفقير ثنائه وله كذا ذكره هنا وللمختار انه لا يباح
لانه صار للمسجد فلا يصرف الا الى مصالح لا يولي من طلب التولية على الوقف وكذا من طلب القضاء لان الخير
في تولية غير الطالب بساط او مصلح عليه مكتوب للملك لا يكون بسطه والقعود عليه واستعماله لان الكلمة
وان انقضت بقيت الحرف الموقوف ولما عرفت لان نظم القرآن والاخبار واسما والله من غيرها وكذا لو كان
عليها الملك فحسب وكذا لكان من الملك وجدا من قالوا ان اماما من الائمة متر بقوم يرمون هذا
كتب عليه ابو جهم لعنه الله فنهاهم عن ذلك ثم تزمهم وقد فصلوا الحروف فنهاهم ايضا فقال ما ينبغي
في الابتداء لاجل الكلمة للركبة وانما ينبغي لاجل الحروف وان كان في التخرج عن ذلك عسير رجل اهدى
دارا في يد رجل انها ملكه باصلها فانكر للذي عليه واحصى انها وقف على مصالح مسجد كذا فاقام للشئ
البينة وقضى له القاضي بذلك وكتب له سجلا ثم ان لدن ان اصل الدار وقف البناء له بطل وعوله
وحكم القاضي والسجل لانه اقد يبطلان قضاء القاضي والسجل صاحب الاوقاف ان يسمع الدعوى
في امور الوقف ويعض بالبينة والنكول ان ولاية السلطان فذكر لانه صار كالقاضي المتولى وان لم
يوله ذلك فليس له ذكره وانما علم **باب الهبة والصدقة باب هبة النذر**
وصدقة رجل قال لامرأته قولي وهبت مدي لك فقالت ومن لا تحسن العربية لا تفهم فرق
من هذا وبين الطلاق والعناق حيث يقعان في القضاء لان القضاء شرط جواز الهبة دون
الطلاق والعناق وقد ذكرنا مسئلة الطلاق في باب طلاق النون رجل له ابني صغير فقضى
شئا ان قال جعلته لابني فني هبة له لان الجعل انبات فتكون عليك وان قال جعلته باسم ابني
لا تكون هبة لانعدام الجعل وان قال اخرج اسم ابني فالامر متي ورو انه اقرب الى الوجه
الاول رجل قال جميع ما املكه لفلان فهو هبة فلا يتم بدول القبض فرق من هذا وبينما اذا
قال جميع ما يعرف لي او ينسب الي لفلان حيث يكون اقرارا ولان قوله املكه للملك القائم حقة
وانه لا يصير لغيري الا بالتفليك فتكون هبة وقوله جميع ما يعرف لي او ينسب الي يجوز ان يكون
ملك غيري فتكون اقرارا رجل قال لغيري ما لغيري ابن غلام تراست تكون اقرارا لانه اقرا هذا

حجة

وقت النكاح له ولو قال ابن علقم تراكون هبة حتى لا يتم بالغرض لانه جعله له في المستقبل انه لا يكون الا
بالملك اذ اوصله الصغير شاملا لاكله هل يباح لوالديه ان ياكلوا منه دون منعه من ان ياكل
وشبهه بدعوى العبد للمادة والكرث في الجوار على انه لا يباح لان العبد انما يملك ذلك من ذرور النجاسة
وهذا المعنى معدوم منها بحيث في ذلك رجل اخذ دعوى الختان فاهد الناس هدايا وضعت
بين يدي الوالدات قالوا هذا للولد ولم يقولوا فاجاب فيها واحد وموانه بنظر ان كانت الهدية
صاحبة للصغير مثل نيا ب الصبيان فهو للصبي لانه عليه من حقه وان لم يكن صلح له كالدراهم
والدنانير ومتاع البيت والجوار ينظر الى المهر فان كان من اقارب الاب او من معارفه في الاب
لانه يراد القربة من الاب عفا وان كان من اقارب الام او من معارفها فهو للام لانه عليه من معارفها
فكان للعبد في الباب العرف حتى انه لو وجدت قريبه غير ما فكرنا بغيره عليها وكذلك اذا اهدى هبة
عند زفاف ابنته فاهدي اقارب الزوج اولادهم وهذا كله لقولهم بقل المهر اهدى الى الاب
او الى الام في السلسلة الاولى والى الزوج او الى المرأة في السلسلة الثانية وقال فان قوله لا للملك ياتي
شي من هذا في باب هبة البن وصدقته رجل قال لاخر انت في حل مما اكلت من مالي وقد ذكرنا
شأنه في كتاب الوصية في وصية النون وبان غايها في كتاب الاجارات رجل سبب وانته
بغلة بها ان لم يقل من شاء فالباضها فاضها ان شاء فاضها كالتصاحبها تروى عليه
لانه كانت ملكه ولم يملكها من غيره وان قال ذلك ان لم يقل ذلك لغوم معلومين فذلك وان قال ذلك
لغوم معلومين في لاخر رجل اهدى اليه جارية ما كولا في انا فاره ان ياكل فيه هل يباح له فذكر
ان كان ثريدا ونوح يباح لانه ما دون فيه دلالة لانه اذا جعله في انا فاره ذهبت لذته وان كان
فأكنته او كوكما ان كان بينهما انبساط في مثل ذلك يباح له ذلك لانه ما دون فيه دلالة وان لم يكن لايباح
لانه غير ما دون فيه نصا ولا دلالة مرصعة وهبت صدقتها من زوجها ان هدت من مرضها صحت
الهبة لانه ظهر ان حق الورثة لم يكن متعلقا به وان ماتت من مرضها ذلك وان لم يكن مرض الموت
فذلك الجواب لما قلنا وان كان مرض الموت لا يصح الا ان يجزئ الورثة لان حق الورثة يتعلق به جرد
مرض الموت اختلفوا فيه والختار ان يكون الغالب منه الموت سواء كانت صاحبة ذراشي او لا رجل
قال لمكانته وهبت على حبيبك كذا فقال لا تقبل عنق والمال عليه لان مبة الدين من علمه الدين نص

من غير قبول وتند بالره ولم يظهر الا رد او في حق انفساع العنق لانه لا يقبله رجل سقطت منه لؤلؤ
فوجدها لرجل وسلطه على طلبها وقبضها فوجدها فقبضها فالبينة باطلة لان في وجودها وقت الهبة خطر
وتعلق البينة بالاحطار لا يصح رجل قال ان فعلت كذا فاني صدقته في المساكين وله ديون على الناس لاخر
الديون في الصدقة لانه لا يست بال مطلق رجل قال لاخر حللني من كل حق لك على ففعل ان كان صاحب
الحق عالما بما عليه يدعي حكما وان لم يكن عالما يدعي حكما وهل يبرأ ويأنة عند المبرأ وعند
من سق يبرأ وعليه القبول لان الابراء اسقاط وجهها له اسقاط لا يمنع صحة الاسقاط كالمشترى اذا
اسقط البايع عن العيون صح وان لم يقتر العيوب كذا رجل له حق على رجل فابراه على انه باختيار
صح الابراء وبطل الخيار لان الابراء دون الهبة في كونه غلما ولو وهب غلما على انه باختيار صحت الهبة
وبطل الخيار وهذا اولى رجل امر شريكه ان يدفع الى ولد مالا فامتنع الشريك ان امر بالدفع على وجه
الهبة لولد ليس للولد ان يخاصم الشريك لانه لو خاصم لخاصم لنفسه وليس له ذلك لان حقه لم يثبت
لانه انما ثبت بالغرض ولو امر بالدفع لاعلى وجه الهبة لولد ان يخاصم الشريك لانه لو خاصم لخاصم لايه
حكم الوكالة والحق ثابت لايه رجل قال لاخر كل متغصم تغصم الى من ماله ففعل ان اصدق بهما وهب
له شيئا فعليه ان يصدق به فان اذن له ان ياكل من طعامه ليس له ان يصدق به لان في الوجه الاول
زال ملك العوام بالهبة فملكه النادر فملك المصدق به وفي الوجه الثاني لم يزل ملكه بالادنى في الاكل
وانما يزول بعد الاكل وبعد ما اكل لا يملك المصدق اب الصبي اذا اهدى الى معلم الصبي او الى غيره
في العبد من ان لم يساله المعلم ولم يلج عليه لا باس به لان هذا يترتب للمعلم مستحب وانما اجوده فالكلام
فيها على الاستقصاء ياتي في باب اجارة النون رجل لاخر انت في حل مما اكلت من مالي واخذت
او اعطيت حل له الاكل ولم يجل الاخذ والاعطاء اما حل الاكل فانه اباح الطعام المجهول ولا اصل
في الشرح قال الله فاطعام غرض مساكين من او طام تطعون واما حقه الاخذ والاعطاء فلانه
توكيل بملك المجهول ولا اصل له في الشرح رجل له دار فيها متعة فوهب الدار لرجل لاخر لان الموهوب
مشغول بما ليس موهوب فلا يصح التسليم فرق بين هذا وبينها اذا وهبت للمرأة دارها من زوجها
ومسكنته فيها ولها امتعة فيها والزوج يسكن معها حيث تقع لانها وما في يد الدار في يد الزوج
فكانت الدار مشغولة بالزوج وعياله وانه لا يمنع صحة قبضه امرأة قالت لزوجها وهبت لك دارا

على ان كل امرأة يتزوجها تجعل مهرها بيدي فان لم يقبل ذلك لانتم البتة وان قبل نعم بعد ذكر ينظر
ان جعل امرأته بيد ما فالبتة ماضية وان لم يجعل فذلك هكذا ذكرها هنا عن الشيخ ابي بكر الاسكاف
وكذا ذكر في آخر هذا الكتاب اذا قالت لزوجهما وهبت مهرى لك على ان لا تنظمني وقبل صحت للبتة
ولو ظلمها بعد ذلك فالبتة ماضية كذا ذكر عن ابي بكر الاسكاف وكذا ذكر عن الشيخ ابي القاسم الصغار
وقد ذكرنا في كتاب الفكاك ان الرجل اذا قال لامرأته ابرأني عن مهرى حتى اهب لك كذا وكذا
فما برأته ثم ان الزوج لم يهبها قال نصير يعوده للمهر عليه كما كان وكذا في كتاب الحج امرأة تركت مهرها زوجها
على ان يخرج بها فلم يخرج بها قال محمد بن مقاتل مهرها عليه بحاله فاذا اختلف المخرج في هذا الفصل المختار
ما قاله نصير ومحمد بن مقاتل لان الرضا بالبتة كان بشرط العون فاذا عدم العون انعدم الرضا والبتة
لا تصح بدون الرضا وسياتي ما يوكده هذا في هبة الفاء الصبي قبل ان يحوي عليه الفلم اذ اعلم من الحاشية
والنوافل فالنواب لم دون ابويه لانه ليس للمرا الماسعي ولو علمه الوالد كان له نواب التعليم رجل
يقدر عن الميت او رساله يصل النواب الى الميت لما درون الاخبار ان الشيخ اذا صدق عن الميت
او رساله بعث الى الميت ذلك على طبق من نور رجل محتاج وضع دراهم وارله وارله ان يتقن
فالانفاق على نفسه افضل ام على الفقراء ان كان حاله لو اتفق على الفقراء امكنه الصبي في الشدة فالانفاق
على الفقراء افضل من ان يورثون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وان غلب على ظنه انه لا يصير
فالانفاق على نفسه افضل لما درون ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عندي دينار
فما اصنع به فقال انفقته على نفسي فقال عندي آخر فقال انفقته على عيالي فقال عندي آخر فقال صدق
رجل قال انك انك لا تأكل من مالي والمباح له يعلم بذلك لا يباح له اكله لان الاباحة اطلاق وان
لا يعمل قبل العلم كالنوكيل رجل وهب لرجل كرايا فقصه الموهوب له سقط حتى الواسع في الرجوع
ففرق بين هذا وبين الغسل لان في الفسار زيار مصلحه دون الغسل رجل وهب لرجل جديدا
كانوا فاسلم في يد الموهوب له سقط حتى الواسع في الرجوع لان بالاسلام ازهاه رجل وعافوا الى طعام
واغصم على اخوته ليس السهل الخوف ان يثنا ولوا الطعام من خوف ان يثنا لانه اباح لهم هذا الطعام في غي
ولوا انه اهل هذا الخوف ان يثنا من معه على هذا الخوف ان يثنا من معه على هذا الخوف هل له ذلك
اختلف المشايخ فيه والكلام فيه وفي رفع الزهية وما ينفصل بها متر على الاستقصاء في كتاب الكواهي من الكواهي

اذا ادعت المرأة ان تهب مهرها لزوجها على ان لا يبرأ زوجها عنه فالوجه فيه ان تصالح عن مهرها
مع رجل على لولوع او شي آخر ستر بحيث لا يعلم زوجها ولا ينظر الى ذلك الشيء لم تهب مهرها لزوجها ثم تنظر
الى اللولوع وتزوجها بخيار الرؤية يعوضها المهر على الزوج كما كان لان بالصلح يرى الزوج عن المهر فالبتة بعد ذلك
لا تصح ثم بالوصية بخيار الرؤية تبطل الصلح فعاد المهر رجل وهب لرجل ثوبا بيضا فخله للموهوب
الى بلح بطل حتى الرجوع فيه فان محمد بن الحسن في السبر الكبير على ان من وهب حارية لرجل في دار الحرب
فأخرجها الموهوب له الى دار الاسلام بطل حتى الرجوع فيها والجامع بينهما وموان للموهوب ان اذها زيار
متصلة وسياتي غام هذا في باب هبة العين امرأة قالت لزوجها انك تغيب عني طويلا قال مكنت معي
ولم تغيب فقد وهبت لك الحايض في مكان كذا فمكنت معها زمانا ثم طلقها فمكنت على حصة او حصة او حصة ان
كانت وعدت وما وهبت في الحال لا يملك الزوج الحايض لان العدة لا يفيد الملك والثاني اذا وهبت له
وسلت اليه ووعدها ان يملكها فان يملكها فالحايض للزوج لان البتة مطلقة غير متبرئة وبني والثالث اذا
وهبت بشرط ان يملكها وسلت اليه بعد قبول الزوج فالحايض للزوج كذا ذكر عن الشيخ ابي القاسم الصغار
وعلى قياس قول نصير ومحمد بن مقاتل وهو المختار ولا يكون الحايض له والدرايع اذا قالت وهبت لك
ان مكنت معي فلا يكون الحايض للزوج لان البتة فاسدة والخامس اذا صاحته على ان يملكها على ان
الحايض هبة له لا يكون الحايض له لان الصلح باطل رجل دفع الى رجل دراهم فقال انفقها ففعل فهو مؤثر
فرق بين هذا وبينها اذا دفع اليه ثوبا فقال له انك تبس ثوبي حيث يكون هبة لان هذا عليك للنفقة ففعل
فرضنا اولي ان امكن وفي الفصل الاول امكن لان فرض الدراهم جازي وفي الفصل الثاني لا يمكن لان فرض
لا يجوز رجل قال لا تفرأه دخل كرمي وخذ من العنب فله ان ياخذ قدر ما يشبع انسان واحدا لانه اذن له بقدر
حاجته للحال رجل قال لا تفرأه عازا هب لي هذا الشيء فقال وهبت وقال الآخر قبلت ولم اليه جاز
لان هذه هبة استتمعت شرط جاز ما يدل عليه ما درون ان عبدا للدين للبارك من يقوم بغيره الطنبور
فوقف عليهم فقال لهم هبوا لي هذا الطنبور حتى تدركهم فمضوا اليه ففرض به الارض ففكر
فقال لهم رايتم كيف اضرب وانما قال ذلك تحزوا عن الضمان على قول لم يقر لان عند بعض كاسر الطنبور
رجل في يد دراهم فقال له حتى ان تصدق بهذا الدراهم فلم يتصدق حتى صعد الدرع لانه على
لان الدراهم يتعين في الذور فلو لم يملك وتصديق بغيره لان دفع القيم في الذور جازي رجل اخرج الخنزير

الى مسكين لينفق اليه فلم يجد ان شاء دفعه الى مسكين آخر وان شاء لم يدفع لانه بان على ملكه ما لم يدفع رجل
وهب لابنه الصغير دارا مشغولة بتاعه لا يبيع ذلك عام اليه وبيان عام هذه في هبة العين رجل قال
لصهره ما فارسته ابن زمني ترا فادعيت ازرعها ان قال الصهر عقيب فقلت صارت الارض لم لانها
هبة بنت ما قبول وان لم يبل ذلك لا يقبل لان هبته لم تتم رجل قال وهبت هذا الشيء لابني الصغير
جارت البنت من غير قبول لان الاب يتولى طرفي البنت ههنا وكل عقد يتولاه الواحد يكفى فيه بالايجاب
كبيع الاب مال ابنه الصغير من نفسه وما له من ابنه رجل قال لا تجزى هبت عبدى هذا لك فقبضه الاقر
والعبد حاضر تحت البنت لان القبض في المجلس ولانه القبول بخلاف ما تقدم من هبة الارض للمهر او الشريك
قال لصاحبه وهبت لك حصتي من الزرع ان كان لال فابا لم يبع لانه هبة للشرع يحتمل التمسك وان كان
هالك استهلكه الشريك صح لانه هبة مشاع لا يحتمل التمسك لانه هبة الدين وانما لا يحتمل التمسك رجل سأل امرأته
من الميراث الى اخرتها وهي مريضة فقال وهبتني مراك بعثك الى ابوكي فخالصت المرأة افضل فقدمها الى
شهود فوهبت له بعض مهورا واهت البعض للفقراء فلم يبعثها الى ابوكي هذا يوافق لما ذكرنا
من قبل ولو بعثها الى ابوكي لم يذكر ههنا لكن تحليل الفقيه الى البت في المسئلة الاولى جليل على
ان البنت باطلة فانه قال لانها بغيره المكره في البنت خلاف ما تقدم وهو اذا وفي الزوج بالشرط وجعل
لولد الصغير ثوبا ثم اراد ان يدفعها الى الولد ليس له ذلك الا ان يقول قبل ان يعملها انها عارية لان
المعبر في هذا الباب هو الوفاء وفي الوفاء يرد هذا البتر والصلته وكذلك لو عملت ثوبا ثم اراد
فاره ان يدفعها الى غيره فان اراد الاحتياط انها عارية قبل العمل حتى انه لو اذن امكنه الدفع الى الميراث
رجل وهب لرجل ارشدا وسلمها اليه وشرط على الموهوب له ان ينفق على الواهب من الخارج قال البنت فامدة
فرق بين هذا وبينها اذا وجب له كدما وشرط عليه ان ينفق من ثمنه حيث يقع البنت ويبطل الشرط
لان في المسئلة الاولى الخارج ملك الموهوب له لانه خرج من يد فصار شارطا عليه عوضا مجهولا فيبطل
هبته وفي المسئلة الثانية صار شارطا فقبض البنت اليه وانما لا يمنع صحة البنت فصح البنت ويبطل الشرط
رجل وهب لرجل ثوبا والثوب حاضر فقال الموهوب له قبضته قال محمد بصير فابضا وقال ابو يوسف
لا يصير ما لم يقبض حقه رجل قال على الف درهم فقبضت لال والف درهم غلته فقال وهبت لك الف درهم
قاله التفسير في حيوته والى ورثته بعد وفاته لان هبة الدين لمن عليه الدين ابداء والجملة لا تمنع صحة

ابو يوسف

رجل تصدق على مسكين والمسكين يسألون الناس الحافا ويأكلون اسرافا يوجب على ذلك ما لم يعلم ان الذي
تصدق عليه بعينه على هذه الصفة لانه نوى صدقته وللعين سمه الا ترى ان النبي عم لما قبل له قد
لشر السوال فمن يعطى قال من نوى فليكن عليه رجل وهبت دارا لابن زمني احد ما صغير والاخر كبير الصغير
في عياله قال البنت فاسد عند الكل اما عندك في فظاير واقاعد صاحبها فافرق بين هذا وبينها اذا هبت
لكبيرين وسلمها اليها حيث يجوز لان في الكبيرين لا شئوع لا وقت العقد والوقت الغنم وههنا على التبع
وقت الغنم لانه حين وهبت صار قابضا لنفسه الصغير مريض وهبت له رجل جارية فوطها الموهوب
ثم مات الواهب وعليه من مسوق ترو البنت وحجب على الموهوب له العقر وهو المختار فرق بين
هذا وبينها اذا رجع الواهب هبته لان ههنا الجارية مضمونة على الموهوب له بالقيمة فجاز ان يكون
المستوفى على الوط مضمونا بالقيمة ولا ذلك في تلك المسئلة **باب هبة العين**
رجل تصدق بامه على رجل ودفعا اليه وعليها ثياب وحلى جاز والى الثياب للتصدق فرق بين
هذا وبينها تقدم في باب هبة النون وتوانه اذا وهبت ارا فيها مشاع للواهب او لاهله وسلمها كذا
حيث لا تجزى البنت لان هذا الشغل ساقط الصريح في حق الجارية لانها لا تسلم عرمانه عاقه بخلاف الرار
فانما تسلم فارغة رجل له درهما فقال لا تجزى وهبت لك درهما منها ان كانتا وبين لم يخرجه ان كانا
مختلفين جاز لان في الوجه الاول تناولت البنت اوصا غير عين وانما مجهول وهبته للمجهول لم يصح وفي الوجه
الثاني تناولت وزن درهما وانما مشاع لا يحتمل القيمة فجازت وبيان عام هذا في هبة الفاء رجل
اعطى رجلا دارا على ان ينفقها صدقة ونفقها هبة جاز لان الشئوع لا يتم في وقت الغنم حتى لم يملك
وصية من فوهب الوصي المملوك للصبي جاز وبطل الدين فان اراد الوصي الرجوع في البنت ليس له ذلك
كذا ذكر ههنا عن هشام عن محمد وهذا بخلاف ظاهر الرواية وقد ذكرنا في شرح الزوائد في النسخ
الاولى رجل وهب لرجل جارية فعلمها الموهوب له القرآن والكتابة او للشط اس له ذلك ان يصرح
فيها وهو المختار لانها ازاد رجل قال لا تجزى وهبت لي الف درهم ثم قال بعد ما سكنت لم اقبضها
فالقول قوله لان التصرف يقع هبة بدون القبض والاقراء اليه لا يكون اقرا ما يقبض وبيان خلاف
هذا في هبة السبي والغنم على المذكور ههنا رجل له ابن وابنة فاراد ان يهب لهما شاة فالاقتدار ان يجلد
للكم مثل حظ الانثيين عندم وعندك حتى يسوي بينهما وهو المختار لان بذكر وروى الانار وان وهبت مالكم

لا يجوز في القضاء وانما نفع عليه محمد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مثل هذه الصورة اني الله
 رجل وهب لرجل مناهجاً هروياً بهواه فحلم الى الكوفة سقط حقه في الرجوع لما قلنا في باب هبة النون
 لكن هذا اذا كانت قيمته في الكوفة اكثر من قيمته في اماكن اخرى فله الرجوع لان النافع الزمان
 ولم يوجد رجل قال لاخر وهبت لك هذه الغرارة الخطية او هذه النقة السموية دخل تحتها الخطية دون
 الغرارة والسمن دون النون ولو قال وهبت لك غرارة الخطية وزق السم من تحت الهبة الغرارة
 دون الخطية والنون دون السم لان في الوجه الاول انشئت الهبة الى الخطية وفي الثاني الى الغرارة
 وذكر الخطية لتعريف الغرارة رجل وهب لرجل مناهجاً هروياً بهواه فحلم الى الكوفة سقط حقه في الرجوع لما قلنا في باب هبة النون
 ثم رجع فيها بغير قضاء لا ينعى الواهب للموهوب له شئاً فزق بين هذا وبيننا اذا كان مكان الشاة
 ثوباً وقطع الواهب بغير امر الموهوب له ثم رجع فيه بغير قضاء حيث ينعى للموهوب له النقصان
 لان في المسئلة الاولى اعتبار النقصان في النقصان الثاني اعتبار النقصان في النقصان
 وزياناً لوصف ذلك جوز رجل دفع الى رجل ثوبين وقال ابها شئت فزكروا الا ان لا يسل فلان
 ان بين الذي لم قبل ان يتفرقا جاز لا ارتفاع اليه في ثوب المجلس لان ارتفاعها في ثوب المجلس كان ارتفاعها
 في اوله وان لم يبين لم يبين لان اليه لم يرفع وعلى هذا الوجه لا ينعى للموهوب له باختياره ثم
 ابام ان اخذ البينة قبل التفريق جاز وان لم ينعى حتى تفريقاً لم ينعى رجل تصدق على ابنه الصغير
 حاراً والابن ساكنها لم ينعى عند له وقال صاحبها يجوز وما قال موافق لما ذكرناه في باب هبة النون
 لان اللغني يجمعها وعليه الفتوى رجل تصدق على رجل بدار ليس له ان يرجع فيها سواء كان للتصدق عليه
 نفي او فقيه لان لطف الصدقة يستلزم وقد ذكرنا عام هذا في شرح الجامع الصغير في النسخة الثانية رجل
 وهب لرجل شاة وهب له شاة لفر فوهب له ذلك الشاة الاول ان كان في وقت واحد لم ينعى وان كانا
 في وقتين فنحن لهما روايتان والمختار انه لا يجوز لان الواهب حتى الرجوع فيه فكان الاخذ رجوعاً لا ابتداءً
 حتى لو كان ثوباً فصبه للموهوب له ثم عتقه او كان صدقة فتعوضها عن الهبة جاز رجل له ساحة لابناتها
 امرقوا بالصلوة فيها فحاشا ان امرقوا بالصلوة ابداً بان قال صلوا فيها ابداً او امرقوا مطلقاً او امرقوا
 التبايد لا يكون بمرأته انما انما فان وقت بيوم او شهر او سنة صار ميراثاً عنه لقامات لانه
 لم يصر سجداً ولو وضع حيا في المسجد وعلق قد بلا فله ان يرجع لان وضعها لا يكون للتبايد عان فلا يبراز

للسجدة

للسجدة **باب هبة الواو وصدقته** رجل قال لاخر وهبت هذا العبد لك فقبضها
 الموهوب له بحضرة الواهب ولم يقبل قبلت صح لان القبض في باب البينة بحري العتول منى ليقبض
 منزله قبوله والبينة الفاسدة مصنونة نفع عليه في المضاربة فانه قال اذا وقع الى رجل الغا وقال فيها
 مضاربة ووضعا هبة لك فملكك الالف في يده ضمن للمضارب حصته البينة والبينة فاسدة لانها هبة
 فمما خمد القصة وهل ثبت الملك للموهوب بالقبض نظم المشايخ فيه والمختار انه لا يثبت لانه نفع
 في كتابه لا اصل له لو وهب نصف دار من رجل وسلمها اليه فباعه الموهوب له لم ينعى انما اشار الى انه
 لم يملكه حيث ابطال ببيعة بعد التسليم رجل قال تقوم وهبت جاري من هذا لادركم فليأخذها من شاة فاحذروا
 رجل منهم كانت له نفع عليه محمد في السيرة الكبرى لان هبة من كل واحد من عان وكذا لو قال لفلان لفلان
 في ثوبتي هذه فخذ شاة فبذله فبلغ الناس ذلك فاحذروا منها كان لهم لما قلنا وكذا لرجل وجوه ابنة
 ضعيفة فاصليها ثم جاء صاحبها واراد اخذها فافترانه قال حين خلى سبيلها من اخذها فبذله او انكره فالتور
 واقام الواحد البينة عليه واستخلفه ففعل فبذله لانه ثبت بالبينة او بالاقراء منه هذا القول هذا اذا
 كان الواحد حاضر افعمه يقول هذا وان كان غائبا فبلغه لغيره وسعه ان ياخذها هكذا وكذا هذه للاباء
 الثالث وان كان فيها ثقل **باب هبة الغا وصدقته** رجل تصدق بائمة على رجل
 ورضعها اليه وعليها ثياب على جاز والخي والنسياب للتصدق فزق بين هذا وبيننا تقدم في باب
 هبة النون وموانه اذا وهبت وايتها منافع الواهب لاهله وسلمها لذكر حيث لا يجوز البينة لان
 هذا الشغل ساقط العبي في حق الجارية لا تسلم عريانة عان خلاف الدار فانها تسلم فارعة رجل
 له ورسمان فقال لاخر وهبت لك رسمانها ان كانا متساويين لم ينعى وان كانا مختلفين جاز لان
 في الوجه الاول تناولت البينة احد ما غير عبي وان مجهول وهبة للجهول لم ينعى وفي الوجه الثاني
 تناولت وزن ورسم منها وانه منافع لا ينعى القسمة فجازت وباتى عام هذا في هبة الغا ورجل
 اعطى رجلاً داراً على ان يرضعها صدقة ورضعها هبة جاز لان الشيوخ لا ينعى وقت القبض حتى
 له مملوك وصية وبن فوهب العبد للمملوك للصبي جاز وبطل الدين فان اراد العبد الرجوع في البينة ليس
 ذلك كذا ذكره عن هشام عن محمد وهذا خلاف ظاهر الرواية وقد ذكرنا هاتين في شرح الزايدات
 في النسخة الاولى رجل وهب لرجل جارية فعلمها الموهوب لا القرآن والكتابة او المشط ليس له ان يرجع فيها

وسو الخمار لانه اذا اذنت رجل قال لا تزني وهبت لي الف درهم ثم قال بعد ما سكنت لم اقبضها فالتوى
 قوله لان النصف من هبة تبتدئ بالبعض والاقرار بالهبة لا يكون اقرا بالبعض وسياتي خلاف
 هذا في هبة السبي والغنم على المذكور ههنا **امرأة وهبت مهرها لزوجها طعنا منه انه**
يفصلها ثوبا كل سنة مرتين ثم مضت شتان ولم يفصل ان لم يكن ذلك شرطاً في الهبة لا يجوز مهرها
وان كان شرطاً لما فيها عادة لان الهبة صدرت بشرط العوض ولم يوجد الشرط وكذلك اذا وهبت مهرها
على ان يحسن اليها فلم يحسن كانت الهبة باطلة لما قلنا وهذا يؤيد ما قلنا من ان ما اخبرناه من القول
في جنس هذه المسألة بباب هبة النون امرأة وهبت لزوجها صنيعته على ان يزنيها ولا يطلها
فطلها بعد ذلك ان شرطها موقفاً فطلق قبل مضى الوقت فالهبة باطلة لانه ما وفي بالشرط وان
لم يشترط موتاً فالهبة صحيحة لانه وفي بالشرط فرق بين هذا وبينما اذا تزوج امرأة ونقض مهرها
على ان لا يخرجها من البلدة فافوجها تبطل عام مهرها ولا فرق بين المسلمين من حيث المعنى لان الشرط
ههنا عدم الافراج ما دام على النكاح وعدم الطلاق مطلقاً فاذا امسكها ساعة ثم طلق فقد وفي
بذلك الشرط رجل اشترى من رجل داراً فوجها لعينه قبل القبض جازاً لا تثنى فرق محمد بن
هذا وبين السبع والفرق بينهما وموان الهبة لا تتم الا بالقبض فتي امر الواهب بالقبض مع الامر لانه
صاوف ملكه وصار الموهوب له وللا الواهب في القبض فينزل قبضه منزله قبض الواهب نصار
يحبهم للحال وانه هبة بعد القبض بخلاف السبع لان عامه بالاجاب والقبول لا بالقبض ولا يمكن
جعل بيعاً من الثاني في الحال حتى يكون بيعاً بعد القبض رجل وهب لرجلين درهماً صححوا انكروا
فيه قال بعضهم لا يجوز لان الدرهم تحت القسمة لانه لا ضرورة في تقسيمه فكان هبة مشاع فيما بينهم فلا يجوز
انها يجوز لان الدرهم تحت البيع لا يكره ان كان مشاعاً لا تحت القسمة فيجوز الهبة وهذا يؤيد ما ذكرنا
في اول باب هبة العين مرتين مرض الموت طلق امرأته ثلثاً وباع منها منى لا وهبت لهما ثمنه وادعى
لها بالف درهم ومات وهي في العدة فالوصية وهبة الثمن باطلتان على قول من اجاز البيع لانهما
وقعتا للوالت فان اجاز سائر الوثنية ان قالوا اجزأ ما امرته الميت جازت الوصية وبطلت
الهبة لانهم اجازوا امرأته وانه امرت بغير الوصية دون الهبة وان قالوا اجزأ ما فعلت الميت جازت
الوصية والهبة جميعاً لانهم اجازوا فعله وقد فعلها **باب هبة السبي وصدرته**

علا انه

رجل اقترانه وهب لطلان عبداً فهذا هبة صحيحة لان الصحة اصل فيكون هذا اقرا بالهبة والقبض
 لان القبض للموهوب لم يزل القبول والاقرار بالعقد اقرار بركني العقد وهذا خلاف ما ذكرنا في باب
 هبة العين والغنم على المذكور ههنا **عبد بن رجلين وهب احداهما لهذا العبد ان كان الموهوب شياً**
تحتل القسمة لا يصح اصلاً لانها لم يصح في نصيب الواهب فلان لا يصح في نصيب غنى اولى وان كان لا تحتل القسمة
صحت في نصيب لانه مشاع لا تحتل القسمة رجل وهب لرجل ثياباً في صندوق مغفل وفتح اليه الصندوق
لم يكن قبضاً وان كان مفتوحاً كان قبضاً لان في الوجه الاول يكنه القبض اذا اراد في الثاني لا يمكن
رجل وهب عبد الرجل بغير امره ثم ادعاه مولاه انه عبد وانكر الواهب ذلك فاقام المولى اليه
ثم اجاز الهبة لا يجوز عندنا كذا قال صاحب الكتاب انكر جواب الخصاف فانه على رواية الخصاف
عن يمينه يجوز لانه روى عنه ان السبع ينفع بنفس الاستحقاق ولا ينفع الهبة بنفس الاستحقاق
فيصح الاجابة وعليه الغنم والمسلمة على الاستقصاء ذكرنا في شرح الزوائد رجل قدم من السفر
ونزل عند رجل وجاء بهدايا اليه وقال انتم ههنا بين اولاده وبين زوجته وبين نفسك ان كان
قايماً يرجع اليه في البیان وان لم يكن فما يصح للنساء خاصة فهو لهن وما يصح للفقراء من اللوات
فهو لهن وما يصح للرجل وللراة ينظر الى المهدى ان كان من اقارب الرجل او من معارفه فهو
وان كان من اثار الميراث او من معارفها فهو لها فاذا التفتوا في الباب على ارجل رجل وهب
لرجل سويقاً قبله بالماء يرجع الواهب لانه بنى الاسم وهذا نقصان فيه فصار كمن وهب لرجل
حنطة قبلها بالماء فرق بين هذا وبينما اذا وهب ثياباً قبله بالماء حيث لا يرجع لان اسم الثياب
لم يبق بعد ابل فلم يبق الموهوب بخلاف الحنطة **كامل **باب تنوع النون الجاني رجل اشترى حبة وسطها منى وسطحها منى****
الاجاز بينا السني ليس له ذلك لان هذا اجبار على البناء في ملكه فلا يملك ذلك ولو اراد ان يبيع
من الصعود الى ان يبنى سني ينظر ان كان يقع بصره حال صعوده في داره فله ذلك لان فيه ضرر
زائد وان كان لا يقع في داره ولكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح ليس له منع لانها ليستويان في الغر
لانه وان كان يقع بصرهم عليهم اذا كانوا في سطحهم فكذلك يقع بصرهم عليه اذا كان في سطحه رجل تاربعث
شكل عن هذا الكم كل وقد كذا ان كان الوقوف مورداً عند سم والعقب من جنس واحد جاز في وقوف واحد
 عندنا

ان

وعند صاحبه في الكل بناء على مسئلة معروفة وهي ما اذا باع هذه الصبة من هذه الخطة كل فغير بدريه
 جاز عند له في فغير واحد وعند ما في الكل وان كان الوقوف معهما عندهم والعقب اجناس مختلفة
 ان لا يجوز عند له اصلا وعند ما يجوز في الكل بناء على ما اذا باع هذا القطع من الغنم كل شاة بدريه
 لم يجوز عند له في الاصل الكل اصلا وعند ما يجوز في الكل وابواللبث جوزة الوجه الاول في النظر
 عند الكل وفي الوجه الثاني على الاختلاف وليس الامر كذلك فقلناه رجل اشترى دارا فوجد في موضع من
 جذوعها دراهم ان قال البائع سي له ثوب اليه لانه اخذت من يد لان الدار كانت في يده وان قال ليست
 لي فحكمها حكم اللقطة لانها مال لا يعرف له مال كرجل قال لا فوجدت عنك جميع ما في هذه الثوب من الدراهم
 او البر او الثياب ههنا عن مسابيل احدا هذه والثانية اذا قال بعت منك مالى في هذه الدار
 من اللقاع والثالثة ما في هذا البيت والرابعة ما في هذا الصندوق والخامسة ما في هذا الخزانة في هذه المسابيل
 الخمس ان علم ان المشتري ما في هذه المواضع المتنازلة جاز البيع لان البيع معلوم وان لم يعلم في المسئلة الاولى
 والثانية لا يجوز لان الجاهل متفاحشة وفي المسئلة الثالثة والرابعة والخامسة يجوز لان الجاهل لا يسير
 رجل اسلم دارا الى رجل في كوخة فقال رب اسلم لاسلم اليه ابرائيل من نصف السلم وقبل السلم اليه
 وجب عليه رد نصف راس المال اليه لان السلم نوع بيع وفي البيع اذا اشترى شيئا ثم قال للبائع قبل
 القبض وهبت لك نصفه فقبل كانت اقلية في النصف بنصف الثمن فكذا هذا رجل بيع وشترى
 على الطريق فادله انسان ان يشترى منه ان لم يكن في قعود على الطريق لسعة الطريق فلا بأس به وشترى
 فيه ضرر ليس له ان يشترى منه وهو كالحمار لانه لو لم يجد مشربا ما فقد وكان شراؤه اعانة منه على العصبية
 رجل باع مجده ههنا فضلا ان اصدا باع بالمدون الرقبة فكلموا في جوان ولحقنا رانه يجوز سواكم
 او لا ثم باع او باع او لا ثم سلم في يومين وان سلم بعد ما مضى اليوم الثالث انتقض البيع لان انتقض
 اليسر لا يعتبر لانه لا حظ له من الثمن والفاحش يعتبر لان له حظ من الثمن والفاصل بينهما ثلثة ايام
 والفضل الثاني اذا جاز البيع ثبت له خیار الرد ثم اذا اراد احدهما ان يرد فانه ان رادها بعد ما سلمها اليه
 فلا خيار له لان في الوجه الاول النقصان يسير وفي الثاني فاحش هكذا ذكر وهذا اذا سلم تمام ثلثة
 ايام من تمام العقد رجل اشترى جارية على انها ذات لبن اخلف الشئ ابو بكر محمد بن الفضل والشيخ
 ابو جعفر فقال الشيخ ابو بكر الشراء فاسد وقال ابو جعفر الشراء جاز لان بمنزلة الصنعة وضار كالمو

لواشترى

لواشترى غلاما على انه كاتب وخيار وعليه الفتوى رجل باع نصيبه من الشجر بغير ان يشترطه دون ارضها
 ان كانت الاشجار بلع او ان قطعها جاز البيع لان المشتري لا يتصرف بالقيمة وان لم يبلغ فسد لان المشتري
 يتصرف بالقيمة وعلى هذا النزاع اذا كان بين رجلين باع احدهما نصيبه على آخر فعلى هذا التفصيل نص عليه
 في كتاب الصلح فربما خراجها على الماء ولم يكن الكروم ماء ولم يكن الخراج يوضع منها ان لم يكن في الاصل
 كذلك باذن الخليفة يوضع الخراج من الكروم لانهم اخطاهوا في ذلك وان كان لم يوضع منها لانه لم يوضع
 ماله ووضعه الامام عنهم خراج الكروم رجل قال لا فوجدت عنك هذا الثوب بعشرة دراهم ووهبت لك
 العشرة فقبل المشتري جاز الشراء دون البراءة لان البراءة بعينه الوجوب او سببه ولم يوجد احدا متقبلا
 للمشتري رجل اشترى ارضا ولم يقبضها او قبضها ومنعه انسان من زراعتها لا يجب عليه الخراج لان الخراج
 انما يجب على مالك يمكن من الزراعة ولم توجد للكننة رجل قال لا فوجدت عنك في يدى غربة في موضع للنادى
 شتا فبعتها حتى يستمر دراهم فقال بعثها ولم يقبضها البائع وبني اكثر من ذلك جاز البيع لانه لما قال الكر
 في يدى صار كانه قال ارض كذا رجل اشترى غرابا على ثوبه عشرة ثوبا فاخافه احد وعشرون وغاب
 البائع عزل المشتري من ذلك ثوبا واستعمل البقية انه ملك البقية رجل اشترى اشجارا بقطوعها
 من وجه الارض ولم يفعل حتى مضت على ذلك منه في دار او ان قطعها فادله المشتري ان يقطعها ان
 لم يكن في قطعها ضرر بين الارض واصول الاشجار له ذلك لانه يتصرف في ملكه من غير ان يبيع وان
 كان في ذلك ضرر ليس له ان يقطع لان في ذلك ضرر على صاحب الارض فلم ان يدفع الضرر باو اقمته او
 قايمة او مقلوعه وذكر ههنا انه يؤدى فيها قايمة وفيه نظر رجل اشترى فلسوة او قبا على الرخوة
 فظن فاذا حشوها صوف جاز البيع ورجع بالنقصان وانما جاز لان الحشوة تبع وتغير البيع لا يبطل البيع
 وانما يرجع بالنقصان لتغير الرقبة رجل مات ولم يوص الى احد فباع امرأته دارا من ثوبه وكفنته بغير
 اذن سائر الورثة جاز البيع في نصيبها اذا لم يكن على البيت دين محيط لان البيع في نصيبها صاوف ملكها
 وهل يرجع في مال الميت بذلك ان كفنته يكفى المثل رجعت لان احد من الورثة يتصرف بالنكاح ولا كفنته
 اكثر من كفى المثل لا يرجع لان احد من الورثة لا يتصرف بذلك وهل يرجع بعد اركان المثل ذكر ههنا انها لا يرجع
 وان قبل يرجع فلم يرجع وجه الوجوه ظاهر اما وجه عدم الرجوع فلان احتيازا وذكر احتيازا للبيع منها وغير
 كفى المثل ما قاله نصير انه ينظر الى ثيابه في حال حشوته يخرج وجه الى العبد بين رجل لم يشجر وعلى بعضه علامات

مكينة المرأة زوجة غير ان
 ستم الورثة

فباع الشجر الا التي عليها العلامات فقطع المشتري الاشجار فادعى البائع عليه ان يقطع بعض الاشجار
للمشتري وانكر المشتري فالقول قوله مع عينته لانه منكر وان ادعى البائع انه كسر اغصان اشجار فقال
المشتري لم اتعد ذلك لكن تكسرت فروع قطع اشجارى بنظر ان كان فذلك مما يمكن الاحتياط من التفتت
والانكلا لان في الوجه الاول لم يوجد الا في فيه من البائع دلالة وفي الثاني وجد رجل باع حانوتا دخل
الواح الحانوت في البيع سواء باع الحانوت بموافقة او لا لان الواح الحانوت مركب الحانوت ومن
هذا الجنس مسايل منها اذا باع دارا فيها بئر عليها بئر وهو لو حصل ان باع الدار عرفتها بئر
المكن فيه في الوجهين اما الدلو والحبل تدخلان في الوجه الاول لانهما من مرافقتها ولا يدخلان
في الوجه الثاني لانه لم يوجد ما يوجب دخولا فيه ومنها اذا باع حانوتا ولم يظلم على السوق ان باع بموافقة
دخلت الظلم وان لم يذكر المرافق لا يدخل لانهما من المرافق ومنها اذا باع حماما لا يدخل الفصاع
في البيع سواء باع بموافقة او لا لانهما غير مركب به وفي كونها من مرافقة احتمال ومنها اذا باع حانوتا
او دارا دخل المغتاف تحت البيع لان للمغتاف من حيلة الباب معنى ومنها اذا باع بيتا وعليه فغل
لا يدخل الفغل في البيع لان الفغل لم يلحق بالباب فلم يدخل تحت البيع بخلاف المغتاف فانه لم يلحق به
ومنها اذا باع حمارا موكلنا دخل الاكاف والبرصة تدخل فادخل هل يكون الاكاف البرصة
حصنة من الثمن باني تمام هذا في باب بيع العبيد وكذلك اذا باع غلاما عليه ثياب دخلت ثيابه
في البيع واذا دخلت اي ثياب يدخل وهل يكون لها حصنة من الثمن ام لا ياتي جوابه في باب
بيع العبيد الجاهل ومنها اذا باع نرسا دخل تحت البيع العذار لحكم العرف امرأة اشترت
لولدها الصغير شيعنة من ماله وقع الشراء للام لانها لا يملك الشراء للولد ويكون الصبيعة للولد
حتى لا يكون له الامتناع من تسليمها اليه لانها صارت واهبة له والام تملك فكر وقبضها ينوب عن قبض
رجل باع من آخر شجرة ان باعها بشرط القطع من وجه الارض لم ان يقطع لان الوفاء بالشروط واجب ولو
باعها بشرط القطع من الاصل فلم ان يقطعها من الاصل لما قلنا وان اطلق ولم يبين شيئا فذلك
لان باع الشجرة والشجرة اسم للجمع وهل يدخل في البيع ما تحت الشجرة من الارض ههنا ثلث مسايل
البيع والقيمة والاقرار في البيع تدخل وهو المختار وفي القسمة والاقرار يدخل بالاجماع ومتى دخل
يغدر غلط الشجرة وقت هذه النصفان حتى لو اذات الشجرة على طاعت الارض فان لصاحب الارض

ان يحس الارض ولا يدخل من الارض ما يتبناها اليه العروق رجل اشترى قطنا فغذله للامانة
بافقه او بغير لانه فالفعل للزوج للزوج لانه من جملة خدمة البيت فكانت عاملة للزوج رجل اشترى
رجلا فوضع الجذوع على حايطة آوى الحفر سره اب تحت ان باع ذلك الرجل ففعل الاخير ثم باع صاحب
الدار وان فطلب المشتري دفع جذوعه وطعم سره اب فلم ذلك الا ان ينظر وقت البيع شرطه لان بالشراء
مام للمشتري مقام البائع مطلقا فلم ان يفعل ما كان للبائع ففعل الا ان شرطنا ترك ذلك عند البيع رجل
باع عبدا بيما فاسدا وقضه المشتري ثم قال البائع موقوف لم يعنى لانه صادف ملكه الغير وان مال ثانيا
فهو فنان كان القول الاول محض للمشتري معنى لانه فسخ البيع وانه بيع محض للمشتري ثم كلامه الثاني
اعتاق منه صادف ملكه فنفذ وان كان الاول حال غيبته لم يعنى لان الفسخ حال غيبته لا بيع رجل
باع من آوى اوراق الشجر بعد ظهورها على الشجرة فبقي معلوم وقضى الفسخ ولم يقض للمشتري الادراك
حتى فات وقتها فاراد الرجوع بالتمسك على البائع ان اشترى اما ما غصنها وبين موضع القطع ليس له
الرجوع لانه قد راعى قطعها الا ان يكون في القطع فسادا الشجرة فحشد يتجرى البائع ان شاء رضى القطع
وان شاء نقض البيع وهو المختار فيما ذكرنا في هذا المسئلة من قبل فان اشترى بدون اغصانها فلم
الرجوع بالثمن لانه لا ياتي اياها فسد البيع لاختلاف البيع بغيره لان الادراك اذ اوفى بعد ذلك وعلى
هذا بيع ثمار الاشجار اشجارا على حائتي نهر اخضع اهل النهر ورجل له دار في مقابلته هذا النهر
ولا يعرف لها غارس ان كان لموضع الاشجار ملكا لاهل النهر فالاشجار لهم لانها ثابتة في ملكهم وان
لم يملكهم وانما هي للعامة ولهم حق النسيب ان لم يعلم انه اشترى غرس الاشجار فالاشجار له وان علم
فلا يكون له لانها صارت في حيزه بعد ثباتها كذا ذكر في الكتاب ويجب ان يكون هذا المجرى في نهر
وان حتى يكون في حيزه رجل اشترى شيئا بدرهم لا تزوج وبي نقد البلد فلم يقبض حتى تغيرت
ان كانت لا تزوج اليوم في السوق فسد البيع لان الثمن قد هلك وان كانت تزوج لكن انتصفت فتمت
لا تقصد لان الثمن لم يهلك وليس له الا تلك الدرهم وان انقطع من ايدي الناس ففعل منها اليوم
انقطع من اللذبيات الغضنه وهو المختار ونظير ما مضى في الكتاب العرف اذا اشترى شيئا
ينقل من كسدت قبل القبض بنك النزع يعني فسد صبي باع واشترى فقال انا باع ثم قال بعد
ذلك ان لم ابلغ ان قال اولا ومثلهم يبلغ في مثل ذلك الوقت لم يلفظت الى محو لانه اقرب بالوفا

يكن

مدر

في وقت محله وليس فيه مكذب فتعذر ادان ولا يصح رجوعه بعد ذلك كرهذا في الكتاب ولم يوقت
وقتا ودفعه اثنا عشر سنة لانه في هذه المدة اذا احتلجكم ببلوغه لما ذكرنا في كتاب الحيفين وطر
اشترى خلا في خايبه فحله للمشتري في جرة لم يوجد فيها فان مبينة فقال البايع هذه النانة كانت
في جرتك فقال المشتري لا بل في خايبتيك فالقول قول البايع لانه ينكر العيب رجل قال لا فوجئ
عبدك فقال بعث فقال المشتري اشتريت ولم يسمع البايع قول المشتري فللبايع ان يقبض البيع
لانه ما لم يسمع قبوله فلم ان يقبض لان التقبض امتناع من الاتمام رجل باع شاة وامتنع من
الاظهار عليه امر بان يشهد عليه شاهدين وهو المختار لان المشتري يحتاج الى الاظهار لانه لو لم
يشهد يصح حقه والحاجة بندفع بائنها واشتبه لانه يمكن ان يشهد على شاة منها لغيره وانما يكلف
بالاظهار اذا ان المشتري يشاهد من يشهد بها على البيع اما لا يكلف البايع بالخروج رجل اشترى
دارا فطلب من البايع ان يكتب له صككا فالى البايع لا يجز عليه لان كتابة الصك لا يجب عليه
وان كتب للمشتري صككا من مال نفسه وطلب الاظهار ومنه ان كلفه الخروج الى الشهادة لا يجز عليه لان
الخروج لا يجب عليه وان حضر الشهادة وطلب منه الاظهار فامتنع جبر على اظهاره شاهدين وفكر
ان يقرب بين يدي الشاهدين بالبيع فان ابى ان يقرب دفع للمشتري الامور القاض فان اقرب بين يديه
كتب له سجلا واشهد عليه لان كتابة الصك مسنونة رجل اشترى شاة وبرى الى البايع من طرا غابله
ثم وجد به عيبا فان كان فكر سرقة او فجورا او ابا قال لا يرد وان وجد به برصا فلم ان يرد كذا روى
عن الحسن نصا لان الغالبة اذا ذكرت في البيع بولدها هذا وان كانت يقع على غيب رجل باع
دارا وسلمها الى المشتري وفيها له متاع قليل او كثير لا يصح تسليمه حتى يسلمها فارغم لان يد البايع
قائمة عليها وهي مع التسليم فان اذن له يقبض المتاع صح التسليم لان المتاع صار وجوبه عنده
فزال يد البايع عن الدار وكذلك لو باع ارضا ولم فيها شيء فسلمها كذلك لا يصح التسليم لان يد
البايع عليها باقية رجل باع دارا وفيها بستان ان كان البستان في الدار يدخل في البيع صغيرا
كان او كبيرا لانه من حملتها وان كان خارج الدار ومفتحة الى الدار ان كان البستان الكبير من الدار
او مثلها لا يدخل تحت البيع وان كان اصغر منها يدخل لانه يعد من الدار اذا اشترى العلو المذكور
يقال له بالناريس كوز وهو المختار لان الناس يحتاجون اليه ويجعلونه رجل اشترى شاة ونفع

الى البايع

الى البايع وراهم صحاحا وكرها البايع فوجد ما يبرجه وروا عليه ولا شيء عليه لانه لم يتلف عليه الا ذلك
لوضع اليه انسان درهما لينظر اليه فمكر السلم في الخبر وزنا اذا استوفى شرائطه جاز وهو المختار
لحاجة الناس اليه لكن كسار وقت القبض حتى يقبض من المشتري الذي سماه كيدا يعتبر استبداله بالمسلم
رجل اشترى عبدا بشئ معلوم فلم يقبض حتى امر البايع باجارته من انسان بعينه او بغيره عيبه جاز
ويجوز للمشتري قابضا والعله الذي الذي باعها البايع بحسب من الثمن لان الامر قد دفع لمصاه فتم
ملكه فصار المستاجر نايبا عنه في القبض فلم يصير قابضا بحكم العقد رجل كرم ما يجري مائه وكل مائه
ومجى مائه في سكة بين رجلين وعلى صفه النهر اشجار ان كان للجري ملك البايع فالاشجار للمشتري
لان وقته للجري وظلت تحت البيع فدخلت الاشجار تبعا وان لم يكن ملكه لكن له حق التيسيل فيه فالاشجار
للبايع لان وقته للجري لم تدخل تحت البيع فلا يدخل الاشجار تبعا له رجل اشترى طعاما او شرابا فانفذ
الكوز من القفاز والقدح من بايع الشراب فشرى بوقع من يده فانكسر لم يقبض لان الكوز والقدح
عارية في يده وانما غير مصنونة رجل باع ارضا فيها قصب فالتصيب للبايع الا ان بشرط البيع لان
القصب لا يقصد به البقا فاشبه الثمر والزروع فانها لا بد صلا في البيع الا بالذكر كذا هذا روى
بايع الزرع وسوقه ان باعه بشرط القطع او ارسال الدواب فيه لنا كلف جاز البيع لانه شرط يقبضه
العقد وان باعه بشرط ان يتركه حتى يدرك لا يجوز لانه شرط لا يتصل به العقد وكذلك لو اشترى طينة
فارسيها سبسترا راعى هذا التفصيل وهو المختار روى اخذ القينة ابو الليث رجل اشترى
جارية احتال في اسقاط الاستبراء ان كان البايع وطئها ثم باعها قبل ان يحصى لاجل المشتري
ان احتال في اسقاط الاستبراء او لقوله عزم لاجل رجلين بومنان بالله واليوم الآخر ان احتال على
امراة واحدة في طهره واحدة وان باعها بعد ما حاضت عند ثم طهرت ولم يقربها في ذلك الطهر
حل له الاحتال لانعدام هذا المعنى والحيلة ان يتزوجها قبل الشراء ان لم يكن له امرأة مرة ثم تزوجها
وان كانت له امرأة مرة يتزوجها غيب ثم يتزوجها مود يقبضها ثم يطهرها الزوج او بشرطها او لا
ثم تزوجها من رجل قبل ان يقبضها ثم يقبضها ثم يطهرها الزوج وان خاف البايع ان يتزوجها للمشتري
فلا يشترطها ولا يطهرها فالحيلة فيه ان يقول البايع زوجتها منك على ان امرها بيدى في نظلمت
اطلقتها متى شئت او يقول زوجتها منك على انك ان لم يشرها متى بكذا في طالق يشترى فيقبض المشتري
الطلاق

اشترى

على هذا الشرط وكذلك الحيلة اذا خيف على المحتل ان لا يطلع وقد مر في هذا في باب نكاح النوز
 رجل باع خلافا في رجل بينه وبين المشتري في داره فمضى المشتري وتركه في الدار على حاله ثم هلك الخلق هلك
 من مال المشتري وهو المحتار لانه صار قابضا وصار البائع كانه اعاره من الدار جميعا وصار هذا
 منزله من اشترى من آخر حطة ثم امر البائع بكيلها في غرابين فكان المشتري حاصرا قابضا ببيع الغرابين
 من المصرا في القلنسوة من المجوس لا يمكنه لان في ذلك لقلال لهما وبيع للكعب للفضض من الرجل يبيع
 اذ اعلم انه يشترى به بلبس رجل اشترى او سكا فذهب لاني ما نحن فكلت خفاف البائع ان يفسد
 ان يبيع من غيره وبيع للمشتري ان يشرى به وان علم بالعصه لان المشتري يكون راضيا بالانفاق في الدار
 وانما بيع للمشتري ان يشرى به لانه لما وسع للبائع ان يبيع وسع للمشتري ان يشرى به وان باعه بزيادة
 فصدق بها وان باعه بنقصان فانقصان موضوع عن المشتري وهذا نوع استحقاق والحق في نكاح
 ففعل للضرر رجل باع جارية بالف درهم فدفعت اليه المشتري كسبا فيه الف درهم فذهب به الى منزله
 فاذا فيه فنانير فعاو لبرو ففناعت في الطريق لم يقض لان اخذ بافونه فصارت امانه في يده
 رجل باع شاة بالف درهم فوزن له المشتري الفا وماني درهم فقضها البائع ثم صاعت فهو مستحق للمنفرد
 ولا شيء عليه لان بقدر الف استوفى حقه وفي قدر الزيادة مواهب فان صناع فقضها فالتصديق الباقى منها
 على سنة لان المال للمشتري اذا ائلف بعينه تلف على الشرط وما بقي يبقى على الشرط ولو عزل منها ما بقي درهم
 لبرو ففناعت قبل الرد فالالف الباقية منها على السنة لما مر ووضعت الف للبائع ان يرجع
 في الثاني خمسة اسداسها لما قلنا رجل كسب مالا من حرام ثم اشترى شاة بهذا المالا فخلو من خمسة
 اما ان وضع تلك الدراهم الى السابع او لا ثم اشترى بتلك الدراهم قبل ان يذوقها ووضع غيرها او اشترى مطلقا
 ووضع تلك الدراهم او اشترى بدراهم اخرى ووضع تلك الدراهم اخلف ابو نصر وابو بكر والحق في قول
 ابو نصر بطيبك ولا يتصدق به الا في الوجه الاول واليه ذهب الفقهاء ابو الليث لكن هذا خلاف الظاهر فانه
 نقص في الجامع الصغير لفاغضب الغا واشترى بها جارية فباعها ما بقي يتصدق بالزجر وقال الحسن الكشي
 لا يطيب في الوجه الاول ويتصدق ويطيب في الوجه الثالث والرابع والخامس وقال ابو بكر لا يطيب
 ويجب التصديق في الوجه كلها واطلاق الجواز في الجامعين وللضاربة يدل على هذا وهو المختار لكن اليوم
 الفتوى على قول الكشي ففعل الحجج عن الناس كلفه للرام رجل قال لا فبعثت منك علوه هذا السفل جالس

وسط البيت لصاحب السفل والمشتري حق الزارع عليه ويترك بناءه على حاله لان العلو اسم للسقف الباقي وسط السقف
 سقف للسقف الاول حصير للسجد اذا خلق بجزءه والزيادة عليه ويشترى به الجدي لانه صار في الحكم غير منتفع به
 وان كان منتفعا به من وجه الا ترى ان من تزق يقبل انسان يجعل في الحكم كانه استهلكه وصار غير منتفع
 حتى صار لصاحبه ان يضمنه فمضى ويترك القصر عليه وان كان منتفعا به من وجه ببيع القصر جاز وكذا
 بيع ما يربح اونات سوى الخنزير وهو المختار لانه ينتفع بالقصر في خدمة البيت كالنفس ويؤخذ ذلك
 وينتفع بخلوه ورجل اشترى ارضا جارها ثم اشترى ماء فاراد ان يجريه في تلك الحيا الى ارضه ان اراد
 ان يجري من نهر قرية اخرى لم يجز بالاتفاق وان اراد ان يجري من هذه القرية قال محمد سلمة له ذلك ليعامل
 الناس به وقال عامة علماءنا ليس له ذلك وهو المختار لان من سوق الماء في جارها بقدر رزقها
 الارض رجل قال لا فبعثت منك عبدي هذا الف درهم فقال المشتري اشتريت منك بالفي درهم فان قبل
 البائع الزيادة ثم السبع ماني درهم فان لم يقبل صح البيع لانه يمكن تفكيكه بان جعل كان المشتري قال قبلت
 ابيع بالف درهم وروى في الغالوي ونظير هذا ما ذكرنا في باب نكاح النوز رجل قال لا فبعثت منك عبدا
 هذا بالف درهم ان قال المشتري فعلت صار بيعا لانه تحقق وان قال نعم لا يكون بيعا لانه ليس بتحقيق
 الا ترى انه اذا قال الرجل لامرأته اختاري نفسك ففعلت كان اختيارا ولو قال نعم لا تكفر
 اختيارا ورجل له عشرة دراهم صحاح فاراد ان يبيعها من من انسان باثني عشر درهما مكررا لم يجز
 لانه ربوا وان اراد ذلك فالحيلة ان يستقرض منه اثني عشر درهما مكررا ويقضيه الغرض ثم يبيع من درهما
 رجل باع امه له فانكر للمشتري الشراء فاراد البائع ان يطاها ان كان يغم على خصوصته لم يجز لان البيع
 باق وان غرم على ترك الخصوصية ورضى بثمنه له ان يطاها لان المحرم من المشتري والترك منه فصح البيع
 ورجل اذ على رجل انه باع منه ومن فلان الغائب عبدا بالف درهم فانكر واقام البيعة على ذلك فمضى على
 الحاضر بنصف الثمن ان الحاضر لا يتصرف خصما عن الغائب فاذا حضر الغائب ان اقام البيعة عليه
 ثانيا فمضى عليه والا فلا هذا اذا لم يضمن كل واحد منها عن صاحبه اما اذا ضمن باس كان قضاء
 عليها ولا يحتاج الى اعان البيعة لانه لا يمكن اثبات الصانع عن الغائب باس على الحاضر الا باثبات
 الامر من الغائب والامر من الغائب اقرار بذكر رجل وضع الى الغال درهما لياخذ منه البعل وقتا بعد
 اولى الخبز لياخذ منه الخبز وقتا بعد وقت لشرط عليه عند الاقراض انه ماخذ تبرعا او نرا لم يجز لانه نوزر

بحر منفعه وان لم يشرط ذلك في العرض لكن علم انه يرجع به او قال ذلك قبله جاز لانه قد مضى لم يحضر منفعه فاذا
اخذ منه يقول حين ياخذ فهو قاطعك به عليه التأجيل اذ لم يكن يدرى من شىء الاقتصار ولا يخلو قبله ان
يشترى شئنا الا بعد ان يسأل عنه ويتعرف عن حاله مخافة الشهية لما يقع في ايدي الناس في الاجابيين
من انواع السلع المحترمة ان كان في بلد الغالب على اموالهم الحلال في اسواتهم لا يسأل لان العمل بالظلم
واجب ولم يوجد للعارض وان كان في البلد الغالب على اموال اهلهم في اسواتهم الحرام او في وقت الادوات
ينقلب عليها الحرام او كان الرجل يكتسب الحلال والحرام بالباس بالسؤال وانما حسن رجل وضع عند
بايع الرمان فلما وحمل منها رمانة برصاحبه ولم يتعلم انعقد البيع لان البيع ينعقد بالتعاقل رجل
قال لا ابيع منك هذا الثوب بعشرة دراهم على ان يعطيني كل يوم درهما وكل يوم درهمين يعطيه عشرة
دراهم في ستة ايام في اليوم الاول درهما وفي اليوم الثاني ثلثه دراهم لان في اليوم الثاني وجد رومان
ويوم في الثالث درهما لانه لم يوجد رومان بعد ذلك وفي الرابع ثلثه لانه تكرر اليوم اربع مرات اليومان
مرتين وفي الخامس درهما وفي السادس درهما وكان ينبغي ان يثبت ثلثه لكن لم يبين من العشرة الدراهم
واحدة فصا عشرة رجل قال لا ابيع منك هذا الثوب بعشرة دراهم وفي يد المشتري قدح ماء فشرب
ثم قبل جاز لان هذا لا يتبدل المجلس لانه ليس بدليل الاعراض وكذلك لو كان في الطوط في الركعة فاختار
الربا لقرى وقبل وكذلك لو كان في الصلوة المكتوبة وفتح منها وقبل لانه ليس فيه دليل الاعراض وان كان
يمشيان فقال احدهما لصاحبه بعت منك عبدي هذا بعشرة فقال بوجها خطا خطوة قبلت جاز كما ذكر
ههنا وهذا خلاف ظاهر الرواية فان في ظاهر الرواية لا يجوز لان المجلس تبدل وهو دليل الاعراض
رجل قال لا ابيع منك هذا الثوب بعشرة دراهم او قال اشترت منك هذا الثوب بعشرة
ولم يزره عليه او قال هذه البطيخة بعشرة ولم يزره عليه ان كان في بلد يتابعون بالدنانير والدراهم والكنوز
في الدراهم البيع بعشرة ونائبين لانها تعينت بدلالة الحال وفي الثوب بعشرة دراهم وفي البطيخة بعشرة
فلوس لما يتاوان في بلد لا يتابعون بهذه العملة فيصرف الى ما يتابع الناس به فيه رجل اراد
ان يشترى مبطحة على وجه يجوز ينبغي ان يشترى اشجارا ويطبخ ببعض الثمن ويتاجر الارض بالباقي من
ساحبها مدة معلومة لان شري الاشجار جاز فيملكها بالشر فملك ما حوت من البطيخ بعد ذلك وانما
يتاجر الارض يستمكن من ابتداء الاشجار فيها رجل اشترى شجرا عليها ثمر لا يفتحها فانما لشري

لان بائنها

لان بائنها لو افترق الثمر بالبيع لما جاز كذا ذكر في الكتاب وفيه نظر يتامل فيه عند الفتوى رجل قال لا ابيع
منك هذا الثوب فقام البائع او المشتري من مجلسه قبل الخليل اشترت لم يحضر لان القيام دليل الاعراض
فلا يصح القبول بعد بيع الخطم بالخبر والخبر بالخطم والدقن بالخبر والخبر بالدقن يجوز متعاضلا ونساي
لان بالخبر يخرج عن كونه مكملا وصار موزنا هذا اذا كانا يدانين وان كان احدهما نسبه ان جعل الخطم
والدقن نسبه والخبر نقدا جاز بالاتفاق وعلى العكس لا يجوز عندك وعند من سيجز بناء على اختلافها
جواز السلم في الخبر وزنا والفتوى على قول ابي سعيد البعلوي رجل قال ثوب ربي به لا يجوز لاحد اذ لا
ان يقول جبي رماه لياخذ من اراه لان الملك لا ينزل بالدمى فيبقى ملكه فلا يجوز لغيره ان ياخذ الا بكونه
رجل دفع مالا مضاربة الى رجل جاهل ببيع واشترى وبيع حل للدافع ان ياخذ نصيبه من الربح ما لم يعلم
انه اكتسبه من الحرام لان الظاهر انه اكتسبه من الحلال رجل باع دارا في سكة نافذة وباب الدار للبيعة
قبل البيع كان في سكة لقرى وتلك السكة غير نافذة فاراد المشتري ان يفتح بابها الى تلك السكة فنفذ له
ان اقرا اهل تلك السكة بذلك فلم ان يفتح ويمر فيها لان بالشراف قام مقام البائع وكان للبائع ان يفتح فيها
بابين واكثر فكذا المشتري وان حذرنا فانقول قولهم مع ايمانهم اذ لم يكن للمشتري بينة فاذا حلف احدا
بعد واحد ان حلف الاول سقطت اليمين غيره لان فائدة اليمين التناول ولو نكل الباقي ليس له ان يفتح
لان الخائف ان يمنع ان نكل الاول ان حلف سقطت اليمين عن الباقي وان نكل فلم ان يحلف الاول
هكذا حتى ينكل الكل جميعا فاذا نكلوا فلم ان يفتح ويمر لان التناول اقوال الاب اذ ابايع ضبيعة ابنة الصغير
له ان باعها بمنزل فتمها ان كان الاب محمولا البيعة عند الناس او مستورا لخال جاز بيعه من الوكيل الصغير
لا يملك نفسه لان شفعه الاب كاملة ولم يعارض من هذا المعنى معنى آخر وان كان الاب غسلا مذموم السين
لم يحضر حتى ملك الابن فسخ بعد البلوغ وهو الحنفا والا اذا كان خيرا للصغير لانه عارض من هذا المعنى
معنى آخر فلم يكن بيعه نظرا للصغير وان باع ملكا له او سوى العقار والاب فاسد لم يذكر ههنا سائلي
في باب بيع الوارثين وان كان مكان الاب وصني باع بمنزل فتمها جاز في ظاهر الرواية وقال ابو بكر
عبد العزيز بن محمد الخوالي هذا جواب المتقدمين واماني جواب المتأخرين لا يجوز الا باحدى امور ثلثة
اما ان يرغب للمشتري فيها بضعف قيمتها او يحتاج الصغير الى غناها او يكون في التركة دين لا وفاد الا سعيها
وبه نفي لوجه الناقد على من يجب له فانه لشري دراهم جيدة فجاء البائع بالتافه فلا يجوز عليه ان يبيعها

وان قال المشتري غير متأكد فالاجر على المشتري هكذا ذكره هنا والصحيح انه يجب على المشتري مطلقا وان
هذه المسئلة في باب بيع العيني الجائز رجل له عبد امره ببيع من فاسق لانه يخرجه او يغلب على ظنه
يكن له ذلك لانه اعانة على الحميم رجل اشترى عبدا فباعه من البايع قبل القبض فقبل لم يجر البيع الثاني
وبقي البيع الاول ولو كان مكان البيع هبة فقبل انفسح البيع لان لفظة البتة يستعمل للاقالة فجعلنا ما
اقالة خلاف لفظة البيع فانها لا تستعمل للاقالة رجل يبيع كبريت فخل منه وبيع لاباس به لانه مباح ملكه
بالاستيلاء وكذلك لو حل من حجر وبيع وكذلك لو كان فيه اشجار فسنن فخل الفسقم وبيع لما قلنا ذلك
للحج وهذا ظاهرا اذ لم يكن ذلك الموضع ملكا لاحد اما اذا كان ملكا لاحد لا يجوز بيع شيء من ذلك لانه لا يملك
بلد ليعملها مدعون الاسلام ويعتقون ويصلون ويغزوا ون القرآن ومع ذلك يعبدون الاوثان فاذا لم يسلطوا
عليهم وسبوا هل يجوز الشراء من تلك السبايا ان لم يكونوا مقرين بالعبودية ملكهم جاز شراؤهم النول
والعبيان منهم ومن الكبار لانهم كانوا افرأ بالملوكة له رجل اسلم الى رجل في حنطة جيدة جاز رجل
كان يدفع الى امراته ما يحتاج اليه وكان يدفع اليها اسخانا وربما يقول لها اشترى قطنا واغزى
فكانت تبتري وبيع ثم يشتري بنفسه امتعة البيت فالامتعة لها لانها اشترت من غير توكيد الزوج فنصار
مشرته لنفسها رجل اشترى دارا او بنا فيها وغاب ثم ان البايع باعها من ان له ونقص الثاني بناء
الاول وبناء فيها ثم جاء الاول واستحقها ان بناء الثاني مالات مملوكة له ضمن المشتري الثاني فقيمة البناء
من الدار العامة والنقص للمشتري ان كان قابلا ويضمن ايضا قيمة النقص ان استهلكه والمشتري الثاني
ان يرفع ما بناه ان امكن رفعه وليس للمشتري الاول منع لانه ملك المشتري الثاني وان بناء الثاني ينقص
بناء الاول فله المشتري الاول ما بناه ولا يمكنه من رفعه لانه ليس بملكه فان زاد المشتري الثاني في ذلك اعطاه
الاول قيمة الزيادة ولا يعطيه اجر العامل لان الزيادة عينها مال منقول والعمل لا يتقوم الا بالعقد
ولم يوجد رجل باع ثوبين بغير ثمن وصنع للمشتري واجاز رب الثوب البيع حاز البيع لان البيع
قائم ولو قطع فطامه ثم اجاز لم يجر لان البيع قد بطل من جهة الاثر ان الغاصب فعل ذلك
ملكه رجل اشترى غلاما بياصحا فجاء انسان ولوعى ان الغلام كان له وانه اعتقه منذ سنة سائر
الدعي البينة على ما يدعي من الملك ومن العتق لانه اذا اقام البينة على الملك ثبت العتق باقراره وان لم يكن
له بينة فله ان يخلو للمشتري على دعواه الملك لان الدعوى قد صحت فيجوز البيه على المنكر رجل اشترى

عبدا

عبدان ثم اختلفا في العتق فكل واحد منهما بخنفة فقال البايع ان بعته الا بالف فهو حر وقال
المشتري ان اشترىته الا بحسنة فهو حر فالبيع لازم ولا يعتق العبد وان لم يشر ما اقربه اما
لزوم البيع فلان البايع قد اقر ان المشتري حث في بيته وان العبد قد عتق فلا يمكنه نقض البيع فيه
واما عدم عتق العبد فلان المشتري ينكر العتق واما لزوم الفسخ فمتدار ما اقربه فلانه انكر الزمان
امراة اشترت لولدها الصغير شاعا على ان لا يرجع عليه بالفسق جاز اسخانا لانه يصير بمنزلة
البتة والام اذا وهبت لولدها الصغير جاز رجل اشترى وجاجة خمس مهنات ولم يبيعها
حتى باضت الدجاجة خمس مهنات ان اشترانا خمس مهنات مهنات البايع البين باخذ للزهر
الدجاجة والبين ويدفع اليه الفرس ولا يلزمه الضدق لانه بمنزلة ما لو اشترى وجاجة وخمس مهنات
خمس مهنات مهنات وان استهلكها اخذ للمشتري الدجاجة بثلاثي خمس مهنات ان كانت قيمة الدجاجة
عشر مهنات لان الفرس ينقسم على قيمة الدجاجة وعلى الخمس مهنات التي استهلكها البايع ما اصاب خمس
مهنات سقط وهو ثلث خمس مهنات وما اصاب الدجاجة بقدر وهو السلتان وان اشترى خمس مهنات
بغير مهنات ولم يستهلكها يتصدق بالفضل لانه لو اشترى وجاجة وخمس مهنات خمس مهنات مهنات
لم يجر فنهنا صار مشتركا كذلك من وجه فتكن فيه نوع خبث وان استهلكها باخذ الدجاجة بثلاثي
خمس مهنات لما ذكرنا في الوجه الثاني من الوجه الاول رجل يبيع ثوب فقال وكلني فلان يبيع
وان لا انقصه من عشر ورام فطلبه منه ان قال بشعه ورام فباعه بشعه ان غلب على ظن المشتري
ان قال ذلك نروجا لا تحققا وسعه السراو بشعه لانه امر متعارف فباين التجار فكون الشراء
صحها على هذا التاويل وان لم يغلب على ظنه لا يبيع الشراء بشعه لان الشراء لا يقع صحها رجل
باع ارضا بكل حق مولها لا يدخل الذرع فيه والتمرا لانها لبا من حقوقها رجل قال لا تترك
هذا الثوب بعث من فقال المشتري اخذته بعشرة فذهب الثوب فملك في يده فطلبه قيمته ولو قال
البايع بعد ذلك لا انقصه من عشرين فذهب فطلبه عشر لانه رضى به لانه رجل اسلم الى رجل
عشر ورام في عشرة افترق حنطة وليست الدراهم عند فضل بيته ليخرج الدراهم فان لم يغب في قوله
عن عين المسلم اليه لا يبطل السلم وان غاب بطل لان فضل راس المال شرط في مجلس العقد وافتقرا
عن المجلس انما يحصل لغير انوارى اصدما عن عين صاحبه رجل امر رجلا وان يشتري له عبدا فلان بالوزن

فقطعت يد العبد ثم اشتراه لم يحز على الموكل ولو وكله بشراء عبد بغير عينة فاشترى عبدا قطعت يده
 جاز على الموكل لان في الفصل الاول تناول التوكيل بالشراء عبدا سليما بالاشارة اليه فصار كما
 لو تناوله بالتبعية وفي الفصل الثاني تناول عبدا مطلقا ومقطوع احد اليدين بتناوله اسم العبد
 رجل امر رجلا ان يجل ثوبا من منزله ليؤديه فجل ثوبا من اثنان جاز البيع لان الامر لما دس
 برمي فيه فبيعه ارض فكون بايعا برضاها رجل اكده على ان يزرع هذا الشرا ببيع هذا الكرم من
 ابيه فباع الكرم ولم يزرع ان كان الشرا بطلا لا شرا فابيع جاز لانه طابع فيه وان كان حراما شرا
 فابيع فاسد لانه مكن عليه رجل باع من ثوب ضبعة وللبيع اشجارا غصنا منها متدلية على هذه الصيغة
 فللمشترى ان يطالب بالبايع بتفريع هواه عن الغصان اشجارا وكذلك لو وزعها فيها غصان للوارث
 الآخر لانه قام مقام للورث وكان للورث ان يطالب بالتفريع فكذا هذا رجل باع كرمه وغرته حصص
 فباع احدهما بنصيب لم يحز لانه لو جاز كان له ان يطالب بغيره بالقيمة وفيه ضرر بالشرا وكذا اذا باع
 نصف زرع وهو بقل لم يحز ففوق عليه في كتاب الصلح وكذا اذا كان الزرع بين شركتين اشترى احدهما
 من صاحبه بنصيب لم يحز وكذا لو كان قطن ثابت بين شركتين باع احدهما بنصيب من شركته او من اجنبة
 لم يحز ولو كان القطن بين رتب الارض وبين الكاف ومعلوم بذكر بعد لم يحز ولو باع الاكار بنصيب
 من رتب الارض جاز لانه لا يحتاج الى القسمة في تسليمه فلا يضر احدهما وهذه المسائل من سائر
 بيع الفاسد فكونا ههنا على طريق التبعية وسياتي ما ينقل هذه في باب البيع المتاخر بعلامة
 الفاء وعلامة السين رجل اشترى ارضا وفيها زرع يحتاج الى القسمة في تسليمه والزرع بقل فذبح
 المشتري الى البائع مزارعه بالنصف قبل القبض لم يحز لانه يحز له الاجارة ولو اجر الدار للبيعة
 قبل القبض لم يحز فكونا ههنا المعنى في الكتاب وانما غير سديد لان الاجارة ههنا لا ينقد على الارض
 وانما ينقد على فعل البائع انما لم يحز لانه يصير كبيع الزرع قبل القبض رجل اشترى ارضا بذريعتها
 صاحبها ولم ينبت بعد لم يدخل في البيع ولو نبت لم يصير له قيمة هل يدخل في البيع قال الفقيه
 ابو الليث لا يدخل والصواب انه يدخل نقض عليه في شرح القدر وفي شرح الاسمان وعي
 رجل استقرض دراهم بدو وازعه ووضع المستقرض سلعة وقال للمقرض بعث بكل هذه السلعة
 بهذه الدراهم العشرة وقال المقرض اشترت ولم اليه وقال المستقرض بعثي ثمانين فباعها ما جاز

وان تقدم

وان تقدم الشرط بينهما لانها بيجان خاليان عن الشرط فذلت للسلمة على ان يبع الوفاء ببيع اقل
 يكن الوفاء مشروطا في البيع والاحوط ان يقول المستقرض كل مقاولته وشرط كان بيننا فقد تركتم ثم
 يبيع وهذا احسن رجل باع من ثوب ثمانين دراهم فاراد ان يبيع الدنانير مراحم للجوز لان
 الدنانير ليست ببيعها فلاحوز بيعها مراحم رجل دفع الى رجل عشرة دراهم يشترى بها ثوبا ثمانين
 فانفقها المدفوع اليه على نفسه واشترى له ثوبا بعشرة من عند الثوب المشتري دون الامر وهو المختار
 لان الوكالة بطلت بانفاق العشرة لانها تعينت في الوكالة رجل استام من رجل ثوبا بتسعة دراهم
 فقال رب الثوب ما تار بينه بده درهم كم ندمم شنيذ فقال الآخر رضيت فقال صاحب الثوب
 لا ابيع فله ذلك لان قوله بده درهم كم ندمم شنيذ ليس فيه دلالة على الجاب البيع ليعتق الآخر
 رضيت رجل اشترى دارا او بيتا في سكة فاراد ان يدفع فيها والجيران منعونه ان كان ذلك يضر
 جيرانه على الدوام فلم يمنع لقوله بده درهم ولا اضرار في الاسلام والاضرار ان لم يكن انطلافا لكنه اذا
 دام ينزل منزله الاكلاف متساو ما ان اقال احدهما للآخر بعث بعشرة وقال الآخر اشترت
 بتسعة وتغابضا ومضيا على ذلك كان بيعا تسعة لانه ينظر الى ثمنها كلاما فيحكم بذلك لكن في هذا
 حقيقة باقية من بعد لشراء الله قوم جمعوا المال ودفعوه الى رجل يدخل دار الحرب فيشتري به الاسار
 فدخل ينبغي له ان يعلم ويشتال بحال الاسرى فان اخبر انه اسير اشتراه ان كان حرا ينظر ان لم يتاوى
 الاسير في شرا واشترى ولهى الثمن من ذلك المال جاز ان اشتراه بمثل قيمته ان لو كان عبدا
 في مثل ذلك الموضع او زينة ما يتخاف الناس فيه وان استام فقال اشترى فاشتراه ضمن للارباب
 الاموال ما دفع في ثمنه لانه لما قال اشترى فاشتراه صار مشتريا للاسير لنفسه وصار الثمن وينا
 في ذمة الاسير فاذا دفع ثمنه صار موقفا مال الغير الا اذا قال بعد ما قال له الاسير اشترى
 اشترى لك حسنة لارباب الاموال وان كان الاسير رقيقا عبدا او امته فاشتراه صار موقفا لما
 اوى لارباب الاموال لان العبد والامة صار ملكا لاهل الحرب فاذا اشتراهما صار مشتريا لنفسه
 وموه بالثمن من مال الغير رجل اشترى اسيرا حرا من دار الحرب بدراهم واعطاهم دراهم ثوبا
 وسوقا او اشترى بوجوه فاعطاهم عودا مغشوشة جاز لان شراء الاثوار ليس شرا لا حقيقته
 يجب عليه السهم من الثمن لكنه تخلفه لهم باني طريق امكن فلم ذلك ولذا قالوا اذا اضطر المولى

اعطى جعل الاعوان فاعطاهم الزبوف والسوقه ونقص في الوزن جاز بدليل مسلم الاسير
عنه قال لجل اشترى بالف درهم فاشترى بالكثير لزمه الالف لانه تبرع بالفضل فرق بين هذا
وبين الموكل بالشر اذا اشترى بالكثير حيث لا يلزم الموكل شيء لان شراء الموكل شراء حقيقة والشراء
بالكثير من الف غير الشراء بالف فصار مخالفا لامر الموكل فوقع الشراء لنفسه اما شراء هذا المحل ليس
بشراء حقيقة وانما هو تخليص له وقد رضى بتخليصه بالف فبكره ذلك كمن امر رجلا ان يعرض من دونه
الفا ففضاه اكثر من الف ربح بالف كذا هذا وكذلك اذا قال له الاسير اشترى بالف درهم
فاشترى بالف دينار او عرض لزمه الالف رجل اشترى عبدا وحر في دار الحرب بالف درهم
باسر المحر واخرجهما الى دار الاسلام فسم الالف على قيمة الالف وعلى قيمة العبد وقيمة المحر ان لو كان
عبدا فاصاب قيمة العبد فالعبد له به وما اصاب قيمة المحر فهو على المحر لما قلنا بيع التزويج
عند س و م وعليه الفتوى لمكان العرف والعرف ربيع وهو التزويج وعليه الفتوى لمكان العرف
امراة اعطت بزر الفز امراة بالنصف فقام عليه حتى ادرك فالتفليق لصاحب البزر لانه صرته
ولها على صاحب البز قيمة الادراة واجوز ثمنها وكذا اذا وقع البقرة الى رجل ليعملها ويقيم عليها فمكن
الحادث من الولد والابن بينهما فالنساء وكله لصاحب البقر لانه غاوم ملكه وله على صاحب البقرة ثلث العلف
ولغيره الثلث وكذلك اذ وقع وجاجة الى انسان يستعملها ويكون بضعها بينهما رجل اشترى عبدا وحر
فقال ان يسلم وقال للمولى ان يعنى من المسلمين فقلت فبقي جاز له بيعه من الجوزى لانه غير مسلم نتيجة
فبيع يثبت في ارض رجل فدخلت في حجب رجل فانفق فيه الفخرج حتى غط ولا يمكن اخراجها الا بكسر
الحطب او الفرج نظر الى اكثر مما قيمة فبقال لصاحبه اذ قيمة الاخر ونكته وان باع الفرج مع الحطب
ضرب كل واحد منهما في ثمن بقيمة ملكه واجناس هذه ذكرنا في شرح كتاب الحيطان في باب
استحقاق الخابط بالجزع رجل له دفين فلاحق نون فاختلط وكل واحد منهما قيمته سبعان
وبضرب كل واحد منهما بقيمة سلعة مختلطة لان هذا انقضاء وخلها من غير صنع احدهما رجل اشترى
شاة بعشرة فاداه ان يوصى زبونا او سوتا او نهجه فللبايع ان لا يقبل لان الواجب عليه درهم
جيا و نكحوا في الزبوف والتهججه والسوقه فقال ابو نصر الزبوف درهم معشورته والتهججه
للمعشورة خارج السكة والسوقه صفر موهو بالفضه وقال الفقيه ابو جعفر الزبوف ما زيفه بين الحلال

حت بالضم الحبة ووزن كوب حبيبي
عابدين موهو وعا به جمع حكا

كما يقال

كما يقال بالفارسيه في عرفنا عطر في عيب السوقة فارسة معوية ومن سمى رجل اشترى عبدا وفضه
وقال له لا اناك من التجار صار ما فوينا في التجار ولو قال لرجل لا اناك عن طلاق امراني الا بغير كبر
في تطلبها حتى لو طلبها لا يبيع لانه لو راي بغير يتجر ولم يبيع بغير ما فوينا في التجار فكذا اذا اخبر
عن ذلك ولو راي رجلا يطلق امراته فلم يبيع لا يطلق امراته فكذا اذا اخبر عنه اذا سلم قطنا وما
في ثوب هديا جاز لان الفطن ليس حرج الثوب لان الثوب لم يبق قطنا ولو سلم شعرا في مخرج شعوان
كان لا ينقص ولا يبعوض شعرا جاز لانه لم يبق بينهما مجامع فاشبه الفطن مع الثوب وان كان ينقص
وبعوض شعرا لم يجر لبقاء المجامع رجل باع حشيشا في ارضه ان كان انبته بان يبق ارضه لينبت الحشيش
فثبت جاز لانه ملكه ولم يبق لاهد ولا لاية الاخذ بغير لاهد فصار كما لو اخذ سكة والنا في ما يمكن لئلا
بسطاها ما بغير حيلة فباها جاز وان ثبت بغيره لم يجر لانه مباح الا ترى ان لكل واحد من الناس
ان يافقه رجل اشترى عبدا فاعقته قبل التبعين او قبل جاز وليس للبائع ان يجسم الثمن لان الكتاب
يحمل الفسخ فترو في حق البائع نظرا له فلو نفذ المشتري الثمن نفذ الكتاب به لئلا وال مانع وما في الفرق
بينها وبين الاجارة والرهن في باب بيع العون المجاين ولو كان المبيع جارية فوطئها المشتري ان غلظ
وولدت ليس للبائع حق حبسها لانه لا يحوز بيعها فلا يحوز حبسها لاجل الثمن وان لم يعلق ولم تلد فللبائع
حبسها لانه يحوز بيعها ويحوز حبسها لاجل البيع ولومات البائع ان احدث البائع فيها بعد الوطئ حدثا
هلك من مال البائع ان المشتري وان صار قابضا بالوطئ لكن للبائع حق نقض قبضه فاذا احدث
نقضا فقد نقض حق المشتري وان لم يحدث حدثا هلك من مال المشتري لانه هلك في قبضه لان
البائع لم ينقص قبضه رجل اشترى عبدا للتجارة او اذ افا جوسا خرج العبد والدار عن كونها للتجارة
لانه لما اقبضا فقد قصد الغلة فبطل حكم التجارة رجل اشترى من رجل ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع
بدرهم فوجد تسعم ونصف اذرع تسعم وراهم ان شاء في قول له وهو المحتار لان الذراع وصف
وانما صار اسلا بالشرط وما زله على التسعم ولم يوجد في حقه شرط كامل وهو مقابل الدرهم بنصف
ذراع اشترى من رجل دابة وباعها راكبها فقال للبائع احملني معك فعطيت الدابة هلك من
مال المشتري لان ركوبه قبض منه رجل اشترى عبدا على ان يبيع ان اشترى على ان يبيع ولم يزد عليه
جاز الشراء لانه ليس له خصم حتى هذا الشرط فبطلت بيعتا رعان وان اشترى على ان يبيع من طلاق

رجل

لم يجز لان من اخضع بسخن هذا الشرط فطالبه رجل باع من ثمر شاة وقال له بعث منك هذا الشئ على ان احط
من غنمك كذا اجاز البيع فرق بين هذا وبين ما اذا قال بعث منك على ان اهب لك حيث لم يجز لان
الخط يلحق باصل العقد فيكون بيعا عا وراو المخطوط فيصير كأنه قال بعث منك كذا ومعوما وراو المخطوط
ولا كذلك البتة ولو قال على ان حططت منك او على ان وهبت لك جاز لان البتة قبل الوجوه لا يكون
صحة فتكون حطا لان الخط بيان انه بيعا عا وراو المخطوط ورجل باع ذراعا من طين هذا الارض ليجز
للمشترى جاز لانه باع مالا مملوكا معلوما رجل اشترى من رجل جارية فوطئها للمشترى قبل نقد الثمن
فمنها البايع فذلك مستند لا يجب على المشتري العفو بالانفاق وموالمختار لانه وطئ ملك نفسه والاعلم
باب بيع الجارية رجل اشترى عبدا فلم يقبضه حتى اعتقه وهو مملوك
نقد العتق وليس للبايع حصة لما قلنا في باب بيع النون الجارية والبيع العبد في قيمته عند لحيته وتم
كلاهما اذا اعتق الواهب العبد للرهون ومو معسر سعي العبد للراهن في قيمته ومن ساءل الاصل
رجل باع دابة او شيئا غايبه فقال البايع سلها البك وقال المشتري قبضتها لم يكن قبضا وان كان الدار قربة
كان قبضا لان في الوجه الاول لا يتصور قبضا حقيقة فلا يقام التخليص مقامه وفي الوجه الثاني يتصور
في مقام التخليص مقامه والفصل بينهما ان كان حال يقدر على اعلامها كانت قربة والا فلا يبعد وكذلك
البتة والصدقة رجل اشترى شاة الى سنة فتمتع البايع حتى مضت السنة فالاجل من السنة المستقلة
عند لحيته فرق بينهما بين هذا وبين ما اذا اشترى الى رمضان حيث يحال في قوله ومن ساءل
الاصل رجل اشترى من ثمر حنطة مكابله فالكيل على البايع لانه من ثمرات التسليم وصحتها
في دعاو المشتري على البايع ايضا وموالمختار لما كان العرف رجل اشترى حنطة فدفع البايع الفتح
اليه فقال خلبت بينك وبينها فهو قبض وان دفع الفتح ولم يعزل فذلك لا يكون تسليما لان في الوجه
الاول امر يقبض الحنطة وفي الوجه الثاني لم يامر اشترى حنطة في تسليمها جاز وعلى البايع تسليمها
بالدوس والتذرية وموالمختار لانه من التسليم وحسن هذه ذكرناه في كتاب النعم بالخصاص
رجل اشترى حنطة او ثيابا في جراب وفتح الجراب على البايع واخرجه على المشتري فكان العاقل
وكذلك لو اشترى الثمر على راس النخل فجزاه على المشتري وكذلك اذا اشترى الجوز فقلعه على المشتري
كان العاقل وجهه وزان الثمن على المشتري وكذلك اجرة الناقد وموالمختار لانه ان يوفيه بوزنه وجوده

فقد ابدل ما قلنا في باب بيع النون الجارية رجل اشترى صوفيا في فراش فابى البايع ان يقبضه ان كان في
فتمتع ضرر لا يجبر عليه وان لم يكن اجبر لكن مقدار ما ينظر اليه للمشتري قال ربيعة اجبر على فتي كل رجل اشترى
عبدا في منزل البايع فقال البايع للمشتري قد خلبت بينك وبينه فابى للمشتري منزل البايع لم يقبضه فوجوه
قد مات فهو مال للمشتري لان التسليم قد تحقق رجل اشترى بابا وقبضه بغير اذن البايع فله ان يخذله ويحرقه
لان حق الحبس كان ثابتا له فلا يبطل بغير اذنه فان قال البايع انا انزع المسار ليكون البايع
كما كان ان لم يكن في نزعه ضرر له فذلك وان كان فليس له ذلك وان هلك في يد البايع ضمن البايع قيمة المسار
وكذلك في الثوب اذا جسه البايع ضمن قيمة الصبيغ فيه رجل اشترى غلاما فلم يقبضه حتى وهبه لرجل اخر
فامر من اخيه بقبضه فقبضه جاز ولو اوجس فقبضه للشاخر لم يجز لان البتة والرهن لا يصح الا بعد التسليم وبعد
التسليم يصير قابضا فيقع البتة والرهن فان قيل بعد قبض المشتري ولا كذلك الاصل رجل اشترى غلاما فقبضه
ثم تقابلنا ثم ابراه البايع المشتري من الثمن جاز فان مات غلام في يد المشتري فلا شيء عليه لانه كان مضمونا بالمشتري
وقد بدوا منه فرق بين هذا وبين البايع الفاسد اذا قبضه المشتري ثم ابراه البايع من قيمته ثم مات الغلام
حيث ضمن قيمته لان الابرا من القيمة لم يصح لان القيمة انما تجب عند السالك لان حق المالك في الغلام
انما ينقل الى القيمة عند المصلاك لان حق المالك في الغلام انما ينقل الى القيمة عند المصلاك ولو قال المالك
عن الغلام براء لانه لم يبق الغلام مضمونا عليه فصار موصوعا رجل اشترى غلاما وقبضه ثم استخف
اشان بالفضاء وقبضه ثم اجاز البيع جاز لانه ما لم يرجع المشتري على البايع بالثمن البتة البيع الاول
وموالمختار ففعل الاجاز رجل اشترى من ثمر حنطة قبل ان يحصد مكابله جاز لان الحنطة موصوع
ولو اشترى ثمن تلك الحنطة قبل الدباسة لم يجز لان الثمن غير موجود بعد البيع ولو اشترى بعد الدباسة
قبل التذرية جاز لان الثمن موجود لانه يسمى ثوبا رجلا ان اشترى بعبدا وتواضعا على ان لا يحدما
رأسه وقوائم وجلده وللاخر بدنه ولم يذكر اذ لك البايع فالبعير كله لصاحب البدن لان البدن اصل
ولهذا يسمى البعير بدنه وان تواضعا على ان لا يحدما رأسه وقوائم وجلده وللاخر بدنه فهو بينهما نصفان
لان كل واحد منهما لا يحدما الا بحدما البايع وكل واحد منهما ليس باصل فكان البعير بينهما ولو اشترى النخلة
وتواضعا على ان لا يحدما النخلة وللاخر الرطب لما قلنا ولو اشترى سيفا على ان لا يحدما حليته وللاخر
فصله كان السيف للحلي بينهما نصفان لما قلنا وكذلك الحاتم مع الفص لان الفص يجمع الكل ولو اشترى يارضا

روبه اخضر الفصح

ووجه اخذ الفقيه ابو اليث وان باع نصف رقما بقي عندتم وعليه الفتوى ولا يرجع بنقصان ما باع لان ما بالبيع
 قطع للملك فيقطع احكامه فصار بمنى ما لو اشترى غلامين فقبضهما فباع احداهما وجدها عيبا رقا ما بقي ولا يرجع
 بنقصان ما باع بالاجماع كذا هذا عندتم رجل اسلم الى رجل في شيء فقبض المسلم فيه فوجده عيبا وحدث
 في يده عيبا فنهى عما وبه او بفعل اجنبى فعندلحج ان شاء المسلم اليه قبضه ويعود السلم وان شاء ولم يقبضه
 ولا شيء عليه لانه لو رجع بنقصان العيب كما قال محمد كان اعتبا صا من الجور وكون ربوا رجل اشترى طعاما
 فوجده عيبا فوض نصفه على البيع لزمه النصف عندتم وله ان يرد النصف الباقي لانه لو باع النصف كان
 الجواب عندتم هكذا فكذا اذا عرض النصف على البيع رجل باع وقال انا بئر من كل داء ولم يقل من كل عيب
 لم يبرأ لان الداء داخل في العيب وليس العيب اطلاقا في الداء رجل اشترى غلاما فوجده غير مختون ان كان
 صغيرا ليس ان يرد لانه ليس عيب في الصغير وان كان بالغاً ان كان مولدا له ان يرد لانه عيب فيه وان
 كان غير مولد ليس له ان يرد رجل اشترى جارية فرأى بها عيبا فقال للبائع ابطلت البيع ان كان قبل القبض
 انتقض البيع قبل البائع اولا وان كان بعد القبض لا ينتقص ما لم يقبل البائع لان قبل القبض ينقرو
 المشتري بالفتح وبعد لا ينقرو رجل اشترى جارية فقبضها فابقت ثم علم بعيبها لم يكن له ان يرجع على
 بشئ ما امت حية لان حتى الرد لم يثبت الا ترى ان البائع اذا قال انا اقبلها كذلك جاز وان ما نصح
 بنقصان العيب لان حق الرد قد فات فتعين حقه في الرجوع للمشتري الثاني اذا اذاعى بالمبيع عيبا وانكر
 البائع الثاني فاقام المشتري الثاني البيعة وردد عليه فلم ان يرد على بايعه لانه صار ملكا شرعا رجل اشترى
 جارية فوجدها عيبا فدأواها من ذلك العيب بطل حقه في الرد لان الدأوة دليل الرضا به وان دأواها
 من عيب آخر قد برأ اليه منه فله ان يرد بالعيب الذي لم يبرأ اليه منه لانه لم يرض بذلك العيب رجل اشترى
 امتين فلم يقبضهما حتى وجدها عيبا فقبض احداهما ان قبض العيبة لزمته لانه رضى بالمعيبة
 والاخرى لا عيب بها وان قبض غير للعيبه لم ان يرد بها اما المعيبة فلانه لم يرض بها واما غير المعيبة فلانه
 لا يملك تفريق الصفقة فان باع التي قبضها وبى التي لا عيب بها او لم يقبضها لكنه اعتقها لزمته الاخرى
 لانها لو لم يلزم له الى تفريق الصفقة على البائع رجل اشترى امته نضع فوجدها فامرنا لترضع حبيبا
 لا يكون هذا رضا لان بالارضاع استخدام والاستخدام لا يكون رضا ولو طلب من لبسها فاكلها او باع فهو رضا
 لان اللبس هو رضا وقد استوفاه فكون دليل الرضا بالعيب ولو حوّل سوف شاة فهو رضا لانه هو رضا

ولو جلب من لهما فهو رهننا ما بيناه ولو اخذ من فرق الدابة فليس رهننا لانه وان كان جردا منها لكانت ليس
بحر و مقصور والعقود والخضى عيب يرد بها رجل اشترى عبدا على انه فاقا سوخص فلم رده لانه
عيب وعلى عكس لا يرد لانه شرط العيب فليس سليما رجل غصب عبدا فابى منه ان يرجع الى مولاه فليس عيب
لانه لم يات من المولى والعيب هو الا بقاء من المولى وان لم يرجع الى مولاه ان كان لا يعرف من المولى
فليس عيب لانه مثال وان كان يعرف فهو عيب لانه ابى رجل اشترى عبدا فاقب ثم وجده عيبا فلم ان يتقن
الاجاز و يرد على البائع فرق بينه وبين الرهن وموان الاجاز يتقن بالا عذار وهذا عذر الرهن
لا يتقن بعذر للتقار فان او للتقار ان اذا عقد السلم ان سارا مبيلا او اكثر قبل القبض ثم قبض جاز
مالم يتقن لانه وجد القبض قبل الاقرار وان شرط فلو نام او نام احدما ان كانا جالسين فليس هذا بانزاع
لانه لا يمكن التفرغ عنه وان كانا مضطجعين فهو اقرار لان يمكن التفرغ عنه رجل له على ثوب ثوبه رهن فسلم اليه
تلك الثوبه وعثره وتاثيره كتحطه فاسلم ناسية الكل اما في حصته الدرام فظالم واما في حصته الدنانير
فلان حصته الدنانير من الكرميهول وهذا قول له في خاصه رجل باع دارا بكل حق سواها وفيها رهن
مالم تدخل الرهن ولا انها لانه ليست من حقوق الدار خلافا اذا باع متبعية فيها رهن بكل حق سواها
تبطل الرهن وانها لان الرهن من حقوق المتبعية لانه من عمارتها وصلاتها وفي الدار من عمارتها وكذا اشترى
حائوتا فالاقفال والالواح هل تدخل في البيع ام لا اما الاقفال فلا تدخل لانها غير ملحقة بالباب خلافا
للفتح واما الالواح فقد ذكرنا في باب بيع النون الجارين انها تدخل وهو المختار وكذا كبر الحاد
لانه مركب خلافا كبر الصابغ حيث لا تدخل لانه غير مركب ورتق الحاد الذي ينتج فيه لا تدخل وكذا قدر
العصار لانها ليست بمركبة ولا من حقوق الحانوت ومقالة السومقين لا تدخل تحت البيع سواء كانت مقلاة
صديدا وخاس وان كانت في البسا لانها يجعل في البسا للمعلى فلم يكن من الدار رجل اشترى عبدا بكرهه
ثم سلم اليه كرا ولم ينظم له وصدره البائع انه كره ثم باعه قبل ان يكتم له جاز لانه عن وليس ببيع فلم يكن كميلا
شرطا لجاز البيع فاصيب العبد اذا مضى عليه بغيره عند الاباق ثم عاد فلم ان يبيع مراحمه على القيمة التي عن
لان ما انقضاء انعقد البيع بينهما الا انه يقول قام على بلدا لانه ما اشترى حقيقة وكذا لو اشترى عبدا اخر
وفضنه فابى نفسه عليه بالقيمة للبائع لما قلنا وكذا رجل اشترى دارا فاسدا وقد صامه البائع جدا فخر
الدار خابا يكون استهلاكها منه البائع فتمت الدار يوم القبض فليشفع ان ياخذ بتلك القيمة لانه انعقد البيع بها

بالقيمة

بالقيمة رجل قال لا اشترى عبدا هذا بالف رسم فقال الا فموت لا يكون حرا لان قوله موت لم يرد
لا يجابه ولم يثبت الملك فلا يعتق ولو قال فموت عتق العبد وعليه الف لان قوله فموت جاز لا جاز بشرط
الملك فثبت العتق فيجعله الف رسم رجل ساءم رجلا فخرج يشترى له فقال ارسم فخرج اليه فوقع من يده
على اقداح فانكرت فلا ضمان عليه في القدر المدفوع اليه ويضمن ساير الاقداح لان القدر المدفوع اليه امانة
في يده وسائر الاقداح انكرت بفعله فيضمن رجل ساءم رجلا بثوب فقال البائع ابيعهم خمسة عشر وقال
المشترى لا اخذه الا بعشرة فان كان الثوب في يد المشتري حين ساءمه فبذرهت فهو خمسة عشر لانه في يده
حين مضى وان كان في يد البائع فدفعه اليه فهو عشرة لان البائع رضى بذلك القدر من الثمن حين دفع اليه
وباقى ايضا في باب بيع الوالدين رجل اشترى جارية وعليها ثيابا التي ثباغ في ثيابها وظلت الثياب
تحت البيع حكم العرف لكن الداخل في البيع اي ثياب فاذ خلت هل يكون لها حصنة من الثمن فيقول بدخل
تحت البيع ثيابا فان شاء البائع اعطى الذي عليها وان شاء اعطى غيره ذلك لان الدخول حكم العرف والدخول
حكم العرف لسوق ثيابها ولا يثبت لها حصنة من الثمن حتى لو اشترى ثوب منها او وجد المشتري باعها لم يكن
له ان يرد وان يرجع على البائع لانها لم تدخل تحت البيع لكونها حصنة من الثمن الا ان البائع صار ملكا للبيع
عرضا حتى لو وجد الحاربه عيبا ردها لان هذا ليس ببيع فمتنع رده الحاربه بالعيب اليه اشار في الكتاب
حيث قال بان ذلك لم يدخل في البيع وله ان يرد هذا في ثياب الحاربه فذلك في يده عنه الحار واكافه على
ما مر في باب بيع النون الجارين اشترى عبدا ثم انتهى به الى دفتر مطبخ فقبل المشتري ومضى على ذلك جاز
استحسانا وان كان المطبخ متفانا وكذا ذلك الدمان لانه لا اعزل المطبخ كان هذا منه اجابا فاذا قبل
المشتري ثم البيع وان اشترى عشرة شاة من مائة شاة فالبيع باطل كذا ذكر في الكتاب ويجب ان يكون له ثوب
فيها او اعزل البائع عشرة منها ان قبلها المشتري ومضى على ذلك انه يجوز والبطلان وان لم يعزل
ولم يقبل المشتري لم يجز فاذا الكل واحد رجل اشترى عبدا ولم يتقن الثمن ولم يبيعه اولم يعزله
ولم يقبل المشتري لم يجز ايضا بعقده حتى كانت له او رهنه فاذا الكل واحد رجل اشترى عبدا ولم يتقن
الثمن ولم يعقده حتى كانت له او رهنه او ارجه فللبائع ان يبطل ذلك كله لان هذه التصرفات يحكمه السلطان
فكان للبائع ولاية الابطال بالرفع الى القاضي وان لم يبطل القاضي حتى نود المشتري الثمن جازت الكتاب
وبطل الرهن والاجاز ولان الكتابية يجوز فيها جرد العتق والاجاز والرهن لا يجوز فيها لا يجوز البيع رجل

رجل اشترى جارية فاعقني ما في بطنها فولدت بعد العتق بيوم ثم مات الولد والام ففعل المشتري حصته الولد
من الثمن لانه صار قابضا للولد بالعق ولواشترى ارضا وفي الارض شجر خلط او عصب او حطب ثابت
او رباحين او يقول ولم يذكر ما فيها فهي للبائع لان هذه الخلقة مما يقطع فاشبه الثمر والتمر للبائع ما لم ينزطر
المبتاع وشجر خلط للمشتري لان هذا الشجر ليس بثمر والشجر يدخل في البيع من غير ذكره وكذلك على هذا كل
ما لم يقطع اصله حتى كان شجرا فهو للمشتري بمنزلة الشجر اصله الا ان كان البائع لانه بمنزلة الثمر
لانه يقطع كذلك رجل اشترى امته من انسان وما في بطنها لا تفر فاجاز الآثر البيع جاز ولا يكون لصاحب الولد
اما الجواز فلانه ما استثنى ما في البطن واما الولد فهو له لان الولد في حالة الاجتنان ليس بحال متقوم
لكون له حصته من الثمن هكذا اذا اجاز وان لم يجز لا يجوز لان الولد صار كالمتبسط ولو لم يجز حتى ولدت
ثم اجاز ان ولدت في يد المشتري لانه حصته له من الثمن وان ولدت في يد البائع فلم حصته من الثمن لان الولد
الحادث بعد القبض له حصته من الثمن والولد الحادث قبل القبض له حصته من الثمن رجل اشترى ثيابة
ثم ان البائع امر رجلا بذبحها ان علم الذراع بالبيع فللمشتري ان يضمن الذراع لانه لو ضمنه لارجع به على الامر
ولا يصير الامر كأنه هو الذي ذبح وان لم يعلم به ليس له ان يضمن الذراع لانه لو ضمنه رجع به على الامر فيصير
كأن الامر هو الذي ذبح رجل اشترى من رجل امته فادفعها للبائع رجلا او ابوا قبل قبض المشتري ليس له
ان يضمنه لانه لو ضمنه رجع به على البائع فيصير كأن البائع هو الذي قبضها ولو اعارها منه او وجهها لم كانت
في يده فللمشتري ان يجزي البيع ويضمنه فتمتها لانه لو ضمنه لارجع به على البائع رجل اشترى دفترا في خاتم يد يدار
فدفع البائع اليه الخاتم فملك في يده ان امكن نزوع العنق حين سلمه من غير ضرر فاعلم من العنق لا غير
لان تسليمه قد صح فبنا كذا الثمن ومضى الخاتم امين وان لم يمكن نزعه الا بضرر لم يضمن شيئا لان التضمين
لم يصح رجل قال لاخر بعثت منك هذه الامة بالف درهم فلم يقبل المشتري حتى قطع رجل يدها فدفع ارضا
الي البائع او لم يدفع فقال المشتري قبلت لم يجز لانه لو جاز دخل الارض تحت البيع اهلا والايام لم يبنوا له
فسا وهذا بمنزلة ما لو باع عصبيرا فلم يقبل المشتري حتى تخم ثم قبل لم يجز وكذلك لو ولدت الحارث
ثم قبل المشتري لم يجز وكذلك لو باع عبيدين فلم يقبل المشتري حتى قتل احدهما فقبض الغنمة ثم قبل المشتري
لم يجز والمعنى في ما قلنا رجل باع عرضا بدرهم وسلم العرض ولم يقبض الدرهم حتى صارت لا ينفق
ان كانت لا ينفق في جميع البلاد فسد البيع لملك الثمن وان كانت لا ينفق في بعض البلاد وينفق

في بعضها

في بعضها لا ينفذ لانه لم يملك الثمن بل تعيب فيجب للبائع ان يثاء اخذ مثل الغنم الذي وقع عليه البيع وان ثاء
يتمه وناير رجل اشترى ثوبا فاذا صغر فادفعه فقال له البائع اراه الخياط فان قطعته والارض
فادفعه الخياط فاذا صغر فادفعه فقال له البائع اراه الخياط فان قطعته والارض
والارض على ففعل فلم ينفق ليس له ان يرد لان الاول ليس برضا للبيع والثاني رضا رجل ارجع رجلا
فصلا فاذا دخل في بيته فمظلم فلم يقدر على اخراجه الا بفتح الباب فلم ان يعطى قيمة الفصيل يوم صار حال
لا يستطيع الخروج فيملكه بيمينه دفعا للضرر عن نفسه وان ثاء وفتح الباب وروا الفصيل كذا ذكره هنا وما يرد
اذا كانت قيمة الفصيل اقل من قيمة ما يندم من البيت باخرجه اما اذا كانت قيمة الفصيل اقل من قيمة
ما يندم من البيت باخرجه اما اذا كانت قيمة الفصيل اكثر من ذلك فمفع للوضع الباب واخرجه وانه
صاحب الفصيل نقصان ما اهدم ليكون الجواب مطابقا لما ذكرنا من الجواب في باب السوم الخاين وفي شرح كتاب
الخبطان هذا اذا دخل الموضع الفصيل في بيته ولو استعار الموضع بنا وله دخل الفصيل فيعطي قيمته وباتي للمسئله
نحالا قال امكن رد الفصيل اخرجه والا نحو وجعله قطعاً قطعاً لانه لا يمكن رد الفصيل ان يرد من باب البيت
لانه ملكه لا يرضى به فتعين وان كان مكان الفصيل جاراً ومغل ان كان الباب كسراً فذلك وان كان صغيراً فلم
ان يفتح الباب ويغرم مقدار ما افسد منه وهذا نوع استحسان لانه لو لم يفعل ذلك تضر صاحب الجار او
البطل وجاجة ابتلعت لولو الانسان فاما اكثر فقيمة يوجب صاحبها بملك حال صاحبه بالقيمة ان اراد رجل
اشترى ذاب الصراغين بعد عرض ان وجد فيه ذهب او فضة جاز لانه ظاهر انه اشترى الذهب والفضة بالعرض
وان لم يجد لم يجز لانه اشترى الذهب والفضة وليسا ثم **باب بيع الوار**
المجاين رجل قال لاخر بك هذا الذئب فقال بعشر فافض وذهبت لزمته عشر لانه رضى بها ولما
ولو قال البائع هو بعشر فقال المشتري لا اريد بعشرين فذهب ثم جاد واحد ورضي به فهو بعشر
باب بيع السجين المجاين رجل اشترى مصراعى باب وقبض احداهما
بافض البائع ثم مضى بقبض الاخر فوجد قد سرق هلك على ملك البائع لانه هلك في يده وله ان يرد عليه
ما اخذ لانه صار معيبا فلو انه حين قبض احداهما عيبه وباتي للمسئله على حالها هلك على المشتري
لانه لما عيبه المشتري اثر ذلك في عينه لا خوف فصار قابضا وكذلك في الخنثى والغليى رجل اراد
ان يبيع سلعة معيبة وهو يعلم بذلك يجب عليه ان يبينها كيلا يكون غاراً حتى قال بعض متأخرينا منق وروى
شها وروى ولا يافزبه

وجعل قال لاخر اشترى هذا الثوب عشرة دراهم واشتراه فاخذ عشرة اخبى بذلك وقال له خذ درهما فاخذ
الوكيل واخذ للوكيل الثوب ثم اقرقا كان الثوب للوكيل لان الشراء وان وقع للوكيل لانه خالف الا انه انعقد
شراء لفر بالتعاطي استغنى من رجل عشرة دراهم لم يكن لان فيه ربوا والحيلة في ذلك لتزبيح المقرض ثوبا
بساوي عشرة باكثر منها ثم سبيع المستغنى الثوب من البائع بالعرض التي استغنى منه فبها المستغنى
من عشرة ووصل الى المشتري عشرة فذلك المسئلة على ان النحر من الربوا بالحيلة جاز رجل اشترى ارضا
وبني فيها مسجدا ثم وجد بها عيبا لم ان يرجع كحضرة العيب في قول له لان عند البائع ملكا اذا عثر عليه
بمنزلة الوقف ولو وقف يرجع كحضرة العيب لانه بمنزلة الاغنيان رجل باع ثوبا من رجل بعشرة دراهم ثم
الى اجل معلوم فلما حبل الاجل جاء المشتري بتسعة دراهم صحاح وقال هذا بتلك عشرة لم يكن لان فيه ربوا والحيلة
في ذلك ان يدفع هذه التسعة وقلنا رجل اشترى ثوبا خفا به خرق على ان يجوز البائع جاز للتعامل وكذلك
اذا اشترى ثوبا خلفا من الخلفاء على ان يخرجه ويرفعه جاز لما ذكرنا ولو اشترى من كراشي ثوبا على ان يقطع
منه فصا ويحيطه لم يكن لعدم التعامل رجل دفع ثوبا باع له حمارا وكذا اذا دفع حمارا وباع له حمارا
سواء كان فرق بين سدا وبين ما اذا دفع خنزيرا وباع له حمارا لان الحمار لا يملك للرجوع والحمار متفق به
لان بطبيعة السنانير لانه طاهر وحكم الخنزير غير مستغنى به لانه نجس العيب وفرق بين الحمار والكلب
للمرجوعين ولم للينة لان لم للينة ليس مستغنى به لاجتمعة اطعام السنانير ولا غني لان اطعام السنانير
نوع انتفاع وقد قال عم لا تستغفوا من للينة بشي خلاف حكم للمرجوعين وسبع طم السبع باقية
في باب بيع العباي الفاسدة رجل باع ارضا وقرطبة فاريتها سبت ولم يذكرها فخلت
عمودها في البيع ولا يدخل البابت على وجه الارض لان العود ينبت منها مرة اخرى فان شجرة واقعا
البابت على الارض فانه يقطع فان شجرة الثمن رجل اشترى دهننا فضبه في انا وعينه نصفي على ذلك العام
ثم فتح راس الاناء وكان راسه مشدودا مثل حب الادهن فيه فوجد فيها حبة منتهى وقوى انها كانت كانت
عند البائع وانكر البائع ذلك فاقول قوله مع عينه لانه ينكر العيب وقت البيع رجل اشترى حطبا في قرية
من رجل شرا صحاحا وقال موصولا بالشراء احمله الى منزلي لا يفسد البيع لانه ليس بشرط في العقد وانما هو
ظلم مبتدأ فان شاء البائع حمل وان شاء لم يحمل رجل باع غنبا جزافا فقطع على المشتري وكذلك
كل شيء باعه مجازفة مثل الثوم والجزر والبصل في الارض اذا اخطى سبه وبين المشتري لان الفلح

لو وجب

لو وجب على البائع انا جلف او جيب الكيل والوزن ولم يحاسب عليه في بيع الحماز ثم وصل ثوب خبار الروبة
باق ذلك في بار خبار والنون رجل اراد ان يبيع شاة فاشترى ثوبا فاشترى ثوبا فاشترى ثوبا فاشترى ثوبا
واشتراه جاز لكن يكن له ان يزيد على ذلك حتى يباهي مرة ثانية لانه استيام على سوم اخيه
منه منه رجل قال اشترت هذا منك بالعين فقال الاخر بعته منك بالف جاز البيع بالف لانه امكن
تضيجه بان يحمل كان البائع قال بعته منك بالف بن ثم قال حطت على الفنا رجل اشترى ثوبا
بعشرة فوجد به عيبا لا يحلب ان كان مثلهما يشترى للحلب له ان يروه لان للعرف عرفا كالمشروط فظا
وان كان مثلهما يشترى للحلم فليس له ان يروه رجل اشترى ثوبا بخمسة دراهم وموبى ان عشرة
فوجد به عيبا بنصفه خمسة مروج بدرهمين ونصف رجل اشترى ثوبا بدرهمين وموبى ان خمسة
فوجد به عيبا بنصفه درهمين ونصف يرجع عليه بدرهم لانه نقض نصف البيع بنصف الثمن
رجل اشترى في مصر وقرطبط على البائع فنقله الى منزل المشتري ولو هلك في الطريق هلك من مال
البائع لانه مشروط عرفا فصار كالمشروط لفظا فصار كالمشروط ان يوفيه في منزله رجل اشترى خسا لم يعلم
البائع بذلك جاز فان علم به كان له الرد لان الخجاسة عيب لا يمنع عن اداء الصلوة فيه كذا ذكره ههنا تأويله
اذا كان ثوبا ينقض بالفضل على ما مر في باب بيع العين الجارية بيع الشئبة بالثمن وهي التي الغالب عليها
الصفر وهي نوع من الخاسر كذا ذكره ههنا وفي عرفنا لا يجوز لانه يزيل الفضه ولذا وجب الرد في
المان ورم منها رجل اشترى دجاجة فباعتها فباعت عند ثلثين بفضه فباع البعوض بدرهم واراد
ان يبيع الدجاجة مراحم على الثمن الذي اشترى ان اتفق عليها مقدار الثمن جاز لانه يقابل ثمن البعوض
ما اتفق وان لم يتفق لم يكن رجل باع اقواما فمات وله عليهم ديون ولا وارث له معترف فاخذ السلطان
ديونهم ثم ظهر له وارث لا يبرأ الغرماء وعليهم ان يؤدوا ديونهم ثانيا لانه ظاهر ان السلطان اخذ
مالهم له ولاية اخذ رجل اشترى بردونا وخضاه بعد القبض وذلك لا يفسد ثمنه وجد به عيبا فله
ان يروه لان ذلك ليس بعيب رجل قال لا اقر بعته منك هذا الثوب على انه فوفاة الحنة خسر
وسداه فظل جاز لان السداه تبع للحمدة لان الثوب للحمدة دون السداه اشترى جارية على انها تحضر
فوجد بها لا تحض ان نصادها على انها لا تحض بسبب الالباس فله ان يروه لانه عيب لانه اشترى بالجلد
والالبسة لا تحبل لان الولد يتعذى بدم الحيض في رحم الام رجل اشترى اخف وفيه خرق في لا يفسد البيع

وكذلك الكثرى التي التي لانه متفح به لان الدواب تأكله زرع بين اثنين باع احدهما بفسيدته قبل ان يدرك
لم يحز لما قلنا في باب بيع الفول الحارين فلو لم يفسح حتى يذوق الزرع لا يفسح لان للنازع زال وبطل من ماله
هذه كثير من الساييل رجل اشترى تركته لا يحسن التركيبة والمشتري كان يعلم بذلك الا انه كان لا يعلم انه عيب
في الجارية عند التجار فقبضها ثم علم بذلك ان كان هذا عيبا بينا لا يخفى على الناس كونه عيبا له ان يرد
لانه لم يرض به ويعلم عهده هذه كثير من الساييل رجل اشترى ارضا فيها اشجار تقطع في كل ثلث سنين
ان كانت تقطع من الاصل يخل الاشجار في البيع لانهما شجرة وان كانت تقطع من وجه الارض لا يدخل في
البيع لانهما بمنزلة الثمر اشترى سماد اياها فاكله ثم اقر البائع ان الفان كانت وقعت فيه وماتت
فلم ان يرجع بنقصان العيب على البائع عند س وم وعليه العتوى بمنزلة ما لو اشترى طعاما باكله
ثم وجد به عيبا رجع بنقصان العيب خذما دار لوجله وله امرأة بينهما ابني صغير فقال للمرأة اشترى
مك هذه الدار لابني بآله وقال الاب بعثها جاز لان الاب لما اجاب ففقد لفن في الشرا فلو كانت
الدار مشتركة بين الاب والابن ففقدت للمرأة لما اشترى منكما هذه الدار لابني بآله فقال بعثا
جاز لان الصفقة واحدة فلا يجوز ان يجوز الصفقة دون النصف فكان الاب لهما الشرا الصفقة
جميعا رجل له على الفريدين من ثمن متاع باعه فطالبه به فقال للديون ليس جدي الآن فنتا زعنا فقال
الطالب لعقب فاعطاه كل شهر عترة فله ان ياخذ جميع الدين في الحال لانه ليس بناجيل رجل اشترى
سائونا رطباً ثم تناسا البيع فيه وقد جف ونقص فبقي على المشتري ثمن لان كل للبيع بان شجرة
بين قوم باع احدهم نصيبه مشاعا والاشجار قد انتهت حتى لا يضرها القطع جاز الشرا لانه ليس للثمن
ضرر رجل اشترى اوراق التوت ان اشترى اياها على ان ياخذها من ساعته جاز ان اشترى اياها على ان ياخذها
نشا فشا لم يحز لانه يزود فبطلت للبيع فبقي وان اشترى اياها على ان ياخذها مطلقا ولم يشترط شا ان اضرها
في اليوم جاز وان لم ياخذ حتى يفسد اليوم فسد لانه زود فبطلت على الخبز منها والحلقة في ذلك ان يشترى
الشجرة باسرها فبطلت الاوراق ثم يبيع الشجرة من باعها رجل اشترى شجرة بعروها ففقدت من عودها اشجار
ان كانت الاشجار في مال لو قطعت الشجرة ببيت صارت مبيعة والا فلا لانه اذا كانت كذلك كانت ثابتة
من هذه الشجرة فكانت مبيعة رجل اشترى شجرة فقطعت فوجد بها لاجل الا لخطب يرجع بنقصان
العيب لانه تعذر الرق الا ان يرضى البائع بانزله مقطوعه رجل قال لا اشترى منك هذا البان ريم

فقال الاب

فقال لا اشترى منك هذا البان ريم
ان كان كل نوع بعينه في جاز وان كان بعض الانواع نجا والبعض مدركا مثل الخوخ والكثري لم يحز لان
المجوز مدركا والبعض مدركا رجل اشترى طيرا في بيت ياب مغلق فامر بقبضه فلم يقبض حتى انفتح
الباب بهبوب الريح فطار الطير لا يبيع التسليم وان فتح المشتري الباب فطار صرح التسليم لانه امكنه
القبض بان يحال في الفتح فاذا لم يفعل كان الفوات بتقصير منه وسباني فام هذه في مسئلة العرس رجل
اشترى ثوبا فامر البائع بقبضه فلم يقبضه حتى اخذه انسان ان كان حين امن البائع بقبضه امكنه
قبضه من غير قيام صرح التسليم وان كان لا يمكنه الا بالقيام لا يبيع التسليم لان في الوجه الاول امكنه القبض
حقبة بمذبه اليه فاقبضه التمكن من ماله وفي الوجه الثاني لم يمكنه رجل اشترى فرسا والبائع مملك بغناه
فامر المشتري بقبضه فقبضه والبائع مملك بغناه ففزع الفرس من على المشتري لانه صرح التسليم لان
تسليم الفرس هكذا يكون رجل اشترى فرسا في خطبي فقال له البائع سلمه البك ففتح المشتري الباب
فذهب الفرس ان امكنه اخذه بيد من غير اعانه احد صرح التسليم وموتوا بدل مسئلة الطير الذي ذكرنا
من قبل وان لم يمكنه اخذ الا باعانه فبقي لا يبيع التسليم لانه لم يمكنه القبض رجل قال لا اشترى منك هذا الثوب
بعثرة فقال بعث فقال المشتري لا اريد له فلو كان الشرا لم يتم ولو قال اشترى منك بعثرة فقال
اخر بعث فقال المشتري لا اريد ليس له ذلك لان الشرا قد تم وكذلك لو قال المشتري رشت هذا
بعثرة فقال لا اشترى منك فقال المشتري لا اريد رجل باع جارية بزييب وغيره بعينها ثم ان البائع
وجد الثمن فاسدا بعث الجارية على قيمة الزيب والثمن ولا عيب فاما اصحاب الثمن من الجارية ربح
واستروا الثمن لان الجارية انعمت عليها على قدر ثمنها وما هو بجان رجل اشترى منبقة مع غلاتها
ثم وجد بها عيبا فارلورقها ليس له ذلك لانه لا يخلو اما ان يجمع الغلات او تركها فان جمع امتنع الرق
لانه رخصا بالعيب وان يرد فبطلت وازداد العيب رجل كتب الى رجل بان بعث عبدك هذا
ممن فوصل الكتاب اليه فكتب اليه بعث منك عبدي هذا لم ينعقد لان البيع انما ينعقد بركنين ولم
يوجد وان كتب اشترى منك عبدك هذا بكذا فكتب اليه رب العبد بعث منك كان بيعا لوجود الركنين
رجل جاء الى قصاب وقال كم تعطيني هذا اللحم بدرهم فقال منون فقال زن منون فوزنها ووضعت في الحمار
واخذ الدرهم ولم يفعل بعث ولا قال المشتري قبلت وتفرقا على ذلك هذا بيع لانه انعقد البيع بينهما معقضي ذلك

ساقا عليه

لان الوزن بعد البيع يكون رجل يبيع عند بضائع للناس باها لم وسلم الاغان من ماله الى ارباب البضائع
على ان تصرف انا بها لافضلها الى نفسه فافلس المشتري قبل ان يقبض الاغان منه فنوى ما عليه فلم ان يتردد
من اصحاب البضائع ما اعطاهم الله انا اعطاهم بشرط السلامة ولم يسكن فلم يكن راضيا بالاعطاء ورجل باع
تقدم الى رجل يبيع فقال ارفع هذه القارورة فارأى فقال نعم فرفعها فسقطت من يده وانكسرت لم يضر
لانه لم يخذلها على سوم الشرا لان الثمن غير مستحق وان قال بكم هذه فقال بكذا فقال اخذها فارأى فقال نعم
فاخذها فسقطت من يده فانكسرت وانكسرت وقع عليه من الاقداح ضمن ما وقعت عليه من الاقداح ان
الوجهين لانه انكسرت بعلمه هذا السوم واخذها باذن صاحبها واما اذا اخذها بغير اذن صاحبها فموت
من يده فانكسرت ضمن في الوجهين لانه اخذها بغير اذن صاحبها فبعض بالخذل رجل باع ارضا بشرها جاز
وان لم يبين قدره لانه تبع للارض والارض معلومة رجل باع من ثوب ثوبا بدرهم جاز قدره اليه المشتري
فأراه البائع رجلا فوجد قليل بنهرجه فاستبدلها فارأى ان يضرها في شري الكواج فلم يوافق منه فبطل
كلها بنهرجه ان اقر البائع انها جاز لم يرد لانه ناقض الا اذا صدقه المشتري وان لم يقرر لانه لم يضر
رجل اشترى ثوبا وفتحه فلم يرض به بعد اربعة فروع على البائع فلم يقبل البائع ومع هذا استعمله لانه
ثم امتنع من القبول وروى الثمن فلم ذلك لانه لم يقبل لم يفسخ البيع واستعماله من بعد لا يبدل حال القبول
رجل اشترى كفتا لميت فوجد به عيبا لا يبرح لا يرجع بنقصان العيب وانما لم يرد لانه لم يقبل
وانما امتنع الرجوع بالنقصان لان الرد ممكن بان ياكل السبع للميت فيعود الكفن الى ملكه فمكتم رده
ان لم يحدث به عيب لفر وان حدث الآن يرجع بنقصان العيب ولهذا قالوا اذا اشترى ارضا وبني
فيها مسجدا ثم وجد بها عيبا لا يرجع بنقصان العيب على قول من يقول يعود المسجد الى ملك المشتري اذا
خرب وخلف لا يخذل في مسئلة المسجد شجرة جوز اصلها واحد ولها فروعان باع صاحبها ارضا جاز ان
يبني موضع القطع منه ولا يضر في قطع لانه بيع استجمع شرايط جواز رجل باع من ثوب جارية فقال برئت
من كل عيب عينا فاذا هي عوراء لا يبرأ ولو قال برئت اليك من كل عيب بيدك وبذها مقطوع يبرأ
لانه عيب في اليد وان قال من كل عيب بها بؤى من جميع لان العيب عيب بها ورجل باع حيا في بيت
لا يمكن اخراجه الا بقطع الباب امر البائع بتسليمه خارج البيت لان التسليم واجب عليه ورجل قال لا تفر
بعت منك هذا الشيء بكذا فقال لا اشترى فلم يسمع البائع قوله لم ينعقد البيع وان سمع وهو يقول ما سمع

وليس في قوله وقدم يصدق في القضاء لان النظام كذب رجل اشترى من رجل ثوبا وقدر خطه بدرهم معلومة
وقبض الخطه وسلم بعض الثمن فجاء ليقبض منه الباقي فقال المشتري له قام على بعض غلال فزاد البائع عليه فبهر
من الثمن فاخذ المشتري لم ينفق البيع لان الاقالة كالباع وان لا ينعقد الا بالاجاب والقبول ان كان بالقول
وان كان بالتعاطي لا بد من التسليم والقبض من الجانبين وكذا في الاقالة ولم يوجد رجل اشترى من رجل
خشبة مركبة في جاذوت رجل يبيع معلوم واخبر البائع انه اجر الحانوت سنة فظهر انه اجر عشر سنين
ليس له ان يرد الخشبة لان العيب غير المشتري للبائع ان يكلف المشتري برفع الخشبة رجل اشترى
من ثوب ثوبا على انها خالص فاريسها زخمه ارفعها وكسرها فلم يجد زخمه وارفعه ان يرد ثوبا لغوات المشروط
رجل كان باق الى قصاب كل يوم بدرهم فيقطع له اللحم ويوزنه وصاحب الدرهم فظن انه من وثن اللحم في البلد فذكر
فوزنه يوما في بيته فوجد ثلثين اسنارا رجع الى القصاب ما يخص قدر النقصان من الدرهم لان البيع
انعقد بالتعاطي على قدر الثمن فلا يرجع بقدر النقصان من اللحم لان البيع لم يقع عليه لان البيع بالتعاطي لا يقع
الا بعد القبض رجل دخل دار الا تاكل فيها ثوبه وعجز عن اشتراؤه فاستعان برجل وجعل له جعل
ليشترى منهم فقال له المستعان به بعد متى فاستقرح منهم فباعه ثمن معلوم فجاء الى لا تاكل وقال هذا
ثوبى رددت على فلكذب وخلق بطلان زوجته انه ثوبه لا تخف لان ثوبه لا يفسد بهج لولا كان العاصم
مقرا بغيره الملك كذا ذكر الكوفي وخوام ذاه في شرح المادون الكبير رجل باع عقارا من ابنه وامرته
او بعض قرابته بخصم رجل ونفا بضا فقصد المشتري فيه زمانا ثم ان الحاضر عند البائع لدعى على المشتري
ان ما اشترى ملكه ولم يكن ملك البائع وقت البيع لا يصح الدعى عند شراعه سمى فند لان سكوتة جعل لا تقرر
بكونه ملكا للبائع قطعا لا طاع الفاسد وسد باب التمسس وقصع عند مشايخ بخارا وان تأمل المدعى ونظر
في حاله وانني باموا حوط كان احسن وان لم يكنه انني يقول مشايخ بخارا رجل اغبر على دوابه فوقع بعضها
في يد انسان فجاء بها يبيعها في السوق فجاء الرجل يشترى ثوبا فاستام ثوبا من القطيع فانه النظر فيه فاذا
هو ثوب الذي اغبر عليه فادعى انه ملكه لا يسمع وعواه لان اسسا اقرار منه بانه ليس بملكه رجل اشترى
جارية هندية فاذا هي لا تعرف الهندية ان كان بعد ذلك عند التجار عيبا فلم الرد والا فلا خلاف اذا
اشترى جارية تركية فوجدتها لا يعرف حيث ثبتت حتى الرد لانه عيب عند التجار رجل اشترى جارية
فوجدتها معترضا رجع وقتا بعد وقت ان كان حدثنا لا يبرأ وان كان قديما يبرأ لانه كان في يد البائع

ومن هذه يورث كثير من السائل جبل طلب من ثوبين انما اراد ان يرضى المحط فاشترى على رجل من اهل البصر
ان يخرجه انما ارادكم وقهرها فانفقوا على انها خمسة وعشرون وقرا من المحط فاشترى ما بين معلوم فقطعهما فوجدوا
اكثر من خمسة وعشرين فليس للبائع ان يمنع الزيادة لان الزيادة وصف الاشجار فطبيعت المشتري كالا ان الزيادة
للمشتري في ذراع على ما هي باب بيع النون الفاسدة رجل اشترى ارضنا على اخراجها
على البائع ابدا ان شرط جميع عليه فسد البيع لان شرط على البائع فسادا من المشتري وان شرط لا يقتضيه العقد
وان شرط بعضه ان كان زائدا على خراج الاصل جاز بيع لان شرط على ان لا يجل المشتري النظم وهذا
ثابت بدون الشرط وان لم يكن زائدا فسد البيع لما قلنا رجل اشترى خمسة على اخراجها درهما فاذا اخراجها ثلثه
درهم فان كان المشتري يعلم بذلك فسد البيع لان شرط ان لا يجل على المشتري بعض الخراج فانه شرط فاسد وان لم يعلم
مع وخبر المشتري ان شاء فليها جميع خراجها وان شاء ترك لانه اشترى ما على ظن اخراجها درهم فوجد ما على خلاف
ذلك رجل اشترى ثوبين بغير اربعة ثم مات البائع فاجاز للمالك البيع لم يجر فرق بين هذا وبين النكاح لان البيع
اذا جاز بصير البائع وكلا فترجع الحقوق اليه وللبيت لا يبيع وكلا خلاف النكاح فان حقوقه لا يتصلن بالامور
وجعل باع جارية بعبا فاسدا وقضها المشتري ثم قال البائع من حق لم يعتق لان العتق لم يصح وان ملكه فان قال
بعد ذلك من حق ان كان الكلام الاول يخصر للمشتري عتقت لان الكلام الاول فتح للبيوع يخصر للمشتري فيبيع
الى ملكه فيصرف الكلام الثاني ملكه وان لم يكن حصته لان الاول لم يفتح فصار رجل وضع درهم الى خيار
فقال اشترت منك مائة رطل خبز وجعل ما خذ منه كل يوم خمسة ارطال فابيع فاسد وما املكه مكرره
لانه اشترى خبزا غير مائة رطل فابيع البعير لانه المبيع فاذا اكل كان الاكل حكم البيع الفاسد ولو اعطاه
درهم وجعل باخذ كل يوم خمسة ارطال ولم يجل حين اعطاه اشترى منك كذا اجاز وما املكه حلال وان
كان يئمه وقت الدفع اشترى لان عجزه لا يثبت لا ينعقد البيع رجل اشترى جارية شرا فاسدا وقضها فلو
عنده من غنم وماتت بغير قيمتها وولد مولودا فبقيت الغنم وانما ضمن قيمتها لانها مملوكة حكم عقد فاسد
وانما يرد الولد لان رقبة الام كره الام ولورق الام رقبتها الولد فكذلك رقبتها رجل باع من كره حانوتا
على ان غلته عشرون فاذا من خمسة عشر ان اراد بذلك انه كان يشتغل فمضى عشرون جاز لان هذا شرط لا ينفق
فلا يعتبر وان اراد بذلك انه اشترى يشتغل في المستقبل عشرون فسد البيع لان شرط معتبر فصار كالمواشرا
شاة على انما طلبت كذا وان اطلق فكذلك لان بعض الناس من المستقبل ومن الحاضر رجل باع من آخر

منه

من آخر طينا بطل ان كان مستغابا في غير الاكل جاز البيع وان لم يكن مستغابا قال محمد بن مقاتل لا ينجس بغيره
لان غير مستغابا في الاكل جاز البيع وان لم يكن مستغابا في غير الاكل جاز البيع وان لم يكن مستغابا في غير الاكل جاز البيع
فجعل في الطرقت الى ادى هذه الدخلة فالبيع فاسد لان هذا شرط فاسد ولو قال رجل باع من ادى هذه الدخلة
الاطرف الى ادى الدخلة جاز لانه باع واستثنى شيئا وله طريقه عن طريق باب الدار الخارج رجل
باع من رجل ارضا بغير خراج ومن خراجها فابيع فاسد كذا ذكره هناك مطلقا وعلى قياس ما ذكره في قول
الباب يجب ان يكون الجواب على التفصيل ان علم المشتري بذلك فسد البيع فاسد وان لم يعلم فله الخيار رجل دفع
الى رجل ايضا بالنصف على ان يخرس فيها ثم باعها ونقصه من الاغراس بعد مضي اللذة بفتح ولو باع للمشتري
من آخر فسد لانه باع قبل القبض لانها مستغلة بنصيب العامل كذا ذكره في الكتاب وهذا الجواب يجب
ان يكون على قول محمد اما على قول به 2 فلا لان عند ما يبيع بيع العتق وقبل القبض وعليه الفتوى جبل
باع شيئا ثابتا في الارض كالبصل وقطع البائع شيئا في موضع وقال ابيعك على انه مثل هذا في كل مكان
فابيع فاسد لانه شرط فاسد لانه تفاوت رجل اشترى عبدا على ان يقطع خنثيا فسد فرق بين هذا
وبينما اذا اشترى بطله خبزا لان الاول شرط لا يقتضيه العقد لان فيه منفعة للبيوع وهو العبد وان
من اهل الاستحقاق وفي الثاني شرط يقتضيه العقد اذا اسلم فلوسا في صغر او شيئا في صغر او شيئا
في بوري فالعقد فاسد لوجود احد علة وصفي الربوا العقد ومن الحاسبة فرق بين هذا وبينما اذا
اسلم فطنا هرويا في ثوب هروى حيث يجوز لان الثوب ليس من جنس القطن والبورى من جنس
القصب رجل من آخر غلاما مابعا فاسدا وتفا بصنا ثم ابراه البائع عن القيمة ثم مات الغلام لم يبرأ
من القيمة لان الابراء لم يصح لان القيمة لم يجب بعد ولو قال ابرائك من الغلام فبورى لانه خرج
عن كونه مضمونا فصار وصية في يد باب بيع العبد الفاسد رجل
اشترى دارا او شرط مع الدار الفناء لم يجر لان الفناء لا يبيع مملوكا للمشتري فكان شرطه فاسدا باع
الكفار للينة فما بينهم لا يجوز لانها ليست بالاعديم ولو باعوا فبطلتهم وفي بيعهم المنقصة او للفرقة
الى ان يموت جاز لانها اعديم كالمذبوحة عندنا الا ترى ان المجوس اذا دفع وبيع فبطلت من مجوس جاز
وان كانت ميتة عندنا جبل باع جارية بشرط ان يجامعها او لا يجامعها فابيع فاسد عند بيعه لان شرط
لا يقتضيه العقد لا محالة وفيه نفع للمعقود عليه ومومن اهل الاستحقاق جبل اشترى من آخر كذا ذكره في

منه اذ جاز ان كانت الغربة معينة لتعامل الناس جاز رجل قال لا تقبلك هذا العبد بالف درهم
فقال الآخر قبلك قال الآخر رجعت وخرج الظلمان معا لم يبيع لانه قارن ما يبيع صحته ومورج الباع
وجل اشترى خلافا لخساية درهم شرا فاسدا ونقصه فاره اوت قيمته من قبل السحر حتى صار في الغالب
خساية لان المبيع بيبعا فاسدا مضونا فيعتبر قيمته يوم القبض رجل باع ارضا ونظر ان احسن للشراء
حدثا واسحق الارض فالباع ضامن لم فالباع فاسد لان الباع لا يضمن الخسر وما يتاكله واما
يفضن البناء والعرض والذرع رجل غصب من ثوب عبد اقمته الف فازدادت حتى صارت الفين ثم
اشترى منه الغاصب ثوبا فاسدا فان وصل الغاصب الى العبد بعد الشراء لزمه الثوب وان لم يصل
حتى مات فعليه الف لان الزيادة في المصوب حدث امانة واما يصير مضمونة في الشراء بالقبض اذا
اشترى لم يبيع لم يكن لانه غير متنع به كذا ذكره مطلقا وانه على التفصيل ان كان بيتا لم يكن وموتا وبذر
الذوق ههنا وان كان مذبوحا فذلك على قول بعض الشراح ومواختار الفقهاء ابو جعفر والي البيت
لانه يحقن خنثه والمختار للفقهاء جواز لان هذا اللحم طاهر والمسلم موت في باب صلاة النوى ولو
اشترى سباعا جاز لانه متنع به وشرى الفيل جاز لانه متنع به ما حلك عليه رجل اشترى جارية
على انها مضمونة فالباع جاز ولا يرد ما سواه كانت مضمونة او لا لان الغنا عيب وقد يرد امه رجل
اشترى لؤلؤة في صدق جاز الباع عند له من ولم يخيار اذا راها ولم يكن عند محمد وعليه الغنى لانه
خلقه ولو اشترى الصدف ولم يسم اللؤلؤة جاز واللؤلؤة المشتري لان الصدف اسم للجمله ولو اشترى
بذرة في بطيخ ورض صاحبها بالقطع لم يكن لانه لا يقدر على تسليمه الا بضرر ولو باع كوش شاة مذبوحة
قبل البيع جاز لانه يقدر على تسليمه من غير ضرر في اخراجها منها على الباع لانه من ثمة التسليم للشر
الخيار اذا رآه لانه اشترى قبل الرؤية رجل باع وجاجة فوجد المشتري فيها لؤلؤة وقد كان راها
المشتري حين ابتاعها فالباع فاسد لانه لا يمكن تسليم اللؤلؤة الا بضرر وان كانت الوجاجة مينة
فباع لؤلؤة في بطنها جاز لانه يقدر على تسليمها من غير ضرر رجل باع ارضا على ان فيها كذا وكذا
خلعة ممتعة باع كلها بغيرها وكانت فيها خلعة غير ممتعة فالباع فاسد لان الثمن حصته من الثمن فيكون
البيع في حق الموجود بيبعا بالخصصة ابتداء وانه لا يحضر لوباع على ان فيها كذا وكذا خلعة فوجد المشتري
ناقصه جاز والمشتري بالخيار لانه اشترى جميع الثمن وان شاء ترك لان الخلعة لاختصاصها بالثمن

فكلمة

فيكون البيع بجميع الثمن لا بالخصصة وكذلك لو باع دارا على ان فيها كذا وكذا بيتا فوجدها ناقصة رجل باع
ثوبا من ثوب على انه مصبوع بعصفه فاذا هو مصبوع بزعفران فالباع فاسد لانه سبب للنارعة لان الباع
يمنع عن تسليمه صحيحا بان لم يملكه هذا الوصف فمنا والمشتري يملكه محتجا على انه يملك الاصل ولو باع
على انه مصبوع بعصفه فاذا هو بغير جاز وله الخيار لانه لا يؤدي الى النارعة ولو باع على انه ابيض فاذا هو
مصبوع بعصفه فالباع فاسد لانه يفيض الى النارعة ولو باع الدار على انه لابناؤها فاذا فيها بناء فالباع
فاسد لما قلنا وكذلك لو باع الدار على ان فيها بناء فاذا الابناء فيها فلم يخيار لانه لا يفيض الى النارعة رجل
جارية فوضعا في بيت انسان وقال عندي جارية بيضا ثم قال بعثت على جارية فان شراها لم يكن لان البيع
اضيف الى جارية منكدة والجارية التي عنده موفقة فلا يجوز الا ان يقول بعثت على جارية في هذا البيت اجارية
اشترى ايا من فلان رجل باع من ثوب دارا على ان له الباع طرفا من هذا الموضع الى باب الدار ووصف طوله
ودعرضه لم يكن لانه لو صح لصار للطرف حصته من الثمن فكون الثمن الباقي مجهولا فربما يبين هذا وبيننا
اذا قال الاطراف ووصف عرض وطوله حيث يجوز لانه يصير بايعا ما عدا الطريق بجميع الثمن للسمي على هذا
لوقال ابيعك دارى هذه بعشرة الف درهم على اني هذا البيت لم يكن ولو قال الا هذا البيت جاز
بجميع الثمن لما قلنا ولو قال ابيعك هذه الحارثية بانه دينار على اني عشرة فله المشتري نعم اعتنا
بشعة اعشار الثمن لانه اذا صار للعشر حصته من الثمن كان الثمن الباقي معلوما ولو قال الا عشرة فله
اعشارا بجميع الثمن لانه باع نعم اعشارا بجميع الثمن مسايل الاحتكاك ذكرنا في شرح جامع الصغير
في كتاب الكراهة فلا يبعد ذكرها هنا بيع القطن المحلوج بغير المحلوج لا يجوز الا مثلا بثلث وكذا بيع الثمر
الذي فيه النوى بثمر من نوع النوى لقوله يوم الثمر بالثمر مثل مثل من غير فصل كذا بيع الدقيق للتحويل
بدقيق غير متحول لما قلنا رجل اشترى من رجل عبدا على ان يردفع اليه قبل ان يردفع موالى الباع الثمن
لم يكن لانه شرط نادر الاجل الى اجل مجهول رجل اشترى شاة مذبوحة فاذا رطلها مقطوعة من الفخذ
لم يكن لان ما حصته من الثمن فيكون الشراء الباقي شرا بالخصصة ابتداء رجل اشترى امه ثم اوفاسدا
ولم يقبضها حتى اعتقها فاجاز الباع عتقه جاز العتق على الباع ولا شيء على المشتري لان العتق صاوت
ملك الباع فتوقف على اجازته **باب الواو** بيع الفاسق سكة غير نافذة
اجتمع اهلها وابعوها لم يكن ولو اقموها لم يكن كذا روى عن علي رضي الله عنه لان السكة وان كانت ملكهم

تنفها حكمهم من العامة لان الطريق الاعظم اذ اكثر فيه نلهم ان يدخلوا حتى نفل الذمام رجل باع عبدا بالف
 درهم على ان يعطى به البع في بلد آخر فابيع فاسد لانه شرط اجلا مجهولا لان ذكر البلد للتاجيل هذا اذا
 كان الفسخ حالا اما اذا كان موطا الى شهر مثلا جاز والشرط باطل ويؤيد به الوجهين طالبا لانه لم يشرط اجلا مجهولا
 لان ذكر البلد لما كان للتاجيل واما كان لبيان مكان الابداء لكن الشرط انما يعتبر لفا كان مقيدا وهذا غير مقيد
 لانه لا مؤنه له حتى انه لو كان له ماله ومونه يعتبر ويبيع وقد ذكرنا للسئلة في شرح كتاب العرف **باب الفاسد**
بيع الفاسد بيع الوفا وللعام له واحد وانه فاسد لانه بيع بشرط فاسد وانه يفيد للملك عهد القبض كسائر
 البياعات الفاسدة رجل اشترى ارضا على اخراجها ثلثه دراهم فاذا سورت ربعة او قال اربعة فاذا سورت ثلثه
 فابيع فاسد وناويله لفا علم المشتري بذلك لما ذكرنا في باب بيع النون الفاسد فما اذا شرط ثلثه فاذا سورت
 اربعة واما لفا قال اربعة فاذا سورت ثلثه فلانه باع بشرط ان يجب على المشتري اخراج ثلثه حتى وان قال له اخرجها
 ولم يشرط في قيمته من الخراج شئ او لم يقل شئ فابيع جاز وهل له الخيار اذا ظهرت الزيادة ان كانت شئ
 بعدونها عيبا تحت حكم العيب والافلا ولو باع جارية على انها حامل ان شرط فلك البائع فابيع جاز لانه
 باع بشرط البقاء من كل عيب حتى انه لو باعها ظهرا هذا الشرط لم يحرم وان شرط للمشتري ذلك عند لانه شرط في البيع
 زمان فيها خطي لانه يشترطها لا رضاع ولد ظاهر **باب السن** **البيع الفاسد** بيع الخطي
 باخطم باخطم وزنا متماثلا لا يجوز لان الخطم كيلية فلا يجوز بيعها الا متماثله في الكيل ولم يوجب حتى انه
 لو علم انها متماثلان جاز وكذا بيع الدقيق بالدقيق وزنا لا يجوز لان الدقيق كيلى ولهذا لا يجوز بيع الدقيق
 باخطم ولو كان الدقيق وزنا جاز وكذا الفا استقرض الدقيق وزنا لا يجوز ولو كان وزنا جاز
 بيع الكل بالعصير متفاضلا لا يجوز لان شبهته المجانسة ثابتة للحال باعتبار حقيقتها في المال رجل اشترى
 عشر بضائع وقبضها فوجد احدتها مزررة لا قيمة لها اصلا فابيع فاسد في الكل لانه جمع بين المال وغيره
 واشترى اما صنفه واحد وكذا اذا اشترى وقربط طبع فوجد بعضه فاسدا لا قيمة له رجل اشترى عبدا ببيع
 فاسدا وقبضه واكتسب عنده ثم رقه الكسب معه لان حق البائع لم ينقطع عن الاصل وهو ملك الرقبة
 وقت حدوث الكسب يكون الكسب لرجل اشترى ثوبا ثرا فاسدا وقبضه ثم قطعه ولم يخطم حتى او دعه
 البائع فضاء عنده عن المشتري فانقص القطع من الثوب والابيض من الثوب لان الابداع رقه البائع عليه
 رجل اشترى من ثوب بزر القليل على انه مروي والمشتري لا يعرف ذلك فلما فوجئت الروعة فاقاسو غير ذلك

وبين المرو

وبين المروى وغيره تفاوت فعلى البائع رقه الثمن ان كان قبض الثمن وعلى المشتري رقه ثمنه لان البيع
 وقع فاسدا لانه باع ما ليس عنده **باب خيار النون** **الثابت بالشرط والثابت**
بغير الشرط رجل اشترى خمسة نفوس خطم فوجد فيها ثوبا ان كان الثوب يكون مثله في الخطم والاعيد
 عيبا ليس له ان يرد وان كان يرد عيبا له ان يرد هذا اذا لم يميز الثوب من الخطم اما اذا امتزج فوجد
 ثوبا كثيرا وبعد الناس عيبا ان امكنه ان يرد ما على البائع بذلك الكيل فلم ذلك وان لم يمكنه بان انتقص
 ليس له ان يرد لانه لا يمكنه الرد كما قبض لكن يمنع من الثمن قدر نقصان العيب ان يرضى البائع ان
 يلخذه ما نقصه لان النقصان انما يمنع الوقوف البائع فاذا رضى باخذ ما نقصه فقد استخط حقه هذا اذا
 اشترى الخطم وان اشترى معلق السم فوجد فيه ثوبا فعلى هذا التفصيل الذي ذكرنا ولو اشترى مسكا
 فوجد فيه رصا صا يمنع ويرد على البائع حصته من الثمن قل او اكثر بخلاف الخطم فان الخطم يسامح في القليل
 من الثوب ولا يعين الكثير لان في غير مزر البائع وفي المسك لا يسامح بالقليل عبي الكثير لانه لا يرضى في كل
 على البائع وهذا سوى بين القليل والكثير في المسك ومن الخطم رجل اشترى ثوب خاس فاذا اخرج منها
 حجر مثل ما خرج من الخاس فلم ان يسكن من الثمن عيبه الا ان شاء البائع ان ياخذ ما كذلك ويرد الثمن
 كله لان القليل من الحجر في الخاس لا يسامح فيه كالرصاص في المسك رجل اشترى عبدا على انه خراسي فوجد
 غير خراسي سى فلم ان يرد لان هذه صناعته فصار كما لو اشترى عبدا على انه كاتب فوجد مغني رجل
 اشترى ارضا فلم يرها حتى زرعا الاكار بوضاه بمنزله ربيعة رجل اشترى عبدا او جارية فدأى خلها
 لم يبطل خياره ما لم ينظر الى وجهها لان المعبر في الملوك النظر الى الوجه رجل اشترى جارية على انه باختيار
 ثلثة ايام او باعها على انه باختيار ثلثة ايام او باعها على انه باختيار ثلثة ايام فدعاها الى فراشه لا يبطل خياره
 لانه يجدها دعاء الى الفراش للاختيار ليعلم انها تحببه او لا رجل باع من ثوب عبدا على انه باختيار على ان
 له ان يستجده جاز وهو على خياره فرق بين هذا وبين ما اذا باع كدما على ان ياكل من ثمن وهو
 على خياره حيث لا يجوز لان النفع لا حصته لها من الثمن والثمن له حصته من الثمن رجل اشترى ثوبا
 فوجد به عيبا قبل القبض فلم الخيارات فان اختار الفسخ وقال رده ثم عليه ان كان يحضر من البائع صح
 لوجود الشرط وان كان حاله خبيثا لا يصح لوجوده لغير الشرط رجل اشترى سوفا على ان البائع له من الثمن
 وتواضا ثم ظهر انه له بنصف من الثمن والمشتري وقت الشراء كان ينظر اليه فالشر اجاز ولا خيار له لان هذا

شعير يوفى العيان فاشبه ما لو اشترى صابونا على انه متخذ من كذا او اشترى قميصا على انه متخذ من عشرة
اذرع كرايس فاذا هو متخذ من ثمن لفرع والمشتري يظن اليه وقت الشرا جاز ولا خيار له لان هذا ابرادة
من العيب رجل اشترى جارية فقال للمخارية انا هرة ليس له ان يردني بغيرها لان الحرة لا يثبت بغيرها لكن يردوها
احيائها فيجل له الوطن اما بملك العيين او بملك النكاح وحكي عن الشراء انه كان اذا اشترى جارية فزوجهها ويقول لا اودك
لعلها هرة رجل اشترى عبدا على ان المشتري بالخيار ثلثة ايام فليس للبائع ان يطلعه بالثمن مالم يضمن الثلث لان
خيار المشتري يمنع رذال الثمن عن ملكه رجل اشترى جارية بعق من الدراهم والفضة كخبرتها وقال المشتري
اشتريت هذه الصرة او بمانها ثم نظر اليها ان وجدها على خلاف نقد البلد فلم ان يرد لها وياخذ نقد البلد لان
نقد البلد مشروط عرفا وان وجدها نقد البلد ليس له ان يرد ما فرق بين هذا وبين ما اذا اشترى هذه الدراهم
التي في هذه الحابة فلم لخيار وبقي هذا اخبار الكمية لان ما في الضرع راء من الخارج فلا يثبت له خيار الكمية وما في
الخامسة لم يرد اصلا فكان له الخيار رجل اشترى لبنا على ان يحمله البائع الى منزل المشتري ان كان الشراء بلفظة
العروس لم يحز وان كان بالفارسية جاز لان في العربية فرق بين لفظي الحمل والايضا وفي الفارسية لا فان حمل البائع
الى دار المشتري ولم يرد ثم راء فلم ان يرد خيار الرد وهذا هو الذي اختار ابو الليث لانه لو رجع يحتاج
الى الحمل فقصير هذا بقوله عيب حادث عند المشتري وانه يمنع الرد رجل لم يثبت ثمنه اربعة الف من بايعه من اربعة
رجال لكل واحد منهم الف من ثمن معلوم فوزنوا فوجدوا ناقصا عن القدر المذكور فكشروا فان باع منهم جافا فلم
الخيار وان شاء اخذ كل واحد منهم ما يخصه من الثمن وان شاء ترك ورجع بالثمن لانه بيع عليهم شرطهم وان باع
منهم متفرقا فالنقصان على الآخر وهو بالخيار ولا المشترون ثلثة استحقوا ثلثة الاف فتعين الناقص للاخير رجل
اشترى شجرة فوجد بعضه معيبا فارد ان يرد للعيب خاصة ليس له ذلك لانها وان كانت متباينة متساوية
فهي كشي واحد معني لانه لوردة العيب خاصة لا يشترى من البائع كما كان يشترى جمل اهل بلدة اصطلي اهل شعي
الخيز واللم وشاع ذلك فمابينهم متقدم رجل الى واحد وقال له اعطني خبرا بديسم او حجابديسم فاعطاه اقل
ما اصطلي عليه فلم يعلم المشتري به ثم علم ان كان المشتري من اهل تلك البلدة لم ان يرجع بحصة النقصان والفرق
لان الببيع منع على القدر الذي اصطلي عليه لانه معروف عرفا فالمعروف عرفا كالمشروط لفظا وان لم يكن من اهلها
يرجع في الخبر دون اللجم لان ذلك لا يظهر في حق غير اهل البلد رجل اشترى حملا فاطلع على عيب به فوقع الحمل
فاكثر ثمنه فحكي ليس له ان يرجع على البائع بشئ لانه لم يرد ما علم بالببيع وهذا يمنع الرجوع بالنقصان

رجل باع

رجل باع خاتمة او باب بيته ان امكنه نزعهم بغير ضرر جاز لانه باع ما يقدر عن تسليمه وان لم يكنه الا بغير
تحيز للمشتري ان شاء فربص الى حين النزع وان شاء ونقص التسليم لانه معجز التسليم من وجهه وان وجه
وفي مثل هذا يكون البيع موقوفا اذ البائع معيبا في الارض كالجزر والبصل والثوم والطح والخل ان باع
قبل النبات او بعد ما ثبت نباتا لا يعرف به وجوده تحت الارض لم يحز لانه بيع فيه غرر وان ثبت نباتا
يعرف وجوده تحت الارض جاز فان قلع البعض هل يثبت له الخيار حتى انه لو رضى به هل يلزم البيع في الكل
ان كان البيع للعيب مما يكال او يوزن بعد القلع كالثوم والجزر ان قلع البائع او المشتري باذنه والمقلوع مما
يدخل تحت الكيل والوزن فلم لخيار حتى انه لو رضى به لزم البيع في الكل لانه رؤى بعض المكيل وللوزن كروية
كلمه لانه شئ واحد وان قلع المشتري بغيره في البائع ان كان المقلوع شئ له عن بطل خيار حتى لا يكون له ان يرد
رضي بالمقلوع او لا وجد في الناحية الا في اقل منه او لم يجد لانه بالقلع تعيب المقلوع لانه كان جابها فبطلت
صار حال لا ينقضي والعيب الحادث في يد المشتري يمنع الرد بخيار الردية الا اذا كان المقلوع شئ لا غنى له لانه
حيثما شئ واحد وجوده وعدمه وصار كانه لم يقلع شئ وان كان البيع للعيب ببيع عدها كالخل لا يثبت
له الخيار حتى لو رضى بالمقلوع لا يلزم البيع في الكل لانه عدها متفاوتة فروية بعضها لا يكون كروية كلمة
كالتياب وذكره القدوري في القسم الاول والثاني من الوجه الاول خلافا بين ليم ج وصاحبه وقال عند ليم ج
لا يثبت الخيار حتى لو رضى لا يلزم البيع وعند صاحبه يثبت الخيار والخيار للفتوى مائة كونا انه يثبت فلو
اختلفا فقال المشتري اخاف ان قلعت لا يصلح لي فلا اقدر على ردّه وقال البائع اخاف ان قلعت لا يرضى
المشتري يتبرع بالقلع ان شاء وان شاخا فصح القاضي البيع بينهما رجل اشترى عبدا ثم جابه وزعم انه
مخلوق اللحية اليوم ان لم يضمن وقت يتوجه فيه خروج اللحية عند المشتري من وقت البيع له ان يرد لانه
يثبت البيع عند البائع وان لم يضمن هذا الوقت ليس له الرد مالم يتم البيع على انه كان مخلوق اللحية عند
البائع او بخلقه فينظر رجل باع جارية فوجد المشتري بها عيبا فارد ردّها والبائع يعلم ان العيب كان
عنده وسعه ان لا ياخذها حتى يقضي القاضي بردّها عليه لانه لو اخذها بغير قضاء لم يكن له ان يردّها على اهلها
وكذلك الوصي اذا علم بالدين على الميت وسعيه ان لا يقضي بغير قضاء القاضي رجل باع من الثمن ثوبا وضمنه
المشتري ومضت ايام فقال البائع للمشتري انت بالخيار او انت بالخيار ثلثة ايام كاتمي وهو المختار رجل
اشترى ثوبا على انها نجي فاذا هي ما عجز جاز البيع وثبت الخيار لان الجنس واحد وفدوات وصفه عرفت

رجل اشترى كتابا على انه كتاب النكاح من تابع من ثم فاذا مو كتاب الطلاق او كتاب الطب او كتاب النكاح
من تابع الحسن من تابعه او تابعه الشافعي او مالك السبع جاز لان الجنس متحد ولم يخيار رجل اشترى شاة
فظهر بعد ما خبز بعضه انه مرده ما بقي بحسنه من الثمن ويرجع بقصاصة عيب استهلكه وهو المختار
والمسئله مرت في باب بيع النون الجارية رجل اشترى بغرة او شاة على انه باختيار ثلثه ايام فخلب فيها
بطل خياره وهو المختار لانه دليل استيفاء المالك في البيع **باب خيار الثابت بالشرط**
والثابت بغيره اذا اشترى من رجل حنطة في البيت جوازا فوجد تحتها دكانا ان شاء المشتري اخذ جميع
الثمن وان شاء ترك وكذلك اذا اشترى حنطة في بئر على ان البئر كذا وكذا فزاعا فاداسي انقل من ذلك المشتري
باختيار ان شاء اخذ جميع الثمن وان شاء ترك فرق بين هاتين المسئلتين وبينما اذا كان طعام المشتري في جبر
فاذا انقصه بين حيث باع نصف الثمن ان الحب صاوي كال به الطعام فصار للبيع مقدار به والبسر والبسر
لا يكال بها فلم يضر البيع مقدارها لكن البايع اطعمه في شيء فوجد خلاصه وذا يوجب خيار رجل باع من رجل
عبد بن على انه باختيار رهنها وقبضها المشتري ثم مات احدهما واستحق للاحد البيع في الباقي وان اجماع البايع
ورضى به المشتري لان البيع في حق الحكم فيعتقد الآن فيعتقد ما قصته وان لم يمت احدهما وقال البايع نقضت البيع
في احدهما بعينه او بغيره لم يصح النقص ويبقى على خياره وهذا للمسئله من مسابيل الاصل رجل اشترى شاة
في قارورة فنظروا اليه فيها ولم يصب على اخيم او اخيم منه شاة فذا ليس بروية عند له ع وعين ثم هنيه
روايتان وهي مرفوعة وان اشترى حبة مبطنة فزاعا بطنها فلم يخياره اذا راى طهارتها سواء كانت البطانة
مقصورة بان كان عليها فروا ولم يكن لان الطاهر مقصود بكل حال واذا كانت الظاهر غير مقصود
بان كانت تغيرت راى طهارتها ليس له الخيار اذا راى بطنها الا اذا كانت البطانة مقصورة على رجل
اشترى عبدا على ان للمشتري خيار يومين بعد شهر رمضان واشترى في اخر رمضان جاز ولم يخيار
ثلثه ايام الصوم الاخير من رمضان ويومين بعد لانه سكت عن بيانه وقت العقد وامكن تصحيحه بان
يشترط الخيار من وقت العقد ويومين بعد رمضان ولو قال لا خيار لي في رمضان فسد البيع لغير تصحيحه
رجل اشترى سكة على انها عشرة ابطال ووزنها البايع فوجد المشتري في بطنها حجر ايزن ثلثه ابطال فهو المختار
ان شاء اخذ جميع الثمن وان شاء تركها لان القدر ههنا جار مجرى الجوز وفوت الوزن بمنزلة العيب يعلم
منه المسئله كغير من السابيل فان شاة قبل ان يعلم وباني المسئله كالحاها يعقود السكة عشرة ابطال ويومين

موضع حصه ما بينهما من الثمن لان الرد تعذر بالعيب فيرجع بنفسه وبقيه مسابيل الخيار وهذا
الكتاب من مسابيل الاصل **باب خيار الثابت بالشرط والثابت بغيره**
رجل اشترى جارية على انه باختيار فوجد غيرها على البايع وادعى اناسي التي اشترى اياها فاقول قوله والبايع
ان يملكها وبطاعها لان للمشتري ما رده ما فقد رضى بملك البايع بذلك الثمن فكان للبايع ان يملكها و
وبطاعها وعلى هذا القياس القصار اذا رده ثوبا لقر على رب الثوب وكذلك الاسكاف رجل اشترى
بيضا او كغري على ان البايع باختيار فخرج الفرج وصار الكغري غدا بطل البيع لو بنى بني مع الخيار فيقدر
البايع على الاجارة شاء المشتري او ابى وانه لا يجوز لان للبيع صاوي لثمنه وفي الزيادة لا يبطل البيع
ولو لم يكن في البيع خيار للبايع فالبيع باق والمشتري بالخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك لانه لو بنى
البيع لا يلزم للمشتري لفا لم يرض وانما يلزمه اذا شاء وهذا جاز بعد تغير البيع ولو اشترى قصيلا شرا بانا
فلم يقبضه حتى صار حيا بطل البيع في قول له ٢ لما قلنا وفي قول س لا يبطل اذا اشترى الثمار
على الاشجار فزاعا بعض ثمر كل شجر فلم يخياره وهو المختار لانه روية بعضه يعرف الباقي **باب**
خيار النماء الثابت بالشرط والثابت بغيره اذا اشترى من رجل ارضين فاذا احدهما الفيد
البايع ولم يعلم المشتري بذلك ثم علم ان علم قبل القبض فلم يخياره لان الصفقة تفترقت قبل القبض
وان علم بعد فلا خيار له لان الصفقة تفترقت بعد القبض رجل اشترى ارضا مستأجرة ان لم يعلم
بذلك وقت الشراء فلم يخياره ان شاء انتظر وان شاء دفع الاموال القاضية وطالب التسليم فاذا عجز
البايع عنه منحه القاضي وان علم بذلك وقت الشراء فكذا في طاهر الرواية وعليه الفتوى لانه انما اشترى
رجلا ان يجيز المستأجر فيقدر البايع على التسليم فاذا لم يجز وحج البايع كان له الفسخ وذكر الاحكام
في شرحه جواز طاهر الرواية على خلاف هذا والصحح ما بينا وكذا لو اشترى ارضا ولها اكار
فروى على هذا التفصيل وكذا لو اشترى المرحون رجل اشترى عبدا جارية وتعاوضا فوطى المشتري
لجارية الحارة ثم راى مشتري العبد فلم يرضه او وجد به عيبا فزاعا ان شاء خفن مشتري الجارية
قيمة الجارية يوم قبضها المشتري وان شاء اخذ الجارية ولا يضمنه النقصان ان كانت بكر او لا
العقران كانت ثيبا لان الوطى حصل في ملكه رجلا لكل واحد منهما بيع فباعتها وتعاوضا ثم وجد
احدهما بالعبودية الذي اشترى عيبا فمات في بده وموضع البعير الاقر فلم يخياره ان شاء رجع كخمس العيب
من البعير الاقر

وان شاء وجع حصة العيب من فمة البعير صحها وانما حصر من العمر الاخر **باب خوارق السن**

الثابت بالشرط والثالث بغيره رجل اشترى ثوب كبراس على ان سداه الف فاذا مالف ومائة
فالتوب كظم لم بذلك لان فكل ما يوصف لازواجه قدر رجل اشترى عبدين فقتل احدهما صاحبه قبل العقر
فالمشترى بالخيار ان شاء اخذ العبد الباقي جميع الثمن وان شاء ترك لان فمة للفقول في عتق الباقي ولو كان
مطاع العبدان شاتان والمسلم بحالهما فلم ان ماخذ الباقيهما باحصه ان شاء لانه لا ضمان على الهبة
وجعل كان للمقتول مائة رجل اشترى ناقة مسك فافرح للسك منها ليس له ان يورثها والروية ولا
عبار العيب لانه تعيب بالاجاز فطامرا حتى انه لو لم تعيب كان له ان يورث عيبا والعيب عيبا والروية
كتاب الشفعة باب شفعة النون رجل اشترى من رجل ثوبا من ثوبه فاشترى ثوبا اخر من ثوبه فاشترى ثوبا اخر من ثوبه
المنه والمستاجر شفعها فابيع جاز في حق البائع والمشتري موقوف حتى للستاجر فان اجاز فخذ من حصة
وقد ابايع على تسليمها لان الاجاز بطلان الاجاز وكان للمشتري الشفعة لوجود سببها فلو لم يورث البيع
لكن طلب الشفعة بطلب الاجاز لانه لا حصة للطلب الا بعد بطلانها فرق بين هذه للسلم وبينها اذا باع دارا
من رجل على ان يتركها فلان ما ثمن وقلان شفعها فكل من حيث لا يشئ له الشفعة لان في سلم الكفاية البيع
لا يجوز ما لم يكن الكفاية شرط فيه وفيما نحن فيه البيع جاز من غير اجاز للمستاجر لكن له خيار ابطال البيع
في حصة مضاركا لو باع دارا على ان قلانا باعنا وقلان شفعها كان له الشفعة رجل اخذ ارضه من رجل فاشترى
فلما صار الزرع بطلا اشترى المزراع الارض مع نصيب رب الارض من الزرع ثم جاء الشفع فلم الشفعة
في الارض وفي نصف الزرع لانه مبيع فنجب الشفعة لكن لا ياخذ حتى يدرك الزرع لان نصف الارض
مشغول بنصيب المزراع ولا شفعة للشفع فيه فكان للمزراع الحق بها حتى يدرك الزرع رجل اشترى صنعة
بالف درهم فسمع الشفع فلم يطل الشفع ثم حط البائع حصة درهم فسمع الشفع فلم ان بطل الشفع لانه
سلمها في الشراء بالف وفي الخط بين ان الشرا كان تخسامة لان الخط يلحق باحد العقد المشتري لفا
انكر طلب الشفعة فالقول قوله مع يمينه فاذا اخطى بنظر ان انكر طلبه عند سماع البيع او طلبه عند لقائه في
الوجه الاول خلف الله ما يعلم ان الشفع حين علم بالبائع لم يطل الشفع وفي الوجه الثاني خلف على الثبات
لان في الوجه الاول لا يحط علما بذلك وفي الوجه الثاني يحيط الشفع اذا سلم على المشتري لا يطل الشفع
ومو لحنار لقوله من كل قبل ان يسلم لا يجيب الشفع اذا اطلب الشفع في لقطه منهم من طلب الشفع جاز

حتى انه

حتى انه لو قال طلبت الشفع او اطلبها او انا اطلبها جاز لان الاصل في الشفعة للاعلام ما في الصنف من العاني
بدر بعت ولما شفعان واحد ما غاب بعض الحاضر جميع الدار فاذا حضر الغائب الدار في يد الحاضر طلب
من الحاضر دون المشتري لانه من المشتري ينزل منزله المشتري من البائع هذا اذا اطلب الحاضر جميع الدار والشفع
ولو طلب بعضها على ظن انه لا يسخن الا نفسها بطلت شفعته وكذلك اذا كان حاضر من فطلب كل واحد منهما الشفعة
في نصف الدار بطلت شفعته لان سكوت عن طلب النصف الثاني تسليم الشفعة في النصف فبطل في
الكل ضرور **باب ربيع** ورجل فيها دعوى وهو شفعها فطلت الشفعة بطلت دعواه لانه لو تمت كان مائة
ولو اراد طلب الشفع على وجه لا يطل دعواه يقول طلبت الشفعة ان لم يشئ الحق الذي ادعى فيها شفع
قبل لم يبع الدار بكذا وكذا فقال الشفع من اشترانا وبكم اشترانا فاحضر بذلك فقال طلبت الشفعة صح
الطلب لانه لم يوجد منه تسليم الشفع رجل له دار غصنها غاصب فبعت دار غصنها له الغاصب والمشتري
جاحدان ان الدار للشفع ينبغي له ان يطلب الشفع حتى اذا قام البيعة على الملك يظهر ان الشفعة ثابتة ولذا
طلب خاتم الغاصب الى القاضي ويخبر بصورة الامر بعد ذلك ان اقام البيعة على الملك قضى له بالدار والشفع
بالدار الاخرى لان الثابت بالبيعة العادلة كالثابت بالعابنة وان لم يتم البيعة حلفها جميعا فبعد ذلك لا يخلو
لاخلو اما ان حلفنا او نكلا او حلف الغاصب وكل للمشتري او على العكس ففي الوجه الاول لا يقضى له باحدى
الدارين وفي الثاني يقضى له بهما وفي الثالث لا يقضى له بالدار العصبية ويقضى له بالشفع وفي الرابع
على العكس لان النكول اقرار واقار كل مقرر عليه خاصة واربعت جنب دار الوقف فلا شفعة للوقف
حتى لا ياخذ القيمة لان الشفع يجب لجوار الملك الوقف ليس يملكوا لاحد في الحصة الحيلة في ابطال الشفع
بعد ثبوتها مكروه بالاجماع لانه ابطال حتى الثابت وقبل ثبوتها لا باس به وهو المختار لانه ليس فيه ابطال
وكذا الحيلة في منع النكول والحيلة في رفع الدار بان باع مائة درهم فطلب مائة درهم وعشرين درهما
رجل اشترى دارا بعشرين الف درهم ففقد عشرة الف الا عشرة واعطى بياني الثمن كله دينارا وخمسة
الشفيع فادان باخذ ليس له ان ياخذ الا بعشرين الف لان المشتري اشترى مائة الف فلو استحققت
الدار رجع على البائع بالقي من الدار والدرهم لان الاستحقاق لما ودر بطل الصرف لانه ظهر ان المشتري
لم يكن عليه مضاركا من رجل دينارا بعشرة درهم عليه ثم ظهر انها لم يكن عليه بطل الصرف ودر
الدينار وهذا من مسابك كتاب الحيلة وجميع مسابك الحيل يوجب البسوط الاخذ رجل اشترى دينارا

لابنه الصغير وهو شفيها فادله ان يافدا بالشفعة فله ذلك لان له ان يشترى مال ابنه لنفسه فكذا هذا
 اخذ بالشفعة كيف اخذ يقول اشترى واشترى بالشفعة ولو كان مكان الاب معي لم يكون الجواب في الجواب
 في شرع الوصي مال البنت لنفسه فعلى قول من يكون يقول هو كلاب وعلى قول من لا يجوز له لكن يقول اشترى
 وطلبت الشفعة ثم يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب على الصبي قما فباذ منه الوصي بالشفعة وبسم الله الرحمن الرحيم
 ثم يوسم الى الوصي اربع اشترى من فلان فلان فقلت فاذ اموغى فله الشفعة لان
 الرضا لم يتم بطلان الشفعة ونفي رجل استأمر ابنته البكر بالشفعة في تزويجها ولم يسم لها الزوج فسكنت
 ثم علمت بالزوج كان لها ان يرد وكذا اذا قال الشفع من اشترى بها وبكم اشترى بعد ما اخبر بالشر لا يبطل
 شفعتها لما قلنا لفا طلب الشفع طلب للزوجة وطلب الاثر فيكون على شفعتها لا يبطل شفعتها ما لم يسم لها
 سند له وبه نأخذ لان الحق قد ثبت له فلا يبطل الا بابطاله رجل اشترى قبل رجل شفعة بالجوار واشترى
 لا يرى الشفعة بالجوار فانكر شفعتها حلف بالله ما لم يسمع الشفعة على قول من يرى الشفعة بالجوار لانه لو لم يسمع
 بالله ما لم يسمع الشفعة فحلف ونفى به ما يرى فيبطل حق الدعي اذا اراد الشفع الاثر بها وعلى المشتري
 بطلت الشفعة باني بعبارة يترجم منها الطلب في دار اشترى منها من فلان موضع كذا احد صوره ما والثاني وان اشترى
 والرابع فسلمها الى لان الدار انما نصير معلومة بذكر كدوره ولذا ادعى يقول اشترى فلان دارا احد صوره ما
 والثاني والثالث والرابع وانما شفعتها بالجوار بدار احد صوره ما والثاني والثالث والرابع لان الدعوى
 انما يصح بعد اعلام للذي والاعلام انما يصح بذكر كدوره رجل علم بالشر في طريق مكة فطلب طلب المواسمة وعجز عن
 طلب الاثر بها بنفسه فطلب الشفعة لم فان لم يفعل ذلك ومضى بطلت شفعتها لانه قد رعى الطلب
 فطلبه هذا الف او جد من يوكلم اما لهما لم يجد ووجد نجا بفقد الكتاب على يد بتوكيل رجل بطلب الشفعة
 فلم يفعل بطلت شفعتها لانه غير معذور وان لم يجد وكبلا ولا محيا لم تبطل شفعتها حتى يجد لانه معذور رجل
 اشترى دارا فلم يقبضها حتى بيعت بحبها دار اخرى فله الشفعة لان الملك ثبت له فيها بالشر او فشت الجوار
 بالملك رجل توكل من غني بشاره او موشفيعا فاشترى ثبت له الشفعة ويبطل من الموكل لان الموكل
 لم يملك الشرا رجل تزوج امراته ولم يسم لها مصرا ثم دفع اليها دارا ان قال جعلتها مهر ك او مهر ك في الزوج الاول
 لا شفعة لانه تعين مهر للمهر فلا شفعة في المهور وفي الوجه الثاني له الشفعة لانه ما عوى عن مهر لانه فكانت مسوغ
 رجل طلب الشفعة فقال المشتري للشفيع ودفعت البكر ان علم المشتري بالشفعة لانه ملك وصح التملك

فان لم يعلم

فان لم يعلم لم يصير له وهو على شفعتها لان التملك لم يصح حبيته كدركت فثبت لها خيار البلوغ والشفعة وطلبت الشفعة
 واختارت نفسها بان قالت طلبت الشفعة واخذت نفسها او قالت على العكس جاز الاول منها وبطل الثاني لانها تافرت
 على الزمان بان يقول طلبتها جميعا فاذا فرت صح الاول وبطل الثاني الشفع اذا كان في عسكر الجوارج واهل البغي وحلف
عسكر ان يبذل اهل العدل فتكر طلب الاثر بها وبطلت شفعتها لانه تافرت على طلب الاثر بها بان يتك البغي ويذلل عسكر
 اهل العدل اربع لما بابان في زفانين ان كانت في الاصل دارين باب احد اسمان زفان وباب الاخر
 في زفان آخر فاشترى رجل واحد ورفع الحايطة بينهما حتى صارتا دارا واحدة فلا اهل كل زفان ان باخذ الجانب
 الذي يليه لانها لما كانتا دارين في الاصل كان لاهل كل زفان جوار احد اسمان وان كانت في الاصل دار واحدة
 ولما بابان فلا اهل الزفانين الشفعة في جميع الدار على السواء لان الدار لما كانت واحدة في الاصل كان الجوار
 ثابتا لاهل الزفانين في كل الدار وكانت العبي للاصل دون العارضين ونظير الزفان اذا كان في اسفله
 زفان آخر الى الجانب الآخر فرفع الحايطة بينهما حتى صار لكل سكة واحدة فلا اهل كل زفان الشفعة الزفان
 الذي له خاصة ولا شفعة لهم في الزفان الآخر وكذا سكة نافذ رفع الحايطة من اسفله حتى صارت نافذة
 فهم فيها شركاء لان المنفذ حدث وانما ينظر الى اول الامر لا الى الحادث اربع فقال البائع او المشتري ابرنا
 من كل خصومة لكن قبلنا ففعل وهو لا يعلم ان له شفعة قبلها فلا شفعة له في العشاء وله الشفعة فيما بينه
 وبين الله ثم ان كان حال لو علم بذلك لم يبرأ اما الاول فلانه ابطال واما الثاني فلانه لم يرض بهذا الابطال
 ونظير هذا رجل قال لا تو جعلني في حل ولم يبين ما له قبله فجعل في حل يصير في حل ولا يبقى له شيء قبله في العشاء
 ويبقى فيما بينه وبين الله ثم اذا كان حال لو علم بذلك الحق لم يبرأ به رجل اسلم دارا في مائة فغير حطه ولم
 وجاء الشفع فله الشفعة لانها ملكة معقد للعاوضه وان لم يسم حتى يفرقا بطل اسلم لكان الاثوان لا شفعة
 للشفيع لان العقد قد انفسح الشفع اذا اسلم الشفعة ثم حط البائع شئ من الثمن فله الشفعة لان الحط يلحق
 باصل العقد فصار كما لو اخبر بالبائع بالف فلم تظهر له ان البائع بمسامة ربح وقد مر نظيره رجل اشترى
 دارا فقال له الشفع قد سلمت لك الشفعة ثم ظهر له انه اشترى ما لغيره فهو على شفعتها لان رضاه بالتسليم
 لا يكون تسليما لموكله وقال ابو بكر محمد بن الفضل هو تسليم الموكل والمختار هو الموكل كدورها فرفع هذه بابي
 في باب شفعة العشاء الشفع اذا اصاب بعد الظاهر وكغيره لا يبطل شفعتها وان صلى اكثر منها يبطل وان صلى
 بعد الجمع اربعا لا يبطل وان صلى اكثر من الاربع يبطل لان اكثر ليس بمسنون فلا يعذر اشترى دارا الى المحار

فقال الشفيع انا اقبل الفمن واخذت ما شفيع ليس له ذلك لان المشتري ملكها بشري فاسد وهذا احد الخلل
 في ابطال الشفيع الشفيع اذا طلب الشفعة فقال المشتري هات الدراهم وخذ شفعتك فلم يجضره الى ثلثة ايام
 مع الامكان يبطل شفيعه وحي ذلك عن محمد بن ابي حنيفة ابو الليث في المختار انا لا نبطل لان الشفعة لا تبطل
 واستقرت بطلت للوائبة والاثرها لا يبطل ما لم يسلم بلسانه رجل له ارضها فاجابها كثر وموتها كثر
 لا اشتريها احد فباعها من انسان مع وارثيها الففهمه بالف وخصمانه وللدار شفيع ان كانت الارض
 محال ينزها احد من اعدوان السلطان بشي فتم الفمن على قيمة الوارث وعلى قيمة الارض وهو الفدر الذي ينزى به
 اصحاب السلطان وان كانت محال لا يشتريها احد والارض محال ينفع بها ينظر الى قيمتها آخر ما مضت
 رغبة الناس عنها كم كانت في ذلك الوقت فيقيم الفمن على ذلك الفدر ولانه لا بد من القيمة والقيمة بعد
 القيمة وليس لها قيمة في الحال فيعتبر فيها الفز وقت زالت رغبات الناس عنها باب شفيع العين
 واكثر فيها مفاصير باع صاحبها معصونه منها او قطع معلومه فلجاء الدار الشفعة فيها سواء كان جارا
 من ابي نواحيها لان البيع من حكمة الدار والشفيع جارا الدار فكان جارا للبيع وان سلم الشفعة ثم باع المشتري المقتسوف
 او القطع المشتري لم يجز الشفعة الا جارا لان البيع صار معصوما فخرج من ان يكون بعض الدار وكذا لو اشترى
 بيتا من دار والدار كلها لرجل فلجاء الدار الشفعة في البيت وان لم يكن جارا للبيت فان سلم الشفعة
 ثم باع المشتري البيت فلا شفيع جارا الدار لما قلنا رجل اشترى دارا من سكة غير نافذة ثم اشترى بعد ذلك
اخرى فلاحل السكة ان ياخذ الدار الاولى ويكون شركهم في الثانية لان وقت شري الاولى لم يكن للمشتري
 شركهم في السكة وقت شرا الثانية كان شركهم في السكة دار من ثلثة نفر فاشترى رجل انصباهم واحدا
 بعد واحد فلجاء ان ياخذ الثلث الاول وليس له على الثلثين الباقيين سبيل لما قلنا في المسئلة الاولى
 ولو كانت الدار بين اربعة نفر فاشترى رجل نصيب الثلث واحدا بعد واحد والرابع غائب ثم حضر فلم
 ياخذ نصيب الاول وموت نصيب الاخيرين شرك له لما قلنا ولو اشترى احد الاربع نصيب الاخير واحد
 بعد واحد ثم حضر الرابع كان شركا في النصيبين لان المشتري كان شركا وقت شري النصيبين وفي المسئلة الاولى
 لم يكن شركا وقت شري النصيب الاول رجل اشترى دارين في موضعين مختلفين بان كانت احدهما بالشام
والاخرى بالعراق في عقد واحد وشفيعها واحد فليس له ان ياخذ احدا اسلا او يتركها لان في اخذ احدا ما يترك
 الشفعة اذا بلغ الشفيع بيع الدار بالف درهم فسلم الشفعة ثم ظهر ان البيع كان بدنا ينفق فيها الف جارا تسليم

لانها كشيء واحد

لانها كشيء واحد ولما بضم الذميب الى الفضة كشيء كشيء النصاب رجل ساكن في دار بيعت عنهما دارا فارق الساكن
 اخذها بالشفعة فقال له المشتري لا املكه لكن في الدار فاقول قوله لان اليد دليل للملك ظاهرا وانما لا يكتفى بالاختيار
 ولو اراد الشفيع ان يحلف للمشتري فجاوبه باق في باب شفيع الواو رجل اشترى دارا بين موضعين الى سنة فلم يطلب
 الشفيع طلب الاثرها وقال انظر السنة بطلت شفيعته وكذا لو اشترى دارا على ان المشتري بالخيار ولم يطلب
 الشفيع طلب الاثرها بطلت شفيعته لان حق الشفعة ثابت لان ثبوته زوال ملك الباع وقد وجد الشفيع
 اذا اجبر ببيع الدار فقال الجدل قد طلبت شفيعها او قال سبحانه الله او قال الله اكبر او عطف صاحبها
 فشتمه لا يبطل شفيعته لان هذا كله لا يدل على التسليم ولو قال متى اشترانا او كم اشترانا او سلم عليه قبل ان
 يتبعي فليس تسليم وقد مررت هذه للسائل الثلاث في باب شفيع النون ولو سكت ههنا ثم طلب من ثمن
 فهو يسلم لان الطلب غيب السماع شرط ولم يوجد خلاف ما تقدم فان تلك الافعال مقدم الطلب قبل
 اشترى دارا لم يرها فبيعت واخذها بالشفعة لم يبطل خياره وهو المختار من الدار فانه فرق
 بين هذا وبين خيار الشرط والفرق بينهما وموان هذا دليل الرضا وانه لا يرد على صريح الرضا ويصح
 الرضا لا يبطل خيار الرجوع ويبطل خيار الشرط فكذا بدليله رجل اشترى دارا فباع الشفيع وقال سلم
الى شفيعها بالشفعة فبالي شري لا تبطل شفيعته وهو المختار لان طلب التسليم في النصف لا يكون تسليما
 في الباقي وكذا لو قال انا شفيع هذه الدار فسلم الى شفيعها بالشفعة واسلم لك في النصف الثاني لما قلنا
رجل اشترى مغرة افرصة متلازمة والشفيع ملازم بعضها فليس له ان ياخذ الا ذلك البعض وكذا
القربة وكذا الاراضي لان السبب موجود في البعض وان كان فيه فخرق الصفة على المشتري رجل باع
نصيب من دار فاشترى شركه جارا بذلك ومعا في موضع واحد فطلب الشريك الشفعة وسكت الجار ثم ترك
 الشفيع الشفعة ليس للجار ان ياخذها لانه لم يوجد منه شرط ثبوت الشفعة في حقه وهو الطلب عند السماع
 ارض بين قوم اقتسموا ورفضوا طرعا بينهم وجعلوا نافذة ثم بنوا دارا بينهم وبيع وجعلوا ابوابها خارجة
 الى السكة فكانها غير نافذة وان كانت نافذة فباع بعضهم دارا فالشفعة بينهم لان هذه السكة وان كانت
 نافذة لكنها غير نافذة معنى لان لهم ان يرجعوا ويسدوا الطريق وان قالوا جعلنا طريقا للمسلمين
 فكذلك لان لهم ان يرجعوا ويسدوا لما قلنا وهو المختار رجل باع دارا فاشترى رجل موافقها وهو
 يزعم ان رقبته الدار له فيخاف انه ان ادعى رقبته يبطل شفيعته وان ادعى شفيعها تبطل دعواه في الرقبة

فيقول هذه الدار دارى فادعى فان وصلت اليها والا انا على شفعى فيها لان الكلمة كلام واحد لم يوجد فيها
سكوت عن طلب الشفع اشترى دارا ثم صبغها باصبع كثره ثم جاء الشفع ان شاء اخذها بالشفع
واعطاه ما زل فيها وان شاعركا لان نقص صبغها لا يمكن وفيه نظر فان اشترى اذ ابني في الدار والشفع
ان ينقض البناء رجل اسم دارا في كذا كذا فحين حطته نسلم الشفع للشفع ثم افترا قبل القبض على السلم
والشفع للشفع وان لم يفترا حتى تقابل السلم ثم افترا فالشفع للشفع لان الاقالة عقد جديد في حق
الثالث والشفع ثالث الشفع اذا طلب الشفع طلب الموائمة والاشهاد دون طلب من القاضي طلب التمسك
قال له احضر المال حتى يسلم اليك الشفع فقال الشفع للقاضي اقض لي ولا سلم الدار حتى احضر المال لا يجيب
الى ذلك لان هذا عليك عوض فلا يسلم العوض لا يقضى له بالعوض رجل او من يغله وان لرجل وبقيتها
لاخر فبيعت دار الى جنبها فشفعتها للذخا له الرقبة لان السبب تحقق في حقته وهو الجوار رجل ارض
لرجل بدار ولم يعلم للعوض له ما حتى يمت دار جنبها ثم قبل الوصية وادعى الشفع فلا شفيع له لان لم يكن
مالكا الدار وقت البيع فلم يتحقق السبب وانما مات للعوض له قبل ان يعلم ما ثم بيعت دار جنبها فادعى
ورثته شفعتها فلم ذلك لان موته بمنزله قبوله على ما تقررناه في الجامع الكبير فلكلها نصيبا ملكهم مودونا
اورثته رجل ومبينا بين دار لرجل ثم باع ببيتها ولا شفيع للجوار لان المشتري شركه وان فعل ذلك
فدار من الشفع بصل يكره فاجاب متر على الشفع في باب شفيع النون رجل اشترى دارا ولم يسلمها
فاشهد الشفع على الطلب او على الباي او عند الدار جاز وان ترك الاقرب وذهب الى الابعد بطلت
الشفعة فان كانت الشفع في المصر والابعد خارج المصر او على العكس بطلت وان كان الابعد الشفع
في المصر لا يبطل شفيعه الا اذا اجناز على الاقرب لم يبطل لان نواحي المصر كتمان واحد حكما ولذلك
اذا اشترى ابتداء السلم في المصر من غير تعيين ناحية جاز ولا يظهر الاقرب والابعد في مصر واحد
فان قبض المشتري الدار فان شاء الشفع اشهد على المشتري وان شاء اشهد عند الدار ولا يصح اثباتها
على الباي شري وورثته هل يصح ليجب الشفع فيها عن له في روايتان ذكر في الجامع الصغير لا يجوز
بيع اراضي مكة ومكة ومعها بيع الاسمية فلا يجوز الشفع وموقوف له في وسم وعليه الفتوى ثلثة بيوت
في دارينهم واحدا بعضهما فوق بعض كل بيت لرجل باع احدهم بيته ان كان طريق البيوت في الدار
فلا يجوز الشفع على السواء لانها شرطان في الطريق وان كان ابوابها الى السكة ان باع صاحب الارض فالشفع

للاعلى والاسفل لانها جاران وان باع الاعلى فاللاوط اولى لانه الجار لللاق وان باع صاحب الاسفل
فاللاوط اولى لانه الجار للملاصق رجل اشترى قريبا من دار فبايع الباي ثم جاء الشفع ان وجرت
القسمه بقضا فالشفع ان باع الشفع ولا تبطل القصة رواية واحدة وان كانت غير قضا باق الشفع
وصل يبطل القصة عن له في روايتان والمختار انها لا تبطل لانه لو ابطل احتاج الى الاعانة ثانيا حلاز
اشترى دارا وما شفعان ولما شفع ثالث فاقضا ثم جاء الثالث له ان ينقض القصة سواء اقامها
بقضا او بغير قضا والله انما انقض القصة لا تعاد كذلك رجل اشترى دارا ولما شفع بدار له فباع
الشفع دارا كلها لا شفعا منها لا تبطل شفيعته لان الباني يكنى سببا اذا اخبر الشفع بالبيع فلم
يبطل الشفع لا تبطل لا شفيعته مالم يكن المجرى رجلا عدلا او رجلا ناسقا لانه مالم يوجد هذا الاجز
احد شرطى الثمان ومالم يوجد احد شرطىها لا يبطل الشفع عن له في كالمكره اخبرنا انسان بالنكاح
فكنت عن له في باب شفعة الواو اذا علم الشفع بالبيع في نصف البدر
ولم يقدر على الخروج للاشهاد فان اشهد حين اصبح صح لانه اخبر عن دارا قال للمشتري لادعى الشفع
لا اعرف لك دارا حتى بها الشفع فالقول قوله لما تقرر في باب شفيع العين ولو اراد الشفع
ان يخلصه فلم ذلك لانه يدعى عليه شيئا لو اقر به لزمه بعد كونه خصما فاذا اخلصه خلفه على البتات او على
العلم قال تم على البتات وقال ابو الف على العلم وعليه الفتوى لانه تخلف على ملك دار ليست
في بيع الشفع اذا علم بالبيع ومعنى التطوع فقام الى الشفع والثاني ذكره هنا عن ام انه على شفيعته
والمختار انها تبطل لانه غير معذور في ذلك بخلاف لو كان في الاربع قبل الظاهر فانها اربع احصت لا تبطل
لانها سنة مؤكدة على بدل على الفرق انه اذا اطلب طلب الموائمة وشرع في التطوع قبل طلب الاثبات وبطل
شفيعته ولو شرع في الركعة بعد الظاهر او الاربع بعد الجمل لا تبطل شفيعته لما قلنا لو كبر طلب الشفع
سلم جاز عند له في وسم خلافا لمحمد وهذا الخلاف نظير الخلاف في تسليم الاب والجد شفيعا للصغير وعلم
الفتوى قراح واحد في وسم سابقه جارية شرب هذا القراح منها من الحائض بيع القراح كله في شفيعان
بدعيان الشفع احدهما بلى هذا الناحية من القراح والاخر الناحية الاخرى فما شفيعان في القراح
كلم لان السابقة غير حاكمة لانها سابقة هذا القراح فكانت من جهة دار جنبها دار اخرى تصدق صاحبها
الدارين ما يحيط الذي بلى جانب على رجل لانه باع منه ما بقي فلا شفيع للجوار لان لم يبي جارا وان طار الجار

بين المشتري بالمد ما فعله اضرار او فساد من الشفع على وجه التجميع كان له ذلك لانه يدعي عليه معنى لواقفه
لزمه ويوضحه فان خلف فلا شفع وان نكل كان له الشفع لانه ثبت كونه جارا ملازقا وقدرته في دفع ياني
في باب شفع الغاء اذا اشترى الاب لابنه الصغير وادامه اختلف هو والشفع في الثمن فالتقول قول المالك
لانه نكل التملك من الشفع بايدي ولا عين عليه لان النكول لا يفيد فائدة رجل اشترى دارا بالجار
ونقد الزبوف اخذنا الشفع بالجار لانه باخذ بالجار واشترى وقد اشترى بالجار ومن هذا الجنس ما يبل
منها هذه والثانية الكفيل اذا نكل بالجار ونقد الزبوف ورجع على الكفيل عنه بالجار والثالثة
اذا اشترى شئ بالجار ونقد الزبوف ثم باعه مواضع فرائس للال مولحوا والرابعة اذا خلف بعضين
حقه اليوم وكان فقه جبار فقصاه زبونا لا يثبت الخامسة اذا كان له على ثوب درهم جبار فقبض
الزبوف وانتهى ولم يعلم الا بعد الاغنى ولا يرجع عليه الجار في قول له ٢٠ ومجد كالزبوف الجار
باب شفع الغاء المشتري اذا اطل للشفع رجع على الثمن وكل الشفع هذا التسليم
والشفع على شفعة لان قوله وكل الشفع ان كان اخبارا ان الشفع له فهو صادق في اخباره وان كان
متلما للدار وكان التسليم معلقا باء الثمن والتسليم على هذا الوجه لا يصح لانه يعني التملك وجلا لان تسليم
وطلب الشفع الشفع فخرنا فقال الباع كان البيع بيتا ببيع معاملته وصدره للمشتري على ذلك لا يصح
على الشفع لانه اقرا باصل البيع فيكون القول قول من يدعي الجواز الا اذا ادلت الحال على خلافه بان كان
كثير القيمة وقدره بغير الباع مثله به فحينئذ يكون القول قولهما ولا شفع للمشتري ان في الوجه
الاول لو اختلف الباع والمشتري في هذه الصورة فقال الباع بعت معاملته وقال المشتري لم يمس معاملته
كان القول قول المشتري وفي الوجه الثاني ان اختلفا كان القول قول الباع كذا هذا رجل اشترى
كرما ولم يشفع غاب فاشترى الاشجار فاكلها المشتري ثم حضر الشفع واخذ الكرم بالشفع ان كانت الاشجار
حين قبضها المشتري ذات فرد ولم يبد طولها لا يسقط شئ من الثمن وان بداه طولها يسقط من المشتري من
ويبقى قيمته يوم قبض المشتري الكرم لان في الوجه الاول لاحقة للمشتري من الثمن وفي الوجه الثاني له حصته
وكذلك لو كان المبيع ارضا فيها زرع لا قيمة له فادرك وحصد المشتري ثم اخذها الشفع لا يسقط شئ
من الثمن رجل اشترى عشرة صنبعة بثمانين وربعه اعشارا بثمانين فليلق الشفع الشفع في البيع وال
ولا شفع له في البيع الثاني فان اراد الشفع ان يخطف المشتري بالمد ما اراد به ابطال الشفع من كلفه

لانه ادعى علم

لانه ادعى عليه معنى لواقفه لا يلزمه فلو اراد الشفع خليف للمشتري بالمد ما كان البيع الاول بيع تجميع
فلم ذلك لانه ادعى عليه معنى لواقفه لزمه ويوضحه وهو ما يبل ما ذكر في كتاب الشفع اذا اراد الا خلاف
لم يرد به ابطال الشفع كان له ذلك رجل اشترى عقارا فلقبه الشفع وهو واقف مع ابيه فسلم الشفع
قبل ان يطلب الشفع ان سلم على الاب بطلت شفعة وان سلم على الابن لا يبطل لان الشفع يحتاج الى
التسليم على الابن لانه مولد للمشتري والشفع يحتاج الى التسليم على المشتري لانه يحتاج الى التسليم مع الا بعد التسليم
لارويننا من كونه شفع النون اما موغبر محاج الى السلام على الاب لانه لا يحتاج الى كلامه الوكيل
بشري الدار له المشتري وفيه فجاو الشفع بطلب الشفع من الوكيل ان سلم الوكيل الدار الى موكله
وان لم يعلم لا يصح وتبطل شفعة وهو المختار والجواب في الوكيل مع الموكل كالجواب في الباع مع المشتري
صح الطلب من الباع في الوجه الاول ولم يصح في الوجه الثاني وهو المختار وهذا هو الكلام في الطلب واما الكلام
في الطلب لتسليم الشفع عند الوكيل صح سواء كانت الدار في يديه او لم يكن والفرق ان الطلب للتمليك والوكيل
ليس خصم في التملك والتسليم اسقاط حق عن المشتري والوكيل اصل في حق الحقوق رجل اشترى ارضا بانه ربح
ودفع منها التراب فباعه بانه ورسم ثم جاء الشفع اخذ الارض بنصف الثمن وهو محمول وربما لان الثمن
ينقسم على قيمة الارض قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب المرفوع وفيهما على السواء فيقسم عليها انفا
ولو نكل المشتري الارض واعادها على ما كانت قبل ان يحضر الشفع ثم حضر فقال للمشتري ارفع عنها ما احضر
لان ذلك ملكه ثم الجواب على وصفنا من قبل رجل له خمسة منازل في زقاق غير نافذ فباعها فطلب الشفع
الشفعة في واحد منها ان طلب بحق الشركة في الطريق لم يكن له ذلك لانه يورث الى تفرق الصفقة من غير
ضرورة لان السبب عم الكل وان طلب بحق الجوار وموجار في هذا المنزل دون غيره له ذلك لان
السبب خصل لواحد رجل اشترى دارا وهو شفعها بالجار فطلب جارا فخرقها الشفع فسلم المشتري
الدار كلها اليه كان نصف الدار بالشفع والنصف بالمشتري لان المشتري قد نكل الدار والشفع بعد
بملك فمضى سلم الشفع لشريكه لا يصير لشريكه بالشفع كالتاضي اذا قضى بالدار بين شفعين ثم سلم احدهما
الشفعة لم يصير الدار كلها للآخر **باب شفع البين** الشفع اذا قال للمشتري
انا شفع فاحذر الدار منك بالشفعة بطلت شفعة لان قوله انا شفع كلام لا يحتاج اليه فاشبه قوله
كيف اصبحت وانه يبطل الشفع كذا هذا اجتهاد بين اثنين ورواها من ابيهما ولم يعلم احدهما بعينه ان له فيها
نصيب

فبيعت اجرة لفرى بخبرها لفرى فلم يطلب هو الشفعة فلما اخبر ان له فيها نصيبا طلب فلما شفع لم يطلب
طلب المالكين رجل اشترى من رجل ارضا وقبضها فجاء الشفع بطلب شفعتها وسلمها المشتري اليه وقبض منه
جميع الثمن ثم نقد البايع الثمن فوجه البايع خمسة دراهم من الثمن فعمل الشفع بالبيعة فليس ان يترد
من المشتري شيئا فلو وجه البايع خمسة دراهم من المشتري قبل قبض الثمن كان الشفع ان يترد لان في الوجه
البيعة ليست بخط لانها هبة العبيد وفي الثاني هبة لانها هبة الدين رجل استأجر ثوبا لبيعه يوما الى
البطل يجوز من مائة جزء من مائة جزء ثم باع للمساكين بغير الدراهم الا ان يترد لان الشفع للشفع
لان الجزء الاول لانه اجاز ولا في الباقي لان المشتري شرك في هذا نوع حبله للمنع من ثبوت حق الشفع
رجل له ارض من وقف عليه فبيعت ارض بخبرها ليس لصاحب الارض الموقوف عليه فيها الشفع لانه لا ملك له
في الارض المشتري اذا قال للشفع ان لم يحضر الثمن غدا فانت تملك من هذا الشفعة فاجابه بالخير ولم يحضر
الثمن في الغد بطلت شفעתه لان تعليق بطلب الشفع بالشرط صحيح لانه اسقاط فان احضر الدنيا بغير الشفع
دراهم هل يبطل شفעתه قال بعض المتأخرين لا يبطل وبعضهم يوقف والغنى على انه لا يبطل وارساؤا
بما في حشمتها وساحتها خمماية فاشترى رجل بناؤها بانه ليقلم ثم انشأ ساحتها بتسع مائة
جاز البيع ولا شفع للشفع للبناء وله الشفع للساحة بتسع مائة وكذا لو اشترى الساحة او اقام البناء
وهذا ايضا نوع حبله لاسقاط الشفع رجل اراد ان يشتري سمان من مائة درهم من دار ثمن كثير واباعة
ثمن قليل فالوجه فيه ان يشتري السهم الواحد على انه يخطا ثلثه ايام فان باعه الباقي بتبديل ولا
فتح البيع وان خاف البايع انه ان باع منه الباقي ثمن تبديل نفع المشتري البيع في التور والواحد فاحيلة
فيه ان يبيع البايع الباقي على انه يخطا ثلثه ايام ثم يجوز ان يبيع معا فان خاف كل واحد منهما انه ان
اجاز لم يحن صاحبه فاحيلة فيه ان يوك كل واحد منهما وكليلا باجازه البيع وبشرط على الوكيل ان يجوز ان
اجاز صاحبه احاز ولا يجوز ان لم يحز له او جهت الشفع لرجل فوجهها او باعها من ان لا يكون تبليها
لان البيع والهبة لم يصاد فاحلها فلغنا الشفع بالجواز اذا خاف انه لو طلب الشفع عند القاضي
والقاضي لا يوك الشفع بالجواز فلم يطلب فهو على شفعتها لانه اخر لعذر رجل له شفع عند القاضي
تقدم الى السلطان الذي ولاه القضاء وان كانت الشفعة عند السلطان فامنع القاضي من احصاء
فهو على شفعه لانه عذر اليهودي اذا سمع البيع يوم السبت فلم يطلب الشفع بطلت شفעתه لانه

ليس عذر

ليس بعذر شفع استولى على ارض من غير حكم ان كان من اهل الاخرها وقد علم ان بعض الناس جردوا لكر
لا يفسى وان كان لا يعلم فحق لانه ظلم سكة غبي نافذ فيها سكة زابغة باع رجل من اهل تلك الزابغة
دارا منها فالشفعة لاهل الزابغة لان الشفع لهم خاصة وكذلك ان يترد منه نهر فباع رجل من اهل
ذلك النهر الدارع ارضا فالشفعة لاهل النهر البايع خاصة وان بيعت ارض من اهل النهر فالشفعة
بين الكل لانهم شركاء في النهر وكذا اذا بيعت دارا من اهل السكة فالكل شركاء في الشفع سكة يذهب
طولا وفي النهر سكة لفرى متصلة بينهما حاجز حديد ولا حق لاهل السكة الاولى في السكة السفلى فيبعت
دار من السكة السفلى لا يكون لاهل السكة العليا الشفع لانه لا حق لهم في المرور في السكة السفلى
ولو بيعت دار في السكة العليا فاهل السكة السفلى شركاء في الشفع لان اهل السكة السفلى حق المرور
في السكة العليا اذا قال الشفع للمشتري بالفارسية شفاعت فوافي بطلت شفעתه لانه طلب الشفعة
لا الشفع رجل وكل وكليلا يبيع دار فباعها بالف درهم ثم حط عن المشتري مائة درهم وضمن ذلك لاهل
فليس للشفع ان يخذلها الا باليف لان حط الوكيل الثمن لا يلحق باهل العقد **كتاب القسمة**
باب قسمة الغون واربعين قوم بعضهم غيب فطلب المحضور القسمة بان كانت الدار موقوفة
فللقاضي ان يقيمها وان كانت موزعة لا يقيم لان في باب الارث بعض الورثة يتعصب خصوصا على الباقي
وفي باب النكاح لا يتعصب والشركة اذا كان اصلها ارضا فخرى فيها الارث بان مات واحد منهم
ففي الوجه الاول يقيم القاضي اذا حضر البعض وفي الوجه الثاني لا يقيم لان المشتري في الوجه الاول
قام مقام البايع في الشركة وكان اصلها ارضا وفي الوجه الثاني قام الوارث مقام المورث في الشركة
الاولى وكان اصلها شري فينظر في الباب الى الاول ارض بين رجلين طلب احدهما القسمة واحضر
شركه مجلس الحكم فاني شركه وقال قد بعثت نصيبي واقام البيعة على البيع لا يقبل البيعة لدفع القسمة لانه
يريد ابطال حق القسمة بان يثبت فعل نفسه بالبيعة وهو البيع فلما بقدر على ذلك الطريق اذا كانت
واسعة فبني اهل الحلة مسجد للامة وانه لا يضر بالطريق لانه لا يضر الطريق لانه لا يضر الطريق للمساكين والمجبر
لهم وان اراد اهل الحلة ان يدخلوا في دورهم شئ من الطريق وهو لا يضر الطريق نص في العيون انه
ليس لهم ذلك لان الطريق للمساكين وهذه خاصة لهم شركا انفسا على ان لا يحدما الصامت واللاقر
اعرض وقماش الحانوت والدون التي على الناس على ان نوى من الدون برون برون عليه نص في القسمة
فاسد

لانها مائة البع والبيع على هذا البيع فامد وعلى الذي اصد الصامت ان يدور على شركته نصف ما اخذ وعلى
 شركته ايضا ان يدور النصف اخذ السلطان اذا عزم اهل القرية واراد بعضهم القسمة على قدر الاملاك
 والبعض على الدروس ان كانت لتحسين الاملاك فتمت على قدرها وان كانت بالدروس فعلى الدروس لانها
 موزونة الدروس ولا شيء على الصبيان والنسوان **دار بين** شركتين رفعا بابا منها ووضعاه فيها ثم هما
 الدار فالباب الموضوع في الدارينها لانه لا بد من في القسمة الا بالذكر **دار بين** شركتين لاصدا الكبير
 والآخر القليل فصاحب القليل انما يستغنى بنصيبه بعد القسمة فطلب صاحب الكثر القسمة وابى صاحب
 بالانفاق وان كان على العكس قال ابو الحسن الكوفي في مختصره لا يقسم واليه ذهب الاسماعيليون ومنهم
 ابو بكر محمد بن ابي سهل السرخسي والقسمة او اللبث وجعل هذا قول اصحابنا وذكروا الحكم في مختصره انها
 يقسم واليه ذهب الشيخ الامام المعروف بخوارزمي وعليه الفتوى لان للطالب رضى بالقسمة وهذه القسمة
 لا ينقض الضرر الاعلى الاولى **دار بين** قوم اقتسموا فوقع في نصيب اقدم بيت فيه حماما ان لم يذكر الحام
 في القسمة في بينهم كما كانت وان ذكروا ان كانت لا يؤخذ الا بصيد القسمة فاصدق لانها بمعنى البيع وبيع
 حمامات لا يمكن اخذها الا بصيد فاصدق القسمة وان كانت يؤخذ بغير صيد جازت القسمة لان البيع
 حمامات يمكن اخذها بغير صيد جازت فكذلك هذا وهذا اذا اقتسموا بالليل فان اقتسموا بالزهار بعدوا
 خرج من البيت لم يكن لانها في الليل جتمع فيمكن اخذها بخلاف الزهار اذا خرجوا رجلا من بينهما ختمه
 ارغفه لاصدا رغيفان وللآخر ثلثه ارغفه فدرعا بالثا فاكلوا جميعا على السواء ثم اعطاهم الثالث
 خمسة دراهم وقال اقتسموا على قدر ما اكلتم من ارغفكما فكل صاحب الارغيفين درهم واحد والصاحب
 الثلثة اربعة دراهم ان اكل واحد منهم اكل رغيفا وثلثي رغيف فالثالث اكل من صاحب الارغيفين
 ثلث رغيف لان صاحب الارغيفين اكل رغيفا وثلثي رغيف واكل الثالث من صاحب الثلثة رغيفا
 وثلث رغيف فصار حصة ما اكل رغيفا وثلثي رغيف لثالث من صاحب الارغيفين واربع اثلث
 من صاحب الثلثة فيقسم الدراهم الخمسة بينهما على قدر ما اكل الثالث وقد اكل من صاحب الارغيفين ثلثا وحده
 فباخذ درهما ومن صاحب الثلثة اربعة اثلث فباخذ اربعة دراهم صبيحة **بين** خمسة ورثة اقدم غير
 واثنا غائبين واثنا حاضرين فان شري رجل نصيب اصد الحاضر فطلب شركته الحاضر القسمة عند القاضي
 واخبروا عن القسمة فالفاضي بامر شركته بالقسمة ونصيب غائب والصغير وكبلا لان المشتري قام

منام البائع

منام البائع وكان للبائع ان يطالب شركته بالقسمة لان اصل الشركه ميراث والبيع للاصل لما قلنا
 في صدر الكتاب **قوله** مساعفة بين اهلها بعضها وقف على قول من يرى وقف المشاع وبعضها سلطان
 الذي يقال له ربيعة مملوكة وبعضها مملوكة فارادوا ان يتخذوا فيها مقبرة وارادوا قسمة بعضها البعض للكل
 ان ارادوا قسمة كلها على مقدار نصيب كل فريق جازت القسمة لان التميز يحصل بالقسمة فتركت له
 وان ارادوا قسمة موضع من القرية بعينه لاخذ القسمة لان التميز لا يحصل لهم بين رجلين اقتضاه
 فوقع الاعلى لاصدا والاسفل للآخر وجعل الطريق القديم لصاحب الاعلى وركا طريقا لصاحب الاسفل
 وفي الطريق الذي تركاه لصاحب الاسفل اشجارا ان جعل له تلك الطريق ملكا فالاشجار له لانها عين له
 البيع والشجر يدخل في بيع الارض من غير ذكره وان جعل له حق المرور فالاشجار منها كما كانت الارض
 اذا كانت بين شركاء لاصدا عشر اسهم ولثاني حصة اسهم ولثالث سهم واحد فارادوا قسمتها فارادوا
 صاحب العشر ان يقع سهاما متصلة ولا يرضى بذلك الذي اسهم واحد فتمت الارضون سواء كانت
 متصلة او متفرقة بينهم على قدر سهامهم عشر وخمسة وواحد وكيفية ذلك ان تجعل الارض على
 سهامهم بعد ان عدلت وسويت ثم تجعل بناء في سهامهم على عدو سهامهم ويقع بينهم فاول بندقة
 يخرج يوضع على طرف من اطراف السهام وهو اول السهام ثم ينظر انها بندقة من منى فان كانت لصاحب
 العشر اعطى له ذلك السهم وتعه اسهم متصلة بالسهم الذي وصفت عليه البندقة فيصير سهاما متصلة
 ثم يقرع بين صاحب الخمسة والواحد كذلك فاول بندقة يخرج يوضع على طرف من اطراف السهام الستة
 الباقية ثم ينظر الى البندقة لمن منى فان كانت لصاحب الخمسة اعطى ذلك السهم له واربعه اسهم متصلة
 بذلك السهم وبقي السهم الواحد لصاحب السهم الواحد وان كانت هذه البندقة لصاحب الواحد
 كان ذلك السهم الذي عليه البندقة ولصاحب الخمسة الباقية **باب قسمة العين**
 ارض بين رجلين بنى فيها اصدما والآخر برفع بناءة عنها يقسم بينهما فوقع من البناء
 في نصيب الذي لم يبن امر برفع او بوضه باوا القسمة لانه لو رفع بطل حق الساني في الكل والقيم
 لا بطل في قدر الذي بنى في ملكه **دار بين** اثنين اقدمت فارادوا اصدما البناء وابى الآخر فتمت
 الدارين بينهما ولو ان رضى بين اثنين طلب اصدما البناء وابى الآخر فطلب الباقي ان يبنى ثم يواجر ما يواجر
 نفعه من اجرتها لان الدارين حصة القسمة والكل احمل فذكر ههنا من هذا الجنس ما يدرى هذه المسألة كتمان

في الاستقصاء في شرح كتاب الحطان رجل حمل كنيصا في داره واشترعه الى طريق العامة او كانت داران
احد اعماميه والاخرى برع وبينهما طريق المسلمين فمضى عليه ظلمه ان كان بعض الطريق لم يسعه فلك ان كانت
لا يقدر وسعه من خاصية من المسلمين قبل البناء فلم ان يمنعه وبعد البناء انه ان يهدمه لان الحق لهم بخلة
في ارضه اتمه اها انسان وطريقها في الارض ولم يبين موضع الطريق وليس لها طريق موصوفة قال ابو يوسف
الشرايين وياخذ طريقا لكن الخلة من ان موضع ساء لانه يتفاوت حتى انه لو كان متفاوتا كان البيع خلا
رجل ادعى ان بستان رجل مجرى ماء في نهر واقام البيعة على انه كان للماء مجرى فيه بالامس الى بستانه لا يقضي
بهذه البيعة في قوله وم وهذا للسلم فزع مسلم لفرى وموان للدمى لو اقام البيعة ان البيعة ان المدعى
كان في بدء لا يقبل بيعة **باب قسمه الفاء** قسمي اقرا به بالغ وقاسم للوصى
ان كان مراصنا جارت قسمته وان لم يكن مراصنا يعلم ان مثله لا يحتمل لاخذ قسمته ولم يقبل قوله انه بالغ
لان في الوجه الاول الظاهر لا يكتفي وفي الوجه الثاني يكتفي وهذه للسلم يظهر ان هذا شئ عشرين سنة
بشرط الاقرار الوصي اذا عجز عن القيام بما لبيت فاقام الحاكم فمات اقران اقام فمات اقرمه لا يعزل
لان للقاضي ضم اليه اقر وان اقام فيما اقر مقامه انعزل لانه للقاضي ولا يات عزل الوصي اذا عجز عن القيام
بما لبيت لكلا يصنع مال للبيت **باب قسمه السين** مات عن امرأة حامل
ان كانت الحرة او قريبة ينظر ولا ادتها ليقع القسمه عن علم وان لم يكن قريبه لا ينظر لان فيه تاخير فاذا
قسمت التركة الى قدر يوقف للحرف كراهه في كتاب الفرائض رجل مات وترك ثلثة بنين وترك خمسة عشر
خواري خمس منها مملوؤة خلا وخمس منها الى النصف وخمس منها فارغة كلها سواء فارقها البنون ان يقتسموها
على السواء من غير ان يلزموا من مواضعها فالوجه في ذلك ان يعطى احد البنين خابيتين مملوئتين وخاوية
الى نصفها وخابيتين خابيتين ويعطى الابن الثاني كذلك يعني خمس خوارى احد اعمامه مملوؤة والاخرى خالية
ورثته الى نصفها فيعطى لها الابن الثالث لان للسواة يحصل بذلك **قصة العنب** بين الشريكين بالوزن
بالقيان او الميزان يبيع لان الناس تعارفوا في العنب بالوزن بها لان السوادى يحصل بكل واحد منهما
شريكا انما كرمها بينهما نصفين وفيه اعيان وغارتا ان قال على ان هذا النصف لفلان بكل طيلة
وكثرة او با فيه من الاعناب والثمار نصيب الاعناب والثمار مقسمون وان لم ينعوا ذلك يعني شريكة لان
قصة العنار ربع وفي البيع لا يدخل النار الا بالذكر هذا اقر ما جمعه الحسام رحمه الله والله اعلم

كتاب ٢٦ الاحكام باب اجارة النون رجل استأجر حمارا لافعل في الطريق
فلم يمتد حتى مضى ان ذهب وهو لا يشعر به وبعد ما شعر غلب على ظنه انه اذا اطلبه لا يظفر به لا يضر
لان الواجب عليه الحفظ ولم يتذكره وان ذهب وسواه ولم يمنعه وترك طلبه ضمن لانه ترك حفظه رجل استأجر
حمارا لينقل عليه التراب من الخريبة فاخذ في النقل فانهضت الخريبة فملك الحمار رجلا المستأجر ان انهضت
بعلاجه ضمن لان ملو حصل بضعه انهضت من غير علاج بان انهضت بنفسها لم يضمن لونه عم الفلح حمار
رجل رعى غنم رجل كل شهر مسمى فقال له لا ارضى غنمك بعد هذا الا ان يعطيني كل يوم درهما فلم يلقظ
صاحب الغنم بشئ وترك غنمه معه لزمه كل يوم درهما لان نوكه رضا منه با قال وكذلك رجل استأجر
من رجل حانوتا كل شهر ثلثة دراهم فبعد ما مضى شهر قال له رب الحانوت ان رثيت كل شهر خمسة
والا فخرج الحانوت فلم يفرغ وسكن لزمه كل شهر خمسة لان سكوتة رضى منه بذلك نظي رجل ساءم
رجلا ثوبا فقال البائع بعشره وقال المشتري بستمه فان سلمه البائع الى المشتري فابيع بستمه ويكون تسليمه
رضا منه وان كان الثوب في يد المشتري فذهب ولم يقبل شيئا فابيع بعشره ولو قال المشتري لا ارضى
بعشره وفحصه فلا بيع بينهما لان البيع لا يتم الا بالقبول ولم يوجد وعلى هذا اذا قال المشتري لا ارضى بستمه
وسكنها كذلك لا يلزمه كل شهر الا ثلثة رجل استأجر رجلا كل شهر بستمه دراهم ليعلم حبيب له احدا
العربية والا هو التران فقال للورث تعلم القرآن ليس من صنعتي فاستأجر لقر بعهلة القرآن واعطاه
من اجره في ففعل فلما جاء راس الشهر حسن من لهر ثلثة دراهم فقال المورث لا ارضى بذلك لان لهر
بعلم القرآن كل شهر درهم او نصفه رسم جط للعلم من لهر المورث فدرما بحقه للعلم لان هذا نوكه لم
ايا به بذلك رجل استأجر رجلا ليعمل ميت فلا يجوز له لان العمل واجب عليه فلا يستحق الاجر عليه ولو استأجر
لحمل الحنان ان لم يجد شئ فالاجار فاسد لان عمله واجب عليه وان وجد شئ جازت الاجارة وشي
ان يكون العمل على هذا التفصيل ولو استأجر لحفر القبر فالاجارة جارية ويستحق الاجر لان حفر القبر
بذله بناء البيت فاشبهه استئجاره لبناء المسكن ويجب له لواء الاجر من جميع المال لان هذا من الحراج
الاصلي للبيت فكانت التركة مبقاة على ملكه بقدر هذا رجل استأجر حمارا سنة فلما مضت السنة اخذ الدار
وكسرها وسكن فيها فجاء المستأجر وقال كان لي فيها دراهم شئتها فاقبعتها انت ان صدقة صاحب الدار
ضمن لانه اقر بسبب الثمن وان انكر فالقول قوله مع يمين رجل استأجر حمارا فاشترى ما فاشترى النون الى الكوى

ومصادر حال لا تعمل الا احدى الناحيتين ان كان في موضع يكون الحفر على الموجب ان كان حال لوصف لاء اليها ندر لوز
 جميعا وورانا فضا يلزم لقرنها ولم الخيار لانها ندر لوز جميعا وانما ثبت له الخيار لاجل النقصان وان كان
 حال لا بدور الا احدا مما يجب عليه اجر احدا مما لا يمكن ان لا يعمل احدا مما سقط عليه لقرنها وان تفاونا فعليه لقرنها
 وان كان في موضع يكون الحفر على المستاجر يلزم لقرنها كاملا لانه لما كان الحفر عليه فاذا لم يحفر فهو المقطر
 فيلزمه الاجر ونظير من استاجر خيمة فانكسر أو تافأ يلزم لقرنها لان الاواناه عليه ولو انقطعت اطرافها
 فلا يجوز عليه لان ذلك على الواو عاوه استاجر قبانا ليزن به وفي موضع عيب يعلم به فوزن فانكسر ان كان
 مثل ذلك للمثل فوزن مثل ذلك القبان مع ذلك العيب لم يضمن لانه لم ينسب اليه لقرنها وان كان لا يوزن
 لانه نسب اليه رجل استاجر ثوبا يلبسه كل يوم بدائق فوضعه في بيته ولم يلبسه سنين ثم رجع لقرنها كل يوم
 واتي الى الوقت الذي لو لبسه الى ذلك الوقت مخوف لان الاجارة في اليوم الاول منعقدة في الحال وفي
 اليوم الثاني والثالث مصانف وانما منعقد عليه بدخول الشهر وجب دخل موفا در على الانتفاع به فنجب الاجر
 كمن استاجر دارا يسكنها فقبض الدار واخذ للفتح ولم يسكنها حتى مضت لليرة فالاجرة لازمة كذا هذا
 وعن محمد بن عيسى هذا ساحة بين بني حانوت لرجل في الشارع فاجروا من رجل يبيع الفاكهة كل شهر بدرهم وما
 باعها من الاجرة فهو للعائد لانه غاصب والغاصب اذا اتم له الغصب فالاجرة له ويصدق بها قال القصة العبد
 هذا اذا كان خانا او كانا او فو ذلك لان بذلك يصير عاصبا رجل استاجر لحفظ الخال فنقب حانوت منه
 وسرق منه شيء لم يضمن لان عليه حفظ الاموال فني يد اربابها ولا يضمنها الا بضييع منه ولو
 استاجر واحد من اهل السوق فالاجرة على الكل لان في مثل هذا جرت العادة بذلك فصار كأنهم استلجروا
 جميعا والاشيى لكراهم لان في ذلك مصلحة وتقع ذلك عايد اليهم فصار استجاره كاستيجان رجل استاجر
 حمارا فادفعه وشرع في الخمر فذهب الحمار فان كان براه ولم يقطع صلوته ضمن لان الخط لا يلزم عليه وقد تركه
 مع الغدر رجل قال للدلال اعرض ضيعتي على البيع وبعها على ان كن من الاجر كذا فلم يقدر على انما الامر
 فباعها دلال آخر فليس الاول شيء لان في العادة الجارية فيما بين الناس انهم باخذون الاجر على البيع وبع
 اخذ الغيبة او اللبس رجل استاجر مسجدا من رجل وقال لصاحبها كم اجرها فقال لا اريد الاجر ثم رجع
 وقال اريد الاجر فان كان للمسيح فمعه عند الناس يجب له المثل والاقلا وكذا اذا استاجر سحفة
 ميزان ليزن بها فهو على هذا التفصيل لان الاجارة انما تجوز فيها فيه تعامل والتعامل انما يجري في مقام نعمة

اما ما فتمت

اما ما لا فتمت له فلا رجل ان تجز خرواسا في بيت له ولم يكن ذلك في القديم ان كان بعض حماره يتنابان
 كان يعلم ان دورانه يوهن جدران فلم منع عن ذلك لان له الضرر في ملكه الشرط ان لا يضر بغيره استاجر
 دابة ليسير عليها فزحاضار زبارة عليه بصير عاصبا في الزبارة ولا يلزمه الاجر بحسبه وبما في بعض هذا
 رجل استاجر ظيبرا ليرضع ولد فارضعته شهرا فمات الاب فقال عم الصبي للظن ارضعيه واعطيك الاجر
 فارضعته اياما ان كان للصبي مال حين استاجر ما الاب فالاجرة كلها في مال الصبي لان الاجارة وقعت له
 لان نفعه على نفسه والاب ثابت عنه وان لم يكن مال حشد انتفعت الاجارة يوم مات الاب لان الاجارة
 وقعت له لان نفعه على ابيه وما وجب من الاجرة قبل موته فهو عليه وما وجب من الاجرة بعد موته فمعه
 ثم بعد ذلك لا يخلوا اما ان كان النعم وصيا او لم يكن فان كان وصيا جمع في مال الصبي وان لم يكن لا يرجع
 لانه متبوع بذلك ونظير رجل استاجر رجلا يحفظ له كل شهر باجرة معلومة ثم مات المستاجر فقال له
 وصيه اعمل عملك وانا اعطيك الاجر فهو على التفصيل الذي ذكره وكذلك لو استاجر رجلا يحفظ كرمه فباع الكرم
 وقال للشري لا اجبر اعمل عملك فاما اعطيك اجره فمضى التفصيل الذي ذكرنا ويجب على الوصي للشرى
 قدر ما شرط الاول من الاجر ان علم مقدار ذلك الا فالاجر المثل رجل سار ترك الباقون في جبانته وغاب
 عنها فدخلت بقوم منها زرع رجل فامسده لم يضمن البقار لان الزرع تلف بفعل البقوم وفعل العجاو
 جبار جماعة اجر كل واحد حمار من رجل وسلموا اليه ثم بعثوا واحدا منهم معه ليتعهد الحمار فذهب
 فقال للمستاجر للمبعوث ففهمنا مع الحمار لا ذهب بحمار واحد واهل الجوارح فذهب لم يقدر عليه
 فله ان يمان على المتعاهد لان المال في يد غيره ومو ما مورثا هدم مال ليس في يد فلا يجب عليه الضمان
 رجل قال لآخر اجرتك وابتى هذه غدا بدرهم ثم تهرأ اليوم من اناس اخر الى ثلثة ايام فاراه للمستاجر
 الاول ان ينقص الاجارة في الغد ذكرهنا عن اصحابنا فيه روايتان وذكره هذا المسئلة في اجاب الغاء
 من هذا الكتاب نذكرها اذا انتهجا اليها اهل بلدة فقلت موثنا منهم في الدون فاستاجر رجلا
 باجرة معلومة ليركب الى الدوان وينهي امرهم الى السلطان وكسالة اصلاح ذلك اليوم او يومين
 جازت الاجارة واستحق المسمى لانه فلبس زله على فلك وقتواله وقتا جازت ايضا لوجود شرط
 جوازها وهو العمل في الدقة للعلومة وان لم يوفتواله فسدت له مثل لقرنها على ما عرفت في الاجارة للغاسق
 امرأه بيعت بقر الى بقر والبقر اربعه فاجاء الرسول وقال البقر لي واخذت من البقر وهلك في يد

م

فان اقامت المرأة بينه على ذلك لها ان ترجع لها ان ترجع على البتار لانه ظهر انه دفع بغير الغير الى غير
لغوه ولا يرجع البتار على المدفوع اليه ان كان في زعمه انها للراوة ومع ذلك دفعها الى الرسول وان لم يعرف
ذلك رجع لانه مفور وقصار سلم ثياب الناس الى اجيرها ليجعلها في العصر فنام الاجير ثم رجع بالثياب
قد صناع حنون قطع لا يدري كيف ضاعت فلا ضمان على الاجير ما لم يعلم انه ضاع في حال نومه لانه اجير وحده
فلا يضمن الا بالتعدي والضمان على العصار وان علم انه ضاع في حال نومه ضمن الاجير لانه ضاع بصنعه
وتحوي صاحب الثوب لشرائه ضمن العصار وان شاد ضمن الاجير وهذا الجواب بنا على قول من لا يرد
على ما عرف في الاجير للشرك واما على قول من لا ضمان على العصار لان السلاكم لم يوجد بعلمه قال الفقهاء
ناخذ خلال استاجر بيتا وصنع فيه حبات لخل فانقصت من الاجارة فان بلغ لخل للبلغ المذكور
لا يفسد بالتحويل طالوب بغيره لانه لا يفسد عليه فيه ولم يبين له حتى شغلته فيكون مستغنى في الانباء وان كان
بغير قبل المستاجر ان شئت فادفعه والا فاستاجر ثانيا الى وقت له ركه لان في ذلك نظرا من الجانبين
خان بعضه تجارب وفيه حوايت عامر فاستاجر رجل العامر كل شهر خمسة عشر درهما والجراب كل شهر
مخمس وخمسين درهما على ان يزرع الجراب بماله وحسب به من جملة الاجرة فالاجارة باطلة لانه شرط في العقد
ما لا يقتضيه العقد وسوغارة الجراب فان العامر على الاجرة دون استاجره حارا وقبضه وارسله في كرمه
فسرق برفعه فاصابه البرد ففرض فرق الى صاحبه ثمان من ذلك الموضع ان كان الكرم حصينا والبرد
حال لا يضر بالخمار ان كان علمه برفعه لم يضمن الخمار والبرد عنه لانه لما ادخله في مكان حصين والبرد
لا يضر فلا يضاف التلف اليه وان كان حال يضر البرد وان كانت برفعه والكرم حصين ضمن
قيمة الخمار دون البرد ومن البرد ومن لم يكن حصينا ان كان البرد حال يضر ضمن قيمة البرد ومن الخمار
وبضمن نقصان الخمار الى وقت للبرد من البرد لان النقصان حصل بفعل غيره داخل تحت العقد ولا
من ضرره وانما مضار من قبله العاصم فاسلمه الى صاحبه برى من الضمان وعليه قيمة ما نقصه البرد وان كان
البرد مضرا ضمن قيمة الدابة لما ذكرنا رجل سكن خانوت ابن اخيه وموصفيا مع شرك له بنجر فيه ليس له
ومن فان سكن بعقد او شربهم عقد حبس الاجر والا فلا لانه غاصب دلال باع صنعة رجل بامرته وقال
الامر بعثها بغير امر وقال الدلال لا بل باجر ان كان الدلال معروفا ببيع واحد الاجر على البيع لا يفسد الامر
ويلزمه امره مثله وكذلك اسكن الخان رجل ثم اخلفا على التفصيل قال الفقهاء اما جيب الاجر اذا اخافاه صاحب الخان

خمس

فحينئذ استحسن ان يلزمه الاجير وقت نزوله فيه لان ذلك دليل على تركه باجر هذا الفا
لم يكن الخان معروفا بالاسغلال فانه ذكر بعقد الوان فدل على حوايت مشغله فجا رجل وسكن في واحد
منها يلزمه امره مثله وان قال اسكن كنت غاصبا في السكن لا يصدق الا ترى ان رجلا ادخل في الخان بغير امر
الحامى وقال دخلت غاصبا لا يصدق ويلزمه الاجر كذا هذا رجل يبيع في السوق فاستعان رجل على ذلك
من اهل السوق فاعانه ثم طلب الاجر فالعبي في ذلك عاقبة اهل ذلك السوق فان كانوا يعلمون باجره لم يفسد
وان كانوا يعلمون بغيره فلا اجرة وكذلك لو ادخل رجلا في خانوت بعينه على بعض العامة رجل دخل الخان
وقال لصاحب اخذ هذا الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه لا ضمان على صاحب الخان ان سرق او ضاع وسو لا يعلم
اما اذا اقران غيب زعمها وسوبراه ويظن انها ثيابه ضمن لانه اقر بالتقصير في الحفظ وذكره في السلم
بعد هذا وزله وقال ان شرط عليه الضمان اذا اهلكه عند ضمن في قوله جميعا لان اجير للشرك لا يضمن عند
اذا لم يشرط عليه الضمان اما اذا شرط يضمن والعقبة ابو الليث سوى بين الشرط وغيره لانه امين او شرط
الضمان على الامين باطل رجل استاجر دارا فوجد له ثوبا من ثياب رمضان ان استاجر ما سته جاز لان هذا
ابراؤ منه بعد وجوده سبب وجوبه فيصبح عنده على ما بين وان استاجر ما كل شهر لا يجزى الا اذا دخل كل شهر
لا يجزى الا اذا دخل رمضان اما قبله فلا رجل اجركا من رجل سنة متصلة وهو في نصف شهر او ثلثه
يعتبر المدة من ههنا الى ههنا بالايام كل شهر ثلثين يوما وكذا ذكر الكرخي وذكره اجارات الاصل حنبل
اول الشهر بالايام وبكل من ثلثي الشهر وما بينهما يعتبر بالاهلة وفي المسئلة روايتان رجل اجره ارامى بثلث
سنة بالف درهم فلما وقع عقد الاجارة قال المواجه وجهت كل جمع الاجر او ابرائك عن جميع الايام وعند
والاجر عليه خاله وببراه عند وموقوف الى الاول والمسئلة معروفة في الاصل لو قال ابرائك عن حماية
او عن الف الا ارجعها جاز في قولهم لانه يفسد الخط عن الاجر فان شرط فيه النجاسة ثم ابراه عنه جاز
بالانفاق ولو استاجر دارا على عبد بعينه ثم ذهب العبد للمستاجر قبل القبض فان قال المستاجر بطلت
ثم واقالة كالمشترى اذا قال للبائع وهبت لك البيع قبل قبض البيع وكذلك الاجارة رجل استاجر
حمارا ليمسك عليه عليه الشوك فحمله فادخله في سكة فيها نهر فبلغ موضعها ضيقا ففرض الحمار فوقع في النهر
فذلك ان كان المكان ضيقا بحيث لا يسع فيه مثل ذلك الحمار فضيعة يضمن لان التلف حصل بصنعه وهو
ادخله المكان الضيق وان كان يسع ان غرق في النهر حتى وثب الحمار بسبب ضربه ضمن وان وقع بفعله لم يضمن

ع

لانه ما اطلع رجل استاجر رجلا ستم الزمان والنواهي وغير ذلك كرجل استاجر رجلا لوجوده في ارضه واما ان كان له ارض
على ذلك في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلم حفظ القرآن فكان النظم وبه اخذ الفقيه ابو الليث جماعة من المشايخ رجل
سلم بقرى الى بقرى ليرعاها فجاء الليل فزعم البقارة انه ادخل القرية فظلمها صاحبها فلم يجدها ثم بعد ايام
وجدها قد وقعت في ليرة الجبانة ان رضى اهل القرية فظلمها صاحبها ان رضى اهل القرية من البقارة ان يخر
البقر في القرية فبعض لا يقبل قوله لانه امين فلا يقضي الا بالخلاف وان كل قوم ادخل كل بقر
منزل صاحبها ضمن لانه خالف سمسار باع امر ببيعهم وامسك الثمن بامر صاحبهم فصرف عندهم ثم
لانه مأمور بالامساك وكذلك الحال اذا اجاز بالكل فامر صاحبهم بالامساك عندهم فذلك لم يقضي لانه ليس له
حق الحبس واما جسم بامر فكان امانة في يده اما العصار او الخياط او من له حق الحبس لا يستغنى الا بالاجرة
اذا اسكن بامر بعد العمل فذلك ان يقضي الاجر فهو على ما ذكرنا وان لم يقضي فهو على الخلاف للعرف رجل
يبيع شاة بالزيادة فاستاجر رجلا ليشاهى عليه ان استاجرهم وقتنا معلوما او لم يبين الوقت لكن قال له
تناه كذا وكذا سمونا بكذا فهد اجاز جانب يستحق بها الاجر واربعين غايه صاحبهم ان كان نصيبه
كل واحد منهما مقسوما مفروضا ليس لاهدما ان يكن نصيب الاخر او يواجره الا بامر القاضي والقاضي ان
يواجره اذا خيف عليه الخراب وعسك الاجر للغايه وان لم يكن مقسوما فلهما فخران يمكن قدر نصيبه ثم
انه قال له ان يكن جميع الدار اذا خاف الخراب اذا لم يكن لان في هذا نظر للغايه وان كان الشركة في العرق
بالكل نصيب منها ويبيع نصيب الغايه وحفظه له فان احضر واجاز فله الثمن والا ضمن قيمته والتمس
للبيع وان لم يجز فهو عز له اللقطة يتصدق بها وهذا استحسان وبه اخذ الفقيه ابو الليث رجل
آجره ان من رجل ثم اراد ان يقضيها ويبيع الدار كاحته الى غنة غنة وعياله فله ذلك كما لدا الحق
وبن قاص كذا ههنا رجل استاجر مكاريا ليعمل خططة الى مكان كذا بالجو الواسع والكل على الكاري ان كان
يحمل على وابه وان كان جمل على واب الاستاجر او جمل الكاري على غنة فذلك مال الفقيه ابو الليث للغير
في ذلك عاقبة تلك اهل البلدة في ديارنا الجوارح لا يكون على الحال في الاحوال كلها الا ان يشرط فذكر عليه
اما الجبل فعلى الحال لان له ان يبد كلبا يسقط عن ظهره او دابته رجل استاجر مكاريا ليعمل خططة ليعمل
على دابته فله ان يبد دابته او دابته اخذ احد الحوالتين من جليط ورجى بالعدل الا ان فاشق
الزق وخرج حافيه فعلى الكاري ضمان الزق والعصير لانه تلف فعلم رجل دفع الى فصار ثوبا لبعض

نقص

نقصه وروحه فاحسب الثوب حاشية عند الرهن فافتكره وراه صاحب الثوب فامر بفسله فامتنع الفجار
وشا جوا في ذلك فترك الثوب في يد الفجار فملكه فاشى على الفجار ان لم ينقص من قيمة الثوب لانه
لا افتكره عاه الى الوفاق فصار امانته في يده فان نقصه ضمن النقصان وهكذا الثوب امانته كمن حرق
ثوب انسان فزنا بغيره فقال له رب الثوب اصل الحق فامتنع فذلك الثوب في يده لم يقضي الا بغيره
الحرق وكذلك لو صب نجاسة على عبد انسان فجاء رب العبد بالعبد اليه ليفسله فملكه فاشى ان عليه ما ذكرنا
رجل اجاز جانب بعضه دراهم بعضها ريف وبعضها جيا فقامت بعض الطريق قال للكاري انا اطلب
بغيرها جيا وافتال للاستاجر بالفارسية جنان كنتم فخره فامتنع منه وكذلك لو استراه في الاجر
فاجابه بذلك امره فموت بغير الفيلق الى قبر على ان يقوم عليه على ان الفيلق بينهما نصفان فلما خرجت
الدوق قال لها شركها ان الكره قد هلك فقالت له لوقع الى ثمن البوز وانا ابونك منه وقد كذب الشريك
فيما قال فالفيلق كله لرب البوز لانه حصل عن بوز لانه ملكه وعليها شركها له البوز على علمه لان المسعى
مجهول وعليها فتمت الورق ان كان له فتمت حرق احد نصيبها من رجل فدى عيال فالا حارة جانيه وبكى
ان يخلوها رجل اجاز جانب ثمن رجل وسلمه اليه ثم ان الامر استاجر الخانوت ثانيا من الاستاجر
ان يقضي خانوت من المستاجر بطلت الاجارة الاولى لانه لو قبضه فبني اجارة سقط الاجر من المستاجر
فكذا اذا قبضه باجارة وان لم يقبضه لا يبطل الاجارة بنفس الاستاجر كما قال في كتاب المزارعة
اذا دفع ارضه مزارعة ثم ان رب الارض اخذ مزارعة من المزارع فالفانية باطله والا حارة
على حالها فكذلك الاجارة وكذلك لو اجاز المستاجر من رجل فخره ان الاجر الاول استاجر منه فهو على
ما ذكرنا وذكره في المسئلة في باب اجارة الغاء وذكر ان الاجارة الاولى لا ينقض وقد ذكرنا
وجهه وان لم يواجره لكن اعارها منه تبطل الاجارة فان المستجير بالعارية لا سخر عليه شلخلاف
الاجارة وقد ذكره في المسئلة في اجارة الغاء على الاستغناء رجل قال الخياط خط الثوب لا يطير
اجره فقال الخياط لا اريد الاجر منه ثم خاطبه فلا اجر له لانه خرج انه متبرع بالعمل ابر الكيال على الباي
ووزن الثمن على المشتري واجر الناقد على المشتري لان تسليم المبيع واجب على الباي وتسلمه اما يتحقق
بالكيل ووزن الثمن على المشتري وانه يتحقق بالوزن وكذلك يخرج الناقد لان عليه ان يسلم الجبل
وذكر بعد هذا مسئلة وقال رجل باع العنب في الكرم ان باعه مجازفة فالتفت ولحق على المشتري

وان باعهم موازنه فذكر على البائع فلو اراد البائع ان لا يجب عليه ذلك فيقول انما بالوزن كذا فان
صدقه المشتري فلا كبل عليه وان كذبه فيتكلف المشتري الوزن لنفسه وهذا يشير الى ان الكيل انما يكون
عليه اذا باعهم مكيالهم اما لو باعهم مجازفة فلا رجل استاجر قبضا ليلبس ويذهب الى مكان كذا فلم يهرب
اليه ولبس منه في منزله لزم الاجر لانه وان خالف لكن هذا خلاف الى اجير خلاف ما اذا استاجر دابة
ليذهب بها الى موضع كذا فركبها في اللص في حوائج فهو مخاف لان الاجارة للدابة لا يجوز ما لم يبيح المكان
وفي الثوب يجوز اذا بين الوقت وفي المكان رجل قال لا اقر اجرك هن دارك يوما كذا وسمه الا يوما
مجازا فمكن المستاجر لانه يعلم ان يومه ولا يجزئ عده لان العقد في اليوم الواحد فقط رجل استاجر قدرا
فلا فرع حملها الى صاحبها فزلق الحمار فسقط فأنكسرت ان كان الحمار يطبق ذلك ولم يوجد منه بئس التلف
لم يقض لان الوقت عليه عاقب وعلى هذا تعامل الناس وان لم يكن مطبقا ضمن لانه موالتلف رجل
اجبر نفسه من مجرى البوقد له نارا فلا يابس به ولو اجبر نفسه لحمل الخربك لان الصدق في النار باع
ان الخبز حرام حال استاجره جوالا لعله في شاة فاخذ السلطان وشغله بامر اخر ففرق الخبز الى
لم يقض لان شغله حيث لا يتفرغ ولو فرغ نفسه خاف العقوبة لانه صار عزله المكرة على ذلك حرام وقت
اجبر المتولى من رجل وجاد آخر وزله في نفسه ليس للمتولى ان ينقض الاجارة اذا اجبر ما جزمه
او نقض مقوما بتعاقب الناس في مثله فله ان ينقضها لان الاجارة ماسة رجل استاجر دابة باعته بزم
على ان يكون كل شهر مائة درهم ان قصدا ذلك جب في كل شهر مائة درهم فيكون هذا ضمنا لا اول
وان غلط فيه لا يلزم الالف درهم رجل استاجر قداما ليكتب به جان الاجارة اذا بين الاجر
والذوق لوجود شرط جازما رجل امر رجلا ان يكرى له حمارا الى مكان كذا على ان يوفيه الاجر ففعل للمودع
ذلك فلا فرع او ظلم الرباط ففرق لم يقض المستاجر اذا كان الرباط على محس لانه لم يخالف بحسب
الاجر بتامه لانه فرغ من العمل رجل استاجر من رجل دابة ليذهب عليها الى موضع كذا فلما عزم
على السير اجبر ان في الطريق لصوص فلم يلبثت الى ذلك فذهب فاخذ اللصوص حمارا اذا كان التمسك
يسكنون ذلك الطريق بدوابهم واموالهم مع ذلك لم يقض لانه فعل ما يفعله الناس وان كانوا
لا يسكنونها ضمن لانه خالف رجل استاجر رجلا ليذهب بمولاه الى موضع كذا فلما صار نصف الطريق
بداله ان يترك منزلا فطلب منه نصف الاجر ان كان الثاني مثل الاول في السهولة يعني انه لا يكون قبيحا

بلا رهن

بل ارض مستولة ذلك والافج بقدمه رجل استاجر من رجل موقوفة والسكن بكسرها الخطيب
بالقدم والجيران لا يرضون به ان كان الثوب بيننا ويعد للمتولى من يستاجرنا مثل ذلك فله ان
ينعم وان لم ينعم اخذها من يده ناسج نسيج الثوب بالثلث او الربع لم يجوز المتقدمون من مشايخنا
ذلك وجوز مشايخ بلخ استحسانا بالتعامل الناس فيه قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ رجل
استاجر رجلا او وضع اليه حمارا وخسبى روبا ليذهب الى موضع كذا او يشتري بالدرهم شاة للتجارة
فذهب للمودع واخذ السلطان حمارا فافله فذهب بعضهم في طلب حمار واستردوا ولم يذهب البعض
ولا الاجير ان كان الدين طلبوها وجد بعضهم دون البعض فلا ضمان على الاجير لانه لم يعلم انه لو جبر
وجد او لا ناسج نسيج ثوب رجل وجاء به ليأخذ الاجر فقال له صاحب الثوب امسكه الى ان افرغ
من هذا العمل وافعل الاجر فاخلس الثوب من يد الخاك في الرحمة ان كان الخابط حال لو اخذ منه
صاحب الثوب ثوبه وذهب لا ينعم واليسترع لم يقض الخابط الاجر واجب لانه امانة في يده
وان كان حال ينعم ولو اخذ يسترع منه فليجاب فيه كالجواب في الاجير المشتري وانما مختلف فيه
بين ابي حنيفة ومالك ومحمد ورجل استاجر رجلا فطوبها واستاجر ارضا ايضا فيها ليلبس وللارض التي
استاجرها طريق في ارض آخر فارد ان يمر فيها فحسبه ليس لصاحب الارض ان يمنعه وان كان فيه ضرر
لانه يحتاج الى الاقواق واليكنه الاقواق الا بطرقة وطريقة هذا ثم قال ارايت لو ان صاحب الارض
لو اخذ ارضه مشجرة كان له ان ينقل الاشجار اذا فطوبها في طريقة كذا لكان الاول رجل استاجر دابة
ليركبها الى مكان معلوم فساقتها ولم يركبها لزمه الاجر بتامه هذا اذا لم يركبها لا لعذر بالدابة وانما
اذا لم يركبها لعذر بها او لم يركبها لزمه الاجر لانه لم يتمكن من الانتفاع بها رجل امر رجلا بالخبط
ثوبا او خفافا بعرضه خفافا لمعتبر في الخيط عان اهل كل البلد قصار وضع الثوب على
راس الجب واقعد ابن اخيه الخانوت الاسفل فطر الطرار الثوب ان كان الخانوت الاسفل
بحال لو دخله انسان وغاب عن عينه الموضع الذي فيه الثوب ان كان ابن اخيه مضموما اليه فله ان
ابوع او عه او خاله لم يكن له اب ولا ام ضمن الصبي لان تسليم الخانوت اليه لم يقطع وقد
نصر في حفظه فبعض وان لم يكن مضموما اليه من جهة واحدة ولكن الحال اخذ بيد واقعد حافظا
فالضمان على القصار لان التسليم اليه لم يقطع فصار القصار مولى للتلف فسلمه اليه وان كان الخانوت
الاسفل

والثاني من عند وما يحتاج اليه على ان يعطيه ما يرمي به ففعل الصابون لرب الدهن لانه حصل من
 وعليه اجر مثل علم وعرامه ما جعل منه لان فعل ذلك باجر رجل يقبل من رجل طعاما على ان يحمله من موضع
 الى موضع في اثني عشر يوما تحمله في اكثر من ذلك لا يلزمه الا الاجر للشيء كرجل استاجر رجلا لينقله من الموضع
 في يوم بدرهم ففعل في اكثر من ذلك لا يلزمه الا الاجر فاسد وهذا الجواب يوافق قول الجاهل فاما
 على قولهما فالاجار جابن وكذا لا يلزم لان الاجار عند ما يقع على العمل من الوقت رجل امر رجلا
 ليحمل حقيبته الى مكان كذا فاسس الحقيبة بنفسها وفتح ما فيها لم يفتن لان التفرط من قبل صاحبها
 حيث جعل ماله في حقيبته لا يحتمل خلاف الحال اذا انقطع حبله وبقي ما على ظهره وتلف حيث يفتن لان التفرط
 من قبل الحال حيث شئ به جلدوا رجل حمل رجلا كرها الى بعض البلاد فعلى الجاهل كرا رجوعه الى الموضع الذي
 حمل منه وكذلك في كل شيء له حمل وموتة ولو استاجر رجلا باجر معلوم ليعمل يومين فعمل يوما وانثى
 من العمل اليوم الثاني ان لم يعمل عملا فالاجار جابن ويجب على الاجار العمل في اليوم الثاني وان لم يعمل
 فليس له ان يطالبها بالعمل صباغان اجرا حديما لانه عمله من الاجر ثم اشتركا في فكل العمل ان اجر
 كل واحد بكذا او نحو عشر سنين في اليوم الاول جابن في الشهر الاول ولا يجب فاجار بعد لان الاجار وقت
 صحيح في الشهر الاول فلا ينفرد في الشهر الثاني ما لم يدخل الشهر الثاني والشركة سبقت الانفاذ فلا
 يجب الاجر وفي الوجه الثاني سمى الاجار في الدية التي ساء فلا يبطلها الشركة رجل استاجر دارا وفيها
 بئر ماء فملك استاجر ان يستقي منها ويتوضا لان الناس شركاء في ثلثه لو ساء البئر لاجر احد على الصلح
 رجل استاجر حمارا ليعمل عليه وقد حفظه من اللصوص فعمل عليه فبلغ موضعه فلما انصرف حمل عليه وترجع
 فزنى الحمار ومات فمن لانه فعل ذلك بغير إذن ماله خلاف ما اذا زكته في رجوعه حيث لا يفتن لانه
 متعارف فجابن الناس فصار له فادلا لانه رجل جابن يثوب الى خباط ليجب له قميصا ولم يشارط
 الاجر فلما خاطه اعطاه اكثر من اجره طاب له تلك الزيادة لانه عاق الكرام فان اكثرى دابة ليجل
 عليها عشرة افترق شعير فعمل عليها خمسة افترق حنطة فعطبت ضمن لانه خالف وقبل في المسئلة روايتان
 مقسمة للقصارين فيها ايجار لرجل يوجرها منهم وباجل لرجل فدخل رجل فيها وعمل من غير ان يشترط
 الاجر مع صاحبها ان كانت العاقبة الجارية فما بينهم انهم يعملون بغير شرط ويعطون الاجر فعليه الاجرة
 المعروفة لان المعروف عا كالمشروط من شرط وان كانت العاقبة فما بينهم انهم لا يعملون الا بعد الاستئجار

فلا يلزم

فلا يلزم الا لانه ينزله الغاصب رجل ادعى على رجل انه استاجره لحمل متاعه في سفينة من ترمد
 الى امور خمسة عشر ولللاح يدعى باءون ذلك فالتقول قول كل واحد منهما مع يمينه ولو اقاما اليمين
 فاليمين بينه الملاح لانه لا بد للملاح من كونه في السفينة لان الدخول فيها باذنه ولو ادعى انه لم يدخلها
 من ترمد الى بلخ او لدعى الاخر انه استاجره لسلعته الى بلخ بكذا القول قول كل واحد منهما مع يمينه
 على ما تروا واليمين بينه صاحب الدابة لان حفظها عليه ولا يجوز الاجار على كل رجل استاجر واما يكتب
 له الفزان وينقطة ويجعد ويجعش واعطاه الكاغذ والخبر ليعطيه كذا او سما فاصاب الوراق في بعض
 واخطاه في البعض ان فعل ذلك في كل ورقة فله الخيار ان شاء اخذ واعطاه لغير مثله لا يجوز له
 ماس وان شاء تركه ومنعه ما اعطاه لانه خالف الشرط وان فعل ذلك في بعض المصحف ودون العشر
 اعطاه حصته ما اصاب من المصحف ويعطى ما اخطاه لغير مثله لانه وانقضى البعض وخالف البعض وقع
 الى قصار ثوبا او الى خباط ثم وكل رجلا بقبضه فدفع القصار اليه غير ذلك الثوب لا يلزم رب
 الثوب لانه ليس بحفنة وان هلك في يد الكيل فلا ضمان عليه لانه امين في الباب ولرب الثوب ان
 يتبع القصار بثوبه ولو طلب من الكيل ان يدخل الخبز بيته فالمعتبر فيه العرف ولو اراد ان يصعد
 السطح فليس عليه ذلك الا ان يكون شرط عليه ذلك ولو كان محالا لا يحمل على طمع فعله لانه في البيت
 وليس عليه ان يصعد السطح به على هذا تعامل اهل قرية كانوا يرفعون دوابهم بالثوب فضاعت
 بقر في نوبة احد من فلا ضمان عليه لان كل واحد امين في رعيه وليس هذا باذنه لان مباح له النفع
 بالمنفعة بخبرها لا يجوز رجل آجر دارا من رجل باجر معلوم ثم باعها من آخر فالكلام ياتي في باب
 اجارة العين ولو ان المشتري اخذ ليرة الدار ثم نفذ الثمن فاقبض من الاجر قوله وان كان قال ان
 ما قبض يكون للبايع لانه وعد منه فان وفا فيها ونعت والا فلا يحرم على ذلك لانه لما طلب
 منه الاجر صار ذلك منه اجارة للبيع واجارة للدار منه اجارة مستقبله وان كان هذا منوطا
 في البيع فسد البيع لانه شرط لا يقضي العقد رجل استاجر ورافا وشرط البياع والخبير فشرط الخبير عليه
 جابن وشرط البياع عليه باطل على هذا تعامل الناس مكاري حمل كرايس رجل فاستقبله القصور
 فطرح الكوايس وهرب فمات فاض القصور الكوايس لم يفتن ان لم يعلم لانه لا يخلص منهم بلحمار الكوايس لانه لو علم
 اخذ منه حيلة الموتى اذا آجر دار الوقف مدة طويلة ان كان في شرط الواقف لغير الاجر اكثر من سنة لم يحرم الاجار اكثر من
 ذكر

عمر

وان لم يكن في شرطه ذلك جازت الاجارة الى ثلث سنين وان كان اكثر لم يجز لانها تبقى في يد مدة طويلة
فصحة يدعي كونها مملوكة له فيؤدى ذلك الى ابطال الوقف رجل لرجل وان من رجل مشاهير وترك حصة
في الدار فليس للاجر ان يخرجها لانه ليس له ان يفتح الاجارة بغير محضر من صاحبه والجليلة في ذلك
ان يواجر الدار من انسان آخر في بعض الشهر الذي يريد الفسخ فيه فاذا مضى ذكر الشهر ودخل الشهر الثاني
يفسخ الاجارة الاولى ويغذا الثانية فالان له ان يخرجها لان الثاني يطالبه بتسليم القدر منه بمن كملها
وبواجر ضمنها بذلك الماجر لان هذا اجارة من شركته وانما جازع الغاصب افع الاجر للفصوص قد ذكرنا
ان الاجرة له لانه مواعاة قد فان بلغ المالك فاجاز جاز وما وجب على المستاجر من وقت الاجارة
من الاجرة فهو للمالك وما وجب قبل ذلك فهو للغاصب لانه وجب بعد كالمولى افا اجره بعد ثم
اعتقه فما وجب من الاجر قبل العتق فهو للمالك وما وجب بعد فهو للعقبي **باب**
اجارة العين اذا لم يكن للغلام اب ليس للذي سوف في حقه ان يعلمه لحياته لان التصرف
في التيمم اما جازا اذا كان فيه نظره في تعليمه لحياته فمجردا صحت في حرامه فلام ان
نواجه لان اللام ولا ينعى على التيمم في الجملة اذا كان فيه نظره في هذا نظره رجل دفع الى قسار ثوبا
لبعضه فجاوبه مقصورا فقال رب الثوب ليس هذا بنوني فالقول قول القصار اما على قول من
يرى وجوب الضمان على القصار فلانه محتاج الى الخروج عن العمد ولا طهرين له الى ذلك الا لا دفع
تكان مضطرا وعلى قول من لا يرى الضمان عليه فهو امين فالقول قول الامين مع البهي ولا اجر له
لانه يدعي وجوب الاجر وصاحب الثوب ينكر اذا ادعى القصار رد الثوب على صاحبه بالصدق
الا يبينه وكذلك الراعي اذا ادعى رد الشاة على صاحبها او مات واحدة منها لا يصدق الا يبينه
لانه يدعي الخروج عن الضمان فلا يصدق الا يحجبه ومن ايه خوف في القصار اذا قال ردوت الثوب
فالقول قوله لانه ليس يضمن من كل وجه وعلى قياس قوله في الاجير المشترك فانه لا يصدق رجل
دفع الى قسار ثوبا وقال له اغسله ولم يسم الاجر فلما غسله قال له غسلته بغير اجر فقال سويل باجر
منلى قول له ان كان الرفع حرفة يجب الاجر والا فلا وعلى قول من يجب الاجر سواء كان حرفه او لا
لانه لما كان معروفا بذلك فسكوته لا يكون دليلا على انه يغسل بغير اجر رجل استاجر عبدا باجرة معلومة
فلما مضى نصف السنة حمد الاجارة منفتحة السنة على ذلك وقيمة العبد يوم العقد كان النفي ورسم ونحو

الف فذلك العبد في يد بعد معنى السنة فالاجارة لازمة والواجب كل الاجر لان الاجارة لا يفسخ المحرر
ويجب عليه قيمة العبد لانه لم يرد بعد سنة الى المالك بقصار غاصبا وينبغي ان يكون هذا على قول من اما على
قول من لا يحسد سخط الاجر لانه ذكر بعد هذه المسئلة في الدابة وذكر فيها الاختلاف وذكر عن بعض
روايات ان لا تفاوت بينهما رجل استاجر ارضا سنة بزرعها حنطة فزرعها فلم تنبت او اصابته آفة
ففسد وموت وقت لا يستطيع ان يزرع الحنطة مرة اخرى فاداه ان يزرع فيها شاة اخرى ان كان الثاني في الضرر
فوفى الاول ليس له ذلك لان في حيزه صاحب الارض ومولم يرض به فيرد ارضه عليه وعليه من الاجر ففسد
ما كان في يد ويبسط ما وراء ذلك وان كان في الضرر ومنه فله ذلك لان الرضا بالضرر الاعلى رضا
بالاخر في دلالة اذا دفع الاجرة او للملاحة للملاحة معاملته بالنصف جاز لان الحاجة بين في ذلك العمل
ومعان يوفق للماد اليها وعن من ان في الحاجة يجوز وفي الملاحة للملاحة لا يجوز رجل استاجر بيتا فيه ركن
فقال اجرتك هذا البيت بكل حق سوله فلما اجر ان يتلع الركن لانه ليست من حقوق البيت ولز
اجر محررها فليس له ذلك وان انقطع المالا ولم يرد ما حنى مفتحة السنة ان كانت البيت تنفع به بدون الركن
فسم الاجر عليها فنجيب حساب البيت ويبسط الباقي وان كان لا ينفع بالبيت بدون الركن فلا شيء على الاستاجر
رجل استاجر ظيلا لوضع الصبي مدة فلما انقضت المدة ابت المرأة ان ترضعه والصبي لا يقبل فله
غيره ما يجبر على ذلك لانه لا ضرر عليها وفي الصبي ينفع رجل دفع الى رجل مصحفا ليعرفه فدفع اليه غلامه
فضاع قد مرت هذه المسئلة في اجارة الثوب وذكرنا الاختلاف فيها ولو دفع اليه مصحفا ليعرفه
غلاما او صبيا ليعرفه فدا فضاع لم يضمن لان المصحف والسيف عند امانة رجل اكثر من رجل سفينه
لحملها طعاما الى موضع معلوم فلما بلغت السفينة ذلك الموضع ردوا الرجح الى الموضع الذي اتى ان كان
معها صاحب الحول يجب الكراء وان لم يكن فلا كراء عليه لانه ان كان معها فالحول في يد وقد وقعت مسئلة اليه
حين وصل الى ذلك الموضع وان لم يكن معها لم يقع مسئلة اليه فصار كحياط خاطم نفق فانه لا يستحق الاجر
رجل دفع الى فلاح طعاما كيلا معلوما ليعمل كل يوم بكذا فلما بلغ الموضع المشروط قال صاحب الطعام
مضى طعامي وانك للملاح ذلك فالقول قول صاحب الطعام لان الملاح يدعي عليه الاجر وموتى هذا
اذا لم يدفع الاجر واما اذا دفع والمسئلة بما ايا فالقول قول الملاح لانه منكر وجوب رد الاجر كحياط
ويقال لصاحب الطعام كل الطعام وخزمته الاجر بحسابه رجل استاجر رجلين لحملها خنبة الى منزله

فخلها اصدما دون الا ان كانا شريكين في الخرج الاجر له فاملا لان العاقبة بين الشريكين انما يتقبلان
العمل ويجعل اصدما او طامما وان لم يكونا شريكين وجب له نصف الاجر لانه شرط لما رجل قال لا اقر اجرك
واري هذه غدا بدرهم ثم باعها اليوم جاز ويتضمن الاجارة لان القرضا والدار ليست ملكه وذكر
في غيره هذا ان المستاجر ان يرد البع ويكسها غدا فلو انه ردها عليه بعثها قاضي ما كانت الاجارة
رجل دفع اليها رثوبا ليقصر بدرهم فاستعان القصار برب الثوب على رده فدفعه معه بخير ولا
يدين من ايهما غرق ضمن القصار الثوب طعام بين رجلين ولا اصدما سفينة فاستاجر اصدما نصف
السفينة جاز وعلى هذا الطاحونة ولو استاجر اصدما صاحب لحفظ الطعام او اصدما ليعمل عليها الطعام
المشترك لم يجر والاصل فيه ان كل شئ استاجره اصدما من صاحبه ماله عمل لم يجر ولو عمل فلا اجر له وان
لم يكن له عمل جاز مثل الخواقي وغيره قال النفيسة ابو الليث هذا القول مخالف رواية للشيخ فانه ذكر
في كتاب القنارية اذا استاجر من صاحبه بيتا او حانوتا لاجل الاجر وقد استاجر مالا لعمل له رده للمستاجر
انما يجب للموضع الذي التزم منه حتى لو ساق الدابة الى المدية لغيره ويتلف في الطريق ضمن دفع القصار
نوبا ليقصر باجر معلوم فحج القصار الثوب ثم جاء به مقصورا واقربا لكان ان قصره قبل الخروج لزمه الاجر
لانه قصر لصاحبه وان قصره بعد الخروج فلا اجر له لانه عمل لنفسه لانه صار خاصا بالخير ولو كان عاما
والسئلة خالها ان يصفه قبل الخروج فلا اجر لازم وان صبغه بعد خيره رتب الثوب ان شاء اضر النور فحضر
ما زله الصبغ فيه وان شاء تركه وضعت قيمة ثوبه ضمن ولو دفع غسلا الى ساج والمسلطة خالها
ان نسجه قبل الخروج فله الاجر وان نسجه بعد فالثوب للساج وعليه قيمة عزله كالف اذا كانت حنطة
بطحنها رجل اكثر من رجل دابة فقال ان ركبها الى موضع كذا فبدرهم وان ركبته الى موضع كذا
فبدرهم وان ركبته الى موضع كذا فبثلثه ورايم جاز استخاها ولا يجوز بالكثيرين ذلك لان للثلاث
بظهور اصول الشريعة وموجبا ثلثه ايام والخيار بين الانواب الثلثة ولو استاجر ارضا ليقصر فيها
شيكلم للصياد جاز لانه استاجر لعمله للناس فيه تعامل ولو استاجر طريقا يتر فيها بنفسه او غيره
فيه الناس وبين المدخ والاجار جاز ما قدره وذكر المسئلة في الاجارات وذكر فيها الاختلاف بين رجل ار
استاجر رجل ليعتنق منها الماء وقد صب فيها ماء بالردايات ان كان ماء صب فيه اكثر مما كان فيه
لم يجر لان الحكم للاكثر وقد وقعت الاجارة استهلاك العين وانه لا يجوز رجل استاجر من رجل دابة ان كان

معلوم

معلوم فلما بلغ نصف الطريق انكر الاجارة لزمه من الاجر قدر ما استعملها قبل الانكار والابل لزمه ما بعد
ومعقول له تس وقال آية لا يقطع من الاجر شئ رجل قال نصرتي انتقد في هذا الالف والثلث عشر فانتقد
ثم وجدنا عشرنا سنوفا فلا ضمان على الصبي في ويرد بغيره مما اخذ من الاجر وانما لم يضمن لانه مجتهد في ذلك
والمجتهد قد يخطئ وتصيب وانما يرد من الاجر بغيره لانه لم يملك في ذلك القدر وسياتي في هذه المسئلة بنامة من عند
استاجر رجلا ليحيط له ثوبا بدرهم فاطم ثم فتقم انسان لاجير على العمل والجب الاجر اما عدم الجير فلان دفع غا
الزمن من العمل وانما لاجل الاجر لانه ما سلم العمل خلاف ما اذا فتقم بنامة حيث جبر لانه صار طان لم يكن ولو
لم جفا اصلا اجبر عليه كذا ههنا وعلى هذا الاسكاف ولللاج رجل استاجر بعيرا الى مكة فمضى الى مكة
ودون الاباب ولو استعار بعيرا الى مكة فمضى الى مكة فمضى الى مكة فمضى الى مكة فمضى الى مكة فمضى الى مكة
وفي العارية على المسعير وقد خسر شئ من هذا وقد ذكرنا في باب اجارة النون ان الرق في الاجارة على
للمستاجر عاقبة والناس قد تعاملون به **باب اجارة الواد**
رجل اجردان شهرا على انه باختيار سكن المستاجر الدار قبل ان يجرها فلا اجر عليه فيما سكن لانه سكنها
بغير عقد وعليه الاجر فيما سكن بعد الاجارة لان الاجارة النخبة العقد فنقد فوق السكني بعد تمام العقد
ونفاق فزيمه الاجر رجل قال لا اقر ليج لي هذا المتاع واكر ورسم فباعه فله لغيره لاجا وزبه ورجما
وعلى قبا من هذا السمار والدلال يجب لها اجر المثل رجل اشترى غنما لم يدرك واستاجر النجمل كل النفر
عليها الى جبين الا وراكن فالاجارة ناسخ ولا يجب للاجر ولا ينصف بالفضل وانما لم يجر الاجارة لانه
لانما مل في استيجار الاشجار ولو استاجر الارض مطلقا جاز وانما قصد بشرط الترك وينصف
المشترى بازاله رجل اشترى ارضا ليزرعها فزرعها فاقطع ما واما ثبت له حتى الفسخ وكذلك لو استاجر
رجل ما و فاقطع ما و فله ان يزرعها وان لم يزرع حتى مضت السنة سقط عنه جميع الاجر رجل استاجر
ارضا ليزرعها فزرعها فاصاب الزرع افنة فذلك او غرفت ولم يثبت عليه الاجر تاما لانه قد
زرع واو غرفت قبل الزرع فلا اجر لانه لم يتمكن من الانتفاع وكذا لو منع صاحب لانه حال بينه وبينها
ولو قبض الارض ولم يزرعها حتى مضت السنة وجب عليه الاجر بنامة لانه يمكن من الانتفاع بها ولم يجر
بينه وبينها احد رجل دفع الى ضابط ثوبا ليحيط ففصله بمات لم يجب الاجر لان الاجر في العاقبة يقابل
الخباطة لا التفصيل عن بعض العلماء انه يجب الاجر القسط ولو قال للقصار اضره ولا تقصم عن يدك

حتى تغرب منه فليس هذا بشئ رجل اشترى رجلا لخدمته الى موضع كذا وبين الطرفين فخله في طريق القوم
يسلك الناس فملك لم يضمن اذا استويا في السلوك وان حمل في البحر ضمن لان السلامة منه نادر ويبلغ
فله الاجر وكذلك البضاعة الا ان يافرن له صاحبها في حملها في البحر ولو كان الطريقان احدهما اقرب الى
فخله في الاقرب لم يضمن وان كان احدهما ابعد فخله فيه ضمن لان بينهما تفاوت بيع المتاجر والرهون
وهو قوت وللشئ باخيار ان شاء انظر حتى يضمن للقاء وان شاء فسخ وعليه الغنوى وكذلك لو اقر
وان اجاز مضافة الى وقت المستقبل ثم باعها عاخر فالبيع موقوف على اجاز المتاجر فاذا
جاز ذلك الوقت فلم ان يسكن الدار لان العقد كان منعقد وان لم يكن بسم الدار عليه واجبا قبل فسخ
الوقت **باب اجاز الفداء** رجل اشترى رجلا لخدمته الى
بلد كذا وبسمه الى السمار فخله وسلمه الى السمار فوزنه السمار فقال لجال ان وزنه انقص ما كتب
الى فانا لا اعطيك من الاجر بقدر النقصان فليس له ذلك لان السمار ليس خصم وانما خصم هو صاحب المتاجر لانه
ما جاز بينه وبين السمار عقد استاجر نافذ لينفذه واسمه باجر معلوم ثم ظهر ان زبوف او غيره جنة
يستور الاجر كله ان ظهر ان كلما زبوف وان ظهر ان بعضها زبوف استور من الاجر حصته لانه انما شرط
له الاجر ليجز لحياد من الزبوف ولم يفعل فلا يضمن الاجر رجل وقع الى نزاف قباه لينفذ عليه كذا
من قطن من عند نفسه بكذا او سما ولم يبين الاجر من الثمن جاز لتعامل الناس اذا اشترى شيئا
بعضها مشغول وبعضها فارغ جازت في حصته الفارغ وجب بحساب ذلك لان التسليم انما يصح في
الفارغ دون المشغول رجل اشترى اجيرا مياومه فمن طلوع الشمس على هذا جرت العاقبة اذا
قال المتاجر للاجر استاجر منك الارض ومنى فارغ وقال للواجر لابل استاجرته ومنى مشغولة بزرعي
حكم الحال فانكرا في المسئلة الخاصة اذا اختلفا رجل اجر وان من آخر اجاز طويلا ثم ان الاجر يقعها
ليبينها باذن المتاجر او بغيره فانه فالاجاز باقية لان العقد وقع على الاصل وانه بان الا ان ثبت
للمتاجر حق النقصان اما حال لا يمكن مثله لانه صار مريبا بعيب محجور عن الانتفاع به فانه هذا
خاصا باو غصب منه الدار الا انه لا يجب عليه الاجر في ذلك الزمان لانه صار محجور الانتفاع به فانه
رجل استاجر دارا اجاز طويلا ان كتب في العقد اجرك هذه الدار عشرين سنين بكذا غير ثلثة ايام
من اجر كل سنة وبين اجر كل سنة جازت ولو قال على انه اجاز ثلثة ايام في اجر كل سنة لم يجز اما عند

فلان العقد

فلان العقد وان كان متحد اصوة لكنه عقود معنى بعضها منعقد في الحال وبعضها مضاف الى زمان ايت
فلما شرط الخيار في كل سنة ثلثة ايام صارت مدة الخيار اكثر من ثلثة ايام ففسدت العقد وانما استثنى الثلثة
من اجر كل سنة حتى لا يكون دخلا في العقد وهذه الاجاز في السنة الاولى مخيرة وفي الثانية والثالثة مضافة
الى وقت في المستقبل والاجاز للمضافة جاز عندنا فان من قال اجر كل دارى هذا شهر رمضان بكذا
وسوى نجاء جازت حتى اذا دخل رمضان وسكنها يجب الاجر فلما كانت مضافة الى السنين الالائية
صارت عقودا كثيرة معنى وصارت متحدة عند دخول كل سنة فاذا فسدت السنة الاولى دخلت الثانية
ونعقد العقد وانما على اصله حتى وان كان مدة الخيار تزيد على ثلثة لكن روى عن آق ان من قال لا اجر
بعثت بكل هذا الشجر على انك باختيار في اول شوال ثلثة ايام وماني رمضان ثبت له الخيار من وقت
العقد الى مجي مدة الخيار فلما كان الاخر في البيع هكذا فكذا في الاجاز وقع الى حال حوله بجلها الى موضع
كذا وامر ان يسير لبلدا وصاحب الحولة معه فصار في الليل فغطيت الدابة وهلكت الحولة ان هلكت
ببضع للمكاري بان ترك المحفظا ضمن وان نفقت لا يضمنه فعل الاختلاف للعرف رجل وقع الى
الى رجل عزلا يبيع فذبح موالى آخر يبيع فزني فان كان الثاني اجبر الاول لم يضمن الاول عند
وعند ما يضمن لانه جاني وان لم يكن اجبر بل كان اجنبا ضمن الاول بالاخلاف لانه وقع اليه بغير
اذن المالك فصار غاصبا رجل اشترى ظيورا لترضع ولد سنة بانه درسم على ان يكون الاغنى
في مقابلته يوم وابيلة وباني السنة بلا اجر فاصنعت ظيورا ومات الولد يجب لها من ذلك حصته
الشهرين وتروى الباقى لان العقد من اول السنة وصارت الاجرة مقابلته بالسنة فهو بهذا الشرط يريد
اخراج ما عدا اليوم والليل من العقد فليس له ذلك فلم يصح الشرط رجل اجر حمارا من احد لخدمته
من بخارا الى نصف فلما سار بعض الطريق بقي الحمار وكان صاحب الحمار ينسف فامر رجلا ان
ينفق على الحمار ويعلمه كل يوم مقدارا وبين ليرة الى ان يقبض صاحب الحمار حماره فانفق عليه
ايا ما ان كان لا امور يعلم ان الامر ليس بصاحب الحمار ليس له ان يرجع على احد شئ لان امرهم
الا ان يكون ضمن له ذلك وان كان لا يعلم فله ان يرجع بما انفق على الامر ولو استاجر دابة فركب
غيره فملك ان استاجر ليركب بنفسه ضمن لانه ليس له ان يركب غيره فصار غاصبا في
الا وركاب وان استاجر ليركب لم يضمن لان له ان يركب غيره لانه لا يصير مخارفا ولو استاجر حمارا

مربطه على ادى في سكة نافذه ولم يكن منزله في تلك السكة ان استاجر ليركب نفسه فضاغ ضمني وان
استاجر مطلقا ولم يبين من يركبه ان كان للوضع موضعاً يربط في مثله الدواب لم يفتقر وارثه
على رجل ووقف عليه والده وعلى اولاد ابداناً سألوا واجرهم اجارة طويلة على الرسم المعتاد
فاتفق استاجره في عمارتها باموال الاجرة ان كان الاخرى من له ولاية التصرف في الوقف رجع عليه
اتفق في العمار من غلة الدار ولا يصير منطوقاً وان كان من له بيت له ولاية فهو صاحب البيت ليس له
الاجرة الا المسمى ويقدر به والمستاجر منطوقاً بما اتفق وليس له ان يرجع به على احد وجعل
وضع الى صنایع ضياعا ليعمل سواراً منسوجاً فاصح الصانع الذهب وضعه الى لفر ليس له لان النج
لم يكن من صنایع مفرق من الثاني ان كان الثاني اجمعي او تليفي او اجنبيا لكن وضع اليه بامر
صاحب الذهب لم يفتقر وان لم يكن كذلك فله صاحب الذهب ان يفتقر ايها شارعه في وضع
وعنده ان يفتقر الاول واصل له ان يفتقر الثاني ان قال سرق مني بعد فراغ من العمل ليس له
وجعل استاجره من رجل وادارة طويلة ثم تهرأ من عنده ان فعل ذلك بغير اذن مولاه لم يفتقر
من العبد لان استجرا العبد بغير اذن مولاه لا يفتقر الاجارة الاولى لان العبد المحجور لا يفتقر
في حق مولاه فان هذا ذكر في النوازل من استاجر من لفر او اثم لفر ما من غيره وذلك الغير اثم
من اللواجر الاولى فالاجارة صحيحة ولم يفتقر الاجارة الاولى فعلى هذا ينبغي ان لا يفتقر ههنا ايها
اذا كان بغير اذن للولي واما اذا كان باذنه لم يجب فيه عن هذا وتوقف ذكره قبل هذا في المسئلة
في باب اجارة النون ووضعها فاما استاجره منه الاجارة الاولى ومفضل بين القبض وبعد فعلى ما ذكر
ينبغي ان يفتقر الاجارة الاولى وكذلك الجواب فيما اذا كانت باذن للولي ان قبض يفتقر وان لم يفتقر
فلا كما ذكرتم ومتى اتفق على باب الفاس في الحسونة للتغير فاعطى على وجه الاجارة لم يفتقر وما اعطاه
على الوجه الرشوع يفتقر امرأته وضلت الحام ووضعت نياها عند التباي فسرقت ان كان الثاني
اول ما اخذ الثياب ولم يفتقر الاجارة عليه والاشترط له لفر لم يفتقر فانه روى عن محمد بن الحسن بن
رفع الى رجل ثوبا ليعطيه له ثوبا في طمعه فلك اول ما خاطب ولم يفتقر له الاجارة فلا اجارة وان كان اخذ ثوبا
قبل ذلك او شرط له الاجارة او اعطاه ثوبا فاجاب على الخلاف للذكر عن الاجابة المشرك وعن بعض النافذين
من اصحابنا ان لا عمل لا يعمل الا باجر يستحق الاجارة عليه ان عمل شرط له الاجارة او لا رجل تاجر يفتقر

الى بلع فاعده

الى بلع فاعده اليه بعد فوجبه شئاً من السور زمان ثم كتب اصل سفته الى تلميذه بال فلما وصل
اليه الكتاب قبلها وبدل خطه واعطاه البعض ثم وصل اليه كتاب الاستاذ ان لا يفتقر السفته التي
كتبت باسم فلان فان كتب قبلها فلا يوفيه المال وروى عليه كتاب السفته فان الامر قد تغير وان وصل
اليه من مال من مال الاستاذ شئاً وصفت بان اقول سانه واشهد عليه التبرع ثم اعطاه الخط فليس
ان يمنع عن القضا لان الضمان وقع صحاحاً وان لم يصير اليه شئاً لم يصح هذا الضمان لانه ضمان مضاعف
الى المال فان كان في يد شئ من الاقلام وان دفع اليه شئاً لا يفتقر منه وان لم يفتقر فله ان يمنع
في الخايس جميعاً ويدل الخط لا يكون ضماناً رجل استاجر رجلاً ليعلم ذلك القرآن كان المقدم
من اصحابنا لا يجوز ان ذكر الله استجرا على الطاعة والناجورون يقولون انما كان لا يجوز في ذلك الزمان
لانه كان اعطيات من بيت لال والبوم اندرس ذلك في ذلك وجبراً الصبي على اعطاء
الاجرة من بيت المال وللعلم ان يطالبه بذلك واما اخذ الاجرة على الاذن فلا يجوز لان ذلك لا يفتقر
عن المعاش رجل قضى دينه بشئ خمرها لاجل الرب الدين ان يفتقر اذا كان مسلماً لان من المشرع
عليه وان كان ذمياً حل لانه يعتقد حلها رجل بعث فرساً على يد رجل ليؤسلم الى والده فذهب
الرسول فلما سار مرحلة سببه في رباط ومن في حاجته في رجل من اهل تلك القرية وعرفه
فاستاجر رجلاً ليذهب بها الى البعوث اليه فبعث بها ففتقت في الطريق ضمن الاول لانه ترك خلفها
حيث سبها ولا يضمن الثاني ان لم يفتقر الدابة بل امره بان يذهب بها فاذا اخذها وسلمها اليه فان
اشهد عند اخذها اخذها ليرد ما اليها والاجير من عبالة لم يضمن ايضاً وان ترك الاشياء ضمن
لانه يفتقر له الملتقط واما الاجير فانه يضمن ولا يرجع به على احد لانه اسكها بالاجر فصار كانه اسكها
لنفسه فاشبه المستعير خلا والموضع والمستاجر حيث يرجع على الموضع والموجود بانفسه لانما يمكن
لصاحبه اما الموضع فظاهر وكذلك المستاجر لان المواجه يستحق عليه الاجرة لذلك مضاعفاً للاجر وهذا
كان مؤنه الرق عليه بخلاف المستعير ولو سلم الفرس في ذلك الرباط الى ابن اخ صاحب الفرس لا يبرأ لان
ابن الاخ ليس من عبالة رجل استاجر حماراً ليعمل عليه الى المدينة فله ساقه اليها ثم خلف الحاجة الانسان
من بول او غائط او خلف خدش مع الفرس فذهب الحمار ولم يبرأ ان يفتقر ان يتوارع بصر
وان توارى وضاع ضمن لانه منبغم منقولي الوقف اذا اجر الوقف باقل من اجر المثل بكونه تام وذكر عند طائفة

الشم

وكذلك الخط وكذلك الاب اذا اجر منزل ابنه الصغير بدون له للثمن للستاجر تمام اجر مثله وكذلك من خشي
ارض الصغير او ارض الوقف لزمه اجر للثمن على قول البعض وعلى قول البعض بمصير غاصبا عند من يرى
غصب الدور والعقار ولذا سلم من العمل لزم جميع المسمى والمترفين اذا اجره اياه بدون له المثل لا يعتبر
من الثلث بغيره الا عارة رجل استاجر من رجل حمارا يحمل عليه كذا كذا حقة فزاد في الحمل فبلغ كذا
الوضع فقبل ان يرد الحمار الى صاحبه ضاع الحمار ضمن من فتمت الحمار قدر الزيادة لانه غاصب في ذلك
القدر فلا يبرأ الا بالقرينة استاجر دابة الى الفادسمة ذابسا وجابيا فجاز الفادسية ثم عاد
الى الكوفة مسلما فعليه نصف ما سمي من الاجر عند له في ذلك ومنعه من ان يجره اذا استاجرها ذابسا وجابيا
فعليه الاجر في الاباب كما يجب في الذهاب لانه دخل تحت العقد فكان الانتفاع بحكم العقد لا يحكم الغصب
ولو اجره اياه طويلا ثم يبرأ من الاجر مشاهدا فالاجارة الثانية فاسدة لانه اجره من مال الرقبة فيستغنى
موجب الرقبة لا يملك الاجارة فيفسد الاجارة وما اخذ من الاجر بحسب تسليمه من راس المال الا ان
الاجارة مع ضاروا منعوت في التبريد الاول فيستغنى من العقد الاول بغدور ولذا دخل التبريد الثاني
يتجدد العقد بدخوله فيستغنى من الاول ثم هذا فلهذا كمن استاجر شاة ثم باعها قبل القبض من البائع
انقض البيع الاول وان وقع الاول الثاني فاسدا ورجل استاجر حمارا مشاهدا وامر بان يوكفه
فأوكفه فدخل المنزل لياخذ خشيته الحمار وترك الحمار على الباب فضاع لم يقض ان لم يقبض عنده
فان غاب فان كان في موضع لا يجد ذلك فغيبها فان لم يكن السكة نافذة او كان في بعض القرى لم يقبض
وان عثر ذلك فغيبها ضمن طاحونه بين اثنين او حمارا استاجر كل واحد منهما فغيب صاحبها فان افترقا
المستاجران ايسر في مرضه ذلك باذن صاحبه فاراد ان يرجع على الذي لم يواجر منه لا يرجع ويكون في نصيب
منطوقا وانما كان كذلك لان ههنا وجهان احدهما يوجب والاخر غيب موجب اما الموجب يادى عن ام
ان الحمار اذا كان بين اثنين فقدم احدهما نصيبه بغيره فان شريكه كان له ان يرجع على شريكه ولا يكون منطوقا
لانه لا يكتفى بالوصول الى الانتفاع بنصيب نفسه الا بذلك فعلى هذا يحتمل ان يكون المستاجر قابلا مقام الابو
في حق نصيب شريكه فلم ان يرجع واما غير الوجوب فلان المستاجر اذا يرجع ما اتفق على مواجهه اذا اذن
له في ذلك وانما جاز في ذلك في نصيب نفسه دون نصيب شريكه فكون منطوقا في نصيب شريكه فلا يرجع
على احد فلان رد بين ان يجب بين ان لا يجب حكما تقدم الرجوع على الشريك احبا طامسا فينضم او يتولى الوفاء

السبع م

اذا اجر

اذا اجر بدون له المثل لزمه له المثل لانها لا تملك الحظ والاسقاط ورجل استاجر ارضا فانقطع ماؤها
ان كانت بين بقاء النهر فلا اجر وكذلك ان كانت بين بقاء الاطراف فانقطع متولى الوقف لانه اجر ارض الوقف
سنتين معلومة ثم غاب المستاجر سنتين معلومة ثم مات المستاجر قبل انقضاء السنة ثم مضت السنة برفع
ورثة المستاجر غلة الصنعة وان كان فيها زرع زرع الورثة فلم ذلك ومنه انما انقضت الزرع من الزرع
والاشي للموقوف عليهم من ذلك لانه من انقضت ارض وليس لهم من الارض شيء وانما انقضت في منفعهم
الارض ليعقد ذلك الى مصاح الارض نصرا في استاجر مسلما بخدمة لم يكن لان فيه اذلال للمسلم لانه
هو ام وما سوى ذلك يجوز لانه فيه اذلال **باب اجارة السبيل للجانبين**
رجل استاجر حائونا ليعمل فيه ثم اراد ان يترك صنيعته ويعمل صنيعته اخرى فالتسليم على وجهين اما ان
ينهي له ان يعمل تلك الصنعة في هذا الحائون او لا ينهي ففي الوجه الاول ليس له ان يستغنى الاجارة
لان هذا ليس بعذر وفي الوجه الثاني له ذلك لانه عذر والاجارة تنسد بالاعذار ورجل استاجر حائونا
وقف من المتولى باجر معلوم ثم مات المتولى قبل انقضاء السنة لا ينجح الاجارة لان المتولى بايب عن
الاستغناء ويوتى النابذ لا ينجح العقد كالتقاضي لا ينعزل بعون السلطان لانه بايب العانة
رجل دفع الى جارك غزلا لينجم بالثلث او بالربع فالاجارة جارية كالمزارعة والمضاربة شاة
ترك الكلب اس في الطوار فترق بهذا لا يجلوا اما ان كان بيت الطوار حبيبا يسكن في مثله المناع
اولا في الوجه الاول لا ضمان عليه لانه لم ينسب الى ثلاثة وفي الوجه الثاني لا يجلوا اما ان كان ارباب
الكلب اس رخصوا بذلك او لا فان رخصوا بذلك فلا ضمان عليه وان لم يرضوا يجب عليه الضمان لانه جاز
في الخط ورجل استاجر ارضا منقعة فغرس فيها اشجارا فنضت السنة فلصاحب الارض ان يلزمه
بالنقد فلو تركها على المستاجر اخذ منه فتمت اشجاره مقطوعة لان حق المستاجر في اشجاره مقطوعة
رجل استاجر رجلا ليكتب له غنا بالفارسية او بالعربية فالاجر يطيب له اذا استاجر به اليهود
لبنيني لم يكتب له او النصارى لبنيني لم يبيعه فان الاجر يطيب له كذا هذا وكذا اذا استاجر به
امراة لكتبت لها كذا بالاجبية فانها جارية الا حرو يطيب له لان هذا استعانة بكتبه وكذلك
لو استاجر رجلا لينتج له طبورا او صنفا فانه كذا الاجر وطيب له ذلك الا انه انما بهذا لانه اعانة
على العصبه ورجل استاجر حائونا من رجل ودفع اليه المفتاح فذهب فلم يقدر على فتحه ثم ضل المفتاح اياها

روئے علیہ

فعله عليه حب علمه ابر التفتي التي لان ذكره استحق بعقد الاجابة الا انه غير مقدر في العقد فيجب ارجاع التفتي
وان دونه من غير شبه فلا شيء له لما قر استاجر انسانا او حائرا نالينج له اصابا ما اولينقتل له على الابواب
تأثيل بالصبح فلا شيء له لانه استاجر على الحصة فاشبه استجار النابج **باب**
احاق الوال فاسد استاجر زوجته لترضع ولول منها لم يحزن لان ذلك مباح على ما كونه البيت
مثل الكنس والخبز وان كانت من غيرها جازت كذا ذكرها مطلقا وذكره الخصاص انه لفا يجوز لها
استاجرها من مال الصبي لان نفقة الصبي والصبي اجنبي عنها ولو استاجرها وهي معتد منه ان كانت
من طلاق رجعي لم يحزن كما قبل الطلاق وان كانت من طلاق بائن جازت وذكره المحرر عن ليمح انها
لا يجوز ولو استاجرها بعد انقضاء عدتها جازت بالاجماع لان نفقة الصبي على الاب دون الام والاعلم
باب اجارة السنين الفاسد لجهة السمار والمناهي والحام وما اشبه ذلك مما لا تقدر
في الوقت فيه ولا مقدار لما يفتي بالعقد والناس فيه حاجة جابن وان كان الاصل فاسد الحاجة التارك
الذي لك اذا استاجر مريض لم يرض فيه غنمه يكون فاسدا لان المتعقد عليه في هذا الباب هو المنفعة
لا العين وهذا المستوفى هو العين بخلاف اذا استاجر امرأة لترضع ولد حيث يجوز لان هذا وذكر
في القياس سواء الا انه يجوز هنا الحاجة الناس اذا استاجر مشاطنة لتربين العروس فهذا فاسد
وما يعطىها فهو على وجه الدية لا على وجه المستحق اذا استاجر ارا ماني سنة بكذا فهو فاسد لانا
نعلم انه لا يعطى الى تلك الدار فوقع بعضه في حالته للموت وبعضه بعد الوفاة **كتاب**
لهب القاضى باب **لهب القاضى** معاملة النون حصان نشا غابن بدرى القاضى
في مجلسه فنهاها فلم يسترها بالنهي فالراى في ذلك للقاضى ان يجسها او يعزرها ويوصيها لانه يرك
ذلك ربما يحرق بذلك غيرهما من اقربائها فيذهب بذلك القضا ومبانية ذلك واجب وان تركا
وعنى عنها فهو حسن لان العفو مندوب اليه في كل امر وان شتم احدهما صاحبه فليس للقاضى ان
يعززه مالم يطالبه خصمه لان ذلك حق القاضى اذا اخرج له ثلثون درهما في ارزاق كاتبه وغن صحنه
وقطاسه فاعطى من ذلك للكاتب عشرين درهما وعشرين يقوم معه ويكلف الخصوم فليس له ان يفعل
ذلك والمسخ ان يعطى كل ذي خط حطه وبصره الى موضع لان بصرف عنه رجل حبس غرامه بدر عليه
وغاب فلما مضى زمان سأل القاضى عنه فاخبر ان المحبس مغسر والخامس غائب ينبغي ان يستوفى

كفيل وفي سبيله اذ اقصت للذة ثم سال عن حاله وانما جلي سبيله نظرا للجانبين القاضى اذا
قال رجل جعلتك وكيلاني تركته فلان فهو وكيل في حقهما الا ان يوجد منه ما يدل على الوكالة بالبيع والشرا
بان يقول جعلتك وكيلاني ببيع فحسب يكون وكيل بالبيع والشرا ولو قال جعلتك وصياني تركته
فهو وصي تام لان القاضى ينزل المالك ولو قال للمالك انت وصي في مالي صار وصيا بعد موته فكذا القاضى
ولو تقدم انسان الى القاضى ففنى على المطلوب بالمال وجسم ثم مات القاضى له والقاضى وارثه على سبيله
بعبا للزعم عن نفسه وقال بعضهم لا جلي بل يحبس حتى يموت او يقضى لانه ليس في ذلك من الزهمة شي لان
هذا حال ودام المجلس فيعتبر بائنه وفي الابتداء حل له جسمه فكذا في الاثنية قاضى بعضى وباض
من بيت المال شئ لا يكون عاملا بالجور بل يكون عاملا لله به ومنه فبما حقه من مال الله وكذا القضاة
والعلماء والمعلمون الذين يعلمون الناس القرآن حسان تقدموا الى القاضى فقال احدهما انى الى هذا
الفرع ولم يزد عليه اختلفوا فيه قال بعضهم هذه الدعوى لا تنجح لانه لم يقبل من يعطى حتى وقال
بعضهم ببيع لان القاضى وقالوا ان فلانا مات ولم يوص الى احد والقاضى لا يعلم بذلك فيقول لهم
ان كنتم متدبرون في هذا فقد جعلت هذا وصيا ان كان يعرفه بالعدالة رجل من الاشراف ومعتك
خسومة مع رجل موذون فارتداهان بوكلا وكيل ولا جفتر بنفسه هذه مسئلة اختلف فيها العلماء
قال الفقهاء من نرى ان لا يقبل الوكالة لان الشرف والوضع في هذا اسواء رجل صاحب السلطان
الى القاضى جلس السلطان عند القاضى وخضعه على الارض ينبغى للقاضى ان يقدم من مكانه ويقعد خضعه
مع السلطان في مجلسه ومعه موالا الارض كيلا يكون مفضلا لاحد الخصم على الاخر قاضى الكرخ وقاضى
حسرة فقال احدهما لا يجوز ان فلان بن فلان اقر عندي فلان بكذا لا يجوز للاخر ان يقضى بهذا القول
ما لم يبعث اليه الرقعة يريد به كتاب القاضى الى القاضى وكذلك لو ان رجلا في يديه دار في بلد خارج
انسان وله في الدار التي في يد ملكه اشرا من فلان وموغايب وارلوان باي بالشهود يشهدوا
له عند القاضى الذي ليست الدار في ولايته ليس له ذلك وليس لهذا القاضى ان يقضى بتلك الشهادة
لان البلدة التي فيها الدار ليست تحت ولايته وكان سبيله ان يكتب اسم الشهود الى قاضى البلد المذكور
فيه الدار على ما هو العدم في كتاب القاضى الى القاضى وتضمن تركه العلانية ان جمع القاضى بين اللورد
والشهود ويقول له الذين زكيتهم في الشرا فان قالوا نعم قضاهما وتهم واختلفت الروايات عن محمد

في هذا

في هذا ذكره بعضها ان تركته العلانية حسن لاحتمال ان الشهود سموا انفسهم بغير اسمائهم قالوا زكوا
في العلانية مرتفع الانتباه وانما يبدأ بتركه البهر لاحتمال ان المولى لا يقدر على حرج من العلانية وذكر
في بعضها ان تركه العلانية فتنه فانها اشاحه الفاضل وانما العداوة بين المولى والشهود ولو
قاضى ففنى بشاهد وبين او يبيع ام الولد او بالقتل في القضاة فلفان من ثمر ان يبطل وهكذا البيع والتم
بالدرهمين ومنعته النساء لان هذا القضاء مخالف للاجماع وهذا اذا قال ائتم بك اما اذا قال نزلت
الى شرح ايام ففنى لقراره اليه لان هذا مختلف فيه بيننا وبين زفر فكان فضلا مجتهد فيه ففنى قضاه
ولا ينقض ما جرت به عادة وكذلك عديد اثنين اختلف احدهما وهو محضر ففنى بعين نفسه ثم كذا
اذا اطلق امراته فلان او في حالة الحيض ففنى قاضى يبطل لانه فلفان من ثمر ان يبطل لان الاول قول المجوز مخالف
الكتاب والسنة ولو قضى بعزل القافة او بابطال الطلاق للعلى بالملك والسلم في الياور جوز قضاه
فالحاصل ان القضاء متى وقع مخالفا للكتاب او السنة او اجماع الامم يبطل فاذا رجع الى قاضى آخر ابطال
وان صادف محلا مجتهدا فيه جاز فاذا رجع الى قاضى آخر ترى خلافه امضاء وانفذ لانه صادف محلا مجتهدا
فيه ففنى بالاجماع وان قضى بقول مجوز يبطل قضاه فاذا رجع الى قاضى نفسه لان القول للمجوز ساخط العيون
لخالفت قول المجوز ولا بعد خلافا خلافا وقد ذكره في شرح له بالقاضى على ان الاستفتاء القاضى
قاضيان مقلد ومولى فالمقلد اذا صادف قضاه محلا مجتهدا فيه فرفع الى قاضى آخر لا يراه ففنى لما مر
والولى اذا صادف قضاه فضلا مجتهدا فيه فرفع الى قاضى آخر لا يراه ابطاله لان المعنى بالمولى المذكور
لا يصح للقضاء بل اخذ القضاء بالشرع فلا يصح قضاه لانه ينزله المستغلب رجل اوصى الى رجل
بان يصدق من ماله بانية دينا وعلى ففنى بطل كذا وتلك البلية بعيدة من هذه البلية والوصى
غير بتلك البلية عليه ورام ففنى الغرم الى حكم تلك البلية فامره الحاكم ان يصدق بالوصى عليه في الدار
الى الفقراء او يكتب الى الوصى فيأخذ مثله من تركه الميت والقاضى قاضى البلية ففنى فكذا لا يبرز
باق عليه وموقف في ذلك لانه صرفا عليه الى الفقراء بدون امر الوصى فصار متبرعا ومنه ليست قائمة
بحالها لان الوصى لو كان حاضرا او امر الوصى بذلك لم يجز فكيف من الغاضى **باب**
ادب القاضى ولا ينبغي للقاضى ان يطلب القضاء فان فعل نقدا ساء لقوله عوم من جعل على القضاء ففنى
بغير مكي ساء الساطن دون الظاهر فلذا القضاء لا يوثق الظاهر لانه جاء وحشته وبوثق الباطن
ان جاز

لانه سبب السالك وان استقصى ومن اهل بصيرة بالخلال والحرام ومعاد الناس موقفا بالكم والعقاد والنفق
فلا باس به لقوله يوم عدل ساعة خبر من عباد الله ستمى القاضي هو المنسوب لا قائل العدل ولا ينبغي
ان يبداه بالسلام على احد الخصمين لان ذلك يجري احدهما على الاخر فينكسر قلب صاحبه وان سلم عليه احدهما
فلا باس برقة وهذا دليل على انه محب في رقة السلام ولا يجب عليه رقة لان هذا سلام في غير وقت فلا يستحق
الجواب عليه وينبغي للقاضي ان يتخذ رجلا فاما على راسه عند الخصومة يمنع الناس عن التكلم بالاحاجة لهم فيه
لان في ذلك رتاب خدومه مجلس القاضي ولا ينبغي للقاضي ان يبيع ويتزى مادام فاضيا بل يولي غنى من
يثق به وذكر محمد في كتاب ادب القاضي انه ان يبيع ويتزى في غير مجلس القضاء اما على الاول فلا فيه
وثاب ما وجهه حيث استغل بالبيع والشرا وعلى الثاني فلا في مجلس القضاء ليس محل البيع والشرا
بل هو مجلس فصل الخصومات فلا ينبغي ان يعرض عن ذلك بالبيع والشرا ولا ينبغي ان يقبل هدية من
احد سواء كانت له خصومة او لم يكن لان في ذلك نية وعلى الثاني ان يحترز عن موافق الزعم الا ان يكون حلا
يهدى اليه قبل القضاء وليس موافق بخاتم وكذا لا استعاضة ولا استعانة وينبغي للقاضي ان لا يفتقر اليه
اخوان او يقر الاغنام لا جعل بالقضاء بل بدائعهم رحا الصبح لان القضاء كمن يما ينبغي الى العدول بينهم
اذ انقضت القضي بقضايها ومورثش فاسق ولم يعلموا به الا بعد مدة قال ابو جابر ابطلت قضايها وتغير
ان الذي ولاه لم يعلم بفسقه فاذا ظهر فسقه فهو عزول وان ولاه وهو عالم بذلك لا يصير عزولا لان في الاول
ولا شرط العدالة فاذا ظهر خلافه لم يوجد الشرط فلم يثبت فضاؤه وفي الثاني ما ولاه بشرط العدالة
فصار فاضيا بالنزول والعلية يجب عزله وموثره الامير الجابر والامير اذا جاز لا يعزل ما لم يزل
وكذلك القاضي اذا اولى وموافق واحترار الطحاوي ان الفاسق اذا قلد القضاء لا يصير فاضيا ولو فسخ
يعزل بالفسخ والصحيح ما ذكر في شرح اربع القاضي للخصاف ان القاضي بنفسه لا يعزل بل يعزل
والفاسق اذا قلد بصيرة فاضيا ولذا قضى بفسقه قضاء الا ان القاضي لقرا لا يفتقد وموقوف على ما
ولو قضى بالرشوة كان قضاء باطلا وان قضى بحسنه لانه كالا جبر على القضاء والاحار على القضاء باطله
لان القضاء واجب عليه الخليفة اذا مات لا يعزل عماله وامراؤه لانه نواب العامة رجل احسن
قوما في مكان فسال رجلا ان يعزله بشئ فاقوله وهو لا يعلم بالتهمة وهم يرونه ويسمعون كلامه ولا يرونهم
جازت شهادة عليهم لانهم شهدوا على معلوم معلوم ولو سمعوا كلامه ولم يروه لم يقبل شهادة لان الكلام

شبه الكلام رجلا في قولهم وقالوا لهم لا تشهدوا علينا ما سمعنا منكم انفرادا لما لا قربا لم انكر
جازت شهادة عليهم ونبيه عن الشهادة عليه باطل لانهم لما سمعوا كلامه صاروا شهداء فاذا اخرج الى
شهادتهم ولم يشهدوا بها كتموا الشهادة وكتمان الشهادة منهي عنه لقوله لا تكتموا الشهادة ولا يقبل الاقرار
كتاب القاضي الاخصر خصمه فان كتاب القاضي الى القاضي عن الشهادة على الشهادة ثم القاضي لا يقبل الشهادة
على الشهادة الاخصر الخصم فكذا ما موثره لهما ولو ان رجلا ادعى على رجل حقا وطلب من القاضي احضاره
وخصمه في الضر والقاضي لا يعرفه محض في دعواه ومبطل اجابه الى ذلك قال على هذا اذا ذكرنا الفضاة
وهذا استحسان تركنا القياس به بالانار المشهور في الباب من الضمان والتابعين من غير تكبر والنجاح
الامة حجة ولا ينبغي للرجل ان يعزل الرجل اذا كان لا يعرفه لان الفاضل عنه لم يجر من حاله انه تمت
اولا فاذا لم يعلم حاله فلا يجوز له ان يحضر كيبلا يكون محبوا عن جهل وان كان عالما بما قيل عنه فلا ينبغي له
الامتناع عن الاخبار لانه انما قيل عنه لاحياء الحق بقوله فاذا علم انه من حبا الحق بقوله محب عليه
علمه اخبار عنه فان عرف فيه ما سقط العدالة امسك عن الاخبار لان فيه هتك ستر المسلم وانه حرام
لكن موثر عنه ويقول انه يعلم عن الله اعلم انه مجروح اولاه وهذا كلام صدق لان العالم في الحقيقة ترواه
وهذا مستعمل في الحج ونفع عن بيان الحصال الذميمة لان في بيانها خوف وقوع العداوة بينهما والوحشة
الا ان جاف ان القاضي يقطع شهادته لما غلبت ظنه عدالته فحشد لا باس بان يجبر من حقيق امره بمانته
للعقضاء عن الاقترع بباطل ولو ان رجلا ترك بين لهواني قوم لا يعرفونه فاقام بينهم منق ولم يظهر لهم
الا كجبي يشهد بين يدى القاضي في حادثة فيسبل جيرانه عنه فمن لم يرض في تقديره لرواية روايته
سنة اشهر لان في مثل هذه المدعى يعرف حال الرجل فيسبهم ان يعزلوه ثم رجع عن هذا وقد راسه لان من
الغرض من ما لا يجب الا بعد معنى سنة كالركوع وينبغي ان يفتي السنة حتى يظهر لهم انه يرضى الركوع ام لا
فان سأل القاضي عن الشهادة فظن منهم لا يظهر القاضي الطعن لكن يقول زعم في شهادة او يقول شهادة
لم يجدوا عندي لان هذا اذنب الى ستر المسلم واجب بتدرا الامكان وان قال المدعى انا انا عن بعد لم
من اهل الثقة والامانة وهم يروا يصحون للسنة سمع القاضي منه ذلك فان جابهم فقلوا سأل القاضي
الطاعين عا طعنوا فيه لان من الجائز ان يكونوا جرحوا بكون جرحا عندهم ولا يكون جرحا عند القاضي
وعند المعدلين فبعد ذلك المسلم على وجهين ان يشهدوا ما لا يكون جرحا عند القاضي وعند المعدلين لا يلتفت اليه

وبعد تعديل الذين عدلوا وان شئنا ما موهج هذا الكل على محرمهم لانهم انبتوا ما ليس ثابت عند الفاضل
والعبدان فكان اولى بالقبول وكذلك ان عدلهم للزكي وطعن المشهور عليه وقال سل منهم فلانا فلانا سار
عنهم فان جرحها فالجرح اولى لان الشئ نصاب كامل في باب الشهادتين والنصاب اذا تم كان اولى وقيل خبر
الوالد لولد والولد لوالد وكل ذي رحم محرم منه ارادهم تعديل السرة لانه ليس فيها بل سومي باب
الاخبار والاب والابن تركيبة العبد والحر والحر في القذف الا ان كانوا عدولا وانما اسم
الرجل من العواشش التي فيها الحدود ثم نظرت في محاصير بعض العضاير في طاعتهم ان كان يؤيدوا في الرافض
وخصال الخيرية اكثر من الشر قبلت شهادتهم لان السلم لا يسلم عن ذنب ولا يفر عن ذنب على العكس روت
شهادتهم وعن يمين العدل في الشهادة من كان مجتبا عن الكبار ولا يكون مفسدا على الصغار ويكون
مسلما اكثر من فساد وصوابه اكثر من خطايه وان يستعمل الصدق صيانة ومروءة ويحجب عن الكذب
ديانة ومروءة فالحاصل ان العبرة للعالم في الصغار بعد الاحترار عن الكبار اذا قضى القاضي لرجل
حق في نسبه في اسم الطالب واقام البينة على قضائه له ذلك والقاضي لا يتذكر فعند له من لا يقبل هذه
البينة ولا يعمل بها لان الشهادة دون القضاء والرجل اذا اخل الشهادتين ثم شهد شاهدان بجملتها
عند لا يسلم ان شهد ذلك ما لم يتذكر وهذا اولى وعند سماع الشهادتين وحكم بها كالوشهدوا بنفسين
عند القاضي لقول فان القاضي الاخر ينفذ القضية فيها ونسب وحكم بها وكذلك اذا شهدوا على نفسين عند لان
لان البينة في الموضوعين قامت على السبب الوجوب للحق وهو القضاء فاقض خصم بين يديه في امر على الموعود
المختلف فيها فني من نفسه وقضى بذهب غيبي مناله وجعل قال الامانة انت خلية او بريرة او باي في القاض
بما ان ينوي في ذلك كما هو منهج في جعلها القاضي فلنا واباها من زوجهما ثم ظهر له ان من نفسه ان
يجعلها واحدة ان لم ينو الثلاث قال ابو جعفر يعني قضاء وقال لا يقضي الزوج خاطبا عن نفسه ولا يملكه ثابته
حديثه فافتتح الصلوة وسوئنا ما فاضد به رجل وهو يعلمها فصلوة الامام جابر و صلوة المقتدر
قاسد لان عند ان امامه على الخطا الا ان ههنا يقول ما فعل القاضي فعلم باجتهاد في موضع الاجتهاد
وكل جهل لا يعتقد ان ما قاله هو الصواب قطعا بل يرجح المختار اجتهاد فاذا انفصل في القضاء
بغير كماله فطرح به فلا ينقض باجتهاد غيبي هذا اذا كان للقاضي رأى وقت القضاء اما ان لم يكن له
رأى وقضى برأى غيبي ثم ظهر له رأى خلافه فعند له من لا يقضي قضاء وعند من يقضي رجل نوبت القضاء

بينة قامت عليه وعندت فاضل لا يقضي عليه حتى يجز له لو قضى عليه يكون قضاء على العايب وانه لا يجوز ذلك
في الامام ان يقضي عليه وذكر القاضي الامام ابو علي الشافعي اني رايت في بعض النوازل قول ليعلى مثل
قول من نذر السلم متفقا عليها انه ينصب خصما ويقضي عليه رجلات وله غلام مكاتب كان على الوديع
ولجل على الميت دين الف درهم فاذا بدل الكتابة الى الغريم حاله على مولاه من غير الوصى لم يجز
نباثا من الاستحسان يجوز عزله الشئ من الوكيل اذا دفع الثمن الى الوكيل يبرأ الشئ استحسانا
كذا امرنا ومعنى العبد ولو كان للميت ودعته عند رجل والآخر على الميت دين الف درهم فعلى الوديع
الغريم لم يقض لان فعله غير ما يفعله الوصى وكذلك لو كان للميت على رجل دين الف درهم فاذا بالي
غريمه قضاء هذا اذا قال حين لقي هذه الالف التي اودعها من فلان للميت التي له على وان لم يقبل ذلك
فهو متبرع والالف للميت عليه ثابته رجل له عند رجل الف درهم ودعته ورجل على الوديع الف درهم
دين ففضاه الوديع وبينه ما عند من الوديعه بغير لفظ الوديع فهو باختيار ان شاء ضمن الوديع واخره
وديعته وسلم الالف للآخر وليس للوديع ان يرجع بها على احد لانه تبرع بقضاء دينه عنه وان شاء اجاز
القضاء ولا شئ له على الوديع **باب** لعب القاضي بالواو رجل على القضاء
ومواهل له ولكن غيبي افضل منه فالافضل اولى لان الافضل يقضي بفتوى نفسه والمفضل يقضي
فكان الافضل اقدر وكذلك الوالي واما في الخلافه فليس لهم ان يقولوا الا افضلهم الامام اذا
اذا لم يكن مادا اجازت احكامه فان بالاجماع ان معاوية رضي ولى الامر وكان في الصحابة
من موافق له ولم يكن عادلا ومع ذلك جوزوا احكامه ولا يجوز قضاء من لا يجوزها منه لان
الشهادة من باب الولاية ومن لا يكون اهلا للشهادة لا يكون اهلا للقضاء لعدم اهليه الولاية القاض
اذا كان اكثر قضائه جورا روت قضائه لان للاكثر حكم الكل وكذلك الامير اذا كان جابرا وكجز حكم
قاصيه الذي ولاه لان الظاهر انه لا يقضي الا حق وان كان الذي تولى منه القضاء جابرا القاضي اذا ارتد
او ضيق ثم صلح فهو على قضائه لان للرد امره موقوف ولان الرد ظهر فسيق ويقضي النسق لا ينقض
الا ان ما قضى في حاله الضيق والارتداد باطل لما مر كذا روى عن آق وذكر في لعب القاضي للخصاف
عن اصحابنا ان القاضي اذا ارشى ليحكم بها كان حكمه باطلا وقد ذكرنا هذا في ادب القاضي العبيد ولو لم
رجلين حكما رجلا فارتد الحكم ثم اسلم لم يجز حكمه الا بتحكيم جديد فيجوز ان يكون هذا على قول المدعي الشافعي الذي

قالوا بان القاضى اذا فسق يحرل ولو قلد الفاسق فكذلك لا ينفذ اما على قول القائلين بانه لا ينفذ بالفسق
ينبغي ان لا ينفذ الحكم بالرق فانهم ذكروا وقال لو حكم رجلا فاسقا ما ينبغي ان ينفذ ذلك ولو فعلا بصير
حكما في حقها حتى لو حكم على احد ما ينفذ حكمه على قول القائلين لانه لا ينبغي ان ينفذ فاسقا ولو قلده مع وكذا
في الرقة وينبغي ان يكون بينهما فرق فان القاضى المقلد صار قاضيا من جهة الامام بتقليده ولو انعزل
بالفسق او الرقة احتاج الى تقليد جديده وفيه جرح وفيه اشاعة الفاحشه لانه تاب واصح واما الحكم
فانه صار قاضيا بتقليدهما ولا جرح في تجديد التقليد منها فينعزل وقولنا الصواب عند الله واحد
وعلى المحقق ان يجتهد حتى يصيب ذلك الصواب عند الله لكن ان اصاب فقد اصاب وان اخطأ فهو
موقوف عنه لانه ما كلف الا بالاجتهاد ونظير من اشتبهت عليه القبلة فعليه ان يتجرى الصور فان
اصاب منها ونعت وان لم يصيب فهو موقوف عنه وهذا معنى قول الفقهاء المجتهد يخطئ ويصيب والحق
عند الله واحد ولو ان رجلا شهد بين يدي القاضى بخطم في الصلح ولم يذكر لا يقض بينهما ثم عند علم
اذا علم ذلك وعندهما يقضى وبه اخذ الفقيه ابو الليث والاسبغاني ولو علم القاضى ان على الانسان على الفرض
ان علم قبل تعلق القضاء لا يقضى بذلك العلم وعندهما يقضى به وان علم بعد تعلق القضاء في الموضع الذي
موقوف في منتهى مجلس قضائه يقضى به في حقوق العباد ولا يقضى به في حقوق الله تعالى الا ان السكران اذا اراد
سكرانا فانه يعزر لانه تعزير وليس يحد وان علم بعد تعلق القضاء في غير مجلس القضاء فهو على خلاف
المذكور في الوجه الاول ولا يابى للقاضى ان يقضى من خارج اليه ولا يقضى من اتمه لانه يسأل الخصم عنه لانه
اذا كان كذلك ربما باخذ فتواه وحين حليم بذلك قاضي شهد الشهود عنده حتى الانسان في دار فقال
القاضى للدمى عليه ما ارى لك ثمان في هذه فليس هذا بقضاء منه ما لم يقل فقد قضيت او انفدت
القضاء في كذا وكذا لان قوله قضيت عليك او انفدت الزام منه والزام القاضى حكمه قاضى اجبر
ان فلانا طلق امراته فلانا او استرن الحق ان اجبر بذلك عدلان فعليه ان يطالبه اشد الطلب لانه
ثبت عند الشك مطلقه فوجب عليه معصمه ودفعه وان اجبر بذلك عدل واحد ان صدق فيه فعليه
طلبه وان لم يصدق فيه فهو بغيره من تركه وان لم يكن الحق بعد لا لا يجب عليه الطلب اذا شك الوجه
فما يوجب عليه فبغيره ان يرضى ختمه ويصلح ولا يعجز باليمين احترازا عن الوقوع في العمى الكاذبة
فان الى الخصم الاتخلف فان كان اكثر رايه انه محق في دعواه فلا خلف وان كان اكثر رايه انه مبطل في دعواه

وسمى الخلف

وسمى الخلف الخلف قتل الخطاء والله ماله منك ولا قتل ما قتل حق من قتل فلان وذكرنا في الاختلاف
انه خلف على السبب قبل انه قول به يوقف ومنهم من قال ما ذكره الاختلاف فهو قول الظاهر وما ذكر
هنا قول آية صبي ما دون باع سلعة فوجد الشري بها عيبا فانكر ما رآه خليفه فلا يمين عليه حتى يبرك
وذكر من آية انه لو خلف وموصى ثم بلغ فلا يمين عليه وفي نواحي من تعاض من آية اذا ادعى على صبي ديننا
فانكر حلفه القاضى وان نكل قضى عليه بكونه وموتى فذكر من الباع وفي الصبي المحجور اذا لم يكن للدمى منه
فليس له من الاحتراز الى مجلس القاضى لانه لو خلفه فنكل لا يقضى عليه بكونه كذا ذكرنا في شرح لفظ القاضى
للخلف ولو كانت له بينه وموعدة عليه الاستئذان فلم يحضر احضار لانه ما خوف ما فعالم دون
اخوانه والشهود حجابون الى الاشاعة اليه فيجوز ان يفتقر مع ائمه ومن عناه لان الصبي لا يلى
بنفسه شفا فيجوز الاب حتى اذا التزم يؤمر الاب بالاداء عنه من ماله عيدا دون في التجار اذا
اشترى جارية فوطئها ثم استخفت ان اقر العبد بذلك لا يلزم في الحال شي بل يتأخر الى ما بعد العتق
وان انكر دفعه القاضى فان نكل يقضى بكونه ويؤاخذ به بعد العتق كالعبد المحجور ولو اقر بمن حاربه
اشترى جارية فوطئها في الحال وقال بعض العلماء ان اقران فيجوز ويؤاخذ به في الحال لانه ذكر في الجامع الصغير
وضع المسئلة في الكتاب قال للكتاب اذا وطئ جارية على وجه الملك يغيب عن الموت ثم استخفت
فعليه العقر باخذ منه من اكسبه فقد حمله من نواحي التجار وما كان من التجار يؤاخذ به في الحال واما العبد
المحجور اذا توجهت عليه اليمين خلف ولو نكل يقضى عليه بالكل ولا يؤاخذ به الا بعد العتق ولو ان
رجلا عليه دين يطالبه رب الدين فقال المظلوم ان لم اقص حقل اليوم فامرته طالق فلما فاضت الطالبة
ودفع الامر الى القاضى ويجوز بذلك فتوكل القاضى وكلها بيمينه منه فيدفع اليه هكذا ذكره هنا وذكر
قبل هذا في الامان المحبوس اذا انقضى المال وصاحب الحق غيب نفسه لطيل حصة يحجر القاضى ان شاء
قبض منه الدين ولا يشاء وحلى سبيل لان المقصود من حبس حاصلة فلا فائدة في حبسه بعد ذلك لانه
زيان عقوبة من غير حبانة رجل قضى عليه نحو فامر صاحب الحق بعلامته علامته فقال الغريم لا اجلس
مع غلام بل اجلس مع فلان ذلك لاحتمال ان يكون في الحبس مع الغلام زيان ضرر ولو قال اجلس ولا بلائني
وقال الطالب بل لا امكن فاجاز في ذلك الى الطالب ان الحبس حقه وقد تركه باسود منه ومن الملازمة
وموتى طلب الحبس متعنت منه المحبوس في السجن اذا مرض وليس له من يتعاهده يخرج فيكبل لان في تركه

خوف التلف عليه والمستحق الجبس لا التلف عليه والمستحق الجبس لا التلف رجل يبيع الناس ان فعل ذلك
مترق وعط حتى يعود اليه وان كان يفعل ذلك مرارا جسد حتى يورثه وان كان شتاما من جسد
رجل خدع امرأة رجل واحضرها وزوجها من يمين حتى حدثت توبته او عيرت لانه ساع في الارض
بالفساد وسيلم ما ذكرنا والمحبوس لا يبيع من دخل جاريته في السجن في موضع خال لانه قضاء شهوة الفرج
فلا يبيع كما لا يبيع عن قضاء شهوة البطن امرأة مريضته فوجرت عليها اليه يبعث القاضي اليها ابنا
او امينين فقال الامين حلفنا لا لا يقبل قوله الابن اهدى فقير لا يملك شئ ولا يجد من تكفل بنفسه لاجس
القاضي ويخلي بينه وبين غيره ان شاء لانه وان شاء تركه لان الحبس انما شرح لطلعه عند القدر
ومعاجرة لكن يلزم لاحتمال ان يظهر له مال وما هو المحبوس اذا احتال للخرج والهرب او سال الجاني
او يجزم يوجب بالباطل انتهى عن ذلك **باب** **الفناء** **القاضي** قضى
بشاهد وبين فتقناؤه منقود لانه خالف النفس وهو قوله فاستشهدوا شهادتين من رجالكم وكذلك
اذا قضى بغير الصلوة خلف محدث وكذا بيع ام الولد لانه خلاف الاجماع **قضى** **الناس** بعد صلاة الامام
ثم تبين ان امامه صلى وسوحيث او يتوبه نجاسة جازت صحاياه وكذلك لو قضى على من ترك
لتبنيه عمدا لانه خلاف النفس وكذلك النكاح بغير شهوة القاضي اذا قضى بقول مرجع عنه جاز قضائه
وكذلك اذا قضى بقول مخالف قول علمائنا اذا كان مجتهدا **باب** **الفناء** **القاضي** **الشيخ**
رجل عند كذب الغفم واقا ويل بعض العلماء من الصحابة والناس بغير حل له ان يروي اقوالهم اذا كان حافظا
لها مسعوطا وفيما يروي موثوقا بامانته ومن سمعه يروي عنه من الرواية عنه وليس له ان يفتي بقول الهد
منهم ما لم يكن عارفا بميزان بين الاقاويل لما روي من ليه حنبلة انه قال لاجل الاصلان يفتي بقولنا ما لم يدر
من اين قلنا فثبت ان الفتوى لاجل الاجتهاد وذلك انما يكون لمن له قدرة التمييز بين الاقوال وتوجه
البعث على البعض واما الرواية فيكون فيها الحفظ ولا يصير الرجل اهلا للفتوى ما لم يكن صوابه اكثر
من خطائه لان صوابه متى كثر فقد غلب والمغلوب في مخالفه الغالب ساقط العيب والامور الشرعية
مبنية على الاغلب الا ان القاضي اذا جاز وبسبب خفي قضاياه مرفوعة وقد ذكرنا الوجه في ذلك
فالحاصل ان العلماء اختلفوا في القاضي والامير اذا ارتبنا قال بعضهم لا ينعزلان وقال بعضهم ينعزل
القاضي وروى الامير اما القاضي فاما اميرنا القياس فيه كذا ذكرنا القياس بالنقض وهو ما روي

عن النبي

عن النبي ثم انه قال اطيعوا ولو امر عليكم بشئ اصدع وقال بعضهم لا ينعزلان بل عزلان وهو لا خوفه
فان الانسان لا يخلو عن ذنب قال الامام اسمعيل الزاهداني احفظ من اصحابنا المتقدمين
رواية عن علي بن ابي طالب ان القاضي اذا قضى بغير حل لكن اوع هذه الرواية ولا اخاف اصحابنا في ذلك
لا ينعزل ما لم يعزل وبيع قضاياه فافترق الا القضاء الذي ارتضى فيه لما ذكرنا انه يصير قضاياه باجر
والاستجار على القضاء باطل يبطل فتقناؤه ورجل جاد الى القاضي وقال ابن ماث في طرف من الاطراف
وترك ديونا وحيوانا وعروضا ولم يوص الى احد ولا استطاع ان اقيم اليه على ذلك لان اهل تلك الناحية
لا يعرفونني فلا باس ان يقول له ان كنت صادقا فابع الحيوان وافض الديون لانه ان كان صادقا فقد
وقع الامر موقعه وان كان كاذبا لم يقع الامر موقعه ولا حبس الرجل في دينه ما لم يدر شاهدان
على غناه لان الناس كلهم فقراء ما لم يظهر الغنا وظاهر الرواية على خلافه ولا اعرف كسبا اقل من السوار
لان بل كسب يدخل فيه شئ الا السؤال رجل زني بام امراته فوافقه الى القاضي فلم يفرق بينهما بل
افترقا على ذلك ثم رفع الى القاضي لقريري التفرق بينهما لا يفرق لان الاول صادق وقضاؤه فضلا
مجتهدا فيه فتقناؤه فصل اختلف فيه الصحابة ولورقه الثاني قضاؤه اغاير وباجرتها وقدرينا
ان ما ثبت باجرتها لا ينعض باجرتها ومثله ولو قضى القاضي ببيع امرات الاول لا يفرق الى القاضي لفر
يرى بطلانه بطلان لان المسئلة مختلف فيها بين عمر وعلى في فموضه لا يجزى بيعها وعلى كين ولقد
من العلماء ياخذ بقول علي بن ابي بكر قوله وانما دليل على انتساجه والعمل بالمشوخ باطل الا انك انما من
روى عن النبي ثم انه فعل كذا وروى انه فعل كذا لانه بعد ذلك فافترق الناس القول الثاني وتركوا
الاول دل ذلك على انتساج الاول كذا هذا خصمان حضرا عند القاضي فسلم عليه احدهما فلما برز
القاضي على قوله وعليكم لانه اذا اراد انك قلب خصمه **كتاب** **الشهادات**
باب **شهادة النون** نصراني شهد فتركه ان يركي بامانته في دينه ولسانه ويدن ويكون
مع ذلك صاحب نطق لانه اذا كان بهذه الصفة لا يكذب لان الكذب حرام في الايمان كلها فاذا كان
موصوفا بالامانة لا يجوز فيكون عدلا ظاهرا اذا شهد عند القاضي شاهداً والقاضي يعرف اصدما بالعدالة
ولا يعرف الاخر فنرى الموقوف بالعدالة صاحب لا يقبل لانه منهم في ذلك الاحتمال انه انما يفعل ذلك تروجا
لظلمه وكذا اذا شهد ثلثه اشان منهم موقوف بالعدالة فعلا الثالث لا يقبل تعديلهما في هذه الحالة
ما ذكرنا

ما ذكرنا

ويقبل في حاشيته لفرق الشهادة على الشهادة ان يقول الاصل اشهد ان فلانا على فلان كذا فاشهدوا على ذلك والفرع يقول عند الامانة ان فلانا اشهد ان فلانا على كذا فاشهدوا على الشهادة بذلك فالاصول باتون بلطيفين والفرع يثلثه الفاظ لانهم يابسون عن الاصول فاقولون كلامهم فلا يقدر مقامهم الا بالامر منهم والتوكيم ان يقول هذا عند عدل مرضي جازي الشهادة وكذلك يقول لا يعلم منه الاجير ولو قال لا بأس به لا يكون هذا تعديلا وان كان تعديلا في الركن الاول لان القوم قد تغيروا في هذا الزمان فلا يقبل منهم هذا القدرة التوكيم ولا تجزئ الشهادة على امرائه الا يعرفها ما لم يشهد عدلان انها طاهرة حتى يقع ثبوتها على معلوم لان الشهادة على المجهول باطللة الغرم اذا امتنع عن الخروج وموأساكن في دار مستاجرة فلتقاضى ان يشترى به احياء الحق المدعى وليس فيه ضرر على الامانة لان صفة في الاقبح وانما واجبة لان الشاهد هو الذي منع نفسه عن الدخول فلا يؤثر في سقوط الاجر رجل اقرب عند رجلين بالرجل ثم بعد زمان اخبرهم عدلان فقال لا تشهدوا على فلان بالمال لانه قد قضاه فاشهدوا بالحيا وان شأوا امتنعوا على الشهادة فان قول العدلين حجة مطلقة وان شأوا شهدوا بذلك واخبروا بالحكم بذلك حتى يتفحص في القضاء على فكر رجل سمع حديثا من رجل ثم ارتد اليك ليس له ان يروي عنه لانه يستدعيه اليه وهو في حال ليس باهل للرواية عنه وكذا لو سمعها من نصراني ثم اسلم لا يروي عنه لانه حاله السماع لم يكن اهلا للتحمل منه فلم يصح تحمله منه ثم قال الابروي ان النصراني لو شهد على ثبوتها ثم اسلم ليس له ان يشهد على ثبوتها لانه لم يكن اهلا للتحمل منه حاله انما هو اربعة شهدوا على رجل بالثبوت فاشهدوا عليه بطلت ثبوتها ونهزم لان شرط القضاء بالبينه انكار المدعى عليه ولم يوجد الشاهد اذا ادعى لاداء الشهادة ومضى الرضا ان كان حاله لو حضر مجلس الحكم وشهد بغيره الرجوع الى اهله في يومه ذلك نجيب عليه للضرورة لانه وجب عليه احياء الحق المدعى وموقار على الاحياء من غير ضرر للحقة وان كان لا يمكنه لا يجب ان اداه الشهادة ويجب لشرط ان لا يتضرر بكونه وفي هذا ضرر وان كان الشاهد شجاعا كبيرا لا يستطيع المشي وليس عليه ما يركبه فان تكلف المشهور له دابة يركبها ويجوز فلا بأس به لانه من اكرام المشهور وانه مندوب اليه رجل شهد على دار بعضها عند الحكم الا انه لا يعرف الحدود سال النقات عن ذلك فلم ان يشهد على اقراء بالدار ثم يبين الحدود من دابة نفسه لان المشهور به هو الدار لا الحدود وانه لقرب الدار يبين به فيها اربع مساكن ما ذكرنا والثانية اذا كانت الدار معروفة مشهورة فشهدوا بالدار وكلوا

عن مائة

عن مائة الحدود لا يقبل هذه الشهادة عند ج وعندهما يقبل وكذلك الضبعة والثالثة اذا شهدوا بالدار لرجل وقالوا يعرف حدودها الا انا لا نعرف اسماء حدودها تقبل ويبحث رجلين عدلين معهما يحضر الدار حتى يقفوا على الحدود يحضرتهم ويقولوا هذه الدار التي شهدنا بها وهذه حدودها ثم باتون القاضي فيشهدون على اسماء حدودها فيقبض بها والرابعة اذا شهدوا بالدار الدمشي وقالوا نعرف حدودها ولا يقف عليها فقال للدي اني بعد ليس بعرفون حدودها ويقفون عليها فذكر في بعض النسخ لا يقبل هذه الشهادة لان الشهادة بدون الشهادة الثانية لا تقبل فصار وجود الاولى وعدمها بمنزلة وذكر في بعضها انها تفر كما في السلسلة الاولى رجل سمع صوت امرأة من وراء الحجاب وشهد ان ثلثة ان راي شخصها وشهد شاهدان على انها ولانه وسمع قراها جازله ان يشهد عليها لانه لما راي شخصها وسمع اقراءها وزنا عدلان صار معلوما وان لم يبر شخصها لا يجزئ له ان يشهد لان الصوت يشبه الصوت فتعنيها عدلان لا يصير معلومة رجل قال لا ادرى انما هو من اولادنا لا يقبل ثبوتها ولا يجزئ الصلوة خلفه لانه شكل في ايمانته ومن شكل في ايمانه فقد كفر رجل قال ان دخل دارى هذه احدنا مرانته طالق فشهد ثلثة انهم دخلوا ان قالوا دخلنا جميعا لا يجزئ ثبوتها لانهم اخبروا عن فعل انفسهم واخبار للرد عن فعل نفسه لا يكون ثبوتها بل يكون اقراء فلا يكون حجة في حق المشهور عليهم وان قالوا دخلنا ودخل مومنا تقبل ثبوتها لانهم اخبروا عن فعل انفسهم وشهدوا على غيرهم فيقبل من حيث انها تشهد لا من حيث انها اخبروا القراء على العالم احب الى من السماع منه وعن الحق رضي الله عنه سواد حديث حدث ثم قال لا يرد هذا عن يروا عنه لانه يروي ما سمع عنه كاشها فافاد قال المشهور عليه لا تشهد على هذا الاقرار وسعه ان يشهد عليه ولو قال ليس هذا حديثي لا يروي عنه لانه انكر الرواية اصلا ولو قال بعد ذلك لا يروي عنى جازله ان يروي عنه الا على ما سمع الحديث جازله ان يروي لان قساقا والداغى وقد روى احاد ثبت عن انس بن مالك وعن غيره فقبلوا روايته بخلاف الشهادة لان في الشهادة محتاج الى الاشارة ولا يمكن ذلك والصوت يشبه الصوت رجل اوصى لمسيح حبيبي شي او قف ارضا له حدودها عليه وانكرت الورثة ذلك فشهد بعض اهل الحلة على ذلك ومعه عدول قبلت ثبوتها لانهم شهدوا لذلك وان كان عند رجل ثبوتها وسواطل في احوالها ان كان يحفظ الشهادة على وجهها ولا يربط في ذلك لم يجز له ذلك لان ذلك كتمان وانه منه عن مائة النسخ افاكار

حينئذ رجل شهدا في دعوى وليس بنظام العدالة ولا يعرف القاضى بالعدالة ان عرف ان القاضى لا يقبل شهدا منه
ارجوا ان لا يكون في سعة من ترك الشهادة لانه ربما لا يعدل فيصير مجرما فينصر بذلك عمال السلطان
الذين يأخذون العشر والصدقات وغير ما يجوز فيها منهم اذا كانوا امثا لانهم انما جعلوا على ذلك لئلا يمانهم
فالظاهر انهم يحثون عن الكذب على الشهود حيث جلس الشهود عليه لانهم ما خفوا الا بولي انهم اذا
رجعوا عن الشهادة يفتنون ويشتبهون ان يكون امينا غنيا ذامالا وفضل لانه اذا كان كذلك لا يطمع
في اموال الناس بل يستحي عن ارتكاب ما للجل له وقدينا شرابط العدالة من قبل ولو كانوا الااويث
على عالم وموسم الا انه اذ ذهب عن سمع كلمات من الوسيط فلما فرغ قال له القارى اردى عنك ما قرات
عليك قال نعم حل له ان يردى عنه تلك الاحاديث وكذلك الشاهد اذا قرى عليه الفصل وسمع بعض
وضيب عنه بعضه جاز له ان يشهد بما في الفصل لانه قرى عليه واقرا المقر بذلك فيشهد على ذلك انسان
شهدا على رجل انه طلق امراته ثلثا وموصا حبة فيني وقال انه شهدنا عليه قبل ذلك الا انه قال لنا
انما فلتنا لا تقبل شهدا هما لانها اقرب بالحق على انفسهما لان كتمان الشهادة فسق ولو انكر الشاهد
الشهادة فليس للقاضى ان يخلعه لانه متى احتجج الى الخلف حتى يشهد فلو شهد لا يقبل شهدا منه ولا يخل
للقاضى ان يقضى شهدا منه ولو سئل للعدل عن الشهود فسكت فهو حرام منه لانه لو كان عدلا اخبر عدل الله
فاذا سكت فقد جرح اذا كان للدعى مالا قال ابو جاز لا يستل عن الشهود ما لم يطعن الخصم وقال لا يشار
طعن اولا ولو كان للدعى هذا او قصاصا سأل عنهم طعن الخصم اولا بالاجماع وسمى مسايير التوكيم
الشهادة على الا فلاس ان يقول لا اعلم له مالا سوى كسوته وديار ليلته وقد اخبرناه في البر والعلانية
فما وقفنا على غير ذلك ولو اتفق على صاحب الدين على الخلف ان له مالا خلعه القاضى بعد ما شهد الشهود
على افلاسه لانه يدعى شيا خارجا عن علم الشهود ثم اهل المسئلة ان القاضى هل يقضى بالا فلاس عند له
لا يقضى وعند ما ولا يقضى بالا فلاس الا الحجة وهي الشهادة والاقبل الشهادة والابعد هي مرة فظهر
فيها الافلاس واختلفوا في تقديرها فقدرها بعضهم بشهرين او ثلثة وهي رواية محمد بن ابي جعفر ومحمد
في كتاب الحوالة والكتابة وان بعضهم انه قدرها ما بين اربعة اشهر الى سنة وقدرها الطحاوي بشهرين
انه ليس في ذلك تقدير لازم بل هو موقوف الى راي القاضى هذا اذا كان امره مشكلا اما اذا كان ظاهرا
عند الناس وعند القاضى لا يقبل البينة على ذلك وعلى سبيله وهل يقبل البينة قبل الحبس اذا كان

امره منه

امس مشكلا في رواية يقبل وبه كان يفتي الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ولا يقبل في رواية كتاب
الكفالة وبه كان يفتي عامة المشايخ وهو الصحيح الشاهد اذا كان يعرف خطه ويحفظ اقواله ويعرف للقر
الا انه لا يعرف الوقت والمكان حل له ان يشهد لانه لا يجمع للمكان والوقت شهادة للعلم جازية اذا كان
عدلا لان شرط جواز الصلوة العدالة وانها موجودة كل فرض موقت اذا اخرج عن وقته سقطت عدالة مثل الصوم
والصلوة وما ليس بموقت كالزكاة والحج فتأخير لا يسقط عدالة وقال بعضهم يسقط وبه اضر العقيقة للبر
ولو طعن الدعى عليه في الشهود بالرق وقال الشهود نحن احرار لم يجز علينا رقب ان عرفهم القاضى بالحرية لا يقبل
الى طعنه لانه يدعى خلاف الظاهر وان لم يعرفنا بالحرية لا يقبل شهدا هما ما لم يتم البينة على حرتهما لان التاكيد
احدا والا في اربعة احدهما هذا وان سأل القاضى عن حالهما فاخبر عن حالهما بغير خبرهما لان التسليم يحتل فيهما
فاذا التقي بالسؤال لا يكلف اقامة البينة فقد قضى في فصل مجتهد فيه فيجوز والا اول احسن كما ذكرنا ولو
قالوا كنا عبيدا الا ان مولانا اعتقنا لا يقبل ما لم يتم البينة على ذلك لانها اقرا انما كانا رقيقين
ويدين بالحق بعد ذلك ولو قال مما محذوران في ذنوب او شركان فقال للخصم قم البينة على ذلك لان
شرائط القبول ظاهرا ومودعي امرا عارضا فلا يقبل الا ببينة القاضى اذ اناب لا يقبل شهدا منه
ما لم يضمن مدعى يظهر فيها اثر توبته واختلفوا في تقديرها فمنهم من قدرها سنة اشهر ومنهم من قدرها سنة
وقد ذكرنا هذا من قبل رجلي كان بينه وبين آخر اخذ وعطا وخاف انه لو اقر باقتضى وروى يصدق
في القبض ولا يصدق في الرق ولا بد له من متوسط بينهما ويصير موثقا هذا على ذلك فاحسنت فيه
ان يقول هذا على غيري فانا اعبر عن ذلك الغير ثم يقول قضى كذا مرة كذا حتى باتى على جميع ذلك ولا يفتن
الى نفسه حتى يصير ذلك حجة عليه رجلي لا يحسن الدعوى والخصومة امر القاضى رجلين يعلمانه الدعوى
والخصومة ثم شهدا على الدعوى والخصومة قبلت شهدا منهما ولا يصير ان مطعونين بتعليمها اذا كانا نكر
لانها عدلان شهدا باعلا يقبل شهدا هما القاضى اذا لم يكن عدلا فالشهود في سعة من كتمان الشهادة
حتى يشهدوا عند قاضى عدل لانه اذا كان جابرا فربما لا يعمل شهدا هما ولانه اذا كان جابرا لا يفتن
فلا يعدل الشهادة ولو شهدا عند قاضى ان جميع ما في قوتيه كذا من الدور والارضين وغيرهما التي هي مودعة
بعلان ميراث من ابيه وسوايته لا يعرف له وارثا غيره ان كانوا يعرفون خذوهما جازت شهدا منهم وان
لم يعرفوا بطلت لان الحدود انما يصير معلوما ما خذوه فاذا لم يعرفوا خذوهما فقد شهدوا على مجهول فلا يقبل

المرحوم

رجل ادعى على ورثة لبيت المال فطلب اثباته فاحضر شهود بيّنوا ان يقولون شهد ان فلان المتوفى قبض من
هذه الدعة صرة فيها دراهم ولا يعلم وزنها ان وقفوا على قدر ما في الصرة وعلوا انها دراهم وحرروا على وجه
وعرفوا ان اكلمها حيا وشهدوا بذلك لم يجز وليس للقاضي ان ينقص عن ستر المعلن ليقتطع من امرهم كما
وقف على غلاتهم لانه لو استعمل بذلك لضاق الامر على الناس ولتقتصر على النظر وظاهر الاحوال وكفى
بالصلاح من حيث النظام ونظر بالمصلحة خيرا فحول الحام بغير ازار وحرام فان اخذ ذلك عاق سقطت
عدالة لان كشف العواري بين الناس كثر فاذا لم يبال بذلك كان فاسقا رجل يشتم اهل بيته وما ليكم والاف
ان كان يصدر ذلك منه احسانا لا بسقط عدالة لان الانسان قل ما ياكلو عن فلك وان جعل ذلك عاق سقطت
عدالة لما ذكرنا اذ اقدم امير بليد فخرج الناس ووقفوا على الطريق ينظرون اليه لا يقبل منها شيء لان
الطريق حق العامة ولم يعد للوقوف فيها والجلوس وانما الجلوس فيعثر به انسان فذلك ضمن فاذ احل
ينظر الى الامير فقد سفل طريق العامة فصار تركها للحرام فسقطت عدالة رجل يتعلم شعر العرب ان كان
بفعله يعلم العربية فلا بأس به لما روي عن ابن عباس انه كان اذا نزلت به مشكك يقول هاتوا اموالي
يعني ويوان العرب نصراني اسلم وكان فاسقا في حال كفه فشهد في حاشته فالتباس ان يقبل منها شيء لان
الاسلام حيا قبله ولكن استب فيه حتى تبين حاله بعد الاسلام لان نية الكذب باقية رجل ساء رطل
نوبا ثم ان الشترين وضع الدراهم الى البايع وقبض منه الثوب ويصرف من غير ان يحوي بينهما بيع وشري
جاز ويكون هذا بيعا بالتعاطى فان مست الحاجة على الشهافة على فلك شهدوا بالافضل ولا عطاء على البيع
رجل قال ان استقرضت من فلان دراهم فبدي هذا هو فادعى فلان عليه القرض فانكر فشهد على فلك
رجل واب العبد قضى بالمال دون العتق لان المال ثبت بشهادة شاهدين دون العتق لان شهادته اياه
غير مقبولة فبقي في حق العتق شهافة فذكر فلا يكون حجة رجل جاء الى رجلين مع اعوان السلطان واقربوا احد
من عال السلطان بكذا ثم القوله طلب منها الشهافة على فلك والمفدي يقول انا اقررت خوفا منه تخفا
عن فلك ان وقفا على ان الاقرار كان عن اكرام امتناع عن الشهافة رجل احتاج الى الفراج الشهود الى صيغة
بشرها فاستاجر لهم دوابا ليركبوها وهذا لهم طعاما فاكلوه ان كانت لهم قوة المشي او قذرة ما يستأجرون
به الدواب لا يقبل منها شيء لانه بمعنى الرشوة هكذا روي عن الحسن وم وان لم يكن قذرة وقوة ينبغي ان يقبل
شهادتهم وكذلك ان صياء ام الطعام وان كان ميا قبل فلك فقدم اليهم فاطوا يقبل منها شيء رجل تزوج

انما هو في حق العتق

امراة ثم شهدوا وقفا انها اقرت بالحق فلان وفلان يدعيه لا تقبل شهادتهما لانه يظن ان هذه الشهافة
بطلان النكاح وبرائه من المهر ولوان القوله قال اقرت لما بالنكاح لم يجز لان هذه الشهافة جازل المهر
الى المولى فلا يملك التحويل ولوان الزوج دفع المهر اليها باذن المولى جازت شهادته لانه وقع موقعه وان دفع
بغير لقنه لا يقبل لان المهر بان في ضمنه ومويز به هذه الشهافة اسقاطه رجل جعل عدل عند الناس
شهد بزوج ثم تاب قبلت شهادته ولو اقر بالعتق ثم تاب لا يقبل شهادته لان في الوجه الاول
السلطان اذا حكم بين خصمين فكرهنا ليس لمن ولي الحرب والحلب والعقاة
شي وانما ذاك الى العقاة وادارها بحلب الرشوة وذكر في شرح ادب القاضي للمخاض انه يجوز ان يبيع
انما يقبل القضاء منه فاذا اخذ مصا ماسه فلان يفقد قضاؤه اولى شهادته الاعمى لا يجوز الا في النسب
والموت وما يجوز الشهافة عليه بالشرح والسامع ومن رواه عن لينة فكلها الشيخ الامام حسن اللغة
الكلوان والاصل ان الشهافة لما نلتها احوال حالة النجس وحالة الاداء وحالة القضاء فاذ وجد العي
في احد الاحوال الثلثة منع القضاء عند ذلك وعند لينة ان وجد في حالة النجس منع والا فلا واجهوا
ان الموت بعد الاداء قبل القضاء لا يمنع القضاء والحرس والعتق والجنون وما كان من اسباب الحج
يمنع القضاء وذكره خمس الامة عن لينة ان للشهود له والمشهد عليه اذا كانا معروفيين وليس على اسمها وشهادتها
غيرهما فشهد الاعمى لاحد ما على الاخر قبيل والصحيح ما ذكرنا رجل اخذ سوق النحاس مغاطهم من السلطان
كل شهر بدرهم معلومه وكتبوا بذلك صكبا واشهدوا على ذلك شهودا قال صل المغاطم والذي ناطع عن
سبيل الرضا يعني لا يجوز ولو شهد الشهود على ذلك حلت لهم اللعنة لانهم شهدوا على الباطل ولو شهدوا
على اقرار من غير سبب ولكن عرفوا السبب فمعلومون وليسوا بشهود وكذلك في كل اقرار مباح
على الحرام ولو راي دارا في يد انسان ولم يبرمنا زعمه ومويز تصرف فيها تصرف المالك حل له ان يشهد بذلك
له لان اليد على الوجه دليل الملك وصل يولي تزوج امرأته من رجل وقدمات الزوج والورثة ينكرون ذلك
جازله ان يشهد لكن لا يدلك العقد ولكن يقول ان فلان من فلان تزوج فلانة يلهي كذا الشاهد اذا كان قاضيا
في السر عدل في الظاهر فاداه الحاكم ان يقض بشهادته فاجبر انه ليس يعدل فاقرا على نفسه بعدم العدالة صحيح
لكن لا ينبغي ان يفعل ذلك في هذه الحالة لانه يبطل حق اللعنة رجل رجع ابنته من رجل في بيت وقوم في بيت
يسمعون التزوج ولا يدرونهم ان كانت من هذا البيت الى ذلك البيت كونه بدون الاب والتزوج من تلك الكوة يقبل
شهادتهم

وان لم يرد بها لا يقبل وان سموا كلامهم بما تروى بها بحضور من رجلين واحدا اعم لا يسمع ما لم يسمع في جمع
فصاح السامع في سمع بذلك لا يجوز النكاح لان لم يوجد شرط انعقاد وهو سماعه كلام المتعاقدين من وطئة
الاكلف اذا شهد في حاله فقبل شهادته ان ترك الحان بعدد وان تركه من غير عذر لا يقبل في حجة
ما كونه والعذر ان يكون كبيرا وترك الحان حيا نية لهجة مع انه يرى الحان سنة وتغير عدم العذر
ان لا يخاف منه تلف النفس لكن تركه رغبة عن السنة لانه يصير فاسقا باعترافه عن السنة هذا
مما صحح وفي حجة ما كونه لانه يعتمد على التوحيد وقد وجدت وكذلك شهادته في حصة مقبولة اذا كان
عدلا **باب شهادة العاين** رجل تحتمل اعم فاعتقت فشهد عليه اثنان
فقال احدهما اشهد انك طلقها ثلثا وسمى امته وشهد الاخر انك طلقها ثلثا بعد الاعتراف تطلق نيتين
بذلك الرجوع عليها لان الثلث التي يشهدونها في حاله الرق واحدة منها فوفقت الشهادة على طلقها وكذا
لو شهد شاهدان تطلق امراته ثلثا البتة وشهد آخر انه طلقها شتي البتة تطلق نيتين بذلك الرجوع لان
قوله البتة في الثلث لغو لعدم الحاجة اليها فبقي احدهما شاهدا على الثلث والاخر على الشتي البتة فقد
انفعا على التفسير فوقعنا فيمكرك الرجوع عليها بضرائي مات وترك الف درهم فجاء مسلم ونصراني ولقي
كل واحد منهما الالف واقام كل واحد منهما شاهدين نصرانيين ومسلمين لان شهادتهما الضرائي
جتمت على الضرائي وابست كحجة على المسلم فصار كان المسلم اقام شاهدين ولم يبق الضرائي فكون الالف كلها للمسلم
وان كان الضرائي حيا في يوم عده فادعاه مسلم ونصراني واقام كل واحد منهما شاهدين نصرانيين ومسلمين
للمسلم منها لما شهدا ان كافران شهدا على كافر فعلا فلما توجها القضاء عليه اسلم قبل ان يقضي عليه
ثم اسلم الشاهدان بطلت تلك الشهادة ويعيد ان تلك الشهادة عليه لان الاله اعقب حاكم القضاء
لان المعصوم من الاداء هو القضاء ولو شهدوا بذلك عند الاداء لا يقبل فكذا اذا شهدوا عند القضاء
لان الشهادة قد بطلت بالاسلام ولا يسأل عن تعدلها لانها لما كانا عدلين في حاله الكفر وان يكونا
عدلين في حاله الاسلام اولى رجل استاجر اجيرا يوما فشهد الاجير له في ذلك اليوم القياس ان لا يقبل
شهادته في الاستحسان يقبل ولو كان اجيرا مشاهدا او مسانما لا يقبل لان اجيرا المشاهدين والسانما
بعد من عياله لانه يفضل عليه وباعل طحا فيكون منها ولا كذلك اجيرا لياومه وكذا لو شهد اجيرا المشاهدين
فلم يعدل حتى يرضى فهو ثم عدل لا يقبل ذلك قوله رجل شهد لامرأة ثم طلقها لا يقبل شهادته وكذلك لو لم يكن

اجيرا

اجيرا ثم صار اجيرا قبل القضاء بطلت شهادته لما تروى ولو مضى الاجان ثم اعاد الشهادة فهو بمنزلة ما لو شهد
لامرأة ثم طلقها قبل ان يرقم اعاد تلك الشهادة يقبل كذلك جهنا رجلان شهدا على ثمان رجلين وثمانين
الاولين بتعديل ولا يسمع فعدسا وحنت شهدا بينهما لانهما لا يعرفانها بالعدالة فلا فائدة في التحمل
ولو شهدا على الشهادة فان القاضي يسأل عن الاولين فان عدلتهما فحسد بستان عن الاخرين رجل اشترى غلابين
ثم اعطاهما ثم اتاهما شهدا على ان البائع استوفى ثمنهما يقبل شهادتهما لانها بين الشهادتين لم يحرك الي انفسهما معناه ولا
بدفعهما فمما شهدا الوصي على البتة يدس مقبولة لانه لا ائمة في شهادته ولو شهد للورثة ان كانوا كبارا يتكلم
لما تروى وان كانوا صغارا لا يقبل لانه يثبت لنفسه حتى المقر فكون منهما رجلان شهدا على رجلين انه شهد
انه قال ان مت حسدا كما فعلت هذا فشهدا انه قد من حسدا قال ام لا يجوز شهادتهما ولو شهدا انه قال
متي ما ست ثيابكما فعلا لم تحرق ثيابهما قال ام شهدا بينهما جابرين ويعنى الغلام لان الثياب غيرهما
ولو اشترى رجل من رجلين عبدا وقضيه المشتري ثم ان البايعين شهدا ان المشتري اعنى العبد لا يقبل
شهادتهما لانهما يريان انفسهما من العبد واربين ثلثة اقسموا فاخذ كل نصيبه وشهد اثنان ان الثالث باع
نفسه من ثلثان لا يقبل لانه الى الان كان له بعض القيمة فواحد بنصيبه عيبا والان لم يبق ولو لم يبق الدار
فما بينهما والمسئلة يحالها ان سلم الشفعة جازت شهادتهما وان لم يسلموا فلا لانها بين الشهادتين يشبان لانفسهما
حتى الشفعة ولو ان رجلا شهدا انهم وان لم يسلموا فلا لانها بين الشهادتين يشبان لانفسهما حتى الشفعة عند
شهادته وهو ممن يرى ان هذه الشهادة لا يقطع شتا والقاضي يقضي بتلك الشهادة ان شهد بذلك لا باس
ونوكما احب اني لان عندك تلك يستشهدا والخبر بخبر الاخبار رجل حلف بطلاق امراته ان
ضرب هافين الرطلين فضرهما بسهما ان يشهدا عليه بطلاق امراته والى جبران بكيفية الامر والواضحة
لا يقبل شهادتهما لما مر في مسئلة اللق ولو ان قوما خرجوا من دار رجل وكان في الخارجين قوم فاخبروهم ان فلانا
نخرج فلانهم مكرها ومعههم ان يشهدوا على ذلك ولا يشهدون بالمولان النكاح يجوز الشهادة عليه بالشرع والسامع
دون المال ولو قالوا سمعنا سمعنا بذلك لم يقبل شهادتهم واي راى دارا في يد رجل ثم راى في يده ان وقع
في قلبه انها للاول وسعه ان يشهد للاول وان لم يقع في قلبه لم يس له ان يشهد فان اراد ان يشهد للاول فاقض
عدلان انها للثاني فانه لا يجوز له ان يشهد للاول ولو حضر رجل اصل النكاح او اقر الرجل بذلك فادان يترد به
فاضبح عدلان ان الرجل يطلق امراته ليس له ان يشهد لا يثبت عند الطلاق حجة مطلقة ولو كان للخبر واحد ليس الاضام
عن الشهادة

الا يلى ان المودة لو اخبرنا رجل بذلك ليس لها ان يتزوج بزوجه انما يغلب على ظنها ذلك الشهاك على الشهاة
لا يجوز حال حضرة الاصول الا ان يكون الاصل مريضا لا يستطيع الحضور لان الشهاة على الشهاة لما جاز بطريق
الضرورة ولا ضرورة الا عند الغيب والمرضى رجل باع جارية على ان المشتري باختياره ان المشتري رد عليها جارية
لغوى والبائع يعلم انها ليست حاربه والمشتري يقول انها جارية بكل فداها ببيع يدان فبعضها حل للبائع وطنا
لان الدفع والقبض منزله البيع بينهما رجل قال ان اشريت خمر فلو كنت حرة فترد رجل وامرأتان ان شرب
الخمر يعقبن العبد ولا حد الخالف لان هذا الشهاة لا محال لها ان الحرة ولو قال ان سرق من فلان شاة
فبعت حرة والمسئلة حالها على قياس ما ذكره ينبغي ان يصير المروق ويعقبن العبد ولا يعطى ولو خرج الشهود
واحد جرحهم وعدلهم انما ان قبلت شهادتهم لان العدالة بنيت على راحة ولو جرحهم انسان وعدلهم ثلثة لا قبل
شهادتهم لان الثلثة والمثنى في الشهاة سواء فاستوى للعدل في الخارج فخرج الجمع لان للعدل وقف
على ظاهر الحال والخارج وقف على الباطن وموثق لم يعرفه للعدل فالجرحان يثبتان شهادتهما معونه للعدل
والشهاة للانباء الضماني اذا اسلم وشهدت قبل شهادتهما ولا يعدل نانيا والصبي اذا شهد ثم احتل
فيشهد لا يقبل لان الضماني كانت له شهاة قبل الاسلام والصبي لم يكن له شهاة قبل الاحتلام ولا بد من شهي
في ان يظهر فيه حاله بمنزلة غريب نك في حمله والناس لا يعرفونه رجل له شهود كثيرة فدعا واحدا الى
الحاكم ليشهد له وسع ان لا يجيبه اذا علم ان غيبه لانه لا ضرورة في الاجابة وان علم ان غيبه لا يجيبه عليه
الاجابة لانه لو لم يجب يتولى حن المسلم وذلك يكون مضافا اليه فيصير كانه موافق الذي اتلفه رجل اشترى
شاة فوجده عيبا فوجهه الى القاضي ليوقع او ليجزع عليه بالنقصان فالقاضي يريده عدلا من اهل الفتنة
لينتظر العيب ويؤتم النقصان والاشيان احوط رجل مات من اهل الذمة وشهدت من النصارى
انه اسلم قبل الموت لا يصلى عليه لان قولهم في غير هذا اجبر مقبول وكذا لو كانوا اشيا من اهل الاسلام ولو كان
به ديني مسلم وبقية اوليا به كفار على دينه فادعى الولى انه اسلم وله ديني وادعى غيرهم انه كفار على دينه فادعى
الكفر يقضى بشهادتهما وبأخذ الولى للبراث لان هذه شهاة قامت ومكفار وشهادتها الكفار على الكفار
مقبولة ثم بعد ذلك يصلى عليه يقول الولى لانه مسلم شهد على سلامه ولو لم يشهد عليه الكفار وله ديني فذكر
يصلى عليه ولا ميراث له لما ذكرنا ولو ان رجلا من النصارى شهد عليه رجل وامرأتان انه اسلم وموثق فذكر
لا يجوز على الاسلام ولا يقبل شهادتهما ولو شهد عليه انسان من اهل الذمة فشهادتهما باطلتان لان في شهادتهما

انه مؤتم

انه مؤتم وشهادته اهل الذمة على الذمة لا يقبل وكذلك لو شهد حرة وان في القدر او عبدان وكان الزوج
لا يقبل على النكح الا ان يقيم البيعة ان الشاهد اذ كان له شركة فيما شهدا واقدان الذي شهد به باطل او
اقام البيعة ان المدعى وكلهم في هذه المحكومة وقد خاضع الى القاضي ولو اقام البيعة على اقرار المدعى ان شهود
شهدوا باطل او استأجروهم ولم يجزوا ذلك المجلس يبطل شهادتهم لانه انشأ اقرار بذلك ولو سمع منه
الاقرار بذلك لا يسمع شهادتهم وكذا اذا اثبتت البيعة العادلة ولو شهدا رجعة من النصارى على نصراني انه
زنى بامية مسلمة ان شهدوا انها مكروهة في ذلك يرد الرجل وان قالوا سمعنا مطاعته يرد الحد عنها لان شهادتهما
لا يقبل عليها ويعزرون الحق للسلمة لانه قد شهد رجل اقام البيعة على دعواه فقدم له المدعى عليه في القدر على
قول من يرى تعديل الواحد ومثولهما وعلى قول من لا يرى ذلك يسأل عن قولهما لم يعدل انسان ومثولهم
ولو طعن الشهود عليه بعد ذلك ان كان التعديل الشهاة امكنه الجمع بان يقول كان عدلا
في ذلك الوقت فدلته والان صار مطعوناً في حجة حقيقته وان كان بعد الشهاة لا يمكنه الجمع فلا يسمع طعنهم وذكر
محمد في الوقفات ان الشهود عليه لو قال الشهود عدول يسأل اسد قائم كذا فان قال صدق فقد
اقر باحق فيلزمه وان كان كذا يسأل غيب عن حالهما ولو ان شاهدين شهدا على رجل بالف درهم
وشهدا انه قضاه خمسمائة وقال الطالب لابي عليه الف درهم وما قضاني شي ولا شاهدني صدقا
في الشهاة واوهما في القضاء تقبل شهادتهما ان عدلا ولو قال شهادتهما بالف حن وبالقضاء باطل لا قبل
في شهادتهما لانه فسق شاهدين ولا كذلك في الفصل الاول وكذلك لو شهدا على بالف درهم والمدعى يدعي
ذلك وشهدا المدعى عليه بما به ديننا وعلى المدعى والمدعى ينكر ذلك فهو على ما ذكرنا رجل في بيع عصب او طر
او طرب او سمك طري فادعاه انسان وقدمه الى القاضي فانكر فادعاه القاضي ان يخلعه فقال للمدعى
لا يخلعه ليس له ان يخلعه لان الخليفة حن وان كان لي بيعة حاضري في المجلس فالقاضي لا يجسمه ولا يخلعه
بالاجماع كذا ذكره القدر في شرح اربع القامى وان قال لي بيعة حاضري احضرا الى يوم او نلتهم قال
لا يجس لان في المجلس زيادة عقوبة ولكن يقول له القاضي خلعه على دعواك وذكر في اربع القامى لو قال سني
حاضري في البلدة لا يجسم ولا يخلعه وماض منه كفيلا سواء كان معروفا او غير معروف والمدعى خطيوا ولا
وعن آ من الرجل اذا كان معروفا لا يخذ منه كفيلا لان الطامع انه لا يجسني واختلفوا في الوقت الصحيح
انه معذور فلتنم ايام وعن آ من يوم فان شهد شي من ذلك في ذلك الوقت لم يضمن للمدعى شي من ذلك

القول هو

وان ضاع رجل محض من ديوان القاضى ونسب شهادته الشهيرة في القاضى لا يذكر ذلك فشهد عليه كاتبه ان
شهوده شهدوا بذلك الا يحكم القاضى بينهما فرفق بين هذا وبينه او اضاع رجل من ديوان القاضى فشهد كانه
عنده انه امضى ذلك بقبل وكذلك لوضاع اقرار رجل فشهد كانه عنده باقراره بذلك فان القاضى يقبل
شهادتهما لان في الفصل الاول لم يجاب عن الكتابان السبب الموجب لان الشهادتين ليست بحجبه وانما يصير
اذا انفصل بها قضاء القاضى ويقبل الشهادتين بالامور والتجديد والشاهدان لم يامر الكاتبين بذلك
ولم يشهدا على شهادتهما خلاف الفصل الثاني لان قضاء القاضى موجب وكذلك الاقرار وسما غايها ذلك فشهدا
على ما غابنا نظير سمع رجل اقرار رجل ولم يشهد له المقر على فكر ولو عاين رجلين شهدان
رجلا على شهادتهما ليس لهما ان يشهدا على شهادتهما ولو ان قاضيا عزل القضاء ثم رده لا يحكم ما شهد به الشهود
عنده حتى يعيدوا وان كانوا زكوا لان الامر الاول انتهى العزل وكذا اذا وجد اقرار رجل في ديوانه الاول
وان كان اقر عنده ولو ان رجلا حضر مجلس القضاء وقال كان فلان على كذا وقد قضيت وابراني منه
وموخر بلكذا ولا امن ان تاخذني وبطالني به ثانيا وشهودي حاضر في ههنا فامسح مني واكتب
بذلك وان القاضى لا يجيب اليه خلاف اذا قال جرتي وخاصمني مرة الى قاضى بلكذا والزمن ذلك فانه يسمع
شهوده ويكتب له بذلك لان الثاني انما يكتب الكتاب في خصوصته توجهت عليه لانه مضى الفصل المحصور
وههنا لم يتوجه عليه المحصور بل هي موهومة ولو كتب كان في ذلك محسنا المحصور وليس له ذلك خلاف
للمسئلة الثانية لان المحصور توجهت عليه وعلى هذا الشرح اذا ادعى تسليم الشفع على الشفعين وغايب
او المرافعة لوعت طلاقا على زوجها والزواج غايب خلاف ما اذا ادعى ان الشفع سلم الشفعين وحدهم ذلك
وباقى للمسئلة خالها والمرأة لوعت زوجها طلقها ثم انكر ذلك **باب** **شهادتها او**
امرأة اشهدت على نفسها شهود الابرها واخبرها بالان يريد بذلك اقرارها باللاف والاب وسهم ان يشهدوا
بذلك وان علموا بذلك لان الشهادتين انما تروى بالتممة ولا تهتم في شهادتهما شاهد لغير شهادتهما عند رجلان
غريمه طلاق ابراه من حقه الذي لم عليه لا يجوز له ان يحرقه الا ان يشهد الشهود عند الحاكم بذلك لان شهادتي
في غير مجلس القضاء اخبار وانما يصير حجة اذا شهدوا عند الحاكم والخبر محتمل للصدق والكذب الحق
ثابت بيقين فلا يبرأ عن الحق الثابت فتعين خبر محتمل للصدق للكذب اذا شهد احد الشاهدين منفردا
وقال بالآخر اشهد على شهادته لا يقبل ما لم يفسد لان قوله اشهد على شهادته محتمل انه اراد به جميع ما شهد به

صاحبه ويحتمل انه اراد به اقرار ما شهد به او وسطه فلا يؤمن من الزيفين الشاهد شكا في شهادته اخبارا
من الديوان لان الشهادتين محتملان كونهن مع الاحتمال وههنا ثلثه الفاظ احدها هذا والثاني ان يقول اشهد
على شهادته الاول والثالث ان يقول اشهد على شهادته الاول ولو اختلف الشايع في الفصل الاول قال
الشيخ الامام شمس الائمة الخواص المسئلة على التفصيل ان كان الشاهد الثاني مضيا يمكنه الانسان به على
وجهه لا يقبل منه ذلك وان كان اعجيبا يقبل لانه لما قال اشهد على شهادته صاحبه فقد نفي شهادته على شهادته
الاول والبناء كالمعنى عليه وقال بعضهم ان كان حاله لولا مجلس القضاء وحتمه يمكنه ان يفسد قبل وان
كان لا يمكنه قبل وفي الفصل الثاني لا يقبل بالاتفان لان ذلك لان ذلك شهادته على الشهادتين وليست شهادته
على الحق وكذلك الفصل الثالث لان مثل قد يكون زيادة كان قوله ليس كمنه شفع فصار هذا وقوله اشهد على
شهادته الاول سواء ولو شهد احداهما ان له عليه الف درهم وشهد الاخر انه اقر له بالف درهم يقبل وان
كان الدعوى في جارية لا يقبل ولو اتفق الشاهدان انه اقر واشتغوا في المكان والزمان يقبل لان ما حمله
الزمان والمكان لا يتكرر الاقرار لانه قول والا قول لا يتكرر المكان والزمان اذا ادعى رجل على رجل
الف درهم وقال حسمته منها من غن عبيد وقد قضيت وخسمته من غن شافع وشهد احد الشاهدين بخمسة
من غن العبد وشهد الاخر على خسمية من غن شافع يقبل على الخسمية لانهما اتفقا على الخسمية وذلك
السبب ليس بشرط ولو شهد له على هذا الرجل بالف درهم وشهد احداهما انه قد قضاه منها خسمية والطالب
ينكر فان شهادتهما على الالف مقبولة لانهما اتفقا على الالف ونفروا حسمتهما بالقضاء والطالب ينكر ذلك
فلا يقبل وذكر هذه المسئلة في الحامع الصغير ووضعها في الاستفاد من الشاهدان شهدا بعد من الغن
واحدما شهد انه قضاه خسمية يقبل على الالف وشهادته على قضاه خسمية لا يوجب خالها في الشهادتين على
العرض لانهما على لا يشهدان ان الالف عليهم بل شهدان بالاستفاد من وهذا يشتر الى انه لا يقبل
اذا شهدا على الف بان قال ان له على هذا الرجل الف درهم ولو شهد له بالالف فقال الطالب كان في
في الاصل الف الا ان قبضت منها خسمية والا ان عليه خسمية يقبل على الخسمية وصدرا ولم يقبل لانه
لم يكذب الشاهد خلاف ما اذا قال لم يكن لي عليه الا خسمية حيث يبطل شهادتهما لانه كذب شهود شاهد
شهد عند القاضى بغيره ثم جاء بعد ذلك بيوم فقال شككت لكذا وكذا ارعطت لك نسبت لك كان موهنا
بالصلاح قبلت قوله واشهدتها دمه فما بني لانه ربما يخفى عليه ذلك ولا يمكنه ان يقول كذا لان الشهادتين

مركب الانسان وكذلك العقلية القيسية ويجب رفع اذا ابتلى به وان كان لا يعرف بصلاح فبيني
نهما وتم ولو حال تعذر ذلك ثم بدا لي ان ارجع لا يقبل شهادته فيما بيني ولا في حق حتى يحدث توبة
وبعاقبه القاضى بذلك لانه اقر بالفسق فلا يظهر رجوعه عن ذلك الا بالتوبة ولو كان له شهادته في شيء
بحرود لانه لفلان واخبر عدلان انه باع من خي اليد له ان يشهد بما علم ولا يلتفت على قولهما ولو
حضر بزواج امراته او اضيق عدلان ان الزوج طلقها ثلثا او كان شاعدا على شرا عبد فشهدنا على
انه اعتقه لم يسع بذكر احتياطا ولو كانت الشهادة بدين فشهد رجلان عندك انه قضاه فهو باختيار
فلو اراد الشهادة بشهادته كان عليه ذلك ولا يقول عليه كذا هكذا روي عن ام وتو قال كل شهادة
اشهد لفلان فهو زور ثم اراد ان يشهد له في حاقته يقبل شهادته لانه يجزم ان من قال ذلك لم يكن له شهادته
ثم صارت له بعد ذلك وكذلك لو قال لسبب فلان عندك شهادته في امر ثم شهد يقبل اذا كان عدولا
لانه لا يمكنه ان يقول كانت لي الا اني سبها فلي قها من هذا اذا قال لا اعلم هذه الشهادة ثم شهد بغير
والا شهدوا على الدار لا يقبل لاسان حدودها ولو ذكر واحد او اصدرا لا يقبل وكذلك اذا ذكروا
حديث وان فكر والمنة حدوده وغلطوا في الرابع لا يقبل بالاجماع ولو تركوا ذكر الحد الرابع يقبل بحد
الحد الرابع على قدر ما جازى به من الحد الاخر حتى سب رجل ادعى دارا وامام على ذلك يمينه فابطل الفكر
شهادته ثم شهدوا بعد ذلك فشهد للآخر لا يقبل مالم يظهر عدالته ولو ادعى عبداني يد رجل واقام
على ذلك شاهدين ثم ان الشهود عليه اقام شاهدين ان الشاهد الاول قد ادعاه بطلت شهادته
لكان الزمة ولو شهد على نصراني يقطع بدار ومصاص ثم اسلم للشهود عليه بطلت الشهادة ولو ادعى احد
من المدعين ثم مال اهل مدينة لفرى كفافها وقت الامان فشهد شاهدان انهم لم يكونوا فيها وقت الامان
قبلت شهادتهما لانهم هذه الشهادة قد رويها ما هو الحكم الاصلى للامام منهم وهو الخيار وكذلك لو قال جبر
المسيح ابن ابي نقيل له في ذلك فقال حكيمته عن الصادق وشهد شاهدان انهم لم يحكم من الصادق قبلت
شهادتهما وسبب عن امراته لانهم اشتوا امرا لم يكن وهذا مما يعاين وشاهد وان كان هذا شهادته على
النفي لكن الشهادة على النفي لا يقبل لانه ليس معلوم للشاهد وهذا امر معلوم له نظير هذا ما قال محمد
فيمسح فقال جده حذر ان لم اجد العام وشهد شاهدان انه صبي بكوفة من هذا العام فثبت شهادتهما
بعدم ويعتق العبد لانهم اشتوا امرا معاينا على انبائه فتقبل وشهادة الابن على شهادته الاب جاز ولا يجوز

على قضائه

على قضائه بعد العزل وجه الفرق وموان الاب لو قال بعد العزل كنت فثبت لم يقبل وفي الشهادة
لو حضر وشهد يقبل فكذا الابن وشهادة الشاعر يقبل اذا لم يقذف في شوه ويقبل خبر القاضى على رتبة
صلال رمضان لانه من امور الدين وليس بشهادة ولو قال الشاهد ان لم يشهد بهذه الشهادة فهذا
ليس برجوع **باب شهادة الزور** ثم جازا الى قوم عدول فشهدوا
عندهم ان فلانا استوفى من فلان كذا كذا ادرى ما لا يسعهم ان يشهدوا عند القاضى بالاستيفاء لانه
لم يعاينوا الاستيفاء ولا اقر عندكم السقنى ولا امرهم ولا امرهم فهو الاصل بذلك حتى يكون شهادته على
الشهادة عدلان شهدا ان فلانا طلق امراته ثلثا ولم يعلم انه دخل بها اولم يضل وقد تزوجها بالف درهم
وشهد اخر ان انه حصل ففرض القاضى شهادته ثم رجعوا جميعا فنصف المهر على ثلثا هدى الدخول خاصة
والنصف الاخر عليها نصفان وهذه مسئلة الاصل **شهادة زور** ادعى رجل انه بغض حابطا لفلان
ان حد الحابط وبينوا طولهم وعرضهم قبلت شهادتهم وذكر قيمته ليس بشرط رجل ادعى امرته في تركته
ابيه ان اقام البيعة ثبت ما ادعى وان عجز عن اقامتها قضى به المثل وهذا قولهما واما على اصله في
فيستقط المهر اذا ما ناعى مسئلة الاصل رجل ادعى الى رجل مالا ثم اختلفا بعد ذلك فقال الدافع
قبضتم لنفسك وقال القبلض قبضتم لنفسك وبعثه لالحلف للادعى عليه لانه لو حلف على انه وبعثه وللادعى عليه
مدعى ذلك كان استحلالا على نفسه وانه باطل ولا يمكنه تخليفه على مدعى لان كوزانه قبضت لنفسه ثم رفق
وقد برى من الضمان لكن يقال له ردت اليه ادهلك فبا فيها اقر حلف على ذلك رجل صعب جدا
في حضره وسفره ولم ير منه الا الصلاح والخير لا يسعهم ان يركبه مالم يهتبه سنة اشهر وهو قول له في ثم رجع
وعال حسنه وقال ام لا يسعهم مالم يعرفه على وجهه فان عرفه بالعدالة عدله وان عرفه ثم تطاولت الدعة لا يسعهم
ان يعدله بنفسك للعرفه وحد النظار ول سنة او سنة اشهر شاهدان شهدا على غيره بما والفرعان
لا يعرفان الشخص عليه يقبل هذه الشهادة ويقول القاضى للمدعى اقم البيعة ان للشهود عليه موهذا
رجل اقر لرجل شي من غير ان يكون بينهما بسبب فالاقرار جاز وبذلك للفرع لظاهرا اما فيما بينه وبين الله
ان لم يكن منها سوى الاقرار لا يمكن ولا يسعهم اخذ لانه اقرار كذب وان اراد بالاقرار التمسك لا يمكن
لان اللفظ لا يبين عظمته فصار كمن قال قم وارلوه القعود مكنه غي نافع بنى وادمن اهلها اربا
على باب دان ويطاها بته فكل واحد من اهل السكنة معص الا رأى وليس لهم ان يمنعوه من ربط الدابة

لان الربط بين السكنى وليس لاحد ان يمنع من السكنى اما بنا الارادى لكل واحد ان يمنع من ذلك وجهد
البيع ولو كانت السكة نافذة فله ان يربط الدابة على بابها بشرط السلامة بناء على الوفاء جدار من شتر
مصاصه واراد احد ما ان سنى اطول مما كان فله ان يشرط منه لانه يصرف في محل مشترك فلا يفرده احد ما بدون
رضا شريكه ولو هدماه وامتنع احد ما من البناء اجبر ولو انهم لا يجبر ولكن يمنع عن الانتفاع به
ما لم يستوف نصف النصف ان فعل ذلك بقضا والقاضي والا فصف فتم البناء جدار من شتر بين
اراد احد ما لنفسه وامتنع الاخر فقال له شريكه ائذنى الى وانما صان من كذا ما يهدم من بينك ثم فصح الجدار
ليس على الشريك شئ من من الضمان باصطناعه وكذلك لو ضمن اجبر ما يملك من ماله فالضمان باطل ولو
اقر ان فلانا سكن هذه الدار ثم اقام البينة انما لم قبلت بينته لان هذا اقرار باليد فلا يكون اقوى
من اليد الثانية بالمعينة لا يمنع صحة الدعوى فالجواب السامى فالافراد والى واذ ائنت الحق عند القاضي
وعجز عن لوجه كان للسلطان ان يبيع على ذلك ولو شهد شاهدان ان الطالب امر المظبوط لا يسع
للساهدان امتنع عن انهما ما لم يسمع من الطالب الاقرار او عاين الاستغناء وكذا شاهد النكاح
اذا اخصم بما عدل ان الزوج طلقها ثلثا لم يسمعها الامتناع من انهما حتى يسمع اقرار الزوج بذلك
اذا البكر اذا انقضت من موافقة على شرط الضمان ان لم يحج البنت البراءة فلم يحج البنت لم يلزم
الاب شئ لانه ما ضمن الزوج شيئا كان له على غيره بل ضمن ان يدفع اليه مثل ما ابراه من ماله اخلا لم يحج
بى البراءة شاهدان شهدا ان ولانا مات وكانت هذه امراته وشهدوا ان انه طلقها قبل الموت ان قبل
ان شهدا الزوجية اولى فله وجه لانه يحتمل انه طلقها ثم تزوجها بعد ذلك وشهدوا الطلاق ما وقفوا على
ذلك وان قبل ان شهرو الطلاق اولى فله وجه ايضا لانهم ائنتوا زياقة ما امر وهو الطلاق بعد النكاح
ولم يحكم ان خلف الخصم اذ احكامه على ذلك وليس له ان خلفه بعد ذلك عند القاضي لانه استوفى حقه بمقام
امراه وكلفت رجلا غايبا وانهدت على ذلك شهروا فشهدوا بين يدي حاكم البلد التى فيها المرأة
والتمت من القاضي ان يكتب كتابا الى البلد الذى فيه الوكيل ليحكم بوكالتهم فان القاضي سمع الشهادتين
ويكتب بذلك لان كتاب القاضي الى القاضي عن قوله الشهادتين على الشهادتين فصار كأنهم ائنتوا على
نهادتهم غيرهم وان كان في الورثة صغار وكبار وفي الذكر وفي النوى بعض المال وانفق الكبار البعض
على انفسهم وعلى الصغار فماتوا نوى على الكثر وما انفق على الكبار على انفسهم يصفون حصته الصغار في الكثر

وما انفقوا

وما انفقوا على الصغار غير امر القاضي او الوصى فكذلك وما انفقوا باس حسم لهم نفقة منهم
لانهم فعلوا بامر فصار نفقاهم كنفق القاضي والوصى رجل باع دار من رجل فادعى الجار انه بنى
هذا الحائط من مال نفسه ولم يعطم البايح حصته من النفقة واراد منع المشتري من الدخول فيها
ما كان الجار موالذى نفق الحائط لا يرجع بالنفقة على احد لانه متبرع في البناء وان هدمه او انهدم
بنفسه لا يكون متبرعا فبعد ذلك ينظر ان انكر المشتري ما ادعاه والقول قوله وليس له منفعه
لان منكره والخصوم للجامع البايح وان صدقته فليس له عليه شئ ايضا فبعد ذلك ينظر ان وضع البايح
عليه خشب او حمله فله ان يافقه بالرفع اذا وضع غيره اذنه وان وضع بافته فليس له ان يرفع
وله ان يخاصمه بما انفق للراوة اذا انفق على زوجها وارادت الرجوع بذلك على الزوج ان خلفت
ذلك ما امر القاضي وجعت وان لم يكن امولا بذلك ولا الزوج لا يرجع رجل اشترى جارية ثم ادعى انه
بايعها من البايح باقل مما اشترىها قبل نقد الثمن وادعى انها باعها فقول قول من ينكر الاقاله
لان الذى يدعى البيع يدعى بيعا فاسدا فلا يصح دعواه بنى الاخر مدعى الاقاله وهو ينكر مكان النزل
قول المنكر ولو ادعى ذلك بعد نقد الثمن كان كقول واحد منها اليه على صاحبه **باب**
شهادتين العدل الذى تقبل شهادته موالى عن العيوب المستثناة مع البقطة وقدر كراهه
واما القاضي الذى لا تقبل شهادته فهو المعلن بفسقه ويعرفه الناس فاستأ على الاطلاق اما
الذى يفتن في السيرة فهو مستور وشهادته مقبولة وامر على احسن الوجوه محمول شهادته للعدول
ومن موثقه لا يقبل وان كان عدلا لما روى عن له سى انه قال اني لاراه شهادته اقوام ارجوا
شفاعتهم يوم القيامة واراد شهادته المعلن وينبغي للشاهد اذا كتب الشهادته ان يعلم على حرفه على
او يكتب بعد حرف كذا يريد به ان يعلم بسلامة اذا رآها بعد ذلك يعرفها ولا يمكن الخزان يزيد فيه
شيئا وهو الاوط والادنى الا شهادته في المدائنه والبيع فرض على العباد ولا فيه خوف تلف الاموال
وفي تلف الاموال تلف الابدان وتلاف الابدان حرام فكذا تلاف الاموال فيعتز من عليه الا شهادته
الا اذا كان لا يخاف بان كان شاحقا مثل وصم وكوم اللعاب بالصوبان يريد به الغروية فنقل
شهادته والذي يلعب بالشرخ والاربد القمار ويحافظ على الصلوات ويورع عن شهادته الزوج فنقل
شهادته ولو شهد شاهدان ان هذا الفلام مدر كمن قبلت فكل ان كان مرا هفا وكذا لو قالوا اريانه

فليس يوجب الايمان

بعتهم لانهم شهدوا على امرائهم في وقتهم وليس بينهم في ذلك لو يعني شجره ليس فيه قذف ولا فحش فقبل شهادة
 كتاب ٢٩ **الدعوى ما** **دعوى النون** رجل قال في مرض موته
 ما اعداه فلان من مالي الذي في يدك فهو صادق او فصدقه او قال له على حتى فصدقه بصدق
 الى الثلث لانه يعني الوصيه والوصايا بنفذه من الثلث وفي قوله موصادق لا روايه عن اصحابنا في ذلك
 فينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان يبين من فلان دعوى بشي معلوم فذلك ثابت له لانه اقر
 انه صادق في دعواه فوجب قبول قوله وان لم يبين لاشي له بهذا القول لان قوله فهو صادق يقتضي الحال
 يعني صادق فيما ادعى على من الخفي وفي قوله فصدقه امرهم بالتصديق فيما يدعى عليه حايط بين
 اثنين انهم فبنى احدهما ان كان راس المال سبع ان يبين ليس له ان يرجع لانه علم ان يبين في نصيبه
 فلا يكون مضطرا في البناء وان كان لا سبع لما فله ان يبين ونعمه من وضع جزوه على حتى يعطيه حصته
 من النعمه لانه كان مضطرا في البناء فلا يكون متبركا كرجلين اشترى بياغلا ما صنفه واحد فادى
 احد الشريكين من الغلام حصته له ان يمنعه من شريكه حتى يستحق حصته من الثمن لانه كان مضطرا في
 ذلك وان لم يكن لما عليه جزوع فان بني احدهما يصير متبركا في البناء وليس له ان يرجع على شريكه لانه
 منزله الخس وم ليس له ان يكره شريكه على البناء ولو يبين شريكه ليس له ان يرجع عليه بشي كذا هذا اركان
 غير نافذ وفيه دو حخته فخر وموتهم بحسب السقف فخرج احد من السقف وادعى انه له وكل واحد منهم
 يدعى ذلك ان وجد ما يكون وليلا على انه ملكه بان كان طوقه مفتوحا الى ملكه او مشغولا بابتاعه فهو
 والقول قوله مع عينته لان الظاهر انه لم يكونه في يد فكون القول قوله مع البين وان لم يوجد بشي من
 ذلك فهو لهم وكل واحد منهم على دعوى صاحبه لان الظاهر انه مشترك بينهم وهو يدعى الاخفاء
 فلا يقبل الا الحجه وكل واحد منهم ان خلف صاحبه على دعواه رجل فخرج الى القصار اربع قطع كرايا من الغنم
 فلما خرج قال له القصار ابعث الى من يقبضها فبعث فحاء الرسول ثلث قطع فقال القصار سلتم
 اربع قطع وقال الرسول سلم الى ولم يعد لي عا لرب القطع صدق ايها سبب ان صدقت الرسول
 من الدعوى وتجهت اليه على القصار فان خلف برى وان نظر صنف وكذا ان صدق القصار
 برى ووجهت اليه على الرسول ويجب للقصار اربعه اذا خلف على ذلك او صدقه صاحب القطع لانه لما
 خلف فني زعمه انه اعطاه اربع قطع كرايا ليس له عليه اجر اربع قطع فهاخذ بذلك رجلا اخر صكاً

بافزار رجل

بافزار رجل فقال القصار ابعث لي كذلك لكنك ردت اقراوى واراد خليفه على ذلك خلفه لان هذا محج
 لكن قال بعت مني عبداً هذا فقال بعت لكن اقلبي وخلفه على ذلك خلف كذا هذا رجل ادعى على رجل
 الف درهم وانكر للدعي عليه ذلك ثم اخرج الدعي عليه الفادى ودفعها الى رجل ثم ان الدعي لو اني حجه يدعيها اليه
 فلم يأت حجه فاراد الدعي عليه ان يرد ما عليه ان دفعها اليه لم يضمن لانها اذا دفعها اليه فليس له ان
 يدفع الى احد ما فكان محققا في المنع وان دفعها الدعي عليه وصدق ضمن لانه ليس محققا في المنع فيصير غاصبا
 فيضمن رجل ادعى على رجل اشيا من الدرهم والدنانير والعروض والصاع فانكر كل ما ادعى واراد
 تخليفه فالتقاضي جمع الكل وخلفه بمينا واحدا لان للجلس واحد فيجلفه بمينا واحدا لان في ذلك
 فصر المسافه مع حصول النقصه وبتامه مريض صاحب فراش اجتمع اقاربه باكلون من ماله فمن لم
 يرد منه معنى الوارث ما اكل ومن كان منهم وارثا حسب عن نصيبه ما اكل لانهم اكلوا مال الغير فغيره
 لان المريض من كان هذه الصنفه تعلق من الورثه بآله والصحيح انهم اذا اجتمعوا لتعاهد المريض للمرض حاجه
 الى ذلك لا يضمنون ما انفقوا استحسانا لان بقدر حاجه المريض اليه حاجه اصلية تنفي على ملكه وهم اكلوا مال الغير
 بامع فلا يضمنون سوا كانوا يردونه او لا يردونه مريض اقر بينه عند الوصي ان كان الوصي يعلم ذلك فليدعى
 ذلك شاهدين حتى لو مات المريض وجاء الغرم يدعيه بقبضه الوصي ولا يضمن وان كان جاهلا لذلك فقبضه الوصي
 ولكن ينبغي للوصي ان يجعل قدر الدين في صرح ويودع الغرم ثم الغرم باخذ قصاصا عما له على الميت ولا يضمن
 الوصي لان له الادباع ولا يخاصم بنفسه بل يضمن الخصومه الى الورثه ان شأوا خاصصوا وان شأوا تركوا رجل
 مات وترك بنتا واخا فقالت البنت ليس لابي شي وانما اشترى كلم لي بآلى وكان وكسلفي ذلك والاخ يقول
 كلم ملك الاب فالقول قوله مع البين لانها انقضا على ان المال كان في يد الاب وكان مولا لشري فبعد ذلك السنه
 يدعى كونه وكبلا والاخ ينكر فكان القول قول النكر مع عينته رجل تزوج امرأه ابنها في عقدته وقال
 لا ادرى اينها تزوجتها ولا خلف لكل واحد منها بابيه ما يزوجه قبل صاحبها والقاضي يداو بينهما شاد
 فان خلف لاصدا ما بنت نكاح الاولى وان ابى ان خلف لزمه نكاحها وبطل نكاح الاولى رجل ادعى على
 رجل مالا وقدم الوصي الى القاضي ولا يبينه له وان كان الوصي وارثا خلفه لان اقراؤه فكذا اذا اقر حكا
 رجل في بد غلام او جارية فدعا رجلان وقدماه الى القاضي خلفه القاضي لاصدا فان نكل يقضى به ولو اراد
 الاخر خليفه ان ادعى مرسل او شري منه لم يجلفه لان فايده الخليفه النكول ولو نظر لا يقضى به ولو ادعى غصبا

كان له ان يجلفه لانه لو اقر بالغصب لنعم الضمان رجل اشترى ارا فجاو الشفع وانكر الشفع في الشرا
وقال هذه الدار لابني الصغير وليس للشفيع بينه على الشرا لا يجلفه لانه سبى منه الاقرار لابنه وصح
فلا يجوز اقراره لغيبه صرحا فكيف حكما لان فائدة الخليف القضاء بالنكول ولا يمكنه ذلك لان النكول
اقراره لانه ولو اقر صرحا لا يصح فاولي له لا يصح ولانه رجل قدم رجلا الى القاضي وادعى ان له على
اسم ميم وله عيان اباه مات وترك ماله في يده ان انكر الوارث موت الاب او انكر الدين حلف فيها
على العلم لانه خليف على فعل الغير فحلف على علمه وان انكر اصول الزكوة الى يده حلف على البات فان
حلف واراه للدين خليف على الدين ليس له ذلك لو اقام البيعة على الدين يسمع بيئته لانه ان لم يسمع بيئته
عسى لا يمكنه اقامتها اذ اثار للال بخلاف البيعة فانها لا يثبت وان من اثار للال يمكنه الخليف ولو قدم رجلا
الى القاضي وادعى انه ان فلان بن فلان مات ابوه ولم يترك وارثا غيب وله على هذا كذا وكذا من الاربعة
مين ومعه عيان وذلك موافق من ابيه فترق بسله الى سالة القاضي عن ذلك فان اقراره بالتسليم اليه
باقراره لا قضاء على الاب لانه اقر بذلك حتى لو جاء الاب حيا وادعاه رجع على الابن هذا اذا اقر واما اذا
انكر النسب والموت حلف على العلم وان انكر الدين حلف على البات على ما مر وذكر الخلفاء انه لا يجلف
منها لكن بقا الابن اتم البيعة على ذلك وذكر الشيخ الامام السرخسي ان الاول قول له في رواية اخرى قولها وذكر
شمس الاية الحلواني الصحيح انه يجلف على ما ذكرنا بالاتفاق فان نكل صار مقرا بالنسب ولا يصير الابن
خصما في اقامته البيعة على انبات المال لانه ثبت باقراره واقراره حجة في حقه دون حجة غيبه ويكون خصما
في حق الخليف لان فائدة النكول والنكول اقراره ولو اقر لا يكون خصما في حق اقامته البيعة فكذا هي
ولكن يجلفه وباضد للال باقراره على ما ذكرنا دار في يد رجل فجاو رجل وادعى ان الدار اراه ولا بيئته له
واراه خليفه ان وصلت الدار اليه يبرأ حلف على العلم وان وصلت بحجه او شر او نحو حلف على البات
فان اختلفا فقال المدعي عليه الدار ميماني وقال للدي بل شري فانقول قول المدعي مع بيئته على علمه
باسم ما يعلم انها وصلت اليه من قبل ميماني من احد فان حلف الخليف الذي في يده على البات فان لم حلف
حلف على العلم ولو ان رجلا ادعى على رجل ميمانا وانكر المدعي عليه فقال المدعي لا بيئته لي فحلفه ثم جاء بيئته
يقول لان الحجة في باب ما عني ثلث اقراره ونكول وبيئته وبالميم ان فاة النكول والاقرار والبيعة
باقية فان اقامها فقد اقام الحجة فظهر ان المدعي عليه كان كاذبا في بيئته وادعى الكاذبة اولى وادعى الصاكفة

وذكر

وكذلك لو قال المدعي للمدعي عليه اذ حلفت فانت بري من الحق الذي ادعيت قبلك او قال احلف
وانت بري فحلف ثم جاء بالبيعة يقبل لان قوله اذ حلفت شرط وقوله انت بري جوابه محلق به
وقوله احلف امر وقوله وانت بري جواب له فكان تعليل المرأة بالشرط وتعليل البراءة بالشرط لا يح
فبقى الحق ثابتا اذا اقام البيعة عليه سمعت ثلثه شهادتين يدين القاضي في حاشته ثم قال احد سمع قبل
قضاء القاضي شهادتهم استغفر الله كذبت في شهادتي فسمعت القاضي فسأله عن ذلك فقالوا اخطانا
على شهادتنا والقاضي لا يدري من الذي تكلم به لا يقضي شهادتهم ويخرجهم من عند حتى ينظر فيه لان الرتبة
وقعت في شهادتهم فان جاء المدعي في اسب منهن في اليوم الثاني شهدا بذلك قبل شهادتهما وقضاها لهما
لانها لما عاذا في اليوم الثاني ظهر ان الرابع غيبا ولو ادعى على رجل انه اسن ملك وادعاه عدو اخطا
واقام على ذلك شهودا ان بينوا عدد الذكور والاناث منها قبل شهادتهم وان لم يبينوا خاف ان شهادتهم
باطلة ولا حاجة الى بيان الموت لان بين الاناث والذكور تفاوت لان الاناث لا عسى له الذكر
ومنا معها مختلفه فصار للحسين مختلفين لتفاوت متفاد حشمة رجل له شهادته على كتاب وصيته وفيه
وصيته ينبغي ان شهد ان يقول ان شهد جميع ما فيه الا هذا ويضع يده على وصيته نفسه لانه ما شهد بذلك
او على رجل الف درهم وانكر المدعي عليه واراه خليفه حلفه بالاسم فبذلك ماله على ولا شيء منه لان
من الجائز ان يكون عليه الف درهم ويكون صادقا في بيئته بالاسم ماله عليه الف درهم وانكر المدعي عليه
على رجل مال ليس للقاضي ان يسئل عن السبب اذا كانا عدولا الا اذا وقعت له رتبة فيشهد يكون له
ان يسأله عن سببه **باب دعوى الرجل في يد كل واحد منهما شاه او على كل واحد**
منهما ان الشاة التي في يد صاحبه شاة فنجب من الشاة التي في يدي واقاما على ذكر بيئته وللمسلم من كل
في الاصل الا انه ذكر ههنا عن ليه الحرف لا يقبل شهادتهما اذا كانت سياتا منطقتين ويقضي لكل واحد
منهما شاه التي في يده وهذا قضاء ترك لا قضاء استحقاق وذكره لانه يقبل البيئتين يقضي لكل واحد
منهما بشاة التي في يد صاحبه لان كل واحد منهما يدعي ما في يد صاحبه ولا حلف في الدعوى وقد اقاما البيعة
على صحة ما ادعيا فوجب قبولهما رجلا ان ادعيا دابة كل واحد منهما انها ملكه ومعاركها في سرج واحد
قضاها لهما لانها استويا في اليد والدعوى ولو كان احدهما في سرج والاخر ربيعة قضى بها للراكب
في السرج لان الربيعة تابع له والراكب في السرج اصل فكانت اليد عليها امرأة مدركة ذبحها ابونا

مات زوجها جاء يطلب الارث ان قالت زوجتي ابي منه بامرني او ما فيني النكاح فاستخفت الارث
 وان قالت زوجتي ابي يقول في لا يستحق الارث ما لم يتم البينة على الاجازة لان في الوجه الاول النكاح
 نافذ وفي الثاني اقوت بنكاح موقوف على الاجازة فلا يثبت الاجازة الا ببينة ارض رجل في يد
 زوجها او بالبدن من رجل فقال صاحب الارض اجرتها بامرني وقال ذو البذل بعصبتها منك ولغيرها بغير
 امرك والقول قول رب الارض لانه اقران الارض ملكه والنصف في ملك الغير نظام الا بغير الا باذنه
 فكان القول قول من نذر له النظام ولانه يدعي الغصب واستحقاق الاجرة بسبب مخالف النظام ودرج
 ينكر ذلك والقول قوله ولو ان الذي بنى فيها بنا ولغيرها فقال رب الارض امرتك بالبنا فيها والآن
 وقال الثاني لابل غصبها وبني فيها ثم اجرتها بغير امرك فالقول في البنا قول الثاني لان صاحب
 الارض اقرانه بنائه والاصل ان العاقل يقصرف لنفسه لا لغيره ورب الارض البناء لنفسه والثاني
 ينكر وكان القول قوله وفي الاجرة القول قول رب الارض لما مر وبتم الاجرة على قيمة الارض يوم البنا
 وعلى قيمة البنا فاصاب البنا فهو للغاصب فاصاب قيمة الارض فهو لرب الارض كذا في حديث
 علي عن غنم قطيفة ادها كل واحد منهما فهو لصاحب البيت لان القطيفة والكناس في بيته في يد
 فيكون القول قوله لانه صاحب البذر رجل وامرأته في داره او عت المرأة ان الدار ارضها وان الرجل عبدا
 وادعى الرجل ان الدار ارضه والمرأة زوجته اقاما البينة على ما ادعى يقبل بيته للمرأة على عوى
 الدار ويقضي بالدار لها ويقبل بيته الرجل على النكاح ويقضي بالزوجية منهما لانه تعذر الغير البين
 من كل وجه في جميع ما يدعى لان لا يمكن قبول بيتهما في الاعوى لاننا لو قبلنا دعواه في الوقت تعذر قبول
 بيته الزوج في النكاح والدار والعشاء ما يثبت وجب لانها من حج الشرع فقبلنا بيته في دعوى الدار وبينه
 الزوج في النكاح عملا بالبنتين بقدر الامكان ومن قبلنا بيته في دعوى النكاح ثبت النكاح فكان تزوجها
 فغيرها منه اقرار لانه ليس بملوك لما اشتركتا في عاينه ثم قال اشترتها بعصبتها من الارض وقال البائع
 ما بعته الا اذ وصلها بكلم الثمن ان كان الثمن لا يشتري مثله والكناسة وحدها بل تشتري باقل منه لو كانت
 الارض تبعا في البيع وان كان تشتري وحدها بمنته والارض لا تفضل في البيع وكذلك اذا اشترى رادبة
 من ما ثم قال اشترى مع الواوينة رجل له على امر مال الى اجل فقدمه الى القاضي قبل حلوله فطالب به
 فاكسر فله خلف بانه حاله اليوم قبلي ثم وتجاهل القاضي عن ذلك وارجوا ان لا يكون به بائنا ان لم يقد

انواعه وهذا يدل على ان هذه لفظه لا يكون منه اقرارا بين الزوج وبعض الحرام جعلوا اقرارا بين
 الزوجين ينبغي للقاضي ان خلفه بانه حاله قبله بشي رجل قدم بدين فاستأجر دارا فقبل ان هذا اقرارا
 تركها جوارث لك فقال ما علمت بذلك فالادعى الدار فاقام البينة على ذلك لا يقبل لان استيجان اقرار الملك منه
 للموجود وبعد ذلك دعواه لا يسمع للكون من انفسا وكذلك لو اشترى جارية منقبة فكشفت النقاب فقال
 هذه جاريته لا يسمع منه ذلك لان شرها منه اقرارا بالملك للبائع وكذلك لو اشترى ثوبا في جراب ومنظر
 فلا كسفة قال هذا ثوبي فلم اعرفه واقام البينة على ذلك لا يقبل لما بينا وقال ثم اذا كان حال يمكنه ان
 يعرفه وقت البيع لا يقبل بيته وان كان حال لا يمكنه ان يعرف ذلك حين سادته قبلت بيته حاربه في
 يد رجل لدعي رجلا من كل واحد منهما ان الجارية ملكه باعها من ذي البذر على انه بائنا وان امضيا البيع
 لزمه كل الثمن لكل واحد منهما لان كل واحد منهما ادعى انه باع كل الجارية واشترى بالبينة فوجب
 لكل واحد منهما كل الثمن لانه لا يخاص في ذلك وان لم يعضيا كانت الجارية بينهما لانها حاربه واحدة
 وقد استويا في دعواهما والحكم وليس احدهما باولى والاخر وبعضها بالها وان امضاه احدهما دون الآخر
 كان له نصف ثمنها لانه لو لم يعض كان له نصف الجارية فاذا امضاه كان له نصف ثمنها والاخر كل الجارية
 لان منازعه الآخر في نفس الجارية انقطعت وكانت القسمة للاعتبار بالنارعه وقد زالت دأري بطل
 او عاها رجل فاقول الذي في يد الدار انه اشترى من المدعي بنزع الدار من يد المدعي حتى يقيم
 البينة على الشراء منه قبا لانه اقرارها ملكه لكنه يدعي الشراء مدعي وموينا فبقضي باقراره الحار
 وفي الاسحان تنكر الدار في يد ثلثة ايام ويشتري للكفيل فان اقام البينة على الشراء في الثلثة يقضي
 بها له لانه اذا قاما يظهر انه لم يكن في الافتراء فباينه وليس في تركها في يد في هذه المدعي ضرر كثير
 على المدعي جارية بين قوم فجاءت بولد فالدعوى جميعا ثبت نسبه منهم في قول المدعي وفرض في قول
 المدعي لا يثبت الا بالنسب وفي قول المدعي لا يثبت الا بالنسب ومن سألته المبسوط رجل في يد داره دعاه
 رجل واقام على ذلك شاهدين فمضى ان بعض الغامض بينهما قال ان العوض المدعي والبناء المدعي عليه
 مبيل منها ان قالاه قبل التفريق ولا جعل ذلك رجوعا وان قالاه بعد ما يفرق لم يقبل منها لانها اشترى
 بالدار وان اسم للعوضه والنساء لكن الكفر يذكر ويرويه البعض فاذا قال ذلك قبل التفريق فقد انفصل
 البيان لكلامها فصح لان المجلس جمع متفرق والخطام فصار كأنها اشترى بالدار الا البناء وان قالاه بعد التفريق

وعن له آية لا تعق ما لم يجدوا الشهاق رجل له جارية جاءت ثلثة اولاد في بطون مختلفة فجاء ثلثة نفر شهد
شهد اقدمهم انه اقرب صبي ولد الاكبر انه ابنه وشهد الثاني انه اقرب صبي ولد الثاني انه ابنه وشهد الثالث انه اقرب
ان الثالث ابنه الاول عند سماع لانه لم يشهد باقراره بانه ابنه الا واحد والثاني قد لانه شهد باقراره منوه
انسان فصار له الجارية ام ولد له والثالث هو ايضا الا ان ينفية لانهم اتفقوا على منوه الثاني والثالث لان
المولود من ام الولد مولود على فراشه وبشيت نسب من ينوه عوة الا اذا نفاه وبشيت بشفيع رجل اشرك
دارا وقبضها فخاصمه رجل في حاريط بينه وبين غيره اقام البينة على ذلك ولم يكن الحاريط مذكورا في البيع
ان كان عليه جزوع رجع على البائع حصته من الثمن وان لم يكن له جزوع لكن للجار سليمة جزوع لا يرجع
سليم شيء وان كان له ما عليه جزوع رجع بنصف حصته من الثمن وان لم يكن له الا حصته عليه جزوع لكنه مقدر
بيتا المشتري له ان يرد الدار ان شاء وان شاء رجع حصته من الثمن وان كان منفصلا بالبناء رجع بنصف
حصته من الثمن ان شاء وان شاء ردة وان لم يكن له الا حصته عليه جزوع ولانه انما الحاريط لا يرجع شيء الا ان
يكون مذكورا في العقد **باب دعوى الوار** رجل له رجل قبل رجل
غائب لا معلوما واقام على ذلك شهروا لم يسمع دعواه ولم يقبل بينته الا ان يكون عنه خصم حاضر من
وكيل او امين لان البينة انما يقبل بقبضها وانما تستعذر لان القضاء على الغائب لا يجوز عندنا وكذلك اذا
كان المدعى عليه حاضرا في المحضر لكنه لم يحضر مجلس القضاء واخفى وكذلك لو وقع على رجل حاضر واقام
البينة عليه فلما توجه عليه الحكم اخفى الاربعة عن شيء انه يفتصب عنه خصما ويقضي عليه به وقد كونا
منذ من قبل وكذلك لو كان له مال حاضر لا يدفعه الى المقتضى له ما فكونا الا ان نعقم للراوة والصفار
من الاولاد والوالدين رجل له رجل دارا او عبدا ثم قال المدعى عليه ابرائكم عن هذه الدار او
من خصومتي في هذه الدار او من دعوى في هذه الدار هذا كله باطل حتى انه لو ادعى بعد ذلك بسمع دعواه
ولو اقام البينة يقبل بينته بخلاف ما اذا قال له برئت عن هذه الدار او عن دعوى حيث لا يقبل بينته
بعد ذلك وكذلك اذا قال انا بوي من هذا العبد او خرجت فليس له ان يدعى بعد ذلك لان قوله ابرائكم
خسيس المحاطبة للراوة فلم ان خاصم غيره لان الابراء لم يتنا ولم خلاف قوله براءيت لانه انبات البراءة
مطلقا وكذا قوله انا بوي ولو قال ليس لي بينة ثم جاء بها يقبل ما من قبل وكذلك لو قال ليس لي عند فلان
شهاق ثم جاء به وشهد له يقبل رجل له درهم على قوم غيب فقال ان كان لي عليه شيء فهو في حظ فلان ابراء

منه لفظ

منه لفظ حتى انه لو ادعى واحد منهم لا يسمع لان هذه النكحة مستطيل لا ابراء ولذا لو شهد شاهدان احدهما بانه
ابراء والاخر بانه اهل لم يسمع هذا قول له بحرف قال محمد لا يسمع لانه ابراء عن قوم مجهولين لا يسمع لان في
الابراء عليك والتحليلك عن المجهول لا يسمع ولم نطابق في كتاب الوصايا بينهما من بعد ان شاء الله ولو كان
له ثوب او غير قاي في يد فله ان ياذن لانه عيب والراوة عن العيب لا يسمع رجل اقام البينة على ان يرد رجل
انها له واقام المدعى عليه بينة على ان الدعوى اقراها ليست بطلت بينته وان لم يقبل انها غلطان لانه ما قال
انها ليست في قفا اقراره ليس له حتى الخصومة فيها فليس للقاضي ان يكلف الشهود اثبات السبب الا اذا عرفت
رتبة وقد كونا من قبل رجل في يد شرفا دعاه الاخر انه لم يشهد شهود انه كان بحري الما في هذا فهو لا يسمع
ما لم يشهدوا انه لم فيه بحري ما ادعى ثابت لان لواء الما قد يكون باجاعة او باجاعة وقد يكون بالملك لا يجوز
للملك بالملك وان قال المدعى عليه اكل بحري فبطلما اغضبا قاله موصولا او مفصلا وقال للمدعى اقررت بالبدل
لكن ندعي الغصب عليك اثباته بالبينة رجل ادعى دارا في يد رجل وقال شيء منده سنة فشهد شاهداه انه لم
منده عشر سنين سنة لا تقبل شهادتهما لان المدعى كذبا ولو قال المدعى منده عشر سنين سنة الشهود منده سنة فثبت شهادتهما
لانه صدقهما في سنة لكنه ادعى الزيادة على ما شهدا انه من المدعى ولو ادعى عبدا في يد رجل انه عبده وكان عن
منده سنة اغضبه منه واقام البينة على ذلك واقامه البينة على انه عبده منده عشر سنين فثبت شهادتهما لان
لان بينته في اليد سبق تاريخا فكان اولى رجل لاخر عليه الف نسيت في ايه الى القاضي ولو ادعى خاف المدعى عليه
انه لو اقر بما سبه ياذن القاضي باقراره ولا يصدر منه في دعوى النسبة يقول القاضي سلمه يدعيها حالة
ام نسبة وان قال في حالة حلف بالله ماله عليه هذه الف التي يدعيها وقال سي نسبه ليس له ان خلف ولو
جهل القاضي واوله تخلفه ينبغي ان حلف ويقول ان شاء الله موصولا ويحكم به سانه على رجل لا يسمع في
ولا يعلمه رجل قال لاخر لي عليك الف درهم فقال المدعى عليه ان حلفت ان فكر على الف لهية فلفق قاضي
ان لقي بنا على هذا الشرط ان يتردد لانه شرط باطل والاداء بناء عليه والبناء على الباطل باطل وان لواه
بن على سبب صحيح ليس له ان يستوف لانه اداه بنا على سبب ثابت رجل ادعى دارا في يد رجل واقام
على ذلك وعدلت بينته فقيل ان يقضي بها القاضي له باع المدعى عليه الدار فسلمها اليه ابطلت بيعه ان قدرت
مسلمتها الى المدعى والا فمنتها قيمتها لانه ظهر انه باع ملك الغير بخلافه وسلمه اليه بخلافه لان سانه
لانه استملكها بالبيع والتسليم وان شاء اخذنا لانها دار ولو ان المشتري اقام البينة على المدعى ان هذه دار

في يد غيره حتى يفتي له بذلك لو قال المدعي عليه هذه الدار لابني الصغير لا خلف على ذلك لان قايده الخلف العقار
 بالسكول وقد عذرهم لان السكول اقرار او بذل ايما كان لا يصلح في حق الصغير ولو قال المدعي استهلك الدار
 باقراره لابني الصغير فانا اضمنه قيمتها فلف على ذلك لا خلف لان العقار لا يقضي له نصيب الا خلافه لو قال الذي
 في يد الدار لابني الكبير الغائب لا جني لقول لا يندفع الخصومة عنه حتى يقيم البيعة على ذلك رجل جاء بقبا لبيز
 مكتوب في احد اسما ان فلان على الف درهم لاني له عليه غنما وكذا في الاخرى ان كان الوقت واحدا او الاخر
 فلان لطم لازم لانه جمل انه دفع اليه وكتب له كذا لانه لم يكن في ذلك الوقت سواء ثم احتاج بعد الى درهم
 فاعطاه اياه فكتب بذلك مكانه ولو كان هذا محتملا لا يكتب بالشكر وان كان ذلك في وقت غير العينة لادعى
 تاريخا محتملا في دار رجل عليه كان اذ عاص صاحب الدار انما له وقال لخاله يلى في القول قول الخال اذ كان
 مودعا جملتها وان لم يكن مودعا بذلك فالقبيل ان يكون القول قول صاحب الدار لان الكاثر وان كان فيه
 في يد خال لكنه سواه الكاثر في داره والدار في يده وقد ذكر قبل هذا مسئلة الكناس وحصل القطيعة لصاحب الدار
 على قبالة ينبغي ان يكون القول ههنا قول صاحب الدار الا يرى انه لو استأجر عبدا مكاتبيا او مائة فربما يبيع
 البز معه ويحفظه فادعى الاجير ثوبا لنفسه وكذا المستأجر ان كان الاجير في خانة المستأجر فهو له وان لم
 كان في السكة او في منزل الاجير فالقول قول الاجير وكذلك رجل خرج من دار رجل على غنمة متاع فشهد قوم
 انهم راوه خارجا من هذه الدار وهذا المتاع على غنمة قال صاحب الدار للمتاع الى وقال الخارج المتاع لي ان
 كان الخارج ممن يعرف ببيع مثله بان كان بزازا او صاحب فنو للخارج الخال وان كان لا يعرف به فهو
 لصاحب البيت ثوب يحفظ فقال رب الثوب انا خطم وقال الخياط لائل انا خطم حكم البدر مع العيني
 عبد لو رجل موثر في بيت رجل معسر ليس في بيته الا نوار وملفات وعلى عنق العبد بزر قيمتها عشرة الاف
 درهم فادعاه كل منهما فهو للذي عرف باليسار رجل ادعى على رجل عبدا وداينة واقام على فكر شاهدين
 وقال المدعي اعزله فعزله فان كان داينة تواجرو وينفق عليها من ذلك الاجرة وان كان عبدا فذكر وان كان
 نشا لا يمكن اجارته فاجرت على المدعي عليه لانه ملكه وانا يستقل عن ملكه الى غنم بقضاء القاضي ولم يوجد
باب دعوى الغاء نورا ان لغويين في مكان واحد اختلغا فاعا كان مشغولا
 بترابه فهو حرته لانه في يده ولو كان بين يديين موضع فارغ غير مشغول بترابه احد فلان نزع في ذلك الا ان الغائب
 فهو بينهما الا ان يقيم احدهما البيعة ان ذلك لخاصة مسات بين الارضين احدهما اسفل والاخرى اعلى عليها

اشجار لا يعرف ثوبها ان كان في الارض السفلى نجس بدونه فذلك ولا حاجة في نجس له الى هذه المسئلة
 الاشجار لصاحبها من عليها مع عينه في ذلك والاتق للامر ما لم يقيم البيعة على ذلك ان كان النواجيس
 في الارض السفلى فمن السنة والسنة وما عليها بينهما لان الظاهر يشهد لها لان السنة يحتاج اليها
 نجس لما في الارض الا ان يقيم الابن البيعة انها لم تحسد يكون له خاصة رجل في يده دار فاعا ما رجل انه
 اشترىها لابنه واقام على ذلك بيعة ولم يقل استهلكها وفي الذي في يد الدار ادعى الارث فضا ركا لو شهدوا
 على اقرار البيعة ان الدار ملكها ولو كان جبا فاذ بذكر قبض به لشري كذلك هذا وكذلك لو ادعى الخراج
 انه اشترى ما من فلان وسوحي ولقوى واليد ان فلان وهبه او تصدق به عليه قبلت بيعة ما ذكرنا
 وانا احتاج الى قوله وسوكلها اذ كان ذاك البد يدعى الملك لنفسه وقال الدار ملكي وسوحي يدى تحسد خراج
 المدعي الى قوله وسوكلهم رجل اشترى من امرأة كوما في اوان لها لم يبلغ الخلم يدعى انها مبراة له من ابيه
 وصدقته المرأة في ذلك وزعت انها حبس باغت لم يكن وصى ابيه وقد كانت اقوت في ذلك عند البيع
 لا يسمع الدعوى الا ان يكون صبي ما دون له في العجالة او ما دون له في الخصومة من له ولاية من ابيه
 ولا يصدق المرأة في حق المشتري ويصدق في حق نفسها حتى يضمن للمشتري قيمة ما باع رجل ادعى
 السقف الاعلى في منزل امراته واراد رفعه ان بناءه بامرأته فذلك لها وليس له ان يرفع لان من بني
 وملك الغنم يامن كان للبيبي للمالك وان بناءه بغير امرأته ان يرفعها الا اذا كان في رفعه ضررا لها فحسد
 يمنع عن ذلك رجل في يده نصف دار فادعى رجل انه له وقفها واقام على ذلك بيعة فشهد شهود
 بوقفه جميع الدار قبلت هذه البيعة لانه يدعى وقف الجميع غير انه اقام البيعة على ما في يده وفي يد النصف
 ما اذا ادعى دارا في يد رجلين واقام البيعة على احدهما بما في يده فشهدوا له جميع الدار قبلت هذه البيعة
 كذا هذا ربيع لم نصيب من وقف في حجر امته قد اخذ الاب ذلك وانفق على نفسه ما اتفق
 دينا عليه ليس للام ان يخاصه في ذلك رجل ادعى على رجل اربعين فصلا في بطون اربها فأنكر المدعي عليه
 ذلك لا يسمع الدعوى ولا يقبل البيعة الا ان يدعى الاقرار بذلك ويقيم البيعة على ذلك ان ظهر انها كانت
 في بطون الامهات يوم افروا ان ظهر انها لم يكن للمدعي فيها حق قبل ذلك رجل اشترى من رجل كرويا را
 في صانوت في يده واخذ الفين وسلم البيع ثم جاء صاحب الكرويا فادعى ان الكرويا متصلا ببيت الخانوت
 فالقول في ذلك قول صاحب الخانوت مع عينه لان الظاهر شهد له رجل اشترى قطنا وجوزقا لنفسه ولا امر له

تدفع الى امراته فامرت المرأة اخذتها فغزلت فنجبت كلبا سائما ماتت لئلا كانت المرأة على التي دفعت الغزل
الى الساج بغير امر زوجها فالكرباس لورثها ولزوجها غزل مثل غزله الذي غزل من قطعه لانها بالرفع
صارت خاصية وقد احدثت فيها صيغ منقوصة فانقطع حق الزوج عنه وصنعت مثل ذلك الغزل لان الغزل
مثلي وان كان الزوج هو الذي وضع الغزل الى الساج بغير لفظها فالكرباس لم وعليه مثل غيرها لما هو وان دفعا
او دفع احدما ما في صاحبه فالكرباس بينهما لكل واحد منهما يغزله ولا ضمان لاحدما على صاحبه جابط
بين رجلين اراه ان ينفقني وخاف من فز سقوط اراه احدما نفقته والا فاجبر على ذلك اهل سكة
كانوا يرمون الثياب والبرقي في ساحته ملوكة لرجل فلو لم يسبق اليه سواد اغد المكان او
لم يجد لانه غزله الساج وكذلك لوقاطع دارا سنيين معلومة بالعلوم وسكانا فما اجتمع فيها من البرقيز
والرماح لمن سبق اليه يد بخلاف اذا انصب شجرة فيعقل بها صيدا حيث يكون الصيد ثامنا شبيها
لانه لم يعتن على فعله فعل غيره فاصنف ذلك الى نفسه لان فعل الصيد غير معتبر بخلاف ما نحن فيه لانه اعتمر
على فعله فعل آخر معتبر في التباس ينبغي ان يكون ذلك لصاحبه الدابة لانه خرج منها لان الناس ما يعارضون ذلك
وكذا من بني جابطا وجعله مومنا اجتمع فيه الدواب فادواها وانما ما لم يسبق اليه اليها وقبل البويغ
لحمه لكافي طاب بطيخه وارجل فاضد غير صاحب الدواب فلوله وكذلك صيد دخل دارا انسان فاخذه
غيره ولو ثبت زرع او شجرة في ارض انسان بلا اذن احد فهو لصاحب الارض لانه بولده من ارضه فصار
جزءا من ارضها بخلاف الصيد وكذلك السبيل اذا احل الثياب الطين الى ارض رجل فهو لصاحب الارض
لانه سار من ارضه كالشجر والزرع وكذلك ما اجتمع من الزقاق في الطاحونة من وفاق الطحن وكذلك
وقبل ذلك لصاحب الطاحونة ومن لم يسبق اليه لانه ليس من ارض الطاحونة رجل زرع ابنه امراته
وسماها لها منزلا وباع منها بيعا صحح ما مات البايغ وله عت الورثة انه باع من فلان قبل ان
يسميه لها لا يصدقون في ذلك والمنزل لها الا ان يقيم للشري البينة بتاريخ المتقدم على تاريخ المرأة
اما قول الورثة ونها منهم في ذلك لا يسمع لانهم يرون انهم عن عمره للشري الا يري ان المرأة لو ورثت
به عيبا يورثهم بخلافهم رجل ادعى على رجل حنا بين يدى القاضي لم يقبل المدعى عليه ولم ينكره لكن
قال انه قد ابراني عن الدعوى وان اقام للبينة على ذلك المدعى عليه ان يخلف

رجل ادعى

رجل ادعى على رجل مال فانكر المدعى عليه فطلب للمدعى بينه وقال المدعى عليه ان يخرج كداسه حسابا فانظر فيه فنفى
من القاضي ذلك باس القاضي به ولا يجي عليه ونظير رجل ادعى على رجل مال فقال المدعى عليه ان اكم سلم
من اتي جهنم يدعيه على سائله القاضي لانه ربما يبين وجهها فيترك المدعى عليه بغير مستغنى عن استخلافه
لا يجي على ذلك ان امتنع رجل ادعى على رجل انه ضمن له عن فلان كذا وكذا حرما والمدعى عليه يقول
ليس لك على هذا لال وخلف بالله ماله عليك هذا المال من الوجه الذي يدعيه قال ابو يوسف لهذا اذا عرض
المدعى عليه للقاضي بان يقول ان الرجل بل يضمن حالا ويؤديه ويؤاها الطالب فلا يستغنى عليه اما اذا لم
يعرض بشئ من هذا خلفه على ما ادعاه من الضمان رجل اشترى حارية ففاز بها رجل بعد ايام فقال خصم
البايع قال له البايغ امسكها وان ثبت للجبل فهو مني وامر الغلام بان يرد الثمن الى الشري ويقتض الحارثة
منه فاستقطت الحارثة سقطا مستبين خلق بعد هذا القول لافل من ادعى انه مني وموالية وعشرون يوما
فالولد منه وعليه فتم والحارثة ام ولد له ويرد الثمن لانه علم ان الولد كان موجودا وقت الاقرار رجل ادعى
صنيعة له عاها انها وقف على وقفه على ابيه واولاد ابيه خاسم وجاء آخر ولحقه انه وقف على جميع اولاد
واولاد اولاد وقفه على وقفه على ابيه واولاد ابيه خاسم وجاء آخر ولحقه انه وقف على جميع اولاد
اقراره الجدة وان كان في يد المدعى عليه شئ من خلة وللمدعى ان يخلفه على نفسه لانه يدعى مثل ذلك الغزل لنفسه
ودا وليد ينكر وخلف على كل لانه معبد رجل ادعى من لاني بدرجل انها له غصبه منه فقال المدعى عليه
موقوف في يدي على سبيل خبر معلومة فاقرا به جابن وصار وقفا وعليه البين للمدعى وان خلفه وحلف
بري وان نكل ضمن قيمته في قول علماءنا وهذا جواب على قياس محمد ولو ان المدعى عليه اقام البينة ان
المنزل وقف ولم يدكروا واقفه ولم يسموا لا يندفع عنه البين والخسومة هذه البينة لانه عاها وقفا باقرار
رجل ادعى على رجل شتا واراه استخلافه وقال المدعى عليه هذا الابن لي صغير قد مره هذا من قبل ولا يقف
ذلك على تصديق العبي خلاف ما اذا قال لغلام ان الغائب لا يندفع البين ما لم يتم البينة على ذلك لان
الاقرار على الغائب يقف على تصديقه فلا يدر انه يصدق او لا ولذا وقع الملك لصبي بنفس الاقرار
فلا يخلف محبوس بدين اقام بينه على انه معسر واثام خصمه البينة على انه موثر فيبينة البسار اولى لانها
سبب امر لم يقف عليه بينه الا عسار امراته صاحب من حبرات زوجها على ان معلوم ثم طهر على الميت وبنا
لنفسها بقدر حصتها من التركة ويؤخذ ذلك من بدل الصلح لان الدين مقدم على الارث فلا يثبت للورثة حصه

لا بعد مضايقة امرأة لهعت على ارث زوجها مهورا وانكر الوارث ذلك وقف القاضي مقدار مهر مثلها
ويقول للورثة ان كان مهرها كذا ام اكثر من ذلك وان قالوا لا قال ان كان كذا ومن قال في مرة الاولى الى الور
بشئ الى مقدار مهر مثلها وان قالوا في ذلك شئ لا يصدرهم ويلزمهم مقدار مهر مثلها لان ذلك القدر ثابت ظاهر
لان الزاوة لا يزوج بائنا من مهر مثلها ظاهر واذا الظاهر مشهد لما فيقضي به لما حال يظهر خلافه رجل جاء
يستفتح من جهة رجل الى بعض التجار فاعطاه من ذلك الحلة بعضها وامتنع عن الباقي ان كان للكاية قبله
مال وكتب اليه بامراة يدفع اليه واقر المكتوب اليه بذلك اجبي على دفعه وان لم يقرب ذلك اولم يكن له
مال في دفعه لا يجبي على ذلك الا اذ اضمن ذلك فحشد بغير قدر كذا هذا من قبل رجل وجب لرجل ارضا
من ميراث ابيه وسلمها اليه ثم مات الواهب فجاءت امرأة لليت فادعت ان الارض ملكها فان البينة
وقعت قبل القسمة وبالقسمة وقعت للواهب وعجز للورث لم عن اقامة البينة وحلفت للمرأة على ذلك ليس
ان حلف باقى الورثة بان يجلوها ظهرت بطلان البينة لانه ظهر انها هبة مشاع بحمد القسمة طاعة لها بنجر
بعضها على بعض وادى الطاحونة وبعضها بعد منه وادى الطاحونة لا يستحقها بقدر اهلاكهم في الطاحونة لان
ذلك لا يكون دليلا على ملكهم وتكلم فيها كالحكم فيما افاننا رعا اثنان في شئ رجل مات عن امرأة حبلى من الفوام
ولما ان يطالب مهرها دون حصتها من الميراث حتى يلد وان كان في التركة مكيل او موزون فلها ان يشكر
منه قدر الفين ولا يتناول اكثر من ذلك لان التركة المشتركة اذا كانت مكيلة او موزونا كان لها ان يتناول
لحاجتها ام الصغير اذا كانت وصى الصغار من جهة ابيهم واشتقت عليهم من مال نفسها فلها ان يرجع
من مال الصغير ان شهدت عند الاتقان وان لم يشهد فليس لها ذلك والمسلم مرت الوالد افضى مهر البنت
الصغير لا يرجع عليه اذ لم يشهد عند الاتقان وان الظاهر من شفقة الاب الرجوع به وكذا اذا استولى الابن
الصغير وله ادهن من مال منه لم يكن له ان يرجع ماله يشهد عند الاة او خلاف الوصي دارى يد رجل ادهن
رجل انه غصبها منه وقال للدعي عليه انها وقف وعجز للدعي عن اقامة البينة وطلب عينه لم يخلفه عند
خلافه لاني قد وثق كذلك اذا ادعى رجل ارضا في يد رجل فقال المدعي عليه فهو وقف من جهتي فهو على هذا
تخلف بناء على ان غصب الدور والعقار لا يتحقق عندنا وعندكم تحقّق فصار مستهلكا له فكان الخليف
مقبلا فابذنه لانه انما نكل بعض عليه فتمت بها عندنا لم يكن الخليف مقبلا فلا يخلف ولو
اراد خليفه لباخذ العين فلا يخلف بالاتقان لان العين صار مستهلكة بمرورها وقتا قال ينبغي ان يفتي

في هذا

في هذا قول تم كسلا بحال بهذا الدفع المين وهذا كرجل في يد عبد وقال هذا العبد لفلان وغصب من فلان
وصدقوا في اقراره له ولا يصدر قوا في حق للعقود في حق الغصب يصدق في حق نفسه حتى يضمن قيمته رجل
غصب من صبي حر سائمة رقع عليه ان كان الصبي بعقل الاخذ والاعطاء وقد يرى من ضمانه وان كان لا بعقل
لا يبرأ وكما غصب من حرام من ثلثه ثلثه ثم رقع عليه لا يبرأ وان استهلك ذلك الدرهم فوقع عليه مثله وان كان الصبي
ما دون ثلثه في التجارة يبرأ وان كان المحجور اليه لا يبرأ رجل اسكن جواربه بيتا على احد على شبه الحارير
وجعل لهن كل يوم درهم معلومة يشترن بها ما يشترن ليس لهن ان يتصدقن بشئ من الدرهم
الا ان يشترن بها طعام ويتصدقن بشئ من ذلك لان الاذن ثبت في ذلك القدر عرفا وكذلك الصبي الصغير
والعبد المحجور الا اذا عرف ان مولاه لا يرص به وكذا المعلم اذا اخذ من مال الصبي لا يجزله ذلك الا باذن
الاب او يعلم ان اياه يرص بذلك جارية بين رجلين ولدت فادعياء معا ثبت نسبه منها وبغير الحار
ام ولد سما ويوم كل واحد منهما نصف عقرا لصاحبها ويلتقان فصا صا ثم اختلفوا بعد ذلك قال
ابو يوسف ثبت نسبه من اثنين ولا يثبت من ثلث قال محمد ثبت من ثلث ولا يثبت من اربعة وقال 2
ثبت من خمسة احد الورثة اذا اقر بانها هذا الموضع ارث من ابيها ثم ادعى انه وصية لابنه من ابيه
واقام على ذلك بينة يقبل لان ذلك كله ميراث وفيه وصية ولو اقر للميراث ثم ادعى الملك لنفسه بالنزاع
لا يسمع ولو ادعى النزاع اولا ثم الارث يقبل ولرجل ان يخاصم من بينته البكر تدور وتكبل عنها وكذا له
ان يعقب من مولا يدور امرها اذا حبس وليس له شئ وله على الناس ديون اخوجه القاضى من جسمه حتى
يخاصم ثم جسمه ولو ادعى عليه دين عند الحاكم فقال كل ما يوجد في تذكرته يخطم يلزم من قلب هذا باقرار
كاذبا قال كذا اقر على فلان فانما به مقر فليس هذا اقرار منه لانه ما اقر به بشئ ومن حبس دين ولا يقر
على نفقه ياله فليس للمرأة ان يطالبه للنفقة لكن لها ان تستدين على الزوج بامر الحاكم واسد اعلم
باب دعوى السبي رجل هدم بيته وذلك بعنف باجبر ان اجبره على البناء ان كان
قادرا على البناء وفما ضرر لانه واجب ما يمكن رجل مات وترك الف درهم فبا رجل فادعى ان له على الميت
الف درهم فانكر الورثة اقربيه الغريم فما اخذ منها بينهما لانه اقر انه شركه في الف التي اخذها محمها فزما
على السواء رجل باع دارا من رجل بيعا صحيا وسلمها اليه في الشرا فخصه ثقات ثم وقفها في العلانية فخصه
شيوخ فان وقف صحيح في الظاهر فان ادعى للشري عليه الشرا بعد ايام واقام البينة على ذلك يقبل بيته ويقضى له بها

ويستل الوقف لانه ما ظهر انه وقف ملك للعرفان وسبب لشري الدار الوقف او ما عساه من جاز لانه يصدق
 في ملكه رجل قال مالي بالوقف وار او مالي على احد مال ثم له على ادا مال كونه احتقا على رجل سبيع لان
 البراءة ما وقعت من شيء بعينه ولا عن احد بعينه ولم يجه ولا انه يمكن التوفيق بينهما بان يقول الامر كالتف
 ثم اشترت بها ارا وحدث لي بن عليه رجل ادعى على رجل اربع مائة درهم انكره للدعي عليه فاقام البينة
 على ادعى بعض الغاصي له بذلك ثم اقر المدعي ان للملك عليه الف درهم ياخذ منه ثلثه مائة الباقية لان
 المائة بالمائة صافصا فبقت عليه ثلثه مائة ورجلان في دار اخذنا فاقامت للراثة البينة ان الدار
 دارا فبقيها الزوج منها واقام الزوج البينة ان دارا اشترى ثلثا من المراته فبقيها لمراته لان الدار
 والمرأة في يد الزوج فكانت المراته خارجة والزوج في اليد والخارج في اليد اذا اقام البينة فالبينة بينة
 الخارج رجل عرس على فسادا في سكة غير نافذة وفي سكة اشجار غير ذلك فادله واحد من اهل السكة
 ان يلقه ولا يتعرض للاشجار الا ان لم يمس ذلك لانه معه وليس بحسب وكذلك من اراد ان ينقض حيا
 مشرا الى الطريق الجاهة بدون ان يتعرض لغيب الا ان يكون رجلا محسبا يتعرض لجميع ذلك رجل اقام بينة
 على وصي البنت ان البنت اقر له خمسين درهما فاقام وصي البنت بينة ان الطالب اقر ان له على البنت هذا
 الخمسون بسبب انه باع منه مائة درهم خمسين درهما على ثالث قال بعض المشايخ بطل بينة المدعي بنظر
 هذه البينة فلتسوق في يد ثلث ادعى احد ما القلتون والثاني خسوما والثالث بطانته واقام كل البينة على
 ما ادعى فبطلت البينة القلتون مدعي القلتون لان مدعي القلتون يدعي الطهارة والخشوع والبطانة لانه
 اسم للكل الا ان الطهارة لا ينزع فيها احد ولا يسلم له واما الخشوع فينازع فيه مدعي الخشوع وقد استويا
 في الخشوع والخشوع واليد فكون بينهما لانه في ايديها والثالث لا ينزعها في الخشوع فاما والبطانة بين مدعي
 القلتون ومدعي البطانة فصفان لانه في ايديها قد استويت خشوعهما وجعتهما في ذلك ومدعي الخشوع
 لا ينزعها فيها ولا يبيع بينة كل واحد منهما على ما في يديهم ويسمع بينة على ما في يد صاحبه لانه خارج
 في ذلك القدر فنجب على مدعي القلتون مثل نصف الخشوع لانه استلهمه والقتل مني ويضمن نصف قيمة
 البطانة لانه ليس بمثل وكذا لو لم يدعي مدعي القلتون بل ادعاهما رزقا فقط وباني للسلمة عاها
 وجواب على ما قرء في يد صبي لم يبلغ الحلم فادعاه رجل ان اباه غصبها منه وادعاه ليعلم لانه لا يدين
 في ذلك ويتنزع الدار من يد لان الدار له ليل للكل ظاهر **كاف** **الاقرار**

باب اقرار الزوج رجل اقر لامراته في مرضه مهر الف درهم وقد كان تزوجها على
 ذلك ثم قامت البينة بعد مرضه على ان المراته وصبت مهرها منه في حيوانه الزوج هبة صحته لا يقبل هذه
 البينة والمهر لازم باقراره لانه اقرب مع مرضه والرضح حال تدارك التقصير وانه رجل صدقته في اقراره
 يواخذ بذلك رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعي عليه بالفارسية كبسم ووزا وكبسم اش بدوز وهذا
 ليس باقرار باللف لان الناس لم يتعاونوه اقرارا رجل قال لي عليك الف درهم فقال الا فرغ مائة
 دينار فان صدقته المدعي في المائة لزمه الف درهم ومائة دينار لانه اقربها وان لم يصدق في المائة لزمته
 الالف لا غير لان اقراره مائة دينار ارتد تكذيبه ولو قال لك على درهم بدين او رقيق بدرهم لزمه
 رقيق يساوي درهما ولو قال لك على درهم بدين لزمه الدرهم رجل اقر لابنته في صحة جميع ما في يده
 والمغفر في الرضا في روات وعلمان وعبيد خرجون في حواجه ويدخلون والمغفر ساكن في البلد رجل الكلد
 تحت الاقرار لان الكلد في يد رجل قال بالفارسية انرا بر من بيت درهم است ثم قال عنيست سبعة
 الميزان لم يصدق لان الناس لا يغمسون منه ذلك فلا يصدق كلامه الى ذلك رجل اتلف مال والديه
 ثم قال لهما جميع ما في يدي من الكلب والموزون فهو لك ثم مات ان كان ما اقربه قايما فلو كان كان
 مستهلكا وقد حلف درهم والدانين فانه في سعة بان ياخذ منها لان الذي اقربه اولا كان بمنزلة الصلح
 بما استهلك من مالها وقد بطل الصلح بلاك بدله وعليه الدين حاله فلها ان ياخذ من ماله رجل قال جميع
 ما ينسب الي او جميع ما في يدي فهو لمان ولو قال جميع ما املك فهو له هبة ان سلمه جاز ولا فلا
 ولا يجبر على التسليم لان جميع ما ينسب اليه اولى بينة مجهول وتلك المجهول لا يصح وفي قوله جميع ما املك له
 وقوله جميع ما املك عند التملك وجعل تملكه مع ما فيه من الجاهل لان هذا القدر لا ينعى صحة البينة وماتها
 لان نامها بالقبض له بدفع الجاهل ولو قال جميع ما في بيتي بعته من فلان جاز ولو قال جميع ما املك
 بعته منه فسد البيع لما فيه من جهالة واما ينعى تمام البيع لان البيع يعيد للكل من غير تسليم رجل قال
 بقري هذه لامرأتي فلانة ثم مات ان قال بالفارسية اين كادرتا فهو هبة وان قال اين كادرتا
 فهو اقرار رجل اقرني هبة ان جميع ما هو اقل منزلة لامراته غير ما عليه من الثياب ثم مات ثم مات
 وترك ابنا وقال الابن كل ذلك تركته ابينا وفي الفتوى فلكي ما تعلم انه صار لها بملك الزوج من مع
 او هبة او صدق وماعلمت انه لم يكن لها ملك فيه قبل اقراره فلا يملك ذلك باقراره فباينة وبين الدن

فيكون ذلك موافقا بين ورثته وفي الحكم حكم القاضي لما جميع ما كان في بيته يوم اقرأ اقامت البيعة على فكر
رجل له سبعة اولاد اثنى خمسة ان الخمسة منهم عليه الف درهم ستمائة باسماهم في مثل ثمن مات وهذا الثمن
بذلك عند القاضي الا انهم قالوا لا نعترف بها ولا الاولاد لانه لم يكونوا جثرة حين اقرأ الورثة يكونون
الاقرار ان اقرت الورثة ان في ورثته من اسمائهم هذه يثبت المال بينهما فانهم لان الشهود شهدوا بعون
اسماهم هذه وقد اقرت الورثة لوجودهم فيه وان قال الورثة ليس بينهما من اسمائهم هذه كل من ادعى
انهم البيعة على فكر رجل يرضى يوما ويصح يوما فاقر لابنه بدين في ذلك المرض وان صح بعد ذلك جاز
اقراره لان كل مرض يعقبه صحه كلا وان لم يصح بعد ذلك بل بنى صاحب فاشى حتى مات لم يجز اقراره
لان اقرار المريض بمرض الموت لا يجوز لادائه لثمة رجل ادعى على الف درهم فقال للدعي علم
كل على الف درهم وما بعدك من ذلك لا يلزم شي لان هذا يذكر بتوحيج فظاهر انه لم يرد به اقرارا وانما
اقراره ما يستعمل ولو قال ما بعدك من الثمن لزمه الف لانه لم يصف ذلك الى الف بديل عليه
ما ذكرني سبر الكبير قوله قال الامان والامان وقال المسلم الامان اللعان ستر او ستر علم لا يكون
امانا ولو لم يقل ذلك اما يكون امانا لما ذكرنا رجل اقرت مرضه بعبد عيسى لامرأته ثم اعتقه وانكر
الورثة في ذلك الاقرار فاعتاقه باطل لانه ظاهر انه اعتقه مالا يملكه وان كذبوا في اقراره عن من النكاح
رجل اقر لامرأته بدوا وخاب في صحته ثم عمرها من ماله ثم مات وترك ابنا وله في الابن الى العمان بمواث
المراة تدعى ذلك لنفسها ان عمرها باذنها العمان لها والنفقة بين عليهما يضمن حصته الا ان من ذلك لان
ذلك ترك ابيه وان عمرها غير ذمها العمان ميراث يفرغ من قايمة نصيب ابن من العمان وسلم العمان
انها رجل قال انا فني فلان لا يكون هذا اقرار بقر لانه لا يملك من يضمن حصة ذلك فلا يفرغ مطلق
كلامه اليه رجل مات وترك اخوين فاقرا احداهما باخ لم ثالث وانكر الاخر ذلك يعطيه للقرصص ما في يد
لانه اقراره بباو في الارث ولو اقر بدين الفاس ان يعطيه جميع ما في يده لان الدين مقدم على الارث
قال العقيمي وعندي ياخذ منه وما يخصه لانه يقول الدين يقضى من جميع التركة لا من نصيبه خاصة والتركة
بعضها في يده وبعضها في يد الآخر الا ان اتمى ظلمه بالانكار فعلى ما يخصه من الدين رجل قال فلان علي
على عشرة دراهم الا خمسة زبوف لا يلزم الا خمسة لان الاستئناس صحيح لان الزبوف من جنس الدراهم
ولو قال الا خمسة ستوقفة فخط عنه فتمت ستوقفة لان ستوقفة ليس من جنس الدراهم فاشبه

قوله في نوز

قول من يقول فلان علي عشرة دراهم الا فني خطمة يلزمه عشرة وخط عنها فتمت القفيرة ولو قال فلان
على عشرة الا خمسة ستوقفة تلزمه خمسة ستوقفة لانه استثنى الستوقفة من عشرة والاستثناء يكون من جنس
الاستثناء فظاهر ان المستثنى ستوقفة رجل قال لامرأته كذا البيت كرو ما اخلق عليه بابه او بانيه
من شيء وفي البيت متاع للمراة فالتناع كله لها ولو قال بعثت منك هذا البيت وما اخلق عليه بابه لا يدخل
التناع في البيت كما اذا قال بعثت بحقك لا يدخل التناع ولو قال بعثت بانيه من التناع دخل التناع الا ان
ارض في يد مريض اقرارنا وقف فان اقرارنا وقف من جهة نفسه صح الاقرار من ثلثه لانه الوصية
تنفذ من الثلث كما اذا اقر بعقوب عبد او امرأته بصدق هذا الارض على فلان وان اقرارها وقف
من فلان وان كان الواقف او ورثته معصومين في ذلك جاز من جميع المال وان لم يبين انه من جهته او
من جهته غيره فهو من ثلثه لانه الظاهر انه من جهته **باب اقرار العبد**
رجل في يده مال اقراره ورثته من زوجته فلا سهم ثم اقر بعبد فلان ان طلاق اخوها وصدره للقرية بذلك
وانكر ان يكون المقر زوجها فالمال بينهما لان الزوج لما اقر بالاخرة وقد اقرت عصبة للمراة ولم الباني
بعد النصف وسو نصيب الزوج وهذا قول له يوقف وعندم وزفر المال كله للاخ ليس الزوج شي
الا ان يقع البيعة على الزوجية وكذلك مجهول النسب اذا كان في يده مال فقال ورثته من ابني فلان ثم اقر
بعبد فلان ان فلان اخوه لايه وامته والمقر له يقول انا ابنه وليت باخي فهو على خلاف الابن انهما
محمد مع ابني يوسف وكذلك المراة اذا اقرت بانها ورثت من زوجها هذا المال ثم اقرت باخ لزوجها
وقال المقر له بالاخرة انا اخوه وليت انت بزوجته والمال كله للاخ في قولهم ومنه على قياس
قوله له يوسف للمراة الربع والباني للاخ رجل مات من ابني وترك الف درهم فقال الابن فلان علي
ابني الف درهم لابل فلان الف كلها للاول لاشي للثاني الا اذا اقرت بها الى الاول بغير قضاء القاضي ضمن
للثاني مثله الا انه صح اقراره بالف للاول واستحقها الاول باقراره لان الدين مقدم على الارث وقوله
لا بل فلان يرجع عن الاقرار للاول واقرارها للثاني فلا يصدق في حق المقر الاول ويصدق في حق
المقر الثاني وما دفع الى الاول بدون القضاء استهلك على الثاني حقه في زعمه فيضمن وان دفع قضاء
لا يضمن لانه مجبور عليه من جهة القاضي وكذلك لو اقراره اوصى فلان بثلث ماله لابل لهذا رجل مات
وترك عبد فتمت الف درهم للمال له غني وله ابن فقال العبد اعتقني ابوك في مرضه قال رجل لي علي ابوك الف درهم

مقصودنا الابن سعى العبد للفرح في جميع قوته لان العون في مرض الموت وصيته والدين مقدم على الوصية رجل
قال لا فرح عشت مثل الف درهم ورحمتها عشرة الاف درهم وقال للمقر له لابل امرتك به والقول
قول المصوب منه لانه اقران ذلك ماله وانما تعرف فيه والظاهر من حال المسلم انه يتصرف الاباؤه
والقول قول من يهد له من ظاهر وكذلك لو قال غيبثت منك ثوبا فقطعته وحطه بغير امرك فقال للمصوب
بل غيبثت ذلك بامري والقول قول المصوب منه لانه اقران ذلك ماله وانما تعرف فيه والظاهر من حال المسلم انه يتصرف الاباؤه
مضاعفة يلزمه ستة دراهم لان الدراهم اسم جمع ولها في الجمع للطلاق ثلثه ونصف الثلث ستة ولو قال فلان
على درهم احتاف مضاعفة يلزمه ستة عشر درهما لان اصناف الدراهم تسعة ونصفها ثمانية عشر ولو قال
فلان على من شئت الى برة فليس عليه شيء سواء عين اولاد ولو قال على عشرة دراهم الا خمسة الا
دراهم يلزمه ستة دراهم عيني بغير رجل اقرانه فلان ثم قال موهوم اشتراه فهو للمقر له لانه اقره بغير
عبد الغير ولو بدا فقال موهوم ثم قال موهوم فلان ثم اشتراه فهو لرجل اعتق امته ولها ولد فاضلنا
وقالت الحارثية اعتقتني قبل الولاد فولد هذا ثم افعال للمولى لابل اعتقتك بعد الولاد فالولد
رفيع ان كان الولد في بدالة او في يد ماما فالقول قولها وان اقاما البينة البينة بينهما لان عتقها
اسبق وكذا هذا في الكفاية وفي التمدد القول قول المولى رجل اشترى من رجل دارا واخلفاني
باب عتقها ان كان الدار في يد المشتري والقول قول المشتري سواء كان الباب موضوعا او معلقا لانه في
دار والدار في يد وان كانت في يد البايع ان كان موضوعا فالقول قول البايع وان كان معلقا فالقول
قول المشتري لانه متصل بملكه رجل في يد دار او عبد فادعاهما رجل فاكفوا ليد اراو المدعي خليفة
ان قال فادعاهما ورثتها قد يكونا من قبل وان قال للمدعي عليه حلف والمدعي انما لم يفصل بالارث حلته
الثاني على العلم رجل اشترى قطنا ودفعه الى امراته وعزلته ان دفعه اليها تحفظه فالقول بها لانه اصاره
خاصه بالعزل وعليها مثل قطنه وان دفع اليها لتعزل اولم يفصل شيئا فالقول للزوج لان العادة
هي ان المرأة تعزل بظن الزوج للزوج فاشبه ما اذا اشترى دقيقا دفع اليها لتعزل فحيزت
حيث يكون الخبز للزوج رجل اشترى من رجل بذرا على انه بذر بطبخ فزرعها فاذا سوي بذرا
ودفع اليه مثل بذرا واخذ منه بذرا بطبخ لان البذر مثلي رجل صبت زيتا لرجل كحضر ثموه فغيدله
في ذلك فقال انه خسر حانت فيه فانه فالقول قوله لان الشهود لا يحيطون علما بكونه ظاهرا او باطنا

علما

علما فنصب نصا جازيت بدعي الضمان وهو قوله قد كان خبا بغير وجه الضمان فكان القول قوله مع بينه
وسعوا للشهود ان يهدوا بالعتب لان العلم حصل لهم بذلك لا يسعهم ان يهدوا بانهم لم يكن خبا لانه لا علم
لهم به رجل انفق ثلثه رجل كان بطوف في السوق ثمره الشهود وزعم انه لم يمتدح في ذلك لان الظاهر
انه لم يمتدح لان الظاهر من حال انه لا يطوف بلحج للبيته وللشهود ان يهدوا على ان الشلف كان لم يمتدح بناء
على الظاهر رجل قال فلان على غير درهم لزمه درهما امرأته معها ولد صغير قدمت رجلا الى القاضي
وادعت انه طلقتها وهذا ولدها منه وطلبت النفقة وقال الزوج انك تزوجت رجل اخر وانا احق بالولد
فانكرت فالقول فالقول قولها مع بينها لان الزوج بدعي عليها حقا واقرت به يلزمه واذا انكرت
حلها على ذلك وان قالت تزوجت برجل تدعى فلان فقلت فلان تزوجني
فطلعتي لا تقبل قولها على الطلاق لانها اقرت بنكاح رجل موهوم بعينه فلا يصدق في دعوى الطلاق
عليه الا ان يقول الزوج او يقيم المرأة البينة فان جاءت الجدة ام الام وخاتمتها في النفقة ولدت
انه ابنه من ابنتها فقال الزوج انا احق بالولد لان بينك زوجني ولم اطلها وقد نشرت مني وهربت
وسى عندك فقال الجدة لابل ماتت فانه يومها بالنفقة ويترك الولد مع الجدة ويقال للزوج اطلت زوجتك
وان احضر الزوج امرأته وقال هذه بينك وهذا ابني منها فانكرت الجدة ذلك قالت المرأة هذا ابني
وانا ابنتك فالقول قول الاب والمرأة وسما اولي به لان المرأة تدعى بسبب الولد من الزوج والزوج
يعتقها في ذلك فيثبت النسب منها وان قال الزوج هذا ابني وليس من ابنتك فالقول قوله وبأخذه
رجلان تنازعا في شيء فاقام احدهما البينة انه في يد مندثره واقام الآخر البينة انه في يد الساعته فالتك
بغير في يد الذي يدعي انه في يد الساعته لانه لا يكون في يد الا بعد الانتحال البينة من يد الاول فينته
يشب زوال يد الاول عنه وثبتت يد في نفسه عليه فكانت بينته اولى وكذا لو اقام احدهما البينة
انه في يد مندثره واقام الآخر البينة انه في يد مندثره فهو الذي في يد مندثره لما امر رجل قال
قلت ابن فلان ثم قال بعد ذلك قلت ابن فلان او قال قلت حبيبي فلان ثم قال بعد ذلك قلت عبد فلان
وادعي المولى انه قتل ابنه له او عبد من فلان او اقرار قتل ابن واحد وعبد واحد الا انه كثر من مربي
باب اقرار الواو الاقرار والابراء لا يفت صحتهما على القول ويؤيد
بالدلة لان لكل واحد منهما دلاية على نفسه فتملك الاقرار والابراء والمقر له بملك الرق صوناته عن ضرر حق
المنته

وان سكت العقول لم يرد مع الاقرار ولو قال وكلتك سبع عبيدي هذا منك المحاط لم يتنوع شيء وباع
بغير جاز ولو قال لا اقبل بطل التوكيد لانه رده ولو قال وصبت منك الدين الذي لي عليك فسكت جاز
ولو قال لا اقبل عا د عليه لان هبة الدين ابراء ولو قال جعلت ارضي فلان سكت فلان جاز ولو قال لا اقبل
بطل وذكره موضع آخر انه لا يبطل ولو قال لصدقة يد ليس هذا لي ثم ادعاه القول قوله لان قوله
ليس لي لا يثبت حقا فيه لغيري وكل اقرار لا يثبت حقا للغير فهو باطل ولو قال ليس لي الذي في رستان
كذا في يد فلان دارا وارضى ولا دعوى ثم اقام البيعة على ذلك لا يقبل لانه اقرار الذي في يد فلان
ليس له لانه باقرار ان ثبت البطلان ففتح اقراره الا ان يقع البيعة انه اخذ منه بعد الاقرار وحشد يقبل
سنة رجل ارضى على رجل الف درهم وقد كان قال لم يكن لي عليه الا الف ثم اقام البيعة على الفين ان كان
قال لم يكن لي شيء قط الا الف لا يسمع بيعة لانه كذب شهده وان كان قال كانت لي عليه الف فابراه
عنها تقبل بيعة لانه امكنه ان يوقف فان يقول ابراه عنها ثم وجبت عليه الفان وان لم يقبل شيئا
يقبل بيعة في القياس وفي الاستحسان لا يقبل لانه امر رجل قال لا اخذني عليك الف درهم ابراهي منه هذا
اقرار منه بالف لان الابن اسقاط الواجب انه يقتضي سابقته الوجوب الف حتى يعظم رجل
في يد دار فقال لا اقر قد ابراهي عنها وهذا ليس بشيء لانه اضاف الابراء الى الدار والدار عيني والابراء
عن العيان لا يصح رجل قال لا اخذني عليك الف درهم فقال المدعي عليه ولي عليك مثلها او قال اعتقت
خلامك فلان فقال للخاطب انت ايضا اعتقت خلماك فلان او قال لو جل قبلت فلان او قال المحاطب
ايضا انت قبلت فلانا وهذا كله ليس باقرار عن ادعي عليه وانه ليس باقرار لا صحح ولا لانه وعن
محمد بن ان ذلك كله اقرار رجل اقر لرجل بال ثم مات فادعت الورثة ان الاقرار كان تلجيه حلف
المقر له على ذلك لانهم ادعوا امرا الواقع للمقر له متحفا فانكروا حلف رجل اقراره لرجل
وفي الارض شجرة ممنوعة فالشجر للمقر له ان لم يكن مصرومه وان كان مصرومه فله المقر دار في يد رجل
اقراره كان يدفع عليها الى فلان فليس هذا باقرار له بالدار لان العلة قد تدفع الى غيره لا لكونه
محمد بن اقرار رجل قال هذه الارض لفلان وفيها زرع فالارض بزرعها له ولو اقام المقر البيعة
ان الزرع له قبل القضاء او بعد يقبل بيعة ان كانت في الارض شجرة فذلك لانه اذا اقام البيعة ان
الشجر لا يقبل بيعة خلاف الزرع الا ان يقول المقر لارض له والشجر لي وحشد لا يقضي القاضي بالشجر

المقر له

المقر له لان الشجر قد يكون من الارض وقد لا يكون منها ولو قال فلان على الف هذا اقرار بالف
وليضمنه البيان ولو قال الف وشاة او ثورا او بعير عليه بين الف وثوب وشاة وغنم لا يشبه هذا
بني لقم لان الحيوان يثبت بينا في الذمة في الجملة خلاف بني لقم وذكره كتاب الاقرار في هذا كله
بما شاء ولو قال فلان على اموال عظام يلزمه ستمائة درهم لان المال العظيم ما تار درهم فجمع
يكون ستمائة درهم لان ارضي الجمع المطلق ثلثة ولو قال فلان على الف درهم ارسل بها الى فلان وفلان
يدعيها لنفسه ضمن المقر الاول الف درهم باقرار المقر الثاني الف الف درهم لانه اقراره قبض منها
رجل اقراره قبض من فلان الف درهم ثم قال من زبوف تصدق لان الزبوف من جنس الدراهم ولو قال
من سقونة لا يصدق لانها ليست من جنس الدراهم فان ساق المقر قبض وقالت ورثة من زبوف لا يصدقون
ولو قال فلان عند الف درهم وديعة ثم قال من زبوف تصدق ولو مات الموصوع وقالت ورثة من زبوف
لا يصدقون لانه ما مات ماله من ارضي من تركه للبيعة لانه قال ارضي فثبتت كل شيء للميت على الناس فباوهم
من غيما والميت وقال للموصي دفعت البكر كذا وكذا ارضا فانكر الموصي ذلك وقال قبضت منك شيئا وما علمت ان
لفلان عليك شيء فالقول قول الموصي مع بيعة لان الغرم يدعي عليه القبض والموصي ينكر وكان القول قول المنكر
فان اقام الغرم البيعة على اصل الدين لم يلزم الموصي شيء لانه ما اقر بقبض شيء عن رجل معين وكذلك لو قال قبضت
كل من فلان بالكوفا وكذلك لو كبل بهن من الدين والوديعة والمضاربة في جميع هذا سواء رجل في يد جارية
اقر بوطيها ثم باعها من ابنه ليس له ان يطهرها لا وطى موطاة الابن حرام ولو اقر بوطي جارية لا يملكها
ثم استراها ثم باعها من ابنه وكذب الابن بالوطى له ان يطاها لانه اقر بوطي حرام لانه اقر بوطي جارية مملوكة للغير
وحالة السلم لا يدعي عليه وقوع التكليف موقع خلاف فصل الاول لانه اقر بوطي حلال جارية في يد رجل قال
ان هذه الجارية لاحد هذين الرجلين جازا اقراره وحلف لكل واحد اذ عياها ولو قال هذا العبد واحد
من الناس لم يحج اقراره لانه اقر به لمجهول جهالة فاحشم رجل قال لا اقر بما باعته شيئا وانما كنيته شئنا عنكر
لم يحج ولو قال ما باعته من هؤلاء القوم وانشا الى القوم باعها بهم فانكفيل بيعة عنكر جاز لما مر
باب اقرار السن رجل اقر بقتل رجل فبطل لم يقتله فقال ذلك كان في الفوج
لمنوب او قال قتلته عزوي ومو اقرارا ما انشد عليه الدية في ماله ان لم يقر بالعد رجل اقر لرجل بال
ثم انكر خلف على الحال باسمه ليس له عليك هذا المال يدعي لان الحاصل هذا او الميسر على حاصل الدعوى يكون

الوديعة

ولو قال ابراهيم جميع غنما لم يصب ابراهيم لانه لم يقص على قوم بايعا لهم ولو قال غنما في قبيلة فلان لم يكن انكار
لاجس عدوهم وان كان يحيى جازا ابراهيم وكذلك الاقرار رجل قال فلان على الف رسم ان كنت لزمته
الغنمات واذا ذلك لو قال انظر الناس لانه ليس يبق وانما سوزب من الاجل رجل قال لعبد بانه
يودي بعد اب تو ابد يودي والكون يبتني هم بعد اب تو اندرم فهذا اقرار بالعقود وكذلك الطلاق ولو قال
لا مئة لست بامة لي لا يعقن ولو قال لعبد لفا سقيت الحمار فانت حر فسقاه ولم يشرب عنق
رجل له عبيد واماء فقال امة وعبد له قبيح حران وان كانت له امة واحدة وعبدان يعقن لامة ونصف
كل واحد من العبدين ويسع كل واحد منهما في نصف قيمته وان كانت له ثلثة عبيد وامة واحدة يعقن لامة
ويعقن ثلث كل واحد من الاعداء الثلثة وان كانت له ثلثة عبيد وامة واحدة يعقن كل واحد من الاعداء
والاماء وان كانت ثلثة وامان عنق نصف كل واحدة من الاعداء الثلثة وثلث كل واحد من الاعداء الثلثة وفي
ابا في علي هذا رجل قال لعبد ابن ادم مرؤ است لا يعقن بهذا الكلام الا ان يئوى اذا قال لعبد انا
اذ انت فلا سبيل لاحد عليك وهذا اقرار بالعقود ولو قال فلان على كذا دينارا لزمه دينارا
لان ذلك اذن ما يعز الا الواحد لا يعز ولو قال كذا كذا دينارا لزمه احد عشر دينارا لان ذلك اذن
عده من ليس بينهما حرف عطف ولو قال كذا كذا دينارا لزمه احد وعشرون دينارا لان ذلك اذن اذن
بينهما حرف عطف رجل قال فلان على الف درهم في حسابي او كتابي وقال اردت بذلك الكذب لزمه
الان في العشاء والابصدق فيما بينهم وبين الله ثم امرؤا وصبت مهرها لزوجها وقالت انا بالعلم
ثم قالت بعد ذلك كذبت والان قد بلغت ان كانت قدها يشبه قد البافات يوم اقرت لم يصد
في ذلك وان لم يكن بها مائة تدل على البلوغ حين اقرت صدقت لان الظاهر انها كذبت ولو قال
فلان على دار او شاه لا يلزمه شيء في قول له لان الدار والشاه لا يشبان في الذمة رجل قال لامة
تزوجك واما صبي يسئل هل احراز والدك او وكيلك كما حل فان قال لا قبل له هل اجزته بعد بلوغه فان
قال لا فرق بينهما كما **باب الوكالة بالوكالة النوت**
المديون اذا بعث الدين الذي على يد رجل الى رب الدين فاضح الرسول بذلك فوض وقال لو سأل
اشترى به شاة فاشترى بعضه وهكذا الباني يبيع فالاصح انه هلك من مال الطالب لان امره بانشر
ينزل منزله القين منه رجل وكل رجلا بطلب امراته فطلبها الوكيل في حال سكر لم يظلم خلاف

اذا اطلق السكران امراته حيث تطلق لانه نزل مساجيا عقوبة له على فعله وهذا المعنى لم يتحقق في قول الوكيل
قال الفقيه ابو الخطاب هذا خلاف قول اصحابنا رحمهم الله رجل قال لا اناك ان تطلق امراتي
لا يكون هذا امرابط لطلبها حتى انه او طلبها لا تطلق ولو قال لعبد لا اناك عن النجاة ينبغي ان يسير ما فونا
في النجاة في قول اصحابنا لانه يصير ما ونال سكوت في النجاة اذا راه يسير ويشترى وهذا القول فنون السكوت
في الدلالة على الاذن في النجاة رجل له على رجل دين لا يعلم جميعه فقال ابراهيم عن ماله على فابراهيم يبراه
من الطل في العشاء لانه ابراهيم عن ماله عليه وانه يشمل الكل واما ما بينهم وبين ربه لا يبراه الا عن قدر
ما يعلم لانه لم يعلم رجل قال لا انا اعقن عبيد هذا او دهر او بيع من فلان وتطلق امراتي بعد موافق
هذه النوب الى فلان فقول الوكيل ذلك وغاب للوكيل ليس المولاء ان يجز الوكيل على شيء من ذلك الا
في دفع النوب لاحتمال ان يكون دفعه واجبا عليه فيما عداه فلم يكن فعله واجبا عليه لانه امر بان يرفع
الفعل في ملكه وان لم يكن واجبا على الامر رجل وكل رجلا يسع عبد وكل رجلا يسع عبيد
احد الوكيلين ثم باعه الوكيل الاخر من المشتري بالثمن ما باعه الاول جاز يسع لانه لم يخرج عن الوكالة
ببيع الاول الا نرى ان من وكل رجلا يسع عبيد ثم باعه بغيره فلو قيل ان يسع ثانيا ولو قال
رو على الوكالة فقال ردوت خرج من الوكالة رجل وكل رجلا يسع عبيد وقال له اعمل فيه براكل
فوكل الوكيل رجل لرفع باع الوكيل الثاني من الاول لم يحسن لان الثاني يتقد الثمن من الاول ويعمل محرو
عليه ويكون الثاني من الاول بمنزلة الوكيل من الموكل رجل اشترى حمارا ليعمل له هذه الحمولات الى
وكيله يبلغ وامره بقبض الكرى منه ففعل ولم الحمولات اليه فاخذ بعض الكرى منه ثم امتنع عن لواء
الباقى ان كان للموكل على وكيله دين ومو مقربه ومقر بالامر احضر على لواء الباقي وان لم يكن عليه
دين لم يجز لانه يبيع بالدفع وان كان عليه دين ومو مقربه مثل الامر فللمحال ان يحلفه بالذمة فاعلم
انه امره بالقبض منه رجل له على امرأة مستورة وعوا ولها زوج ومن في دار زوجها ولها علة لا يبرها
له الزوج فليس للزوج على زوجها سبيل وليس للزوج ان يمنعها عن الخروج وليس له ان يمنع المذمى عن الخروج
مع وكيلها لان الزوج لاحق له عليه والخصومة بينهما والمرأة اذا كانت سبية او عبيته فلها ان يוכל
من غير رضى الخصم رجل وكل رجلا يشترى دارا يبيع فاشترى ما ساخان ان كان الامر ساكنا في الدين لم يحسن
لانه نصف على بلخ ومومن ساكنه ودخلت حاله على انه لم يبيع ما يبيع ما يشرى في الرضا ان مقصود الاصيل لذلك

وان كان الامر من اهل الاستان جاز وهذا بناء النقص وكل رجلان يبيع له هذا الثوب عشرة دراهم
الوكيل فبذلك يباع جاز ان كان الاول حاضرا او غائبا لكن بين له الثمن وقد باع با قال شرطان منها
متاع فادله احداهما القيمة فقال لشرطه اني اريد القيمة فوكل رجلا بتمامه ثم غاب ادله الثاني ان يوكل رجل
ان يبايعه ليس له ذلك لان التوكيل انما يصح من المالك لا من غيره رجل ورجلا واعطاه دينارا ليعبده يباع
الوكيل الدينار من عند نفسه وجس دينارا لغيره لان ما باع دينارا واما باع دينارا ونفسه والذي
فيه دينارا والامر وليس له ان يافقه دينارا ولو دفع اليه دينارا ليشترى ثوبا فاشترى له ثوبا ليدنار
من عند نفسه وجس دينارا لغيره لان ما امره ان يشترى له ثوبا بالدينار لم يتعين الدينار بالشرى
لان الثمن يجب بالعقد على الذم فلا دفع دينارا ثم صار ذلك للدفع دينارا في ذمته الامر فلم ان يافقه
دينارا ودينارا وكذلك لو دفع دينارا ليعقب به ديناره فقبض المأمور بدينار من عند نفسه واخذ ذلك الدينار
مكانه جاز لما مر رجل وكل كيلا خضومه غرم له ليدونه فحبس الوكيل غرمه ثم اطلقه واخذ منه الكيل
بنفسه ثم مات الوكيل فلم يملك ان يافقه الكيل ويطلبه بتسليم بنفس الغرم لان فعله وكيله كفعله رجل
ادله ان يوكل رجلا فقال الوكيل لشرطه في هذا فلا بد لي من ان تساول من يملك ثوبا من ما يكون او
غيره ومال الموكل ان ينفق على من تساول من مالي من حريم الى ما يريه حرم كل له ان يتساول من ماله ما
يوكل ويشرب وما لا بد له منه واما ما عدا ذلك فليس له ان يتساول لان هذا الكلام هذا القدر
لا الزيادة الوكيل بالتفاني او الخسوم ليس له ان يقبض الدين في زمانا لان الخيانة ظهرت فباين
الناس خسوما الوكلاء الغايبين على ابواب الغنائم وسوا اختيار مشايخ بلخ وبه اخذ فقيه ابو الليث
رجل راى في يد رجل حنطة فوكل ان يصدق على فلان من تلك الحنطة كذا كذا فقبض ان فلانا الذي امر
بالتصدق عليه امر الوكيل قبل القبض بان يبيعها له ففعل لا يحضر البيع لان الحنطة لا يصير ملكا للمصدق
عليه الا بالقبض وقبل القبض باقية على ملك الامر ولما باع قبل القبض وقد باع ملك الامر بامر غيره وهو
ما مودع بالمصدق دون البيع فتوقف هذا البيع على اجاز الامر ان اجاز جاز وان لم يجز بطل رجل
وكل رجلا بقبض كل حق له على الناس ويقبض ما حدث له من الحق وما خضومه في ذلك بشرط للقبض
مع شركائه وجس من يراجه اذا اراه ذلك وغاب الموكل ثم ان رجلا جاء وادعى على الموكل مالا فاقبضه
بالعينة ليس ان الوكيل لان الحبس لا اداه وهذا ليس بوكيل بالاداء رجل قال رجل وطلب في جميع امره

يعتق

بطلق الوكيل امره ثلثا او وقف ارضه لم يحز شي من ذلك لانه لا يراه بهذا اللفظ الا التقدير في المال على سبيل
المباذلة عاق وبه اخذ الفقيه ابو الليث رجل وكل رجلا بان يشترى له اذاه واشتراه وجابه فقال الامر
ليس هذا باخي فالقول قوله مع عينة لانه منك ولزم شراء الوكيل وعق عليه باقوان انه اخوه وقد اشترى له
وكله بان يكاثر عبده ويقبض الكتاب وقال الوكيل كاتبت وقبضت وانظر للموكل في ذلك فالقول قوله في الكتاب
لانه استاء الكتاب في الحال فملك الاقرار بما ولا يصدق في قبض بل الكتاب ولو كاتبه ثم قال قبضت بل الكتاب
ولويت البك فهو مصدق في ذلك لانه امين فالقول قوله الامين مع البين رجل وكل رجلا دفع اليه الف درهم
ليشترى له بها عبدا فوضع الدرهم في منزله واشترى له العبد بالف درهم فحضرته فهو ذم له الى منزله فاذا الدرهم
قد سرق وهلك العبد في يده فله ان يافقه الموكل الف الف درهم وسلمها الى البائع لانه في الاول الاولى امين
وقد اشترى العبد بامر من فتمت بحسب على الامر والعبد حاكم امانة في يده وكذلك الاول الاولى فاذا لم يعرف
شراه للامر لا يقول لا يصدق بايجاب الثمن على الامر لا احتمال انه اشتراه لنفسه فلما هلك له في الشر للموكل
خسره فقد وكلوا رجلا ليشترى له حمرا فاشترى له حمرا وقبض من كل واحد منهم حصته من الثمن فباع
ما قبض من احدهم لا يرجع به على احد لانه بالشر وجب له الثمن في ذمته اذا اخذ فادفع لنفسه بدلا عما
وجب نفسه لبائع في ذمته لا يرجع بعد ذلك على احد رجل دفع الى اخيه مائة درهم امره ان يدفعها الى رجل بعينها
له فدفعها الى رجل يسي ولا يذكركم من دفعها اليه الا يقبض لانه دفع بامر وسار كانه ذم في موضع من ذم
ونسي مكانه رجل وكل رجلا بان يبيع له عبدا بالف درهم وضمنه كذلك ثم نفى السعر فصار فتمت الف درهم
فليس له ان يبيع بالف درهم لانه لما قبض يبيع بالف اذا كانت فتمت الف فلما صار فتمت الفان
لم يبق راضيا بذلك رجل وكل رجلا بان يشترى له جارية ولما جاز له ما مضى فوكل الوكيل الاقر ثم ان الوكيل
عزل الاول ثم اشترى الثاني وقد علم بذلك اولى وقد دفع اليه الف الاولى جاز شراه للامر لان الاول وكله
بامر الامر فصار الثاني وكيل الامر فجاز شراه عليه ولو ان الامر عزل الثاني عن الوكالة جاز عزله فلو
ان الوكيل الاول اشترى جارية ثم اشترى الثاني جارية جاز شراه الاول على الامر دون شراه الثاني لزم
الثاني شراه علم بذلك اولا لان شراه الاول اسهت الوكالة ولم يبق الثاني وكيله لرجل قال لرجلين يشترى
احدهما جارية فاشترى اياها احدهما ثم اشترى الاخرى فاشترى كل واحد منهما جارية معا
في وقت واحد جاز شراه الموكل رجل وكل رجلا شراه جارية بطاوعا فاشترى اخذ امره او عمنها او بضاع

او نسب

او جارية لدارج او في عدة من زعم من طلاق يابن او وفات كان مخالفا ويلزم للامور وعرض لها
ان كان العقد بالشهر ولدت الامر وكذلك لو اقوه بان يشري له جارية ثانيا مطاوما فاشترى اجنبى
في عقد واحد او جارية وعملها او خالتها من زمانا او نسب كان مخالفا وكذلك اذا اشترى جارية
صغيرة لا جامع قبلها ولو اشترى يهودية او نصرانية جاز على الامر وكذلك العبد على قول له في ذلك
لو اشترى وتعاظم بذلك وقت البيع وان لم يعلم لم يلزم ولم يحق الوقف وكذلك لو اشترى ثانيا على ان البائع يترك
من كل عيب فاما لو تعاظم الوكيل علم او لم يعلم ولو اشترى في معص لم يكن مخالفا امر الموكل رجل اخر
رجلا ان يبيع له عبدا فباعه نسبه ان كان للتجارة لجاز لان التجارة قد يبيعون بالنقد وقد يبيعون
بالنسيئة وان كان للحاجة لم يحسن رجل امر رجلا بان يشري له جارية بالف درهم فاشترى ثانيا ثم ان البائع
وهب للوكيل الالف فللوكيل ان يرجع على الشري وما يخدمه الالف لانه لا يمكن ان يجعل هذا حطا
لانه يفسد العقد فجعل هبه فيرجع خلافه اذا وبت خمسة مائة حصة الرجوع على الامر لانه امكن جعله
خطا فصار كانه اشتراه بخسامة ولو وهب البائع له حسمه او اقامه له الحسم الباقية رجع عليه بالخسامة
الباقية دون خسامة الادنى ولو ان الوكيل اشترى بالف درهم ونقدها وقبض الحاربه ثم ان الامر
اداه خسامة وطلب منه الحاربه جميعها فملك في يد ستم للوكيل الحسم الباقية للمنفقة وبطلت الحسمه لان
ما قبضه قبضه خصم فسلم لم فلا يمكن للطالبة تسليمه الا بطلب الحاربه فقد عجز عن تسليمها رجل امر رجلا
ببيع حاربه فباعها على انها باختيار ثلثة ايام فأت الامران الوكيل في الثلثة ثم البيع لان شرط الخيار
شرط للامر ولو كان الشرط الامور مات ثم البيع كذا هذا ولو ان الوصي باع جارية بستم لم على ان
الوصي باختيار ثلثة ايام فأت البتيم او له رك في الثلثة او مات الوصي فبطل الخيار وتم البيع الاب
اذا باع للصغير ثلثا على ان باختيار ثلثة ايام فادر كل الصبي في الثلثة لا يجوز الا باجازه اب وهذا
الرواية بخلاف المقدمة وعن تم ان الخيار يحول الى الصبي وان اجاز جاز وان بعض بعض رجل دفع
الى رجل مئزر درهم وامره بان يشري بها حنطة فزرعها في وقت لم يخرج زرعه ثلثا ان اشترى ثانيا
او ان الزرع فزرعها في غير اوانه جاز الشراء على الامر ومن الخطأ بالزرع وان اشترى ثانيا في غير
اوانه لزم الشراء الوكيل ومن الخطأ لانه خالف الامر عبدا في رجل فقال كنت عبدا فلان باع
ملك ولم يقبض الثمن ووكلي يقبضه ملك لولا ان يمنع من الخصومة ولو قال انا عبدا فلان ولدت

في ملكه ووكلي في خصوصه فكيف يملك ان يمنع من الخصومة لانه الفصل الاول العبد مقربا ملك
المشترى ولذا لا يملك له المنع وفي الفصل الثاني ينكر العبودية له لا يكون ولاية المنع عن خاصته والله اعلم
باب وكالة السن رجل وكل رجلا بان يزوج امرأته فزوج رجل سوى الوكيل
مخضرة الوكيل ام غيبته وبلغه فاجاز لم يحسن وكذلك العتق والمخلف والكنابة وانما جاز كذلك لان الوكيل بالطلاق
والعتاق الملتزم منه عبارة لانه لا عهد عليه فاذا وكل من يبيع به فقد خالف خلاف البيع والطلاق فان للطلوك
من الوكيل رايه وقد وجد حث عمر بن علي رايه فاجاز رجل مال لاقر اقضت فلانا الف درهم ووكلي
بقبضها منه فقال الوكيل قبضت وقال المستقضى دفعها الى الوكيل فلو كان في القول قول الموكل وعن
له نصف القول قول الوكيل لانه اقرانه امين القول قول الامين رجل وكل رجلا يشري نصف الدار
بالف درهم مئزا غير مقسوم فاشترى ثم قاسم البائع جاز الشراء والقسمة باطله لانه وكيل بالشراء وان
القسمة باطله ولو كان وكيلا بالشراء فيما كان او بوزن فشراه وقسمته جاز لان القسمة في الثاني اقرار
بعين الحق وانه من تمة القبض وفي غير الثاني مبادلة وانه غير مأمور بها رجل دفع الى رجل مئزر درهم
لم يصدق بها فانفق الوكيل ذلك فصدق بغيرها لان ما لا تفاق استهلك فصار دينه ومنه وما
تصدق بها غير مأمور بتصدقها فلا تجزى وان كانت الدراهم سند فاية لم تصدق بها بعد تصديق مثلها
جاز استحسانا لانه لا تفاوت بينهما فصار كانه تصدق بغيرها رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان فلانا
وكلني بعض كل حق له على الناس وان له على هذا الرجل كذا وكذا درهم واقام البينة على الامر من حجا
لا يقبل البينة على المال حتى يثبت وكالة لان البينة انما يسمع عن خصم وما لم يثبت وكالة لا يقبل خصما
وهذا قول له في وقال لا يقبل على الامر من دفعة واحدة فلو ان المطلوب وكل وكيل في خصومة وامر
بان يوكل من يداه اقام البينة انه قد جدد الوكيل عن التوكيل من غير محض من الخصم جاز حجه عندهم
وعند من لا يجوز الا بغيره لان التوكيل اذا كان بمسؤول الخصم لا يمكن عزله بغير حضره الخصم وكذلك اذا
امر بان يوكل من يداه رجل وكل رجلا بشرائه لم يبيعها فاشترى بغيرها واشترى الموكل نصف الباقى
لم يحسن لانه وكيل بشرائه وان اسم للكل دون النصف وكان ان يشري الكل فصار مخالفا لشري النصف
ولو ان الموكل اشترى النصف او اقام اشترى الوكيل النصف الباقى جاز لان شراء الموكل النصف انتهت
وكالة في النصف فبقي وكيله في النصف الباقى حتى لو استحق النصف الذي اشترى الموكل وروى ذلك

يبقى الباقي على ملكه **ج** رجل رجلان يشرى له دارا بالف درهم فاشترى نصف دارين الموكل ومنه
 بحسب ما جاز لان النصف للموكل والاضطر له في شراء النصف الباقي رجل وكل رجلان يشرى له عبد فلان
 بالف درهم فاشترى به فاشترى لا ينفذ شراؤه على الامر لانه قد عبيد فلان وانه كان صحيحا حشدا وفصار
 كانه نفس على شراؤه صحيح اليد **خ** خلاف ما اذا قال اشترى عبدا مطلقا فاشترى عبدا مقطوع اليد حيث
 يجوز لان اسم العبد باطلا فمبني على مقطوع اليد **ج** رجل وكل رجلان يبيع جارية له فبقيها الف درهم فبقيها
 على انه باختيار فزادت قيمتها في من اختيار حتى صارت الف درهم وليس للوكيل ان يبيع هذا البيع
 في قول له من على قبا من قول له ذلك بناء على ان الوكيل يبيع للطلق بملك البيع بما عذر دهان وباني
 ثمن كان والمسئلة مفروقة فلوان الوكيل لم يبيع البيع حتى مضت مدة الخيار وسواء عندم والبيع
 باطل وعند س البيع جاز ولو كان مكان الوكيل ومن فليس ان يبيع البيع في قول له ولو وكل وكيل
 مان يشرى له غلاما بالف درهم سوا ولا يبيع فاشترى على ان الوكيل بالخيار ولم يبيع للدة حتى صارت قيمته
 حسمانه فاجاز البيع فقد على الوكيل دون الامر في قول له لان خيار الشراء يمنع دخول السلمة في ملكه
 وانما يدخل بالاجاز صار كانه وكله بالشرا بالف فاشترى بحسمانه وانه يلزم المأمور كذا هذا الوكيل انما
 اذا جعل الخيار لنفسه ثم مات سوا الوكيل في مدة الخيار مضى العقد على الصحة لان خيار الشراء لا يورث
 عندنا رجل وكل رجلان باعنا في عبده فقال الوكيل اعتقته امس وكذبه للموكل لا يجوز العتق ولو وكل
 بالبيع وقال الوكيل بعت امس وكذبه للموكل فالقول قول الوكيل لانه لو باعه فباعه بالف امس فاجاز
 الوكيل جاز ولو اعنته انسان فاجاز الوكيل لم يجرى وكل وكيل يبيع عبده بالف فباعه بالف كونه حظه
 فالبيع باطل لانه مخالف وان باعه بالف وكثر حظه من طعام بعينه فان شاء الامر ابطل البيع وان شاد
 اجاز فيكون الكثر للوكيل وتعليم حصه قيمة العبد ولو باع بالف ثم زاد كذا بعينه او بغيره منه جاز
 والكثير للامر بغير خيار لان البيع وقع بالف **ج** رجل امر رجلا بان يشرى له ثوبا بعينه وراهم ففعل
 ثم ان الموكل نفى البائع فاعطاه ديناراً بتلك العشرة جاز لان له الصارفة ببدل واجب في فتمت جاز
ج رجل قال لا يخرج عهدي هذا بالنقد وله ان يبيع بالنقد والنسيئة وكذلك لو قال يبيع من فلان فباعه
 من غيره جاز لان قوله بالنقد ومن فلان مشروط منه كما اذا دفع ماله مضاربة وقال اشترى بها التزلف
 ان يشرى بها التزلف واقتضى امر رجل قال لا تزا انت وكيلي باقتضا الدين وكل من است وكل الوكيل وكيل

فلو وكيل

فللو وكيل ان يخرج من الوكالة لانه وكيل الوكيل او قال انت وكيلي اقتضا ديني وكل فلان في ذلك فليس
 للوكيل عزله لانه وكله باسم فصار وكيل الامر بخلاف فصل الاول لانه فوض اليه رجل قال لا تزا وكلي فلانا
 يشرى مني من كل ما بدا لك جاز ولو قال وكل من شئت يشرى مني من كل ما بدا لك لم يجر لان في الامر امر بنوكيل
 رجل معين ففزع الامر في الثاني امر بنوكيل محمول ولم يبيع الامر ولم يبيع التوكيل رجلان لكل واحد
 منهما عبدا فوكل كل واحد منهما رجلا باعنا في عبده وقال الوكيل اعتق احديهما ومات قبل ان يبي
 لا يعتق واحد منهما في القياس لانه امر بعين عبدا معين وانه اعتق عبدا مجهولا وصار مخالفا في
 الاسمان يعتق نصف كل منهما ويصح في نصف قيمته رجل وكل رجلان يبيع عبده بانه دينار
 فباعه بالف درهم واجاز الموكل جاز يبيع لان الاجاز اللاحقة عزله الاذن السابق وعلى هذا الزوج **ج** رجل
 رجل وكل رجلان يشرى له امراته من سيدا فاشترى بها الزوج لم يكن دخل فيها الفسخ النكاح والامر على
 على الزوج سواء علم مولاه او لم يعلم لان النكاح بطل قبل الدخول فاشبه الطلاق قبل الدخول الا ان في الطلاق
 قبل الدخول بنصف المهر نصا لا بعقل معناه فيقصر على موهبه ولا ابتداء ولو باعها المولى من رجل
 ثم اشترى بها الزوج من المشتري فعلى الزوج نصف المهر للبائع وان اشترى الوكيل من المولى الزوج ولم يعرف
 انه وكيله الا بقول الوكيل لا يصدق في ذلك وعليه البيه رجل اراد الخروج الى سفر وخاصته امراته
 فوكل وكيله وقال له ان لم ارجع الى وقت كذا فطلوها فكتب الى الوكيل بعد الخروج اني غيرتك عن الوكالة
 قال يصير شغول وقال محمد بن سلمة لا ينزعزل رجل وكل رجلان يبيع شي معين وقال كل من غيرتكم
 عن الوكالة فانت وكيلي ثم اراد عزله اختلفوا فيه والصحيح انه كان للوكيل حق متعلق به بان امر
 يبيعه واستيفاء دينه من ثمنه الا يملك عزله وسباني هذه المسئلة في وكالة الساس **باب**
وكالة واو رجل قال لا تزا انت وكيلي فهو وكيله في الحفظ لانه لعني ولو قال انت وكيلي في كل شيء
 فهو وكيله في البياعات والمعاوضات والديارات والعتاق وعن له انه يكون وكيله في المعاوضات
 دون العتاق والديارات وكل رجلا لخصومة كل احد فاحضر رجلا اقربا بالوكالة وقال الوكيل انا اقيم البيعة
 على الوكالة قبل القاضي بينه فكون وكيله في حقه وحق غيره ولو وكل رجلا يبيع شاة بعينه وذلك
 الشئ مما له حمل ومونه فهو على البلد الذي فيه الوكيل وللوكيل حتى انه لو خرج الوكيل واخرجه من شئ
 وضاع او سرق ضمن وفيما لا حمل ولا مونة لا يضمن ولو وكله بقبض دين له على رجل فقبضه فهو اماته عند

ان ما فيه لم يضمن وان اودعه ضمن وان حلفه في اهله وعياله او امراته او خادمه لم يضمن
وان ادعى رجل ان فلان وكله بقبضه مدينه الذي على فلان فلم يقبل فلان ودفعه على وجه الاكثار
ثم ادعى ان يسترد ليس له ذلك لانه انما دفعه على وجه الفساد وكل رجل يبيع عبدا بفاعه
ثم استقاله المشتري فاقالة فان العبد يلزم الوكيل فكيف يضمن عليه للوكيل لان ما يبيع انتهت الوكالة
والاقالة بمنى لبيع جديد بينهما امرأه وكلت رجلا بنى وبجها ثم ارتدت لا ينفصل الوكيل وكان
الوكيل رجلا ينفصل لانه لا فائدة في بقاء الوكالة لانه لا يترك بل تقتل بخلاف المردع وانما لا يقتل
الوكيل اذا اختلط عقله لكنه يعقل الشراء والقبض فهو على مكانته ولو اختلط عقله بشرب الخمر لم يحز
لانه بمنى للقبض رجل دفع الى رجل دراهم بقبضها عنده من فلان ثم ان الطالب ارتد عن الاصل
فقبض الوكيل في حال ردته وحالت الطالب على ردته ان علم من الغنم ان دفعه اليه لا يجوز ضمن ما دفع
للموكل وان لم يعلم به لم يضمن ويصير حله عذرا لان هذا من الامور المشبهة على كثير من الفقهاء
وكيف على العامة رجل وكل رجلا بقبضه ودفعه له وجعل له على ذلك لهما متى جاز وان وكله بقبضه
وبينه وجعل له على ذلك لم يحز الا ان يوفت وقتا معلوما امة تحت زوج اعتقت ان علمت به
فلها الخيار ما دامت مجلسها لا يبطل خيارها وان علمت بالعقوبة ولم يعلم ان لها الخيار لم يبطل خيارها
لتيامها عن المجلس لان الجهل في الاما غالب فيعذر بالجهل القاتل عدا اذا اعفاه بعض ورثته للقبض
وقته الباقون ان قتلوه مع علمهم ان عقوبة البعض سيفقد القصاص قتلوا فصاصا وان لم يعلموا ذلك
لم يقتلوا وان علموا بالقول لان هذا من الامور المشبهة على الناس رجل وكل رجلا ببيع ثوبه فباعه
من له على الوكيل دين جاز ولصاحب الدين ان يجعل قصاصا بدنه لان الوكيل اذا ابرأ المشتري
عن الثمن جاز عند حرم ويضمن للوكيل ذلك كذا هذا ولو كان للمشتري على الموكل دين لم يمكن ان يجعل
قصاصا بدنه لانه ليس للموكل حق مطالبته بالثمن رجل قال لا اخذ زكوة مالي على الذي لي على فلان
وله عليه دراهم فقبض الامور الدنانير مكان الدراهم لم يحز ولو قال وجبت لك الدراهم التي على فلان فقبضها
فقبض مكانها فانبرج جاز لان الصرف فانبرج بالدراهم التي له عليه جائز اما صرف الزكوة بها فلا لانه لم يتم
الا بالملك والتكليف لا يتم الا بالقبض فلا يصير ملكا له بدونه **وكالة فساد**
رجل وكل رجلا ببيع صنبا بفاعه وكان فيها قطعة ارض موقوفة دارا للمشتري ان يرجع به على الوكيل

وله ذلك

وله ذلك ان اقره وليس له ان يرجع به على الموكل اذا انكر للوكيل ولو رده عليه بيته او اياه بين له ان يرجع
بمنى له ما لو باع عبدا وفيه مديون رجل جاد الى ثوبه وقال فلانا امرني بقبض ماله عليك من الدين فقال
صدق ليس له ان يمنع عن الاداء لان قوله صدقت يصرف الى الدين الذي عليه رجل قال لا اقر ان فلانا
يقول لك انك اديت ثوب كذا وبين ثمنه فافترس ولم يبين ثمنه ثم لقي المرسل وقال ما وصل اليك الى الرسول
يقول او صليت اليه ان قال قبض الرسول ولم يوصل الى بلزمت قيمة الثوب ومن ثمنه وان انكر قبض الرسول
لا شيء عليه ولا على الرسول لان الوجه الاول ان رسولك قبضه وقبض رسولك قبضه ولو قبضه بنفسه
وهلكت عليه قيمته وكذا اذا قبض وكيله وانما لم يجب الثمن لانه يبينه حتى يتحقق بينهما البيع المتعاطي
وفي الوجه الثاني انكر القبض والوصول اليه اصلا فكان القول قوله في نفى وجوب ضمانه عليه لان انكار القبض
انكار وجوب ضمان **باب وكالة السب** رجل قال لامرأته وكيل مني
مى حواشى كن ففالت اكو وكيل نوم خوشين را دست ياز داشتيم بسم طلاق وانكر الزوج فيه الطلاق
ان لم يكن سبق في كلامه ذكر الطلاق لا يكون هذا جوابا له فالقول قول الزوج ويصح ما يصدقه وان كان سبق في ذكر
لم يقع اكثر من واحدة رجعية ان كان مدخولا بها رجل دفع الى رجل دراهم وقال اشترى بها ثوبا لم يحز
الوكالة لانه لو كبل بشر او شئ مجهول جهالة متفاحشه ولو قال اشترى بها شاة على ما ترى وحيثما جازت
الوكالة لانه يصير معلوما باختيار رجل دفع الى رجل دراهم وقال اشترى بقبضه لحا وبضمنه خيرا فاشترى
بضمنه لحا وبضمنه فلوسا فاشترى بالفلوس خيرا فالحق للمشتري ويضمن نصف الدرهم والسبيل
ان يشترى بقبضه خيرا وبضمنه لحا ويجمع بينهما ويسلم الدرهم اليها فلا يصير خيرا للامور رجل قال لرجل
ما صنعت في عبيدي فهو جاز فاعنتهم فلم يجز ومن احوار سلطان اكره الرجل على ان يوكل فلان
لنظلمت امرأته فقال مخافة الضرب انت وكيلي ولم يزده عليه فطلق الوكيل امرأته فقال الزوج
لم اود به التوكيل بل الطلاق بطلاق امرأته لانه دفع الكلام جوابا للخطاب فيضمن اعاقه ذلك ولو قال
ذلك من غير اكره والمسئلة خالها لانه لم يخبره مخبر الجواب رجل قال اشترى عبدا فلان ببيعك هذا
ففعله الامور فالعبد للامور وعليه قيمة عبد لا محذور لانه اشترى له عبدا فلان بغيره وانما يحضر الكلام
ومطوله ملك عبدك متى يملك قيمته واشترى لي عبدا فلان بعدي هذا ولو صح بذلك كان جائزا وكذا
هذا ونظيره اعنت عبدك عنى على الف درهم او زوج فلانة لي بعدي هذا فافعلوا العبد هو او يرجع عليه ثمنه
كذا هذا

مرقب دفع درهم الى رجل ومال ادفعها الى اخي وابني ثم مات المرقب فذهب الرجل ليدفعها الى اخيه ابنه
فظهر الغرماء وعدا علم الورثة فان قال له مطلقا ادفعها الى اخي وابني ولم يقل بعد موتي او لم
دفعها الى الغرماء لان هذا مال الميت ومن حق به من الورثة رجل دفع الى رجل جارية وامره بان يسويها
وعرضها على جماعة فويريد ان ينزها لنفسه فالسبيل ان يسويها من واحد منهم ويسلمها اليه ثم ينزها
نفسه لان الوكيل بالبيع لا يملك الشرا لنفسه لانه يصير مطالبا ومطلوبا وانه لا يجوز رجل قال لرجل انت
وكيلي فعالت طلقت امرأتك ثلثا يسلم الرجل انه اراد به الطلاق ام لا فان قال اردت به الوكالة بالطلاق
قبل لم اردت وان قال ثلثا وقعت ثلثا رجل قال وكل رجلا بان ينزى له ثلثا لم يحج حتى يبين
الثنان لان بين ثلثين تفاوت فاحش ولها له الفاحشة يمنع صحة الوكالة وكل رجلا بان ينزى له
عبد فلان بالغ درهم وجاء الى البائع فقال له بع عبدك هذا من فلان يعني به الموكل بانف درهم قال
بعث وقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل لانه امر بشرا عبد يكون العبد على الوكيل وهو اشترى عبدا
يكون العبد على الموكل فصار مخالفا رجل دخل رجلا في شيء من الاشياء وقال كل ما اخرجتك من الوكالة
انت وكيله وله ان يخرج من الوكالة محضر منه ما خلا الطلاق والعناق وما خلا وكيله سوال الخصم لان
الطلاق والعناق يصح تعليقهما بالاختيار والشروط فصار ذلك بمنزلة الثمن فلا رجوع له في الثمن وكذلك
اذا كان سوال الخصم لانه تعلق به حتى الغي ولا يمكن ابطاله الا برضاه وامان غيرهما وله ان يعي له لان
المال ماله وله ان يعزله من التصرف في ماله ولو قال انت وكيلي وليس هذا بشي مالم يكن في كذا فقال
قبل هذا مو وكيله في الخط وقوله ليس هذا بشي اراد به في الوكالة حتى لا يكون وكيله في التصرف مالم يقويه
بشيء وقوله ما حكمت فهو جابر فليس هذا بنوكيل امرأة لا يخرج من البيت وكلت وكيله بالخصومة فتوجهت
اليهين عليها ان كانت ممن لا يعرف بالخروج من بيتها او مخالطة الرجال في قضاء الحوائج يبعث الحاكم اليها
ثلثة من العدول يستخلصونها اصدى وشهد الاخوان على غيرها وتكولها رجل وكل رجلا ان ينزى له كذا
من طعام بانه درهم ثم ان الوكيل زاد البائع خمسين درهما على الزيد البائع كذا الف والكر الاول للامر
والثاني للوكيل ويضمن المأمور الامر خمسين درهما لان الكرين جميعا عاية وخمسين مضافا كذا
خمس وسبعين وقد ادى الوكيل مال الامر خمسين وعشرين درهما ويضمن الوكيل بعض الدين اذا قال
قبضت ودعيت البك كان القول قوله لانه امين اخبر عن اداء الامانة والوكيل بالاستقرار اذا

وقعت الخصومة

اذا وقعت الخصومة بينه وبين الموكل قال القول قول الموكل لان الوكيل به يدان بعينه مثل ما قبض
من الغرض ولو وكل رجلا قبض كل جن بدت له والخصومة فهو جابر ويظل فيه الدون والعارية
والوديع كل جن ومملكه للوكل اما النفع فانما من الخوف التي يملك رجل وكل رجلا بان يزوجه فلانة
فذهب الوكيل يريد ان يزوجه لنفسه ففعل ووطئها ومضى على ذلك زمان فولدت اولاد ثم طلقها
وانقضت عدتها ثم زوجه من الموكل جاز العقد لان وكالته باقية **كتاب الكفالة**
باب كفالة النون رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يسلمه اليه يوم كذا فانه عليه
فتوار للكفول لم يضع الكفيل الامر الى القاضي ينصب عنه وكيله او يسلمه اليه وكيله فيبداء وقد مر في
من مثل هذا وكذلك من باع شيا على ان يشتري بالخيار فتوار البائع دفع المشتري الامر الى الحاكم فيضرب
عنه وكيله قال الفقه هذه القول خلاف قول اصحابنا من الروايات الظاهرة والمناوذة في بعض
الروايات عن ابي يوسف فان فعل القاضي ذلك ان علم ان الخصم متعنه فحسن رجل كفل عن رجل بيز
على ان فلانا يكفل عنه بكذا من المال لم يكفل فلان لزمه الكفالة ولا جبار في ترك الكفالة لانها
لا يتعلق بالشروط وحكي عن بعضهم انه مكتوب على باب من ابواب الحرم ان الكفالة اولها طمانة واولها
ندامة وثانها غرامة ومن لم يصدق فيجب حتى يعرف البلاحة والسلامة رجل قال لا امرانا من
بمعرفة فلان وليس هذا الكفالة وعن ابي يوسف في رواية غير مشهورة ان هذا على معاملة الناس
رجل اخذ السلطان والزمه غرضا فكفل به رجلا ان كان السلطان باع خاتم من الكفيل باني درهم
مقدار الغرم فان وقع شري الخاتم مكرها فليس للسلطان ان ياخذ عنه شيا لان بيع الكفوف فاسد
وان وقع بغير كراه ان كان الخاتم فضمنه فالبائع فاسد لان الاقراران وجد من غير قبض وان كان فسخ الخاتم
من غيب وتوقفا قبل القبض وان كان في غيبه ضرر فسد البيع في الظاهر ان لم يكن في غيبه ضرر فسد
البيع في الحلقه جاز في حصة النص لان في ذلك القدر ليس بصرف ولا شرط تقاض في المجلس فم
رجل كفل بنفس رجل الى ثلثة ايام ومضى للثلاثة لا يبرأ الكفيل وسوى كفالته حتى يسلم اليه او يبرأ
لان ذكر الثلثة لبيان الاجل لتأخير المطالبة نظير رجل باع عبدا بثلثة ايام لا يلزم
الثنان الا بعد الثلثة لان ذكر الثلثة لتأجيل كذا في هذا رجل امر رجلا لكفل عنه بالغ درهم فكفل بالوهم
ثم ان المطلوب دفع الالف الى الكفيل ولم يدفعها الكفيل الى الطالب اذ لا المطلوب ان يسير دما من الكفيل

ان او اخطى وجه القضاء لم يكن له ذلك لانه يجب للكفيل عليه بعقد الكفالة ان ادى على وجه الرسالة
له ان يسد لانه امين في الاداء ولو ان للطلب دفع المال الى الكفيل ثم ابراه الطالب الكفيل كالكفالة
وللطالب ان يرجع على المطلب والمطلوب ان يرجع على الكفيل بغيره عن الطالب ويرد اخذ عليه
قضاء رجل قال لا اؤداه مع ان فلان كل يوم درهمها وانا صانع لكن ما تدعه اليه فاجمع عليه مال كثير
فقال الامر لم ارض هذا كله لزمه لكل المال لانه امر بدفع المال فصار الغايض كالوكيل للامر بالتعذر
فانضم هذا رجل قال لا اؤداه ما بيعت فلانا فهو على قايامه به لزمه فكل كذا هذا وادعاه
باب كفالة العين رجل زوج ابنته فضمن الهرة عنه على انه ان مات ابنته او ولى
ابنته قبل ان يبنى بها فهو يرضى عن الصنان والذم والشروط باطل رجل اشترى ثوبا بغير
درهم من غير خيار فضمن انسان للبايع الثوب ضمانه باطل ولو كان في البيع خيار لزمه ايام ضمانه
جائز لان للبايع في الثوب حق خلاف فصل الاول رجل كفيل عن رجل بمال بامر او بنفسه اراه
لخصم ان يخرج عن البلد ان كان ضامنه الى اجل فليس للكفيل ان ياخذ من ذلك وان لم يكن الى اجل فلم
ان ياخذ حتى خاصمه ويطالبه اياه او للمالك في كفالة المال او بآبواه في كفالة النفس بتسليم النفس
رجل كفيل عن رجل بنفسه فطلب لآبواه الكفيل ولو كفله بنفسه ومعنى السجن بآبواه وان اخطى
عن الحبس ثم حبس ثانيا فدفع اليه ان حبس ثانيا في امور التجارة صح الدفع لانه من حبس الاول ولم
كان الحبس في امور السلطان لا يبرأ رجل قال فلان على الف درهم الى سنة فقال فلان من
حالة وقال المقر من كفالة على ان قاله موصولا بان قال له على الف درهم الى سنة من كفالة
فهو كما قال وان لم يقبل لم يصدق وتلزمه حاله الا ان يصدق الطالب امرأة قالت لزوجها وموت
ان مت من موتك هذا فمهرى عليك صدقة او انت في حل من مهرى مات الزوج من فلكل وهذا
يقول باطل والله لا نؤم لان هذه مخاطرة وعلى هذا اذا كان لرجل على رجل دين وقال الطالب ان
لم تقض مالي عليك حتى يموت فانت في حل وهذا باطل وله ان اقامت انا انت في حل وهذا جائز
وانه وصيه رجل قال لا اؤداه فلان على نفسه الى شهر لا سبيل له عليه ما لم يمض الشهر وان قال
او امضت الشهر وانا بدي منه لم يلزمه شيء لانه لم يقض شيئا رجل قال اشهدوا اني هفت لهذا بالف
درهم التي له على فلان ثم ان المدعى عليه اصرح ان البينة انه قد كان قضاها ان اقامها انه قد كان

قضاها

قضاها ان اقامها انه قد كان قضاها بعد الكفالة بدي الكفيل والاصل جميعا وان اقامها انه قد كان قضاها
بجمل الكفالة فلا يبرأ الكفيل ويؤخذ باقراره ولو حبس الطالب للمطلوب ثم اخذ الكفيل وقال لا اؤداه في دفع
اليهم اليه ومعنى الحبس بدي لانه سلم اليه عطايا وموت في حبه لوقال للمطلوب في الحبس لم يفسد البذل
عن فلان جاز وبدي الكفيل رجل قال لا اؤداه فقلت لك نفس فلان فان لم اؤداه فقلت لك نفس فلان فقلت لك نفس
على فندجها بدي ولو اوفاه به غدا لا يلزمه شيء ومعنى مسابله الاصل **باب كفالة الواو**
رجل جاء بكتاب سفحة الى رجل آخر فقرأه ثم قال كتبها لك عندي او قال انتمها لك عندي وهذا البين
كلاف اذا مال انتمها لك او كسها لك على لان كلمة عندي لا يبنى عن الضمان كلاف كلمة على لانها للوجوب
رجل اقرض رجلا على ان يكتب له بها الى بلد كذا لا يجوز وان اقرضه بغير شرط ثم كتب بها له الى ذلك البلد
جائز وكذلك لو قال اكتب الى سفحة الى موضع كذا على ان تعطيك ههنا فلا خير فيه للمطلوب حبس
في دين فالكفيل مواضيه لانه يقدر على لزومه وكذا لو اقرضه حبس في غير دين لان العن يجمعها رجل كفيل
بنفس رجل محبوس فلم يقدر ان يسلمه الى الكفول به لا يحبس الكفيل لانه عجز عن تسليمه ولو كفله بغيره ومطلوب
ثم حبس حبس الكفيل حتى يسلمه لانه حال ما كفله بنفسه كان قادرا على تسليمه رجل كفيل بنفس رجل وللکفول
بنفسه محبوس ينبغي الغاخي ان يخرج حتى يسلمه الكفيل الى الكفول له ثم يعيده الى الحبس المكاتب لا يحبس في
مولاه في الكفالة لان الحبس لا يستيفه المال وان لا يعيد الا ان له ان يعينه فخرج وفيما سواه في
الكتابة يحبس في رواية دون رواية رجل احال الطالب بدينه على رجل فقبل منه الحوالة ثم ان الطالب
احاله على رجل احاله على رجل له عليه دين وقبل ذلك الرجل انتقلت الحوالة الاولى بالثانية والثانية
للتالث عليه سبيل والثاني ان يطالبه بدينه على منقضى الحوالة رجل استاجر دارا كل شهر درهم ولم يسم
جمله الشهر وقرره كونا في كتاب الاجارة لان الاجارة تنعقد على شهر واحد وان سكن من الشهر الثاني يوما
لزمه اجرة الشهر الثاني وعلى هذا سائر الشهور ولو اؤداه بالاجرة كفلا لزم الكفيل ما يلزم المستاجر وان
مات الكفيل ثم سكن المستاجر بعد ذلك شهرا فالزم للمستاجر لزم في تركه الكفيل لان الكفالة لا تبطل
بالموت كما تبطل كفالة الدرك بخلاف كفالة النفس حيث تبطل بالموت وكذلك لو ان رجلا قال لغيري
ما اقر لك به فلان فهو على ثم مات الكفيل ثم اقر له به فلان لزم في تركه الكفيل وكذلك ضمان الدرك
مكاتب قتل رجلا عدا افساحه على عبده فقتل بغير كفيل فمات العبد قبل الدفع فلو ان الدم ان يضمن الكفيل
قيمة العبد

لان الكمال بنفس العبد كماله بتسليم نفسه ان قدروا بتسليم قننه ان عجز ولو صاع من الدم على مال رجل
وكفل به مكاتب ثم عجز وروى في الفرق فليس للطالب ان يخذ المكاتب في الا ان الضمان الى الان على المكاتب
وبعد عجزه لو وجب لوجب على الولي وانه لا يجوز ولو اقضى رجل فوضا على ان تكفل به طلاق جاز حاضرا
كان او غائبا ضمن او لم يضمن ولو باع على ان يعطيه كفيلا لم يجب الا ان يكون الكفيل حاضرا ولو عجز للكفيل بالابوة
وليس للكفيل ان يخذ المستاجر المأجور حتى يوردها لكنه ان لازم الطالب فله ان يلزمه المستاجر فانه الواء
مستد يرجع عليه رجلان في سفينة معهما متاع كثير ففقدت السفينة فانتهت الى موضع قديم الماد فقال احدهما
لصاحبه اطرح متاعك في الماء على ان يكون متاعى بيني وبينك نصفين فهو فاسد ويضمن لصاحبه نصف
قيمة متاعه باقراره **باب كفاية القاد** رجل باع من رجل كروارا وضمن المشتري قبل
ثم ان صاحب الخانوت استولى على الكروار فغوى امر القاض فاداه المشتري الرجوع على الكفيل بالدرل ان كان
الكروار مبنيا فالقول في ذلك قول صاحب الخانوت مثل البناء وان لم يكن مبنيا لا يكون القول بميت قوله
مثل بناء العلو على السفل لان في الوجه الاول له ان يرجع وفي الوجه الثاني ليس له ان يرجع مالم يمتحن عليه
لانه لا قول لصاحب الخانوت في ذلك والكفيل بالدرل كفيلا بالتمن اذا استحق عليه البيع رجل المتاجر رجلا
في هدم جدار مشترك فادركه شرط ان يمنع عنه الضرر وينصب خشبات ولم يفعل حتى اندم منزل كان
لم يضمن لانه فعل ذلك ما دون مال له ولم يصير متعديا في السب ولا يجب عليه حطه او التبرك **باب**
كفاية البين رجل قال يا عبا بنهم ارجع متعديا اذ فلان آيد برثن لاشي عليه بهذا اذ الفل رجل عوفه
رجل فقال معرفه فلان على يلزمه ان يدل عليه وهذا خلاف رواية كتاب الكفاية **كتاب الصلح**
باب صلح النون رجل قضى رجلا دراهم زيدا وقال له اغفرها فان راحت الا فوهما
على فقبلها على هذا الشرط ثم ينفق الغياض ان لا يوردها لانه استوفى حقه وفي الاستحسان له رد ما خلاه
اذا باع جارية فوجد المشتري بها عيبا بعد القبض فاداه رجلا فقال البائع اعرضها علي البيع فان غفرت
وللا فوهما على فغفرها لم يرج فليس له ان يوردها لان العرض على البيع رضى به ولانه ولو اشترى ثوبا ولم
يرج فلما راه وجد صغيرا اراه رجلا فقال له البائع اعرضه على الخياط وان كانا والافوه على فغفر
على الخياط فقال هو صغير لا ياتي منه قميص فلم ان يرجع ولا يشبه رونه الخياط العرض على البيع وكذلك
لحق والفتنة ولو ان رجلا اقضى من رجل دراهم فافتقها ثم ردت عليها الزيادة فان علمها حين افتقها

امدنا البوازي في قوله ولو انما
تقدم مرادنا بان يفتقها

ليس له ان يوردها لان ذلك رضى بالعيب وان لم يعلم حين افتق له ان يوردها ولو ان رجلا استقضى من رجل
دراهم جارية بخارائه ثم لقيه في بلد ليس فيه دراهم جارية وطالبه بها وانه يوردها قدر ما يذهب الخار
وعجز ينفقها ويستوفى منه بكفيل رجل اقضى رجلا حنطة غفيرة فقبضها المستقضى واستهلكها ثم ففاه
كروا جديا ان قضاه بدعوى الطالب انه كرجيد ومدة المطلوب ثم قضاه فاعلى انها كانت غفيرة له ان يورده
كرجيد ويعطيه كرجل كرجل لانه اقضى حقه كان في العقبة وقد استوفى زبانه على حقه وان قضاه من عند
دعوى الجورح ليس له ان يرجع لانه تبرع بالزيادة رجل له على رجل الف درهم فانكر المطلوب فصالح الطالب
على مائة درهم وقال صاحب كل على مائة درهم من الف التي عليك وابرايك عن البقية او لم يقبل ذلك حاز
ومذا هو المطلوب في الظاهر ولم يبرأ فيما بينه وبين الله لانه صالح على النكار وقد اختلفوا في احوال العلماء
والمستلمة في البسوط وكذلك لو اخذ الطالب الف درهم ثم انكر وصالح المطلوب على مائة درهم حاز الصلح في
الحكم ولا يجزى له ما اخذ بينه وبين ربه رجل له على رجل الف درهم فخرجه الى السفر فاخذ من اللصوص ما عطل
للمطلوب ما عليه الطالب لا يوردها وان كان اللصوص استولوا عليه فله ان يمنع عن القول لان للار
حصار في ايدى اللصوص فضا ركن كفل برجل بنفس رجل ثم سلمه اليه في اللغاة لا يكون هذا اسلم لانه
سلمه في موضع لا يقدر على استيفاء حقه منه كذا هذا رجل اشترى من رجل ابرسم يوزنه ووزنه فضمن
ثم جاء بعدد من وقال وجدته ناقضا ان كان النقصان بحد من الواجب ليس له ان يرجع بنى وكذلك اذا كان
النقصان يدخل بين وزنين وان كان نقصانا في الاصل ان سب من الاقرار انه استوفى حقه ليس
ان يرجع وان لم يبرأ منه هذا الاقرار له ان يمنع من الثمن حصته النقصان ان لم يتقدم وان تقدم عليه
بهذا القدر لانه لم يسلم له من المبيع ما يقابل رجل له على الف عشرة افقر حنطة فطالبه بها فقال المطلوب
ليست لي حنطة فبيع التي لك على مائة فقال الطالب بعت ما كان لي عندك من الحنطة بعشرين درهما
فقال المطلوب اشترت وهذا بيع فاسد والحيلة فيه ان يشترى منه ثوبا بتلك الحنطة ويقض الثوب
ثم يبيعه منه بعشرين درهما او يبيع منه ثوبا ثم يبيعه من الطريق حاز الا ان يبيع المتاع جاز
وليس للمشتري ان يمتد في هذا الطريق الا ان يشترى او البائع الذي له الطريق رجلا ان يبيع المتاع على امر
فاداه احدنا ان يضمن نصيبه على وجه لا يشاركه شرطه فيه والحيلة في ذلك ان يبيع من المطلوب كفا من
نصيبه بمائة درهم ويسلمه اليه ثم يبيع من حصته من الدين ثم يطالبه بغير الزبيب فحشد لا يشاركه شرطه
في القبول

لعمري

لان القبض من الزبيب ولم يكن له شريك في التلبيف اذا جعل رجلا وفي عهد بعد موته ثم مات بحسب
 على الناس ان يعلموا بانهم لان الثاني صار خليفته فان الصدوق استخلف الغاروق في عهد في حياته وبكلم
 الناس فيه وقالوا فولي علسا رجلا مضيا غليظا فاس هول لربك اذ القيت فقال تخوفوني بهذا القول
 وليت عليهم افضل خلق فثبت بهذا ان هذه التولية جارية وكذا الوصي ان يوصي الى غيره بعد موته ورجل
 وظل ارض قوم فجمع الشوك والبشرق من ان جرى في ذلك الاصطلاح والافق وارجوا ان لا يكون به باس
 وكذلك الخشيش على هذا ولو جعلها ليلفظ السناد ان يركها صاحبها جاز لان تركها اياهم لانه وان
 كانت الاذن للناس هل يجوز للولي تركها ان كان حال لو استاجر اجيرا ليلفظ بالبيع بالجرم فنفسر
 عن الاجرة شي منقوع لم يتركها وان كان لا يفضل او يفضل شي لاقمة له جاز وجاز لاخر ان يلقها
 رجل غرس شجرة الغرض في الطريق ان كان لا يجرى الطريق طاب للغارس فزاد وورقه وان كان
 كان الشجرة للسجدة باس باكل ثمرته لانه لو لم يملك لصانع ولا يجوز اخذ ورقه رجل له على رجل من خارج الطريق
 محظية والفا في بيت الطالب فقال الطالب كلما حتى انظركم من نكاحها ولم يحسن بينهما معاولة قبل الكبر
 والبعث على من معلوم هذا لا يكون بيعا رجل اشترى حطة في سكة غير نافذة فاراد ان يجعلها طريقا
 حاجته ويغير سكة نافذة رفعا الامر الى الحاكم لينظر هل فيه ضرر ولا وان كان فيه ضرر منع عن ذلك
 والا فلا رجل اراد ان يتخذ في ارضه بستانا ليس جارة ان يمنع عن ذلك اذا كانت الاذن مملوكة
 لا يتعدى ضرر الما الى جداره وان كانت روضة تتعدى الضرر الى جداره له ان يمنع وضرر الضرر عن
 نفسه ولا يعفى للغرب والبعث جدار بين جدارين ليس لاهدما ان يزيد عليه حلا بغير اذن صاحب
 لان الحائط مشترك بينهما حائط بين رجلين وفي وجهه منه طاق اراد ان يجعل خوار اسال بضع فيه
 الاواني والامتع فان كان الطاق منقوعا من الاساس ليس له ان يحد ذلك بغير اذن صاحب
 وان كان فرضه في اصل الحائط ترك ذلك حتى يبنى الحائط فان كان الذي سوف جانبه بقران ذلك مشترك
 بينهما ليس له ذلك ايضا لان التصرف في المحل المشترك لا يجوز لاهدما الا باذن شريكه وان كان يعنى
 انه ملكه خاصة كان له ان يتصرف فيه ما شاء حائط بين رجلين ان هدم ولا هدم بنات فطلب
 من جارة ان يبنى فانما لا يجزى وقد مر هذا قال الفقهاء لا بد من بني يكون سيق بينهما وانما قال ذلك لانه
 في زمانهم لان زمانهم كان زمان صلاح واماني زماننا فلا لان الناس قد فسدوا فلا بد من سيق بينهما

وبه نأخذ

وبه نأخذ حائط بين رجلين لما عليه حوله وحوله اهدما اسفل فاراد ان يبنها بازا حوله صاحبها
 له ذلك لان الحائط بينهما والشركة يقتضي التسوية ولو اراد ان يبن حوله اعلى من حوله صاحبها ان
 كان الحائط من الاسفل الى الاعلى مشترك بينهما فلم ذلك ان كان لا يجرى صاحبها وان كان يجرى فليس
 ذلك رجل له على رجل من الدين والديون بحسب فئات الطالب فالاجرة في الاخر لان الدين ماله ولو ان الطريق
 قضا ورثته يرى من الدين ولم ينجوا من خصومته للبيت بسبب ظله اياه بالمطل والحجود منع
 الاصول الى الموت جدار بين رجلين حوها فاراد اهدما ان يهدم ليصلح في الاخر فلم ان يجزى
 ويقول له ارفع حوله فاعمره ويشهد على ذلك لاني ارفع في وقت كذا فان فعل فيها ونعمت ولزم فهد
 فلم ان يرفع الحداد وان سقطت حوله ولا ضمان عليه جدار بين شريكين ولا هدم عليه حوله وليس الاخر
 عليه حوله فاراد ان يبن حوله فلم ذلك ان كان الحائط مشترك كما لو كان جدارا اهدما اكثر
 فلاحق ان يزيد في بزرعه ان كان يملكه وكونه قديما او حديثا ليس شي ولو كان لهما عليه جدار فاراد
 اهدما ان يحوله عن موضع ان كان التحول من جانب اليمين الى اليسار او من اليسار الى اليمين فليس ذلك
 وان كان غاليا فسفله فلا باس به لان الحائط مشترك لا يجزى راسه فكان هذا اقل ضرر جدار
 بين شريكين اهدم واحد الجارين غايب فبنى الخاخر في ملكه جدار من خشب وبقي موضع الحائط
 حاله ثم قدم الغائب اراد ان يبنه فان بناء مملوكة جدار صاحبها ويجعل الاس في ملكه ليس
 ذلك لان الاس مشترك بينهما وان بناء في نصف الاساس الذي يلي جانبه وترك النصف الذي يلي
 جدار صاحبها فلم ذلك لانه بني في ملكه حائط بين رجلين اهدم جانب منه فطهرانه وطاقتين
 مثلا صفيق فاراد اهدما ان يرفع جداره ويقول يكفيني جدار واحد سيق بينهما وقال الاخر اذا
 سعى طاق واحد فبنه اهدم ان سبق الاقرا ومنهما ان الحائط بينهما قبل ان يطهرانه وطاقتين فكلما
 مشترك بينهما وليس لاهدما ان يحد شيئا بغير اذن شريكه ان اقر ان كل حائط من مائليهم هو
 لصاحبه فلم ذلك لانه موقوف في ملكه حائط بين رجلين ولا هدم عليه حوله قال الى اهدما فاجزى
 فاشهد عليه فلم يرفع حتى اهدم وكانا مقربين بان الحائط بينهما وما اشد على شريكه ضمن نصفه ان
 الحائط بينهما فلو اصاب اهدما بامر الحاكم فلم ان يرجع عليه بنصفه انفق والافق
 متبرع الا اذا اراد ان يحل عليه فلم ان يمنع حتى يعطى ما يخصه من النفع او يعطى نصف القمة

اذا بناء بطين اخشب من عند نفسه اما لو بناء منقش الاول له ان يمنع من الحمل عليه حتى يعطيه فته
نصف ما اتفق بيت لرجل وحابط مشترك بينهما وبين جاره ارض صاحب البيت ان يبنى فوق بيته عرفة
ليس لشريكه ان يمنع اذ لم يكن معتمدا على الحائط ولا يصنع عليه خشب ويغفل فلكل من رغبه ولان لم ينفرد
في ملكه فحائط بين دارين لا يصحما عليه جرح واحد ولا يفر عليه عشرة جذوع فلصاحب البيت الواحد
موضع جذعه والحائط لاؤ لان هذا اكثر استعمالا وهذا السخان رفاق غير نافذ اراه واحد من اهل
ان يحل طينا في الطريق ان ترك من الطريق مقدار عمر للناس ورفع شرا ويغفل ذلك لا اجاس في
لم يمنع عن ذلك وكذلك لو اراه ان يبنى فيه اربا او كانا او خوف ذلك لما ذكرنا رجل له حائط وحمام
في دار رجل فاراد صاحبه ان يطير حائطه ولا يهدمها له ذلك الا بدول وارحان وجان يمنع عن
الدخول او اندم حائطه ووقع طين في داره ان يدخل داره وسل الطين يمنع الجار اوله
مجراما في داره فاد كسم او اصلاحه فلا يمكن ذلك الا بدول وارحان ومويعه عن ذلك فيقال له
اما ان يترك حتى يدخل ويصل ملكه او يصلح انت عاكس وهذا احد الفقيه ابو الليث ونظير ما في حوض
في كرم اسان فاحتاج اليه رجل وصاحب الكرم يمنع عن الدخول يقال له اما ان يخرج الماء اليه او ياد
له في الدخول ليعرف لا ومنه حائط مشترك بين رجلين ونصيب احدهما ارفع فهدم الحائط فانفقا على
ان يصلحاه فطالب البناء الى موضع السقف هذا ابا ان يبنى بعد ذلك فلا يجبر عليه لان ما زاد ليس عليه
حمله حائط بين رجلين ولا احدهما عليه جذوع فاراد الا ان يرفع عليه جذوعا فتمت صاحبه والحائط
لا يجمل ذلك فان كانا متعدين بان الحائط بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فارفع من جذوعك قدوما
يساوي به صاحبك وان شئت وحط قدوما يمكن لشريكه ان يحمل عليه لان البناء بينهما واحدهما عليه حمله
دون الاخر لانه ان فعل ذلك بظلم اذا كانت بين رجلين واحدهما ساكن فيها فاراد الا ان يكون الدار
لا يبعها واعتماسها سان كذلك هذا به اخذ الفقيه ابو الليث الاشيا التي تباع على ظهر الدواب
اذا امتنع البائع ان حمله الى منزل المشتري ان كان البيع خطبا او دينا اجبر عليه لان العرف
جواب ذلك وان كان غير ذلك ان اشترى شرط الحمل فسد البيع لانه لا عرف فيه والعقد لا يقتضيه رجل قال
لاخر اعرك هذه القصعة من الثريد فاخذها الرجل واكل الثريد فعليه مثلها ان كان شليا وقمته ان لم
يكن شليا ان لم يكن بينهما تماه ولا لم يوجد ولانه المنة اشترى ارباب الصاغة فلم يجد فيه فمبا ولا فضا

فالسع فاسد وان كان فيه ذهب او فضة فالبيع جائز ولا باطل الصانع من ذلك لانه من منافع الناس
الا اذا زاد في منافعهم قدر ما سقط في التراب اشترى خطه مجازفة بعد ما راحا ولم يعقبها حتى جفت
ونقصت ولا خيار له فيها ولو اشترى طبيا مجازفة وصار غرا قبل النقص فلم يخيار لان في الفصل الاول نقص
البيع ففات شرط الرد وسو يمكن من الرد فافزع من ملك البائع وفي الفصل الثاني الامر خلافه مانع صوفي في ذلك
فابا فنتقه وفي فنتقه من لم يجبر عليه ان لم يكن فيه من ربح جبر عليه وان اختلف في الفتن فعلى البائع خص
ان يمسو شي منه حتى ينظر المشتري وان اجبر على شي الباقى لان تسليم البيع واجبه عليه ولا يمكن
التسليم بدون العمن وكذلك الكدوس واما الخبز والبصل وعلى المشتري قلع ذلك ولو ان رجلين اشترى
عبدا فاستحق نصفه فاما بخيار ان شاء اخذاه بنصف الثمن وان شاء تركاه فان شاء احدهما سلم له
الربع برع الثمن وليس للاخر ان يرد في قول 2 اشترى اطا وستان من معلوم على ان ينفذ والبعض في الخال
والبعض في اليد وفلا حمله الى منزله وجد مرضيا فجا به الى البائع فاجب بذلك ودفع اليه فلم يقبل
ولم يخذ خلمه الى منزله ففات لا يلزمه من الثمن شي لانه ليس في وسعه الا هذا ولا يكون هذا البيع فاسدا
اذا عرفنا وقت النبوة وان لم يعرفا ففسد البيع والبيع او البيع او بيعا او بيعا او بيعا او بيعا
البيع في البيع الفاسد مضمون عليه بالقيمة فاشبه الغصب وتقال عنك هذه الارض الا هذه الشجرة
حاز البيع وبيع البائع من يدتي اغصان الشجرة على ملك المشتري لا فاعدا الشجرة وظل فملكه اشترى
جارية بها قرصة فلم يعلم انها عيب فقبضها ثم علم له ان يرد ما بذلك لانه ما ثبت له حتى الرد اشترى بقرعة
او شاة على انه باختيار يملكها فهو على خيار ما لم يشتره او استهلكه لانه فات شي من البيع عبدا له
مال باع المولى مع ماله ان لم يسم ماله فسد البيع وان سمي بان قال بعتك مع ماله جاز اذا كان الثمن
اكثر من دراهم العبد التي معه ليكون بعض الثمن بازا وراحمه وبعضه بازا العبد وان كان اقل
لم يحسن وان كان ماله وناير فاشترى بالدرهم او على العكس جاز الشراء في الثمن او اكثر اذا قبض حصته
الدنانير او الدرهم قبل الاقرار وان لم يقبض حتى يفرق بطل البيع في حصته الصرف ومعنى في حصته
العبد وان كان ماله دينا فسد البيع وان كان بعضه دينا وبعضه عينا فسد في الكل ومعنى قوله في العكس
كل عشرة دراهم يوزن سبعة كل عشرة من الدراهم يوزن سبعة مثلا من الدراهم ان الدراهم في عهد عمر
كانت على ثلثة مراتب بعضها اثني عشر قراطا وبعضها عشرون قراطا وبعضها عشرين قراطا كانت لخصوم تقع

في المبيعات في ذلك اخذ من كل قدر ثلثه وصار درهم اربعة عشر قيراطا فصار وزه كل عشرة دراهم
مائة واربعون قيراطا والدينار كان في زنه عشرون قيراطا فكان وزه عشرة دراهم
دون سبعة الدنانير الا ان الحساب يحلون الدرهم اثني عشر قيراطا لانه اقل كسرا رجل له عماران
ارض رجل فباعها ان كانت بنا او شجر جازان لم يشترط تركها وان كانت كرايا او كذا لهدم
لانه ليس منه عين مال رجل باع غارا قبل الاذراك ان كانت حصرا او متاعا جاز لانه مستغنى به
في الحال وان كان خزا او مكترا او نحوها لم يحرم لانه غير مستغنى به وان كان غرضه من الاشجار مدركا
دون البعض جاز في حصته للدرك دون غيره وان كان بعض الغرض كل الشجر مدركا وبعضه غير مدركا
جاز في الكل اذ لم يشترط الذك لمن باع الفلين وبعضها مدر ولم يصير فليغا وبعضها متاعا فليغا جاز
في الكل كذا هذا فان باع بين على الشجر وقد لورك البعض دون البعض ان باع للآخر فزمنه جاز فان لم
يبعضها المشتري حتى يخرج الاخر فسد البيع اشترى دارا واحد صدقه ما سؤرقه لم يعرف انه مملوك
اولا في وسط الدينين واخلها وخارجها دور كثيرة وفكر في البيع لحدود الثلثة وذكر في هذا الرابع في البيع
التي وراة السور وقبض الدار ومات البائع وقال ورثه البائع البيع الغائب وقال للمشتري البيع جاز
وفي الفتوى البيع جاز ان اشار الى الدار حين تباعا فمابينها وبين الله وفي الحكم البيع فاسد ان لم
يكن الحابط من حيطان الدار وان كان من حيطانه البيع جاز **باب** **الصلح بعلامة**
العين رجل غصب من رجل انا فاضه فاستملكه فقبض عليه بعمته ثم تقربا قبل القبض
فالقضاء ماض وكذلك لو اصلحا على العمة ثم افتقروا قبل القبض لم يبطل الصلح لان هذا ليس بصرف
لان الوجبة العمة لانها المثل فكان القضاء لتقدير العمة وان كان للضمون بملك قبل الاستملاك عند
اداء الضمان لكنه مملوك ضروري لا قصدي لانه لما اده الضمان دخل في ملك المضمون منه فتعذر
ان يتق للضمون على ملكه لانه يورث الى الجمع بين البدل والبدل منه ملك اجد وانه لا يجوز وما يثبت
ضرره في الشيء لا يعتبر فيه شرابط نفسه ولو استملك بغيره او راسم فضا على راسم الى اصد لم يبطل
الصلح سكتة نافذة اراد واحد منهم ان يشترط فيه كسفا او ميرايا وكل واحد من الناس ان يهدمه لانه
شغل هو طريق العامة وله فيها حتى اشترطه جارية فباعها بعد ما قبضها وسلمها الى المشتري فوجدها
مشتري عيبا فودعها بغير قضاء لم يكن له ان يرد ما على الاول لان الرد بغير قضاء منعه فيما بينها بيع جديد

منه في الثالث

في حق الثالث اوصى الى رجل ان يجعل ثلثه حيث شا احيث برا ومات قبل الرد بطل الوصية
ولو جعله في حيوته لقوم ولم يقبلوا رجعت الوصية انتهت رجل صالح عن داره عام على مائة درهم وهو
يخجل فلا يشفع لان الصلح عن الانكاح ليس ببيع فان اقام الشفع البيعة على ان الدار مدعاة له وله ان
ياخذ الشفع لانه بيع في حق الشفع فياخذها بالمانة رجل امر رجلا بان يبيع مملوكه هذا بان يبيع فباع
وقبض الثمن ووقع الى البائع ثم ان البائع راى في العقد اربعين خسمائة درهم جاز وصار الوكيل مخطوئا
في الزيادة ولا شفع ان ياخذ الدار بالشفعة يثلث الالف فان استحق الدار رجع ثلث الالف على الوكيل
ولا يرجع الوكيل على الامر بثلثه وان استحق الجذر رجع الوكيل بالالف كلها ويخرج ثلثها الى المشتري والثلث
لان الامر باع الدار بثلث فخرج عليه بالالف والمشتري اشترى بالالف فخرج عليه بذكر الدار اعلم
باب **الصلح الواو** واربعين من كلين لانهما ان يكون في نصيبه لانه لا ضرر
على شركته في مكانه ولو كان ارض بين رجلين وادى احدهما ان يزرع في حصته فبقي روايتان واربعين
قلبهم ان يربط وابته فيها وان وضع خنجره على وجهه لا يضر باصحابه بان لا يمس عليهم طريق المروءة
مغطب بها احد لم يضمن لانه معروف في ملكه ولو حفروا ارض امر يتسوية ونقص الحفر ضمن نقصانه
وكذلك اذ اقبل ذلك في طريق مشترك بين قوم فبخرنا في الجواب كذلك غير ان في هذا قال لو نقص الحفر
لا يضمن وانسكة اذ كانت غير نافذة ونس على الطريق الاعظم لا يملك احداها بغيره ولا قسمته لان لان
فيها حق فان الناس اذا اردوا في الطريق الاعظم لهم ان يذلوها هذه السكة حتى يزلوا الارواحام
حابط بين دارين لاحدما عليه جذوع وللآخر هراوى او بواى فالقول قول صاحب الجذوع لان الحابط
شيء يوضع الجذوع دون الهراوى فكان النظام شاهدا له ولو كان لاحدما عليه جذوع وللآخر عليه عشرة
جذوع عن بعضهم نفسهم الحابط على احد عشر سهما على قدر استعمالهم ولو هدم الحابط والاصل بينهما على
على احد عشر وعن بعضهم الحابط بينهما نصفان وهذا على ما ذكرنا في كتاب الدعوى انه يضمن كل واحد منهما
بما تحت خشيته وذكر في كتاب الصلح ان الحابط لصاحب الجذوع ولا يزرع جذوع الاخر وهو الصحيح لان النظام
ان الحابط يملك ينفق فيكون النظام شاهدا له ولا يزرع الجذوع لانا انا حكمنا للاول بل الحابط بناء على النظام
والنظام يكتفى للدفع لا للابطال فيكون له حق وضع جذوع عليه وان كان لاحدما ارضان تربيع بالحابط له
ولصاحب الجذوع موضع جذوعه ونفسه ارضان التربيع ان يكون بعض حيطانه متداخلا في بعض الحيطان
الاخر من الجوانب الاربع

وعن الطحاوي ان الاتصال من جانب واحد يكفي للترجيح وقبل موصله ان الاتصال يدل على سبق بدء
 يقع الترجيح بها اذا كان الحابط بين دارين لاصدا عليه جذوع خمسة ولاخر عشرة فالحابط بينهما نصفان
 لانما استويا باستعماله ولشركه ان يزيد في جذوعه حتى يساوي شركه لان الشراكة يقتضيها وان كان لاصدا
 عليه جذوع وليس للآخر عليه جذوع ولا آخر ان يقع عليه مثل جذوعه لما مر وذكره الصلح ان الدارين بينهما اثلاثا
 ثلثها لاصحاب الخمسة وثلثها لاصحاب العشرة لان الظاهر ان ملك كل واحد منهما في بدء لان اليد ليل الملك
 حابط بين دارين لاصدا عليه اربع من لبن او اوجر فالحابط لاصحاب الاربع بمنزلة صاحب الجذوع وار
 في يد قوم في يد كل واحد منهم ناحية فاختصوا في وجع معقود باز سفلما في يد اقدم وظاهر الدرج طريق
 الاخر الى منزله يقضي بالدرج لصاحب السفل ولصاحب الطريق متروكة على حاله لما ذكرنا في مسألة الجذوع
 سفل دار في يد رجل وعلو دارا على كل واحد منهما الدار كلها يقضي بالدار لصاحب السفل
 ولصاحب العلو بما في يد من العلو والطريق الى باب الدار فلو اندمجت الدار فبالاصحاب السفل
 ان يبنى السفل ليس لاصحاب العلو ان يبنى على ذلك لان احد الاجبر على اصلاح ملكه ولكن يقال لما جبر
 العلو ان يبنى على ذلك لان احد الاجبر عليه منعت فابن السفل وابن عليه العلو فاذا ارادوا
 السفل ان يبنى فيه فامنع حتى يعطيل ما انفتحت عليه ويكون السفل في بدء بمنزلة الرهن بما
 انفق عليه والسقف الذي عليه العلو وهو السقف هذا السفل لاصحاب السفل وكذلك جذوعه وهو
 اذن وموارده وطينه ولصاحب العلو سكناه على ذلك وكذلك الارز والروشن على كل صغير
 بين شريكين اجبر على نفقته وكذلك السبب انه لو كان لاصدا خاصه اجبر على نفقته فكذا اذا كان
 لهما خلاف الدابة فانها اذا كانت لواحد لا يجبر على نفقتها فكذا اذا كانت لاثنتين فان انفق احدنا
 وقال الاخر لا اقدر على النفقة باعها احكم من انفق عليها فان قال الشريك انما انفق عليه ويكون ذلك
 دينا عليك فحسبك ائتمره ولا يجبر عليه وحاشا بين رجلين في بيت لهما خبز كل واحد حصة من الخبز
 لا يجبران على العانة ويقسم الاذن بينهما وان كانت الطاحونة قائمة بينهما الا انها وهامنه من اجبر الشريك
 على العانة مع شركه وان كان الشريك مغفرا قبل لشركه اغفرت ان شئت ويكون ذلك دينا على الشريك
 خلاف ما اذا غرب كل حيث لا يجبر ويقسمان الساحة لان احدا لا يجبر على عانة ملكه اما اذا كان البناء
 قايما وقدرنا شي من ذلك اجبر لانه مشقة والحكم على هذا التفصيل الذي ذكرنا في رجلين ابا احدهما

ان يبنيه اجبر على كل وذكره هذه المسئلة في ادب القاص المحصاف قال الجبر كن فقال لا لا افسه
 ان شئت وارجع عليه حصته وان فزع من الزرع شي قليل لا يفي بنفسه وبما انفق وهل يرجع عليه
 بالباقي موضع معرفته كتاب المزارعة من الاصل وان فسد الزرع قبل ان يبنيه ثم ابا ان يبنيه فلا تملك
 عليه وفي كل موضع اجبر على ان يفعل مع صاحبه ولذا فصل احدهما بغير اذن وبغير اذن الحاكم بصير
 متطوعا وفي كل موضع لا يجبر على ذلك لا بصير متطوعا كمن من اشبه امتنع احدهما عن الكرى
 فكري الاخر فهو متطوع وكذلك سفينه خيف عليه الفرق وكذلك الخيام اذا غرب منها شي قليل وكذلك
 العبد بين رجلين جنا ففداه احدهما وكذلك السفل العلو فهو على ما ذكرنا حابط بين رجلين فدر
 قامت رجل فاراد احدهما الشريك ان يزيد فلا خلاف ان يبنيه **باب اصلاح المطلوب**
 اذا قال برئت من الاجل او قال لا احب لي في الاجل في هذا الدين هذا ليس بشي والاجل حاله
 ولو قال ابطال الاجل او تركته وهذا اجاز والدن حال رجل له حلة في ملكه فتعدي سفلها الى
 ملك غني فله ان يقطع لانه سفل موارضه فله ان يفرغه اذا امتنع صاحبه عن التفرغ اذا ادعى
 حقا في دار في يد الورثة فصلاح احدهم عن نصيبه على ان يكون له خاصة جاء رجل اشترى من امرئ شيعة
 ثم ان البائع باعها من آخر ثم ان المشتري الثاني اخذ الشيعة فاراد المشتري الاول ان يخاصمه قال
 المشتري الثاني صاحبي على مال معلوم وانك الشيعة في يدك ففعل وهذا الاجاز نصيب الشيعة
 ملكا للثاني من جهة الاول وليس له ان يترده ما اعطاه على هذا الشرط وهذا على قول لم يرد
 ظاهر لانما يركب ان يبيع العقار قبل القبض واما على قول ثم فباطل لانه لا يرى ذلك رجل ادعى
 الى ابنه واجنتي وادعى بان يحج عنه فاعطاه ثلثه الى رجل ليحج عنه فذهب الرجل بعض الطريق ثم
 بدا له فوجع من غيبي عذر فصالح ابنه والوصي مما اعطياه على بعضه لم يحز الصلح عندم لان هذا الصلح
 عن حق الميت وليس لهم ذلك ولما ان باضا منه ما حطأ وعلى قياس قول لم يرد ان لم يكن
 وارث غير للصالح جاز الصلح بعد ان يبقى من المال ما يحج به عنه وان كان معه وارث آخر لم يحز
 في حصته جاز وجاز في حصته للصالح لان هذا في الحصة ملك الوارث لان سبب زوال ملك
 المورث ومولوت قد وجد فلا يبقى اهلا للملك فثبت الملك للمورث الا ان الشرع بقائه ما كانا
 فما يحتاج عليه حجة اصلية ضرورية قبل ان يصرف الى حاجته ومكمل الورثة لوجوب نصيبه ولذا جرح

قبل ان يحصل الغرض كان هذا مال الورثة في ايديهم ولهذا اذا افوز الثلث لتنفيذ الوصية فذلك في
يد الوصي بذلك من جميع المال فاذا اصاح وقد صاح عن حقه ويجوز **كتاب الرهن**
باب الرهن النون رهن شجرة ما ترصا و رهن مع ورقها يسوى بعشرين رهما
فاغنى اذ ان الورق وانقصت قيمتها قال الفقيه او الليث هذا النقصان السعر عندى لان الشجر
لم يتغير عن حالها رجل رهن مصحفا وامر المرءن بالقراءة فيه وان قرأه صار عارية فبطل الرهن حتى
لو هلك في حالة القراءة لم يملك الدين وان فرغ من القراءة عاد رهنه حتى انه لو هلك يملك الدين
ان حكم الرهن موكبسا واذا استعمله باذنه بغير حكمه فصار عارية فاذا امتنع عن الاستعمال عاد
رهنه لانه قبضه على وجه الرهن ذلك القبض باق وكذا لو رهن خاتما وامر بان يفتح به فتحه في
خضرم او رهن ثوبا وامر بلبسه او رهنه فامر بركوبها رجل دخل مدينه فنزل خانا فقال الخاني لا ارض
بنزولك ههنا ما لم يعطى شئ فاعطاه ثوبا فذلك الرهن عند ان اعطاه ههنا باجرة لخان لم يضر
كما لا يضمن بهلاك الرهن وان اخذه على ظن انه سارق يضمن قال الفقيه وعندى لا يضمن لانه غير موكب
في الدفع رجل له على اخيه دين وبه كفيل ما دون المطلوب وبه رهن فقبض الكفيل الدين ثم هلك الرهن
في يد المرءن رجع الكفيل على المطلوب لانه قبض دينه بامر وليس له على الطالب سبيل ويوجب المطلوب
على الطالب بطالبه بده الرهن وان لم يرد اخذ منه ما اداه الكفيل وكذلك رجل باع من ثوبه شئ واخذ
بشئته كفيلة بامر المرءن قبض الكفيل الثمن ثم هلك البيع قبل التسليم ومو على ما ذكرنا رجل اعاد رجلا
شئ له على موته بده رهنه بدينه فزعمه ثم افلح فزعمه على العير لانه فيه نفعه لو هلك ضمن للمستعير
كالاجارة الا يرى ان من دفع الى الرهن يبيعهم باكرار حنطة فحمله على الامر كذا هذا رجل رهن
ثوبا يساوى مائة درهم فقبضه المرءن ثم استعار منه الرهن فاعاد اياه او اودعه فالاجارة
باطلة لان ملكه فيه قائم فصار اجارة من لا كذا وانما مثل الاعارة وفي الاعارة له ان يسترد وكذلك هذا
ولو امر بان يبيع من غنم او يودعه او يواجه ففعل في الوديعة الرهن خاله لانه يملكه العدل وفي
العارية يبطل الرهن يخرج عن ضمانه المرءن ان يبيع الى الوهيبة وفي الاجارة الاجرة للمرءن لانه
اجر بامر وليس للمرءن ان يبيع الى الوهيبة لا بغيره ويد ان القبض بسبب الاجارة يبطل قبض
الرهن لان طامنا قبضه ضمان خلاف القبض حكم الاعارة **باب رهن العين**

وهن علامين بالغ رسم قيمتها الف ثم قال المرءن ان يبيع الى الوهيبة فرق على فرق فان الثاني رهن
جميع الاصل لان الرهن انتقص من المردود فبقي الثاني رهن جميع الدين فاذا هلك يملك رهنه
ويخرج بالباقي عليه رجل قال لا اقرضني فقال لا اقرضك الا برهن فزعم ففاد الرهن قبل ان يقرضه
ولم يكن سما ما يقرضه قال لم يعطها ما شا ولا استحسن فيه اقل من درهم لا يقرضه و رهن سمس
او ثلث فيقلد المرءن بالثلث لا يضمن ان يقلد سمس ضمن لان الثقل بالاسم معتاد في الحرب
وكان ذلك للاستعمال خلاف الثقل بالثمن لانه غير معتاد فكان للحفظ غصب غلام امره فالتحالم بغير
لان ذلك آية الكمال الله النقصان خلاف ما اذا غصب جارية فالتكسر ثوبا ما حيث يضمن
لانه نقصان في الجوارى لو رهن طائفا فتحتم بيمينه ضمن لان من الناس من يحنم باليمين والاصلة في الحنم
اليمين ولو حنم مع خاتم آخر لم يضمن لان ذلك امانة الحفظ ولو اعاد المرءن الراسن الرهن ثم مات
الراسن فالمرءن احم به ولا يكون اسوة الغرامة فيه لانه كان مقبولا بحكم الرهن وذلك القبض بان ولذا
له ولاية الاعارة الى الرهن وطرح يضمن في الغصب يضمن في الرهن بحسبه وان لم يضمن في الغصب
لا يضمن في الرهن رهن عبدا شبا فشاخ عند المرءن ضمن نقصانه رجلا ان امانا على رجل رهن
ككل منهما الف درهم فارتبنا منه ارضا بدهما فقال احد المرءنين الدين الذي لنا عليه بالباطل
الرهن عند له سن وعندم لا يبطل ويبرأ عن حصته من الدين والرهن خاله وهذا بنا على اختلافنا
في الشيوع الطارى هل يبطل الرهن اولا رهن عبدا ثم اعنته وهو محسوس العبد في قيمته ولو اشترى
عبدا فاعنته قبل القبض وهو محسوس لا يبيع العبد في قيمته في قولهم وعن له سن انه يبيع ولو ان رجلا له على
آخر الف درهم وبها كفيل ورهن من المطلوب ثم اعطاه الكفيل رهنه فزعم ففاد الرهن الثاني ان علم
بالرهن الاول حين رهنه هلك النصف وان لم يعلم هكذا جميع المال قال الفقيه ما ذكره ههنا تفسير
ما ذكره ههنا انه ويجوز ان على تلك رواية سوا بين العلم والجهل رجل له على آخر الف درهم فزعم
بها اجنبى رهنه بغير امر المطلوب ثم جاء الآخر ورهن بها عبدا بغير امر المطلوب جاز الاول رهن بالف
والثاني رهن بحسامة لان الثاني حين رهن كان رهن الاول قائما فافهم الدين عليها رهن جارية لها
زوج جاز ولو زوجها ان بطاها لان الوطى حقه وليس للمرءن ان يحول بينها وبين الزوج لانه رهنها كذا
ولا يفسد الرهن لانه ما رهنها فارغته ان وطرها الزوج فمات من ذلك سقط الدين كما اذا مات من رهن

وكذلك لو رهنها وليس لها زوج ثم زوجها ما ذن المرتين وهذا الاول سواء ولو زوجها بغير ان المرتين
جاز النكاح وللمرتين ان يبيع الزوج من وطئها لان اطلاق الوطئ يحل بالحبس وان وطئها فالمهر رهن بها
كسرها وان لم يوطئها لا يكون المهر رهنها لان هذه الزيادة ما حصلت بعلها بل حصلت بفعل المولى
وهو العقد فان وطئها فمات من ذلك فالمرتين بائنا وان شاء ضمن الراهن لان الملاك مضاف الى
السبب بدمه وان شاء ضمن الزوج لانها هلكت بفعله ان ضمن الزوج فله ان يرجع على المولى وان لم يعلم الزك
وقت النكاح وان علم لا يرجع عليه رجل في يد دارا عاتقا ثوبا فقال له وايد رهنني هذه الدار فلان
واقام البينة على ذلك وانك صاحب الدار كلها رهن الذي في يدي حصص رهنه ولا يبطل الرهن رجل
صاحبه في قول له رجل وقال القتيبي المذكور في كتاب الرهن ان على قول له من الرهن باطل ولو ادعى
مكان الرهن وباقي المسئلة كما لما بعضه لا ينصف الدار على قول له يوسف وعلى قول له لا يقضى لان عند
لا يفره هبة الدار من اثنين ولو كان مكانه اجازة جازني النصف نصف الآخر في قول له رجل رهن عبد
فان بطل الرهن كما لو هلك فلو وجد عاده رهنه وسقط من الدين حسابا لنفسه الابن لانه عيب
حدث في يد هذا اذا ابن اول مرة وان كان ابن قبل ذلك لا يسقط من الدين شيء لانه عيب قديم رجل
على ثوب مال فاعطاه ثوبا وقال اسكن هذا حتى اعطيك مالك فهو رهن عند له رجل وعند سبعة وروبعة
ولو قال اسكن هذا لذلك او اسكنه رهنه فهو رهن بالاتفاق لانه لا من بالامساك فهو نفسه الرهن
رجل جينا على عبد رجل فوهنه مولاة واقتكته ثم مات العبد من تلك الحناية فله ان يبيع صاحب الحناية
بجميع قيمته لانه ما اقتكته صار كالرهن لم يكن الا انه اعتبر بشبهة في منع وجوب القصاص ان كانت الحناية
عمدا وهذا استحسان وكذا لو وهبه ثم رجع في هبته او باعه فوهنه عليه بقضا ولو ان الراهن ان ينفي
غير الرهن امر القاضى للمرتين بنفقة عليه ولذا قضى حين رجع بما اتفق عليه سواء كان العبد قايما او هالكا
ولا يكون العبد رهنه بالنفقة حتى لا يكون له حصة بذلك ولو ان قوما لم يشرب امتنع بعضهم عن كرى النهر
امر الحاكم الاقوي بكريمه ولهم ان يمنعوا الشرب عن شربه حتى يدفع حصته وهذا قول له رجل في قول له
رجل له على رجل مائة درهم فاعطاه ثوبا وقال هذا رهن بنقص حقل فلان في يد هكذا بائنا والمرتين
رجل تزوج امرأة على الف درهم واعطاه ما جواب هدي رهنه بائنا وان دفعه ثم طلقها قبل الدخول
ثم هلك الرهن بائنا لان اطلاق قبل الدخول ينصف المهر وصار للموا رهنه به رجل رهنه عبد فابى العبد

فجعل القاض

فجعل القاض عاقبه ثم ظهر العبد فهو رهن بحاله لان جملته بائنا على عجزه عن تسليمه وقد زال العجز رجل
وضع الى رجل ثوبين فقال خذيهما شئت رهنما بالكل على واخذهما فطكا في يده لا يذهب من الدين
شيء لانهما ماعلها وهما ولا احد منهما لان احدهما انما يصير رهنه اذا اختار ولم يوجد الاحتيار ولم يصير
وهنا فاشبه هذا رجل له على ثوبين رهنه في الما في المطلوب بائنا درهم فقال خذ منها عشرين درهما
فضاعت قبل ان ياخذ منها عشرين بلك من مال الدافع والدين بحاله ولو جاء ثوبين فقال خذ احدهما
وهنا والآخر بعبادة ففعل ففسد كل واحد منهما رهن بالدين رجل رهن ثوبا قيمته عشرون درهما
بعشرة دراهم لادن المرتين في لبس فلبس فقسمه ستة دراهم ثم لبس بغير امره فقسمه اربعة ثم صنع وقسمه
عشرة رجع الراهن على المرتين بدرهم واحد لان كل درهم من الثوب بدرهم من الدين فلما انقضى ثمة
وجب على الراهن ثلثة فلما رهن على المرتين بالنقصان اربعة ثلثة بالثلثة فصاح به في درهم فرجع
به عليه وقد استوفى المرتين خسران مال الثوب رهن شاة فاذن للمرتين في شرب لبنها فشرب
ثم هلكت الشاة رجع المرتين على الراهن بحساب ما شرب من لبنها لان غاء الرهن رهن ولذا اشر به
وقد استهلكه باذن ماله فصار كاجنبى استهلك الرهن بامر الراهن يرجع المرتين بدينه على الراهن وكذا
هذا رجل عقيب عبدا فوهنه فملك ثم حضر مولاة ان ضمن الغاصب ثم الرهن لانه ملكه من وقت
الغصب عند ادائه الضمان فظاهر انه ملك نفسه وان ضمن المرتين ثم رجع المرتين على الراهن بطل الرهن
لان المرتين لما رجع عليه واحدا الضمان منه الآن صار ملكا للراهن والرهن سبعة فيبطل ولو ان الغاصب
دفعه الى رجل ثم رهنه من الدفوع اليه فجا وصاحبه ضمن الغاصب والمرتين ثم رجع المرتين على الراهن
جاز الرهن في الوصيين لان في الوصيين صار الرهن ملكا للغاصب قبل الرهن لان الضمان واجب عليه بالدفع
وعقد الرهن متاخر عنه ولو لم يغصب لكن كان العبد وروبعة عند فوهنه وسلمه اليه فملك عند فجا مولاة
فضمن الراهن او المرتين بطل الرهن لانه ضمن بالدفع والعقد متقدم عليه الا يرى ان رجلا رهن
عند رجل فمعاذرا على ذلك ثم ان الرهن اشتراه ودفع اليه لا يكون رهنه لان الراهن ايا ملكه بعد
الرهن وكذلك البيع ولو غصب عبدا فباعه ثم جاء صاحبه ان ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب جاز البيع
وان ضمنه قيمته يوم الدفع لم يجز البيع لان الغاصب ايا ملكه يوم الدفع فبيعته متقدم عليه قال ابو الحسن القتيبي
اذا كانت مضمونة امانة او مضمونة بغيرها لا يجوز الرهن بها لان الرهن شرع للاستعانة وانما يشرع
في الامانات

وان كانت مضمونة بنفسها جاز كما لم يصب وان هلك في يد من اقل من قيمته ومن الدين فباخذ العبد
 فان هلك العبد قبل هلاك الرهن بصير الرهن رهنا بعتمة واما للضمون بغير مثل البيع اذا اخذ للشرى
 به رهنا فملك بملك غيره لان البيع لو هلك قبل القبض هكذا بغير شيء قال الغنيمة هذا الفصل الاخير
 خلاف روايه للبسيط لانه ذكر في كتاب الصرف اذا اشترى سيفا واخذ به رهنا فملك الرهن بضم من قيمته
 ومن قمت السيف **باب رهن واو للاب** ان يرهن مال ولده من عليه لان
 له ولاية بيع مال ولد حاجته نفسه فلا يكون له ولاية رهن ماله اولى وقد ذكرنا ان من رهن دابة فتركها
 للموتى باذن الواهن فغطيت لم يضمنها وان ركبها بغير رهن فضمنها وان غطيت بعد ما نزل عنها بملك الميراث
 لانها عادت رهنا وكذلك الموضع اذا ركب دابة الوارثية ثم نزل فغطيت لم يضمن ولو استأجر دابة
 الى الجني فجاوز الى الغادسة ثم ردها الى الجني ثم نفقت ضمن لان في مسئلة الوارثية لما نزل فذكرنا ان ياب
 للمالك ويرى من الضمان رهنا لم يرهن الى نائب المالك ولم يبرأه وذكر هذه المسئلة من قبل وقال هذا
 اذا استأجر دابة الاجابيا اما اذا استأجر دابة اجابيا يبرأه من الرد الى الجني قبل ان يبرأه
 وعلى هذا الاسكاف اذا اخذ رهنا لينعلم فليس دخل في ضمانه فاذا انزعج ثم ضاع ينبغي ان لا يضمن لان
 لقف امانة في يد مضاركا الوارثية وكذلك القصار اذا افسد الثوب فهو على هذا القول لبيع الوارثية اذا
 رهن شيئا من التركة في نفقة البتيم ثم استخفى شيء باعه للثب في حيوته رجع في التركة والرهن باطل لانه
 لما ظهر على الميت وبن ظاهر انه لم يكن له ولاية التفرغ في التركة بخلاف اذا رده عليه ببيع باعه للميت
 حيث لا يكون الرهن باطلا لانه يمكن ان يبيع ثانيا وماخذ الثمن ويدفعه الى الذي رده ما لم يعيب
 رهن شيئا فقال للموتى للرهن اذنه رهنا على انه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الواهن نعم جاز الرهن
 فبطل الشرط فان هلك بملك الدين لان حكم الرهن لا يتغير بشرطها **رهن** فبطل ما لم يضمنه الغادر ثم
 على ان للموتى ضمان للفصل بشرط الموتى ان مات العبد لا يبطل الدين جاز الرهن وبطل الشرط
باب الغاد رجل له على ثوب وراحم قضاة ولم يتخذ القاض فاعطاه الغريم بها عينا
 وقال ما كان فيها من الذي لا يزوج فخذ هذه رهنا به ان يجره او يضمنه زينا فلا يكون هذه رهنا به لان
 الاستيفاء وضع بالزيف لانه من جنس الدراهم وان وجد رصا صا او متوقفة صار رهنا لان الاستيفاء
 لا يقع بالرضا من وسوقه لانها ليس من جنس الدراهم كذا روى عن محمد **رهن السنين**

الارباب

الاب اذا رهن من مال البتيم شيئا بدين على نفسه ذكرناه مجزوا وان كان الرهن الثمن الدين فملك الرهن
 ضمن الاب قدر الدين دون الزيادة بخلاف الوارثية يضمن قيمته والفرق ان الاب ان يتنفع بال
 البتيم عند الحاجة وكذلك الوارثية **كتاب رهن** **باب مضاربة**
 المضاربة جارية او امانة ولها اشترى بها كانت وكالته وان ربح فيها صارت شركته ولها
 فسدت صارت اجارة ولها خالف صارت غصبا مضارب اشترى دينا بال المضاربة
 ثم اعطاه وبه المال ومقاله وقال له اخلطه بهذا الدين فبعم على ثوابه وان خطله وباعه
 مخلوطا ففقد الدين الذي اشتراه بال المضاربة على الشرط وغن الدين الذي اعطاه بعد ذلك
 ورحم كلف الرب لئلا لانه من مملكه فلم يرحم وعليه وصيغته والمضارب له مثل وان لم يخلطه بال للضاربة
 فباعه قبل ان يخلطه فلم يرحم في ذلك رجل دفع ماله مضاربة واراد ان يصير مضمونا على المضارب
 فاحمله في ذلك ان يقرض لئلا كلف للمضارب ويسلم البتيم ثم يخلطه مضاربة ثم يدفعه بعد ذلك
 للمضاربة مضاربة مضارب نزل خان ومعه ثلثة نفر فرجع للمضارب مع اثنين منهم ونزل الرابع
 ثم فرج الرابع وترك باب الحجة غير مغلق ان كان الرابع حال بقدر عليه في الحفظ ضمن الرابع ولا ضمان
 على المضارب لانه ما صنيعة وان كان مما لا يعتمد عليه في الحفظ ضمن المضارب لانه صنيعة حيث
 استخفظ من لا يعتمد عليه في الحفظ وهذا كما قال محمد في اهل السوق اذا قاموا واحد بعد واحد
 فتركوا السرقة على واحد واقاموا مقامهم في الحفظ فسرق شيء فالضمان على الذي نام اخيرا لانهم
 استخفظوا امرأته دفعت الى امرأته ودوزل يقوم عليها على انفسهن فندم بمنزله للمضاربة
 بالفرج من وانها فاسدت فالقفل لصاحب الدور وعليها اجر مثل عملها وغن الادواق رجل اخذ دابة
 حطى غنم في سكة غير نافذة والجيران يتأفون بنق الأرواث ولا يأمنون الرعات على اموالهم ليس
 لهم منع حكما لانه يتصرف في خاصه حقه ولو اخذ دابة حماما او دابة فليس له منع الا ان يكون دخان الحمام
 اكثر من دخان الجيران وقد ذكرنا منذ هذا من يخلط من قبل في اجارة النون الجارية والحاصل انهم
 يدفعون الامر الى القاضي فان راي ذلك ضررنا منع والا فلا رجل دفع الى موضع رجل الف درهم
 مضاربة وقال له اعمل فيه ما اريد ثم ان للمضارب شاك رجل اخر ثم مو وشركه اشترى بعصير من شركتهما
 ثم ان للمضارب جاد بدين من المضاربة فاحذ منه ومن العصير فلا تجم والشركه لفي له في ذلك ينظر الى نسبة
 الدين

وجعل دفع الى رجل ما لا مضاربة ولم يقبل له اعمل فيه براكب الا ان العاقبة في تلك البلاد ان المضاربة تخط
 المال ورتب المال اليه عن ذلك وجوب ان لا يكون مخطا لابس لان الامر في ذلك على التعارف
 لانه ما دون ذلك يخرجنا **باب مضاربة العين** اخلفت الرواية عن دفع في المضاربة
 في الفلوس في بعضها يجوز وفي بعضها لا يجوز وفي قول لا يجوز وفي قول لا يجوز وهذا الخلاف بناء
 على ان الفلوس ثمن اولي وهو مذكور في البسوط للمضاربة اذا سافر مال المضاربة او الشريك في الشراكة
 انفق منه على نفسه في ركبته وطعامه وشرابه وكسوته قال الفقيه لم يذكر في البسوط نفقة الشريك اذا سافر
 وذكره هنا وعن محمد بن حكم الشريك والمضارب في هذا سواء رجل قد ان لابس في التجار او الوصي لقول الشئ
 جاز وبغير ما ذكرنا في جميع امواله لانه لا اجل لها ان يافئ في التجارة لا بغير العلم بهديته فيها فصارا ذنبا
 وليلا على انه صار اهلا للتجارة فيجوز تصرفه في جميع امواله دفع ما لا مضاربة الى رجل بمضاربة مع الغير
 ورتب المال لم يكن قال له اعمل فيه براكب فذلك بيد الثاني ان هلكت قبل العلم لم يضمن وان هلك بعد ضمن
 لان المضاربة لا يتحقق بمضاربة الابا العمل لان المقصد منها الربح وانه لا يحصل الا بالبعد فلم يعد فليس
 وليس بمضارب وللا مبن ان يحفظ بيد امينه ولا اعمل صا ومنا لانه علم بغير لفظه المالك عن دفع
 لا يضمن ما لم يربح اذا قال للمضارب امرتني بالنقد والتسليم وقال رب المال لا بل بالنقد فحسب ان
 قول للمضارب لان المضاربة في التجارة وانها قد تقع بالتسليم كما تقع بالنقد وانه للتعارف فيما بين التجار
 وقال طاهر شاهد للمضارب فكون القول قوله وكذلك اذا قال امرتني ان تعمل في الكوفة او امرتني
 بان تشري كذا فالقول قول المضارب لما امره لو اشترى للمضارب شئ فباعه من رب المال او رب المال
 اشترى فباعه من المضارب جاز وكذلك اذا دفع للمضارب الى رتب المال لبيع وشترى جاز وكذلك
 اذا دفع شئ لبيع او امر بشترى شئ جاز وكذلك العبد لما فوض اذا كان رقبته مستغرقة
 بالدين ملك البيع من مولاه والشرائعه وكذلك المطالب لان هولا ولا ية التصرف في المال وليس للمالك
 ذلك فكان البيع والشرائعه مقيدا وجعل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف والزيادة عشرة
 والمضاربة فاسدة فان ضاع مال المضاربة ضمن المضارب لانه اجبر مشترك منزله ومع البه نوبا
 لبيع عشر دراهم فزاد عليها فله نصف ذلك وهذه اجاز فاسدة وان هلك الثوب في يد من ضمنه

ودكر في البسوط انه لا يضمن رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة فقال للمضارب لم يدفع الي شئ قال
 قد دفعت الي شئ ثم اشترا ما بعد ذلك فهو على المضاربة فان ضاع قبل الشراء ضمن لان ما يجوز دخل ضمانه
 وان ضاع بعد الشراء لم يضمن استحسانا لانه عاد الى الوفاق بالاقدار فصار راد الى نائب المالك في الخط
 فيرى ولو جحد ثم اشترى ثم اقرضه ولم ما اشترى لان الشراء بعد جحد دفع له فضمن ما دفع وكذلك
 لو وكله بشترى عبد بغير عينه بالف درهم اعطاه الف فحذر ولو وكله بشترى عبد بعينه فاشتراه في
 حاله الحرة او بعد الاقرار فالشراء وقع للامر ولو وكله ببيع عبد له ودفع اليه العبد فحذر ثم اقر به
 فباعه فالبيع جائز وبشرى الصانع لان الرد وحده الى يد نائب المالك فلو باعه ثم اقر القياس ان
 جوز لانه ظهر ان يد كان يدا مبن **باب مضاربة الفاء** اذا وقعت للمضاربة
 بالعرض ثم ادعى المضارب رد العرض الى رب المال فالقول قوله لانه امين **باب**
مضاربة السبن رجل دفع ماله مضاربة وقال يخرج به الى القرى فما ركت في ذكرك فهو سبنا
 فما ركت في محسك فهو سبنا اثلاثا او قال ما ركت في هذا السب فهو سبنا بضمان وما ركت في هذا
 فهو سبنا الما لنا فالمضاربة حايين والرجح على ان شرطنا قال الفقيه وبه نأخذ رجل دفع الى رجل بضاعة
 فقطع عليه الطريق فاخذ ماله والبضاعة ثم صاح المقتطوع عليه الطريق اللصوص على ان قال لنا
 صاحبنا عن اموالي وقال صاحب البضاعة بل صاحكت عن بضاعتني ان كان حين ما قبضت سبي سبنا
 سبنا وان سبي الحلة فهو عن الحلة على قدر املاكهم ولم يفسد سبيل اللصوص عن ذلك ان كانوا احصوا
 فيكون القول في ذلك قولهم وان كانوا غنبا فلا يضمن شئ وان انفق صاحب البضاعة والمقتطوع
 عليه الطريق انهم لم يسموا شئ فهو عن الجميع **كتاب** **المزارعة**
باب مزارعة النون رجل دفع ارضه مزارعة ولم يبين لها مدة فالمزارعة جائز
 فهي على اول السنة قال الفقيه وبه نأخذ لان المزارعة وقتا معلوما فيصرف اليه وهذا اذا دفع
 الشجر معااملة ولم يبين لها مدة جازت رجل دفع ارض رجل بغير امره فالعلة للزارع وعليه انقهر
 من الارض ويعسر انه ينظر كم يشترى هذه الارض قبل الزراعه وكم يشترى بعد ثم ينظر هل منها
 ثقات فجميع بنقصان ذلك مزارع زرع ارضا فقلع بعضها وبقي البعض فنبت بعد مضي وقت
 المعاملة لسقيته وانبا به ان بقي في الارض زرع غبي فقلع حتى نبت فهو سبنا وبين رب الارض على شرط

وان لم يتفق غير متعلق بل فلعلمه فالتأنيب له لانه ثبت بسقيه وعليه الضمان ما استهلك خلاف
ما اذا تركه غير متعلق وان ثبت سقي رب الارض فهو له وان كان ذلك لم يتفق عليه ضمانه لانه
استهلك بالسقي وان سقاه اجنبي فهو متعلق بالزرع بين المزارع ورب الارض على الشرط شيئا من الارض
وجلي ثبت من عودها في ارضه ان ثبت بسقي صاحب الارض وانباته فهو له لانه سبب الى ذلك
ان ثبت بنفسه فهو لصاحب الشجر لانه ما ملكه والارض له كالشرط هذا اذ اصدقه صاحب الارض في ذلك
مزارع ترك سقي الارض عند احتياجي سقي الزرع ضمن قيمته وقت ما ترك سقيه ان كان متوقفا لان حفظ
الزرع واجب عليه والسقي من جملة الحفظ والاصلاح وهو تركه بعد اطلاق مال مشترك فيضمن نصيبه
ان لم يكن للزرع قيمة حين ترك سقيه يقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما مزارع
زرع ارض رجل فلما حصد قال له رب الارض كنت اجبري زرعته ببذري فقال المزارع بل كنت اكار
زرعته ببذري فالقول قوله لان رب الارض صدقه في انه زرعه وان الزرع في يده وقع كوما معاملته
وفيها استجار الاحتياج الى عمل سوى الحفظ ان كانت بحال لم يحفظ بذهب غمركا قبل الادراك جازت
المعاملة فيكون الحفظ زبانا في الثمن وان كانت الاحتياج الى الحفظ لم تجز المعاملة استجار ارضا زرعها
فلم يجد ما دسفيها فيبس الزرع ان استجارها سريها سقط عنه الاجر من يوم انقطع الشرب وان
استجارها بلا شرب ان انقطع الماء على وجه لا يرجي عود فله الخيار وان انقطع قليلا يرجي منه السقي
لا يسقط الاجر وهذه مثل مسلة الرعي التي سبق ذكرها في الاجازات وان لم ينقطع الماء بل سار
الماء عليها فصارت بحال لا ينهي له الزراعة لا اجر عليه لان شجره عن الانتفاع بها فصار كما اذا غصها
غاصب او منها ما منع رجل زرع ارضه حنطة فجاءه فزرع شعيرا ان رضى صاحب الحنطة ان يضمنه
قيمة حنطه مبذور في الحال فله ذلك لانه استهلكه بالخلط وان شا وترك حتى ينبت ولو انبت اخذه
بقلمه وان شا ابرق عن الضمان فاذا ثبت الزرع فحصد فهو بينهما على بذريهما لانه متفرع منهما والزرع
سقاه رب الارض فثبت بسقيه وعليه قيمة شجره مبذورا لانه استهلكه بالسقي والخارج له باع
ارضا مبذورا فيها قبل ان ينبت ثم ثبت فهو للبايع في الاحوال كلها وبه اخذ الفقيه ابو الليث اذا
اشترى ارضا في بعض السنة ان بقي من السنة مقدار سقي لم الزراعة فيها فالحراج على المشتري لانه من
الزراعة قبل ان تبها وله زرع الحنطة او الشعير فيها فالحراج على المشتري لان الاصل في الزرع الحنطة والشعير

دفع كرمه معاملة فلما اقر الكرم كان مورا حله يدخلون وما ظنون ويملكون والعامل ما كان يظلم لا
قليلا وان فعلوا ذلك فغير لقن الوازع فلا ضمان عليه والضمان على الاطمين لانه حد من الوازع صنع
وان فعلوا باذنه ومنع من يجب نفقتهم عليه ضمنه نصيب العامل وصار فعلهم كفعله وان لم يكونوا ضمن
جب نفقتهم عليه لم يضمن فانه من ذل انسانا على اطلاق الانسان فالتلفه الايضن الدال كذا هو
رجل غرس على حافة نهر القربة والغارس في عيال رجل يقول الشجر لي لان الغارس في عيال نظران
كان الغارس في عيال لم يعمل له مثل هذا العمل لم يفرها باذنه فهو للغارس ان كانت الماله له والذي
في عياله الا انه يضمن قيمة ماله ان كانت له قيمة وقت الاخذ وان كان الغارس قد يعمل له مثل هذا العمل
فهو لصاحبه وان كانت الماله له وان زرع في ارض رجل ولم يعلم به صاحب الارض حتى استحصده الزرع
ثم علم ورضي بطيب الزرع للزراعة وكذلك اذا قال لا ارضي ثم قال ضمت وهذا سخان وبه اخذ
الفقيه ابو الليث لان الرعي في الانتهاء كالاخذ في الابتداء ولولفن في الابتداء طاب لك اذا رضى
في الانتهاء ارض بين رجلين مات احدهما فلتسكنه ان يزرع نفسها لان نفسها ملكه الا ان في السنة الثانية
يزرع ذلك النصف وليس له ان يزرع نصف الآخر رجل سرق ما درجل فساقه الى ارضه او كرمه
فما خرج من ذلك بطيب له كرجل عصب شعيرا او حنطة فضمن بذلك وابنه وعليه قيمته والزيادة في الدابة
بطيبك المبطنة اذا قلعت وبقيت فيها بقية فانهما للناس ان تركا للناس فلا ماس ويؤخذ له
من بعد زرعته وتلك شأنا يترك عاقبة ليتخذها الناس لا باس بلخذه لان عيشه حوت العاقبة وكذلك
من استجار ارضا ليزرعها فزرعها ووقع زرعها فبقي فيها خبابة سنة رب الارض فثبت هو له
لما تر الوضي اذا اخذ ارض البسيم مزارعه ان كان البذر من جهة البسيم لم يجز فان كان من جهة الوضي جازت
لان البذر اذا كان من الوضي يصير مستاجرا ارض البسيم بعض الخارج وانه جاز وان كان البذر والبسيم
يصير مواجعا نفسه من البسيم بعض الخارج واجازت الوضي نفسه من البسيم لا يجوز وضع ارضه مزارعة
قبل ان يكون البذر والارض عليه والحفظ والحصاد على العامل على الخارج بينهما فتقابل العامل والحصاد
حتى هلك الزرع ضمنه لانه لما قبل المزارعة على هذا الشرط قد وجب عليه الحصاد فاذا تركه في وقته
فقد صنع الزرع فيضمنه والمزارعة شرط الحصاد جاز عند من وكان محمد بن طه ويصير خبرا بها
بهذا الشرط ولا عرف احدا في زمانها خالفهما في ذلك وبه اخذ الفقيه ابو الليث ولو اضر المزارع ناضجها

لا

مثل ما يوفى الناس فذلك لم يضمن وان اوفى ما يوفى الناس فذلك ضمن وذكرني الاجابة من هذا الكتاب
افا قال رب الارض لا اكارا خراج هذه الحظمة الى الصحراء او الحوزة وانه رطب حتى لا يفسد ولم يجعل حتى
فسد ان كان مشروطا عليه ضمن مثله ان كان مثليا ويضمنه ان لم يكن مثليا رجل زرع ارضه ثم قال لا اقطع
هذا الزرع وارزعه في ارض كذا على ان ما ازرع الله فهو بيننا نصفان وهذه مزارعة فاسدة لان
شرطا القطع فسد لانه ليس بتعارف رجل ارضه ان ما ازرع الله فهو بيننا نصفان وان لم يكن الخارج
بينهما لم يجوز لكن الجبل في ذلك ان يشتري منه نصف بذر ضمن بغيره ثم يبراه الباع والضمن
ثم يقول ازرعه على ان ما ازرع الله فهو بيننا لان البذر منها فيكون الخارج بينهما واهل على شرط صحيح فمعه
الماء ايام الربيع ويذهب بعد ذلك جاد قوم زرعوهم بذرهم فلما ازرعوا جاء القرون يدعون الزرع وليس
لهم بينه حتى ذلك فالزرع لصاحب الزرع ولا سبيل للمدعي عليه واما رقبته الوادي ان عرف اهلها لم يضمن
لهم لان يعرف لا يبطل حقه وان لم يعرف انها ملك احد بعينه ما بعد في سائر الدعاوى ارض بين
اثنين زرعا احدهما بغير اذن غيره وسفاه كان لشركه ان يطالبه بالقسمة فيعاقبه فما اصابه اقر
على ذلك وما اصاب غيره لم ان يطالبه بالقطع ويضمنه نقصان حصته وان كان الزرع ادرى او قري
من الادراك والزرع للزراعة لانه حصل من بذر ولم ان يضمنه نقصان حصته ان نقصت قربة
فيها اراض خراجها اقل وخراج بعضها اكثر طلب صاحب اكثر التسوية في الخراج ان لم يعرف
استداء الوضع كيف كان لم يضمن رجل بناحل ارض مبيعة بناه في له وكذا اذا اذنا مال الفقيه والابن
الارض المبيعة لا يصير ملكا لاحد الا باحد الامور الثلاثة اما البناء حولها او بكرها او سوق للماء اليها
وكذا روى عن ابي عبد الله البلخي لان الباع لا يملك الا بالاسئلة الاستيلاء يقع باحد الامور الثلاثة
قالهم من احلوا حايضا على ارض في له دفع ارضه مزارعة سنة فزرعها العامل ويرفع عليها ثم زرعا
في السنة الثانية بغير اذن صاحبها فنبت الزرع اولا فبلغ ذلك صاحبها ان كان عاقبة اهلها
القرية يزرعون المدة بعد المدف بدون مزارعة جديده جازت والا فلا دفع الى رجل ارضه وبزرا
فباع نصف البذر ونصف الارض منه فزرع بعض الزرع في نصيبه وبعضه في نصيب الباع وما ازرع
في نصيبه فكله لانه حصل من بذر وما ازرع من نصيب الباع فالخارج بينهما على شرط دفع ارضه مزارعة
فزرعها العامل ثم ان رب الارض باع الارض مزارعة ان باعها بغير اذن المزارع ولم يكن نبت من بعد

والبذر من قبل رب الارض فلا شيء للمزارع من الثمن لانه لا حق له قبل النبات واما يثبت له الحق في الثمن
وان كان البذر من المزارع فله قسمة حصته بذر مبدورا لانه بذل ملكه وان باعه بعد ما نبت ان
اجاز المزارع جاز وان باع بغير اذن المزارع والمزارع ان يبطل البيع وكذلك اذا دفع الكرم معاملة
ثم باعه ولم يكن يخرج منه شيء فلا شيء لانه لم يثبت له فيه حق بعد وان خرج ثم باع فان اجاز جاز
لان نصيبه فيه قائم وان كان باع فله ان يبطل ذلك لما مر مع الى رجل ارضه بزرعها بذرهما
والبذر من الاكار على الخارج منها نصفان ثم ان الاكار شارك رجلا في نصيبه وعلقه فسد
المزارعة والزرع بين الدافع والمدفع اليه على قدر بذرهما وبغير المزارع اجر مثل نصف الارض
ويصدق المزارع ما فضل من بذر ونفعته وما غرم هذا هو الحكم في المزارعة الفاسدة رجل
دفع الى ابن له ارضا ليغرسها على ان الخارج بينهما نصفان ولم يوفت وقتا فغرسها ثم مات الاب
وترك ابنين وابنتين وان كانت الارض مما يجمل القسمة بينهم فما اصاب نصيب الفارس
فهو له ان كانوا مقربين بخبره وما اصاب نصيب غيب كلف بقلعه ويسويه الارض ان لم يكن بينهما
صلح رجل زرع ارض رجل بغير اذنه فنقصت الارض المزارعة ثم نقصان ان زال قبل الرد من الضار
لانه روى كما قبض وان زال بعد الرد لا يبرأ قال الفقيه قال بعض العلماء يبرأ من باع عبدا فوجده المشتري
به عيبا فزال العيب قبل القبض او بعد بولي وانقطعت المضمومة وكذلك لو اشترى حاربه فبقيها
ثم وجد في احدى عينيهما بياضا فصاح الباع ثم زال البياض فعلى المشتري الرد قبض هكذا ذكر
ههنا رجل دفع ارضه الى رجل ليزرع فيها حبة القطن ففعل فاكل الجراد وبقي شيء منه فقبول
الاكار انا ازرع فيها ذرة وانا صاحب الارض فذلك ان دفن مزارعة لنوع من الزرع فليس له
ان يزرع فيها نوع آخر لان الارض رجا الاجملة رجل دفع ارضا مزارعة ومضى فخاب على ان يعمد الى
بذر منها فزرع فيها مع رب الارض ثلث سنين فلما زرعا سنة واحدة ان يزرع منه صاحب الارض
فاخرجه هذه مزارعة فاسدة بفوات شروطه والزرع بينهما على قدر بذرهما وللعامل اجر مثل عمله
فما غرم وللصاحب الارض اجر مثل نصف ارضه ربح القوت نوات رجل في ارض رجل فنبت منها
شجرة فالشجرة لصاحب الارض لان النواة لا قسمة لها وكذلك كان مكان النواة خويجة لان الشجرة نبتت
من المونة دون اللحم دفع ارضه الى رجل ليغرس فيها كرما وانما راسه نقصان من قبله ولم يغير له من

فقدس المدفوع اليه فاوردك فاستأجر منه الارض كل سنة لهجة مساة فقصت ثم اراد ان يخرج من ارضه ان
يقبل الاستأجر ان كان في وقت الفتح فيه فلم ذلك ولم ان يطالبه ففزع ارضه لان من الاجارة قد
انتهت وارضه مشغولة بالاشجار ومضى احوال ارضه اليهم مزارعهم او باعها من نفسه او اسير ارضه وعلم في
ماله مضاربة الجوارح للزراعة قد مر ويغمر وشراؤه الاجرة الله لا يملك ذلك واما المضاربة فلم ان
ماخذ مال اليتيم مضاربة ويعمل فيها وانه رجل زرع وجعل فيها صاحب الزرع فملك ان ساها
الى موضع يامن على زرع منها لم يضمن وضع الى رجل ارضا ليغرسها كوما ووضع اليه الثالثة فغرسها
فاوردك الكرم وقال المدفوع اليه سرفت على الثالثة التي وقعها الى غرسها بتاله من عندك فاما اقلها
فالمر صاحب الارض ذلك واداه اخذ الكرم فالقول قول المدفوع اليه في دعوى سرقته السالة لانه امين في ذلك
والصدق في قوله غرسها سالت نفسه لانه مدفوع في ذلك والافق منكر **باب مزارع الواد**
وقع ارضا وبذر مزارعته فكلها العامل فكلها راما ثم بدا لصاحب الارض ان لا يزرعها فلم ذلك
لاشي للعامل لانه ليس له فيها شيء قائم حتى ياخذ بذلك والموجود منه العمل فقط رجل ارض ارجل
بجمل شجرة وبثمرها لاخذ النفع على صاحب الشجرة ان النفع له وان لم يثمر سنة فافق عليه صاحب الشجرة ففقا
او غير ففقا ثم اشترت في السنة الثانية رجع عليه صاحب الرقبة بما انفق ولا يصير متبرعا لانه مضطر
في الاثخان رجل دفع الى رجل خلا معاملة فقات العامل في بعض فبعض السنة فافق رتب النخل
بغير امر القاض رجع به في الثمر ولا يكون متبرعا وان غاب العامل فافق رتب النخل كان متبرعا
الا اذا انقضى بامر القاض وكذلك الحارث والحيوان ان بين رجلين مات صاحب الدار وترك ورثته
كبارا وامراة حاملا يتيم الدار منهم والابوقف نصيب النخل لانه لا يدري في بطنها ولد اولاد ولدت
ولدت يتيم الفيمة ولو كان على الميت دين قليل عزل القاض قدر دينه من التركة وقسم الباقي
بينهم على فراض الله وعن له آ انه لا يقسم **باب مزارع الغار**
القا بذر في ارض نفسه ثم القا الغاصب بذر عليه وسقى الارض فنبت البذر ان وقلب قبل ان ينبت
بذر صاحب الارض فما خرج فهو للغاصب فقول له آ وعليه الاول بذر مثل بذر مجذورا في ارضه وطوبى
معرفته تقويم الارض مبذورة وغير مبذورة فما كان بين ذلك فهو للنك والما كان كذلك عند له آ
الخط استهلك والحائط هو الغاصب فضمن مثل بذر لان بذر منقلى ولان صاحب الارض القا بذر

ثانيا وقلب الارض قبل النبات او لم يقلب لكنه سقاها فما خرج فهو له وعليه الغاصب بذر مثل بذر
لما ذكرنا وعند صانئ السائلين الاول خيار ان شاء ضمن كما قال ابو ج وان شاء ترك والزرع بينهما
لان الزرع نبت من بذرهما صادكاهما خلطا وبذرا ان كان البذر الاول نبت حين القا الغاصب بذر
فقبله وسقاها وان كان يتصور نباته بعد ذلك والجواب فيه مامر وان كان لا ينبت وعليه قيمة
زرعه **باب مزارع السين** رجل غرس ارض رجل بغير امره فكلوا العنق
ان كان رب الارض نورا الغارس غرسه من ملك نفسه فهو للغارس وان كان غرسه باسم بلا شرط
شرطه فالغرس كله له وبطبيع له وضع ارضه مزارع بالثالث فنت الزرع فباع المزارع نصيبه
من رب الارض جاز لانه باع ما يقدر على تسليمه وان باعه من غيره لم يحل لانه باع ما لا يقدر على تسليمه
وان باعه قبل ان ينبت من رب الارض او من غيره لم يحل لانه باع المعلوم وضع ارضه معاملة ضمانه
سنة فالمعاملة فاسدة لان بعضها يقع في المدة وبعضها خارج المدة ورجل اخذ ارضا معاملة وقام عليها
ايا ما ثم ترك فما هو ملك الثمر جاد بطلب نصيب ان تركه وورثه بعد ما خرج الثمر وصار ايا ففما لو قطعت
لا يبطل شركته لانه خرج على الشراكة وان تركه قبل ان نصير له قيمة لو قطعت فلا شيء لان تركه قد خرج
اهل القرية تعارفوا ان الحصاد والدياس على المزارع من غير شرط ولو شرطوا ذلك لا يفسد مزارعهم
لان ذلك من تمام العمل كالتصاري فبعض الذي يوزن بين الثوب فلان فلك من تمام عمله وضار به
بعضه بالنسج لان ذلك من تمام عمله فكذا هذا وعن به خوف ان الحصاد والدياس والندرة على المزارع
ببعضه ذلك كله رضى اولاد وجههم ما ذكرنا وان كبرها المزارع ثم نقصت المزارعة ان كان البذر من قبل
المزارع لاشي له على رب الارض لانه عمل نفسه وان كان قبل رب الارض فلم على رب الارض بغير شرط
عليه لانه اجبر على حكم الاجارة الفاسدة لانه لا يحل له في الخارج رجل دفع الى رجل اشجارا معاملة
ليقوم عليه وفيها اشجار لو لم يستمر بفساد البور ولم يمتد العامل حتى افسد البور ضمن لانه نسب الي
اتلافها وقال ابو يوسف دفع البذر مزارعته من غير امره جاز وان كان البذر من راس المال في المضاربة
قال ابو عبد الله فنجيب قول له يوسف وانه حسن **كتاب الشرب**
باب شرب النون رجل له مجراه تحت دار رجل فاجا فيه الماء فخرج للدار
من ثقب الى دار فخرت ان اجا فيه ما بطبقه النهر لولا الثقب والثقب خفي ما ظهر له لم يضمن

لانه استوفى حقه بلا تقدي فان اجراه على وجهه لا يطعمه النهر وتعدى اليها لما مضى سواء كان فيه
ثقب او لا لانه متعدي الاستيفاء حقه رجل لم يجزى ماء على سطح حار له خرب السطح فاصلا حقه على صاحب
السطح بخلاف السفلى مع العلم ولا يجزى على ذلك والبقال الذي له حق الاجراء منع باخره فله موضع الجرا
على السطح الجار ليجري الماء فيه الى مصبه نهر يجزى بين ارض قوم فاسق النهر وفسد ما اراد ان يضمنهم
فلا يصح اب الا ارض ان ياخذوه باصلاح نهر ودعا للضرر عن انفسهم وليس لهم ان ياخذوا بجان الارض
لان ذلك حصل لا بضمنهم امرأة لما بيعهم اجرة تجرى السيل عليها فخرت فاستأجرت اجيرا
لعمرا فظلمه لونه منها فخر فاستغثت عن اعطائها فلما فذلك انها اجارة فاسدة وهذا قياس قول
بمؤلفه لم يباع كذا اذ ارض من هذه الارض وعلى قياس قولها هذه الاجارة جارية وليس لها ان يمتنع رجل
الفاشاة ميتة في نهر طاحونة انسان فجارها الماء الى الطاحونة فخرت الطاحونة فيظن ان كان النهر
لا يحتاج الى الكرا فيضمن افعالها علم انها خرقت من ذلك لانه تنسب الى التلف نهر كبير شق منه نهر صغير
فخرت فوهة النهر الصغير فارادوا اصلاحه فوثة اصلاح النهر الصغير على اربابهم دون اصحاب
نهر الكبير رجل اشترى شرا بغير ارض فقبضه ثم باعه مع ارض لم يجز البيع الثاني الا ان يجزى المالكر
الاول لانه بالبيع والقبض لم يغير ملكا له لانه لم ينع على شيء موجود وانما لم ينع ببيع الارض ولما
باعه كان البيع الثاني موقوفاً على اجارة الاول وان اجاز جاز رجل لم يجزى ما الى كرمه فاشترى
حايطة ليرقى كرمه اراد سقي الحايطة من نهر الكرم ولا يصلح الماء الى الحايطة ما لم يمتلئ النهر وكان عمر النهر
في دار رجل فاراد منه عن ذلك ان كان فوثة النهر ملكا له فلم ان يملأ النهر اذا صغره وليس لغيره
ان يضمن عن ذلك لانه ينصرف في ملك نفسه وان كان له اجراء الماء فيه وفيه النهر لغيره فليس له ذلك
الا بوضا مالكر النهر لانه لا يمكن التصرف فيه زيادة على حقه الا بوضاه سكة نافذة وفيها يد الماء للطر
عند باب دار رجل فامتلات البئر وان يغير لصاحب الدار فلم ان يكتسبها ودعا للضرر عن نفسه
لان هذه البئر في طريق العامة ولكل واحد من اهل الطريق ان يكتسبها وكذلك اذا كان في سكة غير
نافذة ومن يحد منه لان لكل واحد من اهل السكة ولا يمتنع وكسبها وكذلك اذا كان مجرى البئر في سكة
نهر تقوم في ارض رجل فكسوا النهر والقوا التراب على حافة النهر فلصاحب الارض ان يطالبهم
برفع ما حابوا وزعمه لانه ملك صاحب الارض فغيره اذا اطلب رجل اراد ان يخفي بئر في طريق العامة

لجوى فيها الماء ويلبس راسها او اراد ان يعمل ظلمه على ابيه ولكل واحد من اهل الطريق ان يضمن عن
ذلك لكن يرفع الامر الى القاضي او الوالي ولا ينزى ذلك نفسه لان في ذلك وقوع الفتنة وان سبب الفسار
وكذلك في كل معروف اذا كان امرا قويا لا يتولا به نفسه عمر زق يخرج منها الماء وسيل في نهرين بينهما
حايطة من خشب يفسد احببان فارادوا ان يعملوا فذلك من النورة والاجر لمسل الماء لهم يحسن الموضع
الفاقد بقدر ما يكون حايلا وماذا رجل له قطعة ارض يجنبها نهر له فيه مجرى لصاحب النهر ووراء النهر
طريق وباع صاحب الارض قطعة ولو كان في الصلح حد قطعة الارض الطريق فالنهر داخل في البيع لانه يتر
ان المبيع من هذا الى هذا او النهر داخل فيه رجل قطع شجرة له على صفة نهر واخذ القواب والقاه في موضع
الحفر حتى سواه ثم تركه فاراد ارباب النهر كسبه فاستأجروا رجلا ليجري الماء في النهر ليسل فيسمل
حفر عليهم وارسل الماء ونام وكان ذلك في الليل فلما انتم وجد الماء قد خرج من موضع الشجرة فافسد
كدر انسان وصاحب الشجرة يقول اصلحتم لم يضمن الاجير ولما قاله الشجرة ان كانت الشجرة قريبا
من النهر على صفة لم يضمن لانه مضطور ذلك وهو اليه شجرة ملكه فهو بذلك تصرف في ملكه وان كانت
الشجرة دون صفة النهر فالندمت صفة النهر بقلعه ضمن ما افسد الماء لانه تصرف في ملكه الغير
وسو غير مضطور فيه حايطة بين رجلين اما عليه حولة فرفع احدهما وبناه بني برضا صاحبه على التزجير
شريكه بجري ما في نهر ليسل الماء منه الى بستانه ففعل فلما عار ثم بداله ان يمنع الجرا ظلمه فذكر ورجع
على شريكه نصف النفع التي افسدها على الحايطة لان الحايطة بينهما نهر بين رجلين على صفة اشجار فادعى
كل واحد منهما ان الاشجار له فالا اشجار لغيرها ان عرف الغارس وان لم يعرف فحق لكل واحد منها
بما في ملكه من ذلك لانه في يد وما في ملكها فهو بينهما نصفان حايطة لرجل وله اشجار على صفة نهر
وارجل آخر في ذلك الجانب كرم وبين الكرم النهر طريق فثبت من عروق هذه الاشجار من جانب الآخر
من النهر اشجار فادعى صاحب الكرم ان الاشجار له وله على الآخر انها لم يثبت من عروق اشجاره اذا
علم انها من عروق هذه الاشجار فهي لصاحب الحايطة وان لم يعرف ذلك ولا يعرف لها غارس وهذه اشجار
لا مالك لها فلا يضمنها احدهما لانها ليست في يدهما ولم يوجد في حق كل واحد منهما دليل للملك
رجل له صامات قديم على سكة غير نافذة واحد اطراف حذوهم على جدار المسجد فرفع صاحبهم ثم اراد
ان يضمنه في موضع ارض من ذلك من غير ان يحدث حذوهم على جدار المسجد ان كان هذا الجدار بين المسجد والسكة
اهل السكة فيه شركاء

لانه سقى لهم ان يمنعهم عن ذلك وان كان غير ذلك ليس لهم ان يمنعوه عن ذلك لانه لاحق لهم في ذلك
رجل سقى ارضه وارسل الماء في النهر حتى جاوز من ارضه وقد كان طويلا رجل اخر يرايا اسفل منه في النهر
فلم يجد الماء منفذ فخرج الماء من النهر الى قطن رجل مغرقه ضمن من الغاء التراب فيه لانه هو المتعدى
حايط بين رجلين وبنت احدهما اسفل وبنت الاخر اعلى بذر اع او راعين فانهم لا يربطون بينهما
+ بيناه من الاسفل الى الاعلى لان مثل هذا التفاوت لا يعتبر لانه لا يمكن ان يتخذ فيه بيتا اخر وان كان
اعلى اربعه افرع نذرا مما يعتبر فقال لصاحب السفل ابني حتى ينتهي الى موضع البيت الاخر فاذا انتهت
ولا تكن عليك البناء لان العلو اذا كان بهذه النسبة يمكن ان يتخذ فيه بيتا اخر ويصير عرقه حايط
بين نهر عظيم لاهل قرية ينشعب منه نهران ثم يجمعان بعد ذلك في نهر واحد وعلى كل واحد من النهرين
طاحونة فخر ب احد طاحونين فاراد ان يرسل الماء الى نهر الاخر حتى يعبره طاحونه وانتهى به الطاحونة
وليس له ذلك انه ليس له ان يحوي ماء من نهر غني بغير اذنه خصوصا اذا كان مضرا به رجلا ان لماسا
وزاب في نهر قرية لكل واحد منها يوم واحد اراد ان يسيل ماءها في يوم واحد فلها ذلك ليس لغيرها
منها لانها رتبها لخلق حقها نهر دار رجل تعدى ضرر الى دهليز جاره ثم تعدى الى الدهليز
الى دار امرأته لهرى وفي ذلك ضررين لصاحب الدار ان يافذ صاحب الجوار باصلاح ذلك به اخذ الفقيه
ابو الليث نهر يحوي في داره فيها بستان يسقي من هذا النهر وقد غرس على شط هذا النهر شجرة
الفرصاه فدخل غرونها الى حارجه فداعى ارجاء الى الحارث وان لم يكن الشجر معروضة في يومه
لايؤمن بقلعها وان كانت معروضة في يومه وان دخلت غرونها في حارجه ويناوي به جاره ام يقطعها
وان لم يقطعها يقطعها صاحب الدار رجل له داران متلاحقتان احدهما عامر والاخرى عامر قبايع
غربا وكان مصيب الدار العامر وملقا تلح في الدار الخربة واراد المشتري منع عن ذلك ولم يبيد البايع
في الشراء مصيب الماء وملقا الثلج قال الفقيه ابو الليث ان كان مبيل سطوحه الى هذا الجانب وعرف له ذلك
فيها فالمسبل على حاله وليس له منع عن ذلك وكذلك لو كان مثل سطوحه الى دار جاره وله فيها ميزاب
قديم فليس لصاحب الدار ومنعه وهذا استحقاق به جرت العاقبة وفي القياس ليس له ذلك الا ان
يقوم اليه ان له حق السبل او استثنى في البيع وبه قال اصحابنا صبيحة لرجل يلزم نهر مافيان
وعلى حقه النهر اشجارا ولرب ولا يعرف عارسها ان كانت لا يثبت الا بالانبات والاعراض لا يثبت في القلوع

وان كانت

نبيت
وان كانت من غير انبات وارباب النهر الحصون نبي لن اخذها ولا يكون صاحب الصيعة اخذها
الا ان يقطعها خشدا يصير بالقطع احق بها من غيره حوض في سستان رجل وهو مستنقع ما وقوم
وذلك يصير بيتا صاحب السستان فلصاحب السستان ان يمنع من ابر الماء الى ان يصلح الحوض ان كان مقرا
بان الحوض لهم واستبقوا الماء قديم وليس على صاحب السستان اصلاح ذلك اشجار على صفة نهر لا قوام
ومجرى نهر في سكة غير نافذ وبعض الاشجار في ساحة من السكة فانه عاصم اهل السكة
ان عارسها فلان اوان وارثها اهل السكة يقال للدهي اقم البيعة على من يدعي وان لم يكن له بيعة فاما كان
له من الاشجار خارجا من حرم النهر في جميع اهل السكة وما كانت على الحرم في صاحب النهر لانه في ملكه
شكا دوزاب بين اقوام وكانوا يسقون الى اسفل القرية ثم يعيمونه فيما بينهم على قدر نوبتهم فباع بعضهم
حصنه من الماء من رجل له ارض في اعلى القرية جاز للمشتري ان يسوق الماء الى ارضه في نوبته وان كان
شركا كان يتصرفون بذلك لحاجتهم الى سون الماء الى اسفل القرية بعد ان وصل اليه حقه بمقاسمة الماء
فللمشتري ان يحوي الماء في نوبته الى ارضه ولا يستوفى نوبته على الكمال فكون النهر ممتلا عند حاجته
الاخرين الى الماء كرم بين اربعة اخوة وجانبه حايط لعبيهم فاشترى احدهم حايط عمته واراد ان يسوق
الماء الى الحايط ان سقاه من يحوي المشترك فليس له ذلك الا بوفاء شركائه لانه يتصرف في ملكهم بغير اذنه
وان كان لهم مجرى خاص فله ان يسوق منه بغير اذنه بعد ان كان للمشتري ان يشرب من هذا النهر رجل
له مياه متفرقة في قرية فاراد ان يجمعها ويجعلها في يوم وليلة فله ذلك لانه الاضر على غبي فيه
نهران بينهما مساة ان احدهما اصغر والاخر فاصبح الى اصلاح المساة فالتفت بينهما نصفان
ولا يعتبر هذا التفاوت جدا وبين رجلين حولة احدهما عليه اكثر وحوله الاخر اقل فاصبح الى
الى العماره فالعماره بينهما نصفان بخلاف بمزوقه اذا ضدت فاصبح الى اصلاحها بيت يكون
ذلك على قدر مياهم لان عروقهم انا محتاج اليها كذلك فيكون اصلاحها على قدر مياهم رجل
له جمال وبعد كثره اراد ان يسمي من نهر رجل وصاحب النهر يخاف فساد المساة وجواب النهر
من ذلك فله منع وبه اخذ الفقيه ابو الليث رجل له مجرى مائي دار رجل فخر ب المجرى المحجوا
واصلاحه على اصلاحه ان الماء الذي يحوي فيه ملكه فعليه اصلاحه رجل له دار في السكة غير نافذ
وفي الدار بستان وفي السكة نهر جار فاد صاحب السستان ان يسمي بستانه من ذلك بما كان حرمنا من ذلك

وكل واحد من اهل السكة منع وما كان قديما فليس لهم منع بنزلة الظلم فوق السكة رجل في دار بجوارها
 فحوله الى ناحية من دار فانهم دارجان من ذلك فهو من سواد ترك بين النهر وبين الحائط فجوة اولاً
 لانه جاز في تحويله اليه فما تولد منه بصير ضامنا اذا سرق للماء من النهر الى موضع ليس له حق السبيل اليه
 او سرق حافة النهر في موضع ليس له حق شفه واجواء للماء منه الى موضع لم ينفذ له اترك بينهما فجوة
 لان ذلك ليس بخباية منه قطعنا كرم رجل اشترى رجل اصداما ثم اشترى الاقوى وكان مجرى القطع
 واحد انفع صاحب القطع الاعلى ما القطع السفلي فليس له ذلك ان كانت القطعتان لملك واحد وباع
 القطعتين متفرقا لانه اذا كان كذلك لا يستحق اصداما على الاخر مجراه بغير شرط لان نصيبا وللاه لانه
 وان كان لكل واحد منهما مالك فاشترى كل واحد منهما من مالها بكل حق سونها وكل من اشترى اولاً
 فالجواز لانه دخل فيه ويكون ملكا له رجل له حائط باع نصفه فارد صاحب النصف ان يتخذ بنصيبه
 متفقا من النهر للاداء ان كان ذلك على وجه عرف من النهر المشترك ليس له ذلك لانه ينصرف من مجرى
 مشترك بغير اذن شركائه وان كان باخذ منه على وجه لا ينصرف من النهر المشترك لم يمنع عن ذلك رجل
 ان يتخذ غطاء على مجرى نهر ولم يكن ذلك في القديم عليه فلا مال للنهر ان يمنع عنه مقدار هم النهر معروف
 في الكتب رجل له دار ان مسيل اصداما على سطح الاقوى بناع التي عليها للسيل من اسفل بكل حق
 مولا ثم باع دار الاقوى من ثمره فارد الاول منع الثاني من السيل للماء على سطحه فله ذلك الا ان يكون
 شرط في البيع وبين ان مسيل هذه الدار على سطح الاقوى رجل باع تجارية بغير ارض نظرا الى عاقبة اهل
 تلك القرية ان يبارفوا ذلك فله ذلك لانه الجراء والماتبع له وليس على السيرة فراج ان كان للآخر اجبا
 لانه لا فراج في الماء وفراج على بايعه ولو شرط الخارج على المشتري فسد البيع امر يدخل من اعلى الدارين فخرج
 من اسفلها فاصبح الى كربة امر اهل الدار منه كربة فان لهم فيه نفع وهذه للسنة من مال الجري فيها
 الحكم فالاولى منها الصلح **باب سرب العين** نهر بين قوم افنوا رجلا
 بان يسيل فيه الماء الى ارضه الارجل منهم فليس له ان يسيل مالم يافن له كلمهم لانه حق الكل ولا يباح
 ما فافن البعض ولو اورد رجل ان يسقي ستان منه بوزب او بالية لا باس به وعن يمينه ان لا يجوز ولم يمنع
 سابقه لغوم يروا ان ستان رجل لصاحب الستان ان يوزن على حافتها لانه لا ضرر عليهم نهر بين رجلين
 اورد اصداما ان يسوق الماء والآخر بوجاز لانه قسمته النهر بطريق الهال ولو كان لكل واحد منهم نهر

فاصل

فاصطنع على ان يبقى كل واحد منهما من نهر صاحبه لم يحل له بيع اما اجزاء النهر في مدنتهم لشقه فلا هدر
 المدينة ان يتخذ واعلى لك بساتينا اذا لم يضر باهل ارضه منع اصول الماء الى الاسفل او لم يضر الا
 شئ قليل اليه شرب بين قوم امتنع بعضهم عن كوي النهر رفع الامر الى الحاكم حتى يامرهم بذلك وهذا قول
 ليهج وقال ابو حنيفة لا يضر ان يكوي النهر ويمنع الباني عن الشرب حتى يبيع حصتهم كما في مسئلة الحاريط
باب شرب الواو قال ابو حنيفة عويم العيني ومي التي تتبع على وجه الارض
 وبين القطن ومي التي تسقاها الماشية بدلا وبير الناضح ومي التي يسقي منها بالابل اذا احتجها به
 اشنان في ارض مباح مما حوله الى حسانه ذراع ليس لاصدان يخفونها وذكر في تفسير الفلوق ما بين
 ثلثة مائة وخمسين ذراعا الى اربع مائة ذراع نهر بين قوم ما خوف من وادي ترغ مقصوم بالاداء وهم
 شركاء فيه فوجدوا المجري الى واحد خمسة عشر شبرا والى كل واحد من الاخرين عشرة اشبار فقال
 صاحب الزيادة لما جعلت هكذا في الاصل ترك على ذلك لانه ان القسمة وقعت في الاصل كذلك
 بمصلحة راوها في ذلك فلا يبطل فهو مشترك بين قوم اصطنعوا على ان يكون لكل واحد منهم شرب سماء منهم
 غايب قدم ان راي نقصا في حقهم فله ان ينقص الصلح ويستوفي حقهم بتمامه وان لم يرضوا ليس له
 ان ينقص لانه منعته نهر وقفاه لرجل ليس لاصدان يبقى منه زرع او ارضه سوادا فطر الى
 ذلك اولاً لانه لا حق له فيه وان فعل بغير اذن صاحبه لم يضر لكن لصاحبه ان يرفع الامر الى السلطان
 ويؤديه بالصلح ليس ان راي ذلك شق فدخل ارض رجل وصار في الارض طين وليس لاصد
 ان ياضف وان اضف من لانه الطين صار في ارضه فصار كانه خرج من ارضه **باب شرب الماء**
 رجل له ارضان على نهر اصداما اعلى والاخرى سفلى وادعى ان شربها من هذا النهر وانكر شركاه ذلك
 فاقول قول صاحب الارض لان الظاهر بهذا ان الارض لا يكون بدون الشرب **كتاب الاشربة**
باب اشربة النون شراب زيبى مطبوخ قد اشتد فلا باس شربه لاسمراء الطعام
 في قول ليهج وليمي وان يكن مطبوخا فلا خيرة فيه وان كان الشراب من العنب فهو حرام وان طبخ
 الا ان يذهب ثلثاه وبقي ثلثه وحشد كوز شراب العصير اذا شرب حتى يذهب ثلثاه فلا باس
 بشربه وموعدولة الطبخ هكذا روي عن ليهج وكذلك اذا طلبه الخائبة بالحوول وجعل فيه العصير فغنى
 فيها مدق ولم يشهد وسوا له لا يسكو فلا باس به في قول اصحابنا وبه اخذ الفقيه ابو الليث قال الفقيه

الاشربة حنفة خلال بالاجماع وسوكل شراب لم يصف عليه ايام وسوكلو السكر منه مطبوخا كان او غير مطبوخ
وحرام بالاجماع والسكر من كل شراب وحرام عند علمائنا الاجم شرابه وسوما والعنب طبخ حتى فسد نصفه
وقد اشهدوا الحذر شرابه عندنا وسوكل عامة اهل المصار وسوكل خلال عندنا وحرام عند بعض الناس
وسوكل العصير جعل في الشمس حتى ذهب ثلثاه او عوج بعلاج والتخفيف وسوكل التمر والزبيب اذا طبخ
له في طخته ثم استند حاز شرابه دون السكر منه عندنا في قوله يوسف الاخير اذا اراد به استمراء الطعام
ولون خلا واستند من غير طبخ ومكروه شرابه عندنا في وللتخذ من الشجر والذرة والعسل والنفثا وغيره
مطبوخا كان او غير مطبوخ يجوز شرابه دون السكر منه في قولنا في قوله يوسف وفيه وعندهم لا يجوز والله اعلم
باب اشربة العنب عصير طبخ ولم يذهب ثلثاه ويؤخذ ثم اعبد الى النار ان
تركه مقدار لو كان عصير الغلام من غير طبخ ولا خبز فيه وان لم يغل فلا بأس عشرة دنانير من عصير
متب فيه عشرون درهما من الماء وطبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه لا يجوز شرابه حتى يذهب منه ثلثه
وعشرون درهما وثلثاه دون وبقي منه ثلثه ودارق وثلثه ودارق لان الماء اسرع ذبا ما من العصير
وكذلك كل شئ في النبي في العصير من العسل واللبن وغير ذلك رجل شربه اقداح من تبيذ ولم يسكر
فاوجر بالعاشر فسكر لم يجد لان السكر مضاف الى العاشر لانه اخر الاوصاف وجودا وموكلوه
على ذلك فاشبهه مسلمة السفينة ولو اوجر تسعة اقداح فلم يسكر بشراب العاشر فسكره لان
السكر حصيل بالعاشر وموكلوه فيه ولو طبخ العنب حتى يصف ثم نزل حتى استند لم يجر شرابه ما لم يذهب
ثلثاه العصير اذا طبخ في قولنا في ولا بأس ببيع العصير ممن يتخذ خمرا معناه يبيع من الخمر والواو
ان يتخذ العصير خلا ولا بأس بتركه خمرا لانه لم يتخذ الخمر بل بعد الخل لانه لا يصير خلا ما لم يصير خمرا
مسلم له خمر في زق وسوكل الفساق الذين يشربون الخمر فشق زقه او بوق خمر لم يصفين الخمر
بالاجماع وكذا الزق عند محمد وعنده في بعض وان كان الخمر في خابية في بيت مسلم يريد ان يتخذ
خلا وسكرت الخابية يصفين الكاسروا ان كانت الخمر في زق في شق زقه لم يصفين الخمر ولا الزق
في قولنا في واما اذا كان عليها شراب لان في ذلك انما هو الفساق عن ليه في الخمر هو القدر للسكر دون
وقال ابو حنيفة ان تعد لطلب السكر القدر الاول حرام وان لم يقعد لذلك فلا بأس به وان اراد الاكثر
دون السكر قد اساء في قعوده **رجل شرب النخ حتى سكر فطلق امراته لا يقع طلاقه** ولو شرب ابا حنيفة

حلوا

حلوا ولم يوافق فسكر فطلق امراته لا يقع طلاقه ولو اكر على الشرب فشرط فطلق امراته يقع طلاقه لانه
يجوز لغيره **باب اشربة السين** قطع من خمر وقعت في جرة ماء ثم صب الماء
في خب للخل لا يفسد لان الخل صار خلا والخل الانسان ان ينظر الى خمر على وجهه وليس والخل له ان يبل
به الطين او يسقيها الحيوان وكذا لا يخل له ان يطعم للبيضة الكلام لان في ذلك فشرط الاستماع بالخمر للبيضة
والله ثم حرم ذلك تحريما مطلقا باعيانها فصار وجوب الاستماع بها محصور بالظاهر لفظا قال ابو حنيفة
السكران الذي لا يعرف الا من من السماء والجل من النساء وقال ابو حنيفة يفتن بقراءة قل يا ايها الكافرون
وقال بعضهم هو الذي يخلط كلامه **رجل صب** لم يخل فسد خمر وقد اساء لان حمل الخمر حرام ولا يفسد
ذلك هكذا روي عن ابي حنيفة ومال يعني حمل الخمر للشراب حرام اما الاصلاح فلا فان لم ان يتقها من الظل
الى الشمس ومن الشمس الى الظل وكذلك لم ان يصب نصفه تحت صاحبه مع علمه انه يصير ماء ودم حرام
فروقه اصارها خمر فوقع في الخل لا بأس به ونظير الخمر وكذلك الرغيف اذا خبز بخرم وقع في الخل طاهر ثم
اما اذا خبز الدقيق بالخمر وخبر لا يطهر اصلا **كتاب** **الديات والقصاص**
باب ديات النون وقصاصه رجل وجب عليه القود والقنل بالقود اذا سبته
للخصومة من اولياء القنيل ولا يبدوا والقنل بسبب الرقة لانهم من خاصموا وجب على الامام ابناء
حقوقهم والمحل قابل لا يبايع الكفر فيبداوه صبي مات في الماء او سقط من السطح ان كان ابن سبع سنين
فلا شئ على احد لانه قادر على حفظ نفسه وان كان صغيرا لا يعقل شئ فعلى الوالدين الكفارة ان كان
في حجرهما لان حفظه واجب عليهما وان كان في حجر احدهما فعليه الكفارة خاصة وهذا قول بصير وقال ابو القاسم
الصفار وعليهما الاستغفار دون الكفارة لان الكفارة انما يجب اذا اتصل به فعله بان يسقط من بين
وقود ذلك الا ترى ان من حفر بيرا على فاعه الطريق مات فيها انسان بالوقوع فيها الكفارة على الخاف
وكذلك اذا كان سابقا دابة او قايذا ناصبت انسانا الكفارة عليه لانه لم يباشر القنل بل بسبب ان
ان لا يجب على هذا قوم اجتمعوا على قتل طلب عقور فرموا بالسهام فاخطا سهم واحد فاصاب حارة
انسان صغير فمات وشهد الشهود ان هذا سهم فلان فلم يشهدوا ان فلانا رماه فصالح القوي صاحب
السهم على مال معلوم ثم طلب المصالح وقد هذا الصالح ان علم ان الخارج هو المصالح وان السفينة ماتت من حادثة
فالمصالح جازية ولا يمكنه رقا وان لم يعلم ذلك الا انه عرف ان السهم له فالصالح باطل لان يعرفه ان السهم له

ومن لينة العقل على عدم الدروس والطريق اذا اختلفوا فيه فعلى عدم الدروس والشفع على عدم الدروس
امرأة قطعت يد رجل عدا ان شاء الرجل قطع يدها وان شاء اذارتها نقصان حقه والناقض
بالكامل في باب النقصان اذا رضى بذلك كما اذا قطع يد رجل ويد القاطع الثلاثة فلم يخيار وكذا هذا
وان كان القاطع رجلا وللقطوع يد امرأة ولا يجبر ويجب الدية لان الكامل لا يستوفى بالنقض رجل
او رجل بعيرا في دار رجل في ليلة مظلمة وفي الدار عير لصاحب الدار فوقع عليه فقتله ان لو ظلم باذن
صاحب الدار لا يضمن احد او ان اذله بغيره لم يضمن ان يضمن كمن التي جنة على رجل فنهشته
فمات منها من كذا هذا خلافا اذا وقع سكينا الى صبي فقتل صبي به اساقا لم يضمن الدافع لان
قتل الصبي معتبر وقد خلد فماتت يد وقطع النسبة الى السبب والما فعل الدابة بغير معتبر فلا يقطع النسبة
رجل شج رجل راس رجل اصلح موضع خطا وعليه ارض الموضع وسوخس من الابل وان شجها شتمه وعليه
ارض الماشية رجل حلق راس عبد انسان ولم يثبت شعري قال ان شاء دفعه اليه واخذ فقتله وان شاء تركه
رجل ضرب رجل انسان فخره بنظره ولا وان ضربه وسقط ينظر حتى يبرأ موضع السن ولا ينظر
خولا رجل جسه افر حتى مات جوعا فانه يرجع عقوبة والدية على العاقله لان في معنى الفعل الخطا
رجل دخل على رجل وامسى اليه بالقعود على وسادة ففقد فاد اجنبا قارون فيها من لم يعلم بذكر
فانزله القارون فذهب الذهب فخرق الوسادة بفضن الدهن والقارون لانه تلف بصنعه ولا يجبر
الوسادة لانه فقد عليها بامر ولو كانت القارون بحالة قد عطفت بها فامسى بالجلوس عليها فالتكر
القارون لم يضمن ولو لم يكن له بان جلس على السطح فجلس وما حفس السطح فوقع على ملكه فمات فمات لان
الوسادة توضع للجلوس عليها عارية لكن شرط السلامة فلم تؤثر لونه فيها تحنها واثر في نفس الوسادة خلافا
واما لا يضمن للجلوس عليها عارية فبعض الجلوس الى لونه وخلاف السطح لان كل موضع للجلوس
وسا رطبه الوسادة حارط ما يبل الى الطريق فاشهد على صاحبه فاندم الحارط ففوت منه الدابة
فقتل رجل لاضمان عليه لانه هلك بصنع الدابة الا ان سجد الحارط على دابة او انسان فقتله
فخسدت يضمن وهذا ينزله وضع مسبل الاد على طريق العامة اذا اغرت منه الدابة فقتل انسانا
فقتله الانسان على التواضع كذا هذا رجل بعث غلام انسان في حاجته بغير لقن سيد فراق الغلام
مسبانا على سطح فارقتا اليهم فوقع فمات ضمن للرسول لانه استخذه بغير لقن سيد فصار غاصبا

رجل ضرب

رجل ضرب من انسان فسقط فنتت مكانا سودا او حلق راسه ثبت شعري ابيض والمخروق
راسه شاب خبيث السن جميع ارضها ولا يجب الشعر شي لانه لو حلق بعد ذلك لم يثبت فعليه الدية
لان الابيض من الشعر والاسود سوا وعن بعض الناس خبيث الشعر حكومة عدل ورجل قطع ابع
رجل من مفصله اقتض منه عظمه وان اقتض منه ثم قطع يد احد ما يد صاحبه قال لا نقصان رجلان
اضطربا فوقع فمات ان وقع كل واحد منهما على وجهه ووجه كل واحد منهما على صاحبه لانه هلك
بعظمه وان وقع كل واحد منهما على فخا فلا شيء على احد ان وقع بفعل نفسه وان وقع احدهما على فخاه
والاخر على وجهه فدية الذي وقع على فخاه هدر لانه سقط بفعل نفسه فدية الاخر على عظم صاحبه
باب ديات العين وقصاصه رجل قال لا اؤقتل ابني او اقطع يده
صغير فعليه القود لانه اماح ما لا يملك اباحته وعن يله انه استخبر في كى بغيره بالدية ولو قال اقتل
عبدى او اقطع يده ففعل فلا شيء عليه لانه نفس العبد مملوك للامر العبد للوهون اذا قتل عمدا فاجتمع
الداخن وللرقتن فلهما ان يقتلاه ان الحق لهما اخوان لآب وام قتل احدهما اياه عدا ثم قتل الاخر الام
قالا لاول يقتل الثاني بالام وسقط القصاص عن الاول بغيره لورثته الثاني سبعة اغان الدية لانه لا يقتل الا لاول
اب صار القصاص ميراثا بين الام والاب فالاب فالاب من ذلك الثمن فمات قتل الام الاخر
صار ذلك الثمن ميراثا للاول وقد وردت من الام ذلك الثمن من ديتها فيغير سبعة امانا بورثة الوارث
الثاني رجل قتل رجلا وله دية فقتل القاصي بالقصاص قبل ان يدفعه الى دية الدم حتى القاتل في
الاستحسان لا نقصان عليه فيؤخذ منه الدية ولو جن بعد ما دفعه اليه فمات ان يقتله ان الشرط كونه محالبا
في اول احوال ذلك وذلك انما يكون بالقضاء ويتم بالدفع وله اجتن قبل الدفع فقد علق الخلد في الوجوب
فصار كالوجن قبل القضاء بخلاف ما اذا اجتن بعد الدفع لان تلك حالة الاستيفاء رجل ضرب امرأة
حبلى بكين فاصاب السكين يد الولد فقطعهما ثم ولد مقطوع اليد فعلى العاقله نصف الدية لانه فعل خطأ
رجل جاء الى نام فذبحه ثم اذاع انه ذبح فهو ميت بضمن الدية ولا يقتل استخسانا لانه اذاع الشبهة
قوم حاصروا حصن المشركين برى رجل بالخنزير الى حصنهم فاصاب حاريط الحصن فبراجع فاصار
انسان والرامي وارث للضاب لم يرشه وعلمه الدية والكفارة ولو وقع في الحصن فاصابه فهو
في الحصن فلا شيء عليه لان هدره وكذلك لو كان في صف المشركين لانه منهم لانه كفر سواه مع الآله

بطن ض

٤٦

لا يتعد ذلك للسلم رجل ضرب انسانا فوق مينا وكان مع القنول مال سوى للال ضمنه القائل للجار
مستهلكا له ولو تعد ضرب يد رجل بالسيف فخطا فاصاب عنقه فابانه فهو قتل عمد يوفى بذلك ولو
اخطا فاصاب غي فهو خطا وكذلك لو رمى قنوس رجل فاصاب عين عبيده فهو خطا ولو رمى رجلا
فاصاب حياطا ثم رجع فاصابه فهو خطا ولو ان رجلا نوى ثوبا فاضرب به راس انسان فخرج مخرج مو
عد لانه من النفس وان مات منه فهو خطا في قول يحيى بن ابي العيص رجل حنى على سن رجل فأنكرت
السن يوفى بالعمد مثل ذلك ولو ضرب عين انسان فذهب سنونا والعين قائمة بقتل منة الله
امكن استيفاء العصاص كمان السن ولو قطع الحرقه كلها او قتل العين بالسكين لم يقتض منه لانه عنى بعض
الى استيفاء الزيادة لان فيها من العروق ما يمنع الساوى ولو قطع شجرة اذن انسان اقتض منه وكذلك
اذا قطع نصف اذنه لانه يمكن الاستيفاء بلا زيادة ولو قطع ذكره من الاصل اقتض منه ولا يقتض
في ايمته ولا باصغته ولا ملاحته لانه لا يمكن استيفاء من غير زيادة وليس في قلع الحاجبين ولا في اكل
واللحية قصاص وان لم يثبت لانه لا يمكن اعتبار الساوى لما فيه من التفاوت وفي اللسان القصاص
ان امكن وعن عمد الاقتصار في اللسان رجل قطع اصبع رجل وسقط الكف ان قطع من الفصل وسقط
من الفصل وفيه القود وان كان القطع من الفصل والسقوط من غيى او على القلب فلا فدية فيه وجب الدية
استرى عبدا ولم يقتضه حتى قتل رجل عبدا فاشترى بالخير ان شاء اختار البيع وقتل القاتل قصاصا
وان شاء اقتض البيع والعصاص للبياع في قول يحيى رجل قطع اصبع رجل خطا وقطع كفه عداقات
منها قال ابو يوسف يقتض الذي قطع الكف لانه قطع عدا فصار عدا ولما الاخر فقد قطع خطا
فما تولد منه يكون خطا ويجب على عاقله العاطع الاصبع دية الاصبع رجل لم يعل القصاص من النفس
او فيما دونها فاستاجر رجلا ليقتل له جارا فماده من النفس ولم يجز النفس لان فيما دون النفس
استاجر لعل معلوم وفي النفس لم يستاجر لعل معلوم وهذا قول يحيى قال تم لا يجوز فيها
ضرب رجلا بعد سيف فشق العود فاصابه ولا فدية فيه لانه ما قصد ضرب باله جاره رجل
مر على حماره فغثر برجله فشق شاقه ثم سقط عليه فاعور عينه ثم مات الواقع فعلى الواقع ارض
النائم لانه تلف يصنع وعلى النائم دية الواقع كنى على الطوق موقع عليه انسان مات فالتهمز
على واضع الحجر ولو ماتا فعلى عاقله النائم دية الواقع وعلى الواقع نصف دية النائم لانه مات بفعله والواقع

فما كان

فما كان من غلهم هدر فاما كان من فعل الواقع اعتبر رجل طعن رجلا في اذنه فخرج من الاذن دية
حكومة عدل ولو طعنه في فمه فخرج من دماخه حتى نفدت منه في الدم الى الدماغ حكومة عدل
لانه ليس له ارض مقدر ومن الدماغ الى ان نفدت ارض ايمته لانه ايمته ولو رماه في عينه ففقدت الزنا
ففي العين نصف الدية وفي الزنا حكومة عدل وان اصاب الدماغ ففقد منه في العين نصف الدية
وفما زاد الى الدماغ حكومة عدل وفي الدماغ اذا نفدت ثلث الدية عشرة في الانسان في كل واحد
منها الدية كاملة الانف واللسان والذكر والعقل والراس اذا اطلق ولم يثبت وكذلك اللحية
والصلب لانه اكثر فانقطع عنه الماء او سلس بوله وفي الدبر اذا اظعن فصار لا يستكمل الطعام ولو اظعا
المراة وصار لا يستمر البول فعليه الدية كاملة وعشر الاخرى بحسب كل اثنين منها الدية كاملة
العيتان والاذنان والشفتان والحاجبان والرجلان واليدان وتديا المراة والاشنان والابطال
والخصيتان قال ابو ج ان كانت اللامة ثنتين او ثلثا فذهب العقل ففيه الدية ولا شيء فيمن رمى واخطته
في دية الفقد وان كن اربع ففيهن الدية وثلث الدية ولم يدخل ارض شجاع في ضمان العقل
وكذلك اذا اوجب الشعر وان كن ثلثا ففيها دية الشعر والشجاع يدخل فيها وان كن اربع ففيه الدية
وثلث الدية ولا يدخل دية الشعر فيها ولو حلق راس انسان بغير اذنه فقتل شعرا ابيض والحلوق
راسه حر وموشاب ولا شيء فيه في قول يحيى وقال ابو يوسف في حكومة عدل واضرب سن انسان
فاضطرب ان كان حرا فلا شيء فيه وان كان عبدا ففيه حكومة عدل رجل قطع ذكر انسان ثم انشبه
فيها ميتا وان قطع انشبه ثم ذكره وفي انشبه الدية وفي الذكر حكومة عدل رجل رطل دابة
في الطريق ثم باعها وقال للشري خلت بسنك وسينها فاقبضها صحى الخلية وانه يقتض وان ذهبت
الدابة في وثاقها والصفان على الواقف وهو البايع لانه وقف بايقافه وان زال عن ذلك للكار
لم يبرأ البايع عن الضمان لانه مربوطه بفعله رجل ادخل نايما في بيته او غصا عليه او صبها فوقع
عليه البيت ضمن الصبي والمعتوم دون النائم لان دخول الصبي والمعتوم مضاف الى الخالة
دون دخول النائم لان النائم كاليتيم في هذا راكب داخل في دار انسان بغير اذنه فوطى دابته
شئ فملك يمينه فان كان قايما او سائقا لا يضمن لانه لو وجد هذا من خارج الدار يضمن فلما افاد منه
في الدار وان دخل باذنه فالضمان على الاذن فلع مرتضى او حلق راس امرأه فصاح الصبي والمرأة على راسه ثم شئت الشئ
او الشعر

رق ما اخذ لانه ظهر ان الصلح وقع باطلا وان شخ رجلا متقلبة فبات بحيث لا يراها اثر فلا شيء على الجانب
الاثن الذي دواه به هذا قول محمد وكذلك في مسلم السن وان بقي من اشرع شيء بعد النبوة
بعضه لكن لو شخ موضعهم جدا وراس المشجج اصلع فلا قوة لما بينهما من التفاوت فعليه الدية وان كان
راس الساج اصلع ايضا وفيه القوة وان لم يكن اصلع لكن قال رصيت لا يقص لان فيه استيفاء الكل
بالناقص وان لم يكن قضا صا حجب فيه الدية وصلو هذا الاستيفاء الصحيح بالشلاء صبي في يدايه
جذبه انسان من يده فاسكه الاب حتى مات فذبحته على الجاذب ويرثه الاب لانه لم يمت بصغير
ولو جذباه حتى مات فالدية عليها ولا يرثه الاب رجل عهن فراع رجل فحذبه من يده فسقط بعض
اسنانه فذهب بعض لحم فراع هذا فدية الاسنان هدر وعلى العاض ارض خراجه بخلاف ما اذا
كان في يده ثوب فثبت به رجل فحذبه صاحب الثوب من يده فتحرق ضمن الماسك نصف قمته
لان بعض الذراع اذا فله ان ينزع دفعا للافا واما باضر الثوب ما اذا فله فلم يحس حاجته
الى الجذب وان كان الجاذب لا يستر الثوب فتحرق ضمن جميع قمته رجل جلس على ثوب انسان
ومولا يعلم به فقام صاحب الثوب فانشق من جلوسه بعض نصف الثوب لان الجالس لم يكن له ان
يجلس عليه وصاحبا ثوبا في جلوسه وصار الثوب مشقوقا بحذبه في قيامه وبماسك صاحبه فيجل عليه
نصف ثمنه رجل اخذ يد انسان فجزها صاحب اليد من يده فانكسرت ان اخذها ليد في لم يصغر
لانه ما نفذ لان في الاخذ وان اخذت لغير ذلك ضمن فدية اليد الاب اذا ضرب الابن تاديبا
او الوصي اليسيم فبات ضمن عند له وان ضربه المعلم بغير لفظها فكذلك وان ضرب باذن ماله يصغر
احد لان الاب والوصي اخذنا للتاديب بشرط السلامة لانها لا يمكن ان التصرف في نفسه وماله الا
اذا كان خيرا خلاف المعلم وان لم يمت باذنها والافن منها ثبت مطلقا لا معتبرا رجل ضرب زوجته
وهكلت ضمن وعلى الاب الكفارة والدية وعلى الموثوب الكفارة ودين الدية وعلى الزوج الكفارة
والدية وان ضربه القاضي لنفع المصروب رجل قطع يد استباح دابة انسان او جملها او دوح شاته
وان شاة صاحبها ضمنه قمته واللحم والجلد له وان شاة وشك ولا يضمنه شاة قال محمد هذا اذا كان
له قمة بعد قطع اليد او الرجل اما اذا لم يكن ضمن قمته كما قال ابو ج و لو فوج حمار فله ان يسكه ويضمنه
النقصان لان جلد الحمار له قمة ولو قتله ليس له ان يضمنه النقصان وله ان يضمنه القمة لان الجلد

لا قمة له ولو فوج عيني حمار فله الحمار لانه بقي متفعا بعد ذلك رجل قال لو طين اقر با مملوكي هذا
ما نه سوط فلما ان يضرباه ولو ضرب احد ساعه وسعين والاخر سوطا واحد فبات لم يصغر
احدا استخسا نا كرجل قال لامرأتين له ان اظنما هذا الرغيف فانما طافا فان فاطمت احدا مما
عامته والاخرى بقيتة طلقنا لانها اكلناه حفر بيرا في الطريق فوقع فيها انسان فبات جوعا
وعطاشا لم يضمن الحافر عند له الا ان يموت من السقوط وعند له ان مات غامضا وان مات
جوعا لم يضمن ومن سلك الكتاب وكذلك اذا فقه جبا في قبر فبات فعلى الخلاف قال محمد يضمن
في الحيايين سكة منها دور ومي اصحابها التلخ فوات به انسان فبات فرق بعضهم من سكة النافذ
وغير النافذ والصحيح انهم لا يضمنون لعموم البلوى وجريان العاقبة بذلك وبه اخذ القتيبي ابو الليث
ضرب رجلا بارس وما اشبهها فبات لاقوة فيه لان بمنها لا يقصد القتل غالبا ولو ضرب بالسلك
فيها القوة ففاء عين بعد فوات العبد ان مات غي انقضاء لم يضمن ولو قتله انسان بعد فكر
ضمن الفاقى النقصا رجلا ن مداحلا قد كونا هذه المسئلة من قبل وان قطع الجبل وقعا ومانا
ضمن القاطع وبيتها وقمة الجبل عبد قتل عبد رجل خطا ثم قتل اخ مولا خطا وليس للاخ وارث
سوا مولا له وانه لدفع نصف العبد الى مولى العبد المقتول او يغيره والنصف الباقي للمولى لانه
ملكه بسبب الارث لانه لما قتل العبد صارت نفسه مستحقة الرفع فلما قتل الثانية صارت نفسه مستحقة
له فيدفع الى الاول نصفه ويغيره بالباقي لانه لا يمكنه دفع الاول لانه ملك بعد الجنابة بسبب الارث فيغيره
في النصف لانه سلم نصف العبد ولو قتل الاخ او لا ثم قتل للملك يدفع العبد الى مولى العبد او يغيره
لان جنبا في ملكه فلو كان للاخ ست ضمن ثلثة الارباع العبد للمولى المقتول وربعه للبيت على
ذكرنا جارية حامل اعتق مولا ما في بطنها ومولا يعلم بجنابتها صار مختارا للفداء لانه لا يمكنه الدفع
في الحال ولو اعتق الجارية ومولا يعلم بجنابته فان جاء الطالب ومي حامل ان شاء ضمن قيمتها حاملا
وان شاء اخذها كعتلا حاملا بجنابتها وكانت الجارية له وولدها حر وان جاء بعد ما ولد للمولى بالخير
بين الدفع والفداء ولا مسبيل له على الولد مملوكا حفيدا فوقع فيها انسان فبات فدية المولى
بالدية ثم وقع فيها لفر فبات فانه يدفع للملك كله او يغيره في قول له وعند ما يدفع النصف مملوكا حفر
بيرا فاعتقه المولى ثم وقع فيها مملوك فبات فعلى المولى قمته لانه بالعتق السابق اتلف حقه فيضمنه

رجل اشترى جارية جاملا فلم يقبضها حتى اعتق في بطنها ثم ضرب اسنان بطنها فالتفت جنبنا
مينا فاشترى بالخيار ان شاء واخذ الامة بجميع الثمن والبيع الجاني بالارض لاننا مبيع بذلك وسوخر
لانه اعتقه وان شاء وضع البيع في الامة لاننا نقضت يد البائع ولزمه الولد خصته من الثمن لانه اشتراه
وسوخر ولو كان الجاني اب لم كان ارثه لوالده لانه عصبته فلا شيء لمشتري ولو اوصى بعق عبد له فحني
عبد جنابة ارثها الف درهم وقالت الورثة لا ينفذ الوصية فاهم ذلك ويدفع بالجنابة ويبطل الوصية
الا ان يقول العبد لرجل ارفع عني الف درهم ففعل بصير ذلك مينا على العبد يورثه لانه اعتق عبد
جني جنابة واوصى المولى بعقته في مرضه فاعتقه الوصي او الوارث وان علم الوصي بجنابة فعليه
مقدار قيمته من ماله وان لم يعلم فن مال للبت عبدان لرجل فقال المولى اصدك فحني اصدك
فصرف العتق الى الذي حتى فعليه القيمة في قول زفر وقال ابو يوسف ان علم بالجنابة فعليه الدية لانا
لو صرفناه الى الاخر بصير واجب الدفع في دفع مع احتمال انه لو لانه يحتمل ان العتق بدل فيه فينصرف
مؤبد لك اما لو صرفناه الى الاخر لافتر على الورثة لانهم باخذون الدية وربما يرى الدية على قيمته
لاصمان على المولى لان اصدك ما عتق والعتق صرف اليه كذلك جارية بين اثنين رجلين جادت بولد
فحني الولد فادعاه اصدك ان علم بالجنابة فعليه الدية لانه صار محتارا للفداء وان لم يعلم فعليه القيمة
وكذلك لو باع جارية فولدت عند المشتري لاقبل من سنة اشترى فحني الولد جنابة ثم ادعاه الباع
وسوخر يعلم بالجنابة فعليه الدية لانه اتلف محل حقه بالدعوى وهكذا حكمه قول له من رجل قطع الف رجل
او انهم اوطقوا لحينه ولم يثبت فعليه ما نفقه لانه مال وعن آية عن آية ان المولى عليه قيمة تامة
او يدفع العبد اليه رجل فباعه بعتي عبد ثم جاء رجل فقطع يده كان فاني العينية ما نفقه على فاطم اليد
نصف قيمته مفتوق العينية في قول له آية والقياس ان لا يكون فاني العينية شيء وسي سلم للجنة
العباء عبد قطع اصبع رجل خطأ ففداه المولى بالف ثم مات مقطوع اصبعه فان فداه بغير قضاء
فعليه تمام الدية فان فداه بقضاء كان الفداء باطلا وصار بعوله من اعتق وسوخر لا يعلق فعليه القيمة وهو
ويتقاضيان عبد مثل رجلا عدا اوله وليان فعتق اصدك ثم قتل لفر خطاء فاختار المولى وفعته عن
له آية في هذا روايتان في رواية يدفع ارباعا ثلثة ارباعا لولى الخطاء وثلثة لولى العبد قال ابو يوسف ما قلت
قولا خالف فيه ابا حنيفة الا قولا قد كان قاله وعن زفر انه قال ما خلفت ابا حنيفة في شيء الا قد قاله ثم

ثم رجع عنه وفي هذا اشارة الى انهم ما سلكوا طريق الخلاف بل قالوا ما قالوا عن اجتهاد ائمتنا ما قالوا
ابو حنيفة لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا ما لم يدر من اين قلنا **باب** **الديان جناباته**
خمس تبع لحمة الكف تبع للاصابع والتدي تبع للحمة والاهداب للاشفار والذكر للحنف
والانف للمارن اذا قطع كفا وفيها مقصد واحد من مناصل الاصابع وفيه ثلث عشر الدية وليس الكف
شيء ويحس ولو قطع ثلث اصابع من كف رجل خطأ وقطع الاخر اصبعين ثم يبت الكف من
الجراحتين وعلى الاول قيمة ثلث اصابع وعلى الاخر دية اصبعين والكف منهما نقصان وما اصاب
صاحب الاكثر دخل الاقل في الاكثر والنصف الباني على قاطع الاصبعين وسي خصامة وفي الحنف اذا لم يكن
لما اشفار ربع الدية موضع الاصبع اقل من موضع غير وقد مر هذا من قبل وسياتي الهاشم سواء كان
الهاشم بكسر العظم والموضع بين الجلد وجلد الاصبع انقص من جلد غيره فيجب فيه حكمه عدل
تخرج سن رجل اجل سنة والصغير والكبير فيه سواء هكذا ذكر في الجرد عن آية اذا صالح الشاح عن
موضع الخطا على خصامة ورسم ثم مات منها يحط عن العاقلة الثلث ويرجع الشاح بما دفع لان الصالح
لم يتم على ما شرط رجل خلق شعر كنف دابة رجل وثنت الشعر من فيها اجل سنة كما في شعر الاوى
وان ثبت والا يقوم مع الشعر وددون الشعر ويرجع بنقصان ما بينهما رجل هضم استانا باليد
ولا نقصان فيه ولو جرح به فمات منه كج القود فلو جرحه بحشبه فمات لا يجب القود ولو جرحه
موضع يدي وفيه القود وان مات منها كج القصاص والموضع في الراس والوجه سواء الصغير
والكبير سواء وفي الموضع في الانف حكمه عدل رجل ضرب حتى ذهب منه الشم فصار لا يجد رجا
وفي حكمه عدل وذكر للمروزي في مختصره فيه قيمة كاملة وكذلك السمع والعقل والذوق واللسان
في وسط اللسان وقصاص وفي راسه قصاص ولا نقصان في اصل اللسان وفي اصد حاسي العبد
نصف القيمة وفي رواية اخرى عن آية كج فمات نقص وسوخر له لو خف وفي انف العبد ما انفقر
والاخرى كالحاجب وللأب ان يستوفي القصاص لانيه الصغير في النفس وفيما دون النفس
وله ان يصالح عنها وللوصي ان يستوفي فمات دون النفس لانه يحرق الاموال وله ان يصالح عنه
وليس له ان يستوفي في النفس ولو صالح في النفس في ذكر في الجامع الصغير ان له ذلك وليس لغيره
ان يستوفي القصاص عن الصغير في النفس وفيما دون النفس وليس له ان يصالح وذكر في الصالح

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

على قادم الطوارى

ان كان ماله درهم او ثمانية مائة او ثلث الف او قال هذه الدراهم وقف
كان ماطلا خلاف الفقار رجل اوصى بوصايا فانفذ وصاياه بدرهم وقته ان اوصى بالقوم بايمانهم
فاعطاهم فزمنوا بذلك مع علمهم جاز لانه رضوا بدون حقهم وكذلك الفقار في قول له 2 وس
رجل اوصى بوصايا فادى الفقار وادى لعنته عاتية ورسم فأتى للفقار قبل موته فقصبه للفقار ان كانت
الوصية من الثلث بان اوصى بثلث ماله وبين لكل لطل واحد منهم ثلثا وجعل الباقي للفقار اما اوصى
لطل واحد منهم وصية مفروحة وللفقار وصية مفروحة فللأية للورثة رجل اوصى بان يتخذ طعاما للفقار
بعد موته ويطلع الدين يحضرون التعزية فلهذا يكونون مقامهم عند والذين يحضرون من امكنهم بعدة
دون غنيم والفقير في ذلك سواء وللوصى ان ينفق على الصبي ويعلم القرآن والادب اذا كان الصبي
يصح لذلك وان كان لا يصلح فلا بد من ان يعلم مقدارا يقرأ في صلواته ولو اوصى الى رجل واستأجره بانه رسم
لتنفيد وصاياه والا سيجار ماطل والاية صلت له من الثلث لانه لا يعمل الا ايضا وصار العمل واجبا عليه
بحيث لا يمكن الخروج الا بالان القاعن اذا اراد المصلحة في ذلك والاستيجار على عمل واجب عليه لا يجوز وذكرنا
ان الاية صلت له وذكرنا هذا هذه المسئلة ولم جعل للاية صلت له بل قال ذلك باطل رجل مات وقد
كان اوصى بثلث ماله وخلف وصيا وله اصناف من الاموال فارد ان يبيع صنفا في وصيته فقال
الوارث بيع من كل صنف ثلثه فلم ذلك لان حقه متعلق في ثلث كل صنف فلا يجوز للوصي ابطال ملك
الوارث اذا كان ثلثا لا يمكن بيع ثلثه رجل مات وقد كان اوصى الى رجل وقال له ان اهلك ابني هذا
فاعتق عبدا هذا فاعطه مائتي درهم وقال العبد اعتقني في الحال ولا اطلب للابن بس لانه ان يعتقه
لانه مأمور بالاعتاق في وقت معلوم ولا يجوز اعتاقه قبل ذلك رجل مات ولم يوص الى احد فجعل
الحاكم وصيا في تركته فادى بين على الميت وادى عنه ولهعت المرأة مهرها فلبس للموصي ان يفتني
الدين ويرفع اليه من غير حجة وانما مهر المرأة وان كان ساهبا يمنع عنها ما جرت العادة بتفصيل القول
في ذلك قول الورثة لان الظاهر بينهم انهم وفما زله على ذلك القول قولنا الى مقدار مهر مثلها رجل اوصى
بما رسم بموتة مسجد فلان تحت المسجد نفقة فسد وللبيد فزمنه ولم يصلح احد للموصي ان يعرف
من ذلك الى اصلاح النهر لان ذلك من جملة الترمه رجل قال في موضعه اخذوا الف درهم من مالي او
قال اخذوا الف درهم ولم يزد عليهم ان قال ذلك بعد ذكر الوصية فهو وصية وصرف الى الفقار رجل اوصى

الى رجل

الى رجل فقال له الوصى انا اقبل وصيتك في انفاذ ما من ثلث ماله ولا اقبل في قضاء ديونك فلجابه
للموصى الى ذلك ومات ان لم يسد قضاء الدين الى غيره فالوصى مكلف في جميع امور با انفاذ لانه
وصية رجل اوصى بثلث ماله على رباط فلان وفي الرباط قوم مقيمون ان كان فيه دلالة انه الادب يعرف
الهم يعرف الهم ولا يعرف الى العانة الوصى اذا قال لي على الميت دين يقول له القاني اما ان يراه
من دينك الذي عليه او قيم البيعة ويستوفى دينك والا اخرجك من الوصاية وان لم يخرج من الوصاية
يجعل مكانه ثلث لانه لو تركه اسحق الاخر من مال الميت لدينه رجل قال في موضعه لرجل على الف درهم من ماله ومات
يدفع جميع التركة الى الورثة والابوقف منها شي لان للقرابة جهول ولو قال لرجل على الف درهم من ماله ومات
الدين ويدفع الباقي الى الورثة لان هذا اقل جهالة من الاول رجل اوصى بان يتصدق بثلث ماله بثلث ماله
على المساكين ومات ولم يعمل كرمه ثلث ماله بعد موته ان كان كرمه يخرج من الثلث يتصدق بثلثه بعد ذلك
ثلث ماله ان اغتلت كن اوصى بخدمة عبد فلان سنة وفلان غايب بخدمته بخدمته سنة ولو قال
هذه سنة والمسئلة حالها بطلت الوصية وكذلك الغلة رجل اوصى وقال يتصدقوا بهذا الثوب ان شاؤوا
تصدقوا بقمته وامسكوا الثوب وان شاؤوا تصدقوا بقمته وان شاؤوا باعوا وتصدقوا بقمته سواء
كن اوصى بان يباع هذا العبد ويتصدق بقمته ان شاؤوا تصدقوا بقمته وان شاؤوا تصدقوا بقمته رجل
اوصى بوصايا ثم قال والثلث للفقار فأتى بعض من اوصى له تصرف ذلك الى الفقار لانهم لما ماتوا لم يجد الوصية
فأخذوا منهم فبقي ذلك للفقار اليتم لا يدفع اليه المال مالم يونس منه الرشد لقوله وان استم منهم
رشدا فادفعوا اليهم اموالهم امر بالدفع عند اناس الرشد رجل اوصى بان يخرج عنه فخرج ابنه الحج عنه
ثم مات في الطريق ان لم يكن للميت وارث سواه حج عن الميت من حيث مات الابن لان فخره خرج
الوصى في الحكم ولو خرج الوصى ثم مات حج من ذلك عنه من حيث مات الوصى لان فخره غير معتبر بغير
ما انفق في الطريق وهذا ظاهر والذي حج عن الميت لا يداوى نفسه من مال الميت ولا يخرج لان
ذلك ليس من جملة النفقة ولهذا لا يجب على الزوج ان يداوى زوجته ولا يجب عليه احوالها وكذا
لا يجب عليه ان يشترطها ماء للوضوء والغسل من النساء ولا يباين بان يشترط ما يغسل به ثيابه وبدنه
وداراه من الوسخ لان ذلك من جملة النفقة رجل قال ثلث مالي لابي فلان وسم ثلثه نفقة ومات اخذتم
قبل موت الوصى ان كان ابوهم ميتا بطلت من الوصية ثلثها وثلثان بينهما لانه لا يتوقع ان يلدوا

مضار كان عددهم وسماهم فقال ثلث على الغلان ولا يغفلان مات احد من بطلت وصيته وان كان
ابوهم حيا فالثلث بينهما نصفان الذي يتوهم الزيادة لان الوصية وقعت للغلان وهم يغفلان رجل مات
ونزل ابنين واوصى الى احدهما فاراد صاحب الاثر ان يعلم مقدار الوصايا والمال له ان يستحق من ذلك كالمبلغ
من حصة في الوصى اذا كتب وصيته ان يعطى كل تغير حصة لا ينبغي للوصى ان يزيد لان الواجب عليه تنفيذ
الوصية على الوجه الذي اوصى به لا يتجاوز من ذلك ولو اراد لا يضمن وكذلك لو اعطى تغيرا نصف رسم
ثم اعطاه بعد ذلك نصف رسم وقد استهلك الغني البصيف الاول ارجو ان لا يضمن لان المال له حصة
ولا يصير مخالفا ولو قال للوصى لا يعطى كل تغير الا رسم فزاد الوصى على ذلك يضمن لانه نهى عن
ذلك وما كان منها عنه لا يدخل تحت الوصية امرأة ماتت وترك زوجا وبنتا واحدا واوصت
الى اخيهما وقبل الاخ ذلك ثم ان الوصى اشترى نصيب الزوج من التركة لنفسه ولم يعرف الزوج
ذلك بان كان في التركة وصايا والديون ولم تنفذ الوصايا ولم يعرض الديون وعن الشتر ذلك
قبل تنفيذ الوصايا وقضاء الديون ان نفذت الوصايا ونقضت الديون قبل القسمة حاز البيع
لان تركته قد دخلت عن الوصايا والديون فظهر حق الزوج وعرف وظهر ان البيع وقع على معلوم
وكان جازيا وان لم ينفذ ولم يقض حتى ترافعا الى القاضي بطل البيع لان الخصومة حتى وقعت
لاجلوا عن زياره ونقصان فلا يعرف قدر البيع فظهر انه كان باع مجهولا ولم يكن في يد اذ قضاء
الديون ثم بتنفيذ الوصايا ثم يقسم التركة بين الورثة ولو اوصى بان يكفن في مسج ويغسل بدين ويؤخذ
رجله كفن في كفن مثله كما يكفن الناس لان ذلك ليس بمشروع ولانه يشبه للثمة وانه حرام في الحق
فلذا بعد المات وكفن النفل ما يلبس في جنونه حال ثمانية الى السوق او يوم الجمعة رجل مات
وعليه ديون يستغنى بتركة فادعاه رجل ان له على الميت دين وعجز عن اقامته اليه فاراد خلف
الورثة او الغريم ليس له ذلك لان التركة اذا كانت مستغنى بالدين فلا يكون للوارث فيه حق فلا يكون
خصما وكذا الغريم لان للورثة ان يقضوا الديون من مال انفسهم ويتخلصوا التركة فلا يكون الغريم
خصما والعين انما يتوجه على الخصم وان كانت له بينة فالخصم الوصى وان لم يكن له وصى نصيب القاضى
له وصيا وان قضى الدين وفصل من التركة شيء فالان له حق تخليف الورثة علم العلم لانهم صاروا خصما
له في ذلك رجل مات ونزل ابنين وعصبة فاراد السلطان ان ياخذ من التركة شيئا ظاهرا فاراد ان يحلوه

هذا عند خلع الورثة والارث

من نصيب العصبة

من نصيب العصبة ليس ام ذلك وجب فاك من حصة التركة رجل اقع وصيا معه حتى يعول معه
واخذ له كسوة ثم بدا العصى ان لا يعول ليس له ان يسترد الثوب ان كان اعطاه غير محبط فحاطم
لانه لما فصل وخاطم ان قطع حقه عنهم فلم يبق له عليه سبيل وان اعطاه محبطا ان رهبه او اعان فلم ان
يسترد وان تقدر به عليه فليس له ذلك امته ماتت فاراد مولانا ان يتصدق عنها جاز لان
بالموت زال الرق وصارت حرة رجل اوصى بثلث ماله لغلان ولبنى تيم والثلث لغلان والثلث لثمن
لانهم لا حصون ولم يصب الوصية لهم ولو قال لغلان ولرجل من المسلمين فلم يصب الوصية لرجل من المسلمين
ولغلان نصف الثلث كما اذا جمع بين الاختبة والحكم في النكاح وبينا العامرا فلا خشيته نصفه
وان بطل نكاح للحكم بخلاف اذا جمع بين اختبة وبين حدار او حمار وكذلك لو قال لغلان ولعشرة
من المسلمين فلغلان جزو واحد والوصية للشرع باطلة اذا اوصى بانه رسم لمجد فلان او
لقنطرنه وصى وصية للمرقم والعانة على ما تذكره وصايا العين ولو اوصى الى رجلين وقال كل
واحد منهما وصى تام ولكل واحد منهما ان يقض في قولهم جميعا وانما الخلاف فيما اذا اوصى
الى رجلين ولم يزد عليه هذا القول رجل اوصى بانه رسم لرجل بعينه وباع الوصى منه شئ من التركة
بالبائنة جاز وكذلك لو صاح على ثوب فتمته او كثرت جاز ولو حط البعض واخذ البعض
حاز لانه معلوم في التركة خلاف ما اذا اوصى بانه رسم للمساكين ثم صاح عشر منهم على حصة
درهم حيث لا يحذر لان حقه غير معلوم والقباس ان يسترد العشر وقبل لا يسترد ويعطى الباقي
الى المساكين ولو كان الصالح على ثوب قليل القمعة لم يحز وله ان يسترد الثوب لان ذلك ليس من
لهم رجل اوصى الى رجلين فقبل احدهما وسكت الاخر فقال القابل للمساكين بعد موت الوصى
اشترى للميت كفنا ففعل فهو قبول منه لان الوصية لم تبطل بالسكوت والشرع قبول دلالة
فسار وصيا وكذلك لو كان الساكت خادما للقابل فغير انه لم يعمل خذ فام بشرى الكفيل
فهو قبول منه وصار وصيا رجل اوصى الى رجلين لصى سماء وقال اعطوه بعد ما يموت ابوع
واذا ادرك فهو وصية له بعد موت الوصى ولا يدفع اليه الا بعد الموت ولو قال متى مات ابوع
وقد اوصيت له بذلك وهذا فيها ضعف لانها تختص انه يموت قبل موت ابيه رجل اوصى
الى رجلين وقال لهما حصنا ثلث مالى حيث شئتما او جلاء لمن شئتما ثم مات احدهما قبل ان يحلوا
ذكر

بطلت الوصية ورجع الثلث الى الورثة لانه على ذلك بعينها لا يفرض بعد موت احد ما ولو قال
جعلت ثلث مالي للمساكين يصعب الوصال حيث شاءوا من المساكين ومات احد ما قال جعل الثمان
وصية لفرقة ولو قال لهذا اقم انت وحدك وهذا جاز على قول بعض الاحبي وانه ان يصدق الآخر
وحده رجل اوصى بان يصدق عنه بالف درهم حطمة ان اعطاه حطمة جاز وان اعطاه درهم كان
الحطمة جاز سواء كان الحطمة موجودة او لم يكن ولو كانت الوصية بالدرهم فاعطاه الحطمة اختلفوا فيه
والصحيح انه يجوز به اخذ الفقه الواليت لان في الفصل الاول نص على الحطمة والدرهم بمعنى الحطمة
بلا تفاوت وفي الفصل الثاني نص على الدرهم فتقيد بها رجل له عبد فوصى بان يخدم والدته
سنة ثم يعتق جاز الوصى بخدمة ما على قدر ميراثها فذكر ان كان او انش وان كانا ذكر من جازت الوصية لان في التركة
على السوا لان الوصية بالخدمة باطله واذا لم يبين كان سبيلا الارث لا الوصية فيصير كأنه اوصى
بان يعتق العبد بعد سنة وانما جاز به وقد قال اصحابنا في رجل اوصى بان يخدم عبده جميع ورثته
سنة ثم يحوي كوز الوصية كذا هذا رجل اوصى بان يخدمه فمعه مال الى العبد ليخدمه باذن مولاه
جاز رجل قبل له عند موته اوصى بشي فقال ثلث مالي ولم يزد عليه حتى مات ان قال ذلك عقب
سوالهم كان جوابا لهم يعرف ثلث ماله الى الفقراء وكذلك لو قال ثلث مالي الى ولم يزد عليه مريض
قال ان جاء احد بغيري الى ما بين من الدرهم الى حسانية فاعطوه ما اعدا قال ان لم يقيد
الاعطاء برب الوصى او برب الرجل معلوم لم يجز الوصية ولا يعطى شي الا بجر رجل وقف جازونا
على مائة مسجد فلقم ان يشتري من ثلثه سلما يصعد به سطح المسجد بطيسته وكذلك يعطى من كنس
الثلث او الثواب الذي لا يجمع في المسجد رجل مات واوصى الى امرأته وله ضياع وللمرأة عليه مهر
فأرادت ان ياخذ مهرها من التركة ان كان في التركة مثل مهرها من الصامت ياخذ منه والا فبيع
ما يصلح للبيع وتأخذ مهرها من ثلثه رجل مات وترك ضياعا وعليه دين ووصيته فأراده الورثة ان
يقضوا دينه ويخلصوا الضياع لانفسهم ان اتفقوا على ذلك وعجلوا قضاء الدين وتنفيذ
الوصية ام ذلك وان اختلفوا فلو وصى ان يقضى الدين من مال الميت الوصى اذا اراد تنفيذ وصيته
لميت من مال نفسه والرجوع بذلك على التركة فلم ذلك سواء كانت الوصية للعبد او الرب سواء

كان الوصى

كان الوصى وارثا او لا لان الوصى ان يفعل مثل ذلك كما في نفقة اليتيم وغيره ولو قال اعطوا فلانا الف درهم
ليخرج عنى فابا فلان ان يخرج عنه فانه يعطى لغبي هكذا ادى عن محمد سلطان صابرا او اذ اخذ مال اليتيم
بهذه يد ان اعطاه الوصى فاعطى نفسه من الثمن او التلغ لم يقين لان ذلك يبيع وان خاف العبد
والكيس يقين لانه لا يصير مكرما بذلك وان خاف الوصى اخذ ماله او لم يدفع مال اليتيم العلم ان
علم انه ياخذ بعضه وسقى له ما يكفيه البسعة دفع مال اليتيم اليه وان علم انه ياخذ كله وهو معذور
في الرفع ولا ضمان عليه ومنه كلها فيما اذا دفع الوصى اما الوسيط موثقا واخذ منه لم يقين رجل
له دابة اوصى بان يباع ويقصد في ثمنها ومات وعليه دين ببيع الدابة وقدر ثمنها الى الثمن
وان فضل من ذلك شي ينفذ وصيته من ثلث ثمن دابة والا فلا وليس للفقهاء ان يرووا ببيع الوصى
اذا كان في التركة ما يستطيع ان يبيع ويقضى ديونه من ثمنه لانه لا يرضونهم اذا كان بالباقي وفاء
حقوقهم ولو كان في الورثة سفار وكبار وللكبار ان يأكلوا من المال بقدر نصيبهم ويسكنوا الدار
وليس لهم ان يذبحوا الشاة لاحتمال ان يكون للباقي فيها رغبة وان في الاعيان من الرغبات ما يست
في غير ما رجل اوصى بوصايا الاقوام مسبين وفي البلد نفوذ مختلف ينفذ باقل النفوذ استعمالا فيما
بين الناس في بياعاتهم وان لم يكن ينفذ باقل النفوذ نفاذا في البلد لانه موثقتين ومن باع من
تركه الميت التنفيذ وصاياهم محمد المشتري الشراء فرجع الى القاضي فخلع فخلع بقول القاضي انه خلط
كاذبا فافسخ البيع بيننا لانه لو لم يفسخ القاضي والمشتري جاحد غرم على ترك الخصومة ويعود الدين
على ملك الغنس انما تفاسخا البيع اما اذا كان الفسخ من القاضي يعود على تركه للميت رجل مات
وترك درهم صحاحا وقد كان اوصى بدرهم مكرس بغير الوصى المكس بالصالح وينفذ الوصية بذلك
رجل مات وعليه دين ووصى بوصايا وقد كان اوصى الى رجل ومات الوصى وجمع الورثة على بيع
شي من التركة لقضاء الديون وتنفيذ الوصايا ينبغي ان يدفع الامر الى القاضي حتى يامرهم بذلك
وان لم يدفعوا كان بيعهم فاسدا لانه لاحق لهم في التركة اذا كان فيها دين او وصية ففعلوا
ما ليس لهم ولاية ففعلهم فسد بيعهم ومن باع من حال اليتيم والوارث مفيء فاورك فابوا المشتري ومن
انفن يروا لان النصح هو التركة ملكه الا ان للوصى ولاية المطالبة والحفظ وكذلك الوكيل للوطر
ثم قال لا يرى انه كان للمشتري على الموكل دين مثل الفين بغير قضاائه وذكره هذه المسئلة من قبل

وذكر فيها القياس والاستسكان وما ذكره من وجوب الاسحان ولو اوصى بان يتصرف بثلاث ماله وعقبه غايه
او استهلكه ومو مسر واداه الوصي ان يجعل ما عليه صدقه له فلم ذلك امر اذ امانت وقد كانت اوصت
ان تكتفن في ثياب قيمتها ستون ومعا فلفها الوصي في ثياب قيمتها ثلث مائة درهم ولم يكن ذلك
كفن مثلها وفعل ذلك بغير اذن الورثة من الزبائن على كفن للثلث رجل اوصى بان يجزى بعد موته
طعاما للناس ثلثة ايام قال الوصية باطله وذكر قبل هذا ما يدل على انها صحيحة رجل اوصى بثلاث ماله
فتصدق الوصي بعض وصاياه وبقي شيء من الثلث يد الورثة ان كان الوصي يعلم ذلك ويعلم ان الورثة يحرمون
الى وجهه لما عرف من رايانهم وامانتهم فلا باس بان يترك ذلك في ايديهم وان علم خلاف ذلك منهم
ليس له ان يترك في ايديهم لان الميت اوصى اليه في جميع الثلث ويجب عليه ان يتصدق بثلثه في جميع ذلك بثلثه
في البعض ويبدى بثلثه في البعض ان لم يغير على ذلك بنفسه افا علم ان ثابته لا يتصرف في ذلك ولو قال لو فعلت
كعمل فلان فالكامل بل بلغ ثلثين سنة الى تمام الكحول وقيل ثلث وثلثين سنة وشروط بعضهم في
الثلثين ولم يشترط في الاربعين والشيخ من بلغ خمسين سنة ولو قال قد علم الصحة ومومن صحة سنة
فصاعدا وعن آية من صحة سنة اخرى ولو اوصى بان يدفن كعبه لا يدفن الا ان يكون شاة لا يتصدق به
وان كان فيها شيء من اسماء ابيه ينبغي ان يحرق ثم يحرق ويلقى في الماء الجاري وان لم يحرقها وحرقها
والقائها في الماء الجاري فحرقها فان لم يفعل ذلك وفعلها في التواب في ارض طامس فحرقها ايضا
ولا يحرقها في النار لان في ذلك احسان لها ولو اوصى بان يعطى الناس الف درهم والوصية باطله
بحرقها لهم ولو قال تصدقوا بتصدق على الفقراء ولو اوصى بجعل رجل على ان يكون بعد موته فلان
فالوصية الاولى جائز والثانية باطله لانها وصية بملك الغير ولو راي ان يقر احد بن او رقيق او
قريب له عند شاة من القرآن فهو حسن اما الوصية بذلك فلا معنى له لان ذلك يشبه استئجار على
قراءة القرآن وانه باطل ولم يفعل مثل ذلك احد من الخلفاء جدا ربي دارين الصغيرين ولما حبان
كل واحد منهما عليه حملته فذهبا الجدار واداه السقوط فاداه احد ما اصلاحه واداه الاخر ورفع الامر
الى الحاكم حتى جرح على الاصلاح وليس هذا كالكبير وان الكبير ان لا يصح ملك نفسه واما الوصي فليس
ذلك لانه ليس له ان يصير للبيعة واداه ذلك منع عنه رجل اوصى بارض كرمه لرجل ويغرس
لاخر واما شاة الاخر ففعل صاحب الشاة ان شاة فعليه تسوية الارض لانه هو الذي غرسها فعليه اصلاحها

وكذلك

وكذلك اذا استأجر ارضا وغرس فيها اشجارا وقلعها بعد انقضاء المدة وعليه تسوية الارض لما قر رجل اوصى
بان يخرج من ماله عشرون الفا ويعطى من ذلك الفا وقلانا الفين وقلانا ثلثة الاف وقلانا اربعة الاف
وقلانا الف بلغ احد عشر الفا ثم قال والباقي للفقراء ثم مات ولما انشأ له ثلثة الاف درهم ذكر في
الكتاب الجواب بما لا يعقل وينبغي ان يقال في الجواب بثلث على عشرين جزءا فله من ارضهم من ذلك
احد عشر جزءا من ذلك ومنه سهم اربعة للفقراء وهو الباقي فلما ارادت ان تصرف ذلك فاجعل كل الف
بينها وجعل سبعة الاف على عشرين كل سهم منه اربعة مائة وخمسين فاعطى كل فرد سهم من اصحاب الارض
على قدر سهمهم من احد عشر واعطى الفقراء من ذلك سبعة اسهم لانه هو الباقي من عشرين سهمها هذا اذا
قال اخرجوا من مالي عشرون الفا اما اذا قال اعطوا ثلث مالي فلانا كذا وقلانا كذا حتى انتهى الى احد
عشر الفا وقال اعطوا الفقراء وثلث ماله سبعة الاف تقسم سبعة على احد عشر ويعطى كل فرد حق حقه
ولا شيء للفقراء لانه لم يبق من الثلث شيء هذا هو العلم من الجواب امر اذ امانت وتركت ابا غيره
بالغ وبنها بالغة وادى الى بنها وقد رقت البنت بعض الاقضية جعلت لك اللام ومن توافي للنام
امها يرعها ويقول لم فعلت كذلك ولم يكن اتمها امرها بذلك فما احباب نصيبها من اهلها والاهل نصيب
الصغير من ثمنه لذلك لانها فعلت ما ليس لها ان تفعل ولو اوصى بثلاث ماله لا يعمل البر فليس له ان يهرز
الى حماره سجن لان عارته على السلطان وقد حبس فيه بغير حق فلا يكون من اعمال البر الا ان يكون
مثل مسجد الذي بناه على ان ابى طالب رضي الله عنه لانه عانه الحق رجل مات وخلف دارا وادى
بوصايا من ثلث ماله وعليه الدين باقى على كل الدار او عا من ماله واليسق الا قبله والوصى ان يسعها
ويقتضى الدين من ثمنها لانه لو لم يبع بين الدين على الميت واما الوصايا فلم يوصى بها كاد الورثة
اوصى بوصايا وكتب بذلك صك ثم اوصى بوصايا اخرى وكتب بذلك صك ان لم يكتب الثاني وجرح
عن الاولى بعلى بالوصية جميعا لان كليهما صحيحة اذا اوصى لقرابته ومن كفا رجازت وقد
ذكر النصفية زوجة النبي صلى الله عليه وسلم اوصت اخيها وسور بنوهم ولو اوصى بثلاث ماله للفقراء
واعطى الوصي الاغنياء وسولا يعلم بذلك لا يجوز ويضمن للفقراء او مثله في قولهم رجل اوصى بثلثه
عبد لفلان وخدمته الاخر فنفتته على صاحب الخدمة لانه هو المستفيع به وكذلك اذا اوصى مرضا
برضا برؤ وان كان لا يرى برؤ فنفتته على صاحب البرقة لانه ملكه رجل اعتق عبدا من ارضه

الباقي

سقطت نفقة عن مولاه لانها انما يجب باعتبار الملك ولم يبق للملك رجل اوصى بنين الخطة لولد الخطة
لاخر ان كان ذلك خرج من الثلث فنفقة عليها على قدر قيمة ما يبيعها وان بقي من الثلث شيء فالنفقة
في خليفه ذلك في مال الميت لانه ملكه كذا في النسخ ولو اوصى بدهن هذا سمع وبكسبه الاخر فالنفقة
في الفراج الدفن على صاحب الدفن لانه مختلط باجوابه وكذلك اوصى باخي الزيد في الدين والخيطة لاخر
خلاف التبن مع الخطة ولو اوصى ببناء لمذبحه وجعله الاخر فالنفقة عليها لان الذبح لاصل اللحم لا لاجل
الجسد اما السج فلها مضار كالنبي مع الخطة فان التذرية لا يبي كل واحد منها عن صاحبه بخلاف النبي
والسمع فان العمل فيها باخراج زبد والدهن لا يغنيهما ولو اوصى بثلث ماله بالشمع ومحبي رسول الله
يعرف ان الوصى ومواده لان كل مسلم على هذه صفة فان اراد بذلك القوم المعروفين بالغلو في محبتهم
فان كانوا عددا يحسون جازت الوصية وان كانوا لا يحسون فالوصية باطله خلاف الوصية للفقراء والمساكين
لان تلك النفقة تدل على الحاجة ومصارف معلومين بها وليس ههنا ما يدل على شيء وكانت وصية
للجهول وانما باطله واختلفوا في تفسير قوله يحسون فالصحيح ما ذكره عن ام ابيهم وماه ونه
وهم عدة يحسون وان كانوا اكثر من ذلك فهم عدة لا يحسون هكذا كوفي السير رجله وقع خمسين دينارا
الى بنته في مرض موته وقال لها ان مت فاعمرى قبوري وقبري الى حفدي والحنس لك والباقي اشقوي
بالخطة ونقدني بها على الفقراء فالوصية بالحنس لها باطله لانها اجرة وليس للوصى ان ياخذ الاجر
على العمل وانما عمار القبور فان كانت تحتاج الى المرقم وعمار ما لا بد منها نعموا بقدر ذلك وشكروا
بالباقي خطة ويصدق بها على الفقراء وان كانت العمار فاصلا على الحاجة فالوصية به باطله
ولو قال ابري جميع غرما ولم يسمهم وما نوى بقلبه احدا ورواه محمد بن مقاتل عن اصحابنا انما
الاجرة لانه كما لا يصح للوصي ان يبيع الحق الا لالمعلوم فكذا الابراء وقد ذكرنا من قبل ان على قول
يجوز لانه اسقاط وليس بتكليف واسقاط المجهول عن المجهول جائز وقد ذكره هذه المسئلة في
اجازة النون وذكر عيسى بن الحسن انه كثر وعنه محمد بن مقاتل انه لا يجوز رجل اوصى بان يدفع الى فلان
درهم يشقري بها اسارى المسلمين فمات الذي اوصى اليه يدفع الى الحاكم حتى يدفعها الى رجل
يفعل ذلك كافي سايرا الاوصياء رجل اوصى بوصاياها وكتب في كتاب ثم قال خذوا ما في هذا الكتاب
في وصية جارية هكذا روى عن محمد بن مقاتل ونفسه من حمى رجل اوصى وموفاي بلد شلت ماله

على المسكين

على المسكين ووطنه في بلد آخر يعرف اوصى به الى مسكين البلد الذي ووطنه فيه ولو عرف الى مسكين
البلد الذي مات فيه جاز لان القصة من هذه الوصية ايصال البر الى المسكين ومنه في المسكنة
على السوا وقد ذكر هذه المسئلة في باب العيون وقال فما كان معه يعرف الى فقراء هذه البلدان
وما كان له في وطنه يعرف الى فقراء تلك البلدان اعتبارا بالكون فانه اذا كان له مال في بلد يعرف
زكاة مال كل بلد الى فقرايه رجل اوصى بوصاياها ثم من يوفى له يوفى انه قد قدر ذلك من ماله حتى انه
لو اطمعن عليه شرا ثم افان فالوصية باطله ولو افان قبل ذلك فالوصية خالها وعن ام انه قد روى
بشعة اشهر وفي رواية اخرى بسمه اشهر امراه اوصت الى زوجها وامرته بان يكفنها من مهرها الذي
لها عليه فالوصية باطله وله ان يكفنها بما شا من التركة لان قدر الكفن من التركة بان على ملك الميت
فلا قابضة في التعيين وان لم تترك شيئا فكفنها على بيت المال ولا يجب على الزوج ان بالموت انتفعت
الزوجة وعن له يوفى كفنها على زوجها اعتبارا بلبسها في حال حيوتها وموالتها رجل اوصى بوصاياها
واوصى الى رجل وقال له بع من جمالي عشرين ونقدنيهما وصيتي فباع الجليل وقال لجال الذي في يد
للمشترى احد للمشترى الجليل معيب فاراد للمشترى دفع فقال لجال له لا تخاصم الوصى ولو دفع الى
وخذ من جمالي ما شئت ففعل ثم ظهر ان الجليل كان صحيحا وجيل لجال كان معيبا والخصومة للمشترى
مع الوصى بل للمشترى يرد الى الجليل جملة المعيب لانه اشترى منه محملة وان لم يمس بينهما بيع لكن وجد
منها اخذ واعطاه بعض فكان يباع بتعاطي او هبة على شرط العوض فكان يباعا فاذا ظهر العيب نشأ
له حق الرد رجل باع من حال الميت شيئا ثم طلبه منه اقر بالشر يباع يرد ذلك اهل البصرة الامانة
فان قال انسان منهم انه باعه بمثل قيمته لا ينفقته الى زيادة من زاد لان الموقد يزيد على قيمة الشيء
لغرض له في العين ولا يصير ذلك قيمة له فلا يجب على الوصى البيع بالثمن فتمت بل للعتبة ذلك قول
عدلين من اهل الخيرة ان اخبروا بذلك فتمت يوفى قولها امراه اوصت بوصاياها وامرت زوجها
بتنفيذها ولها ضيعة امرت ببيعها وتنفيذ وصاياها من غيرها فاراد الزوج ان يكون الضيعة له
ببيعها بثمن مثلهما وبسليمها الى المشتري ثم يشترىها منه ثمن معلوم لنفقة ثم ينفذ الوصايا من كل
رجل مات في موضع فيه تلج عظيم لا يقدر المحتسبون على حمله وله وصيانا استاجر لهما رجلا لاجل
الى المعقب والوصى الاخر حاضرا لم يتكلم او استاجر الوثمة للفضل والوصيان حاضرا ان جاز ذلك والابوة
في جميع لال كثر في الكفن

ولو اوصى بان يتصدق بكذا وكذا حنطة على الفقراء او تصدق بها احد الوصيين ان كانت الحنطة
في ملك الموصي جاز وليس للاخر ان يتصدق وان لم يكن في ملكه واحتاج الى الشرا لم يكن ويكون الحنطة
للمشترى ويقع الصدقة منه لانه ليس لاحد من الاخرين بدوي الاخر خلاف الدفع وهذا قول لبحر
وم رجل اوصى بخاتمة لرجل وبفضة لآخر والوصية جازية وان لم يكن في فضل من يوصي يعطى
كل واحد منهما ما اوصى له به وان كان في فضل من ينظر الى انها اكثر قيمة ويقال لصاحبها ان
لصاحبك والخاتم والفضة لكن نظري مسئلة الدجاجة اذا ابتلعت لؤلؤة انسان وقد مرت من فم
مرتين اولها ان يوصى ولا يقدر ان يتكلم لسانه فاوصى براسه الى انسان والخنزير يعرفون انه
يقول شئ ويريد به الايباء فالشارع اليم يصير وصيا مريض اوصى بان يباع من ثمنه ما لم يكن
من العلم وينفذ وصاياه منه ولم يكتب علم الكلام يباع ذلك ويصرف ذلك الى وصيته لانه
خارج من العلم اوصى بان يشتري عبدا بكذا وكذا او ربما ويعتق منه ولم عبيد الاجزاء ان يعتق
عبدا من عبيد خلاف اذا قال اشترى بكذا وكذا او ربما ويعتق منه ولم عبيد الاجزاء ان يعتق
ان يتصدق بها على الفقراء لان العبد ما يتفاوت وجاز ان اراد بذلك الشرا عبدا جاز
عبيد او اوصى خلاف الحنطة فانها لا تتفاوت لانه غلبة مريض اوصى بان يشتري من ثمنه
حنطه وخبر يتصدق بذلك على المساكين فاحتج الى الحكم ان لم يذكر الحكم في الوصية ينبغي للموصي
ان يستغنى عن لم الصدقة من غير اجر ثم يعطيه من ثمنه على سبيل الصدقة لا على سبيل الاجر
وان ذكر الحكم في الوصية فاجوز في مال النسيء رجل اوصى بان يعتق عنه عبدا وللعبيد ثياب كساح
مولاهم ولهم متاع وغير ذلك لا يكون لهم ذلك سواء ما يوارى عورتهم لان ذلك ملك المولى
والعتق اشرع في خلص النفس عن ذل الرق وثياب المتاع باق على ملك المولى رجل قال
اسطوا ابن فلان خمس دراهم فاني اكلت من ماله فان لم يجدوا فاعطوا ورثته فان لم يجدوا
فصدقوا بها عنهم فلم يجدوا الا امرانه فان كانت تدعى على الزوج مولا يعطى لان الصدقة هي
دينه كالصرف اليه وان لم تدع ذلك فان قالت معي ابن وبنت يعطى الثمن وان قالت معي
غيرهما يعطى الربع رجل قال استأجروا فلانا لتفقد وصيتي بصير وصيا رجل قال لم على
آخرين فقال اقلعت فانت بربى من الدين الذي لي عليك فانت بربى خلاف ما اذا قال ان امت

فانت بربى فانت حيث لا يبرأ لانه تعليق البراءة بالشروط فلا يصح فصار كمن قال لغريمه ان وفقت الزار
فانت بربى خلاف فضل الاول فان ذكر وصيته له بالدين بعد الموت فانها جازية رجل يعطى بعض ولده
شئ ولا يعطى البعض ان فضل ذلك لزيد مبيع فيه وشقة لابس بها بذلك وان كانوا في البر والصلة
سواء لا ينبغي ان يفعل ذلك وان كان ولد فاسقا لا يعطيه زيارته على القوت لان ذلك اعاق له
على العصبية رجل اوصى بان يعطى عن كفاية صلواته ولد ولد مولاه بربى يعطى لكن لا يكون كفاية
كـ رجل اوصى بان يعتق مدين عن كفاية عيشه يعتق لا يكون كفاية وكذا هذا رجل قال للملك اوصيت
لك بعنقك او برقبك بصير مديرا ولو قال اوصيت بعنقك لا يصير مديرا لان في الفصل الاول اوصى
بنفسه وفي الفصل الثاني اوصى له بعنقه والموصى له بعنقه لا يعتق مالم يعتق فبنا نحن عنقه على
رجل اوصى بان يشتري له عبدا بكذا ويعتق عنه وله وصيان لاحد من عبيد ليس للاخر ان يشتري منه
لان الشرا لا يصح الا منها الا ان يقول في وصيته فوضت الوصية الى كل واحد منهما فبنا نحن عنقه
بالشرا والحيلة فيه ان يبيع من غنم ويسلم اليه ثم يشتريه منه رجل اوصى بوصايا ووقف ضياء
وقد قال للموصي اعطى من ذلك من شئت ووسع الامر عليه وقد كان للوصي امرأة وولد واخ محتاج
له ان يعطيهم من ذلك لان هذا وقف على الفقراء وهو لا فقرا اعطاهم لغفوم رجل اوصى الى رجل
وامرأة بان ينفذ وصاياه ويعتق امته بعد ما يخدم بينه سنة واراد الوصى ان يزوجها فليس له
في ذلك حيلة وانها باقية على ملك مولاه ما لم يات وقت تنفيذ الوصية رجل كتب صك وصية
وقال له هو واستندوا بما فيه ولم يقرأ عليهم قال للغد من امحوا ليس لهم ان يشهدوا بذلك
حتى يقرأ عليهم وقال نصير يجوز لهم ذلك والمريض اذا قال لرجل اقض ديني بصير وصيا لان قضاء
الدين بعد الموت لا يكون الا بالوصية والوصى في نوع واحد يكون وصيا في الانواع كلها كالما دون
في نوع ولو اوصى بان يتصدق بثلاث ماله على فقراء بلح فالافضل ان يهرق اليهم ولا يتصدق ولو
اعطى غفيرة جاز لان حلة الاعطاء موافقة وممن في ذلك سواء ولو اوصى بان يتصدق بهذه الدراهم
في عشرة ايام فتصدق بها في يوم واحد جاز لانه لا منقصة في التاجير ولو قال ثلث مالي لله فالوصية
باطلة في قول ج وعنده جازين يصرف الى وجوه البر وهذا قياس ما لو قال انت لله لا يعتق عندي
وعنده يعتق ان اراد به العتق وان اراد به انه لله كساو الناس لا يعتق اشترى عبدا في صحته اكثر
من ثمنه

ما لا يتعارف الناس في مثله على انه باختيار ثلثة ايام غرضنا اختيار او سكت حتى مضت الدرة ثم مات
فالمجاوبات من الثلث ولو كان له بعد ان قمت احد ما الف قمتة الاوصية فانه فقال في صحته احد ما
ثم مرض وبين العتق في اكثر مما قمتة فانه معنوع من جميع المال لان في الفصل الاول اقتصر الملك على
وقت الخيار وبالبياح لا يتبدل العتق لان العتق ترك احد ما بغية عينه فاذا بين معنوع من
ذلك الوقت لا يقتصر على المال رجل اوصى ما يباع وانه ويشترى بنفسها عشرة اوقاف حنطة ولف
من خبز ويصدق بذلك على الفقراء في بيعت الدار وغنها لا يفي بذلك ان كل في الثلث فابذلك
كل منه ويشترى ما امر به لان الثلث محل الوصية الا انه انما عتق الدار لا عند في بيعه فاجت
ولا جفت فيها الا لان الوصية تقتصر عليها وصي دفع الدراهم الى الرجل ليخرج عن البيت فلما بلغ
بغداد مرض فذبح المال الى اقر له عن البيت ليخرج عنه يبيع الحج عن البيت لانه جعل له وجعل التراب
له وهذا جائز وان من حج وجعل بوابه لغير جاز فالاول والثاني ضامان للمال الاول بالدفع
والثاني بالقبض ولا يجوز ذلك عن الوصية لانه فعل ذلك بامر الوصي مسجد بني وهب من خبز
والمسجد يحتاج الى الدهن والخبز فاراد الاول ان يبيع ذلك ويشترى بنفسه ومنا حصيدا ان سلوا
الخبز الى القيمة ليس له ان يعرف الى غيره لانهم انا اعطوه بناء المسجد للبيع وان سلوا اليه
بل تولوا البناء بانفسهم فلم ان يصرفوا ذلك الى ما شاؤوا لان الفضل يقع على ملكهم رجل وقف ارضا
وشترط ان يصرف علقته على اقراره فاراد الوصي تفصل البعض على البعض في القسمة بان قال
الواقف في الفصل عقيب ذكر الوصية مقسلا به وامن فوض ذلك اليه القسمة في ذلك براهبه
فلم ذلك لانه دليل التفصيل وان لم يذكر فليس له ذلك ولو اوصى بان يكتف من ثمن الشيء التكا
فلم يفعل الوصي وكفنه من ثمن شيء لفر لم يضمن لان التعيين غير مفيد اوصى الى امرأته وامر
بان يفرق ثلث مائة قفيز حنطة بعد وفاته على الفقراء فتفرق الوصي مائة من ذلك في حال حياته
ومائة بعد وفاته يضمن ما تفرق في حياته لانه تصرف في ملك الغير بغير امره فان اقل ما يضمن
الى الفقراء بعد موته بامر القاضي بركة من الضمان لان ما ضمن صار مينا في ذمته والملك صرفه الى
ما اوصى به الا بامر القاضي فان دفع ذلك بامر الورثة وفيهم صغار لم يضمن في حصتهم وان لم يكن فيهم سفار
جاء ويبرأ عن الضمان وصي باع وارا ثم ادعى ان الدار كانت بينه وبين الميت وان كانت الدار

في بدلية حال حيوة ينصرف فيها تصرف المالك لا يصدق الوصي في دعواه الابيضه وكذلك اذا وقع دينا
على الميت بنسب الثاني وصيا لفر عن الميت حتى يقيم مواليه عليه لان البينة لا يسمع الا على الخصم ثم الحاكم
بالخيار ان شاء واخرجه عن الوصاية وان شاء لا يخرج من ذكورها كذلك وذكر في شرح لعل القاضي ان
القاضي جعل وصيا في مقدار ذلك الدين لا يخرج من الوصاية وهو الاصح وبه اخذ الفقهاء رجل اوصى
بوصايا ثم قال اعرضوا ما على فلان فارتد من ذلك فهو مردود فلم يعرض عليه او عرضت ولم يعزل
فالوصية ما نصبة الا ان يرد فلانا منها شيئا فهو مردود لانه ما علق الجوار بمشيئة بل علق الرق بها فصار
كمن باع وشترط الخيار لنفسه ثم مات ومن له الخيار فانه يعني العقد على النسخة كذا هذا ولو اشترى احد
قال اجيز ان اجاز فلان او نفذوا ان نفذ فلان مات فلان قبل الاجازة وبطلت الوصية لان
الاجازة او النفاذ معلق بمشيئة فمالم توجد لم يجز ولم ينفذ رجل اوصى لرجل شيئا فباع الوصي
شيئا من التركة من الوصي له وارا ان يجعله قضا ما بما اوصى له لا يصير قضا ما الا برضي الوصي له
رجل وقف وقفا لم يجعل له قما حتى مات وقدا اوصى الى رجل والوصي وصي على اوقافه لان الوقف
محتاج الى اقيم يقوم باسلاحه ويعرف ذلك الى مصالحه وقدر ضيقه وصيا بغير ضابطتها وانها واحدانا
لوجعل للوقف شيئا في حال حياته فالوصي وصي والقيم قيم لانه لا يفرق منها الى جعل القيم وصيا امرأة
اوصت بشيء من الحنطة فقالت تصدقوا بها على الفقراء او كفارة ايمان وصلوات الغايمة والصيام ونذور
نية على تقسيم الحنطة على خمسة خسان من ذلك لنذور والواجبات كيف شاؤوا ولم شاؤوا وحض
من ذلك الكفارة والايمان يعطى من ذلك مدين والحنان الى الصلوة والصيام رجل قال لوصيته
اخرج من مالي الثلث وصدق بالف رسم على الفقراء ولم يرد عليه حتى مات وثلث ماله الفان
الا يلزمه التصديق الا بالف لانه نصت على ذلك ولو قال اوصيت ما يخرج من مالي الثلث لم يرد
عليه فانثلث كله للفقراء لانه امر بالخارج الثلث وميت من ساير الاموال وانه لا يكون الا بالقر
الى مصرفه والفقراء متعينون بذلك رجل امر رجلا بان يصدق شيئا من ماله واعطاه المار
وصدق الوكيل به على اسمه وسمته الكبير وصي محتان جاز لانه لانه فيه خلاف الوكيل بابيع
تا اذا باع من هؤلاء حيث لا يجوز لكن نية فيه لان ذلك مباذلة ولو اوصى بغيره غرضه فيور
ان عين الوصف جاز ويدفن فيها اسلتي وان لم يعين لم يجز لما كان له انما كانت وقد كانت

اوصت الى ابنها وزوجها بوصايا في وجوه الخير والبر وفي الورثة صغار وقد تركت وصاياها ونياها
وجلبا وقال الاب لا ادفع شيئا من ذلك وانفذ الوصية من مالي ان كان ذلك بامر الوصي الا ان
وما كان يحتاج فيه الى الشرا فان دفع ماله الى ذلك يرجع به في التركة كان ذلك فينا في التركة
وان كان دفع على ان لا يرجع وهذا لا يجوز عن الوصية وان كان لا يحتاج فيه الى الشرا وهذا
لا يجوز والحيلة فيها وكونا من قبل امرأة قالت اجعلوا هذا الاولاد زوجي حتى يجعلوني في حجر
فان اعطوا ذلك لهم فم الامر وان ابوا ان يعطوا يقال لورثة البيت اقروا لهم بشي فان اقروا
بشي دفع ذلك القدر اليهم من قيمة الدار وينظر الى الباقي ان كان يخرج من الثلث سبع الدار منهم
وبصاح على شي من المخرج واجبة عليها فان ابوا ورثة المرأة ذلك اعطوا ما اقروا لهم وان
ادعى ورثة الزوج شيئا لم يقض فيه ما يقض في سائر الدعاوى اشجار لا يتام باع غريم للبيت
من ذلك شي ولم يكن لهم وصيا ثم جعل القاضي لهم وصيا فجاز ذلك جاز استحسانا ان كان البيع
نايبا لانه بيع موقوف على الاجازة وقد اجاز من له ولاية الاجازة رجل اوصى لرجل بقلعة كرمه
وفي الكرم قوايم وادراق حطب وغير ذلك الكل في الوصية لان ذلك من حيلة غلة الكرم الابوي
الابوي انه لو دفع كرمه معاملة يدخل الكل فيها كما يدخل الثور رجل نزل في بيت رجل وسو
غرب فمات فيه وخلف درهم برفع الامر الى الحاكم ليامر بتكفنه وجهه من ذلك حتى لا يكون
معابنا وان لم يكن ثم حاكم كفنه يكفن مثله اذا اجتمع اهل العصبة لاصلاح امر الميت فلا بأس بان
يعمل لهم الطعام وقد ذكرنا هذا من قبل فان اجتمعوا لاجل سماع بناحيه كره ذلك لانه عانة
على المعصية وانهم حرام رجل قال لوصي بالفارسية وريتم راجاه كن وهذا بنسب اول للحيث
ومن اللباس دون الكوباس اذا انهم الوصي لا يجزئ الوصي عن الوصاية بل يجعل متعجب
في قول له لان الوصي وصيه وصيا واعل دفع ما يتوهم من خيانتة لجعل معه ثور رجل اوصى بان
يجعل بعد موته الى موضع اذا وبيتا له في موضع رباط فالوصية سائر الرباط حايرو والوصية تحمله الى
ذلك الموضع باطله لانه ليس بقرية ولا فائدة في ذلك فان سلمه الوصي باذن الورثة لم يقض وان سلمه بغير
اذنهم ضمن ما اتفق رجل قال في مرضه اني كنت جامع امراتي في نهار رمضان عامدا فسلوا
اهل الفتنة ما اوجب علي فاعطوا ما اوجب علي ان كان خرج قيمة الرقبة من ثلث ماله مع ما يروى ما

اعتق عنه

اعتق عنه رقبته واطعم للمعصوم يوم نصف صاع من حنطة وان لم يخرج ذلك من الثلث اطعم الورثة بشي
مسكنا وكل مسكين نصف صاع من حنطة ونصف صاع لمعصوم رباط في بعض الثغور اخرج الى العمارة
وقام بعض المطرعة بالاعانة واراد القيم ان يطعمهم من غلة الرباط ان احتسبوا بذلك لا ينبغي له
ان يطعمهم من ذلك وان كانوا لا يعينون الا بالاطعام وسعه ذلك لانه لو لم يفعل يذهب ثغور ذلك
في استيجار العمال ولو ان القيم صرف بعض الغلة الى حوايج نفسه على ان يبره اليه عند العان ما ينبغي له
ان يفعل ذلك وجب له سرح عنه اشترى سرح وان دخل ذلك رجوت ان لا يبراه ولو انه اقرض
ليأخذ عند الحاجة وذلك كحوز للغة من الامساك رجوت ان لا يكون به باشا رجل من مال السلطان
مات وادعى بان يعطى للفقراء كذا حنطة وقد كان اخذ من الناس حنطة ان خلطها بحنطة نفسه وعند
بعض مسهلها باخلط ويضمن مثله فيجوز ان يعطى الفقراء اذا كان في تركته ما بين مضانها وعلى قولها
تقير مشتركة بين الخاطا وارباب الحنطة فلاجل له ان ياخذ من ذلك الا اذا كان اربابها رجل امر ان يكتب
مساكين اهل مسجد او كتبوا دفع على عدد من الدراهم وقدمات بعضهم قبل ان يسئل اليه دفع ذلك
الى ورثته اذا كانت له قبل ان يموت رجل قال بزوجي الاشقر وسبعة غلمان فباع بزوجته واشترى
بزوجته اشقر ولم يكن له بزوجته وقت الوصية فاشترى ثم مات فلا وصية له وكذلك لو قال عبد
الاعمى او عبد كذا وصية له فهو على هذا ولو قال عبد كذا غلمان او برة في غلمان ولم يصف الى
شي دخل فيه ما كان ويستفيد قبل الموت وان سبه الى شي لم يكن له الا ذلك ولا يدخل في الوصية
ما يستفيد بالاستفيد رجل دفع الى رجل الف درهم وقال هذه الف غلمان او فها اليه اذا
مات فمات فله ان يدفعها اليه لان هذا وصية له ولو لم يقل هذا الغلمان بل قال او فها الغلمان
اذا مات فليس له ان يدفعه اذا مات لان هذا امر بالدفع وبالموت بطل امر من باع مال النعم
من مفسد غير قادر على اداء الثمن فان كان هذا سبع رغبة رفع الامر الى القاضي حتى يوصله ثلثة ايام
وان اداء الثمن والافتقار اليه بها رجل اوصى لفقراء قرابته ثلث ماله ورجل اوصى بثلث وصية
ورجل فقير له قرابة منها وان يخذ وصية كل واحد منها وان كان مائتين او اكثر اذا كان مائة مائة
لان الوصية انما يستحق بعد الموت والان الوصية عليك بعد الموت فاذا ماتا معا وقد جردت الاخر
وموفا فثبت له الاستحقاق رجل اوصى بقلعة دار فادله الوصي له ان يسكن بنفسه وله ذلك لانه انما يسكن
بغير غلته اليه

فلان سكنه بموت نفسه اولى واوصى ثلث ماله لجاوري مكة صحت وان كانوا اعدوا لاجل
صرفت الى من الحاجة منهم وان كانوا يجهلون فثبت على درهم رجل قال اوصيت لفلان
بثلث مالي وموافق درهم فاذا انقضى اكثر فله الثلث كله لان قوله وموافق درهم غير محتاج
اليه فلما لا يرى انه لو اقصى كان له الثلث كله وكذلك لو اخرج كسا فقال وصيت جميع ما فيه
او قال اوصيت جميع ما في هذا البيت وموكر من طعام فاذا فيه اكثر وجد فيها حنطة وغيره
كان للموكر له اذا اخرج من الثلث وكذلك لو قال وصيت لك جميع ما في هذا الكيس وموافق درهم
ودفع اليه فاذا فيه الفان او فيه دنانير كان الكل له وكذلك لو قال اوصيت لفلان نصفين من
هذه الدار وموافق ثلث فاذا موال نصف كان له النصف من الدار ان خرج من الثلث ولو قال
اوصيت لفلان جميع ما هذا الكيس وموافق درهم فاذا فيه دينار او جود وليس فيه شيء
من الدراهم كان للموصي له من مال البيت الف درهم ولو قال اوصيت لفلان الف درهم وموافق مالي
وعشر ماله اكثر او اقل لم يكن له الا الف ولو قال اوصيت لفلان باقي هذا الكيس باقي درهم وهو
نصف هذا الكيس فوجدوا فيه ثلثة آلاف كانت له الف وان لم يكن فيه الا خمسمائة كان له ذلك
ولا يزداد عليه وان كان في الكيس دنانير او جود لم يكن للموصي له منه شيء وعلى باي المسئلة الاولى
ينبغي ان يكون له الف درهم من مال البيت ولو اوصى هذه البقرة لفلان فليس للورثة ان يسلموها
ويدفعوا قيمتها بخلاف ما اذا اوصى بها للمكاتب لان الوصية اذا كانت لسان معلوم محتاج
الى قبوله اذا قبل وقد ملكها وليس للورثة ان يعيدوا ملكه بخلاف الوصية للفقراء وانها لا محتاج
الى القبول وقصد الموصي التقرب بها وانما يجعلها لاداء العتمة لخصه لباي او العيين رجل اوصى
بان يتصدق على كل فقير في سكنه بدرهم درهم وفي سكنه فقير له مملوك ان كان عليه دين يسحق
الدرهم كما يسحق مولاه وان لم يكن عليه دين لا يسحق ثلثا رجل اوصى بان يشترى بهذه الف
حنيفة ويوقف على المساكين فلم يجدوا حنيفة هناك وان ارادوا ان يصرفوها الى مومنة للمجد
فليس للموصي ان يصرفها الى مومنة للمجد بل يشترى بها حنيفة في موضع الوقف على مساكين كما امر
ولو اشترى الوصى حنيفة من ماله ويشترى بها حنيفة ولو جعل البيت ثلثا من السلاح لسبيل
فلا اولى ان يقول استعماله غير الوصى ولو اوصى بان يتصدق شيء من ماله على فقراء او الحاج

جائز ان يتصدقوا على غيرهم من الفقراء رجل بان يشترى اربعون فغير حنطة عامة درهم
ويصرفها على المساكين فوضعت الحنطة حتى مضت اربعون فغيرا يستعين درهما ان اراد
بهذا القول القصد مائة درهم ثم قال اشترى بها كذا يشترى مائة في حنطة ويصرف على المساكين
الا ترى ان الاربعين لو مضت باقى درهم الحب عليه القصد الابدية درهم وان اراد به
ان يشترى بها حنطة ويتصدق بالحنطة رد الباقي الى الورثة لان غرضه القصد بالاربعين
فغيرا من الحنطة قد حصل قال وهكذا رايت عن ابي يوسف ولو اوصى بثلث ماله الاعمال البركة
ان يصرفه الى سراج المسجد وليس له ان يزداد على ذلك لان فيه اسراف سوا وكان في شهر رمضان
او غيره رجل اوصى وقال اعتقه عني عبدا وللموصي عبدا واحدا وقال اسروا عبدا فاعتقوا مني
فليس للموصي ان يعتق عبدا مملوكا له وقت الموت لانه امر يعتق عند الممك وهذا عبدا موقوف
ولو ارادوا ذلك فاحيل عليه فيه ما ذكرنا وبعضهم قالوا اذا اعتقوا عبدا عني واعتقوا هذا
جائز ولو قال اسروا عبدا لاجل **باب وصايا العبد**
رجل مات ولم يدع وارثا غير امراته واوصى لرجل جميع ماله فان اجازت امراته جائز وان لم تجز
كان لها سدس المال والموصي له الباقي لان الوصية ينقض في الثلث بدون اجازتها وبقي الثلثان
وحق المروءة من ذلك نصف الثلث وسدس الباقي وسدس الجميع وكذلك لو ماتت ولم خلف
الاخوة ولم يخز الزوج الوصية كان الثلث للزوج والثلثان للموصي له على ما ذكرنا ولو اوصت بنصف
مالها ولم يخز الزوج فللزوج الثلث والموصي له النصف والباقي لبيت المال لان للموصي له استحقاق الثلث
من غير اجازة فبقي الثلثان فللزوج نصفهما وموافق الثلث بقي ثلث فالسدس من ذلك للموصي له
فالنصف تمام وصيته بقي سدس لغيره ليس له سحق فيوضع في بيت المال رجل له على الف درهم
دين فمات ومات وله غريم ثلث فقال له الغريم قبضت منه دينك في مرضه فخبره وانت
في ذلك على السوا وقال القاض قد قبضت في صحته وان كان للمال الموقوف قائم شاكر
فيه فجعل كانه قبضه في الحال وان كان مستهلكا فلا سبيل لهم عليه وجعل كانه قبض في
صحته اذا كان لله على رجل حقوق واوصى لذلك والثلث بقي بالكل ان كان الكل
فلو عا بد ابا نطق به اولا لان الكل في الرتبة سواء فوقع الترتيب ذكره اولا وكذلك لو كان كلها لوصيه

ولو كان بعضها تطوعا وبعضها واجبا بدا بالواجب وان اخرج ذلك في الذكر لانهم اهم ولو كان بعضها
 فريضه وبعضها واجبا بدا بالفرض اولى لما تم ولو اوصى مع ذلك لسان وصية بعينه اعلى
 ذلك ما يصيبه من الثلث ثم جمع الباقي ويفعل به على ما وصفتنا اوصى بعبد لسان وللوصي له
 عايب فنفقته في مال الموصى لان الوصية يصح بعد القبول وقبل القبول ملك الموصى فيه قائم فان نفقته
 الغايب وتبل رج عليه بالنفقة ان اتفق بغير القاضى لانه متى قبل ثبت الملك له من وقت الموت
 ولم يزل قبل فلو ملك الورثة رجل اوصى لآخر بان يزرع كل سنة عشرة اجرة من ارضه فالبذر مونة
 السقي والحراج على الوصى له لان هذه وصية برفقه الارض له ليزرع فيها ولو اوصى بان يزرع له كل
 سنة عشرة اجرة فذلك كله في بيت المال ولو كانت الثمرة مقطوعة والزرع محصورا فوصى به لرجل
 فالحراج على صاحب الارض فالاصل في هذا ان كل شيء لو اصابه افة لم يلزم الحراج صاحب الارض فوصى به
 فالحراج على الوصى له وكل شيء لو اصابه افة يلزم الحراج صاحب الارض فوصى به لا يلزم الحراج الوصى
 لان الوصية لا تكون ابلغ حالا من الافة ولو لم يسقط الافة فلا يسقط بالانقضاء ولو اوصى لادها
 بوساق ولا لآخر بالقطن الذي فيها فمونة الفتن على صاحب القطن لانه سؤل المختار اليه ولو قال انظروا
 فكل ما يجوز لي انا اوصى به فاعطوه فلانا اعطوه الثلث لانه كل ما يجوز له الوصية به ولو قال ما يجوز
 ان اوصى به فاعطوه فلانا فالامر في ذلك الى الورثة لان من الجائز ان يوصى له بدينهم واكثر ولو قال
 لعبد اذا مت فخرج مني حجة فقلت خرجت من مالي له سوى العبد وانما يخدم مثل مائة
 الى ملكة مرتبة الورثة ثم حج ثم يعقوب فاذا سعى في ثلثين من مائة للورثة لان الوصية انما ينفذ
 من الثلث حتى سقيم الثلث الثلثان وسواها بدا يلج او يخدمهم ولو قال اذا مت وصام عبد
 هذا يوم فهو حر قال محمد ان صامه لا يعقوب ما لم يعقوب ولو اوصى لواليه وله مولى اعلى واسفل
 فمن له حج فيه ثلث روايات روى الحسن عنه ان الوصية باطله وموالمذكورة في الجامع وروى
 شريك ابن مالك عن له يوسف عن له حج ان الوصية للمولى الاعلى وعن له حج رواية اخرى
 ان الوصية للفرعيين جميعا لان كلهم مواليه ولا ينبغي لرجل ان يوصى بشي اذا كان ماله قليلا
 بل يدرع لورثته حتى لا يحتاجون الى السؤال ولو كان له مال كثير وصى بالثلث لا يزد عليه ويبدأ
 بذوي قرابته المحتاجين ولو اوصى لذوي قرابته ولم يدر وجهه لا يرثان منه ما يدخلون في الوصية

جنسهم

قال الفقهاء

قال الفقهاء ذكر في الوقيات انهم يدخلون ولو اوصى لاهل النجس او الزنا او للارامل او للبنات
 او للغارمين او لابناء السبيل يدفع الى فقرائهم دون اغنيائهم لان موانع الغنى ولو اوصى لرجل
 بشياب بدنه دخل في الوصية ما يلبسه وموالمقتضى والرواء والاذا والسر او بل والطبا لم
 والكسا ولا يدخل فيها الجوارب والقلانس والخفاف هكذا روى الحسن عن له حج ولو اوصى لعبد
 برفقته وموالمدير ولو قال اوصيت لعبدى هذا ثلث مالي كان ثلثه مديرا ولو قال لعبد ان مت
 فانت في ملكي وانت حر فله ان يبيعه لانه اذا مات لا يبقى في ملكه ولا يعقوب ولو اوصى لرجل بعبد
 وعلى العبد دين ثم مات الموصى وقال الغريم لا اجيز الوصية ليس له ذلك وصار العبد ملكا للموصى
 ان كان حجج من الثلث والدين في رقبته ولو وصيه في حال حيوته كان للغريم ان لا يجيزها ويبقى القاضى
 فما فضل من ثمنه من الدين كان للواهب وان اجاز الامة ولا سبيل له على العبد حتى يعقوب ولو
 اشترى دارا او اوصى بها فناء الشفع واخذها بالشفعة الفتن للورثة لان الاخذ بالشفعة يكون بالبيع
 فظهر ان الوصية به لم يكن جائزا ولو اوصى لرجل بارض وفيها زرع ترك حتى يدرك وله اجر للثمن ولو ذكر
 لو اوصى بالزرع دون الارض الوصى او الورث اذا اشترى الكفن ثم اطلع على عيب به بعد
 ما دفن كان له ان يوجع على البايع بنقصان العيب ولو كان للشري اجنبيا باي المسئلة
 ليس له ان يرجع لان الاجنبى اشترى لنفسه وقد خرج للشري عن ملكه بالتكفين بخلاف الوصى
 والوارث لانها اشترى للميت بانه رجل اوصى لرجل بعبد ولما بلغه الخبر قال حر يعقوب لان
 هذا قبض منه ولو اوصى بثلث ماله للمساكين والمحتاجين للورثة ومحتاجون فارادوا ان يصفروا
 اليهم جاز ان كان كلهم كبارا وان كان فيهم صغارا وغايب قال لا يجوز ولو قال ثلث مالي اوصيت
 به للمسجد او للكهنة او قال ثلث مالي لشفر فلان فالوصية للكهنة وصية مساكين ملكة ولما الوصية
 للمسجد فالقياس ان يكون باطله وكذلك الوصية لشفر الا ان يقول بنفق على مسجد فلان وقال
 محمد بن حبان بنفق على مساكينها والمسجد بنفق على سراحه ولو اوصى بثلثه لخدم في مسجد كذا
 او بوجه فيه وصى جابين وما اكتب الفلام فهو للورثة ان الوصية على كلهم رجل قال ان مات من
 مرضى هذا ففلام حر فقتل لا يعقوب الفلام لانه مات بل قتل ولو قال ان مت من مرضى هذا
 فقتل يعقوب لانه مات في مرضه بخلاف فضل الاول ولو قال ان مت من مرضى هذا وبه فقتل هذا

وكان صداعا حول حى الا انه صاحب فراش فذلك مرض واخذ العبد قد رجل اوصى لرجل من حيرانه
بباية ثم اوصى لغيره بمال ينظر الى اوصى بالمائة الى ما يصيبه من وصيته للحيوان فيدخل الاقل
للكثر رجل اوصى لرجل بباية درهم ثم اوصى له بثلاث ماله فله الموصى له الثلث من ماله سواء كان له
من الدرهم لانه اقرز المائة بالذكر ولو اوصى لرجل بباية درهم واوصى له والاقر بالف درهم يعطى له
من ذلك خمسمائة ويدخل المائة فيه ولو اوصى بان يطعم عنه عشرة مساكين فمما سمع ثم ماتوا
ثم ماتوا ثم غدا عشرة وعاش لم يضمن بما فعل ولو قال اطعموا عني عشرة مساكين فمما سمع ثم ماتوا
فمضى عشرة لولى وهذا استحسان والقياس ان يضمن الوصى ولو اوصى بان ينفق على فلان
كل شهر عشرة دراهم فالوصية جائز ويبرر مع العبد حيث دار بيع او عتق ولو اوصى بان ينفق على
فراش فلان كل شهر عشرة دراهم فبيع الفرس بطلت الوصية لان هذه وصية لصاحب الفرس نظي
مائة كره في كتاب الايمان والله لا اكلم عبدا فلان ولا اركب وابنه ولو اوصى لرجل بعبد فاعتق الوارث
العبد قبل ان يبلغ الغلان الخبر فلما بلغه رده فاعتق جائز لان الوارث ملكه من يوم مات
ولو قال بيعوا منى من يستولى عليها او يدبرها استحسانا وكذلك اذا قال بيعوا من يعتق رجل
اوصى بان يعتق عنه عبدا له فجنى العبد جنباية بعد موت الوصى فاعتقه الوصى وهو عتق بالجنابة
ضمن لان له ان يفدى او يدفع ولذا اعتقه وقد اختار الفداء وان لم يكن عالما بالجنابة فعليه
قيمة العبد لانه استهلكه ولا يرجع بذلك على الورثة لان الميراث انما اوصى بعتق عبدا غير حان وهو
اعتق عبدا جانيا وصار مخالفا رجل من اهل الراى اوصى لغفرا قد زنى بالف درهم اعطاه
من نقد الراى وان كان لا ينفق عندهم ذلك وللوصى ان يبرئها عما ينفق عندهم وكذلك في الحج والذكر
لواوصى بان ينفق على عبده ببلد كذا وماله لا ينفق ثم ولو اوصى بالحج عنه من ثلث ماله وثلاث ماله
النفق بذلك فقال رجل انا اجمع عنه ماشيا من هذا قال لا يجزى حج عنه من حيث يبلغ ركبها
انه اوصى بان يحج عنه فانصرف الى الحج ركبها لان مطلقه يضرر اليه ولو دفع اليه ثلثه الى رجل يحج
عنه الما بيني فيه وفاء لذلك ركبها في ماشيا واراها ان ياخذ الزيادة لنفسه فهو مخالف صنامي
لنقطة رجلا لان تزيدا حدها انه اوصى لفلان ثلث ماله وشهد الاخر انه اوصى بثلث ماله وماله الف
يعطى له ثلث الالف لانه نص عليه ولو اوصى بثلث ماله في سبيل الله قال السبيل الله الغزو

ولو اعطاه

ولو اعطاه حاجا منقطعا جاز وهو قولهم ولو اوصى بثلث ماله لفلان او لفلان والوصية باطلة عندلح
وعندلح من يعرف اليها وعندلح ذلك الى الوارث يعطى اليها شاء ولو اوصى بطريق لرجل او بطريق جاز
منزلة البيع ولو اوصى بمحرم في هذا الدار من غير رقبته فهو بمنزلة الشرب يكون له ما دام حيا اذا مات
رجل عنه اشترى لابنه الصغير شاة وضمن الثمن منه واقر وفي الرجوع عليه قياس بهنسان وفي
القياس يرجع وفي الاستحسان لا يرجع ولو قال فعند الاداء او دها لا يرجع وله ان يرجع رجل ما عتق
من ابنه الصغير بيعا فاسدا ثم اعتقه الاب فعتقه جائز ويكون اعتاقه نقضا للبيع لان البيع فاسد
والبيع في يده ولو اشترى من ابنه عبدا وهو في يد الوارث فمات فانه يموت من مال الاب عتق له
عبد وجمعة اشتراه رجل اوصى لرجل بسكنى دار والمال له غيره وليس للوارث ان يبيع الثلثين
ولهم ان يفسحوا ويعطوا صاحب الوصية الثلث ولو اوصى بثلث ماله لفلان موت للمسلمين او لقبولهم
لم يحز ولو اوصى به لغفرا المسلمين جاز ولو اوصى لكثير اهل بيت وذلك لمن له ثلثين سنة الى الابد
والشاب من الاحلام الى ثلثين سنة قال ابو جريح افضل من الصدقة لان النقيب فيه اكثر وقال
الصدقة افضل من الحج لانها انفع نصرا في مات وترك وارثا واقر الوارث لرجل مسلم وقال انكر
وارث ابى فقال بلى على النصرا في الف درهم فاخذها با اقررت لي ليس له ذلك لانه لو صدقته في
ذلك لا يبرئ لانه مسلم فلا يبرئ من الكافر وكل شيء اذا صدقته كان ان ياخذ منه ولذا اخذ من
وجهه لو كان له ذلك نظي رجل مات وترك وارثا فقال هذه امرأة الميت فقال بلى ولى على
الميت الف درهم وذلك قدر الثمن فلم ان ياخذها قصاصا عن ذلك لانه لو صدقته كان لها ذلك
ولو اوصى بافضل عبيد او باخير عبيد للمساكين وانه يباع ويجعل ثمنه للمساكين ينظر الى
افضلهم واكثرهم قمة ولو قال اوصيت بثلث مالي لخير عبيدي او لافضلهم ينظر الى افضلهم
في الدين **باب وصايا الواو** وقد ذكرنا من قبل اذا جمع في وصية
فرايض وواجبات يبدأ بالفرايض ولو كان الكل سوا في الدرجة بدأ بما بدأ به الميت ولو جمع
بين كفارة الفطر وكفارة الفطر بدأ بكفارة الفطر ولو قال اوصيت باحد هذين العبدين ليريد
ومات فقال بعض الورثة ندفع هذا العبد وقال الآخرون بل هذا العبد موقوف حتى يجمعوا وان
كانوا صغارا حتى يبلغوا وجمعوا على شيء وذكر في كتاب الوصايا فايهم سبق فالوصية تصرف اليه

وان كانوا صفارا فالوصي ان يدفع اليها شاء ولو دفع اكثر مما تمتد جاز وان لم يكن له وصي والقاضي
 ان يدفع اليها شاء ولو اوصى لاحد هذين الرجلين بهذا الجدة فاختلف الورثة فاجاب ما مر ولو قال
 لاحد هذين الصبيين ولدين اجبي علي البيان وان لم يبين حتى مات اجبي ورثته على كل ولا يثبت
 نسبه منه ما لم يجمع على شيء على ما ذكرنا ولو قال واحدا هذين ولدي يثبت نسبه عن الميت ولا يلتفتوا
 الى قول الباقيين وحججهم ولو اوصى لرجلين يثبت له ثم قال للوصي رجعت عن وصيته احدهما ولم
 يبين حتى مات فليس للورثة خيار والتفت بينهما نصفان وذكر في نواهد ابن سماعه ان للورثة خيار
 يعطون ما شاءوا رجل اصاب متاع من حرام فوصى بان يتصدق به ان كان اصاب المتاع احبا
 رده عليهم لان نقص المأخذ واجب لا يتصدق بينهم لان السبيل في مثل هذا التصديق ولو قالت
 الورثة سوكاوت ولو شاءوا انتفذه يتصدق عنهم بقدر الثلث ولو قال في مرضي هذا المال لطفة وكبرته
 الورثة صدق في الثلث اذا اخذ الباقي او للفقير اجرة الى اصابه اذا عرفوا ولا يتصدق به اذا اخذت
 على الشطر رجل مات ولا وارث له وله مال سند الناس او وجبة فلام ان ياخذ ويضعه في بيت
 المال ويصرفه الى مصالح المسلمين رجل حضر الوفاة فقال لرجل انت وصي في شراكتي وعمل منامي
 الى ورثتي واذا سلمت اليهم فانت خارج عن وصيتي اولم يقل ذلك وعليه ديون الناس وهو وصي في كل
 شيء في قول له رجل اوصى الى رجل قال ان حدث في الموت ففلان وصي او قال انت وصي ما دام
 ابني صغيرا فاذا كبر ففلان وصي او قال انت وصي مع فلان فالوصي هو الاول اذ كان الصغير او لا
 وهذا قول له ولو اوصى بان يكفن بافن وبنار كفن كفن وسط لا سرف لا تقير ولو اوصى
 الى رجل وجعل غنم مشرفا عليه فما وصيان وليس لاحدهما ان يتصرف بدون صاحبه فيما لا يجوز
 تصرف احدهما بالتصرف الوصي او الورثة اذا كفن الميت من مال نفسه له ان يرجع في تركته
 الميت به وكذلك اذا قضا دينه من مال نفسه لو اشترى الوصي كسوة للصغير اذا اشترى النفع
 لهم لا يصير متبرعا ولو كان الميت وصي اجنبي فقضا الوارث دينه من مال نفسه او كفنه بجوارق
 الوصي فلم ان يرجع بذلك في التركة ولو اتفق الوصي من مال التبرع على نفسه ووضع فيه مثل ما اتفق الابوا
 ما لم يكبر التبرع فيدفع اليه او يراه قد ذكرنا هذا من قبل وهو قياسي وفي الاستحسان ان رجوا ان يبرأوا
 هكذا فذكر في وصايا العون وللوصي ان ياخذ مال التبرع مضاربة وليس له ان يواجر نفسه منه وقد ذكرنا

الى

هذا من قبل

هذا من قبل ولو كان للميت على رجل دين وله وصي وله ابن صغير فادرك الابن ثم قبض الوصي الذي
 جاز الا ان ينهيه الابن من ذلك فحسد الجوز وليس لاحد الورثة ان يتصدق وصية للميت فيما موقوف
 هو العزوض والعقار وسوا الدرامم وانه لو اقرض الدرامم وتصدق بها جاز وما غير ذلك فلا يجوز
 الا ان يتصدق ولو قال اوصيت للفقراء ثلث الف درهم من مالي وكان في حيوته رجل غني فانتقد
 بعد موته فدفع اليه جاز ولو خص فقال للفقراء هذه السكة والسكة محالة لم يجوز ولو قال اوصيت
 ثلث مالي للسجدة قال هذا باطل في قول له يرفع ولو قال يتفق على مسجد كذا جاز وان قال الميت
 ويوصي بدينه ويتفق عليه في سراجة ونحو وهذا دليل على انه يجوز ان يتفق من وقف المسجد على
 قتله عليه وسراجة رجل اوصى بان يحج عنه بالف درهم من ماله ودفع اليه درهم لا يتفق في الطريق
 قد ذكرنا من قبل ولو اوصى بثلث ماله بان يتفق على الفداء وله ولد محتاج لا يعطيه شيئا
 ويعطى ولد الولد ان كان محتاجا لانه لا يرثه ولو اوصى بثلث ماله الى الناس وله ورثة كبار محتاجون
 ملهم ان ياخذوا ذلك لانفسهم وليس هذا كالتوصية للوارث وانه لو اوصى بان يحج عنه فاجتعت
 الورثة على ان تجوا عنه بعضهم جاز وان كان في الورثة صغيرا او غايبا لا يجوز ولو اعطى المريض العشرة
 وادار بنفسه على ان يكون له بعد موته من الارث شي جاز رجل اصابه فاج فذهب لسانه او من
 ملا بقدر على الطام الاما لا شاة او الكتابة وقد يداوم ذلك مثل سنة وهو غير له الاوصى وكذلك صاحب
 اذا انت عليه سنة فتصرفاته امحا وان كان اقل من ذلك فكله حكم للمريض يا وصايا
 رجل اوصى بوصايا كثيرة بعضها حق الله وبعضها حق العباد وفيها حجة الاسلام والثلث لا يكتفى بالكل
 يبدأ بالحج لانه من جملة الواجبات ثم يبدأ بما بدا به المريض ان بقي وان لم يبدأ بشي يورع عليهم
 ما يخص ولو قال سنة وسع ارضي كسني كسني وعنه وصية باطلة لان ما يعطى للفقراء والاعتياء
 يدخل تحت قوله كسني كسني رجل اوصى بوصايا في مرضه ثم صح ثم مرض ان مات من مرض هذا
 او قال بالفارسية اكرمني از سماري برخيزم بطلت وصية الاولى لانه قد بدا بغيره من ذلك المرض ولم يبرأ
 وصي وكل وكيلانم الوكيل وكل وجلا او امره يدفع الفلانة فدفع فقال دفعها الى الوكيل الوكيل
 ينكر ذلك فان دفعها الى الوكيل والوكيل ينكر ذلك فان دفعها الى الوكيل بامر القاضي والقول قوله
 في براءة نفسه لانه وكيل من جهة القاضي الوصي احد الوصيين اذا دفع الى الامر بامر الوصي كان القول قوله

وكذا بامر القاضي وان دفع بغير امر القاضي ضمن لانه ليس للوكيل ان يؤكل غيبه فاصبح مضمونا عليه فليس
 ان يرجع على الاول الا ان يعيم البينة على الدفع مرصنة باعت لابنها ارضا فانقرت باستيفاء
 الثمن ثم ماتت ان كان الغالب من حال الموت بحيث لزم الفرائض واشتد عليها وكانت نفوس
 يتكفل ونفقة وحكمها حكم الموصي مرض الموت ولم يحسن بيعها عند له ٢ وجاز عند ما وبطل
 انذارا باستيفاء الثمن لانه اقر للوارث وانه باطل وصى اخذ ارض اليتيم من ارضه ان شرط البذر على
 اليتيم لم يحسن لانه اقر نفسه منه وانه لا يجوز لانه قابل للنفقة بالمال والنفقة صفة الاموي والاصل فيه ان
اليتيم ما لا الا ان الشرا عطاء حكم المال للحاجه والحاجة ههنا نصيبه متابلا مال اليتيم باليسر في الاكل
 وان شرط البذر على نصيبه فعلى مناس له ٢ يجوز في جواب بيع الوصي مال اليتيم من نفسه يجوز لانه كان
 خيرا لليتيم لانه نصيبه مستابلا ارض اليتيم لنفسه وذلك جائز اذا كان خيرا لليتيم رجل اوصى للفقراء
والاوقام معلومين ان قال للفقراء ولم يرد عليهم تصرف الى كل واحد من المعينين سهما والى الفقراء
 كلهم سهما واحدا وان قال للفقراء بنى فلان او فقراء موضع كذا ان كانوا اخصون بصرف الى كل واحد
 سهما ولا يجوز صرفه الى واحد كالموصية لاقوام معلومين وان كانوا لا اخصون فاجواب فيه كما قال في الفقراء
 مطلقا وهذا قول ابي يوسف لان الوصية وقعت للجنس وصار ذكر الفقراء مثل ذكر الجنس وعند
 محمد لا يجوز ما لم يصرف الى الاثنين لان الفقراء اسم جمع وله في الجمع في الوصية ان كان امراة او مت
 بان يعطى من ثلث ما لها قوم معينين فلم يجزيم الوصي وكان في الورثة فقراء فطلبوا من الوصي ان يدفع
 ذلك اليهم لا يعطهم الا باعناق باقى الورثة لان هذه وصية صحيحة في ذلك الغرض فاذا لم يجد له ان يعطى
 المحتاجون من الورثة بزيادتها الباقي لان هؤلاء وغيرهم في الحاجة سواء وانما شرط رضا الباقيين
ان الوصي كالوصي في هذا ولو عيّن للوصي الورثة في هذا احتاج الى رضى الباقيين من الورثة وكذا هذا
 امراة اوصت الى ابنها ما يعطى الفقراء من ثلث ما لها مائة درهم وللأقربى مائة درهم وان يعطى ما اكثر
 من الصلوة نصف مائة من حنطة لكل مسلاة وقد ترك مسلاة شهر والثلث الباقي في الاطعمة الثلث
 على المائة لا اقربا وعلى المائة للفقراء وعلى الاطعام لكل مسلاة مدين كما اصاب الفقراء اعطاهم ثم بدأ
 بالطعام وجعل النقصان في نصيب الفقراء ان الطعام المصلوة واجبت للفقراء تطوع والواجب
 مقدم على التطوع امراة اوصت بان يحسن عنها امته بكذا درهم ويعطى من ثلث ما لها كذا وكذا درهم

من الاما

ان اوصت

ان اوصت بعين حارة معينة جازت الوصية لان هذه وصية لشخص معينة وان كانت غير معينة
 جازت الوصية بالاعتاق دون الوصية للمال الا ان يكون ذلك الى الوصي وقول اعطاهما الى جبريل
 كما قال صنعها حيث شئت وان محمد ذكر فبين اوصى بان تباح امته عن اجبت الوصية حارة غير الوصية
 على بيعها من اجبت ان ابا ذلك الرجل ان ياخذها بعينها حط من قيمتها مقدار ثلث مال الوصي والاولى
 بان حج عنه بالف درهم من ماله فاجح الوصي رجلا بالف من مال نفسه ليرجع بذلك في مال الميت ليس له ذلك
 لان المعبر في الوصية شرط الوصي ولم يوجد وكذلك اذا قالوا تصدقوا بالف من مالي لم يحسن التصديق
 من مال غيبى الموصي اذا قال بياضه من بغير قيد وبها ان بدروشان بدهيد وهذا في الوصية بشرط
 الى جميع ثياب بدنه الا الخف وانه سعدان يكون مراد بهذا اللفظ قوم اخصوا عند مريض فقال
 لهم الموصي افعلوا بعد موتى صار الكل وصيا ولو سكتوا حتى مات الموصي فقبل بعضهم دون بعضهم
 ان كان القابل اثنان او اكثر كذا وصيين يجوز لهما تنفيذ الوصية وان كان واحدا صار وصيا غير
 لا يجوز له تنفيذ الوصية ما لم يوقع الامر الى القاضي فضمن اليه فمات او اوصى الى رجلين لا تنفذ احدهما
 بالتصرف رجل مات وقد كان اوصى الى رجل فوارسل واحد من وصيا على الميت والوصي غاب نصيب القاتل
 خصما عن الميت حتى خاضع الغريم لمصيل الى حقه الا ترى ان الوصي اذا كان حاضرا او اقربا الى الميت نصيب في
 حصصا عن الميت لمصيل المدعى الى حقه لان امراة اوصى على الميت لا يجوز فلما يملك المتخى خصوصته
 فيما اقرب له ولو اوصى بمصالح القرية فالوصية باطلة لان المصالح يختلف وصى دفع الى رجل رابنة
 ليحج عن الميت ويعتبر فذهبوا بحجهم والعون فلما بلغ مكة خاف فكتب للحج فانطلق الى عرفات وترك
 الحج ارجوا ان لا يكون محالفا لانه فعله بعذر وصار كمن حج عن غيره فغفرت له ولو ان الامور حسبت
 الدرهم فانفق من مال نفسه وقال استحسن ان لا يكون محالفا كما استحسن في الوكيل بقضاء الدين
 اذا قضاه من مال نفسه وجس لئال المدفوع اليه وانما نصيب محالفا ان لو اعطى اليه خمسمائة درهم لحج
 عن الميت من خارا وسويعلم يقينا ان الخمسمائة لا تليح من خارا فانفق من مال نفسه ستة مائة
 اخرى صار محالفا لان الوصية بالحج وصية بالنفقة وقد انفق عامة نفقته من مال نفسه ولو دفع اليه
 ستمائة اخرى وانفق من مال نفسه لانه لا نصيب محالفا لان اكثر النفقة من مال الميت رجل
 كان له دين على اقربهين فادرس بان يصرف ذلك الى وجوه البر تغلقت الوصية بذلك وان اوصت

من الاما

بعد ذلك للفقير بعض الدين بطلت الوصية بقدر رجل خرج حاجا لما بقي بينه وبين الكوفة فخرج
مات فادعى بان حج عنه واجتمع من الكوفة جازع عن الميت لانه قريب من الكوفة فلكيتم
ولو اجماع من تغليب لا يجوز لانه بعيد وصار كما روى عن اصحابنا في رجل اوصى بان حج عنه من بغداد
فاجتمعوا عنه من مرج جاز ولو اجماع من تغليب لا يجوز لما ذكرنا الوصى اذا باع عينا ليقض عنه
من الميت وفيه ما يقضى به وبينه جاز لان تصرفه كصرف الوصى والموصى ان يفعل لكن نفسه وكذلك
الوصى الوصى اولى بالتصرف من المشرق لان التصرف موقوف اليه الا انما يفعل بفعله بامر للمشرق
فيسبيل الاشياء المنقولة وغير المنقولة يجوز وهذا عندنا وعند غيره في السبيل في حال الموت
لا يجوز وبعد الوفاة وان كان فيه تكليف بان يوصى بالعتلة او غيرها بان يقول جعلت سكناه لرجل
بعينه ويجوز ولو جعله ان خاننا ياتي فيه الناس بعد وفاته لا يجوز ولو اوصى الى رجل بشرط عليه
انه مو الوصى ما لم يقدم فلان فاذ اقدم كان مو الوصى وان كانت الوصية على هذا الشرط يخرج عن الوصاية
بقدم فلان ولو اقام وصيا على بنته ووصيا على ابنه وجعل احدهما وصيا في ماله الخاص والاخر في ماله
الغائب ان شرط ان كل واحد منهما لا يكون وصيا فمما اوصى الى صاحبه كان الامر على شرط وان لم بشرط ذكر
والمسئلة مختلف فيها رجل اوصى الى رجل حج من ثلث ماله على ان افضل من النفقة في وصية له فخرج
ثم رجع ان عصى له حضر عنه عن الذهاب جازما انفق على نفسه بالمعروف ونصرف الباقي في امر الحج وان كان
بغير عذر ضمن ما انفق وصى في حجته يمينان فاشترى لهما متاعا او حليا وغيره فانفق عليهما فلما بلغا طلبا منه
تفصيل الحساب ليعلم كم انفق على كل واحد منهما ان امكنه ذلك فالتفصيل وان لم يمكنه ذلك فالقول قوله
في نفقة مثلها لا يجبر على البيان قوم وقعت لهم مصارحة فامروا رجلا ان يستقرض لهم يرجع على القوم
اه الامور بذلك على ان يكون ضمانين بذلك والا فلا لانه مستقرض لنفسه اذ الوكالة في الاستفراغ لا يجوز
باب وصايا البنين رجل مات وادعى بان حج عنه وادعى بان حج عنه
عنه سمه فاجتمعت الورثة واجتمعوا عنه رجلا واشتروا بسمته واعتقوا عنه جازع ولا يجوز حتى التمة
وان كان الوارث كالحال والى واشتروا اداة الحج ثم اعطى ذلك رجلا لا يجوز الا ان يدفعه الى انسان حج عنه
قال ابو الليث وبه نأخذ رجل اوصى بان حج عنه فسمه من الثلث ذلك وصيته له رجل اوصى لرجل
كل شهر يعطى له شهر واحد الا ان يذكر ما هو ام حيا او ابدا وهذا قول ليعرج وروى عنه انه

يعطى كل شهر عشرة وان لم يذكر ابدا وما دام حيا قال الفقير وهذا يجب الى وصي البنين اذا قال
اشتريت للبنين دارا او نفقت ثمنها من مالي ارجع بمثلها في مال البنين لا يصدق الا بيمينه وكذلك
لو قال اشتريت فراج ارضهم وما اشبه ذلك او اوصى لقربته وضم لا يصدق قال محمد بن سلمة يجوز هذه
الوصية باطله مرفوض اعتقل لسانه وله مال في يد وصيته وانفق عليه من ذلك وموصاه من الا
اذا انفق بامر القاضي وان كان وكيل في النفقة في حيا له لا يضمن الوصى اذا زاد على كفى مثله ان زاد
في العذر ضمن قدر الزيادة وان زاد في النفقة صار ضمنه بالنفس ويضمن مال البنين اذا اجهل او اوصى
باجر للمثل ثم زاد في الاجر لا يضمن الاجارة حتى يطبق العمل ولم يذكر الوصى ان يسلمه الى ما خوله
اما ان يوافق العمل او يسلمه الى المكتب ولو تصرف واحد من اهل السكة في مال البنين من البيع
والشراء وليس للبنين وصى وهو يعلم انه لو دفع الاموال الى القاضي اخذ المال وافسد جاز بقدره للضرورة
رجل اوصى وقال عدي هذا يخدم ورضي سنة ثم فخر يخدمهم على قدر ميراثهم واحد الوصيين اذا باع
من الاجر لا يجوز لان البائع اذا طالبه ما ادا الثمن يقول اعطى كل النصف واحسن النصف عندي
ولو كان للميت على احد الوصيين دين ولما الى الوصى الاخر لا يجوز ولا يبرأ ولو باع الوارث الكبير
سما من التركة او العقار وقد بقي على الميت دين ووصايا وارث الوصى ان يقره وليس له ذلك
اذا كان في يد شيء من التركة وبسببها ان يبيع ويقض الدين وينفذ الوصايا عنه رجل مات
وترك ابنا صغيرا فادرجلان يدعيان انهما وصيان فاقام احدهما بينه عاهلة ولم يتم الاخر لا يجوز له ان
يتصرف في مال البنين انه اقرب وصى مع الاخر ولا يجوز لاحد الوصيين ان يتصرف بالتصرف في استأجر
وارث البنين وقبضها فاراد ان يسكنها ولا يصير غاصبا فاحيلة ان يوافقا من امراته ثم يسكن فيها معها
ويجب لها مقدار الاجر من ماله فتوربه رجل اوصى الى رجل بيمينه لم يقضها حتى صار حجة قبل
موت الوصى بطلت الوصية وان صارت بعد موته فالجاجة له الا ان تولدت من ملكه اذا كانت
تخرج من الثلث وكذلك لو اشترى بيمينه ولم يقضها حتى صار حجة ان شاء المشتري اخذها
وان شاوره ولو اوصى لذوي قربته لا يدخل فيه الوالدان والولد وغيرهم من قبل الاب والام
يدخلون قال تميم الوصية للوالدين والاقربيين عطف الاقربيين على الوالدين وانه يقتضي للفاقرين
رجل مات وادعى الى رجل عليه دين وترك دارا فباع الوصى ثلث الدار وذلك نفي بالدين فلا تخفى لهم
فما بقي من الدار

لانه لا ميراث لهم مالم يعرض الدين حتى لو باعوا نكثي الدار قبل قضاء الدين لم يحج ببيعهم وذكر
في الزيادات اذا لم يستغرق الدين التركة لا يمنع ثبوت الملك للورثة في كل التركة اليتم او اكاز
له عبد وليس لغيره في الدرع المحرم ان يواجره وان كان في حجره ولا يشتري له شيء وهذا قول لم يمت
وقال محمد استحسن فماله به حاجته مما لا بد له منه ويواجر عبده ايضا وكذلك احد الوصيين له
ان يواجر اليتم ويواجر عبده كالحرم رجل اوصى لرجل باءلم ان اوصى في بلد جلب اليه الاقيم من
العراق يعطى له اقيم وسط من ذلك وان كان جلب من مواضع شتى يعطيه الورثة ما شاؤوا اذا
كان الكل على السواء وان غلب البعض ينصرف الى الغالب اوصى بان ينزى بعد موته كومن حنطة
وكرم من شعير ويغرق على الفقراء وللميت حنطة وشعير فلا باس بان يقوم مال اليتيم واذا بلغ
مقدار ما امر به تصرف من حنطته وشعيره ولما اوصى بان ينزى عاينه درم حنطة ويغرق الى المساكين
وموته على بان المال اذا كان يزيد الثلث وان كان لا يزيد فحسد بجعل المونة في المانة ويشترى
بالباقى طعاما وينصدق به ولو اوصى وقال احسوا من مالي الف درم وكل من ادعى علي فادفعوا
اليه والا امره فذلك الى الوصي وان اراد دفعه دفع والا فلا ولو اوصى بان يدفع الى فلان الف درم
ليحج به عن نفسه دفع الف درم وسوا بخيار ان شاء حج به وان شاء لم يحج لان ذلك لم تدخل تحت الوصية
وان اوصى للشاخ بن فلان درم ابنا السمس منهم ولو قال للوصى وطنتك لم يحج ولو قال اوصيت اليك
جاز دار بين اثنين مات احدهما فادفع الثلث ماله للفقراء واراد الوصي ان يبيعها لتقيد الوصية
وابا الورثة ذلك وقالوا بيع شيئا لم يبيع ما كان بيعه اصلح للوارث والمورث وابعد من الضرر
في حقها وان اوصى ببناء بدنه دخلت فيه قلنوة الخفاف والغراش والدار لان هذه الاشياء
ينسب الى بدنه وذكر من قبل ان القلنوم لا يدخل ولو قال يبعوا هذا العبد واعطوا ماله درم
دفع اليه ذلك اذا اوصى الى رجل بان ينصدق من ماله فللوصي ان يبيع ذلك في اولاد الكبار
لان الصغار فليس يحجني ذلك لان القابض للصغار هذا وقد ذكرنا انه ليس للوصي ان ياضر
مال اليتم مصاربه ولا لقيم الوقف ان يزرع الوقف لانه اذا مضى عليه زمان يتوهم الاندرايس
في الاخر لنفسه اذا قال صنع ثلث مالي حيث ما يري الناس او حيث ما يري المسلمون سبل فقها
تلك البلدة اعتد اوصيه ام لا وان افتوا بذلك يعرف الثلث الى الوصي ويعتد الوصي على ذلك

لان للعينة

لان للعينة دخل بلده اخذ اهلها رجل دفع الى رجل الف درم وقال هذا لك فلان فاذا مات
فاذعها اليه وسع ان يدفعها اليه ولو اوصى بان ينفق ثلث ماله على فلان ينفق عليه وان عزل الثلث
فضاع وجع بثلث ما بقي رجل دفع قال لا اقر ارضي بني بعد موتي واشترى كفتي ونقد وصيتي فهو وصي
ولو قال مع دارى او عبدي فليس بوصي لانه لا حق له فيه بخلاف الاول ولو قال اعط الف درم من محج عني
فليس هذا بوصية لانه لم يعين الذي يعطيه رجل اوصى لرجل بنى منى وقال الوارث هذا شئ لي فالتعل قوله
مع عينة الا اذا كان ذلك الشئ منسوب الى المورث وعلى الوصي فامنه اليتمه اذا اوصى بالاطعام عن صلوات الغانية
اطعم لكل صلوة مدين من الحنطة وقال بعضهم يعطى لكل صلوة كل يوم ولبيلة مدين ولو اوصى بان يتجزوا
خا تا ينزل فيه الناس والوارث ان ينزل فيها ولذلك اذا اوصى ان يتجزوا من مغبوع يدين الوارث فيها
اذا مات لانه لم يبق وارثا ولو اوصى بان يتجزوا سفاية لا ينزبه الوارث منها لانه ينزبه عن نفسه اخذ
المال من الوصي به ولو قال اعطوا فلانا من ثلث مالي حتى لا يضيع او حتى يكفى يعطى حتى يقول شبع
او اكتفيت ولو اوصى بثلث مالي للفقراء وللغراية ان كان الغراية حصون فالثلث بينهما نصفان
ولو قال له ففوني في بيتي هذا يدفن في مقابر المسلمين لان وصيته لذلك باطله ولو اوصى بوصايا
ثم قال والباقى يتصدق بها على الفقراء مات او رجع عن بعض ما اوصى يتصدق بالباقى قد ذكرنا
ولو ان رجلا قال ادفعوا هذه الدراهم الى فلان او هذه البنات فهو باطل لانه ليس بوصية ولا اقرار
ولو دفع المال الى اليتم بعد الادراك قبل ان يناس الرشد منه ثم اصلح بعده لك ضمن لانه دفع الى من له
ليس له دفعه اليه وقال ادفعوا الى فلان الف درم ليحج عني ومات ولم يقبل فلان فلك دفع
الى عني ولا تبطل الوصية ولو اوصى بان يتصدق بهذه العشرة الدراهم على عشرة مساكين يتصدق
بها على مسكين واحد ضمن تسعة الدراهم لان من الجائز ان ما اوصى به كفارة عيني ولا يجوز صرفها الى
واحد ولو اوصى بان يتصدق على اهل مكة جاز التصديق بها على اهل كوفة لان المقصود من ذكر
التصدق ومما في ذلك سواء ولو قال كل من يدعى علي شئا واعطوه فهذا باطل الا ان يقول ان
أرى العصى ذلك فحسد يعطى من الثلث ولو كان الميت من على الناس لا يكلف الوصي في استئانه
لانه منبرج في ذلك الوص اذا اراد اخراج نفسه عن الوصية اذعى على الميت ويصاحي بتمه الحاكم وجوه
عن ذلك ولو اوصى بثلث ماله على حيوانه وعلى اهل سحر او على اهل سحر من مدينة ان كانوا عدا
يحصون

ويقسم الباقي وان لم تقف على شيء من العلامة قسم للبواث لان في وجود مثل الحكم ثابت بغيره بالظن
 ولا يوجب بالشك رجل له ولد خشي من كل وزوجه من خشي ثم نكل برض الولى فكبروا فاذا الزوج
 انشى والزوجه ذكر قال النكاح جائز لانه لا فوق بين ان يقول الزوج زوجت او للزوجة تزوجتك قال
 الفقيه وعندى لا يجوز رجل مات وترك بنتا وابن عم واخذ السلطان ما يصيب ابن العم من ذلك
 فلا ين العم ان يرجع ويقسم الباقي بينه وبين البنت لانه تلف تلف عليهما ولو ماتت المرأة وترك زوجا
 وعمه واخذ السلطان نصيب العمه فانقص الباقي للزوج لان الزوج ان يقول السلطان اخذ
 ما اخذتني على قول زيد **باب موات العبد** ولو ان رجلا ارتد وكفى
 بدار الحرب وله مال فوضع الاموال القاضى قضى به لورثته للمسلمين يوم يقتصمون في قول ليه يوسف
 ذكر في الامالى وسور ربيعة الحرسى له آية وذكر محمد في السير وغيره واعتبر فيه وقت الخلاف
 ولم يذكر فيه الاختلاف في آية رواية ثوى انه اعتبر فيه وقت الانتداد ولو ارتد الزوج للمرأة
 معا فها على نكاحها فان جاءت بولد يولد لآخر من ستمه انهم لم يرث الولد واحد منهما وان ارتد
 احدهما قبل الاخر ثم جاءت بولد الى ستمين منذ ارتد الاول ولم يقر المرأة ما نقض العقد وريها
 ولو كفى المرندي بدار الحرب فاخذ الورثة ماله بغيره فمات امر القاضى ثم رجع للمرندي مسلما فله ان
 يضمنهم ولو قضى لهم ثم عاد مسلما فوجد حاربه في يد بعض الورثة فابا الوارث ان يرد ما عليه
 واعتقوا قبل ان يتقدم الى القاضى او ياقها او يهبها جاز ما صنع ولا شيء للمرندي من ذلك جازمه
 بين اخوين جات بابنت فادعياها فهو ابنتها فان ماتا ثم مات ابوهما وموحد الابنة فلها
 النصف من الميراث لانه بنت ابن الميت وموقوف له شيء وقال بعضهم لما ثلثا الميراث وباقي
 للعصبة لانه ابنة بنت الميت فصارت بمنزلة البنين وموقوف زفر رجل اقوف في مرضه بولد
 من امته او بسلام انه ابنة وصرفه الفلام والدعوى جازية ويرثه ولا يجوز اقرار الرجل بوارث
 مع ذى قرابة معروفة الا اربعة الاب والابن والزوجه والمولى رجل ارتد ثم اسلم ثمان
 وامرته في العقد فانها توث وان ارتد بعد ذلك فقبلت وهي في العقد لم يرث بمنزلة مرضى صح
 ثم تزنى نصراني اسلم ابواه وسوغلام قد عقل الا انه لم يدر كفايا الاسلام ثم اكتسب مالا ثم مات
 ورثه ابواه وان مات ابواه لم يرث منها لانه صار مسلما باسلامها فاذا ابا الاسلام بعد ذلك

صار مرددا نصراني وسلم استأجره لولدهما فكبوا ولا يذرا ولد النصراني من ولد المسلم فالولد لغير
 مسلمان ولا يرثان من ابويهما لان فيه شبهة وراثة الكافر من المسلم والمسلم من الكافر وكذلك اذا كان
 لرجل ابن من امرأة عمة وابن من امته وضمها الى طي فكبوا ولا يذرا ابن الحرة من ابن الامية فالولد لغير
 هو ان ليس كل واحد منهما للنصف فمات ولا يرثان **باب ميراث المسلمين**
 قال محمد بن سنان بن سنان في الجدة باجتماع قال ابو نصر الدبوسي في الجدة مع الاخوة لان الاخوة اولى امراته
 حامل مات والولد ينكر في بطنها مقدار يوم وليلة قبل ان يولد حتى وقبل انه ميت فدفنت كذلك
 ثم نبش العقب فوجدوا ابنة ميت على عاتقها وتركها المرأة زوجها وابوي ان افوت الورثة بانها ميتة
 ورثت البنت ثم ورثت منها ورثت للبنت وان حجت الورثة لم يقض لها شيء لانه لا يذرا انها حجت
 منها ولا رجل مات عن امرأة حامل ان توت ولانها ينتظر لانه لو قسم فنسب يقضى
 عسى فلا فائدة في العتمة وان لم يقرب لا ينتظر بل يقسم لان في الناحية اقرار بالباقي ويقف
 نصيب الابن حتى يظهر الامر بالولادة لاحتمال ان يكون في بطنها ابنان **باب المكلفات الكفر**
من النون اذا قال عند الخصومة بالفارسية من روزى از كل صد جون تو كنم ان الله
 صورته لا يكفر وان اراد به علقه لحما وصما يكفر ولو قال له اعطى حتى والا لاخذ بك يوم الغتمة
 فقال بالفارسية موادران انبوهي تجا يا بى لا يكفر لانه لا يجد بل الله يظنم ولو قال بالفارسية
 اكدر لان بيغامى بوى من بوى نكرى يذمى يكفر لانه قصد انكار امر مغروض من او امر الله فله
 فيكفر من ساعته كذلك لو قال لو امرنى الله بعشر صلوات لا افضل ولو قال لو كانت القبلة
 من هذه الجهة لم اصل اليها او قال لرجل كفرة من اربى كادى تو كرهى قال يكفر وتبين امراته
 لانه ليس على من الاعمال افتح من الكفر ولو اراد به تعبير ذلك الفعل لا يكفر ولو قال لا ارمو الله
 يريد ان يقول الا الله ولم يقل لا يكفر لانه مصر على الايمان ولو قال لرجل اسم محمد يا ابن الزانية
 وهو حبه هذا بداجنين نامت لا يكفر لانه لا يتبادر الا او نام الناس الرسول ولا ينصرف
 اليه ولو مر على رجل يؤذون وقال كذبت يكفر من ساعته لانه في قوله الله اكبر لا اله الا الله
 زوجها فقال للزوج هدر زمان كافر شوى قال يكفر لو قال ان كان خدا كذا هو الله لا كفون كفر من ساعته
 لانه قصد الكفر ولو قيل له عند العصب الا يخشى الله فقال لا يكفر من ساعته لانه وعلمه النونية والاستغفار

لعل الله يعفو عنه ولو قال بالفارسية ما لم يدرك سببا رسوخه اذ حال جه از حرام قال كل
من استخف بحرام الله خاف عليه الكفر والنجس بكفره هذه لفظة وعنه انه قال اذا قال الرجل
كان رسول الله يحب الفرج فقال رجل اني لا اخب الفرج قال ابوس هاتوا النطع والسيف وقال رجل
استغفر الله رجل قال لا امرانه ان لم يكون احب الي من الله فانت طالق قبل هذا البس علم فيستجاب
ويجوز نكاحه رجل قال يا حرام يا نعم بكرو حلال نكروم لا يكفر بهذا وموعاض ولو قال اكروا لهذا
استغفر الله من اوسنا ثم بكفر لانه اعتقد انه يفرق الله به ولو قال اكروا ما جاز است لا يكفر ولو قال
ان للوفقين لباسا من القرآن لا يكفر لانه موال ومن قال اسان الحارص حلال فقد كفر بفران اسلم
عانت ابوع فقال لبنتي لم اسلم الى هذا الوقت وقد ارتد رجل وقع بينه وبين آخر خصومة فقال له
رجل حكم خدا جنبي بوه فقال من حكمه دائم فهذا استخفاف منه حكم الله فكفر بفران جاد الى
رجل وقال اعرض علي الاسلام لا يسلم وقال له اضرب الى فلان الفقيه بعرض عليك الاسلام
اخلف للشايخ في تكفيره ينبغي ان لا يكفر لانه عسى لا يعلم من الكفر شي لا يزول بقوله لا اله الا الله محمد
رسول الله ما لم يرد عن دينه ومولا يعلم ذلك رجل غاب السبي في شي قال هذا يكفر لانه استخف
ولو غنى ان لا يكون الخو حرام لا يكفر لانه كان حلالا وكذلك لو غنى ان لا يكون صوم رمضان فرضا
ولو غنى ان لا يحرم الزنا والظلم او قتل النفس بغير حق بكفر لان حرمة هذه الاشياء ثابتة عقلا
وتحليلها خارج عن الحكمة وقد اراد ان يحكم الله به بالسبب حكمة وهذا حمل منه بدونه ولو غنى
ان لا يكون فلان نبيا ان اراد الاستخفاف كذلك كفر ولو قال ينبغي لك ان تسجد لله وسجدي
لا يكفر لان اللزوم من ذلك الشكر والتحية لاحقمة السجود ولو قال عند المشايخ الله حاكم بيننا فقال
ذلك الا هو خذاي حاكم نشايد فهو مرتد لان كونه حاكما بين خلقه ثبت بانه لم يقطع عنه ولو قال
ان كان يعلم اني فعلت كذا وموعدى عالم وقد فعل ذلك ان قال على وجه الخلف ما ينبغي ان خلف
على هذا الوجه ولو حلف فهو عاصي **باب الفاظ الكفر من العام**
وينبغي ان لا يلحق على يزدن معاوية ولا يطعن فيه لان النبي نهي عن لعن المسلمين ومن كان من
اهل القبلة لا يحل لاحد ان يلعنه الا الرسول وان لم يعلم من احوال الناس بالوحي ما لا يعلم غيره
وانه كان مسلما من اهل القبلة ولا ان احدا لا يكفر بقتله وان كان من قتل افضل منه فلان يعوه

الانسان

الانسان لسانه الخبير افضل بان يعوي اللعن رجل سئ الامر بالمعروف ازجا وان قاله على وجه
وهو والا نطرا خيف عليه الكفر لان الامر بالمعروف فربما من الكتاب ومن رده ما ينه فربما ينه بالكتاب
يكفر رجل بقراء القرآن ولا يعمل ولا نبات على قرانه لانها طاعة ولا يكون مستهزا وبذلك وكذا
من ارتكب الكبائر ولم يتب حتى مات وكان يصلي لا يكون مستهزا لانه مطيع بصلوته خاص بارتكابه
الكبير قاطع الطوق لا يصلي عليه سواء قتل في الحرب او قتله الامام لانه محارب كالباغى والباغى
لا يصلي عليه وكذا هذا رجل قال لا امرانه يا كافر فقلت انا كافر فقلتني بابت من زوجهما ويحبر
على الرجوع والثوبة حملا للباب اذا قيل لرجل اكل ثقت كذا فقال ان كنت قلته فهو كافر وهو يعلم
انه قاله يكفر لانه روى عن ابن مسعود ان من حلف على الاستقبال ان فعلت كذا فهو يهودي او نصراني
يكفر بدينه اليه وان لم يكن مذهب عليا ولما كفر بذلك فلان بكفر بهذا اولى والمسلم محلف فيها
بين المشايخ والاصوب قول من يقول انه يكفر منا رغبه جرت بين زوجين وقال الزوج لها خاف الله
فقلت نجس له لا اخاف ان كان ما فعلت معصية كفرت وبانت عن زوجها ويحبر على النكاح
حكم نكاح جديد وان لم يكن معصية لا يكفر الا اذا ارادت به الاستخفاف رجل قال لرجل بالفارسية
باز خدای من لاشك انه باثم اما اهل بكفر ان كان لا يعرف معناه لا يكفر وباتم وان عرف معناه
واو له يكفر ومعناه بذكر خدای امرأة قالت ان لم افضل هذا فانا كافر ولم يجعل هذا
بين فان فوت الغور ولم تفعل فغلبه الكفار وان لم ينو ذلك فعلى العمى الحنث حتى يموت ولما ماتت
فعلها ان يوصى بالكفار امرأة ارادت ان تخرج من بينها وكان الزوج منها عن ذلك فقالت
بالفارسية كافرم اكبر بروج وهذه بين في عرف وبارنا امرأة اخذت بولدها فقالت مبيي بكى
داوى وبارنا استدى لا يكفر لانها وصفت الله بالافذ والاعطاء رجل قال لا امرانه نواطلاق
كي فلان كاتكم وهذا نجس يطعن في الحال كذا روى عن ابي جعفر رجل مات له ابن فقال ياخذ من
له واحد ولا ياخذ من له عشرة قال ازجا ان لا يكفر لانه لم يصف الله بالظلم رجل علم ذلك القول
والاوب وما يجب فيه الشريعة فلما بلغها ابا فارها بيق ان يحرم من الاوب ويصرف ماله الى
وجه الجني قال صرتم الى وجه الجني خبي من تركه له لان في تركه اعانتة على المعصية رجل قال لا تقو
ابو الحمار في صرتم على ان اراد به علم الدين كفر رجل قال بالفارسية اكروا دروغ كويم خدا دروغ
كويد

لا يكفر لان الله عن الكذب والمرأة لقا قالت لزوجهما توفين هذاى كي سبوا في معال نعم يكفر لانه
لوعى علم الغيب لان السرمعنى الغيب ومنع علم الغيب يكفر رجل قال ان الله في سلم وادو عليه السلام
الى اوربا فيقول له ان شئت فالقه في النار فانه يكفر لانه يقول في الله ما لا علم له بذلك رجل قال لانه
هسي لست بعلم لا يكفر ولو قبل الست بعلم فقال لا لا يكفر لان معناه ليس بافعال المسلمين
باب الفاظ الكفر من الدين رجل قال لا اقرى بارضاي من قال ابو القاسم
الصغار يكفر وقال ابو نصر الدوبسي لا يكفر وهو الصحيح رجل قال لا اقرى عند المشايخ نروان بنه نأنا
براي ما هذاى جنك كن وانه يكفر لانه اثبت لله مكانا واثبت له قوة مقاتلة على الله في والله غنى عن الك
والعبد عاجز عن مقاتلته ولما اعتقد انه يقدر على مقاتلته يكفر قال الامام ابو منصور النريسي قال
في هذا الزمان السلطان عادل يكفر لانه يعلم انه يعلم انه جابر ومن اعتقد الجور عدلا يكفر لو قال
لخورزنى يا مع فقال يجيبا له مع ثم قال اردت بذلك الجواب ان لم يعتقدوها يكفر وان اعتقد كفر
وتبين امرانه قال ابو الحسن الجهمي في الكلام علم والعلم في الكلام جهل رجل تزوج امرأة ولم يحضر فهو
قال هذا نكاحا وبغايه راكوا نها فم يكفر لانه اعتقد ان الرسول يعلم العيب لولا انها مسلمة
لا علم له به ومن اعتقد هذا كفر وبه كان يفتي ابو القاسم الصغار رجل ضرب عبدا فقال له لفر
انت لست بعلم فقال لا ان تعرف ذلك كفر وان ارد جوابه او جرا على لسانه غلطا لا يكفر رجل قال
انا مومن لست بالله ان قال له غير مؤل كفر وتاويله ان يقول لا ادرى اخرج من الدنيا مؤمنا الا
وان اراد به الاستثناء في الحال فليس بمومن لان الاستثناء متى اقرن الكلام ابطله رجل اخبر
امرانه ان فلانا قدم على حاله صغيقة ليس عليه الا اعان حلقى قال يجيبا لها حنان امدى ورسواى
وسولا يعلم ما يقول لا يكفر رجل بكلمة كفر لكنه لا يعتقد اختلاف المشايخ فيه الصحيح انه يكفر انه استخف
بدينه وعن له ان رجلا اذا قال ان محمدا رسول الله لكن احب ان اسمه وهذا رجل لا يعرف الله
لانه لو عرفه ما احب ان يشتم رسوله **باب في مسائل لم يذكر**
في الابواب المتقدمة ومن المولود من قول الحسام من صدر الكتاب وما لا ذكر له في الكتب من المحضر
موضوعة ذكر في الكتاب ومجلة ذكر خمسة ابواب **الباب الاول**
في تنبيه الجيب امام احدث فتاوى فقدم رجلا وقدم القوم كفر ونوا ان يكون اماما ان نوى بالامامة

فانه مع

معا جازت

معا جازت صلوة الذين اقتدوا بمن قدمه الامام وضدت صلوة الباين لانه خليفة الامام وان نوى الدر
قدمه القوم اولا وصلوة الذين اقتدوا به جابن وصلوة الذين اقتدوا بمن قدمه الامام فاسد لانه
سبق هو بالنية واقتدوا به القوم تعين اماما فغيبه الذين قدمه الامام بعد ما لا تصح وان نفذ ما من غير
تقديم فابها بلغ مكان الامام فهو الامام وان بلغا معا فالعبي كثر القوم وان كان القوم على السوا فسد
صلوة الكل رجل ساءم بنوب وقال البايغ بعشر وقال المشتري بنائيه ثم رتب المشتري بالنوب
فملك في يد ان كان النوب في يد البايغ فانفذ المشتري فالتمس عشر لان اخذ دليل الرضا بذلك
وان كان في يد المشتري فالتمس غائبه لان ترك البايغ في يد المشتري دليل الرضا منه با قال رجل
وكل رجلا بان يزوجه امرأة بالف رسم فزاد فيه شيئا ان زاد فيه شيئا جهولا ينظر الى مثلها
الغا او اقل جاز لانه متى جهل المهر سلخ مثلها ومن مثلها الف او اقل فوجب لها ذلك فلم يصبر الوكيل على
امر وان كان اكثر من الف لم يحج ما لم يحج الزوج لو كان شيئا معلوما لم يحج الا باجاء الزوج لانه خاف
الامر جارية بين رجلين جاءت بولد فادعاه احدما ثبت نسبه منه فقضت الجارية ام ولد له
والولد هو بغرم نصف قيمة الجارية لفر بكمه واما العقر وقيمة الولد ان جاءت به لاقل من ستة اشهر
وجب عليه نصف قيمة الولد ولا يغرم من العقر شيئا لاما قيمة الولد ولا يغرم عن اصل مملوك لها
واما العقر ولان طهر ان الطح حصل في ملكها وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر يجب نصف العقر ولا يجب
من قيمة الولد شي رجل اقام البيعة على امرأة انه تزوجها واقامت ام المرأة على انه تزوجها وان لم يخل
باصداها والبيعة بين الزوج لانها ثبتت كالحام مطلقا وكذلك ان لم يقم البيعة على ذلك والقول
قول الزوج لما ذكرت لانه منك وان دخل باصداها والبيعة بين الزوج لما ذكرنا ان بدون الدخول
البيعة بينه فمع الدخول اولى ولو دخل بينها والبيعة بينها لانها يدعى المهر عليها ولو تدعى المهر عليه
ولو دخل بها فرق بينهما لانه جمع بين الام والبنت وانه حرام رجل ادعى دارا في يد رجل واقام على
ذلك بيعة وله على الاخر البنا واقام على ذلك بيعة ان شهدته فهو الدار والعصمة والساقن تقضى بالعصمة
والبنا بينهما نصفان لانها استويا في البنا في الدعوا والحج ويستويا في الاستحقاق وان شهدوا
بالعصمة يجب تقضى بالعصمة له والساء للاخر رجل تزوج ربيعة معنى على ذلك زمانا وقالت ام الزوج
ادخلها اني ارضعها وصرفها الزوج واراد ان تزوج باخنها ان قالت ارضعها قبل الطح لا يحل له

ان تزوج باختها مالم يطلق الرضعة لان اقراره بالنكاح اقرار منه بصحة نكاحها وان قالت اصفحتها
بعد النكاح لا باس ان يتزوج اخنها قبل ان يطلقها ولا يصدق في حق المهر بل يجب لها نصفه رجل تزوج
بام ولد لرجل بغير إذن للولي ثم اعتقها للولي ان اعتقها قبل ان يدخل بها الزوج فقد النكاح لانه لا عدة
عليها بهذا العتق عن للولي ومن عتق الزوج وعرضا لا يمنع نكاحه فوجد النكاح نكاحا فنفذ ولو اعتقها
بعدها دخل بها الزوج لا يفسد لان العدة وجبت بالعتق فلم يجد النكاح نكاحا رجل باع مال الغير بغير
إذن من قبله الخبير فاجاز البيع ان كان المبيع والمشتري والبايع فلما جازت الاجازة هكذا روي
ابو جعفر الطحاوي عن اصحابنا وكذلك لو مات المالك واجازت الورثة رجل وكل رجل بان تزوج
له امرأه فزوجها ثم ماتت الولي ولها ولي آخر وموكلها نكاحها وان كانت المروءة صغيرة او معتومة
الاجل للزوج ان يطلقها مالم يرضى الولي لان هذا نكاح موقوف على الاجازة فلا يجوز تزويجها بممن له
ولاية الاجازة وان كانت كبيرة عاقلة حل له وطهرها اذا كانت معتمة كذلك مرسى يصلى بالايا
فبلغ الشهد وان اتم حالة القيام فاشتغل بالفراشة ثم تذكر انه في حالة الشهد ان كان في الشهد الاول
العزاة نبوت عنه ولا يعود الى الشهد ويتم الصلاة وان كان في الشهد الثاني عاد الى الشهد ويتم
الصلاة وكذلك الجواب في الصحيح اذا قام قبل ان يشهد رجل صلى اربع ركعات وجلس جلسة فيفهم
وثان ان ذلك ثلثه فقام ثم تذكر فقد مقدار بعض الشهد وتكلم ان كانت الجلستان مقدار الشهد جازت
مسلمونه وان كانت اقلت فسدت رجل وكل رجلا بان يشترى له عبدا بالف درهم ولم يدفع اليه
الثلث فاشتراه الوكيل وقبضه ثم لما مورس الامر في العصر الذي فيه العبد يطلب منه الثمن فقال
لا ادفع اليك مالم يسلم العبد الى ان كان الامر موطأ من تسليم العبد قبل ذلك واما المأمور ذلك
الا ان يدفع اليه الثمن له ان لا يدفع الثمن مالم يحضر العبد لانه لما امتنع عن تسليم العبد حال حضرته
حتى يقبض الثمن فلا امر ان يمتنع عن تسليم الثمن حتى يقبض العبد حال غيبته العبد وان لم يكن
طلب قبل ذلك ليس له ان يمتنع عن تسليم الثمن لانه اشترى العبد بدراهم وصارت ذكرك دينا
في ذمة الامر وله ان يطلقه بذلك ولو ان الوكيل قبض العبد من البايع فذمت بيعته وقال
الامر لا اخذ معيها فهو على التخييل الذي ذكرنا انه ان طلب منه التسليم قبل ذلك واما المأمور
مالم يسلم اليه حتى ذمت بيعته ان شاء الموكل قبضه بجميع غنمه وان شاء تركه لان العبد وان كان امانة

في

في يد كفن لما حبه نقد الثمن صار محبوسا في يده كالمربون بالثمن فيجب لان له وللمتعة ان لا يرضى
بالمعيب الذي يعيب قبل القبض ولو لم يكن طلب منه التسليم لا يتخير لان العبد امانة في يده فيملك
على موكله اشترى دار من رجلين فقال الشفع له اعط حصة فلان وسكت عن حصة الآخر وقال الشفع
اعط نصفها ان كان حين علم بالبيع طلب الشفع في الكل واشهد على ذلك ثم قال ما قال لا يبطل شفعة
ويقال له اما ان ياخذ الكل بالشفعة او ترك وان قال ذلك ابتداء قبل ان يطلب الشفع في الكل بطل
شفعته لانه ترك طلب اللواتي حين علم بالبيع باع عبدين من رجل صفقه واحدة اصد سماه والاخر لغوي
فبلغ الخبر لذلك الاخر ان اجاز حاز البيع في الكل وان لم يحز ان كان للمشتري حين بلغه علم بذلك يخبر ان
اخذ حصته وان شاء ترك الكل وكل رجلا بان يشترى له دارا بيعتها فاشترى اياها وبو شفعتها فاشتت
له الشفع وكيف يقبض له بالشفعة ان كان الامر حاضرا قضى له بالشفعة على الامر وبما اشترى حقها
لنفسه وعهدته على البايع وان كان الامر غائبا قبضها المشتري اولا للامر والعهدت يثبت على الامر
رجل اشترى من لرجل جارية بثمان مائة نسيم وقبضها فتعيب عند فباعها من البايع بثمان
فزال العيب ان زال بعدما قبضها البايع البيع صحيح لان اللاتين بازا والعيب وان زال قبل ان
يقبضها في يد المشتري فسد البيع لكان شبهه البرأ لانه اشترى ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن
وانه لا يجوز عندنا اشترى عبدا على ان البايع بالخيار الى ثلثة ايام ثم تقاضى للمشتري بالثمن ان قاضاه
قبل الاقرار عن المجلس او بعد وان قاضاه بعد الاقرار بطل الخيار لانه دليل امضاء البيع
وهذا رواية الحسن بن زياد اشترى جارية على ائذاة حبس ان اراد به انها حاضرت
عند البايع جاز البيع وان اراد بذلك انها تحبس عند المشتري فسد البيع لانه لا يدري انها تحبس
اولا اوصى بان يعطى لولان من غنمه عشر نعال وغنمها لاما ولدت ان عين النعاج و
فالاولاه له لانها تفرغت عن اصل محبس به فكون له وان لم يعينها فالخيار الى ورثة رجل له على
رجلين الخف من فخذ من احد ما خمسة دراهم ومن الاخر خمسة دراهم فخلطها ثم وجد بعض الخلو
زبونا او نبه هوجا ان كان لهما كل ثلثة دراهم او اربعة او خمسة لا بد لان لكل واحد منها ان يقول
اعطينك الجبار ونهره لصاحبي وان زلت على الخمسة بان صارت ستة زلت على كل واحد منها درهما
وان صارت سبعة زلت على كل واحد منها درهمين لانه لا يوجد ستة صار في يد من الجبار اربعة

فلعل واحد منهما ان ينزل الحياء الى بقى الى تمام سنة درممان لكل واحد منهما درهم وعلى هذا السبعة
وان وجد ثمانية رطل على كل واحد منهما الثلثة وان وجد تسعة رطل على واحد منهما اربعة وان وجد
عشرة رطل على كل واحد خمسة ولو قال لامرأته انت طالق كالتلج ان اراد تشبيهه بياضه ومي رجيم
وان اراد به تشبيهه ببي ورمه ومي بياضه فهو ملوك لرجل عصبه غاصب فعمل به رجل هل يل له
ان يتوضا ومنه وان علم الغاصب حوله من موطنه لا يحل له فكل تحقق الغصب ان علم انه لم يولد جاز
له ترضى والشرب منه ولا يكره وهذا جواب المصنف ولم ينقل عن المتقدمين فيه شيء فمضى افتقر بعض
السبعة ان كان غنيا في الثروة اخذت منه الجزية وان كان فقيرا في الكثرة لا تؤخذ ضرب بطن شاة فالق
جينا ميتا ان نضرها ذلك ضمن النقصان والا فلا وكذلك الجارية رجل اخذ حمار رجل بغير اذنه
من الجبانة فخل عليه ثم رقا الى الجبانة وكان الحمار يحس بشيئها فملك ان كان يتعرض للحش في الذهب
والجني بالسوق ضمنه والا فلا مريض اخر بعض ورثته بعد ثم اعتقه ان كذبته الورثة في اقراره فاعتقه
في الثلث لان اقراره لم يصح وان صدقته لم ينفذ عتقه في شيء منه حكما فيما بينه وبين ربه ان لم يبين اقراره
ملك للمفقر له وخرج العبيد من الثلث عتق كله وان لم يخرج عتق ثلثه صبي بلغ فاراد ان يحج وابواه
ينعان عن ذلك ان كان صبيح الوجه غي ملتح فلها ذلك وكذلك اذا كانا محتاجين الى مونة نفقة
وليس لهما ان يخلعه في ذلك وكذلك اذا كان طريق مخوفا وان لم يكن شاة ما ذكرنا فله ان يخرج الى الحج
رجل وكل رجلا بشراء عبده بيمينه بالف درهم فاشتراه الوكيل وقال عند شراءه اشهدوا الى اشترى
نفسه ان كان الاثبات محض الموطول حاز وان لم يكن محضه وقع الشراء للامر امواه فخرجت
من بيت زوجها بزيادة والديها فمضت وان لم يستطع الرجوع ان لم يكن بها الرجوع بوجه من الوجوه
فنفقها على زوجها وان امكنها بوجه من الوجوه ولا نفقة لها لانها ناشئة رجل اشترى من رجل
موروثا على ان وزنه كذا فوزنه فزاد على ما سمي ان اشتراه بغير حسمه جاز البيع والزبان للشرع
ان كان في تبعيته ضرر لان الوزن فيه مجرى الصفه وان لم يكن في تبعيته ضرر فالزيادة للبايع
اما اذا كان اشترى نفقة خفية او صغيرا وخاس لان الزيادة في مثل هذا المجرى مجرى الصفه وليس
اشترى بحسمه ان لم يكن في تبعيته ضرر كوان اشترى نفقة خفية على ان وزنها مائة درهم بمائة درهم
فوجد ما في درهم جاز البيع في النصف وان كان في تبعيته ضرر نحو ان اشترى امراة نفقة على ان

مائة مائة

مائة مائة درهم فوجد ما في درهم جاز البيع في النصف وان كان في تبعيته ضرر نحو ان اشترى امراة نفقة على ان
وان علم بعد الافتراق البيع باطل ورجل سرق من رجل عشرة دراهم او سرق من عشرة من كل واحد درهما
ان سرق من عوز واحد دفعه واحدة فجاد كلهم واحد عوا غشيق يقطع وهذا رواية عن قم ان اشترى ارا
في سكة غني نافذ وفي السكة نوحا زان كان الزهر للعامة وان جرى طولا يدخل من اول السكة ويخرج
من اخرها فحكمها حكم سكة نافذ لا يثبت النقص الا بالحوار وان كان يجري عرضا والدار في اقصاها ان كان
من ذلك الجانب فحكمه شفعا وللأمن وعبر للامن فيه سواء وان كانت الدار في اعلاها ولا شفع
الا بالحوار لان سكنهم نافذ وان كان الزهر ملوكا لاهل سكة ولما جرى باصطلاح الملاك وهذا حكمه غير
نافذ رجل له على رجل مائة درهم وله عند مائة درهم فباع حقه بثلث فمساها ان كانت
الوصية في يد او قربة منه بحيث يقدر على قبضها بصير مضاها والا فلا يصير مضاها ما لم يرجع اليها
ويخلها بها رجل تزوج امته ابنة البالغ بغير اذن الابن فالتكاح موقوف على احازته وان لم يحضره
جن الابن جنونا مطلقا ان اجاز الاب جاز والا فلا لان الاب صار حال لوعده عليه ابتداء جاز
وكذا اذا جاز الاب

باب الثاني في المسائل المتفرقة رجل اني رجل

في مبيع جاز له ان يتزوج بنته لان الاتيان في الدبر في الامهات لا يوجب حرمة للصاهرة ففي
الذكر ادلى وارجحها وادخل جعل احد الدارين اضطلا ولم يكن في القديم كذلك ان جعل جرد
الدواب الى ما رغبه ليس للجار منع وان جعل حوافر الدواب الى ما رجا فله منع اذا كان فيه
ضرر بين مبيع قديمة بحسب ارض رجل اراد ان يبيعها الى ارضه وان لم يكن لها قيمة فلا يتم فيه وان
كانت لها قيمة وان كانت لاهل الجاهلية ومي بئر لاهل البيت وان كانت لاهل الاسلام ومي
بئر لاهل البيت يبيعها ويصرف ثمنها الى مصالح المسلمين الملتقط اذ عرف ان اللقطة للذي
وضعا في بيت المال بالنوايب ولا يصدق بها لان الذي ليس من اهل الصدقة مكاتب من الوطن
فتبين احد ما نصف الكتابة لا يعتق نصفه لان العتق معلق باحد اكل الكتابة فاذا ابرأ التبرك
الا في المكاتب او ذهب عن الكل وسلم للفايق ما قبض لانه تبين ان ما قبض حقه ولو قبض
احد ما له اربعة ابراه الاخر عن حماسة قسم الباقي على سنة هكذا روى عن محمد رجل في يد قح ما
وقال ان شربة فامرأته طالق وان حبسته فامرأته طالق وان وضعت او اعطيت فذلك كرجل غرق حتى
يشق الماء

وكذلك اذا كان على سلم فقال ان قبضت فامرته طالق وان نزلت فامرته طالق بوضع السلم على الارض
فلا يكون راقبا ولا نادلا لا يطلق امرته ولو قال لامرته ان لم اجامعك على راس الوبح فانت طالق بوزن
البرح في سطح حتى يبدوا راسه فيجامع عليه وكذلك لو قال ان لم اجامعك في نصف النهار ووسط السوق
فانت طالق وجامعها في العورة في وسط السوق بوزن ولو قال لامرته ان لم يطبخ لي قدرانها منوان من ملح
فانت طالق يطبخ بيضا في منون من ملح فلا يطلق استأجره امة ما رجع وراهم على ان يرفع من يومه ذكر
فرفع بعد خمسة ايام قال يجب عليه ورمان ابو الذباب لانه خالف نصا رعا صبا في الرجوع رجل كتب
الى امرته كل امرأة لي غيري وغير فلانة وسمى طالق ثم بدله فحيا اسم فلانة فانعد الكتاب لا تطلق فلانة
لانه استثنى رجل قال والله لا افرق المحر الا ان ارا خيرا من ذلك فترى من غير تزويج حنت وخاف
عليه الكفر رجل قال لا اشرب من كس فلان فترى من ما وجد ومنعه على الطريق للشرب قال اخاف
ان يحنت لانه كسبه ولو اكل كسرة من خبز في بيت الخوف عليه ان كان ذلك يعطى الفرحا حنت وان كان
لا يعطى لا حنت رجل قال لامرته تزدوجنك ان شئت او ساد فلان فابطل صاحب المشيمة مشيمة
المكاح لان المشيمة متى بطلت بقي النكاح بلا مشيمة كما اذا ابطل الخيار المشروط في السلم بيق السلم
صحيا وكذا هذا رجل لامرته كانت زوجة له قبل ذلك اكرما توزن بوزن يا باشي فانت طالق
ثم تزوجها لا يطلق لان البعس اخلت بوجود احد الشراطين كرجل قال لامرته ان حطبتك او تزوجت
فانت طالق فحطتها ثم تزوجها فانت طالق لا يطلق امرته لان البعس اخلت باحطبة اذا حلف لا ياكل
هذا اللحم فاكله غير مطبوخ لا حنت كما اذا حلف لا ياكل من هذا الدقيق فاكله كذلك قال الفقيه ابو الليث
وعندي انه حنت لان من الناس من ياكله كذلك سكران قال لامرته ان لم يكن فلان اوسع ورجل
فانت طالق وهذا لا يوقف على حقيقته فلا يقع الطلاق بالشك رجل حلف لا ينام على هذا القوس
ما دام في الغربة وتزوج امرأته في بلد فنام على ذلك القوس ان تزوجها على نية ان يطلقها فهو غيب
كذلك وان نوى الملك والعقد معا فحسد البقي غريبا فانام لا حنت رجل سرق من ثوب ثوبا فقل
ان بطالبه دفع ثم حرقه المروق منه فحلف على ذلك ان كان مستهلكا لا حنت في عينه وان كان قابلا قال انه
حانت رجلان حريا نصاب اهدما ولم يصب الاخر لا يمتنوا في الاجر رجل اشترى جراب هروى
على ان فيه اربعون ثوبا ليس له ان يبيعه ولا ان ينتفع به ما لم يعقد في قول له حرج رجل وهب رجل ثوبا

في الباطن

م احتلته منه فاستهلكه من قيمته لان الرجوع في المبة لا يصح الا عند القاضى قال الفقيه ابو الليث هذا قول
اصحابنا وبه اخذوا ووجب له راسم ثم استغفرها منه صح القرض وليس للواهب ان يرجع فيه لان المبة
صارته مستهلكة **الباب في الجليل والخارج** روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان رجلا اشترى ساعا من غنم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل بيعت ساعا كل بدراسم ثم اشتريت بدراسم ساعا منه
قال تعالى خذ بيدك صفتا فاضرب به ولا تحنت وذل ان الحيلة مباحة بالفرار من الحرام اما لا بطار
حق ثابت فلا رجل اشترى من ثور دارا وهو خاف ان البائع لجا الى غيبه واراد ان يشرها
على وجه لا يكون فيها خصومة كتب كل باسم رجل ففرب بحضور مع نفسه وبوكلم وبشت كل باسم ففرب
ان فلانا وكيله اشترى اها له بامراة وباله ويشهد على ذلك ويسلم الدار اليه فحسد لا يكون منها خصومة
في قول له حرج رجل اشترى انا فاضم اودنا من ليس معه الا قليل منه فاراد ان يفترقا عن قبض ولا بطار
البيع فاحيلة فيه ان يتقدما عند ثم يستقرن منه ثم يفترقا حتى يوفى جميع الثمن ثم يفترقا رجل
باع منبعة لم يرها المشتري فاراد ان يبيعها على وجه لا يكون له الخيار للمشتري خيار الرؤية
والحيلة فيه ان يقر بثوب لاسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة فيبخر للقرلة الثوب المقوم
فيبطل خيار المشتري لانه اشترى سمن في صفقة واحدة وقد استحق احداهما ليس له ان يرد الاخر
خيار الرؤية لان فيه تفرق الصفقة على البائع ولو اراد ان يدفع ماله مضاربة على وجه يكون للمال
مضمونا على المضارب والزوج بينهما فاحيلة ان يدفع الالف اليه فريضا الا درهما ثم يتركه في الدرهم
على ان يعملان فيه بالنصف فجعل اهدما فكون الزوج بينهما على الشرط والمال مضمون على المضارب
رجل على آخر مال موعبل فادعاه الطالب وقدمه الى القاضي فخاف ان اقربا لمجمل لا يهدفه
في الاصل وقد ذكرنا هذا من قبل رجل له على قايب مال واراد ان يقضى القاضي له بذلك
على الغائب ويقبل الهبة عليه والحيلة فيه ان يقدم رجلا الى القاضي فيدعي انه كفيته بذلك
للال ويترك الكفيل الكفالة ويقدم البينة على الكفيل الكفالة بذلك المال فيثبت الكفالة
والدين على الغائب فيقضى القاضي بذلك ثم يرد الكفيل عن الكفالة فيبطل القضاء على
الغائب بحاله ولو اراد ان يرد من بعض دار مشاعا والحيلة في ذلك ان يبيع دار من رجل على انه
بالخيار وسلم البيع اليه ثم يرد من الباقي منه ويسلم اليه كل الدار ثم يبيع في نصف البيع وبنى الرهن

في الباطن

ولو كان في دار رهن والراهن غائب واراد ان يشتريه عند الغاضي وسجل له لذلك فامر رجلا بان
يتبع عليه رقبته هذه الدار ومضى في يدي رهنها فلان الغائب يعتم البينة على ذلك فيقبض الغاضي بانها رهن
في يد رهنها ولو استأجر دارا والدار محتاج الى المرومة والحارة فارد ان يكون امينا في ذلك والحيلة في ذلك
ان يجعل اهر بعض النهور ويقبض وينفق عليها باسم فيكون في ذلك امينا فيكون القول قوله ولو اراد
ان يزيد عددا على وجه ملكه يقول اقامت وانت ملكي فانت هو يصير مدبرا مقبدا ويملك به ولو اراد
مات ومضى ملكه ويقبض ولو اجر دارا وفيها محل واراد ان يسلم ذلك للسناجر يديها معاملته على
ان لرب الدار من الخارج جو من الفضة والباقي للسناجر الوكيل بالبيع اذا اراد ان يبيع ولا
يلزم العهدة بامر عنده بالبيع فيبيع ويحاضر فيجوز البيع ولا يلزم العهدة رجل وكل رجلا يبيع
عبد له واراد الوكيل ان يشتري لنفسه قد ذكرنا من قبل انه يبيع من غيب ثم يشترى منه ولو اراد ان
ان يكاتب جارية ويطاها ويبيعها من ابنه الصغير ثم يزوجها ويكاتبها فيطأها بالزواج وله اراد
ان يطأ امته ولا يصير ام ولد له يبيعها من ابنه الصغير ثم يزوجها ثم يطأها فيكون اولاد احرار ولا يصير
لجارية ام ولد له رجل حلف ان لا ينفق على امراته ويحلف الحنف ان نفسه من امراته كل شهر لينجر لها
ويكتب وما كتب يكون لها او تامر بان يتقبل العمل من الناس ان كان خباطة او فصارا في العصابة
فما اصاب من الاجرة ينفق عليها ولا حنف رجل حلف لا يسكن هذا الدار وموساكنها فنق عليه ثلث
بيعه من غيب ويخرج بنفسه ولا حنف ولو حلف بطلاق امراته لا يصوم رمضان والحيلة فيه ان يوافر
ولا يصوم رجل حلف لسوطين ولا ناهقه راس النهر ولا ينهيا له ذلك باع منه شاة حقة ثم اشترى منه
فلا يحنف رجل في ولد عشر جوارات فوضع خسا منها على يد جارية فقال لها ان اكلت هذا خسة
والا فانت طرة ثم وضع الخسة على يد امراته وقال لها ان اكلت هذه الخسة والا فانت طالق فلم يأكل
منها حتى اخسلط ولا يعرف ذلك وان اكلت للمراة كلها ولم تأكل الجارية شاة لا تطلق امراته لانها
اكلت تلك الخسة وانما في العشرة ويعتق جارية ولو اكلت الحارة كلها لا يعتق لما ذكر لكن تطلق
امراته والحيلة في ذلك ان يبيع الحارة من رجل وما كل للمراة كلها حتى لا تطلق ثم يشترى الجارية فلا
يعتق لان البين اخلت ببيعها لا الى جزا رجل راعدا من الدرام في يدي امراته وقد انفقها
وهلك الدرام وقال لها الزوج ان اخبرني ان الدرام كم كانت الا فانت طالق والمراة لا يعلم ذلك وان

وان تطلق

في ذلك

وان تملك فاعدا انها كانت عشرين او اقل فيقول كانت عشرة احد عشرة اشاعرا ان ينفق
الى العدة الاخير مسمى عين ولو انتم امراته في شيء وقال لها ان مدقني والا فانت طالق فيقول المراة
مرة فعلت ولفي ما فعلت ويكون صاورة في احد ما فلا تطلق رجل وقف ارضه وخاف ان يبطل
فان يرا قول له ج ويعتق في الوقف اني رخت الي قاني من القضا وامضا ذلك وانته يصير جازا
فلا يبطل بعد ذلك رجل قال ان فعلت كذا فجميع ما املكه صدقة في المساكين وان اراد ان يفعل ذلك
ولا يحنف بيع جميع ما يملكه من رجل بنوب في منديل ولم يبرح ويقبضه ثم يفعل ذلك ثم ينظر في النوب
ويورث بالخيار والرؤنة ولا يلزمه شيء وان كان له ديون على الناس سلاح من تلك الديون من رجل بنوب
في منديل ثم يفعل ذلك ويورث النوب بخيار الرؤنة ويعود الدين ولا حنف رجل اخذ لقنة في فم فقال
رجل ان اكلتها فامرته طالق ثم قال ان اكلتها فامرته طالق فاكل بعضها والقي بعضها لا حنف
في عينه او يكرهه انسان ويخرج من فيه رجل حلف على امراته ان لا تخرج الا بانه وخاف ان يخرج
بغير اذنه فنطلق يقول اما اذنت لك بكل خروج ولما اخرجت لا حنف واراد ان يخوف امراته
فيقول اما انت طالق فامر را لا تطلق رجل له فرخ حمام فاراد ان يبيع الفرخ مع الحمام على وجهه
بيعه ببيعه بعد ملوغ المغرب حيلة حال كونها معتمدة فيه لانه لو باع قبل ذلك ربما يكون متفرقة
فلا يجوز بيعه لان في تسليمه خطر رجل قال لا تحزن ان كلنك قبل ان تظني فامرته طالق وقال الآخر
له مثل ذلك فان الاول يملكه ولا حنف لان الثاني قد كلفه وفرغ الاول من عينه ولو ان صغيره زوجها
فما قبلت وجبت لها الشفعة واراد ان يطالبها على وجهه لا يبطل احد ما فيقول طلبت الحق الذي
الى اخترت نفسي من زوجي وطلبت شفعه في ارض كذا رجل كفل نفسه رجل ولم يقدر على تسليمه وقال
له الطالب ارفع الي مالي على المكفول عنه حتى يبرأ عن الكفالة واراد ان يورثه على وجهه يكون له حق
الوجع على المطلوب والحيلة في ذلك ان يهب المال للطالب يسلمه اليه ثم يقرب الطالب ان الدين الذي
الى على المطلوب لهذا الكفيل بوكلمة يقبضه فيجوز ولو دفع اليه المال بدون هذه الحيلة يكون مندوبا
فلا يرجع ولو اراد ان يبرح ان يكون له ان يبرح رجل مات وترك ابنا واراد الابن ان يخرج المراة
عن الميراث فساك على عرض وابراته عما كان لها من الحق في الذركة حيا ولو كان الميت مينا على
الناس واراد الابن ان يحض بالديون فالحيلة في ذلك ان يحضر الغرما ويقرضهم مقدرا حصصه للمراة منها

فيرفعونه اليها فتقضى الدين كله لان بعضها بالارث وبعضها بالقرض وطلبان اما على رجل ودين الغرض
درسم فاراد احدما ان يقضى الحسنة من الغرم على وجه لا يشاركه فيه شركه فالحيلة فيه ان يستقرض من
من رجل حسنة ويقضها ويقول للغم لقد مالي عليك من الحق اليه فلك حسنة ويقول المستقرض اجعله
قضايا بما لك على لانه قايض وليس يقضى امرأة على اذات ان يهب مهرها من زوجها على
وجه ان ماتت بدها الزوج وان لم يمت يكون المهر اما عليه يشترى مهرها من الزوج ثوباني منديل
ويقضى فان ماتت بدها الزوج وان تحت ثوب خييار الدومة فيبقى المهر بحاله رجل ليهوان
من رجل مندا بعشرة دراهم وخاف ان مضى شهر لا يفرغ الدار ويقول له ان ردت على دار جدته
والا فقد اجرتك كل يوم بدينار وان لم يرد عليه لزمه كل يوم دينار وان خاف للاستاجر ان يقضى
المواجر بعد شهر ولا يقدر على ردها ويلزمه اجرة الشهر الثاني وانه يا ممر رب الدار بان يوطن وكيلها
يقضى الدار منه بعد مضى الشهر اذا اراد بان يشترى دارا ولا يثبت الشفع الشفع والسبيل فيه
ان يقول للشفع بعد الطلب او قبله ابيع منك هذه الدار باقل مما اشتريت وان اجابه على ذلك
طلعت شفعته او يشترى البناء والا شجار بعشرة والارض بنوع مائة وتسعين او يشترى جو من
الف جرو من الدار والارض بالف الا عشرة ثم يشترى الباقي بعشرة ويكون شركا والشرك مقدما
على الجار او يبيع بيتا من الدار بطريقه ثم يتبع منه البقية يصير شركا في الطريق او يشترى الدار
بالف درهم ويشتري بالف فينقل البايع الف رسم الا عشرة دراهم ويبع منه ثوبا يسوا بعشرة
بالف وعشرة فلا ياخذ الشفع الا بالثمن درهم او يشترط البايع الخيار لنفسه فلا يجب له الشفع اذا
رضى بان يكون خيارا للبايع وحصل له ان احتال بالحيلة لابطال الشفع ان علم ان الجار حاجته الى المكر
فامض ان الاحتال ويكس له الحيلة وان علم انه لا حاجة له ذلك بل انما اخذ ما الشفع لتكثير المال
فلا باس بالحيلة رجل له شبعة دورته وام واراد ان يبيع الشبعة للام ان مات وان ماتت امه
قبله يبيع له فالافضل ان الاحتال ولا يؤثر امه على دورته وان اراد ان يبيع فلك بيع الشفعة
من امه في الحال بثوب في منديل ويقضى المندبل فان مات موكون الشبعة للام ويبطل الخيار
وان ماتت الام بدها الثوب بخيار الدومة ويبقى الشفعة له ولو خصم في شفعة فاراد ان لا يكون البيع
عليه بقر الشفعة لابنه الصغير ولا يجب عليه المهر ولو قال كل امرأة تزوجهما في طالق وتزوج امرأة

الى

طلعت ولو تزوجهما مرة اخرى من ساعته لا تطلق لان كلمة كل دخل على الاسم ولا يجوز التكرار ولو حلف بالطلاق
الثلاث ان تزوجهما فالحيلة فيه ان تزوج امرأة ويجعلان رجل من اصحاب الشافعي حكما بينهما في قضياه
حكما فيحكم بينهما باصل وتزوج المهر ولا يقع الثالث واذا خاف الزوج ان يرفع الامر الى القاضي يرى
ذلك المهر حقا ويبطل ما فعل القاضي الاول فالسبيل في ذلك ان ترفع الى قاضي حلفي للذهب فيضي
قضاء الشفعوي وينقد ويعد ذلك لا يقدر حاص لفران مطلقه وقال بعضهم يزوجه رجل امرأة
فاذا بلغ الخبر لا يجيزه بالقول بل يجيزه بالفعل كخزان يبيع البها هدية فيصح النكاح ولا يقع الطلاق
ولا حلف لا يزوجه بنته فزوجهما غيبى بغير امره فيبلغ الخبر فاجاز جاز ولا حلف ولو ابلى انسان هو
ما ذكرنا ففعل شيء من هذه الاشياء ارجوا ان لا يكون به باس لان كثير من الصحابة لا يرون الطلاق
في ذلك رجل طلق امراته ثلثا وخاف ان تزوجهما لفران لا يطلها سوى عبدا او تزوجهما منه ما انقضت
عذتها بحضرة شاهدين فاذا حصل بها باعه منها فيقع الفقرة بينهما ثم يبيع المملوك الى بلاد بعيدة
فيباع غمه فلا يظهر امراته ولو اراد ان يدينه على وجه لا يبطل به ملكه ويكون احق به من
سائر العرما ويشترى منه شاة بدينه ولا يقضى وان هلك لا يملك بالدين وان مات من عليه دين
لمن المشتري احق به من سائر العرما ولو قضى الدين في حال بوقته اقاله البيع ولو ان امرأة طلقت
زوجها فانكر الطلاق والراوة يعلم بذلك فلها ان يدخل بيتا فيه زوجة ويقول انك تزوجت امرأة
ومضى في هذه الدار فيقول الرجل ليس لي امرأة في هذه الدار فيقول كل امرأة لك هذه الدار
في طالق ولو حلفت بذلك طلعت مني وتخلص رجل اشترى من رجل شفعة ثم اقاله وانكر المشتري
الاقالة واراد القاضي خليفه على البيع بنوى بيعا بعد الاقالة وتصح بيعة ان كان مظلوما وكذلك
لو كان عليه دين ففقناه فقدمه الطالب الى القاضي فانكره فاراد خليفه على الاستقراض بالله استقرضت
منه بنوى استقرضنا بعد الاداء ولو حلف لا يبيع جارية من فلان ثم بداله ان يبيع منه ومن غيبى
ان يبيع نفسها منه ولا ياتي ولا حلف في بيعة مرضى له على آخر رجل دين وله بيعة فابراه لاخذ
ولو قال لم يكن لي عليه دين ثم مات لم يقبل بيعة الورثة على ذلك ونقد اقراض في القضاء ولو كان دين
على الواو اذ اجاز امره **الباب** **الرابع في مسائل للنسابة**
رجل له ام واختان تزوجه من رجل في عقد واحد جاز تاويله بين رجلين جاز بولد فارادها

خلقت

وعده شعرجية البليس تطلق واحدة لان عدده شربا لا يذرى فحطنا ما واحد لانه متيقن وقصاره
على الواحد شكل والطلاق لا يقع بالشكل رجل تلا اية سجدة على عصى شجرة ثم انتقل الى عصى آخر
فاعادها ان كان لا يمكن الانتقال بدون بدل من الاول كفته سجدة واحدة لان المجلس متحد وان كان
لا يمكن الانتقال الا بالنزول من الاول سجدة مجتدين لان المجلس بعد وشارع في الصلوة اذا اقتداء
بهذا شاب فاذا اتم شئ صح اقتداءه لان الشاب يسمى شيخا لان له عزيمة ان يصير شيخا فان
انك ميت وانهم ميتون وان نوى الاقتداء بهذا الشيخ فاذا اتم الشاب لا يصح اقتداءه لان الشيخ
ليس له عزيمة ان يصير شابا قوم صلوا في مقام جماعة يخفى وحلف الامام بيمين ومسبق بركعة
لما فرغ الامام عن صلاته اشبه الغايمة وقام للمسبق الى قضا ما سبق فبازالها ان الامام صلى الى
غير القبلة استدراكا للمسبق اليها وان صلوته وقطع الغايمة صلوته واستقبل لان للمسبق في حكم
المنفرد في حق القراءة واليهود والمجاذاة والمنفردة اذا بان له الخطا في صلوته استدراكا الى القبلة وانما
كذا هذا خلاف النيام وان في حكم المنفرد بالامام والاذن الا بقرائه ولا يسجد له وهو فلا يمكن ان قام صلوته
الى القبلة لان فيه مخالفة له وان لا يجوز رجل اشترى عبدا للنجاة بسوى ثلثمائة وخمسين درهما فحل
عليه الحول ثم استحق نصفه عليه الزكاة ما بقي لان قدر المستحق ثلثمائة لم يكن في ملكه مسبق بركعة
صلوة رابعة تام فانتبه بعد ما فرغ الامام عن صلاته يقضى أولا ما فعل الامام حال نومه فصلى
ركعة بغيرة وقراءة وتعدت بركعتين وتعدت بركعة وصلى الركعة بقراءة لانه في حكم المنفرد في هذه
الركعة ثم يقعد ويشهد ويسلم رجل شرع في الصلوة وينوي الظاهر فلما صلى ركعة وقام الى الثانية وذكر
العصر فلما قام الى الثالثة نوى العشاء فنوى الظاهر لان الموجود منه مجرد النية والحج والنية لا يورس
الصلوة ما لم يتضمن اليه فعلا من افعالها نصرا فيه خايعا اسلمت قبل الفجر ان اسلمت بعد ما ظهرت
قضت الصلوة العشاء لانها اسلمت ومن طامع في آخر الوقت فنجب عليها الصلوة وان اسلمت
ثم ظهرت ان ظهرت على راس العشر وقدرت ركعتين من الوقت مقدار التوبة يجب عليها الصلوة
العشاء لان ايامها اذا كانت عشرة وقد ظهرت بنفس انقطاع الدم سوا اغتسلت او لا وان كانت
ايامها دون العشر ان اغتسلت ولو كانت من الوقت ثلثا فنجب لان ايامها اذا كان دون العشر
فلا يحكم بطلانها عن الحيض ما لم يغتسل او يغتسل عليها وقت صلوة كامل فيصير الصلوة دينيا في صحتها

فان لم يغتسل لا يجب عليها صلوة العشاء لما ذكرنا رجل يسبح في رمضان وقال له رجلان الفطر طالع
فلا تأكل وقال له ان الفجر لم يطلع فكل فاكل فاذا الفطر طالع اختلف المتأخرون في وجوب العشاء
عليه قال بعضهم يجب لان قولها الفجر لم يطلع يعني لان الاصل هو الليل وقد اجتمع عن شئ ثابت فلفي
وخبر الاخيرين بالطلع معتبر لانها اخبروا عن امر حاشا فاذا اكل فقد تعد الاطوار في رمضان
فيلزمه الكفارة وقال لفرز الجنب لان الجنبين تعارضوا ونساقطوا وما وافق من شئ ابقى علم بالطلع
فلا يجب عليه الكفارة لانه لم يتعد الاطوار وله اخبر واحد ان الفطر طالع وهو اكل يلزمه القضاء دون الكفارة
لانه وجد شئ من الاكل قبل خبثه والفطر طالع وقالوا كل بعد ذلك لا يكون افسا ولا يلزمه الكفارة ولو قال
بالفارسية اسبذ مي ومنه فاكل بعد ذلك لا يلزمه الكفارة وقبل يلزمه الكفارة لان للغة يدل على ان
الفجر غبط طالع ورجل شرع في الوضوء فغسل بعض اعضائه فغسل من ملاء فيه لا ينقص وضوءه وان
غسل بعض اعضائه ثم قاء اقل من ملاء فيه ينقص وضوءه ان كان في مجلس واحد بحيث لو جمع صلوات
ملاء الفجر لان المجلس جامع لما تعدد رجل شرع مع الامام في التراويح فلما تعدد الامام في التشهد نام هو
فسلم الامام وشرع في الشفع الثاني وصلى ركعتين وتعدت تشهد فاشبهه ان علم ما فعل الامام وسلم وحضر
مع الامام ويوافقه في التشهد وله اسلم الامام يقوم ويقضى ما سبق على الخفة ويسلم ويدخل مع الامام وان
لم يعلم سلم ودخل مع الامام في الشفع الثالث فاذا فرغ من التراويح قضاه امام صلى ركعة من الشفع الاول
وتعد على ظن انها الثانية وتشهد وسلم ثم اتى بما بقي من التراويح ركعتين ان يكلم بعد سلم سائبا او عمل
فعلا بخروج من الصلوة قضا الشفع الاول فقط بالاثان وان لم يكلم بعد سلم ولم يفعل فعلا بخروجه
عن حرمه الصلاة وكبر الثاني قال شيخنا سمع قضا صلوته كلها فاسد لان هذا السلام لم يخرج من الصلاة
وسد التكبير وقع في غير موضع فلفي وكان عليه ان يقعد على راس ركعتين ولم يقعد ففسد صلوته هكذا
الى اخره وقال شيخنا خارا يقضى الشفع الاول لا غير لانه فسد دون غيره لان كل شفع صلوة على حدة
ففسد صلوة لا يجب فساد صلوة اخرى رجل صلى الفجر فلما تعدد تشهد تذكروا انه لم يصل العشاء
وقام وكبر للعشاء فلما تعدد تشهد طلعت الشمس وعند له ح كلاما فاسد لان عند الخروج من الصلوة
يفعل للصلى فرض ولم يهجد وعند صاحبنا ان لان الخروج عند ما يفعل للصلى ليس بفرض فلما تعدد
تد تشهد وقدمت صلاته فوجوه الفسد بعد ذلك لا يورث في فساد رجل باع ارضا مملوكا مع قطع ارض وقف

ولم يقض حصته المذكورة من الفرض جازا البع في اصح القولين رجل صلى في المكان يتجوز وجاز رجل وانفردت
من غير تجوز ان اصاب الامام جازت صلاتها وان اخطا جازت صلوة الامام دون صلوة المقتدر
رجل اتم قوما على شاطئ الجبل فحبست الريح بالامام فالتفت من الجبل ولا يدري انه حي او مات ولم يخلف
القوم فسدت صلواتهم تأيم اخذ رجلان فوضعا تحت حائط فوقع الحائط عليه فمات الايمان الا اذا اكل
قيداه وشراه رجل قال لامرأته ان جلست في مكان فامرته طالق فزوجهما لا تطلق لان للزوج من هذا
الطام جلوسه في مكانها اذا اكلها غيب ولم يوجد ولا خفت رجل قال لامرأته ان تزوجتك فانت طالق
فزوجهما لا يقع الطلاق ان وقعت القرعة بينهما ثم تزوجهما يقع الطلاق الرجوع اذا كان لا يقدر على الرجوع
وكبد من توصاه لا يجب عليه عند له ح خلافا لصاحبه وكذلك اذا كان على ساطح الجبل لا يقدر على النزول
منه وعند من تحوله جاز له ان يصلي عليه عند له ح خلافا لصاحبه رجل سافر مع عبده ولما كان
في وقت الصلوة امر عبده بالإمامة واقتداه مسافرون ولما صلى بهم ركعة نوى موالاه الإقامة واعلم
بالإشارة بأصبعه صار العبد مقبلا تبع الموالاه وهو مسافر في حق القوم عند مجرد وادى أصلي ركعة
أخرى استخلف مسافرا يعلم بهم ويقوم هو والمولى ويقوم الصلوة ومثل هذا جازب وان للسافر
اذا اتم قوما مقبليين ومسافرين فلما صلى ركعة سبقه للركعة واستخلف رجلا من القميين لا يتغير
فرض السائر من بتدعيه فذا مقبلي في حق نفسه وفي حق قوم مسافر كذا هذا وعند له خوف بصير العبد
مقبلا في حق القوم ايضا رجل طلق امرأته ولم يعلمها بالطلاق ثم علمها فعدتها من حين علمت
خلاف ما اذا مات زوجها ولم يعلم بذلك ثم علمت حلف لا يشترى وسنا يشترى ومن الاكاذب لا خفت
وان حلف لا يأكل ومنا فاكل ومن الاكاذب حلف وان لم يمس اكل ومن في العرف رجلا انشترى اجزا
وجلاء في كم احدهما فغاب شريكه وجاء الذي في كمه الخبز فاكل النصف وضااع النصف الباقي ضمن نصف
ما اكل الا يضمن من الذي ضاع ثلثا رجل تخلف لا يأكل حراما فدفع كرمه معاملة واكل من فلكر الكرم
لا خفت اما عند له ح فلان للمعاملة فاسد وقد اكل من ملك نفسه وعند ما جازب وقد اكل من حصته
رجل شرع في الطلوع اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما فرغ ظهر ان ركعتين منها وقع بعد طلوع الفجر ان
كانت القوم الى الركعتين الاخرين حصلت بعد طلوع الفجر اجبت فلك من ركعتي الفجر عند ما طلعت الشمس
عن له لان عند ما البتة ليست بشرط بل القيام الى الشفع الثاني بشرط قد وجد بعد طلوع الفجر وعند شرط

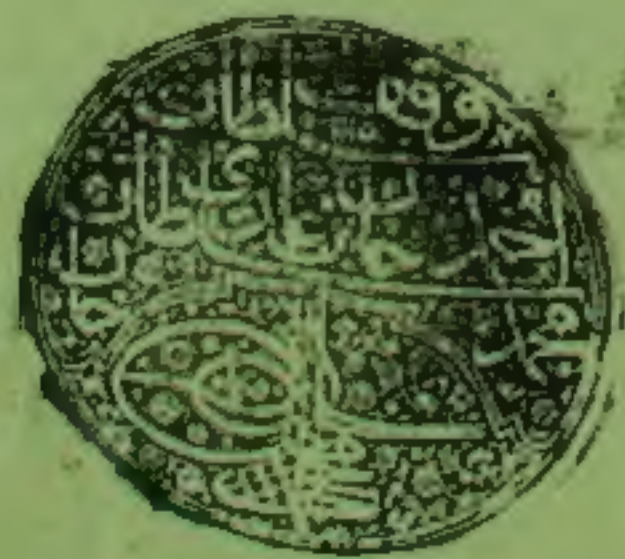
رجل دهم

رجل له حمالان وقع في الملح مصار على فوضع صاحبه فلك الملاح في الركعة رجل قال ان اذبح غدا فلك
هذه البقرة فامرته طالق فضعه السلطان كرها في بيت لا يقع الطلاق وكذلك لو جسد واحد من الزوجين
امراة قالت لزوجهما اي كفو وقال كفو فماتت طالق ان اراد به التخيير فهو التخيير وان اراد به
التعليق فهو التعليق والكفو هو العطل المبطل ثم اورد على هذا قتالاه الكفو وهو سرع الاختراع لا يجزئ
ولا عطفه وابله وريش من لحته طويلة وحوارث في الطول حرة فصار ذلك عارا عليه ورعنا ريش
من له نفع حاققة مع البقرة يتكبر في غيب موضعها واجاب مرة اخرى وقال رعا ريش من له حقة مع
ذلك جعد داره مانعوله داره والناهي الذي لا يمتد الى جيب ولا يميل الى رشد ولا يسترشد
وسيل نفس الاية للكلوي ان كفو ريش فقال ان يوفى بي يوم سبست كشته وارزوكاري نياد
ووي كره كني كان نود كره رجل قال لامرأته ان لم يصبح غدا ولم يقبل فانت طالق فاصبحت وتوضات
وشرعت في الصلوة ولما صلت ركعة طلعت الشمس قال نفس الاية للكلوي يقع الطلاق وقال القائل
على السفدي لو فكرت ومكثت في الطهارة وصليت ركعة ثم طلعت الشمس تطلق امرأته وقال نفس الاية
لا تطلق واربا كذب وتوصاب وغسلت كل عضو ثلثة ولو غسلت مرة مرة وامكنها ان يصلي وان
للمسئلة بما لا تطلق وسئل عن يصلي على الغيا كيف يطرحه قال يطرح فناه تحت رجله ويجرد
على رجليه ويجعل البطانة تحته والطهارة فوقه رجل قرأ في صلوة عزيز مكان يسير ففسد صلوته
لان عزيز يعني الشديف وقد غير المعنى رجل استأجر رجلا ليحفر له حوضا فحفر في حوضه ثمانية اذراع
فحفر حوضا غضا في حوض فله ربع الاجر لان عشرين في حوضه ثمانية اذراع وحفر في حوضه عشرين اذراعا
وانه ربع المائة فيبخر ربع الاجر وذلك درسمان ونصف درسم رجل صلى صلاة يوم وليلة قبل
او ثلثها في ساعة واحدة هكذا فعله ثلثا فصوله الفجر كلها جازب لسقوط الترتيب وما عدا ذلك
فاسد رجل قال لامرأته انت طالق تطلقني تطلقني تطلقني باللف ورسم وقبلت المراءنة فذكر
ان كانت مدخولا بها تطلق بغيب جعل وقد حصل في العدة ولو اقبلت الثانية ونفت بعدل فيقع
بيسان وان لم يكن مدخولا بها يقع واحد بغيب بدل ولا عدة عليها ففتواها الثانية وجد جردا
صار اجنبية ولم يصح سئل محمد بن المغائل ومحمد بن شجاع عن هذا المسئلة نيسابور فاحطوا وانها
فتخبروا رجل قال لامرأته انت طالق الا واحد يقع ثلثان لان هذا لفظ نفقني استثناء الواحد
من الثلثة

الجبل له ثلث نسوة وقال لكل واحد منهن من لم يدرك منهن ان في يوم وليلة كم ركعة فريضته في
 طالق فقالت واحدة منهن سبع عشر وقالت الثانية خمس عشرة وقالت الثالثة احدى عشر لا يطلق
 واحد منهن لانن صدقن لان التي قالت سبع عشر هي كما قالت في حق للمقيم في غير يوم الجمعة والتي
 قالت خمس عشر هي كما قالت في حق للمقيم يوم الجمعة والتي قالت احدى عشر هي كما قالت في حق
 للسافر للمقيم وجعل الماء وتوضاء فلما افاض الماء على احدى رجله بعد الماء ان توفنا ثلثا ثلثا بطل
 نيمه وان توضاء مرة مرة لا يبطل نيمه رجلا ان خرجا الى اللغاة في ان ادان الصلاة فخرجيا
 فوقع تحي كل واحد منهما على غير الجهة التي وقع تحي صاحبه ثم بان لاصحابهما انهما صلاه ان صاحبه
 على الصواب فتحول الى جهته واقتداه ان استأنف التكبير جاز ولا فلا رجل صلى الظهر اربع
 ركعات وقام الى الخامسة بعد ما تعدد التثنية في الرابعة سأهبا ثم تذكر اية سجدة في الركعة
 الثانية او الرابعة ولم يسجد بها فعليه ان يسجد كما ذكر محمد رجل قال لعبد ان جان بذر لم يعين
 لانه يجمل ان له اب ومو حبان ولو قال الى ازاره من عتيق لانه وصفه بالحكمة الصيام اذا استنجى
 وبالغ في الاستنجاء واسترضا اختلف فيه مشايخ بلخ وكذلك لو دخل الحمام ودخل الماء اذ فيه والظاهر
 انه لا يفسد صومه وعن بعض المشايخ انه يفسد للوطوب اذا صار حال لا يقدر على ان يتيم بنفسه
 والجد من يومه او يومه سقطت عنه الصلوة ما دام بهذه الحالة وان صح الاغتسال عليه وان مات ابو القدر
 وعلى قياس قول له لو غفل كذلك يصلي رجل انتهى الى المسجد ليصلي فيه الظهر فوجد الامام في القعد
 ولم يدرك القعد الاولي او الاخير فافتدى به ينوي ان كانت من القعد الاولي اقتدرت به
 في الفريضة وان كانت من الاخرة اقتدرت به في التطوع لا يصح اقتدائه في الفريضة وكذلك لو اثار
 اليه فوجد في الصلوة لا يدري انها العنا الاخر او التراويح فافتدى به ينوي ان كان العنا واقتدرت
 به وان كان التراويح فافتدى به لا يصح اقتدائه ولو قال ان كان في الفريضة اقتدرت به وان كان
 في التراويح اقتدرت به فظهر انه في التراويح صح اقتدائه رجل تخرج في الصلاة فخرج من ثوبه مع الريح
 فعلى قياس قول له ومجد على مسئلة البندقية لاسي وكذلك لو كان على معصوم من اعضائه مثل
 فاصدمه رجل فاصدمه فعلى هذا الاختلاف وكذلك لو وقع طائر على راس المصلي فيقعد راسه فاواه
 فهو على هذا الخلاف رجل اصاب ثوبه دهن خض اقل من قدر الدرهم فشرح في الصلوة فلا انتهى الى

الى لفظ

الى لفظ راح الدمن مضار اكثر من قدر الدرهم ان كان قبل ان يقعد مقدار التثنية استقبلها بالاجماع
 وكذلك لو لم ينسب ولم يزد على قدر الدرهم حتى صلى الفجر وصلى بعدها صلوات ثم وجده زائدا
 على قدر الدرهم يلزم اعاقه صلوة الاخير دون الفجر مسافرا ثم وجد من الماء يكتفي لفصل اعضا الوضوء
 مرة مرة ولا يكفيه للوضوء المسنون التفتين نيمه لان الواجب هو الوضوء مرة مرة رجل تخرج في الطلوع
ويؤا يدري ان الفجر طلع او لا فاذا انظر طالع قال بحسب ذلك عن ركعتي الفجر الا رواية عن لبيد
اذا وجد قتيلا في دار الحرب محتونا غي مقصور الشارب صلى عليه وان وجد قتيلا في دار الاسلام
وعليه زناو في حجرة مصحف لا يصلي عليه لان المسلم لا يعقد الزناو في دار الاسلام ولو وجد قتيلا
في دار الحرب وفي حجرة مصحف لا يصلي عليه خلاف من وجد في دار الاسلام لان الكافر في دار الحرب
لا يخذ المصحف والكافر قد باضد في دار الاسلام للحيلة حكم النجوم حكم البقعة في خمس وعشرين
اصدما الصائم اذا نام على قفاه فوقع قطعه من ماء المطر فيه او صب فحلقه ماء ووصل الى جوفه
يفسد صومه فالبعضان والثاني امرأة جامها زوجها وهي نائمة يفسد صومها وكذلك المحرم اذا اجامها
زوجها وهي نائمة والرابع المحرم اذا حلق راسه وجل ومونايم فعليه الجوار الخامس المحرم اذا قام
فوقع على صيد وقتله بحب عليه الجوار والسادس الحاج اذا نام على جبي ومو به الجبي بعرفات وهو
نايم وقد اورد كل الحج والسابع رجل رما سهما الى صيد فاصابه فوقع عند نايم فمات من نكاح
الدمية لا يوطئ كما اذا وقع غير نقصان ومات وهو يقدر على مكانه والثامن النائم اذا انقلب
على متاع انسان فانلفه يفتن قيمته والتاسع رجل نام تحت جدار فوقع ابنه عليه من السطح نايم
فقتله حكم الارث على قول البعض والعاشر نايم رفع رجل فوضع تحت صدره جارا بلس سقط الجدار
عليه فمات لزم ضمانه والحادي عشر رجل خلى بامرأته ولم اجنبي نايم لا يفسد صومه الثاني عشر رجل
نام في بيت مباح امرأته ومكنت عند ساعه صحت الخلق



SOLEYMANİYE C. I. E. N. 1	
Kısım	Yeni Cami
Yeni Kay. No.	
Eski Kay. No.	689
Tasnif No.	2974